

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف جميل حرى
مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى أفاض الله
عليه سبحانه ورجائه وأعاد علينا وعلى المسلمين من
صالح دعواته على شرح المحقق الجليل
العلامة الهمام ابن عقيل على ألفية
الامام ابن مالك رجهما
الرحيم المالك
آمين

(الطبعة الثانية)
بالمطبعة الكبرى الميرية بيولاى مصر المحمية
سنة ١٣٠٢
هجريه

حاشية العالم العلامة الحبر الفهامة من هو بكل وصف جميل حرى
مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى أفاض الله
عليه سبحانه ثواب رجائه وأعاده علينا وعلى المسلمين من
صالح دعواته على شرح المحقق الجليل
العلامة الهمام ابن عقيل على ألفية
الامام ابن مالك رجهما
الرحيم المالك
آمين

(الطبعة الثانية)
بالمطبعة الكبرى الميرية بيولاى مصر المحمية
سنة ١٣٠٢
هجرية

الحمد لله رب العالمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك اللهم يا من تفضل على من تخافه وتواثر خلاصته نعمه الكافية وقابل باحسانه داء
 التقصير عن أداء شكره بترادف أنواع مننه الشافية جداتجبر اليه كالات الحامد غير مخفوضة
 وتسكن لديه الآمال جازمة بأن عرا المزيديد وانه وثيقة غير منقوضة ونسألك اللهم أن تشرح
 صدورنا بنوار هدايتك فهي أعظم مطلوب وتبعدنا عن مساوى الأفعال الناقصة وتبعدنا
 بحسن أفعال القلوب ونشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك في صفات ولا أفعال بل
 أنت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات والاحوال ونشهد أن سيدنا ونبينا محمدا عبدك
 ورسولك المبعوث من خلاصة معدن ولباب عدنان الذي أنزلت عليه القرآن بلسان عربي مبين
 لا يخلق جديده ولا يعل ترديده على مدى الازمان صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه المستغنين
 بسنته بلا تنازع في العمل وأنصاره المنصرفين لاعلاء كلمة الله من غير وقف ولا بدل ما يقرن
 ذو تميز بان لشانهم التكبير ولشانهم التصغير وما علم ذو ادراك بانهم جمع السلامة ومخالفوهم
 جوع التكسير (أما بعد) فيقول العبد الفقير الى رجة ربه الغنى محمد الخضرى الشافعى عامله
 الله بالطفه الخفى وبره الخفى ان شرح العلامة ابن عقيل لالقية الامام ابن مالك رحمه الله
 تعالى من أجل ما كتب عليها قدرا وأشهرها فى الخافقين ذكرنا تسهولة على الطالب وقرب
 ما أخذه للراغب ولا خلاص مؤلفه عم تقعه وحسن عند الكل وقعه وطالما كنت أو مل
 عليه حاشية تجمع منه شوارده وتمكن من اقتناص أو ابدع رائده وتتم منه مع المتن المقاد
 وتبين منها للطالب المراد فيما نعى بحز القصور عن ارتقاء تلك القصور وأنى لمثل بمعاينة هاتيك
 الحور ومع ذلك أذكر قول من قال وأحسن فى المقال ان اعراض المؤلفين اعراض لسهام
 أسنة الحساد وحقايب تصانقهم معترضة لا يدي النظارة تنهب فوائدها ثم ترميها بالفساد
 لاسيما فى زمان بدل نعيمه بوسا وعدجيدته منخوسا قد ملا الحساد من أهله جميع الجسد
 وقادهم الغرور بجبل من مسد فكأنما غناهم من قال

ان يسمعو اسبغة طارواهم افرحا * منى وما يسمعو من صالح دفنوا
صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به * وان ذكرت بسوء عندهم اذنوا
(أو من قال)

ان يعلموا الخير أخفوه وان علموا * شرا اذاعوا وان لم يعلموا كذبوا

فهم يجادلونك في الحق بعد ما تبين وترى نفوسهم الموت من قبوله أهون قال عاقل بينهم
مدموم ومهجور والمجيب برأيه معزوز ومنصور الا انى أعود فأقول عدم المبالة بذلك أخرى
والتأليف ربما اتففع بفأجرى اصاحبه أجرا وأعمل بقول البدر الدمامى هب ان كلابا في
مطاوعة الهوى مقدوره والمحب حسد اليطفى نور البدر وبأبى الله الا ان يتم نوره هل هي
الامحة أهذا الحاسد من حيث لا يشعر وقلة ظن انها تطوى جميل الذكرا اذا هي له تنشر
شعر واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت أتاح لها السان حسود

وما زال هذا الخطر يقوى ويتردد وينطلق تارة ويتقيد حتى أذن الله بانجاز التوفيق ومن
من فضله بالتسديد الى سواء الطريق فملت بفضل الله ما كنت ترجيت وأنى جمعه فوق ما كنت
له تصديت فقامت بعون الله حاشية لا كالحواشي أعيدتها بالله الحفيظ من كل حاسد وواشى
ومع ذلك لست أبرئهم من كل عيب ولا أصفها بضبط يرفع القلم عن اصلاح ما عسى يكون فيه
لبس أو ريب كيف وان الخطأ والنسيان كالصفة الذاتية للانسان الا ان ما قل سقطه
وحسن غظه كان حقيقا عند ذوى الانصاف بالقبول واقالة العذرات وعدم الاصغاء لقول
غبي جهول لا هم له الا اذاعة الهفوات وبالله أعتضد ومن فيض افضاله أسعد وأسأل الله
سبحانه وتعالى ان يجعلها خالصة لوجهه الكريم ووصلة للفوز لده بجنت النعيم وان
يتففع به من تلقاها بالقبول ويبلغنا وقارئها من الخير أجل المأمول انه أكرم مسؤول على الدوام
وأحق من يرجي منه حسن الختام (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد أهمل التكلم عليها غالب
من كتب هنا لكن نريد ان نذكر طرفا مما يتعلق بها تبركا بخدمة واستجلا بالزبد بركتها فنقول
ونبرأ الى الله من القوة والحول اعلم ان البسملة مصدر قياسي البسملة كدحرج دحرجة اذا قال
بسم الله على ما في الصحاح وغيره أو اذا كتبتهم على ما في تهذيب الازهرى فهي بمعنى القول أو
الكتابة لكن أطلقوها على نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازا من اطلاق المصدر على المفعول
لعلاقة الزوم ثم صارت حقيقة عرفية وهي من باب النعت وهو أن يختصر من كلمتين فالكلمة
واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الاولى بتمامها بالاستعقراء خلافا لبعضهم ولا الاخذ من
كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكان كما يعلم من شواهد نعم كلامهم يفهم اعتبار ترتيب
الحروف ولذا عتد ما وقع للشهاب الخفاجي في شفاء الغليل من تطبيق بتقديم الباء على اللام اذا
قال أطال الله بقاءك سبق قلم والقياس طلبق والنحت مع كثرة عن العرب غير قياسي كما صرح
به الشافى ونقل عن فقه اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسوع جعل اذا قال السلام عليكم
وحول بتقديم القاف اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهلل تهليل وهليل
هليل اذا قال لا اله الا الله ويأهيل للاخلاق بدحرج ومنه في القرآن واذا القبور بعثرت قال
الزمخشري هو منخوت من بعث واثراى بعث موتاها واثرت ارجها ومن المولد الفذل كمن قولهم
فذلك العدد كذا وكذا والبل كفة التي أخذها الزمخشري من قول أهل السنة ان الله تعالى يرى
بلا كيف ورد عليهم بيا على زعمه الفاسد بقوله

قد شبهوه بخلقه فتخوفوا * شنع الورى فتستروا بالبل كفة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قيل ومن المولد بسمل لانه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور خلافه وقد أثبتها كثير من أهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول عمر بن أبي ربيعة

لقد بسملت ليلى غداة لقيتها * فباحبذا ذاك الحديث المنسجل

وقد استعمل كثير لاسمها الاعاجم الخت في الخط فقط والنطق به على أصله ككتابة حينئذ جاء مفردة ورحمه الله رح ومنوع هم والى آخره تارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه وسلم صلعم وعليه السلام عم الى غير ذلك لكن الاولى ترك نحو الاخيرين وان كثرت منه الاعاجم ثم ان الباء أصلية على المشهور ومعناها الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك واستؤنس لهذا كما في تفسير البلقيني بحديث بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء فان لفظ مع ظاهر في ارادة المصاحبة من الباء وليس المراد ان المصاحبة معناها التبرك لوضوح بطلانه اذ لا تبرك في نحو رجوع بحفي حنين عما مشوهها به بل هي مجرد الملازمة لانها جموعة المقام تحمل على الملازمة التبركية فتقديرهم بدأ متبركا ليس بيا نالته على الباء بل تصوير للمعنى وبيان لصفة تلك الملازمة فان لها أحوال اشقي فان قلت التبرك في بسمله الا كل ونحوه عائد للفعل المشروع فيه حتى اذا لم يبدأ بها كان ناقصا وقليل البركة وهذا غير ممكن في بسمله القرآت أجيب بان المراد به دفع الوسوسة عن القارئ مع اجزال ثوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء زائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقدير الاحمال لان الاعراب المحلى للمبنيات ولا ضرر في اجتماع اعرابين على الكلمة لاختلافهما باللفظ والتقدير والخبر محذوف اسم أو فعل والتقدير باسم الله مبدوء به أو يبدأ به بداءة قوية أي بحسن نيّة واختلاص وأخذنا ذلك من كون الحرف الزائد يدل على التنا كيد كاذ كره الرضى والا كان عبثا لا يقع من العرب وقولهم الزائد لا معنى له أي غير التنا كيد ومن الغريب كونها للقسم فيحتاج الى تقدير مقسم عليه وعلى المشهور فتلحقها محذوف قدره الكوفيون فعلا كابد أقسم ظرف لغو متعلق به قال في المغنى وهو المشهور في التفاسير والاعراب ووجه بقله المحذوف لانه عليه كلمتان وعلى مقابلة ثلاث المبتدأ والمضاف اليه والخبر وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلا كما في آية اقرأ باسم ربك وحديث باسم ربك وضعت جنبي وباسمك اللهم أرفعها وبان الجملة عليه مضارعة تفيد بواسطة غلبة الاستعمال التجدد الاستمرارى وهو تناسب بالمقام من الدوام المقادير الالهية قلت وتخصيص المضارع بالتقدير ليس لمجرد أنه الواقع في عبارة الكوفيين مع جواز غيره كما وقع في رسالة البسمله بل لعدم صحة غيره لان قائل البسمله لم يخبر عن شيء صدر منه حتى يصح الماضى على حقيقة ولم يطلب شيئا في المستقبل حتى يصح الامر مع ان أمر الشخص نفسه خلاف الظاهر بل تخبر عما هو متلبس به من البدء بالبسمله أوّل فعل له الشارع فيه أو من شئ للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه الا المضارع فتدبر واختار الزمخشري وتبعه المتأخرون تقديره فعلا مؤخر خصوصا أي مناسباً للمبدي بالبسمله اما الفعل فلما امر واما تأخيرها فلا لاهتمام باسمه تعالى وليفيد الحصر فان تقديم المفعول قد يفيد ويكفون اسمه تعالى مقدما ذكرنا كتمقدم مسماه وجودا ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم عليه لان الباء وسيله التذكّر على وجه يؤذن بالمبدئية فهي من تمة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال على اسمه تعالى لا أجنبي وبهذا ينسد دفع ما يقال البدء بالبسمله مع اشتغالها على الباء ولفظ اسم لا يحقق البدء باسم الله الوارد في الحديث كما أفاده السيد في حواشي الكشف على ان هذا لا يرد الا على رواية لا يبدأ فيه باسم الله بيا واحدة كما لا يخفى وأما كونه خاصا فلرعاية حق خصوصية المقام ولا شعاع ما بعد البسمله به فان قلت الذابح مثلا اذا ذكر البسمله يريد التمين بالقرآن فتقديره أذبح لا يناسب القرآن وتقديره أقرأ لا يناسب فعلة وهذا مما يؤيد تقديره عاما

كابدأ فالجواب كافي الشهاب على البيضاوي ان هذا كالاتي بما من متقول من لفظ القرآن الى معنى
 آخر كانه عليه علماء البديع وقدره البصريون اسما كابتدأ في لكن الاولى تقديره مخصصا ومؤخرا
 لما مر وهو ما مبتدأ وبسم ظرف لغو متعلق به وان كان يقتضيه اعمال المصدر محذوفاً ومؤخراً
 لان محذوف في غير الطرف لتوسيعهم فيه على التحقيق نحو فلما بلغ معه السعي مع انه يمكن جعله من
 حذف العامل لا عمل المحذوف والخبر محذوف والاصل تألبي بسم الله الرحمن الرحيم حاصل واما
 خبر المحذوف أيضاً وبسم ظرف مستقر متعلق به والاصل تألبي حاصل بسم الله الرحمن الرحيم
 وانما كان هذا مستقراً دون الاول لان المستقر هو ما متعلقه عام أي بمعنى الكون والحصول
 المطلق ولا يكون الا واجب الحذف واللغو ما متعلقه خاص ذكره وحذف الدليل فعلى كلا
 الاحتمالين المبتدأ وخبره محذوفان الا ان حذف المتعلق واجب على الثاني لعدم وجود الاول
 كقول الكوفيين لانه خاص ولو قدر من مادة الابتداء ما مر فيكون لغواً ولذا ان تجعل المتعلق
 اسم فاعل خبر المحذوف تقديره انابادى قرارا ما ورد على المصدر وحل الجور ونصب على المنعوية
 بالمتعلق المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل لمجموع الجار والمجرور على ما سأتى تحقيقه في
 الابتداء * (تنبيه) ما ذكر من لغوية الطرف على تعلقه بالفعل أو بالابتداء ليس على اطلاقه فان
 الجمهور كافي الشهاب على البيضاوي على ان الطرف مستقر مع باء المصاحبة ولغو مع باء الاستعانة
 لان مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عام في الطرف
 وجوز الرضى وغيره اللغوية على الاول أيضاً وينبغي حملها على ما قاله الليث اذا قصد باء المصاحبة
 مجرد كون معمول الفعل مصاحبا لمجرورها من تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل فيستقر في
 موضع الحال وان قصد مشاركة فيه فلغو ويبينه اشتراف الفرس بسرجه فعلى الاحتمال الاول
 يكون المعنى مصطحبا بسرجه فلم يتسلط عليه الشرع على الثاني يكون مشرباً أيضاً بخلاف
 نحو ثبت بالعمامة فانه لا يحتتمل اللغوية وكذا ما نحن فيه اذ لم يقصد ايقاع التأليف ونحوه على
 اسمه تعالى فالمقصود مجرد المصاحبة من غير مشاركة في معنى العامل فالطرف مستقر لكن لا يظهر
 ذلك في سبيله القارئ عند الشافعي اذ القصد ايقاع انقراء عليها فهي مشاركة في العامل فيكون
 الطرف فيها لغواً فتدبر وعلى كونه مستقراً في جعله متعلقاً بالفعل مسامحة لانه متعلق بحال من
 فاعله هي قبله فهو متعلق معنوي لا صناعي وتقدير تلك الحال متبركال لا يخرج عنه عن الاستقرار لان
 خصوصها بحسب المقام القرينة والاختصاص بها كمالهم وقد ذكر الدماميني ان نحو زيد على
 الفرس لا يخرج عن الاستقرار بتقدير راكب لان خصوصه ليس الا من القرينة لأصله على بقى
 أن محذوفات القرآن كتعلق السبلة لا يصح كونها قرآناً لان ألفاظها غير منزلة ولا متعبد بها
 ولا معجزة كما هو شأن القرآن مع أن معناه يتوقف عليها فيلزم احتياجه الى كلام البشر وهو نقص
 والجواب كافي الشهاب ان معناه ما يدل عليه لفظ الكتاب التزاماً لازوماً في متعارف اللسان
 فهي من المعاني القرآنية المرادلة تعالى وأما ألفاظها فليست قرآناً لانها معدومة لاقتضاء
 البلاغة حذفها ومنها ما لا يتلفظ به أصلاً كالضمائر المستترة فاحفظه فانه من مقصورات الخيام
 اه ثم ان أريد بالجلالة مدلولها فإضافة اسم إليها حقيقة لامية للاستغراق ان أريد كل اسم
 من أسماء تعالى أو للجنس ان أريد جنس أسمائه تعالى أي الجنس في ضمن بعض الافراد لامن
 حيث هو اذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء أو للعهد ان أريد اسم مخصوص قال الشنواني
 والاستغراق هنا أولى وان قلنا بأولوية الجنس في الجدلان القصدهما التبرك بذكر أفراد الاسم
 كلها والاستغراقية بمنزلة قضايا متعددة بعد الافراد بخلاف الجنس والمقصود ههنا اثبات

اختصاص الافراد واثبات الجنس اثبات لها بطريق البرهان اذ لو كان فرد منهم الغريب لما اخص به
الجنس لتحقيقه في ذلك الفرد اه فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس أيضا اذ لا يتحقق
الافى فرد فهم اما تلازمان فلا مرجح له قلت يرجح كونه الافراد غير مضبوطة لعدم تناسلها بفعل
اختصاص الجنس دللا عليها أنسب من انعكس ليس تبدل به على ما سيوجد منها وان أراد من
الجلالة لفظها فالإضافة للبيان ووصفها حينئذ بالرحمن الرحيم اما من قبيل الاستخدام بان يرجع
الضمير المستتر فيهما إليها بمعنى الذات أو مجازة على من اسناد ما للمدلول للذال وانما لم يقل حينئذ بالله
مبالغة في التعظيم والادب كقولهم سلام على مجلسك العلى أو حضرتك الشريفة أى عليك
والرحمن الرحيم أشهر فيهما بحسب الاعراب تسعة أوجه يتنوع منها بحر الرحيم مع نصب الرحمن أو
رفعه لان النعت التابع أشد ارتباطا بالمنعوت فلا يؤخر عن المقطوع كما قاله ابن أبي الربيع ولان
في الاتباع بعد القطع رجوعا إلى الشيء بعد الانصراف عنه فنعى لذلك لالا اعتراض الجلالة بين الصفة
والموصوف لوقوعه في نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم وجعل الرحمن نعتا مبنى على انه صفة مشبهة
أما على قول الاعلم وابن مالك انه علم لكثرة وقوعه في القرآن متبوعا لا تابعا فيعرب بدلان من الجلالة
والرحيم نعت له لالجلالة اذ لا يتقدم البدل على النعت فعلى الاول يكون مجرورا بحجور راجعا من عوته
على الصحيح وعلى الثاني يعادل مقدرا تقرر أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع الابدل
فعلى نية تكرار العامل وعلى القطع فالجلالة مستأنفة استئنافا بيانيا جوابا للسؤال مقصوده
التلذذ وتعظيم شأن المسئول عنه لا التعمين لان المولى تعالى لا يجهل وليست حال من الجلالة وان
كانت الجلالة بعد المعارف أحوال لان الحالية تفيد تقييد البدع باسم الله تعالى بحالة الرحمة وهى
وان كانت حال لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف وحاصل صور البسملة ان تضرب أربعة
العموم والخصوص والتقدم والتأخر في سبعة كون الظرف متعلقا بالفعل أو بحال من فاعله أو
بالمبتدأ المصدر أو بحال من فاعله أو بحال من فاعله أو باسم الناعل أو بحال من فاعله كما تقدم تفصيله فصور
المتعلق ثمانية وعشرون ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهين أو يضرب الحاصل وهو
أحد وثلاثون في تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظرت الى احتمالات
الإضافة الأربعة زادت الصور ثم تتسكاك ترجدا بالنظر لعلى الباء من الاستعانة أو المصاحبة أو
التعدية أو غيرها فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم * (فائدة) * قال الشيخ أبو العباس البونى رحمه
الله تعالى الرحمن الرحيم من أذكوا المضطربين لانه يسرع لهم تنفيس الكرب وفتح أبواب الفرج
وقال ابن عربى من داوم على ذكره لا يشفى أبدا وانما اختير هذان لوصفان في الابتداء للإشارة
الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها للطفا بالعباد قال تعالى ورحمتى وسعت كل شئ وفي
الحديث ان الله كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش ان رحمتى سبقت غضبي نسال الله سبحانه
وتعالى ان يدخلنا ميدان رحمة في الدنيا والاخرة بجاه سيد المرسلين آمين يا رب العالمين وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم الى الغيبة عند
الجهور ان روى متعلق بالبسملة المقدرة بنحو أو لا والأفعول السكاكى فقط لا كنهائه بخلافه
التعبيير مقتضى الظاهر اذ كونه حكاية عن نفسه يقتضى أن يقول قلت لا قال وأتى بحمالة
الحكاية ترغيبا في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ليكون أدعى لقبه والاحتجاج فى
تحصيله في ثاب مؤلفه وهكذا مدح الكتاب وتبيين شانه اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لولم
بصف الطبيب دواء للمريض ما انتفع به ومن ثم كان مما يتأكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه
وهذا القصد ليضجل الربا خصوصا مع الامن منه كما هو حال المصنف والمضامى فى كلامه بمعنى

قال محمد

المضارع بقرينة قوله وأستعين المقتضى تقدم الخطبة على التأليف وكون المعنى استعين الله في
 اظهار آفيمه أو النفع به بخلاف الظاهر فشبّه القول المستقبل بالماضى والجامع اما مطلق الحصول
 لان مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضى في الخارج أو تحققه نظرا لما قوى عنده من تحقق
 وجوده في الخارج كتحقق الماضى ثم اشتق منه قال بمعنى يقول فهو استعاره مصرحة بتبعية أو
 مجاز مرسل تبعية علاقته الاول وأصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازما ولجئ موصفه على
 فاعل ومصدره على فعل بالفتح مع ان قياس المضموم في الاول ماسيا في قوله وفعل أولى وفعل
 بفعل وفي الثانى قوله فعولة فعالة لفعلا ولا بالكسر والا كان مضارعه يقال كيف لا ولا
 بالسكون لان الماضى الثلاثى لا يكون ثانياه ساكنا بالاصالة لا يلبث ساكنا في نحو ضربت
 وليست الالف أصلية لانها لا تكون غير منقلبة الا في حرف أو شبهه ولا بدلا عن باء وجود الواو
 مكانها في المصدر وغيره وإذا أسند الى الضمير ضمت قافه للدلالة على ان عينه واو وانما لم يضموا
 نحو خفت ونعت مع انه واوى كقلت ايشار التبيين حركة العين على تبيين ذاتها لان الحركة أهم
 لاختلاف الهيئة بها وذلك غير ممكن في قلت لان قافه مفتوحة بالاصالة كالعين وأصل مضارعه
 يقول كينصر نقلت ضمة الواو الى ما قبلها الثقلها عليها وان كان ما قبلها ساكنا لزمها ولم تثقل على
 نحو دولوتغيرها بالعوامل مع ان الاسم أخف من الفعل والقول اذا كان بمعنى التلقظ لا ينصب
 الابلج كقلت جاء زيدا ومفردا في معناها كقلت قصيدة أو شعرا أو مفردا قصد لفظه نحو يقال له
 ابراهيم أو مفردا سمى لفظ كقلت كلمة أى لفظ رجل مثلا وقال الامير في حوائى السذور
 الاسهل ان يقال القول انما توجه للفظ بجملة كان أو غيرها فقلت جاء زيدا معناه قلت هذا اللفظ
 فان توجه للمعنى كان بمعنى الاعتقاد كقلت بان النسبة واجبة وان كان اللفظ مسما لفظا توجه للدال
 أو المدلول كقلت كلمة أو قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ أو قلت معناه وهو لفظ رجل مثلاً أو اللفظ
 المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والاصح قلت صه على معنى قلت
 اسكت وقد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالة على معناه ولذلك كان كلاما
 تاما كما سيأتى بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ الموزون من حيث كونه لفظا منظوما به
 والله أعلم (قوله محمد) هو اسم الناطق لانه الامام أبو عبد الله محمد جلال الدين بن عبد الله بن مالك
 نسب الجده لشهرته بالطائى نسبنا الشافعى مذهبنا الجبلى منشأ نسبة الى جبان بفتح الجيم وشد
 المشاة التحية محمد بن عبد الله بن شافعى الهمزة والدال وحكى ضمه ما الدمشقى اقامة وفاة لاثنى
 عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السين على الموحدة وستائة وهو ابن خمس
 وسبعين سنة كان رحمه الله تعالى اماما فى العربية وغيرها مع كثرة العبادة والعفة ومع ذلك قليل
 الحظ في التعليم قيل كان يخرج على باب مدرسته ويقول هل من راغب في علم الحديث أو التفسير أو
 كذا أو كذا فدا من ذمى فاذا لم يجيب قال خرجت من آفة الكتمان وكفاه شرفا ان من
 أخذ عنه الامام النوروى رضى الله تعالى عنهم ما يقال انه عنه بقوله في المتن ورجل من الكرام عندنا
 ومن مشايخه ابن يعش شارح المفصل وتلميذه ابن عمرون ويقال انه جلس عند أبي على الشافعيين
 بضعة عشر يوما ونقل التبريزى فى آخر شرح الحاجبية انه جلس فى حلقة ابن الحاجب واستفاد
 منه قال الدمامينى ولم أقف عليه لغيره ولا أدري من أين أخذته ومن تصانيفه الاعلام بمثلث
 الكلام كتاب بديع فى باب والتوضيح فى اعراب أشياء من مشكلات البخارى أبان فيه عن اطلاع
 واسع وقصيدة الطائى فى الفرق بين الضاد والنظام وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد ونظم رجا فى
 النحو عظيم الفائدة تستعمله المشاركة ثم نثره فى كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد النحوية

ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل القوائد وتكميل المقاصد تسهيلات لذلك الكتاب وتكميلاً وأنه
لاسم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير أنه في بعض الابواب يتصرعن معتاده ويترك ما ارتهن
في ابراده فسيحان المنفرد بالكمال قال الدماميني وقد قرط سعد الدين بن العربي الصوفي رحمه الله
تعالى الكتاب المسمى بالقوائد الخيرية فقال

ان الامام جمال الدين فضله * الهسه ولنشر العلم أهله
أملى كتابه يسمي القوائد لم * يرل مفيد الذي لب تأمله
وكل فائدة في النحو يجمعها * ان القوائد جمع لا نظيره

فطن الصلاح الصفدي ان هذا تقر بظ تسهيل القوائد لا للقوائد نفسه فقدح في النورية في كتابه
المسمى بقص الختام عن النورية والاستخدام بأنه ذكر المضاف اليه وترك المضاف الذي هو العمدة
ولو لا ذلك لكان في غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عز ذلك الكتاب اه
(قوله هو ابن مالك) جملة معترضة بين القول ومقوله لتمييزه عن شاركة في اسمه وتجويز كونها
استثنا فإني لا يخرجها عن الاعتراض فلا محل لها وقيل حال من محمد فجلها نصب وقيل نعت
تابع له بتقدير تنكير فجلها رفع وقيل نعت مقطوع فترجع للجمال والاستثنا في لكن رد هذا
بأن شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت وبأنه يجب حذف عامل النعت المقطوع ورد بأنه
يكفي التعيين ادعاء ومحل وجوب الحذف كما ذكره الاشعري في النعت اذا كان النعت مدح أو ذم أو
ترحم لا للتخصيص أو التوضيح كما هنا ومقتضى ذلك أن النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه
مقال سيأتي هناك ان شاء الله تعالى (قوله أحمد بن حنبل) قال المعرب وتبعه أكثر الحواشي كان
مقتضى الظاهر ان يقول محمد بالغيبة لكنه التفت منه الى التسكيم فتنافى بطله الصبان بأن هذا
حكاية للفظ الواقع منه لانه مقول القول فهو موافق للظاهر لانه عبر عن نفسه بطريق التسكيم اه
وهو ظاهر على ما مضى عليه الاشعري من جعل الجملة مقول القول لكنه لا يرده على المعرب لذكره
جواز كونها حالاً من محمد ومقول القول الكلام وما يتألف منه الخ والالتفات على هذا ظاهر
فاللائق المحل عليه دون الاول لظهور بطلانه وانه ظاهر ان هذه الحال مقارفة بناء على ان المقارنة في
كل شيء بحسبه كما يأتي في مصلياً أو يؤزل قال بنو القول قد بر واختار الجملة المضارعة لاشعارها
بالجهد الاستمراري أي اشعارها السامع بان المتكلم سجد مرة بعد أخرى على الاستمرار فيفيد
أنه تعالى أهل لأن يجدد جده دائماً وذلك جهد مستمر وقصد بذلك الموافقة بين الجهد والمجدد عليه
وهو التريسة المأخوذة من رب لتعليقه الجدية فكأن تربيته لنا بأنواع النعم لا تزال تجدد كذلك
بمحمد بجميع ما لا تزال تجدد فالمضارعة أنسب بالمقام من الاسمية والماضوية لان الاولى وان
أفادت الدوام المناسب للذات والصفات لا تفيد التجدد المناسب للنعم والثانية وان أفادت التجدد
أي الوجود بعد العدم لا تفيد الدوام قال المعرب واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الخلقية
والميم الشفوية والدال اللسانية في ثنائيه على رب البرية كيلا يخلو محصل عن ذلك بالكلمة اه
(قوله الله) بالنصب بدل من رب أو عطف بيان ورجح اسم الاول بأنه على نية تكرار العامل فيكون
طامداً مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل منه في نية الطرح لأنه أغلبي أو ان طرحه بالنسبة
للعامل أي ان عامله مظهر ليس عاملاً في البديل أو باعتبار حكم العامل أي أن الحكم المتبادر
بالعامل لم يقصد به الا البديل فلا ينافي قصد المبدل منه شيء آخر كعود الضمير في نحو أكلت
الزيت ثلثه ولا يخفى ان هذا لا ينفع هنا لانه يوجب الاعتراض لا يدفعه فتأمل أو معنى ذلك كما
قاله الدماميني أن البديل مستقل بنفسه لا يمتد بتبعه كالبيان والنعت (قوله خير مالك) أقول

هو ابن مالك
أحمد بن الله خير مالك

تفضيل من الخير بالفتح مصدر رخا رخيرا إذا صار خيرا بشد الباء أي متلبسا بالخير أو من الخير
بالكسر كالقبيل وهو الشرف والكرم وأصله: خير حذفت همزة تخفيفا لكثرة استعماله كشر
والأولى جعله منصوبا بنحو أمدح محذوفا لا أعني لما نقله الدماميني عن المحققين إن النعت
المقطوع لا يقدر بأعني إلا في نعت التخصيص وهو هنا المدح ولم يجعل حالا لازمة من الجلالة
لإيهامه تقييد الجدي بعض الصفات ولا بد لاقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع
مخالفته لمذهب الجمهور إن جعل بدلا نائيا من رب لمنعهم تعدد البديل، ومن الله ما منعهم الأبدال من
البديل في غير بدل البداءل فيه من التماثل حيث يكون مقصودا غير مقصود وإن أوجب عنه
بأن ذلك لا يضر لكونه باعتبارين أما بدل البداءل فلا يمنع إبداله من البديل وفي البيت الجناس التام
اللفظي والخطي إن كتب مالك الأول بالالف كما هو جمد في مالك العلم وقدر رسمهم في المصحف قوله
تعالى ونادوا يا مالك فان حذف كما هو إلا كثر فيه كان لفظيا فقط لأن مالك الثاني لكونه صفة يجب
رسم ألفه لعدم كثرته كاعلم ولا يرد حذفها خطأ من مالك يوم الدين مع قراءته بالالف لأن المصحف
العثماني سنة متبعة قال الأشموني وجعله أحجدر في الخ محلها نصب بالقول والجر بعد ما
معطوفة عليها أي فكل جملة في محل نصب وقال السندري أحجدر في آخر الكتاب في محل نصب
بالقول فكل جملة لا محل لها لأنها جرم مقول كالراي من زيد ولا تنافي لأن كان جمل الأول على
ملاحظة العاطف من الحكاية لأن المحكي فكل جملة مقول مستعمل والثاني بالعكس فمجموع
الجملة مقول أفاده الصيان والثاني ملقط من العز بقوله

حاجيتكم معشر جمع بلا * المعربين مفردا وجملا

مألفيت غير شرط نصبت * بوندتها رقيتم للعلا

(قوله مصليا) حال منوية من فاعل أحد كما في الأشموني أي أحجدر في حال كوني ناويا الصلاة
كقوله تعالى ادخلوها خالدن أي مقدرين الدخول وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الآية
بالنسبة للحلق والتقصير فلا يرد أن مورد الصلاة وهو اللسان مشغول بالجهد فلا تنافي الحالية وفيه
أن المطلوب إيجاب الصلاة بالفعل لانية إيجابها فالوجه أنها حال مقارنة والمقارنة في كل شيء
بحسبه فمقارنة الألفاظ وقوعها متصلة وأما قول زكريا المعنى أحجدر بلساني وأصلي بقلبي فهسي
مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بأن الصلاة بالقلب بلا تلفظ لأتواب فيها بقي أن مصليا اسم مفرد
لا يصلح به المقصود من إنشاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم أنه في قوة جملة
انشائية يرد عليه امتناع وقوع الانشاء حالا إلا أن يجعل على تقدير القول أي أحجدر في حال كوني
قائلا اللهم صل على الرسول الخ ويصح تأويله بجمله خبرية بناء على أن المقصود بالصلاة مجرد
تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالانخبار بها كما قاله يس أي أحجدر في حال كوني أصلي أي
أخبر باني أطلب الصلاة عليه أو بان الله قد صلى عليه لكن الأصح أن المقصود منها الدعاء لا مجرد
التعظيم لأن المختار أنه ينتفع بصلاته بالترقي في أعالي الدرجات ووارد أنواع الكمالات وما
من كمال إلا وعند الله أعظم منه لكن الأدب إن لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة
وتفادها هو بشواها إذا المنة صلى الله عليه وسلم علينا لالتنا عليه ولم يذكر السلام جريا على عدم
كراهة الأفراد بل إذا صلى في مجلس وسلم في آخر ولو بعد مدة كان آتيا بالمطلوب من آية نأيا الذين
آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما اختاره الحافظ ابن حجر (قوله على النبي) اشتران المله مؤمن
النبا وهو الخبر لأنه محض وأخبر عن الله والمشد من التوبة وهي الرقة لأنه مرفوع الرتبة أو رافع
رتبة من تبعه فهو على كل ما فاعل بمعنى فاعل أو مقول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهموز من

مصليا على النبي

النسب يسكون الموحدة وهو الارتفاع كافي القاموس فيكون كالمشدد ويجوز كون المشدد مخفف
المهموز فيكون بمعناه أفاده الصبان وعلى كونه من النبوة قاصلة بنحو اجتماع الواو والياء الخ
(قوله المصطفي) أصله مصتفو بوزن مفتعل من الصفو وهو الخلو من السكر والماردهنا
المختار قلبتاء الافتعال طاء لوقوعها بعد حرف الاطباق وهو الصاد كما سيأتي في قول المصنف
* طائنا فتعال رد اثر مطبق * وقلب الواو ألفا لفتحها وانفتاح ما قبلها (قوله وآله) الاولى
تفسيرهم بطلاق الاتباع أي أمة الاجابة عموما لا بقاربة فقط لئلا يلزمه اهمال العصب ولا
بالاقتفاء لانه مقام دعاء يطلب فيه التعميم ففيه تورية حيث لم يرد المعنى القريب لآله صلى الله
عليه وسلم وهم أهل بيته وأقاربه بل أراد البعيد وهو مطلق الاتباع بقرينة مقام الدعاء فان لآل
في القاموس نحو اثني عشر معنى منها مذكر ووصفهم بالمستكملين لا يعين الاقتفاء كما قيل لصدقه
بشرف الايمان لا خصوص العمل الصالح لاسيما ان جعلت السنين والتاء للطلب وعلى هذا فهو
وصف لازم أما على القيل المتقدم فخصص وكذا ان أريد بالاتباع أمة الدعوة فتأمل هذا والذي
اختاره العلامة الصبان ان تنسر الال في مقام الدعاء بما يناسب المدعوق به لا بالاتباع مطلقا
ففي نحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا
يحمل على أهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الامة ومصايح الظلمة يحمل على
العلماء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأ قلوبهم بانوارك وكشفت لهم حجب
أسرارك يحمل على الاقتفاء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط أو وآله سكان جنتك
يحمل على الاتباع اه وبني ما إذا كانت العبارة محتملة للتعميم والتخصيص كعبارة المصنف
ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائزين بالعمل الصالح والظاهران الاولى حملها
على العموم والله أعلم (قوله المستكملين) السنين والتاء اما للطلب أي الظالمين كمال الشرف زيادة
على ما حصل لهم أو زائد ثان أي الكاملين فالشرفا بفتح الشين مفعول به على الاول ومشببه به على
الثاني كالحسن الوجه أو منصوب بنزع الخافض أي في الشرف بناء على المرجوح من انه قياسي
أو أنه توسع فيه فاجرى مجرى القياسي لكثرة ما سمع منه ويصح ضبطه بضم الشين جمع شريف
فيكون صفة ثانية للتاكيد ومعمول المستكملين محذوف ايذانا بالعموم أي جميع أنواع
الشرف لكن هذا يمنع ان يراد بالال جميع الامة وكذا ان جعلت ال في الشرف بالفتح للاستغراق
فيقوت التعميم في مقام الدعاء مع انه مطلوب فالاولى جعلها جنسية لذلك الا ان يحمل على المبالغة
بجعل من حاز شرف الايمان كأنه حاز جميع الشرف لانه أصل أنواعه فتأمل (قوله وأستعين
الله) أي أطلب منه الاعانة أي الاقدار على الفعل لا المشاركة فيه ليحصل الاستعانة عليه تعالى
فاستعار الاعانة للاقدار لانه بصورتها من حيث حصول المقدور بين قدرتين قدرة الله تعالى ايجادا
وقدرة العبد كسباب لا تأثير ولم يقدم المفعول ليفيد الحصر مع صحة الوزن عليه أيضا اهتماما
بالاستعانة المطلوبة كما قيل في اقرار باسم ربك واصله أستعون نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها
فقلب ياء الكسر ما قبلها (قوله في ألفية) أي في نظم قصيدة ألف بيت من كامل الرجز أو ألف بيت
ان جعلت من مشطوره وعلى هذا لم يقل في ألفية بالتثنية لان علم التثنية يحذف للنسب وان
التبس بالنسبة للمفرد لانهم لا يبالون به كما سيأتي ثم يحتمل ان لفظ في استعارة تبعية بمعنى على التي
تتعدى بها الاستعانة على حد في جذوع النخل أو انه ضمن أستعين معنى فعل يتعدى بفي كأرجو
تضميناً نحو يا وهوا شراب الكلمة معسنى كلمة أخرى لتفيد المعنيين فتفيد الاستعانة بلفظها
والترجي بتعديتها في والاول أولى لان التجوز في الحرف أخف من الفعل مع انه مختلف في قياسيته

المصطفي * وآله المستكملين
المرقا * وأستعين الله في ألفية

أو تضمينا بيانيا وهو تقدير حال تناسب الحرف أي راجيا وهو هذا مقيس اتفاقا لأنه من حذف
العادل لدليل لكن قال ابن كمال باشا التضمين البياني هو عين النحوى وإنما توهم السعد ومن تبعه
الفرق بينهم من تقدير الكشف خارجين في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره مع أنه
بيان للمعنى المضمن لا تقدير عامل محذوف اهـ وإنما قدرنا أرجودون استخبر كما في الاشموني
لما ورد عليه ان الاستخارة للمتردد والمصنف جازم (قوله مقاصد النحو) أي جل مقاصده لا كلها
ليوافق قوله في آخر الكتاب نظما على جل المهمات الخ وإنما لم يصرف ما هناك الى ما هنا مع أنه
الاولى لكونه في محل الحاجة لان هذا هو الموافق للواقع لتركه باب القسم والسالكين وغيرهما من
المقاصد ويقال ما هنا في حيز الرجا للكل وما سياتى اخبار بما تيسر له فلا تنافي وللنحو لغة ستة
معان القصد والجهة كخواتم البيت والمثل كزيد نحو عمر والمقدار كعندى نحو أوف
والقسم كهذا على خمسة أنحاء والبعض كالكلمات السبعة وواظرها واكثرها الاول واللامام
الداودي للنحو سبع معان قد أتت لغة * جمعها ضمن بيت مفرد كمال

قصد ومثل ومقدار وناحية * نوع وبعض وحرف فاحفظ المثل

مقاصد النحو بها محويه

وفي الاصطلاح يطلق على ما يعم الصرف تارة وعلى ما يقابله أخرى ويعترف على الاول بأنه علم
باصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال افرادها كالأعلال
والاندغام والحذف والابدال وحال تركيبها كالاعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط النحو
النواسخ وحذف العائد وكسران أو فتحها ونحو ذلك وعلى الثاني يخص بأحوال التركيب والمراد
هنا الاول فهو هو ادفع لعم العربية حيث غلب استعماله في هذين فقط وان كان في الاصل يعم
اثنى عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والخط والعروض
والقافية وقرض الشعر وهو الاثنيان بالكلام الموزون المقفى وأنشاء الخطب والرسائل
والتاريخ وهو معرفة أخبار الامم السابقة وتقلبات الزمن عن مضي اتحصل مذكرة التجارب
والتحرز من مكاييد الدهر ومنه المحاضرات وهي نقل نادرة أو شعر يوافق الحال الراضة لانها
عثره وأما البديع فذيل لا قسم برأسه وكذا الوضع وموضوعه الكلمات العربية من حيث
يبحث عن أحوالها السابقة وغاياته وفائدته التحرز عن الخطأ والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله
وشرفه بشرف فائدته وواضعه أبو الاسود الدؤلى بامر الامام على كرم الله وجهه وذلك أن
العرب لفظرتهم على الفصاحة كان النطق بالاعراب سجيبة فيهم من غير تطبيع كما قال
ولست بنحوى بلوك لسانه * ولكن سابق أقول فأعرب

فلما كثرت الاسلام وتآلفت القلوب اختلط العجم والعرب بالمعاشرة والمناخنة فتولد اللحن والامالة في
غير محملها حتى كادت العربية أن تملأ شي فرسم الامام لابي الاسود منه أبو ابانها باب ان والاضافة
والامالة وقال له افصح هذا النحو ثم سمع أبو الاسود رجلا يقرأ أن الله يرى عن المشركين ورسوله
بالجر فوضع باب العطف والنعت ثم ان ابنته قالت له يوما ما أحسن السماء على الاستعظام فقال
لها أي بنمة نخومها فقالت انما أتعجب من حسنها فقال قولى ما أحسن السماء واقبحى فالك فوضع
باب التعجب والاستعظام وكان يراجع الامام في ذلك الى ان حصل له ما فيه الكفاية ثم أخذ من
أبي الاسود نفر منهم ميمون الاقرن وغيره ثم خلفهم جماعة منهم أبو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل
ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس فريقين بصرى وكوفى وما زالوا يتداولونه ويحكمون تندوينه
الى الآن فجزاهم الله الجنة (قوله بها محويه) أي فيهما من نظرية المدلول في الدال لأن الالف اسم
للاغاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والمقاصد هي تلك المعاني أو ان الباء سببية وضلة

محوية محذوفة أى محوية لم تعاطها بسببها وأصلها محووية كقوله قلبت الواوياء لا اجتماعها مع
 الباء وادغمت فيها وكسرت الواو للمناسبة (قوله تقرب الأقصى) فيه مجاز عقلي من الاستناد للسبب
 العادى إذا تقرب حقيقة هو الله تعالى والأقصى بمعنى القاصى أى البعيد فافعل التفضيل على غير
 بابه كما قاله ابن الأنطام ليبدل على تقريب البعيد والابتعاد بالمطابقة لأن البعيد يطلق على التاميل
 والكثير وما قيل أنه يلزم من تقريب الابتعاد تقريب البعيد رتبة قد يمتد بالابتعاد لشدة خفاءه دون
 البعيد (قوله بلفظ موجز) الباء بمعنى مع كفى الاشغول لاسيما لأن المعهود سبب للتقريب هو
 النسط لا الإيجاز لكن قال السيوطى لا بدع فى كون الإيجاز سببا للفهم كما فى رأيت عبد الله
 وأكرمته دون وأكرم عبد الله فى السببية غاية المدح للمصنف حيث قدر على توضيح المعانى
 بأنفاذ موجزة (قوله وتبسط البذل) أى توسع العطاء يعنى تكثر إفادة المعانى ففيه استعارة أما
 تمثيلية بأن تشبيه حال الألفية فى كثرة إفادتها المعانى بسرعة عند سماعها بحال الكريمة فى كثرة
 إعطائها ووفائه بما يعدو يستعار الكلام الدال على المشبه به وهو حالة الكريمة للمشبه أو مصرية
 بأن تشبهه إفادتها المعانى ببذل المال والوعد ترشيح أو إمكانية بأن تشبه الألفية فى النفس بكرم
 وبسط البذل تخييل وانجاز الوعد ترشيح لا العكس لأن البسط أقوى اختصاصا بالكريمة من
 انجاز الوعد وأسبق فى الذكرا لا تقي جعله هو التخييل سواء جرينا على طريقة السمرقندى من
 أن التخييل هو الأقوى اختصاصا وعلى قول العصام أنه الأسبق ذكر أو ما سواه ترشيح (قوله بوعده
 منجز) أى موفى سر يعاوبين موجز ومنجز الجنس اللاحق لاختلافهما بجزئين متباينين متباينين
 المخرج والباء سببية أو معنى مع وتبسط بالوعد مع أن الاعطاء بدونه أبلغ لأن فهم المعانى لا يحصل بمجرد
 وجودها بل لا بد من الالتفات إليها ونصورها لقاطعتها فكأنها التهيئ للتهيئ منها وتوقف الفهم على
 الالتفات إليها بعد وعد اجرائها فادهم (قوله وتقتضى) أى بمعنى تطلب من الله أو من قارئها أو
 منهم ما فنيه مجاز عقلي إذا طالب ناظمها بسببها أو بمعنى تستلزم الرضا لاشتغالها على الخاسر فلا
 مجاز (قوله رضا) بكسر الراء وسخط بضم فسكون مصدران هما عيان لرضى وسخط كفرح
 والقياس كالفرح وفائدة قوله بغير سخط الإشارة إلى أنه تطلب رضا محض لا يشوبه السخط ولا من
 وجه على حدوتهم يعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم (قوله فائقة) حال من فاعل تقتضى أو خبر المحذوف
 أو نعت لألفية على حدوتها كلاب أنزلناه مبارك من النعت بالمقرب بعد الجمله وإن كان الغالب
 العكس ومن يوجبه وإن أمكنه جعل مبارك خبرا ثانيا لهذا وخبر المحذوف كيف يصنع فى نحو
 يقوم بحجمهم ويحبونه أدلة وقد فاق هذه الألفية ابن معطى أقطا لأنها من بحر واحد وتلك من
 السريع والرجز ومعنى لأنها أكثر أحكاما منها كما قاله سم وللجلال السيوطى ألفية زاد فيها
 على هذه كثيرا وقال فى أونها فائقة ألفية ابن مالك وللأجهرى المالكى ألفية زاد فيها على
 السيوطى وقال فائقة ألفية السيوطى فسبحان المنفرد بالكمال الذى لا يدانى (قوله بسبق)
 متعلق بكل من حائز ومستوجب والباء سببية أى بسبب سببه على فى الزمن والإفادة وفى تقديم
 المعهول إشارة إلى أنه لم يفضل عليه إلا بالسبق وجوز سم جعله خبرا آخر عن هو أى وهو ملتبس
 بسبق ففيه إشارة إلى فضيلة السابق ثم أشار إلى فضيلة أخرى بقوله حائز تفضيلا بوقى ابن معطى سلب
 ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستة مائة وخمس وأربع وستون سنة ودفن بقرب الامام
 الشافعى رحمه الله تعالى (قوله تفضيلا) أى صدر فضله على غيره حكمت له بالفضل أو صيرته
 فاضلا والمراد به التفضل نفسه من إطلاق المسبب عن السبب أو مصدر المبني للمجهول أى كونه
 منضلا فلا يقال التفضل صفة الفاعل فكيف يجوز ابن معطى (قوله الجيلا) أى منسوب بنزع

تقرب الأقصى بلفظ موجز
 وتبسط البذل بوعده منجز
 وتقتضى رضا بغير سخط
 فائقة ألفية ابن معطى
 وهو بسبق حائز تفضيلا
 مستوجب شائى الجيلا

انما قضى أى بالجمل أو على أنه صفة لثنائى أو بالنيابة عن المفعول المطلق أى ثنائى الثناء الجليل
 حذف المصدر وأذاب عنه صفته وعلى كل فهو صفة كاشفة أو مخصصة بناء على خلف الجمهور
 وابن عبد السلام فى تفسير الثناء (قوله بهيات وافر) أى عطيات تامة ولم يقل وافرات مع ان
 الافصح المطابقة فى جمع القلة مطلقا جبر القلته وفى جمع الكثرة للعاقل لشرفه لان هيات وان كان
 جمع قلة لان جمعى السلامة منها عند سبويه لكنه مـ تعمل فى الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء
 والافصح فى الكثرة لغير العاقل الافراد واعلم ان القلة والكثرة انما يعتبران فى تكررات المجموع
 أما معارفها فصاحبة لها كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح ان مبدأ الجمع ثلثة
 ومنتهى القلة عشرة ولا منتهى للكثرة (قوله لى وله) اما متعلقان يقضى بمعنى يحكم ويقدر
 أو يحذف وصف صفة لهيات وأما فى درجات فيمتنع فيه الاول لان المراد بالدرجات مراتب السعادة
 الاخرية وهى ليست طرفا للحكم لانه أنزل بل يحكموم بها ومقدرة وهى نفس الهيات ان جعلت
 فى معنى من البيانية فان جعلت بمعنى مع خصت الدرجات بالحسنة والهيات بغيرها فان قلت يلزم
 على تعلق لى وله يقضى الفصل به بين هيات وصفته وهى فى درجات قلت لا يضر لانه ليس أجنبيا
 محض بل هو معمول لعامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب كما سأتى وخص
 درجات الآخرة بالذكر لانها الماهية عند العاقل ولان الدعاء لابن معطى بعد موتة انما سأتى فى
 الآخرة وبدأ بنفسه لحديث أبى داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا بدأ بنفسه وقال
 تعالى حكاية عن نوح ربح اغفر لى ولوالدى وعن موسى رب اغفر لى ولاخى لكن فاته التعميم
 المطلوب أيضا لانه من أسباب الاجابة كما فى كتاب الادعية لشيخ الاسلام وكان يوفى به وبسـ لم من
 افراد وصف جمع القلة لوقال كما فى الاشمونى

والله يقضى بالرضا والرجة * لى وله وبجميع الامة

والله سبحانه وتعالى أعلم اللهم انك لى التوفيق ويهدى الهداية الى أقوم طريق فوقتنا لما
 تحبه وترضاه وقنا من منك وكرمك كل شئ نتوقاه آمين يا رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه وسلم

والله يقضى بهيات وافر
 لى وله فى درجات الآخرة

(الكلام وما يتألف منه)

كلامنا لفظ مفيد كاستقيم

(الكلام وما يتألف منه)

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر المحذوف لكن فيها حذف مضافين أى هذا باب شرح الكلام
 وشرح ما يتألف منه اختصر لوضوحه على حذف قبضة قبضة من أثر الرسول أى من أثر حافر
 فرس الرسول والاولى انه اختصر على التدرج بآن حذف المبتدأ ثم خبره وهو باب وانيب عنه
 شرح المضاف اليه ثم شرح وانيب عنه الكلام وقيل دفعة لانه أقل عملا فالكلام على هذا اما
 نائب عن الخبر وحده أو عنه مع المضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الجر ولان اعراب المضاف
 المقصود بالذات وأما المبتدأ فقد رعى كل حال لم ينب عنه شئ ويجوز كونها مبتدأ حذف خبره أى
 باب الكلام هذا لآتى أو مفعول محذوف أى خذ لاهاك كما قيل لان اسم الفعل لا يعمل محذوف
 وما واقعة على الكلمات الثلاث التى يتألف منها الكلام وقد شرحها بكراً أسمائها وعلاماتها كما
 شرح الكلام بتعريفه وذكر الضمير المجرور مراعاة للافظ ما والضمير فى يتألف عائداً للكلام فهو
 عائلة جرت على غير ما هى له ولم يزل من اللبس عند الكوفيين وان أوجب به البصريون مطلقا
 بل قيل محمل الخلاف فى ضمير الوصف اما الفعل كما هنا فيجوز فيه عدم الابرار مع أمن اللبس قولاً
 واحد ان كان فى الهمع والتصریح ان الفعل كالوصف فى الخلاف المذكور فأداه الصبان (قوله
 كاستقيم) ان جعل من تمة التعريف فهو فى محل رفع صفة ثانية للفظ لا مفيد لان التمتع لا ينعت

مع وجود المنعوت أى لفظ كأن كاستقم أو فى محل نصب اما صفة للمفعول مفيد ان حذف على حذف مضاف أى مفيد فائدة كفاية استقم وعلى هذا حل الشارح أو نائب عن المفعول المطلق كذلك أى مفيد فائدة كفاية استقم وان جعل مثالا بعد تمام الحذف فهو خير لحذف أى وذلك كاستقم وعلى كل فالكاف داخله على استقم لقصد لفظه فلا حاجة لتقدير كقولك استقم على ان حذف الجرور وادخال الكاف على معمله لا يصح فى مثل ذلك كما سيأتى فى الموصول (قوله واسم الخ) خبر مقدم والكلم مبتدأ مؤخر أى الكلمة اسم وفعل وحرف أى منقسم اليها واعتراض بأنه ليس من تقسيم الكل الى جزئياته لان المقسم هو الكلمة لا يصدق على كل قسم مفردة بل على ثلاثة ألفاظ فصاعدا ولا من تقسيم الكل الى أجزاء لانها لو كانت أجزاء لانعدام ما بعد بعضها مع انه يتحقق بثلاثة ألفاظ وان كانت من نوع واحد والجواب اما باختار الثانى والمراد بيان أجزاءه فى الجملة أى التى يتركب من مجموعها لا من جميعها كما قاله سم أو ما يسمى أجزاء فى العرف وان لم تتوقف عليها المسامحة كشرذمة وظفر أو باختيار الاول والتقسيم اما باعتبار ان الكلمة اسم جنس يصدق بحسب وضعه على القليل والكثير كما سيأتى فيصدق على كل قسم انه كلم بحسب الوضع دون الاستعمال كما قرره الجوهري أو باعتبار واحدة وهو لفظ كلمة كما قاله الأشعرى فكأنه قال واحد الكلمة اسم الخ ولا شك ان لفظ كلمة يصدق على كل من الثلاثة باعتبار مفهومه لاذاته وأشار الشارح كالتوضيح الى ان فى الكلام تقديما وتأخيرا وحذفوا الاصل الكلمة واحدة كلمة وهى اسم الخ بجملة واحدة كلمة خبر الكلمة واسم الخ خبر لحذف يهود كلمة المراد نطقها لكن باعتبار مفهومها لانه المنقسم الى الثلاثة ففيه استقدام وهذا كما على ان الكلمة اسم جنس جع يشرق بينه وبين واحدة بالتاء فصدق على ثلاثة ألفاظ فصاعدا وقال ابن هشام فى بعض تعالقه الظاهر انه اراد اولا بيان انحصار جميع الكلمات العربية فى الثلاثة كقول سيبويه هذا باب علم الكلمة فى العربية الكلمة اسم وفعل وحرف فكأنه قال الكلمات التى يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا غيرها أى فالكلم جمع بمعنى الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظا قبل الاخبار ثم اراد بقوله واحدة كلمة بيان ان المسمى فى الاصطلاح كلمة هو أحده هذه الثلاثة لا غيرها من الالفاظ المهملة اه وهذا الوجه أولى لخلوه عن التكاليف المارة وعابه فتد كبر الضمير فى واحدة لتأنيها بالمان كور فلا حاجة الى الاستخدام بعود الضمير الى الكلام بمعناه الاصطلاحى (قوله ثم حرف) أى ثم إشارة الى النقطا رتبة الحرف عن قيمته وتركها فى الفعل اضيق النظم ولا يكتفى فى بيان رتبها فى الشرف ترتيبها فى الذكر لان المؤخر قد يكون أشرف نحو لا يسوى أصحاب النار وأصحاب الجنة (قوله واحدة كلمة) أى واحد معنى الكلمة أى جزء ما يصدق عليه الكلمة وهو أحد الثلاثة ألفاظا كما يسمى كلمة كما أفاده سم ويحتمل ان المعنى واحدة أى مفردة الاصطلاحى هو لفظ كلمة وهذا على ان المراد به اسم الجنس الجعلى أما على انه جمع بمعنى الكلمات فقد مر بيان فى كلام ابن هشام (قوله عم) هو كغيره من الالفاظ المشددة الموقوفة عليها فى الشعر بحسب تخفيفها الصحة الوزن وهو ما فعل ماض بمعنى شمل أو اسم فاعل أصله عام حذف ألفه تخفيفا كبر فى بارأ والضرورة أو هو فعل تفضيل حذف همزة للضرورة والاول أحسن لفظا لخلوه عن تكلف الحذف والاخيراً أحسن معنى لافادته ان القول بجمعها ومجموعها اذا قل التفضيل يقتضى المشاركة وزيادة فينفرد عن كل واحد فى آخر منها وعن الجميع فى نحو غلام زيد كاسيين وأما الفعل فلا يفيد ما ذكره لا بتقدير عم الثلاثة وغيرها (قوله وكلمة) مبتدأ مسوغه قصد لفظها لانه المحكوم عليه هنا لا التنويع كفى المكودى لانه انما

(قوله وهذا الوجه أولى) اختارنى
انكبت على هذا أن يعرب اسم وما
عطف عليه مبتدأ مسوغه قصد
أنظمه والكلم خبره أى لفظ الاسم
وما بعده هى الكلمة أى الكلمات
التي يتألف منها الكلام لا غيرها
وفيه نظر فان الكلام لا يتألف من
هذه الالفاظ أعنى لفظ اسم وما
بعده بل مما صدقاتها كما لا يخفى الا
ان يقدر مضاف أى هى دوال
الكلم الخ فتأمل اه منه
(قوله لا التنويع) أى تنويعها
الى انها احدى الكلم والى انها
يقصد بها الكلام اه منه

واسم وفعل ثم حرف الكلمة
واحدة كلمة والقول عم
وكلمتها كلام قد يؤم
ش الكلام المصطلح عليه عند
التحويين

يسوغ ما قصد من معناه لا لفظ وهو ما يتعلق بيوم وكلام مبتدأ ثان سوغه كونه نائب فاعل في المعنى
 كما قاله العرب وهو يستعمل هذا المسوغ كثيرا ومعناه من غير سند فاقيل انهم لم يذكروه في
 المسوغات مردودا وما جعل المسوغ ارادة الحقيقة فيرده ان الكلمة لم يقصد بها حقيقة الكلام
 بل ما صدق عليه انه لفظ مقيد الا ان يراد الحقيقة في ضمن الافراد وفيه ما سياتي في قوله فعل ينجلي
 وبجمله قد يوم معني يقصد خبر الثاني والجمله خبر الاول وقد فصل بين المبتدأ الاول وخبره بمعمول
 خبر الثاني وهو به الضرورة (قوله عبارة) أي معبر به عن اللفظ وهو في اللغة مصدر انقطت الشيء
 من باب ضرب اذا طرحت من مطلقا أو من القم خاصة لكن صرح في الاساس بأن لفظت الرجي
 الدقيق مجازا وفي عرف النحاة صوت معتمد على مخرج من مخارج القم محقق كاللسان أو مقدر
 كالخوف وسمي ذلك لفظا لانه هو امر محي من داخل الرئة الى خارجها فهو مصدر أر يديه المفعول
 كالخلق معني المخلوق وهذا التعريف للفظ أولى من قولهم صوت مستقل على بعض الحروف لانه
 يرد عليه ما هو على حرف واحد كواو والعطف اذا لشي لا يشتمل على نفسه وان أجيب عنه بأنه من
 اشتمال العام وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذا خرف مجموع الصوت وكيفيته
 وهي الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد لا الصوت فقط ولا الكيفية فقط فان
 قيل وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف على الحركة لا امتناع النطق بالسكون والحركة
 متوقفة على الحرف لانها صفة قائمة به وانه دور قلنا هو على ان الحركة مع الحرف دور معي
 لاسبق فلا يضر والحق انها بعده وانما الشدة المقاربة تنوهم المقارنة ثم اللفظ له أفراد محققة
 وهي ما يمكن النطق بها بالفعل كريد أو بالقوة كالحذوقات من نحو مبتدأ أو خبر تيسر النطق بها
 صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الالفاظ المحققة بالقوة لذلك وأما كلام الملائكة
 والجن فان ثبت ان النحاة انما يتكلمون على ما يتلفظ به البشر دون غيرهم فهي كذلك والافهي
 محققة بالفعل والى الاول يشير قول الشنواني المراد باللفظ في تعريف الكلام جنس ما يتلفظ به
 لتدخل كلمات الله والملائكة والجن اه وأما كلامه تعالى النفسى فليس بحرف ولا صوت وله
 أفراد مقدره وهي ما لا يمكن النطق بها أصلا وهي الضمائر المستترة اذ لم يوضع لها ألقاظ حتى
 ينطق بها وانما غير واعنها باسم تعارة لفظ المنفصل تصويرا معناها وتدريرا للمعنى كما قاله الرضى
 واما تقسيمها الى مستتر وجواب وجوازا فانما هي تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح
 واطلاق اللفظ عليها حقيقى كما قاله الروداني لا مجاز لانهم أجروا عليها أحكام الالفاظ المحققة من
 الاسناد اليها وقيدوها والعطف عليها (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) أخذ هذا القيد من
 قوله كاستقم كما سيصرح به وفيه ما سياتي والمراد سكوت المتكلم على الاصح وبحسنه عند السامع
 ايام حسنا بان لا يحتاج في استفادة المعنى الى لفظ آخر لكونه مستقلا على المحكوم به وعليه والمراد
 بتلك الفائدة النسبة بين الشئين ايجابا كانت أو سلبا وان كانت معلومة للخطاب كما اختاره أبو
 حيان (قوله فاللفظ جنس) لم يخرج به الدوال الاربع لان شأن الجنس الادخال وما لم يتناول به يقال
 خرج عنه لابه وبعضهم أخرجهما به نظر الان بين الجنس وفصله العموم الوجهى فيخرج بكل
 ما دخل في الآخر والدوال هي الكتابة والاشارة والعقد بالاصابع الدالة على أعداد مخصوصة
 والنصب كعرف وهي العلامات المنصوبة كالحراب للقبلة تجمع نصبة كعقد أو ما النصب بضمين
 فالانصام (قوله وبعض الكلام) أي بعض ما يصدق عليه الكلام فانه يصدق بالمقيد وغيره من كل
 مركب من ثلاثة ألقاظ فاكتر كما سياتي (قوله وهو) أي بعض الكلام الذى خرج ماز كماله (قوله
 الامن اسمين) ظاهره الحصر وهو قول ابن الحاجب ووجهه السيد بان الاسناد نسبة فلا يقوم الا

عبارة عن اللفظ المقيد فائدة يحسن
 السكوت عليه افا للفظ جنس يشمل
 الكلام والكلمة والكلمة ويشمل
 المهمل كدبر والمهمل كعمرو
 ومقيد أخرج المهمل وفائدة
 يحسن السكوت عليها أخرج
 الكلمة وبعض الكلام وهو
 متركب من ثلاث كلمات فاكتر
 ولم يحسن السكوت عليه فحوان
 قام زيد ولا يتركب الكلام الامن
 اسمين

بشيئين مسند ومسنود اليه وهما اما كتمان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي تذكر
خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها واعتمادان هشام ان ذلك أقل ما يتكبر منه وفصل في شرح
القطر بان صور ترا كيب الكلام ستة اسمان فعل واسم كما مثل ومن الثاني المنادى فان يانابة
عن أدعو وما بعد هان فله لانه مفعول به فعل وان هان نحو كان زيد قائما فعل وثلاثة أسماء كعلت
زيد قائما فعل وأربعة أسماء كعلت زيد اعراقا السادسة جملتان بكلمة القسم وجوابه
والشرط وجوابه اه وبقي عليه المركب من اسم وجمله نحو زيد أبوه قائم وعلى هذا فالخبر
اضافي بالنسبة للتراكيب الممنوعة كفعلين أو فعل وحرف مثلا (قوله كزيد قائم) اعترض بأن
الوصف مع مرفوعة اسمان وبان التنوين من حروف المعاني فالاولي التثنية بذا أحد ورد الاول
بان الوصف مع مرفوعة المسند تتر في حكم المفرد لعدم بروزه في تثنية ولا جمع وأما نحو قائمان
وقائون فالالف والواو فيه حرفان تثنية وجمع والضمير مستتر بجزء لا فلهما مع النعل والثاني بان
التنوين ليس بكلمة انفا فالعدم استقلاله كالف المتاعلة ويأى التصغير والنسب ولذا زاد في
التسهيل قيد الاستقلال في حد الكلمة لانه لا يخرج هذه (قوله كزيد قائم) أظهر الفاعل لان المسمى
مع الضمير المستتر لا يسمى كلاما على الاصح اذ لا تحصل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير
واجب الاستتار كما في التصريح وناقشه بس بان قام في جواب هل قام زيد كلام قطعاف كيف
يشترط وجوب الاستتار اه ويمكن جملته على غير الواقع جوابا لما لم يعلم فيه مرجع الضمير (قوله
فاستغنى بالمثال الخ) أى فالمثال يتم لعدم وفيه ان المقيد في عرف النحاة لا يطلق الا على ما يحسن
السكوت عليه وأما المقيد فائدة كما في كلام زيد فيسمى مقفه مالا مفيدا فلا حاجة للاحتراز عنه كما
حرره ابن هشام ومن ثم جعله سم وغيره لجرد التثنية لتمام الحد بدونه ولم يذكر التركيب مع انه لم يشذ
عن اشتراطه الا ابن دحية ولا القصد مع ان الجمهور ومنهم من والمصنف في التسهيل على اشتراطه
ليخرج كلام النائم والساهي ومحاكاة الطيور ونظر الى ان الافادة تستلزمهما اذ ليس التام مفيد غير
مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعي قصده لما تكلم به يكن فيه ان دلالة الالتزام بهجورة في
التعاريف فالاولى جعل المثال تيمنا من حيث الغناؤه عنهما كما فعل ابن الناطم لانا قاله
الشارح وان كان ثمة لامن جهة الايضاح وزاد في التسهيل كونه مقصودا لذاته لخرج جملة
الصلة والصفة والحال والخبر لان اسنادها لم يقصد لذاته بل لتوضيح الموصول مثلا لكن يغنى عنه
المفيد لان هذه لم تقصد لنقص اسنادها بوقوفها على ما هي قيد له قال الشاطبي ولا بد من قيد
الوضع العربي ليخرج كلام الاعاجم اذ مدار بحث النحاة على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد
يكون قوله كاستقم اشارة الى هذا القيد اه والاصح انه لا يشترط اتحاد المتكلم اذ المتفقان على
ان يقول أحدهم اقام والاخر زيد كل منهما متكلم بكلام تام وانما كتي يا حدى الكلمتين
لتصريح الآخر بالآخرى واختار أبو حيان وغيره عدم اشتراط القصد ولا تجدد الفائدة والله أعلم
(قوله ليعلم ان التعريف الخ) رديته معلوم من الخطبة وقد يجاب بانه عليه أيضا أول مسائل
القرن زيادة في البيان ليكتفي به في كل مسألة وقع التخالف فيها أو أن فائدة الاضافة الاشارة الى
اختلاف الاصطلاحات في تعريف الكلام لا مجرد انه في النحو فيحط بقيد الشارح قوله لاني
اصطلاح اللغويين وقيل فائدة الاشارة الى انه من مجتهدى النحاة (قوله في اللغة) هي ألفاظ
يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال الامير في حواشي الشذور وذلك لا يظهر في نحو قولهم في كذا
لغتان ولغة تميم اه مال ما الاشكال كأن يقال في هذه المادة لفظان موضوعان كل بهيئة
مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم ما المهملة فالاحسن ان تفسر باستعمال الالفاظ حتى

كزيد قائم أو من فعل واسم كقام
زيد وكقول المصنف استقم فانه
كلام مركب من فعل أمر وفاعل
مستتر والتقدير استقم أنت
فاستغنى بالمثال عن ان يقول فائدة
يحسن السكوت عليه فكتأته قال
الكلام هو اللفظ المفيد فائدة
كفائدة استقم وانما قال المصنف
كلامنا ليعلم ان التعريف انما هو
للكلام في اصطلاح النحويين لاني
اصطلاح اللغويين وهو في اللغة

يكون المعنى في كذا استعماله واستعماله تيم اهما لما ويؤيد ذلك ان اللغة مصدر لغى اذا هيج
بالكلام واطلاق المصدر على الاستعمال أنسب من الالفاظ المستعملة ويكون معنى قولهم
كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ في معانيها اه قلت وهذا أيضا يظهر في نحو قولهم
واضع اللغة هو الله تعالى أو البشر اذا الموضوع انما هو الالفاظ لا استعمالها فلا حسن ان
لا يقتصر على أحدهما بل نفس في كل مقام بما يناسبه والصحيح ان واضعها هو الله تعالى
لا البشر وعرفها الخلق اما بوحى كما روى ان الله علم آدم الاسماء كلها الموضوع بكل لغة وعلمها آدم
لا ولاده فلما افتقر قوا في البلاذ تنفرت اللغات أو بخلق علم ضرورى في اناس بمعنى اللفظ وقيل
بالوقف لعدم القاطع ومحل الخلاف أسماء الاجناس أما أسماء الله تعالى والملائكة فواضعها
الله اتفاقا وأعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما قاله ابن الهمام في تحريره (قوله اسم لكل
الخ) مثله في مختار الصحاح كفى ابن الميت ومقتضاه انه يشمل الماهل لكن يخالفه قول المصباح انه
عبارة عن اصوات متتابعة لمعنى مفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكتفيا
بنفسه أى كالخط والاشارة الا ان يحمل قوله أو غير مفيد على فائدة الكلام التحوي فلا ينافي
اختصاصه بالاستعمال واطلاقه على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس لانه لا يفرق بين الحقيقة
والمجاز ويطبق حقيقة على الحدث وهو التكلم بقوله

قالوا كلامك هذا دهرى مصغية * يشفيك قلت صحيح ذلك لو كانا

وهو اسم مصدر لكلم وعلى المعنى القائم بالنفس قال الاخطل

ان الكلام لى القوادى انما * جعل اللسان على القوادى لا

والاصح انه حقيقة أيضا (قوله والكلم اسم جنس الخ) اعلم ان اسم الجنس مطلقا موضوع للماهية
من حيث هي ثم ان صدق على القليل والكثير كما وضرب سمي افراديا وان دل على أكثر من اثنين
وفرق بينه وبين واحده بالتاء بان يتفق في الهيئة والحروف ما عداها كقمر وقمر أو بالياء كروم
ورومى سمي جمعيا والفرق بينهما وبين مشابهة من الجمع كختم وختمة ان الغالب في ضميره التذكير
مراعاة للفظه وفي الجمع التأنيث وكونه جمعيا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافي وضعه للماهية
من حيث هي كما قاله الرضى وبقي ما يصدق على واحد لا يعينه كسد وسماء بعضهم أحاديا اذا
علمت ذلك فالكلم اسم جنس جمعي لا افرادى كما قيل لعدم صدقه على القليل ولا جمع لغلبة تذكيره
نحو اليه يصعد الكلم الطيب يعرفون الكلم عن مواضعه ولا اسم جمع لتمييز واحده منه بالتاء واسم
الجمع لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وابل ونساء وظأنفة وجماعة أو له واحد لا كذلك مع كونه
ليس من أوزان الجوع كحطب وركب أو منها مع اجراء أحكام المفرد عليه كصغيره والنسب الى
الفظه كما جعلوا ركب اسم جمع لركوبه لانهم نسبوا الى اللفظ والجوع لا ينسب اليها (قوله واحده
كلمة الخ) فيه اشارة للاعراب المار (قوله لانها ان دل الخ) دليل لاشصارها في الثلاثة والنحويون
مجمعون على هذا الامن لا يعتمد بخلافه في اسم الفعل وقول الفراء في كذا ليست اسماء ولا فعلا ولا
حر فالما هو تردد من أيها هي لتعارض الأدلة عنده لا أنما خارجة عنها والاصح انها حرف وترد
للزجر اذا تقدمها ما يجر عنه نحو كذا انما كلمة والجواب كى اذا تلاها قسم نحو كذا والقمر
وللاستقناع كالا اذا خلعت عن ذلك نحو كذا ان الانسان ليطغى انظر المعنى وحواشيه (قوله في
نفسها) خرج به الحرف وفي اماسيبية في المواضع الثلاثة أى دل بسبب نفسها لاستقلالها
والحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى في نفسه لكن لا يستقل بافادته وهو مذهب
البيانين ولذلك أجزاؤه الاستعارة التبعية أو ظرفية مجازا باعتبار فهم السامع المعنى من اللفظ

اسم لكل ما يشكك به مفيد كان
أو غير مفيد والكلم اسم جنس
واحد ككلمة وهي اما اسم أو فعل
أو حرف لانها ان دل على معنى
في نفسها

فكانه كامن فيه وعلى هذا افلا معنى للعرف أصلاً وانما يدل على معنى غيره وهو المشهور عند النخاة
(قوله غير مقتربة الخ) خرج به الفعل لا نحو أمس والآن فان مدلوله نفس الزمان لا انه مقترب به
والمراد غير مقتربة بأحد الأزمنة وضعاً لا بطلق زمن لئلا يخرج نحو الصبح وهو الشرب أول
النهار والغروب وهو الشرب آخره والقياس وهو الشرب وسطه فان معناها مقترب بطلق زمن
كالصبح ولا يعلم أهو ماض أم غيره أما الفعل فيقترب وضعاً بأحد الأزمنة على التعيين وكون
المضارع للعال والاسم مقبال لا يضر لأنه لم يوضع إلا لأحدهما ووضع الآخر بوضع ثان فلما يحصل
فيه اللبس ودخل بقولنا وضعاً الوصف كاسمى الفاعل والمنعول فان كونه حقيقة في الحال ليس
من وضعه بل بطريق الزوم من حيث ان الحدث المدلول له لا بد له من زمن ولا يكون حاصله
حقيقة إلا في حال اطلاقه وأما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه أصلاً وخرج
به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لا قترانها به وضعاً ولذا ثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء
وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء أو التخييل تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من
فعل كاحد لأنه لم يقترب بالزمان في وضع العلمية وأما وضعه الأصلي فقد انسخ عنه فتدبر (قوله في
غيرها) اعترض بشموله الاسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية وأسماء
الاستفهام والشرط لان كلامهم ادال على معنى في غيره وأجاب الرضي بان الموصول والضمير
معناهما شئ مبهم وهو مستقل في نفسه وانما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ابهامهما
للدلالة لهما عليه والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الخبرية فعناهما
المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شئ كثير لا الكثرة التي هي معنى رب وأما اسم
الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو أيهم ضرب وأهم
تضرب أضرب فان معنى الاستفهام متعلق بضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط
والجزاء وأي في الموضوعين دالة على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحد اه تكنت (قوله الموضوع
لمعنى مفرد) ظاهراً للاقه واقصاه في المحترز على المهمل ان اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وان لم
يستعمل فانظره (قوله أخرج الكلام) أي والكلام أيضاً وكذا المركب الاضافي فليس بكلمة كما انه
ليس كلاماً ولا كلاً بل قول مركب أما العلم الاضافي فجميع الجزأين كلمة حقيقة وكل منهما
كلمة اصطلاحية (قوله بيم الجميع) أي عموماً مطلقاً لانه اللفظ الموضوع مفرداً كان أم لا مفيداً
أم لا فينفرد عن كل واحد في آخر منها وعن الجميع في نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى
هذا يشترط في كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاماً ولا كلاً ولا كلمة كما لا يسمى قولاً وحينئذ
كان الأولى للمصنف أخذ هذا القول جنساً في تعريف الكلام لكونه أقرب من اللفظ والجواب بان
القول لما شاع استعماله في الرأي والاعتقاد صار كالمشتركة المهجورة في التعريف زيدان محل
هجر مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة في ارادة اللفظ فهو أولى من الجنس البعيد (قوله
قد يقصد بها الكلام) أي مجازاً من سلا عند النخاة واللغو بين أيضاً كما صرح به الشنواني على
القطر من اطلاق الجزء على الكل وهذا المجاز مهمل في عرف النخاة البتة ومن ثم اعترض على
المصنف في ذكره حتى قيل انه من عيوب الالفية التي لا دواء لها لكنه ذكره تبرعاً تنبيهاً على كثرة في
نفسه وان لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم ان المراد بالكلمة ما صدقها اللفظ أي بعض ما يسمى
كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كالحرف النداء التانيئة عن أدعوا وحرف الجواب التانيئة عنه
كنم في جواب هل قام زيد فلا مجازاً أصلاً وهو في غاية الحسن (قوله وقد يجمع مع الكلام والكلم
الخ) فيبينهما العموم الوجهي وأما الكلمة فتبينهما (قوله ان قام زيد) ياغز ذلك فيقال أي قول

غير مقتربة بزمان فهي الاسم وان
اقتربت بزمان فهي الفعل وان لم
تدل على معنى في نفسها بل في غيرها
فهى الحرف والكلام ما تركب من
ثلاث كلمات فاكتر كقولنا ان قام
زيد والكلمة هي اللفظ الموضوع
لمعنى مفرد فقولنا الموضوع لمعنى
أخرج المهمل كدبر وقولنا منرد
أخرج الكلام فانه موضوع لمعنى
غير منرد ثم ذكر المصنف رحمه الله
تعالى ان القول بيم الجميع والمراد
انه يقع على الكلام انه قول ويقع
أيضاً على الكلام والكلمة انه قول
وزعم بعضهم ان الاصل استعماله
في المفرد ثم ذكر المصنف ان الكلمة
قد يقصد بها الكلام كله وانهم في
لا اله الا الله كلمة الاختلاص

(قوله من اطلاق الجزء) أي
كاطلاق العين على الريد فبراء
فوحدة ثم هزة كقته أي الرقيب
من ربأت القوم بالهجر اذا رقيبتهم
خفية أو براء فهمزة مكسورة
فتحسنة مشددة وهو من يجلس على
مكان عال لينظر القوم اه منه

وقد يجمع مع الكلام والكلم في
الصدق وقد ينفرد أحدهما فمثال
اجتماعهما قد قام زيد فانه كلام
لاقادته معنى يحسن السكوت
عليه وكلم لانه مركب من ثلاث
كلمات ومثال انفرد الكلام ان قام
زيد ومثال انفرد الكلام زيد قام

ان نقص زاد وان زاد نقص أى ان نقص لفظه زاد معناه وعكسه (قوله بالجر) اما متعلق بمحصل
وللاسم خبرا وعكسه وتعيين مبتدأ وسوغه الوصف بمحصل أى التمييز الخاص بالجر الخ كائن للاسم
أو الحاصل للاسم كائن بالجر وفيه ما تقدم معمول الصفة على الموصوف ومنعه البصريون لان
الصفة لا تتقدم فكذا فرعها الا فى الضرورة وسهلها هنا معها كونه ظرفا قال الاسقاطى وجوزه
الكوفون والزمخشري اختيارا وخرج عليه وقل له هم فى أنفسهم قولاً بليغا بناء على تعليق فى
بليغا أو ان تعيين مبتدأ أو بالجر متعلق به وهو الذى سوغه وحصل خبر وللأسم متعلق به أو عكسه
أى التمييز بالجر حصل للاسم أو التمييز للاسم حصل بالجر وفيه ما تقدم معمول المصدر عليه ويسمى
كونه ظرفاً وتقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع لان الخبر الفعلي لا يتقدم فكذا
فرعه لكن جازها للضرورة مع توسعهم فى الظروف على ان الاصح جوازها مطلقا لان المنع فى
الخبر لئلا يوهى كون المبتدأ فاعلا وذلك منتف مع معموله أفاده الصبان وغيره وقد يقال فى تقديم
المعمول اتفصل بينه وبين عامليه المبتدأ وهو اجنبى لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا فى باب
الاشتغال بجمع النصب فى زيدا أنت تنسب به الفصل المذكور كما سأتى فكيف يسوغ هذا الاصح مع
ذلك الآن يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل المذكور لكونه ليس اجنبيا محضا لعمدة فى
الخبر مع ان الفعل قوى العمل أو انه لا يمنع الفصل الامع تاخر الاجنبى والمعمول عن العامل لاعم
تقدمه ما فتأمل فان فيه دقة وأعاريب البيت تنيف على السبعين (قوله علامات الاسم) أى
بعضها ولم يستوفها كما يرشد الى قول الشارح ففهمنا ومنها دون أولها وثانيها الذبى منها الاضافة
وعود الضمير اليه كعوده على آل الموصولة فى أفلح المتق ربهم والجمع والتصغير وابدال اسم صريح
منه نحو كيف أنت أصح أم سقيم وموافقة ثابت الاسمية فى لفظه كترال موافق للنظ حذام
الثابت الاسمية أو فى معناه كقط وعوض وحيث فانه يعنى الزمن الماضى والمستقبل والمكان
وغير ذلك والفرق بين العلامة والتعريف انها تطرد ولا تنعكس أى يلزم من وجودها الوجود ولا
يلزم من عدمها العدم فالمغلب فيها جانب السبب لانها توافق في شق الوجود لا الشرط لمخالفتها
فى الشقين وأما التعريف فيجب اطراؤه وانعكاسه الا عند من يجوز التعريف بالاعم أو الاخص
فان قلت سأتى ان الكلمة اذا لم تقبل هذه العلامات لم تكن اسما فقد لزمن من عدمها العدم
فكيف تكون علامة قلت لزوم العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانه لما انحصرت
العلامات كلها كانت مساوية للزوم وهو المعلم والمزوم المساوى يلزم من عدمه العدم كالانسان
وقابل الكتابة أما كل علامة بخصوصها فلزوم أخص فلا يلزم من عدمها العدم قد دبر (قوله ففهمنا
الجر) عرفوه على ان الاعراب لفظى بالكسرة التى يحدثها عامل الجر وفيه قصور لعدم تناوله
ما ينوب عنها الا بد كرهه دور لاخذ المعرفة فى التعريف وأجيب بأن الجر ذكر لبيان العامل لانه
جزء من التعريف فلو حذف ما ضروا وهو تعريف لفظى وعلى انه معنوى بانه تغير بخصوص علامته
الكسرة وما ناب عنها (قوله الجر بالحرف والاضافة والتبعية) الصحيح ان الجار هو المضاف
لا الاضافة وان العامل فى التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف أو مضاف اذا عامل
للجر غيرهما حتى فى الجوارىة واتوهم كاحققة ابن هشام فى شرح الامعة ولم يذكر الشارح هذين
لندرتهم ما قال الجلال ومذهب الناطم ان المضاف اليه مجرور بالحرف المقدرفذ كالحرف شامل
له الآن براعى مذهب غيره (قوله لان هذا لا يتناول الخ) عورض بأن الحرف يتناول المبنيات وعن
وعلى والكاف الاسميان اذ يستدل على اسميتهما به لا بالجر لعدم ظهوره فى كل ما ليس فى الآخر
نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهرا كحجبت من أن نقت فى موقع المبتدأ فى الخطا والجر وان
كان كذلك فى نحو يوم ينفع انكتهما ليس ظاهرا فى الفعل حتى يوقع فى الخطا بخلاف الحرف

(ص) بالجر والتنوين والنداء وال

ومستدلا للاسم تمييز حصل

ش ذكر المصنف فى هذا البيت

علامات الاسم فيها الجر وهو يشمل

الجر بالحرف والاضافة والتبعية

نحو مررت بغلام زيد الفاضل

فالغلام مجرور بالحرف وزيد مجرور

بالاضافة والفاضل مجرور بالتبعية

وهو أشمل من قول غيره مجرور الجر

لان هذا لا يتناول الجر بالاضافة

ولا الجر بالتبعية

وقد يراد بالجر الظاهر والمقدر والحلي فلا يخرج ما ذكر (قوله ومنها التنوين) استشكل عده
علامة بان معرفة أقسامه الاتية فخرج عن معرفة الاسم اذ لا يعرف كونه للتمكين مثلاً الا اذا
عرف ان مدخوله اسم معرب منصرف فكيف يكون علامة له وأجيب بأن المستدل به مطلق
النون الاتية لخصوص الاقسام وهو لغة مصدر نوت أي صوت أو أدخلت نوناً على الكلمة
نقل اصطلاحاً الى نفس النون المدخلة أعني النون الساكنة الزائدة التي تلحق الآخر وصلاً
لا خطأ وقتنا فهو من اطلاق المصدر ما على آله لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفاً
أعني أو على المفعول فخرج بالسالك كنة النون الاولى من ضيق وأما الثانية فتتوين وبالزائدة نون
اذن سواء كتبت ألقا وهو الصحيح أو نونا لعدم زيادتها وبلحوق الآخر نون انكسر ومنكسر
وكذا نون اذن لانها نفس الآخر لا حقيقة له وقوله وصلاً لبيان الواقع كما قاله يس وبلا خطا الخ
تنوين الترم والغالى الاتيان في الشرح لثبوتهم ما خطا وقتنا وحذفهما وصلاً وانما يطلق
عليهما التنوين مجازاً للمشابهة الصورية لا يقال يخرج به أيضاً تنوين المنصوب لانه ثبت في
الخط ألقا لا نطق المنفى ثبوت النون بنفسها لا مع بدلها فان قلت حينئذ تدخل النون الخفيفة
في نحو فلسفة لانها ترسم ألقا عند الكوفيين فتكون كتنوين المنصوب سواء أجيب بان هذا
التعريف على مذهب البصريين من كتابتها نوناً فهي خارجة بقدر الخطا كما خرج به اتى في فعل
الجماعة والمخاطبة لانها انكتب نوناً اتفاقاً ومن راعى مذهب الكوفيين يزيد قد لا يخرج قيد
لاخر اجها وحذف بعضهم قيد السكون والزيادة لان ما خرج بهم ما يخرج عما بعدهما (قوله تنوين
التمكين) ويسمى تنوين التمكين والامكنية لدلالة على غنك الاسم في باب الامة وعدم مشابهته
الحرف والفعل وتنوين الصريف امر فخرج عن تلك المشابهة (قوله وهو اللاحق للاسماء المعربة) أي
المنصرفه معرفة كانت أو نكرة ولذا مثل برجل ردا على من جعله للتسكير لبقائه مع زوال التسكير
اذا سمى به ودعوى انه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف وجوز الرضى كونه تمكيناً لكون
الاسم منصرفاً وتكثير الكونه نكرة وبعد التسمية يتمحض للتمكين لكن يعكر عليه ان تنوين
التكثير مخصوص بالمبنيات كما في الشرح الا ان يمنع ذلك فتدبر (قوله للاسماء المبنية) أي لبعضها
وهو العلم المختوم بونه واسم الفعل واسم الصوت وهو في الاول قياسي وفي الاخير من سماعي
فما سمع منونا وغير ممنون كصومه وحيل جازيه الامران وما سمع منونا فقط كواها يعني أنجب
وويها يعني أغر فلا يجوز تركه وما سمع غير ممنون كزال فلا يجوز تنوينه (قوله وسيبويه آخر)
أي رجل آخر سمى بهذا الاسم فهو نكرة لتنوينه (قوله لجمع المؤنث) المراد به ما جمع بألف وتاء
مزيدتين وان لم يكن مؤنثاً ولا سالماً (قوله لانه في مقابلة النون) معنى ذلك كما قاله الرضى ان كلاً
من هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم ولا يراد أن مفرد هذا
الجمع قد لا ينون كفاطمة لان تنوين ما لا ينصرف مقدرفه قائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكر
الذي لا ينون مفردة كبراهيمون والدليل على انه للمقابلة لا للتكثير ثبوت في المعربات ولا للتمكين
ثبوت في ما لا ينصرف منه وهو ما سمى بمؤنث كاذرعات وتنوين التمكين لا يجمع منع الصرف
وفيه كما قاله النصبان ان من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكر كما
ان من يمنع الصرف ينظر الى ما بعده من يحركه بالكسرة ولا ينونه بغير الخاليتين ولذا أسقط
صاحب اللب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله في التمكين (قوله وتنوين العوض) اضافته
بياناً ويقال تنوين التعويض باضافة المسبب الى سببه (قوله وأتى بالتنوين عوضاً عنه) أي
وكسرت اذ على أصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خذ الا قال لا خفش ابقاء

ومنها التنوين وهو أقسام تنوين
التمكين وهو اللاحق للاسماء المعربة
كزيد ورجل الجمع المؤنث السالم
نحو مسلمات والآخر جوار وعواش
وسياً في حكمهما * وتنوين
التكثير وهو اللاحق للاسماء المبنية
فرقا بين معرفتها ونكرتها نحو ممررت
بسيبويه وسيبويه آخر * وتنوين
المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث
السالم نحو مسلمات لانه في مقابلة
النون في جمع المذكر السالم كسالمين
* وتنوين العوض وهو على ثلاثة
أقسام عوض عن جملة وهو الذي
يلحق اذ عوضا عن جملة تكون بعدها
كقوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون
أي حين اذ بلغت الروح الخلقوم
فحذف بلغت الروح الخلقوم وأتى
بالتنوين عوضاً عنه

افتقارها الى الجملة معنى ولا يضر حذفها لفظا كحذف الصلة لتدليل كقوله

نحن الالى فاجمع جو * على ثم وجههم النينا

أى الالى عرقوا بالشجاعة واقيام السنون مقامها فكم انهم مذكورة ولو سلم ففهم اسبب آخر وهو
الشبه الوضعي وازدغم حين اليها من اضافة الاعم للاخص كشجر أر السوفاء قاله ما بيني لان الحين
مطلق زمن واذن من مقيد بما تضاف اليه ومثلهما يومئذ (قوله وهو الاحق لكل) أى وابعض قال
في التصريح والتحقيق انه تنوين صرف يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها اه ويمكن الجمع
بأنه للتكيد لصرف مدحوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه (قوله لجوار) جمع جارية تطلق على
السفينة والشمس لجريهما في البحر والذالك وعلى نعمة الله لجريهما على عباده وعلى قيمة النساء كما
في القاموس أى لجريهما في حاجتهما مثلافه في الاصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت في الاخير
وظاهر القاموس اطلاقها على المرأة وان كانت حرة وهو كثير في استعمال العرب فتحصيصها بالامة
عرف طارئة منشؤه حديث لا يقتل أحدكم عبدا ولا أمي فان العبد والامة لله وليقتل غلامى
وجارى أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله ونحوهما) أى من كل اسم منقوص منع الصرف جمعا
كأمثل أو مفردا كما عيم تصغيرا عي فانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل لانه كأخرج
وأيسر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب سيويه والجمهور والراجح بناءه على تقدم
الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة على منع الصرف الذي هو حال من أحوالها فالاصل جوارى
واعيى يتنوين الصرف حذف ضمة الرفع وكسرة الجر لنقلهما على الياء ثم الياء للاتقاء الساكنين
ثم التنوين لوجود صيغة اجمع في الاول ووزن الفعل في الثاني تقدير لان الياء لحذفها العلة كالناتبة
ولذا يقدر عليها الاعراب لا على ما قبلها فلما زال التنوين خيف من رجوع الياء الى ما قبلها وهو
التنوين فعوضوا عنها تنوينا لينقطع طمع رجوعها وبعضهم بناءه على تقدم منع الصرف فأصله
جوارى بلا تنوين حذف الضمة لنقلها على الياء وكذا فتحة الجر لئلا يتأخر عن ثقل ثم الياء للتخفيف
وعوض عنها التنوين وانما لم يراع جزمه بالفتحة على الاول كهذا لانه لا يمنع الابعاد الاعلال
ومذهب المبرد والزجاج انه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم منع الصرف ثم حذف الياء
لانتقام الساكنة مع تنوين العوض وبقي مذهب رابع للاخفش وهوانه تنوين صرف لزوال
صيغة مفاعيل ونحوها بحذف الياء فصار كامان وسلام وعلى هذا قراءة له الجوارى بضم الراء (قوله
رفعوا جوا) وأما النصب فيظهر على الياء خفته (قوله يلحق القوافي) أى في لغة تميم وقيس بدلا عن
حرف المد والقافية آخر البيت وهي من الحرف المحرك قبل أول ساكنين يعمان في الاخر الى
انتهاء البيت على الصحيح (قوله المطلقة بحرف علة) أى التي أطلقت عن السكون فحركات واستند
بها الصوت بسبب حرف علة يقع في آخرها (قوله أقلى اللوم) فأنه جري وأقل بكسر اللام أمر
للمؤنسة واللوم بفتح اللام العدل والتعنيف وعادل منادى مرخم عاذلة وأصبت بفتح الهاءزة
وضم التاء أى ان نطق بالصواب فلا تنكر به بل قولى لقد اخطأ بكسر التاء أى ان أردت أنت
النطق بالصواب بدل اللوم فقولى وجواب الشرط محذوف بفسره قولى واقد أصاب من مقول القول
والشاهد في العتابن وأصابن إذا صلبهما العتابا وأصابا عوض التنوين عن المد وقصر الشاهد على
الثاني لكونه هو القافية مردود بان البيت الملقى ينزل كل من شطره منزلة البيت الكامل كما بين
في العروض (قوله تترك الترغم) أى لان هذه النون قطعت مسد الصوت بالروى الذى هو الترغم
فتسميت بذلك على حذف مضاف وقيل لان الترغم يحصل باننون نفسها لكونها حرفا غنا وليس
الترغم خصوص المسد المذكور (قوله أنزف الترحل الخ) ساقط في نسخ وفائدة زياد بن معاذ الشهمير

وقسم يكون عوضا عن اسم وهو
اللاحق لكل عوضا عما تضاف اليه
نحو كل قائم أى كل انسان قائم
حذف انسان وأنى بالتنوين عوضا
عنه وقسم يكون عوضا عن
حرف وهو اللاحق لجوارى وعواش
ونحوهما رفعوا جوا ونحوه ولاه
جوارى ومررت بجوارى فحذف الياء
وأنى بالتنوين عوضا عن تنوين
الترغم وهو الذى يلحق القوافي
المطلقة بحرف علة كقوله

أقلى اللوم عاذل والعتابن

وقولى ان أصبت لقد أصابن
لحقى بالتنوين بدلا من الالف لترك
الترغم وكقوله

أنزف الترحل غيران ركبنا

لماتزل برحالتنا وكان قدن

بالتأنيقة لتبغها بالشعر بغتة بعدة عذره عليه وأزف بالزاي وأثاء وروى أفد بالفاء واللال المهملة
وكلاهما أبو زن فهم بمعنى قرب والترحيل أي الرحيل فاعله والركاب اسم جمع للابل التي يسار
عليها واحد هاراحلة ولا واحد لها من لفظها كما في الصباح وقيل واحد ركوبة كما مر ولما نافية
وترن بضم الزاي مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرحال جمع رحل وهو مسكن الرحل ومنزله
ولعل المراد به الخيل التي تحمل على الابل أو أن الباء بمعنى من وكان مخففة من الثقيلة واسمها
مخدوف أي وكأنهم قد زالت وذهبت والاستثناء منقطع أي قرب الرحيل لكن ركابا لم تذهب مع
عزمنا عليه وإشاهد في قدن حيث أبدت النون من الياء إذا أصله قدى بكسر الدال واشبهاعها
للروى وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل بعد قد (قوله الغالي) من الغلو وهو الزيادة وحج أوزة
الحسد لأنه زائد على الوزن في آخر البيت للترغم بالنون أو ليؤذن بالوقوف إذا الشعر المسكن آخره
للوزن لا يدري فيه أواقف أم واصل فهو كلخزم بمعنى زينة وهو زيادة أربعة أحرف فأقل في
أوله (قوله المقيدة) أي التي يكون رويها حرفا صحيحا ساكنا (قوله وقائم الأعناق الخ) قاله روي بفتح
العجاج وبعده * مشتبه الاعلام لماع الخلفين * أي ورب سكان قائم الأعناق أي مقام
النواحي من القمام وهو الغبار والاعماق ما بعد من أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخواوي
الخالى واخترق بفتح الزاء الطريق الواسع لأن الماري يخترقه ومشتبه الاعلام أي مختلط العلامات
ولماع الخلفين أي شديدا لعمان البرق من قواه سم خفق البرق خفقا وخبر مجرور ورب مخدوف أي
قطعه مثلا كما في العيني وقيل مذكور بعد في القصيدة وإشاهد داخل النون بعد القاف
الساكنة للوزن فيحتاج لتحريكها لخاصة من السكونين قال في القصر شيخ المشهور وكسر ما قبله
كصه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح ح لا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح
وسعت بعض العصر بين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف
ما أجمعوا عليه اه ولا يبعد أن يخص هذا الخلاف بالبنى أصالة كالحرف أما الاسم والفعل
المعربان فيحركان بما يقتضيه الأعراب كالكسر هنا والضم في البيت الآتي فتأمل (قوله وظاهر
كلام المصنف الخ) قد علمت أن تسميتهما تنويني مجاز فلا تشبه لهما عبارته لأن الشيء إذا أطلق انما
ينصرف لحقيقته وبقي من الأقسام التنوين الحكاية كان تسمى رجلا بعاقلة فيمنع الصرف
للعلية والتأنيث اللفظي وتنوينه حينئذ كناية أصله وللضرورة وهو قسمان تنوين مالا
ينصرف والمنادي المفرد في الشعر وللتناسب كقراءة سلاسل وأغلالا وللشدوذ في هؤلاء وجعل
ابن هشام الحكاية والضرورة مبين للصرف ولا عراب المنادى ويمكن مثله في التناسب لكن
خالقه اللامداني وجعلها أقساما مستقلة غير الصرف وأما الشاذ فاختار المصنف أنه كنون ضيف
كثيرة اللفظ وليس بتنوين وقد جعلها المصنف بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها * فان تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد * رنم أو احك اضطرر غال وما همزا

قيل أشار باضطرر للضرورة بقسميه وبما همز الشاذ وقوله زد تكمله ولا يبعد أنه إشارة للتناسب
فتدبر (قوله يختص به) الباء داخله على المنصور فالتنوين مقصور على الاسم لأن معانيه
الأربعة لا توجد في غيره (قوله فيكونان في الاسم) ذكر الشارح مثال الترغم في الثلاثة والغالي في
الاسم ومثاله في الفعل كقوله

أحار بن عمر وكأني خمرن * ويعدو على المرء ما يأمرن
وفي الحرف قالت بنات العم يأسلي وإنن * كان فقيرا معدما قالت وإنن

والتنوين الغالي وأثبتته الاخفش
وهو الذي يلحق القوافي المقيدة كقوله
* وقائم الأعناق خاوي المحترق *
وظاهر كلام المصنف أن التنوين
كان من خواص الاسم وليس كذلك
بل الذي يختص به الاسم انما هو
تنوين التمكن والتشكيك والمقابلة
والعوض وأما تنوين الترغم والغالي
فيكونان في الاسم والفعل والحرف

ونظمها العلامة الأمير مع الإشارة
لامثالها بقوله
مكن بر يدواه نكرته كذا
قابل بجمع لتأنيث وقد سلما
عوض جوارا ذرغم بطلقه
تعال إن أو بصرف الشعر ما حرما
كذا نداء بتنوين كيا مطر
والحكي ما شذ ذلك العشر فافهم
اه من هامش نسخة الموقوف

(قوله النداء) هو يضم النون وكسر هاء مع المد والقصر وكلها سماعية ما عدا الكسر مع المد لانه مصدر نادى ومصدر فاعل التعلال وحقيقته طلب الاقبال بياء أو إحدى أخواتها وإنما اختص بالاسم لان المنادى محمول به وهو لا يكون الا اسما وأما دخول ياء على الحرف في نحو يا ليت قومي يعلمون يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وعلى النفر في قراءة الكسائي أيا لا يجدوا يتخفيف الالف مجرد التنبيه ولا يلزم ذكر المنبته بل تكفي ملاحظته عقلا وقيل المنادى محذوف تقديره يا هؤلاء مثلا (قوله والالف واللام) أى المعرفة كالرجل أو الزائفة كالخرف وضبت النفس دون الموصولة لدخولها على المضارع اختيارا عند الناظم والاستفهامية لدخولها على الماضى فى نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت (قوله والاسناد اليه) قال ابن هشام هو أنفع العلامات لانه دل على اسمية نحو الضمير كما مضى وما الاستفهامية فى نحو الحاقه ما الحاقه والموصولة فى نحو انما صنعوا كيد سحر ان قدر العائد أى صنعوه والافهسى حرف مصدرى أى ان صنعهم وفيه علامة أخرى وهى عود الضمير اليها وليست انما أداة حصر لانه كان يجب نصب كيد بصنعوا مع انه خبر ان فان قلت قد ورد الاسناد الى الفعل فى نحو تسمع بالمعيدى خير من أن تراه وقوله تعالى ومن آياته ير يكهم البرق وقولهم زعموا مطية الكذب والى الحرف نحو من حرف جر أجيب بان الاسناد فى الأخيرين لقصد اللفظ وهو اسم قطعاً فان الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسما له ومدلولها اللفظ الواقع فى الترا كيب فاذا قيل ضرب فعل ماض فالحكم بالفعلية ليس على اللفظ الذى فى هذا التركيب والالتافى كونه اسما مسندا اليه بل على مدلوله الواقع فى نحو ضرب زيد وكذا من حرف جر وأما نحو ضرب ثلاثى فيصح كون الحكم على هذا اللفظ بخصوصه أو على مدلوله الذى فى ضرب عمرو ومثلا والمثبور تسمية هذا الاسناد لفظيا لان الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته معنويا أيضا لان المحكوم عليه مدلول اللفظ كاسمى أى ايضا حقه آخر الباب وأما تسمع وير يكهم فسمي بكونه مصدر زمع ان محذوفة وقد روى ان تسمع على الاصل وحذف ان مع رفع الفعل كما هنا قياسى وقيل سماعى وامام مع نصبه باضمارها كما روى به تسمع فشا فى مثله لعدم مقتضى الاضمار لكن سهله وجودها فيما بعده كفى قوله

الأيام اذا الزاجرى أحضر الوغى * وان أشهد الذات هل أنت محادى
ينصب أحضر وقيل ير يكهم صفة لمبتدأ محذوف أى آية ير يكهم البرق لانه هو المبتدأ كفى قوله
وما الدهر الا تارنان فنهما * أموت وأخرى أبتغى العيش أ كدح

على رواية رفع أموت أى منهم تارة أموت فيها وأ كدح مضارع من الكدح وهو التعب حال من فاعل ابتغى وأجيب أيضا بأن الفعل قد يراد به جر معناه المستقل وهو الحدث فيكون اسما كالمصدر ويعامل معاملة الاسماء أى من غير حاجة الى حذف ان أو اضمارها فليس سندا اليه كالشئ والآتية ويكون فى محل جر بالاضافة كهدايوم ينقع ونحو ذلك ويرد هذا الجواب قول الشنوائى ان قلت لم أطبقوا على تأويله مع صدوره عن يوثق بعريته وهلا قالوا انه فعل وقع مبتدأ قلت لا جماعهم على ان الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون الاسناد أبدا فجعله مسندا اليه خرق لاجماعهم اه وأما يوم ينقع فن مواضع سبب الجملة بلا سبب لاضافة اسم الزمان اليها ومنها باب التسوية قد بر (قوله واستعمل المصنف آل الخ) مقتضاه ان التعبير بالالف واللام هو الاصل وهو مبنى على ان المعرف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل أما على كون الهمزة أصلية وصلت لكثرة الاستعمال فاللائق التعبير بال لان شأى الوضع ينطق بسماء لا باسمه بخلاف الاحادى وأما على كون الهمزة زائدة معتمدا فى الوضع فيعبر بال نظر للاعتداد به وهو

ومن خواص الاسم النداء نحو يا زيد والالف واللام نحو الرجل والاسناد اليه نحو زيد قائم فعنى البيت حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف بالجر والتسوين والنداء والالف واللام والاسناد اليه أى الاخبار عنه

(قوله صفة مبتدأ) أى وشروط حذف الموصوف بالجملة موجود وهو كونه بعض اسم مجرور عن أو فى على حد مناظن ومما أقام أى مناسيريق ظعن اه منه

واستعمل المصنف رجه الله آل مكان الالف واللام وقد وقع ذلك فى عبارة بعض المتقدمين وهو الخليل

واستعمل مسند مكان الاسناد له
(ص) بتا فعلت وأنت وبيا فاعلي
ونون أقبلان فعل ينجلي
(ش) ثم ذكر المصنفان الفعل
يتأخر عن الاسم والحرف بتا فعلت
والمراد بها تاء الفاعل وهي المضمومة
للمتكلم نحو فقلت والمفتوحة
للمخاطب نحو تباركت والمكسورة
للمخاطبة نحو فقلت وبتا أيضا
بتا أنت والمراد بها تاء التأنيث
الساكنة نحو نعمت وبتت
فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة
للأسماء فانها تكون متحركة
بحركة الاعراب نحو هذه مسلمة
ورأيت مسلمة وممرت مسلمة ومن
اللاحقة للحرف نحو لات وربت
وغت وأما تسكينها مع رب ونم فقليل
نحو وربت وغت وبتا أيضا بيا
افعل والمراد بها بيا الفاعلة وتلحق
فعل الامر نحو اضربي والفعل
المضارع نحو تضر بين ولا تلحق
الماضي وانما قال المصنف وبيا
افعل ولم يقل بيا الضمير لان هذه
تدخل فيها بيا المتكلم وهي لا تختص
بالتعبد بل تكون فيه نحو كرمي
وفي الاسم نحو غلامي وفي الحرف
نحو اني بخلاف بيا افعل فان المراد
ببيا الفاعلة على ما تقدم وهي
لا تكون الا في فعل وعما يتميز به
الفعل نون أقبلان والمراد بها نون
التوكيد خفيفة كانت نحو قوله
تعالى لنسفعا أو ثقيله نحو قوله
لنخرجنك يا شعيب فعني البيت
ينجلي الفعل بتا الفاعل وتاء
التأنيث الساكنة وبيا الفاعلة
ونون التوكيد

الاقيس وبالألف واللام نظر الزيادة وقد استعمل سبويه العبارتين أفاده المرادى وأل في
كلامه بقطع الهمزة لانها اسم اقصد للنظر او حق الاسم قطع همزته الاما استثنى (قوله واستعمل
مسند الخ) أي فأقام المنعول مقام المصدر وحذف صلاته وهي الياء اعتقادا على التوقيف كما قاله
ابن الناطم ولم يجعل للاسم صلاته لئلا يلزم جهل من له التميز ولا متنازعا فيه لان المصنف لا يراه في
المعمول المتوسط كالمقدم لكن جعله اسم منعمول أولى من هذا التكلف أي من علامات اسمية
الكلمة ان يوجد معها مسند فتكون هي مسندا اليها ولو وجدت المصدرية لكان هو بنفسه
مصدرا لا أنه من اقامة المنعول مقامه لان الزائد على الثلاثة باق مصدر وزمانه ومكانه بالنظر
منعوله ولذا أجاب في قوله تعالى رب أنزلني منزلا مباركا كون منزلا منفعولا مطلقا أو حالا وظرفا
(قوله بتا فعلت) اعلم ان ما كان من حروف الهجاء محتوما بألف يجوز قصره ومده اجماعا كما في
الهمع لكن يتعين هنا قصر تالاضرورة وهي مضافة الى فعلت بفتح التاء كما هو الرواية ويجوز غيره
وأنت معطوف عليها بتقدير مضاف أي وبتا أنت وأما عطفه على فعلت فيؤهم اتحاد التاءين مع
انهم نوعان متباينان الآن يجعل من استعمال المشترك وهو تاني معنيه أفاده ابن قاسم وفعل
مسند أخبره ينجلي وبتمامه تعالى به وقدم معمول الخبر النعلى على المبتدأ للضرورة على ما مر قال
الاشموني ومسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس كقصة خير من جرادة وفيه ان العلامات لا تميز الا ما في
الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق ولا في ضمن الفرد ولو قلنا
به سدا وكان المراد الجنس في ضمن بعض الافراد لكان حاصلا ان المتخير هو الافراد لان الحكم على
شيء باعتبار شيء آخر حكم على الشيء الآخر فاذا ادخل للجنس في التسويغ بخلاف فترة خير من
جرادة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو فلا حسن ان المسوغ التسويغ لانه
نوع من الكلمة ولعل هذا امر ادا المعرب يجعله المسوغ كونه قسما للمعرفة أعني الاسم والحرف
فقوله للمعرفة بيان للواقع لا بشرط في التسويغ كما يعلم مما يأتي وقيل المسوغ خروجه مخرج
الجواب لمن قال افعل ينجلي بشيء أو كونه فاعلا في المعنى (قوله والمراد بها تاء الفاعل الخ) أي
لا خصوص المستوحدة مثلا ففسه مجاز مرسل أو كناية من ذكر المزموم وهو فعلت واردة لازمه وهو
الفاعل فكانت تاء الفاعل وكذا قوله بيا افعل ونون أقبلان والمراد بالفاعل من أسند اليه فعل
على جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتاً ونفياً لا انفعال اللغوي وهو من أوجد الفعل لئلا يخرج
تاء نحووت وما ضربت ولا الاصطلاح لئلا يخرج تاء كان واخواتها ويلزم الدور بأخذه في
تعريف الفعل ثم أخذ الفعل في تعريفه بانه الاسم المسند اليه فعل ولا ترد التاء في نحو ما ضربت الا
أنت لانها ليست تاء الفاعل بل الدال عليه اجماعا أنت لا التاء وحدها أو ان فقط والتاء حرف
خطاب على الصحيح (قوله الساكنة) أي أصالة وان تحركت لعارض نحو قالت امة بتقل ضمة
الهمزة الى التاء في قراءة ورش وقالت امرأة العزيز بكسرها الساكنين وقالتا تيناظا تعين
بفتحها للذات وانما اختصت الساكنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون (قوله فقليل) أي فلا
ترد لان القليل لا يحكم له وأجيب أيضا بانها التأنيث اللفظ والمراد هنا تأنيث الفاعل (قوله بيا
الفاعل) أي ولومع المضارع لا خصوص الامر كما مر وبهذه اليا مع الدلالة على الطلب يعلم ان
كلام من هات وتعال فعلا أمر لا اسمان له فهم ما مبدان على حذف الياء والألف كلهم واخس (قوله
نون التوكيد) ودخلها في اسم الفاعل شاذ كما سيأتي فلا يرد (تنبيه) ببق مما ذكره من علامات
النعل لم الآتية ومثلا باق الجوارم وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع بيا
المتكلم نون الوقاية وبهذه تعرف فعليه أفعال التعجب وزاد ابن الحاجب قدوالسين وسوف وابن

فلاح في مغنيہ النواصب ولولو وأحرف المضارعة اه نكت (قوله سواهما) خبر مقدم لا مبتدأ
 لان الحرف هو المحدث عنه وهي معنى غير ورفعها مقدم على الانقباض على الرابع من خروجها
 عن الظرفية اما على انها في محل نصب على الظرفية الاعتبارية داعية لثبوتها بحذف هو الخبر كما
 سيوضح في الاستثناء قبل لا فائدة لهذه الجملة لانه علم من قوله واسم وفعل الخ ان كلامها غير
 الآخرين وردبانه على حذف مضافين أي سوى قابلي علامتهما ففقهه اشارة الى ان علامة
 الحرف عدم القبول وهذا لم يعلم مما تقدم وقيل هي تهيدلة تقسيمه الى الثلاثة أقسام (قوله فعل
 مضارع الخ) شروع في تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر الالامات مجمله وبدأ بالمضارع
 لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثني بالماضي للاتفاق على ثباته وختم بالامر
 للاختلاف في وجوده فانه عند الكوفيين من المضارع لا قسم برأيه (قوله كيشم) خبر لمحمدوف
 أي وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شمت الطيب من باب فرح على الافصح لا علم كما قيل لانه
 لا يوافق في المصدر وحكاة القراء وغيره من باب نصر والاولى تتعين هناك دفع الاستناد التوجيه وهو
 اختلاف حركة ما قبل الروي المقيّد وتترك شديده للضرورة ويجوز كونه مضارع شام البرق
 يشامه اذا رآه حذفت الف حكاية لخالفه جزمه (قوله وماضي الافعال) أي الماضي منها مفعول
 مقدم لمزأمر من ماز يميز بكاءه يبعه بمعنى ميزه وبالهاء متعلق به وأل فيه اللعنه الذي كرى أي التاء
 المتقدمة بنوعها استعمالا للمشتراك في معنيته لا للجنس لانه لا تدخل تاء الاسماء (قوله وسم)
 بكسر السين أمر من وسمه يسمه كوعده بعهده اذا علمه بشئ اللام وبالنون متعلق به وفعل الامر
 مفعوله وأمر نائب فاعل لمحمدوف يفسره فهم لان أداة الشرط لا يلزم الا الشغل والمراد به الامر
 اللغوي وهو الطلب فلا دور في جعله علامة فعل الامر الاصطلاح وجواب الشرط محذوف
 وجواب أي فسمه بالنون لا جواز كما قيل لما نص عليه في المعنى انه يجب حذف الجواب ان تقدم
 على الشرط أو اكتنقه ما يدل عليه أي مع كون فعل الشرط ماضيا نحو هو وظالم ان فعل وان شاء
 الله لم يتدون (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن
 جعل هو اسم جوابا حذفت فاقوه للضرورة فقد سها عن قاعدة متى تقدم المبتدأ على الشرط فان
 اقترن ما بعدهما بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جوابا والخبر محذوفا والا كان خبرا والجواب
 محذوفا كما هنا أفاده الحفني وغيره قال الصبان والمتمجه كما في المعنى ان الخبر في الحالة الاولى هو
 مجموع الشرط وجوابه لا محذوف ثم هذه القاعدة مجعولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة
 وقد جوز صاحب المعنى في قول ابن معطي * اللفظ ان بقده هو الكلام * أن يكون هو الكلام
 جوابا حذفت فاقوه للضرورة وجلة الشرط وجوابه خبر اللفظ وان يكون خبرا والجواب محذوفا
 فكذلك يجوز مثله هنا ولا سهو اه قلت والله أعلم بيت ابن معطي تلزمه الضرورة على كل حال اذ
 جلة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة حذف الفاء أو خبرا كان فيه ضرورة حذف
 الجواب اذ شرط حذفه اختيارا مضى فعل الشرط انظروا معنى كما سيأتى فلا مرجح لاحدهما
 وحذف الجواب هنا اختيارا لمضى شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطرار انما قاله
 الحفني هو المتعين فلا تكن أسير التقليد وبالله التوفيق والمراد الامر اللغوي وهو الطلب لا فعل
 الامر ثلاثا في الحكم عليه بالاسم وفيه حذف مضاف أي ودال الامر أي الدال عليه بنفسه
 فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره (قوله محلى) مصدر ميمي بمعنى الحدث أي حلول أو بمعنى
 المكان وهو أولى لاحتمال الاول لتقدير مضاف أي قبول حلول وفيه متعلق به وان كان اسم
 المكان لا يعمل لان الطرف تكفيه رائحة الفعل وللتون خبر كان أو عكسه وهو أظهر على جعل

(ص) سواهما الحرف كهل وفي ولم
 فعل مضارع يلي لم كيشم
 وماضي الافعال بالتامز وسم
 بالنون فعل الامر ان أمر فهم
 والامر ان لم يك للتون محل

فيه هو اسم مخصوص وحيل

(ش) يشير الى أن الحرف يتنازع
الاسم والفعل بجملوه من علامات
الاسماء ومن علامات الافعال ثم
مثل بهل وفي ولم منه على ان
الحرف ينقسم الى قسمين مختص
وغير مختص فأشار بهل الى غير
المختص وهو الذي يدخل على
الاسماء والافعال نحو هل زيد
فأثم وهل قام زيد وأشار بهل الى
المختص وهو قسمان مختص بالاسماء
كفي نحو زيد في الدار ومختص
بالافعال كهل نحو هل يقوم زيد ثم شرع
يبين ان الفعل ينقسم الى ماض
ومضارع وأمر فجعل علامة
المضارع صحة دخول لم عليه
كقولك في يشم لم يشم وفي يضرب
لم يضرب واليه أشار بقوله فعل
مضارع بلى لم كيشم ثم أشار الى
ما عجز الفعل الماضي بقوله وماضى
الافعال بالتاء من أى مسير ماضى
الافعال بالتاء والمراد بها التاء الفاعل
وتاء التأنيث الساكنة وكل منهما
لا يدخل الاعلى ماضى اللفظ نحو
تباركت يا ذا الجلال والاكرام
ونعمت المرأة هندو وبست المرأة
دعد ثم ذكر في بقية البيت ان
علامة فعل الامر قبول نون
التوكيد والدلالة على الامر بصيغته
نحو اضربن واخرجن فان دات
الكلمة على أمر ولم تقبل نون
التوكيد فهي اسم فعل والى ذلك
أشار بقوله

والامر ان لم يك للنون محيل

فيه هو اسم مخصوص وحيل

فصه وحيل اسمان وان دل على
الامر لعدم قبولهما نون التوكيد
فلا يقال صهن ولا حيلن

محيل مصدرا (قوله فحوصه الخ) الاولى التثنية لانه اسمية ما ذكر معلومة من التنوين
(قوله وحيل) فيها ثلاث لغات سكون اللام وتحتها بلا تنوين ومنونة وكلام الناطم محيل الاولين
وكذا الثالث على لغة ربيعة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون (قوله بجملوه من علامات)
أى من قبول شئ منها فعلامته عدم القبول ولا يرد أن العدم لا يصلح علامة للوجود كاصح حوايه
لانه في العدم المطلق وهذا مقيد وكون بعض العلامات المجعول عدمها علامة له حروفا لا يوجب
الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان حرفيتها بل بعنوان كونها الفاظا معينة وهذا التعريف لما
يسمى كلمة بقرينة ان الحرف من أقسامها فلا تدخل فيه الجمله وان كانت لا تقبل العلامات لانها
لا تسمى كلمة في الاصطلاح بقى ان يقال ان أريد بالعلامات التي لا يقبلها الحرف التسع المذكورة
هنا فقط دخل فيه ما ليس منه اذ لئلا الفاظ لا تقبلها اوليست حروفا فقط وعوض ونزال ودراك
وان أريد المذكورة هنا وغيرها كان فيه حواله على مجهول ويجاب باختصار الاول ويكون
تعريفنا بالاعم وأجازة المتقدمه لان لفظة التميز في بعض الافراد فهو أخف من جهل الجميع
وسهله الاعتماد على التوقيف الذي لا يستغنى عنه المبتدى على ان المراد بقبول العلامات ما يعم
قبول اللفظ نهائيا بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه وقط وعوض يقبلان الاسناد اليهما بمرادفه
وهو الزمن الماضي والمستقبل فان قولك ما فعلته قط في قوة قولك الزمن الماضي ما فعلت فيه
ونزال يقبلها ما بمرادفه وهو المصدر بناء على ان مدلول اسم الفعل الحدث أو بمعنى معناه بناء
على ان مدلوله لفظ الفعل فتدبر (قوله فأشار بهل الى غير المختص) هي في الاصل تختص بالفعل
لكونها بمعنى قد كاهى في هل أى على الانسان حين ولما عرض لها فائدة الاسئلهام تطغلا على
الهمزة دخلت على الجملتين مثلها لكن مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان
معمو لا لفعل مضمر بل لا بد من معانته لانه لفظا عند سيبويه فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيد
رأيت وبالاولى هل زيد رأيت بلا ضمير وذلك لانها اذا لم تر الفعل في حينها تسلت عنه ذاهلة
والاحتت اليها سابق الافة ولم ترض الابعان فتنه لفظا واكتفى الكسائي بولها بالفعل المضمر
فأجاز الاولين دون الثالث (قوله وكل منهما الخ) وبها عين التاءين رد على من زعم من البصريين
حرفية ليس جلا على ما التافية وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى جلا على لعل وبالثانية
رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبئس مستدلا بدخول الجار عليه ما في نحو ما هي بنم الولد
لان قبول التاء نص في الفعلية وأما الجار فدأخل على مقدر رأى ما هي بولد مقول فيه نعم الولد كما
سألت في باب (قوله تباركت الى قوله نعمت المرأة) فيه إشارة الى ما صرح به في شرح الكافية من
ان تاء الفاعل تنفرد في تبارك كما التاء في نعم وبئس لكن في الجبائي على الأجرومية انه يقال
تباركت أسماء الله ورد المنصرح له بأن اللغزة لا تثبت بالقماش يرد بان القماش نقل اسم المعنى الى
معنى آخر لجامع بينهما وهذا ليس كذلك بل ادخال علامة في فعل يصلح لها أفاده الصبان قلت والله
أعلم لعل المصنف راعى ان معنى تبارك التنزيه البليغ الذي لا يليق بغيره تعالى فنع التاء لاستناع
التأنيث في جانبه تعالى ولما لاحظ الجبائي ان ذلك التنزيه يكون لاسمائه وصفاته أيضا أجازها
باعتبار الجمله فتأمل فانه نفيس جدا وبه يرد ما في التصريح (قوله فان دلت الكلمة الخ) مثله ان
دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم فعل مضارع كونه وأف أى أوجع وأتضجر وان
دلت على الماضي ولم تقبل التاء لانهما فهي اسم فعل ماض كهيأت وشستان أى بعدوا فترق فان لم
تقبلها عارض فلا يضرك على التعجب والاستثناء وحيد في المدح لعروض ذلك من استعمالها
كالمثال التي لا تغير قال ابن غازي ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يكن منه الذي غير محمل * فاسم كهيئات ووى وحيل

أى وما يكن من الكمالات الدالة على معاني الأفعال غير محمل له - هذه العلامات فاسم الخ (قوله وان كانت صه بمعنى اسكت) أى مدلولها لفظ اسكت بناء على ان مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لامتعاه وهو الراجح وبيانه ان كل لفظ مستعمل اسما كان أو غيره له وضعان وضع قصدى به يدل على معناه كدلالة زيد على الذات المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبعي به يدل على لفظه الواقع في التراكيب فيكون علما عليه وليكون هذا الوضع تبعيا لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الأفعال ان وضعها وضعاً قصدياً باسماء آخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها ألفاظ الأفعال لكن من حيث دلالتها على معانيها واسمها اسم الأفعال فسه سلام مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالة على طلب السكوت بخلاف اسكت اذا قصد لفظه فإنه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع في التراكيب من حيث كونه لفظاً مركباً من سكت لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاماً تاماً بخلاف هذا كذا حقيقته التفتنا زنى في حواشي الكشاف والله أعلم

* (المعرب والمبني) *

* (المعرب والمبني) *

والاسم منه معرب ومبني

لشبهه من الحروف مدنى
(ش) يشير الى ان الاسم ينقسم الى قسمين أحدهما المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف والثانى المبني وهو ما أشبه الحرف وهو المعنى بقوله

أى من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله وفعله أمر وبضى بنما الخ استطراداً فقد تعسف وأل فيه ما اسم موصول يظهر اعرابها على الوصف صلتهما بطريق العارية منها لكونها بصورة الحرف والوصف نفسه لا محمل له لكونه صلة في معنى الجملة وهذا قبل جعلهما مترجمة أما بعده فهي معرفة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية وصيرورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه كالموصول والمنعول المطلق وآخرهما عن شرح الكلام المتقدمة عليه ما تعقلا كتقدم الجسم على العرض القائم به وان كانت العرب لم تنطق به ولم تعرفه خاليا عن الاعراب وقد هما على الاعراب الآتى في قوله والرفع والنصب الخ مع ان المشتق فرع المصدر قبل التقدم المحل على الحال وقيل لانه لم يبينهما من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل بل من حيث قبولهما وبيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه لان من عرف قابل الاعراب وغير قابل توجه الى معرفته فبين أولاً القابل ثم المقبول أفاده سم والاعراب لغة له معان كالابانة والتحصين والازالة واصطلاحاً ماسياً في المتن ويطلق أيضاً على تطبيق الكلام على قواعد العربية كما نص عليه الدماميني على المعنى وغيره ومنه قولهم اعرب جائز وهذا الاطلاق اصطلاحى أيضاً لان العرب لم تكن تعرف تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وانما تنطق به مطابقة لها مجببة أفاده الاسير (قوله والاسم منه معرب) مذهب الزنجشري في من التبعضية انها اسم بمعنى بعض فهي مبتدأ ثان ومعرب خبره أو هي جار ومجرور وخبر لمعرب والجملة على كل خبر الاسم وقوله ومبنى أى ومنه مبنى فأعرابه كذلك والاسم منحصر فمعا على الصحيح الذى عليه الناطم وان كانت عبارته لا تفيد الحصر كما لا تفيد الواسطة خلافاً لمن توهمه لان قوله ومبنى ليس معطوفاً على معرب حتى يكون مجموعهما ما بعض الاسم وهناك بعض آخر بل هو من عطف الجمل أى بعضه كذا وبعضه كذا فهو على حدقهم من آمن ومنهم من كفر نعم يستفاد الحصر من قوله ومعرب الاسماء الخ بعد جعله البناء أشبه الحرف فلتحمل عبارته هنا عليه بقرينة ذلك بان يقال وبعضه الآخر مبنى كما قدره الاشعري ولا عبرة بمن جعل المضاف لياء المتكلم واسطة وسماه خصياً لان اعرابه مقدر وقول ابن عصفور ان الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبينة ليس قولاً بالواسطة لا يمكن حسره على ان المراد غير معربة بالنفع فيوافق قول الزنجشري في الاعداد المسروقة انها

معربة حكماً أي قابلية له إذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها
 وذهب الناطم إلى بناءها الشبه بالآتي بالحروف المهمة في كونها لا عاملة ولا معمولة وكذا
 الخلاف في قوايح السور على أنها من المتشابهة أما أن جعلت أسماء السور والقرآن مثلاً فليست
 من هذا القبيل بل هي مبتدأ أو خبر أو مفعولة لمحذوف أو محذوفة بحرف قسم مقدر وما كان منها
 مقدرًا نحو ص أو موازن مقدر حكم موازن قاييل بقدر أعرابه لحكاية قبل العلمية أو يعرب
 لغنًا في غير القرآن كقولك قرأت يا سينا وما عدا ذلك نحو الم يتعين فيه الأول كذا في البيضاوي
 وحواشيه (قوله مقرب من الحروف) أي بان يكون قويا بخلاف ما عارضه شيء من خواص
 الأسماء فلا يقتضي البناء لضعفه كما عربت أي مع شبه الحرف موصولة أو غيرهما لمعارضته
 بلزومها الإضافة لفظاً أو تقدير الأبعاض الموصولة كإسائي وانما ثبت لدن مع لزومها الإضافة
 لفظاً وهو أقوى لأن إضافتها إما المفرد أو جملة فخرجت عن أصل الإضافة من الأفراد فلم تقو على
 المعارضة كما قاله ابن هشام وقال ابن الأنباري انما عربت أي تنبها على أن أصل المبتدأ الأعراب
 كما صح بعض ما يجب إعلاله تنبيها على أن أصله التصحيح وعلى هذا لا ترد لدن (قوله منحصرة عند
 المصنف) أي كما يفيد قوله شبه الخ مع قوله ومعرب الأسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار
 وعليه ابن جني والزجاجي وغيرهم خلافاً لمن يجعل بناء اسم الفعل شبه الفعل ونحو حذام لشبهه
 شبه الفعل وهو زوال والمنادي لوقوعه موقع الضمير واسم لالتكيب إذ كل هذه ترجع لشبهه
 الحرف مباشرة كاسم الفعل الآتي في المتن وكاسم لافانه بني لتضمنه معنى من الاستغراقية
 لالتكيب كإسائي أو بواسطة كحذام فانه أشبهه الحرف وهو زوال وزنا وعد لا تعريفاً وقيل
 لتضمنه معنى هاء التانيث فهو من الشبه المعنوي بلا واسطة وكلنادي فانه أشبهه ضميراً دعوله
 أفراداً وتعريفاً وخطاباً وهو شبه لفظاً ومعنى لكاف الخطاب في نحو ذلك وجعل ابن الناطم بناء
 المنادي لتضمنه معنى كاف الخطاب فهو من الأول لا يقال من أسباب البناء الإضافة للمبتدأ وهي
 ليست من شبه الحرف لأن هذا بناء جائز والكلام في الواجب (قوله أي على الفارسي) مات سنة
 سبع وسبعين وثلاثمائة كافي المزهر (قوله في شبه الحرف) أي مشابهه وقوله أو ما تضمن معناه أي
 معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوي فهو ما من عطف الخاص على العام أو المتغيران خص
 الشبه الأول بعام المعنوي فأوتو بعبارة فهو في المعنى عين مذهب الناطم لكن لما خالفه في اللفظ
 بعطف التضمن على الشبه عبر الشارح بالقرب أفاده السجاعي (قوله سيبويه) هو ما من النحو واسمه
 عمرو ومعنى سيب بالفارسية التفاح ومعنى وبه راحته وإضافة المحم مقاربة لقب بذلك لانه كان
 يشتم منه رائحة التفاح أو أشبهه به في اللطافة مات في أواخر المائة الثانية وعمره ينصف على الثلاثين
 أو الأربعين (قوله كالشبه الوضعي الخ) قال أبو حيان لم أقف على هذا الشبه إلا لهذا الرجل يعني
 الناطم ورد بانه ثقة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ واعتراض بانه لوسمي بباء ضرب مثلاً عربت
 مع همزة الوصل عند سيبويه ومع ما قبلها عند غيره فيقال أب أو رب فأوجب الشبه الوضعي
 البناء كانت هذه الباء أولى به ورد بان المعبر وضع أصل اللغة بخلاف باب التسمية فيعرب ما سمي
 به ولو كان حرفاً نحو يا كمن أشرفها وعروض وضعها ولذا عبر بالوضعي دون اللفظي وإن كان هو
 الأنسب بمقابله المعنوي (قوله في اسمي جئتنا) بإضافة اسمي إلى جئتنا لأن المقصود لفظه ولا يرد
 أن التاء وناحيته بمنزلة الزاي من زيد لا اسمان لأن المراد في اسمي مسمى هذا اللفظ وهو جئتنا
 المستعمل في معناه ولا حاجة إلى تقدير قولك جئتنا لانه لا يغني عن قصد اللفظ فتدبر والإضافة على
 معنى من وإن لم يصح الأخبار بالثاني عن الأول كما هو ضابطها لأن محل ذلك إذا كان المضاف إليه

لشبهه من الحروف مدني أي أشبهه
 مقرب من الحروف فعلة البناء
 منحصرة عند المصنف في شبه
 الحرف ثم نوع المصنف رحمه الله
 وجوه الشبه في البيتين اللذين بعد
 هذا البيت وهذا قريب من
 مذهب أبي على الفارسي رحمه الله
 حيث جعل البناء منحصراً في شبه
 الحرف أو ما تضمن معناه وقد نص
 سيبويه رحمه الله على أن علة البناء
 كلها ترجع إلى شبه الحرف ومن
 ذكره ابن أبي الريح (ص)
 كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا
 والمعنوي في متى وفي هنا

وكناية عن الفعل بلا

تأثر وكافتقار أصلا

(ش) ذكر في هذين البيتين وجوه
شبه الاسم بالحرف في أربعة
مواضع فالأول شبهه في الوضع
كان يكون الاسم موضوعا على
حرف واحد كالتاء في ضرب أو
على حرفين كما في أكرمنا وإلى ذلك
أشار بقوله في اسمي جئتنا فالتاء
من جئتنا اسم لأنه فاعل وهو مبني
لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه
على حرف واحد وكذلك تاء اسم
لأنه مفعول به وهو مبني لشيء
بالحرف في الوضع في كونه على
حرفين والتائي شبهه في المعنى
وهو قسمان أحدهما أشبه حرفا
موجودا والتائي ما أشبه حرفا غير
موجود فقال الأول متى فأنها مبنيّة
لشيء بها بالحرف في المعنى فأنها
تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم
وللشروط نحو متى تقوم أقوم وفي الحالتين
هي متببهة لحرف موجود لأن في
الاستفهام كالمهمزة وفي الشرط
كان ومثال الثاني هنا فأنها مبنيّة
لشيء بها حرفا كان ينبغي أن يوضع
فتم يوضع وذلك لأن الإشارة بمعنى
من المعاني فحقها أن يوضع لها حرف
يدل عليها كما وضعوا اللقي ما وللنهي
لاولائي ليت وللتعجب لعل ونحو
ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشيء
في المعنى حرفا مقدرا والثالث شبهه
له في النيابة عن الفعل وعدم
التأثر بالعامل وذلك كإسماء الأفعال
نحو دراك زيد فقدر التائي لشيء
بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه
غيره كما أن الحرف كذلك واحد ترز
بقوله بلا تأثر عما ناب عن الفعل
وهو متأثر بالعامل نحو ضرب بارزبا

جنس الاسم مضاف بكاب ساج كما قاله الروداني والظاهر كونه بمعنى (قوله وكناية) أي وكشبه نيابة
أي فيها كما يفيد عطفه على كاشبه الوضع وكذا يقال في وكافتقار وقوله بلا تأثر تعني نيابة أي
كناية بغير تأثر بالعوامل فلا بمعنى غير نقل اعرابها بعد ما عارية لكونها بصورة الحرف وتأثر
مضاف اليه وجره مقدرا لحركة العارية والمراد بعدم التأثر عدم قبوله أثر العامل وهو الاعراب
بحسب الوضع فالمعنى يبنى الاسم لنيابته عن الفعل مع عدم قبوله الاعراب بحسب وضعه
لا بحسب انطه لأن ذلك متأخر عن البناء لا سببه ويعني عن هذا القيد في اخراج المصدر الآتي
جعل ألف أصلا للتنبيه لأن نيابة المصدر عارضة في بعض التراكيب لأصلية كاسم الفعل (قوله
في الوضع) أصل وضع الحرف كونه على حرف أو حرفين هجا فإزاد فعلى خلاف الأصل وأصل
وضع الاسم ثلاثة فأكثر شيئا نقص فقد شابه الحرف في وضعه واستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب
الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه على ثلاثة كسوف أو أربعة كعلل أو خمسة كالكن لان هذا
الوضع لا يخص الاسم بل هو للفعل المبني أيضا لعدم احتياجه اليه بخلاف المضارع أعرب لشيء
الاسم لاحتياجه في تمييز معانيه التركيبية إلى الاعراب كإسائي وأيضا هو أضعف أقسام الكلمة
أذ ليس مقصودا لذاته بل لربط معاني الأفعال بالأسماء ولا يستقل بالمفهومية فلا يقوى بالشبه
على اكتساب حكم الاسم وأما الاسم فكان وضعه على الكمال متعلما بالشرط الخلال فلما تشبه
بالدون انقطع عن رتبته وسقط من العمود وانما اكتفى في بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف
لشدته تباعدا بينه وبين الحرف في قوة الخطاطة عن حكم الاسم بالشبه الواحد وأما الفعل فإنه
وان كان نوعا آخر لكنه أقرب إليه من الحرف لاتفاقهما في استقلال معناه فالتائي هو الواحد به
لا يخرج عنه عن حكم الاسم من الصرف فتدبر (قوله أو على حرفين) أي ثانيهما نبي كما أشار إليه بنا
أما مع صحة الثاني فلا يختص بالحرف لوجوده في الاسم المعرب كع بناء على أنها ثنائية لأصلها معي
وكقد الاسم على لغة اعرابها وان كان الغالب بناءها فإطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله
أبو اسحق الشاطبي شارح المتن وهو غير أي القاسم المقرئ (قوله في كونه على حرف الخ) في سببية
(قوله شبهه في المعنى) أي بان يتضمن الاسم معنى جزئيا غير مستقل حقه أن يؤدي بالحرف زيادة
على معناه المستقل بمعنى أنه خلف الحرف في افادة ذلك وقطع عنه النظر لأنه ملا حظ في نظم
الكلام وقدر اختصارا كتضمن الظرف معنى في والتعريف معنى من فان هذا التضمن لا يقتضي
البناء (قوله معنى من المعاني) أي الجزئية غير المستقلة لكونها لا تتعلل الابن شيئين فان هذه هي
معاني الحروف (قوله حرفا مقدرا) كذا قال أبو حيان وتابعه جميع الشراح قال السيوطي
وطا الما خضت عن نظير لها في ذلك حتى رأيت في بحر أبي حيان ان بناء لدن لاد لاد لاد على الملاصقة
والقرب زيادة على الظرفية المفادة بعند وهذا معنى جزئي حقه الحرف ولم يضعوه وذكرا بن الصائغ
ان ما التجبى كذلك لأنه لم يوضع للتعجب حرف الا ان الشبه الوضعي ظاهر فيها ولا يرد على الاول
ان آل العهدية حرف موضوع للإشارة الى معهود ذهني لان الكلام في الإشارة الحسية باليد
ونحوها وهي غير الذهنية كما هو ظاهر لكن نقل ابن فلاح عن أبي علي ان بناء أسماء الإشارة
لتضمنها معنى آل (قوله في النيابة عن الفعل) هذا هو الشبه الاستعمالي وهو ان يكون الاسم
عاملا غير معمول كالحرف (قوله في كونه يعمل) أي في الفاعل دائما في المفعول ان كان متعديا
كشاله (قوله ولا يعمل فيه غيره) الاولى ان يقول ولا يدخل عليه عامل أصلا أي اذا كان
مستعملا في معناه وأما قول زهير

ولنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت زال وبلغ في الذعر

حيث جعل نزال نائب فاعل دعيت فلقصد انظره أي دعيت هذه الكلمة وهي تقال عند طلب
 انزول الحروب (قوله لا محل لها) هو قول الاخفش وهو الصحيح وعند سيبويه والجمهور في محل
 نصب بافعال مضمرة وعند آخرين مرفوعة بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر فان قلت ما علة
 البناء على هذين قلت يرجع لما في النكت عن ابن جني انها بنيت لتضمن أكثرها معنى لام الامر
 وحمل الباقي عليه (قوله في الافتقار) أي الى الجملة كما في شرح الكافية يخرج نحو سبحان وعند
 وكلا وكما علم الزم الاضافة الى المشرذ فان هذا الافتقار لا يقتضي البناء ولا يرد ما قيل في أسماء
 الجهات انها بنيت عند حذف المضاف اليه ومعناه لا يقتضيه اليه مع أنه مفرد لان بناءها
 عارض يكفيه أدنى افتقار والكلام في الاصل ولم يبن عندية لفظه أو ذكره لان اللسان المنوي
 كالناتب وظهور الاضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم يبن عند وكل ونحوهما مما لم
 الاضافة أو عوضها وهو التنوين كذا قيل والاطهر ان علة بنائها أشبهها بأحرف الجواب في
 الاستغناء عنها عما بعدها وأشبهها بالحرف في الجود حيث تلزم الظرفية وأشبهها بالافتقار الى الجملة
 على اطلاقه وقوله الا لازم تفسير لقول المتن أعلا وخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة فان
 افتقارها اليها عارض لا يلزم في تركيبها (قوله كالأسماء الموصولة) وكذا وذا وحيث فانها
 لا تقار الاضافة الى الجملة الا الى عوضها وهو التنوين ولم تعارض اضافتها شبه الحرف لان
 الاضافة للجملة كذا اضافة اذهي في الحقيقة الى مصادر الجمل فكان المضاف اليه محذوف ومر
 في التنوين خلاف الاخفش في ان (قوله الى الصلة) أي وهي اما جملة أو ما قام مقامها كالوصف
 المشتق في ال الموصولة (قوله في ملازمته الافتقار) أي لانه موضوع لربط معاني الافعال وشبهها
 بالأسماء فلا يفهم معناه الا بجملة يقع فيها فهو منتقرا اليها أبدا (قوله في سنية أبواب الخ) وهي
 متفرقة عن وجود الشبهة الاربع المذكورة فالمضمرات للشبهة الوضعية في أكثرها وحمل الباقي
 عليه كافي التسهيل وأسماء الشرط والاستفهام والاشارة للشبهة المعنوية والموصولات ونحوها
 لا افتقار وأسماء الافعال للاستعمالى وزاد في شرح الكافية الشبهة الالهية الى أي كون الاسم
 لاعمالا ولا معمولا كالحروف المهملة ومثله بالأسماء قبل التركيب ونحوها ومر ما فيه نعم هو
 ظاهر في أسماء الاصوات اذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها أصلا وذكر في التسهيل من وجود بناء
 المضمرات الشبهة الجودية أي عدم التصرف في افعالها بوجه من الوجوه كالحرف وهذا الشبهة
 بنيت أسماء الجهات في قول مروى وبني الآن لعدم التصرف فيه بتقنية ولا غيرها بخلاف حين
 ووقت ويمكن ادراج هذين في الاستعمال كما أدرج ابن هشام فيه الافتقار وعددهما نوعا واحدا
 في سائر كتبهم وفيه لزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف لخصوص ما مر وهذا كله بناء
 أصلي وشبه باب حذام فيما يظهر وأما العارض فكالمندى واسم لا وأسماء الجهات وقد علمتها
 والمركب العددي وبناءه لتضمنه معنى العطف مع وقوع الجز الاول منه موقع ما قيل بناء التأنيث
 والعلم المختوم بوجه تعليلها للجز الذي هو من أسماء الاصوات وهذا البناء كله واجب واما الجائز فن
 أسبابه ما سيأتي في الاضافة من اضافة الاسم المبهم الى مبنى والطرف الى الجملة وعند بعضهم منها
 الشبهة اللفظية كما بنيت حاشا الاسم لشبهها بلفظ الحرفية كما في شرح التسهيل للمصنف ومثلها
 عن وعلى وقد الاسميان (قوله ومعرب الاسماء الخ) بدأ في الترجمة بالمعرب لشرفه وفي التعريف
 بالمبنى لحصر أقراده كما علمت والمعرب غير محصور وما قيل انه أخر المعرب لان علة عدمية رديان
 السلامة من الشبهة ليست علة الاعراب بل شرطه وانما علة توارد المعاني عليه كاسيأتى وهو
 وجودى قال يس والاضافة على معنى من لان بين المتضايقين عموما وجهها اه ويرد عليه ما مر

فانه نائب متاب انشرب وليس ينبغي
 لتأثره بالعمل فانه منصوب بالفعل
 المحذوف بخلاف درالك فانه وان
 كان نائبا عن أدرك لكنه ليس
 متأثرا بالعمل وحاصل ما ذكره
 المصنف أن المصدر الموضوع
 موضع الفعل وأسماء الافعال
 اشتركا في النيابة متاب الفعل
 لكن المصدر متأثر بالعمل فاعرب
 لعدم مشابهته الحرف وأسماء
 الافعال غير متأثرة بالعمل فينبى
 لمشايتها الحرف في أنها نائبة عن
 الفعل وغير متأثرة به وهذا الذى
 ذكره المصنف مبنى على أن أسماء
 الافعال لا يحمل لها من الاعراب
 والمثلة خلافية وسند ذلك في
 باب أسماء الافعال ان شاء الله تعالى
 والرابع شبه الحرف في الافتقار
 اللازم اليه أشار بقوله وكافتقار
 أصلا وذلك كالأسماء الموصولة
 نحو الذى فانها مفتقرة في سائر
 أحوالها الى الصلة فاشبهت
 الحرف في ملازمته الافتقار فبنيت
 وحاصل البيت أن البناء يكون في
 سنية أبواب المضمرات وأسماء
 الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء
 الاشارة وأسماء الافعال والاسماء

الموصولة (ص)
 ومعرب الاسماء

عن الروداني من ان شرطها اذا كان الثاني جنس الاول صحة جملة عليه والجل لا يصح هنا
لاختلافهما افرادا وجعا الا ان يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لعروضه ولا مكان جعل ال
جنسية فبطل معنى الجمع واما جعله من اضافة الصفة للموصوف فيرد بانها غير قياسية (قوله ما قد
سما) ما واقعة على اسم بدليل ما قبلها فلا يرد ان التعريف يشمل الحرف اذا الشئ لا يشبهه نفسه
وانما صرح بهذا مع انها منه من تعريف المبني اشارة الى حصر الاسم فيها والى حصره على البناء
في شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه الى ظاهر الاعراب وبقدرة (قوله من شبه الحرف) أي من شبهه
الحرف الشبه المعهود وهو المبنى بأن لم يعارضه شيء من خواص الاسماء فلا ترد أي ونحوها
(قوله خلاف المبني) أي ضده لا الخلاف الاصطلاحي لان الخلافين قد يجهلان كالقيام والبقاء
بخلاف الضدين كما هنا وقوله والمعرّب الخ في نسخ بالقائه وهي الصواب (قوله ست لغات الخ) واللفظ
الثاني بلغته يظهر اعرابه على الميم كدم والثالث مقصور كفتى وهو الذي في المتن وأوصلها بعضهم
الى ثمانية عشر قطعا بقوله

سم سمة واسم سمة كذا سماء * سماء بثلاث لاول كلها

(قوله الى متمكن) أي في باب الاسمية باعرابه وأمكن أي زائد التمكن بالتون وهو من ممكن
الثنائي لان أفعل التفضيل لا يصاغ من غيره (قوله ومضى) ان عطف على أمر مجرور لا غير وأنف
بنيا للاطلاق لان ضمير الجنس الفاعل في ضمن نوعيه وان عطف على فعل بتقدير مضاف أي وفعل
مضى فهو اما باق على جرمه بعد حذف المضاف المماثل للند كور أو مرفوع باقائه مقامه
أو بجعله بمعنى ماض فالف بنيا للثنية وهو مصدر مضى فاصلا مضوى كقوله بعد بدأت الواو اياء
وأدغم وكسر ما قبلها المناسبة (قوله وأعرّبوا) أي العرب أي نطقوا به معربا أو النحاة أي
حكموا باعرابه (قوله ان عربيا) هو هنا كفرح بمعنى خلاو يأتى كغزايغز ويعنى نزل كقوله
* وانى لتعرونى لذكر الكهزة * (قوله نون اثاث) أولى من نون النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل
والمراد الموضوع لذلك وان استعملت في الذكور مجازا كقوله

يعرون بالدهنا خفا فاعياهم * ويرجع من دارين بجرا الحقائق

(قوله كبير عن) خبر مجذوف أي وهي كنون ير عن مضارع راعه من باب قال اذا أخافه والنون فاعله
ومن فتن مفعوله والجملة تجرورة بالكاف تصد لفظها أو بالمضاف المحذوف ولا حاجة لتقدير
كقولك لانه لا يغنى عن ارادة اللفظ كما مر وأصله برو عن كيقته لنقلت حركة الواو الى الراء ثم
حذفت للتقاءها سا كنه مع العين المسكنة لاجل النون (قوله فالاصل في الافعال البناء) وانما
اعرب المضارع لشبهه الاسم في ان كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبة لولا الاعراب لالتبس
فالتمزدة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة في ما أحسن زيد او على الفعل كالنهي عن
كلا الفعلين أو عن أولهما فقط أو عن مصاحبتهم ما في نحو لا تعن بالخفا وتندح عمرا ولما كان الاسم
لا يغنى عنه في افادة معانيه غيره كان الاعراب أصلا فيه بخلاف المضارع يغنى عنه وضع اسم مكانه
كان يقال في النهي عن كليهما مودح عمرو بالخروج عن الاول فقط ولك مودح عمرو عن المصاحبة
مادح عمرو فكان اعرابه فرعاً بطريق الجمل على الاسم هذا ما اختاره في التسهيل في علة اعرابه ورد
ما عداه لكنه عورض بأن الماضي يقبل المعاني التركيبية أيضا نحو ما صام زيد واعتكف فلو كانت علة
ما صام وما اعتكف وما صام وقد اعتكف أي معتكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت علة
الاعراب توارد المعاني لاعرب هذا أيضا وأجيب بأنه نادر ولك ان تقول هذه المعاني لا يتوقف
تمييزها في الماضي على الاعراب لا مكان تمييزها مع بالادوات الدالة عليها كما سمعته ولا كذلك

ما قد سما

من شبه الحرف كارض وسما

(ش) يريدان المعرب خلاف المبني

وقد تقدم ان المبني ما أشبهه

الحرف فالمعرب ما لم يشبه الحرف

ويتقسم الى صحيح وهو ما ليس آخره

حرف علة كارض والى معتل وهو

ما آخره حرف علة كسما وسما

لغة في الاسم وفيه ست لغات اسم

يضم الهمزة وكسرها وسم يضم

السين وكسرها أيضا وسم يضم

السين وكسرها ويتقسم المعرب

أيضا الى متمكن أمكن وهو

المتصرف كزيد وعمر والى متمكن

غير أمكن وهو غير المتصرف نحو

أحمد ومساجد ومصابيح فغير

المتمكن هو المبني والمتمكن هو

المعرب وهو قسمان متمكن أمكن

ومتمكن غير أمكن (ص)

وفعل أمر ومضى بنيا

وأعرّبوا مضارعا ان عربيا

من نون تو كيد مباشر ومن

نون اثاث كبير عن من فتن

(ش) لما فرغ من بيان المعرب

والمبني من الاسماء شرع في بيان

المعرب والمبني من الافعال ومذهب

البصريين أن الاعراب أصل في

الاسماء وفرع في الافعال فالاصل

في الافعال البناء عندهم

المضارع لانها لاتنزع وجوده بغير الاعراب كما هو جلي فتدبرو بعد ذلك في هذه الاحكام
السماع وهذه حكم تاتس بعد الوقوع لانه هذا البحث والدقيق (قوله وذهب الكوفيون
الخ) أي توارد المعاني على كل فليس أحدهما أولى بالاصالة ورد بأنه يغني عن اعراب المضارع
وضع الاسم مكانه كما مر (قوله ابن العلي) بكسر العين والبسيط اسم كتاب له (قوله أصل في الافعال)
أي لوجوده فيها بلا سبب بخلاف الاسماء وهو باطل لما علمت ان سبب اعرابهم ما توارد المعاني قبل
السماع الافعال في المواضع الثلاثة نظرا لافراد المضارع وليس بشيء لان القول بالاصالة الاعراب
وفرعيته لم ينظر فيه نوع مخصوص بل يعبر جميعها فاذا علمت اصالتها أفرعيته فأتى منها على أصله
لا يستل عنه وما خالفه سئل عنه فتدبر (قوله وهو مبني على الفتح) لا يستل عن بناءه لانه الاصل بل
عن كونه لم يكن على أصل المبني وذلك لانه أشبه المعرب وهو المضارع في وقوعه صفة وصله وخبره
وحالاً وشروطاً والأصل في المعرب الحركة لمساياً في ولا يردان الواقع كذلك هو الجملة لان الفعل هو
المقصود منها وخص بالفتحة لتعادل خفتها ثقل النعل وظاهر اطلاق الشارح انه مبني على الفتح
حتى مع واو الجماعة كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك كضربت وانطلقنا واستبقنا وهو الصحيح
فتفتح الاول بقدر المناسبة الواو واما فتح نحو غزوا وقضوا ففتح بنسبة وبناء ومقدّر على الحرف
المحذوف اذا أصله غزوا وقضوا قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للسكون
وبقي ما قبلها على فتحه وهكذا كل فعل لانه ألف اذا اتصلت به واو الجماعة وأما الثاني فقد درجته
لكرهه نحو إلى أربع حركات في الثلاثي وبعض الخماسي كأنه ملقت مع انه ككامة واحدة وحل
الرابع والسداسي وبعض الخمدى كعظمت عايه وانما حل الكثير على القليل لان فيه دفع
المحذوف بخلاف عكسه واعتراض بان نحو شجرة فسه ذلك التوالي ولم يكرهه ولو كانت تأو في
تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم الحكم اذ كل منهما لا غنى عنه ولو حب في نحو النسوة
قلب الواو ياء والضمه كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم ان ذلك السكون
لتمييز الفاعل من المفعول في نحو أكرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت التاء ونون النسوة على نا
لان كلامهم ماضٍ رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه فحذف
فيه وأما نحو ضربنا ما اتصل به ألف الاثنين ففتحته أصلية لانه نسبة الالف لسبق البناء عليه بخلاف
نحو غلامي في الجرفان كسرة لمناسبة الياء لالاعراب لسبق الاضافة على دخول العامل فتدبر
(قوله وهو مبني عند البصريين) أي على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون في صحيح الآخر
ملفوظ كضرب أو مقدر كرد واضرب الرجل أو حذف نون في الافعال الخمسة أو حرف علة في
المعتل ومنه هات وتعال اذ لو كان لهما مضارع لجزم بذلك ولا يرد أمر الواحد المؤ كدو أمر الاناث
حيث يبينان كضارعهما على الفتح والسكون لأجل التوئين صحيحين كأننا ومعتلين لا على ما يجزم
به المضارع لا يمكن أن يقدر بناءً وهما على سكون أو حذف منه تلك النون ولا يقال المضارع
معهما مبني لا معرب لانه ثبت له محل الجزم والنصب كما قاله غيره أحد أو ية لو كان معرباً ولو
قبل باستثناء هذين من حكم الأمر لقيام المانع بهما لم يعد فتدبر * (قائدة) * قد يحذف حرف
العلة من الأمر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو وأمن الوأي كالوعد انظرنا ومعنى وأصله
أو أي حذف واوه كما تحذف من المضارع المبسو وبالياء نحو بوي لوقوعها بين عدوتها والياء
والكسرة ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم غنى على حذف آخره كما يجزم المضارع فيبقى منه
حرف واحد وهو عين الكلمة وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام وقد جمعها المصنف بيننا
كيفية اسنادها لواحد المذكر ثم المثني مطلقاً ثم الجمع المذكر ثم الواحدة ثم جمعها فقال

وذهب الكوفيون الى ان الاعراب
أصل في الامعاء وفي الافعال والاول
هو الصحيح ونقل ضياء الدين بن
العلي في البسيط أن بعض النحويين
ذهب الى أن الاعراب أصل في
الافعال وقرع في الاسماء والمبني
من الافعال ضربان أحدهما
ما تنفق على بناءه وهو الماضي وهو
مبني على الفتح نحو ضرب وانطاق
ما لم تنفق به وأوجع فيضم أو تاء
ضمير رفع متحرك فيبنى على السكون
نحو ضربت والثاني ما يختلف
في بناءه والراجح انه مبني وهو فعل
الأمر نحو اضرب وهو مبني عند
البصريين

اني أقول لمن تربى شفاعته * ق المستجير قيامه قوه في قين
وان صرفت لوال شغل آخر قل * ل شغل هذا لياه لوه لي لين
وان وثى ثوب غيرى قلت في خجر * ش الثوب ويك شياء شوه شى شين
وقل لقائل انسان على خطا * د من قتل دياه دوه دى دين
وان هم ولم ير وارأى أقول لهم * ر الرأى ويك رياه روه رى رين
وان هم ولم يعوا قولى أقول لهم * ع القول منى عياه عوه عى عين
وان أمرت بواى للسحب فقل * ا من تحب اياه أوه اى اين
وان أردت الونى وهو الفتور فقل * ن يا خليلي نياه نوه نى نين
وان أبى ان ينى بالعهـد قلت له * ف يا فلان فياه فوه فى قين
وقل نسا كن قلبى ان سوا ليه * ح القلب منى حياه جوه جى جين

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر الا ر فيفتح في جميع أمثله لفتح عين مضارعه وكاهامة عديدة
الا ن فلازم لانه بمعنى تأن فالهاء في ياءهـا المصدر لا المفعول به واذا وقع قبل سا كن صحيح جاز
تخفيف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها فلا يبقى من الفعل الا حركة نحو قل بالخير يازيد بكسر اللام
أصله قل افعلا أمر من القول والواى وهذا الغزل ما مبنى بقوله من مجز والرجز
أقول يا اسماء قو * لى ثم يازيد قل وذلك جملتان والسا لى ثلاث جمل
أى جملة النداء وجملة القول وجملة الأمر من الواى والباقي من هذه حركة اللام من قل كما قال
بعضهم فى أى لفظ يا شجاعة المله * حركة قامت مقام الجملة
وقال شيخنا الامام العطار

شجاعة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز آخره الكلام

به التحريك قام مقام فعل * به استتر الضمير على الدوام

(قوله ومعرب عند الكوفيين) أى مجزوم بلام الامر مقدرة لانه عندهم قطعة من المضارع
المجزوم بها حذف اللام تخفيفا ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ثم يوقى
بهمزة الوصل عند الاحتياج اليها (قوله هو المضارع) تقدم عليه اعرابه فلا تغفل (قوله والفعل
مبنى معها) أى ان اتصلت به وباشرته لفظا كما مثله أو تقديره كقوله

لا تهن الفقير علك ان * تركع يوما والدهر قدر فعه

أصله لا تهنين بالنون التخفيفه حذف للسا كين وبقي الفعل مبني على التفتح في محل حزم بلا الناهية
وانما بنى مع النونين لمعارضتهما سبب اعرابه وهو شبهه بالاسم لكونهما من خواص الافعال فرجع
الى أصله ولم يبن مع لم وقدوا التنفيس وباء الفاعله مع انها من خواصه أيضا القوة النونين بتنزيهاهما
منزلة الجزء الخاص للكلمة ولا كذلك ما ذكرناه الفاعله كالجزء لكونها حشولا آخر اذ بعد هاتون
الرفع فلم تقو كالنون فتدبر فان قلت البناء أصل في الافعال لا يحتاج الى علة أجيب بان اعرابه
صار كالأصل لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن خروجه عنه وبني على حركة مع نون التوكيد
ليعلم ان له أصلا في الاعراب وخص بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها كخمسة عشر (قوله هل
تضربان) بالنون الثقيلة اذ لا تقع التخفيفه في فعل الاثنى ولا جماعة الاناث وهى مكسورة لشبهها
بنون المثني في وقوعها بعد ألف كما سيأتى (قوله لتوالى الامثال) أى الزوائد لانه هو المستكره فلا يرد
النسوة جنس ويحتمل لان الزائد فيه الاخيرة فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها ونون
الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والحازم (قوله هل تضربن الخ) بضم الباء في هذا وكسرها في

ومعرب عند الكوفيين والمعرب
من الافعال هو المضارع ولا يعرب
الا اذا لم تتصل به نون توكيد أو نون
الاناث مثال نون التوكيد المباشرة
هل تضربن والفعل مبنى معها على
الفتح ولا فرق في ذلك بين التخفيفه
والثقليله وان لم تتصل به لم بين وذلك
اذا فصل بينه وبينها بألف اثنتين نحو
هل تضربان أصله هل تضربان
فاجتمعت ثلاث نونات فحذفت الاولى
وهى نون الرفع كراهه توالى الامثال
فصار هل تضربان وكذلك يعرب
الفعل المضارع اذا فصل بينه وبين
نون التوكيد وارجع أو يا محاطبة
نحو هل تضربن يازيدون وهل
تضربن ياهند وأصل تضربن
تضربون فحذفت النون الاولى
لتوالى الامثال كما سبق فصار تضربون

حُذِفَتِ الْوَاوُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ
فَصَارَتْ تُضْرِبُ بِنِ وَكَذَلِكَ تُضْرِبُ بِنِ أَصْلُهُ
تَضْرِبُ بِنِ فَعْلٌ بِهِ مَا فَعَلَ بِتَضْرِبُ بِنِ
وهذا هو المراد بقوله رحمه الله
وأعرابوا مضارعان عريان من نون
توكيدية بشار فشرط في أعرابه أن
يعرى من ذلك ومفهومة أنه إذا لم يعر
من ذلك يكون مبنيا فعم أن مذهبه
أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا
بشّر به نون التوكيد نحو هل تضربن
بازيد فإن لم تبشّر أعرب وهذا هو
مذهب الجهور وذهب الاخفش
إلى أنه مبني مع نون التوكيد سواء
اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل
وتسل عن بعضهم أنه معرب وإن
اتصلت به نون التوكيد ومثال
ما اتصل به نون الأناث الهندات
يضربن والفعل مبني معها على
السكون ونقل المصنف رحمه الله
تعالى في بعض كتبه أنه لا خلاف في
بناء الفعل المضارع مع نون الأناث
وليس كذلك بل الخلاف موجود
ومن نقله الاستاذ أبو الحسن بن
عصفور رحمه الله تعالى في شرح
الايضاح (ص)

وكل حرف مستحق للبناء

والاصل في المبنى أن يسكتا
ومنه ذو فتح وذو كسر وضم
كأين أمس حث والسّاكن كم
(ش) الحروف كلها مبنية إذ
لا يتورها ما تنقصر في دلالتها عليه
إلى أعراب نحو أخذت من الدراهم
فالتبع بعض مستفاد من لفظ من
بدون الأعراب والاصل في البناء أن
يكون على السكون لأنه أخف من
الحركة ولا يحرك المبنى إلا السبب
كالتخلص من التقاء الساكنين

الثاني (قوله لاتقاء الساكنين) أي لدفعه أن قلت هو هنا على حده ليكون الأول من الساكنين
حرف مد والثاني مدغما وهما في كلمة واحدة لأن الواو والياء كجزء لم يقبل كما قبل في نحو دابة
أجيب بأن الساكنين ههنا من كسبتين لا كلمتين واحدة إذ الواو والياء كلمة مستقلة وكونهما كالجزء
لا يعظم ما حكمه من كل وجه فلم يغتفر التقاء وهما لثقل وانما اغتفر في فعل الاثنين لأن حذف
الالف يوجب فتح النون لغوات شبهها شون المثني فيلتبس بفعل الواحد (قوله إلا إذا بشّر به الخ)
ضابط ذلك أن ما رفع بالضممة يبنى مع النون لتركيبة معها وما رفع بالنون لا يبنى إذ لا تركب مع
الفصل (قوله مبني معها على السكون) تقدم عليه بناءه وأما سكونه فله شبهه الماضي المتصل به في
صيورة النون جزأ منه فعمل عليه في سكون الآخر انظروا أن كان سكون الماضي ليس ببناء كما مر
هذا ما ظهر وما في الاثنون في وجوه أشبه لا يتخلو عن نظروا وانما احتاج للحالة على الماضي لأن الموجب
لسكون الفعل معها وهو كراهة أربع حركات أو نحو لم يوجد فيه بل في الماضي فقط قد بر
(قوله بل الخلاف موجود) أي فذهب قوم منهم ابن طحمة والسهميلي وابن درستويه إلى أنه معرب
بأعراب مقدر منع من ظهوره شبهه الماضي في صيورة النون جزأ منه (قوله وكل حرف مستحق
للبناء) اعترض بأنه لا يلزم من استحقاق البناء حصوله بالفعل مع أنه المقصود رديان حصوله يعلم من
قوله ومبنى لشبهه من الحروف والغرض هنا بيان استحقاقه له أو من كون الواضع حكما يعطى
كل شيء ما يستحقه أو يجعل آل للعهدة الحضور أي للبناء الخاضع فيه والقائم به (قوله والاصل
في المبنى) أي الراجح فيه أو المستعجب لا الغالب إذ ليس غالب المبنيات ساكنا (قوله أن يسكتا) في
أول مصدر مبني لله فعول ليكون الفعل كذلك أي كونه مسكنا فصيح كونه وصفا للسكينة والاصل
فالتسكين وصف الفاعل (قوله ومنه الخ) فيه إشارة إلى أن منه ما يبنى على غير المذكورات مما
ينوب عنه فينبوب عن السكون الحذف في الأمر المعتل وأمر غير الواحد وعن الضم الالف والواو
في نحو بازيدان وبازيدون وعن الفتح الكسر والياء في نحو لاملات ولا مسلمين لا الالف خلافا
لما في النكت وأما نحو لا وتران في ليله فتفتح مقدر لأن من يلزم المثني الالف يتدرا عرياه عليها
كالقصور فكذا بناءه وأما نحو لا يالك فهو على قول سيبويه أنه مضاف للكاف واللام زائدة
معرب لامبني كما سيأتي في باب لا وعلى كونه غير مضاف انما يبنى على ما ينصب بدو شرط نصبه بالالف
كونه مضافا وهذا مفردا نظرا هرا فحه مقدر عليها أيضا بناء على لغة قصره وعلى هذا يخرج قوله

أخالك أخالك أن من لا أخاله * كساع إلى الهيكل بغير سلاح

فتدبر قال في النكت وينوب عن الكسر الفتح في بحر عتدمن بينيه ولعله سهل ولأن الفتح انما
ينوب عنه فيما لا ينصرف وحر عتدمن بينيه ليس كذلك لأن ما لا ينصرف لا يبنى إلا للبناء أو
لا سبلا وليس شيء منهما مكسورا فلا ينوب الفتح عن كسر البناء أصلا كالباء فتدبر واعلم أن حرف
البناء لا يكون الا ظاهرا كاملا وأما حركته فظاهرة أو مقدرة كضرب وضربت وكذا السكون
كبن وإذا فان إذا مبنية على سكون مقدر منه السكون الاصل في الالف كما تنزع الحركة الحركة
لأن ذات الالف لا تقبل غيره فوجب كونه ذاتيا لا من تأثير البناء بخلاف نحو هو لا حيث تجعل
حركته للبناء أغنت عن حركة البنية لأنه يقبلها وغيرها فتخصيص الكسرة من تأثير البناء أفاده
الامير (قوله والسّاكن كم) فيه إشارة بلطف إلى كثرة أمثله (قوله إذا لا يتورها) أي
لا يتعاقب عليها ما تنقصر أي معان تركيبة تنقصر الخ (قوله لأنه أخف) أي للزوم حاله
واحدة فيه عادل ثقل المبنى ولأن الاصل في الأعراب الحركة لأنه أصل الاسماء التي لا جزم فيها
فضده يكون بضدها (قوله ولا يحرك المبنى إلا السبب) اعلم أن ما يبنى على السكون من الأفعال

والخروف لا يسئل عنه لجيشه على أصلي البناء والسكون ومن الاسماء فيه سؤال واحد لم يبنى وما
 بنى على حركة من الافعال والخروف فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا ومن الاسماء فيه
 ثلاثة أسئلة لم يبنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت أسباب أصل البناء وأما التحريك فأسبابه
 خمسة التقاء الساكنين كائين وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات أو عرضة للبدء بها
 كباء الجر أو لها أصل في الاعراب كقبل وبعد أو شابهت المعرب كالماضي المشبه للمضارع فيما مر
 هذا ما ذكره ولا يصلح واحد منها سببا التحريك هو وهى لكن رأيت نقلا عن الرضى ما نصه الصحيح
 أن الضمير جزمته هو وهى كما عليه البصريون وانما سحر كالتصير الكلمة مستقلة حتى يصح كونها
 ضميرا منفصلا اذ لو لا الحركة لتوهم كونها اللام الشباع كما ظن الكوفيون انتهى فهذا سبب سادس
 وهو الدلالة على استقلال الكلمة أو أصالة المحرك فان قيل كيف تعد حركة الساكنين والاتباع
 الآتى من البناء مع قولهم في تعريفه وليس اتباعا ولا تخلصا من سكونين أحجب بان محل ما هنا
 اذا كانا في كلمة واحدة كائين ومنذ لزوم الحركة وما في التعريف اذا كانا في كلمتين كاضرب الرجل
 والجد لله بكسر الدال لان المقضى للحركة حينئذ مجرد التخلص مثلا وهو منتف عند فصلهما أو
 ان ما هنا اذا صلح غير تلك الحركة فتخصيصها من تأثر البناء وما في التعريف اذا لم يصلح غير ما نحو
 قل ادعوف تأمل (قوله وقد تكون الحركة فتحة) من أسباب الخفة كائين ومجاورة الالف كائنان
 والفرق بين أدائين كائنا يذلعرو وكسرت النانية على أصل لام الجر وفتحت الاولى للفرق بين
 المستغاث به وله وكفتح لام الابتداء الخالف لام الجر غالبا في نحو لا موسى عبدا وقد يلبس ان نحو ان
 الزيد بن له-م عبيد والاتباع ككيف اذا الساكن حاجر غير حصين ويمكن مثله في أين لكن الخفة
 أولى بها لثقلها بالهمزة (قوله كائين) بنى لتضمنه معنى الاستفهام أو الشرط ولا يخفى حكمة تعدد
 الامثلة (قوله وقد تكون كسرة) من أسباب المجانسة العمل بباء الجر ولا ترد الكاف وواو القسم
 وتأثره لانها لا تلزم عمل الجر اذا الكاف ترد اسمها كمثل والواو والتاء للعطف والخطاب ففتحت الخفة نعم
 ترد الاملام مع الضمير للزومها للجر ولعلها لم يجانسه لعدم ظهوره فيه ومنه الجمل على المقابل ككسر
 لام الامر جلا على لام الجر مع الظاهر لاختصاص كل بقبيل والاشعار بالتأنيث كانت اذا الكسر
 اللغظي يشعر بالمعنوى الذي لا مؤنث والاتباع كذوته وكونها أصل التخلص من الساكنين
 كأمس وانما كانت أصلا لانهم ضد السكون لاختصاص كل بقبيل وانما يتخلص من الشيء بضده
 ولعدم التباس بالحركة الاعراب اذا تكون اعرابا لامع التسوين أو أل أو الاضافة (قوله كأمس)
 شرط بئانه خلو من أل والاضافة والتصغير والتكسير وأن يراد به معين وهو اليوم الذي
 يليه يومك خاصة (٢) أو اليوم المعهود وان بعدد على ما استظهره السنواني فيكون كالحلى بال أما
 المنون فيهم كل أمس فاذا اجتمعت هذه الشروط بل على الكسر مطلقا عند التجازين لتضمنه معنى
 أل اذ هو معرفة بغير أداة ظاهرة بدليل وصفه بالمعرفة في قولهم أمس الدابر لا يعود أو ما تميم فبعضهم
 يعبر به كالأبصار فمطلقا شبه العلمة والعدل عن الأمس بال وعلمها قوله
 * لقد رأيت عجباً ما دأبنا * وأكثرهم يعبر به كذلك في الرفع فقط لشرفه وينسبه على الكسرى
 غيره عملاً بالوجهين وحكى فيه أيضا البناء على الكسر منوناً واعرابه متصرفاً مطلقاً فهذه خمس
 لغات كلها في غير الظرف أما الظرف مع استيفاء الشرط كفعلة أمس فبنى اجماعاً كما نقل عن
 الموضع وان نوزع في حكاية الاجماع بنقل الزجاج جواز كونه كسحوظاً وان فقد شرطاً منها
 اعراب اجماعاً ظرفاً كان أو غيره لفوات شبه الحرف في عدم الشرط الاخير ولعارضته بنحو اوص
 الاسماء في غيره أو ما قوله

وقد تكون الحركة فتحة كائين وفام
 وان وقد تكون كسرة كأمس

(قوله خاصة) على هذا القول الغز
 فيه ابن عبد السلام بقوله ما كلمة اذا
 تكسرت عرفت واذا عرفت تكسرت
 فالاول أمس المبني والثاني المحلى
 بال انتهى منه

وانى وقفت اليوم والامس قبله * بيا بك حتى كادت الشمس تغرب

على رواية كسره نخرج على زيادة آل أو انه عطف على توهم انه قال وقفت في اليوم والامس فيكون معربا والفرق بين العدل والتضمن أن الأول يجوز فيه ذكر آل والثاني يؤدي معناها مع طرحها أو امتناع ذكرها والله أعلم (قوله وجير) بفتح الجيم وسكون التحيمة وكسر الراء حرف جواب كنهم (قوله وقد تكون ضمة) من أسباب الاتباع كمنذ وان لا تكون للكلمة حال اعرابها كالفائيات وتكون في الكلمة تقابل الواو في نظيرتها كضمة نحن المقابلة لواو هم وتقابلها ما تنكها وغمية والشئ يحتمل على مقابلة أوله وتناسبا لفظا كتناسبها ما جمعوا واضمارا وكونها تجبر فوات الاعراب لكونها أقوى الحركات كما يزيد في قول وكأى الموصولة اذا بنيت ويمكن جريان هذه في كل مادة ومشاهاة الفائيات في الاعراب في بعض الاحوال كأى ويازيدا وفي عدم الضم حالة الاعراب كما يزيد ذلك أن تجعل وجهه شبهه به اصير ورته آخر اى النطق مثلها بعد حذف المضاف اليه لانها انما سميت غايات لذلك أو في القطع عن الاضافة كحيث فان اضافتها الى الجلى كالاضافة اذهى في الحقيقة لمصادرهما فكان المضاف اليه محذوف كالفائيات حال بنائها فحملت عليها في الحركة لا في أصل البناء لانه أصلى في حيث عارض في الغايات فتدبر (قوله ومنذ) هو ومنذ حرف جاز اذا جرب ما بعدهما واما ان اذ ارفع نحو ما رأيت منه منذ أو منذ يومان فهما ما مبتدأ والمعنى أمد انقطاع الرؤية يومان أو خبر مقدم والمعنى بين وبين رؤيته يومان ولعل غلته بنائهم ما حتمت ذنبه الحرف في الجود اذ لا يتصرف فيهما بتثنية ولا غيرهما ويزمان الرفع (قوله نحوكم) بنيت لتضمنها الاستفهام أو معنى رب التكثيرية لا للشبه الوضعي لقوات شرطه المذكر (قوله أجل) بفتح الهمزة والجيم حرف جواب كنهم (قوله لا يكون في الفعل) أى لشقوله وانما دخله ضم الاعراب لعدم لزومه وتثليل الكسر بنحو ارم والضم بنحو ردا لاتباع فاسد لان بناء الأول على الحذف والثاني على سكون مقدر وقد علمت ما في ضربوا (قوله والرفع الخ) مفعول أول لا جعل واعرابا مفعوله الثاني ولا يرد أن الفعل المؤكد لا يتأخر عن معموله لئلا ينافي الاهتمام بآ كبدته لانه للضرورة وقد استعمله المصنف كثيرا كقوله وبه الكاف صلا ونحوه وهذا أسهل من جعله مبتدأ خبره الجملة الطلبية مع حذف الرابط لاحتمال حاج الخبر الطلبي لتأويل ما كما سيأتى قيل وفي هذا البيت بيان مذهبه من أن الاعراب لفظي ورد بان الرفع وأخواته اعراب على كلا المذهبين لانها أنواعه قطعاً وانحلاف انما يظهر في الضمة وأخواتها فعلى أنه لفظي هي نفس الاعراب ويعترف حينئذ بانه الحركات ونواحيها التي يجلبها العامل وعلى أنه معنوي علامته ويعترف حينئذ بانه تغيير أو آخر الكام الخ والرفع على الأول هو نفس الضمة وماتاب عنها وعلى الثاني تغيير مخصوص علامته ذلك وأما البناء فعلى أنه لفظي هو الحركات والسككات ونواحيها اللازمة لغير عامل ولا اتباع ولا نقل ولا تخصص من سكونين وعلى أنه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة وأنواعه تسمى عند البصريين ضمنا وفتحاً وكسرا وسكونا فانضم على الأول هو نفس الضمة اللازمة وماتاب عنها وعلى الثاني لزوم مخصوص علامته ذلك وأنواع الاعراب تسمى بالرفع وأخواته والكوفيون لا يفرقون بين أسمائهم ما ولقد أحسن من نظم ألقابهم ما بقوله

لقد فتح الرحمن أبواب فضله * ومن بضم الشمل فأنجبر الكسر

ومدسكن القلب اتصبت لشكره * بلحزمي بان الرفع قد جره الشكر

(قوله قد خص بالجر) البناء داخله على المقصور كما هو الاكثر وانما أعاد ذلك بعد ذكره في العلامات ابيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الاعراب وما هو لكونه علامة فلا

وجير ونزال وقد تكون ضمة كحيث
وهو اسم ومنذ وهو حرف اذا جررت
به وأما السكون فنحوكم واضرب
وأجل وعلم مما مثلنا به ان البناء على
الكسر والضم لا يكون في الفعل
بل في الاسم والحرف وأن البناء على
الفتح أو السكون يكون في الاسم
والفعل والحرف (ص)
والرفع والنصب اجعلن اعرابا
لاسم وفعل فنحو لن أنهابا
والاسم قد خص بالجر كما
قد خص الفعل بأن يجزما

تكرار (قوله فارفع بضم الخ) الباء للتصوير والمعنى ارفع معلما بضم ولا ينافيه كون الحركات
عند المصنف هي نفس الاعراب لاعلامته لان كونها اعرابا من حيث عموم كونها اثر اجلبه
العامل لا ينافي ان خصوص احداها علامة على وجوده مطلق الاعراب من تعليم وجود الكل
بجزئية وان اشتهر على هذا القول ان يقال من فروع ورفعه ضمة لاعلامته رفعة فان قيل كان
الاولى ان يقول ارفع برفعة لا بضم لانه اقرب البناء كما امر اجيب بان الخاص بالبناء هو الضم
واخوانه وبالأعراب الرفع وأخوانه وأما الضمة فستترك بينهما غاية الامر انه تسمع في اطلاق
الضم على الضمة مع ان الرضى نص على ان الضم وأخوانه يطلق عند البصريين على حركات
الاعراب تسمعا مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة وأما عند الاطلاق فلا تنصرف الا للحركات
غير اعرابية كضم البناء والبنية في حيث وقفل اه وعلى هذا في أي أكثر مورد من ألقاب
الاعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخوانها فيهم مادون الرفعة وأخوانها فتدبر (قوله
فتحواجر كسرا) الاقرب نصبهما بنزع الخافض اي وافقا لقوله بضم وتسكين ولان المعنى عليه
وكونه سماعيا على الراجح لا يعد اختصاصه بما اذا لم يذ كر الحرف في نظره وقدم ان المصنفين
أجروه كالقياسي لكثرة سماعه أفاده الصبان (قوله كذا كذا الله) مبتدأ خبره يسر وعنده مفعول
به اما لكرأ وليسر والجله مجرورة بالهاء كاف لقصد لفظها والجار والمجرور خبر لمحذوف أي
وامثله الثلاثة كذا كذا الله الخ (قوله جأخو) بقصر جالان الهمزتين من كلمتين اذا اتفقتا حركة
جاز حذف احدهما كما قرئ به في السبع نعم هو متعين هنا للضرورة وعركذا أبو قبيلة (قوله
أنواع الاعراب) جعله الرفع وأخوانه أنواع الاعراب باعتبار مدلولاتها وهي الحركة وفواهم أو
التغيرات المعلمة بها لا ينافي جعلها ألقاب أي أسماء من حيث أنها نظما والمراد ألقاب أنواعه
لأنه قد تدبر (قوله فيختص بالاسماء) أي لان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم
واختص الجزم بالفعل ليكون كعوض الجر (قوله يكون بالضمة) أي مصورا بها أو معلما بها على
ما مر (قوله كما نابت الواو الخ) الحاصل انه ينوب عن أربع حركات الاصول عشرة أشياء فينوب
عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف والكسرة والياء وحذف النون وعن الكسرة
الفتحة والياء وعن السكون الحذف وهذه العشرة متفرقة في سبعة أبواب الاسماء الستة والمتنى
وجعي المذكر والمؤنث وما لا ينصرف والامثلة الخمسة والفعل المعتل وهي مراد الشارح
بموضع النيبات وبدأ المصنف منها بالاسماء لشرعها وقدم منها ما نابت فيه حرف عن حركة وهو
الاسماء الستة والمتنى والجمع على ما نابت فيه حركة عن حركة وهو جمع المؤنث وما لا ينصرف لان
الاصل في النيبات الحروف ونيابة الحركات خلاف الاصل لانها أصلية في ذاتها ولو قدم الثاني لكان
له وجه لانه معرب بالاصل في حالتين والاول معرب بالشرع في جميع الاحوال والنسك لا تتزاحم
وقدم الاسماء الستة لسبق المفرد على غيره (قوله وارفع واو) الاولى تفرعه باناء كما في نسخ وياء
بالمدة وما موصولة بأصاف حذف عائدها أي اصغه أي أذ كره للوهي في محل نصب تنازعها الافعال
الثلاثة قبلها فاعمل فيها الاخير وحذف مما قبله ضميرها لكونه فضله ولو اعمل غير الاخير لوجب
الابراز فيها بعده كاسيأتي ومن الاسماء بيان لما على الاظهر فهو حال منها أو من ضميرها على قاعدة
البيان وحذف همزة الاسماء للضرورة لاختلاف حركتي الهمزتين (قوله وفوه) اضافته وما بعده
دون باقيها اشارة الى أنها لا يقطعان عن الاضافة أصلا بخلاف غيرهما (قوله والصحيح الخ) هو
مذهب سيبويه وجهه البصريين وصححه في التسهيل لان الحركات هي الاصل فلا يعدل عنها مع
امكانها لكن قال في شرحه اعرابها بالخر وف أسهل وأبعد عن تكلف التقدير لحصول فائدة

فارفع بضم وانصب فتحواجر
كسرا كذا كذا الله عبده يسر
واجزم بتسكين وغير ما ذكر

ينوب نحو جأخو بنى نحر
(ش) أنواع الاعراب أربعة الرفع
والنصب والجر والجزم فاما الرفع
والنصب فيشترب فيهما الاسماء
والافعال نحو يزيد يقوم وان زيدا
ان يقوم وأما الجر فيختص بالاسماء
نحو يزيد وأما الجزم فيختص بالافعال
نحو لم يضرب والرفع يكون بالضمة
والنصب يكون بالفتحة والجر يكون
بالكسرة والجزم يكون بالسكون
وما عند ذلك يكون نائبا عنه كما نابت
الواو عن الضمة في أخو والياء عن
الكسرة في بنى من قوله جأخو بنى
نحر وسيد كر بعد هذا مواضع النيبات
ان شاء الله تعالى (ص)
وارفع واو وانصب بالالف

واجزم بياء ما من الاسماء أصف
(ش) شرع في بيان ما يعرب بالنيبات
عما سبق ذكره والمراد بالاسماء التي
سبقتها الاسماء الستة وهي أب
وأخ وحم وحن وفوه وذو مال فهذه
ترفع بالواو ونحو جأخو بنى نحر
بالالف ونحو رأيت أباه ونحو جأخو بنى
نحر ومررت بآبيه والمنتهى وانها معربة
بالحروف فالواو نائبة عن الضمة
والالف نائبة عن الفتحة والياء نائبة
عن الكسرة وهذا هو الذي أشار
اليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله
وارفع واو الى آخر البيت والصحيح
انها معربة

الاعراب وهي بيان مقتضى العامل بنفس الحروف وان كانت من بنية الكلمة لصلاحية ذلك كما هي في المثنى والجمع من نتم ما وهذان المذهبان أقوى اثني عشر مذهبا في اعرابهم اساقفة في الهمع (قوله بجر كات مقدرة) أي واتبع فيها ما قبل الاخر لا لئلا تدل على انه محل الاعراب في غير حالة الاضافة نحو وان له أيا فقد سرق أخ له فاصلها تحريك الواو والاعراب وما قبلها لا يتابع فتسكن الواو في الرفع لثقله وتقلب ألفا في النصب انحر كها وانفتح ما قبلها واو ياء في الجر انحر ما قبلها (قوله من ذلك) أي مما اصفه وهو خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر ورفعه مقدرة على الواو لاجلها لان شرط اعرابه بالحروف قصده معناه مع اضافته والمقصود هنا لفظه وبدأ بذولتين اعرابه بالجر و ف أبدأ وثني بالقيم ليعينه حالة عدم الميم اذا خلا من ياء المتكلم و آخر الهن لقلته فيه كما سيبين وأصله عند سيبويه ذوى كجبل وعند الخليل ذوبشد الواو وأصل قولك عندهم افوه كضرب والقرء يضم فاءه حذف لانهما اعتباطا وبقيت العين حرف اعراب وتبدل في الثاني مما عند عدم اضافته لتقبل الحركة والتنوين وقد تبدل مع الاضافة اجراء المجري عندهما كقوله

كالخوف لا يلهيه شيء بلقمة * يصبح ظمآن وفي البحرفة

ومنه في الترخيدت لخلاف فم الصائم الخ كذا في الاشعري ونقل الروداني عن المصنف ان اللفم أربع مواد كلها أصول على الصحيح هي فم و فم و فم و فم وعلى هذا فليست الميم بدلا لقدر (قوله ان حجة) مدفوع المحذوف يفسره بأن المذكور لا يشتغل به ضمير مقدرا أي بأنها أي أظهرها لا مفعول مقدّم للمذكور لان أداة الشرط لا يلزم الا فعل ظاهرا ومقدر كذا في يس أي وتقديم المفعول بفصل بينها وبين الفعل لفظا وكون رتبة التقديم لا يصير مقدرا بعدها أما المحذوف في فصلها من الاسم تقدير اوفرقي بين التلوالت والتقدير ولذا أجاز الكسائي هل زيد أرايته دون رأيت بلا ضمير كما مر قدبر (قوله والقم) عطف على ذو وحيت هنا ظرف للامكان الاعتباري وناصبها متصية من الكلام السابق أي يعرب الفهم بالحروف في كل تركيب تفصل منه فيه الميم فلا حاجة لجعلها للزمان على رأي الاخفش بل ولا تضمنها معنى الشرط كما قيل والمراد بانفصال الميم مطلقا مقارفا وان لم يسبق وجودها فلا يقتضي انها الاصل حتى يثنى ما مر ولا يرد أن الفهم بالميم هو الفاء وحدها ولا تعرب أصلا لانه ليس المراد به اللفظ بل العضو الخاص على حذف مضاف أي ودال الفهم الخ (قوله بل تسكون مبنية) أي على سكون الواو عند بعض طي وبعضهم يعرب بالجر و فم لا على ذي بمعنى صاحب فلو قال ذوان أعرب كما في الكافية والعمدة لشملها على لغة اعرابها (قوله ومنه قول الشاعر) أي على روايته بالواو وهي المشهورة وروى بالياء على لغة اعرابه ولا شاهد فيه حينئذ ذكر كرام خبر مبتدأ مقدرا أي فالتاس اما كرام الخ واقبتهم صفة وحسبي اما مبتدأ وما كفا في خبره أو العكس وهو اظهر ومن ذو عندهم متعلق بحسبي أو بكفاني والمعنى ان ما كفا في من الذي عندهم أي أشبعني هو حسبي لا طلب زيادة عليه (قوله فان لم تزل الخ) فيه حينئذ ثلاث عشرة لغة اعرابه على الميم مخففة كدم أو مشددة كعم أو اعرابه مقصورة كفتي أو منقوصة كفاض مثلث الفاء فيهن والثالثة عشر اتباع فائه الميم في الحركة وفصحان كدم وحكي الدما مبنى فوه وفاه وفيه باعرابه على الهاء منونة وجع الثلاثة أقوام فجعله لغائه التي تعرب به بالحركات ستة عشر (قوله أب) مبتدأ وهو معرفة بقصد لفظه وأخوهم معطوفان عليه بحذف العاطف وكذلك خبر أي كالمذكور من ذو والفهم في الحكم وهن اما معطوف على أب أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصريين كسبب بدليل قصرها وجمعها على أفعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما صبح فيها ذلك ولا مهاووا

بجركات مقدرة على الواو والالف والياء فالرفع بضممة مقدرة على الواو والنصب بفتحة مقدرة على الالف والجر بكسرة مقدرة على الياء فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينبئ عن شيء مما سبق ذكره

(ص) من ذلك ذوان حجة أبانا والفهم حيث الميم منه أبانا (ش) أي من الاسماء التي ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء ذو وفم ولكن يشترط في ذوان تسكون بمعنى صاحب نحو جاءني ذو مال أي صاحب مال وهو المراد بقوله ان حجة أبانا أي ان أفهم حجة واحترز بذلك عن ذوالطائية فانهم لا تفهم حجة بل هي بمعنى الذي فلا تكون مثل ذي بمعنى صاحب بل تكون مبنية وآخرها الواو رفعا ونصبها وجرها نحو جاءني ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام ومنه قول الشاعر

فاما كرام موسرون لقيتهم

حسبي من ذو عندهم ما كفايا وكذلك يشترط في اعراب القسم بهذه الحروف زوال الميم منه نحو هذا فوه ورأيت فاه وتطرت الى فيه واليه الإشارة بقوله والفهم حيث الميم منه أبانا أي انفصلت منه الميم أي زالت فان لم تزل منه أعرب بالجر كات نحو هذا فم ورأيت فم وتطرت الى فم

(ص) أب أخ حم كذا وهن

والنقص في هذا الأخير أحسن وفي أب وتاليه ينذر * وقصر هامن نقصهن أشهر (ش) يعني أن أباً وأخاً وحملاً تجري مجرى ذوقهم
الذين سبق ذكرهما فترفع بالواو وتنبأ بالالف وتجزأ بالياء نحو هذا أبوه وأخوه وجهاً ورأيت أباه وأخاه وجهاً ومررت بأبيه وأخيه
وجهاً وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة وسبب ذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخريين وأما هن فالصحيح فيه أن يعرب بالحركات
الظاهرة على النون ولا يكون في آخره حرف علة نحو هذا هن زيد ورأيت هن زيد (٢٩) ومررت بهن زيد وألية أشار بقوله والنقص

في هذا الأخير أحسن أي النقص
في هن أحسن من الاتمام والاعتمام
جاء لكنه قليل جداً نحو هذا هنوه
ورأيت هناه ونظرت إلى هنيه وأنكر
الفراء جواز اتعامة وهو محجوج
بكتابة سيبويه الاتمام عن العرب
ومن حفظ نسخة على من لم يحفظ

وأشار بقوله وفي أب وتاليه ينذر أي
آخر البيت إلى اللغتين الباقيتين في
أب وتاليه وهما أخ وحملاً فاجدى
اللغتين النقص وهو حذف الواو
والالف والياء والأعراب بالحركات
الظاهرة على الياء والحاء والميم نحو
هذا أبه وأخه وجهاً ورأيت أبه وأخه
وجهاً ومررت بأبيه وأخيه وجهاً
وعليه قول الشاعر
بأبه اقتدى عدى في الكرم

ومن يشابه أبه فما ظلم
وهذه اللغة نادرة في أب وتاليه ولهذا
قال وفي أب وتاليه ينذر أي ينذر
النقص واللغة الأخرى في أب وتاليه
أن يكون بالالف مطلقاً فاعاً ونصباً
وجراً نحو هذا أباه وأخاه وجهاً
ورأيت أباه وأخاه وجهاً ومررت
بأباه وأخاه وجهاً وعليه قول
الشاعر
إن أباه وأبأبها

قد بلغاني المجد غايتها
فعلامة الرفع والنصب والجر حركة
مقدرة على الف كما تقدري في المقصور
وهذه اللغة أشهر من النقص

ولا تحذف الاعم قطعها عن الاضافة (قوله والنقص) مراده به حذف اللام والاعراب على العين
لأن النقص المتعارف في قاض (قوله ينذر) أي النقص (قوله وقصرها) أي اعرابها كفتى فتقلب
لامها ألفاً فتحركها واو افتتح ما قبلها الآن عينيها فتدحرج لاسد كنية كما مر وأفرد الضمير خاوجعه
فما بعد إشارة لجواز الأمرين وإن كان الثاني أكثر في عدد القلة كما هنا وقوله من نقصهن متعلق
بأنهم وقد مره عليه لأنه يجيز تقدم من على أفعل مطلقاً ولكن الأصح منعه في غير الاستفهام
ولا جهة في قوله

إذا سارت أسماء بوما طعينة * فأسماء من تلك الطعينة ألمح
لأنه ضرورة ومقتضاه أن النقص شهر في كلها وهو كذلك وأما ندرته في أب وتاليه فنسبته على
أنه لا تنافي بين الشهرة والندرة فتدبر (قوله وجوهاً) فيه جرى على اختصاص الحميم بأقارب الزوج
أباً كان أو غيره فلا يضاف إلا للمؤنات وقيل يطلق على أقاربهم ما عا فضاف للزوج أيضاً (قوله
هذا هن زيد) أي شيمته لأنه كناية عن أسماء الاجناس مطلقاً وقيل عما يستقيم ذكره وقيل عن
الفرج خاصة وفي المصباح أنه يمكن به عن اسم الانسان أيضاً تقول جاءهن وفي الأثر شيمته (قوله
من تعزى الخ) ساقط في نسخ وقوله تعزى أي انتسب بانتساب الجاهلية بأن يقول بالفلان فأعضوه
أي قولوا له أعرض على هن أيك الذي انتسب اليه ولا تكنوا أي لا تذكر والهن الذي هو كناية
عن الذكركر بل صرحوا باسمه (قوله محجوج) أي مقام عليه الحجة (قوله بأبه اقتدى عدى الخ) هو
عدى بن حاتم الطائي صحابي وقوله فما ظلم أمانزل منزلة اللازم فلا مشعول له أي ما حصل منه ظلم
لأنه لم يشابه أجنبياً أو مفعوله محذوف أي ما ظلم أحد في تلك الصفة لكونها صفة أيه أو ما ظلم أباً
له بتضييع صفة أو أمهاتهما ما فقهه إذا لم يشابهه (قوله بالالف مطلقاً) هي لغة بني الحرث وخشم
وزيد وغيرهم وعليها حديث ما صنع أباجهلي وقول أبي حنيفة لا قود في مشعل ولو ضرب به بأباً
قيس (قوله إن أباه الخ) ساقط في غالب النسخ والشاهد في الثالث صراحة وكذا في الأولين
بقرنته إذ بعد التانيق بين لغتين وقوله غايتها ما فعل بلغة على لغة من يلزم المثني الالف والضمير
للمجدد وأنه باعتبار أنه صفة أو رتبة والمراد بالغائتين المبدأ والنهاية أو غاية المجدد في النسب وغايته
في الحسب أو الالف للإشباع للثنية (قوله بشرط الأعراب) أي بالحروف لأن الكلام فيه
وبدليل المثال لا القصر وإن كان هو أقرب مذكور (قوله لا لاليا) عطف على محذوف أي يضمن
لاي اسم ظاهر أو مضمر معرفة أو نكرة لا لاليا وقد مثل الجميع ولم يقيدها بياء المتكلم لأن بياء
المخاطبة مختصة بالنفعل فلا تدخلها الاضافة (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف وهو أخولامن
المضاف اليه لعدم شرطه الآتي في قوله ولا تجزأ حال من المضاف له الخ والاعتلا بكسر التاء
مصدر اعتلى أي علا وقصره للوقف (قوله مضافة) أي لفظاً كما مثل أو تية كقول العجاج

* خالط من سلمى خياشيم وفا * أي خياشيمها وفاً محذوف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه
فنصبه بالالف (قوله من أن لانضاف) أي ما عدا ذو وقوله للزومهما الاضافة كما مر (قوله

وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحملاً ثلاث لغات أشهرها أن تكون بالواو والالف والياء والثانية أن تكون بالالف مطلقاً والثالثة أن
تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادراً في هن لغتين احدهما النقص وهو الأثمر والثانية الاتمام وهو قليل (ص)
وبشرط الأعراب أن يضمن لا * ليا كما أخوا بك ذا اعتلا (ش) ذكر النحويون لأعراب هذه الاسماء بالحروف شروطاً أربعة
احدها أن تكون مضافة واحترز ذلك من أن لا تضاف فأن احسنه تعرب بالحركات الظاهرة فنحو هذا أب ورأيت أباً ومررت بأب

الثاني أن نضاف إلى غير ما ألتكلم نحو هذا أن نزيد وأخوه وجوه فان أضغمت إلى ما ألتكلم أعربت بجر كان مقدرة نحو هذا أي ورأيت إلى
ومررت بأبي ولم أعرب بهذه الحروف وسما في ذكر (٤٠) ما أعرب به حينئذ الثالث أن تكون مكبرة واحترز بذلك من أن تكون مصغرة فانها

مجموعة) أى جمع تكسيرة أما جمع السلامة لمذكر فعراب كالتثنية وكذا المؤنث بأن يراد
بها ما لا يعقل فيقال أبوات وأخوات وهو مسموع فيما عدا قولك وقيل فيه أيضا (قوله ولا تصاف الى
مضمرة) أى وان رجع الى اسم جنس وشذخو انما يعرف الفضل من الناس ذووه (قوله الى اسم
جنس) المراد به ما وضع لمعنى كلى ولو معرفا بال قال فى النكت وضافتها للعلم قليلا نحو أانا لله ذوبكة
بالموحدة نغمة فى مكة أى أنا صاحبها والى الجملة شاذة كقولهم اذهب بنى تسلا أى بطريق ذى سلامة
وقوله غير صفة أى نحوه وهى المشتق فلا يقال ذو فاضل وان كانت جميع المشتقات أسماء أجناس
أما المعنوية كالعلم والكرم فتضاف اليها وانما اختصت بذلك لانها واصله للوصف بما بعدها والضمير
والعلم لا يوصف بهما والمستق والجملة يصلحان بنفسهما للوصف فلم يبق الا اسم الجنس (قوله اذا
بضمير الخ) الجار متعلق بوصول محذوف يفسر المذكور مضافا لحوال مؤكدة من ضمير وصل العائد
على كلالان وصل المضمرة به ليس الا بالاضافة فألفه لا لاطلاق لا للتثنية وجواب اذا محذوف لدلالة
ما قبله أى اذا وصل كلامه رجال كونه مضافا الى ذلك المضمرة فافعه الخ وهى ظرف لارفع مجرد
عن الشرط (قوله كلنا كذلك) مبتدأ وخبر واثان واثنتان مبتدأ خبره يجريان وكائين حال من
فاعله أوصفة لمصدر محذوف أى يجريان جريا بكري اثنين وعراب هذه الالفاظ مقدر على الاف
والماء لا بهم فالمسافر فى ذو والظاهر انه لا يقدر على التون لانها فى الاصل بمنزلة التنوين فليست محل
عراب وان صارت الآن آخر اللفظ المقصود وكذا يقال فى قوله الاتى عشرون والاهلون الخ هذا
والاظهر انه يجرى فيه ما المذاهب الآتية فى اعراب المثنى والجمع بعد التسمية بهما ومن جملتها
اعراب ما بالحروف كأصله ما فتدبر (قوله وتختلف اليا) بالقصر والمراد انها تقوم مقام الالف فى
بيان مقتضى العامل لافى النوع الخاص بهما وهى الرفع والمراد الخلف ولولا تقدير البدخل نحو ليسك
تماما يستعمل بالالف وجرا ونصبنا ظرفان بتقدير مضاف أى وقت جراح الخ كما فى آتيسك طلوع
الشمس لاحالان لان محبى المصدر حال اسماعى (قوله قد ألف) كالتعليل لبقاء الفتح أى انما بى
مع الماء السبق ألفته مع الالف وقيل ليس عمر من حيث لزومه للاف بان اليا خلف عنها اذ الرفع
أول أحواله وانما لم يبق الضم قبل ياء الجمع لتقلده خلفا بالسكس دون الفتح للفرق بينهما وبين
المثنى ولم يعكس لان مقتضى الفتح انما وجد فى المثنى (قوله ووحدة لفظ الخ) الاولى اسم لانه
جنس قريب وقوله ذال الخ مخرج لادل على واحد كسكران ورجلان أى ماشأ وأكتر كغلمان
وصنوان جمع صنو والمراد ذال عليه ما فى الحالة الراهنة اذا سم الفاعل حقيقة فى الحال فخرج
المثنى المسمى به علما كالبحرين بلدا واسم جنس ككلبتى الحداد فانه ملحق بالمثنى فى اعرابه لانه
حقيقة على انه لو عبر بالماضى ما دخل ذلك لان الفعل فى التعاريف منسلخ عن الزمان فان قلت
يخرج باعتبار الحال نحو حنائيك مما أريد به التكثير مع انه مشى حقيقة كما اختاره ابن هشام
لاملحق به قلت استعمال ذلك الآن فى غير الاثنين عارض للتقرينة فلا يعتبر بخلاف البحرين ونحوه
فانه بوضع جديد وقد انسلخ عن وضعه الاصل بالكلية فتدبر (قوله وعطف مثله) أى وصالح
لعطف مثله بعد التجريد لان المعطوف هو المفرد لا المثنى والمراد ان المعنى يصح مع العطف وان
امتنع العدول عن التثنية اليها لانك تكتفى بقصد التكثير فى أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر
فى نحو رجل قصير ورجل طويل أو مقدر كقول الخجاج محمد ومحمد فى يوم اى محمد ابى ومحمد أبنى
والتثنية لا تغنى عن العطف بغير الواو لان لغرها معانى تفوت بقواته كالتثنية فى الفاء (قوله

جزاؤنصبا بعد فتح قد آت (ش) ذكر المصنف رحمه الله تعالى ان مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الاسماء فيدخل
الاسماء وقد تقدم الكلام عليها ثم ذكر المثنى وهو ما يعرب بالحروف ووجهه لفظ ال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه

فيدخل في قولنا الخ جعل الشارح مجموع لفظ دال الخ جنسا فهو سكران خارج عنه لابه وهو وان كان خلاق المؤلف أولى من الجنس البعيد فتدبر (قوله نحو شفع) أى وزوج وانما دخل في هذا لان المد راد بالاثنتين ما يعبر القسامين المتساويين كالشفع وغيرهما سواء كانا فردين كرجلين أو جمعين كجمالين أو اسمي جمعين كركبين فانخرجا بقيد الزيادة لانهم ليسا من المثنى ولا من الملقب به ومعناهما زكى بالزاي كفتى وضده خسى بمجمة فسبين مهملة قال الكهيت مكارم لا تخصى اذا نحن لم نقل * زكى وخسى فيما نعد دخلا لها

فيدخل في قولنا لفظ دال على اثنتين المثنى نحو الزيدان والالفاظ الموضوعات لاثنتين نحو شفع وخرج بقولنا بزيادة في آخره نحو شفع وخرج بقولنا صالح للتجريد نحو اثنان فانه لا يصلح لاسقاط الزيادة منه فلا تقول اثنان وخرج بقوله وعطف مثله عليه ماصح للتجريد وعطف غيره عليه كالقمرين فانه صالح للتجريد فتقول قمران لكن يعطف عليه مغايرة لامتله نحو قمر وشمس وهو المقصود بقوله القمرين وأشار المصنف بقوله بالالف ارفع المثنى وكلا الى أن المثنى يرفع بالالف وكذلك شبه المثنى وهو كل ما لا يصدق عليه حد المثنى وأشار اليه المصنف بقوله وكلا فاما لا يصدق عليه حد المثنى مما دل على اثنتين بزيادة أو شبهها فهو ملحق بالمثنى في كلا وكلا واثنان ملحق بالمثنى لانها لا يصدق عليها حد المثنى لكن لا تلحق كلا وكلا بالمثنى الا اذا أضيف الى مضمرة نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وجاءتني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فان أضيف الى ظاهر

أى لم نقل عند عدد دخال تلك المكارم هي زوج أو فرد لعدم احصائها (قوله اثنان الخ) مثلها اثنان وكذا ان لم يسمع لها مفرد فهي من الملقب بالمثنى لامتناع حقيقة وكذا كلاكهما تخرج بقيد الزيادة كشفع لان ألفهما بديل عن أصل واو ويا وأما كلاكهما فانه لازمة وتأوهابيل عن اللام وقيل بالعكس (قوله وعطف غيره) أى مغايرة في الوزن كما في قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام يا حب العمرين اليك أى عمرين الخطاب وأبى جهل عمرو بن هشام فغلب من سبقته السعادة وفي الحروف كدخال الشارح وكلاوين للاب والام فكل ذلك تغليب وهو ملحق بالمثنى على التحقيق لان شرط التثنية عند الجمهور اتفاق اللفظ والمعنى فلا يبنى اللفظ مراد به حقيقة ومجازه وقولهم القلم أحد الاساتين شاذ وكذا المشترك باعتبار معنيته كقرآن للحيض والظهر لئلا يلتبس بردي أحد المعنيين وانما ثنى العلم المشترك كالزيدين لتأوله بالمسمين بزيد لعدم انتباهه اذ ليس تحتها أفراد وأجاز الناطق تنفية كل منهما وجمعه مع أمن اللبس كعندي عينان منقودة ومورودة ولا يراد على الجمهور أن نحو القمرين تثنية قمر الحقيقة وقرا مجاز مع ان التغليب سائغ لما صرح به غير واحد أن تغليب التثنية سماح ولا يقال انه مجاز لا بحرفه لان كلامهم يدل على أن من أنواع المجاز ما لا يتجاوز به ما ورد وانما كان مجازا لان هيئة التثنية موضوعة للمشتراكين لفظا ومعنى عند الجمهور فاستعمالها في المشتركين لفظا فقط مجاز كذا في حواشي التلخيص نقل عن يس وغيره والظاهر ان علاقة هذا المجاز المشابهة في مطلق الاشتراك لا الجزئية كما هو ظاهر ولا المجاورة كما قيل لان ذلك انما هو في فرديه قبل التثنية فيجبوز بلفظ القمر مثالا الى الشمس حتى يشتر كلفظ العلاقة المجاورة في الذكرا والذهن ثم يبنى فيدل على فردين حقيقي ومجازي كما كررنا بالغطف وهذا في لفظ التثنية والجمع اما نحو والله يسجد من في السموات ومن في الارض حيث استعملت من في غير العاقل لاختلاطه به وتغلبه عليه فالظاهر انه جمع بين الحقيقة والمجاز لا مجاز لانهم لم تستعمل في المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل دالة على ما وضعت له وغيره من باب الكناية التي هي كعدد افراد حقيقة ومجازية ومن منع جمعها ماله أن يجعلها من عموم المجاز كان يراد منها مطلق ذات فتعجمها هذا التحقيق المقام (قوله وهو) أى المذكور من الشمس والقمر المقصود الخ (قوله بزيادة) كائنين واثنين وكلا وقوله أو شبهها ككلا فان ألفها أصلية كما وخرج ما دل عليها بجوهره كشفع كما مر (فائدة) شروط التثنية عند الجمهور ثمانية مجموعة في قوله

شرط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منكر ما ركا

موافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم ينع عنه غيره

فلا يبنى المبني على الاصح ونحو ذان والذان صيغة مستقلة وانما تعبير بالعوامل نظرا لصورة التثنية فبينا على ما يشاكل اعرابها وهذا مراد من قال انهم مالمحققان بالمثنى في اعرابه ونحو يازيدان وتأوه واردة على التثنية ونحو ممان ومنين زيادته للحكاية فحذف وصلا للتثنية ولا غير

المسرد من المثنى وجعبي التصحيح والجمع المتناهي وانما ينفي غير المتناهي واسم الجنس واسم الجمع لان لها نظير الا في حاد وكذا استتبط في كل جمع ولا العلم الابدن تكبره بان يراد به اى واحد مسمى به ثم يعرض عن العلمية التعريف بال أو التبداء لانه يدل على الشخص والتثنية على السبوع والتعدد فيمتنا فبان ومثلها الجمع وله ذالانثني ولا تجمع كتابات الاعلام كفلان لعدم قبولها التنكير ولا المركب كما سيدين في الجمع ولا ما اختلف لفظه أو معناه كما مر ولا ما ليس له مماثل أى ثان في الوجود كشمس وقر والقمران تغليب كما مر ويمكن الاغتناء عن هذا بما قبله لان ما لا ثاني له لم يوافق شيأ في معناه ولا ما استغنى عن تثنيته بغيره كما استغنى بتثنية جزء وسى عن بعض وسواه وبكلا وكنا عن تثنية أبجع وجعاء وبسنة وعمانية عن تثنية ثلاثة وأربعة وأما قوله

فيا رب ان لم تجعل الحب بيننا * سواءين فاجعل لي على حبهما جلدا
فشاذ (قوله كانا بالالف) أى ويقدرا الاعراب عليها كالمقصود ذلك لان لهما احطام من الافراد والتثنية لان لفظهما مفرد ومعناه ما مثنى فاعربا كالمفرد تارة وكالمثنى أخرى ولما كان اعراب المثنى فرع المفرد والمضمر فرع المظهر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع للمناسبة وبعضهم يعربهما كالمثنى مطلقا وبعضهم كالمقصود مطلقا ومنه قوله

نعم الفتى عمدت اليه مطيتى * في حين جدبنا المسير كلانا
(قائدة) * الاكثر فيهما مر اعادة اللفظ وبه جاء القرآن نصا في قوله تعالى كلنا الجنة آتت أكلها ولم تظلم منه شيأ وأما ضمير خلا لهما ما فيجتمعا رجوعه للجنسين وان كان مضافا اليه كما يرجع مع كل للمضاف اليه وقد اجتمعا في قوله يصف فرسين نسابة

كلاهما حين جدب الحرى بينهما * قد أقلعا وكلا ففهم ما راى
فثنى أقلعا أى تركا الحرى مر اعادة اللفظ ورأى اللفظ في رابى بمعنى منتفخ عن التعب قال في المغنى وقد سئلت قديما عن قولك زيدا وعمرا وكلاهما قائما أو قائمان أى هما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما تو كيدا فقامان لان خبر عن زيدا وعمرا ومبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كاهما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اه قال الدماميني ويتعين الافراد مر اعادة اللفظ في قوله

كلانا غنى عن أخيه حياته * ونحن اذا امتنا أشد تغانيا
وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه لاني ثالث اه (قوله والصحيح الخ) هو مذهب سيويو والجمهور كما قالوا في الاسماء الستة ولم يوافقهم الناظم هنا لانه كان يجب ظهور فتحه النص على الياء فتقلب ألفها لفتحها وافتتاح ما قبلها (قوله بالالف مطلقا) أى ويعربه كالمقصود مع كسر النون أبدا وبعض هؤلاء يعربه على النون كسلمان والظاهر على هذا ان نحو صالحان يمنع الصرف للزيادة والوصفية مثلا وخرج على الاول قراءة ان هذا ان لساحران بشدان وحقه هذين كقراءة الاكثر لانه اسم ان بصورة التثنية فيبنى على ما يشاء كل اعرابها كما مر وقيل اسم ان ضمير الشان محذوف واجله هذان الخ خبرها واللام داخله على مبتدأ محذوف أى لهما ساحران لاعلى ساحران لان لها المصدر فلا تدخل الاعلى المقدم من المبتدأ وخبره وحذف المبتدأ لا ينافي تأ كيد باللام لوروده في غير موضع وقيل ان معنى نعم وما بعد هاجله مستقلة كما حكى ابن الزبير قال لا رجل ان ناقتي قد نقت فقال أرجهما قال وأعطشها الطريق فقال اسقها قال ما جئتكم مستطابا بل مستحقا عن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن

كانا بالالف رفعا ونصبا وجرا نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وجاءنى كلتا المرأتين ورأيت كلتا المرأتين ومررت بكلتا المرأتين فلهذا قال المصنف وكلا * اذا ضمير مضافا وصلا كلنا كذلك ثم بين ان اثنين واثنين بجريان مجرى اثنين واثنين فائتان وائتان ملحقان بالمثنى كما تقدم وابتان وابتان مثنى حقيقة ثم ذكر المصنف ان الياء تخاف الالف في المثنى والمحذوف في حالى الجر والنصب وان ما قبلها لا يكون الالف فتوحا نحو رأيت الزيدين كليهما ومررت بالزيدين كليهما واحترز بذلك عن ياء الجمع فان ما قبلها لا يكون الامكسورا نحو مررت بالزيدين وسيأتى ذلك وحاصل ما ذكره ان المثنى وما ألحق به يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور والصحيح ان الاعراب في المثنى وما ألحق به بحركة مقدرة على الالف رفعا والياء نصبا وجرأ وما ذكره المصنف من ان المثنى والمحذوف به يكونان بالالف رفعا والياء نصبا وجرأ هو المشهور من لغة العرب ومن العرب من يجعل المثنى والمحذوف به بالالف مطلقا رفعا ونصبا وجرأ فمقول جاء الزيدان كلاهما ورأيت الزيدان كلاهما ومررت بالزيدان كلاهما

الزبيران وراكبها أي نعم لعنهما الله وراكبها لكونه رأى عدم استحقاقه انظر المغنى وحواشيه
(قوله وبياجر) بقصر يابلاتوين للضرورة وهو متعلق باجر وحذف مثله من انصب
لدلالة عليه ولم يمتازا لئلا يترجمهما عنه فلا يتوجه العامل الثاني اليه على الاصح عند الناظم
للفصل بينهما بالاول وعلى القول بجوازه لطلب المعمول في الجملة يتعين هنا اعمال الثاني اذ لو كان
الاول لوجب الضمير في الثاني وان كان فضله كما سيبين (قوله سالم جمع الخ) تنازعه ارفع واجر
وانصب فاعمل الاخير لقربه وحذف ضمير الاولين لكونه فضله وهو من اضافة الصفة الى الموصوف
او على معنى من لصفة جل الثاني على الاول وخرج بالسالم تكسير عامر على عوامر كجابر وجوابر
ومذنب على مذائب لكن سمياني في جمع التكسير عن المصنف وغيره ان نحو محنتار ومنقاد
ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيفا فيكون مذنب مثلهما فالتعقيد بالسالم ليس
للاحتراز الا بالنسبة لعمادون مذنب فتدبر (قوله في هذا البيت) أي وما بعده (قوله السالم)
الاولى جرمه صفة للمذكر لان المفرد هو الذي سلم يثاؤ في الجمع من تغيير التكسير واما تغييره في
قاضون ومصطفون فلا دلال ويصح رفعه صفة بجمع لكن باعتبار واحد (قوله جامد) هو
الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف والصفة هي المشتق للدلالة على معنى وذات (قوله
فيشترط في الجامد) أي زيادة على شروط التثنية المارة كما تراه في الصفة أيضا كما في الروداني
(قوله علم أي شخصيا) اما الجفسي فلا يجمع منه الا التوكيد كأي كأي جمعون لانه في الاصل وصف
أفعل تفضيل فان قلت كيف تشترط العلمية مع وجوب تنكيره عند الجمع كما مر في التثنية قلت
اشتراطها لالذات هو الشخص حتى تنافي الجمع بل لتحصيل الوصفية تأويلا وذلك لان دلالة
الواو على الجمعية انما هي بالاصالة في الفعل بدليل اسميته اقيه فلا يجمع بها الا ما شابه معنى وصحة
واعلا لا وهو الوصف المشتق وجعل عليه العلم لانه وصف تأويلا لتأويله بالمسمى دون باقي الاسماء
ولا حاجة لما يقال العلمية شرط للاقدام وعدمها للتحقق أو هي شرط معد أي مهية القبول الجمعية
والمعد لا يجمع المشروط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقي ونسبته بشرط المشابهة له في
التوقف عليه (قوله لمذ كرمائل) أي باعتبار دعائه لالفظه فيقال زينبون وسعدون في زينب
وسعدى لمذ كرمين كما يقال زيدات وعمرات في زيد وعمرو لمؤنثين واختص بالذكور والعقلاء
لشرفهم كما ان الصفة أشرف من التكسير قال الدماميني وقد ورد هذا الجمع في اسمائه تعالى
للتعظيم لا متناع معنى الجمع فيه وهو توقيفي فلا يقال رحيمون قياسا على نحو فم الماهدون لعدم
الاذن وحينئذ فلا يرد انه تعالى لا يطلق عليه مذكرا ولا عاقل فكيف يجمع لان كلامنا في الجمع
القياسي (قوله خاليان ناء التثنية) أي ما لم تكن عوض فاء أو لام كعدة وثبة والاجعا قياسا اذا
سمي بهما وما سأتى من عدمهما في المحققات عند عدم التسمية اهـ صبان وأوجب المبرر جمع ذلك
بالالف والتاء ولا يشترط ان يكون ألف التثنية بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة واوافق قال
حياتون وصحارون عند التسمية (قوله ومن التركيب) الاولى حذفه لانه شرط اسكل جمع بل
والتثنية أيضا كما مر (قوله ان صغرجاز) أي لانه يصير كالوصف لدلالته على التحقير ونحوه وكذا
نحو بصري وكوفي وتأويله بالنسب لسكنا (قوله فكذلك لا يجمع) أي لان حذف التاء كالألف
المقصورة يلبس بالجر ودفع ما قبل الالف دفع لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به أو يدفعونه بفتح
ما قبل التاء فليحترق ولو بقيت التاء لم يجمع علامتين متضادتين ظاهره وسوغ ذلك في الالف
الممدودة ذهاب صورتها وأيضاً يتنع وقوع التاء حشوا بلا ضرورة وانما وقعت كذلك في التثنية
للضرورة أن حذفها لم يلبس مع انه ليس للمؤنث بالتاء تثنية تخصه بخلاف الجمع (قوله وأجازه

ص و ارفع و او

وبياجر و انصب

سالم جمع عامر ومذنب

(ش) ذكر المصنف قسمين يعربان

بالحروف أحدهما الاسماء الستة

والثاني المثنى وقد تقدم الكلام

عليه ما تم ذكر في هذا البيت القسم

الثالث وهو جمع المذكر السالم وما

جمل عليه واغرابه بالواو ورفعوا بالياء

فصا وجر أو أشار بقوله عامر ومذنب

الى ما يجمع هذا الجمع وهو قيمان

جامد وصفة فيشترط في الجامد أن

يكون علما لمذ كرمائل خاليا من ناء

التأنيث وعن التركيب فان لم يكن

علما لم يجمع بالواو والنون فلا يقال

في رجل رجلاون نعم ان صغرجاز ذلك

نحو رجل ورجل ورجل ورجل لانه وصف

وان كان علما غير مذ كرم يجمع بهما

فلا يقال في زينب زينبون وكذلك

ان كان علما لمذ كرمائل فلا يقال

في لاحق اسم فرس لاحقون وان

كان فيه ناء التأنيث فكذلك لا يجمع

بهما فلا يقال في طلحة طلحون وأجاز

ذلك الكوفيون وكذا ان كان مركبا

فلا يقال في سيمويه سيمويون

وأجازه بعضهم وبشترط في الصفة

أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية
من تاء التأنيث ليست من باب أفعل
فعلاء ولا من باب فعلا نفعلي ولا مما
يستوي فيه المذكر والمؤنث فخرج
بقولنا صفة لمذكر ما كان صفة لمؤنث
فلا يقال في حائض حائضون وخرج
بقولنا عاقل ما كان صفة لمذكر غير
عاقل فلا يقال في ساق صفة لفرس
سابقون وخرج بقولنا خالية من تاء
التأنيث ما كان صفة لمذكر عاقل
ولا يكن فيه تاء التأنيث نشوة علامة
فلا يقال فيه علامون وخرج
بقولنا ليست من باب أفعل فعلاء
ما كان كذلك نحو أحرقان مؤنثه
سجرا فلا يقال فيه أحررون وكذلك
ما كان من باب فعلا نفعلي نحو
سكران وسكري فلا يقال سكرانون
وكذلك ان استوي في الوصف
المذكر والمؤنث نحو صبور ورجل
قانه يقال رجل صبور وامرأة صبور
ورجل جريح وامرأة جريح فلا
يقال في جمع المذكر السالم صبورون
ولا جريحون وأشار المصنف الى
الجامد الجامع للشروط التي سبق
ذكرها بقوله عامر فانه علم لمذكر عاقل
خال من تاء التأنيث ومن التركيب
فيقال فيه عامرون وأشار الى الصفة
المذكورة أولا بقوله ومذنب فانه
صفة لمذكر عاقل خالية من تاء
التأنيث وليست من باب أفعل فعلاء
ولا من باب فعلا نفعلي ولا مما
يستوي فيه المذكر والمؤنث فيقال
فيه مذنبون

(ص) وشبه ذين وبه عشرينا

وبابه ألق والأهلون

أولوعالمون عالمونا

وأرضون شذوالسئونا

بعضهم) أي سيويهم وجمع الجزأين وبعضهم يقول سيون بجمع الأول فقط وبعضهم بجمع
المزجي وان لم يستوي به أما الاستنادي فلا يجمع ولا يثنى انفا قبال يقال ذروا وذوبرق شحرم مثلا
من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم كما يقال في المزجي على القول الاول ويظهر أن
التقييد كذلك وأما الاضافي فيثنى ويجمع جزؤه الاول مضافا للثاني كغلام وزيد وعبد الله وجوز
الكوفيون جميع الجزأين قال الروداني لأخن أحد يجترئ على ذلك في نحو وعبد الله انما الله الله
واحد اه ومن هذا يؤخذ ما اختاره الامير من أن اطلاق المذهبين لا يحسن بل أن انفرد المضاف
اليه بجمع الصدد فقط قولوا واحدا كعبيدز يدوان نعد دكل منهم ما كعبد زيد المكي وعبد زيد
المصري مثلا فالوجه جمعهما كعبيد الزيد (قوله صفة لمذكر عاقل) أي ولتوتنزل باليد لخل نحو
أبناطائعين رأيتم لي ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لان الماوصفت بصفات العقلاء من
الطاعة والسجود جمعت جمعهم وبغالب المذكر والعاقل على غير دقيق قال زيد والهندات أو والحير
منطلقون (قوله خالية من تاء التأنيث) أي الموضوع له وان استعملت في غيره كالبالغة في تاء
علامة (قوله ليست من باب أفعل الخ) بجر أفعل وفعلا بالكسرة لاضافتهما الى ما بعدهما
فأبطلت ما فيهما من العلمية ووزن الفعل أو الزيادة أو ما فعلا بفتح الفاء في الموضوعين فغير مصرuf
للالف الممدودة في الاول والمقصورة في الثاني والاضافة لادنى ملايسة أي أفعل الذي مؤنثه
فعلاء كأحر وجرا وفعلا ن كذلك كسكران وسكري وعبارته تشمل ما ليس من باب أفعل
وفعلا ن أصلا كقائم وما هو منها ولا مؤنث له ككبريكير كمرقة الذكر والحمان الطويل اللحية
وماله مؤنث على غير ما ذكر كفعل في الاصل كفضل وفضلي وفعلا ن في الثاني كذمان
وندمانة من المذمومة لاسم الندم فكل هذه تجميع بالواو على كلامه (قوله ولا مما يستوي فيه الخ)
قال أرباب الحواشي هو مع ما قبله يعني قول التوضيح يشترط في الصفة قبول التاء أو اللذالة على
التفضيل اه وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو جريح وسكران وأحر يخرج به نحو أفضل
وأكر والحمان والذالة على التفضيل لا تدخل الأفضل فعلي هذا نحو أكر والحمان لا يجمع لعدم
التاء والتفضيل معا وبه في أكر صرح في حواشي الازهر وتو على كلام الشارح بجمعان وصرح
به الصبان فتدبر وحرر (قوله فلا يقال الخ) أي لان أحر وسكران يؤنثان بغير التاء وصبور يصلح
للمؤنث بنفسه وعدم قبول التاء بعيد الوصف عن الفعل مع أن جمعه بالحل عليه كما هو وانما يجمع
الأفضل مع عدم قبوله التاء ايضا لا التزام تعريفة عند جمعه فاشبه الفعل اللازم حالة التنكير ومن
الشاذ خلافا للكوفيين قوله

فما وجدت نساء بنى تميم * حلائل أسودين وأحمرين

وقوله من الذي هو ما ان طر شاربه * والعانسون ومن المرد والشيب

حيث جمع العانس وهو من بلغ أو ان التزويج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى (قوله نحو صبور
وجريح) أي غير عليل والاجما ومحل استوائهم ما في فعول اذا كان بمعنى فاعل وفي فاعل اذا كان
بمعنى مفعول بشرط جريانها على موصوف مذكور (قوله وبه عشرون) شروع في ذكر ما أُلحق
بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جوع كعشرين وأولى وجوع لم تستوف الشروط كاهلين وعالمين
وجوع مسمى بها كعلمين وجوع تكسير كراضين وسنين (قوله وبابه) أي أخواته ولو عبر به
لكان أصرح في ارادة العقود الى التسعين لان بابه قد يشمل مئتين مع انه من باب سستين ولم يقل
ألقا أي عشرون وبابه لتأوله ما بالمدكور (قوله والاهلون الى عليون) مبتدآت حذف عاطفها
وخبرها أي كذلك ألقا وأرضون مبتدأ خبره شذو وحذف خبر السنون لدلالة هذا كما أفاده

الاشهوني ونص على شلوهذين مع أن جميع المحققات شاذة لشدة تهفيمها اذ هو من أربعة أوجه
 فان كلامهما جمع **تسكير** لا اسم جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذوذ قياسا فقط لكثرة
 استعمالها (قوله ومثل حين) حال من ذا الباب أي باب سنين أو صفة لمصدر محذوف أي ورودا
 مثل حين (قوله لا واحدله) أي لا من لفظه ولا معناه كقوله الدوشري (قوله اذ لا يقال عشر) والا
 لزم انطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لان أقل الجمع ثلاثة من مفردة (قوله لانه اسم
 جنس جامد) أي لذى القرابة لا علم ولا صفة ويستعمل وصفاء بمعنى المستحق كالجدة الله أهل الجدة
 وجعه حينئذ حقيقي لا ملحق به لانه في معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الروداني
 هو أيضا ملحق لانه صفة لا تقبل التاء ولا تدل على التفضيل أفاده الصبان (قوله من لفظه) أي بل
 من معناه لانه اسم جمع لذو معنى صاحب ويكتب بالواو بين الهاء زوا اللام ليعبر عن الى الجارة
 نصبا وجرا وحل الرفع عليه ما (قوله اسم جنس) أي لكل ما سوى الله وأما العالمون فخاص
 بالعقلاء وقيل بم غيرهم أيضا وهو الرابع فهو اسم جمع لعالم لما قاله الشارح ولان شرط الجمع أن
 يكون أعم من مفردة لا يخص ولا مساويا ولا بطل قواهم أقل الجمع ثلاثة من مفردة كذا قيل وفيه
 ان اسم الجمع كالجمع في ذلك والافعال بمعنى كونه اسم جمع حيث لم يقد معناه في الجملة فالخلق أنه
 جمع له لان العالم كما يطلق على ما سوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم
 الجن فجمعهم هذا الاعتبار ليس أنواع العقلاء شمول بناء على القول الاول وأول جمع جميع الأنواع
 والاصناف بناء على الثاني والخلق أيضا أنه مستوفى لشرط الجمع كما قاله الرضي سبحانه لكشاف
 وغيره لانه في الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالخاتم لما يختم به والقالب لما يقب به الشيء من
 حالة الى حالة لان جميع الخلق لا مسكنهم او افتقارها الى مؤثر يعلمها ذات موجدتها وتدل على
 وجوده وبما غاب على العقلاء منهم جمع بالواو وكسائر أوصافهم فدخل غيرهم في العالمين تغليب
 (قوله وعليون الخ) مثله كل علم بصيغة الجمع كزيدون مسمى به وكنصبيين وقتسرين على البلدين
 بالعراق والشام فيلحق بالجمع في اعرابه استعمالا بالاصلة على الرابع وبقي فيه أربعة مذاهب لانه
 أما أن يعرب على التثنية منونة مع لزوم الياء كحين وغسلين أو الواو كعربون أو يجمع الصنف مع الواو
 كعربون للعلمية وشبهه النجدة أو يقدرا اعرابه على الواو مع فتح التثنية أي اقلها ثم ما قبله على
 الترتيب وأما المثني اذا سمي به فاما أن يعرب كاصلة أو كعثمان غير مصروف للعلمية والزائدة وحمل
 ذلك ما لم يحاوزا سبعة أحرف والاتعين اعرابهم بالجاروف كما في التسمييل كاشهيباين مثني
 اشهباب مصدر اشهباب من الشهبية وهي لون معروف (قوله اسم لاعلى الجنة) فقوله تعالى كتاب
 مرقوم على حذف مضاف أي محل كتاب وفي الكشف انه اسم لدون الخبر الذي دون فيه ما عاتته
 الملائكة وصلحاء الثقلين فكأن الابرار مصدر بتقدير مضاف أي كتابة أعمال الابرار (قوله
 لكونه لا يعقل) أي اسماله ليس بجمع الات وان كان في الاصل جمع على كسكيت من
 العلوفان كان اسم مكان كان ملحقا باعتبار اصاله أيضا وان كان اسم ملك كما قيل كان جمعا حقيقة
 (قوله اسم جنس الخ) أي لا علم ولا صفة وهذا مانع أول ومؤنث مانع ثان ويراد كونه غير عاقل
 وجمع تكسير وكذا في سنة كما مر (قوله مؤنث) أي بدليل ان أرضي واسعة وتصغير على أربعة
 (قوله سنة) أصل سنو أو سنة لجمعه على سنوات وسنات وقعد له سنات وسنات وأصل سنات
 سنوت قلبت الواو ياء لتطرفها بعد ثلاثة (قوله وهو كل اسم الخ) ذكر خمسة قيود الحذف وكونه
 للام والتعويض وكونه بالهاء وعدم التكثير وزاد في نسخ كون الاسم ثلاثيا وتركت في أخرى لان
 ما أخرجه به يخرج بالحذف ولم يأخذ الا محترز القيد الاخير فيخرج بالاول نحو مرة مما لم يحذف

وبابه ومثل حين قد يرد
 ذا الباب وهو عند قوم بطرد
 ش أشار المصنف بقوله وشبههذين
 الى شبه عامر وهو كل علم مستجمع
 للشرط السابق ذكرها كجمد
 و ابراهيم فتقول محمدون و ابراهيمون
 والى شبهه مذنب وهو كل صفة
 اجتمع فيها الشروط كالأفضل
 والضراب ونحوهما فتقول
 الأفضلون والضرايون وأشار بقوله
 وبه عشر ونا الى ما لحق بجمع المذكر
 السالم في اعرابه بالواو وفعلا بالياء
 جرا ونصبا وجمع المذكر السالم هو
 ما سلم فيه بناء الواحد ووجد فيه
 الشروط التي سبق ذكرها فاما
 لا واحدله من لفظه أوله واحد غير
 مستكمل للشرط فليس بجمع
 مذكر سالم بل هو ملحق به فمشرون
 وبابه وهو ثلاثون الى تسعين ملحق
 بالجمع المذكر السالم لانه لا واحدله من
 لفظه اذ لا يقال عشرون وكذلك أهلون
 ملحق به لان مفردة وهو أهل ليس
 فيه الشرط المذكور لانه اسم
 جنس جامد كرجل وكذلك أولولانه
 لا واحدله من لفظه وعالمون جمع عالم
 وعالم كرجل اسم جنس جامد
 وعليون اسم لاعلى الجنة وليس
 فيه الشرط المذكور كونه لما
 لا يعقل وأرضون جمع أرض وأرض
 اسم جنس جامد مؤنث والسنون
 جمع سنة والسنة اسم جنس مؤنث
 فهذه كلها ملحقه بالجمع المذكور لما
 سبق من انها غير مستكملة للشرط
 وأشار بقوله وبابه الى باب سنة وهو
 كل اسم ثلاثي حذف لامه وعوض
 عنها هاء التانيث ولم يكسر

وشذاضون بالكسر جمع أضاة كقناة وهي الغدير وأوزون ولاوزة وبالثاني نحو عدة مما حذف
 فاؤه وشذرقون في رقة وهي القضة وأصلها ورق نقلت كسرة الواو إلى الراء وحذفت وعوض
 عنها الهاء وبالثالث نحو يدعالم بعوض وشذأبون وأخون وبالرابع نحو اسم وأخت لأن
 المعوض في الأول الهمزة وفي الثاني التاء لا الهاء وشذبنون جمع ابن وهو مثل اسم فهذه شذت
 عن باب سنة في قلبه الاستعمال وكذا ظيرون الذي في الشارح وإن كان الباب من أصله شاذاً عن
 قياس الجمع وهذه القيود اضبطها أكثر سماعة منه لالقياسية فيه فتدبر (قوله كائنة ومئين)
 بكسر الميم فيهما لأن مفرد هذا الباب إن كان مكسوراً ألفاً لم يغير في الجمع أو مفتوحاً كسنة
 كسرت في الجمع أو كسرت وأصل مائة مأي من مأت القوم غمته مائة كفي القاموس فالهاء عوض عن
 لامها (قوله وثبة) أي بمعنى الجماعة الأقوى إن أصله ثبوم من ثبوت أي جعلت لأنني أكثر
 ما حذف من اللامات وأولم تجمع في التنزيل إلا بالالف والتاء كافي التصریح نحو فأنفروا ثبات
 وأما ثبة بمعنى وسط الحوض فحذوفة العين لا للام لأنهم من باب ينوب إذا رجع ومنه منابة
 للناس (قوله كشفة) أصلها شفة حذفت الهاء لأمها وقصدت عوض التاء عنها ومثلها في ذلك
 شاة إذا أصلها شوهة تصغيرها على شوية والأقرب فتح واؤها كما اختاره الروادى لابتأى قلبها
 ألفاً بعد حذف الهاء (قوله كضبة) بكسر المعجمة كافي التصریح وضهها كافي القاموس وهي طرف
 السيف أو السهم وأصلها ظبو وأقولهم ظبوتة إذا أصبغت بالظبة (قوله على ظبا) كهدي وعلى
 أظب أيضاً كادل جمع دلوا وأصله أظبو ودلو كرجل قلبت الواو لأنه ليس في العربية اسم معرب
 آخره واو قبلها ضمة والضممة كسرة لتساها ثم أعل كقاض (قوله هذه سنين) أي بتنوينه لم يبق
 عاها وبعدده لقيم مع جره بالكسرة على ظاهر كلام المصنف وبالفصحى على ظاهر كلام القراء
 ولا وجه له أفاده الصبيان (قوله واختلف في أطرا هذا) من التخوين من يطرده في باب الجمع
 كله ولا يخصه بباب سنين عسكاً بقوله

ربحى عريدى ذى طلال * لايزالون ضاربين القباب

حيث أبى النون مع الإضافة لأن الأعراب عليها وقوله * وقد جاوزت حد الأربعين *
 والصحيح قصره على السماع مطلقاً والعريدى الشديد والطلال بالفتح الحلة الحسنة (قوله في
 إحدى الروايتين) والرواية الأخرى اجعلها سنين بلا تنوين كسنى يوسف بحذف النون للإضافة
 وسكون الياء مخففة - وهذا دعاء على أهل مكة بالحب والقط وقد استجاب الله دعاءه حتى جاء
 حالهم (قوله دعاني) أي أتركاني وعادتهم خطاب الواحد بالثنية تعظيماً والشاهد في سنينه
 لثبوت نونه مع إضافته ولو حذفت لسكنت الياء وكسرت الهاء (قوله ونون مجموع) الأقرب نصبه
 مفعولاً لافتح لأن فاءه زائدة لتزوين اللفظ فلا تمنع عمله فيما قبله بخلاف فاء الجزاء ورفعها مبتدأ
 يحوج إلى تقدير رابط فيفتح (قوله وقل من بكسرة نطق) أي مع الياء ولم تسع مع الواو ليزيد
 الثقل (قوله بعكس ذلك) أي بخلافه لأن الكثير في أحدهما قليل في الآخر ويغني عن هذين
 البيتين قول الكافية

والنون في جميع له الفتح وفي * تننية كسر وعكس قد يني

(قوله زعائف) جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو المدعى الذي لأصله وأصل الزعائف
 أطراف الأديم وكرعه والشاهد في آخرين ينتج الخاء كسرونه على كلام الشارح لكن رواه
 علماء القافية بالفتح وقالوا فيه عيب الأصناف وهو اختلاف حركة الروى المطلق لكسر

كائنة ومئين وثبة ومئين وهذان
 الاستعمال شائع في هذا ونحوه فإن
 كسر كشفة وشغاه لم يستعمل
 كذلك الأشد وإذا كطبة فانهم
 كسروه على ظبا وجمعوه أيضاً بالواو
 رنعاو بالياء جراً ونصباً فقالوا
 ظبون وطلبين وأشار بقوله ومثل
 سنين قد يرد الباب إلى أن سنين
 ونحوه قد نزل منه الياء ويجعل
 الأعراب على النون فتقول هذه
 سنين ورأيت سنيناً ومرت بسنين
 وإن شئت حذفت التنوين وهو أقل
 من إثباته واختلف في أطرا هذا
 والصحيح أنه لا يطردها فتم صور على
 السماع ومنه قوله صلى الله عليه
 وسلم اللهم اجعلها أعلمهم سنيناً كسنيين
 يوسف في إحدى الروايتين ومثله
 قول الشاعر

دعاني من نجد فان سنينه

لعين بن أشيباوشيننا مردا
 (ص) ونون مجموع وما به التحق

فافتح وقل من بكسرة نطق
 ونون مائتي والمحق به

بعكس ذلك استعماله فأنبه

(ش) حق نون الجمع وما ألحق به الفتح
 وقد تكسر شذوذاً ومنه قوله

عرفنا جعفر أو بنى أبيه

وأذكرنا زعائف آخرين

النون في قول جرير قبله

عرب من عربية ليس منا * برئت الى عربية من عربين
الآن يكون فيه روايتان أو أنهم أجروا على أصل فتح الجمع وعربين كأمير بطن من تميم وهو مبتدأ
خبره من عربية صغرابطن من بحيلة (قوله وماذا الخ) قبله
أكل الدهر حل وارتحال * أما يبق على ولا يقيني
وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حلول أو هو فاعل بالظرف لاعتقاده على الاستغناء والشاهد كسر
نون الاربعة مع اعرابه بالحروف لكن استشهد به بعضهم على اعرابه بحركات النون والشاهد
لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به الا أن يجعل مثالا أفاده التسببات (قوله وحق نون المثني
الكسر) أي على أصل التخلص من السكونين إذا أصل النون السكون كالنوين المعوضة هي
عنه وزادهم والرائد ينبغي تحقيقه ما أمكن ولم يتخصص بحذف الالف على القياس المذكور في
قول الكافية

ان ساكنان التقيا كسرا سبق * وان يكن اينما حذفه استحق

لثلاثون التنبيه والاعراب ولسبق المثني على الجمع حرك بأصل التخاص ثم فتح الجمع فرقا
بينهما (تنبيه) هذه النون عوض عن التنوين فلما حذفت للاضافة مثله وعن الاعراب
بالحركات فلما ثبتت مع أل مثاها وقيل هي لدفع توهم الاضافة في نحو جاءني خليل لان موسى
وعيسى ومرت بنين كرام ولدفع توهم الافراد في نحو جاءني هذان ومرت بالمهتدين (قوله على
أحوزين) بفتح النون محل الشاهد لانه تنبيه أحوزي وهو الخاذق الخفيف المثني وأراد بهما
جناحي قطاة يصفها بالسرعة والخفة واستقلت أي ارتفعت تلك القطاة وقوله فما هي أي فما
مسافرة وقيامها الامتداد للحمية وتغيب عن البصر بعدها قيل وهذا من مواضع عود الضمير على
متأخر افظا ورتبة وهو الضمير المخبر عنه بفسره على حذما هي الاحياء الدنيا وفيه ان المرجع غير
خبر كما يعلم من التقدير المذكور (قوله أعرف منها الجيد) بكسر الجيم العنق والعينانا واردة على
لغة من يلزم المثني الالف فتصعبه مقدر عليها والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومنخرين ان كان
بفتحها أيضا فذلك والافقد لفق بين اللغتين كما لفق في نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالالف
والمنخر بفتح الميم والخاء أو كسرها أو وضعهما أو كجلس وعصفور وظيفان اسم رجل على ما صوبه
العمري لا تنبيه ظني وهل المعنى أشبه بمنخره في الكبر أو الحسن أو أشبه بانفس الرجل في العظم
أو الفج القرب الاول (قوله مصنوع) صحح العمري انه عربي لرجل من ضبة والله سبحانه وتعالى أعلم
(قوله وما بنا الخ) اعلم ان هذه الحروف اذا قصرت وجب تنوينها عند الشاطبي بناء على قصرها من
المدود كشربت ما في قدر اعرابها على الالف المحذوفة للتسوين لان حذفها العلة تصريعية فهي
كالتأنيب بخلاف الهمزة المحذوفة للقصر نعم ان ترك التسوين للوصول بنية الوقف جاز وقال ابن
غازي وضعف كذلك ابتداء لامحة تصريعية قنيتي للشبهة الوضعي ولا تنون بقى أن يقال ان وقعت
ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل أو على مفرد ورد ان الذي يكسر نصبها هو الجمع الآن
يقال المعنى الجمع الذي تحققت جمعيته بناء الخ (قوله يكسر الخ) سكنت عن الرفع لدخوله في قوله
سابقا فارفع بضم ولم يسكت عن الجر مثله ليعين ان النصب محمول عليه ولذا قدمه (قوله معا) هي
عند الناظم بكميعا فلا تقتضي اتحاد الزمن كما هو المراد هنا وعند أغلب وابن خالويه تقتضيه دون
جميعا فتكون هنا مجازا في مطلق المصاحبة (قوله على الذي تنوب فيه الحروف) أي من الاسماء
وسماتى الافعال الخمسة (قوله وقيدنا بالسالم الخ) فيه انه قد يكون مكسرا كمنابت

وماذا تنبغى الشعر أعني
وقد تجاوزت حد الاربعة
وليس كسرها لغة خلافا لمن زعم
ذلك وحق نون المثني والمثنى به الكسر
وفتحها لغة ومنه قوله
على أحوزين استقلت عشية
فما هي الائمة ونغيب
وظاهر كلام المصنف ان فتح النون
في التنبيه ككسر نون الجمع في
القلة وليس كذلك بل كسرها في
الجمع شاذ وفتحها في التنبيه لغة
كما قدمناه وهل يختص الفتح بالياء
أو يكون فيها وفي الالف قولان
وظاهر كلام المصنف الثاني ومن
الفتح مع الالف قوله
أعرف منها الجيد والعينانا
ومنخرين أشبهنا ظيانا
وقد قيل انه مصنوع فلا ينجح به
(ص) وما بنا وألف قد جمعا
يكسر في الجروفي النصب معا
ش لما فرغ من الكلام على الذي
تنوب فيه الحروف عن الحركات
شرع في ذكر ما نابت فيه حركة
عن حركة وهو قسمان أحدهما
جمع المؤنث السالم نحو مسلمات
وقيدنا بالسالم احترزا عن جمع
التكسير وهو ما لم يسلم فيه بناء
الواحد نحو هودوا وأشار المصنف
اليه بقوله وما بنا وألف قد جمعا
أي جمع بالالف والياء المزيدين
نخرج نحو قضاة فان الفه غير زائدة
بل هي منقلبة عن اصل وهو الياء
لان أصله قضية ونحو أبيات

وأخوات وكسجدات وركعات وغرفات لتحريلك وسطها بعد سكونه في المفرد ويكون مذكرا
ككمادات واصطبلات فعبارة المصنف أولى ويجب أن جمع الموث السالم صار لقب الكل ما جمع
بالف وتاء فالاحترار انما هو عن المكسر غيرهما واعلم ان هذا الجمع ينقاس في خمسة أنواع ذي
التاء مطلقا علما كان موثنا أو غيرهما وذي الالف مالمقامه صورة أو مدودة وانظر هل يعمم فيه
كالهاء حتى اذا كان علما لمذكر كركز كرجع أم لا وعلم موث لا علامة فيه كزنب الاباب حذام
عند من بناء ومصر مذ كرم لا يعقل كدرهم مات ووصف مذ كرجع عاقل كيام معدودات وجبال
راسيات ونظامها الشاطبي فقال

وقس في ذي التاء نحو ذ كرى * ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذامس لم الناقل

ففيقتصر في اعداد الخمسة على السماع كسموات وارضات ونباتات وشمالات وامهات لانهم ائماء
جنوس مؤنثة بلا علامة ونحو سجدات وجمادات من كل مذ كرا لا يعقل ليس مصغرا ولا صفة
ويستثنى من الاول امرأة وامة وشاة وشنة وقلة بضم القاف وفتح اللام مخففة وهي اعبة للصبيان
زاد الروداني وامة بالضم والتشديد وله فلا تجمع هذا الجمع ولعله اعدم السماع وقيل يجمع شدة
على شفوات وأشفوات وامة على أموات أو اميات ومن الثاني فعلا وفعل مؤنث أفعل وفعلان
كمرء وسكرى فلا يجتمعان بالالف والتاء كما لم يجمع مذ كرها بالواو والنون وكذا فعلاء الذي
لا أفعل له كجزاء ورتقاء عند غير المصنف (قوله فان تاء أصلية) أي من بنية المقردة ثبتت في الجمع
ليست في جميع حروف مفردة بخلاف نحو فاطمات فان تاء مفردة زائدة على بنيتها للتأنيث فتحذف
في الجمع للتأنيث مع علامتها تأنيث وانما لم تحذف ألف التأنيث لذلك لذهاب صورتها بانقلابها ياء
وواو في نحو جليات وصحراوات ولانها كالجزء من الكلمة والتاء في نية الانفصال فان قلت حينئذ
يخرج نبات واخوات لان تاء مفردها معوض عن أصل لازائدة اذا اصل بنت وأخت بنو واخو
كذلك كرها حذفت اللام ومعوض عنها التاء أجيب بانهم اجمع كونها المعوض دالة على التأنيث
فحذفت في الجمع لذلك لانها التي فيه بدل ر اللام في اخوات اذ لا يجمع المعوض والمعوض وانما
لم ترق اللام في نبات كاخوات جلال الكل على ذكره وهو انباء واخوة لانهم اضمحلت في انباء
نانة لانهما همزة فكتانهم لم ترد بخلاف اخوة (قوله بالصيغة) أي بصيغة التكسير فان وزنهما فعلة
وأفعال (قوله متعلقة بجمع) أي مع كونها النسبية لا بمعنى مع (قوله وينصب ويجر بالكسرة)
جوز الكوفيون نصبه بالفتحة طلقا وهشام في الحذف لانه حكى سمعت لغاتهم وزايت بناتهم
بالفتح قال فان ردت في الجمع نصب بالكسرة كاخوات وسنوات (قوله كذا أولات) قال المصريح
أصلها أولى بضم ففتح قلبت الياء الفا وحذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين فوزنه فعلات
فاعترضه الروداني بأنه حينئذ يكون جمعا لا ملحقا به فالصواب ان وزنه فعلت بزيادة التاء فقط
وألفه أصامية اه والمقصود لفظ أولات فهي معرفة بالعلمية فان أولات بالكلمة منعته الصرف
للتأنيث المعنوي أو بالنقطة مثلا صرفت وان كان فيها التاء لان المنع مع العلمية هاء التأنيث
لا تأوود والنظم صحيح على كل قيل ونكتب أولات بالواو لتفرق من اللات جمع التي وفيه نظر للفرق
بينهم ما بكتابة اللات بلامين فان صح كتب بالواو فليكن للعمل على مذ كره وهو أولو لما هو فتدبر
(قوله والذي اعم الخ) أي والذي قد جعل علما مذ كرا أو مؤنث بعد ان كان جمعا واذرعات في
الأصل جمع أذرعة جمع ذراع ثم جعل علما على قرينة بالشام وذ كرفي هذا البيت نوعين من الملقى
بجمع الموث وبقي اللات جمع التي في لغة وان كان الأشهر بناء وذوات جمع ذات الطائفة عند

فان تاء أصلية والمراد منه ما كانت
الالف والتاء شيئا في دلالة على الجمع
نحو هندات واحترز بذلك عن نحو
قضاة وايات فان كل واحد منهما
جمع ملتبس بالف وتاء وليس مما
يثن فيه لان دلالة كل واحد منهما
على الجمع ليس بالالف والتاء وانما هو
بالصيغة فاندفع بهذا التقرير
الاعتراض على المصنف بمثل قضاة
وايات وعلم انه لا حاجة الى أن يقول
بالف وتاء مزيدتين فالبناء في قوله بناء
متعلقة بجمع وحكم هذا الجمع ان
يرفع بالضم وينصب ويجر بالكسرة
نحو جاءني هندات ورأيت هندات
ومررت بهندات فتأنيث فيه
الكسرة عن الفتحة وزعم بعضهم
انه مبنى في حالة النصب وهو قاسد
اذ لا موجب لبنائه

(ص) كذا أولات والذي اسم قد جعل

* كاذرات فيه ذ أيضا قبل

(ش) اشار بقوله كذا أولات الى

ان أولات تجرى

بعض من أدبته وأما ذوات بمعنى صاحبات فهو جمع حقيقة لذات بمعنى صاحبة لا ملحق به والتأني في
ذات عوض لأنها كذبت وبنات (قوله مجرى) مصدر ميمي بمعنى الحدث فإن بنى تجرى للفعل
كان يفتح الميم من جرى الثلاثي أو للمفعول كان بضمها من أجرى الرباعي لأن مصدره الميمي يوزن
مفعوله (قوله من لفظها) أي بل من معناها وهو ذات فهو اسم جمع في المؤنث كأولوفى المذكور لأن
أولوا خاص بالعاقل (قوله ولا يحدف منه التنوين) أي لأنه للمقابلة مراعاة لأصله وهو حال الجمعية
ولم يتصرف فيه لاجتماع العلمية والتأنيث أصلاً (قوله وفيه مذهبان) أي إذا ميم به مؤنث أما المذكر
فلا يمنع من التنوين انعقد التأنيث كافي التصريح وغيره وفيه أنه على المذهب الثاني منه ما تقلب
تأوّه في الوقف عاء كما نص عليه فكون هي الهاء المتأخّرة فينبغي أن يمنع أيضاً للتأنيث اللغظي
(قوله ينصب ويجر بالكسرة) أي مراعاة لأصله وينع التنوين نظر العلامة لأنه وإن كان للمقابلة
لكنه يشبهه الصرف صورة والمذهب الثاني ينظر إليهما فقط ولا يعتبر أصله (قوله تنويرها الخ)
لامرئ القيس من قصيدة أولها

ألا علم صبا حاياها الطلل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي
وهل يعمن من كان أحدث عهد * ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال

وفي معنى مع أو بمعنى من الابتدائية أي مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فالمدّة خمس سنين ونصف
ومعنى تنويرها أنظرت بقلبي إلى نارهأ يريد أن الشوق يحيل محبوبه إليه حتى كأنه ينظر إلى نارهأ
وجله وأهلها يثرب حال من الهاموكذا جله أدنى دارها الخ وفيه حذف مضاف أي نظر أدنى
دارها نظر عال أو أدنى دارها ذو نظر عال يعني أن الأقرب اليه من دارها هو يثرب يحتاج لنظر عال
عظيم نشد بعدها عن أذرعات فكيف يجعلها يثرب اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت
بمن زلها من العماليق وقد ورد النبي عن تسميتها بذلك لأنه من التثريب وهو المخرج نحو لا تثريب
عليكم وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فكفاية عن المناقنين (قوله وجر بالفتحة الخ) أما فعل أمر فيكون
مثلاً الآخر لأن أصله أجزركا نصرت قلت ضمة الراء إلى الجيم فحذفت الهاء وأدغم فيكسر على
أصل التخلص من الساكنين ويضم للاتباع ويفتح للخفة وكذا كل ما وازنه أو هو ماض مجهول
فبالفتح لا غير ويؤيد الأول لاحقاً والثاني سابقاً (قوله مالم يصف الخ) أي مدّة عدم كل من اضافته
وردفه لآل فهو من عموم السلب لأن أو بعد التثنية تنفي كل نحو مالم تسموهن أو ترضوا الخ ولما
كانت البعدية لا تقتضي الاتصال أتى مردف ليفيده فليس حشوا (قوله ويجر بالفتحة) أي ولو
مقدرة على المختار كوي وجوار ولم تظهر على الثاني لنيابتها عن قبيل وذلك لأنه لما نقل يشبه
الفعل أعطى حكمه من منع تنوينه وكسره لأن التنوين علامة الاختفاء لا يمكن والكسر
بواخيه في الاختصاص بالاسم فإذا نون للضرورة فقبل بقي فتحه لأنه ليس صرفاً بل تنوين آخر
لخص الضرورة وقيل يكسر تبعاً للتنوين لأنه أما صرف أو بصورته (قوله فان أضيف الخ)
ظاهراً كالمصنف إليه باق على منع صرفه مطاقاً كما صرح به في شرح الكفاية لأن الذي حكم عليه
بالكسر مع الإضافة هو مالم لا ينصرف وهو قول الأكثر لأن الصرف هو التنوين فقط وهو موقوف
مع أل والإضافة فهو ممنوع منه وقال المبرد والسراي وغيرهما واختاره في النكت مصروف
مطلقاً لأنه دخله ما هو من خواص الأسماء ويؤثر في معناه فأضعف شبهه بالفعل فرجع إلى أصله
وهذا المامى على أن الصرف هو الكسر فقط أو هو التنوين معاً فلا يمنع منه إلا منع كل
أو التنوين فقط لكنه لم يظهر للإضافة أو أل وقيل إن زالت منه علة فنصرف نحو ما جددكم لزال
عليته مع الإضافة أو أل وإن بقيت العلتان فلا نحو باحسنكم واختاره الناظم في نكتته

مجرى جمع المؤنث السالم في أنها
تنصب بالكسرة وليست بجمع
مؤنث سالم بل هي ملحقة به وذلك
لأنها لا مفرد لها من لفظها ثم أشار
بقوله والذي اسمها قد جعل إلى أن
ما ميم به من هذا الجمع والمحقق به
نحو أذرعات ينصب بالكسرة كما
كان قبل التسمية به ولا يحدف منه
التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت
أذرعات ومررت بأذرعات هذا هو
المذهب الصحيح وفيه مذهبان
آخران أحدهما أنه يرفع بالضمّة
وينصب ويجر بالكسرة ويرى أنه
التنوين نحو هذه أذرعات ورأيت
أذرعات ومررت بأذرعات والثاني
أنه يرفع بالضمّة وينصب ويجر
بالفتحة ويحدف منه التنوين نحو
هذه أذرعات ورأيت أذرعات
ومررت بأذرعات ويروى قوله
تنويرها من أذرعات وأهلها
يثرّب أدنى دارها نظر عال
بكسر التاء ممنونة كالذهب الأول
وبكسرهما بلاتنوين كالذهب
الثاني وبفتحهما بلاتنوين كالذهب
الثالث

(ص) وجر بالفتحة مالم ينصرف
مالم يصف أو يركب بعد أل ردف
(ش) أشار بهذا البيت إلى القسم
الثاني مما دأب فيه حركة عن حركة
وهو الاسم الذي لا ينصرف وحكمه
أنه يرفع بالضمّة نحو جاء أجد وينصب
بالفتحة نحو رأيت أجد ويجر بالفتحة
أيضاً نحو مررت بأجد فثبت الفتحة
عن الكسرة هذا إذا لم يصف أو يقع
بعد الألف واللام فإن أضيف جر
بالكسرة نحو مررت بأجد كم

أودخلت عليه أل نحو مررت
بالاجد فانه يجز بالكسرة
(ص) واجعل نحو بفعلان النونا
رفعاً وتدعين وتساؤلونا
وحذفها للجزم والنصب سمه
كلم تكوني لتروى مظهله
(ش) لما فرغ من الكلام على
ما يعرب من الاسماء بالنيابة شرع
في ذكر ما يعرب من الافعال بالنيابة
وذلك الامثلة الخمسة فاشار بقوله
يفعلان الى كل فعل اشتمل على الف
اثنين سواء كان في أوله الباء نحو
يضربان أو التاء نحو تضربان وأشار
بقوله وتدعين الى كل فعل اتصل به
ياء المخاطبة نحو أنت تضربين وأشار
بقوله وتساؤلونا الى كل فعل اتصل
به واو الجمع نحو أنتم تضربون سواء
كان في أوله التاء كما مثل أو الباء نحو
الزيدون يضربون فهذه الامثلة
الخمس وهي يفعلان وتفعّلون وتفعّلين ترفع
بالنون وتنصب وتجرم بحذفها
فنابت النون فيها عن الحركة التي
هي الضمة نحو الزيدان يفعلان
فبفعلان فعل مضارع مرفوع
وعلامه رفعه ثبوت النون وتنصب
وتجرم بحذفها نحو الزيدان لم يقوموا
وان يجز جافعلامة الجزم حذف
النون من يقوموا وعلامة النصب
سقوط النون من يجز جافعلامة الجزم حذف
تعالى فان لم تفعّلوا وان تفعّلوا
فأتقوا النار

(ص) وسم معتلا من الاسماء ما

على مقدمة ابن الخابج وقال المتأخرون انه الحق ميق (قوله أودخلت عليه أل) أي معرفة كانت
كالتى في أفعل التفضيل نحو الافضل أو في الصفة المشبهة على الأصح كالاعشى واليقظان
أو موصولة كالعوائل والقوائم أو زائدة كاليزيد بناء على بقائه بتعريف العلمية أما على تنكيره
قبلها فهي معرفة (قوله لنحو بفعلان) نحو مضاف الى بفعلان لقصد انظروا جزمه مقدر على
النون للحكاية وتدعين وتساؤلونا عطف عليه أو مبتدأ حذف خبره أي كذلك (قوله سمه) أي
علامة وظاهره يخالف مذهبه من ان الأعراب افطى الا ان يحمل الحذف والجزم والنصب على
المعنى المصدرى أي ان حذف المتكلم النون علامة على أنه جزم الفعل أو نصبه فلا ينافي
ان الحذف بمعنى الاثر هو نفس الجزم الاصل طالحي وقد مر أن جعل الحركات علامة يجزى
على المذهبين فلا تغفل (قوله كلم تكوني) خبر لحذف أي وذلك كلفظ لم تكوني الخ وتروى
نصب بأن مضمر وجوباً بعد لام الخوود فهو في تأويل مصدر مجزور باللام ومعلقة بالمحذوف
خبره تكوني أي لم تكوني قابله لروم مظلمة بفتح اللام أي ظلم وكسر هاء غير مقيس وان كثرت لان
مفعول للحدث قياسه الفتح ان كان مضارعه مكسوراً كما هنا فان أريد بها مكان الظلم أو زمانه
فالقياس الكسر كما سيأتي (قوله فهذه الامثلة) اعلم انهم لما أعرّبوا المثني والجمع بالحروف أرادوا
مشابهة في تغييرها من الافعال وهو هذه الامثلة ولا يمكن اعرابها بأحرف العلة الموجودة لئلا يحذفها
الجزم وهي ضمائر ولا الاثني بحرف علة آخر لئلا يلبس في ساكن معها فيحذف ثانياً فيرفعوها
بالنون لشدتها شبيهها بأحرف العلة ولذا ندغم فيها نحو من وال وتبدل ألفا في الوقف نحو وان
ثم حذف الجزم كأحرف العلة ولما جعلوا النصب على الجزم في تغييرها من الاسماء لتأخيرها في
اعراب الفضلات حاله هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحمله عليه في الفعل المعتل لا مكان
ظهور الفتح أو تقديرها على حرف العلة ولو قدرت هنا القات اعرابها بالحروف وكسرت النون
بعد الالف تشبيهاً بالمثني وقتحت بعداً اختبها تشبيهاً بالجمع وللتخفة ولما كان الضمير المتصل كالجزء
قدم عليها وبها يلغز فيقال أي اعراب يفصل من الكلمة بجمعها أو أي كلمة تفصل بين الكلمة
واعرابها (قوله ترفع بالنون الخ) أي عند الجمهور وقيل اعرابها مقدر على لام الفعل وحذفت
النون للفرق بين المرفوع وغيره (قوله وتنصب وتجرم بحذفها) لا يردشوبتها في الآن يعفون
لان هذه نون النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه يفعلان بالبناء على السكون بخلاف الرجال يعفون
فان واوه ضمير الجمع ونونه للرفع يحذفها الناصب نحو وان تعفوا أو أصله تعفون بواو ين حذف
الاولى وهي لام الفعل للاعلال والنون للنصب وقد تحذف النون بالانصب وجزم وجوابه
نون التوكيد وجوازا بكثرة مع نون الوقاية ويجوز ادغامها فيهما وفكهما وقد قرئ تأمر وفي نفسك
النونين وادغامهما بون واحدة والصحيح أن نون الوقاية لا الرفع وبقله فيما عد ذلك كحديث
والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أي لا تدخلون ولا تؤمنون
وأصل تحابوا تحابوا أفاده في التصريح ومقتضاه جواز ذلك في السعة لكن في الجمع وغيره
لا يقاس عليه اختياراً (قوله فان لم تفعّلوا) قيل تنازع الحرفان في الفعل فاعمل الثاني وحذف
نظير من الاول وقيل الاصل ان ثبت انكم لم تفعّلوا غضى لم في عدم الفعل واستقبال ان في اثبات
ذلك العدم على حدان كان قيصه قد فان المعلق عليه اثبات القيد لا هو نفسه لسبقه على وقت
الحكاية وقيل لم علمت في الفعل وهي معه في محل جزم بان وجواب الشرط على كل محذوف أي
فاتركوا العناد وعبر بانقوا النار تنبيهاً على انه يوجبها (قوله وسم معتلا الخ) معتلا مفعول ثان
ومامة مفعول اول وكالمصطفى صلته ومن الاسماء بيان لها فهو حال منها وتقديم الحال على صاحبها

كالمصطفى والمرتقى مكارما * فالاول الاعراب فيه قدرا

ورفعه ينوي كذا أيضا يجري (ش) شرع في بيان اعراب المعتل من الاسماء والافعال (٥١) فذكر ان ما كان مثل المصطفى والمرتقى يسمى معتلا

فأشار بالمصطفى الى ما في آخره ألف لازمة قبلها فتحة مثل عصا ورعى وأشار بالممرتقى الى ما في آخره ياء مكسورة ما قبلها نحو القاضي والداي ثم أشار الى أن ما في آخره ألف مفتوح ما قبلها يقدرفيه جميع حركات الاعراب الرفع والنصب والجر وأنه يسمى المقصور فالقصور هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة تخرج بالاسم من الفعل نحو يرضى وبالمعرب من المبني نحو اذا وبقولنا ألف ما آخره ياء وهو المنقوص نحو القاضي كاسم يائي وبلازمة من المثني حال الرفع نحو الزيدان فان ألفه لا تلزم اذ قلب ياء في الجر والنصب نحو الزيدان وأشار بقوله والنائي منقوص الى الممرتقى فالمنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو المارتقى فاحترز بالاسم عن الفعل نحو يرضى وبالمعرب عن المبني نحو الذي وبقوله قبلها كسرة عن التي قبلها ساكون نحو طي وري فهذا معتل جار مجرى الصحيح في رفعه بالنصب ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب نحو رأيت القاضي قال الله تعالى يا قوم اأحبوا داعي الله ويقدرفيه الرفع والجر لنقلهما على الياء نحو جاء القاضي ومرت بالالقاضي فعلازمة الرفع ضمة مقدرة على الياء وعلامة الجر كسرة مقدرة على الياء وعلم بمآذ كرأن الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمة نعم ان كان مبنيًا وجد ذلك فيه نحو هو ولم يوجد ذلك في المعرب الا في الاسماء الستة في حال الرفع نحو جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين أحدهما ما سمي به من الفعل نحو يدعو ويعزو والنائي ما كان أجمعيا نحو سمند وقندور (ص) وأي فعل آخر منه ألف

جاء تركن قال الرضي يجب تأخير البيان عن المبين فان قدم جعل ياءا محذوف كشيء أو لفظ وجعل المتأخر بدلا منه فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوف أي انقطاع الاسم والموصول بدل منه والمعتل عند الحاجة ما آخره حرف علة وفي الصرف ما فيه حرف علة أو لا أو آخر أو وسطا والكل اسم يخصه (قوله مكارما) مفعول المرتقى على حذف مضاف أي درج مكارم أو تميز محمول عن الفاعل جمع مكرمة بضم الراء وهي فعل الخير (قوله جميعه) امانا كيد للضمير في قدر أو نائب فاعله ولا ضمير فيه أو تاء كيد للاعراب وان فصل بينهم بالضمير لانه مفعول للمؤ كد لا أجنبي على حذف ولا يحزن ويرضين بما أتيتن كانهن لكن الفصل في الآية بعمول لعمال المؤ كد لا للمؤكد نفسه ويصح جره تاء كيد للضمير في فيه وقد فصل بينهم بما عامل المؤ كدز قوله قد قصر (أي سمي مقصورا من القصر وهو الحبس لحبسه عن المدد وعن ظهور الاعراب ومنه مقصورات في الخيام أي محبوسات على بعولتهن (قوله ينوي) فيه مع قدرتين فانه ماضى واحد على المشهور وقيل المنوي مخصوص بالياء وبالألف الأصلية والمقدربا بالألف المتقلبة نكت (قوله كذا أيضا يجري) الظاهر أن كذا متعلق بجري على أنه حال من ضميره أو صفة لمصدر محذوف أي يجري حراما على ذافي كونه ممنوعا على أنه ظرف لغو فتدبر (قوله جميع الاعراب) مخصوص بغير الكسرة فيما لا ينصرف فانه يقدرفيه الفتحة كما هو وهذا التقدير للتعذر لان الألف اللينة لا تستطالها وجرهم يجمع النفس بتعذر تحريكها الا قبلها همزة (قوله آخره ألف) أي لينة لا همزة كالخطا (قوله لازمة) أي لفظا أو تقديرًا كالقصور المتون ولا يرد أن نحو المقرئ اسم مفعول من أقرأه الكتاب بابدال الهمزة ألفا يجري عليه حكم المقصور مع أنه يخرج بقيد اللزوم حيث يجوز النطق بالهمزة بدلا من الألف نقول ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذو التعريف للمقصود قياسا وكذا يقال في الياء (قوله تخرج بالاسم الفعل) أي فلا يسمى بتصوير في الاصطلاح وكذا المبني وان كان ممنوعا من المد وظهور الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها (قوله آخره ياء) أي لازمة لتخرج بياء المثني والجمع والاسماء الخمسة (قوله يظهر فيه النصب) أي ما لم يكن الجزء الاول من مركب مزجي اعراب كالمضامين كرايت معديك رب وزلت قالي فلا اسم ووضع فتسكن الياء بلا خلاف استعدانا لمحكمها حالة البناء أو منع الصرف كفي الهمع وفي الرض الانف تقول نشرقوا يادي سببا يسكون الياء وهو حال لجمعها كالاسم الواحد اه نكت لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضا ومن العرب من يسكن ياء المنقوص مطلقا كقوله

ولو أن واش باليسامة داره * ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا

فسكن ياء واش وحذفها للتبوين قال المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه جعل النصب على الرفع والجر والاصح جوازه في السبعة اقراءه جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم يسكون الياء وألف بعد الهاء اه صبان (قوله ويقدرفيه الرفع والجر) أي لنقلهما على الياء وقد ظهرا ضرورة كقوله

لعمرك ما ندري متى انت جاني * ولكن أقصى مدة العمر عاجل

وكقول جرير فيوما يوافين الهوى غير ماضى * ويوما ترى منهن غولا تغول (قوله وأي فعل الخ) أي مضارع لان الكلام في المعرب وفعل الشرط كان محذوفة للضرورة لانه لا يحذف مع غير ان ولو الامتسار بفعل بعده كائنص عليه ابن هشام في شرح بانث سعدا وآخر اسم

ولم يوجد ذلك في المعرب الا في الاسماء الستة في حال الرفع نحو جاء أبوه وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين أحدهما ما سمي به من الفعل نحو يدعو ويعزو والنائي ما كان أجمعيا نحو سمند وقندور (ص) وأي فعل آخر منه ألف

أو واو أو ياء فمعتلا عرف
(ش) أشار إلى أن المعتل من الأفعال
هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة
نحو يغزو أو ياء قبلها كسرة نحو
يرى أو ألف قبلها فتحة نحو يخشى
(ص) فالألف النونية غير الجزم
وأبد نصب ما كيدعو يرى
والرفع فيها النون واحد جازما
ثلاثين نقص حكما لازما
(ش) ذكر في هذين البيتين كيفية
الاعراب في الفعل المعتل فذكر أن
الألف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع
والنصب نحو زيد يخشى فيخشى
مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة
على الألف ولن يخشى فيخشى
منصوب وعلامة النصب فتحة
مقدرة على الألف وأما الجزم فيظهر
لأنه يحذف الحرف الأخير نحو لم
يخش وأشار بقوله وأبد نصب
ما كيدعو يرى إلى أن النصب
يظهر فيما آخره واو أو ياء نحو لن
يدعو ولن يرى وأشار بقوله والرفع
فيهما النون إلى أن الرفع يقدر في الواو
والياء نحو يدعو ويرى فعلمنا
الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء
وأشار بقوله واحذف جازما ثلاثين
إلى أن الثلاث وهي الألف والواو
والياء تحذف في الجزم نحو لم يخش
ولم يغزو لم يرم فعلمنا الجزم حذف
الألف والواو والياء وحاصل ما ذكره
أن الرفع يقدر في الواو والألف
والياء وأن الجزم يظهر في الثلاثة
بحذفها وأن النصب يظهر في الواو
والياء ويقدر في الألف

كان ومنه صفته وألف خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربعة في المنصوب ولا ينافيه رسم
أو واو بلا ألف لا يمكن جعله خبر مبتدأ محذوف أي أو آخر منه واو الخ فإو لعطف الجملة على جملة
كان بتماسها أو اسمها ضمير الشأن وجملة آخر منه ألف خبرها مفسرة له كإني الأشموني أي فقي في
محل نصب وقولهم لا محمل للجملة المفسرة أي لغرض ضمير الشأن وصريح ذلك الجري على أن كان
الشانية ناقصة حيث جعل الجملة خبرها وقيل إنها تامة لأن الجملة لتفسيرها الضمير كأنها هو وقيل
واسطة ففي كان الشانية ثلاثة أقوال حكاه في النكت وأصحها الأول لأن ضمير الشأن لا يعمل
فيه إلا الابتداء وأحدوا نسخة وعلى الأخير بن فحل محل الجملة رفع كفسرها الفاعل أو لا محمل لها
يحرر (قوله فمعتلا) الأولى جعله مفعولا ثانيا لعرف بمعنى علم لاحال من ضمير لأن القصده علم كونه
معتلا لا معرفة ذاته مقيدة به أو ضمن عرف معنى حتى وانظر لم دخلت الناف في جواب الشرط مع
صلوحه لمباشرة الاداة وأعله على تقدير قد تأمل (قوله فالألف) منصوب بمحذوف يقسره أن لا يلزم
له كاقصده أو لا بس على حد زيد اضرب بت أخاه ولا يقدر أن لا تنوى (قوله ثلاثين) أي
أحرف العلة مفعول واحد محذوف أي الأفعال أو ثلاثين أي الأفعال فهو
مفعول جازما ومفعول احذف محذوف أي أحرف العلة وعلى الأول حل الشارح (قوله نقص)
أي تؤد حكا أي محكوم عليه أو نقص بمعنى تحكم وحكم صدر من نوعه (قوله إلى أن النصب يظهر
الخ) وقد يقدر للضرورة كقوله

فما سودتني عامر عن وراثته * أبي الله إن أسهوا بام ولا أب
وقوله ما أقدر الله أن يدني علي شحط * من داره الحزن من داره فصول

وما تجبىة والشحط البعد والحزن وصول موضعان واتضهرل يجوز ذلك في السعة كما مر في
المنقوص (قوله إلى أن الثلاث الخ) أي إذا كانت أصلية أما المبدلة من الهمزة كقراو يقرى
ويوضو فلا تحذف أن قدرا لا بد من الجزم وهو القياس لاخذ الجازم مقتضاه بتسكين الهمزة
فإن قدر قبله كان شاذا لتحرك الهمزة ولا يحذف أيضا في الأكثر لعدم الاعتماد بالعارض فيقدر
السكون على الهمزة المبدلة أو على بدلها فتدبر (قوله تحذف في الجزم) أي لضعفها بالسكون
فسلط الجازم عليها لكونه لم يجد غير هالكن التحقيق مذهب سيدي به أنه انما يحذف الحركة
المقدرة ويحذف الحرف عنده لانه فرقا بين الجزم وغيره وأما ثبوتها مع الجازم في نحو قوله
وتضحك مني شحنة عبثية * كان لم ترى قبلي أسيرا عيانا

فضرورة لانها ترد الكلمة إلى أصلها كما في سبك المنظوم للمصنف وحينئذ جزمه بسكون مقدر
على الحرف حتى على القول الأول للضرورة ويحتمل أنه جزم بحذف الحرف ثم عاد للضرورة وفي
الهمزة أنه لغة فجزمه كذلك وخرج عليه بقراءة قبل أنه من يتقى ويصبر بالياء وحزم يصبر وقيل
الموجود اشباع والحرف الأصلي حذفه الجازم ويرده أن حرف الاشباع لا يكتب أو من موصولة
وسكن يصبر تخفيفا أو تامة الوقف وليس من ذلك سبقت قرئت فلا تنسى لانه نفي لانه نفي أي فلست
تنسى * (تقته) * بقي مما تدبر فيه الحركات ما سكن للوقف أو لا دغام كيضرب بكرود أو دجالت أو
لتخفيف كسكين بارتكهم وبعولتهن ورسلنا ومكر السيئ وأمركم ويشعركم والجميع جوازه نغرا
للقرأة في السبع والتسبع كالجذبة والحكي كاعلم المركب اسنادا والمضاف الياء المتكلم حتى في
حال جزمه خلافا للمصنف اسبق حركة المناسبة على الاعراب وكالياء بدلها كإخلا ما ويقدر السكون
فيما حركه للساكنين كما يكن الذين وما أدغم في آخره كما يشد وما حركه من القوافي كقوله
اغزل مني أن حبلك قاتلي * وأنتك مهمما تأمرى القلب يفعل

والظاهر ان هذا التقدير كله للتعذر فيما عدا الخفيف اتعذر الحركة الاصلية مع الوقف والاتباع مثلا ولا يختص التقدير بالحركات بل تقدر النون في الافعال الخمسة عند تأكيدها كأمروا والخروف الثلاثة في الاسماء الستة اذا اولها سا كن كأي الرجل وكذا ألف المثني كغلاما المرأة والواو والياء في جمع غير المقصور كصالحوا القوم والمقيم الصلاة أما في جمع المقصور فيجر كان للسا كن كياء المثني ولا تخذف لعدم ما يدل عليها الفتح ما قبلها أبدا والظاهر ان تقدير هذه الحروف للنقل لا للتعذر قيل وكذا تقدر الواو في الجمع المضاف لياء المتكلم رفعا كياء مسلمي لذهاب صورتها اذا أصله مسلمون لي حذف النون واللام للاضافة وقلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وادغمت فيها وكسرت الميم تناسبها قال ابن الحاجب وتقديرها للثقل لان الموجب لقلبها ياء ثقلا مع ياء المتكلم فرد عليه بأنها تتعذر ما دامت الياء الاولى فاللائق انه للتعذر نظر الحال الراهنة كما قدروه في الفتى للتعذر مع ان أصل الالف لا تتعذر عليها الحركة بل تنقل لكن أنت خبير بأن الموجب لقلب آخر الفتى ألفا ليس مجرد النقل كما هنا بل تحركه بأي حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ما قبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لان الياء الاصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا فتدبر هذا واختاروفا قالوا حيان ان اعرابه لفظي لوجود ذات الواو وتغير صفته العلة تصريفية لا يقتضي تقديرها والله أعلم

(النكرة والمعرفة)

اسم مصدر نكرة وعرف المشدد ومصدران للمخفف يقال نكرت الرجل بالكسر ضد عرفته ثم جعل اسم جنس للاسم المنكرة والمعرفة لاعلمين لهما كما قيل والالئعا الصرف ولا يصح ان علمتهما لكونهما مترجمة لان مدلولهما حينئذ اللفاظ التي بعدهما كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران لان التقدير ههنا باب شرح النكرة كما لا يخفى وقدم النكرة لكثرة ما اذ كثر من النكرات لا معرفة له كأحد وعرب دون عكسه واسبقها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشيء من حيث هو والمعرفة لا بد لها من تعيين ما في القصد بخصوصه أو عهد قيل ووجودا كالأدعي اذا ولد يسمى انسانا ومولودا ثم يوضع له العلم ونحوه ويرده انه يطلق عليه المعارف أيضا كهو هو هذا والذي ولد والمولود فتدبر وأنكر النكرات مذكور وجوده فحدث فجوه خسم فنام خيوان فانسان فوجله فعالم ويقاس على ذلك ما شابهه فكذلك كور معلوم وشي صدق الشيء بالمعلوم لغة وكحيوان شجر وشجر مثلا وانسان فرس وحمار ورجل امرأة وكعالم جاهل وضارب مثلا وما بينهما العدم الوجهي كإنسان وأيضا فالظاهر أنهم ما في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه وبعد فلا فائدة في ههنا البحث الا القرين (قوله نكرة) مبتدأ لأنها المحدث عنها وسوغه التقسيم بالجنس في ضمن الافراد كما قيل لعدم صلاحه مسوغا كما مر في الكلام وقابل آل خبر رذكه لان المراد اسم قابل آل والاسم يقع على المذكر والمؤنث أو لتأول النكرة باللفظ مثلا لا بالالكمة قيل أو لكون النكرة صفة لمخدوف مذكر أي اسم نكرة وهو الذي سوغ الابتداء بها ويرده ما مر من أن اسم الجنس للمنكر لا وصف الا ان يلاحظ أصلها وهو المصدرية وتؤول بالمشتق في ان قابل آل الخ تعريف للنكرة والتعريف ليس محولا على المعرفة لامواطأة ولا اشتقاقا كما صرح به الميزانيون لا يحكم عليه قبل تصوره وانما هو تفسيره على حذف أي التفسير به أو عطف بيان عليه كجاء زيد أبو عبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج الى مسوغ كذا قيل وهو مردود بان الحكم على الشيء انما يتوقف على تصوره بوجه تناول بالاسم لا التصور التام الخاص بالتعريف مع أن كونه تصورا عاما عن الحكم انما هو بالنسبة للاسم الجاهل بالمعرفة أما بالنسبة للمتكلم العالم به فحكم قطعا وان كان قصده

(ص) النكرة والمعرفة
نكرة قابل آل

الاصلي تفسيره وهذا معنى ما قبل انه تصور ولا تصور ولو سلم عدم حله اصلا كما اختاره بعض المحققين فلا بد من المسوغ لتصحیح صورة اللفظ لانهم امتدأ وخبر صورة لاحقة فتدبر وجل المواطاة ما يصح بلا تأويل بل بالمشتق أو حذف المضاف كحمل العلم على الفقه وجل الاشتقاق بخلافه كحمل العلم على الشافعي (قوله مؤثرا) جال من المضاف اليه وهو ال لان المضاف اسم فاعل يقتضي العمل في الحال (قوله ما قبل ال الخ) اعترض بانه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا وسجور ورب وأفعول من فاعله انكرات مع أنها لا تقبل ال ولا تقع موقعه وغير مانع لدخولهم ودوجوس وضمير الغائب العائد لنكرة كجاء في رجل فأكرمته فانهم اعارف مع ان الاولين يقبلان ال والثالث واقع موقع قابلهما وهو رجل والجواب عن الاول ان الحال ومأمعه يقبل ال في الافراد ولا يضر عدم قبولها في تراكمها الخاصة بعروضه وعن الثاني أنهم ودوجوس لا يقبلان الا اذا كانا جعنين ليهودي ومجوسي كروم ورومي وهما حديثا نكرتان أما اذا كانا عليين على القبيلتين فلا وحديثا عنان الصرف العلمية والتأنيث المعنوي وأما الضمير فعناه الرجل المذكور وهو لا يقبلها الا رجل بالتشكيك فتدبر (قوله وتؤثر فيه التعريف) قيد به لانه المراد من تأثير ال عند الاطلاق نخرج نحو العباس والحارث فان ال فيهما مؤثرة لامع أصلهما من الوصفية بشدة العبوس والحارث لا للتعريف (قوله ومثال ما يقع) منه أيضا ما توغل في الابهام كاحد وعرب وغير وشبه لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرؤ وامرأة ولعل لم يسمع دخول ال عليهم فيكون نحو الغيرة والشبه مولدا وكذا أسماء لاسم تفهام والشرط تقع موقع ذات أو زمان أو مكان واما ضمن الاسم ففهام والشرط فزائد على أصل الوضع ومن هذا النوع أيضا لاسماء الساعين والمفعولين لان ال فيهما موصولة لا معرفة وهي بمعنى ذات وقع عليها أو منها الضرب مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجزء وادخل ال عليهم ما نحن عند الجمهور لا ضافته ما معني وتنويناها بدل عنها وكذا أسماء الافعال النكرات لوقوع صم مثلا موقع سكوت أو موقع اسكت الدال عليه فتدبر (قوله وصاحب يقبل ال) أي المعرفة لان المراد به الدوام والثبوت فهو وصفة مشبهة لاسم فاعل حتى تكون موصولة (قوله وغيره معرفة) افراد الضمير لارادة المذكور لان العطف باولائها تنويعية بمعنى الواو لا لاحد الدائر حتى تقتضي الافراد وفي الاخبار قالب لان المعرفة هي المحدث عنها ببيان خاصتها كالنكرة ولم يعرفهم ابدا لحدس في التسمي لم من تعذر بلا اعتراض عليه وعمله بما لم يلمه وقد عرف كثير النكرة بما شاع في جنس وجود كرجل أو مقدر كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل في شيء بعينه ولا اعتراض وأفهم كلامه عدم الواسطة بينهم ما هو الاصح خلافا لما أثبتنا فيما لا يدخله تنوين ولا ال كن وما (قوله كهم وذى الخ) لم يرتب الضيق النظم وقدرتها في الكافية بقوله

فخصم أعرفها ثم العلم * فذو إشارة فوصول متم

فذو أدة فنادى عينا * فذو إضافة بها تبينا

وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون ونحو أجمع في التوكيد بل ذكرها في أبوابهم او ذكر سحر فيما لا ينصرف ويقاس به أمس وبعضهم يرد ذلك الى ما هنا لان تعريف أجمع بالعلمية الجنسية أو الإضافة المقدرة والباقي بالقدرة لكن اختار في التسهيل أن تعريف المنادى بالمواجهته قبله والاقبال عليه لا بال فليس مما هنا واعلم أن الجلالة أعرف المعارف اجماعا ثم الضمير على الاصح لا العلم ولا الإشارة وأعرفه ضمير المتكلم فالغائب السالم من الابهام بان يتقدمه اسم واحد كما في التصريح بخلاف جاء زيد وعمر وفأكرمتهم فهذا كالعلم أو دونه والمراد العلم الشخصي كافي التسهيل أما الجنسية فالظاهر أنه دون الجميع واما المضاف فكما أضيف اليه عند المصنف

مؤثرا أو وقع موقع ما قد ذكرنا
(ش) النكرة ما يقبل ال وتؤثر
فيه التعريف أو يقع موقع ما يقبل
ال فمثال ما يقبل ال وتؤثر فيه
التعريف رجل فتقول الرجل
واحتز بقوله وتؤثر فيه التعريف
ما يقبل ال ولا تؤثر فيه التعريف
كعباس علما فانك تقول فيه
العباس فتدخل عليه ال لكنها
لا تؤثر فيه التعريف لانه معرفة
قبل دخولها عليه ومثال ما يقع
موقع ما يقبل ال ذوالتي بمعنى
صاحب نحو جاءني ذومال أي
صاحب مال فذو نكرة وهي لا تقبل
ال لكنها واقعة موقع صاحب
وصاحب يقبل ال نحو صاحب
(ص) وغيره معرفة كهم وذى

مطلقا وعند الاكثر المضاف للضمير فكما علم لانه يوصف به ككرت يزيد صاحبك والصفة
لا تكون أعرف من الموصوف بل منه له أو دونه ورد بأنه لا ضرر في ذلك بل هو الانسب لكونها
تعين الموصوف وتوضحه ولذا اختاره ابن هشام تبعاً للأغراء والشلوين وقال المصنف انه الصحيح نعم
على قول الناطم ينتقض القول بان الضمير أعرف الجميع والانسب كون المضاف دون ما أضيف
اليه مطلقا لا كتسا به التعريف منه ولان نحو غلام زيد صادق باي علمانه ففيه إيهام عن زيد
(قوله والذي) مقتضاه انه يسمى معرفة حال افراده عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام
لأنهم هاله وعدم استعماله بدونها بخلاف المضاف دون المضاف اليه (قوله والذي الخ) لما فاته
ترتيبها ذكر ترتيبها بغيرها لكان فاته ان يترجم للضمير كاخوته والفاء فصحة كالا يخفى وما
مفعول أول لسم والطرف صلتها أي فإوضع لذي غيبة الخ أي لفه هو الكلي بناء على قول
السعدان المضمرة ونحوها كالإشارات والموصولات والحروف كليات وضعها جزئيات استعمالا
فهو مثلاً موضوع مطلق غائب ولا يستعمل الا في واحد بخصوصه كزيد أو المعنى فإوضع لافراد
ذي غيبة بناء على قول البعض والسيد انها جزئيات وضعها واستعمالها فهو موضوع لكل فرد فرد
مما يستعمل فيه لكان بواسطة استحضارها بامر كلي يعم تلك الافراد لعمد ذر أن يحيط الواضع
على انهم البشر بجميعها وقت الوضع تفصيلاً فالوضع عام والموضوع له خاص فان قلت اذا
كان الضمير والاشارة والموصول مستوية وضعها واستعمالها معني كون بعضها أعرف من بعض
كما مر قلت لان تعريفها من أمر زائد على الوضع كالرجوع والحضور في الضمير والاشارة في
اسم الاشارة والصلة في الموصول ولا شك أن بعض هذه أوضح من بعض فالترتيب انما هو
باعتبارها لا بالوضع الخ ألا ترى أن الحروف مثلها وضعها واستعمالها ليست معارف لعدم قرينة
التعريف فتدبر (قوله كانت) جزمه بالكاف لقصده لفظه وليس من انابه ضمير الرفع عن ضمير
الجر كما توهم (قوله بالضمير) فاعيل من الضمور وهو الهزال لقوله تحرر وغالباً أو من الإضمار وهو
الاخفاء لكثر استتاره ولانه خفي في نفسه لعدم صراحته كالمظهر مع ما فيه من حروف
الهمس غالباً وهي التاء والكاف والهاء ولذا يستقي مضمراً أيضاً ويسميه الكوفيون كتابه ومكنياً
أي كني به عن الظاهر اختصاراً (قوله ما دل على غيبة) أي لفظ جامد وضع لذي غيبة الخ
نخرج أحرف المضارعة وكاف الخطاب في نحو ذل وأخر نحو أنت وإياه وضمير الفصل عند
البصر بين فأنها أحرف لنفس الغيبة والخطاب لانهم ما وخرج أيضاً ما فيه أل الحضورية
كجئت الساعة ونحوه يازيد فان الحضور في ذلك ليس من الوضع بل من القرائن والمراد بالحضور
خصوص التكلم والخطاب بقرينة التمثيل لا مطلق حضور فخرج أسماء الاشارة على ان حضورها
لم يعتبر بوضعها وانما الزعمان كونها لا يشار بها إلا للحاضر وباقي ما على الاسم الجامد خرج لفظ
غائب ومتكلم ومخاطب فأنهم اشتقة على أن المراد هنا بالتكلم شخص يحكي بذلك اللفظ عن نفسه
وبالمخاطب شخص يوجه اليه الخطاب به وبالغائب ما تقدم له ذكر أي مرجع وهو هذه ليست
كذلك وبهذا تخرج الأسماء الظاهرة بناء على انها موضوعات للغائب لانها لم يتقدم ذكرها
والاصح انها موضعت لسمها المعين لا بغير غيبة ولا حضور فاستعمالها في كل منها حقيقة واعلم
أن ضمير الغائب لا بد من تقدم مرجعه لفظاً ولو بعمده كاعدوا هو أقرب أي المعدل المفهوم من
اعدوا أو معنى بأن يعلم من السياق نحو ولا يؤبه لكل واحد أي الميت بقرينة ذكر الارث حتى
توارت بالخطاب أي الشمس بقرينة ذكر العشي والالهة عن ذكر ربه أي صلاة العصر ورتبة
كضرب غلامه زيد فان رتبة الساعل قبل المفعول ولا يعود على ما تأخر لفظاً ورتبة الأفي ست

وهندوا بنى والغلام والذي
(ش) أي غير النكرة المعرفة وهي
سنة أقسام المضمركهم واسم الاشارة
كذي والعلم كهند والحلي بالالف
واللام كالغلام والموصول كالذي
وما أضيف الى واحد منها كبنى
وستكلم على هذه الاقسام
(ص) فالذي غيبة أو حضور
كانت وهو ضمير بالضمير
(ش) يشير الى أن الضمير ما دل على
غيبة كيهو أو حضور وهو قسمان
أحدهما ضمير الخطاب نحو أنت
والثاني ضمير المتكلم نحو أنا

مسائل جعلوها في حكم المتقدم لثبات خاصيتها كالاجال ثم التفصيل وهي ضمير الشأن والقصة
والضمير الجور ورب و المرفوع نعم أو بأول المتنازعين كما ستبين في أبوابها والضمير المبذل منه مفسره
كضربه زيداً واللهم صل عليه الرؤف الرحيم والضمير الخبر عنه مفسره نحو ما هي الاحياننا
الدنيا وقولهم هي النفس تحمل ما حلت وهي العرب تقول ما شئت وقبل ضمير هذين للقصة وقيل
من باب ضربته زيداً الجملة تقول وتحمل خبره وفي الهم مع انه قد يرجع الى نظير السابق نحو وما
يعمر من معد ولا ينقص من عمره أي عمر معمر آخر عندى درهم ونصفه أي نصف درهم آخر اه
وجعله الدماميني النفس السابق مع حذف مضاف أي من مثل عمره ومثل نصفه (قوله وذو اتصال)
اما خبر مقدم عن مالانها هي المعرفة أو عكسه لان القصد تعريف المتصل بما ذكر ومنه صفة ذو
(قوله ما لا يتدا) أي به حذف الخبر فاقطع الضمير واستتر وليس محذوفاً لانه نائب الفاعل ولئلا
يحذف العائد الجور وبغير شرطه والمراد لا يتدا به الخ مع بقاءه على حالته الاولى فخرج ضمير
ضربه ثم ما وضربه ثم وضربه ثم فانه اذا ابتدئ به صار مبتدأ بعد أن كان مفعولاً فلا يؤيد بقاؤه
مفعولاً قبل اياهما ضربه ثم لا هما فتدبر (قوله الا) مفعول بلي لقصد لفظه واختياراً نصب بنزع
النافع أي في الاختيار والمراد ما بع الا الاستثنائية والوصفية وهي التي بمعنى غير كافى شرح
الجامع (قوله كالباء والكاف الخ) تمثيل لانواعه ومحاله لكن راعى الاعرف فقصد المتكلم
فالمخاطب فالغائب وان فاته تقديم المرفوع وتأخير الجور كعادتهم للضرورة فقبل المتكلم والجور
بابي والمخاطب والمنصوب بأكرمك وللمرفوع والغائب بسلبه (قوله المضمر) أي من حيث هو
ينقسم الخ وهل المتصل أصل المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار أو كل أصل قولان (قوله فالى
عوض الخ) الى خبر مقدم وناصر مبتدأ مؤخر والامستثنى منه مقدم عليه وقياسه الايام وعوض
ظرف يستغرق المستقبل كباي الا انه مختص بالنقي وهو مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة كقبل
وبعد وسمعه فيه حيثما الكسر والفتح فان أضيف نصب كالأفعلة عوض العائضين كابدالين
وفي القاء وس ماراً بته عوض فاستعمل في الماضي (قوله وما نبال الى الخ) ما الاولى نافية والثانية
زائدة لا مصدرية خلافاً للعيني لان اذا الشرطية تحتية بالجل النعمية وجملة ان لا يجاورنا الخ
مفعول نبال وديار بمعنى أحسن الفاظ العموم الملازمة للنفي أصله ديوار لانه من دار يدور والاله
مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الاياله أي لانبالي بعدم مجاورة سواك ايها المحبوبة اذا كنت
أنت جارتنا في نسخ وما عليه أي وما عليه نبال أس بعدم مجاورة سواك واذا تأملت في معنى البيت
وجدت الابعنى غير الاستثنائية فتكون في محل نصب على الحال والكاف في محل جر بالاضافة
لاستثنى كما قاله أرياب الخواشي والاتصال ممنوع بعد كل منهما كما في شرح الجامع (قوله وكل
مضمر الخ) لما كان تقسيمها الا في بحسب مواقع الاعراب يوههم اعراجها فدفعه بذلك في ابتدائه ليعلم
ان الجور وغيره لمحالها فقط وليس هذا مكرراً مع قوله قبل كالشبه الوضعي لانه لا يفيد هذه الكلية
فأشارهنا الى أن هذا الشبه في بعضها والباقي محمول عليه أو أن له عللاً أخرى (قوله كلفظ ما نصب)
أي في الصورة ولومع اختلاف الحركة كضربه تدويه واعلم أن كلامه الآن في المتصل من قوله وذو
اتصال الى قوله وذو ارتفاع وانفصال فاشار الى الجور والمنصوب في هذا الشرط وكل منهما ما اثنا
عشر قسمًا كما سيأتي والى المرفوع فيما بعده وانما أخره لانه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المار
وهو عام للمنتقل والمنفصل فربما توهم أن ما بعده عام مثله فدفع ذلك بتقديم الجور والذي لا يكون
في المنفصل أصلاً فتدبر (قوله في الجود) هذا أحد أوجه أربعة في التسميل ثمانية الشبه الوضعي
في بعض ما وصل الباقي عليه ثالثها الشبه الافتقاري لافتقار دلالتها الى المرجع أو الخطاب مثلاً

(ص) وذو اتصال منه ما لا يتدا
ولا يلى الاختيار أبدا
كالباء والكاف من ابني أكرمك
والباء وانها من سلبه مالا
(ش) المضمر البارز ينقسم الى
متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي
لا يتدا به كالكاف من أكرمك
وتحوه ولا يقع بعد الا في الاختيار
فلا تقول ما أكرمك الا وقد جاء
شاذا في الشعر كقوله
أعوذ برب العرش من فئة بلغت
على قنالى عوض الام ناصر
وقوله

وما نبالى اذا ما كنت جارتنا
ان لا يجاورنا الاك ديار
(ص) وكل مضمر له البناء
ولفظ ما جر كلفظ ما نصب
(ش) المضمرات كلها مبنية لشبهها
بالجور في الجود وذلك لاتصغر

ولا تنفى ولا تجمع وإذا تقرر انهما بمنية فمما يشترك فيه الجر والنصب وهو كل ضمير نصب أو جر متصل نحووا كرمتمك ومن ربك واللهولة
فانكشاف في كرمتمك في موضع نصب وفي بك في موضع جر والهاء في انه في موضع نصب وفي له في موضع جر ومنه مما يشترك فيه الرفع والنصب
والجر وهو نا واليه أشار بقوله (ص) (٥٧) للرفع والنصب وجر ناصلي * كعرف فينا فالتا نلتنا المنح

(ش) أى صلح لنظنا للرفع نحو نلتنا
وللنصب نحو فالتا وللجر نحو نلتنا
يستعمل للرفع والنصب والجر الياء
فمثال الرفع اضربى ومثال النصب
اكرمى ومثال الجر هربى ويستعمل
في الثلاثة أيضا هم فمثال الرفع هم
قائمون ومثال النصب اكرمتم
ومثال الجر لهم وانما لم يذكر
المصنف الياء وهم لانهم لا يشبهان
نامن كل وجهه لاننا تكون للرفع
والنصب والجر والمعنى واحد وهو
ضمير متصل في الاحوال الثلاثة
بخلاف الياء فانها وان استعملت
لرفع والنصب والجر وكانت ضميرا
متصلا في الاحوال الثلاثة لم تكن
بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة
لانها في حالة الرفع للمخاطب وفي
حالى النصب والجر لاهل التكلم وكذلك
هم لانها وان كانت بمعنى واحد في
الاحوال الثلاثة فليست مثلنا
لانها في حالة الرفع ضمير منفصل وفي
حالى النصب والجر ضمير متصل

(ص) وألف والواو والنون لما

غاب وغيره كقاموا واعلموا

(ش) الالف والواو والنون من
ضمائر الرفع المتصلة وتكون
للغائب والمخاطب فمثال الغائب
الزيدان قاما والزيدون قاموا
والهتدات قن ومثال المخاطب
اعلموا واعلموا ويدخل تحت
قول المصنف وغيره المخاطب
والتكلم وليس يجيد لان هذه الثلاثة

رابعها استغناؤها عن الاعراب باختلاف صيغها باختلاف المعاني كالخرف اه وقال ابن غازي
لشبه المعنوى لضمير بمعنى التكلم والمخاطب والنجبة وهي من معاني الخرف في الجزئية كاحرف
المضارعة والواحق في اياى واياك واياه اه ومقتضاه أن مثل أحرف المضارعة كلمات
اصطلاحية وهو قول الرضى (قوله ولا تنفى الخ) وأما نحو هو وهم ونحن فوضعت كذلك ابتداء
(قوله للرفع الخ) متعلق بصلح الواقع خبرا عن نا وهو بفتح اللام أقصع من ضمها لكن النسخ هنا متعين
لثلاثين عيب السناد (قوله كاعرف بنا) ضمته معنى اشعر فعداه بالياء أو هو بمعنى اعترف بقدرنا
(قوله لا يشبهان الخ) هذا ظاهر فيه لا ينفك لاني نحو اعجبني كوني مسافرا الى أى فان الياء في
الجميع ضمير متصل بمعنى واحد ومحملها نصب في الاول ورفع في الثانى بالسكون وجر في الثالث
والجواب أن رفعها عارضا من كون المضاف يطلب مرفوعا كالفعل ومحملها الاصل بالنسبة
للمضاف هو الجر فقط أما ما فشترك بالاصالة (قوله وألف) مبتدأ أسوغه عطف المعرفة عليه ولما
غاب خبره وأشار به بذا مع قوله للرفع والنصب وجر الى جواز عطف المعرفة على النكرة وعكسه
واكتفى بذلك عن ذكره في باب العطف وأشار به هذه الثلاثة مع ما المتقدمه الى بعض أقسام البارز
المرفوع وبقي التاء في فتوحه بضمير تاء الخ ويا المخاطبة في تضر بين ثم ذكر المستتر لتكمل
ضمائر الرفع المتصلة ستة عشر كما ستعرفها (قوله من ضمائر الرفع) أى مع الافعال اما في نحو
ضاربان وضاربون خرفان والفاعل مستتر (قوله وليس يجيد) ولو قال لما غاب وخوطب بكفاه
لكن أجيب عنه بأنه دفع التوهيم بالمثل كما أفاد به انه خاصة بالرفع حتى لا يرد أنه في تقسيمه بحسب
الاعراب لا لغائب وغيره (قوله ومن ضمير الرفع) أفاد بتقديم الخبر اختصاص المستتر بالرفع لانه
عدة فلا بد منه لفظا أو تقدير او اما غيره ففضله لا داعى الى تقديره اذا عدم من اللفظ الارتباط الخبر
ونحوه وذلك نادر وصنيع المصنف صريح في ان المستتر من المتصل لان كلامه الآن فيسه وهو
الاصح لامن المنفصل كما قبل اذ لا يتدأ به ولا يلى الا بل لا ينطق به أصلا واختار في الجامع انه
واسطة لان الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ المحققة اه نكت (قوله وألف) مجزوم في
جواب الامر ونعتب بالغير المعجبة بدل عنه (قوله ينقسم الضمير) أى المتصل بالامر والمراد بالبارز
ماله وجود في اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف في نحو الذى ضربت لا مكان النطق به اما المستتر
فأمر عقلى لا يمكن النطق به أصلا وانما يستعملون له المنفصل في قولهم تقديره أنت مثلا
للتقريب كما مر فصل الفرق بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر أحسن حالا من المحذوف لانه
بدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة فهو كالوجود وذلك اختص بالعمد اما المحذوف فلا بد له من
القرينة (قوله ما يحل محله الظاهر) أى بان يمكن تسلط عامله على الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل
كزيد قام يصح فيه قام أبوه أو ما قام الا هو بخلاف الواجب وليس المراد بالجواز صحة برزه
اذ لا يقال قام هو على الفاعلية لان المستتر مطا لاف ينطق به أصلا لانه أمر عقلى وحينئذ فتسمية
هذا اجازة ومقابلها واجبا مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه فاندفع ماله وضع هنا أفاده سم (قوله
للا واحد) سيد كرم حترزة والمخاطب لبيان الواقع ولم يذكر نهى الواحد لدخوله في المبدوء بالتاء

(٨ - خضرى ل)

لا تكون للامتكلم أصلا بل انما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا

(ص) ومن ضمير الرفع ما يستتر * كافعل أو وافق نعتب اذ تشكر (ش) ينقسم الضمير الى مستتر وبارز والمستتر الى واجب الاستتار
وجائزه والمراد بواجب الاستتار ما لا يحل محله الظاهر وبجائزه الاستتار ما يحل محله الظاهر وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع
التي يجب فيها الاستتار الضمير أربعة الاول فعل الامر للواحد المخاطب كافعل التقدير أنت وهذا الضمير

لا يجوز ازاره لانه لا يحل محله الظاهر فلا تقول افعـل زيد فاما افعـل أنت فانت تأكيد للضمير المستتر في افعـل وليس بفاعل لا فـعل أصحمة الاستعانة عنه فتقول افعـل فان كان الامر لواحدة أو لاثنتين أو لجماعة برز الضمير نحو اضرني واضر بنا واضر بواضربن الثاني الفعل المضارع المقارع الذي في أوله الهمزة نحو اوافق (٥٨) التقدير انا فان قلت اوافق انا انا تأكيد للضمير المستتر الثالث الفعل المضارع

الذي في أوله النون نحو نعتب أي
نحن الرابع الفعل المضارع الذي
في أوله التاء الخطاب الواحد نحو
تشكرأي أنت فان كان الخطاب
لواحد أو اثنين أو جماعة برز الضمير
نحو أنت تفعلين وأنتان تفعلان
وانتم تفعلون وأنتن تفعلن وهذا
ما ذكره المصنف من المواضع التي
يجب فيها الاستتار الضمير ومثال جائز
الاستتار زيد يقوم التقدير هو وهذا
الضمير جائز الاستتار لانه يحل محله
الظاهر فتقول زيد يقوم أبوه وكذا
كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة
نحو هند تقوم وما كان معناه نحو
زيد قائم أي هو

(ص) وذوارق تناع وانفصال انا هو
وانت والغروع لا تشبهه

(ش) تقدم ان الضمير ينقسم الى قسمين مستتر وبارز وسبق الكلام في المستتر والبارز ينقسم الى متصل ومنفصل فالمتصل يكون مر فوعا ومنصوبا ومجرورا وسبق الكلام على ذلك والمنفصل يكون مر فوعا ومنصوبا ولا يكون مجرورا وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر انا للامتكالم وحده ونحن للامتكالم المشارك أو المعظم نفسه وأنت للمخاطب وأنت للمخاطبة وأتما للمخاطبين أو المخاطبتين وأتم للمخاطبين وأتم للمخاطبات وهو الغائب وهي الغائبة وهما الغائبين أو الغائبتين وهم للغائمين وهن للغائسات

(قوله لا يجوز ابرازه) الاولى واجب الاستتار كما قال في مقابله الا ترى كما يعلم مما مر (قوله في اوله
الهمزة) الاولى حذف في (قوله نحو تشكر) الافيد جعله لامؤنة الغائبه نحو هنتشكر ليكون
المتمم مثلاً للمستهترج وازا أيضاً وحصول الخطاب بفعل (قوله هذا ما ذكر الخ) بنى مما يجب
استناده كافي التوضيح وشرحه ما رفع به الفعل الاستثناء أو التعجب أو باسم فعل مضارع أو باسم فعل
أمر المفرد كان أولاً كترال يازيد ويأهند ويأزيدان الخ أو بالمصدر النائب عن فاعله في الأمر نحو
فضرِب الرقاب أو أفعَل انتفضل اه ولا يريد أن الأخير يرفع الظاهر في مسألة الكحل اجاعاً
وفي غيرهما على لغة قليلة كما سيأتي لندور ذلك وأما مرفوع الصفة الجارية على من هي له جائر
الاستتار قطعاً كما سيئله السامع بزيادة قائم لأنه يختلف الظاهر باطراد كزید قائم أبوه وعدم صحة
بروزة لا يضرك علم مما مر خلافاً لمن وهم فيه وكذا مرفوع نعم وبئس فتدبر (قوله وكذا كل فعل الخ
أي مضارعاً كان أو ماضياً الأفعال الاستثناء والتعجب قائم للغائب مع وجوب الاستتار فيها
الجريان الثاني مجرى المثل فلا يغير ولنا لا يفوت محل الاول على الاطلاق المستثنى له (قوله وما كان
بعناه) أي الفعل من الصفات المختصة بما عبرت على من هي له كما مثله أولاً واخرج المختصة ما غلبت
عليها الاسمية كالاجرع والابطح فلا ضمير فيها أصلاً لانتهاء على مجرد الذات وبقي من مواضع
الجواز اسم الفعل الماضي كهيأت (قوله وذوار تفاع) أي محلاً كما مر وهو خبر مقدم عن أنا وهو
يسكون الواو أغصه حكاها الفارضي لا مجرد الوزن مبتدأ وأنت عطف عليه والخبر محذوف أي
كذلك ولم نعطفهما على أنا لأن راد خبره المتقدم فهذه الضمائر لا تكون بالأصلالة الأمر فوعة وأما
ورودها غير مرفوعة قائمتها هو بالنباية عن ضمير الخبر نحو ما أنا كانت ولا أنت كنا القبح اللفظ معه
أو انصب نحو * يا ليتني وهما متخلفين عزلة * للضرورة ويكثر نيباتها في التوكيد كرايتك أنت
ومررت بك أنت كما سيأتي وأمانداؤها في نحو يا أنت فساد (قوله أنا للمتكلم الخ) المختار عند
البصريين أن الضمير فيه وفي فرع عنه أن فقط والألف زائدة ليبيان الحركة والناء حرف خطاب
ولو أحققها التبيين المنفي وغيره وان الهاء في هما وهم ومن هي الضمير وحدها ولو أحققها التبيين الحال
فإن والهاء مشتركان بين المفرد وغيره والواحق قرينة على المراد منهما والنون الاولى في هن علامة
النسوة والثانية كالواو في هم وفي الفارضي أن الواو محذوفة من أنتم تحقيقاً ولنا عادت في
ضرب بقوه لأن الضمير يرد الأشياء الى أصولها فتكون النون الثابتة من أنتم في مقابلتها وأما هو
وهي فكلاهما الضمير كما مر في البناء وخالف الكوفيون في الجميع (قوله وذوار تنصب) مبتدأ
خبر فجعل وفي انفصال حال من مفعوله الاول وهو ضميره النائب عن الفاعل وإياي مفعوله الثاني
ولم يقل وانفصال كسا بقه للتفتن والصحيح أن الضمير يألف فقط ولو أحققها حرف تبين المراد واختار
المصنف أنه الجميع (قوله أشار في هذا البيت الخ) تلخص من كلام المصنف في قوله وذوار اتصال إلى هنا
أن الضمير خمسة أنواع لذلك ذكره الرفع والنصب في كل من المتصل والمنفصل وخص الخبر بالمتصل
كما علمته وكل من هذه الخمسة اثنا عشر قسمًا لأنه إما للمفرد الذكور والمؤنث أو المؤنث أو المؤنث أو المؤنث أو الجمع
الذكوري والأنثوي وعلى كل ما مخاطب أو غائب ثم المتكلم وحده ومع غيره فالجمله ستون ولا تختلف
أسماؤها ويريد ضمير الرفع المتصل أربعة مع المضارع وهي أضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب وتضرب

(ص) وذو انتصاب في انفصال جعله * اناى والتفريع ليس مشكلا (ش) أشار في هذا البيت الى المنصوب المنفصل وهو دعد
اثنا عشر اياى للمشكك وحده واناى للمشكك المشارك أو اعظم نفسه واياك للمخاطب واياك للمخاطبين أو المخاطبتين
واياكم للمخاطبين واياكن للمخاطبات واياها للغائب واياها للغائبة واياهم للغائبين واياهن للغائبات

(ص) وفي اختيار لا يجيء المنفصل
 اذا تأتى ان يجيء المنفصل
 (ش) كل موضع أمكن ان يؤتى فيه
 بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه
 الى المنفصل الا فيما سبب ذكره
 المصنف فلا تقول في اكرمك اكرمت
 اياك لانه يمكن الاتيان بالمتصل
 ان تقول اكرمتك فان لم يكن الاتيان
 بالمتصل تعين المنفصل نحو اياك
 اكرمت وقد جاء الضمير في الشعر
 منفصلا مع امكان الاتيان به متصلا
 كقول الشاعر
 بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت
 اياهم الارض في دهر الدهار
 (ص) وصل او فصل هاء سلتيه وما
 أشبهه في كتبه الخلق اتنى
 كذلك خلتيه واتصلا
 اختيار غيري اختار الانفصال
 (ش) أشار في هذين البيتين الى
 المواضع التي يجوز ان يؤتى فيها
 بالضمير منفصلا مع امكان ان يؤتى
 به متصلا فأشار بقوله سلتيه الى
 ما يتعدى الى مفعولين الثاني منهما
 ليس خبرا في الاصل وهما ضميران
 نحو الدرهم سلتيه فيجوز لك في
 هاء سلتيه الاتصال بنحو سلتيه
 والانفصال فنحو سلتى اياه وكذلك
 كل فعل أشبه بنحو الدرهم
 أعطيتك وأعطيتك اياه وظاهر
 كلام المصنف انه يجوز في هذه
 المسئلة الاتصال والانفصال على
 السواء وهو ظاهر كلام أكثر
 النحويين وظاهر كلام سيديويه
 ان الاتصال فيها واجب وان
 الانفصال

بعد ضمير أمر الواحد لاتحاده مع تضرب كما اتحد مضارع الغائب مع ماضيه في صورة المقدور وكذا
 لم تعد الواو والالف ونون النسوة مع المضارع لاتحاد صورتها مع الماضي وكذا اضربني مع تضربين
 وانما جمل الضمير في الأمر على المضارع دون انعكاس لانه الاصل فتدبر (قوله لا يجيء المنفصل الخ)
 أي لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا يعدل عن المتصل الا حيث يتعدى ما للضرورة
 كبيت الشارح ولتقدمه على عامله كإياك نعبداً ولخصره كلاتعبداً والاياء وقوله
 أنا اذا تذللنا لخي الذمار وانما * يدافع عن احسانهم أنا او مثلي
 أو لكون عامله محذوفاً كإياك والشر أو معنواً كإياك نعبداً ثم تأتى مولى كريم أو حرف نفي نحو
 ما هن أمهاتهم أو فصل من عامله يتبعوه له كيخرجون الرسول وإياكم أو وليا والمصاحبة كقوله
 فأتيت لا أنقل أحد وقصيدة * تكون وإياها هامة لا بعدى
 أو لرفعها بمصدر مضاف الى المنصوب بنحو بنصر كم نحن كنتم ظافرين أو لغير ذلك كما في التصريح
 (قوله بالباعث الخ) متعلق بخلاف في بيت قبله والاموات اما مجرور باضافة الباعث أو الوارث اليه
 وحذف نظيره من الآخر على حد * بين ذراعي وجهه الاسد أو منصوب تنازعه الوصفان فأعمل
 فيه الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضله وضمنت بمعنى اشملت عليهم حال من
 الاموات والدهار يرأى الدهر في الزمن الماضي لا واحداً من اقطعه ويقال دهور دهار يرأى
 مختلفه كما في القادوس وفسرها في التصريح بالشدة ائد ولكن المناسب هنا الاول وفي الصحاح
 دهر دهار يرأى شديد كيلة ليل أو يوم أو يوم وساعة سوعاء (قوله هاء سلتيه) تنازعه الفعلان قبله
 فأعمل فيه الثاني لا الاول كما قيل والالا ضمير في الثاني ما سياتي الا أن لا يجعل تنازعا بل حذف
 من الثاني لدلالة الاول لكون الوصل أرجح فتمتعلق بالمعمول الظاهر وهذا كالا استثناء من قوله وفي
 اختيار الخ لا ما قاض له كما قيل (قوله وما أشبهه) أشار الشارح في حله الى انه على حذف مضاف
 وما واقعة على فعل أي وهاء كل فعل أشبهه سلتيه فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل وليس
 كذلك فالاحسن جعل الاشعوى ما واقعة على ضمير والهاء في أشبهه عائدة لهاء سلتيه أي وكل ضمير
 أشبهه هاء سلتيه في سياتي سواء كان عامله فعلاً كما مثله أو اسماً كالدرهم أو ناعطيتك ومعطيتك اياه
 (قوله ليس خبراً) صادق بكون العامل ليس ناسخاً أصلاً كسأل أو ناسخاً لاحد الضميرين فقط
 كالذين يكهم الله في منام قليل الاية فان رأى الخلية لم تنسخ الكاف بل الهاء لكنها ليست خبراً
 في الاصل فالآية من باب سلتيه لا خلتيه لان النسخ المعتبر في خلتيه للضميرين معا فتعبر الشارح
 أولى من التعبير بكون العامل ليس ناسخاً (قوله وهما ضميران) أي أو لهما أعرف كما يفيد المثالان
 فلو قدم غيره أو اتحدت رتبتهما مع نصبهما وجب الفصل كما سياتي في المتن وخارج بكونهما مفعولين
 ما اذ رفع أو لهما ما فيجب الوصل مع الفعل ولو قدم غير الاعرف كضربك وضربوني لان الفصل انما
 جاز للهرب من اتصال فضلتين بالعامل وذلك مفسد وهذا المرفوع بجزء الفعل ويجوز الامر ان
 مع الاسم سواء كان الاول مرفوعاً مجروراً كعجبت من ضربيك وضربى اياك اذ الباء فاعل المصدر
 مجرور بالاضافة أو مرفوعاً فقط ولا يكون الامسئترا كإياك الضاربك والضارب اياك بناء على أن
 الكاف مفعول لامضاف اليه والاتعين الوصل لان المجرور لا يكون الامتصلاً اه صبان وكذا
 يجب الوصل في إياك ضارب به بلا آل لتعين الاضافة فيه فان تون الوصف تعين الفصل كضارب اياه
 فتدبر فعلم أن اشتراط الشارح التعدي الى مفعولين خاص بالفعل لانه اقتصر عليه دون الاسم
 بقي ان موضوع المسئلة الضمير ان فلوجب احدى هاء اياك الظاهر كالدرهم أعطيتك زيداً فالظاهر تعين
 الوصل على الاصل والله أعلم (قوله على السواء) قد يؤخذ تر جيع الوصل من تعديه في عبارته

مخصوص بالشعر وأشار بقوله
في كتبه الخلف انتهى الى أنه اذا
كان خبر كان واخواتها ضمير افانته
يجوز اتصاله وانفصاله واختلف
في المختار منهما فاخترنا المصنف
الاتصال نحو كتبه واخترنا سبويه
الانفصال نحو كنت اياه تقول
الصدق كتبه وكنت اياه وكذلك
المختار عند المصنف الاتصال
في نحو خاتنيه وهو كل فعل تعدى
الى مفعولين الثاني منهم ما خبر
في الاصل وهما ضميران ومذهب
سبويه ان المختار في هذا أيضا
الانفصال نحو خاتني اياه ومذهب
سبويه أرجح لانه هو الكثير في
لسان العرب على ما حكاه سبويه
عنهم وهو المشافه لهم قال الشاعر
اذا قالت حذام فصدقوها

فان القول ما قالت حذام
(ص) وقدم الاخص في اتصال
وقدم ما شئت في انفصال
(ش) ضمير المتكلم أخص من ضمير
المخاطب وضمير المخاطب أخص من
ضمير الغائب فان اجتماع ضميران
منصوبان أحدهما أخص من
الآخر فان كانا منصوبين وجب
تقديم الأخص منهما فتقول
الدرهم أعطيتك وأعطينته فتقدم
الكاف والياء على الهاء لان الكاف
أخص من الهاء لان الكاف
للمخاطب والياء للمتكلم والياء
للاغائب ولا يجوز تقديم الغائب
مع الاتصال فلا تقول أعطيتك ولأعطينته
ولا أعطيتك ولأعطينته قوم ومنه
مارواه ابن الاثير في غريب الحديث
من قول عثمان رضي الله تعالى
عنه أراهم مني الباطل شيطاننا
فان فصلت أيدهما

وأصرح منها قول الكافية * سلمه صل وقد فصل * ومنه فسيكفيكمهم الله أنزلهمكموها
ان يسألهموها اذير يكهم الله كما مره ذ في الفعل أما في الاسم فالانفصال أرجح لضعفه عن
اتصال المعهولين به لكونه فرع الفعل في العمل ومن الوصل قوله * ومنعكها بشي يستطيع *
وقوله ان كان خبر في صادق * لقد كان حبيب حذابينا
(قوله مخصوص بالشعر) يرده حديث ان الله ملككم اياهم أي الارقاء ولو شاء الله ملككم
اناكم والشاهد في الاول فقط لوجوب الفصل في الثانية لتقدم غير الاعرف ولو وصل لقال
ملككم وهم بفتح الكاف الاولى وضم الثانية وقد يقال عدل عن هذا لثقله مع ما في الفصل
من مشاكلة ما بعده فتدبر (قوله اذا كان خبر كان ضمير الخ) سكت عن اسمها فأفاد أنه
لا يشترط كونه ضميرا ويدل عليه كلام ابن الناطم نحو الصدوق كانه زيد لكن عبارة شرح
الكافية تدل على الاشتراط (قوله واخواتها) مثله في شرح الكافية وحزم أبو حيان بتعين
الفصل فيها وأن ليسى وليسه شاذ (قوله فانه يجوز اتصاله) أي في غير الاستثناء اما فيه فيجب
الفصل كما واليس اياه ولا يكون اياه كما يجب مع الاوتسار في هذه المسئلة ما قبلها بان أول
الضمير ين مرفوع ويحل محله الظاهر في قول والعامل ناسخا لهم مامعا (قوله فاخترنا المصنف
الاتصال) أي لانه الاصل ولكن كثرته نظما ونثرا في القصص كحديث ان يكنه فلن تسلط عليه الخ
وكقول أبي الاسود لعبد

دع الخمر يشربها الغواة فاني * رأيت أخطاها مغنيا بجانها
فان لا يكتنها أو تصكته فانه * أخوها غدته أمه بلبانها
ومراد به ما خبر انبيد انزيب ولعله من يقول بحمله اذ لم يسكروا أما الانفصال فجاء شعرا كقوله
ان كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قديتغير

ولم يجيء نثر الا في الاستثناء ومثاله (قوله الثاني منهما خبر الخ) أي لكون العامل ناسخا لهما
معا (قوله وهما ضميران) أي أولهما أخص وغير مرفوع فلا فرق بين هذه وسلمه الا بالنسخ
واذا كان أولهما أخص فلا بد من تغايرهما معني كما هو ظاهر ولا يحتاج لجعل الاختيار فيهما من
باب شعري شعري الا في اتحاد الرتبة كما سيأتي (قوله أرجح) أي في المسئلة لان حق الخبر
الاتصال قال الرضي وانما وصل أولهما لقربه من الفعل وان كان حق المبتدأ كذلك ووافقه
في التمهيل على باب ظن الخ خبر عنه بمنصوب شبه الفضله فرجع الى أصل الخبر بخلاف كتبه
فلا يجوز الا ضمير رفع كجزء الفعل فاشبهه ضربه فزجع الى أصل الضمير من وصله بعامله (قوله
اذا قالت الخ) حذام بالبناء على التكرار اسم امرأة قيل هي الزباء وقيل غيرها وكانت تبصر من
مسافة ثلاثة أيام ولا تخفى في قول تقوله ولذا صار هذا الشعر مشلا بان يقدم قوله على غيره كما هو
مراد الشارح (قوله وقدم الاخص) أي في المسائل الثلاث كما في الاشعور في دون غيرها وضابطه
أن يرفع أحد الضميرين في غير باب كان كضربونا فاسدنا فوجب اتصالهما وتقدم المرفوع
وان كان أنقص لمبهره بكونه كجزء العامل فلا يجوز المنصوب عن الاتصال على أصل الضمير بلا
معارض بخلاف الابواب الثلاثة ونص به ذاعلى ان جواز الامر من مشروط بتقديم الاخص
لان قوله وما أشبهه يصدق بأي شبهه ولو في غير ذلك (قوله فلا تقول أعطيتك) أي ولا حسبته ولو
ولا كأقول بل يجب الفصل بتقديم غير الاخص (قوله وأجازه قوم) كما لم يدرك من القدماء لكن
الفصل عندهم أرجح (قوله أراهمني الخ) الباطل فاعل أرى والياء مفعول أول والياء ثان وشيطانا
ذات قال ابن الاثير وفيه شذوذ ان الوصل وترك الواو لان حقه أراهموني كرايتوها (قوله

كنت بالخيار فان شئت قدمت

الاخص فقلت الدرهم أعطيتك

اياها واعطيتني اياه وان شئت قدمت

غير الاخص فقلت اعطيتك اياك

واعطيتك اياي واليه أشار بقوله

وقد من ماضت في انفصال

وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه

بل انما يجوز تقديم غير الاخص

في الانفصال عند أمن اللبس فان

خيم فليس لم يجز فان قلت زيد

أعطيتك اياه لم يجز تقديم الغائب

فلا تقول زيد أعطيتك اياه لانه لا يعلم

هل زيد أخذ أو ما أخذ

(ص) وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا

وقد يبيح الغيب فيه وصلا

(ش) اذا اجتمع ضميران وكانا

منصوبين واتحد في الرتبة كأن

يكونا المتكلمين أو مخاطبين أو غائبين

فانه يلزم الفصل في أحدهما فتقول

أعطيتني اياي وأعطيتك اياك

وأعطيتك اياه ولا يجوز اتصال

الضميرين فلا تقول أعطيتني في

ولا أعطيتك ولا أعطيتك ههنا ان

كانا غائبين واختلاف لفظهما

فقد يتصلان نحو زيدان الدرهم

أعطيتهم مائة واليه أشار بقوله في

الكافية

مع اختلاف ما ونحو ضمنت

اياهم الارض الضرورة اقتضت

ورعا أثبت هذا البيت في بعض

نسخ الالفه وليس منها وأشار

بقوله ونحو ضمنت الى آخر البيت

الى أن الاتيان بالضمير منفصلا في

موضع يجب فيه اتصاله ضرورة

كقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت

اياهم الارض في دهر الدهاير

وقد تقدم ذكر ذلك (ص)

وقيل بالنفس مع الفعل التزم

(ش) اذا اتصل بالفعل ياء المتكلم

كنت بالخيار) من هذا مع ما قبله يعلم جواز الامر من حال تقديم الاخص (قوله لانه لا يعلم) الاولى لتبادر خلاف المراد لان الفاعل معنى وهو الاخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميرا كان أو ظاهرا فلو قدم غيره تبادر أنه الاخذ فيحصل اللبس وأما عدم العلم بشئ فاجال لا لبس (قوله وفي اتحاد الرتبة الخ) قال سم أي في باب سلبه وخلته لان من قبوده ما كونه أحد الضميرين أخص فهذا محترز وكذا اقتصر الاشعري في التمثيل عليه ما ومقتضى ذلك ان باب كان يجوز فيه الوصل مع اتحاد الرتبة ككمتني بضم اثناء وكنشك بفتحها ويكون الاخبار فيه على حد شعري شعري كما سمأني وربما يؤيده أن امتناع الوصل فيه ما حينئذ انما دولته والى المثلين مع ايهام كون الثاني تأكيدها وهو لا يقدح في اختلاف لفظ الضميرين واعرابهما ومنه في الغيبة حديث أن يكتمه الخ لكن فيه أن مسمى الضميرين في هذا مختلف فيسوغه بخلاف ما قبله لاسم أي ان كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد من خواص أفعال القلوب وأيضاً من عن الاشعري ان تقديم الاخص واجب في الابواب الثلاثة مع أنه يلزمه اختلاف الرتبة الا أن يراد تقديمه عند وجوده فليست امل ويجز (قوله وقد يبيح الغيب فيه) أي في اتحاد الرتبة (قوله المتكلمين) أي بحسب الاصل وان كان في ذلك ان كيب المتكلم واحد ومخاطب واحد لا يمكن اتحاد رتبته ما في التكلم والخطاب الا حينئذ بخلاف الغيبة وفي نسخ التكلم أو مخاطب أو غائب وهي ظاهرة وإذا اتحد مدلول الضميرين كان الاخبار في خلتك اياك على حد شعري شعري (قوله واختلاف لفظهما) أي في الافراد والتذكير أو ضد هما كمثلهم ونحوهم أحسن الناس وجوهاً وأضرهم موهاً سواء تبعاً أو الهاء أن كانا كراماً تقاربا نحو أعطاهما وأعطاهما الا ان الفصل حينئذ أجود تخلصاً من قريبهما اذا لبس بينهما الاحرف واحد بخلاف ما مر وانما اشترط الاختلاف لدفع توالي المثلين وإيهام التأكيدهما بالغيبة لان اختلاف لفظ الضميرين المتحد في الرتبة اذا لم يرفع أو لهما يلزمه تعدد مدلولهما ما وذلك لا يمكن في الخطاب أو التكلم لانهم ما حينئذ شيئاً واحداً لا يبقا علتهما في ولا ظننتك (قوله وانيه أشار) أي لشرط الاختلاف قال ولده وأشار اليه هذا بتكثير وصل أي يبيح الغيب فيه نوعاً خاصاً من الوصل ووكل تفسيره الى ما وقف (قوله في الكافية) مثله في النكت وفي ابن الميت انه سموا وانما هو في الشافية وأما ياء الكافية فهو

والاضطرار وسوغوا في ضمنت * اياهم الارض حقق ما ثبت

(قوله وربما أثبت) أي بهد قوله وفي اتحاد الرتبة (قوله وقبل يا النفس) أي المتكلم بقريته وليس وليتني فلا يرد اطلاق النفس على المخاطب وغيره سم (قوله مع الفعل) متعلق بالترمز أو حال من يا النفس ومفهوماً انها لا تزم مع غير الفعل بل اما تجوز براحمية أو مرجوحية أو استواء كما بينه بقوله وليتني فشا الخ أو تمنع وهو ما عدا ذلك وفي التوضيح انها تزم مع اسم الفعل المتعدي أيضاً كدرا كني وعليك كني وحكي الفراء مكان كني أي انتظرتني لكن صريح الرضي جوارها فقط وكان من حقها أن تلحق بقيمة الاسماء لتقيم اخفاء الاعراب لكن تركت لثلاثة فصل بين المتضامين وقد طقت شذوذاً اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم المفعول لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ودهلي أنتم صادقوني ولو حذفت تعليل صادق بكسر القاف وشذ الباء وقوله

وليس عيني وفي الناس مجتمع * صديق اذا أعبا على صديق

ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفني عليكم روى بلان ونهيا أي أخوف الامور التي أخافها عليكم والمفضل عليه محذوف أي أخوف من الدجال اعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم تلبسه بخلاف غيره فرب مستتر بالصلاح أضر على الامة من متجاهر بالفسق (قوله

نون وفاية وليسى قد نظم

لحقته لروما نون تسمى نون الوقاية وسميت بذلك لانها تاتي الفعل من الكسر وذلك نحو أكرمني ويكرمني وأكرمني وقد جاء حذفها مع ليس شذوذا كما قال الشاعر (٦٢) عدت قومي كعديد الطيس * اذهب القوم الكرام ليسى واختلف في أقبل التعجب هل

تلتزمه نون الوقاية أم لا فتقول ما أفقرني الى عفوانه وما أفقرني الى عفوانه عند من لم يلتزمها فيه والصحيح انها تلتزمه (ص) وايتني فشا وايتني ندرا

ومع لعل اعكس وكن مخيرا في الباقيات واضطرار اخفقا مني وعني بعض من قد سلفا (ش) ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف فذكر ليت وان نون الوقاية لا تحذف منها الا ندورا كقوله

كنية جابر اذا قال ليتي اصادفه وأفقد جل مالي والكثير في لسان العرب ثبوتها وبه ورد القرآن قال الله تعالى ياليتني كنت معهم وأما لعل فذكر انها بعكس ليت فالصحيح تجربتها من النون كقوله تعالى حكاية عن فرعون لعني أبلغ الأسباب ويقل ثبوتها كقول الشاعر

فقلت أعيراني ان قدوم لعاني أخطبها أقبرا لأبيض ماجد ثم ذكر انك بالخيار في الباقيات أي في باقي أخوات ليت ولعل وهي ان وأن وكان ولكن فتقول اني وانني وأنني وكان وكانني وليكني وليكنني ثم ذكر ان من وعن تلتزمهما نون الوقاية فتقول مني وعني بالتشديد ومنهم من يخفف النون فتقول مني وعني بالتخفيف وهو شاذ قال الشاعر أيها السائل عنهم وعني

است من قيس ولا قيس مني

لحقته نون الوقاية) أي وتدغم فيها نون الرفع في الأفعال الخمسة أو تفك كأمروني وتحاجوني وقد تحذف احدها سماعا تخفيفا أو الصحيح انه نون الرفع لانه عهد حذفها الغير ذلك ولانها ثابتة عن الضمة التي تحذف تخفيفا وشذوذها مع فعل الاناث ولا فرق في الفعل بين الماضي المتصرف وغيره كدري وبذري وكغلاي وعذاني وحاشاني اذا جعلت أفعالا كقوله

قل النداحي ما عذاني فاني * بكل الذي يهوى نديي مولع فان قدرت حروفا سقطت كقام القوم خذلي (قوله لانها تاتي الفعل) أي الصحيح وحل عليه نحو دما ورجي طرد الباب وقوله الكسر أي الذي يختص مثله بالاسم وهو الذي بسبب ياء المتكلم لانه أخو الجري الاختصاص فصين عنه الفعل مثله أما ما لا يختص به بأن لم يدخله أصلا كالذي قبل ياء المخاطبة أو يدخل فيها كالذي التخص من السكونين فلا حاجة لصونه عنه فلا مرد نقضا وقال الناطم لانها تاتي بلس ياء المتكلم ياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنث في نحو أكرمني واكرمني وحل الماضي والمضارع على الأمر ودخلت في غير الفعل اتق غير آخره (قوله وقد جاء حذفها مع ليس) أي لشبهها للعرف الآتية في الجود والقياس لزومها كسائر الأفعال وهو الكثير كقول بعضهم وقد بلغه أن شخصاه مدده (٣) عليه رجلا ليسني أي ايلزم رجلا غيري (قوله الطيس) بفتح المهملة وسكون التهمة الرمل الكثير واذا ظرف زمان لعددت أولا لما جاء والمعنى عدت قومي كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام أو ففاجأني ذهابهم سواي واسم ليس مستتر وجوابا والباء خبرها أي ليس الذاهب اياي فقيه شذوذ آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء (قوله ما أفقرني) من فقر بالكسر أي أفقر لامن أفقر لان صوغ التعجب من غير الثلاثي شاذ (قوله عند من لم يلتزمها) هم الكوفيون لقولهم ان صيغة التعجب اسم والاصح فعليتها فلتلتزمها النون كما عند البصريين (قوله الا ندورا) ظاهرها جواز اختصارها وهو حسد قولي الناطم والثاني قصره على الضرورة (قوله كنية جابر الخ) قبله

تتني من يذري فاذناني * أخاثة اذا اختلف العوالي كنية الخ كان عزيزا جابر بتميان لقائ زيد الخليل الذي سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير لعداوة بينهم ما فلما القياه طعنهم ما وهر بافقال ذلك والعوالي الرماح والمنية التي تتني (قوله والكثير ثبوتها) أي لشبهها للفعل معنى وعملا بلا معارض بخلاف لعل فان عملها الجري بعض الاحيان وتوالي الامثال في بعض لغاتها وهولعن بالنون عارض شبهها فنسدت معها النون وانما خبر في الباقيات لان المعارض فيها واحد وهو توالي الامثال فقط (قوله ويقل ثبوتها) قال ابن الصائغ لكنه أكثر من تجربيد ليت فقوله اعكس أي في مطلق القلة (قوله القدوم) بتخفيف الدال آلة التخت وأخط أي أخت والتقى القبر الفلاف والايض السيف والماجد العظيم (قوله فتقول اني وانني) فثبوتها الشبه الفعل وحذفها لتوالي الامثال لان الثقل حصل بها وقيل حذف الاول لسكونها وانسا كن أولى بالتغيير وقيل الوسطى المدغم فيها لانها في محل اللام التي يلحقها التغيير وكذا الخلاف في انما بالتشديد لكن لم يقل أحد يعتد به بحذف الثالثة لانها ضمير عمدة قاله الروداني اه صبان (قوله تلتزمها) أي التحفظ ببناءهما على السكون لانه الاصل بخلاف ما بني على غيره (قوله من قيس) يروي بلا صرف على ارادة القبيلة ومصر وفا لارادة أيها (قوله

(٣) قوله عليه رجلا الخ فيه نسبة اسم الفعل عن المضارع واللام معا فهو شاذ لانه انما يثوب عن الفعل وحده ولا يقال انه نائب عن فعل الامر لان فاعله ضمير الغائب مستتر فيه بدليل الهاء التي هي حرف غيبة كالكاف في هاله تحرف خطاب والفاعل مستتر اه منه

وفي لدني) متعلق بقول خبر لدني الثانية وفي قدني متعلق بقول خبر الحذف ولا يضر تقديمه معمول الخبر الفعلي على المستد كما مر وتعلقه بالحذف بدعيه اعمال المصدر مؤخر او محلي بال والثاني قليل وفي الاول خلاف وأشار بقدره أيضا الى قوله الحذف فيهما كدني فيني من الوفاء بمعنى يأتي لامن النفي (قوله بالتخفيف) هي لنافع ولم تجعل نونها للوفاء لحقت لدني بالسكون اضم الدال في الآية وللدال اضم وهما الغتان في لدني لان هذه يقال فيها لدني بلا نون كما قاله سيبويه لان النون انما تحذف البناء على السكون لا غيره كما مر وصرح كلام سيبويه هذا ان لدني بلا نون تضاف للضمير خلافا لمن منعه (قوله أي حسبي) تفسير لكل من قدني وقطني على اللغتين كما هو مذهب الخليل وسيبويه خلافا للكونيين في قولهم يجب الحذف في التي بمعنى حسب كما يجب في اسم الفاعل الذي هي بمعناه واحترزه عن قد الحرفية كقد قام وقط الطرفية نحو ما فعلته قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط اسمي فعل بمعنى يكفي ككفي المغني أو كفي كما استقر به الدماميني لان اسم الفعل المضارع مختلف فيه فان النون تلزمه ما كالافعال كما مر عن التوضيح وإذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤه ما على السكون وقد يكسر ان وقد يعرب ان كافي الروداني (قوله قدني من نصر الخ) تمامه

* ليس الامام بالشحيح المحدث * والخبيثين عبد الله بن الزبير وابنه خبيب على التغليب أو هو وأخوه مصعب ويروى بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله ومن على رأيه والشاهد في الثاني حذف نونه مع اضافته للياء بقريته سابقة فاحتمال كون الكسرة على لغة أو لأجل الروي والياء اشباع لا للمتمكهم صر جوح ومن الحذف أيضا ما في صحيح البخاري مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط ويروى بعضها الى بعض يروي بسكون الطاء وكسرها بلا ياء وجها وقطني بالنون وقط بالتسوين والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التجلي عليه بقهره وكبريائه وقيل ما قدمه لها ماورد أنه يخلق لها خاتما اذ ذاك والله سبحانه وتعالى أعلم

(العلم)

يطلق لغة على الجبل كقوله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام وقول الخنساء

وان صخر التأم الهداة به * كأنه علم في رأسه نار

وعلى الراجحة والعلامة نقل اصطلاحا الى الاسم الآتي والظاهر أن النقل من الثالث لقولهم انه علامة على مسماه فيصلي للذكره أيضا بحسب أصله لكن خص بماسيأتي (قوله اسم الخ) خبر مقدم لعلمه لانه لا يحدث عنه بالتعريف لا العكس والمبتدأ هنا واجب التأخير لعود ضميره على بعض الخبر على حذف عين حبيبه فان عاد الى اسم فاضافة بمعنى من أو الى المسمى وهو الظاهر في معنى اللام الاختصاصية ومطلقا حال من فاعل يعين أو وصفة مصدر محذوف أي تعيينا مطلقا (قوله وخرنقا) بكسر الميم جمع النون علم المرأة الآتية منقول من ولد الارنب كافي قوله

* لينة المس كس الخرنق * فلا ينصرف للعلمية والتأنيث ولكن المراد هنا اللفظ وانما منعه الحكاية أصله أو الملاحظة أن مدلوله كلمة (قوله وواشق) فيه تلج لقوله تعالى وثامنهم كائهم حيث ذكر سبعة أعلام وثنهم بالكس (قوله يعين مسماه) أي يدل على تعيينه لانه يحصل له لان المسمى لا يكون الامعيانا والمراد ما يعين الخارج والذهني معا كغالب علم الشخص أو الذهني فقط كعلم الجنس لماسيأتي وبعض علم الشخص كعلم تضعه لولدك المتوهم وجوده ذهنا وكعلم القبيلة الموضوع لجموع من وجدوس وجدان هذا الجموع لا يوجد الا ذهنا فتقولهم تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي أفاده الصبان عن يس (قوله بلا قيد الخ) تفسير للاطلاق أي بلا قرينة خارجة عن ذات اللفظ لان تعيين العلم من ذات وضعه بخلاف باقي المعارف فانها موضوعات لتعيين

(ص) وفي لدني لدني قل وفي

قدني وقطني الحذف أيضا قدني

(ش) أشار به هذا الى أن الفصح في

لدني اثبات النون كقوله تعالى قد

بلغت من لدني غذرا وقل حذفها

كقراءة من قرأ لدني بالتخفيف

والكثير في قد وقط ثبوت النون

نحو قدني وقطني ويقبل الحذف

نحو قدني وقطني أي حسبي وقد

اجتمع الحذف والاثبات في قوله

قدني من نصر الخبيثين قدني

(ص) * (العلم)

اسم يعين المسمى مطلقا

عليه كعندرو خرنقا

وقرن وعدن ولاحق

وشذقم وهيلة وواشق

(ش) العلم هو الاسم الذي يعين

مسماه مطلقا أي بلا قيد التكلم

أو الخطاب أو الغيبة فالاسم جنس

يشمل النكرة والمعرفة ويعين

مسماه

مسماعا لكان بواسطة قرينة امام معنوية كانت كلم وأخويه للضمير والتوجه والاقبال للمنادى
أول فظية كالصلة في الموصول وال في مدخولها والظاهر ان منها الاضافة في غلام زيد أو حسنية
وهي الاشارة بنحو الاصبغ في اسم الاشارة فتعين المبدول انما هو به هذه القرائن لامن الوضع ولا يرد
أن العلم المشترك يحتاج لقرينة أيضا لان ذلك عارض من تعدد الوضع أما باعتبار كل وضع على
حدته فغير محتاج (قوله أخرج النكرة) أي كرجل وشمس فانه موضوع لكل كوكب فما رى وان
انحصر في الكوكب المخصوص فتعينه عارض لعدم وجود غيره لامن الوضع (قوله أو الغيبة) أي
معرفة من جمعها بذكر أو غيره وان كان نكرة لان المراد بالضمير حيث ذلك الشيء المتقدم بعينه وان
أبهم ذاته (قوله للعقلاء الخ) خبران والواضح حذف المسميات وفي نسخ العقلاء وهي ظاهرة
(قوله من المألوفات) هذ في العلم الشخصي أما الجنسي فأنما يكون غالبا لغير المؤلف كالسباع
والحشرات الآتية وقد يكون مألوفا كابي المضاع للفرس وأبي الدغفاء بفتح المهملة وسكون المجهمة
وبالقاء حمود واللاحق وهيان بن بيان بنشد الباء فيهم ما للذئبان المجهول وهو من الاضداد لان
المجهول صعب خفي لاهين بين وفي المحكم يقال ما أدري أي هي بني تهو أي أي الناس هو قال
ابن هشام وكانهم جعلوه لعدم الشعور به كالأبواب وكذا أبو الدغفاء فنفرتهم عنه أفاده المصحح
(قوله أخت طرفه) بفتح المهملة والراء كافي القاموس (قوله وقرن) بفتح القاف والراء والياء ينسب
أويس القرنى رضى الله تعالى عنه (قوله وعدن) بفتح عين بلد بساحل اليمن (قوله قرس) أي
لعاوية رضى الله تعالى عنه (قوله وشذقم) قيل بالذال المجهمة وقيل بالمهملة بجل للنعمان بن
المنذر (قوله واسما أي الخ) أي أتى العلم بان كونه اسم الخ (قوله والمراد بالاسم هنا) خرج الاسم
في التعريف المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف وفي نحو وعلم آدم الاسماء فالمراد به مطلق لفظ
موضوع (قوله ما كان في أوله) أي علم مركب تركيب اضافة في أوله أب الخ لاشعور أبو زيد قائم
مسمى به لانه تركيب اسنادا ولان المركب الاضافي فيه جزء علم (قوله أب وأأم) أي أب وابن أو بنت
أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة يسم (قوله ما أشعر بمدح الخ) أي باعتبار مفهومه الاصل
فان ذلك قد يقصد تبعاً لقوله السيد وفي التصريح عن الأبهري ان الاسم يقصد به الذات فقط
واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذا يختار عند التعظيم أو الألقاب اه ومقتضاه ان اشعاره
مقصود في وضعه العلمي من جهة أن له مفهوما آخر يلاحظ تبعاً وبالذات اليه وان كان المقصود
منه بالاصالة مجرد الذات فلا يرد ان نحو زيد اذا اشتهر بصفة كمال كن فيه اشعار به او ببعد كونه
لقباً نعم اذا سمي به شخص آخر بعد ذلك الاشتهار كان لقباً أفاده بس واعلم أن المفهوم من كلام
الأقدمين كافي الروداني ان الاسم ما وضع للذات ابتداءً كأنما ما كان ثم ما وضع بعد مفان كان
مصدراً باب مثلاً فهو الكنية أشعر أم لا وان لم يصدر مع كونه مشعراً فهو اللقب سواء وضع قبل
الكنية أو بعده فالثلاثة متباينة وفي السجاعي عن سمن ان الكنية واللقب يجتمعان في نحو أبي
الفضل وتنفرد الكنية في أبي بكر واللقب في مظهر الدين فعلى هذا لا يعتبر في اللقب عدم التصدير
وعليه سماً يظهر ما يحكمه ابن عرفة فمن اعترض عليه أميراً فريسية في كنيته بأبي القاسم مع قوله
صلى الله عليه وسلم تسماً باسمي ولا تكنوا بكنيتي فأجاب بأنه اسم لا كنيته أي لانه يعتبر تأخر
وضع الكنية عن الاسم لكن فيه أن ما وضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون خارجاً عن
الثلاثة وهو خلاف المقرر لأن يجعل اسماً ثانياً وقيل لا فرق بين الثلاثة الا بالحشية فقط كأي
الخير من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا
يظهر قول المحمدين وغيرهم في أم كنوم اسمها كنية ادون ما قبله لمباينة الاسم والكنية عليهما

فصل أخرج النكرة وبلا قيد
أخرج بقية المعارف كالضمير فانه
يعين مسماه بقيد التكاسم كأننا
أو الخطاب كانت أو الغيبة كهو ثم
مثل الشيخ بإعلام الانثى وغيرها
تنبيه على ان مسميات الاعلام
للعقلاء وغيرهم من المألوفات
بغير اسم رجل وخرنق اسم امرأة
من شعراء العرب وهي أخت طرفه
ابن العبد لانه وقرن اسم قبيلة
وعدن اسم مكان ولاحق اسم قرس
وشذقم اسم جبل وعيلة اسم شاة
وواشق اسم كلب

(ص) واسما أي وكنية ولقباً

وأخرن ذان سواء صحبا
(ش) ينقسم العلم الى ثلاثة أقسام
الى اسم وكنية ولقب والمراد بالاسم
هنا ما ليس بكنية ولا لقب كزيد
وعمر وبالكنية ما كان في أوله
أب أو أم كأي عبد الله وأم الخير
وباللقب ما أشعر بمدح

الآن يراد اسمها بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر (قوله زين العابدين) لقب علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأمه بنت كسرى سميت مع أختهم في فتح العراق وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمرو والثالثة القاسم بن محمد بن أبي بكر وهؤلاء الثلاثة فاقوا أهل المدينة زهدا وعلمًا وكانوا يرغبون عن التسمي فرغبوا فيهم من حينئذ (قوله كاف الناقة) لقب جعفر ابن قريع أبو بطن من سعد كان أبوه قسم ناقة بين نسائه فشاء أن يأخذ قسم أمه ولم يبق إلا رأس فخرها من أنفها فلقب به وكانوا يعضون من هذا اللقب حتى قال الحطيئة

قوم هم الأنف والأذناب غيرهم * ومن يسوى بأنف الناقة الذنبا

فصار مدحا والنسبة إليه أنفى اه تصريح (قوله ولا يجوز تقديم اللقب) أي جلا على النعت لأنه يشبه بالأشعار بالصفة ولئلا يتوهم إرادة مسماه الأول في نحو بطة وأنف الناقة وحل الباقي عليه ولتأخره عن الاسم وضعاف كذا اللفظ (قوله الأقليل) أي ما لم يشتهر باللقب والاجاز بكثرة لا تنفاه الأيها م كقوله تعالى إنما المسيح عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبي وقالون عيسى (قوله بأن ذا الكلب) معلق بأبلغ في قولها

أبلغ هذيل وأبلغ من يبلغها * عني حديثا وبعض القول تكذيب بأن الخ قالته أخت عمرو في مرثية أولها

كل امرئ أعمال الدهر مكروب * وكل من غالب الأيام مغلوب

وذا يعني صاحب وعمر ابنل منه وبيطن شريان اسم وضع خبران وجهه يعوى الخ حال أو عكسه وشريان بكسر الشين شجرة تعمل منه القسي ومن تقديمه أيضا قول أوس بن الصامت

أنا ابن حنيفة عمرو وجدي * أبوه منذر ما السماء

كان عمرو المذكور يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى مزقهما كراهة أن يلبسهما غيره فلقب من يقيها (قوله فامع الكنية الخ) رجع كثير وجوب تأخيرها عنها أيضا لما مر في الاسم فأبقى ما تن على عمومها ولا ترتيب بين الاسم والكنية فن تقديمها أقسم بالله أبو حفص عمر * ومن تأخيرها قول حسان

وما هتة عرش الله من أجل هالك * سمعنا به إلا سعد أبي عمرو

ولم أرفى ذلك خلافا (قوله وذا جعل آخر) ينقل حركة الهمزة إلى اللام (قوله سلامته مما ورد) أعجب بأن قوله وان يكون أي اللقب وسواء مفردين الخ قرينة على عدم دخولها في السوي لأنها لا تكون مفردة وردهم بأن كون السوي مفردا يتحقق ببعض أفرادها فقط وان كان البعض الآخر مر بكافة تدبر (قوله ولو قال الخ) في شرح السيوطي أنه وجد كذلك في نسخ (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا كباب الكامة ما قبل المركب بخلافه في باب الأعراب والمبتدأ والمنادى كما لا يخفى وأما ما لا يدل جزؤا على جزئ معناه فاصطلاح منطقي (قوله فأضف) قال في التصريح بالامانع ككون الاسم أو اللقب بال كالحرف كزوهرون الرشيد فيمنع الإضافة كما نص عليه ابن خروف اه وفيه أن آل في الثاني فقط لا تمنعها كغلام الرجل وعبد الأمير فتأمل بقي أن قوله هنا فأضف حتما يقتضي إطراد الإضافة في المتحددين معنى وقوله في الإضافة ولا يضاف اسم لما به التحد الخ يقتضي منعها هنا ويقتصر على ما ورد منه مع تأويله وقد ذكرناه الخ من جملة ما ورد ويجب تأويله إضافة الاسم إلى اللقب فيبين الكلامين تناف قطعنا كما في الحنفى وأجاب بعضهم بأن المراد هنا بأضف أبقى الإضافة الواردة مع تأويلها لا التي في رجوع إلى ما هناك من قصره على السماع لكن ربما يفسد مخوى الكلام هنا قياسيته فتأمل (قوله والأضف الخ) المراد به الاتباع اصطلاحا وبرد في التبعية

كزين العابدين أو ذم كاف الناقة وأشار بقوله وأخرن ذا الخ إلى أن اللقب إذا صاحب الاسم وجب تأخير كزيد أنف الناقة ولا يجوز تقديم اللقب على الاسم فلا نقول أنف الناقة زيد الأقل لا ومنه قوله بأن ذا الكلب عمر أخيرهم حسبا بيطن شريان يعوى حوله الذيب وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صاحب سواء ويدخل تحت قوله سواء الاسم والكنية وهو انما يجب تأخيرها مع الاسم فامع الكنية فأنتم بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب فتقول أبو عبد الله زين العابدين أو اللقب على الكنية فتقول زين العابدين أو اللقب على الكنية فتقول زين العابدين أبو عبد الله ويوجد في بعض النسخ بدل قوله وأخرن ذا ان سواء صحبا

وذا جعل آخر إذا صاحبها وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا فإنه نص في أنه انما يجب تأخير اللقب إذا صاحب الاسم ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك كما تقدم ولو قال وأخرن ذا ان سواء صحبا لما ورد عليه مني إذ يصير التقدير وأخر اللقب إذا صاحب سوى الكنية وهو الاسم فكأنه قال وأخر اللقب إذا صاحب الاسم والله أعلم

(ص) وان يكونا مفردين فأضف حتما والأضف الذي رد في (ش) إذا اجتمع الاسم واللقب فاما أن يكونا مفردين أو مركبين أو الاسم مر كبا واللقب مفردا أو الاسم مفردا واللقب مر كبا فان كانا مفردين

لغة أي اجعل الذي جاء آخر بدلاً وعطف بيان (قوله الاضافة) أي على تأويل الاول بالمسمى لانه
 المعترض للاسناد اليه والثاني بالاسم غالباً وقد يعكس اذا كان الحكم على اللفظ ككتبت سعيد
 كرزوبم هذا يدفع اتحاد معنى المتضادين لاختلافه بهذا التأويل وجعل الزمخشري اضافة الاسم
 الى اللقب لفظية التقدير انفساً كما كذا كضافة الوصف الى معموله اذا المعنى على البدلية والبيان
 فلا يحتاج لتأويل بخلاف المعنوية اسقاطي (قوله كرز) هو في الاصل خرج الراعي ويطلق على
 اللثيم والخاذق (قوله وأجاز الكوفيون) أي وبعض البصريين الاتباع أي بدلاً أو بياناً وهذا
 هو الحق لعدم احواله للتأويل بخلافه أولى مما لا يصح بدونه ومثله انقطع قال المصنف وانما
 اقتصر سيبويه على الاضافة لانها خلاف الاصل فبين انهم سمعوه وأما الاتباع والقطع فعلى
 الاصل مع اعتضاده ما بالسمع (قوله وجب الاتباع) أي بالنسبة لامتناع الاضافة فلا ينافي
 جواز القطع الا في هذا واختار جواز الاضافة في الصورة الثالثة كسعيد أنف الناقة كما شرح به
 الرضي لانه كعلام عبد الله فالاضافة في صورتى كون الاول مفرداً والاتباع في صورتى كونه مركباً
 (قوله ووجه الخ) عطف على منقول أي ومنه جله ومنه ما ركب الخ ومنه ما ركب الخ ومنه ما قسمان
 للمنفرد مع انه شامل لهما ولما ضاف الا أن يجعل من عطف الخاص اهماماً به أو يخص المنقول
 المتقدم بالمفرد لانه الاصل والجملة هي المركب الاسنادى بضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد وأما
 المزجي فهو مزج الكامتين كلمة واحدة منزلة ثانياً ثم منزلة ثانياً مما قبلها في ان الاعراب
 على الثانية والاولى تلزم حالة واحدة كعبدك ومعديكرب والمراد بالاعراب المذكور ما يشمل
 المحلى لتدخل نحو خمسة عشر وسبويه على لغة ثنائيه وما ركب من الظروف والاحوال كصباح
 مساء وشعر بغر بفتح الجزأين للبناء فكل ذلك من المزجي والاضافى كل كلمتين نزلت ثانياً مما قبله
 التثوين مما قبلها في ان الاعراب على الاولى والثانية من لازمة للحالة واحدة قال يس ولم تسم
 العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلذا اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام ولا يرد ما ركب من حرفين كانما
 أو حرف واسم كيزيد أو حرف وفعل كقد قام لانها تحكى كالجمله وأما المركب التوصيفى كزيد القاتم
 فلحق بالمفرد اه (قوله ذا) أي المزجي مبتدأ وبغيره متعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره
 تم المذكور وأعراب جواب الشرط لا خبر اصله لمباشرة الاداة والشرط وجوابه خبر (قوله
 مرتجل) من ارتجل الخطبة والشعر اذا ابتدأها بلا تهيئ فكأنه مأخوذ من قولهم ارتجل الشيء
 اذا فعله قائماً على رجليه من غير أن يقعد ويتروى اه تصرف (قوله والى منقول) منه العلم
 بالغلبة لان غلبته كالوضع الجديداً خلافاً لما جعله واسطة قاله في الآيات وقيل كل الاعلام منقولة
 لان أصل الاسماء التذكير فلها معنى سابق على العلمية وان لم يعلم في نحو سعاد وقيل كلها مرتجلة
 (قوله ما لم يسبق له استعمال) أي للفظه الخصوص سواء استعملت مادته كسعاد أم لا كقفص
 فان مادة الاول استعملت في غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيمته والناس لم يستعمل هو
 ولا مادته قالوا لم ينجى من ذلك غيره أفاده المصريح ولو أبدل الاستعمال بالوضع لخرج ما قبل بعد
 وضعه فقط فانه من المنقول كما في شرح الجامع (قوله قبل العلمية) أي قبل نوعها الحاضر فخرج
 اسامه على الشخص فانه منقول كما قاله الشنوائى وغيره لاختلاف النوع ودخل سعاد لامرأة
 غير الاولى فانه مرتجل لاتحاده (قوله وأد) نوزع في ارتجاله بأنه منقول من جمع أدوهى المرة من
 الود كغرف وغرفة والهمزة تبدل من الواو المضمومة كما في أقت وأجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام
 ادع علم رجل مشتق من سيبويه بن الود فهمزة تبدل من واو وعنه غيره من الادب فتح الهمزة
 وكسرهما وهو العظيم فهمزة أصلية اه ولعل ارتجاله مبني على هذا (قوله كفضل) أي وزيد فانه

وجب عند البصر بين الاضافة نحو
 هذا سعيد كرزوبم سعيد كرز
 ومررت بسعيد كرزوبم سعيد كرز
 الكوفيون الاتباع فتقول سعيد
 كرزوبم سعيد كرزوبم سعيد كرز
 ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا
 الكتاب وان لم يكونا مفردين بأن كانا
 مركبين نحو عبد الله أنف الناقة أو
 مركباً ومفرداً نحو عبد الله كرزوبم سعيد
 أنف الناقة وجب الاتباع فتتبع
 الثاني الاول في اعرابه ويجوز القطع
 الى الرفع أو والنصب فهو مرتب بزيد
 أنف الناقة وأنف الناقة فالرفع
 على اضماء مبتدا التقدير هو أنف
 الناقة والنصب على اضماء فعل
 التقدير اعني أنف الناقة فيقطع مع
 المرفوع الى النصب ومع المنصوب
 الى الرفع ومع الجر وروى الى النصب
 أو الرفع نحو هذا زيد أنف الناقة
 ورأيت زيدا أنف الناقة ومررت
 بزيد أنف الناقة وأنف الناقة
 (ص) ومنه منقول كفضل وأسد
 وذو رتجال كسعاد وأد
 ووجه وما يبرز ركباً

ذا ان بغيره وبه تم اعراباً
 وشاع في الاعلام ذو الاضافة
 كعبد شمس وأنى فخافة
 (ش) ينقسم العلم الى مرتجل والى
 منقول فالمرتجل هو ما لم يسبق له
 استعمال قبل العلمية في غيرها
 كسعاد وأد والمنقول ما سبق له
 استعمال في غير العلمية والنقل اما
 من صفة كحرف أو مصدر كفضل أو
 من اسم جنس كاسد وهذه تكون
 معربة

أو من جملة كقام زيدوزيد قائم وحكمها انما تحكى فتقول جائى زيد قائم ورأيت زيد قائم ومزيت زيد قائم وهذه من الاعلام المركبة ومنها ايضا ما ركب تركيب مزج نحو بعلبك ومعديكرب وسيدويه (٦٧) وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج

ان ختم بغير يويه أعرب ومفهومه أنه ان ختم يويه لا يعرب بل يبنى وهو كذا ذكره فتقول جائى بعلبك ورأيت بعلبك ومزيت بعلبك فتعرب به اعراب ما لا ينصرف ويجوز فيه أيضا البناء على الفتح فتقول جائى بعلبك ورأيت بعلبك ومزيت بعلبك ويجوز أيضا أن يعرب اعراب متضايفين فتقول جائى حضر موت ورأيت حضر موت ومزيت بحضر موت وتقول فيما ختم يويه جائى سيدويه ورأيت سيدويه ومزيت بسيدويه فتعرب به اعراب ما لا ينصرف ويجوز أيضا أن يعرب اعراب ما لا ينصرف نحو جائى سيدويه ورأيت سيدويه ومزيت بسيدويه ومنها ما ركب تركيب اضافة كعبد شمس وأبى خافة وهو معرب فتقول جائى عبد شمس وأبى خافة ورأيت عبد شمس وأبى خافة ومزيت بعبد شمس وأبى خافة وبالمالين على ان الجزء الاول يكون معربا بالحركات كعبد وبالحروف كالى وان الجزء الثانى يكون منصرفا كشمس وغير منصرف كخافة

(ص) ووضعوا البعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو علم من ذلك أم عريط للعقرب وهكذا تعالى للعقرب ومثله بتره للمبره كذا اخبار علم للعقرب (ش) العلم على قسمين علم شخص وعلم جنس فعلم الشخص له حكان معنوى وهو أن يراد به واحد بعينه كزيد أو أحد وانضى وهو صحة شئ كزيد أو أحد ومنع دخول الالف واللام عليه

مصدر زاد زيد (قوله أو من جملة) أى فعليه أو اسمية كما مثله قال فى التسهيل والتسمية بالاسمية غير مسموعة وانما قاسها النحاة على الفعلية وفاعل هذه اما ظاهر كما مثل أو ضمير بارز كما طرقا لمنازة أو مستتر كقوله * ثبتت اخوانى بنى يزيد * بضم الدال فكل هذه تحكى كما قاله الشارح فاعرابها مقدر للحكاية كما نقله يس عن السيد والباب وليست من المبني أما المنقول من الفعل وحده فيعرب كالا ينصرف الفعلية ووزن الفعل ماضى كان كشمير بشد الميم انفرس وبشدة المجمة للماء بقرمكة أو مضارعا كيشكر لزيد نافع صلوات الله عليه أو امر الكاهن بكسر الهمزة والميم للمفازة لان سالكها يقول لصاحبه اصمت من الفزع قال الرضى وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب نصر لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة لصيرورته اسما فاعومل معاملة الاسماء ولم يجعل هذه كزيد لسماع منعها من الصرف كقوله

أشلى سلوقية باتت وبات بها * بوحش اصمت فى اصلها أو دأى فجر اصمت بالفتحة ولم يحكى سكونه ومعنى أشلى الخ أغرى الصائد كلابا سلوقية فى اصلها أو دأى عوج بوحش تلك المفازة بخلاف يزيد فان جرمة قد راضمة للحكاية فان احتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله * وجدتى باحجاج فارس شمرا * حمل على الثانى لان النقل من الجملة خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل كضم يزيد المار (قوله بعلبك) بعل اسم صنم وبك رجل يعبد فزجوا جعلوا على البلدة (قوله ومعديكرب) بكسر الدال شذوذ او القياس فتحها كرمى ومسعى قاله المصرح هنا وقال فى باب البناء معنى معديكرب عدا الكرب أى تجاوزه اه وفوضيه انه اسم مفعول أعل اعلان مرضى فلا شذوذ لانه مفعول فانه خلاف المعنى المذكور قاله الرودانى ولا ينصرف بانه وان كان القياس شذوها كرمى لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل (قوله اعراب ما لا ينصرف) أى على الجزء الثانى أما الاول فيأزم الفتح أو السكون وكذا نحو سيدويه اذا أعرب كذلك (قوله على الفتح) أى فتح الجزء الثانى تشبيها بجملة المرح فى كل لأن موجب البناء انما وجد فى الثانى وهو تضمنه معنى العطف كما مر واذا سمى بالمركب العددي حتى بناؤه على الاشهر كما سبذ كره المصنف فى باب فرائده بالمزج هنا غير العددي (قوله اعراب متضايفين) أى فيختص العجز أبدا وتجوز على الصدر وجوه الاعراب الا أن الفتحة كغيرها لا تظهر فى نحو معديكرب وان كثرت تظهر على البناء فى غير المقلد بالتركيب (قوله فتعرب به على الكسر) أى تغلبا بالجزء الثانى لانه اسم صوت مبنى لعدم تأثره بالعوامل وكسر على أصل التخاص (قوله أبى خافة) اسمه عثمان والد الصديق صحابى مثله رضى الله تعالى عنهم ما لا يعرف أربعة متناسلون كلهم صحابة الأبى خافة وابنه أبوبكر بنده أسما وأبنا عبد الله بن الزبير رضى الله عنهم (قوله روضعوا) أى العرب لكونه ظهر على أسنتهم والافالو اضع هو الله تعالى وفيه إشارة الى أن علم الجنس سماعى (قوله كعلم الاشخاص) صفة لعلم لاحتال منه التذكير ولفظا تميز ليعنى الكاف أى مثله من جهة اللفظ أو نصب بزرع الخاص (قوله وهو علم) فعل ماض لا أفعل تفضيل حذفته لانه لا ضرورة لاقضاءه العموم فى علم الشخص وليس كذلك (قوله أم عريط) بكسر الميم وحملته وسكون الراء وفتح التثنية كنية العقرب واسمها شبيهة ومما جرب للادغما وضع خنفسا مشقوقة عليها أو دهنها بما فى جوف العقرب (قوله تعالى) بالتموين للوزن وكنيته أبو الحصين (قوله بتره) بفتح الموحدة غير مصروف للفعلية والتأنيث والمبرة بفتح التين البر (قوله بخار) مبتدأ مبنى على الكسر كذا م وعلم خبره

الحال متأخرة عنه نحو جائى زيدضا حكا ومنعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية نحو هذا أجد ومنع دخول الالف واللام عليه فلا تقول جاء العمر وعلم الجنس كعلم الشخص فى حكمه اللفظى فتقول هذا أسامة مقبلا فتعنه من الصرف

وكذا حال والفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور والتأنيث الحققة لا للوحدة (قوله وتأني الحال بعده) قيد بالعديّة لأن تقدّمها يسوغ مجيئها من النكرة وكذا يتدأ به بلام مسوغ (قوله حكم النكرة) أي فهو نكرة بمعنى كما هو ظاهر المتن ونص عليه المصنف في شرح التسهيل لكن تعقبه المرادى بأن قترقة الواضع بين أسد واسامة لفظاً تؤذن بفرق في المعنى والالزم التحكيم والتحقيق في بيانه كما أشار له سيبويه أن علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها أي تشخصها في الذهن بمعنى أنه جزء من الموضوع له أو شرط قبيل وهو الصحيح واسم الجنس للماهية بلا قيد أصلاً من حضور أو غيره وإن لزمه الحضور الذهني أيضاً لتعذر الوضع للمجهول لكنه لم يقصد فيه كالأول وإن شئت فقل علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه بالعكس وعلم الشخص للماهية للشخصية فذهنا وخارجا كما قاله ابن الصائغ فالشخص الذهني يجمع العلمين ويخرج اسم الجنس والخارجي يفرقه ما وكل علم الجنس المعرف بلام الحقيقة وكل علم الشخص المعرف بلام العهد لأن العلم يدل على التعيين بجوهره وذا اللام يقرينتها اهـ ملخصاً من النكت وغيرها وما ذكر في علم الشخص مبني على وجود الماهية خارجة في ضمن الفرد فتشخص بتخصه أما على التحقيق من أن لا توجد في الخارج أصلاً فهو للفرد المعين خارجاً وهو ظاهر قول الشارح أن يراد به واحد بعينه وكونه خارجياً أغلبي لما مر أول السبب فتدبر وعلى ما ذكرنا فاسم الجنس يغيّر النكرة مفهوماً والوضع للفرد المنتشر أي للحقيقة باعتبار وجودها في فرد ما وإن وافقها في الماصد فكل من أسد ورجل إن اعتبر دلالة على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ووطلقا عند الأصوليين أو بقيد الوحدة الشائعة سمي نكرة وعند الأمدى وابن الحاجب أهم ما شئ واحد وهو ما وضع للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه حينئذ ظاهر وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر أثره في المعنى إذ كل من أسامة وأسد صالح لكل واحد من الأفراد لا فرق فتأمل (قوله يكون للشخص) في نسخ للعين وهي أوضح (قوله للمعنى) منه كيسان للعدو وسبحان للتزيه ويسار للميسرة والله أعلم اللهم يسر أمورنا بحسب ما نريد عليه الصلاة والسلام

(اسم الإشارة)

هو ما وضع لمشار إليه أي حساباً لا صبيح ونحوه فلا بد من كونه حاضر المحسوساً بالابصر فاستعمله في المعقول والمحسوس بغيره مجازاً بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على الخلاف في ذلك فخرج ضمير الغائب والآن اشارتهم ما ذهنية قبل والإشارة في التعريف لغوية وفي المعرف اصطلاحية فلا دور وفيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الإشارة الحسية فهي لغوية أيضاً فالأحسن جواب الدمامية أني بأن أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجب الدور بخوارزمية ذلك الجزء بالضرورة أو بشئ آخر (قوله هذا) قدم المعمول للعصر بالنسبة لما ذكره هنا والأقله إذا به مزمزة مكسورة وذاته بها بعد هاء كذلك وذاته بضمهم مامع المنفي في الكل ويرى بالآخر بن قوله

هذاؤه الدفتر خير دفتر * في يد قمر ما جدم مستدر

والك به مزمزة ممدودة فلام كافي التسميل قال الدمامية وليست بدلاً من الذا لاتباعه مخرجيها فصارت الهمزة اسمها كما هي حرف في التبداء وفعل أمر من الوأي كما مر جملة اشارات المفرد خمسة (قوله المفرد) متعلق بأنمر واللام بمعنى إلى كقوله تعالى أني لما أنزلت إلى من خير فقمران لم يضمن معنى سائل لأن الإشارة لا تتعدى باللام كما يفيد صنيع القاموس والمفرد ما حقيقة أو حكماً كهذا الجمع وذلك التريق ونحوه وان بين ذلك أي المذكور من الفايض والبكر وقد يستعمل

وتأني الحال بعده ولا تدخل عليه
الالف واللام فلا تقول هذا الاسامة
وحكم علم الجنس في المعنى حكم
النكرة من جهة أنه لا يخص واحداً
بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة
وكل عقرب يصدق عليها أم عريط
وكل ثعلب يصدق عليه ثعالة وعلم
الجنس يكون للشخص كما تقدم
ويكون للمعنى كما منل بقوله برة
للمبرة وخيار للفجرة

(ص) * (اسم الإشارة)
بالمفرد مذ كراشر

يستعمل في الجمع كقول أبيد

ولقد سئمت من الحماة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف أسيد

(قوله مذكر) أي ولو تزيلا نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي وقيل ذكره مرعاة للخبر أولان لغة إبراهيم لا تفرق بين المذكر والمؤنث (قوله بذى) متعلق باقتصر لتضمنه معنى يخص والحصر أيضا في أيضا المناسب أي (قوله من نفس النكامة) أي وهو ثلاثي الوضع لا كما الموصولة خلافا للسبب في الغلبة أحكام الثلاثي عليه كالوصفية والتصغير وأصله بذى غير ممنون البناء حذف لامه اعتباطا وقلت عينه ألفا لانهم حركوه وقيل حذف العين لأنها ساكنة ورد بأن الحذف بالواو آخر أليق وحكاية سيمويه أمالة ألفه تعين أن أصلها ياء أو لا سبب لها سواء كان باب طويبت أكثر من باب حيت (قوله زائدة) أي فهو واحد الوضع لأن الالف والياء في ذان وذين للثنية ورد بأن ألفه حذف لساكنين ولذا شدد النون عوضا عنها على أن التحقيق أنهم مالم يسميثنين حقيقة كما سبأ أي (قوله بذى الخ) جملة ما ذكرناه عشرة خمسة بالذال وخسة بالياء وأفاد الروداني أن أصل الجميع ذاقبت الالف ياء والذال تاء في ذى وتى ثم الياء هاء في ذهوتيه وقس الباقي (قوله وذات) بالضم هي أغربها والاسم ذواتا والتأنيث (قوله للمثنى) أي صورة المرتفع محسلا لأن التحقيق وضعهما كذلك ابتداء للمذكر والمؤنث لامتنيان إذ لا يثنى المبنى كما مر والظاهر بناء هاء على الالف والياء مرعاة لصورة التنمية كيارجلان ولارجلين (قوله وفي سواء) أي وفي حال إرادة سوى المرتفع واما أن هذا أن لسا حان فقدم تأويله (قوله للمثنى المذكور) أي ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى فذاتك برهانان كافي المعنى (قوله مطلقا) أي مذكرا عافلا ولا وهو حال من جمع مع تنكيه لورود الحال من النكرة قلب لا (قوله والمذأوى) جرى على عرف اللغويين والقراء أن المذأوى لا يخص الاسم المعرب وتنوين الممدود لغة وجعله المصنف كنون ضنين كثيره اللفظ وكذا بناؤه على الضم واشباع الهمزة وأوله وابد الهاء مضمومة وكذا مفتوحة تلها وأوسا كنه كافي التسهيل ومخرجه وتكتب ألف المقصورة ياء وكذا الممدودة في أولئك ويفرق بينهما وبين إلى الجارية بواو بين الهمزة واللام وبهذين مع إشارات المفرد والمقدمة وذين وتين تكمل أدوات الإشارة تسعة عشر وبغات أولاء الممدود أربع عشرة وعشرين وهي بالنظر للمشار إليه ستة أقسام فقط باعتبار الأفراد والتذكير وضدهما (قوله انطقا) ألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة (قوله واللام) مبتدأ خبره متمنعة وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر عليه على ما مر في قوله والامر أن لم يكن لأن نون محل الخ فلا تعقل وهما بالقصر مفعول قدمت وتكتب مقصولة منه لأن المقصود اللفظ الموضوع لتنبيه المخاطب المركب عن الهاء والالف اللينة فهو معرفة بالعلمية عليه لكنه يسكروا بضاف للتنبيه استعج المراد به من إضافة الدال للمدلول ولا يقال هاء التنبيه بالمدلول لا يقتضى أن الدال عليه هو هاء بالمدان قصد لفظها أو مسميها وهو بالمدان المقردة أن قصد معناها كما يقال بالجر مع أن العادل مسميها وهو بفتدبر (قوله وغيرهم) منه قوله تعالى أن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا (قوله ذم المنازل) بفتح الميم الخفة وكسرها على أصل التخلص وضماها لالذال وهي على هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر والمراد بالعيش المعيشة اه صيان وفي الاسقاطى الرابع الكسر لأنه الواجب لوفد الادغام (قوله أنى بالكاف وحدها) لكنها لا تدخل في إشارات المؤنث الأفعى وتاوكذاذى بخلاف غيرها كما نقل عن الهجاء وغيره والظاهر منعها أيضا مع ذأوه بالضم والكسر من إشارات المذكر (قوله أو الكاف واللام) لكن لا تدخله اللام في المثنى ولأولاء الممدود بل في المفرد مطلقا وأولى الكاف

بذى وذم في تاعلى الاثنى اقتصر (ش) يشار إلى المفرد المذكور بهذا ومذهب البصريين أن الالف من نفس الكلمة ومذهب الكوفيين أنها زائدة ويشار إلى المؤنثة بذى وهذه بسكون الهاء وتى وتاؤه بكسر الهاء باختلاس وباشباع وتب بسكون الهاء وكسرها باختلاس واشباع وذات (ص) وذات تان للمثنى المرتفع وفي سواء ذين تين إذ كرتع (ش) يشار للمثنى المذكور في حالة الرفع بذان وفي حالتي النصب والجر بذين وإلى المؤنثين بتان في الرفع وتين في الجر والنصب (ص) وبأولى أشهر لجمع مطلقا والمذأوى ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام أو معهما واللام أن قدمت هاء متمنعة (ش) يشار إلى الجمع مؤنثا كان أو مذكرا بأولى ولهذا حال المصنف أشهر لجمع مطلقا ومقتضى هذا أنه يشار به إلى العقلاء وغيرهم وهو كذلك لكن الأكثر استعمالها في العاقل ومن ورودها في غيره قوله ذم المنازل بعد منزلة الأولى والعيش بعد أولئك الأيام وفيها الغتان المدو هي لغة أهل الحجاز وهي الواردة في القرآن العزيز والقصر وهي لغة تميم وأشار بقوله ولدى البعد انطقا بالكاف إلى آخر البيت إلى أن المشار إليه رقبان القرب والبعد جميع ما تقدم يشار به إلى القرب فإذا أريد الإشارة إلى البعد أتى بالكاف وحدها فتقول ذاك أو الكاف واللام نحو ذلك وهذه الكاف

المقصود والظاهر منعها أيضاً فيما لا تدخله الكاف من اشارات المفردة والمفردة وقيم لا يدخلونها أصلاً وأصل هذه اللام السكون الكسرة للتخلص في نحو ذلك وتلك وتلك ولايتهم أنها لام الجرمع الضمير وقد يتيقن سكونها ويحذف ما قبلها من ياء أو ألف كذلك بكسر التاء وفقها (قوله حرف خطاب) أي لا ضمير ولا لا ضيف اسم الإشارة إليها إذ لا يتصل الضمير إلا بعامله ولو أضيف حذف النون من ذينك وتينك مع أنه لا يقبل التشكيل بحال لمصاحبة الإشارة الحسية وتنصرف هذه الكاف بحسب المخاطب على الأفصح كالكاف الاسمية وقد تقرر دعامه مفتوحة في الاحوال كلها أو مفتوحة في المذكر ومكسورة في المؤنث جمعاً أو غيره ففيها ثلاث لغات وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو هالكها وكالضمير في أياك أياك الخ ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو رأيتك هذا الذي كرمت على قائله فاعل مجرد عن الخطاب ملزم إفراده استغناءً بصرف الكاف وليست هي التاعل والتاء حرف خلاف للفراء لانهم ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء ولا يستجبر هذا التركيب إلا عن حالة تجسية فلا يبعد من استفهام بيننا ما ظاهر كالأيت زيداً ما صنع أو مقدر كالأية أي لم كرمته وقوله لن آخر من كلام آخر والمضروب بعينه ما ينزع الخلاف أي أخبرني عن زيد وعن الذي لان هذا من مورد السماع أو مفعول به على حذف مضاف أي أخبرني خبر زيد كما اختاره الدماميني وقد يحذف نحو رأيتكهم أن أناكم عذاب الله الخ ولا محل للجملة الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال كما صرح به الرضوي بناءً على أن أصله بمعنى أبصرت أو عرفت فيطلب مفعولاً واحداً مع أنه انسلخ عن معنى الرؤية أصلاً إلى طلب الاخبار (قوله فان تقدم حرف التنبيه أيت بالكاف) لكن يقل جمعها حتى في المنى والجمع كما اختاره أبو حيان وان منعه المصنف فيهما كقوله

يا ما أميل غزلاً ناشدت لنا * من هو لي أئكت الضال والسمير

وهو تصغير هو لا إلا أن يحكم المصنف بشذوذ ذلك وتمنع الكاف ان فصل بين هـ التنبيه واسم الإشارة لان جمعها بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كافي التسهيل والفصل اما بالضمير نحوها أن أذا وهو كسبه وقد تعادها أو كبداً نحوها أنتم هو لا أو بغيره وهو قليل كقوله

ها ان ذي عذرة لا تمكن نفعت * فان صاحبها مشارك السكد

والعذرة بالكسر المعذرة والاخبار عن الضمير بعدها التنبيه بغير اسم الإشارة شاذ كما صرح به ابن هشام في حاشية التسهيل وان وقع في ذيابحة المغنى حيث قال * وهما أنا بائع عما أسررت

(قوله بنى غبراء) هي الارض وبنوها القراء والأضياف أو اللصوص وأهل عطف على الواو في ينكر ونى للفصل بالمفعول والطرف بكسر الميم مله البيت من الادم وأراد بأهله الاغنياء والبيت لطرفة بن العبد في معلقته (قوله فلا تقول هكذا) أي كراهة كثرة الزوائد

(قوله ثلاث مراتب) يضعفه أن اللام تمنع في المثني وأولاء الممدود فيما إذا يدل على البعد حتى يند وتشد النون والمد لا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف أيضاً مع ان لغة عجم تر كها مطلقاً وأعلم

ان المشار إليه اما مفرد أو مثنى أو جمع مذكر أو مؤنث فتلك ستة تضرب في ستة الخطاب كذلك بست وثلاثين صورة في المراتب الثلاثة جمائة وعشائة يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون

لان ستة المشار إليه فيها لا يبعد دلفظها باعتبار الخطاب لعدم لحوقها بالكاف وهي ثابتة بأنفسها مع كل مخاطبة فقل كيف هذا الرجل وذو المرأة فلا يارجل وبارجلان الخ ويتمنع من مرتبة

البعد اثنا عشر وهي جمع الكاف واللام في ستة الخطاب مع مثنى المشار إليه مذكر ومؤنثا نحو ذان لك ذان لك ذان لك الخ تبقى صوراً نحو اربعة وستين وهي رتبة الوسط بتمامها

حرف خطاب في الاموضع لها من الاعراب وهذا الاختلاف فيه فان تقدم حرف التنبيه الذي هو هـ على اسم الإشارة آيت بالكاف وحدها فتقول هذاك وعلمه قول طرفه رأيت بنى غبراء لا ينكر ونى

ولا أهل هذاك الطرف الممدد ولا يجوز الايمان بالكاف واللام فلا تقول هذاك وظاهر كلام المصنف انه ليس للمشار إليه الارتبكان قربي وبعدى كما قررناه والجهور على أن له ثلاث مراتب قربي ووسطى وبعدى فيشار إلى من في القربي بما ليس فيه كاف ولا لام كذا وذو والى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك والى من في البعدى بما فيه كاف ولا محذور ذلك

(ص) وبهنا أو ههنا أشير إلى

وسنة من القرب وأربعة وعشرون في البعد وهذا العدد باعتبار المعنى والافشار للجمع المذكور والمؤنث بالفظ واحد وخطاب المثني مذكرا ومؤنثا كذلك فباعبار اللفظ تقرب خمسة في خمسة بخمسة وعشرين في الثلاث مراتب بخمسة وسبعين بتعذر من عشرة وعشرين ويمتنع عشرة وان نظرا الى تعدد أدوات الإشارة لكل مشار اليد فكثرت الصور وهذا الايضاح يغنيك عن الجدول (قوله داني المكان) أي المكان الداني أو الداني منه فهي خاصة بالمكان لكن في التسهيل ان هناك وهناك والتشديد يشار به للزمان فحواها لك تبسوا لكل نفس ما سلفت أي في يوم تحشرهم وقوله

داني المكان وبه الكاف صلا
في البعد أو بتم فم أو هنا

أو بهنالك انطقن أو هنا
(ش) يشار الى المكان القريب بهنا
ويشدد معها التثنية فمقال ههنا
ويشار الى البعيد على رأي المصنف
بهنالك وهنالك وهنالك بفتح الهاء
وكسر هاء مع تشديد النون وبتم
وهنت وعلى مذهب غيره هنالك
للمتوسط وما بعده للبعيد

(ص) * (الموصول) *

موصول الاسماء الذي الاثنى اثنى
واليا اذا ما نيا لا تثبت
بل ما تليه أوله العلامة

والنون ان تشدد فلا ملامه
والنون من ذين وتين شذبا

واذا الامر تشابهت وتعاضمت * فهناك يعرفون أين المفرع

أي في وقت تشابه الامور وقوله * حنت نوار ولات هنا حنت * أي ولات في هذا الوقت حنين
فلات مهملة لتقدم الخبر وهو هنا على المبتدأ وهو حنت المؤنث بجنين وليس هنا اسمها وحنت
خبرها على تقدير ولات الوقت وقت حنين لان هنا لا يخرج عن الظرفية ولات لا تعمل في معرفة
* واعلم ان المكان والزمان لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الا به هذه الأدوات فهي في محل
نصب على الظرفية أما من غير تلك الحينية فلا يشار بها بل بغيرها نحو هذا مكان طيب وذاك زمان
الربيع (قوله وبه الكاف صلا) أي مفتوحة مفردة دائما سم (قوله أو بتم) بفتح المثناة وشدة الميم
وقد تلحقها تاء التانيث ساكنة ومفتوحة كحربت وهاء السكت وقفا وقد يجرى الوصل مجراه
لا الكاف ولاها التثنية وهي وهنا ملازمان للظرفية أو شبهها وهو الجرحين أو الى كافي أين
لا خصوص من كقوله الدماميني ولذا غلط من زعم ان ثم مفعول رأيت في قوله تعالى واذا رأيت
ثم رأيت بل الصواب ان الفاعل امام نزل منزلة اللازم أي واذا وقعت رؤيتك ثم أي في ذلك
المكان أو حذف مفعوله أي واذا رأيت الموعود به ثم (قوله فم) بضم الفاء أمر من فاه يغوه
اذا نطق (قوله أو هنا) بالفتح والتشديد والاخيرة بالكسر والتشديد (قوله وهنت) بزيادة تاء
ساكنة على هنا المفتوحة المسددة وحذفت ألفها للساكنين وقد تكسر هاوها تصريح
والله سبحانه وتعالى أعلم

* (الموصول) *

هو اسم مفعول من وصل الشيء بغير جعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا بالصلة (قوله موصول الاسماء)
مبتدأ أول والذي مبتدأ ثان حذف خبره أي منه والجملة خبر الأول والاثنى مبتدأ خبره التي أي
ومؤنثه أي الذي هو اثنى فالعاطف محذوف وأل عوض عن المضاف اليه أو التي مبتدأ ثان حذف
خبره والجملة خبر الاثنى أي الاثنى اها التي (قوله لا تثبت) بضم اوله مجزوم بلا الناهية ولا يجوز فتحه
كما لا يخفى وهو خبر عن الياء أي لا تثبتا أنت وجواب اذا محذوف لدلالة هذا عليه أو الياء مفعوله
مقدم ولا يرد أن معمول الجواب لا يتقدم على الشرط لجواز أن اذا مجرد الظرفية (قوله بل ما تليه)
أي الحرف الذي تليه الباء فالصلة تجرت على غير صاحبها ولم يبرز لا من اللبس وهذا قصر يحى بما علم
فلغظ بل انتقال لا ضرب وكون ما مفعولا محذوف يقسمه أوله من باب الاشتغال أرجح من كونه
مبتدأ خبره أول كما ستعرفه (قوله ان تشدد) اما بضم التاء مع كسر الدال مبنيا للفاعل أو مع فتحها
للمفعول من أشد الرباعي أو بفتح التاء مع ضم الدال مبنيا للفاعل أو بعكسه للمفعول من شدة
يشده والنون مبتدأ على كل لامفعول مقدم لان معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره والجملة
الشرطية والرابط على بناءه للفاعل محذوف أي تشدد هاءا للمفعول مستتر فيه * (فائدة) * قال
الفراء كل مضاعف على فاعل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كعققت أعف ولا يضم الاسماء

أيضا وتعويض بذلك قصدا
(ش) ينقسم الموصول الى اسمي
وحرفي ولم يذكر المصنف الموصولات
الخرفية وهي خمسة أحرف أحدها
أن وتوصل بالفعل المتصرف
ماضيا مثل عجت من أن قام زيد
ومضارعا نحو عجت من أن يقوم
زيد وأمر الخو أشرف اليه بأن قم
فان وقع بعده فاعل غير متصرف
نحو قوله تعالى وأن ليس للانسان
الا ما سعى وقوله تعالى وأن عسى أن
يكون قد اقترب أجلهم فهي مخففة
من التثنية ومنها أن وتوصل باسمها
وخبرها مثل عجت من أن زيدا قائم
ومنه قوله تعالى ولم يكفهم أن أنزلنا
وأن المخففة كالتثنية وتوصل باسمها
وخبرها لكن اسمها يكون محذوفا
واسم التثنية يكون مذكورا ومنها
كما وتوصل بشعل مضارع فقط نحو
جئت لكي تصبرم زيدا ومنها
ما وتكون ظرفية مصدرية نحو
لا أصعبك مادمت منطلقا أي مدة
دوامك منطلقا وغير ظرفية نحو
عجت مما ضربت زيدا وتوصل
بالماضي كما مثل والمضارع نحو
لا أصعبك ما يقوم زيد وعجت مما
تضرب زيدا ومنه بمناسو يوم
الحساب وبالجملة الاسمية نحو
عجت مما زيد قائم ولا أصعبك ما زيد
قائم وهو قليل وأكثر ما توصل
الظرفية المصدرية بالماضي أو
بالمضارع المنفي بلم نحو لا أصعبك
ما لم تضرب زيدا يقل وصلها أعني
المصدرية الظرفية بالفعل المضارع
الذي ليس بمنفي بلم نحو لا أصعبك
ما يقوم زيد ومنه قوله

أو متعديا ضم كرر دت أردو وهدت أهد الاثلاثة احرف من متعدي كسرت أيضا وتدورا وهي شدة
يشدهو يشدهو وعلة اذا سقاء ثانيا يعله ويعله ونم الحديث يته ويته فان جاء مثل هذا مما لم نسمعه فهو
قليل والضم أصل وجاء منه حرف واحد بالكسر فقط شدو ذاو هو حبه يحبه اه صحاح (قوله
وتعويض) مبتدأ خبره قصد وسوغه معنى الحصر على حدثي جاء بك أي ما قصد بذلك التشديد الا
التعويض عن ياء المقدر دخلا فان جعلنا كيد الفرق بين تشية المعرب والمبني وان حصل
أصل الفرق بخلاف الياء (قوله الى اسمي) هو كافي التسهيل ما افتقر أبدا الى جله ولو تأو بلا
كالظرف والوصف والى عائدين ضمير أو خلفه كاسمائي فخرج بأبد النكرة الموصوفة بحمله فانما
تفتقر اليها حال وصفها بها لا بدوا بالعمائد الموصول الحرفي وهو كل حرف سبق ما بعده بمصدر ولم
يجتج لعائد (قوله وهي خمسة) نظمها السندوني فقال

وهالك حروف بالصادر أولت * وذكرى لها خسا أصح كاروا

وهاهي أن بالفتح أن مشددا * وزيد عليها كي نخدشا وماولو

وزيد عليها الذي في بعض أحواله نحو وخضم كالذي خاضوا أي كخوضهم قالوا أو أل فيه زائدة
دخلت على الحرف تدورا كالموصول على المضارع لكن الصحيح اسمية وحذف عائده وموصوفه
أي كالمخوض الذي خاضوه أو أصله الذين حذف تونه على لغة أو المراد كالقريب الذي خاضوا وجمع
العائد نظر للمعنى (قوله ماضيا الخ) لكن لا تنصبه اتفاقا لانهم لم تؤثر في معناه شيئا بخلاف ان
الشرطية لما قبلته الى الاستقبال ناسب عملها في محله فالموصول بالماضي وكذا بالامر هي الناصبة
للمضارع عند الجهور لا غيرها وان كانت سائر النواصب لا تدخل على غيره لانهم أم الباب فتوسع
فيها ووصلها بالماضي اتفاقا وبالامر عند سيبويه بناديل دخول الجار عليها في نحو كتبت اليه بأن
قم أو لا تقعد اذ لا يدخل الاعلى الاسم فتقول بمصدر طلي أي كتبت اليه بالامر بالقيام كما قدر
المنحصر في قوله تعالى أنا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك أي بالامر بالانذار فلا يفوت معنى
الطلب ورده الله ما يعني بان كل موضع وقع فيه الامر محتمل لكون أن فيه تفسيرية بمعنى أي كهذه
الآية ونحوها أو حينئذ ان اصنع الفلك واذا وحيت الى الحوار بين أن آمنوا وانطلق الملائكة
منهم أن امشوا أي انطلقت ألسنتهم فكل ذلك اذا لم يقدر فيه الجسار كانت تفسيرية لسبقها بجملة
فيها معنى القول دون حروفه وخلوها عن الجار لفظا ولا حاجة الى تقديره كما يقول سيبويه أو زائدة
كلاما أي كتبت اليه بقم أي بهذا اللفظ زيدت أن كراهة دخول الجار على الفعل ظاهرا وان كان
في الواقع اسم القصد لفظه (قوله ومنها أن) بالفتح والتشديد المناسب لما مر أن يقول نانيها (قوله
وتوصل الخ) أي وتوول بمصدر خبرها مضافا لاسمها ان كان مشددا وبالكون ان كان جامدا أو
ظرفا كبلغني أنك زيد أو في الدار أي بلغني كونك زيد الى آخره أو يقال في الجامد بلغني زيدتك
لان باء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالقروسية أفاده الاسقاطي وكذا يقال في المخففة الا أن
اسمها ضمير الشأن محذوف خبره الجملة والمصدر يؤخذ بمابعد الفعل الجامد ويضاف لما يناديه
كان يقال في الآية الاولى وعدم كون شيء للانسان الاسمية وفي الثانية وكون أجملهم متوقع
القرب فتأمل (قوله كي) أي الجورقة للام لفظا أو تقديرا (قوله ظرفية) الاولى زمانية ليشمل نحو
كلما أضاء لهم مشوا فيه أي كل وقت أضاءه اذ الزمن المخفوض لا يسمى ظرفا (قوله بالماضي
والمضارع) أي المتصرفين ولو تصرفا ناقصا كدما ويصدر وصلها بالجامد كخا وعدا ويمتنع بالامر
(قوله وبالجملة الاسمية) أي اذا لم تصدر بحرف مصدرى نحو ما أن نجما في السماء لانهم احيدت

فاعل محذوف هو صـ له ما أي ما ثبت أن نجم الخ وقيل أن وصلته استبدأ حذف خبره أي ثابت
(قوله أطوف) بشـ والواو للتكثير ما أطوف أي مدة تطويق والكاع كذا م ذم للمؤنث أي التثنية
أو وسخه و يقال للامذ كركع كعمر (قوله بالماضى والمضارع) أي المتصرفين لا بالامر ولا بالاسمية
كما قاله ابن هشام وأما نحو يودوا وأنهم يادون في الاعراب فالمشهور أن تـ ديرة لو ثبت أنهم هم الخ
وبحث الدماميني أنه يقدر لو أنهم يادون ثابت كما قدره جمع بعد دلوا الشرطية في ولو أنهم صبروا كما
سأنى هناك فتكون المصدرية توصل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتأمل اهـ والغالب
أنها لا تقع الا بعد مفهم التثني كودوا أحب ومن غير الغالب قوله

ما كان ضرك لو منته ورعاً * من الفتي وهو المفظ المختق

(قوله احتراز الخ) أي في بادئ الرأي ولا فالخرفي لم يدخل أصلاً لان الكلام في المعارف فذكر
الاسماء لبيان الواقع (قوله فالذي) يكتب هو وجمعه والى بلام واحدة لكثرة استعمالها والذين
والمتين منى بلامين على الاصل في كل ما أوله لام حلى بال وللفرق بينهما وبين الجمع نصباً وجر واصل
الرفع عليهما ولم يعكس اسبق المثنى فاستحق الاصل وأل في الجمع زائدة لا معرفة لان تعربها
بالصلة وحذفها من الجميع لغة وكذا حذف نون الجمع وخرج عاها كالذى خاضوا في قول ونون
المثنى ابني الحرت كقوله

أبني كليب ان عني اللذا * قتلا الملوؤف وكذا الاغلا

وقوله هما اللتان ولدت تميم * اقمه لخر لهم صميم

والحاصل ان الذين الجمع اما بالنون مع ال أو حذفها أو بحذف النون مع ال والرابعة رفعه بالواو
والمثنى اما بتخفيف النون مع ال وحذفها أو بشد النون أو حذفها مع ال ففهم أربع أيضاً وأما
الذى والى فتحذف ياؤه مع ال مع اسكان ما قبلها أو كسره وكذا ثبت ساكنة مع ال ويدونها
وتشدهم كـ ورز ومضهومة مع ال ففهم ما ست لغات (قوله لا مقرر) أي حقيقة أو حكماً كالفرق
(قوله أسقطت الياء) أي ياء المفرد اسكون مع العلامة ولم يقل اللذان بفتح الياء المفرد اسكونها
مع العلامة كالشجيان لان الاخطأ في الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك انها ثنائية حقيقة فلا
يشترط فيها اعراب المفرد كما قيل به والاصح اشتراطه وانها ما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى لا تنبيه
حقيقة وحينئذ فالظاهر بناءهما كالمفرد لان التنبيه التي هي من خواص الاسماء لم توجد حتى
تعارض شبههما الافتقاري وانما الاختلاف مع العام ل نظر الصورة التنبيهية فبنينا على ما يشاء كل
اعراب من ألف أو ياء أو مشأ ما اذان وتان وكذا يقال في اللذان على رفعه بالواو فتدبر (قوله عوضا
عن الياء) مقتضاه منع تشديد المصغر لجوع يائه فانه سم ولم يعوضوا في يدين ودين لان الحذف
فيهما قبل التنبيه لالهما (قوله وقد قرئ والذان) هي لابن كثير وكذا أروا الذين ويسكن راء أروا
(قوله جمع الذي) مبتدأ خبره اللى والذين بحذف العاطف ومطابقا حال من الذين أي بالياء في الرفع
وغيره المراد الجمع الغفوى وهو مطلق التعداد لانهم اسما جمع لا جمع لان شرط الجمع اعراب المفرد
كالثنائية ولان الاثني لا واحده من افظه والذين أخص من المفرد لاختصاصه بالهـ فلا يجوز على
سنن الجوع كذا قيل وفيه ان عموم الذي للعقلاء وغيرهم بدلي فلا يمنع جمعه اذا أريد به عاقل ليعمهم
شمو لا يجمع نحو قائم ونائم على قائمين ونائمين لخصوص العقلاء مع اطلاق المفرد على غيرهم ولو سلم
لبطل كونه اسم جمع أيضاً كما مر في عالم وعالمين فالاسم التعليل الاول وان احتل عليه انه جمع لم
يستوف الشرط فيكون في كلام المصنف تغليب فتأمل ويكتب الاثني بالواو والزمه ال فلا يشبهه
بالى الجارة كما في التصريح بخلاف أولى الاشارية (قوله وبعضهم بالواو الخ) وكلهم يرفعونه بما في

أطوف ما أطوف ثم أوى

الى بيت قعيدته لكاع
ومنهالو وتوصل بالماضى نحو
وددت لو قام زيد بالمضارع نحو
وددت لو يقوم زيد فقول المصنف
موصول الاسماء احتراز من الموصول
الحرفى وهو أن وأن وكى وما ولو
وعلامته صحة وقوع المصدر موقعه
نحو وددت لو تقوم أى قيامك وعجت
مما تصنع وجئت لكى أقرأ أو يعجبني
انك قائم وأريد أن تقوم وقد سبق
ذكره وأما الموصول الاسمى فالذى
للمفرد المذكر والى للمفردة المؤنثة
فاذا ثبتت أسقطت الياء وأثبتت
مكانها بالان في حالة الرفع نحو
الاذان والتان وبالياء فى حالتى
النصب والحرف فتقول الذين والذين
وان شئت شددت النون عوضا عن
الياء المحذوفة فتقول اللذان
واللتان وقد قرئ والذان يأتيا منها
منسكهم ويجوز التشديد أيضاً مع
الياء وهو مذهب الكوفيين فتقول
الذين والذين وقرئ ربنا أروا الذين
بتشديد النون وهذا التشديد يجوز
أيضاً في ثنائية ذواتنا اسمى الاشارة
فتقول ذان وتان وكذلك مع الياء
فتقول ذين وتين وهذا مذهب
الكوفيين والمقصود بالتشديد
أن يكون عوضا عن الالف المحذوفة
كما تقدم فى الذى والى (ص)
جمع الذى الاثني الذين مطلقا
وبعضهم بالواو رفعا نطقا

صح كان نصافي محل الخلاف (قوله في العاقل) الاولى فيه وفيما بعده العالم اذ لم يرد اذ في وصفه تعالى بالعقل (قوله فانكحوا ما طاب الخ) وقيل انها في ذلك ليست لذات العالم بل لصفاته المحفوظة مع الذات وهي من غير العالم فلم يخرج عن اصلها قال السعد في حواشي الكشاف التفرقة بين ما ومن انما هي عند ارادة الذات وحدها اما اذا لوحظ معها صفة فحواء كرم ما شئت من هؤلاء القائم والقاعد وما زيد افضل أم كرم فما كن بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري والسكاكي وغيرهما وان انكره بعضهم والمعنى انكحوا الموصوفة بأي صفة اردتم من البكارة والشيوية ونحوهما اهـ والمراد الصفة غير المفهومة من الصلة اذ هذه في كل موصول ولعل المعنى في المثال الثاني سبحان القادر الذي سخر كن مثلاً فتدبر وتستعمل في العاقل اذا اختلط بغيره انما فانحو يسبح لله ما في السموات وما في الارض وفي المبهمة امره كقول من رأى سبحان بعد انظر ما ظهر لي وما خفي وقوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني فاتمما استعملت فيه ما لان الحل في حكم الجهاد ما لم ينفصل لا لايها مذكورته وانوثته كما نقله الشيخ خالد عن المصنف لان ذلك لا يخرج به عن العقلاء فتدبر (قوله وقد تستعمل في غيره) أي اما لا قهرانه في عموم فصل عن الجارية لنحو فهم من عشي الخ فتكون من مجاز الجواراة اول تشبه به بنحو اسرب القطا الخ فتكون اسـ تعارة ولا خلاطه به بنحو والله يسجد من في السموات فتكون تغليباً وقد بيناه في بحث التنمية (قوله بكيت الخ) قيل انهم العباس بن الاحنف وهو مولد لا يحتج بشـ مره ولذا سقط في نسخ والسرب بكسر المهملة وسكون الراء الجماعة والقطا جمع قطاة نوع من الطير وهو بكسر الواو أي أحبيت والشاهد قوله هل من يعير نزل القطا منزلة العاقل وناداه وطلب منه الاعارة فاستعمل فيه من وبعد البيتين

فما بني من فوق غصن اراكفة * ألا كلنا يامسـ تستعير غير
وأى قطاة لم تعرك جناحها * تعيش بذل والجناح كسير

* (قائدة) * تأتي من وما المعان جمعها بقولي

محامل من خمس فشرط تفهم * وموصولة تنكير نقص وتما
وهذا لما معني كف تعجب * تغيير معني مع تبي اعلم
وزائدة تأتي كذا مصدرية * مع الظرف أو لافهم لتغيا
أي يأتي كل منهما شرطاً واستقهما موصولاً وفكرة موصوفة أو تامة فالموصوفة اما بمفرد كقوله

لما نافع سعي الليب فلا تكن * اشئ بعبد نفعه الدهر ساعيا
ونحو مرت بما محجب للوبين محجب لك فنافع وموجب بالجـ صفتان أو بجمله كقوله

رب من أنضحت غيظا قلبه * قد تقي لي موتا لم يطع

وقوله ربما تكرر النفوس من الامـ * سر له فرجة كل العقال

فجمله أنضحت وتكرر صفتان لاصلتان لان رب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لما وله فرجة خبرها أو ما جعل ما كافة وله فرجة صفة لمخدوف هو مفعول تكرر ومن الامر بيان له أي قد تكرر النفوس حالاً من الامر له فرجة الخ فيرده ان الموصوف بالجـ له لا يحدف الا اذا كان بعض اسم مجرور عن أوفى نحو مناظعن ومما أقام وفيها سلم وفيها هلك وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحاج قارئاً يقرأ الامن اعترف غرقة بالفتح فانكرها وتوعد بالقتل ان لم يأت بشاهد على وقوع فعله في الكلام فخرج الرجل هاتماً يطلب شاهد افع بعد أيام سمع رجلاً ينشد لامية بن أبي الصلت

صبر النفس عند كل ملم * ان في الصبر حيلة الخصال

لا تضق بالامور ذرعاً فقد يكـ * شف غمها وبها غير احتيال

ما في غير العاقل وقد تستعمل في
العاقل ومنه قوله تعالى فانكحوا ما
طاب لكم من النساء وقولهم سبحان
ما سخر كن انسا وسبحان ما يسبح
الزعد بحمده ومن يانعكس فأكثر
ما تستعمل في العاقل وقد تستعمل
في غيره كقوله تعالى ومنهم من عشي

على أربع وقوله

بكيت على سرب القطا انمرون بي
فقلت ومثلي بالسكاك حدير

اسرب القطا على من يعير جناحه

اعلى الى من قد هويت أطير

وأما الالف واللام فتكون للعاقل

وغيره بنحو جاءني القائم والمركوب

واختلف فيها فذهب قوم الى انها اسم موصول وهو الصحيح وقيل انها حرف موصول وقيل انها حرف تعريف وليست من الموصولة في شيء وأما من وما غير المصدرية فاسمان اتفاقا وأما المصدرية فالصحيح انها حرف وذهب الاخفش الى انها اسم ولغة طي استعمل ذو موصولة وتكون للعاقل وغيره وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد للمد كروا المؤث مفردا ومثنى ومجموعة تقول جاءني ذوقام وذوقامت وذوقاما وذوقامت وذوقاموا وذوقون ومنهم من يقول في المفرد المؤث جاءني ذات قامت وفي جمع المؤث جاءني ذوات قن وهو المشار اليه بقوله وكأني أيضا لديهم البيت ومنهم من يثنى ويجمعها فيقول ذو وذو وفي الرفع وذو في النصب والجر وذواتي الرفع وذواتي في الجر والنصب وذوات في الجمع وهي مبنية على الضم وحكى الشيخ بهاء الدين بن النحاس ان اعرابها كاعراب جمع المؤث السالم والاشهر في ذواته أعني الموصولة ان تكون مبنية ومنهم من يعربها بالواو رفعاً وبالالف نصباً وبالياء جراً فيقول جاءني ذوقام ورأيت ذاقام ومررت بذى قام فتكون مثل ذى بمعنى صاحب وقد روى قوله

قوله أن ذات على هذه اللغة كفرده كذا في أصله وأصل هناسه قطا والأصل ان مثنى ذات على هذه اللغة كفرده اه معجمه

ربما تكره الخ ومع عقب ذلك نعي الجحاح فقال ما أدري أنا بابهم ما أكثر سروروا والتكره التسمية لا تحتاج لوصف كما التجسية عند البصريين ونحو غسلته غسلا ونعما وقوله * فنع من هو في سر وعلان * أي نعم شيأ ونعم شخصاً فمن تميز لقاعل نعم المستتر ولفظ هو مخصوص بالمدح وفي سر حال أي نعم من أي شخصاً هو الممدوح حال كونه في سر الخ كما قدره النازي وتزيد ما عن من يكون التجسية وزائدة ونافية وكافة نحو وانما الهكم الله ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهية كرماء ودهيات رب للفعل ومغيرة كلوما ضربت غيرت لومن الشرط الى التخصيص وبقي الابهامية نحو أعط شيأ وأما ولا مر ما جندع قصيرا نفعه وجعلها المصنف زائدة منهية على وصف لائق بالحل وليست هي وصفا لانها جامدة ولم يأت الوصف بالتكره الجامدة الا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أي رجل وطعمنا شاة أي شاة اه (قوله واختلف فيها) محل الخلاف حيث لا عهد ولا معرفة اتفاقا كجاءني محسن فاكرمت المحسن قاله الرضي (قوله وهو الصحيح) وعليه سيبويه والجمهور لا دخولها على المضارع كما سيأتي ولعود الضمير عليها في أفعل المتقي ربه وهو لا يعود الا على اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال به المازني لان الموصوف لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أو بني كما مر أو كان النعت صالحا لمباشرة العامل نحو أن اعمل سابعات أي دروعا سابعات وليس هذا واحدا منها وقد يقال هو من الثالث كما في الصبان (قوله حرف موصول) قائله المازني ورد بان لم يوجد موصول حرفي الا وهو مؤول بالمصدر وذلك باطل هنا (قوله حرف تعريف) قائله الاخفش ويرده جواز عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وأن الوصف معها يعمل ولو كان بمعنى الماضي مع انها حادثة من خواص الاسماء فكان ينبغي ابطالها عمله كالتصغير ونحو له بعدة عن شبهه الفعل وأجاب الاخفش عن هذا بان التزامه (قوله بلفظ واحد) أي مثنى على سكون الواو في الاحوال كلها وهي مراد المتن بقوله وهو كذا وذو أي تساوى ما ذكر (قوله وهي المشار اليه بقوله وكأني الخ) أي فهو إشارة الى لغة ثانية كما يفيد بقوله أيضا وحاصلها ان ذات وذوات بعضهم الموثثة وجمعها وذو والباقي وهو مفرد المذكر ومثناه وجمعه وكذا مثنى المؤث كما هو ظاهر المتن والشارح لكن في الرضي ان ذات على هذه اللغة كفرده فيقول المتن وكأني أي واللذين لديهم ذات (قوله ومنهم من يثنى الخ) أي فيصرفها تصريفاً بمعنى صاحب مع اعراب جميع تصاريفها جلا عليها كذا في الرضي ومقتضاه ان ذات تعرب بالحركات الثلاثة وان يقال في تثنيته انوا وذواتي بواو بعد النال كما في التي بمعنى صاحبة وان ذوات تعرب بجمع المؤث كآتي بمعنى صواحبان على هذه اللغة (قوله وهي) أي ذوات مبنية الخ اعلم ان الشارح تكلم أولا على ذوات من حيث افرادها وبعدها على ذواتها ثلاث لغات وقد علمتها ثم شرع بكلامه على من حيث الاعراب والبناء فهذا كلام مستأنف بين بهان من يقول ذوات بعضهم يثنى وهي اللغة الثانية في كلامه وبعضهم يعربها وهي الثالثة وليس مرتباً بقوله ومنهم من يثنى الثلاث لا يخالف كلام الرضي المار ثم بين ان بناء ذوات المفردة أي في اللغة الاولى والثانية أشهر من اعرابها بالحروف وهي اللغة الثالثة وليس هذا مكررا مع قوله فيما مر وأشهر لغاتهم الخ لان ذلك من حيث لزومها لفظا واحداً بقطع النظر عن بناءها وهذا من حيث البناء والاعراب نعم كان يكفيه ان يذكر ذلك هنا وهكذا قوله وأما ذات فالصحيح الخ وبهذا التقرير يعلم انه لا تكرار في كلامه ولا يخالف كلام الرضي من اختصاص اعرابها باللغة تصريفها وبنائها بما عداها فتدبر (قوله ابن النحاس) توفي بمصر سنة سبع أو ثمان وثلاثين وثلاثمائة كما في السجاعي وقوله هذا هو ما مر عن الرضي في لغة

تصريفها قال أبو حيان وهو نقل غريب (قوله فاما كرم الخ) تقدم في الاسماء الستة (قوله
ومنه من يعربها اعراب مسلمات) صريحه ان هذا الذات المفردة وهو ايضا في الهمع على ان
الشارح ثقة فليس لنا ان نقول لم يقل أحد بذلك وأما عود الضمير على ذوات فلا يخفى فسادُه نعم
يوهم كلامه ان ذات لا تنصب بالفتحة أصلا وليس كذلك بل حكاية أبو حيان في الارشاد في كافي
التصريح ومصر عن الرضى * (تنبيهه) * اذا أعرب ذات وذوات هذين وجب تنوينهما لعدم
الاضافة بخلاف ما يعني صاحب فحو جاءت ذات قامت وذوات فن وهكذا كما في التصريح
وقياسه ثبوت النون في تنبيه ذوات وجع ذوق يقال ذوان قاما وذوون قاموا وذوان قامتا
لعدم الاضافة لكنهما في جميع النسخ تحذف وفتحة ولم أر من نه عليه فليست نظرها وجهه والله أعلم (قوله
ومثل ما) خبر مقدم عن ذاهو اما مرفوع لفظا أو معني على الفتح في محل رفع لان الاضافة الى
المبنى تجوز البناء كما سيأتي وقرئ بهم ما في السبع قوله تعالى مثل ما أنتم تنطقون وقوله
ما استفهام من اضافة الدال للمدلول فهي على معنى لام الاختصاص لا بيانية ومن عطف عليه
وحذف منه استفهام لعلمه منه (قوله في انها تستعمل الخ) أي لاني كونها الغير العاقل بل هي
للعاقل وغيره كما صرح حوايه (قوله أن تكون مسبوقه بما) أي وان لا تكون مشارباها فحوماذا
التواني وسكت عنه لوضوحه وأن لا تلحق بكافي المتن ولم يشترط الكوفيون الاول عملا بقوله

عَدَسُ مَا لِعِبَادِكَ اِمَارَةٌ * تجوز وهذا تحمليين طابق

أي والذي تحمليته ورد بجعل ذا اشارية وتحملين حال أي وهذا يطبق حال كونه محمولا لا
(قوله وهو خبر) لا يرد امتناع الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان ذلك في غير الاستفهام نعم الاولى
عكسه (قوله كلمة واحدة للاستفهام) أي أو اسمها موصولا أو نكرة موصوفة كقوله

دعي ماذا علبت سائقه * وليكن بالغيب خبريني

فإذا كلها اسم موصول بجمله علمت عند السرا في ونكرة موصوفة بها عند القارسي قال لان
التركيب انما ثبت في أسماء الاجناس لاني الموصولات أي اتركى الذي علمته أنا وخبريني بما تغيب
عني لا تجتنبه وهذا أي جعلها جزم كلمة الغاء حكمي أما الحقيقي فجعل ما استفهامية وذات زائدة
على رأي من يجوز زيادة الاسماء كالناظم ويظهر أن الالغاء في نحو سألته عماذا فثبت ألف
ما في الالغاء الحكمي اصير ورثا جاز من المركب وتحذف الجار في الحقيقي كما قاله الشيخ يحيى
صيان (قوله فذا مبتدأ) ويحتمل أيضا عدم الالغاء فذا موصول بالطرف خبر عن ما يظهر
أثر الاحتمالين في البديل من اسم الاستفهام وفي جوابه فتقول في الالغاء ماذا صنعت أخيرا أم
شرا بالنصب بدلا من ماذا لانه مفعول مقدم وعند عدمه بالرفع بدلا من ما لانها مبتدأ ومنه قوله

الاتسأل ان المرء ماذا يحاول * أفتحب فيبقى أم ضلال وباطل

وكذا يفعل في الجواب نحو ماذا يتفقون قل العفو بالرفع لاني عمرو على جعل ذاموصولا
وبالنصب للباقيين على الالغاء كما في قوله تعالى ماذا أنزل ربكم فالواخير اقبل ويتعين الالغاء
اذا وقع بعد ذاموصول نحو من ذا الذي يشفع فن ذامبتدأ أو من فقط وذات زائدة على ما مر والذي
خبر لكن قال الدماميني بل يترجح فقط لاحتمال ان الذي فأكيد لذ أو خبر المحذوف والجملة صلة
ذا اه (قوله يلزم بعده صلة) ويجوز حذفها لدليل اما لفظي كأن يدل بصله لموصول على صلة
آخر نحو أعط الذي والى وصلتك أو معنوى كقوله

نحن الالى فاجع جو * عن ثم وجههم البنا

أي الالى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكقوله لهم بعد التيسار والى أي بعد الحاصل التي من فطاعة

فاما كرام موسرون اقيمتهم
نفسى من ذى عندهم ما كفايا
بالاعلى الاعراب وبالواو على البناء
وأما ذات فالنصب فيها ان تكون
مبنية على الضم رفع او نصب او جر امثل
ذوات ومنهم من يعربها اعراب
مسلمات فرفعها بالفتحة وينصبها
ويجرها بالكسرة (ص) ومثل
ماذا بعد ما استفهام

أو من اذ لم تلغ في الكلام

(ش) يعني ان اذا اختصت من بين
سائر أسماء الاشارة بأنها تستعمل
موصولة وتكون مثل ما في أنها
تستعمل بلفظ واحد للمذكر
والمؤنث مفردا كان أو مشن أو مجموعا
فتقول من ذا عندك وماذا عندك
سواء كان ما عندك مفردا أم ذكرا أو غيره
وشرط استعمالها موصولة ان تكون

مسبوقه بما أو من الاستفهاميتين

نحو من ذا جاءك وماذا فعلت فن اسم
استفهام وهو مبتدأ وذاموصول
بمعنى الذى وهو خبر من وجاءك
صلة الموصول التقدير من الذى
جاءك وكذلك ما مبتدأ وذاموصول
بمعنى الذى وهو خبر ما وفعلت
صلته والعائد محذوف تقديره ماذا
فعلته أي ما الذى فعلته واحترز

بقوله اذ لم تلغ في الكلام من ان

تجعل ما مع ذا أو من مع ذا كلمة
واحدة للاستفهام نحو ماذا عندك
أي أي شئ عندك وكذلك من ذا
عندك فذا مبتدأ وعندك خبره
فذا في هذين الموضعين ملغاة لانها
جزء كلمة لان المجموع اسم استفهام

(ص) وكلا يلزم بعده صلة

على ضمير لا تقي مشقته

شأنها كبت وكبت حذفوا الصلة أيها ما انتصر العبارة عن تصوير شئتها ٥١ تصریح واللتيا
بفتح اللام وتضم تصغير التي وقد يحذف الموصول دون صلته كقول حسن
أمن يحجور رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء
(قوله حرفية) هذا زائد على المتن لأنه خاص بالاسمية ولذا أوجب اشتغالها على الضمير (قوله أن يقع
بعدها صلة) أي متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجملة القسمية كقوله
ذاك الذي وأينك يعرف مالكا * والحق يدفع ترهات الباطل

أو الندائية كقول الفرزدق لذئب رعى اليه من زاده
تعش فان عاهدتني لا تخونني * نكن مثل من ياذئب يصطليبان
وكذا الاعتراضية كما في الهمع وسأيت مثاله ولا يجوز تفعليها ولا معمولها على الموصول لأنها
كل جزء المقملة وأما نحو وكافوا غيبه من الزاهدين فتعلق الظرف محذوف تدل عليه صلة آل أي
وكانوا زاهدين فمعه من الزاهدين فالظرف الثاني ما خبر ثان أو صفة الخبر المحذوف لأنها كبد كمال
من العلماء أو لتأسيس على معنى من بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا من الزاهدين (قوله تين معناها)
أي لأن تعريف الموصول اتصافه بصلته إلى أفعلة لا بهما بتعيين شخصه أو جنسه أذ هو موضوع
للدلالة على معهود بعضهن فتعرف بها ولا كذلك صفة التكرار لأن وضعها على الأجرام
وتخصيصها بها عارض فلم تعرف بها (قوله على ضمير) ويسمى عائدا وقد يخالفه الظاهر سمعا
كقوله * وأنت الذي في درجة الله أطمع * (قوله أن مفرد الخ) نصب الأول ورفع الثاني أي أن
كان الموصول مفردا فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سيأتي في باب كان (قوله مرعاة اللفظ) هو
الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثاني ومنهم من يستمعون ويجري الوجهان في كل ما خاف
نقظه ومعناه كاسماء الشرط والاستفهام الألف الموصولة فإرأى معناها فقط لخفاء موصولاتها
وجوزأ بوجيان مرعاة لفظها إذا لم تقع خبرا ولا نعنا كجاء الضارب للواحد وغيره وتجب مرعاة
المعنى إذا حصل باللفظ ليس كأعط من سألك لامن سألك أو قبح كجاء من هي حراء ولا تقل هو لان
الخبر مؤنث ويقع إذا عطفه سابق كقوله * وان من النساء من هي روضة * كما في
التصريح أي فيجوز من هو روضة بالفتح لان التاء للوحدة لا للتأنيث كما لا يقع في زيد ع لامة
فتدبر (قوله ووجه الخ) خبر مقدم عن الذي أي الشيء الذي يوصل به جملة الخ وهذا مستأنف
بيان الصلة ما هي (قوله الظرف والخبر والجرور) لم يجعلها جملة باعتبار متعلقها الفعل
لأنه ليس بظاهر (قوله ثلاثة) بقي أن لا تكون معلومة لكل أحد فنحو جاء الذي حاجباه فوق
عينيه لا عند ارادة الاستغراق وأن تكون معروفة أي معروفة لاسماع قبل حتى يعرف بها
الموصول قال في التوضيح الألف مقام التحويل والتفخيم فيجب سببها ما نحو وفغشهم من الميم
ما غشهم فأوحى إلى عبده ما أوحى ويلزم من عهد ما خبر يتم دون العكس لأن الخبر قد يجمله
المخاطب فلو عبر به الشارح لكان أولى (قوله خبرية) أي محبة لله للصدق والكذب في ذاتها
وان قطع بأحدهما بالنظر لاقائهما ومنها الجملة القسمية فنحو وان منكم لمن ليبطئن وان كان القسم
النساء لان المقصود جوابه وهو خبر وكذا الجملة الشرطية إذا كان جوابها خبرا كجاء الذي ان قام
قسطو المراد خبرية أصالة اذهى الآن لا حكم فيها لعدم قصد نسبتها فليست كلاما فضلا عن كونها
خبرا وكذا جملة الصفة والخال والخبر (قوله جاء الذي اضر به) هذه انشائية لله تعالى ومعنى طلبية
صراحة وليسته قائم طلبية ضمنا وبقي جاء الذي رحمه الله مما هو انشاء معنى فقط اذا لفرق بين
الثلاثة عند الجمهور وخالف المازني في الأخير والكسائي في الكل كما في الأشموني فقول الشارح

(ش) الموصولات كلها حرفية
كانت أو اسمية يلزم أن يقع بعدها
صلة تين معناها ويشترط في صلة
الموصول الاسمي ان تشقل على
ضمير يليق بالموصول ان مفردا
فقد روي مذ كرا فذكر وان غيرهما
فغيرهما نحو جاءني الذي اضر به
وكذلك المثني والجمع نحو جاءني
الذين اضر بهم ما والذين اضر بهم
وكذلك المؤنث فتقول جاءت التي
اضر بها واللتان اضر بهما واللاتي
اضر بهن وقد يكون الموصول
لفظا مفردا مذ كرا او معناه مثني
أو مجموعا وغيرهما وذلك نحو من
وما اذا قصد بهما غير المفرد المذكور
فيجوز حينئذ مرعاة اللفظ ومرعاة
المعنى فتقول أعجبني من قام ومن
قامت ومن قاما ومن قامت ومن
قاموا ومن قن على حسب ما يعنى
بهما (ص) وجملة أو شبهها الذي
وصل به كن عندي الذي ابنه كفل
(ش) صلة الموصول لا تكون
الاجلة أو شبه جملة ونعني بشبه
الجملة الظرف والجار والجرور
وهذا في غير صلة الالف واللام
وسأيت حكمها ويشترط في الجملة
الموصول بها ثلاثة شروط أحدهما
أن تكون خبرية الثاني أن تكون
خالية من معنى التعجب الثالث أن
تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها
فاحترز بالخبرية من غيرها وهي
الطلبية والانشائية فلا يجوز جاء
الذي اضر به خلافا للكسائي
ولا جاءني الذي ليته قائم خلافا
لهشام واحترز بخالية من معنى
التعجب من جملة التعجب فلا يجوز

جامع في الذي ما أحسنه وان قلنا
 انها خبرية واحترز بغيره متقرة الى
 كلام قبلها من نحو جاء الذي لسنه
 قائم فان هذه الجملة تستدعي سبق
 جملة أخرى نحو ما قعد زيد لكنه
 قائم ويستتر في الطرف والجار
 والمجرور أن يكونا تامين ونعني
 بالتمام أن يكون في الوصل به فائدة
 نحو جاء الذي عندك أو الذي في
 الدار والعامل فيه ما فعل محذوف
 وجواب التقدير جاء الذي استقر
 عندك أو الذي استقر في الدار فان
 لم يكونا تامين لم يحجز الوصل بهم ما فلا
 تقول جاء الذي بك ولا جاء الذي
 اليوم (ص)

وصفة صريحة صله آل

وكونها بمعرب الافعال قل
 (ش) الالف واللام لا توصل الا
 بالصفة الصريحة قال المصنف في
 بعض كتبه وأني بالصفة الصريحة
 اسم الفاعل نحو اضارب واسم
 المفعول نحو المضروب والصفة
 المشبهة نحو الحسن الوجه فخرج نحو
 القرشي والافضل وفي كون الالف
 واللام الداخلين على الصفة المشبهة
 موصولة خلاف وقد اضطرب
 اختيار الشيخ أبي الحسن بن
 عصفور في هذه المسئلة فرة قال
 انها موصولة ومرة منع ذلك وقد
 شذو ص الالف واللام بالفاعل
 المضارع واليه أشار بقوله وكونها
 بمعرب الافعال قل ومنه قوله

ما أنت بالحكم الترضي حكومته

ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل
 وهذا عند جمهور البصريين مخصوص
 بالشعور وعزم المصنف في غير هذا الكتاب
 أنه لا يختص به بل قد يجوز في الاختيار
 وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية
 وبالطرف شذوذ في الاول قوله
 من انقوم الرسول الله منهم
 لهم دانت رقاب بني معد

خلافا لهشام أي والكسائي ولا حجة لهما في قوله

واني راج نظره قبل اني * لعل وان شطت نواها أزورها

لان تقديره التي أقول فيها العلي الخ أو أن أزورها صلة دالة على خبر العلي وهي معترضة بين الصلة
 والموصول ولا في قوله

وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا * سوى ان يقولوا اني لك عاشق

لا يمكن ان ذالغاية لاموصولة وقال بعض المحققين المشهور ان عسى لانشاء الترحي لكن دخول
 الاستفهام عليها نحو فهل عسىم وقوعها خبرا لان نحو اني عسى صاعدا نيل على انه فعل
 خبري فينبغي جواز الوصل به بلا خلاف (قوله وان قلنا انها خبرية) أي أصله لانها الا ان
 انشائية اتفاقا ولذا منعت وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه فقيه ايهام والمقصود من
 الصلة التعريف (قوله فائدة) أي بان يكون متعلقه عاما أو خاصا بقرينة كان يقال اعتكف
 زيد في الجامع وعمر في المسجد فقول بل زيد الذي في المسجد فذهب ذانام كما قاله الدماميني أما
 الناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة كما مثله الشارح هذا هو التحقيق في تفسير
 التام والناقص وسأني في ابتداء اللغو والمستقر (قوله فعل) أي لوجوب كون الصلة جملة
 ولا يقدر انما خبر المحذوف نجاء الذي هو كائن عندك لان شرط الحذف من الصلة ان لا يصلح
 الباقي للوصل به كما سيأتي والطرف هنا صالح لذلك دما ميني (قوله صريحة) أي خالصة الوصفية
 لكونها في تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية (قوله وكونها) أي آل بمعرب الافعال أي
 موصولة به أو الضمير لصله آل والباء بمعنى من (قوله اسم الفاعل والمفعول) أي المراد بهما
 التجدد لا الدوام والكانان من الصفة المشبهة كالمؤمن والصائغ فيجوز فيهما الخلاف وكذا أمثلة
 المبالغة (قوله نحو القرشي) أي لانه جامد مؤول بالمشقة أي المنسوب الى كذا الا صفة صريحة
 وأما الافضل فاشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعد اعن الفعل من جهة كونهما للثبوت لا للتجدد
 فلا يؤولان به وينبدا لافضل بكونه لا يطر در فعه الظاهر الا في مسئلة السكحل فلذا اتفق على ان آل
 فيه معرفة واختلاف فيها فنظر الى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة كالمصنف ومن نظر الى
 كونها للثبوت جعلها معرفة وهو الاصح لعدم تأويلها بالفعل كالفعل التفضيل وخرج أيضا
 ما غلبت عليه الاسمية من الاوصاف كالصاحب اسم لصاحب المالك والابطخ للمكان المنبسط
 أي المتسع والاجر للمكان المستوي فيه الرمل لا يثبت شيأ فال فيه معرفة لانها لا خها عن
 الوصفية اذ لا تجرى على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتكامل ضميرا كما قاله الشاطبي
 (قوله واليه أشار) أي الى الوصل بالمضارع لامع وصفه بالشذوذ لقوله يجوز انما اختيارا بناء على
 ان الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة أي بحسب ما يسهل عادة من العبارات لا مطلقا موقع
 في الشعر وان سهل تغييره كما قاله الجمهور والشاعر هذا يمكنه بسمولة ان يقول المرضي حكومته
 فعبدوه الى المضارع يدل على الجواز لا يرد أنه كان يجب تأنيث المرضي فينكسر الوزن لانه على
 تأويل الحكومة بالحكم وفي التصريح ما يفيد ان بعض الكوفيين يجيزه بكثرة فتكون المذاهب
 ثلاثة واستبعد الصان وخرج بالمضارع الماضي فيمتنع وصلها به استقلا لالكن بحسن عطفه
 كالمضارع على صلتها لكونها مؤولة بالفعل نحو فالمغبرات صحبا فائرن أي فالتخيول التي أغرن صحبا
 فائرن به نفع أي غبارا ونحو يجيئ الصائم ويعتكف (قوله الترضي) بادغام آل في التاء وفكها
 بجاء لاف آل الحرفية يجب ادغامها فيها الكثرة استعمالها كما نص عليه شيخ الاسلام وغيره اه
 سباعي (قوله الرسول الله) أي الذين رسول الله كائن منهم ودانت أي خضعت وبنو معدهم قرش

(قوله على المعه) أى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا اسما بخلافه في صلة غير آل كما مر وسعة
بفتح السين وتكسر واعلم ان صلة آل ان كانت وصفا فهو مع من فوعه شبهه بالجملة كما في التوضيح
وفي المطول وغيره من أنه جملة فاعل المراد في معناها ولا اعراب له كما هو شأن الصلة لان العامل
انما يتسلط على آل ولكن ينتقل اليه اعرابا عارية كما انتقل اعراب الالاء عن غير لما بعدهما
لكونهما بصورة الحرف بحيث بالازداد ولو كان فيهما آلهة الا الله لكن ما بعدهذين مجرور تقدير
باضافتهما اليه بخلاف ذات فان وصلت بجملة فيجت الالاء ما يني أنه يثبت لملها اعراب المفرد التي
هي في موضعه كالحرف في البيت أى ينتقل اعراب العارية لملها قال فهذه جملة يثبت لها أنواع
الاعراب وابست خبرا ولا حال ولا صفة ولا مضافا اليها وهذا غريب ورده الشننى بان المفرد الذى
هي في موضعه ليس مفردا حقيقة حتى تستحق اعرابه بل في معنى الجملة مع ان اعرابه ليس أصلا
بل عارية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لال نفسها كباقي الموصولات لا للجملة هذا
وطالما توقفت في قوله سم ظهر اعرابها على ما بعدها الخ فإنه يقتضى انها معربة مع قيام موجب
البناء وهو الافتقار كسائر الموصولات وافتقارها وان كان الى مفرد لكنه في معنى الجملة كما مر
في أثر البناء وكذا الاول والثاني بمعنى غير قام بهما سبب البناء وهو الشبه اللفظي فيهما والوضع في
لا لكن يمكن في هذين ان اضافتهما عارضت شبه الحرف مع ان الشبه اللفظي مجرول لا موجب
فاعرابا على ما بعدهما ما هو بخلاف آل فان موجب بناء لم يعارضه شئ الا ان يراد بقولهم ظهر
اعراب أى الذى حقه ان يكون لملها كسائر الموصولات لا للفظها فلا ينافى انها مبنية وقولهم
لكونهما بصورة الحرف أى الذى هو جرهما بعده ولا يستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل
الاعراب لفظا ولا محلا فكذلك ما هو بصورة تقدير والله أعلم (قوله ما لم تضاف) ما مصدرية ظرفية
وجملة مصدر وصلها الخ حال من ضمير تضاف فقيده الاضافة المنفية بحذف صدر الصلة أى مدة عدم
اضافتها المقيدة بالحذف والتنى اذا توجه الى مقيدة بصدق بنفهم ما بان لا تضاف ولا يحذف
الصدر نحو أى هو قائم بانتفاء المقيدة فقط بان لا تضاف ويحذف الصدر نحو أى قائم وبانتفاء
القيده فقط بان تضاف ولا يحذف الصدر نحو أى هم هو قائم فهذه الثلاث صور منطق عبارته
ومنه هو ما صورة ثبوت الاضافة والحذف معان نحو أى هم أشد فتبني حينئذ ولو قال

* أى كما وبنيت اذا تضاف * الخ لكان أوضح ومحل هذه الصورة اذا كان صدر الصلة ضميرا كما هو
فرض كلامه فلو وصلت بفعل أو ظرف أعربت اجما كما نقل عن أبي حيان نحو أى هم قام
أو عندك اذلا حذف في الاول والمحذوف في الثانى ليس ضميرا بل جملة فعلية اه (قوله في
أنهم اتكون الخ) أى وفي الموصولية كما يعلم من المقام ونحو الفها في الاعراب وكونها للعاقل وغيره
ولزومها الاضافة لفظا وتقدير التعريف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف عينه فقها معرفان
لكن بجهتين فلا اشكال ولا تضاف لتكره أصلا بخلاف الشرطية والاستفهامية وجوز ابن
عصفور وابن الضائع وجعلها من سيعلم الذين ظلموا أى منقلب يتقلبون على معنى سيعرفون
المنقلب الذى يتقلبونه وجعلها الجمهور استفهامية لا موصولة وهى مقول مطلق لينقلبون
علقت يعلم عن العمل في الجملة أى سيعلم الذين ظلموا يتقلبون أى انقلاب (قوله معربة) أى لان
شبهها الحرف في الافتقار عورض بما يختص بالاسم وهو اضافته اللفظا أو تقدير افرجعت الى
الأصل في الاسماء وهو الاعراب ولذا أعربت الشرطية والاستفهامية دائما وبنيت في الحالة
الرابعة لتزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة أشبهه به في الصورة فكأنه لا اضافته حتى تعارض
شبه الحرف ومن أعربهم حينئذ لاحظ الحقيقة وانما لم تبني فى أى قائم مع عدم الاضافة لفظا اقيام

ومن الثانى قوله

من لا يزال شاكر على المعه

فهو جر بعيشة ذات سعه

(ص) أى كما وأعربت ما لم تضاف

وصدر وصلها ضمير المحذف

(ش) يعنى أن أيا شمل ما فى أنها

تكون بالنظر واحد لأمذكر والمؤنث

مفردا كل أو مثنى أو مجموعا نحو

يعجبني أيهم هو قائم ثم ان أيا لها أربعة

أحوال أحدها أن تضاف ويذكر

صدر صلتها نحو يعجبني أيهم هو قائم

الثانى ان لا تضاف ولا يذ كر صدر

صلتها نحو يعجبني أى قائم الثالث

ان لا تضاف ويذكر صدر الصلة

نحو يعجبني أى هو قائم وفي هذه

الاحوال الثلاثة تكون معربة

بالحركات الثلاث نحو يعجبني أيهم

هو قائم ورأيت أيهم هو قائم ومررت بأيهم هو قائم وكذلك أي قائم

(٨١)

وأي قائم وأي قائم وكذا أي هو قائم وأي

هو قائم وأي هو قائم الرابع أن
تضاف ويحذف صدر الصلة نحو
يجبني أيهم قائم وفي هذه الحالة ينبغي
على الضم فتقول يجبني أيهم قائم
ورأيت أيهم قائم ومررت بأيهم
قائم وعليه قوله تعالى ثم لنزغن من
كل شعبة أيهم أشد على الرحمن
عتبا وقول الشاعر

إذا ما لقيت بني مالك

فسلم على أيهم أفضل
وهذا مستفاد من قوله وأعربت ما لم
تضف إلى آخر البيت أي وأعربت
أي إذا لم تضف في حالة حذف صدر
الصلة فدخل في هذه الأحوال
الثلاثة السابقة وهي ما إذا
أضيفت وذ كر صدر الصلة أولم
تضف ولم يذ كر صدر الصلة أولم
تضف وذ كر صدر الصلة وخرجت
الحالة الرابعة وهي ما إذا أضيفت
وحذف صدر الصلة قائمها

لا تعرب حينئذ (ص)

وبعضهم أعرب مطلقا وفي

هذا الحذف أي غير أي يقتضي

أن يستعمل وصل وأن لم يستعمل

فالحذف نزر وأبو أن يحتزل

أن صلح الباقي لوصل مكمل

والحذف عندهم كثير منجلى

في عائدة متصل أن انتصب

بفعل أو وصف كن ترجو حب

(ش) يعني أن بعض العرب

أعرب أي مطلقا أي وأن أضيفت

وحذف صدر صلتهم افتحة قول يجبني

أيهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت

بأيهم قائم وقد قرئ ثم لنزغن من كل

شعبة أيهم أشد بالنصب وروى

فسلم على أيهم أفضل بالجر وأشار

العائد على الموصول وهو ما أن يكون

التنوين مقامها كافي كل وبعض ولا يمكن مقامه مقام المبتدا لكونه لا يشبهه ولا نه لم يعهد
هذا ما علاوا به وفيه أنه لا يمكن تنزيل المضاف إليه منزلة المبتدا المحذوف في نحو أيهم قائم
لاختلافهم ما جعوا أفرادا وإن أمكن في أيهم أشد لأن أفعل التفضيل يحذف عن الواحد وغيره
إلا أن يقال حمل الأول على الثاني طرد الباب فليست أملا هذا وبنيت على حركة دفع اللسا كنين
أولان أي أصلا في الأعراب وكانت ضمة جبر الفوات أعربا أي أقوى الحركات أو تشبيها بقبيل
وبعد في حذف بعض ما يوضحها (قوله ورأيت أيهم الخ) جرى على رأي المصنف والبصريين
من صحة عمل الماضي فيها قال في التسهيل ولا يلزم استعجال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين اه
وسئل الكسائي في حلقه يونس لم لا يجوز أن يجبني أيهم قائم فقال أي كذا خلقت فصا ومثلا (قوله
إذا ما لقيت الخ) ما زائدة والشاهد في أيهم حيث بي على الضم مع اضافته وحذف صدر صلتهم
أي على أيهم هو أفضل أي الذي هو أفضل وكذا في الآية (قوله مطلقا) حال من المفعول المحذوف
أي أعرب أي حال كونه مطلقا عن التقيد بما مر أو المراد أعرب أي أعربا مطلقا (قوله أي)
مفعول يقتضي الذي هو خبر عن غير أي غير أي من الموصولات يقتضي أي أي يتبعها في حذف صدر
الصلة فقد تم معمول الخبر الفعلي على المبتدا والأصح جوازهما (قوله أن يستعمل) السين
والنساء ما لعدد أي أن يعد طويلا كما تستحسن العدل عدده حسنا أو زائدتان أي أن يطل
أي يطله المتكلم فهو مجهول على كل ويصح على الثاني بناؤه لفاعل أي أن يطل بفتح الباء أصله
يستطيع وحذف جواب الشرط ضرورة علمه مما قبله أي جاز حذف الصدر وانما كان ضرورة
لأن فعل الشرط ليس ماضيا (قوله يحتزل) أي يحذف وضميره صدر الصلة الذي هو العائد
المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سنبه عليه الشارح (قوله مكمل) بكسر الميم الثانية أي كامل
بأن يكون جملة بعائدها وشبهها (قوله كثير منجلى) خبر أن تنازع أقوله في عائد فان جعل منجلى صفة
الكثير كان هو العامل وحده لأن الموصوف لا يوصف قبل عمله وفي كلامه عيب التضمن وهو تعلق
القافية بما بعدهما وإن لم يكن عمدة وخصه بعضهم بالنفي أثفاده الصبيان (قوله أعرب أي مطلقا)
هو مذهب الخليل ويونس وتأولا الآية بأنهم استغفها مية مبتدأ خبره أشد فضمتم الأعراب ثم قال
يونس الجملة سدت مسد مفعول تنزع لأن أي علقته عن العمل لأن التعليل عنده لا يختص
بأفعال القلوب وقال الخليل هي صفة لمفعوله المحذوف على تقدير القول أي لنزغن من كل شعبة
فريقا يقال فيه أيهم أشد ورده عليهم بقوله وسلم على أيهم أفضل بالضم لامتناع الاستغفها مية فيه
لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل ولا يصح أن يقدر على شخص مفعول فيه أيهم أفضل لامتناع
حذف الجرور وادخال الجار على معمول صلتهم بالضرورة كافي المعنى والمراد بصلته ما هو من
تمامه ولو صفة كما هنا وانما قدروا كذلك في نحو ما هي بنم الولد ما لي بنام صاحب الضرورة أن
الفعل لا يصلح للجر بخلاف أي فتعين أنها موصولة ومبنية وبذلك يرد على ثعلب المنكر لموصولة
أي والنصب في الآية والجر في البيت شاذان لا يستجيب ما على الأعراب * (تنبيه) يؤخذ مما ذكر
عن المعنى أنه لا يجوز في قوله كن ترجو حب أن يقدر كقولك من ترجولان الجملة صالحة للجر لقصد
انتظها فلا ضرورة إلى حذف الجرور وادخال الجار على معموله كما لا يدخل على معمول صلتهم بل
الجملة نفسها محجورة بالكاف أي كهذا اللفظ ومثله كما ستتم ونحوه فاحفظ ذلك يقع في
مواطن كثيرة * (فائدة) * كما ترد أي موصولة ومثلا واستغفها ما ترد وصلة انداء ما فيه آل كأيها
الرجل ونعتا لسكره وحال من معرفة التين على السكال كررت بفارس أي فارس ويزيد أي رجلا

(١١ - خضري ل)

بقوله وفي هذا الحذف أي الخ إلى ما أوضح التي يحذف في
مرفوعا وغيره فان كان مرفوعا لم يحذف

الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد نحو
وهو الذي في السماء الله وأيمهم أشد
فلا تقول جاء اللذان قام ولا اللذان
ضرب لرفع الاول بالفاعلية والثاني
بالنيابة بل يقال قاما وضربا وأما
المبتدأ فيحذف مع أى وان لم تطل
المسألة كما تقدم من قولك يعجبني
أيمهم قائم ونحوه ولا يحذف صدر
المسألة مع غير أى الا اذا طالت
المسألة نحو جاء الذي هو ضارب زيدا
فيجوز حذفه وقوله قول جاء الذي
ضارب زيدا ومنه قوله ما أنا بالذي
قائل لك سواء التقدير بالذي هو قائل
فان لم تطل المسألة فالخذف قليل
وأجازه الكوفيون قياسا نحو جاء
الذي قائم التقدير هو قائم ومنه قوله
تعالى غما على الذي أحسن في
قراءة الرفع أى هو أحسن وقد
يجوزوا في لاسميا زيد اذا رفع زيد
ان تكون ما موصولة وزيد خبر
مبتدأ محذوف التقدير لاسى الذي
هو زيد محذوف العائد الذي هو
المبتدأ وهو قولك هو وجوبا وهذا
موضع حذف فيه صدر المسألة مع
غير أى وجوبا ولم تطل المسألة وهو
مقيس وليس بشاذ وأشار بقوله
وأبو أن يحتزل ان صلح الباقي لوصلي
مكمل الى أن شرط حذف صدر
المسألة أن لا يكون ما بعده صالحا
لان يكون مسلة كما اذا وقع بعده
جمله فنحو جاء الذي هو أبوه منطلق أو
هو ينطلق أو ظرف أو جار ومجرور
تأمان فنحو جاء الذي هو عندك أو هو
في الدار فإنه لا يجوز في هذه المواضع
حذف صدر المسألة

وكما معرفة الا الموصولة في الامر والندائية (قوله الا اذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه
مبتدأ من قوله وفي هذا الحذف لعود اسم الإشارة لقوله وصدر وصلها ضمير المحذوف وصدر الروصل
هو المبتدأ أو كون خبره مفردا من قوله وأبو أن يحتزل ان صلح الخ كاسنيته وهذا شرطان للجواز
وطول المسألة للكثرة وبقي للجواز أن لا يكون الضمير معطوفا ولا معطوفا عليه كجاء الذي زيد وهو
أو هو وزيد قائمان لا لا يخبر بالمتنى عن المفرد أو يبقى العاطف بدون معطوف ولا بعد لولا كالذي
لولا هو لا كرمك لوجود حذف الخبر بعدها فيلزم الاحتياط ولا منقضا ولا محصورا كالذي ما هو
قائم أو ما في الدار الا هو (قوله بالفاعلية الخ) أى والفاعل ونائبه لا يحذفان الا في مواضع ليس هذا
منه بخلاف المبتدأ (قوله فيحذف مع أى الخ) أى لطولها بالاضافة لفظا أو تقدير فاستغنت عن
شرط الطول لكنه يقع يعجبني أى قائم لعدم الطول لفظا كما نقل ابن خروف وان كان جائزا (قوله
الا اذا طالت) أى بشئ يتعلق بها كعمول الخبر أو نعتها أو غير ذلك سواء تأخر المعمول عن الخبر كما
مثله أو تقدم نحو وهو الذي في السماء اله أى الذي هو اله في السماء أى محبوبهم او جعل المبتدأ
خبره الطرف أو فاعله لا يفسد اللفظ لخلاص المسألة عن العائد والمعنى كما هو ظاهر (قوله قليل) أى
لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه في قوله

لاتنوا الا الذي خير فاشقيت * الانقوس الا لى للشرنا ونا

أى الذى هو خير والا لى ههنا وول للشر (قوله في قراءة الرفع) هى شاذة ليحصى بن يعمر ومثلها
لما لك بن دينار وابن السماك ما بعوضه رواية بالرفع أى ما هو بعوضه فام موصولة بدلا من مثلا
حذف صدر صلتها بالاطول وجوز أبو البقاء زيادتم افا لجملة نعت مثلا وما على النصب فبانكرة
موصوفة بعوضه بدل من مثلا أو زائدة وبعوضه بدل وما فتح أحسن فعلى انه فعل ماض
فاعله ضمير موسى مع حذف العائد أى الذى أحسنه وجعله الكوفيون موصولا حرفيا أى على
احسانه (قوله لاسى الذى الخ) سى بمعنى مثل لا يعرف باضافته لما الموصولة لتوغل في الابهام
فصح كونه اسم لا أولك جعل ما تنكرة موصوفة بالجملة أى لاسى رجل هو زيد أو زائدة وسى
مضاف الى زيد فان كان بدله تنكرة كقوله

الارب يوم صالح لك منها * ولا سيما يوم بدارة جليل

فلن فيه الرفع والجرح كذلك وينى بالنصب تمييز السى كما تميز مثل نحو ولوجئت ابله مددا وما حينئذ
كافة عن الاضافة وفحمة سى بناء على هذا الاقراها واعراب فى سواء لاضافته للما أو تالمها والبيت
مرى بالوجه الثلاثة وخبر لا على الجميع محذوف أى لا مثل كذا موجود ولا محل للجملة وقد
تخذف ياؤها وقد تحذف منها الواو اما وحدها أو مع لا كما حكاه الرضى وتعبه الدمامينى هذا وقد
يرد على خصوص ما يكون فى محل نصب مفعولا مطلقا لا خص محذوف ما حينئذ يوتى بعده بالحال
كاحب زيد ولا سيما را كأو وهو را كب ففى حال من مفعول أخص المحذوف أى أخصه بزيادة
الحبة خصوصا فى حال ركوبه وكذا بالجملة الشريطة نحو ولا سيما ان ركب أى أخصه بذلك فقوله
المصنفين لاسما والامر كذا تركيب عربى أفاده الدمامينى وغيره (قوله وجوبا) أى لجر يانه مجرى
المثل وليكون ما بعده لاسى مفردا صورة لانها كالا استثنائية فى مخالفة ما بعدها لما قبلها وهى
لا يقع بعدها جملة ولذا جرت عادتهم بد كرها فى الاستثناء وان لم تكن من أدواته لان ما بعدها أولى
بالحكم مما قبلها الا خارج عنه كما هو شأن الاستثناء (قوله وهو مقيس) أى فهو مستثنى من شرط
الطول لما سر فان قلت لاسما زيد الصالح فلا استثناء لطول المسألة بالنعت وبشئ البيت البار (قوله
جملة) هذا يحتز قوله وخبره مفرد متى كان خبر العائد جملة أو ظرفا فلا بد من اشتقاقه على ما يربطه

فلا تقول جاء الذي أبوه منطلق لان الكلام يتم دونه فلا يدري أحذف منه شيء أم لا وكذلك بقية الأمثلة المذكورة ولا فرق في ذلك بين أي وغيرها فلا تقول في يعجبني أيهم هو ية قوم يعجبني أيهم يقوم لانه لا يعلم الحذف ولا يختص هذا الحكم بالضمير اذا كان مبتدا بل الضابط انه متى احتمل الكلام الحذف وعدمه لم يحذف العائد وذلك كما اذا كان في الصلة ضمير غير ذلك الضمير المحذوف صالح لعوده على الموصول نحو جاء الذي ضربته في داره فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فلا تقول جاء الذي ضربت في داره لانه لا يعلم المحذوف وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإيهام فانه (٨٣) لم يبين انه متى صلح ما بعد الضمير لان يكون صله لا يحذف سواء كان الضمير مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا وسواء كان الموصول أنيا أو غيرها بل ربما يشعر ظاهر كلامه بان الحكم مخصوص بالضمير المرفوع وبغير أي من الموصولات لان كلامه في ذلك والامر ليس كذلك بل لا يحذف مع أي ولا مع غير هاء متى صلح ما بعدها لان يكون صله كما تقدم نحو جاء الذي هو أبوه منطلق ويعجبني أيهم هو أبوه منطلق وكذلك المنصوب والمجرور ونحو جاء الذي ضربته في داره ومررت بالذي مررت به في داره ويعجبني أيهم ضربته في داره ومررت بأيهم مررت به في داره وأشار بقوله والحذف عندهم كثير منجلى الى آخره الى العائد المنصوب وشرط جواز حذفه ان يكون متصلا منصوبا بفعل تام أو بوصف نحو جاء الذي ضربته والذي انما عطية درهم فيجوز حذف الهاء من ضربته فتقول جاء الذي ضربت ومنه قوله تعالى ذرني ومن خلقت وحيدا وقوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا التقدير خلقته وبعثه وكذلك يجوز حذف الهاء من عطية فتقول الذي انما عطيت درهم ومنه قوله

بالمبتدا وهذا الرابط يصلح لعوده على الموصول قطعا فهو أبدا صالح لوصول به والكاف في قوله كما اذا وقع استقصاءية فتأمل (قوله فلا يدري الخ) فيه ان هذا الجال لا يعاب مع ان الحاصل اللبس فلو قال لتبادر عدم الحذف لاستقام هذا اذا لوحظ المحذوف فان جعل الباقي صله مستقلة جاز في كل ما ذكره (قوله بل ربما يشعر الخ) أي لا انقضاء الكلام على أي وهو الآن في غيرها ولرجوع ضمير مختزل لقوله وصدر وصلها وهو لا يكون الامر فوعا اللهم الآن يرجع لقوله ضمير الحذف بلا قيد الصدرية فيعبر المرفوع وغيره في أي وغيرها فتقدير (قو وشروط جواز حذفه) أي زيادة على عدم صلوح الباقي للوصول لوجوب هذا في كل عائد كما قدمه (قوله تام) أخذ من مثال المصنف ولم يذكره في الوصف لعلمه من هذا (قوله ومن خلقت) امام معطوف على الباء من ذرني أو معقول معه ووحيدا حال أي خلقته حال كونه منفردا بلا أهل ولا مال وهو الوليد بن المغيرة (قوله ما الله الخ) الله مبتدأ خبره مولى أي معطيك والجملة صله ما حذف عائدتها وهو المفعول الثاني لمولى وفضل خبر ما وفاء فاحذفه سببية وفاء فالتعليل (قوله مولى كذا) قدر متصلا مع ان عامله اسم يترجح معه الانقصال كما مر لان الكلام في المتصل قاله الروداني وبه يعلم ان المراد المتصل ولو جازا كما سيتضح (قوله وكلام المصنف الخ) وأجيب عنه بأنه أرشد الى ذلك بتقديم الفعل واتكلم على اشتهار اصله في العمل والتصرف الذي من جلته حذف المفعول وفرعية الوصف فيها (قوله وأما الوصف) ظاهره كالمصنف انه لا فرق بين صله أو غيره أو مذهب الجمهور ان منصوب صلها لا يحذف أصلا ان عاد عليها لانه يدل على اسميتها الخفية وأما قوله

ما المستغزى الهوى محمود عاقبة * ولو أتبع له صفو بلا كدر

أي المستغزى فساد فان عاد الى موصول قبلها جاز بكاء الذي أنا الضارب أي الضار به (قوله منفصلا) أي وجوبا اما لتقديمه كاله أو لخصمه كجاء الذي ماضرت الابه لان حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل جواز في حذف كالبيت المار ونحو كاهن بما آتاهم ربهم أي آتاهم اياه ولا يقدر متصلا لان اتحاد رتبة الضمير بين في الغيبة يضعف الوصل كما مر فلا يحمل عليه القرآن ومثله ومما رزقناه هم يتفقون ويرضين بما آتين كاهن أفاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل في ذلك انما هو عند تلفظ أمانع الحذف فلا ضعف لعدم النطق كما في اعراب السمين (قوله فلا يجوز حذف الهاء أي لانها عمدة والحرف لا يستقل بدونه انما قد تحذف تبعا للحرف نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون أي تزعمون أنهم شركائي ورب شيء يجوز تبعا لاسمه قل لا فان قدر تزعمونهم فلا اشكال (قوله بفعل ناقص) أي لانه كالحرف في أن منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لانه كالعوض عن مصدره لاسما على قول البصري بين انه مجرد الزمان لا حدث له أصلا (قوله بعد أمر) حال من أنت قاض لقصد لفظه أي حال كون هذا اللفظ بعد فعل أمر مأخوذ من مصدر

ما الله مولى لك فضل فاحذفه به * فالذي غيره نفع ولا ضرر تقديره الذي الله مولى كذا فضل حذف الهاء وكلام المصنف يقتضي أنه كثير وليس كذلك بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما الوصف فالحذف منه قليل فان كان الضمير منقضا لم يحذف نحو جاء الذي آياه ضربت فلا يجوز حذف آياه وكذلك يتنوع الحذف اذا كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف وهو الحرف نحو جاء الذي انه منطلق فلا يجوز حذف الهاء وكذلك يتنوع الحذف اذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص نحو جاء الذي كانه منطلق فلا يجوز حذف الهاء (ص) كذا الحذف ما يوصف خفضا * كانت قاض بعد أمر من قضى

كبر بالذي مررت فهو جـ
(س) لما فرغ من الكلام على الضمير
المرفوع والمنصوب شرع في الكلام
على الجـ وهو ما أن يكون مجرورا
بالإضافة أو بالحرف فإن كان مجرورا
بالإضافة لم يحذف إلا إذا كان
مجرورا بإضافة اسم فاعل بمعنى
الحال أو الاستقبال نحو جاء الذي
أنا ضاربه الآن أو غدا فقول جاء
الذي أنا ضارب يحذف الهاء وإن
كان مجرورا بغير ذلك لم يحذف نحو
جاء الذي أنا غلامه أو أنا مضروبه
أو أنا ضاربه أمس وأشار بقوله
كانت فاض إلى قوله تعالى فاقض
ما أنت فاض التمهيد ما أنت فاضية
محذفت الهاء أو كان المصنف استغنى
بالمثال عن أن يقيد الوصف بكونه
اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال
وإن كان مجرورا بالحرف فلا يحذف
إلا أن يدخل على الموصول حرف
مثله لفظا ومعنى واتفق العامل
فيه ما مادة فهو مررت بالذي مررت
به وأنت مارب فيجوز حذف الهاء
فتقول مررت بالذي مررت قال
الله تعالى وشرب مما تشربون
أي منه وتقول مررت بالذي أنت
مارأي به ومنه قوله

لقد كنت تخفي حب سمراء حقيقة
فجج لان منها بالذي أنت ياتي
أي أنت ياتي به فان اختلف الحرفان
لم يجز الحذف نحو مررت بالذي
غضبت عليه فلا يجوز حذف عليه
وكذلك مررت بالذي مررت به على
زيد فلا يجوز حذف به منه
لاختلاف معنى الحرفين لان الباء
الداخله على الموصول للالصاق
والداخله على الضمير للسببية وان
اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضا

قضى أو هو نفسه مصدر قصره للضرورة (قوله كذا الذي جـ) بضم الجيم صلة الذي وجـ الثاني
بفتحها صلة ما (قوله بمعنى الحال) أي مع كونه معتمدا ليكون عاملا في محل الضمير المنصب وان جـه
بالإضافة أيضا وبهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم (قوله بغير ذلك) أي بغير وصف أصلا
أو باسم مفعول أو باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف مجرورها كما مثله ومحملة في اسم المنعون
المتعدى لواحد كنهه لان الضمير حينئذ فاعله في المعنى أما المتعدى لاثنتين كنهه الدرهم الذي أنا
معطاه فلا منع فيه لانه حينئذ فاعله منصوب المحل فأفاده الاسقاطي (قوله ما أنت فاض) قيل
لأشاهد فيه لاحتمال أن ما مصدرية وصلت بالجملة الاسمية أي اقض قضاء لها أو مصدرية ظرفية أي
مدة قضائك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا (قوله الان أدخل على الموصول الخ) أي ليكون
في الكلام ما يدل على المحذوف لان الموصول عين الضمير في المعنى ومثله الموصوف به كقوله
لا تركزن إلى الامر الذي ركنت * أبناء يعصر حين اضطرها القدر

أي ركنت اليه وكذا المضاف للموصول أو للموصوف به كررت بغلام الذي مررت أو بغلام
الزجل الذي مررت أي به (قوله مادة) أي لفظا وكذا معنى فلا يكفي اتفاق اللفظ فقط كوقفت على
الذي وقفت عليه من الوقوف والوقوف ولا المعنى فقط كسررت بالذي فرحت به لكن استوجبه
شيخ الاسلام ألا كتفأ بالثاني وخرج عليه فاصدع بما تقرر أي امر بتاتو مر به بل نقل
السجاعي في الندبة عن الشاطبي ان المصنف لا يشترط اتحاد المتعلق أصلا وخرج عليه قوله
* ويندب الموصول بالذي أشهر * أي به وخرج بالمادة الصيغة فلا يضر اختلافها قطعاً كما مثله من
الفاعل مع الوصف وجـ له ما ذكره حذف المجرور بالحرف خمسة شروط جـ الموصول وكون جاره
كجار العائد لفظا ومعنى واتفق العامل لفظا ومعنى ويزاد أن لا يكون الضمير عمدة ولا محصورا
ولا موقعا حذفه في ليس فلا حذف في مررت بالذي مر به أو بالذي ما مررت الابهة ورغبت في
الذي رغبت فيه وأن لا يصلح الباقي للوصل به كما قدمه الشارح مع مثاله فالخاصل أنه يزاد على هذا
الشروط في المجرور بالحرف ما سمعته وفي الجـ ورب بالاسم كون جاره اسم فاعل عاملا أو باسم مفعول
متعديا لاثنتين على ما مر وفي المنصوب كونه متصلا ويلزمه عدم الحصر وكون ناصبه فعلا أو وصفا
وكونه تاما ويلزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف عاملا كما مر وفي المرفوع أن يكون مبتدأ
وأن لا يكون معطوفا إلى آخر ما مر فتدبر (قوله أي نفسه) لم يقدره تشربونه لمشاكلة ما قبله ولأن
ما كان مشربا بهم لا يتقلب مشربا بغيرهم وتصحيحه بان المعنى تشربون جنسه تسكف (قوله حب
سمراء) كمرء اسم امرأة وحقيقة بكسر الحاء المهملة وسكون القاف فوحدة أي مدة طويلة
وتخفي من الخفاء ضد الظهور وقوله فيج بضم الباء أي أظهر جواب شرط مقدر أي إذا كان كذلك
فيج وقوله لان أصله الآن حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى اللام فاستغنى عن همزة الوصل
(قوله فان اختلف الحرفان) أي لفظا ومعنى أو معنى فقط كما مثله أو لفظا لا معنى كحالت في الذي
حالت به وقيل يجوز الحذف حينئذ وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف اه نصريح (قوله
السببية) أو المصاحبة وهي أظهر فان حذف على زيد كانت بمعنى الاولى فتأمل (قوله وان اختلف
العاملان) أي عند غير المصنف كما مر وشذوقه

وان لسانى شهيدة يشفي بها * وهو على من صبه الله علقم
يتعلق على المذكور بعلقم أي شاق والمحدوفة بصبه أي علقم على من صبه عليه كاشدا الحذف
عند عدم جـ الموصول في قول حاتم

ومن حسد يجور على قومي * وأي الدهر زولم يحسدوني

أى فيه فذو معنى الذى خبر أى الاستفهامية وحذف عائدها المجرور بقى لكن قيل لا شذوذ فى
اليتين لأن محل الشرط المذكور إذا لم يتعين الحذف المحذوف والجاز الحذف مطلقا كما فيه ما
وهذا ظاهر فى الثانى لعود الضمير على الموصول الواقع على الزمان وهو إذا كان الزمان ظرفا لا يجزى
الابنى نحو أعجبنى اليوم الذى جئت أى فيه فالحذف متعين بخلاف الأول الذى جئت ان صلب معنى
سلاط فتمت على معنى أطلق فتمت على بنى فالحذف غير متعين كما لا يخفى وأما قوله تعالى ذلك
الذى يبشر الله عباده أى به فتقيل الحذف فيه سماعى أيضا لعدم جزم الموصول وقيل على مذهب
الكسائى من أن الحذف تدريجى فحذف الجار أولا فالتصيب الضمير واتصل ثم حذف وهو
منصوب لا مجرور وهو قياسى وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذ أصلا لأنه فى كل حذف اه
لكن أنت خبر بيان المبشر به لا يجزى الألباب فالحذف فيها متعين جرما وتقديره يبشر فيه بأبائه أن
مساق الآية لبيان المبشر به لا لمكان البشارة كما لا يخفى فتخرج الآية على هذا أولى فتأمل والله
سبحانه وتعالى أعلم

(المعرف بأداة التعريف)

هذا أولى من التعبير بالجر لأنه على كل الأقوال الآتية وأصله بام عند جبر لكن لا حاجة
لإضافة التعريف لأن أداة الشئ ما يخصه له والانصب بياق المعارف حيث لم يقبل فيمن المعروف
بأهلية مثلا أن يقول ذوا الأداة والمقام بعينها قيل ان كانت الباء سميبة فقوله أن حرف تعريف
تبرع منه لزادته على الترجمة أو بمعنى مع فلا زيادة (قوله أو اللام) أو لتتويع الخلاف لا للشك
واللام مبتدأ حذف خبره لأنه ماقوله أى حرف تعريف وحكما كل ما توسط فيه الخبر كزيد قائم
وعمر وفان تأخر الخبر وهو مرفوع يصلح لكل من المعطوفين فلا أول والثانى أو مخبر فيه أقوال فان
صلح لاحدهما فهو له وخبر الآخر محذوف نحو زيد وهذا قائم أو فاعلة وهذا كله فى أو التويعية
لأنها يجب معها المطابقة كالواو كفى المعنى اما التى للشك ونحوه فلا حذف معها لانها لا أحد
الدائر كما أفاده يس (قوله فقط) الفاء زائدة لترين اللفظ وقط بمعنى حسب حال من اللام أى حال
كونها أحسن أى كافيتك عن طلب غيرها وقيل الفاء فى جواب شرط مقدور وقط خبر محذوف
أو اسم فعل بمعنى انته أى إذا عرفت ذلك فهى حسبك أو فاقامة عن طلب غيرها (قوله فقط عرفت)
أى أردت تعريفه مبتدأ وصفة وقوله خبر والنظ مفعول قل القصد لفظه (قوله همزة قطع) أى
أصلية بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة لا تعارض ولتبوتها مع تحريك اللام فى نحو الآخر
بنقل حركة همزة آخر إلى اللام لأنها وصلت فى الدرج الأكثر استعمالا (قوله همزة وصل) أى
زائدة بعد الوضع للنطق بالساكن ولا مدخل لها فى التعريف وانما لم تحرك اللام ويسوغنى عنها
لأن كسرهما مع ثقله يابسها بلام الجرو فتحها بلام الابتداء وضمها لا نظيره ونقل فى التسهيل عن
سبويه ان المعروف أل بجملة كالاول لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها فى الوضع بمعنى
انها جزء الأداة وان كانت زائدة فيها كالحرف المضارعة وليست زائدة عليها حتى تنافى الاعتداد
بها فى الوضع وتظهر ثمره الخلاف فى نحو من القوم فعل الثانى لاهمزة فيه أصلا للاستغناء عنها
وعلى غير موجوده لأنها حذف أكثر استعمالا وعن المبرد أن المعروف الهمزة وزيدت اللام
لفرقها من همزة الاستفهام فالأقوال أربعة اثنان أحاديان واثنان ثنائيان (قوله للعهد) فيه
حذف مضافين أى لتعرف ذى العهد أى الشئ المعهود واحدا كان أو أكثر وهو ثلاثة أقسام
ذكرى وعلى وحضورى فالاول ما تقدم ذكره صريحا كما مثل أو كناية نحو وليس الذكر كالاتى
لتقدم الذكور كنيابته بما فى قولها ما فى بطنى محرر الان التحرير أى الوقف لخدمة بيت المقدس

نحو مررت بالذى فرحت به فلا يجوز
حذف به وهذا كانه هو المشار
اليه بقوله كذا الذى جرى كذلك
يحذف الضمير الذى جرى على ما جره
الموصول نحو مررت بالذى فرحت به
برأى بالذى مررت به فاستغنى
بالمثال عن ذكر بقية الشروط التى
سبق ذكرها والله اعلم (ص)

(المعرف بأداة التعريف)

ال حرف تعريف أو اللام فقط
فقط عرفت قل فيه اللفظ
(ش) اختلاف التعويون فى حرف
التعريف فى الرجل ونحوه فقال
التحليل ان حرف هو أل وقال
سبويه هو اللام وحدها فالهمزة
عند التحليل همزة قطع وعند
سبويه همزة وصل اجتمعت للنطق
بالساكن والذات واللام المعرفة
تكون العهد كقولك لقيت رجلا
فاكرمت الرجل وقوله تعالى كما
أرسلنا إلى فرعون رسولا فعمى
فرعون الرسول

كان عندهم خاصا بالذكور والثاني ما حصل في علم الخطاب بغير الذكور المار والحس الاتي نحو
 بالوادي المقدس اذهبا في الغار تحت الشجرة والثالث ما حضر في الحس والمشااهدة كقولك لمن
 فوق سمة أي رفعه القرطاس أي أصب القرطاس الحاضر وهو الغرض المنسوب للرعي اليه ومنه
 اليوم أكملت لكم دينكم أي هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذي نزلت فيه
 الآية ومن جعلها للعهد العلمي نظر الى انقضاء ذلك اليوم وعدم حضوره الآن فالعهد في الثلاثة
 خارجي عند البيانيين والحقا يجعلون الثاني ذهني كافي يش وهو في الجميع كعلم الشخص في
 الدلالة على الفرد المعين لأنه بقريته ألعلم بجوهره وإذا كان أعرف من المخلي مطلقا (قوله
 ولا استغراق الجنس) أي استغراق أفراد ولو كان مدخولها جمعا كما حقيقة في المطلق ان خلفها كل
 حقيقة كما مثل ولذا صح الاستثناء بعده ولا استغراق خصائص الجنس وأوصافه ان خلفها كل
 مجازا كانت الرجل وزيد الرجل علما أي الجامع لا ووصاف كل الرجل وخصائص العلم المتفرقة
 فيهم اذ يصح أنت كل رجل على استعارة مال لكل البعض لاستجماعه صفاتهم وقد تخلفها كل
 حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية بجمع الامير الصاغية أي صاغية بالذم
 لا صاغية الدنيا وليست ألى في الصاغية موصولة لان المراد بها الدوام كالصفة المشبهة ومدخولها في
 كل ذلك كمنكرة مسورة بكل (قوله وتعرف الحقيقة) أي الماهية باعتبار حضورها الذهني
 بقطع النظر عن الافراد مدخولها كعلم الجنس في الدلالة على ذلك لأنه بقريته ما والعلم بجوهره
 كما هو وتسمى لام الحقيقة والطبيعة والماهية وهي الداخلة على المعارف كالانسان حيوان
 ناطق والكليات كالانسان نوع وبقي من أقسام ألعلم ما أشير به البعض منهم واحدا أو أكثر
 كادخل الدوق حيث لا عهد وأخاف أن يأكله الذئب وتركها الشارح لانها كلام الجنس في
 وضعها الحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد وانما حلت على ذلك البعض من المقام والقريته كادخول
 والاكل فيما ذكر لاسن الوضع فهي داخلة في لام الجنس عند النجاة وأما البيانيون فيجعلون للعهد
 الذهني لعهدية الحقيقة التي لذلك البعض في الذهن وان كان هو ميم وما ومدخول هذه وان كان
 معرفته بالنظر لوضعه للحقيقة فتجربى عليه أحكام المعارف كجسمه مبتدأ وادخاله ووصفا للمعرفة
 الا انه في المعنى كالمنكرة انظر القريته ذلك البعض المهم ولذا نعت بالجملة في قوله

ولقد أمر على اللئيم يسبني * قضيت ثمة قلت لا يعنيني

وليس منكرة حقيقة لان المنكرة ما وضع لبعض ميمهم وللحقيقة في ضمنه وهذه الحقيقة الحاضرة
 لا باعتبار فرد أصلا كما علمت فالجود وذو اللام بالنظر للقريته سواء في الابهام وبالنظر لانفسها
 مختلفان وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل في فرد كقبيت أسامة كإفاده السعد في شرح
 التلخيص والحاصل ان ألعلم النجاة ثلاثة أقسام واحد للجنس واثنان للفرد وعند البيانيين
 أربعة لكنهم ترجع الى خمسة أو ستة لان العهدية ثلاثة أقسام ورجح السيد الصفوي انها قسمان
 فقط لانها الماحضة معهودة خارجا باقسامها الثلاثة أو للجنس من حيث هو فان قصد ذلك فلام
 الحقيقة أو من حيث وجوده في بعض ميمهم مع قريته ذلك فلام العهد الذهني أو في جميع الافراد
 فلام الاستغراق ومع عدم قريته البعضية تحمّل على الكلية وان لم توجد قريته كاستثناء لكن
 لا بد من قريته على ارادة الفرد دون الحقيقة وعلى هذا فلام الاستغراق هي لام الحقيقة حجت
 عليه بالقريته كالتى للعهد الذهني وهو ما صرح به السعد أما على الأقل فوضعها للأفراد
 لا الحقيقة وأما العهدية خارجا للفرد عليها وبقي قول ثالث وهي انها الحقيقة من حيث هي
 مطلقة تشعب منها العهد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمل (قوله أي هذه الحقيقة خير الخ)

ولا استغراق الجنس نحو ان الانسان
 اني خسرته علامتها أن يصلح موضعها
 كل وتعرف الحقيقة نحو الرجل
 خير من المرأة أي هذه الحقيقة خير
 من هذه الحقيقة والنمط ضرب من
 البسط والجمع أنماط مثل سبب
 وأسباب والنمط أيضا الجماعة من
 الناس الذين أمرهم واحد كذا
 قاله الجوهرى (ص)

والآن والذين ثم اللات

ولا اضطرار كينات الاوبر

كذا وطعت النفس ياقيس السرى

(ش) ذكر المصنف في هذين البيتين

ان الالف واللام تأتي زائدة وهي

في زيادتها على قسمين لازمة وغير

لازمة ثم مثل للزائدة واللازمة

باللات وهو اسم صنم كان بمكة

وبالآن وهو ظرف زمان مبني على

الفتح واختلف في الالف واللام

الدخلة عليه فذهب قوم الى انها

لتعريف الحضور بكافي قولك

مررت بهذا الرجل لان قولك الآن

بمعنى هذا الوقت وعلى هذا

لا تكون زائدة وذهب قوم منهم

المصنف الى انها زائدة وهو مبني

لتضمنه معنى الحرف وهو لام

الحضور ومثل ايضا بالذين واللات

والمراد بهما ما دخل عليه أل من

الموصولات وهو مبني على ان

تعريف الموصول بالصلة فتكون

الالف واللام زائدة وهو مذهب

قوم واختاره المصنف وذهب قوم

الى ان تعريف الموصول بال ان

كانت فيه نحو الذي وان لم تكن فيه

فبنيها نحو من وما الا انها تعترف

بالإضافة فعلى هذا المذهب لا تكون

الالف واللام زائدة وأما حذفها في

قراءة من قرأ صراط الذين أنعمت

عليهم فلا يدل على انها زائدة اذ

يمكن أن يكون حذف شد وذا وان

كانت معرفة كما حذف من قولهم

سلام عليكم من غير تنوين يريدون

السلام عليكم وأما الزائدة غير

اللازمة فهي الدخلة اضطرازا على

العلم كقوله في نبات أوبر علم اضرب

من الكفاة نبات الأوبر ومنه قوله

ولقد جنتك أكوأوعا قلا

ولقد جنتك عن نبات الأوبر

التفاضل بينهما من حيث تغيرهما بالذكورة والانوثة وان اتحدتا في الانسانية ولكن الحكم على الحقيقة لا ينافي تخلف الخبرية في بعض الافراد لخصوصيات عرضت له (قوله وقد تراد) أي لفظة ال المتقدمة في قوله أل حرف تعريف فالجمله عطف على الخبر فمكانه قال فسمان حرف تعريف وزائدة وانحكوم عليه بذلك هو نطق أل من حيث هو لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام في مرجع الضمير وأنت النعل هنا باعتبار انها كلمة وذكره في قوله الاتي دخلا باعتبار انها حرف أول ونظ الإشارة الى جواز الامرين (قوله لازما) صفة مصدر محذوف أي زيد الازما ولا اضطرازا عطف عليه أي وزيدا لا اضطرازا (قوله كالات) هذا اسم صنم والثاني موصول جمع اتى وفيه ما جناس تام لا تقاهاهما لفظا لا معنى (قوله ياقيس) منادى مضموم والنسر بفتح فكسر أي الشريف نعمته فيجوز رفعه تبعاً للفظه ونصبه مراعاة لجملة كاسما في النداء (قوله تأتي زائدة) أي غير معرفة بدليل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول أو على واجب التثنية كالحال والتمييز لاصلاحه للسقوط لانها قد تكون جزء علم كاليسع (قوله لازمة) هي ما قارنت وضع الكلمة وغير اللازمة ما عرضت بعده (قوله باللات) مثله كل علم قارنت ال وضعه للعلمية من تجل كان كاسم أو اسم شاعر يهودي أو منقول كالات فان أصله بشد التاء وصف من لا يلت وكن رجلا يلت السويق بالطائف فلما مات اتخذوه صنما وسموه به فحقت تأووه كالعزى تأيت الاعز نقلت لاسم أو شجرة تعبدوها غطفان وكاليسع بناء على انه عربي منقول من مضارع وسع وقوله هم لا عربي من الانبياء الاشعيب وهود وصالح ومحمد معناه لا عربي مصر وفا أو اتقا اهل هؤلاء وقيل هو أجمعي قارنت ال ارتجاله (قوله وهو ظرف زمان) أي للزمان الحاضر وقد يستعمل في غيره مجازا واعلم ان المجهور على انه علم جنس للزمان مبني لقوله هم من الآن بالفتح ثم اختلفوا في سبب بئنه فقيل تضمن معنى ال الحضورية مع زيادة التي فيه كما بنى الامس على الكسر في قوله * واني وقت اليوم والامس قبله * لذلك عند المصنف وفيه غرابة حيث ألغى اللفظ الموجود ضمن معنى غيره من جنسه وقال الزجاج تضمنه معنى الإشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل الشبه الجودي اذ لا يشئ ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومن غير المجهور من جعله اسم إشارة للزمان كهنالك للمكان وعليه الموضح فعلة بئنه كسماء الإشارة ومنهم من قال غير ذلك (قوله لتعريف الحضور) أي للعلم الحضورى كهي في قولك هذا الرجل أي الحاضر فهي معرفة لازمة وفكحته حينئذ اعراب وهو لازم النصب على الظرفية وقد يجزى عن كاري من الآن بالجر قال في التثنية وهذا قول لا يمكن القيد فيه وهو الراجح عندي والقول بئنه لا يتوجب له علم صححة اه (قوله وأما حذفها الخ) وارد على جعلها في الموصول فتعريفها بئنه ال ولا مانع منه اه صبيان (قوله وأما حذفها الخ) وارد على جعلها في الموصول معرفة أي لو كانت معرفة لك الموصول بعد حذفها مع انه باق على تعريفه اذ لم يختلف معناه وبجمله انه اراد على لزومها في الموصول أي لو كانت لازمة لما حذف في ذلك وحاصل الجواب عنهم انه شاذ فلا عبرة به لكن يعين الاول قول الشارح فلا يدل على انها زائدة وقوله وان كانت معرفة وفي التسهيل ان حذفها من الذين واللاتي لغة لاشاذ وكذا الذي والتي كما مر فالاحسن أن يقال انها لازمة في اللغة الفصحى عند أكثر العرب (قوله نبات الأوبر) هذا بيان للفظ الواقع في الشعر لأنه يقال نثر الان الكلام في الضرورة (قوله ولقد جنتك) أي جنت لك على الحذف والايصال ليوافق نبتك والاكوؤهم من آخره جمع كم كافلس وفلس والكاء واحد الكفاة لانها اسم جنس جمعي له على خلاف الغالب من كون التاء في المفرد وهي نبت في البادية له غير مجبى والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع منها وهي البكار البيض التي يقال لها شحمة الارض وأصله

والاصل نبات أو برزخيات الالف واللام وزعم المبردان نبات اورليس نعلم فالالف واللام عنده غير زائدة ومنه الدخلة اضطرارا على التميز كقوله رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صدقت وطبت النفس ياقيس عن عمرو والاصل وطبت نفسا فزاد الالف واللام وهذا بناء على أن التميز لا يكون الانكسرة وهو مذهب (٨٨) البصريين وذهب الكوفيون الى جواز كونه معرفة فالالف واللام

عندهم غير زائدة والى هذين المذهبين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله كنبات الاوبر وقوله وطبت النفس الخ (ص)

وبعض الاعلام عليه دخلا للمع ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحرث والنعمان

فذكرنا وحذفه سان

(ش) ذكر المصنف فيما تقدم ان الالف واللام تكون معرفة وتكون زائدة وتقدم الكلام عليهما ثم ذكر في هذين البيتين انها تكون للمع الصفة والمراد به الدخلة على ما هي به من الاعلام المنقولة مما يصلح دخول ال عليه كقوله في حسن الحسن وأكثر ما تدخل على المنقول من صفة كقوله في حارث الحرث وقد تدخل على المنقول من مصدر كقوله في فضل الفضل وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقوله في نعمان النعمان وهو في الاصل من أسماء الدم فيجوز دخول ال في هذه الثلاثة نظرا الى الاصل وحذفها نظرا الى الحال وأشار بقوله للمع ما قد كان عنه نقلا الى ان فائدة دخول الالف واللام دلالة على الالتفات الى ما قبلت عنه من صفة أو ما في معناها وحاصلها انك اذا أردت بان تقول من صفة ونحوه انه انما سمى به تباؤلا بعماء أنت بالالف واللام للدلالة على ذلك كقوله الحرث نظرا الى انه انما سمى به للتباؤل وهو انه يعيش

عسا قيل كعصافير حذف ياء للضرورة ونبات الاوبر كما في صغيرة من غيبة على لون التراب رديشة الطعم وهي أول الحكمة وقيل مثلها وليست منها تصریح بزيادة (قوله ليس يعلم) أي بل جمع ابن أو بر كنبات آوى ونبات عرس جمع ابن آوى وابن عرس وانما جمع على نبات تفرقة بين العاقل وغيره (قوله غير زائدة) أي بل معرفة لانه نكرة حذفت زائدة من المصدر اذا جرد من ال للوزن والوصفية الاصلية كأدهم وأسود لان أصل أو بر بمعنى كثير الوبر وعلى الاول للوزن والعلية لان جز العلم في حكمه (قوله على التمين) وكذا الدخلة تشذوذ على الحال كادخلوا الاول فالاول فان السابق حال واللاحق عطف عليه زيد فيه ما ال شذوذ الوجوب تشكيك الحال والاصل ادخلوا أول فاول وأتى بالغاء لتدل على الترتيب أي ادخلوا مرتين (قوله وجوهنا) أي ذواتنا أو أكبرنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أو هي متعاقبة بصددت (قوله طبت نفسا) قيل لا يتعين ذلك لجواز ان تكون النفس مفعول صدقت وحذف تميز طبت أو لا تميز له (قوله وبعض الاعلام عليه دخلا) فيه إيماء الى انه سماه في فلا تدخل على غير ما ورد كعمد وصالح ومعروف (قوله للمع) أي ملاحظة ما أي المعنى الذي قد كان نقل هو أي ذلك البعض عنه أي عن ما قاله جرت على غير ما هي له (قوله كالفضل) قدمه لدلالته على الوصف أي الحديث بالمطابقة لكونه مصدرا والحرث مشتق يدل عليه بالتضمن وآخر النعمان لان دلالة على وصف الحرث التزامية لكونه في الاصل اسم للدم أو لمرتبه على الترتي بزيادة الحروف وكون ال في النعمان عارضة للمع ينافي بتشابهه في التسهيل لما عارضت ال رضعه الا أن يقال يحتمل ان العرب سموها النعمان فتمازمه ال ونعمان فتدخل للمع قال الشمني ومن الاول النعمان بن المنذر ملك العرب لانهم يسمون بغير ال (قوله المنقولة مما يصلح الخ) خرج المرتجلة كسعاد والمنقولة مما لا يصلح لها كيزيد ويشكر فلا تدخلها ال وأما قوله رأيت الوليد بن يزيد مباركا فضرورة اسم لها مباركة الوايد والتقييد بالنقل وبما يصلح لها ليس للاحتراز من غيره لان الباب سماه بل لبيان مورد السماع باطراد سم (قوله في الجملة) أي في بعض الاحوال وهو ما اذا أول باسم القاعل مثلا في الفضل وبالا جرتي الدم بخلاف ما لا يوصف به أصلا ولا بالتأويل (قوله فليست بزيادة) أي اجيب بان المراد بالزائدة ما ليست للتعريف وان لم تصلح للسقوط كما مر وكذا قول المصنف بيان أي في عدم افادة التعريف لا مطلقا (قوله بالغلبة) هي ان يكون للاسم عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص في استعماله لغلبة اطلاقه على شيء بعينه ثم ان كان قد استعمل في غير ما غلب عليه كالعقبة والنجم فالغلبة تحقيقية وان لم يستعمل في غيره أصلا مع صلوحه لذلك بحسب وضعه كالاله بالفتة سديره وأما الله فعلى بالوضع الشخصي على الصحيح فلا يصلح اغييره تعالى وضعه ولا استعماله وأما الله بغير ال فليس علما بالغلبة ولا بالوضع بل يطلق على كل من يود بحق أو باطل على السواء اه لكن هذا ظاهر في زمن الجاهلية اما الآن فلا يبعد عنه علم بالغلبة الحقيقية اذ لا يفهم منه اذا أطلق غيره تعالى وجهه فليجمع بين القولين قال ابن هشام وكان الانسب ذكر ذلك في باب العلم فينوعه الى وضعي وغلي ليكون ذكر انضاف في مركزه فانه هنا استطرادي وهذا النوع قبل

ويحتمل وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف به في الجملة كفضل ونحوه وان لم تنظر الى هذا ونظرت الى كونه علما الغلبة

لم تدخل عليه الالف واللام بل تقول فضل وحرث ونعمان فدخل الالف واللام أفاد معني لا يستفاد بدونهما فليست بزيادة من انك قد فالتن زعم ذلك وكذلك أيضا ليس حذفهما وانما سمى على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف بل الحذف والاثبات ينزل على الحالتين التين سبق ذكرهما وهو انه اذا لمح الاصل جنى بالالف واللام وان لم يلح لم يثبت بها (ص) وقد بصير علما بالغلبة

الغلبة تعترف بالاضافة وأل العهدية ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بها علماء بلغي تعريفة
السابق (قوله مضاف) اسم بصير مؤخر وعلم أخبرهما مقدم (قوله كالعقبه) أصلها كل طريق صاعد
في الجبل يشق سلوكه ثم اخذ بصيرته معنى التي يقال فيها جرة العقبه قاله الشاطبي رقيب بعقبه
أبلة عند مصر (قوله وحذف آل) مفعول مقدم لا واجب وقوله ذي أي التي في الغلبة كما بينه
المشارح وخصها بالذكر مع ان المعرفة كذلك احترازاً عن المقارنة للوضع نقلاً كالنضر والنعمان
أو ارتباطاً كاليسع والسموأل فلا تحذف للنداء والاضافة كما قال في الكافية
وقد تقارن الاداة التسمية * فتستدام كاصول الابنية

قال في شرحها أي لانها اجزء علم كهمزة أحد وجوب جعفر بخلافها في الغلبة كالاعشى والغلبة
فانها وان كانت لازمة الا انها لم تقارن الوضع بل أصلها اطرافه تعريف العهد ثم الغي تعريتها
بالغلبة فصارت زائدة اهـ ويحتمل ان قوله ذي اشارة الى الزائدة مطلقاً بناء على ان المقارنة تحذف
أيضاً كما نقل عن الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل والروادى كقول خالد بن الوليد
يا عز كفرانك لا سبحانه * اني رأيت الله قد أهانك

قد أئدة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعرفة دفع توهم ثبوتها معهما ما لكونها زائدة لا يلزم علمها
بجمع معرفين أو ان فائدة التنبيه على تعيين حذفها فلا يتوصل لندائها بأي ولا بد كالمعرفة فلا يقال
يا أي السموأل ولا يذا الاعشى أو الحرت لان التوصل بذلك انما هو في آل الجنسية بخلاف
العهدية والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالنسبة لنداء دون الاضافة فتدبر (قوله في الصعق) بكسر
العين هو خو يلدن فينبى كان يطعم الناس بتهامة فسفت الريح التراب في جفانه أي أو عية طعامه
فسبها فرمى بصاعقة فسمى الصعق وهو في الاصل اسم لكل من رمى بصاعقة (قوله عموق) فاعول
بمعنى فاعل كتيوم بمعنى قائم وهو نجم كبير قرب الثريا والدبران سمي بذلك لان نجمهم ان الدبران يطلب
الثريا وهو يعوقه عنها والثريا تصغر ثروى من الثروة وهي الكثيرة لكثرة كواكبها فأصلها ثروى
اجتمعت الواو والياء الخ (قوله وابن مسعود) قيل الصواب ذكر ابن الزبير وأبو عبد الله بن عمرو بن
العاص بدله أوت ابن مسعود قبل اطلاق العبادلة لانه من الطبقة الاولى من الصحابة ويرده ان
المشارح لم يقل غاب اسم العبادلة على فلان وفلان بعد ان كان جمع عبد الله وانما قال غلبت هذه
الاعلام وهو ابن عمر الخ على العبادلة أي على الأشخاص المسمى كل منهم بعبد الله مع أن ابن عمر
مثلاً يصدق بعبد الله وغيره من اخوته والعبادلة جمع عبد الله بن زيادة الألام كما يقال في زيد زيد
وهي زيادة شائعة في مثل هذه الأسماء أو ان عبد الله مأخوذ من عبد الله ومثل هذا اسمي فختالا
اشتماقاً لانه لا يكون من كلمتين في قياس التصريف اهـ اسقاطي والله سبحانه وتعالى أعلم

(الابتداء)

لمافرغ من الاحكام الافرادية شرع في الاحكام التركيبية والتراكيب المفيدة ترجع الى جملتين
فعلى منها جلة النداء كما مر واسمى ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفي بمرفوعه
وأما قولهم الوصف مع مرفوعه ولو ظاهراً في قوة المفرد في خصوص غير هذا وغيره لانه في
قوة جلة فعلية كما مر وقدم المصنف باب المبتدأ في سائر كتبه لانه أصل المرفوعات عند سيبويه
لانه مبتدوء وقيل أصلها الفاعل لان عامه لفظي ولذا قدمه ابن الحاجب وقيل كل أصل ولما كان
الابتداء يستدعى مبتدأ وهو يستدعى خبراً أو ما يستدعى منه كان في الترجمة به توفية بالمقصود ومع
الاختصار وشارة من أول الامر الى انه العامل والى عدم دلالة المبتدأ الخبر فمأمل (قوله مبتدأ
زيد الخ) خبر مقدم عن زيد وعاد مبتدأ آخر سوغه قصد لفظه ولفظ خبر خبره وجواب الشرط

مضاف أو محبوب ال كالعقبه

وحذف آل ذي ان تناداً وتوضف

أوجب وفي غيرهما قد تحذف

(ش) من أقسام الالف واللام انها

تكون للغلبة نحو المدينة والكتاب

فان حقهما الصدق على كل مدينة

وكل كذب لكن غلبت المدينة على

مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم

والكتاب على كتاب سيبويه رحمه الله

فعلى حتى انها اذا أطلق المبتدأ الى

الفهم غيرهما وحكم هذه الالف

واللام انها لا تحذف الا في النداء

أو الاضافة نحو يا صعق في الصعق

وهذه مدينة الرسول صلى الله عليه

وسلم وقد تحذف في غيرهما شذوذاً

سمع من كلامهم هذا عروق طالعا

والاصل العروق وهو اسم نجم

ويكون العلم بالغلبة أيضاً مضافاً كما بن

عمر وابن عباس وابن مسعود رضي

الله عنهم فانه غاب على العبادلة دون

غيرهم من أولادهم وان كان حقه

الصدق عليهم لكن غلب على هؤلاء

حتى انه اذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه

غير عبد الله وكذلك ابن عباس وابن

مسعود وهذه الاضافة لا تفارقه

لا في نداء ولا في غيره نحو يا ابن عمر

والله أعلم

(ص) (الابتداء)

مبتدأ زيد وعاد خبر

ان قلت زيد وعاد من اعذر

وأول مبتدأ والثاني

فاعل أغنى في أسارذان

وقس وكاستغها م النبي وقد

يجوز نحو فأنزلوا الرشد

(ش) ذكر المصنف أن المبتدأ على

قسمين مبتدأ خبر ومبتدأ فاعل

سدمسند الخبر فقال الأول زيد عاذر

من اعتذر والمراد به ما لم يكن المبتدأ

فيه وصفاً مستقلاً على ما يذكر في القسم

الثاني فزيد مبتدأ وعاذر خبره ومن

اعتذر مفعول لعاذر ومثال الثاني

أسارذان قالهم زللا استغها م وسار

مبتدأ وأذن فاعل سدمسند الخبر

ويقاس على هذا ما كان مثله وهو كل

وصف اعتمد على استغها م أو نفي نحو

أقام الزيدان وما قام الزيدان فان لم

يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ وهذا

مذهب البصريين إلا الاختش

ورفع فاعلاً ظاهراً كما مثل أو ضميراً

منه نصلاً نحو أقام تمام الكلام

به فان لم يتم لم يكن مبتدأ نحو أقام

أبواه زيد فزيد مبتدأ مؤخر وقام

خبره مقدم وأبواه فاعل بقاء ولا

يجوز أن يكون أقام مبتدأ لأنه

لا يستغنى بقاؤه حينئذ لا يقال

أقام أبواه فيسم الكلام وكذلك

لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا

رفع ضميراً مستتراً فلا يقال في ما زيد

قام ولا فاعداً فاعداً مبتدأ والضمير

المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر لأنه

ليس منفصلاً على أن في المسئلة خلافاً

ولا فرق بين أن يكون الاستغها م

بالخرف كما مثل أو بالاسم كقولك

محذوف أي ان قلت ذلك فزيد الخ (قوله وأول مبتدأ) لفظ مبتدأ خبر عن أول وسوغ الابتداء به

كونه قريناً للمعرفة أي قوله والثاني وجلة أغنى صفة فاعل أي أغنى عن الخبر وسار اسم فاعل

من سرى يسرى إذا مشى ليلاً (قوله ان المبتدأ على قسمين) لم يعرفه كالمصنف اكتفاءً بمثال

وأحسن مما هنا قول الكافية

المبتدأ مرفوع معنى ذو خبر * أو وصف استغنى بمرفوع ظهر

لأنه مع اختصاره صرح بجحد نوعي المبتدأ وبين بقوله مرفوع معنى ان عاملاً معنوي فيفيد تجرده

عن العوامل اللفظية والمراد بقوله ظهر مطلق البروز في شمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قولهم هو

الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه خبراً عنه أو وصفاً كمتقياً

بمرفوعه والمراد الاسم ولو تأويل لا يدخل نحو وأن تصوموا خيراً لكم فخرج ما اقترن به عامل لفظي

من فعل أو حرف مثلاً ودخل بغير الزائدة ما سأل في الشرح وخرج بكونه خبراً عنه الخ أسماء

الأفعال والأسماء قبل التركيب كالاعداد المسبوقة فاعلها عن العوامل ليست مبتدآت

لأنها ليست مخبراً عنها ولا وصف الخ ولا يرد على حصصه في القسمين قولهم أقبل رجل يقول ذلك

حيث أنه مبتدأ لا خبره ولا مرفوع يكتفي به بل الجملة صفة للذكر أغنت عن الخبر في الإفادة لأن

افتقارها إلى الصفة أشد من الخبر لأن هذا اسمي والكلام في القيام على أنه أجاز في التسهيل

جعل الجملة خبراً وقيل ان أقبل فعل في المعنى لا مبتدأ لأنه بمعنى قل رجل يقول ذلك أي صغر وحقر

فلذا لم يخبر عنه (قوله فاعل) أي أو نائباً للمراد مطلق المرفوع (قوله سدمسند الخبر) ليس المراد

أن الخبر محذوف وهذا أقام مقامه لأنه لا يستحق حينئذ خبراً بل أنه أغنى عن أن يكون له خبر

اكتفاءً به لشدته شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يثنى ولا يجتمع في الفصح ككافي

التسهيل (قوله كل وصف) أي اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو فعل تفضيل فإنه يرفع

الظواهر باطراد في مسئلة الكعمل ولا مانع حينئذ من كونه مبتدأ نحو هل أحسن في عين زيد الكعمل

منه في عين غيره فالكعمل فاعل أحسن أغنى عن الخبر وسواء كان الوصف ماضياً أو غيره بخلاف

عمله النصب ماضياً ومقدراً نحو أو في الله شك وأغنى عن ذلك زيدان جعل شك فاعلاً مبتدأ متعلق

بالطرف أغنى عن خبره وهو ما يجب فيه حذف المبتدأ أي أكثر في الله شك والجملة حينئذ اسمية

كما إذا جعل الطرف خبراً مقدماً ما عدا بعده فان جعل فاعلاً باستقر محذوفاً كانت فعلية أو بالطرف

نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كافي المعنى وسواء كان وصفاً حقيقة أو تأويلياً نحو أو عدل

أو التناوله بعدل وكالتسوية ونحوه كما يأتي في الخبر (قوله ورفع فاعلاً) عطف على اعتد الواقع

صفة لوصف وكذا قوله وتم الكلام به فشر وطه ثلاثة (قوله وأبواه فاعل بقاءم) في نسخ وأبوه

بالأفراد وعلم أفلا يتعين ذلك كنعينه في الأولى بل يجوز كون قائم خبراً عن أبوه والجملة خبر زيد

(قوله لا يستغنى الخ) أي لا يقتضيه المرجع الضمير فان علم كأن جرى ذكر زيد فقبل أقام أبواه لم

يسمع أفاده إلا سقطاً وقيل يجوز مطاقاً لأن الاكتفاء بالمرفوع إنما هو عن الخبر لا مطلقاً (قوله

فلا يقال في ما زيد قائم الخ) أي بل فاعداً معطوف على قائم الواقع خبراً فان قلت أقام أقوالاً

وأردت العطف فالقياس أم فاعداً هما بابا راز الضمير وحكي أم فاعداً بالضمير المستتر لأن

الالف حرف قال ابن هشام ففاعدان مبتدأ عطفه بأم المتصلة على المبتدأ وليس له خبر ولا فاعل

منفصل وجاز ذلك لتوسعهم في التواني أي فهو مبتدأ أصح ككتفي بفاعله المستتر توسعاً في تقديرهم

بالبارز جرى على الأصل والغالب أو أرادوا البارز ولو حكوا كما هذا فإنه في حكم البارز كما كان

العطف والتنازع وقد يقال ان التقدير أم هما فاعدان محذوف المبتدأ فاعطوف الجملة أفاده

كيف جالس العمران وكذلك لا فرق بين أن يكون انشئ بالحرف كما مثل أو بالفعل (٩١) كقولك ليس قائم الزيدان فليس فعل ماض وقائم

اسمه والزيدان فاعل سدمسند خبر ليس وتقول غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مخفوض بالاضافة والزيدان فاعل بقائم سدمسند خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فعول غير قائم معاملة ما قائم ومنه قوله غير لاه عدالك فاطرح الله

ولا تغتر بعارض سلم فغير مبتدأ ولا مخفوض بالاضافة وعدالك فاعل بلاه وقد سدمسند خبر غير ومثله قوله

غير مأسوف على زمن

ينقضى بالهم والحزن

فغير مبتدأ ومأسوف مخفوض بالاضافة وعلى زمن جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لتباينته مناب الناعل وهو قد سدمسند خبر غير وقد سأل أبا الفتح بن جني ولده عن اعراب هذا البيت فارتبك في اعرابه ومذهب البصري بين الااخنش ان هذا الوصف لا يكون مبتدأ الا اذا اعتمد على نفي أو استفهام ومذهب الاخنش والكوفيون الى عدم اشتراط ذلك فأجازوا قائم الزيدان فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سدمسند الخبر والى هذا أشار بقوله

وقد * يجوز نحو قائم أو ولو الرشد * أى وقلي يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير ان يسبقه نفي أو استفهام وزعم المصنف ان سيويه يميز ذلك على ضعف ومما ورد منه قوله

خبر نحن عند الناس منكم

اذا الداعي المنسوب قال بالا فخير مبتدأ ونحن فاعل سدمسند الخبر ولم يسبق خبر نفي ولا استفهام وجعل من هذا قوله

خير بنولهب فلا تملكها * مقالة اهي اذا الظير مرت خبر مبتدأ ونولهب فاعل سدمسند الخبر

الاسقاطى ومثل ذلك سواء يجرى في نحو ما قائم زيد ولا فاعر بخلاف مثال الشارح فان العطف فيه ليس على وصف مكثف فتدبر (قوله كيف جالس العمران) أى ومن ضارب الزيدان ومتى ذاهب أخواله فكيف حال من الناعل ومن مفعول الوصف ومتى ظرفه وقس (قوله وقائم اسمه الخ) مثله في شرح التسهيل وادخل ذلك هناك لكونه مبتدأ في الاصل وكذا يقال في اسم ما الخبازية وخبرها لكن فيه اغناء مرفوع عن منصوب ولا نظيره وأيضاً للوصف انما يعمل لقوة تشبيهه بالفعل والناسخ يعده عنه لاختصاصه بالمبتدأ والخبر فأداه الاسقاطى (قوله سدمسند خبر ليس) ظاهره انه في مثل نصب كخبرها وليس كذلك فالمراد سد عن ان يكون لها خبر لانها لا تستحق حينئذ خبر ابل فاعل اسمها نظير ما مر (قوله مخفوض بالاضافة) لا يردها حينئذ ليس مبتدأ لأن المتضامين كالشيء الواحد على انه وان خفض انظافه وفي قوة المرفوع لانه المقصود بالاسناد فكانه قبل ما قائم كما أشار له الشارح (قوله غير لاه) من لاه ايلهو والمراد لازمه أى غير عاقل واطرح بشد الماهمة وكسر الراء أى ازلها والسلم بالكسر والفتح الصلح أى سلم عارض (قوله في موضع رفع بمأسوف) أى والاصل غير أسف الشخص على زمن الخ أى لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة فيه بدليل قوله بعده

انما يرجو الحياة في * عاش في زمن من الاخن

فقول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وأتبع عنه الجار والاحن بالمهمله جمع احنة كقرب بالكسر وقربة وهي الخنثى والعداوة والمراد بها مكاييد الدهر والبيتان لابي نواس بضم النون كما ضبطه ابن هشام في شرح بيات سعاد (قوله أبا الفتح) في نسخ بالواو فيكون هو السائل ليمتن ولده مثلاً فلا يروى وقد كان ولده مثله حديثاً وأدبا جيد الضبط حسن الخط واسمه غالى وكنيته أبو سعد مات سنة سبع أو ثمان وأربع مائة (قوله فارتبك) في التقادوس ربك ألقاه في وحل فارتبك فيه فهو واستعاره لغة التحير (قوله على نفي) أى ولو لمعنى كأنما قائم الزيدان أو منقوضا كما قائم الا الزيدان (قوله أو واستفهام) أى ولو قد قدر ان نحو قائم الزيدان أم قاعدان والراجح ان النفي والاستفهام انما يشترط للاكتفاء بالمرفوع رأما العمل فشرطه مطلق اعتماد ولو على الموصوف مثلاً كما سيأتى في باب (قوله ومذهب الاخنش الخ) اعلم ان المذاهب ثلاثة مذهب البصري بين منع الابتداء بلا اعتماد كما هو صريح الشارح والتوضيح وغيرهما لا جوازه بفتح كما قيل ومذهب الكوفيين والاخنش جوازه بلا قيح ومذهب المصنف جوازه بفتح كما صرح به في التسهيل وذكره الشارح بقوله وزعم المصنف الخ فكان الاولى جل المن عليه بجعل قد كاية عن القيح والمسوغ لا ابتداء حينئذ على المرفوع ولا يرد أن شرط العمل عند المصنف الاعتماد لانه معتمد على المسند اليه وهو كاف في العمل لان اعتمادهم من اعتماد الابتداء كما مر وأما الاخنش والكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتماداً أصلاً كما في التصريح (قوله المنسوب) أى المرجع صوته والمكر له ليس تغيت من ثاب الرجل يشوب ثوباً وثوباً بان يرجع بعد ذهابه والمناسبة موضع الرجوع مرة بعد أخرى ومنه قوله تعالى مشابهة للناس وقوله لا أصلها بالنلان فوقه على اللام (قوله فخير مبتدأ الخ) ولا يجوز كونه خبر مقدم عن نحن لئلا يفصل بين أفعل ومن بأجنبي وهو المبتدأ فهو شاهد من حيث كفاؤه بالمرفوع بلا اعتماد ورفع الضمير المنفصل بأفعل التفضيل في غير مسئلة السكتل الآن يؤزل بأن خير خبر عن نحن مخدوفة والمذكورة تأكيد للضمير في خبر فلا شاهد فيه (قوله نولهب) بكسر اللام قبيلة من الازد عالمون بزجر الطير وعماقته بالناء وهي أن يعتبر الطير بأسمائه وما افطه وأنوائه فيستمد أو يتشائم (قوله فخير مبتدأ)

(ص) والثاني مبتدأ والوصف خبر * ان في سوى الافراد طبقا استقر (ش) الوصف مع الفاعل اما ان يطابقا افرادا او تنبئة اوجما ولا يتطابقا وهو قسمان جائز وممنوع فان تطابقا افرادا نحو قائم زيد جاز نفسه وجهان أحدهما أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدمسدا الخبر والثاني أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخر او يكون الوصف خبرا مقدما ومنه قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم فيجوز أن يكون أراغب مبتدأ وأنت فاعل (٩٢) سدمسدا الخبر ويحتمل أن يكون أنت مبتدأ مؤخر أو أراغب خبرا مقدما والاول

أي لانه مقدر لا يخبر به عن الجمع وهو بنو وورده البصريون بأن فعلا بعني فاعل يستوي فيه الواحد وغيره كالمصدر فانه يوازنه كصهيل ونعيق نحو والملائكة بعد ذلك ظهير وقوله * هن صديق للذي لم يشب * (قوله طبعيا) اسم بعني المطابق كالثبته بعني المشابه حال من فاعل استقر انعاذنا ذلك ومصدر بعني المطابقة تميز نحو قول عن الفاعل أي ان استقرت مطابقتها في سوى الخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله

أنفسا تطيب بنيل المني * وداعى المنون بينادي جهارا

كافي المعرب ومقتضاه ان استقر المذكور هو العادل وليس كذلك بل هو مفسر للمحذوف بعد ان قد دبر ولولا كتابته بالالف لا يمكن جعله على حد وان أحده من المشركون استجارك (قوله وهو قسمان) أي غير المطابق قسمان (قوله فان تطابق افراد الخ) هذا مقفوم المثنى ومنه لا في جواز الامر من كافي الجمع والنسكت كون الوصف يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع كخبر وخبر نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون أو جمع تكسير مع مثنى أو مجموع لامع مفرد لما يأتي نحو أقيام الزيدان أو الزيدون فالجمله ست صور ولكن في التصريح عن الشاطبي ان جمع التكسير كالتصحيح في امتناع الفاعلية (قوله وجهان) أرجمهما الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير الا لما منع من أحدهما فتمتنع الخبرية في نحو أراغب الخ لما في الشرح وفي نحو حاضر الفاضل امرأه لثلا يخبر عن مؤنث وفصل الفاعل من الوصف يجوز لعدم تأنيثه كالفاعل وتمتنع الفاعلية في نحو أفي داره زيد لثلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وفيه انه اذا جعل زيد فاعلا بالوصف المحذوف أي كائن زيد في داره كان مقدم الرتبة عن المجرور كما لا يخفى الا أن يجعل فاعلا بالظرف نفسه قد دبر (قوله ويحتمل الخ) أي قطع النظر عن المانع الآتي وقوله أولى أي واجب (قوله فيلزم فيه الفصل) أي ان لم يقدر الجار متعلق بعد أنت أي أراغب أنت راجب عن آلهتي فيجوز حينئذ لعدم المانع (قوله على المشهور) أي من وجوب تجريد الوصف كالفعل من علامة التنبيه والجمع (قوله وان لم يطابقا الخ) جواب الشرط محذوف لعله من السباق أي حكمه مختلف وقوله وهو قسمان بالواو وتفصيل له (قوله وما بعده فاعل) وتمتنع الخبرية لثلا يخبر بالمفرد عن غيره والحاصل ان الصور خمسة عشر (١) ترجع الى أربعة أحكام امتناع الخبرية في الوصف المفرد مع المثنى والجمع لماذا كروا امتناع الفاعلية في تطابقهما تنبيه وجمع تصحيح نحو قائمان الزيدان وأقائمون الزيدون الاعلى لغة أكلوني البراغيت وامتناع الامر من في عكس هذه الاربعة نحو قائمان زيدوا أقائمون زيدوا أقائمون الزيدون وأقائمون الزيدان فهو تركيب فاسد وكذا نحو أقيام زيد وجواز الامر من في الصور الستة المتقدمة المانع كما مر فتأمل والله أعلم (قوله ورفعوا) أي جمهور البصريين أي حكموا بذلك (قوله بالمبتدأ) خبر عن رفع وكذلك حال من المستكن في الخبر أو هو خبر وبالمبتدأ متعلق برفع أي رفع الخبر بالمبتدأ كائن كذا في النسبة لمن ذكر ولا يراد عنه المبتدأ في المعنى فيلزم كونه رافعا لنفسه لان الرفع من عوارض الالفاظ ولنظهما مختلف بل ومفهوما

في هذه الآية أولى لان قوله عن آلهتي معه ولراغب فلا يلزم في الوجه الاول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت على هذا التقدير فاعل راجب فليس بأجنبي منه وأما الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي لان أنت أجنبي من راجب على هذا التقدير لانه مبتدأ فليس راجب عمل فيه لانه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على التصحيح وان تطابقا تنبيه نحو قائمان الزيدان اوجما نحو أقائمون الزيدون فمابعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم وهذا معنى قول المصنف والثاني مبتدأ الى آخر البيت أي والثاني وهو ما بعده الوصف مبتدأ والوصف خبر عنه مقدم عليه ان تطابقا في غير الافراد وهو التنبيه والجمع هذا على المشهور من لغة العرب ويجوز على لغة أكلوني البراغيت أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر وان لم يتطابقا وهو قسمان متمنع وجائز كما تقدم فمثال الممتنع قائمان زيدوا أقائمون زيدوا هذا التركيب غير صحيح ومثال الجائز قائم الزيدان وأقائم الزيدون وحينئذ يتعين ان يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدمسدا الخبر

(ص) ورفعوا مبتدأ بالابتداء

كذلك رفع خبر بالمبتدأ

أيضا

(ش) مذهب سيبويه وجهه البصريين ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وان الخبر مرفوع بالمبتدأ

١ (قوله خمسة عشر) أي من ضرب ثلاثة الوصف المفرد وغيره في أربعة المرفوع المفرد والمثنى والجمع الصحيح والمكسر يحصل اثنا عشر ويزاد عليها كون الوصف يستوي فيه المذكر والمؤنث في صور المرفوع المفرد والمثنى والجمع هذا وفي الحقيقة الصور عشرون من ضرب خمسة الوصف المفرد والمثنى والجمع صحيحا ومكسرا او كونه يستوي فيه الواحد وغيره في أربعة المرفوع ولا يخفى عليك حكمهما اه منه

أيضا لان مفهوم المبتدأ مجرد الذات والخبر هي مع حكمها وان اتحد اما صدقا (قوله والعامل في المبتدأ) الاولى تغير بعينه بالبقاء كما في نسخ (قوله وهو كون الاسم) هذا معنى الابتداء اصطلاحا وقيل هو كون الاسم أو لا يخبر عنه بشان ولو في الرتبة وأما الغصة فهو الافتتاح فنفسه بالاهتمام بالشئ وجعله أو لئلا ان أراد لازم المعنى معه لان الاهتمام لازم للغوى والاصطلاحى (قوله بحسبك درهم) مثله ناهيك بزيد فالبناء زائدة في المبتدأ وعلى احتمال أى زيد ناهيك عن طلب غيره تكفايته (قوله لحسبك مبتدأ) أى ودرهم خبر وكذا كل نكرة وليتما واختار الكافي عكسه لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لاعتن السكا في بأنه درهم اه وكون القصد هذا دائما ممنوع بل لكل مقام فلا ينبغي اطلاق أحدهما ثم ينظر ما المسوغ للابتداء بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كاسيين ولا قصد الحقيقة لان الكفاية لا تتعلق بها الا أن يقدر له وصف أى درهم واحد فقامل فان وليم معرفة بحسبك زيد كانت هي الخبر عند المصنف لانها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يعرف بالاضافة ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في باب الاستفهام وأفعول المتفضل كن أبوك وخبر منك زيد والافى النسخ فثوفان حسبك الله وجعلها ابن هشام مبتدأ مطلقا لان البناء لا تزداد في الخبر واكتفى في الاخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها واعلم ان حسب ان استعمل بحرف الجر الاصل كان مفتوح السين كهذا بحسبك هذا أى بقدره والا كان ساكنها كما هنا أفاده بعضهم (قوله فريحل مبتدأ) هو كسب رفعه مقدر لحرمة الجار الزائد وشبهه ولا ضرر في اجتماع اعرابين لفظي وتقديرى لاختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلا ولا يحتص الخلى بالمبنيات (قوله وذهب قوم الخ) أى لان الابتداء يستلزمهما معا فعمل فيهما كالفعل في الفاعل والمفعول ويرده أنه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف بالمعنوى الضعيف ولا يرد المبتدأ في نحو القائم أبوه ضاحك لان رفعه الفاعل بجهة شبهه الفاعل لا بكونه مبتدأ فلم تتحد جهتهما وأما المبتدأ المتعدد الخبر فهو محلا مض فجموعهما ما الخبر لكن ظهر الرفع في أجزائه لتعدد فيه ونحو كاتب شاعر مؤول بالفرد أى متصف بذلك فتدبر (قوله بالابتداء والمبتدأ) أى الضعف الابتداء فيقوى بالمبتدأ فالعامل مجموعهما لا كل منهما مستقلا حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد (قوله ترافعا) أى لافتقار كل الى الآخر فعمل فيه كاداة الشرط مع فاعله في نحو وأياما تدعوا وهو قاس مع الفارق لاختلاف جهة العمل في هذين (قوله لا طائل تحته) فيه أنه يترتب عليه صحة عطف المفردات في نحو زيد قائم وعمرو جالس اذا قلنا العامل في الجزأين الابتداء دون باقى الاقوال له لا يعطف على معمولين مختلفين (قوله والخبر الخ) عرفه دون المبتدأ اهتماما ببعض الفائدة وتوطئة لتقسيمه الى مفرد وغيره (قوله المتم الفائدة) أى المحصل لفائدة تامة اذ لم تحصل قبله أصلا وأما الحاصلة في زيد يضرب أبوه مع حذف الاب فهي غير المقصودة ولا يرد قائم في زيد أبوه قائم لانه محصل لها وضعا وتوقنها على المرجع ليس من حيث الاسناد ولا شعري شعري لحصولها بالتأويل أى شعري الآت وهو شعري المعروف سابقا (قوله كالله بر) أى محسن والايادى أى النعم جمع أي دجج بد بمعنى النعمة مجازا (قوله ويرد عليه الفاعل) أى فاعل الفعل وفاعل الوصف المكتنى به ويوجب بأنه حذف قيد كونه مع مبتدأ غير الوصف المذكور للعلم به من قوله مبتدأ زيد الخ لا لانه على ان الخبر لا يكون الا مع المبتدأ وان ذلك الوصف لا خبر له وأكذلك يتمم بالله بالخ (قوله ولا يرد الفاعل) فيه نظر لان فاعل الوصف مع مبتدأه جملة كما مر فلا بد في هذا أيضا من استثناء ذلك الوصف (قوله بما يوجد الخ) أى فهو تعريف بالاعم وقد جوزه المتقدمون لكن قد علمت سقوطه (قوله ومفردا)

والعامل في المبتدأ معنوى وهو كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية غير الزائدة وما اشبهها واحترز بغير الزائدة عن مثل بحسبك درهم فحسبك مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ولم يتجرد عن الزائدة فان البناء الداخلة عليه زائدة واحترز بشبهها من مثل رب رجل قائم فرب رجل مبتدأ وقام خبره ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه نحو رب رجل قائم وامرأة والعامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله وذهب قوم الى ان العامل في المبتدأ والخبر الابتداء فالعامل فيهما معنوى وقيل المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ وقيل ترافعا ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ وأن المبتدأ رفع الخبر وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهو الاول وهذا الخلاف لا طائل تحته (ص) والخبر الجزء المتم الفائدة كالله بر والايادى شاهده (ش) عطف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة ويرد عليه الفاعل نحو قائم زيد فانه يصدق على زيد أنه الجزء المتم الفائدة وقيل في تعريفه انه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جلة ولا يرد الفاعل على هذا التعريف لانه لا ينتظم منه مع المبتدأ جلة بل ينتظم منه مع الفعل جلة وخلاصة هذا انه عرف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره والتعريف يلغى ان يكون مختصا بالمعرف دون غيره (ص) ومفردا بآتى

حال من فاعل يأتي العائد للخبر والمراد بالمفرد هنا غير الجملة وشبهها فيشمل المثنى والجمع والمركب
بأقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتف به (قوله ويأتي جملة) أي غير ندائية ولا مصدرية بل كن
أو بل أو حتى بالاجماع كذا في النكت لكن في الشهاب على البضاوى استشكل وقوع
الاستدراك خبراً في نحو زيد وإن كثر ماله لكنه مجاز مع وروده في كلامهم ونحوه بعضهم على
أنه خبر عن المبتدأ مقيداً بالغاية وبعضهم قال خبر محذوف والاستدراك منه اهـ والصحيح
جواز كونها قسمية خلافاً لنعاب وأنشائية خلافاً لابن التبري ولا يلزم تقدير قول قبلها كما
يلزم في النعت خلافاً لابن السراج لأن القصد من الخبر الحكم لا التمييز فلا ضرورة في كونه غير معلوم
بخلاف النعت لكن كونها خبر ليس باعتبار نفس معناها القياسية بل المثنى لا بالمبتدأ بل باعتبار
تعلقها بالمبتدأ فطلب الضرب في زيد اضربه وإن قام بالمتكلم إلا أنه متعلق بزيد فكأنه قيل زيد
مطلوب ضربه مثلاً وبهذا صح كونها خبراً واحتمل الكلام الصدق والكذب أقاده الدعا مبنى عن
بعضهم وقال أنه في غاية الحسن (قوله حاوية الخ) أي مشتملة على اسم بمعنى المبتدأ الذي سيق
خبره وهو الرابط (قوله معنى) سيبويه السراح في حله إلى نصبه بنزع الخافض أي في المعنى
والاحسن كونه تمييزاً (قوله كنى) أي المبتدأ بها عن الرابط (قوله وكفى) أصله وكفى به حسياً
لأن الكثير جرف فاعل كفى بالباء الزائدة فحذف الخبر فاقطع الضمير واستمر (قوله يرابطها) من بابي
ضرب وقتل كما في المصباح (قوله أما ضير الخ) أي ولو في جملة أخرى مرتبطة بالأولى أما بشرط
كز يد يقوم عمرو إن قام أو يعطف بالفاء كقوله

وانسان عني بحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يجهم فيغرق

أو بالواو أو ثم كما قاله الرضى كزيد ماتت هند ودورها أو ثم ورثها فذكر في الجملة بضمير واحد
لارتباطهما وكذا كل ما يحتاج للرابط كالأصل والصفة والحال (قوله مقدراً) أي إن علم ونصب بفعل
كقراءة ابن عامر في الحديد وكل وعد الله الحسنى بالرفع أي وعده أو بوصف كالأدبهم فأنامه ضيف
أو برب باسم فاعل كزيداً ناظر أب أو بحرف دال على التبعيض كمثل الشارح أو الظرفية نحو
* فيوم نساء و يوم نسر * أي فيه أو مسبق بمثل المحذوف كقوله

* أضح فالذي توصي به أنت مفلح * أي به كذا في التسهيل ولم يشترط ابن الحاجب سوى العلم به
اهـ نكت وبقي نحو قوله تعالى فإن الجنة هي المأوى أي لله وزوجي المس مس أن رب أي المس له
أو منه فهذا رابط مقدر عند البصر بين وليس واحد مما ذكر فلهذا ليس مراد التسهيل الحصر
(قوله منون) نثنية من كعصا ميكال أو ميزان ويقال منيان كما في القاموس وهو مبتدأ ثان سوغه
الوصف المقدر أي كأن من منه (قوله رفع اللباس) أي إن جعل ذلك مبتدأ ثانياً خبره خير فإن جعل
بدلاً من لباس أو نعتاً له على تجويز الفارسي كون النعت أعرف من المنعوت وخبر خبر لباس فالخبر
مقدر لا يحتاج رابط وكذا على نصب لباس عطف على لباس الأول وهو مناسب عيان (قوله وأكثر
ما يكون الخ) أفاد أن وضع الظاهر موضع الضمير قياسي في التفخيم وغيره وإن كان فيه أكثر قال
الآخفش وإن لم يكن بلفظه الأول فعنده يكفي إعادة المبتدأ بمعناه فقط وجعل منه آية والذين
يسكون بالكتاب الخ فالرابط إعادة الذين يسكون الخ بلفظ المصالحين لأنه معناه ورديان الذين
محجور عطف على الذين يتقون لا مبتدأ واثم سلم فالرابط عموم المصلحين أو محذوف أي منهم أو الخبر
محذوف أي ما جاورون بدليل لأن ضيق الخ كما في المعنى واشترط سبويه كونه باللفظ الأول
وخصه بمواقع التفخيم ونحوها العبيد وذو عبيد وفي غير ذلك خاص بالشعر اهـ نصريح بزيادة
(قوله ما الخاقعة) ما استهها مية مبتدأ ثان سوغه العموم لأنها متكررة عند الجمهور أماعند ابن

ويأتي جملة

حاوية معنى الذي سيق له

وان تكن أيا معنى اكتفى

بها كنه في الله حسبي وكفى

(ش) ينقسم الخبر إلى مفرد وجملة

وسبق الكلام على المفرد فأما الجملة

فأما أن تكون هي المبتدأ في المعنى

أولاً فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى

فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ

وهذا معنى قوله حاوية معنى الذي

سيق له والرابط إما ضمير يرجع إلى

المبتدأ نحو زيد قام أبوه وقد يكون

الضمير مقدراً نحو أسمن منون

بدرهم التقدير منون منه بدرهم

أو إشارة إلى المبتدأ كقوله تعالى

ولباس التقوى ذلك خير في قراءة

من رفع اللباس أو تكرار المبتدأ

بلفظ هو أو أكثر ما يكون في مواضع

التفخيم كقوله تعالى الخاقعة ما الخاقعة

والقارعة ما القارعة وقد يستعمل

في غيرها كقولك زيد ما زيد أو عموم

يدخل تحته المبتدأ

تخويز نعم الرجل وان كانت الجمله الواقعة خبرها هي المبتدأ في المعنى لم تتحجج الى رابط وهذا معنى قوله وان تكن الى آخر البيت أى وان تكن
الجمله أى المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط كقولك نطقى الله حسى فنطقى مبتدأ والاسم الكبريم مبتدأ ثان وحسى خبر عن
المبتدأ الثانى والمبتدأ الثانى وخبره خبر عن الاول واستغنى عن الرابط لان قولك الله حسى هو معنى نطقى وكذلك قولى لا اله الا الله (ص)
والفرد الجامد فارغ وان يشق فهو ذو ضمير مستكن (٩٥) (ش) تقدم الكلام فى الخبر اذا كان جملته وأما المفرد فاما ان يكون جامدا

أو مشتمقا فان كان جامدا فذكر
المصنف انه يكون فارغا من الضمير
نحو زيد أخوك وذهب الكسائى
والرمانى وجماعة الى أنه يتحمل
الضمير والتقدير عندهم زيد أخوك
هو وأما البصريون ففصلوا بين ان
يكون الجامد متضمنا معنى المشتق
أولا فان تضمن معناه نحو زيد أسد
أى شجاع تحمّل الضمير وان لم
يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثل
وان كان مشتمقا فذكر المصنف انه
يتحمل الضمير نحو زيد قائم أى هو
هذا اذا لم يرفع ظاهرا وهذا الحكم
انما هو للمشتق الجارى مجرى
الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة وأفعال التفضيل
فاما ما ليس جاريا مجرى الفعل من
الاسماء المشتقات فلا يتحمل ضميرا
وذلك كاسماء الآلة نحو مفتاح
فانه مشتق من الفتح ولا يتحمل ضميرا
فاذا قلت هذا مفتاح لم يكن فيه ضمير
وكذلك ما كان على صيغة مفعول
وقصد به الزمان والمكان كرمى فانه
مشتق من الرمى ولا يتحمل الضمير
فاذا قلت هذا رمى زيد تريد مكان
رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقا
ولا ضمير فيه وانما يتحمل المشتق
الجارى مجرى الفعل الضمير اذا لم
يرفع ظاهرا فان رفعه لم يتحمل ضميرا

كيسان فعرفة والحاقة بعد خبرها والجمله خبر الاول والرابط اعادة المبتدأ بلنظرة (قوله زيد
نعم الرجل) أى لان الاصح ان ال فاعل نعم استغراقية فتشمل زيدا أما على كونها عهديه فالرابط
اعادة المبتدأ بعنائه بناء على ما قاله الاخفش ومن الربط بالعموم قوله
ألا لت شعورى هل الى أم مالك * سبيل فاما الصبر عن افلاصبرا
وقوله * فاما القتال لا قتال لديكم * فالصبر والقتال مبتدأ ووجهه لا صبر ولا قتال خبر ربطت بعموم
التكررة المنقبة وبحال اعادة المبتدأ بلفظه ويرد على الرابط بالعموم انه يستلزم جواز زيد مات
الناس وعمر ولا رجل هنا قال سم ولا مانع منه أخذ من هذا الكلام الا ان يوجد نص بخلافه
(قوله هي المبتدأ في المعنى) لا يردان كل خبر كذلك كما مر لان المراد هنا كون المبتدأ مفردا في معنى
الجمله كحديث وكلام كامله وكضمير الشأن فان المراد بنطقى منطوقى وكقوله صلى الله عليه وسلم
أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى لا اله الا الله وقوله تعالى وآخذ عواهم أن الحمد لله ان جعلت
ان صله لا للحنفة وكون الخبر فى هذا الجمله انما هو فى الظاهر والافه ومفرد لان المقصود لفظ الجمله
كما أخبر عنها فى لاحول ولا قوة الا بالله كتر من كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر فى ضمير الشأن نحو قول هو الله
أحد فالجمله خبر عن هو بل الرابط لانها عينه أى مفسرة له أى الحال والشأن الله أحد ويصح كون
هو ضمير المسؤل عنه بناء على انها نزلت جوابا لقول المشر كين صفتا لربك فالتة خبر وأحد
بدل أو خبر ثان (قوله نطقى الخ) أى منطوقى وكذا قوله لا اله الا الله أى مقولى (قوله
والفرد الخ) مبتدأ خبره جمله الجامد فارغ حذف رابطها أى الجامد منه وليس الجامد صفة
للمفرد لئلا ينافى عود الضمير فى يشتق عليه وعوده اليه بدون صفة خطأ عند الشاطبى لقول
سببويه انهم ما كالتى الواحد لكن الاصح جواز عند القرينة الا انه لا ضرورة اليه لان حذف
الرابط كثير (قوله وان يشتق) أى يصغ من المصدر للدلالة على متصف به كما هو اصطلاح النحويين
أما عند الصيرفيين فهو ما دل على حدث وذات وان لم تصف به فيشمل اسم الزمان والمكان
والآلة وليست مرادة هنا (قوله الى انه يتحمل) أى وان لم يؤول بالمشتق فهذا هو محل الخلاف
بينهم وبين البصريين أما المؤول فيتحمله اتفاقا كما هو مفاد الماشرح وليس فى كلامه ما يدل على
جريان الخلاف فى المؤول أيضا كما لا يخفى (قوله أسد) أى أو تسمى أو ذو مال أو رجل فكل هذه
تتحمل الضمير وترفع الظاهر كالمشتقات لتأولها بالنسب الى كذا وبصاحب وصغير (قوله فان
رفعه الخ) المراد بانما ظاهر ما يشمل الضمير البارز منفصلا كان كزيد قائم أنت اله أو متصل بالمجرور
كالكافر مغضوب عليه فالضمير المجرور نائب الفاعل فى محل رفع والوصف فارغ اذ ليس له الا
مرفوع واحد (قوله وأبرزه) أى ضمير الخبر المشتق مطلقا أى أمن اللبس أولا أى وأبرز الضمير
مطلقا ان تلا الخبر المشتق ما أى مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ولا يخفى ما فى ذلك
من التعسف وتشبث الضمائر وأكل منه قول الكافية

وذلك نحو زيد قائم غلامه فعلا ما هو فروع بقائم فلا يتحمل ضمير او حاصل ما ذكر أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ولا
يتحمل ضمير عند البصريين الا ان أول يشتق وان المشتق انما يتحمل الضمير اذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل نحو زيد منطلق أى
هو فان لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمل شأنا نحو هذا مفتاح وهذا رمى زيد (ص)
وأبرزه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا (ش) اذا جرى الخبر المشتق على من هو له استمر الضمير فيه نحو زيد قائم أى هو
فلما أتت بعد المشتق به ونحوه وأبرزه فنزلت زيد قائم هو

فقد جوزسيو يديه في وجهين
أحدهما أن يكون هو
تو كيد الضمير المستتر في قائم
والثاني أن يكون قائمًا بقاء هذا
إذا جرى على من هو له فان جرى
على غير من هو له وهو المراد به هذا
البيت وجب ابراز الضمير سواء
أمن اللبس أو لم يؤمن فقال ما أمن
فيه اللبس زيد ههنا ضاربهما هو
ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا
الضمير زيد عمرو ضاربه هو فيجب
اظهار الضمير في الموضعين عند
البصر بين وهذا معنى قوله وأبرزه
مطلقا أي سواء أمن اللبس أو لم
يؤمن وأما الكوفيون فقالوا أن
أمن اللبس جاز الأحران كالمثال
الاول وهو زيد ههنا ضاربهما هو فان
شئت أتيت به وروان شئت لم تأت
وان خيف اللبس وجب ابراز
كالمثال الثاني فانك لو لم تأت بالضمير
فقلت زيد عمرو ضاربه لا حتمل أن
يكون فاعل الضرب زيدا وان
يكون عمرا فلما أتيت بالضمير فقلت
زيد عمرو ضاربه هو تعين أن يكون
زيد هو الفاعل واختار المصنف في
هذا الكتاب مذهب البصريين
ولهذا قال وأبرزه مطلقا يعني
سواء خيف اللبس أو لم يخف واختار
في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين
وقد ورد السماع عندهم في ذلك
قوله

قومي ذري الجديانوها وقد علمت
بكنه ذلك عدنان وحقطان
التقدير بانوهاهم حذف الضمير
لا أمن اللبس (ص)
وأخبر وانظر أو بحرف جر
ناوين معنى كأن واستقر

وان تلاحظ الـ الذي تعلقا * به فابرز الضمير مطلقا
في المذهب الكوفي شرط ذلك ان * لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن
ومثل الخبر في ذلك الحال والنعت والصفة ولا يختص ذلك بالمشق منها كما هو ظاهر المتن والشارح
بل مثله الفعل والظرف اذا جريا على غير صاحبهما كزيد عمرو ضاربه هو أو في داره وهو فيجب فيه ما
الابرار مطلقا عند البصريين وبشرط اللبس عند الكوفيين لوجود التحدو في الجميع كقافي الجمع
وقال بعضهم محل الخلاف انما هو الوصف أما الفعل فلا يجب فيه ابراز عند الأمن اتفاقا وعل
سره اصله في العمل وتحمل الضمير (قوله فقد جوزسيو يديه الخ) مقتضى الوجه الثاني ان المستتر
يمكن ابرازه والنطق به بالزمه ان يجوز زيد قام هو على الفاعلية والافعال الفرق وغير سميويه
يوجب الوجه الاول لما مر ان المستتر واجبا كان أو جائزا لا يتيسر النطق به وانما يستعيرونه
لنظ المنفصل فتعير يارتدريا فالوصف الجارى على صاحبه كالنطق على استماع بروز ضميره وان
سمى مستترا جواز الالنه يخلفه الظاهر فتدبر (قوله وجب ابراز الضمير) ويخلفه الظاهر كزيد
عمرو ضاربه زيد كما قاله أبو حيان (قوله ضاربهما) خبره هو هو قائم بغيرها هو زيد لانه هو الضارب
ولا لبس فيه لانه كبير فيعلم انه لا زيد ومثله ههنا زيد ضاربه (قوله أتيت بهو) أي على انه فاعل نظرا
لجريانه على غير صاحبه فيمنع استناره أو تأ كيد نظرا لأمن التباسه الجوز استناره وأما عند
الخوف ففاعل لا غير والبصريون يجعلونه فاعلا مطلقا فيقال في التنبيه على الفاعلية الهندان
الزيدان ضاربهما هو على التأ كيد ضاربهما هو كما ذكرنا في الجمع فان الدماصيني والسموع
من العرب افراد الوصف في مثل ذلك الاعلى لغة كوني البراغيث أي فيؤيد مذهب البصريين
(قوله ذري المجدد) جمع ذروة بتثنية المنجدة وهي أعلى الشيء ويكتب بالالف عند البصريين
لانقلابها عن واو ياليا عند الكوفيين لضم أوله كما في الصبان وهو مبتدأ ثمان خبره بانوها جمع بان
من بني بني وفيه ضمير مستتر عائدة لقومي لجريانه عليه وأما الواو وحرف جمع ولو يبرز مع جريانه على
غير مبتدئه وهو الذي للعلم بانها مبنية لانيته وللدلالة الواو على استناده لقومي والاقبل بانيتهما
ولو ابرز لقال على الفصحى بانيهاهم وعلى غيرهما بانوهاهم وتكلف البصريون باحتمال كون ذري
معهم ولا وصف محذوف خبر عن قومي ينسره المذ كور فلا شاهد فيه أي قومي بانون ذري المجدد
بانوها ويراد من الوصف الدوام لا الماضي بقريته المدح فيجعل ويفسر العامل (قوله بانوهاهم)
الافصح بانها كما علمت لكن قصده تفسير الضمير المستتر وهو هم لا غير (قوله بنظر) أي مكاني
أو زماني مفيد كما يعلم من البيت بعده لخصوص المكاني وانما يجنبه وبالجور وإذا كانا ثمانين بان
يقوم منهم ما معنى متعلقتا المحذوف لكونه عاما أو خاصا بقريته كما مر في الصلة عن الدماصيني
ومثاله هنا على قياس ما مر أن تقول بل زيد اليوم وعمرو أمس في جواب زيد قائم أمس وعمرو
اليوم وفي المعنى ان من الحذف الخاص اقريته قوله تعالى الحزب الحزب أي يقتل أو يقتل لان
تقدير العام فيه غير مفيد ولا حاجة لتكلف حذف المضاف من المبتدأ والخبر أي قتل الحزبان
بقوله (قوله أو بحرف جر) أي مع مجروره لان الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فأطلق الجزع على
الكل وما قيل انه أراد بالحرف الجور ومجاز العلاقة المجاورة أخذنا من قول الرضي محل العامل
للمجرور وحده لان الحرف اتوصل معاني الافعال وشبهها الى الاسماء لا يصح لان مراد الرضي
المحل الذي يقتضيه المتعلق بدليل تعديله للمحل الخبرية فالخامس ان محل العامل في الظرف اللغو
للمجرور فقط ولا محل للمجموع وهو نصب وقد يكون رفعا كتر يزيد مجعولا فزيد وحده نائب
الفاعل ولا يكون جرا وكذا في المستقر من حيث تعلقه بعامه الا أن محله نصب أبدا وأما من حيث

(ش) تقدم ان الخبر يكون مفردا او يكون جملة وذكر المصنف في هذا البيت انه يكون ظرفا وجارا ومجورا نحو زيد عندك وزيد في الدار وكل منهما متعلق بحذف واجب الحذف وأجاز قوم منهم المصنف ان يكون (٩٧) ذلك المحذوف اسما او فعلا نحو كائن أو استقر

فان قدرت كائنا كان من قبيل الخبر بالمفرد وان قدرت استقر كان من قبيل الخبر بالجملة واختلف الخويعون في هذا فذهب الاخفش الى انه من قبيل الخبر بالمفرد وان كلامه ما متعلق بحذف وذلك اخذوا اسم فاعل التقدير زيد كائن عندك أو مستقر عندك أو في الدار وقد نسب هذا السيبويه وقيل انه من قبيل الجمل وان كلامه ما متعلق بحذف هو فعل والتقدير زيد استقر أو يستقر عندك أو في الدار ونسب هذا الى جمهور البصريين والى سيبويه أيضا وقيل يجوز أن يجعل من قبيل المفرد فيكون المقدرة مستقرا ونحوه وان يجعل من قبيل الجملة فيكون المقدرة مستقر ونحوه وهذا ظاهر قول المصنف ناو من معني كائن أو استقر وذهب أبو بكر بن السراج الى أن كلامه الظرف والجور ورسوم برأسه وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة نقل عنه هذا المذهب فلهذا أبو علي الفارسي في الشيرازيات والحق خلاف هذا المذهب وانه متعلق بحذف وذلك المحذوف واجب الحذف وقد صرح به شذوذا كقوله

لأن العزان مولانا عزوان يمين

فانت لذي بجوحة المهون كائن
وكما يجب حذف عامل الظرف
والجار والمجسور واذ وقع خبرا
كذلك يجب حذفه اذ وقع صفة
نحو مررت برجل عندك أو في الدار أو حالا نحو مررت بزيد عندك

قياسه مقام عامله فالحل للمجموع رفعه في الخبر ونصبه في الحال وجرا في الصفة المجرورة ولا محل له في الصلة كعامله (قوله متعلق بحذف) أي هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما هو ظاهر النظم وهو ذهب جمهور البصريين لقيامه مقام عامله ولا مجموعهما كما اختاره الرضي لكن لا بد منهما عند الجميع الآن الأول نظر الى ان العامل أو الى بالاعتبار وان كان معمولا قيد الابتداء والذاني الى الملقوظ به وهو معمول العامل فلا بد من ملاحظة معه والثالث الى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف في الحال والصفة والصلة أما عمل الرفع في نحو في الله شئت وتحمل الضمير فيجوز فيه القولان الأولان فقط ثم هذا الخلاف في المتعلق العام أما الخاص فهو الخبر أو الحال مثلا اتفاقا ذكرنا وحذف (قوله واجب الحذف) أي عند الجمهور ولانه كون عام يفهم بدون ذكره ويسمى الظرف حينئذ مستقرا مستقرا معنى عامله فيه أي فهمه منه ولان الضمير يستقر فيه اذا قلنا بأنه خبر أما الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قرينة وأما معها افتقار ويجوز كبريد في جواب من مررت وتارة يجب كيوم الجمعة صحت فيه على الاشتغال ويسمى الظرف في كل ذلك لغوا لخلوه عن الضمير بقدر اللغو والمقتضى على خصوص المتعلق وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغني وعليه اقتصر الدماميني لكن قد يدور المتعلق خاصة كزيد على الفرس أو من العلماء أو في البصرة أو في راكب ومعدود ومقيم ولا يخرج ذلك عن الاستقرار اذ يجوز تقدير العام لتوجيه الاعراب وخصوصه جموعة المقام لا يقتضي لغويه كما عرجه الدماميني في أول شرح التسهيل وفي بسملة السنواري عن السيد نحوه ثم قال فلما كان العام ضابطا مطلقا اعتبره النحاة وفسروا المستقر به وحينئذ فلا يكون الخاص المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام كثال الجواب والاشتغال لا مطلقا هذا ومقتضى ذلك مع ما مر في تفسير التام انه أعم من المستقر لا نفراده في نحو الحارب الحر أما على القول بأن مدار المستقر على حذف العامل عاما كان أو خاصا واللغو على ذكره ولا يكون الا خاصا فلازم له وما اشترى من ان المستقر هو ما وقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا لا يتشبه على اطلاقه الاعلى هذا دون الاول لان الخبر مثلا عليه قد يكون غير مستقر كما علمت فتدبر (قوله كائن عندك) هو من كان التامة بمعنى حصل أو ثبت فالظرف بالنسبة لذلك المقدرة لغو متعلق به لا من الناقصة والا كان الظرف في موضع خبره فيقدر كائن آخر ويسلسل أفاده السعدوني قوله وقد نسب هذا السيبويه) أي في شرح الكافية بأنه يتعين تقديره اسما بعد ما واذ الفجائية نحو أمان في الدار فزيد اذ الهم مكر لان الفعل لا يليها فعمل الباقي عليهم مالم يكن رده ابن هشام بامكان تقدير الفعل مؤخر (قوله وقيل يجوز الخ) اختاره في المغني (قوله في الشيرازيات) اسم كتاب أملاه بشيراز قال السيبوطي لم أر ذلك فيه ولا في الحلبيات (قوله وان يمين) نائب فاعل يعوده لولا لال المراد به الناصر والخليف ويحبو حة بضم الموحدين وبعهم ملتين وسط الدار وغيرها والهون بضم الهاء الذل والهوان (قوله وكما يجب حذف عامل الظرف الخ) محل ذلك اذا قدر كونا عاما كما هو فرض كلام المتن فان قدر خاصا جاز ذكره في الكل كما علمت وجوز ابن جني اظهار العام أيضا كما يجوز فلما رآه مستقرا عند ورد بأنه استقر اخص بمعنى عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة) أي ولا صفة لها ولا صلة ولا حالا منها الا مع الفائدة لانها كالخبر في المعنى وانما قيد بالزمان والخفة لان الغالب ان الاخبار به عن المعنى

(١٣ - خضري ل) أوفى الدار أو صلة نحو جاء الذي عندك أوفى الدار لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلا
التقدير جاء الذي استقر عندك أوفى الدار وأما الصفة والحال فحكمهم احكم الخبر كما تقدم (ض) ولا يكون اسم زمان خبرا

عن جنة وان يفد فأخبرنا
(ش) ظرف المكان يقع خبرا عن
الجنة نحو زيد عندك وعن المعنى
نحو القتال عندك وأما ظرف
الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا
أو مجرورا بنحو القتال يوم الجمعة
أو في يوم الجمعة ولا يقع خبرا عن
الجنة قال المصنف إلا أن أفاد
كقولهم الليلة الهلال والربط
شهرى ربيع فإن لم يفد يقع خبرا
عن الجنة نحو زيد اليوم وإلى هذا
ذهب قوم منهم المصنف وذهب غير
هؤلاء إلى المنع مطلقا فان جاءني
من ذلك يؤول نحو قولهم الليلة
الهلال والربط شهرى ربيع فإن
التقدير طالع الهلال الليلة
وجود الربط شهرى ربيع هذا
مذهب جمهور البصريين وذهب
قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك
من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد
كقولك نحن في يوم طيب وفي شهر
كذا وإلى هذا أشار بقوله وإن يفد
فأخبرنا فإن لم يفد امتنع نحو زيد
يوم الجمعة (ص)
ولا يجوز الابتداء بالنكرة

مالم يفد كعند زيد غيره
وهل فتى فيكم فاخللنا
ورجل من الكرام عندنا
ورغبة في الخير خير وعمل

برزين وليقس مالم يقل
(ش) الأصل في المبتدأ أن يكون
معرفا وقد يكون نكرة لكن
بشرط أن يفيد ويحصل الفائدة
بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة
أحدها أن يتقدم الخبر عليها

وبالمكان عن الجنة والمعنى مفيد لأن كل معنى من فعل أو حركة متشالا لا بد له من زمان ومكان
يخصه وكذا الجنة بالنسبة للمكان فيحصل بالأخبار فائدة بيان هذا الخاص بنحو الأفعال مع الزمان
المطلق لأنه يعم جميع الأجسام إذ لا بد لها من زمان فحصل فيه وذلك معلوم فلا فائدة في الأخبار به ولو
كان الزمان مع المعنى أو المكان معهما ما امتنع أيضا نحو القتال زمانا وزيدا والقتال مكانا لعدم
الفائدة فالمدار على حصولها مطلقا كما هو محصل كلام الشاطبي واستحسنه سم جدا ثم استظهر
جواز الأخبار مطلقا عند من لا يشترط تجديد الفائدة فتدبر (قوله عن جنة) هي الجسم قاعدا
والقائمة الجسم قائما فكان الأولى عن جسم ليعمهما لكن قال في شرح الجامع الذات والجوهر
وانعين والجنة ألقاظ متقاربة المراد بها ما يقابل المعنى (قوله عن المعنى) أي غير الدائم كأمثله فلا
يقال طالع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة اسقاطي (قوله إلا أن أفاد) أي وذلك بأحد أمور ثلاثة
أما بتخصيص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بنى وكذا بعملية على الظاهر كنحن في يوم طيب أو في
شهر ربيع أو في رمضان وأما بتقدير مضاف هو معنى كالنوم خرو غدا أمر أي اليوم شرب خمر
ولا يحتاج لتقدير في أمر لأن المراد به القتال المترقب وهو معنى وأما بشبه الذات للمعنى في تجديد
وقته فوقها كالربط شهرى ربيع والليل الهلال والورد أيار بفتح الهمزة وشهد المنهاة التحية كما في
التصريح اسم شهر روى غير مصروف للعلية والجمعة توافق أوله سادس بشنس القبطى والنوع
الأول يجب جره بنى فلا يجوز نحن يوم طيب والثالث يجوز كالورد في أيار فيكون فيه مسوغان
(قوله غير هؤلاء) هم جمهور البصريين (قوله يؤول) أي بتقدير مضاف مطلقا سواء كان المبتدأ
يشبه المعنى كأمثله أو لا كنحن في يوم طيب أي وجودنا اليوم خمر أي شربه ومذهب الناظم أن
الأولين يفيدان بلا تقدير وهو الحق (قوله الليلة الهلال) ينصب الدليله ظرفا المحذوف خبرا عن
الهلال وكذا ما بعده (قوله وذهب قوم الخ) أعاد ذلك توطئة للتبديل بنوع ثان مما يفيد وللصريح
بعدم شذوذه كان الاختصار كذلك مع ما تقدم (قوله غيره) بفتح فكسر كسا فخطط طلبه
الأعراب والجمع غار كما في الصباح (قوله فاخللنا) تعين جعل ما تميمه لأن الكلام في المبتدأ غير
المسوخ ومنه ما أحد غير من الله (قوله ورجل من الكرام) قيل أراد به الامام النور لأنه تليد
المصنف رضى الله تعالى عنهم (قوله يزين) بالفتح كيبيع (قوله وليقس مالم يقل) أي من بقية
أنواع المسوغات وأما الكافي في كعند زيد الخ فلا دخل بقية أمثلة الأنواع المذكورة فلا تكرار سم
(قوله أن يكون معرفة الخ) أي لأنه محكوم عليه فلا بد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ لأن الحكم
على الجهول المطلق لا يفيد الخبر السامع فيه فينفرد عن الأصغاع لحكمه المذكور بعده وإنما لم
يشترط ذلك في الفاعل مع أنه محكوم عليه أيضا التقدّم حكمه وهو الفعل أبدا فيستقر مضهونه في
الذهن أولا ويعلم أنه مضهونه ما بعده وإن كان غير معين فلا ينفرد السامع عن الأصغاع لحصول الفائدة
وبهذا التقرير يدفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم لكان قبل الحكم غير مخصص
فيلزم الحكم على الجهول وحاصل الدفع أن تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتقريره أولا
فيشابه الصفة في تقدم العلم به دون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز الابتداء بالنكرة إذا تقدم
خبرها مطلقا كقائم رجل ولم يقوله لانه لا مكان للفرق بأن تقدّم الخبر خلاف الأصل فلم يكف
مسوغا بجرده بخلاف تقديم الفعل فإنه لازم أبدا فتدبر واختار الرضى جعله كالمبتدأ ومن لا يشترط
تجديد الفائدة لا يشترط مسوغا أصلا ثم ماذا كرفى المبتدأ الخبر عنه أما المكتفى برفوعه فشرطه
التسكير كما نصوا عليه ولا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به كالفعل لا عليه ولذا كان أصل الخبر التسكير
وكان حقه أن لا يصف بتعريف ولا تسكير كالفعل لكن لم يمكن تجرّد الاسم عنها ما جردناه عما

يطرأ ويحتاج لسلامة وهو التعريف (قوله وهو ظرف الخ) الحق في شرح التسمييل به ما الجلة
 كقصده غلامه رجل ويشترط في الثلاثة الاختصاص بأن يكون كل من الجرو وما أضيف اليه
 الظرف والمسند اليه في الجلة صالحا لا ابتداء كما مثل فلا يجوز عند رجل مال ولا انسان ثوب
 وولده ولدرجل لعدم التائدة قال في المغنى ومن هنا يظهر انه لا دخل للتقديم في التسويغ والالجاز
 ذلك بل المسوغ هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اهـ وقد يقال لا يلزم من
 منع ذلك كونه لا دخل له لجواز كونه جزءا عنه هنا وان كان عنه تامة في القاعل لاختصاص كل باب
 باحكام ولما مر من الفرق فتدبر (قوله استهفاهم) أى سواء كان بغير الهمة مع أم كالمثله أم بهما
 نحو أ رجل في الدار أم امرأة خلفا لابن الحاسب في قصره على الثاني وانما كان مسوغا لان
 الانكارى منه معنى النفي فتحصل به فائدة العموم والحقيقى سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في
 الجواب فكان السؤال عم جميع الافراد فاشبهه العموم الحقيقى في حصول الفائدة فانه المصرح
 (قوله ان توصف) أى بوصف مخصوص كالمثال لا نحو رجل من الناس هنا لعدم الفائدة والوصف اما
 لفظى كما مثل أو تقديرى بأن يقدر في نظم الكلام نحو وطاء فائدة قد أهمتهم أى من غير كبدليل ما قبله
 أو معنوى بأن لا يقدر في الكلام بل يستفاد من نفس النكرة بقرينة الفظية كالتصغير في
 رجيل جاء لانه في معنى رجيل صغير أو حالية كالتعجب في ما أحسن زيدا أى شئ عظيم ثم اعتبار
 الوصف المخصص يقتضى صحة حيوان ناطق هنادون انسان هنا وهو كذلك وان كان معناه لان
 الموصوف منظمة التائدة لمافيه من التفصيل بعد الاجمال وتقل سم عن شيخه الصفوى ان
 اعتبار الوصف قاعدة حكمت بها العرب يظهر أثرها في بعض المواضع فأناطوا الحكم به وان لم
 يظهر أثره في بعض آخر طردا للباب (قوله رغبة في الخير) قبل ليس الظرف معمولا لرغبة بل وصف
 لها فهو مما قبله والمصواب خلافه لانها مصدر رغب في الشئ أى أحبه فتعدي بنى والجرو ورفى
 محمل نصب بهما قطعاً (قوله مضافة) هو داخل فيما قبله لان كونها عاملا يشمله عمل الجرك خمس
 صلوات كتبهن الله وعمل برزين ومثلك لا يجزل والنصب كأمير معروف صدقة ونهى عن منكر
 صدقة ورغبة في الخير خير وأفضل منك عندنا فان الجرو ورفى محمل نصب بالمصدر والوصف والرفع
 كقائم الزيدان عند من جوزه كذا في الاشعوى وغيره وفي الاخير نظر لان المبتدأ المكتفى برفوعه
 شرطه التذكير كما مر فليس مما نحن فيه فالأولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن بنحو ضرب
 كما قاله الدماميني (قوله الى نيف) في نسخ الى أكثر من ذلك وهى الصواب لانه سبب ذكر النيف بعد
 ذلك (قوله التقدير رجل عندى) أى لا عند رجل لان الجواب يسلم به مسلك السؤال من تقديم
 وتأخير كما في شرح التسهيل فالوقيل أعندك رجل أم امرأة كان تقدير الجواب عندى رجل
 موافقة له فيكون فيه مسوغا فتأمل (قوله عامة) أى بنفسها كما مثله وكأسماء الشرط
 والاستهفاهم أو غيرها كالشكر في سياق النفي أو الاستهفاهم فكل ذلك داخل تحت مسوغ العموم
 كما في المغنى والشرح عندها أربعة ولو ذكر اسم الاستهفاهم كالشرط كانت خمسة وليس داخل في
 هل فى فيكم لان هذا المبتدأ في سياق الاستهفاهم لانه هو ثم المراد بالعموم هنا الشهوى كما هو في
 هذه المذكرات وأما البدي فليس مسوغا لوجوده في كل نكرة وجعل في التسمييل قصد
 الحقيقة الآتى داخل في العموم لوجودها في كل فرد والظاهر عده مسوغا مستقلا كما سيأتى
 عن المغنى (قوله التسويغ) هو المعبر عنه بالتفصيل والتقسيم (قوله زحفا) امام مصدر لا قبلت
 من معناه أو حال من التاء أى زاحفا وقوله لبست الذى في المغنى نسبت من النسيان بدله قال
 وانما نسي ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته وجر الآخر ليجنى أثره وله هذا زحفا على الركتين والبيت

وهو ظرف أو جار ومجرور نحو في الدار
 رجل وعند زيدا غرة فان تقدم وهو
 غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز نحو
 قائم رجل الثاني ان يتقدم على
 النكرة استهفاهم نحو هل فى فيكم
 الثالث ان يتقدم عليه انى نحو
 ما دخل لنا الرابع ان توصف نحو
 رجل من الكرام عندنا الخامس
 أن تكون عاملة نحو رغبة في الخير
 خير السادس ان تكون مضافة
 نحو عمل برزين هذا ما ذكره
 المصنف في هذا الكتاب وقد أنماها
 غير المصنف الى نيف وثلاثين
 موضعا فتذكر الستة
 المسد كورة والسابع ان تكون
 شرطا نحو من يقيم أقيم معه الثامن
 ان تكون جوابا نحو ان يقال من
 عندك فتقول رجل التقدير رجل
 عندى التاسع أن تكون عامة
 نحو كل يوم العاشر أن يقصد
 بها التسويغ كقوله
 فأقبلت زحفا على الركتين
 فتوب لبست وثوب أجر
 فقوله ثوب مبتدا ولبست خبره
 وكذلك أجر الحادى عشر ان
 تكون

دعاء نحو سلام على آل ياسين
 الثاني عشر أن تكون فيها معنى
 التعجب نحو ما أحسن زيدا الثالث
 عشر أن تكون خلفا عن موصوف
 نحو مؤمن خير من كافر الرابع عشر
 أن تكون مصغرة نحو رجيل عندنا
 لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف
 تقدير رجيل حقير عندنا الخامس
 عشر أن تكون في معنى المحصور
 نحو شرأهرا ذاناب وشئ جاء بك
 التقدير ما هرا ذاناب الاشر وما جاء
 بك الاشرى على أحد القواين والقول
 الاشر أن التقدير شر عظيم أشر
 ذاناب وشئ عظيم جاء بك فيكون
 داخل في قسم ما جازا ابتداء به
 لكونه موصوفاً لأن الوصف أعم من
 أن يكون ظاهراً ومقدراً وهو هنا
 مقدر السادس عشر أن يقع قبلها
 واو الحال كقول الشاعر
 سريتا ونجم قد أضأ فندبا
 محياك أخفى ضوء كل شارق
 السابع عشر أن تكون معطوفة على
 معرفة نحو زيد ورجل قائمان
 الثامن عشر أن تكون معطوفة على
 وصف نحو تميمي ورجل في الدار
 التاسع عشر أن يعطف عليها
 موصوف نحو رجيل وامرأ أطويلة
 في الدار العشرون أن تكون مهمة
 كقول امرئ القيس
 مرسة بين أرساغه
 به عسم يتبعي أربنا
 الحادي والعشرون أن تقع بعد لولا
 كقوله
 لولا اصطبار لا ودي كل ذي دقة
 لما استقلت مطاياهن للظعن
 الثاني والعشرون أن تقع بعد فاء
 الجزاء

لامرئ القيس ثم ضعف الاستشهاد بأن نسبت وأجر تحتلان للوصفية والخبر محذوف أي فن
 أو أي ثوب نسبت الخ وان كانا خبرين أحتمل تقدير الوصف أي فتوب لي نسبت الخ اه (قوله
 دعاء) عبر عنه في المعنى بكون النكرة في معنى الفعل وجعله شاملا للدعاء للشخص كمثل الشارح
 وعليه كويل للمطققين ولما راد به التعجب كقيل لزيد وشارح جعل التعجب مستقلا وأراد به
 ما أحسن زيدا وقد مر أنه دخل في الوصف المعنوي كالتصغير الآتي فتقدير (قوله خلفا عن
 موصوف) يعبر أيضا عن هذا بكونه صفة لمحذوف فهما مسوغ واحد لا اثنان وأدرجه الموضع
 في الوصف لأنه يشمل ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو واعبد مؤمن خيرا والموصوف فقط نحو
 وطائفة قد أهمتهم أو الصفة فقط كحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء صفة لمحذوف
 هو المبتدأ في الحقيقة مسوغه الوصف أي امرأة سوداء الا أنه حذف وأقيم الوصف مقامه اه
 وصرح في المعنى بأن عدمه مسوغا مستقلا خلاف الصواب ويظهر أن منه قول الشاعر
 * ثلاث كهن قلت عمدا * أي أشخاص ثلاث ونحو تميمي عندى أي رجل تميمي (قوله في
 معنى المحصور) يعلم منه تسويغ المحصور بالاولى فالمسوغ هو الحصر الا أنه تارة يكون
 معنويا كمثل ما تارة لفظيا نحو انما رجل في الدار وتظهر المعنى فيه انما هو من حيث تشبيهه بانما
 في الدار رجل لأن فيه مسوغا آخر فتقدير (قوله شرأهرا الخ) أي شر جعل ذاناب وهو الكلب
 سهر أي مصونا وهذا مثل ظهور أمارات الشر (قوله واو الحال) المدار على وقوعها في بدء الحال
 وان لم تكن بواو كقوله

تركت ضائي تود الذئب راعيها * وأنها لا ترائي آخر الابد
 الذئب يطردها في الدهر واحدة * وكل يوم ترائي مدينة يدي

فدية مبتدأ مسوغه كونه بدجلة طالبة من يام ترائي ولم تربط بالواو بل بالياء من يدي (قوله ونجم قد
 أضأ) فيه شاهد ومحياك وجهك والشارق الكوكب الطالع من الأفق من شرق بشرق كطلع
 يطلع وزناو معنى (قوله السابع عشر) والاثنان بعده ترجع الى مسوغ واحد وهو العطف بأن
 يكون أحد المتعاطفين يصلح للابتداء اما لكونه معرفة أو نكرة مسوغا لأن العاطف يشرك في
 الحكم فالصور أربع تارة الشارح منها عطف المعرفة على النكرة كرجل وزيد قائمان (قوله
 مهمة) أي مقصودا انها ما الا ان البليغ قد يقصده فلا يراد أن ايام النكرة هو المانع فكيف
 يسوغ (قوله مرسة الخ) قاله امرؤ القيس في أبيات خطابا لاخته هي

أيا هندا لا تنكحني بوهة * عليه عقيقته أحسبا
 مرسة بين أرساغه * به عسم يتبعي أربنا
 ليجعل في رجله كعبها * حذار المنية أن يعطبا

والبوهة الاحق وعقيقته شعره الذي ولده لكونه لا يتخلف والاحسب الاجر في سواد والمرسة
 بمهمات على زنة اسم المفعول تعية تعلق مخافة العطب على الرسغ وهو طرف الساعد فيما بين
 الكوع والكرسوع وفي القاموس رسع الصبي كسعه شديده أو رجله حرزا الدفع العين والعسم
 بفتح المهملة يس في مفصل الرسغ تعوج منه اليد وانما طاب الارنب لاعمهم ان الجن تجتنبها
 لخبضها فن علق كعبها لم يصبه جن ولا سحر بخلاف الثعالب والطباع والقنا فذيقول لها لا تنكحني
 شخصامن أولئك الحقا وانشاهد في مرسة حيث قصدا ايامها متحقيرا للموصوف حيث يحتمل
 بادنى تميمي بين أرساغه خبرها فتقدير (قوله لولا اصطبار) خبره محذوف وجوبا أي موجود وانما
 مسوغ لولا لقادتها تعليل الجواب على الجملة التي فيها النكرة وأودى أي هلك والمقة كعدة من

ومعناه كوعده بعده إذا أحبه واستقلت أي مضت والظعن بفتح المعجمة فالمهملة السير (قوله
 ان ذهب غير) بفتح المهملة وسكون التحتية المراد به هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو
 مادون العشرة من الرجال خاصة أي ان ذهب من القوم سيد ففهم غيره ويرى في الرباط
 فالمراد به الجار وهذا مثل للرضا بالحاضر وترك الغائب وجعل في المعنى المسوغ في ذلك
 الوصف المقدر أي غير آخر (قوله كم عمه الخ) أي على رواية رفع عمه مبتدأ خبره قد حلت
 ولك صفة فقيه مسوغة وخالة مبتدأ حذف خبره لدلالة الأول عليه وقد عا بقا ففهمتين
 صفتها وهي التي اعوجت أصابعهما من كثرة الحلب قال في النهاية الفسح بالتحريك زبيغ بين
 عظم القدم والساق وكذلك اليد فهو زوال المفاصل عن أماكنها رجل أفدع وامرأة فدعاء
 كاحر وجراء وقد حذف نظيره من عمه كما حذف لأن من خالة ففقيه احتياك والعشار جمع عسراء
 وهي الناقة الحامل وأتى على إشارة إلى أنه كان مكروها في حلب مثل هذين عساره لحقارتهم ماوكم
 على هذا خبره للتكثير وهي اما طرف أو مصدر لحلب حذف بميزها أي حلت كم وقت أو كم
 حلبة بالجرأ ما على رواية جر عمه وخالة تميز الكم الخبرية ورواية نصبها تميزها استنهاية فلا
 شاهد فيه لأن كم نفسها مبتدأ لا ما بعدها وسوغها اضافتها للتمييز على الأول والعموم على الثاني
 وقد حلت خبرها والاستنهاية للتميز أي أخبرني بعدد عماتك اللاتي حلت لي فقد نسيته والظاهر
 جواز استنهايتها على الأول أيضا في تمييزها منصوبا بالاعند الفراء فيجوز جره كاسيائي
 فتدبر (قوله بعض المتأخرين) هو بهاء الدين بن التماس ومن جملة ما ذكره كما في النكت ان يراد
 بالذكر واحد مخصوص كقول أبي جهل اقربش حين أسلم عمر رجل اختار لنفسه أمرا فها
 تريدون ولا ينظرون دخول هذا في شيء مما ذكره الشارح لكن يمكن جعله خبر المحذوف والباقي
 مستغنى عنه أو باطل فانظره (قوله إلى نيف) بشد الياء وقد تخفف من نافي نيف إذا ارتفع
 وهو كل ما زاد على العقد إلى أن يبلغ العقد الثاني وأما البضع فابن الثلاثة والعشرة (قوله وما لم
 أذكره الخ) أرجح بعضهم جميع المسوغات إلى العموم والخصوص كما قال أبو حيان في منظومته
 نهاية الاعراب

وكل ما ذكرته في التقسيم * يرجع للخصيص والتعميم

وجرى عليه في السندور وغيره وقال في المعنى لم يعول المتقدمون الأعلى حصول الفائدة ورأى
 المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواطنها فتبعوها فنقل محل ومن أكثر موارد ما لا يصح
 أو معتدلاً مورثداخلة والذي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور تقديم الخبر المختص والوصف
 والعموم والعمل والعطف وكونها في معنى الفعل وفي أول الحال وقد علمت شرح ذلك الثامن
 ان يراد بها الحقيقة من حيث هي كقصة خير من جرادة ومؤمن خير من كافر وقد مثل الشارح
 بهذا الخلف الموصوف فيكون فيه مسوغة التاسع كون الخبر من خوارق العادات كقصة
 تكلمت وشجرة سجدت العاشر كونها بعد إذا الفجائية كخرجت فاذا رجع الباب وزاد
 الاشارة في خمسة وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء أو كم الخبرية أو كونها جواربا أو مهمة فهذه خمسة
 عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر وزاد عليها اثنين الحصر والتنويع وباقي
 ما ذكره متداخلة وما يستعمله العرب كون النكرة فاعلا أو ناسبة في المعنى نحو كريم يوفى
 بوعده وجارية ضربت وزاد بعضهم كونها في معنى الامر كوصية لازواجهم ويمكن دخوله
 في معنى الفعل أو يؤتى بها للمناقضة كرجل قائم لمن زعم ان امرأته قامت فبيلغ المسوغات نحو
 العشرين وقد نظمها فقلت

كقولهم ان ذهب غير فعير في الرباط
 الثالث والعشرون ان تدخل على
 النكرة لام الابتداء نحو لرجل قائم
 الرابع والعشرون ان تكون بعد كم
 الخبرية بنحو قوله

كم عمه لك يا جريرو خالة

فدعاء قد حلت على عشاري
 وقد انتهى بعض المتأخرين ذلك
 إلى نيف وثلاثين موضعاً وما لم أذكره
 منها أسقطته أرجوه إلى ما ذكرته
 أولاً غير صحيح

(ض) والاصل في الاخبار ان تؤخر (١٠٣) * وجوزوا التقديم اذا اضروا (ش) والاصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وذلك لان الخبر

وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف ويجوز تقديمه اذا لم يحصل بتقديمه ضرر اى ليس أو نحوهم على ما سيبين فتقول قائم زيد والدار زيد وعندك عمرو وقد وقع في كلام بعضهم ان مذهب الكوفيين منع تقدم الخبر الجائز التأخير عند البصريين وفيه نظر فان بعضهم نقل الاجماع من البصريين والكوفيين على جواز في داره زيد فتقول المنع عن الكوفيين مطبقا ليس بصحيح هكذا قال بعضهم وفيه بحث ثم منع الكوفيون التقديم في مثل زيد قائم وزيد قائم أبوه وزيد أبوه منطلق والحق الجواز اذا لمانع من ذلك واليه أشار بقوله وجوزوا التقديم الى آخر انيبت فتقول قائم زيد ومنه قولهم مشنوم من بشنول فمن مبتدأ ومشنوم خبر مقدم وقام أبوه زيد ومنه قوله

قد شكت أمه من كنت واجده وبات متشبها بربن الاسد فن كنت واجده مبتدأ مؤخر وقد شكت أمه خبر مقدم وأبوه منطلق زيد ومنه قوله

الى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره فأبوه مبتدأ مؤخر وما أمه من محارب خبر مقدم ونقل الشريف أبو السعدادات هبة الله بن الشجيري الاجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر اذا كان جملة وليس بصحيح وقد قدمنا نقل الخلاف في ذلك عن الكوفيين كذا اذا ما الفعل كان الخبرا

مسنوعات ابتداء من كورهم صفة * عطف عموم ومعنى الفعل مع فعل حصر وخرق وتنويع حقيقة * أو بدع حال جواب للسؤال يسأل أو بعد لولا وكلام ابتداء اذا * تقديم اخباره الابهام فانه هل كذا ارادة مخصوص مناقضة * أو كونه فاعلا معنى فلا تحل والله أعلم (قوله والاصل في الاخبار الخ) أى الارجح والاغلب فيها ذلك بقطع النظر عن جواز وامتناع ثم فصل ذلك متقما للحوال لان الاصل عدم غيره وأتبعه بوجوب التأخر بقوله فامتنعه بخبر يانه على أصل التأخر دون أصل الجواز وأخو جوب التقديم بقوله ونحو عندى درهم الى آخره لمخالفته الاصلين معا (قوله وجوزوا التقديم) أى لم يمنعوه فلا ينافى ما مر من أصالة التأخير أى أرجحيته (قوله اذا اضروا) الاحسن والانطباق بقوله فامتنعه حين الخ ان اضرفية كما يشير اليه قول الشارح اذا لم يحصل الخ لا تعاليلية (قوله فاستحق التأخير كالوصف) وانما استحق تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى في التعريف والتشكيك والاعراب الخاصل والمجبد ولا كذلك الخبر والنقط رتبته عنه في السبعة وكان له نوع استقلال (قوله فتقول قائم الخ) عدد المثال للخبر المقرد والجلتين والظرفين ومحل تقديم الفعل اذا لم يرفع خبره المبتدأ كما مثله والامتناع كما سأتى (قوله وفيه بحث) أى في الاعتراض على نقل المنع تجوز هذه الصورة ببحث قيل وجهه ان ناقل الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ وهو ناقل المنع وهو كلام ركيك وقيل وجهه ان تجوز هذه الصورة لا يقدح في نقل المنع عنهم لا مكان تسامحهم في الظرف وفيه ان هذا هو عين كلام المعارض اذ معناه ينبغي ان ناقل المنع أن لا يطلقه بل يقيد به غير الظرف وهو المقرد والجلتان ولعل الاحسن ان يقال تجوزهم هذه الصورة فيحمل بناؤه على جعل زيد فاعلا بالظرف وان لم يعقد الجواز عندهم لاعتلى تقديم الخبر فيصيح اطلاق المنع عنهم والحاصل ان قوله وفيه بحث ظاهر في نأيد اطلاق المنع لكن قوله نعم الخ ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان فيه دقة الا ان يحمل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار لقوله المار وفيه نظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فتقوله نعم الخ استدراك على ما يوهمه اجازتهم تقديم الخبر الظرف من جواز تقديم غيره أيضا وعل هذا هو الموافق فليحمر (قوله مشنوم) به - مز آخره كبحوض وزنا ومعنى وللكوفيين ان يقولوا ما بعده نائب فاعل له الجواز بلا اعتقاد عندهم (قوله قد شكت) من باب تعب أى عذمت ولدها ووا جده بالجيم خبر أنت أو كنت كافي نسخ وهو من وجده معنى لتي فيستعذى لواحد فقط والجله صلة من الواقع مبتدأ ومشبها بالشين المحجمة أى متعلقا والبرن بن جوحدة ثم مشاة مضمومة من السباع كالاصبع لانسان (قوله الى ملك) هو للفرزدق يدح الوايد بن عبد الملك ومحارب وكلمة قبيلتان (قوله قائمه مبتدأ مؤخر الخ) أى والجله صفة ملك أى ملك موصوف بان أباه ليست أمه من محارب فضمير أمه للاب لتقدمه رتبة وهو رابط الخبر وضمير أبوه لملك وهو رابط الصفة هذا هو الصواب (قوله نقل الخلاف) أى خلاف الكوفيين للبصريين لان بين الكوفيين خلافا (قوله عرفا ونكرا) اسماء صدرين اعرف ونكر بالتشديد ونصهما بنزع الخافض أى في العرف والنكر لتوسع المؤلفين فيسه أوضح من نصهما على التميز المحول عن فاعل يستوى (قوله عادى) حال من الجزآن وبيان معنى المين وهو القرينة المينة للمسند من المسند اليه (قوله اذا ما الفعل الخ) فيه حذف للذليل واخيره وقلب فالاول حذف شرط اذا المفسر بكان وجواب المدلول عليه بكذا والشانى حذف نعت الفعل وأما الثالث فلا ن الحديث عنه الخبر

(ص) فامتنعه حين يستوى الجزآن * عرفا ونكرا عادى بيان والاصل

او قصد استعماله منحصرا أو كان مستندا إلى لام ابتدا * أولازم الصدر كن لي منجدا (ش) يتقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه ثلاثة أقسام قسم يجوز فيه التقديم والتأخير وقد سبق ذكره وقسم يجب فيه تأخير الخبر وقسم يجب فيه تقديم الخبر فأشار به هذه الآيات إلى الخبر الواجب التأخير فيه كرمته خمسة مواضع الأول أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ولا مبین للمبتدأ من الخبر نحو زيد أخوك وأفضل من زيد أفضل من عمرو (١٠٣) فلا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه لأنك

لو قدمته فقلت أخوك زيد وأفضل من عمرو وأفضل من زيد لكان المقدم مبتدأ وأنت تريد أن يكون خبرا من غير دليل يدل عليه فان وجد دليل يدل على أن المقدم خبر جاز كقولك أبو يوسف أبو حنيفة فيجوز تقديم الخبر وهو أبو حنيفة لأنه معلوم أن المراد تشبيهه بأبي يوسف بأبي حنيفة لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ونحوه قوله

بنو نابت وأبناء نابتنا

بنوهن أبناء الرجال الأبعد فقوله بنونا خبر مقدم وبنو نابتنا مبتدأ مؤخر لأن المراد الحكم على بنو نابتنا بأنهم كبنيتهم وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنو نابتنا ثم الثاني أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا نحو زيد قام فقام وفاعله المقدر خبر عن زيد ولا يجوز التقديم فلا يقال قام زيد على أن يكون زيد مبتدأ مؤخر والفعل خبر مقدم ما بل يكون زيد فاعلا لقام فلا يكون من باب المبتدأ والخبر بل من باب الفعل والفاعل فلو كان الفعل رافعا لظاهر نحو زيد قام أبوه جاز التقديم فتقول قام أبوه زيد وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرا

والأصل كذا إذا كان الخبر فعلا مستندا للضمير المبتدأ المستتر فامنع تقديمه بخلاف غير المستتر كما سيبيته الشارح ولأن جعل إذا مجرد النظر في متعلقة بالمنع المفهوم من كذا فلا تحتاج إلى جواب (قوله منحصرا) بالفتح أي منحصرا في معنى حذف والإبصار وإن قيل أنه سماعي فقد يمنع ويرى بالكسر على تقدير مضاف أي منحصرا مبتدؤه فيه فان المنحصر هنا هو المبتدأ لا الخبر (قوله أولازم الصدر) بالخبر عطف على ذي أي أو مستندا لا لازم الخ (قوله وأفضل من زيد الخ) مثال للنكرة المسوغة بعمل النصب في الجرو أو بكونها صفة لمحدوف ولا يشترط اتحاد المسوغة (قوله لكان المتقدم مبتدأ) أي لا ينبغي الحكم بابتداءه من المعرفتين أو النكرتين وإن تفاوتتا عرفا كما هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما ما مبتدأ وخبر مطلقا وقيل المشتق خبر وإن تقدم والتحقيق أن المبتدأ هو الأعراف عند علم الخاطب بهما أو جهلهما أو غير الأعراف فقط فان علم هذا فقط فهو المبتدأ وإن تساوى أو علم أحدهما فهو المبتدأ أو علمهما أو جهلهما النسبة فالمقدم المبتدأ انظر المغني وحواشيه (قوله فان وجد دليل) أي لفظي نحو حاضر رجل صالح لتسوية الثاني بالوصف دون الأول أو معنوي كشأن الشارح فان القرينة الحالية هي كون أبي يوسف تابعاً لأبي حنيفة تدل على أن المراد تشبيه الأول بالثاني لا العكس اللهم إلا أن يكون المقام للمبالغة في مدح أبي يوسف (قوله وبناتنا) مبتدأ خبر جملة بنوهن الخ أي أولاد بناتنا ليس نفعهم لنا بل لا يأتهم إلا جانب من عدم نسبتهم إلينا بخلاف أولاد بنينا فانهم ينسبون إلينا (قوله فلا يقال قام زيد) أي لا يلائمهم أن زيد فاعل لا مبتدأ فيفوت الدوام الحاصل بالاسمية وحسب كذا أقوى الحكم بتكرار سناد الجملة إلى الظاهر بعد اسناد الفعل لضميره لكن نقل الدماميني عن السيد أن الاسمية التي خبرها فعل تفيده التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت الاتقوى الحكم والأصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب المفعول وإبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليل أن معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدأ وهو الأصح كعمري زيد ضرب أذا لايام فيه فلا يلزم من منع تقديم العامل منع معمول أفاده الصبان (قوله فاما الزيدان) أي والالتباس في النطق يحذف الألف يدفعه الوقف والخط وتقديم الخبر أكثر من لغة أكلوني البراغيث فلا يحتمل عليها واحتمال كون الظاهر بدلا خلافا للظاهر ولذا قالوا في قوله تعالى ثم عموا وصموا كنسيرا وأسروا الجوى الذين ظلموا أن كنسيرا والذين مبتدأ مؤخر أن لا بد لان (قوله فتقول المصنف الخ) يمكن الجواب عنه بأن ألقى في الفعل للعهد العلمي بين النحاة العارفين واما المبتدأ فلا بد له من موقف (قوله محصورا) أي فيه كما علم مما مر (قوله فلا يجوز تقديم قائم) أي لا يلائم عكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد الموصوف وانتفاءه عن غيره مع أن المراد حصره في صفة القيام أي ليس له صفة غيره واما ما يكون غيره قائما أو لا فشيء آخر فان قلت ينتفي اللبس في الابتداء مع الخبر

بارز نحو الزيدان فاما فيجوز أن تقدم الخبر فتقول قاما الزيدان فيكون الزيدان مبتدأ مؤخر أو قاما خبرا مقدما ومنع ذلك قوم إذا عرفت هذا فتقول المصنف كذا إذا ما الفعل كان الخبرا يقتضى وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقا وليس كذلك بل انما يجب تأخيره إذا رفع ضمير المبتدأ مستترا كما تقدم الثالث أن يكون الخبر محصورا بابتداء نحو عماء زيد قائم أو بالأنحو ما زيد القائم وهو المراد بقوله أو قصد استعماله منحصرا فلا يجوز تقديم الخبر على زيد في المثالين وقد جاء التقديم مع الاشتداد كقول الشاعر

فيارب هل الالبك النصر برجي
عليهم وهل الاعليك المعول
الاصل وهل المعول الاعليك فقدم
الخبر الرابع أن يكون خبر المبتدأ قد
دخلت عليه لام الابتداء نحو لزيد
قائم وهو المشار اليه بقوله أو كان
مبتدأ الذي لام ابتداء فلا يجوز
تقديم الخبر على اللام فلا تقول قائم
زيد لان لام الابتداء الهاء صدر
الكلام وقد جاء التقديم شذوذا
كقول الشاعر

خالي لا أنت ومن جري خاله

يل العلم ويكرم الاخوال
فلا أنت مبتدأ مؤخر وخالي خبر
مقدم الخامس أن يكون المبتدأ
له صدر الكلام كإسماء الاستفهام
فخوفن لي منجد أفن مبتدأ ولي خبر
ومنجد حال ولا يجوز تقديم الخبر
على من فلا تقول لي من منجد (ص)
وخوفن عندي درهم ولي وطر

ملتزم فيه تقدم الخبر
كذا اذا عاد عليه مضمير

مما به عنه مبيغا خبر
كذا اذا يستوجب التصديرا

كأن من علمته نصيرا
وخبر المحصور قدم أبدا

كالنار الا اتباع أحدا
(ش) أشار به هذه الايات الى القسم

الثالث وهو وجوب تقديم الخبر
فذكر أنه يجب في أربعة مواضع

الاول أن يكون المبتدأ انكرا وليس
لها مسوغ الاتقدم الخبر والخبر

ظرف أو جار مجرور نحو عندك
رجل وفي الدار امرأه فيجب تقديم

الخبر هنا فلا تقول رجل عندك ولا
امرأه في الدار فأجمع النحاة والعرب

على منع ذلك والى هذا أشار بقوله

كافي البيت فلم يحكم بشذوذه قلت جلاوا الاعلى انما طرد الباب (قوله فيارب الخ) الشاهد في
عجزه كما أشار به الشارح وكذا في صدره ان جعل الخبر بك ويرتجي حال لان جعل الخبر يرتجي
وبك متعلقا به لان المتقدم حينئذ معمول الخبر لا الخبر نفسه والاستفهام انكارى بمعنى النفي (قوله
فقدم الخبر) أى وهو عليك ولا يجوز كون المعول فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الا قام زيد اذ
الظرف العامل كالفعل ولان الاتمع اعتماده على الاستفهام (قوله شذوذا) أوله بعضهم بأن اللام
ليست للابتداء بل زائدة أو انما ادخله على مبتدأ محذوف أى اهو أنت فهى مصدرية فى جملتها
أو ان أصله نحلى أنت زحلق اللام للضرورة (قوله ومن جري خاله) قيل من شرطية بلزم ينل
جوابها هو كسر لسا كنين وفعل الشرط كان الشانية محذوفة وجعله جري الخ خبرها ووردته ان
حذف فعل الشرط بعد غير ان شاذفا لا حسن جعلها موصولة ولى خبرها وجرم لاجرا ثم مجرى
الشرطية والعلا بما فتح والمدة كما هنا العلو بالضم والقصر جمع عليها كذلك ويكرم عطف على
ينل أو مرفوع استئنافا أى وهو يكرم والاخوال مفعوله ان بنى لافاعل ومنصوب بفتح الخافض
ان بنى للمفعول أى للاخوال (قوله صدر الكلام) أى اما بنفسه كاسم الشرط والاستفهام وما
التمجيبة وكم الخبرية أو بغيره كالمضاف للمذكور كغلام من عندك وغلام من يقيم اضربه وما لم
رجل عندك فانه يكتسب منها الشرط ونحوه ويكون الشرط والجواب حينئذ للمضاف لان
لانم اخلاعه عليه كما قاله الناصر الطيلاوى ومقتضى ذلك ان الجازم حينئذ المضاف لامن لكن
استظهر الروادى عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هى عنه
فى المعنى كنفى الله حسبى كفى التسهيل وكذا كل ما يغير معنى الكلام كلعرض والغنى والنفى
والنهي وغير ذلك كفى الرضى اذ لو أخر ذلك لخبر السامع هل هو راجع لما قبله أو لما سدر ويتشوش
ذهنه بغير المعنى بعد استقراره فيه فقدم لينبنى عليه الكلام من أول الامر (تنبيه) ذكر المصنف
مما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومنها الخبر المقرون بالقاء كالذى يأتينى فله درهم لشبهه
بجواب الشرط وبالباء الزائدة كازيد بقائم والطالبى كزيد اضربه والخبر به عن مذومة ونحو ما رأيت
هذا ومنذ يومان اذا جعل مبتدأ بن تعريقه ما معنى اذ المعنى أمدا انقطاع الرؤية يومان فقول
يس لسا انكرا لا يحتاج لمسوغ وهى مذومة منزهة اذ انما انكرا لفظا (قاعدة) لا يقرن الخبر بالقاء
الا اذا كان المبتدأ يشبه الشرط فى العموم والاستقبال وترتب ما بعده عليه وذلك لكونه
موصولا بفعل صالح للشرطية بأن يخلو من علم الاستقبال كالسبين وأداة الشرط ومن قد وما
النافية أو ظرف أو مجرور كالذى يأتينى أو هنا أو فى الدار فله درهم وانكرا موصوفة بذلك كرجل
يأتينى أو هنا أو فى الدار فله درهم أو مضافا الى الموصول والموصوف المذكورين بشرط كونه لفظ
كل فى الثانى كما قاله السيد اليميدى كغلام الذى يأتينى أو كل رجل يأتينى الخ وموصوفا بالموصول
المذكور كالرجل الذى يأتينى الخ وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذى يأتينى الخ
فتلك غان عشرة صورة يكثر اقتران خبرها بالقاء لنص على مراد المصنف من ترتيب الدرهم على
الامتنان مثلا فلو قدم العموم كالسعى الذى تسعاه فى الخير ستلقاه أو لاستقبال كالذى زارنى
أمس له كذا واقترن الفعل بشئ مما هو كالذى سيأتينى أو ان يأتينى أو كره أو قد أتانى أو ما أتانى
له كذا امتنع القاء لفوات الشبهة بالشرط وكذا لو كانت الصفة أو الصلة غير ما ذكر كالذى أبوه
محسن مكرم والقائم زيد ولا يجوز نكره ولا فزيد خلافا للمصنف فى الثانى وأما آية السرقة والزنا
فخبرهما محذوف أى مما يتلى عليكم حكم السارق والزانى الخ وقوله فاقطعوا وفاقطعوا بيان
للحكم وتدخل القاء بقوله فى خبر كل اذا أضيف لغيرنا مر بأن أضيف لغير موصوف أصلا ككل

ونحو عندى درهم ولى وطور البيت فان كان للسكر مسوغ جازا الامر ان نحو رجل ظريف عندى وعندى رجل ظريف الشافى ان يشتمل
المبتدأ على ضمير يعود على شئ في الخبر نحو في الدار صاحبها فاصحابها امتدوا الضمير المتصل به راجع الى الدار وهو خبر من الخبر فلا يجوز تأخير
الخبر نحو صاحبها في الدار فلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا امر المصنف (١٠٥) بقوله كذا اذا عاد عليه مضمرا البيت أى كذلك

يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه مضمرا
فما يخبر بالخبر عنه وهو المبتدأ فكذا
قال يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه
ضمير من المبتدأ وهذه عبارة ابن
عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة
لان الضمير في قولك في الدار صاحبها
انما هو عائدا على جزء من الخبر لا على
الخبر فينبغي ان تقدم مضافا محذوفا في
قول المصنف عاد عليه التقدير كذا اذا
عاد على ما ليس ثم حذف المضاف
الذي هو ملابس وقيم المضاف اليه
وهو الهاء مقامه فصار اللفظ كذا اذا
عاد عليه ومثل قولك في الدار صاحبها
قوله على الفترة مثلها زيدا ومنه
قول الشاعر

أهياك اجلا لاوما بك قدرة

على ولكن مل عين حبيبها
فحبيبها مبتدأ مؤخر ومل عين خبر
مقدم ولا يجوز تأخير لان الضمير
المتصل بالمبتدأ وهو عائدا على عين
وهو متصل بالخبر فلو قلت حبيبها
مل عين عاد الضمير على متأخر لفظا
ورتبة وقد جرى الخلاف في جواز
ضرب غلامه زيدا مع ان الضمير فيه
عائدا على متأخر لفظا ورتبة ولم يجر
خلاف فيما اعلم في منع صاحبها في
الدار فما الفرق بينهما وهو ظاهر
فليست مل والفرق بينهما ان ما عاد
عليه الضمير وما اتصل به الضمير
اشتركا في العمل في مسئلة ضرب
غلامه زيدا بخلاف مسئلة في الدار
صاحبها فان العمل فيما اتصل به

نعمه فن الله أو لوصوف بغير ما ذكر كقوله

كل أمر مباح اذا وددان * فنوط بحكمة المتعال

ومن حديث كل أمر ذي بال الخ بناء على ان العبرة بالصفة الاولى فان اعتبرت الثانية وهي لا يبدأ
كان من الأكثر اصاله للشرط كما في الصبيان والظاهر ان مثل ذلك اضافتم الموصول بغير ما هو
كسكن الذي أبوه قائم فلا درهم فجملة ما تدخل الفاعل في خبره أحد وعشرون صورة ما لم يدخلها ناسخ
فيمنع الفاعل باجماع المحققين الا ان وان ولكن على الصحيح كآية ان الذين قالوا ربنا الله الخ واعلموا انما
نغتم الخ وذلك كثير والله أعلم (قوله ونحو عندى الخ) أعاد ذلك بعد قوله كعند زيد مرة لان ذلك
ليسان التسوية ولا يبعد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاص الخبر فقط بخلاف
هذا فلا تكرار (قوله كذا اذا عاد الخ) أى يلتزم التقدم التزاما كذا أى كالتزامه فيما هو اذا عاد عليه
أى الخبر مضمرا أى مبتدأ يخبر به أى بالخبر عنه أى المبتدأ حال كونه أى الخبر مبينا لذلك الضمير
العائد اليه قال ابن غازي وهذا البيت مع تعقيده واشتيت ضمائر كان يغنى عنه وعما بعده أن

يقول

كذا اذا عاد عليه مضمرا * من مبتدأ وماله التصدير

اه (قوله التصدير) أى في جملة فلا يرد زيد أين مسكنه (قوله وخبر المحصور) الاولى والخبر المحصور
لانه هو المحصور في المبتدأ هنا لا انعكس الا ان يجعل من اضافة الموصوف للصفة أو فيه حذف
وايصال كما مر أى خبر المبتدأ المحصور فيه (قوله والخبر ظرف الخ) أى أو جملة كقصده غلامه
رجل وانما وجب ذلك لتلايقهم كون المؤخر نعتا لان حاجة النكرة المحضة الى التخصيص ليفيد
الاخبار عنها أقوى من الخبر وكذا كل ما وقع في لبس كعندى انك فاضل انؤ آخر الخبر وهو عندى
لالتبس ان المؤخر كذا التي بمعنى لعل وأما قوله

عندى اصطبار أو أمانى جزع * يوم النوى فلو جدد كادير بني

فانما آخر الخبر وهو لو جدد اعدم اللبس اذا المكسورة والتي بمعنى لعل لا يبعد ان بعد ما (قوله فأجعت
النحاة) قال الاسقاطي بل أجازته الجزولي والواحدى بل الكوفيون قاطبة (قوله أن يقدر مضاف)
أى بقرينة ان كل مثال وجد من هذا النوع فانما يعود ضميره على شئ في الخبر لا عليه نفسه فلا بد
من ذلك التقدير (قوله على الفترة الخ) خبر مقدم عن مثلهما وزيدا غير مثل أو حال منه ويجوز رفعه
بيانا أو بدلا من مثل أو هو المبتدأ أو مثلهما حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه وحينئذ فهو من
المسئلة الاولى لا من هذه وعلى كل فنل امام عرب رفعا ونصبا ومبنى على الفتح لا ضافته لله مبنى
كما قرئ بهم ما مثل ما أنكم تنطقون وبحث الدماميني في الشاهد بان الخبر المتعلق العلم المحذوف
وهو يصبح تقديره مؤخر على الاصل كما يذكرا الخاص مؤخر نحو على الله عبده متوكل وعيكن
الجواب بأنه مبنى على كون الظرف نفسه هو الخبر (قوله أهياك) بكسر الكاف (فائدة) سئل
بعضهم عما قرئ شاذ في قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء ارفع اجله ونصب العلماء
ما معنى ذلك فأجاب به ذا البيت أهياك الخ أى ان الخوف مستعمل في لازمه وهو الاجلال (قوله
ضرب غلامه زيدا) مثله كذا عاد عليه ضمير من الفاعل على مفعول بعده (قوله وهو ظاهر) أى

(١٤ - خضري ل)

الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف الثالث ان يكون الخبر له صدر الكلام وهو المراد بقوله
كذا اذا استوجب التصدير نحو ان زيد فزيد مبتدأ مؤخر وابن خبر مقدم ولا يؤخر فلا تقول زيد ابن لان الانسنة فهم له صدر الكلام
وكذلك ابن من علمته نصيرا فابن خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وعائته نصير اصله من الرابع ان يكون المبتدأ المحصور نحو انما في الدار زيد
وما في الدار الا زيد ومثله ما لنا الاتباع أحد

تقول زيد بعد من عند كما

وفي جواب كيف زيد قل حذف

فزيد استغنى عنه اذ عرف

ش يحذف كل من المبتدأ والخبر اذا

دل عليه دليل جواز او وجوب

قد كفي هذين البيتين الحذف

جواز انشال حذف الخبر ان يقال

من عند كما تقول زيد التقدير زيد

عندنا ومثله في رأي آخر جت فاذا

السبع التقدير فاذا السبع حاضر

وقوله

نحن بماعندنا وانت بما

عندك راض والرأي مختلف

التقدير نحن بماعندنا ناراضون

ومثال حذف المبتدأ ان يقال كيف

زيد فتقول صحيح اي هو صحيح وان

شئت صرحت بكل واحد منهما

فقلت زيد عندنا وهو صحيح ومثله

قوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه

ومن اساء فعليها اي من عمل صالحا

فعمله لنفسه ومن اساء فاساءته

عليها قيل وقد يحذف الجزآن اعني

المبتدأ والخبر لدلالة عليهما كقوله

تعالى واللاتي يتسنن من اخيض

من نسائكم ان اردتم فعدتهن

ثلاثة اشهر واللاتي لم يحضن اي

فعدتهن ثلاثة اشهر فحذف المبتدأ

والخبر وهو فعدتهن ثلاثة اشهر

لدلالة ما قبله عليه وانما حذفنا

لوقوعهما موقع مفرد وانما ظاهر

ان المحذوف مفرد التقدير واللاتي

لم يحضن كذلك وقوله واللاتي

لم يحضن معطوف على واللاتي يتسنن

والاولى ان يمثل بخبر قولك نعم في

جواب ازيد قائم اذ التقدير نعم زيد قائم

قوله ونصفه نون عندك لا يفتي

ان النصف مامن بما كما هو ظاهر

الاشكال المعلوم من قوله فما الفرق بدليل امر بما تأمل أو الفرق نفسه ظاهرا بل تأمل بدليل
ذكره بعد وما فرق به ان المفعول مشعور به من الفعل والفاعل فكان كالمقدم بخلاف هذا فان
المبتدأ وان أشعر بالخبر لا يشعر بما لا يشعرون به من الفعل والفاعل (قوله ما يعلم) أي تفصيلا لا اجالا
بأن يعلم ان هناك حذفاً بلا تعيين له فلا يكتفي اسقاطي (قوله جائز) أي غير ممنوع فيصدق
بالوجوب (قوله كما تقول) ثم يقل تقولان لي مطابق عند كمال الاحتمال أن يجيب أحد المسألتين فقط
ويصح تقول بالنون ان لم تعلم الرواية (قوله قل حذف) أي مريض من العشق أو غيره مرضاً لازماً
كما في القاموس وهذا الجواب ينبغي على قول السيرافي والافخش أنه يستفهم بكيف عن الاحوال
والصفات وليست ظرفاً وضابطاً لغيرها فثبت أنها ان لم يستغن عنها ما بعدها فعملها بحسب رعا
في كيف أنت بالخبرية ونصافي كيف كنت كذلك وكذا في كيف ظننت زيداً على أنها مفعول ثان
وان استغنى عنها فعملها بالنصب أبداً ما على الحال ككيف جائز زيداً وعلى المفعول المطلق نحو
كيف فعل ربك أي أي فعل فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد أي أي صنع يصنعون
اذا جئنا الخ حذف عاملها ولا يصح كونها حالاً من فاعل جئنا لا امتناع وصفه تعالى بالكيفية
ولان السؤال ليس عن كيفية المجيء بل عن حالتهم وقت تجميعها منها لفظاً عتماً هذا هو المشهور
وأما قول سيبويه انما ظرف فأقوله المصنف بأنه ليس بمعناه انما في محل نصب دائماً على الظرفية
المجازية كما توهم بل انما في تأويل ما يسمى ظرفاً وهو الجار والمجرور لانها تفسر بقولك على أي حال
لكونها سؤالا عن الاحوال اذ واستحسنه في المعنى وأيده وحينه قد يكون في محل رفع عند
سبويه أيضاً ويكون تفسيرها المنطابق للفظها في كيف أنت أصح أنت وفي كيف جاء زيداً كما
جاء زيداً مثلاً وحق الجواب صحيح أو سقيم وراكاً أو ماشياً ويكون تفسيرها بقولهم على أي حال
أوفى أي حال وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظها على قول سيبويه كما توهم لم يعلمت من
رجوعه الى الاول بل هو نفس لمعناها قولاً واحداً اذهي سؤال عن الاحوال العامة ولذا قال
المنحصرى انما سؤال تفويض كذا فكيف قضت للمخاطب أن يجيب بما اراد بخلاف الهـ مزة
فسؤال حصر أي عن وصف بخصوصه فيختصر الجواب فيه هذا وقد سلب الاستفهام وتخلص
لمعنى الحال والكيفية كقول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيداً الى حال صنعه وكيفيته ولولا
ذلك لم يعمل فيما قبلها فانه الدماميني (قوله من المبتدأ والخبر) خرج الفاعل ونائبه ولولمبتدأ
اكتفى به ما فلا يحذفان ولذلك المبتدأ كما نقله ليس عن الشاطبي واذا احتمل كون المحذوف مبتدأ
او خبر افلاولى المبتدأ او قبل الخبر (قوله زيد عندنا) أي بتقديم المبتدأ المطابق للسؤال كما هو (قوله
في رأي) هو ان اذا الفجائية حرف أفعال كونهما ظرف زمان أو مكان فهي الخبر ولا حذف أي في
الوقت أو الحضرة الاسد (قوله نحن بماعندنا الخ) من المتسرح ونصفه نون عندك وفيه شذوذ لانه
حذف من الاول لدلالة الثاني والقياس العكس ولا يصح جعل راض خبر نحن على انه ضمير المعظم
نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر أنت كما قاله ابن كيسان اذ لم يسمع نحن قائم بل يجب المطابقة لفظاً
نحو وانما نحن نحى ونعت ونحن الواردون (قوله لوقوعهما الخ) قيل هذا لتعليل غير صحيح لحذفهما
بعدد نعم ولم يخل المحل المفرد وفيه ان الشارح لم يقل لا يحذفان الا لذلك حتى يرد عليه ما بعد نعم بل
يعمل حذفهما في خصوص الآية وهما كذلك فيهما على ان هذا التعليل يمكن بناءً على ان الجملة
مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعد ما سكن الشارح سيصرح بخلافه فتأمل (قوله هو كذلك)
أي الخبر المحذوف لفظ كذلك (قوله وقوله الخ) الاولى التعبير بأولان هذا احتمال ثالث في الآية
لا من تمة ما قبله وحاصله ان اللاتي يتسنن مبتدأ والثاني عطف عليه وقوله فعدتهن خبر عنهما

ولا حذف أصلا كما في المغنى أى وليس هذا من باب زيد فأعان وعمر وحتى يمتنع القبح اللفظى بل
من باب زيد فى الدار وعمر وهو جائز لعدم القبح نعم فيه تقدم الخبر المقررون بالفاء على المبتدأ
المعطوف وهو واجب التأخير كما مر إلا أن يقال يغتفر فى التابع أفاده الصبان وفى يكون
فقد تم خبرنا نظرا لأنه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر فتأمل ومعنى أن ارتبتم شككم فى
عذبتهم ما هى (قوله وبعد لولا) يصح تعلقه بحذف مع ملاحظة قيده وهو حتم أو بحتم نفسه ولا
يرد تقدم معمول المصدر لتوسعهم فى الطرف كما مر وكذا يقال فى وبعدوا وقبل حال لانهما
معطوفان عليه والمراد هنا لولا الامتناعية لان التحضيضية لا يليها إلا الفعل كما سيأتى نحو لولا
أرسلت البشار رسولاً (قوله غالبا) هو نصب بنزع الخافض أى فى الغالب (قوله وفى نصين) من
إضافة الصفة للموصوف وهو متعلق باستقرار الواقع خبرا عن ذا واطهره مع أنه كون عام للضرورة
كما مر ولا يصح أنه أراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا كما قيل به فى قوله تعالى فلما
رأه مستقرا عذبه لان عدم التحرك لا يعقل فى المعانى فتدبر (قوله كشل الخ) الكاف زائدة وما
مصدرية لتكون الواو ناصا فى المعية أى كل صانع وصنعتة اذهى التى تلازم الصانع لا ما صنعه
(قوله لا يكون الخ) الجملة صفة لحال أى لا يحذف الخبر قبل الحال الا اذا لم تصلح تلك الحال للخبرية
عن ذلك المبتدأ وان صلت لغيره (قوله منوطا) من ناط الشئ بالشئ ينوطه اذا ربطه وعلقه به
(قوله واحترز بغالب الخ) دفعتموه من فاة الغلبة التحتم وحاصله ان المراد بالغالب الكلام الفصيح
فيحتم فيه الحذف مطلقا كما كان الخبر أو خاصا وما ذكره فشاذ ولا يحتاج لتأويل على هذه
الطريقة (قوله معد) هو ابن عدنان أبو العرب وان فعله لارادة القبيلة والمقام المذموم لجمع
اقليد بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه أقاليد وقيل لا واحد له من لفظه كما فى العينية وهو
مفعول ألقت بزيادة البناء كنى بذلك عن الطاعة والامتثال أى لولا ظلم أبليك يزيد بن هبيرة
وجدل عمر قبله لأطاعتك جميع العرب (قوله هى طريقة الخ) وانما حل المن علم لانها المتبادرة
من التعبير بغالب ولكن الاولى جملة على الثالثة كما صنعه جميع الشراح لموافق كلامه فى غير
هذا الكتاب فيكون مراده بالغالب أكثر أحوالها وهو كون الخبر عامافيتحتم الحذف فيه أما
كونه خاصا فقل ولا يحتم فيه الحذف فالعلة من صفة على بعض الاحوال لا على الكلام الفصيح
والتحتم على الحذف فى تلك الحال فتدبر (قوله ان الحذف واجب) أى فى كل تركيب لان الخبر
لا يكون الا كونا مطلقا فان أريد الكون المقيد جعل هو المبتدأ مضافا الى ما كان مبتدأ قبل نحو
لولا مسالمة زيد ما سلم ولا يجوز لولا زيد ما سلم لافى شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان
ورد ما يوهه أول بما سيأتى ولا يحمل على أنه شاذ كما فى الاولى فحصل الفرق بين الطريقتين خلافا
للحشنى (قوله مؤول) أى كما أول قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لولا قومك حديثه بعد بكسر
لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم بأنه مروي بالمعنى والمشهور فى الروايات لولا احد نان عهد
قومك لولا احد نان عهد قومك لولا ان قومك حديثه بعد الخ ولحنوا المعرى فى بيته الا ترى
عليهم بان ذلك يرفع الوثوق بالحديث ويسد باب الاحتجاج بهامع أن الأصل عدم التبديل
لغيرهم فى نقلها باعيانهم او تشديدهم فى ضبطها ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بأنه خلاف الاولى
وغلبة الظن كافية فى الاحكام الشرعية فضلا عن النحوية على ان الاحاديث دونت فى المصدر
الاول قبل فساد اللغة فغايتها ابدال اللفظ بغيره بآثر كذلك وبعد تدوينها لا يجوز تبديلها بالا
خلاف كما قاله ابن الصلاح فبقي الحديث حجة فى بابه وكيف يلحنون المعرى مع ورود مثله فى
الشعر الموثوق به كبيت الشارح وقوله * لولا زهير جفانى كنت معتبرا * ولولا الشعر

ص وبعد لولا غالبا حذف الخبر
حتم وفى نصين ذا استقرار
وبعدوا وعذبت مفهوما مع
كشل كل صانع وما صنع
وقبل حال لا يكون خبرا
عن الذى خبره قد اضمرا
كضربى العبد مسيئا واتم
تبيننى الحق منوطا بالحكم
ش حاصل ما فى هذه الايات ان
الخبر يجب حذفه فى اربعة مواضع
الاول ان يكون خبر المبتدأ بعد
لولا نحو لولا زيد لا قيتك التقدير
لولا زيد موجود لا قيتك واحترز
بقوله غالبا ماورد ذكره فيه شذوذا
كقوله الشاعر
لولا بولك ولولا قبله عمر
القت اليك معذبا لمقابلة
فعمر مبتدأ وقبل خبر وهذا الذى
ذكره المصنف فى هذا الكتاب من ان
الحذف بعد لولا واجب الا قليلا هى
طريقة لبعض النحويين والطريقة
الثانية ان الحذف واجب دائما وان
ماورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر
مؤول والطريقة الثالثة ان الخبر اما
ان يكون كونا مطلقا أو كونا مقيدا

فان كان كونا مطلقا وجب حذفه
تحوّلوا لزيد لكان كذا أي لولا زيد
موجود وان كان كونا مقيدا فاما
ان يدل عليه دليل أو لا فان لم يدل
عليه دليل وجب ذكره نحو لولا زيد
محسن الى ما أتيت وان دل عليه
دليل جازا ثباته وحذفه نحو وان
يقال هل زيد محسن اليك فتقول
لولا زيد لهلك أي لولا زيد محسن
الى فان شئت حذف الخبر وان
شئت أثبتته ومنه قول أبي العلاء
المعري

يذيب الرعب منه كل غضب

فلولا الغمد عسكه لسا لا

وقد اختار المصنف هذه الطريقة
في غير هذا الكتاب في الموضع الثاني
أن يكون المبتدأ ناصيا في المبتدأ نحو
عمر ك لافعلن التقدير عمر ك
قسمي فعمرك مبتدأ وقسمي خبره
ولا يجوز التصريح به قبل ودله عين
الله لافعلن التقدير عين الله قسمي
وهو لا يتعين أن يكون المحذوف
فيه خبر الجواز كونه مبتدأ أو التقدير
قسمي عين الله بخلاف عمر ك فان
المحذوف معه يتعين أن يكون خبرا
لان لام الابتداء قد دخلت عليه
وحققها الدخول على المبتدأ فان
لم يكن المبتدأ ناصيا في المبتدأ لم يجب
حذف الخبر نحو عهد الله لافعلن
التقدير عهد الله على فعهد الله
مبتدأ وعلى خبره ولك اثباته وحذفه
الموضع الثالث أن يقع بعد المبتدأ
واو هي نص في المعية نحو كل رجل
وضيعته فكل مبتدأ وقوله
وضيعته معطوف على كل والخبر
محذوف والتقدير كل رجل وضيعته
مقترنان وبقدرا الخبر بعد واو المعية

بالعلماء مري وكان يغنيهم عن تلمينه جعل يسكه بدل اشتمال من الغمد على ان الاصل ان يسكه
لحذف ان وارتفع الفعل والخبر محذوف أي موجود ويمكن هذا التأويل في هذين البيتين وكذا
الحديث ولا يجوز جعل يسكه حالا من الخبر المحذوف لا تمنع ذكر الحال أيضا عند هؤلاء لكونه
خبرا في المعنى كما نقل في المعنى عن الاخفش وبهذا يطل جعل قبله في بيت الشارح حالا فتدبر
(قوله وجب حذفه) أما الحذف فللعلم به أو ما وجوبه فلان جوابا معوض عنه فلا يسمع
بينهما (قوله دليل) أي من نفس الكلام كبيت المعري ونحو لولا أنصار زيد جوده ما سلم لان
شأن الغمد الاسماء والناصر الحماية وأخرج عنه كالمثال الاول (قوله يذيب الخ) يصف
سيفه معلوما بان السيف القاطعة تذوب في انغمادها لعمها وفزعها منه فلولا ان انغمادها تسكها
لسالت على الارض فضمير يسكه لكل غضب والمنفي يقتضي لولا سيلانها على الارض والمثبت
بقوله يذيب سيلانها في نفسها فلا تنافي (قوله وقد اختار المصنف) وكذا الرماي وابن الشجري
والشلوبين وهو الحق وشواهدا كقلبي الصبح اه ساندوني وقد علت حل المن عليها خلافا
للشارح (قوله لعمر ك) أي لحيا قل من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عمر
بالفتح والضم على غير قياس لان قياسه كالفرح والتزوا المقطوع في القسم خاصة تخفيفا لكثرته
وقيل أصله تعميم الحذف وتزواؤه (قوله عين الله) في نسخ عين بفتح الهمزة وضم الميم من العين
وهو البركة وكل صحيح (قوله وهو لا يتعين الخ) رد ذلك القيل وأجاب سم بانهم لم يدعوا التعيين
والمثال يكفيه الاحتمال (قوله لجواز كونه مبتدأ) قال سم ولعل الحذف حينئذ غير واجب
اذ لم يسد جواب القسم مسد أي لعدم حلوله محله لكن قال الروداني لا يتوقف وجوب حذف
المبتدأ على سد شيء مسد بخلاف الخبر لانه محط الفائدة (قوله على المتبدا) أي المذكور
ولا حاجة لتقدير مبتدأ محذوف أي قسمي عمر ك لانه خلاف الظاهر (قوله عهد الله) انما
يكن ناصيا في القسم لاستعماله في غيره كثيرا كعهد الله يجب الوفاء به أو فوا بعهده الله ولا يفهم
منه القسم الا بد كالمقسم عليه بخلاف عمر ك فانه غالب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره
الا بقرينة قرادهم بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها الا الصريح والكتابة فلا ينافي تسوية
اللفظ بين العمر والعهد في أنها كناية عين لان من ادهم الميم الشرعي الموجب للاثم وهو لا يكون
الا باسماء الله وصفاته لا اللغوي الاعم ولا يعتد بهم ما شرعا الا اذا نوى بالعمر بقاء الله وأحياته
وبالعهد استحقاقه لما أوجبه علينا من العبادات بخلاف ما اذا أطلق أو نوى به ما انفس العبادات
لانها باطلاقان عليها كما نقل عن سم فتدبر (قوله نص في المعية) أي مع كونها المعطوف والمراد
انها ظاهرة فيها لان الواو فيما ذكره تحتل مجزء العطف أيضا كأن يقال كل رجل وضيعته مخلوقان
لكنها ظاهرة في المعية بسبب أن الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست من مجرد الواو بل مع المعطوف
(قوله وضيعته) بفتح المعجمة وسكون التحتية أي حرقته سميت به لان تركها يضيعها وصاحبها
وتطلق على الثوب والعقار أيضا وههنا اشكال مشهور وهو انه لا يصح عود الضمير الى كل لفادته
ان كل رجل يقارن ضيعته كل رجل ولا الى رجل لفادته ان كل رجل يقارن ضيعته رجل واحد
وهما فاسدان والجواب ان كل لما كانت في قوة أفردت متعددة كان الضمير العائد عليها أو على
مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المتضبة للقسمه أحادا كركب القوم دواجم
فكأنه قيل زيد وضيعته وعمر وكذلك الخ (قوله بعدوا والمعية) أي بعدد معطوفها لكونه خبرا
عن المتعاطفين واعتراض بأنه لا شيء بعد الواو يسد مسد الخبر حتى يجب حذفه وأجاب سم بأن
المعطوف يسد مسد من حيث كونه خبرا عن الاول لحلوله حينئذ في محله وان لم يسد مسد من

وقيل لا يحتاج الى تقدير الخبر لان معنى كل رجل وضعته كل رجل مع ضيعته وهذا كلام تام لا يحتاج الى تقدير خبر واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الايضاح فان لم تكن الواو انصافا في المعية لم يحذف الخبر وجوبا (١٠٩) نحو زيد وعمر قائمان * الموضوع الرابع

حيث كونه خبرا عنه هو (قوله وقيل لا يحتاج الى الخ) رد بان الواو وان كانت بمعنى مع الين لا تصلح للاخبار به الكونه اليست ظرفا بخلاف مع (قوله فان لم تكن الخ) أي بان لم تكن للمعية أصلا بل مجردا تنشر ين في الحكم كزيد وعمر ومتباعدان أولها لانصا كمثل الشارح (قوله لم يحذف الخبر وجوبا) أي بل جواز ان علم بدليل والا امتنع فلو قلت زيد وعمر ووردت مقترنان جاز حذفه لان الاقتصار على المتعاطفين بقيد معنى الاصطحاب وجاز ذكره لان الواو ليست انصافيه بخلاف قائمان مثلا لعدم دليله قال الفرزدق

تمنوا الى الموت الذي يشعب الفتى * وكل امرئ والموت يلتقيان
ويشعب كي علم أي يفرق فذكر الخبر وهو يلتقيان لان الواو لم تنص على المعية ولو لاحذفه لقههم
افاده المصرح وفيه ان يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة التي في كل رجل وضعته بل ان يلتقي يحصل ولو بعد حين كما هو الموافق للواقع فالواو ليست للمعية أصلا فلو أريد كل امرئ وقبول الموت يلتقيان بالفعل كان ذلك كرا خبر شاذ للنص على المعية فتأمل (قوله مصدرا) أي صريحا عند جمهور النصارى وقيل ولو مؤولا كأن ضربت العبد مبيدا ولا بد من عمله في اسم يرجع اليه الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير صاحب الحال المذكور وذلك الضمير المحذوف هو صاحبها كما سيبينه الشارح (قوله وبعد حال) أي مفردة كماله أو ظرف كضربي العبد مع عصيانه أو جملة كحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقوله

خبر اقترابي من المولى حذف رضا * وشرب بعدى عنه وهو غضبان
ولو صار عية عند سيمويه خلا فالقراء كضربي العبد يسي ومنه قوله
ورأى عيني الفتى أبالك * يعطى الجزيل فعليك ذاك

(قوله حال من الضمير الخ) انما لم يجعل حالا من معمول المصدر وهو العبد نفسه العائد اليه الضمير لئلا يكون الحال من معمولات المبتدأ فيقدم محلها حيث نذ على الخبر فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله فيقتصر الى تقدير خبر كاهور أي الكوفيين أي ضربي العبد مبيدا موجود فيفوت المقصود من حصر الضرب مثلا في حال الاساءة وحينئذ يكون الحذف جائزا لعدم سد شيء مسده وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبر بها للاحال مع ان حذف الناقصة أكثر من التامة لوقوع الجملة الاممية مقرونة بالواو ووقعه كالحديث والبيت المارين وهي لا تكون خبرا لها فتدبر (قوله نائب) بالرفع صفة لحال (قوله فلا يكون الخبر الخ) أي بل يجب ذكره وما حكاها الاخفش شاذ كقولهم حكمك مسما كحكمك أي حكمك لك حال كونه نافذا وخرجت فاذا زيدا جالسا بناء على ان اذا حرف أما على انها ظرف فهي الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على ذلك ضربي العبد شديد بل ان قصدت الحالية وجب ذكر الخبر كضربي العبد اذا كان شديدا أو الخبرية وجب الرفع (قوله لا يوصف بأنه مسمى) أي بحسب قصد المتكلم كون المسمى هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف الضرب بها مجازا عن فاعله ولا يجزى في المجاز تعين رفعه على الخبرية وكذا يقال في مثال المتن الثاني لان منوطا يصلح لجر يانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة لكن لم يقصد الاجريانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط وأوضح منه ما ضربي العبد قائما أو أكثر شربي السويق ملتوتا لان الحال فيه ما لا تصلح للخبرية لا بحسب ذاتها ولا في القصد فتدبر (قوله والمضاف الى هذا المصدر الخ) أي صريحا كان كماله أو مؤولا كاخطب ما يكون الامير

حال سدت مسد خبرا ثم والتقدير أتم تبين الحق اذا كان أو اذا كان منوطا بالحكم ولم يذكر المصنف الاوضاع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا وقد عدها في غير هذا الكتاب أربعة

فأما أي أخطب كون الأمير أي كونه إذا كان قائما (قوله أربعة) زاد في الهمع وغيره مواضع
 منها الاسم يزيد بالرفع كما مر ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله أو مفعوله بحرف جر
 نحو سقا أو رعا لك فلان خبر مبتدأ حذف وجوباً إلى المصدر فاعله أو مفعوله كما يليان الفعل
 أي اسق يا الله هذا الدعاء لا يزيد مثلاً قال الكلام جلتان وليس الجار متعلقاً بالمصدر لا متناع
 خطابين لأثنين في جملة واحدة ومحل ذلك كما ترى إذا كان المصدر نائباً عن فعل الأمر وكان
 المجزوء ضميراً مخاطباً فإن نائب عن غير الأمر كشكر الله أي شكرت لك شكرًا أو كان المجزوء
 غير ضمير المخاطب كسقي الزيد فأنا ظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول المصدر أي
 اسق يا الله زيد أو ارعه فأحفظ هذا التحقيق اه صان واللام في ذلك مبنية للمفعول ومثال
 الناعل كما في الرضى نحو يؤسالك وسحقا وبعد أي بنسب وسحقا وبعدت وأعمل المانع من
 كون الجار متعلقاً بالمصدر هنا أن التعدي باللام إنما يكون للمفعول لا للفاعل فتأمل قال
 الرضى وكذا يجب حذف المبتدأ قبل من المبنية للمعارف نحو وما بكم من نعمة إذا جعلت
 مأموصولة أما المبنية للشكرات فهي صفة لها كما إذا جعلت ما في الآية نكرة اه (قوله النعت
 المقطوع) سمي اعتباراً بما كان وانما وجب فيه الحذف للتبسيه على شدة اتصاله بالمنعوت
 أو للاشعار بإنشاء المدح كما فعلوا في النداء (قوله في مدح الخ) خرج المقطوع الذي للتخصيص
 أو الأيضاح فإن الحذف فيه جائز كما في التصريح وغيره (قوله محذوف وجوبا) أي لصيرورة
 الكلام لإنشاء المدح مثلاً فخرى مجرى الجملة الواحدة (قوله مخصوص نعم) أي المؤخر عنها
 كما أنه أما المقدم كزيد نعم الرجل فهو مبتدأ خبر به الجملة ورايتها العنوم كأم ومثل نعم فيما
 ذكر ما شا كما هي المدح أو الذم كسواء (قوله في ذمتي عين) أي أو عهداً أو ميتاً أي متعلق
 ذلك وهو مضمون الجواب لأنه الذي يستقر في الذمة لا اليمين والعهد وانما وجب حذفه لدلالة
 الجواب عليه وستمسكته ليكون واجب التأخير والجواب في محله (قوله صبر يحافى القسم)
 ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لا صراحة فيه قطعاً اه اسقاطي (قوله نائباً عن
 الفعل) أي أتى به بدلاً عن اللفظ بفعله إذا صلبه أصبر صبرا حذف الفعل وعوض عنه المصدر
 كقضاء بدلاته عليه فلا يجمع بينهما ثم عدل إلى الرفع ليفيد الدوام وأوجبوا حذف المبتدأ
 استصحاباً للحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل وأعضاء الحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية
 (قوله صبر جميل) أي في قون الراجر

شكا إلى جلي طول السرى * صبر جميل فكلا تامبيل

أي أمر ناصبر جميل ومثله سمع وطاعة أي أمر ناذك * (قائدة) * الصبر الجميل هو الذي لا شكابة
 معه والصفح الجميل هو الذي لا عتاب معه والهجر الجميل هو الذي لا اذية معه (قوله سراً) يفتح
 المهملة وقد تضم أصله سرية قلبت ياءه ألغيا كقضاء جمع سرى أي شريف على غير قياس إذ قياس
 جمع فعيل المعتل باللام أفعلاء كنبى وأنبياء ونقى وأتقياء كما سيأتى في قوله وناب عنه أفعلاء في
 المثل لا ما الخ (قوله سواء الخ) أفاد أن تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه في شرح الكافية لأنه
 إما في اللفظ والمعنى كمثل المتن والآية والبيتين فيجوز فيه العطف وتر كالأو وغيرهما أو في اللفظ
 فقط وضابطه أن لا يصدق الخبر ببعضه عن المبتدأ نحو وحلوا مض أي مز وهدأ أعسر يسر
 أي اضطرب للعمل لأنه يعمل باليمين واليسار فيمنع فيه العطف لأنهما شئ واحد في المعنى ولا يتوسط
 المبتدأ بينهما ولا يتقدمان عليه على الأصح فقام وزادوا له نوعاً يجب فيه العطف وهو تعدد الخبر
 لتعدد ما هو له حقيقة كقوله

* الأول النعت المقطوع إلى الرفع في
 مدح نحو مررت بزيد الكريم أو
 ذم نحو مررت بزيد الخبيث أو ترجم
 نحو مررت بزيد المسكين فالمتبدا
 محذوف في هذه المثل ونحوها
 وجوبا أو التقدير هو الكريم وهو
 الخبيث وهو المسكين * الموضع
 الثاني أن يكون الخبر مخصوص نعم
 أو بس نحو نعم الرجل زيدو بس
 الرجل عمرو فزيدو عمرو خبران
 لمبتدأ محذوف وجوبا أو التقدير هو
 زيد أي الممدوح زيد وهو عمرو أي
 المذموم عمرو * الموضع الثالث
 ما حكى القنارى من كلامهم في
 ذمتي لأفعلن في ذمتي خبر لمبتدأ
 محذوف واجب الحذف والتقدير
 في ذمتي عين وكذا ما أشبه وهو ما
 كان الخبر فيه صريحاً في القسم
 * الموضع الرابع أن يكون الخبر
 مصدراً نائباً عن الفعل نحو صبر
 جميل التقدير صبرى صبر جميل
 فصبرى مبتدأ وصبر جميل خبره ثم
 حذف المبتدأ الذي هو صبرى وجوبا
 (ص) وأخبروا بأثنين أو بأكثر
 عن واحد كهم سراد شعرا
 (ش) اختلف النحويون في جواز
 تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف
 عطف نحو زيد قائم ضاحك فذهب
 قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك
 سواء كان الخبران في معنى خبر

واحد نحو هذا الحرف حامض أى مزاج لم يكونا كذلك كذا الالاول وذهب بعضهم الى انه لا يتعدد الخبر الا اذا كان الخبران في معنى خبر واحد فان لم يكونا كذلك تعين العطف فان جاء من لسان العرب شئ بغير عطف (١١١) قدر له مبتدأ آخر كقوله تعالى وهو الغفور

الشاعر
من يك ذابت فهذا بى
مقنن مصيف مشى

وقوله
ينام بأحدى مقليته ويتقى
بأخرى المانياته ويقظان نائم * وزعم
بعضهم انه لا يتعدد الخبر الا اذا كان
من جنس واحد كأن يكون الخبران
مثلاً مفردين نحو زيد قائم ضاحك
أو جملة من نحو زيد قائم ضحك فاما
اذا كان أحدهما مفرداً والآخر
جملة فلا يجوز ذلك فلا تقول زيد
قائم ضحك هكذا زعم هذا القائل
ويقع في كلام المعربين للقرآن
الكريم وغيره تجوز ذلك كثيراً
ومنه قوله تعالى فاذا هي حية تسعى
جوزوا كون تسمى خبراً ثانية
ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالاً
(ص)

* (كلن واخواتها) *
ترفع كان المبتدأ اسماً والخبر
تنصيه ككان سيدا عمر
ككان ظل بات أضهى أصحبا
امسى وصار ليس زال برحقتى
وانقل وهذى الاربعة
لشبه نقي أو النقي متبعة
ومثل كان دام مسبوفاً
كأعط مادمت مصيبا درهما
(ش) لما فرغ من الكلام على
المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ
الابتداء وهي قسمان أفعال وحروف
فالأفعال كان واخواتها وأفعال
المقاربة ووطن واخواتها والحروف
ما واخواتها ولا الهى انى الجنس
وأبو بكر بن شقير في أحد قوليه في أحد قوليه

يدل بخبرها يرتجى * وأخرى لا عدتها غائطة
أوحكام كونهذا اجزاء كقوله تعالى اعلموا انما الحياة الدنيا لعب ولهوا الخ والنوع الاول يصح
أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين الامحراز افاده الدماميني (قوله من)
بضم الميم كفى القاموس أى متوسط بين الخلاوة والجووضة الصرقتين وليس المجتمعتين فيه لانهما
ضدان بخلاف زيد كاتب شاعر فانه جامع بين الصفتين لذاتهما فكل منهما ما خبر مستقل (قوله
من يك الخ) من شرطية لحذف نون يكن وقوله فهذا بى قائم مقام جوابها من اقامة السبب مقام
السبب أى فانامثله لان هذا بى والبت كساء غليظ مربع ومقنن وما بعده بصيغ اسم الفاعل أى
كاف فى القنن وهو شدة الحر والصيف والشتاء (قوله ينام الخ) المروى فهو يقظان هاجع
بدل نائم لان قبله

وبت كنوم الذئب فى ذى حفيظة * أكلت طعاما دونه وهو جائع
ينام الخ والعرب ترعى ان الذئب ينام بعين ويحرس بأخرى ثم يتناولان فى الحرس فهو نائم من
جهة يقظان من جهة أخرى فجمع بين الصفتين كما جمع زيد بين السكابة والشعر (قوله ويقع الخ)
رد لذلك الزعم (قوله لجواز كونه حالا) الصواب اذ لم يجعل خبرا كونه صفة لحية لانها مكررة
لامسوغ ليجي الخال منها والله سبحانه وتعالى أعلم

* (كلن واخواتها) *

استعار الاخوات للنظائر فى العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالذ كر لانها أم الباب
اذ حذفتها وهو الكون بجمع اخواتها ولذا اختصت عنها بزيادة أحكام ونصرفات وأصلها
كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما مر فى الخطبة (قوله اسما) الظاهر انه معمول المحذوف
كما يشير له حبل الشارح أى ويسمى اسما لها وقد يجعل حالا أى حال كونه اسما لها أى سبى
بتلك (قوله ككان) خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه بحذف العاطف فى غالبه (قوله زال)
أى ماضى يزال لاضى يزىل بفتح أوله فانه تام متعدي بمعنى ما ز تقول زل ضاكن من معرك أى
مبذها ومصدرها الزىل ولا ماضى يزول فانه تام قاصر بمعنى ذهب كقوله تعالى ان الله عسى
السعوات والارض ان تزولا ومصدره الزوال ولا مصدر للناسقة ووزنها فعل بالكسر وغيرها بالفتح
كفى التصريح وغيره (قوله قفى) بتثنية التاء يقال افتأ كفى الهمع (قوله وهذى الاربعة)
أى موادها فلا يردانها أفعال ماضية لاتبلى النهى الذى من جملة شبه النفى (قوله لشبه نقي) قدمه
على النقي خبر الضعفه (قوله ومثل كان الخ) خبر مقدم عن دام لقصد لفظها ومسبوفا
حال منها أو من ضمير خبرها (قوله كأعط الخ) درهما ماد مفعول ثان لأعط وحذف الاول
كفعل مصيبا أى وأجد أى أعط المحتاج درهما ماد امت واجسد الفقيه تقديما وتأخير
وحذفان أو هو مفعول مصيبا وحذف مفعول أعط وأصل دام دوم بالفتح وينقل الى المضموم
عند اتصال التاء به توصلا الى نقل الضمة الى الدال لتدل بعد حذف عينه للساكنين على انها واو
وانظر لم جعل مفتوحا مع انه لا يتصرف على الصحيح وقد يقال كثرة الفتح وخفته وبالجملة على
التامة لانها جاء وصفها على فاعل وهو قد سل فى المضموم والمكسور كما مروى بأتى (قوله نواسخ
الابتداء) من النسخ وهو الازالة لالتفاتكم المبتدأ والخبر (قوله الى انها فاعل) أى لقبول
التامين (قوله ترفع المبتدأ) أى تجد له رفعا غير رفيع الابداء عند البصر بين وهو الصحيح لاتصال

وان واخواتها فبدأ المصنف بذكر كان واخواتها وكلها أفعال اتفاقا الا ليس فذهب الجمهور الى انها فاعل فى أحد قوليه
وأبو بكر بن شقير فى أحد قوليه الى انها حرف وهى ترفع المبتدأ

الضمير بها وهو لا يتصل إلا بعامله استقراء ولا يتم العمل إلا في الخبر كما عند الكوفيين فكانت
 ناصبة غير رافعة ولم يعهد فعل كذلك وتسميته حينئذ مبتدأ لأنها هو باعتبار ما كان وال في مبتدأ
 كاسم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستغراق فان منه ما لا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير
 الا ضمير انشان ولازم الحذف كأنه تعطف المقطوع ونحوه مما مر وال لازم لصيغة واحدة كطوبى
 للمؤمن وويل للكافر وكأين في القسم وال لازم للابتداء بنفسه كقل رجل يقول ذلك ولله درك
 وما التمجية فان هذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تغير عما وردت أو بغيره كحسب نولوا وإذا
 الفجائية فانهم لا يصاحبان غير المبتدأ (قوله وتنصب خبره) أي غير الظاهري في الجميع وشذ قوله
 * وكوفي بالانكار مذكري * أو هو بمعنى تذكيري وغير الفعل الماضي في صار وما معناها
 ودام وزال واخواتها بخلاف البقية فحوان كنت قلته وغير اسم الاستفهام في دام وليس والمنفي
 بما فلا يقال لا أكمل كيف مادام زيد ولا اين ليس زيد لان خبر دام وليس لا يتقدم عليه ما
 ولا أين ما زال زيد لان ما النافية تلزم الصدر عند البصريين فتزدحم مع الاستفهام بخلاف المنفي
 بغير ما نحو أين لا يزال زيد وغير المنفي ككيف كان زيد واعلم انه لا يحذف الاسم ولا الخبر في هذا
 الباب اقتصاراً أي بلا دليل ولا اختصاراً أي به عند الجمهور الا ضرورة لشبه الاسم بالفاعل
 والخبر صار كالعوض عن مصدرها اذا التقيام مثلاً كون من أكون زيد والعوض لا يحذف أي
 واما حذفهما في ان خبر خبر كاسم أي فتبمع لكان لا بالاستقلال وأجاز بعضهم حذف الخبر
 لقرينة مطلقاً والمصنف في ليس فقط حتى سبويه ليس أحد أي هنا أفاده في الهمع مع زيادة
 (قوله ويسمى المرفوع الخ) هي تسمية اصطلاحية لا مناسبة لها لان زيد مثلاً اسم للذات
 لا لكان والافعال لا يخبر عنها قد يسمى ان فاعلاً ومفعولاً مجازاً لان الفاعل في الحقيقة مصدر
 خبرها مضافاً لاسمها فمعنى كان زيد فاعلاً كان قيام زيد (قوله ان يسبقه نفى) أي لان التصدير بالجملة
 الاثبات وهذه الافعال معناها نفى فاذا انقبت انقبت اثباتاً (قوله الا في القسم) أي مع المضارع
 وكون النافي لا كما قال الدوشري

ويحذف نافي مع شروط ثلاثة * اذا كان لا قبل المضارع في قسم
 (قوله بحمد الله) متعلق بالاستقرار المفهوم من أبرح المنفي ويجوز بضم الميم خبر ثان ان قلنا
 بتعدد الخبر في هذا الباب والافعت (قوله نطاق) هو ما يشبه الوسط جمعه نطاق ككتاب وكتب
 (قوله وجواد) بتخفيف الواو يطلق على الفرس ذكر أو أنثى كافي المصباح (قوله وهذا أحسن)
 الاشارة اما الى الاعراب فقابله ان أبرح غير منفي بل تام بمعنى أزول عن كوني منطقة مجيداً أي
 أترك ذلك مادامت قومي لانهم يكفوني فلا شاهد فيه أو الى المعنى فقابله ان منطقة معناه نطاق
 ومجيداً أي محسن في البناء على قومي أفاده العين (قوله النهي والدعاء) أي لان المطلوب به ما ترك
 الفعل وهو نفى نخرج غيرهما كالاستفهام قيل الا لا انكاراً لانه بمعنى النفي ولا فرق في الدعاء بين
 كونه بلا أو بان كقوله

ان ترأوا كذلككم ثم لازمت لكم خالد اخلود الجبال

ان قلنا بانها فيه للدعاء وهو المختار لتناسب ما عطف عليها ثم فرار من عطف الانشاء على الخبر
 (قوله صاح) منادى مرخم صاحب على غير قياس لكونه ليس بعلم وثمر أي اجتهد في الاستعداد
 للموت ولا تنس (قوله الا يا اسلي الخ) الاحرف استفتاح وتبنيه ويا مؤكدة لها أو المنادى
 محذوف أي يا هذه وهي اسم امر أو غير مية لا ترخيها كافي النصريح أي فلا يرد ان ترخيها غير
 المنادى شاذ لكن قال الصبان من تتبع كلام ذي الزمة نظم ما وثراً وجمعه يسمى محبوبته بهما

وتنصب خبره ويسمى المرفوع
 به اسمها وال منصوب به خبراً
 لهما وهذه الافعال قسمان منها
 ما يعمل هذا العمل بلا شرط
 وهي كان وظل ويات وأضحي
 وأصبح وأسى وصار وليس ومنها
 ما لا يعمل هذا العمل الا بشرط
 وهو قسمان القسم الاول ما يشترط
 في عمله ان يسبقه نفى انظروا أو تقدروا
 أو شبهة نفى وهو أبرح وبعث زال وبرز
 ونفى وانفك فان النفي لفظاً ما زال
 زيد فاعلم ومثاله تقدروا قوله تعالى
 قالوا تالله تفتـ وتذكر يوسف أي
 لا تفتـ ولا يحذف النافي معها قياساً
 الا في القسم كالاية الكريمة وقد
 شذ الحذف بدون القسم كقول
 الشاعر

وأبرح ما أدام الله قومي

بحمد الله منسطقاً مجيداً
 أي لا أبرح منسطقاً مجيداً أي
 صاحب نطاق وجواد ما أدام الله
 قومي ومعنى بذلك انه لا يزال مستغنياً
 ما بقى له قومه وهذا أحسن ما حل
 عليه البيت ومثاله شبه انفي والمراد
 به النهي كقولك لا تزل قائماً ومنه
 قوله

صاح شمر ولا تزل ذا كرمو

ت نفساً انه ضلال ممين
 والدعاء كقولك لا يزال الله محسننا
 اليك وقول الآخر

الا يا اسلي يا دارى على البلا

ولا زال منها لاجر عاتك القطر
 وهذا هو الذي أشار اليه المصنف
 بقوله وهذا الاربعة الى آخر
 البيت القسم الثاني ما يشترط

وعلى البلى أى منه بكسر الباء من بلى الثوب كرضى صار خلقا والجرجاء مرسومة لا تثبت شيئا ومنه لا كنعما وزنا ومعنى والمراد انصباب غير ضرر بدليل اسمى (قوله المصدرية الظرفية) أخذهما من المثال وحيت بذلك لتقديرها بالمصدر مع نية انما عن الظرف وهو المدة وهما شرطان لصحة العمل لان دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت الخبر لذم لا لوجوبه بدليل عدم عملها فى مادامت السموات والارض مع استيفائها الشرطين بل هى تامة أى مدة بقائها مخرج غير المصدرية كالتأقية فى نحو مادام شئ أو غير الظرفية كيجبى مادمت صحيحا أى دوامك فدام فيها تامة بمعنى بقاء والمنسوب حال وكذا عند حذف ما كادام الظلم أهلك ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله ومعنى ظل) أى مع معمولها لان معناها وحدها مطلق حدث فى زمن ماضى نهارى وقوله بالخبر أى بدلوله التضمنى وهو الحدث وقوله نهارى أى ماضيا وكذا يقال فى الباقي (قوله ومعنى صار التحول) أى موضوعه له واما التحول المفهوم من كل فعل فانه لزمن من دلالة على التجدد والحدوث لان الوضع فحصل الفرق بينهما أفاده سم وقد جاء مثل صار فى العمل والمعنى ما جمعه بقولى

بمعنى صار فى الأفعال عشر * تحول آض عادار جمع لتغنى
وراح غدا استحالة ارتد فاعد * وحارفها ككها والله أعلم

وحكى سيبويه ما جاءت حاجتك بالنصب أى أى حاجة صارت حاجتك فاصمها ضمير ما الاستفهامية وبالرفع أى صارت حاجتك أى حاجة فاصمها مقدم وقد استعملوا كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كغير نحو وفجعت السماء فكانت أبوا بازاذا الخ مشى بات قال فى شرح الكافية ولا حاجة له عليها (قوله لنفى الحال) أى لنفى حدث خبرها فى الحال وانما لم تدل على المضى كسائر الأفعال الماضية لان شبهها الحرف فى الجود والمعنى جردها عن الزمان أصلا لكن حدث خبرها لانه من زمن فعمل على الحال لانه الاقرب (قوله وعند التقييد بزمن) أى صريحا كما مثله أو ضمنا كليس خلق الله مثله أى فى الماضى واسمها ضمير الشأن الا يوم بأقربهم ليس مصر وفاى فى المستقبل وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفا ولم تقلب ألفا لجودها (قوله على حسب ما يقتضيه الحال) أى ملازمة جارية على ذلك وهى الملازمة مدة قبول الخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال الله محسنا لا يزال زيد أزرق العينين أم لا نحو ما زال زيد ضاحكا أو عا لما أى مدة قبول ذلك وجوده لا مطلقا (قوله مثله) أى ما حال من فاعل عمل أو نعت لمصدره محذوفا أى عمل عملا مثل عمله وفيهما تقديم معمول الفعل المقرون بقدر عليه وهو ممنوع ففعل فيه حذف لا فاعلا وللضرورة (قوله وهو ليس ودام) حصره غير المتصرف فيهما يقتضى ان مراده بالمتصرف ما يعم التصرف التام والناقص فيدخل فيه زان وأخواتها فانه ليس لها الا الماضى والمضارع واسم الفاعل دون غيرهما كالمصدر والأمر واما ليس ودام فلا يتصرفان أصلا على الصحيح فى دام وأما يدوم ودام ودوام فى دام التامة لكن رجع الصواب ان الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صلة للمصدرية وادعاء ان هذا المنسبك مصدر التامة أو اختراع مصدر لم يرد وجوده وسوء ظن والباقي تصرفه تام كما بينه الشارح لكن اختلف فى اسم المفعول فنعى قوم منهم أبوعلى قال فى شرح اللمعة ان تليده أب الفتح بن جنى سأله عن قول سيبويه مكنون فيه فقال ما كل داء يعالج به الطبيب وأجازه آخرون وعليه فالتائب عن الاسم اما الظرف كما مثل أو ضمير مصدره المفهوم منه نحو مكنون قائما فتنخص انما ثلاثة أقسام (قوله أخاك) خبر كائنا واسم ضمير يعود على من وكانا خبر ما الحجازية وتلفه أى بجده (قوله

الناقصة هل لها مصدر أم لا والصحيح
ان لها مصدر ومنه قول الشاعر
يبدل وحلم - اد في قومه الفتي
وكونك اياه عليك يسير
وما لا يتصرف منها وهو دام وايس
وما كن النقي أو شبهه شرطافيه
وهو زال واخواته لا يستعمل منه
أمر ولا مصدر (ص)
وفي جميعها توسط الخبر

اجز وكل سبقه دام خطر
(ش) مراده ان أخبار هذه الافعال
ان لم يجب تقديمها على الاسم
ولأن خبرها عنه يجوز توسطها بين
الاسم والفعل فقال وجوب تقديمها
على الاسم قولك كان في الدار
صاحبها فلا يجوز هنا تقديم الاسم
على الخبر لئلا يعود الضمير على
متأخر لفظا ورتبة ومثال وجوب
تأخير الخبر عن الاسم قولك كان
أخى رفيقي فلا يجوز تقديم رفيقي
على انه خبر لانه لا يعلم ذلك لعدم
ظهور الاعراب ومثال ما توسط فيه
الخبر قولك كان قائما زيد قال الله
تعالى وكان حقاً علياً نصر المؤمنين
وكذلك سائر أفعال هذا الباب من
المتصرف وغيره يجوز توسط
أخباره بالشرط المذكور ونقل
صاحب الارشاد خلافاً في جواز
تقديم خبر ليس على اسمها والصواب
جوازه قال الشاعر

سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم
فليس سوا عالم وجهول
ونذكر ابن معطى أن خبر دام
لا يتقدم على اسمها فلا نقول
لأصاحبك مادام قائما زيد والصواب
جوازه قال الشاعر
لا طيب العيش مادامت منغصة
لذاته ناد كالموت والمهرم

والصحيح ان لها مصدر أي فلما كان الكون والكينونة واصارا الصبر والصبروت ولبات البيات
والبيتوتة والظل الطول ولا أصبح وأمسى وأضحى الاصباح والامساء والاضحا (قوله يبدل
الباء سببية متعلقة بساد أي شرف وكونك مبتدأ والكاف في محل جر بالاضافة ورفع من حيث
انها اسم الكون واياه خبره من حيث النقصان ويدبر أي سهل خبره من حيث الابتداء وعليك
متعلق به (قوله وما لا يتصرف منها الخ) هذه العبارة في غاية القلة قلما فيها من التكرار والمناقضة
لما مر كما لا يخفى (قوله وفي جميعها) متعلق بأجز وتوسط مفعوله وكل مبتدأ خبره حظر أي منع
وسبقه مفعول حظر وهو مصدر مضاف لناعاد ودام مفعوله أي ركل النعامة منع أن يسبق دام
خبرها (قوله كان في الدار صاحبها) تمثيل صحيح لان تقديم الخبر يصدق بتقديمه على الاسم وحده
كهذا وعلى الفعل أيضاً كفي الدار كان صاحبها وليس كلامه الآن في وجوب التوسط حتى
يعترض عليه بان هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل والحاصل ان للخبر ستة أحوال وجوب
انتأخر ككان صاحبها عدوى لما ذكره الشارح وما كان صلاتهم عند البيت الامكأ أي تصفوا
بالنماء وتصديقه أي تصفوا بالحصره وجوب التوسط كيجبني ان يكون في الدار صاحبها فيمتنع
تأخير في الدار لكان الضمير وتقدمه على الفعل لئلا يفصل بين ان وصلتهما وعلى أن لان معمول
الصلة لا يتقدم على الموصول وجوب التقديم على الفعل كأي كان زيد وجوب التأخر أو التوسط
كهل كان زيد قائماً فيمتنع تقديمه على هل لان لها المصدر وعلى كان لئلا يفصل بينهما وجوب
التوسط أو التقديم ككان في الدار صاحبها وكان غلام هند بعلها بنصب غلام ونحو ما كان قائماً
الازيد لجواز تقديم الخبر على كان لاعلى لان لها المصدر السادس جواز الثلاثة ككان زيد
قائماً وكان غلام هند مبغضاً بنصب مبغض فيجوز تقديمه لتقديم مرجع الضمير رتبة وان تأخر
لغفلنا (قوله بالشرط المذكور) هو قوله ان لم يجب تقديمها الخ أي بشرط أن تخلو من موجب
التقديم والتأخير ولا تغفل عن التفصيل المتقدم (قوله والصواب جوازه) منه قراءة تجزئة
وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر (قوله فليس سواء) خبر ليس مقدم وعالم اسمها مؤخر وهذا
من قصيدة للسموأل اليهودي يخاطب امرأته خطيباً هو وآخر فالت ثلاثاً وأولها

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه * فكل رداء يرثيه جميل
وان هو لم يحمل على النفس ضيقها * فليس الى حسن النساء سبيل
تعبنا ان اقلد سبل عدينا * فقلت لها ان الكرام قليل
وما قبل من كانت بقايا مثلنا * شباياتنا سأل للعلل وكهول
وما ضرنا أن اقلد سبل وجارنا * عزيز وجار لا كثر من ذليل
وانا أناس لا نرى القتل سبة * اذا مارأته عامر وسلول
يقرب حب الموت آجالنا لنا * وتكرهه آجالهم فنتول
وما مات مناسيد في فراشه * ولا ضل منا حيث كان قبيل
اناسيد منا خلا قام سيد * قول بما قال الكرام فعول
وتسكرون شتاعاً على الناس قولهم * ولا يشكرون القول حين تقول
وأيا منا مشهودة في عدونا * لها غرر مشهورة وجول
وأسبافنا في كل شرق ومغرب * بهامن قراع الدارعين فلول
منسودة ان لا تسأل نصالها * فتعتمد حتى يستباح قتييل
سلي الخ (قوله لا طيب العيش) أي المعيشة والحياة ومنغصة خبر دام مقدم على اسمها وهو لذاته

وأشار بقوله وكل سبقه دام حظر الى ان كل العرب او كل النحاة منع سبق خبر دام عليها وهذا ان أراد به انهم منعوا تقديم خبر دام على ما المنص له بها نحو لا أصبحك قائما مادام زيد فسلم وان أراد انهم منعوا تقديمه على دام وحدها نحو لا أصبحك قائما مادام زيد وعلى ذلك جله ولده في شرحه فقيه نظر والذي يظهر انه لا يمنع تقديم خبر دام على دام وحدها فتقول لا أصبحك قائما مادام زيد كما تقول لا أصبحك ما زيدا قلت (ص) كذلك سبق خبر ما النافية * ففيها مملوثة لانه (ش) يعني أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت هذا قسمان أحدهما ما كان (١١٥) الثاني شرطيا في عمله نحو ما زال واخواتها

فلا تقول قائما ما زال زيد وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس والثاني ما لم يكن الثاني شرطيا في عمله نحو ما كان زيد قائما فلا تقول قائما ما كان زيد وأجازه بعضهم وفهم كلامه انه اذا كان الثاني غير ما يجوز التقديم فتقول قائما لم يزل زيد ومنطلقا لم يكن عمرو ومنعهما بعضهم وفهم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده اذا كان الثاني بما نحو ما قائما زال زيد وما قائما كان زيد ومنعه بعضهم (ص)

ومنع سبق خبر ليس اصطفى وذو نعام ما يرفع يكتفى وما سواه ناقص والنقص في

فتي ليس زال دائما في (ش) اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها فذهب الكوفيون والمبرد والراجح وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف الى المنع وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان الى الجواز فتقول قائما ليس زيد واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم اليه الجواز وقوم المنع ولم يزد من لسان العرب تقديم خبر ليس عليها وانما

قال شيخ الاسلام ويلزم عليه الفصل بين منغصة ومعمولها وهو بادكار بأجنبي وهو لذاته فالاولى احتمال أن دامت ومنغصة تنازع في لذاته فاعمل الثاني وأضر في دامت ضميرا مستترا هو اسمها فلا شاهد فيه وأصل ادكار اذا تكررت قلبت تاء الافتعال والاولى ادغمت فيها الذال المعجمة بعد قلبها من جنسها كما سيأتي (قوله فسلم) أي الاجماع على ذلك مسلم لا امتناع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل وهذا الاحتمال أقرب الى كلامه ليوافق ما شبه به بقوله كذلك سبق الخ الى ان الخبر في كل سابق على ما فتأمل (قوله فقيه نظر) أي في ادعاء الاجماع على منع ذلك نظر لبوت الخلاف فيه والصحيح منه الجواز ولا يضر الفصل بين الحرف المصدرى وصلته لانه غير عامل بخلاف العامل كان المصدرية فلا يفصل منها الشدة تعلقه بها لانه يطلب الموصول به والعمل فيها وغير العامل يطلب الموصول فقط فتدبر (قوله كذلك سبق الخ) مصدر مضاف لفاعله وهو خبر بالتسوين وما مفعوله أي سبق الخبر على ما النافية مثل سبقه على ما المصدرية مع دام في المنع بقطع النظر عن وصفه بالاجماع كما سيأتي (قوله بقي بها الخ) فيه مع تركه ما قبله الاشارة الى ان ما تنزله صدر بجلته أبدا (قوله وأجازه بعضهم) أجاز الكوفيون والصوريين لان ما لا تنزله المصدر عندهم ووافقهم ابن كيسان في الاولى لان فيها ايجاب فكأنه لم يكن نفي بخلاف الثانية (قوله ومنعهما بعضهم) حكاه في التسهيل عن القراء وكذلك جميع حروف النفي لكن قال في شرح الكافية انه جائز عند الجميع اه ومن شواهد الصريحة

مه عاذلي فها عملان أبرح * بمثل أو أحسن من شمس الضحى (قوله على الفعل وحده) هو الصحيح (قوله ومنع الخ) مبتدأ مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله واصطفى خبره أي ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول سبق وخبر بالتسوين فاعله مجرور بالاضافة وعدم تنوينه يفسد الوزن والمعنى لا فادته منع سبقه مطلقا ولو على الاسم وليس كذلك وأفهم كلام المصنف جواز تقديم خبر على غير دام وليس والمنع بما السكونية عنه وهو كذلك ولو كان بجله على الاصح انظر الصبان (قوله والنقص) مبتدأ خبره في بضم القاف أي تبع وداعا حال من ضمير ود حذف العاطف من ليس وزال (قوله اختلف النحويون) محل الخلاف في غير الاستثناء أما فيه فلا يتقدم خبرها اجماعا ومثلها لا يكون (قوله وتقريره) برأين أي بيان وجه دلالة وقد أجاب عنه المانعون بأنه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول المعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر اذا كان ظرفا أو أن يوم معمول المحذوف أي ألا يعرفون يوم يأتيهم وليس مصر وفا حال منه مؤسسة أو انه مبتدأ بني على الفتح لاضافته الى جمله يأتيهم وليس مصر وفا خبره والضمير في ليس يعود له لا للعذاب (قوله الاحيث يتقدم العامل) أي الاصل

وردم لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى اليوم يأتيهم وليس مصر وفا عنهم وهذا استدلال من أجاز تقديم خبرها عليها ونقر به ان يوم يأتيهم معمول الخبر الذي هو مصر وفا وقد تقدم على ليس قال ولا يتقدم المعمول الاحيث يتقدم العادل وقوله وذو نعام الخ معناه ان هذه الافعال انقسمت الى قسمين الاول ما يكوّن تاما ناقصا والثاني ما لا يكون الا ناقصا والمراد بالتام ما يكتفي برفوعه وبالنقص ما لا يكتفي برفوعه بل يحتاج معه الى المنصوب وكل هذه الافعال يجوز أن تستعمل تامة الاقضى وزال التي مضارعها ي زال لا التي مضارعها ي زال فانها تامة نحو زالت الشمس وليس فانها لا تستعمل الا ناقصة ومثال التام قوله تعالى

وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة أى (١١٦) وان وجد ذو عسرة وقوله تعالى خالدين فيها مادامت السموات والارض وقوله تعالى

فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (ص)

ولا يلى العامل مع مول الخبر

الا اذا نظرنا فى آخر حرف جر

(ش) يعنى انه لا يلى كان واخواتها

مع ممول خبرها الذى ليس نظرف

ولا جار ومجرور وهذا يشمل حالتين

احدهما ان يتقدم الممول وحده

على الاسم ويكون الخبر مؤخر اعن

الاسم نحو كان طعامك زيدا كلا

وهذه متمنعة عند البصريين

وأجازها الكوفيون الثانى ان

يتقدم الممول والخبر على الاسم

ويتقدم الممول على الخبر نحو

كان طعامك آلا زيدا وهى متمنعة

عند سيبويه وأجازها بعض

البصريين ويخرج من كلامه انه

اذا تقدم الخبر والممول على الاسم

وقدم الخبر على الممول جازت

المسئلة لانه لم يكن ممول خبرها

فتقول كان آلا طعامك زيدا ولا

يعنيها البصريون فان كان الممول

ظرفا أو جار ومجرور أو جارا بلاؤه

كان عند البصريين والكوفيين

نحو كان عندك زيد مقبلا وكان

فيك زيدا غابا (ص)

ومضمر الشأن اسمان وان وقع

موهم ما استبان أنه امتنع

(ش) يعنى انه اذا ورد من لسان

العرب ما ظاهره انه ولى كان

واخواتها ممول خبرها فأقوله

على ان فى كان ضمير مستترا هو

ضمير الشأن وذلك نحو قول الشاعر

قنا فذهبا جونا حول بيوتهم

بما كان اياهم عطية عودا

فهذا ظاهره انه مثل كان طعامك

زيدا كلا ويخرج على ان فى كان

ضمير مستترا هو ضمير الشأن وهو

اسم كان وبما ظاهره انه مثل كان طعامك آلا زيدا قول الشاعر فاصبحوا والنوى على معرسمهم وليس كل النوى تلقى المساكين الليل

فيه ذلك وقد يخالف هذا الاصل كما أجازوا بتقديم ممول خبر ان على اسمها دون الخبر كان فى الدار زيد اجالس وقدموا ممول الفعل المنفى لم أولن دونه كزيد الم أولن أضرب ودم ممول الخبر الفعل على المبتدأ عند البصريين دونه كعمر ازيد ضرب وممول الفعل بعد مادونه نحو فاما اليتيم فلا تقهر وكل ذلك لشكك تعلم من أبوابها (قوله وان كان ذو عسرة) يجوز ان يكون فى نقصها على حذف الخبر أى من غرمائكم ويرده ان الخبر لا يحذف فى هذا الباب كما مروى ويحذف فى نسخ بعد الآية قال الشاعر

اذا كان الشتاء فادفوني * فان الشئ بهر منه الشتاء

والا كثر عدمه (قوله مادامت السموات) أى بقيت (قوله حين تمسون) أى تدخلون فى المساء والصباح وكذا بابات وأضحى التامان معناهما دخل فى البيات والأضحى وظل اما يعنى دام كوظل الظلم هلك الناس أو طال كظل النبات أو اليل وتقول برح الخفاء أى ذهب وانقل الشئ بخلص وصرت الى زيد تحولات أو رجعت اليه ومنه لا الى الله تصير الامور وصار فلان الشئ يصير به ويصوره أى ضمه أو قطعه وقوله تعالى فصرهن اليك أى ضهنن وبهذا يتحل قوله

الى رأيت غزالا * أورت قلبى خبالا قد صار كبا أو قد را * وصار بعد غزالا

ولى بذان ذليل * فى قول رى تعالى

(تنبيه) * نحو كان زيد قائما يحتمل التمام فقائما حال بخلاف كان زيد أخاك لا متناع كون الحال معرفة الا أن تجعله على كان بمعنى كفل فأخاك مفعول وكذا يتعين النقص فى وكونك اياما لما ذكر الا أن يجعل الاصل وكونك فاعلا فالفعل حال فلما حذف انفصل الضمير (قوله لا يلى كان الخ) أى لا متناع الفصل بين العامل والممول بعمول غير ذلك الممول لانه اجتنى بالنسبة للممول الاول وان كان ذلك الغير ممول لالذلك العامل فلا يجوز جاء عمر ازيد يضرب بخلاف زيد جاء عمر ا يضرب وزيد كان طعامك آلا لان مرفوع الفعل مستتر لم يفصل منه (قوله وأجازها بعض البصريين) هو ابن السراج والقاسى لان الخبر يجوز ان يقدّمه مموله كجزئه فتبعه بخلاف تقديمه وحده وجهه البصريين على المنع مطلقا والكوفيون على الجواز مطلقا (قوله جازت المسئلة) أى باتفاق كتقديم الممول على الفعل فنحو وأنتهم كانوا يظلمون (قوله ومضمر الشأن) أى الضمير الدال على انسان وهو مفعول انو واسما حال منه أى حال كونه اسم السان فيقدم أن كان الشانية ناقصة وهو الاصح كما مر فى آخر المعرب وموهم فاعل وقع أى ورد (قوله فأقوله الخ) اعترض بانه لا يصح ذلك فى كل ما ورد كتثوله

بانت فؤادى ذات الخيال سالبة * فالعيش ان حملى عيش من العجب

وقوله ان كان سلى الشيب بالصد مغريا * لقد هون السابوان عنهما التحمل

فقدم فؤادى وسلى مع نصهما بسالبة ومغريا ولا سبيل الى ضمير الشأن اظهره نصب الخبر وهذا أقوى ما استدله الكوفيون وأجيب بانه ضرورة أو ان فؤادى وسلى متساوى وممول سالبة ومغريا محذوف أى لك وقوله لقد هون الخ التفات عن خطاياها اعراضا وطر حالها (قوله قنا فاذ الخ) جمع قنفذ بضم القاء وقحمها آخره ميمجة وهذا جونا من الهدجان وهى مشية الشيخ الضعيف يهجو الفزدق قوم جرير بالفجور والحيانة أى هم كالقنا فاذنى مشيهم يسلا للسرقة وعطية أبو جرير أو عمه والشاهد انوا ياهم لكان مع انه ممول خبرها وهو عود او عطية اسمها (قوله انه مثل كان الخ) أى فى ان الممول مقدم على الاسم والخبر مؤخر عنه وأما فى البيت الثانى فالمول والخبر معا مقدمان على الاسم (قوله فاصبحوا الخ) المعرب بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر

إذا قرئ بالهاء المنشأة من فوق فيخرج اليمين على أن في كان ضمير اسم مستتر هو ضمير الشأن والتقدير في الأول عما كان هو أي الشأن
ضمير الشأن اسم كان وعطية مبتدأ وعود خبره وإياهم معمول عود والجملة (١١٧) من المبتدأ والخبر خبر كان فلم يوصل بين كان

واسمها معمر لأن اسمها
معمر قبل المعمول والتقدير في
البيت الثاني وليس هو أي الشأن
ضمير الشأن اسم ليس وكل الموصوف
مفعول تلتقي وتلقى المساكين فعل
وفاعل والمفعول خبر ليس هذا بعض
ما قيل في المبتين (ص)
وقد تراد كان في حشو

كان أصبح علم من تقدما
(ش) كان على ثلاثة أقسام أحدها
الناقصة والثاني التامة وقد تقدم
ذكرهما والثالث الزائدة وهي
المقصود بهذا البيت وقد ذكر ابن
عصفور أنها تتراد بين الشيئين
المتلازمين كالمبتدأ والخبر نحو زيد
كان قائم والفعل ومفعوله نحو لم
يوجد كان مثلك والصفة والموصول
نحو جاء الذي كان أكرمته والصفة
والموصوف نحو مررت برجل كان
قائم وهذا بينهم أيضا من اطلاق
قول المصنف وقد تراد كان في حشو
واغتناس زيادتها بين ما وفعل
التعجب نحو ما كان أصبح علم من
تقدما ولا تتراد في غير الاسماء وقد
سمعت زيادتها بين الفعل ومفعوله
كقوله ولدت فاطمة بنت الخرشب
الانغارية المكمل من بني عبس لم
يوجد كان أفضل منهم وقد سمع أيضا
زيادتها بين الصفة والموصوف
كقوله

فكيف إذا مررت بدار قوم
وجيران لنا كانوا كرام
وشد زيادتها بين حرف الجر ومجروره
كقوله
نراة في أبي بكر تسامى

اللهم والمراد هنا النزول لئلا مطلقا وقائله جسد بن ثور أحد الجلاء المشهورين بهجوا أضبا فإله
بكثرة الاكل حتى أن نوى القرا الذي أكلوه أصبح عابا على شغل نزولهم مع انهم لا يلقونه كاه بل
يتابعونه بنواه وأول القصيدة

لامر حيا بوجوه القوم اذ نزلوا * كانهم إذا ناخوها الشياطين
(قوله إذا قرئ بالياء) أما إذا قرئ بالياء وهي الأصح فيبتغى كون المساكين قاعله والجملة خبر ليس
واسمها ضمير الشأن اجما اذ لو كان اسمها المساكين وبقي خبرها لوجب أن يقال يلقون
لطباقه في الجمعية والتاء تغني عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة (قوله ضمير الشأن اسم كان)
أي وجعلتها صلة ما والعائد محذوف أي عودهم به ويحتمل أن اسمها ضمير يعود على ما وجعلته
عطية عودا خبرها وربطها بالمبتدأ محذوف أي عودهم به وقيل كان زائدة (قوله ضمير الشأن
اسم ليس) أي لا المساكين مثلا يلزم الفصل المتقدم ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو
ممتنع فيما يظهر كما مبتدأ والخبر ولم أر من ذكره هنا لكن سبأ في أفعال المقاربة ما يؤيده (قوله
وقد تراد) التقليل بالنسبة إلى عدم الزيادة فلا ينافي كثرتها في ذاتها أو معنى زيادتها أنها لا تعمل
شيئا فلا مرفوع لها على الأصح لأنها قسم غير الناقصة والتامة كفي الشارح وقيل تامة
وهي فوعها أن لم يكن ظاهرا هو ضمير بصدرها معنى زيادتها حينئذ عدم اختلال المعنى بدونها ثم
هي باقية على دلالتها على الماضي على المشهور وقيل لا بل مجرد التوكيد ولا تدل على الحدث
اتفاقا كذا قيل وهو مشكل على القول بأن لها مرفوعا لأنها حينئذ مستندة إليه ولا يستند من
الفعل الاحداث (قوله في حشو) خرج الأول لأنه محل الاعتناء والآخر لأنه محط التفاتة (قوله
واغتناس الخ) الذي في التوضيح وغير ما غتناس فيما عدا الجار والمجرور لا يكتفي بفعل
التعجب أكثر وقال في الكافية

وزيد كان بين جزأى جملة * وشذ حيث حرف جر قبله
(قوله بنت الخرشب) يضم انحاء والشبين المعجبتين وسكون الراء آخره وحيدة والانغارية بالرفع
صفتهم نسبة إلى أنما رقبته من العرب والكلمة بفتح ج جمع كامل منعول ولدت وهم ربيع
الكامل وقيس الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أي بذلك أفضل فقالت ربيع
بل عمارة بل قيس بل أنس تكلمت أن كنت أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة الفرغة لا يدري أين طرفاها
حكاه الزخشي في المستصفي (قوله كانوا كرام) بجر كرام صفة لجيران والواو فاعل كان بناء على
أن الزائدة تامة ولا ينفع عملها من زيادتها كما تستلظن المغااة إلى الفاعل لأن بشرق بان الزيادة
أضعف من الانغاء فتساقى العمل وأما على أنها قسم ثالث فقليل الأصل وجيران كائنات بينهم
على أنهم تالكيد المستمكن في الطرف فلما زيدت كان بعد لنا وصل بها هذا المؤكد بالكسر
فانقلب واو اصطلاحا للفظ التلايقع الضمير المنفصل بجانب الفعل فيكون مستثنى من كون الضمير
لا يوصل الأفعال فلو أوجئت ذنأ كيد للضمير في لنا وقيل غير ذلك وقد بعضهم من هذا التكلف
فجعلها في البيت ناقصة لازائدة والواو اسمها وانسا خبرها وجملة معترضة بين الصفة والموصوف
(قوله سر الخ) يفتح المهملة جمع سر أي سيد على غير قياس كما مر وتسامى أصله تسامى حذفت
أحدى التاءين تخفينا والمسومة الخيل المجهول عليها اسومة بالضم أي علامة لتترك في المرعى
والعرب العربية ويروي المطهمة الصلاب أي المتناسقة الأعضاء الشديدة (قوله عقيل) بوزن

على كان المسومة العرب واكثر ما تراد بالماضي وقد شدت زيادتها بالفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب برضى
الله عنه أنت تكون ما جندبيل * اذا تب شمال بلبل

وكيل كما في السجاعي أخوال الامام علي كرم الله وجهه والمجاهد الكريم والنبيل كشر يف من
القبيل بالضم وهو الفضل وشمال كعقور ربح الشمال كسحاب ويقال شامل بتقديم الهمزة وشمل
يسكون الميم وقبحها ويليل أي مبالغة من الندى أو بالهاتمة عليه لظهورها وقولها اذا تهب الخ
كتابة عن الدوام * (تنبيه) أفهم تخصيص الحكم بكان أن غيرها من اخواتها لا يراد هو كذلك
الامام من قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها روى ذلك السكوفيون وأجاز أبو علي زيادة
أصبح وأمسى في قوله

عدو عينيك وشانيهما * أصبح مشغول بمشغول

وقوله أعاذل قولي ما هو بيت فأوبى * كثيرا أرى أمسى لديك ذنوبي

وأجاز بعضهم زيادة سائر هذا الميم فتعنى (قوله وبعدان ولو) أي الشرطيتين لأنهما يطلبان
فعلين فيطول الكلام فخفف بالحذف واختص ذلك بهما لأن أم الادوات الجازمة ولو أم غير
الجازمة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون في الامهات والغالب كون ان تنويعية كما مثل زمن غير
الغالب انطق بحق وان مستخرجا حتما أي وان كنت مستخرجا أو ما لوف قال أبو حيان شرطها
اندرج ما بعده فافهمها لا على أعلى منسه ولا أعظم كئال الشارح ونحو الاطعام ولو تر اورد بقولهم
ألا حشف ولو تر او قوله

لا يأمن الدهر ذوبغي ولو ملدكا * جنوده ضاق عنها السهل والوعر

فان الملك الأعلى بما قبله والتمرا أعظم من الحشف اه تصریح (قوله التقدير ان كان الخ) أي حذف

كان مع اسمها وبقي خبرها وقد تحذف وحدها وبقي الاسم والخبر كقوله

أزمان قوي والجماعة كالذي * لزم الرحالة أن تميل عميلا

قال سيبويه: أراد ازمان كان قوي مع الجماعة الخ فقوي اسمها والجماعة مفعول معه وكلاهما

خبرها وانما قدر كان لان المفعول معه لا يقع الا بعد جله في اللفظ الفعل أو معناه وحر فمه كما سيأتي

قال الشنواني ومراذل الشاعر وصف ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل عثمان رضي الله

تعالى عنه أي فضل حال قومه في لزوم بعضهم بعضا وعدم تنافرهم بحال را كبلزم الرجل خوف

ان يعيبل بميل يفتح الميم الاولى أي ميلا فهو مفعول مطلق كما في التصريح وقد تحذف مع خبرها

وبقي الاسم نحو الاطعام ولو تر بالرفع أي ولو يكون عند كم تر كما قدره سيبويه فلا يختص حذفها

بالماضي بخلاف الزيادة ومنه المرء مجزى بعمله ان خير فقير وان شرف فشر برفعه ما أي ان كان في

عمله خير جزاؤه خير الخ وفي هذه المسئلة أربعة أوجه ثانيا ما نصب ما على تقدير ان كان عمله خيرا

فهو مجزى خيرا الثالث نصب الاول ورفع الثاني أي ان كان عمله خيرا الجزاؤه خير الرابع عكسه

وهو أضعفها الآن فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد دفاء الجزاء وكلاهما نادر

والثالث أربعها السلامه منها والاولان متوسطان وقد حذف مع مواليها بعدان

الشرطية في قولهم افعل هذا ان لا أي ان كنت لا تفعل غير ما عارض عن كان ولا نافية

لخبرها المحذوف كما هي كذا قيل وجعل المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لان لا بحر من

الخبر فكأنه لم يحذف وقال اللقاني ما زائدة لتأ كذا الشرط نحو فاما ترين ولاداخله على فعل

الشرط بلا تقدير لكان أي ان لا تفعل غيره والجواب على كل محذوف دلالة ما قبله واستحسنه

غير واحد لقله فكافه لكن ضعفه الروداني بان ما لا تراد قبل الشرط المنفي بالوابان جواب

الشرط لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا وهو على زعمه مستقبل (قوله من الخ) بضم الدال

لغسة في لندن وسولا بفتح الهمزة وسكون الواو ومنوا بجمع شائلة على غير قياس اذ قياسها شوائل وهي

(ص) ويحذفون ما وبقية قول الخبر

وبعدان ولو كثيرا اذا اشهر

(ش) تحذف كان مع اسمها ويبقى

خبرها كثيرا بعدان قال الشاعر

قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا

فما اعتذارك من قول ذاقيل

التقدير ان كان المقول صدقا وان

كان المقول كذبا وبعده لو كقولك

اتسنى بداية ولو جارا أي ولو كان

المأني به جارا وقد حذفها بعد

لندن كقوله

* من لدن سولا فالى انلاها *

التقدير من لدن أن كانت شولا (ص)

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب * كمثل ما أنت برافقت

(ش) ذكر في هذا البيت أن كان تحذف بعد أن المصدرية ويعوض عنها ما يبقى اسمها وخبرها نحو ما أنت برافقت والاصل أن كنت برافقت تحذف كان فافصل الضمير المتصل به وهو أنتاء فصار أنت برافقت أي بماء وضاع كان فصار أنت برافقت أدغمه النون

في الميم فصار ما أنت برافقت قول الشاعر

أباخرشة أما أنت ذاتنر * فان قومي لم تأكلهم الضبع

فان مصدرية ومازائدة بموضعين كان وأنت اسم كان المحذوفة وأخر خبرها ولا يجوز الجمع بين كان وما يكون ما عوض عنها ولا يجوز الجمع بين العوض والعوض وأجاز ذلك المبرد فيقول أما كنت منطلقا انطلقت (١١٩) ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض ما عنها

وابقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان

اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف

ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو ما أنا

منطلقا انطلقت والاصل أن كنت

منطلقا ولا مع الظاهر نحو ما زبد

ذاهما انطلقت والقياس جوازهما

كما جاز مع الخطاب والاصل أن كان

زيد ذاهبا انطلقت وقد مثل سيبويه

رحم الله في كتابه بأما زيد ذاهبا

(ص) ومن مضارع لكان منجزم

تحذف نون وهو حذف ما التزم

(ش) إذا جزم الفعل المضارع من

كان قيل لم يكن والاصل يكون

تحذف الجازم الضمة التي على

النون فالتنوين ساكن الواو والنون

تحذف الواو لالتقاء الساكنين

فصار اللفظ لم يكن والقياس يقتضي

أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر

لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا

للكثرة الاستعمال فقالوا لم يكن وهو

حذف جائز لازم ومذهب سيبويه

ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف

عند ملاقاته ساكن فلا تقول لم يكن

الرجل قائما وأجاز ذلك يونس وقد

قرئ شاذا لم يكن الذين كفروا

ومثل الآية قوله

الناقة التي خف لئلا يوارثها وأنى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية أما السائل بلاها
فالتنوين ساكن الواو والنون تحذف الواو لالتقاء الساكنين فصار اللفظ لم يكن والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا للكثرة الاستعمال فقالوا لم يكن وهو حذف جائز لازم ومذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاته ساكن فلا تقول لم يكن الرجل قائما وأجاز ذلك يونس وقد قرئ شاذا لم يكن الذين كفروا ومثل الآية قوله
فان لم تكن المرأة أبدت وسامة * فقد أبدت المرأة جهة ضيع
ضمير متصل بالواو لا فان كان ضمير متصل لم تحذف النون اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله فلا يجوز حذف النون فلا تقول ان يكنه الا بكة وان كان غير ضمير متصل جاز الحذف والاثبات نحو لم يكن زيد قائما ولم يكن زيد قائما وظاهر كلام المصنف انه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة وقد قرئ وان تلك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وهذه هي التامة (ص)
(فصل في ما ولا ولاوات وان المشبهات بليس)

وإذا لاقت متحركا فلا يتلو أما ان يكون ذلك المتحركا

ضمير متصل بالواو لا فان كان ضمير متصل لم تحذف النون اتفاقا كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله فلا يجوز حذف النون فلا تقول ان يكنه الا بكة وان كان غير ضمير متصل جاز الحذف والاثبات نحو لم يكن زيد قائما ولم يكن زيد قائما وظاهر كلام المصنف انه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة وقد قرئ وان تلك حسنة يضاعفها برفع حسنة وحذف النون وهذه هي التامة (ص)

(فصل في ما ولا ولاوات وان المشبهات بليس)

(ص)

اعمال ليس أعلمت مادون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن وسبق حرف جر أو ظرف كما * بي أنت معنياً أجاز العلماء (ش) تقدم في أول باب كان وأخواتها ان نواسخ الاستدعاء تنقسم الى أفعال وحروف وسبق الكلام على كان وأخواتها وهي من الأفعال النامضة وسبق في الكلام على الباقي (١٢٠) وفي كرا المصنف في هذا الفصل من الحروف النامضة قسمين يعمل عمل كان وهو

(قوله أعمال ليس) مفعول مطلق لا عملت وما نائب فاعله ودون ومع حالان من ما (قوله وترتيب) أي وبقاء ترتيب زكن أي علم من قوله فيما مر * والاصل في الاخبار ان تؤخر * لانه يصدق بالمتنوخ (قوله وسبق) مفعول به لا جاز وهو مضاف لفاعله وحذف مفعوله أي أجاز العلماء ان الحرف والظرف المعمولين خبرهما كما يفيد المثال يسبقان اسمها وخبرها دونها هي لان لها المصدر ومنه هو ذلك أن معمول الخبر اذا كان غير ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشارح (قوله على الباقي) انما تقدم هذه الحروف على بقية الأفعال لانها أظهر شبهها باب كان لموافقة ليس معنى وعملاً ولا كثيرة مجي خبرها مفرد فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف أفعال المقاربة (قوله فلغة غيم الخ) به اقرا ابن مسعود ما هذا بشر ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع قال سيبويه وهي القياس لما قاله الشارح وقد أمهوا ليس جلا على ما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع معنى (قوله كعمل ليس) أي عند البصر بين أمهات الكوفيين فجعلوا المرفوع بعد مبدأ والمندوب خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيئاً ولعل الخافض هو الباء التي تتراد بعد النفي فالمنصوب مرفوع محلاً أو تقدير الكالة وجود الباء فتأمل (قوله ابناؤها الخ) قبله

وأنا النذير بحجرة مسودة * تصل الجيوش اليكم أقوادها

والحرة بفتح الميم ملة أرض ذات حجارة سوداً راديهما الكتيبة السوداء لكثرة رجالها أما الحرة بالكسر فالعطش كما قيل أشد العطش حرة على قرة أي عطش مع برد والاقداد جمع قود كضرب جماعة الخيل والمراد بانها رجالها وباءهم ساداتهم وامتكنفوا بالنون لاضافة ما بعده أي إنشاء تلك القبيلة محمد قون برؤسائهم ومحيطون بهم وفي نسخ النون فأباهم من مفعول به وتقصير همزة الأولى للوزن وحققوا الصدور جمع حقيق فحصر من الحقيق بفتحين وهو الغيظ وهو خبر ثمان لابناؤها وقوله وما هم أولادها أي حقيقة بل حجازا كقولهم هؤلاء بنو الحرب (قوله أربعة) تقدم أن الرابع مذكور ضمنه الأصغر يحا (قوله بطل عملها) أي لان ان تبعدش بها ليس لكونها لا تليها أصلاً واضعفت ما عن تخطينها أمان النافذة فلا تضر بل تكون مؤكدة لمئات كيد النظم بالمرادف بخلاف الزائدة فتأ كيدها معنوى كسائر الحروف الزائدة (قوله لا ينقص النفي) أي عن خبرها كما في النشور ولا يضر نقضه عن معمول الخبر اجاعا لانه ليس معمولاً لها نحو ما زيد قائماً لا في الدار (قوله بالا) خرج غير فيجب نصبها عند البصر بين كازيد غير قائم (قوله خلا فالمن أجازة) هو يونس والشلوين وتبعهما المصنف في التسميل وسبك المنظوم لوروده في قوله

وما الدهر الامكنوناً بأهله * وما صاحب الحاجات الامعنا

وقوله وما حق الذي بعثوا نهارا * ويسرق ليله الانكالا

وأجيب بأنه شاذ ومؤول بأنه مفعول مطلق للخبر المحذوف أي يدور دوران منجنون وهو دولاب الماء ويعذب بعذاب أي تعذيباً وركب كل انكالا على حذما زيد الاميرا (قوله وفي ذلك خلاف) اختار في التسميل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه اسيمويه وهو مذهب القراء وقال الجرجي انه لغة مع مامس أي من اعتذر من اسائه فخرج على انشاد أو حال والخبر محذوف أي موجود وكذا قول الفرزدق فأصبحوا ندأعاد الله نعمتهم * اذهم قريش واذما مثلهم بشر

ما ولاولات وأن أماما فلغة تنم أنها لا تعمل شيئاً فتقول ما زيد قائم فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره ولا عمل لها في شيء منها وذلك لان ما حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد وما لا يختص لا يعمل ولغة أهل الحجاز اءالها كعمل ليس اشبهوا بها في انهم النفي الحال عند الاطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو ما زيد قائماً قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال تعالى ما هن أمهاتهم وقال الشاعر

أبناؤها امتكنفوا بآبائهم

حقنوا الصدور وما هم أولادها لكن لا تعمل عندهم الا بشرط ستة ذكر المصنف منها أربعة الأول أن لا تتراد بعد ما ان فان زيد بطل عملها نحو ما ان زيد قائم برفع قائم ولا يجوز نصبه به وأجاز ذلك بعضهم الثاني أن لا ينقص النفي بالانحوا م زيد الا قائم فلا يجوز نصب قائم كقوله تعالى ما أنتم الا بشر مثنا

وما أنا الا نذير خلا فالي أجازها الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فان تقدم وجب رفعه نحو ما قائم زيد فلا تقول ما قائم زيد وفي ذلك خلاف فان كان ظرفاً ومجروراً وقدمته فقلت ما في الدار زيد وما عندك عمر وقاختلف الناس في ما حذفت هـ هي عاملة أم لا فن جعلها عاملة قال ان الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها ومن لم يجعلها عاملة قال انها في موضع رفع على انها ما خبران للمبتدأ الذي بعدهما

وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف فانه شرط في اعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد ما على الترتيب الذي زكن وهذا هو المراد بقوله وترتيب زكن أي علم ويعني به أن يكون المبتدأ مقدما والخبر مؤخرا ومنتزعا أنه متى تقدم الخبر لا تعمل ما شأ سوا كان الخبر ظرفاً وجاراً ومجروراً أو غير ذلك

وقد صرح به في غير هذا الكتاب الشرط الرابع أن لا يتقدم مفعول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور فان تقدم بطل عملها
فحوما طعماءك زيد أكل فلا يجوز نصب آكل ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر بجيز بقاء العمل مع تقدم المفعول بطريق الأولى المتأخر
الخبر وقد يقال لا يلزم ذلك لما في الأعمال مع تقدم المفعول (١٢١)

غير موجود مع تقدم الخبر فان كان
المفعول ظرفا أو جاراً ومجروراً لم
يطل عملها فحوما طعماءك زيد مقبها
ومأى أنت دعنيا لان الظروف
والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع
في غيرها وهذا الشرط مفهوم من
كلام المصنف لتخصيصه بجواز
تقديم مفعول الخبر بما اذا كان
المفعول ظرفاً أو جاراً ومجروراً
الشرط الخامس ان لا يتكرر ما فان
تكررت بطل عملها فحوما ما زيد
قائم فالأولى نافية والثانية نفقة
التنفي فبقى اثباتاً فلا يجوز نصب قائم
وأجاز بعضهم الشرط السادس
أن لا يدل من خبرها موجب فان
أبدل بطل عملها فحوما ما زيد بشئ
لا يعمله فشيء في موضع رفع خبر عن
المبتدأ الذي هو زيد ولا يجوز أن يكون
في موضع نصب خبراً عن ما أو جازه
قوم وكلام سيبويه رحمه الله تعالى في
هذه المسئلة يحتمل القولين المذكورين
أعني القول باشتراط أن لا يدل من
خبرها موجب والقول بعدم اشتراط
ذلك فانه قال بعد ذلك كسر المثال
المذكور وهو ما زيد بشئ الخ استوت
اللفتان يعني لغة الخبز ولغة قديم
واختلاف شراح الكتاب فيما يرجع
اليه قوله استوت اللفتان فقال
قوم هو راجع الى الاسم الواقع قبل
الاول المراد انه لا عمل لما فيه فاستوت
اللفتان في انه مرفوع وهو لا يختم
الذين شرطوا في أعمال ما أن لا يدل

بنصب مثل أو انه مبني لضافته للمبني على حد مثل ما انكم تنطقون فهو مبتدأ أو بشر خبره
ومأمه ملة لانه تمى (قوله وقد صرح به في الخ) رد بان تقديم الظرف اذا كان مفعول الخبر لا يضر
فكيف بالخبر نفسه وقد منعوا تقديم مفعول خبر كان على اسمها الفصل بين العامل ومفعوله
بمفعول غيره دون الخبر فكان هنا الأولى لان الحرف أضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور
الأولى وصححه الأعلام وابن عصفور كما قاله ابن هشام فأفاده في ذلك (قوله بطل عملها) منه قوله
وقالوا تعرفها المنازل من منى * وما كل من وافي منى أنا عارف
بنصب كل مفعول عارف الذي هو خبراً أو مأمه ملة ومعنى تعرفها اطلب معرفتها في المنازل وانما
أهملت اضعفها عن أن يتصرف فيها واغترروا الطرف لتوسعهم فيه وكذا يتبع تقديم مفعول
الخبر عليه ومفعول الاسم عليه ثلثا يفصل بينها وبين مفعولها بأجنبي فلا يقال ما زيد طعماءك
كلا ولا ما زيد اضارب قائماً وان تردد فيه مما سمع كذا في يس لكن الظاهر جواز الأولى لانها
لم تفصل من مفعولها (قوله لم يطل عملها) منه قوله

باهية حرم لذوان كنت آمناً * فما كل حين من نوال مواليا
(قوله أن لا يتكرر) أى مع كون الثانية نافية أننى الأولى كما صرح به الشارح لصيرورة الكلام
إيجاباً وهو لا تعمل فيه وكذا ان كانت زائدة فيما يظهر قياساً على ان الزائدة اما ان كانت نافية
مؤكدة للأولى لا موسسة فيبقى العمل كما في شرح التسهيل واعتقده الدماميني وغيره كقوله
لا ينسك الاسى ناسياً * ما من جام أخدمته صفا

(قوله فالأولى نافية والثانية نفقة تنفي في اثباتا) الاظهر في المعنى أن الأولى هي التي نفقت
الثانية عن الخبر أى اتى عدم قيام زيد فقامل وهذه العبارة ساقطة من غالب النسخ ومحلها بعد
قوله ما ما زيد قائم (قوله فان أبدل بطل عملها) لان إيجاب البدل إيجاب للمبدل منه وهو لا يعمل
في موجب على المختار (قوله في موضع رفع) أى بناء على أن الاعراب المحلى لا يختص بالمبتدآت
أو رفعة مقدرة لحرمة الجار الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فشيء الثاني بالرفع بدل منه باعتبار هذا
المحل أو التقدير لوجود محرمه وهو كونه خبراً لمبتدأ ولا يعمله بصفته (قوله وأجاز قوم) وحينئذ
فشيء الثاني بالرفع يدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المجرز ما على اشتراطه وهو
التحقيق فيجعل خبراً مبتدأ محذوف أى الاهوشى الخ والاحينئذ بمعنى لكن * (تنبيه) * يجوز
نصب شئ الثانى على الاستثناء معطوفاً وكذا على البدل من محل الأول ان عملتها على القول الثانى
ويجوز على الأول لان البدل عليه يمنع عملها ولا يجوز جزمه بغير الجار الأول مطلقاً لان الباء لا تعمل
في موجب فتدبر (قوله في انه مرفوع) أى محلاً أو تقديراً على ما مر لانه خبراً لمبتدأ أو مأمه ملة
(قوله سوا جعلت الخ) وعلى كونها مجازية فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما مر (قوله وترجيح
المختار) أى بيان وجه ترجيحه والاصل أن الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا تركتهما
المتن وبفرض صحة السادس بغنى عنه شرط بقاء التنفى لما مر (قوله ورفع الخ) مفعول الزم ومن
بعد متعلق برفع (قوله منصوب بما) مثله المجرور بالباء الزائدة في تعيين الرفع بعده أيضاً ويجوز

(١٦ - خضري ل) من خبرها موجب وقال قوم هو راجع الى الاسم الواقع بعد الاو المراد انه يكون مرفوعاً سوا جعلت ما مجازية
أم تسمية وهو لا يهم الذين لم يشترطوا في أعمال ما أن لا يدل من خبرها موجب وتوجيه كل من القولين وترجيح المختار منهما وهو الثانى
لا يليق بهذا المختصر (ص) ورفع معطوف بالكن أو ويل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل (ش) اذا وقع بعد خبر ما عطف فلا يختلوا ما
أن يكون مقتضياً للإيجاب أو لا فان كان مقتضياً للإيجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده وذلك مشهور ولكن فمقول ما زيد قائماً كن قائماً

أول قاعدة فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد وبل هو قاعد ولا يجوز نصب قاعد عطفاً على خبر ما لان
مالا تعمل في الموجب وان كان الحرف (١٢٢) العاطف غير مقتضٍ للايجاب كالواو ونحوها جاز الرفع والنصب والمختار النصب

نحو ما زيد قائماً ولا قاعد ارجوز
الرفع فتقول ولا قاعد وهو خبر مبتدأ
محذوف والتقدير ولا هو قاعد ففهم
من تخصيص المصنف وجوب الرفع
بما اذا وقع الاسم بعد بل ولكن انه
لا يجب الرفع بعدهما (ص)
وبعد ما وليس جزا الخبر

وبعد لا ونفي كان قد يجز
(ش) تراد الباء كثيراً في الخبر المنفي
بليس وما نحو قوله تعالى أليس الله
بكاف عبده وأليس الله به عزى
انتقام وما ربك بغافل عما يعملون
وما ربك بظالم للعبيد ولا تقتصر
زيادة الباء بعد ما بكونها مجازية
خلافاً لقوم بل تراد بعد ما وبعد
النسبية وقد نقل سيبويه وانفراء
رجهما الله تعالى زيادة الباء بعدما
عن بن عتيق فلا التفات الى من منع
ذلك وهو موجود في أشعارهم وقد
اضطرب رأى الفارسي في ذلك مرة
قال لا تراد الباء الا بعد المجازية ومرة
قال تراد في الخبر المنفي وقد وردت
زيادة الباء قليلاً في خبر لا تقوله
فيكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة

بمعن قتيلا عن سوادين فارب
وفي خبر مضارع كان المنفي لم كونه
وان مدت الابدى الى الزائد امكن
باجلهم اذا جشع القوم أعمل
(ص) في التكرات عملت كليس لا
وقد تلى لات وان ذا العمل

وما لللات في سوى حين عمل
وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل
(ش) تقدم ان الحروف العامة
عمل ليس أربعة وتقدم الكلام على ما

لان الباء لا تراد في الاثبات والنصب لما سياتي (قوله خبر مبتدأ الخ) أي وبل ولكن حينئذ حرفا
ابتداء لا عاطفان اذا يعطفان الا المقرد فاطلاق العطف مجاز تشبيه انصوري (قوله وهو خبر مبتدأ
محذوف) أي لا عطف على المحل على التحقيق لانه منسوخ (قوله جزا الخبر) الباء بالقصر فاعل جز
والخبر منه قوله (قوله ونفي كان) أي وبعد نفي ما دته وان لم تكن ماضياً وأعم منه قول التسهيل
وبعد نفي فعل ناسخ قال في شرحه كقوله

دعاني أني والليل يني وبينه * فلما دعاني لم يجدني بقعد

فزاد الباء في المفعول الثاني ليجدل كونه ناسخاً منقياً والقعد بضم القاف والدال الاولى الضعيف
(قوله في الخبر المنفي) أي اذا كان قابلاً للايجاب ولم ينتقض نفيه وفي غير الاستثناء فلا يجوز ليس
مثلك بأحد وليس زيد الا بقاء وقام وليس زيد وهذه الباء لتأكيد النفي على الصحيح والمجور بها
على الاعمال منصوب محلاً أو تقدير او على الاله مال مرفوع كذلك على ما مر ولم يقع خبرها في
القرآن مجزئاً عن انباء الا وهو منصوب فليحمل عليه المقرون بها * (تنبيه) * الاسم اذا وقع في
محل الخبر كالخبر على قلة كقراءة ليس البرهان قولوا بنصب البر وقوله

أليس عجيباً يا ابن النقي * يصاب ببعض الذي في يديهم

(قوله فكأن لي) الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وانقيل خيط في شق النواة وهو مفعول مطلق
أي ليس مغن اغناء قليل لا وسوا دين فارب صحابي جليل هو قائل البيت ففيه التفات (قوله أجشع
القوم) أي أشدهم حرصاً على الاكل والعجل الاول بمعنى عجل بقريته المدح والثاني على بابة أو مثله
واذ تعليلية لا ظرفية فيما يظهر (قوله في التكرات) متعلق باعملت ولا نائب فاعله وكليس حال من
لا أو مفعول مطلق أي عملاً كليس (قوله وقد تلى) من ولى الشيء بلبه ولاية أي بولاه وولات وان
فاعله وذا العمل مفعوله والاشارة لاعمال ليس في البيت الاول لاقوله في التكرات الخ لان
التكرار لا يشترط في ان كما وقد للتحقيق بالنسبة لللات وللتقليل في ان استعمالاً للام مشترك في معنييه
فلا ينافي قول التوضيح وعمل لات اجماع من العرب على أن هذا الاجماع لا ينافي قوله الوقوع
والمراد ان العرب أجمعت على الرفع والنصب بعدها فلا ينافي قول الاخفش الآتي (قوله بشرط
ثلاثة) اعلم أن شروط اعمال ما الاربعة تشترط كلها في هذه الثلاثة أحرف الاعداد الاقتران بان
فانهم لا تراد بعدها أصلاً فلا حاجة اليه لكن يظهر قياساً على ما سبق في ما نأ كيدان بمثلها
لا يضر ثم لا يشترط غير ذلك في ان وأما الاولات فيزيدان بتشكيم معموليهما وتختص لابان لا تنفي
الجنس نساء الاعمال كان وتختص لات بكون معموليهما اسمي زمان كساعة وحين وأن يحذف
أحدهما فشرط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة (قوله تعز) أي تسل وتصب والوزر المبالا والشاهد
في الثاني صراحة أما الاول فان جعل الخبر باقياً فكذلك أو على الارض وباقيا حال كان فيه
الشاهد بقريته الثاني اذ يبعد التلميح (قوله اذ لا صاحب الخ) اذ ظرف لتصرتك وبوئت ماض
مجهول من يؤاه الله منزلاً أسكنه اياه والكافة جمع كي وهو الشجاع المتكلم بسلاحة أي المتعطي به
وهو متعلق بحصينا (قوله للنابعة) أي الجعدي وهو قيس بن عبد الله الصحابي لا الذي ياني وما وفد
على رسول الله صلى الله عليه وسلم أسعده قصيدته التي أولها

بلغنا السماء بمجدنا وسناؤنا * وانا لارجو فوق ذلك مظهرا

وذكر هنا الاولات وان أملاً لا غرض الخازين اعمالها عمل ليس ومذهب عجم اهمالها ولا تعمل عند الخازين الا بشرط ثلاثة فقال
احدها ان يكون الاسم والخبر نكرتين نحو لارجل أفضل منك ومنه قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزرهما قضى الله وابقيا
وقوله نصير تان اذ لا صاحب غير خاذل * فبوئت حصناً بالكافة حصينا ورعهم بعضهم انما قد تعمل في المعرفة وأنشد للنابعة

بدت فعزل ذي وذلما تعتهما * نوات وبقت حاجتي في فؤاديا وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها ولا عن حمها متراخيا
واختلف كلام المصنف في هذا البيت فقرة قال انه مؤول ومرة قال ان القماس عليه سائق * الشرط الثاني أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا
تقول لا قائما رجل * الشرط الثالث أن لا ينتقض النفي بالافلا تقول لا رجل الا أفضل من زيد بنصب أفضل بل يجب رفعه ولم
يتعرض المصنف لهذين الشرطين واما ان النافية فذهب أكثر البصر بين والفراء انهما لا تعمل شيئا ومذهب الكوفيين خلال الفراء انها
تعمل عمل ليس وقال به من البصر بين أبو العباس المبرد وأبو بكر بن السراج (١٢٣) وأبو علي النارسي وأبو الفتح بن جني

واختاره المصنف وزعم ان في كلام
سيبويه رحمه الله تعالى اشارة الى
ذلك وقد ورد السماع به قال الشاعر

ان هو مستوليا على احد
الاعلى اضعف المجانين

وقال آخر

ان المرء ميتا بانقضه حياته

ولكن بان ينغي عليه فيحذلا
وذكر ابن جني في المحتسب أن سعيد
ابن جبيرة رضى الله عنه قرأ أن الذين
تدعون من دون الله عبادا أمثالكم
بنصب العباد ولا يشترط في اسمها
وخبرها أن يكونا تكرتين بل تعمل
في النكرة والمعرفة فتقول ان رجل
قائما وان زيد قائما وان زيد قائما
وامالات فهي لا النافية زبدت
عليها انا التانيث مقنوعة ومذهب
الجمهور وانما تعمل عمل ليس فترفع
الاسم وتنصب الخبر لكن اختصت
بانها لا يذ كر معها الاسم والخبر معا
بل انما يذ كر معها أحدهما والكثير
في لسان العرب حذف اسمها وبقاء
خبرها ومنه قوله تعالى ولات حين
مناص بنصب الحين فحذف الاسم
وبقي الخبر والتقدير ولات الحين
حين مناص فالحين اسمها وحين
مناص خبرها وقد قرئ شذوذا ولات

حين مناص برفع الحين على انه اسم

لات والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أي ولات حين مناص كأنما لهم وهذا هو المراد بقوله وحذف ذي الرفع الى آخر البيت
وأشار بقوله وما لللات في سوى حين عمل الى ما ذكره سيبويه من أن لات لا تعمل الا في الحين واختلف الناس فيه فقال قوم المراد انهما لا تعمل
الا في لفظ الحين ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها وقال قوم المراد انهما لا تعمل الا في اسماء الزمان فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من
اسماء الزمان ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر
ندم البغاة ولات ساعة مندم * والبعي مرتع مبتغيه وخيم

وكلام المصنف محتمل للقولين وحزم بالناس في التسهيل ومذهب الاخفش انهما لا تعمل شيئا وأنه ان وجد الاسم بعدهما منصوبا فاقصبه فعل
مضمر والتقدير لات أرى حين مناص وان وجد مرفوعا فهو مبتدأ والخبر محذوف والتقدير لات حين مناص كأنما لهم والله أعلم

فقال له الى أين قال الى الجنة فقال ان شاء الله ثم لما وصل قوله فيها

فلا خير في حلم اذا لم يكن له * بوادر يحكي صفوه ان يكذرا

ولا خير في جهل اذا لم يكن له * حلم اذا ما أورد الامر أصدر

قال له صلى الله عليه وسلم لا يقض الله فاك فلم يشكر له من مع طول عمره قبل عاش ما تبين
وأربعين سنة في الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك (قوله بدت) أي ظهرت على حذف مضاف
وفعل نصب بنزع الخافض لا مفعول لان بد لا زم أي بدافعها كفعل الخ وبقت بتشديد القاف
أي تركت وسواد القلب وسو يد أو وسود أو حبه أو باغيا أي طالبا (قوله مؤول) أي بان أنا نائب
فاعل لمخذوف أي لا أرى باغيا من رأى البصرية فيباغيا حال فلما حذف الفعل برز الضمير وان
ذلك الفعل خبره أي لا أنا أرى الخ فان قيل قد وقع في أمثلة سيبويه ما زيد قائما ولا أخوة قاعدا
فاعل لا في المعرفة أجيب بان لازائده والاسمان تابعان لمعمول ما اه تصریح (قوله أن لا يتقدم
خبرها) أي ولا معموله غير الضرفي كما مر في ما (قوله فذهب أكثر البصر بين الخ) يتخرج عنه قول
بعضهم ان قائم بتشديد النون فأصله ان أنا قائم أي لست قائما حذف همزة انا اعتباطا وأدغم ثم
حذفت الالف الاخيرة للوصل ومثل هذا في لكأهو الله رب فأصله لكن أنا فاعل به ما مر وجمع ان
قائما على الاعمال أقامه في المعنى فلكن في الآية تحرف استندراك مهمل التخفيفها وانما مبتدا
أول وهو ضمير الشأن مبتدأ ان خبر مجله الله رب والجلية خبر أنا قال السامعني وأثبت ابن عامر
أنف لكأوصلا ووقفتا نحو يضاهيان الهمزة وأثبتها غير موقفا فقط على الاصل في ألف انا (قوله
الاعلى الخ) يؤخذ منه أن نقض النفي في معمول الخبر لا يضر كافي ما (قوله ان الذين الخ) أي ليس
الانصام الذين تدعونها عبادا أمثالكم بل أقل منكم لعدم حياتها وعقلها فكيف تعبدونها
(قوله زبدت عليها انا التانيث) أي لتقوى شبهها بليس اذ تصيرها بوزنها وهي لتأنيث لفظها ككأ
ربت وعت وحركت للساكنين ولقرقها من تاء الفعل (قوله ولات الحين) قدره معرفة لان المنفى
حين خاص وهو الذي يوصون فيه أي يهربون أي ليس حين مناصهم حين فرأى ليس صالحا له
ولا ينافي ذلك اشتراط تنكير معموله لان محله في الظاهر دون المقدر (قوله كأنما لهم) أي حينما
كأنما لهم (قوله ولات ساعة مندم) أي ندم واجله حال أي وليست ساعة ندمهم ساعة ندم أي
لا نصلي له والمرتع مكان الرتع أي الرعي ومنعجه طابعه وخيم كقيل وزناو معنى خبر مرتع والجلية
خبر البع (قوله محتمل للقولين) فعلى الاول يكون المعنى في سوى لفظ حين وعلى الثاني في سوى
اسم حين فيمع لفظ الحين وغيره فتحصل أنها لا تعمل في غير اسم زمان اتفاقا أو ما قوله

لهفي عليك للهفة من خائف * يبغى جوارك حين لات بحجر

فتقديره حين لا يتوجد مجير اولات مجير له فهو ما فاعل أو مبتدأ الاسماء والله سبحانه وتعالى أعلم

*** (أفعال المقاربة) ***

لم يقل كادوا أخواتها لانه لا دليل على انها أم بابها بخلاف كان لما مر قيل والمراد أصل القرب كسافر لا حقيقة المفاعلة لانه الخبر فقط وقد يقال يلزم من وضعها القرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها وأصل كاد كود بالواو والحكاية سبويه كدت بالضم وكان قياسها كود كطلت أطول لكنهم قالوا كادشذوذا وجعله المصنف من تدخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة اه صبان وقولهم كدت بالكسر لا يدل على أن عنينا بالاحتمال انه ليسان حركة العين كخفت فتحصل انه لا يقال كاديكود ولا يكيد هذا في التي بمعنى قارب أمابجني المكسر فكاديكيد (قوله ككان كاد) أي في العمل وعدم الاستغناء بانرفوع لا مطلقا كما يفيد قوله لكن ندر الخ أي فتحذفها في ذلك وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كاسيأتى ولا يتقدم على الفعل انفاقا ولا يتوسط مقتربا بأن حكمه كما يحكمه ابن عصفور والدمامي ويجوز حذفه ان عم كحديث من تأني أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد وفي انها لا تزداد بخلاف كان في الجميع ولذا افردت عنها باب (قوله تاء الفاعل) أي الواحد وأخواتها أي تاء المثني والجمع ونون النسوة والمتكلم مع غيره كما نمل بعضه (قوله وهي كاد وكرب الخ) زاد في التسهيل أدلى وفي بعض نسخة والم (قوله على الرجاء) بالمد وأصله الطمع في الامر المحبوب لكن المراد هنا ما يعم الطمع في الخبر محبوا والاشفاق أي الخوف منه مكره وها فقيه تغلب كما في يس وقد اجمعت على آية زعي أن تكرهوا شيئا الخ فالاولى للترجي والثانية للاشفاق كما قاله الدمامي نظرا للواقع ونفس الامر وعكس الشئ نظرا الى حال مخاطبين وما عندهم وعسى في الآية ناعمة وأن والفعل فاعلها (قوله على الانشاء) أي الشروع في العمل ولذلك تسمى أفعال الشروع (قوله وهي جعل وطفق الخ) زاد المصنف في غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقوله

هبت ألوم القلب في طاعة الهوى * فليج كافي كنت بالوم مغريا

ويذبحي عد شرع وزاد الرضى أقبل وقرب وفي الشذوذهل كقوله

وظننا ديار المعتدين فهذهات * نفوسهم قبل الامانة تزهق

قال في النكت ولم أقف عليه لغيره بل جزم في التسهيل بانها الدنو الخبر وكذا في الجامع وغيره (قوله من باب تسمية الخ) مثله في التوضيح واعتراض بان شرط هذه التسمية أن يكون الكل مركبا حقيقة كتسمية المركب من كامين فاكثر كلمة وأما تسمية الاشياء المجتمعة بلاثر كيب باسم بعضها فتغلب كالقسمين فكان الانسب أن يقول تغلب البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي على أنه قيل ان الجميع للمقاربة اذا الشروع في الفعل يلزمه القرب منه ورجاؤه قريب من تقدير حصوله فلا مجاز ولا تغليب (قوله الامضارع) أي ولا يرفع الا ضمير اسمها الا الظاهر ولو سببها في غير عسى لان وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا بغیره فلا بد فيه من ضميره لينحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقوله كقوله

واسقيه حتى كاد ما يش * تكلمني أحجاره وملاعبه

وقوله وقد جعلت اذا ماقت يثقلني * ثوبى فانض نخض انشارب السكر

و كنت أمشي على رجلين معتدلا * فصرت أمشي على أخرى من الشجر

وأقولان ثوبى وأحجاره بدلا اشتغال من اسم جعلت وهو التاء واسم كاد وهو ضمير يرجع لربع مية قبله وفاعل يثقلني وتكلمني ضمير البدل لتقدمه رتبة ولانه المقصود بالحكم والاعلان خبر ان

(ص) * (أفعال المقاربة) *

ككان كادوعسى لكن ندر

غير مضارع لهذين خبر

(ش) هذا هو القسم الثاني من

الافعال الناسخة لا بداء وهو كاد

وأخواتها وذر المصنف منها احد

عشر فعلا ولا خلاف في انها افعال

الاعسى فتقل الزاهد عن تغلب

انها حرف ونسب أيضا الى ابن

السراج والصحيح انها فاعل بدليل

اقصال تاء الفاعل واخواتها بها

شروعيت وعسيتم وعسين وهذه

الافعال تسمى افعال المقاربة وليست

كها للمقاربة بل هي على ثلاثة

أقسام أحدها ما دل على المقاربة

وهي كاد وكرب وأوشك والثاني

ما دل على الرجاء وهي عسى وحري

واخلوق والثالث ما دل على الانشاء

وهي جعل وطفق وأخذ وعاق وأنشأ

فتسميتها بافعال المقاربة من باب

تسمية الكل باسم البعض وكلها

تدخل على المبتدأ والخبر فرفع

المبتدأ اسمها لايكون خبره خبرها

في موضع نصب وهذا هو المراد بقوله

ككان كاد وعسى لكن الخبر في

هذا الباب لا يكون الامضارع نحو

كاد زيد يقوم وعسى زيد أن يقوم

لعامل البدل المقدرة فاعتبار خبر المذكور أما خبر عسى فيرفع السببي بلاقله خلافا لابي حبان في النسكت الحسان والمراد بالسببي هنا الظاهر المضاف لضمير اسمها كقوله

وماذا عسى الجحاح يبلغ جهده * اذ نحن جاوزنا حقير زياد

يرفع جهده أي وما الذي يقال قيمه عسى الجحاح يبلغه جهده أما على نصبه ففاعل يبلغ ضمير الجحاح ولا شاهد فيه أي يبلغ الجحاح جهده به (قوله ونذر مجيئه اسما) أي شذ كفي التوضيح وليس من ذلك فطفق مسحا بل الخبر محذوف أي فطفق عسخ السيف مسحا بسوق الخيل أي أرجلها وأعناقها مسحا مصدر معين للنوع لتعلق ما بعده به لا مؤثو كدحتي يتبع حذف عامله (قوله لمحا) اسم فاعل من ألح في القول دأوم تكراره وصائغا أي ممسكا عن خطابك أو سماع كلامك وهو محل الشاهد ومثله قول الزباء عسى الغوير أبؤسا تصغير غار اسم ماء لكب وأبؤس أي شدا نذ جمع أبؤس وهو مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين لكن صوب في المغنى أنه لما حذف منه كان أي يكون ذا أبؤس لبقاء عسى على استعمالها الأصلي اه وسبقه إلى ذلك ابن جني فقال في البيت الآتي وما كدت أكون آيا ومثله يقال في عسيت أكون صائغا أفاده المصريح (قوله فأبت) أي رجعت وفهم قبيلة وآيا أي راجعا محل الشاهد وكم خبر به بمعنى كثير مبتدأ ومثلها بالخبر تميز لها وفارقة ما خبر وتصغر بالناس مضارع صغر كتمعب يتعب أي خلا أو مضارع أصغر كما كرم يكرم عنه (قوله لكن في قوله الخ) أشار إلى شؤني لجوابه بأن فيه تقدير العطف أي اهذين وأخواتهما لانه ورد في غيرهما كون الخبر جملة اسمية وماضوية أي فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج إلى اثبات وروده ظرفا ومجرورا أيضا والافلاولى الجواب بأن الحكم بالندور على غير المضارع يكفي في صدقه ثبوته لبعض افراده وإن لم يثبت للجميع فالاسمية كقوله وقد جعلت قلوب بني زياد * من الاكوار مررت بها قريب

والقلوب الناقة الشابة والاكوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كافي الصبان أي جعلت ترعى قرب المنازل لضعفها والماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسول بناء على أن إذا ظرف لا يرسل مجرد عن الشرط والافلاولى الشرط وجوابه ولك جعله جملة ماضوية على هذا أيضا باعتبار أن المقصود من الجملة الشرطية جوابا للشرط قيد له لاسيما مع كون أرسل عاملا في إذ فهو أول الجملة في الحقيقة فتدبر (قوله كثير) أي لأن المترجي مستقبل فينا سبه أن لا يستقبلها وهن ثم خص الجمهور وعدمها بالشعر كافي الشارح ويحتاج في صحة الاخبار بهما عن الذات إلى تأويل كالمصدر الصريح أي عسى زيدا أن يقوم أو عسى حال زيدا أن يقوم لكن قال السيد المصدر المؤول يصح جملة على الذات بلا تأويل كزيدا ما أن يقول خبرا أو بسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح (قوله عسى الكرب الخ) بعده

فيا من خائف ويفك عان * وبأني أهله النائي الغريب

وأمسيت فيه بضم التاء وروي بفتحها على أنه جرد من نفسه شخصا مخاطبه واسم يكون ضمير الكرب وجملة وراءه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه فرج خبرها لأن خبر عسى لا يرفع الا ضمير اسمها أو سببيه المضاف لضميره وفرج أجنبي منه كذا في التصريح والدمامي وغيرهما وانظر ما نصنع في قوله عسى فرج يأتي به الله فإن فاعل يأتي لفظ الجلالة وهو أجنبي من الاسم وانما حصل الربط بينهما ما بالهاء من به فقتضى ذلك أنه لا يثبت شرط السببي بالمعنى المذكور بل يكفي ملاسته للضمير بأي وجه كالهاء من وراءه ويؤيد ذلك تجويز ابن ابياز كافي التصريح جعل يكون

ونذر مجيئه اسما بعده عسى وكذا كقوله
أ كثر في العذل لمحا دأما

لا تكثرون اني عسيت صائغا

وقوله فأبت إلى فهم وما كدت آيا

وكم مثلها فارقة ما وهي تصغر

وهذا هو مراد المصنف بقوله لكن

نذر إلى آخره لكن في قوله غير مضارع

ايها فانه يدخل تحتها الاسم

والظرف والجحاح والمجرور والجملة

الاسمية والجملة الفعلية بغير المضارع

ولم يشدر مجيئه هذه كلها أخبارا عن

عسى وكاد بل الذي نذر مجيئه الخبر

اسما أو ما عذله فلم يسمع مجيئه خبرا

عن هذين (ص)

وكونه بدون أن بعده عسى

نزر وكاد الأمر فيه عكسا

(ش) أي اقتران خبر عسى بأن كثير

وتجربته من أن قليل وهذا مذهب

سيبويه ومذهب جمهور البصريين

أنه لا يتجرد خبرها من أن إلا في الشعر

ولم يرد في القرآن إلا مقترنا بأن قال

الله تعالى فعسى الله أن يأتي بالفتح

وقال عز وجل عسى ربكم أن

يرحكم ومن وروده بدون أن قوله

عسى الكرب الذي أمسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب

تامة ووراءه متعلقا بها فان فاعلها حينئذ هو فرج لاضمير الاسم لان القصد الحكم بوجود الفرع
عقب كونه لا بوجود الكبر لانه حاصل فتأمل برأى شديد ولا تسكن أسير التقليد (قوله عسى
فرج الخ) قبله

عليك اذا ضاقت أمورك والتوت * بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر
ولا تشكون الا الى الله وحده * فن عنده تأتي الفوائد والبشر
عسى فرج الخ وبعده

ذا الاح عسر فارح يسرافاته * قضى الله أن العسر يعقبه يسر
وضمير انه وله الجلالة وليس الاول للشان لتقدم مرجعه مع احتياج الشان الى ذلك المرجع وله خبر
عن أمر وفي خليفته حال وكل يوم ظرف للخبر (قوله أن تجرد الخ) أي لدلائل ما وضحه على قرب
الخبر فكأنه مشرووع فيه حالا لا مستقبل وقرن بها قليلا نظرا لاصلاحها من استقبال خبرها وان كان
قريبا ومثلها في ذلك كرب (قوله فذبحوها الخ) لا يناقضه وما كادوا يفعلون الدال على اتقاء
الذبح بالتحقق بمقارنته لعدم اتحاد زمنهما الذي هو شرط التناقض اذا المعنى فذبحوها بعد ان
امتنعوا حتى لا يقر بواضعه ولا تناقض في ذلك وأما الجواب بان كاد نفيا اثبات وعكسه فباطل
لانها كسائر الافعال تسلط النقي على معناها وهو مقاربة الخبر ويلزمه نفي الخبر بالاولى ولذا كان
قوله تعالى لم يكديرها أبلى من لم يرها لان نفي الرؤية لا ينفي مقارنتها بخلاف عكسه وكذا قول
ذي الرمة

اذا غير النأي المحين لم يكبد * رسيس الهوى من حبه مية تيرح

أبلغ من لم يبرح أي لم يذهب كما لا يخفى (قوله من بعدما كاد الخ) اسم كاد ضمير القوم المعلوم من
ذكر المهاجرين والانصار قبله وقلوب بدل منه وترتبع بالقومية فاعله ضمير القلوب لتقدمها رتبة كما
مرفى تكلمنى أحجار لا القلوب نفسها التلا بخلاف الخبر عن ضمير الاسم ما على قراءة التحسية فلا
يصح كون القلوب فاعله لما ذكر ولا ضميرها الوجوب تأنيث الفعل المسند لضمير المؤنث قال
الداميني بل هو على اضممار الشان اه أي فاسم كاد ضمير الشان لانه فاعل يرتفع اذ ليس بعده
جمله تفسره ولانه لا يرفع الا الابداء أو نواسخه لكن حينئذ يخفى ان الخبر عن ضمير الاسم الآن
يخص هذا الشرط بغير ضمير الشان لان جملة المضارع لتكون مقصورة له كأنها معيته وذلك أبلغ
في الربط من اشتغالها على الضمير فتأمل (قوله ان تفيض الخ) يقال فاض الرجل بفيض فيضا
وفيه وضاو فيضا نابا اضاذا والطاء بدلها اذامات وكذلك فاضت نفسه وفاطت أي خرجت روحه
عن أبي عبيدة والفرعاء فالواضاد لضمير والطاء القيس ومنع الاضامى فاطت نفسه بالطاء وفاطت مع
النفس وغيرها لان الفيض للذمع والماء وانما يقال فاطت اذامات كذا في الصحاح زيادة وبه يعلم
ما في السجاعي والريضة بفتح الراء وسكون التحتية وبالطاء المهملة الملامة اذا كانت شقة واحدة
وقد تطلق على كل ثوب رقيق وجعهار ياط ككبة وكلاب والبرود جمع برود نوع من الثياب والمراد أنه
صار حشوا كقائه (قوله وكعسى) خبر عن حرى بفتح المهملة والراء حقة صفة مصدر محذوف أي
اتصلا احتما (قوله والزمو الخ) يصح في كل من أخذ الخلق وأن كونه مفعولا أولا وثانيا لان
اللزوم من الجانبين ومنزل حرى حال من اخذ الخلق (قوله وبعده الخ) متعلق بنزل النأي هو خبر عن
اتقاء القصر للضرورة لان التقاء الهمزتين من كلمتين لا يجوز حذف احدهما اختيارا الا اذا اتفقا
في الحركة (قوله لكن يجب الخ) اتما وجبت فيهما دون عسى مع أن الثلاثة للرجاء المختص بالمستقبل
لان عسى هي الاصل والشبهة فيه فاغتنت عن لزوم أن بخلافها ما (قوله وأما وشكوا الخ)

وقوله عسى فرج يأتي به الله انه
له كل يوم في خليفته أمر

وأما كاد فذكر المصنف انه عاكس
عسى فيكون التفسير في خبرها
أن تجرد من أن يقل اقتراانه بها
وهذا بخلاف مانص عليه
الاندلسيون من أن اقتراان خبرها
بأن مخصوص بالشعر فن تجرد من
أن قوله تعالى فذبحوها وما كادوا
يفعلون وقال من بعدما كاد ترتفع
قلوب فريق منهم ومن اقتراانه بأن
قوله صلى الله عليه وسلم ما كدت
أن أصلي العصر حتى كادت الشمس
أن تغرب وقوله

كادت النفس أن تنبض عليه

اذ غدا حشور يطة وبرود

(ص) وكعسى حرى ولكن جعل

خبرها احتما بأن متصلا

والزمو اخذوا أي أن مثل حرى

وبعدا وشك اتقاء أن نزل

(ش) يعنى أن حرى مثل عسى

في الدلالة على رجاء الفعل لكن

يجب اقتراان خبرها بأن نحو حرى

زيد أن يقوم ولم تجرد خبرها من

أن لاقى الشعر ولا في غيره وكذلك

اخذوا أي تلزم أن في خبرها نحو

اخذوا لقت السماء أن تظرو وهو من

امثلة سيبويه وأما وشك فالكثير

اقتراان خبرها بأن ويقل حذفها

منه فن اقتراانه بقوله

ولوسئل الناس التراب لا وشكوا

اذا قيل هاتوا أن يعلوا ويمنعوا

ومن تجرد منها قوله

يوشك من قرمن منيته * في بعض غراته نوافقهها (ص) ومثل كاذبي الاصح كريا * وترك أن مع ذي الشروع وجبا
كانشأ السائق يحدو وطني * كذا جعلت وأخذت وعلق (ش) لم يذكري سيويه في كرب الاتجرد خبرها من أن وزعم المصنف أن الاصح
خلافه وهو انها مثل كذا فيكون الكثير فيها التجريد خبرها من أن ويقل اقترانهما فن تجربده قوله كرب القاب من جواه يذوب
حين قال الوشاة هذ غصوب * وسمع من اقترانهما قوله (١٢٧) سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد ذكرت أعناقها ان تقطعا

والمشهور في كرب فتح الرء وتقل
كسرهما أيضا ومعنى قوله وترك أن
مع ذي الشروع وجبا أن ما دل على
الشروع في الفعل لا يجوز اقتران
خبره بأن لما ينهيه وبين أن من
المنافاة لان المقصود به الحال وأن
للاستقبال وذلك نحو انشأ السائق
يحدو وطني زيد بدعو وجعل
يتكلم وأخذ ينظم وعلق يفعل كذا
(ص) واستعملوا مضارعا لا وشكا
وكذا لا غير وزادوا وشكا
(ش) افعال هذا الباب لا تصرف
الا كادوا وشك فانه قد استعمل
منهما المضارع نحو قوله تعالى
يكادون بسطون وقول الشاعر

يوشك من قرمن منيته
وزعم الاصحى انه لم يستعمل يوشك
الا بلفظ المضارع ولم يستعمل أوشك
بلفظ الماضي وليس بجيد بل قد
حكي الخليل استعمال الماضي وقد
ورد في الشعر كقوله

ولو سئل الناس التراب لأوشكو
انذ قيل هاتوا أن يملوا وينعوا
نعم الكثير فيها استعمال المضارع
وقيل استعمال الماضي وقول
المصنف وزادوا وشكا عنه أنه
قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل
من أوشك كقوله
فوشكة أرضنا أن تعود

خلاف الانيس وحوشا يابا
وقد يشعر تخصيصه أوشك بالذكور

انما خالفت كاد وكرب مع ان الثلاثة عند المصنف للقرب المزج للتجرد لان أصل وضعها
للسرعة كأوشك فلان يوشك ايضا كأى اسرع السير ووشك البين سرعة الفراق ثم عرض
استعمالها في القرب لترتيبها على الاسراع فلذلك خالفتم ما اجمعوا على ما ذكره الشاطبي عن
الشلوطين وغيره من انها للرجاء كعسى فالأمر ظاهر لكن كان حقها الزوم أن تكري واخلاق اذ لم
تشتهر في الرجاء اشتراك عسى فتأمل (قوله غراته) بكسر المعجمة وشذ الزاء أي غفلاته والبيت من
المنسرح (قوله وترك أن الخ) استفيد من النظم أن خبر هذه الأفعال أربعة أقسام ما يجب اقترانه
بأن وهو حرى واخلاق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك
وما يغلب مجرده وهو كاد وكرب (قوله يحدو) به مملتين بعد التحسية أي يغني للابل لتسرع والساقي
هو الذي يسوقها (قوله وطفق) بالفتح والموحدة بدلها كفرح فيهما (قوله وزعم المصنف الخ) نقل
الطبرلاوي عن شرح مسلم للنووي ان سيويه كثيرا ما يبدل الزعم النسبة الى القائل لا التمر يض
فليحمل كلام الشارح عليه (قوله من جواه) أي شدة وجده وحرته (قوله سقاها) أي العروق
المذكورة في قوله * مدحت عروق الندي مصت الثرى * وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها
بمعنى الفرس الحقيقة لخم العارضين اذ لا يناسبه الجمع في أعناقها ولان الشاعر جوعا بانه
حديثون في الغنى واصلهم الفاقة كافي لعينى والاحلام انعقول والسجل بالفتح الدلو العظيمة
مملثة كافي القاموس أو التي فيها ماء وان قل وتقطعا أصله تتقطعا صبا (قوله لا غير) لاعاطفة
لغير على أوشك فهو مبني على الضم في محل جر أي لا غيرهما مكودي (قوله فوشكة الخ) خبر عن
أرضنا وفيه ضمير هو اسمها وأن تعود خبره وخلاف بمعنى بعد كقوله تعالى فرح الخلقون بمقدمهم
خلاف رسول الله وحوشا خبر تعود أي تصير وهو بفتح الواو أي متوحشة وبضمها أي ذات
وحوش ويابا بفتح النحسية بعدها موحدان أي خرابا (قوله أموت أسى) أي حزننا والرجام بكسر
الراء والجيم اسم موضع وقع به حرب ورهن أي مرهون وكثيها لاهمز التي ترسم ياء بلا نقط لما
سبأ في الابدال وخبره محذوف أي كائد آتية كافي شرح الكافية وتصويب الموضع انه
بالوحدة من المكابدة على غير قياس اذ قياسه مكابد كقاتل فلا شاهد فيه رجوع عنه في شرح
الشواهد الكبرى فقال ظهر لي ان الحق مع الناظم اه تصریح وقد يقال لاشاهد فيه على
الاول أيضا لاحتمال انه من كاد التامة بلا تقدير خبر أي بالذي ان اقرب من فعله كما قالوا ان قوله

ابني ان أبالك كارب يومه * فازاد عيت الى المكارم فاجعل

لا يدل على مجي اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال انه من التامة كقولهم كرب الشتاء أي
قرب والاصل كارب يومه بالرفع أي قرب يوم وفاته ولا يرد أنه يأتي من أفعال الباب تأما غير
ما في البيت الآتي لان المراد به المكتفي بان يفعل لا مطلقا فتدبر (قوله عسى بعسى) قيل وعسى
بعسوا أيضا فهو واوي ويائي (قوله مضارع طفق) أي ومصدره أيضا كصدر جلس وفرح (قوله
مضارع جعل) كقولهم ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب المعجج وفيه شذوذ وقوع الماضي

انه لم يستعمل اسم الفاعل من كاد وليس كذلك بل قد ورد استعماله في الشعر كقوله

أموت أسى يوم الرجاء واني * يقين الرهن بالذي أنا كائد
وأوشك من افعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل وحكي غيره خلاف ذلك فحكي صاحب الانصاف استعمال المضارع واسم
الفاعل من عسى قالوا عسى بعسى فهو عاس وحكي الجوهرى مضارع طفق وحكي الكسائي مضارع جعل

(ص) بعد عسى الخلق أو شئ قدير * غنى بأن يفعل عن ثاب فقد (ش) اختصت عسى واخلوق وأوشك بأن تستعمل ناقصة وتامة فأما الناقصة فتدسب ذكرها وأما التامة فهي المستندة إلى أن والفعل نحو عسى أن يقوم واخلوق أن يأتي وأوشك أن يفعل فان والفعل في موضع رفع فاعل عسى واخلوق وأوشك واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها وهذا إذا لم يل الفعل الذي بعده أن اسم ظاهر ويصح رفعه به فان وليه نحو عسى أن يقوم زيد فذهب الاستاذ أبو علي الشاويين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر من فوعا بالفعل الذي بعده أن وأن وما بعدهما فاعل بعسى وهي تامة ولا خبر لها وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشاويين وتجويز وجه آخر وهو أن يكون ما بعده الفعل الذي بعده أن من فوعا بعسى اسمها وأأن والفعل في موضع نصب بعسى وتقدم على الاسم والفعل الذي بعده أن فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه (١٢٨) وإن تأخر لانه مقدم في الرتبة وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث

فتقول على مذهب غير الشاويين عسى أن يقوموا الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقوم الهندات فتأتي بضمير في الفعل لان الظاهر ليس من فوعا به بل هو من فوعا بعسى وعلى رأى الشاويين يجب أن تقول عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات فلا تأتي في الفعل بضمير لانه رفع الظاهر الذي بعده (ص)

وجردن عسى أو أرفع ضميرا

بها إذا اسم قبلها قد ذكرنا (ش) اختصت عسى من بين سائر أفعال هذا الباب بانها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضم فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم وجاز تجريدها عن الضمير وهذه لغة الحجاز وذلك نحو زيد عسى أن يقوم فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد وأن يقوم في موضع نصب بعسى وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى وأن يقوم في موضع رفع بعسى وتظهر فائدة ذلك في التأنيث والتثنية والجمع فتقول على لغة تميم

خبرنا كما مر في أوّل رسولا فتلخص من الشرح ان ما ورد له المضارع خمسة وزيد عليها كرب يكرب كنصر ينصر وما ورد له اسم فاعل اثنان وزاد الموضع كارب يومه وقد علمت ما فيه واستعمل المصدر ثلاثة لتطوق كما مر ولا وشك ايشا كوا كاكاد كودا ومكادا وكيدا بقلب الواو ياء هذا حاصل ما في التوضيح وشرحه (قوله أو شئ قد) بسكون الكاف الوزن فتدغم في القاف فتصير قافا مسددة (قوله غنى بأن يفعل عن ثاب) أي عن أن يكون لها ثاب لقامها فلا خبر لها أصلا كما هو مذهب الجمهور وأما عند الناظم فهي ناقصة وأن يفعل سد مسددة معمولها كما سد مسد الفاعلين في أحسب الناس أن يتركوا أن لا يضر كونه في محل نصب ورفع لانه باعتبارين كما في أعجبي كونك مسافرا أو كان المناسب للشرح حله على مذهبه بان يقول غنى عن ثاب أي وعن الأول أيضا وانما سكت المصدر عن هذا الوقوع أن يفعل في محله فاعناؤه عنه واضح (قوله الشاويين) بفتح الشين وضم اللام وقد تفتح وينطق بما بعده الواو بين الفاء والموحدة لانه لفظ أعجمي كما ذكره اللامسيني (قوله وتجويز وجه آخر) أورد عليه التباس اسم عسى وأصله مبتدأ بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا تقديم الخبر الفعلي على المبتدأ الثلاثي بلسان الفاعل وقد يجاب بان هذا اللبس لا محذور فيه هنا لان الجملة لم تزل فعلية لتصديرها بعسى بخلافه هناك فان الجملة تخرج عن الاسمية إلى الفعلية اه ويرده جواز كونه حينئذ مبتدأ مؤخر أو جله عسى خبره وفيه ضميره فتنتقل إلى الاسمية كما ذكره الأشموني في شرح التوضيح أفاده سم وهو يؤيد ما مر في وليس كل النوى (قوله من فوعا بعسى) قال سم هل يجوز ذلك إذا لم يقترب الفعل بان كعسى يقوم زيد اه واستظهر الصبان الجواز ان قدرت أن مع الفعل والواجب لعدم ما يصلح لمرفوعة عسى حينئذ غيره * (تبينه) * يتنع كون الظاهر اسم عسى في عسى ان يضر بزيد عرا ائسلا يفصل بين صلة أن وهي يضر بومعما لها وهو عرا بأجنبي هو زيد وظنيره قوله تعالى عسى أن يعثرك ربك مقاما محمودا ان نصب مقاما يبعثك على الظرفية أو غيرهما فان جعل مصدر المحذوف أي فتقوم مقاما جاز الامران (قوله لغة الحجاز) عليه اقوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا (قوله وما غير عسى الخ) صريح في أن الخلق وأوشك يجب فيهما الاضمار ولكن نص المرادى والأشموني وغيرهما على انهما كعسى (قوله واتقا) بكسر التاء الفوقية ففاف مصدر اتقاء أي اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وز كن أي علم لكونه الاصل والمشتهر والله اعلم

هند عست ان تقوم والز يدان عسا ان يقوموا والهندات عسين ان يقمن وتقول * (ان)

على لغة الحجاز هند عسى ان تقوم والز يدان عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن وما غير عسى من أفعال هذا الباب فيجب الاضمار فيه فتقول الزيدان جعلا لا ينظمان ولا يجوز ترك الاضمار فلا تقول الزيدان جعل ينظمان كما تقول الزيدان عسى ان يقوموا (ص) والفتح والكسر أجز في السين من * نحو عسيت واتقا الفتح زكن (ش) إذا اتصل بعسى ضمير من فوع وهو لك كعسى أو مخاطب نحو عسيت وعسيتا وعسيتهم وعسيتن أو لغائبات نحو عسين جاز كسر سينها وفتحها والفتح أشهر وقرأ نافع فهل عسيتن ان توليتم بكسر السين وقرأ الباقون بفتحها

* (ان واخواتها) *

(قوله وهي ستة أحرف) زاد الموضع عسى في افة جلاء على لعل لكونها جعناها وانما يكون اسمها ضمير نصب متصل كقوله * فقلت عساها نار كاس وعلمها * وهي حينئذ حرف كاعل وفقاً للسيرة في وخصلاً للجمهور في اطلاق فعليتها ولابن السراج ونعالب في اطلاق حرفيتها اه والخاص ان نحو عساك وعساقيه ثلاثة مذاهب مذهب سيبويه انهم احرف كاعل ومذهب المبرد انهم اعلی أصلها تـ حمل عمل كان لكن انعكس طرقة الاسناد فكان مبتدأ في الاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدماً وجعل خبره اسمها مؤخر افانضمير على هذين في محل نصب ومذهب الاخفش انهم اعلی أصلها واو الضمير اسمها في محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ويرده رفع الخبر في البيت المار وأن النسيبة انما سمعت في المنفصل نحو ما انا كانت لاني المتصل وأما قوله * يا ابن الزبير طامع صيكا * قال الكاف بدل من التاء بدلا تصريغيا لانيابة (قوله فاسقط أن الملح) وانما لم يسقط كأن مع أن أصلها ان المكسورة والكاف لا تتساخ هذا الاصل بصيرورتها كلمة واحدة بدليل ان الكاف لا تتعلق بشيء ولا تجوز ما بعدها عند الجمهور وأما المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم أصلها بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كالمكسورة (قوله للتوكيد) أي مندوب له من نسبة الجزئي اليك لانه لا يوكدهما جزئي من مطلق تو كيدا واللام زائدة أي معناهما التوكيد وكذا الباقي والمراد تو كيدا النسبة وتقريرها في ذهن السامع ايجابية كان زيدا قائم أو لا نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع أنها بمعنى المصدر فنعني علمت أنك قائم عمت قيامك ولا تو كيد فيه لعدم جريانها على فعله قلت كونها جعناها لا يوجب مساواتها لمن كل وجهه تتم (قوله للتشبيه) أي المؤ كد لتوكيد كيهام من الكاف التشبيهية وأن المؤ كدة والاصل ان زيدا كأ سدد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتداء ففتحت انهم مرة للجار ثم صاروا كلمة واحدة ولا يليها الا المشبه وأما الكاف ومثل فيليم ما المشبه به قال في المعنى أطلق الجمهور كونها التشبيهية وزعم جماعة تقييدهم بنحوها الجاء مدقان كان وصفاً وظرفاً أو فعلاً كانت للظن قال الكوفيون وترد للتحقيق كقوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الارض ليس بها هشام

أي لأن الارض الخ وللتقريب نحو كأنك بالفرح آت وبالشدة مقبل وكأنك بالدينالم تكن وبالآخرة لم تزل وقد اختلف في اعراب ذلك فقبل الكاف اسم كأن على حذف مضاف في الاولين وما بعد الجار خبرها أي كأن زمانك مقبل بالفرح أو بالشدة وأما الاخير ان فأحسن ما قبل فيها كما قاله الرضي أن الخبر محذوف ولم تكن حال بدليل روايته بالواو كقولهم كأنني بالليل وقد أقبل وبالشمس وقد طلعت والاصل كأنك تبصر الدنيا حال كونهم لم تكن وكأنني أبصر الليل الخ فحذف الفعل وزيدت الباء اه ولولا ورودها بالواو لا يمكن جعل لم تكن خبرا وانباء بمعنى في متعلقة به وقيل الظرف خبر ولم تكن حال لما ذكر (قوله للاستدراك) هو تعقيب الكلام برفع ما يؤولهم بثبوته كزيد شجاع لكنه ليس بكرم أو بآباء ما يؤولهم نفيه كما زيد شجاع لكنه كريم وما قام زيد لكن عمر وإذا كان بينهما ملامسة كملابسة الكرم والشجاعة هذا هو التعريف السالم من التكاف وأما قولهم تعقيب الكلام برفع ما يؤولهم بثبوته أو نفيه فظاهره فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفاً على ثبوته أو بالجر عطفاً على الهاء إذا المعنى على الاول أو برفع ما يؤولهم نفيه وعلى الثاني أو برفع ما يؤولهم بثبوت نفيه وإذا كان النفي أو ثبوت النفي متوهم ما الشيء فأى حاجة لني ذلك الشيء بالاستدراك فلا بد أن يحتمل من تقدير مضاف أي أو برفع نفي ما يؤولهم نفيه ورفع النفي

(ص) * (ان واخواتها) *

لأن أن ليت لكن لعل
كأن عكس ما كان من عمل
كأن زيدا عالم بأن
كف ولكن ابنه ذو ضغن
(ش) هذا هو القسم الثاني من
الحروف الناصخة للابتداء وهي
سنة أحرف ان وأن وكان ولكن
وليت ولعل وعد هاسيويه خمسة
فأسقط أن المفتوحة لأن أصلها
ان المكسورة كإسيأتى ومعنى ان
وأن للتوكيد ومعنى كأن للتشبيه
ولكن للاستدراك وليت للتمني
ولعل للتبرج والاشفاق والفرق بين
التبرج والتمني ان التني يكون في
الامكن نحو ليت زيدا قائم

اثبات كما ان المراد في الاول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل وعلى هذا التعريف فكيف يكون لكن
للاستدراك غايي اذ قد ترد الجرد التوكيد كواجب لا كرمته لكنه لم يجز اكدت لوفى نفي الجحى
وكذا ما زيد ساكن لكنه متمرك وقيل لا يخرج عنه أصلاً وهو المشهور لكن فسر به بخالفه حكم
ما بعدها لما قبله وان لم يندفع به توهم فلا تقع الابتناء بتغير بين اما بالتناقض كما ذكر أو بالتضاد
كما زيد أيضاً لكنه أسود وكذا بالخلاف كما اختاره الرضى كما زيد قائم لكنه ضاحك وقيل يمنع
هذا أفاده في المعنى مع زيادة (قوله وفي غير الممكن) أى الممتنع وهو الاكثر فيه ولا يكون في
الواجب كليت غدا يجي وأما فاقموا الموت فالمراد تموتوا اجمعيله وهو مستحيل (قوله الا في الممكن)
أى المتوقع أما الممكن في التنى فغير متوقع فهذا فرق ثان ولا يرد قول فرعون لعل أبلغ الاسباب
الحل لانه ممكن متوقع في زعمه الباطل (قوله والاشفاق في المكروه) أى الخوف منه كقدوم العدو في
مثاله وأما التمثيل له بلعل العدو هو الباطل لان هلاكه محبوب لا مكروه ولا بد من كون المكروه
ممكن كالحبوب ولا يرد قوله تعالى فاعلم انك تارك بعض ما يوحى الخ لان التارك والضيق ممكن في ذاتهما
وان استحال الاعتقاد بالنسبة له صلى الله عليه وسلم لان دليل عصمته عقلى * (قائدة) * اختلف في اعل
وعسى في كلامه تعالى لاستحالة ترقبه غير انوثوق به اذ علمه محيط فقيل للتحقيق والوقوع ويرد عليه
فاعلم انك تارك الخ وقيل انهم باعتبار حال المخاطبين فالجاء والاشفاق متعلقان بهم كالشك في
أوو يؤخذ من التصريح أن معناه ما في القرآن أمر بالتبرجى او الاشفاق (قوله عكس عمل كان)
انما عملت رفعاً ونصباً كالافعال لانها أشبهت كان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء به ما وأشبهت
مطلق الماضى لفظاً في البناء على الفتح وكونه اثلاثية فأكثروا معنى لكونهم اجمعى اكدت وتختت
مثلاً وعملت على عكس الفعل تشبيهاً على الفرعية ولم يبق عليه ما واخواتها مع جملها على ليس
لظهور فرعية ابدع اتفاق العرب على اعمالها (قوله فتنصب الاسم) أى انفاً بخلاف الخبر قال
في التسمييل ما لا تدخل عليه دام من المبتدأ والخبر لا تدخل عليه هذه الاحرف أى فلا تدخل على
مبتدأ الحذف أو الابتداء أو التصدير الا ضمير الشأن الى آخر ما مر في كان وأما قوله

وفي غير الممكن نحو ليت السباب
يعود وما وان التبرجى لا يكون الا في
الممكن فلا تقول لعل السباب
يعود والفرق بين التبرجى والاشفاق
ان التبرجى يكون في المحبوب نحو
لعل الله يرحمنا والاشفاق في
المكروه ونحو لعل العدو يقدم وهذه
الاحرف تعمل عكس عمل كان
فتنصب الاسم وترفع الخبر فتحو ان
زيد قائم فهي عاملة في الجزأين
هذا مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الى انها لا عمل لها في
الخبر وانما هو باق على رفعه الذى
كان له قبل دخول ان وهو خبر
المبتدأ

ان من يدخل الكنيسة يوماً * يلقى فيها جاذراً وطباً
فاسم ان ضمير الشأن محذوف لامن الشرطية للزومها الصدر وقد كثر فيها حذف ضمير الشأن ومنه
كما قاله المصنف حديث ان من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصرون وليست من زائدة في اسم
ان خلافاً للكسائي ولا تدخل على خبر طلى ولا انشأى وأما فنحو ان الله نعماً يعظكم به انهم ساء
ما كانوا يعملون فهو ما على تقدير القول كقوله

ان الذين قتلتم أمت من سيدهم * لا تحسبوا اليه عن ليكنكم ناما
أو على استعمال نعم وشبهها خبر الانشاء واستثنى في المعنى أن المفتوحة المخففة فيكون خبرها جلة
دعائية كقراءة أن غضب الله عليهم بسكون النون وغضب كفرح وكقوله سم أما ان جرك الله
خيراً (قوله وترفع الخبر) حكى قوم منهم ابن سيده أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كقوله
اذا اسودت جنح الليل فلتأت ولتكن * خطاك خفا فان حراسنا أسدا
وقوله كان أدنيه اذا تشوقاً * قادمة أو قلما محترفاً * وباليات أيام الصبار واجعا
ولعل أباك قائماً أو له الجمهور بخذف الخبر والمنصوب الثانى اما حال أى تلقاهم أسداً أو أقبان
رواجعاً أو يوجد قائماً أو مفعول به كيشبهان قادمة من قوام الطير وهي مقدم أجنته بل
الحذف في هذا متعين لئلا يخبر بالمفرد عن غيره (قوله وذهب الكوفيون الخ) سبأى ما يترتب
عليه عند قوله وجاز رفع الخ (قوله وهو خبر المبتدأ) الواو للعمال أى باق على رفعه في حال

(ص) وراع ذا الترتيب الافي الذي * كليت فيما أو هنا غير البدي (ش) أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً فإنه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان أحدهما أنه (١٣١) يجوز تقديمه وتأخيره وذلك نحو كليت فيها

غير البدي أوليت هنا غير البدي أي الوقح فيجوز تقديم فيها وهما على غير وتأخيرهما عنها والساني أنه يجب تقديمه نحو كليت في الدار صاحبها فلا يجوز تأخير في الدار

لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو ان زيد أكل طعامك فلا يجوز ان طعامك زيد أكل وكذا

ان كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو ان زيداً وائق بك أو جالس عندك فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم فلا تقول ان بك زيداً وائق أو ان زيداً جالس عندك زيداً جالس

وأجاز بعضهم وجعل منه قوله فلا تخفى فيها فان جها

أخاك مصاب القلب جم بلا به (ص) وهما ان افتح اسم مصدر

مسدداً وفي سوى ذلك أكسر (ش) ان لها ثلاثة احوال وجوب الفتح وجوب الكسر وجواز

الامر من فيجب فتحها اذا قدرت بمصدر كما اذا وقعت في موضع مرفوع نعل نحو يعجبني أنك قائم

أي قيامك أو منصوبه نحو عرفت أنك قائم أي قيامك أو في موضع مجرور حرف نحو عجب من أنك قائم أي من قيامك وانما قال اسد

مصدر مسدداً ولم يقل اسد مفرد مسدداً لانه قد يسهل المفرد مسدداً

ويجب كسرها نحو ظننت زيداً انه قائم فهذه يجب كسرها وان سدت مسدداً مفرداً لانها في موضع المقعول الثاني ولكن لا تقدر

بالمصدر اذا لم يصح ظننت زيداً اقامه فان لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تسكر وجوباً أو جوازاً على ما سبقين وتحت هذا قسمان أحدهما وجوب الكسر والثاني جواز الفتح والكسر وأشار الى وجوب الكسر بقوله (ص) فأكسر في الابتداء وفي بدئ

كونه خبراً مبتدأ فهو مرفوع بالمبتدأ قبل النسخ وبعده بدليل انه لا يفصل بينها وبين اسمها ولو كان معمولها جازاً ومذهب البصريين أصح لما مر من شبهها الفعل وأما عدم الفصل فلما سجد كقريباً

(قوله وراع ذا الترتيب) أي المعلوم من الأمثلة السابقة من تأخير الخبر عن الاسم ولم يراع في كان لضعف هذه الحرفة والفرعة مثل ما وخواها وما أحسن قول ابن عني

كأنني من اخبار ان ولم يجز * له أحد في النحو ان يتقدما عسى حرف جر من ندك يجزني * اليك فأضحى في علاك مقدما

(قوله الافي الذي) استثناء من مقدار أي في كل تركيب الافي التركيب الذي استقر كليت الخ في كون خبره ظرفاً أي في تقديم الخبر على الاسم لتوسعهم في الظروف لا على الاحرف نفسها لان لها

الصدر وأن المتوحد وان لم تقع صدرها مسيأتي لكنك اجملت على المكسورة وانما تقدم الخبر الظرفي هنا دون ما لقوة هذه بشبهها الفعل فيما مر ولا نهما محمولة على التسعل المتصرف وما على الجازم وهو ليس سم ويجب ان يقدر متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف في نحو ان ما لا وان ولد الخ جعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب الظاهر والافي الحقيقة من

تقديم معمول الخبر (قوله لا يلزم تأخيره) أي الامتناع كان زيداً في الدار لا امتناع تقديم الخبر مع اللام فاقسام الخبر الظرفي ثلاثة (قوله أي الوقح) بفتح الواو وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير للبدي وهو الفا حش في نطقه بالارمه (قوله على الاسم) أي لئلا يفصلها عن معمولها ما عدا مختلف الخبر فيقدم عليه معموله لانه مفصول منها في الجملة (قوله وأجاز بعضهم) هو الظاهر لانه يقدم في ما وعده أقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لانه (قوله فلا تخفى) بفتح التاء والهاء المهملة مضارع مجزوم بلا من حيث الرجل الحياء بفتح الحاء في ما أي لئله وأخاك اسم ان ومصاب خبرها

وبجها متعلق به وفيه الشاهد وجم أي كثير خبر ثان وبلا به أي وسواسه وهمومه فاعله (قوله اذا قدرت بمصدر) أي اذا وجب المصدر مسدداً ومسد معمولها فان امتنع ذلك وجب الكسر وان جاز جاز كما سيأتي والمصدر الذي تقدر به هو مصدر خبرها ان كان مشتقاً والكون المضاف

لاسمها ان كان جامداً أو ظرفاً وكذا يجب الفتح اذا سد مسدداً مفعولاً علم وان لم يصح تأويلها بالمصدر لان المدار على أحد أمرين اما تأويلها بالمصدر أو وقوعها موقع مفعول علم مع عدم التعليل كعبت انك قائم كذا في الجمل على التفسير (قوله مرفوع فعل) أي فاعلا كان كما مثل أو نائبه نحو قل أوحي الى أنه استمع ظاهراً كان الفعل كما ذكرنا وقد را كاجلس ما ان زيداً جالس أي ما نبت جلوسه بناء على ان ما المصدرية لا توصل بجملة اسمية مصدرية بحرف وهو الاصح كما مر أول

أو حكيت بالقول أو حلت محل

حال كثرته وإنى ذو أمل

وكسر وامن بعد فعل علما

باللام كاعلم أنه لذوق

(ش) فذ كز أنه يجب الكسر في

سنة مواضع الأول إذا وقعت ان

ابتداء أى في أول الكلام نحو ان

زيد أقام ولا يجوز وقوع المفتوحة

ابتداء فلا تقول أنك فاضل عندي

بل يجب التأخير فتقول عندي

أنت فاضل وأجاز بعضهم الابتداء

بها الثاني أن تقع ان صدر صلة

نحو جاء الذى أنه قائم ومنه قوله

تعالى وآتيناك من الكنوز ما انت

مشتاقه لتتو الثالث ان تقع

جواب القسم وفي خبرها اللام نحو

والله ان زيد قائم وسيأتى الكلام

على ذلك الرابع ان تقع في جلة

محكية بالقول نحو قلت ان زيدا قائم

فان لم يتحرك به بل أجرى القول مجرى

الظن فتحت نحو أقول ان زيدا

قائم أى أظن الخامس ان تقع في

جمله في موضع الحال كقولك زرته

وإنى ذو أمل ومنه قوله تعالى كما

أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن

فريقا من المؤمنين لكارهون

وقول الشاعر

ما أعطينى ولا سألتها

الأولى لما جرى كرى

السادس أن تقع بعد فعل من

أفعال القلوب وقد علق عنها باللام

نحو علمت ان زيد قائم وسنين هذا

في باب ظن فان لم يكن في خبرها اللام

فتحت نحو علمت ان زيدا قائم هذا

ما ذكره المصنف وأورد عليه أنه

نقص مواضع يجب كسر ان فيها

الأول إذا وقعت بعد ألا الاستفتاحية

نحو ألا ان زيدا قائم ومنه قوله تعالى

ألا انهم هم السفهاء الثاني إذا وقعت

أو إضافة نحو مثل ما أنكم تنطقون فاصلة ومثل مضاف إلى أن وصلتم أو محل تعين الفتح في
الإضافة إذا كان المضاف مما لا يضاف إلا إلى المفرد فان كان لا يضاف إلا إلى الجملة تكتسب وإذا
تعين الكسر على ما سأتى أو يضاف لهما كحين ووقت جاز الأمران ومثل هذه المواضع ما عطف
عليها نحو أذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأنى فضلتكم أو أيدل منها نحو وأذيعدكم الله
أحدى الطائفتين أنهما لكم (قوله وحيث ان الخ) عطف على في الآية فلهذا عطف على كسر على
أنه ظرف مكان اعتبارى له أى وا كسر في تركيب تكون أن فيه مكمله لمين (قوله أو حكيت
الخ) عطف على مدخول حيث (قوله لذوق) اللام لا ابتداء دخلت في خبر ان وقد علق اعلم عن
العمل في لفظ الجملة فهي في محل نصب به ولولاها لفتح الهمزة وكان عاملا في لفظ المصدر المؤول
منها (قوله ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء) أى لثلاث تلتبس بالكسورة خطأ بالتي هي لغة في لعل
لفظا وخطا (قوله صدر صلة) مثلها الصفة كما إذا جعلت ما في الآية مذكورة موصوفة وخرج
حشوها بجاء الذى أو رجل عندي أنه فاضل ولا أفعله ما ان في السماء فجاء افتتح لان في الأول
مبتدأ مؤخر فهي حشوة لفظا وفي الثاني فاعل لثبت محذوف فهي حشوة تامة (قوله لتتو) أى تنقل
خبر ان وجعلت ماصلة ما الواقعة مفعولا ثانيا لا يتناهى أى أعطيناه من الكنوز القدر الذى أن
مفاتيحه الخ (قوله وفي خبرها اللام) أخذ هذا من قول المصنف الآتى لا لام بعده وذلك شامل لما ذكر
فعل القسم واللام نحو ويحلفون بالله أنهم لم يدركهم الموت ولا نوم الذين أقسموا بالله جهنم أيمانهم أنهم
لم يكذبوا فذهبوا بها نحو والعصر ان الانسان لثيخس ففتح عين الكسر في هاتين كما هو منطوق
الشارح وان لم يمتلئ الثانية ومفعولها لا يجب الكسر بل اللام سواء ذكر فعل القسم كقوله كلفت بالله
ان زيدا قائم أو لا كقول الله ان زيدا قائم وهو أيضا ظاهر قول المصنف الآتى لا لام بعده وتوصرح به
الشارح هناك مع أنه يجب الكسر في الأخيرة كالاولين نحو حم والكتاب المبين أنا نزلناه قال في
شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لانه لم يسمع ونقل في التوضيح إجماع
العرب على الكسر في الصور الثلاث فينبغي ان يقيد المفهوم وقوله لا لام بعده كقول القسم
ولا يحتمل على مذهب الكوفيين ما علمت خلافا لما سأتى في الشارح في ما إذا كان القسم جملة
اسمية ومقتضى ما ذكره وجوب الكسر مع اللام وعدمه مع عدمها فتحت ان زيدا قائم
أو قائم وسيصريح الشارح بالثاني فتدبر (قوله فان لم يتحرك به) أى مع كونها مفعولة له كما مثل أو
لغيره كما خصك بالقول أنك فاضل أى لأنك فيجب الفتح (قوله في موضع الحال) أى في صدرها كما مر
في الصلة والصفة فتفتح في جاز يدو عندي أنه فاضل وسواء اقترن بالواو كما مثله أم لا نحو الا انهم
ليأكلون الطعام فكسرت لانها حال ولان خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشارح والآية
فان قلت لم تفتح في الحال مع أن أصله الا فراد قلت لان مصدرها معرفة لا إضافة لاسم متدانيه
ولان مجي المصدر حال مع كونه لا يتقاسم لسمع الا في الصر يح لالمؤول (قوله ما أعطينى) أى
الظليلان في قوله

دع عنك سلمى اذ عز طلبها * واذا كر خليلك من بنى الحكم

وهما من المنسرح (قوله ألا الاستفتاحية) أى التى يفتح بها الكلام قال في المغنى وقول
المعربين الاحرف استفتاح بيان لمكانها واهمال معناها وهي حرف للتنبية على تأكد مضمون
الكلام عند الماتة كهم ومنه ما في وجوب الكسر بعدها كالا التى يعنها وهي التى لم يتقدمها
ما يجر عنه كما قاله أبو حاتم والراجح نحو كذا ان الانسان فكل حرف استفتاح وتنبية لا يعنى حقا
كما قاله الكسائى والاولو جب بعدها الفتح مثله وهو خلاف المسدوع أما التى للزجر فالكسر

بعد حدث نحو اجلس نخت ان زيدا جلس الثالث اذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عن نحو زيد انه قائم اه ولا يرد عليه شيء من هذه المواضع لدخوله تحت قوله فاكسر في الابدال ان هذه انما كسرت لكونها (١٣٣) أول جملة مبتدأها (ص) بعد اذا انجاءة أو قسم اللام بعده بوجهين نفي

مع نكوف الجزا اذا يطرده
في نحو خبر اقول اني احمد
(ش) يعني انه يجوز فتح ان وكسرها
اذا وقعت بعد اذا انجاءة نحو
خرجت فاذا ان زيدا قائم فن كسرها
جعلها اجلة والتقدير خرجت فاذا
زيد قائم ومن فتحها جعلها مع صلته
مصدرا وهو مبتدأ خبره اذا انجاءة
والتقدير فاذا قيام زيد أي في
الحضرة قيام زيد ويجوز ان يكون
الخبر محذوف والتقدير خرجت فاذا
قيام زيد موجود ومما جاء بالوجهين
قول الشاعر
وكنتم أرى زيدا كذا قيل سيدا

اذا انه عبد القفا واللاهزم
روى بفتح ان وكسرها فن كسرها
جعلها اجلة والتقدير اذا هو عبد
القفا واللاهزم ومن فتحها جعلها
مصدرا مبتدأ في خبره الوجهان
السابقان والتقدير على الاول فاذا
عبوديته أي في الحضرة عبوديته
وعلى الثاني فاذا عبوديته موجودة
وكذلك يجوز فتح ان وكسرها اذا
وقعت في جواب قسم وليس في
خبرها اللام نحو حلفت ان زيدا قائم
بالفتح والكسر وقد روى الوجهين
قول الشاعر

لتعبدن مقعد القصي
منى ذى القاذورة المقلتي
أو تحلقى بربك العلي
اني أبو ذيلك الصبي
ومقتضى كلام المصنف انه يجوز
فتح ان وكسرها بعد القسم اذا
لم يكن في خبرها اللام سواء كانت

بعد ما ظاهر لانها في ابتداء الجملة حقيقة لجواز الوقف أي على كلا والابتداء بما بعدهما والجمهور
على انها في القرآن للزجر لا غير فيقدر المزجور عنه اذا لم يوجد حتى قال جماعة متى سمعت كلا
فاعلم ان السورة مكينة أي لان أكثر التمسيد ينزل بها لكونها اذا رعتو (قوله بعد حديث) أي
واذ لجوب اضافتمما للجمال لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافا لابي حبان كما جاز بعد اذا
الانجاءة مع اختصاصها بالجل فان وصلتما ما فاعل ثبت محذوفاً ومبتدأ خبره محذوف وقيل
يكني اضافتمما للصورة الجملة وعلى قول الكسائي يجوز اضافته حيث للمفرد فلا اشكال في الفتح
(قوله عن اسم عين) أي لان المصدر لا يخبر به عن الذات الا بتأويل وهو متعنع مع ان اه تصریح
وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار (قوله لدخوله الخ) أي فالمراد بالابتداء ابتداء
جملة ما حقيقة كما مر أو حكايان يسبقها ما له تعلق بالكلام غير اجزاء الجملة كهذه المذكرات
ومثلها بعد حتى الابتدائية كترض زيد حتى انهم لا يرجونه (قوله بعد انجاءة) بضم القاء والمد
من اضافة الدال للمدلول أي اذا الدال على هجوم ما بعده أو وقوعه بغتة وبعد ظرف انتهى أي نسب
ونائب فاعله ضمير عائدهم لان فيهما امر لكن لا يقيد فقه أو كسره وبوجهين متعلق به (قوله لالام
بعده) بعد انما غير ما مر ولا بد هنا من ذكر فعل القسم كما علمت خلافا للشارح (قوله مع تلو) عطف
على بعد انجاءة طالعناطف فهو متعلق بنفي أيضا (قوله فن كسرها الخ) هذا كالقول بان الخبر
محذوف مبتدأ على ان اذا حرف مقابلة لا محل له فتكون الجملة بعده كاملة وهو قول الناطم
أما على انها ظرف مكان أو زمان فهي الخبر وما بعدهما مبتدأ ويجب حينئذ فتح ان والتقدير في
الحضرة أو في الوقت قيام زيد (قوله وكنتم أرى) أي أظن والغالب في استعماله بمعنى الظن ضم
همزته كما قاله يس وقد تفتح ويتعدى لمفعولين فقط فتح أو ضم فزيدا مفعول أول وسيدان
ولا يرد ان المضموم مضارع أرى المتعدي ثلثة لان استعماله بمعنى ظن قصره عن الثالث وحينئذ
فضميره المستتر فاعل لانابه وفي الماردي على التسهيل والماتن ما يفيد تعديه لثلاثة أولها الضمير لانه
نائب فاعل والثاني والثالث ما بعده والكثير كونه للمتكلم كأرى ونرى وأريت بالبناء للمجهول
وقد يكون مخاطب كقراءة وترى الناس سكارى بضم السين ونصب الناس أي تظنهم والقفا مؤخر
الغنى واللاهزم جمع لزمه بالسكر طرف الحلقوم وذلك كما عين ذناه وخسته لان القفا موضع
الصفع واللاهزم موضع اللكزا لحاصلين للبعد وقوله كما قيل أي نظاما وافتقار الما قيل (قوله
لتعبدن الخ) اللام للقسم والفعل مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الامثال وحذفت ياء الفاعلة
لكونها مع نون التوكيد وكسر الدال دليل على ما مقدّمه ظرف مكان ومعنى حال من ياء الفاعلة
أي بعيدة منى أو متعلق بالقصى أي البعيد وذو القاذورة صفة القصي وكذا المقلتي أي المبعوض
وتحلقى منصوب بان مضمرة بعد أو التي بمعنى الا وذيالك تصغير ذلك على غير قياس والشاهد في اني
أنا الخ فالكسر على أن جملة اجواب القسم والفتح على نصبها بترغ الخافض سدت مسد الجواب
أي على أني الخ لانها هي الجواب لانه لا يكون الاجلة لجواز الوجهين موزع على الاحتمالين
(قوله أو غير ملفوظ) تقدم ان هذا مذهب الكوفيين وهو غلط فالمتعين فيه الكسر كما علمت (قوله
او اسمية الخ) يؤخذ من مفهومه وجوب الكسر بعدها مع اللام كما قدمناه (قوله بعد انجاءة الخ)
قال المصنف والكسر أحسن قياسا لعدم احواله لتقدير ولذا لم يبيح الفتح في القرآن الا مسبوقا
بمثله نحو ألم يعلموا الله من يحاد دأته ورسوله فان له كتب عليه انه من قوله فانه يضل والاك لا واجب

الجملة المقسم به افعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو حلفت ان زيدا قائم أو غير ملفوظ به نحو والله ان زيدا قائم أو اسمية نحو لعمر الله ان زيدا
قائم وكذلك يجوز الفتح والكسر اذا وقعت ان بعد انجاءة الخ نحو من يأتي فانه مكرم فالكسر على جعل ان ومعمولها اجلة أعجب بها الشرط
فكانه قال من يأتي فهو مكرم والفتح على جعل ان وصلتها مصدر امتدأ والخبر محذوف والتقدير من يأتي فأكرامه موجود

الكتب بكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سواء أجهلتم ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم قرئ فأنه بالفتح والكسر فالكسر على جعلها جملة جواباً للابن والفتح على جعلها مصدراً مبتدأ خبره محذوف والتقدير فأنه غفور أن جزأه أو على جعلها خبراً المبتدأ محذوف والتقدير فأنه غفور أن وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت أن بعد مبتدأ وفي المعنى قول وخبر أن قول والقسائل واحد نحو خبر القول أني أحمد الله فن فتح جعل أن وصلتها مصدراً خبراً عن خبر والتقدير خبر القول أحمد الله فغير مبتدأ وأحمد الله خبر ومن كسر جعلها جملة خبراً عن خبر كما تقول أول قرأني سبع اسم ربك الأ على فأول مبتدأ وسبع اسم ربك الأ على جملة خبر عن أول وكذلك خبر القول مبتدأ وانني أحمد الله خبره ولا يحتاج هذه الجملة إلى رابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى فهي مثل نطق الله بحسبي ومثل سيمويه هذه المسئلة بقوله أول ما أقول أني أحمد الله وخرج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره وهو أنه من باب الأخبار بالجل وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالسبرد والزجاج والسيرافي وأبي بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين (ص) وبعد ذات الكسر تصعب الخبر لام ابتداء نحو أني لوزر (ش) يجوز دخول لام الابتداء على خبر أن المكسورة نحو أن زيدا لقائم وهذه اللام حمقها أن تدخل على أول الكلام لأن لها مصدر

الكسر أي قراءة فحواله من يأت به محجور ما فإن له جهنم أنه من يتق ويصبر فإن الله ولذا لم يفتح فأنه غفور رحيم الأمن فتح أنه من عمل منكم سواء ينبغي أن يكون كالجواب ما يشبهه نحو واعلموا أنما غنم من شيء فأن الله بالفتح والكسر فاصولة لا شرطية لأنها لا تدخل عليها النواسخ كما مر وعاندها محذوف أي غنمته وهودخلت الفاء في خبرها الشبه بها بالشرط فعلى كسر أن جعلها هي الخبر وعلى الفتح هي مبتدأ خبرها محذوف أي فكون خمسة لله ثابت وأخبر المحذوف أي فالواجب كون خمسة لله والجملة خبر أن الأولى (قوله ويجوز أن يكون خبر الخ) هذا أولى لأن حذف المبتدأ في جملة الجواب أكثر من الخبر نحو فيؤس فخط أي فهو يؤس (قوله هو في المعنى قول) أي وإن كان من غير مادته وكذا ما بعده وترك شرطاً ثانواً هو اتحاد القائل فإن اتف القول الأول تعين الفتح كعملي أني أحمد الله ما لم يرد المعمول اللساني وهو المنطوق والاك من الأول أو القول الثاني أو لم يتخذ القائل تعين الكسر كقولي أني مؤمن وقولي أن زيدا يحب محمد الله فقولي مبتدأ فأن جعل بمعنى مقولي كان خبر الجملة بعده بالارتباط لأنها عينه في المعنى لقصد لفظها كنطق الله بحسبي وإن بقي على مصدرية جملة أن محكية به وخبره محذوف أي قولي هذا اللفظ ثابت ولا يجوز الفتح على أن المصدر المنسب منها خبر لأن قول الشخص لا يخبر عنه بإيمانه ولا يحمد غيره لاختلاف مورد هما (قوله نحو خبر القول) إنما كان هذا قولاً لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه (قوله فن فتح الخ) أي والقول حينئذ بق على مصدرية للأخبار عنه مصدران وصلتها ما على الكسر فمعنى المقول وجملة أن خبره لقصد لفظها أي مقولي هذا اللفظ كأول قرأني أي مقروفي لفظ سبع وتجوز كونه حينئذ مصدراً وجملة أن محكية به والخبر محذوف ردباً موزعاً منه أنه لا يطرد في نحو أول قولي أني أحمد الله إذا التقدير حينئذ أول قولي هذا اللفظ ثابت فيكون غير أوله ليس بثابت وليس مراداً والمحال أن الخبر عنه بأن أن كان اسم ذات وجب الكسر لما مر وأسم معنى فلا يخلو ما أن يكون قولاً أو غيره وعلى كل خبر أن ما قول أو غيره وعلى كل ما أن يصدق على المبتدأ أو لا فيجب الفتح إذا كان المبتدأ غير قول سواء كان خبر أن قولاً أو غير قول مع عدم صدق على المبتدأ كعملي أني أحمد الله واعتقادي أنك فاضل ويجب الكسر في الثاني أن يصدق عليه كاعتقادي أنه حق وأما كون خبرها قولاً مع صدقه على ذلك المبتدأ فاعتذر إذا القول لا يصدق على غيره وكذا يجب الكسر أن كان المبتدأ قولاً وخبر أن غير قول سواء صدق عليه أم لا كقولي أنه حق وقولي أنك فاضل وكذا أن كان خبرها قولاً غير صادق عليه لكونه لم يتخذ القائل كقولي أن زيدا يحب محمد الله فإن اتحد جازاً لمر أن فتأمل (قوله بعد ذات الكسر) متعلق بتعجب مقدمه ليفيد الحصر لكن بالنسبة لأخواتها المطلقة فلا ينافي أنها تعجب المقدم من المبتدأ وخبره على الأصح في الثاني نحو لقائم زيد ولز يد قائم كما تعجب المؤخر من اسم أن وخبرها ومعه وله المتوسط وضعير الفصل لا غير ذلك وأما نحو ليقوم زيد أبش ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول فأنشروه ثم أنتم القسم لأن لام الابتداء لا تدخل على الفعل إلا في باب أن كافي المعنى وسميت بذلك لأن أصلها الدخول على المبتدأ (قوله تصعب الخبر) أي بشرط تأخره عن الاسم وأن تقدم معموله عليه خلافاً لابن المصنف بدليل أن ربههم يومئذ الخبر وبشرط كونه مثبتاً وغير ماض متصرف حال من قد كاسم يذكركه المصنف وغير جملة شرطية بأن يكون مفرداً نحو أن ربك أسميع الدعاء ومضارعاً ولو مع التنقيص كان زيدا أسميعاً ومضارعاً ما كانه لعمى أن يقوم أو متصرفاً مع قد كانه لقد قام أو ظرفاً أو مجزواً أو جملة اسمية وأول جزأها أولى باللام فإن زيد الوجهه حسن أولى من وجهه لحسن بل في البسيط أن هذا أشاد (قوله لوزر) برأي فرائي ملجأ (قوله فقهها أن تدخل على أن) أي ولا تراها في

بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام الى الخبر ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي اخوات ان فلا تقول لعل زيد القام وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن وأنشدوا يلوون في حب ليلى عواذلي * وليكن من جهة العميد (١٣٥) وخرج على ان اللام زائدة كما شذ

زيادته في خبر أمسي نحو قول الشاعر
مر واجلي فإلهوا كصف سيدكم
فقال من سئلوا أمسي لمجودا
أي أمسي مجودا وكاز يدت في
خبر المبتدأ شذوذ كقول الشاعر
أم الخليلس لمجوز شهره

ترضى من اللحم بعظم الرقبه
وأجاز المبرد دخولها على خبر ان
المفتوحة وقد قرئ شاذا إلا أنهم
ليأكلون الطعام بفتح ان
ويتخرج أيضا على زيادة اللام

(ص) ولا يلى ذى اللام ما قد نضيا
ولان الافعال ما كرضيا
وقد يلبم مع قد كان ذا

لقد سمعنا ان العدا مستجودا
(ش) اذا كان خبر ان منفيما لم تدخل
عليه اللام فلا تقول ان زيدا لما
يقوم وقد ورد في الشعر كقوله
وأعلم ان تسلم ما وتركا

لأن متشابهان ولا سواء
وأشار بقوله ولا من الافعال
ما كرضيا الى أنه اذا كان الخبر
ماضيما متصرفا غير مقرر وبقد
لم تدخل عليه اللام فلا تقول ان

زيدا الرضى وأجاز ذلك الكسائي
وحسام فان كان الفعل مضارعا
دخلت عليه اللام ولا فرق في ذلك
بين المتصرف نحو ان زيدا يرضى
وغير المتصرف نحو ان زيدا يسذر

الشعر هذا اذا لم تقترن به السين أو
سوف فان اقترنت نحو ان زيدا
سوف يقوم أو سيقوم ففي جواز
دخول اللام عليه خلاف وان كان
ماضيما غير متصرف فظاهر كلام

المنصف جواز دخول اللام عليه
فمقول ان زيد النعم الرجل وان عمر النمس الرجل وهذا مذهب الاخفش والفرأ والمذوق ان سيديو به لا يجب بذلك فان قرن الماضي
المتصرف بقدر جاز دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يلبم مع قد نحو ان زيدا القدام (٧ ليس في نسخة اشارح التي يابدين)

الصدارة لجواز كونها كالاستفتاحية ورواها العطف في عدم تفويت صدارة ما بعدها (قوله بين حرفين) أي باقيين على صورتهم ما فرج لهنك قائم بابدال حمزة ان هاء لزال صورة ان لا يقال هلا كانا ههنا من التأكيد اللفظي بالمرادف كنم جبر لا نأمنع المرادفة اذا اللام لا تعمل ولا تلخص الاسم وان بمعنى الفعل وهو أوكذب بخلاف اللام فتأمل (قوله فاخروا اللام) أي ليكون ان عاملة وحق العامل التقديم لاسيما مع ضعف عملها بالحرفية (قوله للعميد) من عده العشق بالكسر اذا هدمه وأوله الزمخشري بأن الاصل لكن انني قد خذت الهمة ونقلت حركتها الى لكن ثم ادغم فلم تدخل اللام الا في خبر ان (قوله من سئلوا) مرسوم في النسخ بلباء بعد السين فيفيد بناء للمفعول وعليه قالوا وعائد الموصول باعتبار معناه لكن قيل الرواية بناء للفاعل فخسه الرسم بالالف والعائد حينئذ محذوف بقدر مفرد الان الاكثر مراعاة لنظم من أي سألوهم ولجوهودا خبر أمسي من جهده الامر بلغ منه المشقة (قوله أم الخليلس) بالضم مصغرا والمجوز بالهاء عند ابن السكيت ويقال بهاء عند ابن الأنباري تحقيقا للتأنيث وهي المرأة المسنة والشهيرة الفانية الضعيفة ويقال ثمرة بتقديم الباء على الراء لكن يتعين الاول هنا الصحة العافية ومن تبعه ضية ان قد مرضاف بعد الباء أي بلحم عظم الرقبه والافعال بدل وانما شذوذ دخولها في هذا الخبر لتأخره ومنع الشذوذ بجعلها داخله على مبتدأ محذوف أي لهن مجوز بدله ان الخذف بنا في التأكيد وفيه ما مر (قوله ويتخرج على زيادة اللام) أي ليست لام ابتداء وان أفادت التأكيد كالحرف الزائد وكذا الشعر المار قال السمين يحكي عن الخبيث الروح الججاج انه سبق لسأله ففتح همزة ان زيدا هم يومئذ ضمير مخذف اللام لتلا ينسب اليه لمن وهو من جرائه على الله ورسوله (قوله ذى اللام) بالنصب بدل من ذى الواقع مفعول بلي وما قد نفيما فاعله (قوله ولا من الافعال) بيان لما تقدم عليها أو لمحذوف أي ولا شيء من الافعال وما كرضيا بدل منه بناء على منع الرضى تقديم البيان على المبين كما مر (قوله على العدا) بكسر العين وقد تضمن جمع عدا وكافي المصباح ومستجودا أي مستويا حال (قوله لم تدخل عليه اللام) أي فرار من نوالى لا من في نحو ولا ولم وطرر الباب في باقي النوافي ولان اللام لتأكيد الاشياء وهو ضد النفي (قوله واعلم ان الخ) بكسر الخ لتعلق الفعل عنها باللام فهو تعلق شاذ لبنائه على شاذ وتسليما أي على الناس أو تسليما للامر وترك أي لذلك وسواء سم مصدر بمعنى الاستواء يصح به عن الواحد وغيره وحقه التقديم على متشابهان لان نفي التشابه ينفي الاستواء بالاولى بخلاف عكسه لكن أخره للضرورة (قوله فلا تقول ان زيدا الرضى) أي على ان اللام لا يثبت ابتداء ويجوز على انها القسم وحينئذ تفتح ان في نحو علمت ان زيدا الرضى لان الفعل لا يعلق عن ان الابلام الابتداء خاصة وانما امتنع في ذلك لان أصلها الدخول على الاسم والماضي المتصرف لا يشبهه فان قرن بقدر به من الخال في شبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه وكذا على الجامد لانه كالاسم المفرد لعدم دلالة على الزمان (قوله وأجاز ذلك الكسائي) أي على تقدير قد كافي المغنى (قوله ليدر الشر) أي يتركه والمراد بكونه لا يتصرف أي تصرفا تاما والافله الامر نحو قدرهم وقد يأتي منه ماض ومصدر كقدرته وذرأه ما قليلان كافي المصباح ولذا قيل ان العرب اما تهم العدم اعتبار ذلك لقته أو شذوذ (قوله (٧) فيجوز ان كان سوف الخ) يرد عليه ان المضارع مع اللام يتعين الحال ولا يصلح للاستقبال كما هو ظاهر كلام سيديو به وحينئذ فتأني التفسير لاسيما سوف وجعلها الكوفيون مع التفسير للقسم (قوله ماضيا غير متصرف)

فمقول ان زيد النعم الرجل وان عمر النمس الرجل وهذا مذهب الاخفش والفرأ والمذوق ان سيديو به لا يجب بذلك فان قرن الماضي المتصرف بقدر جاز دخول اللام عليه وهذا هو المراد بقوله وقد يلبم مع قد نحو ان زيدا القدام (٧ ليس في نسخة اشارح التي يابدين)

(ص) وتصحب الواسط معمول الخبر * والفصل واسما حل قبل الخبر (ش) تدخل لام الابداء على معمول الخبر اذا توسط بين الاسم والخبر نحو ان زيد اطعم اهلك اكل وينبغي ان يكون الخبر حينئذ ماضيا يصح دخول اللام عليه كما مثلنا فان كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها على معمول كما اذا كان الخبر فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون بقدم يصح دخول اللام على معمول فلا تقول ان زيدا اطعم اهلك اكل واجاز ذلك بعضهم وانما قال المصنف وتصحب الواسط أى المتوسط تنبيه على انها لا تدخل على معمول اذا تأخر فلا تقول ان زيدا اكل اطعم اهلك وأشعر قوله بأن اللام اذا دخلت على معمول المتوسط لا تدخل على الخبر فلا تقول ان زيدا اطعم اهلك اكل وذلك من جهة انه خصص دخول اللام بمعمول (١٣٦) الخبر المتوسط وقد سمع ذلك قليلا حتى من كلامهم اني لبحمد الله اصالح

وأشار بقوله والفصل الى أن لام الابداء تدخل على ضمير الفصل نحو ان زيد الهو القائم قال الله تعالى ان هذا هو القصص الحق فهذا اسم ان وهو ضمير الفصل دخلت عليه اللام وانما قصص خبر ان وسمى ضمير الفصل لانه يوصل بين الخبر والصفة وذلك اذا قلت زيد هو القائم فلو لم تأت به ولا حمل ان يكون القائم صفة لزيد وان يكون خبرا عنه فلما أتيت به وتعين أن يكون القائم خبرا عن زيد وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر نحو زيد هو القائم أو بين ما أصله المبتدأ والخبر نحو ان زيدا هو القائم وأشار بقوله واسما حل قبل الخبر الى ان لام الابداء تدخل على الاسم اذا تأخر عن الخبر نحو ان في الدار لزيد قال الله تعالى وان لك لاجر غير ممنون وكلامه يشعر أيضا بأنه اذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك فلا تقول ان زيدا هو القائم ولا ان في الدار لزيد او مقتضى اطلاقه في قوله ان لام الابداء تدخل على معمول المتوسط بين الاسم والخبر ان كل

يشمل ليس مع استناع اللام معها ولا تخرج بقوله ما قد نفينا لانها نافية لا منفية اللهم الا أن يراد ما لا يسهل التنبى سواء كان واقعا عليه أو به (قوله الواسط) أى المتوسط من وسط القوم كوعداً أى توسطهم ومعمول الخبر حال منه أو بدل وفي البيت الا بقاء لان شطرى البيت المتقنى كالبيتين كما نصوا عليه نعم في نسخ تنكير خبر الثاني وعليه فلا بقاء (قوله اذا توسط الخ) أى سواء تقدم الاسم كذا له أو والخبر كان عندى اني الدار لزيد او كذا تقدم غيرهما كان عندى اني الدار لزيد اجالس فلو قال اذا توسط بين ما بعد ان لشم ذلك (قوله عما يصح) أى لان معمول فرغ العامل فلا تدخله الا حيث تدخل أصله ويمكن أخذ هذا الشرط من جعل آل في الخبر للعهد أى الخبر الذي سبق دخول اللام عليه في المتن شرطان وسياقياً اشعاره بثالث وهو عدم دخولها على الخبر وسيدكر الشارح رابعاً وهو أن لا يكون معمول حالاً لعدم سماعه قيل وكذا التميز فلا يقال ان زيدا راكبا منطلقاً أو لنفسا طيباً وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيد الضرباً أو لتأدياً ضارباً خلافاً لابي حيان والظاهر منعها في المستثنى والمنعول معه (قوله ضمير الفصل) سماء البصريون بذلك لما في الشارح وقديسمى فصلاً فقط كما في المتن وسماء الكوفيون عماداً للاعتماد عليه في تأدية المعنى وانما سمي ضميراً مع انه حرف لا محل له عند الاكثر لانه بصورته وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل وقيل له محل ما قبله وقيل ما بعده (قوله بين المبتدأ والخبر) أى بشرط كونهم مامعين أو ثانیهما كالمعرفة في عدم قبول آل كالفعل من نحو زيد هو أفضل من عمرو ولا يكون الا بصيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وافراد او غيرهما كأولئك هم المنافحون كنت أنت الرقيب وان نحن الصافون وفي بعض ذلك خلاف بسطه في المعنى (قوله اذا تأخر عن الخبر) وكذا عن معموله فقط ان قلنا بتقدمه على الاسم كما مر كان في الدار لزيد اجالس (قوله غير ممنون) أى غير مقطوع أو غير ممنون به عليك من الناس فانه تعالى يعطيك بلا توسط يضاوى (قوله غير الموصولة) أى وغير الموصوفة والمصدرية كان ما فعلت حسن أى ان فعلك قال كفاة هي ما الزائدة فقط وتوصل بها في الرسم دون غيرها (قوله كفتها) أى لازالتم الاختصاصها بالاسماء فتدخل على الفعل نحو قل انما يوحى كائنا ما يقون فوجب اهمالها (قوله فانه يجوز في الاعمال) أى لبقاء اختصاصها بالاسماء ولذا قيل بوجوب اعمالها لكن حكى في شرح التسهيل الاجماع على خلافه ولعله لم يعتبر ذلك القيل لشدة ضعفه وما حينئذ زائدة ملغاة وعلى الاهمال كافة (قوله قليلا) أى في غير ذلك لكثرة فيها (قوله وحكى الاخفش الخ) أى فالاعمال مسموعة في غيريات أيضا لا مقدس عليها كما قيل قال الزجاج في الجمل ومن العرب من يقول انما زيد اقام ولعلما بكر اجالس وكذلك أخواتها

معمول اذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال وقد نص النحويون ينصب على منع دخول اللام على الحال فلا تقول ان زيدا احسكرا كب (ص) ووصل ما بذي الحروف بمطل * اعمالها وقد يتيق العمل (ش) اذا اتصلت ما غير الموصولة بان وأخواتها كفتها عن العمل الاليت فانه يجوز فيها الاعمال والاهمال فتقول انما زيد قائم ولا يجوز نصب زيد وكذلك ان وكان وأعمل فتقول ليمار زيد قائم وان شئت نصبت زيدا فتقول ليمار زيد قائم وظاهر كلام المصنف ان ما اذا اتصلت به هذه الحرف كفتها عن العمل وقد نعمل قليلا وهذا مذهب جماعة من النحويين وحكى الاخفش والكسائي انما زيد قائم والصحيح المذهب

ينصب بها أو يلحق ما وشمى عليه ابن السراج ووافقهما المصنف (قوله الأول) هو مذهب سيويه
 لزوال اختصاصها كما هو والثاني يكتفى بالاختصاص الأصلي (قوله وجائز) أي اجاعا وهو خبر عن
 رفعك وبعد معلق معطوفا كعلي ومنعول تستكمل المحذوف أي خبرها (قوله على منصوب ان)
 أي المكسورة وسند كالمفتوحة (قوله بعاطف) لم يقيده بالاول لان لامثلها كان زيدا قائم لا عمرا
 ولا عمرو واستظهر الصبان ان الفاء وثم وأو وحتى كذلك والاصح ان الرفع خاص بعطف النسق
 دون غيره من التوابع كما في الهمع وأجازها الجرحي والفراء والزجاج في النعت والتوكيد وعطف
 الصبان قال سم والظاهر بناؤه على ان الرفع على محل اسم ان (قوله على محل اسم ان) أي بناء على
 أنه لا يشترط في تبعية المحل بقاء المحرز أي الطالب له لان الطالب للرفع هنا ابتداء وقد نسخ وهو
 مذهب الكوفيين وبعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فنعوا بتبعية المحل في مثل ذلك لنسخ
 طائفة بخلاف نحو ما عتدى من رجل ولا امرأته بالرفع عطف على محل رجل لان طالبه وهو الابتداء
 باق لم ينسخ وان جرت لفظه (قوله بشعرية) أي لجعله معطوفا على منصوب ان الآن يراد معطوفا
 صورة (قوله مبتدأ الخ) أي فهو من عطف الجمل أو هو معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان
 وجد فاصل كان زيدا أي كل طعامك وعمروفه وعطف مفرد فان لم يفصل تعين الاول عند الجمهور
 لماسيأ في العطف (قوله تعين النصب) أي لان المرفوع ان عطف على الضمير في الخبر لزم تقديم
 المعطوف على المعطوف عليه أو على محل الاسم لزم توادعاملين على معمول واحد لان
 المعطوف حينئذ مبتدأ يعمل في الخبر وكذا ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم
 ما ذكر لان ان لم يعمل في الخبر كما هو ولا أجازهم بعضهم كما سبى أي وقديقال على الاول وما المانع من
 جعل العامل مجموعهما لاكل مستقلا كما قالوه في ان زيدا وان عمرا قائمان الا ان يفرق باختلاف
 العاملين هنا كما سبى أي في باب لا وان قدر له خبر وعطف جملته على جملة ان لزم العطف قبل تمام
 المعطوف عليه قال سم وما المانع من جعل الجملة حينئذ معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة
 (قوله وأجاز بعضهم الرفع) أجازها السكاسي مطلقا والفراء فيما خفي فيه اعراب المعطوف عليه
 نحو انك وزيدا هبان فرار من فجع اللفظ استدل السكاسي بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين
 هادوا والصابئون والنصارى من آمن الخ وقوله ان الله ولائكم بصلون على النبي برفع
 ملائكته وقول الشاعر

فمن يك أمسى بالمدينة رحله * فاني وقيار بها الغريب

وخرج ذلك على انه ليس من العطف على الاسم كما هو المذهب بل المرفوع مبتدأ محذوف خبره
 لدلالة خبر ان عليه مع ملاحظة تقديمه أي ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ
 والصابئون والنصارى كذلك حذف من الثاني لدلالة الاول كما هو الكسبر ولا يلزم حينئذ
 العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة ان في التنية بملاحظة تقديم خبرها أو ان الخبر المذكور
 خبر عن المرفوع وخبر ان محذوف وان كان الحذف من الاول لدلالة الثاني قلبه لاوي تعين
 الاول في البيت لمكان لام الابتداء في خبر ان الآن تقدرا زائدا وتعين الثاني في بصلون فلا يصح
 خبرا عن ان لجمعه كقوله

خيلي هل طب فاني وأنتما * وان لم تبوحا بالهوى دنفان

ولا يصح جعل الواو والتعظيم كهي في رب ارجعون لانه لا بد في الاسناد من المطابقة اللفظية نحو
 ونحن الوارثون اذ لم يسمع غيرها فان قلت الصلاة في الآية بمعنى الاستغفار فكيف تدل على
 المحذوفة التي بمعنى الرحمة فالجواب ما اختاره في المعنى من ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف

الاول وهو انه لا يعمل منها مع ما
 الاية وأما ما حكاه الاخفش
 والسكاسي فشاذا واحد بزنا غير
 الموصولة من الموصولة فانما لا تكونها
 عن العمل بل تعمل معها والمراد
 بالموصولة التي بمعنى الذي نحو انما
 عندك حسن أي ان الذي عندك
 حسن والتي هي مقدرة بالمصدر نحو
 انما فعلت حسن أي ان فعلك حسن
 (ص) وجائز رفع معطوفا على
 منصوب ان بعد ان تستكمل
 من أي اذا أتى بعد اسم ان وخبرها
 بعاطف جاز في الاسم الذي بعده
 وجهان الاول انصب عطف على
 محل اسم ان نحو ان زيدا قائم وعمرا
 والثاني الرفع نحو ان زيدا قائم وعمرو
 واختلف فيه فالشهور انه معطوف
 على محل اسم ان لانه في الاصل
 مرفوع ليكون مبتدأ وهذا يشعر به
 ظاهر كلام المصنف وذهب قوم الى
 انه مبتدأ وخبره محذوف فالتقدير
 وعمرو وكذلك وهو الصحيح فان كان
 العطف قبل ان تستكمل ان أي
 قبل ان تأخذ خبرها تعين النصب
 عند جمهور النحويين فتقول ان زيدا
 وعمرا قائمان وانك وزيدا هبان
 وأجاز بعضهم الرفع (ص)
 والحق بان اسكن وأن
 من دون ليت ولعل وكان

(ش) حكم ان المفتوحة ولكن في العطف على اسمها حكم ان المكسورة فتقول بلغني ان زيدا قائم وعمر ويرفع عمر ونصبه وتقول علت ان زيدا وعمر قائمان بالنصب فقط عند الجمهور وكذلك (١٣٨) تقول ما زيد قائما لكن عمر انطلق وخالد انصب خالد اورفعه وما زيد قائما لكن

خالد وعمر انطلقا بالنصب فقط وأما ليت ولعل وكان فلا يجوز معها الا بالنصب سواء تقدم المعطوف أو تأخر فتقول ليت زيدا وعمر قائمان وليت زيدا قائم وعمر انصب عمرو في المثالين ولا يجوز رفعه وكذلك كأن ولعل وأجاز انقراء الرفع فيه متقدما أو متأخرا مع الاحرف الثلاثة (ص)

وخففت ان فعل العمل

وتلزم اللام اذا ماتهم

وربما استغنى عنها ان بدا

ما ناطق أراد معتمدا

(ش) اذا خففت ان فلا كثري

لسان العرب اهدمها لفتقول ان

زيد لقائم واذا هممت لزمها اللام

فارقة بينها وبين ان النافية ويقل

اعمالها فتقول ان زيدا قائم وحكي

الاعمال سيبويه ولا تخفش رجها

الله تعالى فلا تترسها حينئذ اللام

لانها لا تلبس والحالة هذه لان

النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر

وانما تلبس بالنافية اذا هممت ولم

يظهر المقصود بها فان ظهر المقصود

بها فقد يستغنى عن اللام كقول

الشاعر

أنا ابن أبة الضيم من آل مالك

وان مالك كانت كرام المعادن

التقدير وان مالك لمكانت فحذفت

اللام لانها لا تلبس بالنافية لان المعنى

على الاثبات وهذا هو مراد المصنف

بقوله وربما استغنى عنها ان بدا الى

آخر البيت واختلف النحويون في

هذه اللام هل هي لام الابتداء

أدخلت للفرق بين ان النافية وان

ثم هو بحسب من ينسب اليه فهي من قبيل المشترك المعنوي لا اللفظي (قوله حكم ان المفتوحة الخ) أي بشرط كونها في موضع الجملة بان تسد مسددا معنويا العلم الذين أصلهما الجملة فتكون في حكم المكسورة كما أشاره الشارح بالمثال وكذا ما في معنى العلم كآية وأذان من الله ورسوله الى قوله ورسوله وقيل يجوز مطلقا وقيل يمنع مطلقا (قوله وأما ليت الخ) أي لان هذه الثلاثة تغير الجملة الى الانشاء فيلزم على الرفع عطف الخبر على الانشاء لكن هذا لا يتم على ان العطف على ضمير الخبر لانه مفرد لا يوصف بخبر ولا انشاء ولذا قال في متن الجامع يرفع مطلقا تالي العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعد ان وأن ولكن ان قدر مبتدأ الخ ومقتضى ما ذكر ان كأن لانشاء التشبيه وهو قول نقله الدماميني وصرح في المغني بانها الاخبار (قوله وأجاز الفراء) أي بشرط خذباء الاعراب نظير ما مر (قوله وخففت ان) أي بشرط كون اسمها ظاهرا لا ضميرا مع صلوح خبرها للام بأن لا يكون مقدما ولا ماضيا متصرفا ولا جملة شرطية الا الخبر المتني فانها تخفف معمو ان لم يصلح للام لعدم التباسها معها بالنافية (قوله اذا ماتهم) ما زائدة (قوله وربما استغنى الخ) اعترض بأنه يفيد ان الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل والاحتياج حينئذ اليها كثير مع ان القرينة تغني عنها أبدا وأجيب بان المراد بالاستغناء الترك لاعدم الحاجة ولا شأن أن ذكر اللام مع القرينة أكثر من تركها وأن التقليل منصب على حالة وجود القرينة بالنسبة الى عدمها فتأمل (قوله ما ناطق الخ) ما فاعل بدا والجملة بعدها صلته وسوغ الابتداء بنطاق كونه فاعلا في المعنى ومعقد حال من فاعل أراد أي معقد على قرينة معنوية كمثل الشارح أول فظمية كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة اذ وجود لا يمنع من كون ان نافية لان ثني النفي يفسد المعنى والتاكيد خلاف الظاهر فتأمل (قوله لزمها اللام) أي في خبر المبتدأ بعدها (قوله ويقل اعمالها) أي ان وليها اسم فان وليها فعل كالأشياء الآتية وجب الاهمال ولا يجوز ادعاء عملها حينئذ في ضمير الشأن محذوفا كما قاله زكريا (قوله وحكي الاعمال سيبويه) منه قوله تعالى وان كلالا ليوفينهم على قرآنه تخفيف الميم فكلا اسم ان واللام الاولى للابتداء كدت بالنافية كما في البيضاوي وما زائدة للقص ل بين اللامين وليوفينهم خبر ان أو ما موصول خبرها قرن باللام أي لام الابتداء وليوفينهم جواب قسم محذوف هو صلة ما وان كان القسم انشاء لانه مجرد التاكيد والصلوة في الحقيقة جوابه كما في المغني والتقدير وان كلالا للذين والله ليوفينهم وكذا الاعراب على تخفيف الميم مع شدة انما على عكسه فان نافية وليا معني الا وكلام مفعول محذوف أي ما أرى كذا الاول والله ليوفينهم فلا شاهد فيه وأما على شدة انما فأحسن ما قيل فيه ان لما حازمة محذوف قدره ابن الحاجب لما بهم ملوا وفي المغني لما يوفوا أعمالهم وهو الاولى لدلالة ما بعده عليه وجعله القسم مستأنفة والظاهر صحة هذا الاعراب على الثالث أيضا (قوله اذا هممت) أي أو أعامت وكان اسمها خفي الاعراب نحو ان هذا لذهب فتلزم اللام حينئذ أيضا (قوله أنا ابن أبة) جع آب كقضا وقاض من أبي اذا امتنع والضم الظلم ومالك الاول اسم أبي القبيلة والثاني نفس القبيلة ولذا أنت فعله وصرفه للضرورة أو على مراعاة الحى ومن آل مالك حال من ابن أو من أبة لان المضاف بعض منه (قوله فحذفت اللام) أي لدلالة مقام المدح على الاثبات ولودخلت في البيت لدخلت على كرام لا كانت خلافا لمدح قدره الشارح لما مر من انها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد فان هذا عام في ان العاملة وغيرها كافي

الارتشاف

الخفيفة من النقلة أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق وكلام سيبويه يدل على انها لام الابتداء أدخلت

للفرق وتظهر فائدة الخلاف في مسئلة تجرت بين ابن أبي العافية وابن الاخضر وهي قوله صلى الله عليه وسلم قد علمنا ان كنت لمؤمننا

فمن جعلها لام الابتداء اوجب كسر ان

ومن جعلها لاماً أخرى اجتلبت
للفرق فتح ان وجرى الخلاف قبلهما
في هذه المسئلة بين أبي الحسن على
ابن سليمان البغدادي الاخفش
الصغير وبين أبي على الفارسي فقال
الفارسي هي لام غير لام الابتداء
اجتلبت للفرق وبه قال ابن ابي
العافية وقال الاخفش الصغير انما
هي لام الابتداء ادخلت للفرق وبه
قال ابن الاخضر (ص)

والفعل ان لم يكن ناسخاً

فلا تكتبه غالباً باني ذي موصل

(ش) اذا خففت ان فلا يلبس من

الافعال الا الافعال الناسخة للابتداء

نحو كان وأخواتها ووطن وأخواتها

قال الله تعالى وان كانت لكيرة الا

على الذين هدى الله وقال الله تعالى

وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك

بأبصارهم وقال الله تعالى وان وجدنا

أكثرهم افساقين وقديهم غير الناسخ

والله أسأربقوله غالباً ومنه قول

بعض العرب ان يزينك لنفسك وان

يشبك لهيسه وقولهم ان قنعت

كاتبك اسوطاً وأجاز الاخفش ان

قام لا ناومنه قول الشاعر

شلت يمينك ان قبلت لمسلماً

حلت عليك عقوبة المتعمد

(ص) وان تخفف ان فاسمها استكن

والخبر اجعل جملة من بعد ان

(ش) اذا خففت ان بقيت على ما كان

لهامن العمل لكن لا يكون اسمها الا

ضمير الشأن محذوفاً وخبرها لا يكون

الاجلة وذلك نحو علمت أن زيد قائم

فان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير

الشأن وهو محذوف والتقدير علمت

أنه زيد قائم وقدير زامها وهو غير

ضمير الشأن كقول الشاعر

الارتشاف أقادما الصبان لكن هذا لا يظهر على كونها لاماً فارقة لماسياً عن الفارسي (قوله
أوجب كسر ان) أي لتعليق العامل باللام عن العمل في لفظ الجملة (قوله فتح ان) أي لطلب
العامل لها ولا معلق لان الفارقة ليست من المعلقات (قوله فقال الفارسي) قال الدماميني حجة
دخولها على الماضي المتصرف نحو ان زيد القام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان
وجدنا أكثرهم افساقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بأنهم توسعوا في المخففة
لضعفها بالتخفيف اه صبان وكيف هذا الجواب مع ما مر عن الارتشاف وفي التصريح وحجته
انها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبراً في الاصل ولا راجعاً الى الخبر كالمفعول في نحو ان قنعت
لمسلماً وأجيب بان الفعل مع فاعله لم يكونهما كالشيء الواحد محل الجزاء الاول مما بعد ان
والمفعول كالجزء الثاني فان قنعت لمسلماً بمنزلة ان قبلت لمسلم (قوله غالباً) ظرف زمان أو مكان
متعلق بالتقريب أي اتفق في غالب الأزمنة أو التراكيب اتصال الفعل غير الناسخ بان ومفهومة ان
اتصال الناسخ بها لم يفتقد في غالب التراكيب فيصدق بالكثرة ولا يلزم منه كون الاتصال غالباً ولو
علق بالتقريب لأفهم ان اتصال الناسخ بها غالب مع ان القوم اغداذروا الكثرة لا الغلبة وبينهم ما فرق
أقاده سم (قوله موصل) بفتح الصاد اسم مفعول من أوصل الرباعي وهو المفعول الثاني للثنية وذى
إشارة لان فهو وصفة لها (قوله فلا يلبس الخ) أي اذا دخلت على فعل فشرطه عند جهور البصر بين
كونه ناسخاً لانها الماضعة بالتخفيف وزال اختصاصها بالابتداء والخبر عوضاً عن دخولها على
فعل يختص به ما مر اعادة لحقها الاصل في الجملة وشرطه كونه غير نافي ولا منفي كلياً وما زال ولا
صلة كما دام (قوله وقديهم غير الناسخ) أي عند غير من ذكر وأعلم ان الاقسام أربعة كثير وهو
مضارع الناسخ وأكثر وهو ماضيه ويقاس عليه ما اتفقا نادرو وهو ماضى غير الناسخ ومنع غير
الاخفش القياس عليه وأندرو وهو مضارعه ولا يقاس عليه اتفقا قائم ان اللام تدخل بعد الناسخ
على ما كان خبراً في الاصل كما تدخل بعد المشددة على الخبر وبعد غيره على معموله فاعلا كان أو
مفعولاً ظاهراً وضميراً منفصلاً وأمثلة الجميع في الشارح فان اجتمع الفاعل والمفعول دخلت
على سابقهما ما لم يكن ضميراً متصلاً أقاده في التصريح (قوله ان يزينك) بفتح الياء وكذا يشين
وهما مر فوعان بضم النون (قوله قنعت) بشد النون أي ضربته سوطاً على رأسه وجعلته له
كالقناع وهو ما تلبيه المرأة فوق الجمار (قوله شلت) بفتح الشين أقصم من ضمها جملة دعائية من
الشال وهو بطلان حركة اليد وحلت أي وجبت أو نزلت (قوله استكن) أي حذفت وجوباً لانها
تحملة لانها حرف ولان ضمير النصب لا يستكن (قوله بقيت على ما كان لها) أي وجوباً بخلاف
المكسورة وان كانت فرعها لانها شبه بالنسب لعل منها اذ لفظها كلفظ عض ماضياً بارأمر
رالمكسورة لا تشبه الا الامر كجد ولا عبرة بشبهها نحو قيل لانه غير عن أصله ولان طلبها المفعول
من جهتين الاختصاص والوصل به والمكسورة من الاولى فقط وانما علمت في ضمير محذوف
لتكون كلاً عاملاً اظهراً واضعفاً بالتخفيف لئلا تظهر عن ربه الفرع على أصله (قوله الا ضمير
الشأن) أي عند ابن الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور لخروجه عن القياس فلا يحمل عليه
ما أمكن غيره ولذا قدر سيبويه أن يابراهيم قد صدقت الرؤيا لك وكان المناسب للشارح حل
كلامه على مذهبه (قوله الاجلة) أي ان حذفت الاسم كما هو الواجب سواء كان ضميراً الشأن
أو غيره محفاظة على المستند والمستند اليه فان ذكر شدوا ضرورة جاز كون الخبر جملة ومفرداً
وقد اجتمع في قوله

لقد علم الضيف والمرامو * ن اذا غبر افي وهبت شملاً

قلوا نك في يوم الرخاء سألتني

طلاقت لم أبحل وأنت صديق

(ص) وان يكن فعلا ولم يكن دعا

ولم يكن تصرفه ممتنعا

فالأحسن انفصل بقدا ونفي أو

تنفيس أو لو وقيل ذكرو

(ش) اذا وقع خبر أن الخففة جلة

اسمية لم يتنجح الى فاصل فتقول

علمت أن زيد قائم من غير حرف

فاصل بين أن وخبرها الا اذا قصد

النفي ففصل بينهما بحرف النفي

كقوله تعالى وأن لا اله الا هو فهل

أنتم مسلمون وان وقع خبرها جلة

فعايسة فلا يخلو ما أن يكون

الفعل متصرفا وغير متصرف

فان كان غيره متصرف لم يثبت

بفاصل نحو قوله تعالى وأن ليس

للانسان الا ما سعى وقوله تعالى

وأن عسى أن يكون قد اقترب أجابهم

وان كان متصرفا فلا يخلو ما أن

يكون دعاء أو لا فان كان دعاء لم يوصل

كقوله تعالى والخامسة

أن غضب الله عليها في قراءته من

قرأ غضب بصيغة الماضي وان

لم يكن دعاء فقال قوم يجب أن

يفصل بينهما الا قليلا وكانت فرقة

منهم المصنف يجوز الفصل وتركه

والاحسن الفصل والفاصل أحد

أربعة أشياء الاول ذكر قوله تعالى

ونعلم ان قد صدقتنا الثاني حرف

التنفيس وهو السين أو سوف فقال

السين قوله تعالى علم ان سيكون

منكم مرضى ومثال سوف قول

الشاعر

واعلم فعمل المتيقنه

أن سوف يأتي كل ما قدرا

بأنك ربيع وغيث مريع * وأنت هنالك تكون الشمالا

فربيع خبر الاولى مفرد وجهه تكون الشمالا خبر الثانية والمرسل النفي وشمالا حال من فاعل

هبت أي هبت الريح شمالا والتمال بكسر المثلثة الغياث وذلك عند ابن الحاجب شاذ من

وجهين كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكورا وعند المصنف من الثاني فقط وكذا بيت

الشارح (قوله فلولاك) بالانكسر وكذا سألتني لانه خطاب لزوجته وصديق فاعل بمعنى مفعول

فيستوي فيه المذكر والمؤنث أو انه من اجراء فاعل بمعنى فاعل مجزاه بمعنى مفعول وفي المصباح

يقال امرأه صديق وصديقه تصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى ان صديقه الذي بعز عليه

فراقه لو طلب منه الفراق لاجابه كراهة رد السائل فجمله وأنت صديق حال من تاء سألت وخص

يوم الرخاء لان الانسان يعلمون عليه مفارقة أحبابه في الشدة (قوله وان يكن) أي الخبر (قوله

فيفصل بينهما) أي بين ان والجملة الاسمية التي هي عمدة خبرها وان كان حرف النفي جر آمنه (قوله

وأن عسى الخ) الظاهر في اعراب هذه الآية ان أن مخففة واسمها ضمير الشأن مخذوف وجهه

عسى الخبر هاو يظهر ان عسى تامة فاعلها ان يكون وان اسم يكون اما ضمير الشأن مخذوف

وقد اقترب خبرها أو انه تنازع يكون واقترب في أجملهم فاعل فيه الثاني واستتر ضميره في الاول

كما جاوز بعضهم الوجهين في قوله تعالى وانه كان يقول سفيها بناء على انه لا يشترط وجوب توجه

العاملين للمتنازع فيه كما سيأتي أو ان أجملهم اسم يكون وفاعل اقترب ضميره لتقديمه ببناء

على جواز تقديم خبر كان على اسمها وان كان فعلا كافيا للمغنى وان منع به ابن عصفور وانظر هل

يصح جعل عسى ناقصة وأجملهم اسمها وان يكون خبرها واسم يكون ضميره وكذا فاعل اقترب

لتقدمه ببناء قياسا على ما مر عن المبرد في عسى أن يقوم زيدا أو يفرق بطول الفصل هنا بانفعلين

(قوله أن غضب) أي بتخفيف ان وهي قراءة نافع (قوله يجب أن يفصل) أي للفرق بين المخففة

والناصبية للمضارع ولم يتنجح للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعاء لان الناصبة لا تدخل عليها

واعترض بأن المخففة لا تقع الا بعد مفعول أو من وعسى بعد العلم لا تحتاج انفارق

لعدم وقوع الناصبة بعده لاسيما في بابها أو ما بعد الظن فالفصل بلا غير فارق لجواز مقيما

وأجيب بأن هذا الفرق اعلى ولذا قال المصريح وغيره انما وجب الفصل ليكون عوضا من

المخذوف وهو اسمها مع احدي النونين أو ثلثا لثبوتها بالمصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر

منه مع الاسم وما أشبهه من الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اه (قوله يجوز

الفصل وترك الخ) صريحه ان تركه حسن على هذه الطريقة فاعل التفضيل في قول المصنف

فالأحسن على بابها بالنسبة لمذهب ما على الاولى وحري عليها في التوضيح فتركه قبيح للبسها

بالمصدرية قال الروداني ونبغي ان محل قبحه اذا لم يكن هنالك فارق غير الفصل كوقوع ان بعد

العلم قال الصبان ويظهر ان من الفرق ظهور رفع المضارع بعدها اه أي مع وقوعها بعد

الظن نحو ظننت أن تقوم بالرفع لا بعد ان علم رجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما الامتناع الخففة حينئذ

عند البصريين ولذا جازوا ينم الرضاعة بالرفع على أهمال ان المصدرية وسيأتي لذلك مزيد

في اعراب الفعل (قوله احد أربعة أشياء) فالتنفيس ولن ولم المضارع فقط وقد لا ماضى فقط كما

في التصريح ولولا لهما والظاهر امتناع الامر هنا (قوله ان قد صدقتنا) اسمها اما ضمير الشأن

أو ضمير الخطاب على مذهب المصنف أي أنك وقد صدقتنا خبر والجملة سدت مسد مفعول فاعلم

وقس باقي الامثلة السكن بعضها يتعين فيه ضمير الشأن وهو البيت الاول وبعضها بقدرية ضمير

الثالث النقي كقوله تعالى أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا وقوله تعالى يا يحسب الإنسان أن لن نجتمع عظامه وقوله تعالى يا يحسب أن لم ير
أحمد الرابع لو وقل من ذكر كونها فاصلة من النحويين ومنه قوله تعالى وأن لو استقاموا على الطريقة وقوله تعالى أولم يهد الذين يرون
الأرض من بعد أهلها أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم وما جاء بدون فاصل قول الشاعر * علموا أن يؤملون جادوا قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل
وقوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة في قراءة من رفع يده في قول والقول (١٤١) الثاني أن أن ليست مخففة من الثقيلة بل هي الناصبة للفعل

المضارع وأزفع يتم بعده شذوذا

(ص) وخففت كأن أيضا فتوى

* منصوبها أو ثابثا يضاروى

(ش) إذا خففت كأن فتوى اسمها

وأخبر عنها بجملة اسمية نحو كأن

زيد قائم أو جلة فعلية مصدرية

بلم كقوله تعالى كأن لم تغن بالأمس

أو مصدرية بقدر قول الشاعر

أفد الترحل غزبان ركابنا

لما نزل برحالتنا وكان قد

أى وكان قد زلت واسم كأن في هذه

الأمثلة محذوف وهو ضمير الشأن

والتقدير كأنه زيد قائم وكأنه لم تغن

بالأمس وكله قد زلت والجملة التي

بعدها خبر عنها وهذا معنى قوله

فتوى منصوبها أو أشار بقوله وثابنا

أبصارى إلى أنه قد روى أنباء

منصوبها ولكنه قليل ومنه قوله

وصدر مشرق النهر *

كأن نديبه حقان

فنديبه اسم كأن وهو منصوب بالياء

لأنه مشى وحقان خبر كأن وروى

كأن نديبه حقان فيكون اسم كأن

محذوف وهو ضمير الشأن والتقدير

كأنه نديبه حقان فنديبه وحقان

مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأن

ويحتمل أن يكون نديبه اسم كأن وجاء

بالإلف على لغة من يجعل المتنى

بالإلف في الأحوال كلها (ص)

* (لا التي لنقى الجنس) *

الخطاب أو الغائب أو المتكلم بحسب ما يناسب (قوله الثالث النقي) أى بالأول أو لم ويضغى منع
لما وما حتى يسمع فيهما اسم (قوله أن لا يرجع) أى بالرفع مضارع رجوع الثلاثى وهو يستعمل
متعديا كما هنا ولازما كرجع زيد وهذيل يعدونه بالهمزة واسم ان اما ضمير الشأن أو ضمير العجل
ومن انفصل بالاقولة تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة في قراءة الرفع (قوله علموا أن يؤملون)
اسم أن اما ضمير الشأن أو ضمير القوم المحذوف عنهم والسؤل بمعنى المسؤل كقوله تعالى قد أوتيت
سؤلث وما ورد بغير فصل قوله

إلى زعمهم يا نوى * ثقة ان أنمت من الرزاح

ونجوت من عرض المنو * ن من العنى إلى الصباح

ان تم بطين بلاد قو * م يرتعون من الطلاح

والرزاح بضم الزاء وكسر هاء زى هو الهزال والاطلاح شجر الغضى جمع طلحة بالفتح (قوله في قول)
أى قول من لم يشترط سبق المخففة بعلم أو ظن وهم الكوفيون (قوله بجملة اسمية) لا تحتاح انفصال
كالخبر المفرد اما الفعلية فتفصل بلم أو قد كما في شرح القطر وسميئة الشارح (قوله وهو ضمير الشأن)
لا يتعين عند المصنف كما في ان فيحتمل في الآية ان اسمها ضمير الأرض المذكورة قبل أى كأنها
وفي البيت ضمير الركب اما في المثال الاول فيتعين ضمير الشأن لعدم تقدم مرجعه ولا يتعين كون
الخبر جملة الأفع ضمير الشأن ويجوز اقراءه مع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الشارح الآتى
أو حذف كقوله

ويوما توافينا بوجه مقسم * كان ظبية تعطوا إلى وارق السلم

أى كأنها ظبية والمقسم من انقسام وهو الحسن وتعطوا أى تأخذ من عطوط إلى الشئ تنالته
باليد وضخته معنى قيل فعدها بالى والسلم بفتح السين كفى الشئ شجرة معروفة (قوله مشرق النهر)
أى مضى العنق ونديبه أى الصدر أى النديان فيه وتشبهها بالحقين في الاستدارة (قوله وهو
ضمير الشأن) لا يتعين بل يحتمل ضمير الصدر دما مبنى * (خاتمة) * لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها
وأما لكن فتخفف وتم حمل وجوبا نحو ولو كن الله قتلهم وأجاز يونس والاحفش أعمالها والله
سبحانه وتعالى أعلم

* (لا التي لنقى الجنس) *

أى لنقى حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لان النقي انما يتعلق بالاحكام لا الذات فهو مجاز
عقل في النسبة لا بقاعية وتسمى لا التبرئة باضافة الدال للمدلول لانها تدل على تبرئة الجنس من
الخبر (قوله عمل ان) أى لشبهها بما في نو كيد النقي كما في الاثبات وفي التصدير وتساوى لفظها
إذا خففت (قوله ليست نصا) أى بل ظاهرة فيه ضرورة ان الذكر في سياق النقي للعموم فاحتمالها
لنقى الوحدة أى لنقى الخبر عن اسمها بقيد وحدته مرجوح يحتاج لقراءة كقولك بعدها بل

عمل ان اجعل لللاقى نكره * مفردة جاء تنك أو مكرره (ش) وهذا هو القسم الثالث من الحروف الناصبة لا ابتداء وهى

لا التي لنقى الجنس والمراد بها الالتي قصدها التخصيص على استغراق النقي للجنس كله وانما قلت التخصيص اخترازا من التي يقع الاسم

بعدها مرفوعا نحو لا رجل قائما فانها ليست نصا في نقي الجنس إذ يحتمل نقي الوحدة ونقي الجنس فبتقدير ارادة نقي الجنس لا يجوز

لا رجل قائما بل رجلان وبتقدير نقي الوحدة يجوز لا رجل قائما بل رجلان وأما لاهذه فهى

اننى الجنس ليس الا فلا يجوز لارجل قائم بل رجلان وهى تعمل عمل ان فتصب المبتدأ اسمها وترفع الخبر بحرف الهاء ولا فرق في هذا العمل بين المتردة وهى التى لم تتكرر نحو لا غلام (١٤٢) رجل قائم وبين المكررة نحو لا حول ولا قوة الا بالله ولا يكون اسمها وخبرها الا

نكرة فلا تعدل فى المعرفة وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم قضية ولا يا حسن لها والتقدير ولا سمي بهذا الاسم لها ويدل على انه معادل معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك لا يا حسن حنانا لها ولا يفصل بينهما وبين اسمها فان فصل بينهما ألغيت كقوله تعالى لا فيها غول (ص)

فانصب بها مضافا أو مضارعه

وبعد ذلك الخبر اذ كرفاعه

وركب المفرد فاتحيا كلا

احول ولا قوة والناس اجعلا

مرفوعا أو منصوبا أو مرفعا

وان رفعت أو لا انتصبا (ش)

لا يتخلو اسم لامن ثلاثة احوال الحال

الاول أن يكون مضافا نحو لا غلام

رجل حاضر الثانى أن يكون مضارعا

للمضاف أى مشابهة والمراد به كل

اسم له تعلق بما بعده اما بعمل نحو

لا طالع عاجل ظاهر ولا خير من زيد

راكب واما بعطف نحو لا ثلاثة

وثلاثين عندنا ويسمى المشبهة

بالمضاف مطولا ومطولا أى ممدودا

وحكم المضاف والمشبّه به انصب

لفظا كما مثل والحال الثالث أن

يكون مفردا والمراد به هنا ما ليس

بمضاف ولا مشبّه بمضاف قيد دخل

فيه المثني والجمع وحكمه البناء

على ما كان ينصب به لتركبته مع لا

وصيرورته معها كالشيء الواحد

فهو معها كخمسة عشر ونكن

نحله نصب بالانما اسم لها فالمراد

الذى ليس بشئ ولا محمى عيني على

الفتح لان نصبه بالفتحة نحو لا حول ولا قوة والمنى وجمع المذكر السالم يبينان على ما كانا يجهلان به وهو

الباء نحو لاسلمين لك ولا مسلمين زيد مسلمين ومسلمين مبنيان لتركبتهما مع لا

رجلان وقد تنص على نقي الجنس بقرينة خارجية كقوله

تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزرما قضى الله واقيا

(قوله لنقى الجنس ليس الا) أى عند افراد اسمها بنى أو نصب خلافا لالتجاسى السبكي حيث خصه بحالة

البناء فان بنى أو جمع اختلفت ذلك ونفى قيد الاثنينية أو الجمعية كما فى المهمة والى كليس فالفرق

بين الثلاثة انما هو عند افراد الاسم فى الجميع كما أوضحه فى المطول وقال ابن الهمام لا تنفيد

النص كالعاملة كليس (قوله الا نكرة) الحاصل ان شروط اعمالها ستة أربعة ترجع اليها

كونها نافية ولجنس وذو صا عدم جارها واو واحد مع مواليها وهو تنكيرها واو واحد لاسمها وهو

اتصالها او يلزمه تأخير الخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطامستقلا وأما قول المصنف وبعد ذلك

الخبر اذ كرفلا يغنى عن شرط الاتصال لصدقه مع الفصل فى نحو لا فى الدار رجل قائم فلو لم تكن

نافية فهي زائدة لاعماله أو كانت لنقى الوحدة أو الجنس لانصاعملت كليس وان دخل عليه جار

ألغيت وكانت معترضة بينه وبين مجروره بحيث بالازاد وغضبت من لاشئ وجعلها الكوفيون

حينئذ بمعنى غير مضافة للنكرة والحرف جار لها وسيد كرا الشارح محترز الفصل وتنكير الاسم

ويقاس عليه الخبر (قوله قضية الخ) أى هذه قضية ولا يا حسن قاض لها وهو يتر من كلام عمر فى

حق على رضى الله تعالى عنهم كما فى شرح الجامع لاشطريت من السكامل دخله الوقص كما قيل ثم

صار مثالا لامر المتعسر (قوله ولا يسمى بهذا الاسم) فيه ان هذا كذب لكثرة المسمى به وأيضا

ليس كل مسمى توجد فيه المزية المقصودة بهذا الكلام وأما تأويله بأنه على تقدير لامشئ أى

حسن وذلك المضاف لا يتعرف بالاضافة ففيه ان مقصود المتكلم نقي مسمى انعم نفسه لانه لائق مثله

فالا حسن تأويله باسم جنس من المعنى المنهوب به ذلك العا أى قضية ولا يفصل لها أى لا قاضى

يقصدها كقولهم لكل فرعون موسى بنو ينهما أى لكل جبار قهار (قوله حنانا) بهمزة فتونين

أى رجة أى راحا وفى نسخ حيان الحياة وفيه ان علماء امامات الابعدمر القائل لذلك الا أن يجعل

الوصف ليس من كلامه كما يرشد اليه قول الشارح كقولك (قوله ألغيت) أى لضعفها بالفصل

ووجب حينئذ تكرارها كماله فنبهنا على نقي الجنس انه هو تكرار لنقى كما يجب مع المعرفة جبرا

لما فاتهم من نقي الجنس وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيها (قوله غول) أى شئ يغتال

عقونهم ويذهبها (قوله وركب الخ) اشار به الى عمله البناء الا تسمية فى الشرخ وفى قوله فاتحا

قصور يشير اليه اشارة (قوله والثان) منعول اول لاجل حذف ياءه للضرورة ومرفوعا

مفعوله الثانى وألف اجعلا مبدلة من النون الخفيفة فتقديم مفعوله ضرورة (قوله مضافا) منه

قوله لا أبالك ولا يدى لك عند سيبويه والجمهور فأبامضاف للكاف منصوب بالالف بلا تنوين

والخبر محذوف أى لا أبالك سوجود وليس معرفة لان الاضافة غير محضة كهى فى مثلك لانه لم يقصد

نقى أب معين بل هو ومن يشبهه اذ هو دعاء بعد عدم الناصر وانما زيدت اللام بينهما كراهة لادخال

لأعلى صورة المعرفة وقال الفارسي وابن الطراوة بألف مبدية جاء على لغة القصر أى ففتح مقرر

على الالف كاعرابه على تلك الالف لانه لا مبنى عليه ما لان شرط نصبه بها كونه مضافا وهو حينئذ غير

مضاف كما مر فى المبني حذف تنوينه للبناء وحذف نون بدى للتحقيق شذوذ اول خبر وقيل

هو شبهه بالمضاف لوصفه بك والخبر محذوف وحذف تنوينه تشبيها به (قوله لا ثلاثة وثلاثين)

أى غير علم بان اريد مطلق جماعة بهذا العدد أما العلم فلا تعمل فيه لا ومثله فيما يظهر ما اذا اريد جماعة معينة هذه عدتهم لانه حينئذ يجب تعريضهما بالفتح لا وتكرر مع شئ آخر معطوف فان اريد بالثلاثة جماعة معينة وبالثلاثين جماعة أخرى كذلك أهملت وكررت فى الثانى فيقال لا الثلاثة ولا الثلاثون هذا ما ظهر وهو نفيس فتأمله واعلم ان مشبه المضاف يلزم اعرابه منونا عند البصريين وجوز ابن كيسان بناءه أيضا فلا ينون اجراء له مجرى المفرد لعدم الاعتداد بالمعمول لصحة الكلام بدونه وأجاز الناطم اعرابه غير ممنون بقوله تشبيه بالمضاف وعلى أحد هذين يخرج حديث لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت وقوله تعالى لا جدال فى الحج ويمكن تخريجه على الاول يجعل الظرف خبرا متعلقا بعد ذوف لا باسم لانه مفرد مبنى لاشبيه بالمضاف أى لا مانع لما اعطيت واللام للتقوية ولا جدال حاصل فى الحج وأجاز البغداديون بناءه ان عمل فى ظرف كالاتية اه اسقاطى بزيادة (قوله لتر كبه معها) هكذا علل سيبويه وكثير البناء مستدلين باعرابه عند فصله منها وفيه ان التركيب انما يصلح عليه الفتح لاقتضائه التخفيف لا لاصل البناء والابن يعلى وحضر موت واما بناء خمسة عشر وسيمويه فليس للتركيب كما هو فالوجه انه مبنى لتضمنه معنى من الاستغراقية لان النص على استغراق الجنس يستدعى وجود من الدالة عليه لفظا ومعنى ولذا صرح بها فى قوله

فقام يذود الناس عنها بسيوفه * وقال الألامن سبيل الى هند

ولان قوائنا لا رجل فى الدار مبنى على سؤال محقق أو مقدر كأنه قيل هل من رجل فى الدار فأجيب بالنفى على وجه الاستغراق ولما عارضت الاضافة هذا التضمن أعراب المضاف وحل عليه شبهه لا يقال التضمن المقتضى البناء ما كان بأصل الوضع وهذا عارض بدخول لا لانقول ذلك فى البناء الاصلى لا العارض ولا يرد أن هذا التضمن كنهى الحال معنى فى حيث انها مقدرة فى نظم الكلام بدليل ذكرها فى البيت فلا يقتضى البناء كما هو لان ذكرها ضرورة مبنى على حركة ايدنا بعروض البناء وكانت فتحة للفتحة (قوله فتحة اعراب) أى وحذف تنوينه للفتحة ورد بأنه لم يعهد حذف التنوين المانع صرف أو اضافة أو وصف العلم بآب أو ملاحظة ساكن أو وقف أو بناء وليس هذا من غير البناء (قوله وذهب المبرد الخ) أى لان التنسية والجمع من خواص الاسماء فيعارضان علة البناء ورد بأنهما واردتا علمهما بالواردية قوة فلم يقويا على معارضتهما بخلاف اللذين على القول باعرابه ولو سلمنا ذلك لكان يعرب نحو يازيدان ولا قائل به وتظهر غمرة الخلاف فى لابين كما فتنى الصفة على الفتح عند الجمهور ودونه (قوله بكسر التاء) أى بلاتنوين لانه وان كان للمقابلة مشبه لتنوين التمكن الذى لا يجمع البناء وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياسا لاسماء انظر الى انه للمقابلة (قوله ان الشبَاب) يروى أودى الشبَاب بفتح الهمزة وسكون الواو فدل مهملة أى فنى وذهب ومجد خبر عن عواقبه وصح الاخبار به عن الجمع لكونه مصدرا والجملة صلة الذى وجله فيه للذ بفتح اللام مضارع لذن من باب تعب خبران على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشبَاب اما بكسر الشين جمع أشبَاب او بفتحها مصدر على حذف مضاف أى لذى الشبَاب واللام بمعنى فى أى فى زمن الشبَاب والشاهد كسر لذات على هذه الرواية ويرى بفتحها بالتنوين (قوله والرافع له لا عند المصنف وجماعة) أى سواء ركبت مع الاسم او لا وهذا هو مذهب الاخفش الا ترى ومخالفة سيبويه انما هى فى حالة البناء فقط كما هو مفاد الشارح فتحصل منه انه لا خلاف فى عملها فى الخبر حاله عدم التركيب وصرح به الثلوثين وينبغى ان يراد لا خلاف بين البصريين وأما الكوفيون فلا يقولون بعمل ان فى الخبر فلا بالاولى أفاده الدمامينى (قوله ان لا واسمها المفرد الخ) صريحه ان المبتدا

كأبى رجل لتر كبه معها
وذهب الكوفيون والراجح الى
أن رجل فى قولك لا رجل معرب
وان فتحة فتحة اعراب لا فتحة بنا
وذهب المبرد الى أن مسلمين ومسلمين
معربان واما جمع المؤنث السالم فقال
قوم يبنى على ما كان ينصب به وهو
الكسر فتقول لامسلمات لك بكسر
التاء ومثله قوله

ان الشبَاب الذى مجد عواقبه

فيه ناسد ولا لذات للشبَاب

وأجاز بعضهم الفتح نحو لامسلمات لك

وقول المصنف وبه ذال الخبر اذكر

رافعه معناه انه يذكر الخبر بعد اسم

لامر فوعا والرافع له لا عند المصنف

وجماعة وعند سيبويه الرافع له

لان كان اسمها مضافا أو مشبها

بالمضاف وان كان الاسم مفردا

فاختلف فى رافع الخبر فذهب

سيبويه الى انه ليس هو فوعا بلا

وانما هو مرفوع على انه خبر مبتدا

لان مذهبه ان لا واسمها المفرد فى

موضع رفع بالابتداء والاسم المرفوع

بعدهما خبر عن ذلك المبتدا ولم

تعمل لا عنده فى هذه الصورة

مجموع لامع اسمها ويرد عليه ان الخبر حتمه يكون عن المجموع فلا يتسلسل عليه النفي ويكون معنى
 لا رجل قائم غير الرجل قائم فيه ثابت القيام لغير الرجل وان نفيه عنه مسكوت عنه وليس
 مراد او ايضا لا يكون المبتدأ مجموع اسم وحرف غير سابق وأجيب بان في نحو هذه العبارة تسامحا
 كما أشار اليه سم وان المبتدأ في الحقيقة هو الاسم فقط وهو الذي عمل في الخبر كاله قبل دخول لا
 لكن لما كانت كثرته نسبوا ذلك للمجموع تسامحا ولذلك قال الاثنيون في مذهب سيبويه ان الخبر
 مرفوع عما كان مرفوعا به قبل دخول لا ولم تعمل لا الا في الاسم فينبغي ارجاع ما خالف هذه العبارة
 اليه او لا يرد ان لا نسخت حكم الابتداء فكيف يعمل في الخبر لما في شرح الكافية والتسهيل ان
 لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء الانقطاع وهو باق تقدير اول ذلك يتبع اسمها بالرفع باعتبار محله
 بخلاف ان فتسخه لفظا ومجلا لقوتها فادجميع ذلك الصبان (قوله الا في الاسم) أي لقربه منها
 ولم تعمل في الخبر لضعف شبهة بان حيث صارت جزء كلمة وقال في المعنى الذي عنده ان سيبويه يرى
 عدم عمل المركبة في الاسم أيضا لان جزء الشيء لا يعمل وأما لا رجل ظرفا بالنصب فقل يا زيد الفاضل
 بالرفع أي ان نصب ظرف بنعمة اللفظ لا المحل كما ان رفع الفاضل كذلك (قوله وذهب الاخفش
 الخ) يظهر أثر الخلاف في نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعند سيبويه يجوز لان العامل في الخبر
 مجموع المبتدئين المتعاطفين وعند الاخفش يمنع لثلاثين واراد على الخبر عاملان لا الاولي والثانية
 فيذكر لكل خبر مستعمل ويكونان جملتين وكذا يقدر في نحو لا حول ولا قوة أما عند سيبويه
 فيجوز تقديره مثنى عنهما ويكون جملة واحدة كذا قيل ورد بانهم ما وان كانتا عاملتين في الخبر
 الا انهما ممتثلتان لفظا ومعنى فيجوز عملهما في اسم واحد وعمل واحد كما في ان زيدا وان عمرا
 قائمان فاداه المصريح والدالمايني قال الروداني والحق المتجه ان رفع الخبر في ذلك انما هو مجمع
 الحرفين لا بكل على حدته اذ لا يعقل مع ممول عاملين ثمانا أولا لا استحالة اثر بين مؤثرين ولان
 قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاثنين بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولا لمجموع
 الحرفين سوى ان ولا وكذا يجوز يدور وقائمان وعلى هذا فلا خلاف بين سيبويه والاخفش في
 جواز ذلك بل في ان العامل عند سيبويه بمجموع المبتدئين المعطوفين مثل زيد وعمرو وقائمان وعند
 الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمرا قائمان (قوله وتكررت لا) سياتي محترزه في المتن
 (قوله يجوز فيه) أي في التركيب المشتمل على ذلك لافي الاسم الثاني وحده فان أوجهه ثلاثة فقط
 وهي البناء والرفع والنصب (قوله خمسة أوجه) فيه نظر لان كلامه الآتي يقتضي انها ثمانية لانه
 ان بني الاول أو نصب في الثاني ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر انها خمسة كالاشموني اقتصر
 على كون الاول مفردا كالثاني كشمال المصنف وحينئذ فليس في الاول البناء ثلاثة في الثاني
 أو الرفع بوجهيه وان كان قول المصنف وان رفعت أولا لا تنصبا بقطع النظر عن مثاله يفيد أكثر
 لانه علق منع نصب الثاني على رفع الاول أي وقع فتحه أو نصبه لكونه مضافا وشبهه يكون في الثاني
 ثلاثة ومع رفعه سواء كان مفردا أو مضافا وشبهه وجهان فالجملة خمسة عشر وأما الثاني فتقيد
 في كلامه بالمفرد بدليل انه خفي فيه بين التركيب وغيره فتدبر (قوله الثاني النصب) هذا أضعف
 الاوجه لان القياس مع وجود لا بناؤه لا نصبه وأيضا الاولي لا تعمل النصب في لفظ الاسم
 لكونه مفردا فكيف تعمل في لفظ تابعه المفرد (قوله على محل اسم لا) أي عند التناظم أما عند
 غيره فاتباعا للفظ الاسم وان كان مبنيا لشبهه بحركة الاعراب في العروض وعلى هذا فالحركة
 اتساعية والاعراب مفردا أو نصبا فتدبر اه صبيان وجوز النحسرى نصبه مجعذوف أي
 لأرى قوة وقال يونس وجماعة تنوين الثاني في البيت للضرورة كتنوين المنادي بالمفرد كذا في

الا في الاسم وذهب الاخفش الى
 ان الخبر مرفوع بلا فتكون
 لا عاملة في الجزأين كاعلمت فيهما
 مع المضاف والمشببه وأشار بقوله
 والثاني اجعل الى انه اذا أتى بعد
 لا والاسم الواقع بعده بالعاطف
 ونكرة مفردة وتكررت لا نحو
 لا حول ولا قوة الا بالله يجوز فيه
 خمسة أوجه وذلك لان المعطوف
 عليه اما ان يبنى مع الاعلى الفتح
 أو ينصب أو يرفع فان بنى مع الاعلى
 الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه
 الاول البناء على الفتح لتركبه مع لا
 الثانية وتكون لا الثانية عاملة
 على ان نحو لا حول ولا قوة الا بالله
 العلى العظيم الثاني النصب عطفا
 على محل اسم لا وتكون لا الثانية
 زائدة بين العاطف والمعطوف نحو
 لا حول ولا قوة الا بالله ومنه قول
 الشاعر

التوضيح أى فهو مر كب مع لا وهى غير زائدة لكنه نون للضرورة (قوله اليوم) خبر لا الاولى وخبر
 الثانية محذوف لدلالة الاول عليه أى ولا خله اليوم أو هو ظرف لغو متعلق بالنفى والخبر محذوف
 إما خبر واحد له ما أى لا نسب ولا خله يبيننا أول كل خبر ويتعين هذا عند سيبويه ان نصب
 الثانى على محل الاول لان خبر الاول حينئذ مرفوع بالابتداء وخبر الثانى بل لان لا الناصبة للاسم
 ترفع خبره اتفاقا فلو قدر خبر واحد لم يرتفع به عاملين مختلفين وهو متنع أقاده المصريح وفيه
 نظر أما ولا فان لا الثانية عند نصب ما بعدها زائدة لا تحتاج خبر بل الثانى معطوف على الاول
 عطف مفردا لاجله فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام جملة واحدة نعم على مذهب يونس
 من أنه مر كب معهما ونون للضرورة يصح ما ذكر وأما ثانياً فكونه يتعين لكل خبر عند سيبويه الى
 آخر ما قاله بعيد كما بينه الصبيان فانظره وقوله اتسع الخرق على الرافع يروى اتسع الفتق على
 الرافق وهو بمعناه قيل وهذا هو الصواب لان القافية قافية (قوله على محلى لا واجها) أى عند
 سيبويه على التسامح المارف لا يردان لا الاولى لكونها جزء المعطوف عليه لا تسلط على الخبر
 فكيف تكون الثانية زائدة لان العطف فى الحقيقة على محل الاسم فقط فتدبر (قوله زائدة)
 أى بين المتعاطفين والخبر المحذوف مثنى عن ما فهو جملة واحدة (قوله وليس للأعمال فيه) أى
 لوجود شرط الغائها وهو تكرارها وهو حينئذ مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الاول كما فى
 الزائدة فيجب لكل خبر ويكون من عطف الجمل كما اذا علمت كليس (قوله هذا العمر كم الخ) بفتح
 العين مبتدأ أخبره محذوف وجوبا أى لعمر كم قسمي والصغار بفتح الصاد المهملة فعين مجمعة الدل
 والهوان (قوله وان نصب المعطوف عليه) أى لكونه مضافاً أو شبهه مع كون الثانى مفردا (قوله
 أعنى البناء) أى تركبته مع الثانية والنصب أى عطف على لفظ الاول والرفع أى لاغائها أو
 اعمالها كليس أو زيادتهم مع عطفه على محل اسم لا عند سيبويه لانه لا فرق عنده بين المفرد وغيره
 فى كون محله الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدماميني ويؤيد ما مر عن شرح الكافية من أن
 لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء الا لفظا مع بقائه تقدير السكن فيه ان لا الناصبة للاسم
 ترفع الخبر اتفاقا فاذا كانت مع اسمها فى محل المبتدأ لم ان هذا المبتدأ لا يعمل فى شئ الا أن يقال
 الثانى والمنفى كالشئ الواحد فعمل أحدهما كعمل الآخر كما لو فى غير قائم الزيدان فتأمل
 صيان (قوله الاول البناء على الفتح) وعلى هذا يتعين خبر ان عند الجميع سواء علمت الاولى
 كليس أو أهملت لثلاثي أو راء عاملان مختلفان على الخبر ويلزم على الاول كون الخبر
 منصوباً مرفوعاً (قوله فلا لغوا الخ) اللغو الباطل والتأنيث اللوم من قولك للشخص أعت وأضمير
 للجنة وما فاهو أى نطقوا به وهذا من قصيدة لامية لابن أبي الصلت يذكر فيها الجنة وأحوالها
 وهو ملق من بيتين وأصله

فلا لغوا ولا تأنيث فيها * ولا حين ولا فيما ملهم

وفيه الحم ساهرة وبجر * وما فاهو — والخ

والحين بالفتح الهـ الـ والمليح اللام والساهرة أرض يجدها الله تعالى يوم القيامة فالمعنى فيها
 لهم بروججر (قوله ولثاني الرفع) أى على عمل الثانية كليس أو أهملها وما بعدها مبتدأ مستقل
 أو زيادتهم أو عطفه على الاول سواء علمت الاولى كليس أو أهملت وتقدير خبر واحد أو تأنيث يعلم
 مما مر (قوله ولا يجوز النصب) أى عطف على المحلى أو تبعاً للفظ لا تنافيها ما اما النصب محذوف
 كما مر عن الزمخشري فيجوز والحاصل ان الاسمين ان كانا مفردين جازى الاول البناء والرفع
 الغاء أو عملاً كليس فتلك ثلاثة وفى الثانى سبعة بناءً ونصبه على محل الاول أو لفظه أو محذوف

لا نسب اليوم ولا خله

اتسع الخرق على الرافع

الثالث الرفع وفيه ثلاثة أوجه

الاول ان يكون معطوفاً على محلى

لا واسمها لانها فى موضع رفع

بالابتداء عند سيبويه وحينئذ

تكون لازمة الثانى ان تكون

لا الثانية علمت عمل ايس الثالث

ان يكون مرفوعاً بالابتداء وليس

للا عمل فيه وذلك نحو لاجل ولا قوة

الا بالله ومنه قوله

هذا العمر كم الصغار بعينه

لا أملى ان كان ذا لولأب

وان نصب المعطوف عليه جازى

المعطوف الاوجه الثلاثة المذكورة

أعنى البناء والنصب والرفع نحو

لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة

ولا امرأة وان رفع المعطوف عليه

جازى الثانى وخهان الاول البناء

على الفتح نحو لاجل ولا امرأة ولا

غلام رجل ولا امرأة ومنه قوله

فلا لغوا ولا تأنيث فيها

وما فاهو ابداً نعيم

والثانى الرفع نحو لاجل ولا امرأة

ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز

النصب لثانى لانه انما جازى

تقدم للعطف على اسم لا ولا هنا

ليست بناصبة فيسقط النصب

ولهذا قال المصنف وان رفعت أولاً

لا تنصب

(ص) ومفردا نعتا ما يلي * فافتح أو انصب أو ارفع تعدل (ش) إذا كان اسم لامبينا ونعت بمفرد يليه أي لم يفصل بينهما وبينه بفواصل جازي في النعت ثلاثة أوجه الأول البناء على الفتح تركبه مع اسم لا نحو لا رجل ظريف الثاني النصب مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفا الثالث الرفع مراعاة لمحل لا (١٤٦) واسمها لانهم ما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم نحو لا رجل ظريف

(ص) وغير ما يلي وغير المفرد

لاتين وانصبه أو ارفع اقصد

(ش) تقدم في البيت الذي قبل

هذا انه اذا كان النعت مفردا

والمنعوت مفردا ووليته النعت جاز

في النعت ثلاثة أوجه وذكري هذا

البيت انه اذا لم يمل النعت المفرد

المنعوت المفرد بل يفصل بينهما

بفواصل لم يجوز بناء النعت فلا تقول

لا رجل في ظريف ببناء ظريف

بل يتعين رفعه نحو لا رجل فيها

ظريف أو نصبه نحو لا رجل فيها

ظريفا وانما سقط البناء على الفتح

لانه انما جاز عند عدم الفصل لتركيب

النعت مع الاسم ومع الفصل

لا يمكن التركيب كما لا يمكن

التركيب اذا كان المنعوت غير

مفردا نحو لا ظريفا العاجب لا ظريفا

ولا فرق في امتناع البناء على الفتح

في النعت عند التصل بين ان يكون

المنعوت مفردا كاملا أو غير مفرد

وأشار بقوله وغير المفرد الى انه اذا

كان النعت غير مفردا كالمضاف

والمشبه بالمضاف يتعين رفعه أو

نصبه فلا يجوز بناؤه على الفتح ولا

فرق في ذلك بين ان يكون المنعوت

مفردا أو غير مفرد ولا بين ان يفصل

بينه وبين النعت أو لا يفصل وذلك

نحو لا رجل صاحب برفها ولا غلام

رجل فيها صاحب بر وحاصل ما في

البيتين انه اذا كان النعت مفردا

والمنعوت مفردا لم يفصل بينهما

ورفعه على الغاء الثانية أو زيادتها أو عملها كليس قتلنا احدى وعشرون وجها يمتنع منها أربعة وهي رفع الاول الغاء وعمل كليس مع نصب الثاني على محله أو لفظه فان أفرد الاول فقط فسبعة الثاني تأتي في كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء بنصبه بلا الثانية فتلك أربعة عشر في ثلاثة الاول باثنين وأربعين يمتنع منها الاربعة السابقة مع كونه مضافا أو شبهه بثمانية وان أفرد الثاني فقط فتلاثة الاول تأتي في كونه مضافا أو شبهه مع ابدال البناء بالنصب فتكون ستة في سبعة الثاني باثنين وأربعين يمتنع منها اقلية الماضية مع اثنين آخرين وهما نصب الاول سواء كان مضافا أو شبهه مع نصب الثاني على محله أو نصبه حينئذ لفظي لا محلي وان كانا غير مفردين ففي الثاني أربعة عشر في ستة الاول بأربعة وثمانين يمتنع منها ضعف ما قبله فجملة الصور مائة وتسعة وثمانون يمتنع منها اثنان وأربعون كما هو ظاهر للمتأمل والله أعلم (قوله ومفردا) مفعول افتح وفاقوه للتسعين فلا تمتع عمل في المقدم عليه ونعتا بدل منه أو بيان كذا قيل والظاهر جازؤه على قاعدة نعت النسبة اذا تقدم يعرب حالا وتعرب هي بحسب العوامل وليبى ويلي صفتان لنعتا والاول متعلق بالثاني وحذف مفعول انصب وارتفاع الدلالة الاول عليه ولا تنازع لان المصنف لا يراه في المتقدم (قوله تركبه مع اسم لا) أي قبل دخولها فيصير النعت والمنعوت كاسم واحد ثم تدخل عليه لام مثل لا خمسة عشر كذا في التوضيح والاشتمال وغيرهما وانما جعل التركيب سابقا لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء كما في الصبان هذا وصريح ذلك ان اسم لا الذي في محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورتهما اسما واحدا قبل دخولها كخمس عشرة وعشرو بعلمك لان كلامهم ما في محل نصب كما اختاره يس على التصريح وان الاسم يتركبه مع لا والنعت بنى لتركبه مع الاسم اذ لا وجه له على ما ذكر مع ان التركيب لا يصلح عمله لاصول البناء كما علمت الا ان يكون من باب اعطاء الجزء حكم الكل فتأمل وقيل عمله بناء الاسم تضمينه معنى من ولما كان الوصف من تمامه كان كاسم مامعا تضمينها فبينا و فرق سم بين هذه الصفة وصفة المنادى المفرد حيث لم تبين بأن صفة المنادى ليست مناداة فلم تعط حكمه وهذه الصفة هي المنفية في المعنى فاعطاؤها حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة ليست مبنية بل فتحها اعراب على المحل ولم تنون للتشاكل وعلى قياس ما مر يجوز كونها اتباعا للفظ والظاهر ان من جعل الموصوف في النداء من الشبيه بالمضاف يقول بمثل هذا حيث يجعل من نفي الموصوف لامن وصف المنفي في نصب الاول لشبهه بالمضاف والثاني لانه تابع للموصوف كذا كروه في النداء لكن لم أر من ذكره هنا الا ما مر عن بعضهم في لا بالالف لستأمل (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أي أو اتباعا للفظه واعرابه مقدرا كما مر نظيره (قوله لمحل لا واسمها) فيه التسامح المار (قوله وغير ما يلي) مفعول لتبين الجزم بلا الناهية وغير المفرد عطف عليه أي غير من النعت والمنعوت كما يشير اليه الشارح فهو مختار قول المصنف ومفردا مع قوله لمبى قال ابن غازي ولو قال

وارفع أو انصب مطلقا نعت اسم لا * والفتح زدان افردا واتصلا

لا غنى عن البيتين مع الايضاح (قوله وتكررت لا) فعل وفاعل ويجوز جواب اذا لامتنى بلا

جازي في النعت ثلاثة أوجه نحو لا رجل ظريف وظريفا وظريف وان لم يكونا كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناء قالوا لى (ص) والعطف ان لم تكرر لا احكاما له بالنعت ذى الفصل انتهى (ش) تقدم انه اذا عطف على اسم لا تكرر مرة واحدة ولا يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه الرفع والنصب والبناء على الفتح نحو لا رجل ولا امرأه ولا امرأته وذكري هذا البيت انه اذا لم تكرر لا يجوز في المعطوف ما جازي في النعت المفصول وقد تقدم في البيت الذي قبله انه يجوز فيه الرفع والنصب ولا يجوز فيه البناء على الفتح فمقول لا رجل

وامرأة وامرأة ولا يجوز البناء على الفتح وحكي الاخفش لارجل وامرأة بالبناء على الفتح على تقدير تكرير لاف كانه قال لارجل ولا امرأة ثم حذفت لا وكذلك اذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه الالرفع (١٤٧) والنصب سواء تكررت لا نحو لارجل ولا غلام

امرأة ثم تتكرر نحو لارجل ولا غلام امرأته هذا كله اذا كان المعطوف نكرة فان كان معرفة لا يجوز فيه الالرفع على كل حال نحو لارجل ولا زيد فيها أو لارجل وزيد فيها (ص)

وأعطى لامع همزة استفهام

ما استحق دون الاستفهام

(ش) اذا دخلت همزة الاستفهام

على لا النافية للجنس بقيت على

ما كان لها من العمل وسائر الاحكام

التي سبق ذكرها فتقول لارجل قائم

قائم أو لا غلام رجل قائم أو لا طالعاً

جبلًا ظاهر وحكم المعطوف

والصفة بعد دخول همزة الاستفهام

كحكمهما قبل دخولها هكذا اطلق

المصنف رحمه الله تعالى هنا وفي

كل ذلك تفصيلاً وهو انه اذا قصد

بالاستفهام التوبيخ أو الاستفهام

عن النفي فالحكم كاذ كمن انه بقي

عملها وجميع ما تقدم ذكره من

أحكام العطف أو الصفة وجواز

الانغناء فمثل التوبيخ قولك

ألا رجوع وقد ثبت ومنه قوله

ألا ارعوا لمن وات شبيته

وأذنت بشيب بعدهم

ومثال الاستفهام عن النفي قولك

ألا لرجل قائم ومنه

ألا اصطبار سلمى أم لها جلد

اذ لا لاقى الذي لا فاه أمثالي

وان قصد بالانفي فذهب المازني

انها تبقى على جميع ما كان لها من

الاحكام وعليه يتمشى المطابق

فالاولى حذفت لا لتقدم ذكرها وكذا ما بعده (قوله على تقدير تكرير لا) أي حذفت ونويت وليس الفتح بالتركيب مع الاول للفصل بالواو * (تنبيه) * البديل النكرة كالنعت المفصول نحو لا أحد رجل وامرأة فيها بالنصب والرفع ولا يبنى على تركب مع المبدل منه لانه على نية تكرار العامل فيبينهما فاصل مقدور وجوز به بعضهم لان هذا الفاصل هنا يقتضي الفتح فان كان معرفة تعين رفعه نحو لا أحد زيد وبكر فيها وكذا يقال في عطف البيان وأما التوكيد فالاولى في المقطع منه كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين ويجوز رفعه ونصبه وأما المعنوي فيمتنع بناء على انه لا يتبع نكرة لان ألفاظه معارف اما على انه يتبعها فيتعين رفعه لعدم تسلط الاعلى المعرفة (قوله وأعطى لا) قال سم يمكن شموله للعامة عمل ان وليس (قوله دون الاستفهام) ليس فيه مع الاول ابطاء لتخالفهما تعريفاً وتوكيداً (قوله فالحكم كاذ كر) لكن مع التوبيخ كثير ومع الاستفهام عن النفي قليل حتى توهم الشنخيين عدم وقوعه (قوله ألا ارعوا) أي انكنا فاعن القبيح وهو اسم لا وخبرها محذوف أي موجود والهمزة للتوبيخ والانكار والسببية الشباب وأذنت أي أعلمت والهمز بفحوتين السكبر وقد هزم هرماً كعجب دعافه وهزم اذا كبر وضعف كذا في المصباح (قوله الاصطبار) الهمزة للاستفهام واصطبار اسم لا واسمى خبرها أو وصفته وخبر محذوف أي موجود والذي لا فاه أمثاله كناية عن الموت والمعنى اذا مات هل يفتي اصطبار سلمى زوجتي أم يتجلد أو أم امتص له فاطملاً وبهم مع الهمزة تعين أحدهما أو ممتطعة قد يكون اضرباً عن الاستفهام الاول الى الاستفهام عن التجلد دما ميني (قوله الاعلمها في الاسم) أي ولا خبر لها الاسم بمنزلة أمتي فقولك الاماء كلام تام جمل على معناه وهو اتنى ماء فلا خبر لها لا فاه ولا تقديرها كما قاله الدما ميني والاسم هنا بمنزلة المفعول وعلى قول المازني يكون الخبر مقدراً (قوله ولا يجوز الغاؤها) أي لانها كناية وهي لا تنفي (قوله بالرفع) مقتضى اقتضاره عليه جواز النصب على محمل الاسم وهو الظاهر فلجبر (قوله الاماء ما بارداً) ماء الثاني نعت الاول لجواز النعت بالخامد الموصوف بشتى تكررت برجل رجل صالح ويسمى نعماً ووطئاً فهو مبنى على النفي لتركبه مع الاول ويمتنع رفعه عند سيبويه ويجوز عند المازني ويتعين تنوين بارد لان العرب لم تركب أربعة أشياء ولا يصح كون ماء الثاني توكيداً ولا بدلاً كافي التوضيح لانه مقيّد بالوصف والاول مطلق قليل من اذ قاله حتى يؤكده ولا مساويه حتى يبدل منه لكن يجوز بعضهم التوكيد في قوله تعالى بالناسية ناسية كاذبة كذا هنا وجوز في النكت كونه عطف بيان لجواز كونه أوضح من متبوعه (قوله فإرباب) بفتح التحتية والهمزة وسكون الراء آخره موحدة أي يصلح وفاعله ضمير العمر وأتأت بثلاثة ساكنة بين همزتين مفتوحتين ثم تاء التانيث أي أفسدت ويد الغفلات فاعله وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكتسب وأثبت من لوازمه اليد تخيلاً واحج المازني بالبيت على سيبويه فقال مستطاع اما خبر لا في بطل قوله لا خبر لها أو صفة لا سمها مرعاة للابداء في بطل قوله بعدم ذلك وإيا كان رجوعه نائب فاعل مستطاع ورد بجواز كونه خبراً مقدماً عن رجوعه والجملة صفة ثانية اعمر بعد وصفه بولي ولا خبر لا قال الروداني وتجويز الوصفية مكبرة اذ لا يشك عاقل في أن الممتنى انما هو استطاعة رجوع العمر لا العمر المدبر المستطاع رجوعه فاستطاع هو الخبر بلاشك * (تنبيه) * ترداً للتنبيه هو الاستفهامية

المصنف ومذهب سيبويه انه لم يبق لها الاعلمها في الاسم ولا يجوز الغاؤها ولا الوصف أو العطف بالرفع مرعاة للابداء ومن استعملها للثمنى قولهم الاماء ما بارداً وقول الشاعر (ص) وشاع في ذال الباب اسقاط الخبر

فتدخل على الجملتين نحو أولان أولاء الله الخ لا يوم يأتيهم - م وللعرض والتخصيص فتختص
بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقاتلون قوما الخ (قوله إذا المراد الخ) إذا شرطية كما
يشير إليه صنيع الشارح فالذال مفتوحة وليست هي إذا تعليلية لأن المراد لا يظهر في كل تركيب
كما لا يخفى (قوله إذا دل دليل) أي مقالي كوقوعها جوابا لسؤال أو حالي بأن دل عليه السياق نحو
فلا فوت أي لهم قالوا لا ضير أي علينا وأكثرت ما يحذفه الجازيون مع الاشتغال بالآله لا الله فيرفع
ما بعد الأعلى البدائية من ضمير الخبر أو من محل لامع اسمها على ما فيه من التسامح المارفة ويعني
قول بعضهم من محل الاسم قبل الناسخ وليس هذا مبنيا على عدم وجود المحرر لما مر عن شرح
الكافية فتأمل (قوله أغفر من الله) المراد الغيرة لازمة لها ونهايتها وهو مقت من تعرض لمجارسه
لا انفعال النفس من فعل ما يستكره لاستحالة على الله تعالى يقال غار الزوج يغار على امرأته
كخاف يخاف غضب من فعلها والمصدر غيرا كخوفا وغيره كضربة ولا يكسر أولهما كما ظله ابن
السكيت مصباح (قوله ولا كريم الخ) قيل أنه لحاتم وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم
والناجعة عند امرأته تسمى مارية خاطبين لها فقدمت حاتمة فقال النبي

هلا سألت النبيين ما حبي * عند الشتاء ذاما هبت الريح
ورد جازرهم حر قاصممة * في الرأس منها وفي الاصلاح تلج
اذ اللقاح غدت ملقى أصرتها * ولا كريم من الولدان مصبوح

والحرف الناقصة المهزولة أو السنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هي التي يعالج ضرعها لينقطع
لبنها ليكون أقوى لها والاصلاح جمع صلا وهو ما حول الذنب والتلج النحيم لشبهه الملح في البياض
واللقاح جمع لقوح وهي الناقصة الخلوب والاصرة جمع صرا خيط يشد بضرع الناقصة لئلا يرضعها
ولدها وانما تلقي وتترك عند عدم اللبن والولدان جمع ولید من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول
من صبغته صبغته الصبوح والله سبحانه وتعالى أعلم

* (ظن وأخواتها) *

(قوله بفعل القلب) مقدر مضاف فيهم (قوله جزأي ابتداء) الاضافة لادنى ملابسة أي جزأي
جملة ذات ابتداء والمراد بالجنس الصادق بالعوض لأن أفعال هذا الباب لا تدخل على مبتدأ يلزم
الحذف أو المصدر أو غيره مما يتبع في كان الاسم الاستفهام أو المضاف اليه فيجوز هنا مقدما على
أنه مفعول أول كما فيهم ظننت أفضل بخلاف مكان لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيكون
استفهاما في الباين كآين كنت وآين ظننت زيدا ولا يكون جملة انشائية فيها وما أقول أي
الدرء وجدت الناس أخبر بقوله فعلى اضممار القول أي مقولا في كل واحد منهم اختبره بغيره
ومر مثله في كان ولا تدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر إلا بعد استيفاء فاعلمها أي وجوده
وذكره وان تأخر عنها فإن قلت نحو حبت زيدا عمر اوصيت الطين خرفا ليس أصلها ما المبتدأ
والخبر لا لا يقال زيد عمرو ولا الطين خرف لعدم صحة الاخبار أجيب بأنه يصح في الأول باعتبار
التشبيه على حذف الاداة وفي الثاني باعتبار الأول (قوله مع عد) بتخفيف الدال للضرورة متعلق
بأعني أو حال من مفعوله (قوله الذ) بسكون الذال لغة في الذي وكأنت قد صلتته احتريزه عن جعل
الذي من أفعال المقاربة وقد مررت والتي بمعنى صير وستأني (قوله وهب) بفتح فسكون أمر بمعنى
ظن لامن الهبة واستعماله مع ان وصلتها قليل حتى زعم الخري أن من لحن الخواص وورده
قصة هب ان أبانا كان حمارا كذا في شرح الجامع (قوله والى) مبتدأ وكصير صلتته وبها انصب

اذ المراد مع سقوطه ظهر
(ش) اذا دل دليل على خبر لا الناقصة
للجنس وجب حذفه عند التمهين
والظائرين وكثر حذفه عند
الجازين ومثاله ان يقال هل من
رجل قائم فتقول لا رجل وتحذف
الخبر وهو قائم وجوبه عند التمهين
والظائرين وجواز عند الجازين
ولا فرق في ذلك بين ان يكون الخبر
غير ظرف ولا جار ومجرور كما مثل
أو ظرفا أو مجرورا نحو ان يقال هل
عندك رجل أو هل في الدار رجل
فتقول لا رجل فان لم يدل على الخبر
دليل لم يميز حذفه عند الجميع نحو
قوله صلى الله عليه وسلم لا أحد أغبر
من الله وقول الشاعر

ولا كريم من الولدان مصبوح
والى هذا أشار المصنف بقوله
اذ المراد مع سقوطه ظهر

واختبر بهذا مما لا يظهر المراد مع
سقوطه فإنه لا يجوز حينئذ الحذف
كما تقدم (ص)

* (ظن وأخواتها) *

انصب بفعل القلب جزأي ابتداء
أعني رأى خال علمت وجدا
ظن حبت وزعت مع عد
مجادري وجعل الذ كاعتقد
وهب تعلم والى كصيرا
أيضا انصب مبتدأ وخبرا
ش هذا هو القسم الثالث من
الأفعال الناقصة لا ابتداء

خبره أي والأفعال التي بمعنى صير انصببها أيضا ابتدأ وخبرها كاتنصبها بأفعال القلوب (قوله وهو وطن وأخواتها) جعل منها الناطم تهما للاخفش وغيره مع المتعلقة بذات خبر عنها بفعل دال على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيد المفعول أول والناسي يتكلم بخلاف المتعلقة بسموع كسمعت كلام زيدا فتعدى لواحد فقط وقال الجوهري لا تعدى مطلقا إلا لواحد كسأرا ففعال الحواس فان كان مما يسمع فذلك والأفعية حذف مضاف والفعل بعده حال أي سمعت صوت زيدا حال كونه يتكلم (قوله إلى قسمين) قسمها غيره إلى أربعة فوجدت علم ودرى اليقين فقط وجعل وجحا وعدو زعم وهب للرجحان فقط ورأى وعلم اليقين عالبا ووطن ونال وحسب للرجحان غالبا والشارح أدرج الثالث في الأول والرابع في الثاني نظرا للغالب فيه وما وتقليد للاقسام ثم نبه عند ذلك على مجيئه لغير ذلك (قوله فذا لرأى) أي اليقينية بمعنى علم كها وفرض كلامه لا بمعنى أبصر وأصاب برأيه والاعتدلت لواحد وما بمعنى الرأي والاعتدلت فحصل كلام الرضى تعديتها تارة لاثنين كراى الشافعي كذا حللا ومنه قوله

رأى الناس الامن رأى مثل رأيه * خوارج تراكين قصد المخارج

وتارة لواحد وهو مصدر ثانی ماضيا فالاول ما كذا كما قد تستعمل علم اليقينية كذلك اه وصرح هذا عدم الاحتياج حينئذ لتقدير المفعول الثاني لان هذا المصدر هو المفعول به في الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصار عليه وان كان في الدماميني ما يخالفه (قوله محمولة) أي قدرته وهو تميز لا كبر بالباء الموحدة كما ان جنودا تميز لا كثرهم بالثلاثة (قوله انهم يرونه الخ) أي يظنون البعث بعيدا أي تمتعا ونراه أي نعلمه قريبا أي واقعا لان العرب تستعمل البعد في الشيء والقرب في الوقوع في الآفة الظن واليقين معا (قوله ومثال علم) أي اليقينية وتأتي للظن قليلا لئلا يخوف ان علمه من مؤمنات وكان عليه ذكره كراى اما اني بمعنى عرف فستأتي في المن والى من علم يعلم علمنا كفرح وفرح فرحها وعلم والمرأة علماء اذا انشقت شفقه العليا فلزم ويقال علمه يعلمه ككسره يكسره اذا شق شفقه ومشقوق الشقة السفلى يسمى أفلج بالناء والحاء المهملة (قوله المعروف) بالنصب مفعول البازل أو بالجر بإضافته اليه وانبعثت أي انطلقت وواجفات الشوق بالحميم والفاء أسبابه ودواعيه (قوله وجد) أي بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لا بمعنى أصاب الشيء أي لقيه والاعتدلت لواحد ومصدرها الوجدان قيل الوجود أيضا ولا بمعنى استغنى أو حزن أو حقد للزوم الثلاثة ومصدرها الثالثة موحدة بفتح الميم وكسر الجيم والثانية وجد بفتح الواو والاولى بتثنيها كافي القاموس (قوله دريت الخ) التاء نائب فاعل وهي المفعول الاول والثاني الوفي وهو صفة شبهة فالعهد اما فاعله أو مضاف اليه أو نصب على التشبيه بالمفعول به وعروم رخم بحذف التاء والاعتباط بالغين المعجمة من العبطة وهي تسمى مثل حال انخبوط من غير أن يزول عنه والظاهر ان المعنى فلينغبطك غيرك أو انه دعاه بدوام اعتباط الغيرة كناية عن دوام أو صافه الجميلة قال أبو جحان ولم يعد أحبا بنا درى فيما يتعدى المفعولين وأعله ضمته في البيت معنى علم والتضمنين لا ينقاس اه لكن في التوضيح وغيره ان ذلك قليل والاكثر تعدى لواحد بالياء نحو دريت بكذا فان دخلت عليه الهمزة تعدى لاخر بنفسه نحو ولا أدراكم بقيل الامع الاستفهام فيتعدى الثلاثة نحو وما أدراك ما القارعة اسد الجمل مسد المفعولين والأوجه ما في الهمع والمعنى انما اسدت مسد المفعول بالياء فقط فهي في محل نصب باستقاط الجار كافي فكثرت هذا صحيح أم لا (قوله وهي التي بمعنى اعلم) أي لا التي في نحو تعلم الفقه مثلا ولا الاعتدلت لواحد والفرق بينهما ان هذه امر بتحصيل العلم في المستقبل

وهو وطن وأخواتها وتنقسم إلى قسمين أحدهما أفعال القلوب والثاني أفعال التحويل فاما أفعال القلوب فتقسم إلى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين وذ كرا المصنف منها خمسة رأى وعلم ووجد ودرى ونعلم والثاني منها ما يدل على الرجحان وذ كرا المصنف منها غاية طال وطن وحسب وزعم وعد وجحا وجعل وهب فمثال رأى قول الشاعر رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأ كثرهم جنودا فاستعمل رأى فيسه لليقين وقد تستعمل رأى بمعنى ظن كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا أي يظنونه ومثال علم علمت زيدا أخلك وقول الشاعر علمت البازل المعروف فانبعثت اليك بي واجفات الشوق والامل ومثال وجد قوله تعالى وان وجدنا أ كثرهم لغاسقين ومثال درى قوله دريت الوفي العهد يا عروفا غلبت فان اعتباطا بالوفاء جيد ومثال نعلم وهي التي بمعنى اعلم قوله

بمعاطي أسبابه والاولى أمر بتخصيله في الحال بما يذ كرم من المتعلقات والكثير المشهور ودخولها
على ان وصلتهما فتسدم مسدداً مفعولها كقوله

فقلت تعلم ان للصمد غرة * والاذن صيغها فانك خاتمه

وفي حديث الدجال تعلموا ان ربكم ليس بأعور (قوله تعلم الخ) مفعوله الاول شفاء والثاني قهر (قوله
خلت زيد الخ) ومضارعها اخل والكثر فيه كسر الهمزة على غير قياس كقوله

اخالك ان لم تغض الطرف ذاهوى * بسومك ما لا استطاع من الوجد

فان كانت خال بمعنى تكبر أو طلع في مشيه أي عرج أو أوج فلازمة (قوله دعاني) أي سماني
الغواني جمع غانية وهي المرأة المستغنية بجمالها عن الخلق والياء من خلتني مفعول أول والثاني

جمله لي اسم وقوله فلا أدعي به يظهر انه على تقدير الانكار أي أقلاً أدعي به والحال انه أول اسم لي
وقد عمل خال في ضميرين شيء واحد وهما التاء والياء وذلك خاص بأفعال القلوب (قوله حسب)

أي بكسر السين بمعنى ظن والاكثر في مضارعها الكسر أيضاً ويقل الفتح وان كان القياس في
مضارع فعل المكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والحسبة بفتح السين وكسرهما

فان كانت بمعنى صار حسب أي ذا شقرة ويأض وجمرة فلازمة أو بمعنى عدت لواء احد
وقعت سين في الماضي وضمت في المضارع ومصدرها حسباً كنصر أو حسباً بانياً بالضم والكسر

وحساباً وحسابة وحسبة بكسرهن قاموس (قوله رباحاً) تمييز لخبر وثاقلاً كناية عن الموت لثقل
الشخص به (قوله زعم) أي لا يعني كفل أو رأس أي شرف وسادراً لا عدت لواء احد تارة بنفسها

وتارة بالحرف ومصدرها الزعامة ولا يعني همن أو هزل بصيغة المجهول من الهزال والافلازمة
أما الهزل ضد الجد فيني للفاعول (قوله فان تزعمني الخ) الياء مفعول أول وجمله كدت الخ ثان

واجعل مضارع هو وفاعله خبر كان لا فعل تفضيل والمراد بالجهل خلاف الحلم وهو الغضب
والسب لانه لا يصدر غالباً إلا من الجاهل والاكثر زعمي زعم إلى ان وصلتها كتعلم نحو زعم الذين

كفروا أن لن يبعثوا قوله

وقد زعمت اني تغيرت بعدها * ومن ذا الذي ياعز لا يتغير

وكون زعم من أفعال الرجحان انما يأتي على قول السيرافي الزعم قول مع اعتقاد صحيح أو لا فاذا قلت
زعم فلان كذا فمعناه قاله معتقداً لله وان كان اعتقاده غير صحيح اما على قول الجرجاني انه

قول مع علم فن أفعال اليقين وقال ابن الأنباري انه يستعمل في القول من غير صحة لقولهم زعم
مطية الكذب أي مطية لنسبة الكذب إلى الغير فاذا قلت زعم فلان كذا فكانك قلت كذب

أي قال قولاً غير صحيح فعلى هذا لا تكون من أفعال القلوب الا اذا كان فلان معتقداً لما قاله
ويحتمل أن المعنى مطية الكاذب أي هو يتوصل إلى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليبرئ نفسه

من اختلاقه ومن هذا المعنى حديث بس مطية القوم زعموا اذ هو يفتخر من الحكاية بلا تثبت
للمعنى لانك لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق صحة الخبر والظاهر أنه ليس مراد السيرافي

ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لا استعماله في العلم وغيره قطعاً عن العلم قول أبي طالب
* ودعوتني وزعمت انك ناصح * أي قلت ذلك عالمه بديل قوله بعد

واقصد صدقت وكنت ثم أمني * ومن غيره زعم الذين كفروا الخ أي قالوا ذلك معتقدين به لاعتدال دليل
ولذلك قال الفراء كهي انه يستعمل في الحق والباطل وأكثرا استعماله فيما يشك فيه أي فاذا قلت

زعم فلان كذا فقد يكون ذلك حقاً عندك كالبيت أو باطلاً كافي الآية وقد يكون شاك فيه
فتأمل (قوله عند) أي لا يعني حسب المال والاعتدات لواء احد (قوله فلا تعدد المولى) هو والنعمان

تعلم شفاء النفس قهر عدوها

فبالخ بلطف في التكيل والمكر

وهذه مثل الأفعال الدالة على اليقين

ومثال الدالة على الرجحان قولك

خلت زيدا أخل وقد تستعمل

حال لليقين كقوله

دعاني الغواني عمن وخلتني

لي اسم فلا أدعي به وهو أول

وظننت زيدا صاحبك وقد تستعمل

لليقين كقوله تعالى وظنوا أن

لا ملجأ من الله الا اليه وحسبت

زيداً صاحبك وقد تستعمل لليقين

كقوله

حسبت اتقى والوجود خير تجارة

رباً اذا ما المرء أصبح ثاقلاً

ومثال زعم قوله

فان تزعميني كنت أجهل فيكمو

فاني شريت الحلم بعدك بالجهل

ومثال عند قوله

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى

ولكن المولى شريكك في العدم

قد كنت أجبوا بأمر وأخافه

حتى ألت بناني ما ملان
ومثال جعل قوله تعالى وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد الرحمن
انما وقيد المصنف جعل يكونها
بمعنى اعتقاد احترام من جعل الى
بمعنى صير قائم من أفعال التحويل
لامن أفعال القلوب ومثال هب قوله
فقلت أبحرني أيا ما لك

والافهني امرأها لكا
ونبه المصنف بقوله أعني رأى على
ان أفعال القلوب منها ما ينصب
مفعولين وهو رأى وما بعده مما
ذكره المصنف في هذا الباب ومنها
ما ليس كذلك وهو قسمان لازم نحو
حين زيد ومعه الى واحد نحو
كرهت زيدا هذا ما يتعلق بالقسم
الاول من أفعال هـ هذا الباب وهو
افعال القلوب واما أفعال التحويل
وهي المرادة بقوله والتي كصير الى
آخرة فتمتعدي أيضا الى مفعولين
أصلها ما مبتدأ والخبر وعندها
بعضهم سبعة صير نحو صيرت الطين
ابرقا وجعل نحو قوله تعالى
وقدمنا الى ما عملوا من عمل فجعلناه
هباء متورا وروى كقولهم رهبني
الله فدأى صيرني وتخذ كقوله
تعالى اتخذت عليه آجرا واتخذ
كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم
خليلا وترك كقوله وترك كالبعض
يومئذ يوحى في بعض وقوله

وربته حتى اذا ما تركته

أخا القوم واستغنى عن المسيح شارب

ورد كقوله

رى الحد ثان نسوة آل حرب

بقدر سمدن له سجد

فرد شعورهن السود ايضا

من قبل هب والامر هب قد الزما

ابن بشير العكابي وقوله

واني لاعطى المال من كان سائلا * وأغفر له ولى الجاهر بالظلم
واني متى ما تلفنى جازماله * فبايننا عند الشدائد من صرم
أى قطع والمراد بالمولى الخليف أى أو صاحب أى لا تحسب الصاحب هو من يحاطط في الغنى
بل في العدم بضم فسكون أى الفقر لان كل الناس تملق للغنى كما قال ابن دريد في مقصورته
والناس كلان بحث عنهم * في كل أقطار الب بلاد والقرى
عبيد ذى المال وان لم يطمعوا * من غمره في جرة تشقى الصدا
وهم لمن أملت أعداء وان * شاررهم فيما فادو حوى

وقال آخر

حتى الكلاب اذا رأت ذا اثره * حنت اليه وحركت أذيالها
واذا رأت يوما فقهيرا معدما * هرت عليه وكشرت أنيابها
(قوله حبا) أى بمعنى ظن لا بمعنى قصدا ورأى ساق أو حفظ أو كتم أو غلب في الحاجة من حاجيته
فجوبته أى فاطنته فغلبته والاعتدت لواحد في الكل ولا بمعنى أقام أو يحل والافلازمة (قوله
أخافه) بتووين أخ لا بمعنى ضافته وثقة صفة أى موثوقا به أو بالاضافة أى أخا وثوق والملمات
الحوادث (قوله والافهني) أى ظننى هالكا (قوله أى صيرني) هو بهذا المعنى لازم المضى بخبرانه
كالمثل والفدا بفتح السين يمدو يقصروا بفتح مقصور فقط قاموس وغيره (قوله اتخذت عليه
أجرا) مة متضى الشارح انه بمعنى صيرت ففعوله الاول أبحر او الثانى عليه لكن فسرهما البيضاوى
بقوله لاخذت فتأمل (قوله حتى اذا ما تركته) حتى ابتدا شيء وما زائدة وجواب اذا قوله بعده

تعمد حتى ظالمنا لوى يدي * لوى يده الله الذى هو غالبه

قوله فرعان في ابن عاقله وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه لان الصغير يحتاج
الى من يزيل القدر عن فقه وأنفه وتعمد بالغين المجبة أى استرو بجد وأصل ترك كونهم بمعنى طرح
وخلى فلهم فاعول واحد قضى معنى صير فتمتعدي لاثنتين مثله نحو وتركهم في ظلمات لا يصرون
(قوله رى الحد ثان الخ) حد ثان الدهر بكسر فسكون كايؤخذ من القاموس وفي السجاسي
بفتحين تجد دم صا به فهو مرفوع بضم التثنية وفسره العيني بالليل والنهار ومقتضاه انه منى
حدث بفتحين بمعنى حادث فنونه مكسورة وعليه فمفعول رد للمقدار أى مقدار من المصائب
وسمدن بفتح الميم من باب دخل كافي المختار أى حزن ويطلق على السرور أيضا كافي القاموس
فهو من الاضداد * (تنبيه) * عبد بعضهم من أفعال التصيير ضرب العامل في مثل كضرب الله
مثلا عبدا واضرب لهم مثلا أصحاب القرية ففعل مفعول أول وما بعده ثان أو عكسه ونبد كنبذ
فريق من الذين الخ فكأن الله مفعول أول ووراعظهورهم مفعول ثان لا ظرف لنبدلان الطرف
يجب احتواؤه على فاعل عام له ورد الرواى هـ ذا الوجوب بأنه لا شك في صحة قولنا أبصرت
الهلال بين السحاب على ان بين ظرف لا بصرت مع عدم احتوائه على الفاعل فالحق ان ينبذ معنى
طرح ووراعظرف له لا بمعنى صير واما ضرب فاختار في التسهيل انه بمعنى ذكر ومثلا مفعول له
والمنصوب الثانى بدل أو بيان (قوله وخص) اما ماض مجهول ويرجحه آخر البيت أو أمر ويؤيده
قوله اجعل كل ماله زكن وقوله وانوضه ير الشان ومن قبل هب صلة ما أى ما ذكر من قبله (قوله
والامر) مبدءا وهب مبدءا ثان خبره ألزما واجله خبر الامر رابطها بخذوف أى الزمه أو ان

ورد وجوههن البيض سودا (ص) وخص بالتعليق والانغما

كذا تعلم وغير الماضي من

سواء جعل كل ماله زكناً
(ش) تقدم ان هذا الأفعال قد كان
أحدهما أفعال القلوب والثاني
أفعال التحويل فاما أفعال القلوب
فتنقسم الى متصرف وغير متصرف
فالمتصرف ما عدا هب وتعلم
فيستعمل منها الماضي نحو ظننت
زيداً قائماً وغير الماضي وهو
المضارع نحو وأظن زيداً قائماً
والأمر نحو وظن زيداً قائماً واسم
الفاعل نحو وأظن زيداً قائماً
واسم المفعول نحو زيد مظنون أبوه
قائماً فأبوه هو المفعول الأول
وارتفع لقبه مقام الفاعل وقائماً
المفعول الثاني والمصدر نحو عجب
من ظنك زيداً قائماً ويشتهر
كها من العمل وغيره ما ثبت للماضي
وغير المتصرف اثنين وهما هب
وتعلم بمعنى أعلم فلا تستعمل منها
الاصيغة الأمر كقوله
تعلم شفاء النفس فهو رعدوها
فبالغ بالطف في التحيل والمكر
وقوله
فعلت أجزئ أبامالك
والأذهبني أمر أهالك
واختصت القلبية المتصرفية
بالتعليق والالغاء فالتعليق هو ترك
العمل لفظاً دون معنى المانع نحو
ظننت زيداً قائماً فقولك زيداً قائماً لم
تعمل فيه ظننت لفظاً لاجل المانع
لها من ذلك وهو اللام لكنه في
موضع نصب بدليل أنك لو عطف
عليه انصببت نحو ظننت زيداً قائماً
وعمر منطلقاً فهي عاملة في زيد
قائماً في المعنى دون اللفظ والالغاء
هو ترك العمل لفظاً ومعنى

الأمر مفعول ثان مقدم لالزم لجواز تقديم مفعول الخبر النفعلي على الأصح (قوله وغير الماضي)
مفعول ثان لاجعل والاول كل المخاف الموصولة أو الموصوفة بجملة زكناً أي علم ومن
سواء ما حال من غير أي اجعل كل الاحكام التي علمت للماضي ثابتة غيره حال كون ذلك الغير من
سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما (قوله وهو المضارع الخ) نية بالخصر على خروج الصفة المشبهة
لعدم صوغها من غير الا لازم واذا فعل التفضيل والتعجب لان الاول لا ينصب المفعول أصلاً والثاني
لا ينصب مفعولين وان صح صوغهما من القابلي كزيد أعلم من عمرو وما أعلمه صبان (قوله انا ظان)
أي انا رجل ظان فالضمير في ظان تقدير وهو يعود على ذلك المحذوف ولا يقدر انا لان اسم الفاعل
لا يعود ضميره الاعلى الغائب كما قاله بعض المحققين اه سماعي (قوله الاصيغة الأمر) اما هب
فانشاق واما تعلم فعند العلم وقال غيره بتصرفها حكى ابن السكيت فعلت أن فلاناً خارج أي علمت
قال سم وقياس تصرفها ان يدخلها التعليق والالغاء (قوله واختصت القلبية المتصرفية الخ)
واختصت أيضاً بأن يسلم مسددة مفعولها ان وان وصلته ما وان كاتفي تقدير انفراد لضمها
المسند والمسند اليه صريحاً وهي حينئذ عاملة في لفظ المصدر المتصيد من الصلة لاني محل الجملة
لانها ليست معلفة عنها والاكسرت ان ويجوز ان كون فاعله او مفعوله ضمير من متصلين اسمي
واحد كظننتي قائماً وخاتني لي اسم ان رآه استغنى والحق به في ذلك رأى الخلية والبصرية
بكثرة نحو اني أراي أعصر خيراً وقوله

واقدر أراي للرمح دريئة * من عن يميني تارة وشمال

وعدم وفقد وجذب عن أي بقوله دون باقي الأفعال فلا يقال ضربتني اتفاقاً لئلا يكون الفاعل
مفعولاً بل ضربت نفسي وظلمت نفسي ليتغير اللفظان فان ورد ما يؤهيه قدر فيه النفس نحو
وهزى اليك واضمح اليك جناحك أمسك عليك زوجك أي الى نفسك وعلى نفسك بخلاف
أفعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب بها فلا ضرب في التحاد مع
الفاعل ولا توضع النفس مكانه عند الجمهور فلا يقال ظننت نفسي عالمة وجوزة ابن كيسان فان
كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو ما ضربت الالاي (قوله بالتعليق والالغاء) أي
بجمعوعهما أو ان التخصيص بالنسبة الى غير المتصرفية منها فلا ينافي انه يشاركه في الالغاء كان
كزيد كان قائماً ذهب بعضهم الى أنه افيقه من لغة لازمة وفي شرح الكافية ما يساعد كذا في
التكتم ويشاركه في التعليق بالاستفهام خاصة غيرهن نحو فلينظر أيها الزكي طعاماً فاستبصر
ويصرون بآيكم المقنون يسئلون أيان يوم الدين ويستنبئونك أحق هو عرفت من أنت ونسيت
أيهم - م زيد واعلم ان الجملة مع المعلق سادة مفعولان ان لم ينصب الاول والافسد الثاني
كعلمت زيدا أبومن هو قال بعض المغاربة فالعامل حينئذ معلق عن العمل في لفظ الجملة عامل في
محلها النصب على انه مفعول ثان وقيل لا تعليق حينئذ لان حكم الجملة في مثل هذا أن تكون
في محل نصب ولا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق كعلمت زيدا أبوه قائماً ويؤيد الاول
ما ساقى في الشرح عند تفسيره بان لبس فان كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجملة في
محل نصب باسقاطه كتمكرت أهذا صحيح أي في ذلك أو بنفسه فالجملة سادة مسددة ان لم يذكر
كعرفت أيهم زيدو الافاراج انهم ابدل منه كعرفت زيدا أبومن هو لا حال لانها انشائية فقيل بدل
كل بتقدير عرفت شأن زيد وقيل اشتمال بلا تقدير والظاهر جريان الخلاف المتقدم في التعليق
وعنده هنا أيضاً (قوله بالتعليق ترك العمل) سمى بذلك لعمل العامل في المحل دون اللفظ فكانه
لم يعمل كالأمر المعلقة لأمرو وجه ولا معلقة لاساءة الزوج عشرتها (قوله المانع) هو اعتراض ماله

لما منع نحو زيد ظننت قائم فليس انظنت عمل في زيد قائم لاني المعنى ولا في اللفظ ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت
لما مضى نحو اظن (زيد قائم) زيد اظن قائم واخواتها وغير المتصرف لا يكون فيها تعليق (١٥٣) ولا الغاء وكذلك أفعال التحويل نحو
صبر واخواتها

(ض) وجوز الالغاء لاني الابتدا
وانوضعب الشان اولام ابتدا
في موهبم الغاء ما تقدم
والترم التعليق قبل نفي ما
وان ولا لام ابتداء وتسم

كذا والالستفهام ذاله انتم
(ش) يجوز الغاء هذه الافعال
المتصرفه اذا وقعت في غير الابتداء
كما اذا وقعت وسطا نحو زيد ظننت
قائم أو آخر نحو زيد قائم ظننت
واذا توسطت فقبل الاعمال
والالغاء سيان وقبل الاعمال
أحسن من الالغاء وان تأخرت
فالالغاء أحسن وان تقدمت استع
الالغاء عند البصريين فلا تقول
ظننت زيد قائم بل يجب الاعمال
فتقول ظننت زيدا قائما فان جاء
من لسان العرب ما يوهب الغاءها
متقدمة أول على اخر مضير
الشان كقوله

ارجو وآمل ان تدنو وودتها
وما اخل لدي نامة تنويل
فالتقدير ما اخله لدي نامة تنويل
فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول
الاول ولدي نامة تنويل جملته
في موضع المفعول الثاني وحينئذ
فلا الغاء أو على تقدير لام الابتداء
كقوله

كذلك أدبت حتى صار من خلق
أني وجدت ملاك الشجة الادب
والتقدير اني وجدت ملاك
الشجة الادب فهو من باب التعليق
وليس من باب الالغاء في شيء ونذهب

صدر الكلام وهو جميع العلاقات الآتية بعد الفعل فتبطل عمدة النظائر لتزول صدارتها بسبب
عمل فيها أو فيما بعدها فتكون حشا وهو باطل (قوله لا مانع) أي القضي بل معنوي وهو وضعف
العامل بتوسطه أو تأخره (قوله وكذلك أفعال التحويل) أي لقوتها لانها تؤثر في الذات بقلها
وتحويلها والقلية لا تقوى على التأثير فيها لضعفها انما تؤثر في الاحداث المأخوذة من مفاعيلها
الثانية فعلقت وأنعت ومنع من ذلك في هب وتعلم لزوم لفظهما طالة واحدة فتاسب كون عملهما
كذلك وهل المراد بعدم الغاء ما ذكرانه يجب النصب مع تأخر الفعل أو يتسبغ تأخره أصلا
وبعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده أصلا أو انه يدخل ويأتي وانظروا فيهما ما الاول فليحذر
(قوله لاني الابتدا) عطف على محذوف أي في حال توسط العامل أو تأخره لاني حال الابتداء به
أي جعله قبلها فهنا ابتداء لغوي وفي آخر البيت اصطلاح في فقه الجناس التام لاختلاف
معناها ما مع اتفاق لفظهما ولا تضمر آل في الاول لكونه في نية الانفصال كما ذكر على البديع
(قوله يجوز الغاء هذه الخ) أي بشرط عدم اتقاء الفعل والالتصين الاعمال كزيد قائم ظننت لاني
الغاء حينئذ يوهب ان ما قبله مثبت فيناقض نفي الفعل بعده اتوجه في المعنى الى المفعولين وأما
قوله وما اخل لدي نامة الخ فيقول بما سيأتي لا ملغى ولو سلم فلا تناقض فيه لابتدائه على النفي من أوله
فتأمل ويشترط أيضا كون العامل غير مصدر وان لا توجد لام الابتداء والواجب الالغاء كزيد
قائم ظني غالب لا امتناع عمل المصدر مؤخر او نحو زيد قائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما بعدها
وقيل الفعل معلق بها لا ملغى ومنها باقى العلاقات فلا يشترط تقدم الفعل عن المعلق (قوله
سيان) أي لان الفعل لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي وهو الابتداء وقوله وقيل
الاعمال أحسن أي لقوة اللفظي وان توسط بخلاف ما اذا تأخر فانه يضعف فقدم عليه المعنوي
(قوله فالالغاء أحسن) أي اذا لم يؤكدا العامل بمصدر منصوب كزيد قائم ظننت ظنا والاقبح
الالغاء اذا التوكيد دليل الاعتماد بالعامل والالغاء ظاهر في عدمه فبينهما شبهة التنافي فان كد
بضمير المصدر أو بإشارة اليه كان الالغاء لا لعدم صراحتهما في المصدرية وكذا يقال في المتوسط
(قوله وان تقدمت) أي على المفعولين وغيرهما فان تقدم عليهم شيء مما يتعلق بالجملة غيرهما كما
ظننت زيدا قائما فقبل يرجح الاعمال وقيل يجب وعلى الاول فلا يحتاج لتأويل البيتين الاتيين
لتقدم وما في الاول وان في الثاني الالعمل على الأرجح (قوله وآمل) عطف على ادف وهو لا يكون
الابالوا وتدنو منصوب تقدير الضرورة على حد أي الله أن الله بأمره وآمل ولا أب واحال بكسر
الهمزة أفصح من فتحها والتسويل العطاء (قوله كذلك) أي مثل الادب المذكور في قوله قبله

أكتبه حين أناديه لاكرمه * ولا ألقبه بالسوءة اللقب

وملاك الامر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ويتوقف عليه والشجة بالكسر الخلق والطبيعة (قوله
والتقدير اني وجدت ملاك) قيل يجوز في كل من البيتين تقدير ضمير الشأن أو اللام كما قدره غير واحد
كلاشمووني خلافا لما يوهبهم صنيع الشرح اه وانظروا امتناع اللام في الاول لانها التاكيد
الاثبات فتنافي النفي فتأمل (قوله بل هو جائز) أي الامع المصدر واللام فيجب كما مر (قوله فانه
لازم) أي الا اذا كان المعلق في المفعول الثاني كعمت زيد ان هو فانه يجوز نصب زيد لانه غير

(٢٠ - خضري ل)

الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره الى جواز الالغاء المتقدم فلا يحتاجون
الى تأويل البيتين وانما قال المصنف وجوز الالغاء لينبه على ان الالغاء ليس بلازم بل هو جائز خفيث جاز الالغاء جاز الاعمال كما تقدم
وهذا بخلاف التعليق فانه لازم

ولهذا قال والتزم التعليق فيجب التعليق اذا وقع بعد الفعل ما النافية نحو ظننت ما زيد قائم وان النافية نحو علمت ان زيد قائم ومثلهما
بقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا وقال بعضهم ليس هذا من باب التعليق في شيء لان شرط التعليق انه اذا حذف المعلق تسقط العامل
على ما بعده في نصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلو حذف ما قبلت ظننت زيدا قائما والاية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك لانك لو حذف
المعلق وهو ان لم يسلمت تظنون على (١٥٤) لبثتم الا قليلا وتظنون لبثتم هكذا زعم هذا القائل ولعله يخالف ما هو كالجمع عليه من

انه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتبديل النحويين للتعليق بالاية الكريمة وشبهها يشهد لذلك وكذلك يعلم ان الفعل اذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لا زيد قائم ولا عمرو اولام الابتداء نحو ظننت زيد قائم اولام القسم نحو علمت ايقوم من زيد ولم بعدها احد من النحويين من المعلقات والاستهام وله صورتان الاولى ان يكون احد المفعولين اسم استفهام نحو علمت ايتهم ابوك الثانية ان يكون مضافا الى اسم استفهام نحو علمت غلام ايتهم ابوك الثالثة ان تدخل عليه اداة الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت هل زيد قائم ام عمرو (ص) لعلم عرفان وظن تهمه

تعدية لولا احدا متزما (ش) اذا كانت علم بمعنى عرف تعدت الى مفعول واحد كقولك علمت زيدا أي عرفته ومنه قوله تعالى والله اخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وكذلك اذا كانت ظن بمعنى اتهم تعدت الى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أي اتهمته ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين أي بغير علم (ص) ولرأي الرؤيا انهم ما لعلم

طالب مفعولين من قبل انتهى

مستفهم عنه في مفعول أول والجملة في محل الثاني ويجوز رفعه بتعليق العامل عنه لانه مستفهم عنه معنى كافي قوله ان أحد الا يقول ذلك حيث وقع أحد قبل النفي وهو لا يقع الا بعد له كونه هو والضمير في يقول شيئا واحدا في المعنى (قوله ولعله يخالف الخ) هذا يريد ما تقدم عن بعض المغاربة (قوله بعده لا النافية) قيدناها في الشذور والجامع بالواقعين في جواب القسم لانهم لا يلزمان المصدر الا حينئذ كما نقل في المعنى عن سيبويه في لا وان مثلها قال في التوضيح والقسم اما لم يفظ كعلمت والله ان زيد قائم ولا زيد قائم ولا عمرو ومقدر كشيء الشرح اذا قدر قيم ما القسم فالعامل في ذلك معلق عن العمل في جملة جواب القسم فهي في محل نصب لتسقط العامل عليها وان كانت جملة الجواب لا محل لها من حيث القسم لكن في النكت ان التقيد بذلك مذهب الكوفيين والبصريون على خلافه قال ولذا أطلقه في القطر وقد بسطته في حاشية التوضيح اهـ (قوله ولا عمرو) كرر لا لوجوبه مع المعرفة لا لعلها لا معها لكن لا فرق هنا بين المتعدي والعامل كليس أو ان (قوله اسم استفهام) أي لانه لا يعمل فيه ما قبله الا اذا كان حرفا كمن أخذت وعن تسأل (قوله لعلم عرفان الخ) انما شبه على هذين دون باقي الافعال مما امر التنبيه عليه لانهم أصل افعال اليقين والظن ولم يخرج احدا عن كونهما قائلين وغيرهما اذا تعدى لواحد خرج عن القلبية غالبا (قوله اذا كانت علم بمعنى عرف الخ) صريح في ان بين العلم والمعرفة فرقا كما عليه ابن الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشيء وحكمه وبالكميات والمعرفة بالجزئيات وبالذات فمعنى علمت زيدا قائما علمت اتصافه بالقيام ومعنى عرفته عرفت ذاته وقال الرضي لا فرق بينهما في المعنى وأما الفرق بالعمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي (قوله ولرأي) متعلق باسم تعني ان نسب ثم ان أريد بالرأي بالنظر وهو المصدر الاصطلاحي فاضافة رأي اليها لامية لتسببها اليها باشتهاقها منها وعلى هذا حل الشرح وان أريد معناها وهو الخدم فن إضافة الدال للمدلول وما مفعول اسم وانتهى أي انتسب صلتها ولعلمت متعلق به وطلب حال من علم احترزه عن العرفانية ومن قبل اما متعلق بانتهى لمجرد الايضاح أي من قبل ذكر العرفانية كما يشير إليه حل الشرح أو حال ثانية من علم أي حال كونها من قبل المنعولين وهو أولى اينص على ان الحلية لا تلحق كما افهم عدم تعليقها بقوله طالب مفعولين اذا المتبادر منه المفعول الشرعي فلا يجوز الغاؤها ولا تعليقها خلافا للشاطبي (قوله حلية) بضم الحاء نسبة الى الحلم كقفل وعنق مصدر حلم يحلم كقفل يقتل اذا رأى في منامه شيئا (قوله بما ذكر) أي برأي الرؤيا وقوله لان الرؤيا الخ جواب عما يقال ليس في كلامه نص على المراد ان الرؤيا تستعمل مصدر الرأي مطلقا حلية وغيره فاجاب بما ذكره ومذهب الحريري والمصنف انهم لا تأتي غير هاتين الاشكال عليه وأما الرؤيا بانتهاء غالب كونها للبصرية والعلمية (قوله أبو حنن) اسم شخص وكذا أطلق وعمران واللامر ضم انالة في غير الزدالة الضرورة ويورقني

(ش) اذا كانت رأي حلية أي للرؤيا في المنام تعدت الى المنعولين كما تعدى اليهما علم المذكور من قبل والى هذا أشار بقوله أي ولرأي الرؤيا انهم أي نسب لرأي التي مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم المتعدية الى اثنين فغير عن الحلية بما ذكر لان الرؤيا وان كانت تقع مصدرا لغير رأي الحلية فالشهور كونها مصدرا لها ومثال استعمال رأي الحلية متعددة الى اثنين قوله تعالى اني أراهم خيرا قاليا مفعول أول وأعبر خبر جملته في موضع المفعول الثاني وكذلك قوله أبو حنن يورقني وطلق * وعمران وآونة اثالا أراهم رفقي حتى اذا ما * بجاني الليل والنخل انخرالا اذا أنا كالذي يجري لورد * الى آل فلم يذكر بلالا قالها والميم في أراهم المفعول الاثر

ورفقتي هو المفعول الثاني (ص)

ولا تجزئها بلا دليل

سقوط مفعولين أو مفعول

(ش) لا يجوز في هذا الباب سقوط

المفعولين ولا سقوط أحدهما إلا

إذا دل دليل على ذلك فنال حذف

المفعولين للدلالة أن يقال هل

ظننت زيدا قائما فتقول ظننت

التقدير ظننت زيدا قائما فحذف

المفعولين للدلالة ما قبلهما عليه ما

ومنه قوله

بأي كتاب أم بأية سنة

تري حجبهم عار على وتحجب

أي وتحجب حجبهم عار على حذف

المفعولين وهما حجبهم وعار على

للدلالة ما قبلهما عليه ما ومنال

حذف أحدهما للدلالة أن يقال

هل ظننت أحدا قائما فتقول

ظننت زيدا أي ظننت زيدا قائما

فحذف الثاني للدلالة عليه ومنه

قوله

ولقد نزلت فلا تظني غيره

من غير أنزلت المحب المكرم

أي فلا تظني غيره واقعا فغيره هو

المفعول الأول وواقعا هو المفعول

الثاني وهذا الذي ذكره المصنف

هو الصحيح من مذاهب النحويين

فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز

لأيهما ولا في أحدهما فلا تقول

ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت

قائما زيد ظننت زيدا قائما (ص)

وكنتظن أجعل تقول أن ولي

مستفهم ما به ولم ينقل

بغير ظرف أو ظرف أو عمل

وإن يبعث ذي فصلات يحفل

(ش) القول شأنه إذا وقع بعده

جمله أن تحكي نحو قال زيد عمرو

منطلق وأقول زيد منطلق لكن

الجمله بعده في موضع نصب

أي يسهرني خبر الأول وحذف خبر ما به دلالة عليه وآونة جمع أو أن ظرفا للغير المحذوف أي
يؤرقوني أو نوقني ابتداءية وإذا الأولى شرطية وتجب في الليل والنخل بعني ذهب وإذا الثانية
نخائية دخلت في جواب الأولى والورد المنهل أي الماء العذب والاكل بالماء السراب الذي يرى وسط
النهار كأنه ماء وبلا لا بكسر الموحدة ما يبل به الخلق من ماء وغيره والمراد هنا الماء الذي ذكر الشاعر رقيقة
له فارقه وخففوا بالشام فصايرهم مناسما (قوله ورفقتي هو المفعول الثاني) بحث فيه الدماميني
بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقة لأنه محقق قبل ذلك قال فرفقتي حال لأنه بمعنى مرافقي
اسم فاعل لا يعرف بالإضافة وقد يقال المحقق كونهم رفقة بقطعة لاناسا كما هو فرض كلام
الشاعر على أن المراد هنا بالرفقة الاجتماع الجسمي لا الصداقة المحقة كما يعطيه النظر السديد
أي أراهم مجتمعين بي فهو مفعول ثان جزما ولا اشكال أصلا فتدبر (قوله بلا دليل) والحذف
حينئذ يسمى اقتصارا والذي له دليل اختصارا (قوله سقوط مفعولين أو مفعول) أما الثاني فاقناع
لأن المفعول في الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد فحذف أحدهما فقط بلا دليل كحذف جزء
الكلمة وهو متبع بخلاف حذفه ما مع اختلاف فيه لأنه كحذف الكلمة بتمامها وهو سائغ
وجوزة الاكثر من مطلقا والاعلم في أفعال الظن دون العلم ومنعه سيبويه والاختش مطلقا كما
هو ظاهر المصنف وأما قوله تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أي ما يبعثه حقا وظنن ظن السوء
أي ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين منتقيا ونحو من يسمع يحفل أي يظن مسموعه حقا فالحذف
في كلا الدليل لأن أعنده علم الغيب يشعرهم بما في الأول وبطل ظننتم أن لن ينقلب الرسول الخ
أوضح دليل عليهما في الثاني ويسمع في الثالث يشعر بالأول وحال المخاطب بالثاني (قوله في هذا
الباب) أي لانه عدم القائدة فيه بالحذف أن يكون اخبارا مجرد وقوع ظن أو علم وذلك معلوم
أن لا يجوز أحد عن ذلك بخلاف غير هذه الأفعال كما طيت وكسوت وضربت فالأخبار مجرد
الفعل مفيد وإن لم يعلم متعلقه وظاهر بناء ذلك على اشتراط تجدد النائية فافهم ثم محل المنع إذا
أريد مطلق علم أو ظن فإن أريد ظننت ظنا عجيبا أو أريد تجدد الظن مثلا وأبهم المظنون لا كنة
فينبغي الجواز كما في الروداني وكذا إذا قيل بدظرف كظننت في الدار أو عندك الحصول الفائدة
حينئذ كما في التسهيل (قوله وتحجب) جعل الواو عني أو أبلغ في المعنى كما في الروداني والصغير
في حجبهم لآل البيت وهو للكميت (قوله ولقد نزلت) بكسر التاء جواب قسم محذوف أي والله
لقد نزلت وقوله فلا تظني غيره مضرع على ذلك القسم وخاء غيره للترسل المفهوم من نزلت بمعنى متعلق
بنزلت وكذا بمنزلة المحب المكرم بصيغة المفعول وواقعا هو المفعول الثاني المحذوف ويحتمل أنه معنى
أي فلا تظني غيره كإسماني ومتعلق نزلت محذوف فلا شاهد فيه (قوله وكنتظن) مفعول ثان
لأجعل الأول تقول (قوله أو عمل) أي مفعول كما يشير إليه الشارح (قوله وإن يبعث ذي) قال
سم أو بكها لأن أصل ضم الجائز إلى الجائز الجواز وحينئذ فهذه الجملة حشو اذ لم ترد على
ما قبلها وقال سيبويه الظاهر أنها احتراز عن الفصل بالكل ويشهد له النهي عن تتبع الرخص في
الشروعات اه وقد يفرق بأن النهي إنما هو عن تتبع الرخص من مذاهب متعددة لا في مذهب
واحد كما هنا وهو محتمل حديث أن الله يحب أن تؤتى رخصه فتمل (قوله أن تحكي) أي بلفظها
الأصلي بلا تغيير أعرابه سواء نطق به قبل الحكاية فيحكي لفظها كما سمع كقول زيد عمرو منطلق أم لا
كقول أو قل عمرو منطلق ويجوز حكاية عندها أفعال أن تقول قال زيد انطلق عمرو
ولو حكيت قول زيد قائما أو قولك أنت بخيل فلان تقول قال زيد هو قائم وقولك له هو بخيل
كافي الرضى وأما الجملة المخونة كقيام زيد بالخرف فصح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب الرفع

على المنعوية ويجوز اجراؤه مجرى الظن فتصيب المستدأ والخبر مفعولين كما تنصهما ظن والمشهور ان للعرب في ذلك مذهبين أحدهما وهو مذهب عامة العرب انه لا يجرى القول مجرى الظن الا بشرط ذكر المنصف منها أربعة زهى التي ذكرها عامة النحويين الاول ان يكون الفعل مضارعا الثاني ان يكون للمخاطب واليه ما أشار بقوله اجعل تقول فان تقول مضارع وهو للمخاطب الشرط الثالث ان يكون مسبوقا باستفهام واليه ما أشار بقوله ان ولي (١٥٦) مستفهما به الشرط الرابع ان لا يفصل بينهما أى بين الاستفهام

والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل فان فصل بأحد هالم يضر وهذا هو المراد بقوله ولم يتصل بغير ظرف الى آخره فقال ما اجتمعت فيه الشروط قولك أقول عمرا منطلقا فعمرا مفعول أول ومنطلقا مفعول ثان ومنه قوله

متى تقول المنطق الرواسما

يحيى أم قامم وقاسما فلو كان الفعل بغير مضارع نحو قال زيد عمرو منطلق لم ينصب أوليكن مسبوqa باستفهام نحو أنت تقول عمرو منطلق أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول له نحو أنت تقول زيد منطلق فان فصل بأحد هالم يضر نحو أنت تقول زيد منطلقا وفى الدار تقول زيد منطلقا وعمرا تقول منطلقا ومنه قوله

اجها لا تقول بنى لوى

لعمريك أم متجاهلينا

فبنى مفعول أول وجهه لا مفعول ثان واذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين لتقول نحو أنت تقول زيد منطلقا وجاز رفعهما على الحكاية نحو تقول زيد منطلق (عس)

اعتبارا بالمعنى وقيل يجوز والظاهر ان محل الخلاف اذا لم يقصد حكاية اللحن والا فلا يسع أحدا منعه (قوله على المفعولية) أى المفعول به عند الجمهور لا المطلق وكالحالة مقرر فى معناها كقلت شعرا أو قصد لفظه كيقال له ابراهيم أو مدلوله لفظ كقلت كلمة أى لفظ زيد مثلاف كل ذلك مفعول به لا قول الا ان هذه الثلاثة تنصب لفظا لا تحكى خلافا لمن منع الثانى منها وجعل ابراهيم منادى أو خبر المخدوف (قوله مجرى الظن) أى اذا كان بعده جملة اسمية اما الفعلية فليس فيها الا الحكاية ولا فى المفرد الا نصب اجماعا وهل المراد مجراؤه فى العمل فقط مع بقائه على معناه وهو التلفظ كما يشير اليه تبيين الشرح بقوله فينصب الخ وفى العمل والمعنى معا فيجب كونه بمعنى الظن حتى يعمل عماله الجمهور على الثانى حتى عند تسليم وعليه فالظاهر صحة تعليقه والغائه وكون فاعله ومفعوله ضميرين مسمى واحد كالظن الذى هو بمعناه كما يجنبه المصرح (قوله أربعة) زاد السهيلي ان لا يتعدى بلام الجرو الاوجب الرفع على الحكاية فنحو أقول لزيد عمرو منطلق لانها تنبذ من الظن لكونها التبليغ وقوا عندهم تشهد بذلك وان لم يذكروه وزاد فى التسهيل كون القول حاليا ورده الاكثر بقوله

اما الرحيل فدون بعد غد * ففى تقول الدار تجمعنا

ب نصب الدار مع ان متى ظرف للقول فتجعب له مستقبلا وأجاب الموضع والدمامبى بنى بانها ظرف لتجمع معنا فالمتقبل هو الجاع والقول حالى ولا يضر كونه غير مستفهم عنه حينئذ لان الشرط سبقه بالاستفهام ولوعن غيره كافى الدمامبى خلافا للمصرح كقواه

علام تقول المرح ينقل عاتقى * اذا نالنا طعن اذا الخليل كرت

فان الاستفهام عن سبب القول لا عنه وعلى هذا فان تعلق الاستفهام بالقول اشترط كونه بغير هل ونحوها مما يخلص المضارع للاستقبال اما على قول الاكثر من عدم اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها (قوله القاص) بضمتين مخفف اللام جمع قلوص وهى الناقصة الشابة مفعول أول والرواسم صفة جمع راسمة من الرسم وهو التأثير فى الارض لشدة الوطء أو من الرسم وهو ضرب من سير الابل ويحملان مفعوله الثانى ويروي يدين بدله ومتى ظرف له أى اظن النياق يدينه ما فى أى وقت (قوله ولا معمول له) قال أبو حيان مثله معمول المعمول فيجوز اهندا تقول زيد اضاربا وقيل لا يضر الفصل مطلقا وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيمو بهو الا خفش (قوله نحو أنت تقول الخ) محمله ما لم يجعل أنت فاعلا بتقول مخدوفا ناصبا للمفعولين والاجازة اتفاقا لعدم الفصل كذا فى التوضيح فامتسك كل شارحه ما نقله الموضع فى حواشى الالفية من ان المخدوف لا تعلق له بسوى المشغل عنه وباقى المعاملات انما هى المذكورة والفصول من الاستفهام ويجاب بأنه غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بان الحكم للمضمر مطلقا والمذكور مجرد التفسير (قوله جاز نصب المبتدأ الخ) أى بشرط كونه بمعنى الظن عند الجمهور كما مر واما الرفع فعلى كونه بمعنى التلفظ فالجواز عندهم موزع على الخالتين (قوله هذا المراد الله) الاشارة الى ضرب صاده

وأبهرى القول كظن مطلقا * عند سليم نحو قل ذام شققا (ش) اشار الى المذهب الثانى للعرب فى القول وهو مذهب الشاعر سليم فيجرون القول مجرى الظن فى نصب المفعولين مطلقا أى سواء كان مضارعا أم بغير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد وذلك نحو قل ذام شققا فذا مفعول أول ومشتقاه مفعول ثان ومن ذلك قوله قالت وكنت رجلا فظنينا * هذا العمر الله اسراينا فهذا مفعول أول اقات واسراينا مفعول ثان

(ص) وكأرى السابق نبا خبرنا
مفاعيل سبعة وسبق ذكر اعلم وأرى
وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية
وهي نبا كقوله نبات زيد اعمرافا
ومنه قوله

نبئت زرعة والسفاهة كاسها
يملى الى غراب الاشعار
واخبر كقولك اخبرت زيد احوال
منظافا ومنه قوله

وما علمك اذا اخبرتني دنفا
وغاب بعلمك يوما أن تعوديني
وحدث كقولك حدثت زيد ابكرا
مقبلا ومنه قوله

أومنتهم ماتسئون فن
حدثته وله عليه الولاء
وأنا كقولك أنبات عبد الله زيدا
مسافرا ومنه قوله

وأنبأت قيسا ولم أبله
كأزعموا خيرا أهل البين
وخبّر كقولك خبرت زيد اعمرافا
ومنه قوله

وخبرت سوداء الغميم مريضة
فأقبلت من أهلي بصرا عودها
وأنا قال المصنف وكأرى السابق
لانه تقدم في هذا الباب ان أرى

تارة تعدى الى ثلاثة مفاعيل
وتارة تعدى الى اثنين وكان قد
ذكر أولا أرى المتعدية الى ثلاثة
فتسببه على ان هذه الأفعال الخمسة
مثل أرى السابقة وهي المتعدية
الى ثلاثة لا مثل أرى المتأخرة
وهي المتعدية الى اثنين (ص)

* (الفاعل) *

الفاعل الذي كرفوعى أرى
زيد منير اوجهه نعم الفتي
(ش) لما فرغ من الكلام على
نواحي الابتداء شرع في ذكر
ما يطلبه الفعل التام من المرفوع

وهو الفاعل أو نائبه وسبق في الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا الباب فاما الفاعل فهو الاسم المسند اليه فعل

يقتضى منع التعليق هنا كباب كسا وليس كذلك فلو قال بدله * ومن يعلق ههنا فاسأ * لوفى
بالمراد وانما جاز التعليق هنا لان أعلم العرفانية قلبية وأرى البصرية ملحقة بهم اومن تعليقه اقوله
تعالى رب أرنى كيف تنجي الموتى فجعله كيف الخ في محل المفعول الثاني علق عنها ارى وقد يتال
يصح كون كيف اسما معربا مجردا عن الاستفهام عى المفعول الثاني بمعنى الكيفية مضافة الى
الفعل بعد ما على حد يوم ينفع أى أرنى كيفية احيائك كما قبل به في ألم ترك فعل ربك (قوله نبا)
هي وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره كرى والسابق بالخبر صنفته أى السابق قبل قوله
وان تعدى الى واحد قال النمامين وتعدية هذه الأفعال الى ثلاثة انما هو بتضمينها معنى اعلم لا بالهمنة
والضعيف اذ ليس في كلامهم ما يدخلان عليه اه ولم يسمع تعدى الى ثلاثة صريحة الا وهى
مبنية للمفعول كما قاله شيخ الاسلام ولا يرد قوله تعالى يثبتكم اذا مرقتم كل منكم لى خلق
جديد لان جملة انكم سدت سدت الثاني والثالث اتعليق الفعل عنها باللام فليست صريحة
(قوله نبئت زرعة الخ) التاء مفعول اول نابت عن الفاعل وزرعة ثان وجملة يه سدى ثالث وقوله
والسفاهة كاسها أى فى القبح جملة معترضة قصد به التعريض بدم زرعة لسفاهة عليه فى أشعاره
(قوله وما علمك الخ) استفهام انكارى أى أى شئ ثبت عليك فى عيادتى اذا أخبرتني بكسر التاء
خطا بالاثني وهى المفعول الاول نابت عن الفاعل وانباء ثان ودنفا ثالث وان تعوديني على
حذف فى متعلق بثبت المقدر كما قدرناه (قوله أومنتهم الخ) عطف على آيات قبله ومنعتم ماض
معلوم وتسئلون مجهول ومن استفهام انكارى والشاهد فى حديثه فالتاء مفعول أول والهاء
ثان وجملة له عليه الولاء ثالث والولاء بفتح الواو بمعنى العلاء والعين كفى نسخ (قوله ولم أبله) من بلاء
يلومه اذا أخبره فهو مجزوم بحذف الواو لانه لا تضم اللام عليها وقوله كأزعموا أى لم أجربه تجربة
موافقة لما زعموا والجملة حاوية معترضة بين الثانى والثالث والتاء هى الاول (قوله سوداء الغميم)
لقب امرأة كانت تنزل موضع ما من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المججمة فعرفت به وابعها
ليلى وقوله بصرة صفة لاهلى أى الكائنين بصرة وجملة أعودها حال مقدرة من تاء أقبلت والله
سبحانه وتعالى أعلم

* (الفاعل) *

هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحا ما فى الشرح (قوله التام) أى ولولوا سحنا كظننت نخرج
الناقص ككان وكاد (قوله المسند اليه) أى المرتبط به والمنسوب اليه فعل على جهة الانبات
أو النفي أو التعليق أو الانشاء قد دخل الفاعل فى لم يضرب وان ضرب وهل ضرب زيد وخرجت
المفاعيل لانها لا تسمى اصطلاحا مسند اليها ولا منسوب اليها بل متعلقا بها والمتبادر الاسناد
بالاصالة نخرج البذل والنسق فان الاسناد فيها متبعى وامانا فى التوابع فلا اسناد فيها أصلا
والمراد الفعل الاصطلاحي لا الحقيقي الذى هو الحدث لا لا يكرر قوله أو شبهه ولا حاجة لتقييد
الفعل بالتام لخروج اسم كان بغير الاسناد اذ لم تسند اليه أصلا ما على انه لا حدث له اهل هى
روابط وقيود للمسند وهو الخبر فقطاهر واماعلى ان لها حدثا مطلقا هو الحصول والنبوت فلانه
لم يسند للاسم بل لمضون الجملة وهو مصدر خبرها مضافا لاسمها فعنى كان زيد قائما حصل قيام
زيد وكذا يقال فى افعال المقاربة ولم يقيده الشرح الفعل وشبهه بالمقدم اصالة لاخراج المبتدأ فى زيد
قام وزيد قائم وقام زيد فانه أسند اليه فعل وشبهه لكنه مؤخر لفظا فى الاولين ورتبة فى الاخير لان
هذا حكم من احكام الفاعل ذكره المتن بقوله وبعد فعل الخ لا قيد فى تعريفه واستغنى فى اخراج ذلك

المبتدأ

وهو الفاعل أو نائبه وسبق فى الكلام على نائبه فى الباب الذى يلي هذا الباب فاما الفاعل فهو الاسم المسند اليه فعل

المبتدأ بقوله أسند إليه فعل كما سيبينه (قوله على طريقة فعل) أي بفتحين وطريقته هي كونه
مبتدأ للفاعل ثلاثيا كان أو غيره ففتوح العين أو غيره وكذا يقال في قوله الآتي على طريقة فعل
أي بضم فكسر وهذا التعبير أولى من قول غيره أصلي الصيغة لأنه يخرج به نحو نعم وشهد بالسكون
تخفيفا وإن أجيب عنه بأن المراد بإصالتها عدم بنائها للمجهول لعدم التصرف فيها (قوله أو شبهه)
بالرفع عطفا على قول (قوله وحكمه الرفع) أي لأنه عمدة الرفع أعراب العمدة وأشار بذلك إلى أن
الرفع المأخوذ من قوله كرفوع أي ليس من تنمة التعريف بل حكم من أحكام الفاعل السبعة
المذكورة في المنور فإنه عند سيبويه هو المسند من فعل أو شبهه لا الاسناد وقد نصب شذوذا
عند أمن اللبس كما قال في الكافية

ورفع مفعول به لا يلبس * مع نصب فاعل روي فلا تنس

مع خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسمار والحجر ومنه قوله

مثل القنا فذهت أجون قد بلغت * نجران أو بلغت سواتهم هجر

على طريقة فعل أرشده وحكمه
الرفع والمراد بالاسم ما يشمل

برفع نجران وهجر ونصب سوات وقاسمه ابن الطراوة عملا بقراءة فتاى آدم من ربه كلمات بنصب
آدم ورفع كلمات ورد بأنه كان محلا على الأصل من أن المرفوع هو الفاعل لأن التلقي نسبة من
الجانبيين وقد يجبر لفظه بإضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس أو أسمع نحو من قبله الرجل أمر أنه
الوضوء أو بمن والباء الزائدة نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير كنفي بالله شهيدا أي ما جاءنا بشير
وكفي الله وهو حينئذ مرفوع تقديره وقيل محلا ويجوز في تابعه الحجر على اللفظ والرفع على المحل
سواء جرب بالحرف أو المصدر قيل وقد يراد من الفعل جزم معناه المستقل وهو الحدث فيكون
اسما بلا تأويل مصدر فيصح أن يسند إليه كتسميع بالمعبدى خير ويضاف إليه كيوم يتفع ويجز
فاعله بإضافته إليه حتى ألغى فيه الدماميني بقوله

أياء علماء الهند أنى سائل * ففسوا بتحقيق به يظهر السر

أرى فاعلا بالفاعل أعرب لفظه * بجبر ولا حرف يكون به الجبر

وليس بمحكي ولا بجاور * لذى الخفض والإنسان للبحث يضطر

فهل من جواب عندكم أستفيدكم * فن بجبر كم لازال يستخرج الدر

قال الشنقى على المعنى وسبقه إلى الالغاز بذلك أبو سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوى
الاندلسي فقال في منظومته النونية في الالغاز النحوية

ما فاعل بالفعل لكن جزمه * مع السكون فيه ثابتان

وجوابه ما أنشده ابن جنى في الخصائص الطريقة بن العبد قال

بجفان نعتى نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

بشد النون وكسر الباء النبر الشديده ووافاعل هاج لكن لما أريد منه الحدث أضيف إلى فاعله
نخفصه لكون الروى في البيوت قبله سا كانقل كسر الراء إلى الباء التي أصلها السكون والخفان
جمع جفنة وهي القصعة والنادى المجلس والسنام أعلى ظهر البعير وهو أعز ما فيه وعلى ذلك فهاج
في محمل جرم بإضافة حين إليه كما قبل في يوم يتفع فيه قال في الالغاز أي فعل في محمل جرم بإضافة
وفاعله مجرور سا كن مرفوع أي مجرور بالكسرة المنقولة سا كن للضرورة مرفوع محلا هذا
وفي الصحاح ما نصه وصنابر الشاة شدة برده وكذلك الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طريقة

بجفان نعتى مجلسنا * وسديف حين هاج الصنبر

والصنبر يتسكن الباء يوم من أيام العجوز ويحتمل أن يكونا بمعنى وانما حركت الباء للضرورة

اه وعلى هذا فالغرض من أصله باطل لأن كسر الباء إما أصلي ينطاق به في غير البيت أيضا وإما ضرورة للتخلص من سكونهم مع الروي على أصل التخاص وفرا من اختلاف حركة ما قبل الروي المقيد لا أنه منقول عن الراي بل هي مرفوعة تقدير أولو لا الروي للفظ برفعها فادعاء كون الفعل مضافا إليه فيه ما فيه وقد مر أول الكتاب عن الشنوازي رد كون الفعل بسند إليه فتأمل والسديف بالفاء هو السنام وأيام المحوز عند العرب خمسة أو ستة معة موصوفة بشدة البرد (قوله الصريح) يدخل فيه الضمير في نحو قاما بقرية المقابلة (قوله وانقول) أي لو جرد سايل ولو تقديره والسابل هذا أن وان وما دون كي ولو نحووا ولم يكفهم أنا أنزلنا ألم بأن الذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أي ألم يحسن خشوعها * يسر المرء ما ذهب إليه * أي ذهبا ولا يقدر من إلا أن المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غيرهما نحو وما راعى إلا يسير الخ أي إلا أن يسير أي يسيره وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا سايل من الثلاثة قال الدماميني في باب التسوية كسوا عليهم أنذرهم بناء على أن سوا بمعنى مستوخبران وما بعد منه فاعله ولا تقع الجمله فاعلا بلا تأويل أصل فلا يقال يعجبني يقوم زيد وظهري أقام زيد خلافا للكوفيين ولا جنة لهم في ثميد لهم من بعد ما راء والآيات ليس جنة وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال أن جله ليس جنة ليست هي الفاعل بل مفسرته وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل أي ثميد لهم بداء كما صرح به في قوله * بداءي من تلك القلوص بداء * وأما كيف فسبأني انما يعني ككيفية وقبل تقع ان علق عنها فاعل قلبي بأي معلق وقال الدماميني تبعا للمعنى بخصوص الاستفهام كآلية لأن الفاعل في الحقيقة مضاف محذوف لأنفس الجمله اذ المعنى تبين لكم جواب كيف فعلنا فالأقوال أربعة (قوله ما أسند إليه غيره الخ) الظاهر أنه سقط منه التعميم بقوله سواء كان مفعلا ليصح عطف قوله أو جملته عليه أو أن قوله غيره صفة محذوف أي مفعول غيره ويعلم من كلام الشرح ان قيد الاستناد إلى الفعل مغن عن قيد تقديمه كما مر (قوله والمصدر) مثله اسمه كعجبت من عطاء الذي نيزيدو أمثلة المباعدة نحو أضرب زيد (قوله عجبت من ضرب زيد عمرا) بتوئين ضرب ورفع زيد على أنه فاعل المصدر ولا يصح إضافته إليه لأن الكلام في الفاعل المرفوع لفظا ولا جعل عمر وهو الفاعل الكتابية بالالف على ان إضافة المصدر لمفعوله ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قبل خاص بالشعر كقوله * قرع القوارير أفواه الأباريق * برفع أفواه (قوله ما كان مرفوعا بالفعل الخ) أشار بذلك إلى دفع ما ورد على المصنف من أنه ذكر ثلاث مرفوعات لا اثنين فقط وحاصل الجواب ان المراد مرفوع الفعل وشبهه الكائنين في قولك أتى الخ ثم عمم في الفعل بين الجامد والمتصرف (قوله وبعد فعل الخ) إشارة لثاني أحكام الفاعل وهو وجوب تأخره فاعل مبتدأ سوغه تقديم خبره وهو انظر الطرف المختص ووجه اختصاصه ان فعل المضاف إليه يصلح للابتداء معنى لكون المراد به العموم كما في علمت نفس أي وبعد كل فعل فاعل فيفيد أنه لا بد لكل فعل من فاعل وأنه لا يكون إلا بعده وهذه هي المقصودة هنا أما الأولى فتستفاد من قوله فان ظهر الخ كما سنبينه لكن يرد على عمومها ان بعض الأفعال لا يطالب فاعلا فيحتاج لاستثنائه كأن فعل المؤكد في نحو أتاك أهلك اللاحقون والمبني للجهول وكان الزائدة على الصحيح والفعل المكفوف بما كلفا وطما وكثما وقيل ما في ذلك مصدرية هي وما بعد ما فاعل وقال الشاطبي ان قلما تزدل ثابت الشيء القليل وقد ترد للنفي المحض فيمكن ان تكون حرف نفي كما لا فعلا بلا فاعل اه ولا يقع بعده هذه الألفاظ إلا جله فعليه فعلا ما ذكر وما قوله

صددت فاطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

الصريح نحو قام زيد والمؤول به نحو يعجبني ان تقوم أي قيامك تخرج بالمسند إليه فعل ما أسند إليه غيره نحو زيد أخوك أو جملته نحو زيد قام أبوه أو زيد قام أوما هو في قوة الجمله نحو زيد قام غلامه أو زيد قام أي هو وخرج بقولنا على طريقة فعل ما أسند إليه فعل على طريقة فعل وهو النائب عن الفاعل نحو ضرب زيد والمراد بشبه الفعل المذكر اسم الفاعل نحو قام الزيدان والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه والمصدر نحو عجب من ضرب زيد عمرا واسم الفعل نحو هيات العقيق والطرف والخار والمجوز نحو زيد عندك غلامه أو في الدار غلامه وأفعول التفضيل نحو مررت بالفضل أبوه فأبوه مرفوع بالفضل وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله كرفوعي أي إلى آخره والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعا بالفعل أو بشبه الفعل كاتقدم ذكره ومثل للمرفوع بالفعل عمالين أحدهما ما رفع بفعل متصرف نحو أتى زيد والثاني ما رفع بفعل غير متصرف نحو تم الفتي ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله منير أوجهه (ص) وبعد فعل فاعل فان ظهر

حيث جعل وصال فاعلا محذوف يقسمه يدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على فعله للضرورة
 كذا في المعنى (قوله فان ظهر) أي الفاعل المذكور قبل والمراد به الفاعل الاصطلاحي أي الاسم
 المرفوع لا الفاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كما قيل لانه لا يظهر ويستتر ويكون بعد الفعل
 الا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها لا هي كما هو ظاهر وقوله فهو أي الظاهر المفهوم من ظهر
 وخبره محذوف أي فالظاهر المطلوب أي فهو أي الحكم واضح والافحكم باستناده وبهذا التقرير
 ينتقى اتحاد الشرط والجزاء بلا تكلف وهذا إشارة الى حكم ثالث وهو انه لا بد منه لفظا أو تقديرا
 ولا يجوز حذفه لانه عمدة (قوله والافضه) اعترض بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استناده لجواز
 كونه محذوفاً ويجاب بان حذفه مخصوص بموضع قليله مستثناة لا يليق اعتبارها في التقسيم
 وهي خمسة الفعل المجهول والمؤكد بالنون للجماعة والمخاطبة نحو ولا يصعدنك لا تضربن بكسر
 الباء والاستثناء المرفوع نحو ما قام الا زيدا أي ما قام أحد والمصدر بناء على عدم تحمله للضمير لجوده
 كضرب زيد أو اطعام في يوم والتعجب كما سمع بهم وأبصر أي بهم حذف فاعل الثاني لدلالة الأول
 عليه ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو ان يقوم مقامه حالان قصد بهما
 التفصيل نحو فقلقه رجل رجل فان أصله فقلقه الناس رجالا رجلا أي متساو بين كما في ادخلوا
 الأول فالأول أي مرتين حذف الفاعل وأقيم مجموعهما مقامه فصارا كأنهما شيء واحد لا تعدد
 إلا في أجزائه لقيامهما مقام الفاعل الذي لا يتعدد فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبله المجموع
 من حيث هو مجموع جعل في أجزائه فيمتنع فيهما العطف كما يتنع في حل واحد وزاد يس
 واحدا وهو ما قام وقعد لانه من الحذف لا التنازع لان الضمائر في أحدهما بنفس المعنى
 لاقتضائه في الفعل عنه وانما هو منقضي عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضر في أحدهما مع
 الاتيان بالآخر فلا يرد ما قاله وقد ينزع في الباقي بإمكان جعل ما في التعجب من الحذف
 والايصال بان يجعل فاعل أبصر مستترافيه بعد حذف الجار لا محذوفاً وأما المصدر فتحج السيوطي
 تحمله للضمير لتأوله بالمتفق فضر بانه ضارب واطعام بمعنى ان يطعم ففعله مستتر لا محذوف
 واما في الاستثناء المرفوع فالفاعل اصطلاحاً ما بعد الاوكون الأصل ما قام أحد من منظور فيه للمعنى
 ونظر الخصاة للفظ والفعل المؤكد حذف فاعله لعله تصريفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره
 فهو كالنائب وأما الفعل المجهول فانما حذف فاعله لسد الباب مسدود ومثله يقال في رجل رجل
 فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهري وفي الحقيقة لا حذف فتأمل هذا وأجاز الكسائي
 حذفه مطلقاً كما جحد لا يرنى الزاني حين يرنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو
 مؤمن ونحو كلا اذا بلغت التراقي وقولهم اذا كان غدا فأتني وردبان الناعل في كلاهما مستتر
 لا محذوف في شرب ضمير يعود للشارب المدلول عليه بالفعل وفي باغت ضمير الروح المعسومة
 من السياق والتراقي أعالي الصدر وفي الأخير ضمير يعود لمادات عليه الحال المشاهدة أي اذا
 كان هو أي ما نحن عليه من السلامة غدا فأتني (قوله ولا يجوز تقديعه) أي الإتيان بالضرورة كما
 نص عليه الاعلم وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل يمتنع مطاقاً لان الفعل وفاعله مجزئ
 كلمة فلا يقدم عجزها على صدرها فان وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضميراً مستترا
 والمقدم امام مبتدأ كزيد ضرب أو فاعل محذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك (قوله
 فأجازوا التقديم) أي تمسك بقول الزبائلي بفتح الزاي وشدة الموحدة

ما للجمال مشبهاً ومبداً * أجنح لا يحملن أم حديداً * أم الرجال جثما فعودا

برفع مشبهها وليس مبتدأ لعدم خبره لنصب ويبداً على الحال فتعين كونه فاعلاً لو لم يداً مقدماً

فهو والافضه مستتر

(ش) حكم الفاعل التأخر عن رافعه
 وهو الفعل أو شبهه نحو قام الزيدان
 وزيد قائم غلاماه وقام زيد ولا
 يجوز تقديعه على رافعه فلا تقول
 الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم
 ولا زيد قام على ان يكون زيد فاعلاً
 مقبلاً على ان يكون مبتدأ
 والفعل بعد رافع للضمير مستتر
 التقدير زيد قام وهو هذا مذهب
 البصريين وأما الكوفيون
 فأجازوا التقديم في ذلك كله وتظهر
 فائدة الخلاف في غير الصورة
 الأخيرة وهي صورة الأفراد نحو
 زيد قام فتقول على مذهب
 الكوفيين الزيدان قام والزيدون
 قام وعلى مذهب البصريين يجب
 ان تقول الزيدان قاما والزيدون
 قاموا فتأني بأنف وواو في الفعل
 ويكونان هما الفاعلين وهذا معنى
 قوله وبعد فعل فاعل وأشار بقوله
 فان ظهر الى آخره الى أن الفعل
 وشبهه لا بد له من مرفوع فان ظهر
 فلا ضمير نحو قام زيد وان لم يظهر
 فهو مضمّر نحو زيد قام أي هو

(ص) وجرد الفعل إذا ما أسندا * لاشئ أو جمع كذا الشهدا وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند (ش) مذهب جهورا أعرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر منثنى أو مجموع وجب تحريكه من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحاله إذا أسندا إلى منرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قن الهندات فتأني بعلامة في الفعل الرفع للظاهر على أن يكون ما بعد الفعل من فوعا به وما اتصل بالفعل من الالف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا والفعل المتقدم وما اتصل به اسماء في موضع رفع به والجملة في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر ويحتمل وجه آخر وهو أن يكون ما اتصل بالفعل من فوعا به كما تقدم وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضرة أعني الالف (١٦٢) والواو والنون ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب كما نقل الصغار

في شرح الكتاب أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر منثنى أو مجموع أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقن الهندات فتكون الالف والواو والنون حروف تاندل على التثنية والجمع كما كانت التاء في قامت هندس فتاندل على التانيث عند جميع العرب والاسم الذي بعد الفعل المذكر ويرفع به كما ارتفعت هندس بقامت ومن ذلك قوله

تولى قتال المارقين بنفسه

وقد أسلماه مبعود جيم

وقوله

يلوموني في اشتراء التخييل

أهلي في كلهمو يعذل

وقوله

رائن الغواني الشيب لاح بهارضى

فأعرض عني بالحدود النواضر

فبعده وجيم من فوعان بقوله أسلماه

والالف في أسلماه حرف يدل على

كون الفاعل اثنين وكذلك أهلي

عليه وهو يفتح الواو وكسر الهمزة كفعيل من التؤدة وهي التائي وهو عند البصريين ضرورة كما مر في قوله وقلا وصال الخ ومن يمنعه مطلقا يجعل الخبر محذوفا قال السد الحال مسنده أي يظهر ويبدأ أو غير ذلك ويرى مشيما بالنصب على المصدر أي تشي مشيما أو بالجر بدل اشتمال من الحال (قوله وجرد الفعل الخ) هذا رابع الأحكام ومثل الفعل الوصف وانما خصه لانه الأصل أو أراد الفعل اللغوي على حذف مضاف أي مفهم الفعل ومثل ذلك يقال فيما مر من قوله وبعد فعل الخ (قوله من علامة التثنية الخ) وانما لم يجردوه من علامة التانيث للحاجة اليه الآن الفاعل قد يكون لفظه مذكرا ومعناه مؤنث وبالعكس فلا يعلم المراد إلا بالتاء وعدمها بخلاف التثنية والجمع فان صيغتهما تفتي عن العلامة (قوله تولى قتال الخ) الضمير لصعب بن الزبير والمارقين هم الخوارج من مرق السهم اذا خرج وأسلماه أي خذلاه وفيه الشاهد اذ قياسه أسلماه والمبعد بكسر العين أو فتحها الاجنبي والخيم القريب والصديق (قوله يلوموني) قياسه يلومني ويعذل بالضم من باب نصر كما في الخنثار (قوله مبتدأ أو بدلا الخ) لا يجوز جعل جميع ما ورد من ذلك على الابتداء والابدال لان أئمة العربية اتفقوا على أن قوم ما من العرب يجعلون هذه الحرف علامات كماء التانيث ولئلا يكون الابدال أو تقديم الظاهر واجبا ولا قائل به (قوله أ كلوني البراغيث) حقه على الافصح أ كلني أو أ كلني بالتاء وعلى هذه اللغة أ كلني بنون النسوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل وانما أتى بواو العقلاء لئلا يلمهم منزلة في الجور والتعدي المعبر عنه بالا كل مجازا (قوله يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب أخرى (قوله هكذا زعم المصنف) أشار بذلك إلى أنه مرود بأنه حديث مختصر حذف الراوي صدره ولفظه ان الله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون صفه ملائكة السابق والواو ضمير يرجع إليها وملائكة بالليل مسماة ألف لبيان ما أجل أولا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار قالوا وضير عائدة على ملائكة المحذوفة كصاحبها لكن قال سم يبعد كون الراوي مختصره ويجعل المحذوف ملاحظا بلا دليل فيتعين جعل الواو حرفا لئلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير اه (قوله ويرفع الفاعل الخ) هذا خامس الاحكام ولو قال ويرفع الفاعل فعل محذوفا * كمثل زيد في جواب من وفي

من فوع بقوله يلوموني والواو حرف يدل على الجمع والغواني من فوع برأين والنون حرف يدل على جمع المؤنث وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا إلى آخر البيت ومعناه انه قد يؤتى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فأشعر قوله وقد يقال بان ذلك قليل والامر كذلك وانما قال والفعل للظاهر بعد مسند لينبه على أن مثل هذا التركيب انما يكون قليلا اذا جعلت الفعل مسندا إلى الظاهر الذي بعده فاما اذا جعلته مسندا إلى المتصل به من الالف والواو والنون وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلا من المضمر فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة أ كلوني البراغيث وعبر عنها المصنف في كتبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل أ كلوني وملائكة فاعل يتعاقبون هكذا زعم المصنف (ص) ويرفع الفاعل فعل أضمر * كمثل زيد في جواب من قرا (ش) اذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وانما فاعله كما اذا قيل لك

من قرأ فتقول زيد التقدير فقرأ زيد
وقد يحذف الفعل وجوبا كقوله
تعالى وإن أحد من المشركين
استجارك فأحذف فاعل بفعل
محذوف وجوبا والتقدير وإن
استجارك أحد استجارك وكذلك
كل اسم مرفوع وقع بعد أن وإذا
فانه مرفوع بفعل محذوف وجوبا
ومثال ذلك في إذا قوله تعالى إذا
السماء انشقت فالسماء فاعل
بفعل محذوف والتقدير إذا انشقت
السماء انشقت وهذا مذهب
جمهور النحويين وسبأى الكلام
على هذه المسئلة في باب الاشتغال
إن شاء الله تعالى (ص)
وتاء تأنيث تلي الماضي إذا

كان لا تلي كابت هذا الذي
(ش) إذا أسند الفعل الماضي الى
مؤنث لحقته تاء ما كنة تدل على
كون الفاعل مؤنثا ولا فرق في ذلك
بين الحقيقي والمجازي نحو قامت
هند وطلعت الشمس لكن لها
حالتان حالة لزوم وحالة جواز وسبأى
الكلام على ذلك (ص)
وانما تلزم فعل مضمير

متصل أو منهم ذات حر
(ش) تلزم تاء التأنيث الساكنة
الفعل الماضي في موضعين أحدهما
أن يسند الفعل الى ضمير مؤنث
متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث
الحقيقي والمجازي فتقول هند قامت
والشمس طلعت ولا تقول قام ولا
طلع فان كان الضمير منفصلا لم يثبت
بالتاء نحو هند ما قام الالهى الثانى
أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقيا
التأنيث نحو قامت هند وهو المراد
بقوله أو منهم ذات حر وأصل

لسلم من التجوز بالاضمار عن الحذف لأن الفعل لا يسمى مضمرا بل محذوفا (قوله التقدير فقرأ
زيد) انما يقدر زيد القارئ ليكون جملة اسمية كالسؤال لأن الفعلية في هذا الباب أكثر فالجمل
عليها أولى تصریح (قوله وتاء تأنيث الخ) هذا سادس الاحكام وهى من اضافة الدال للمدلول
(قوله تلي الماضي) مثله الوصف نحو فأعانة هند الاما يستوى فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى
مفعول وففعول بمعنى فاعل فلا تلحقه تاء (قوله اذا كان لا تلي) أى مسندا اليها ولو على وجه التثنية
والمراد به المؤنث حقيقة وهو ماله فرج كالمراة والنخلة أو مجازا وهو ماله فرج كالمشمس
والارض أو تاء ولا كالكتاب مراد به الضميمة أو حكا وهو المضاف لمؤنث كصدر القناة (قوله
تدل على كون الفاعل الخ) قيد به لكونه محل البحث والافتقار نأيه واسم كان ولو عبر عن مرفوع
الفعل لشمله ما كان المرفوع المؤنث قد يخلو عن التاء وقد توجب في المذكر وقصدوا الدلالة
على تأنيثه ابتداء الحق واعلامه بالفعل لكونه كجزء منه كما وصلوا علامة الرفع في الافعال الخمسة
عن مرفوعها (قوله فعل مضمير) أى فعل فاعل مضمير ولو مجازى التأنيث مستترا كان كما مثله أو بارزا
وهو خصوص الانثى في نحو قامت بخلاف وقت للمؤنثة وقتا للمثناة وقتن وقتن لجمعها فلا تلحقه
التاء فضلا عن لزومها للاستغناء عنها ويستثنى من المستتر نحو نعمت امرأه هند فان الفاعل ضمير
مؤنث مستتر يعود على امرأته بعد ذلك لا يلزم التاء في فعله لما سبأى في ذم الفتاة ثم هذا اللزوم
باق وان عطف عليه مذكر كهند قامت هى وزيد كما يلزم التذكير في عكسه كزيد قام هو وهند
ومحل تغليب المذكر مطلقا قدم أو أخر اذا جمع مضمير واحد كهند وزيد قائمان (قوله أو مفهم)
عطف على مضمير أى أو فعل اسم ظاهر مفهم الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله كما يفيد البيت
بعده وما قيل انه حذف هذا القديم من الثانى لذكركه في الاول فيمدان معنى الاتصال في الضمير غير
معناه المراد هنا كما لا يخفى وان كان لازماله فالاولى ما سمعته (قوله تلزم تاء التأنيث الخ) مثلهما
في اللزوم وعدمه تاء المضارع المسند لمؤنث فتلزم مع الظاهر الحقيقي التأنيث ومع الضمير المتصل
سواء كان كل منهما مفردا أو مثنى وأما الجمع فان كان ظاهرا جازت فيه كتقوم الهندات كما سبأى
في تاء الماضي أو ضمير الاستغنى عنها بالنون كيتربصن الآن يعفون يبايعنك فهل تمتنع حينئذ
لذلك كاء الماضي أو لا فيجوز (قوله ما قام الالهى) مثله انما قام هى (قوله حقيقى التأنيث) أى
سواء كان بالتاء كفاطمة أو لا كزنب وبسمنى من انجر دما لا يتهمز كره من مؤنثه كبرعوث فلا
يؤنث فعله وان أريد به مؤنث كان ذا التاء الذى لا تميز يجب تأنيث فعله وان أريد به مذكر بلا
خلاف كقوله وبقرة وشاة بما يفرق من جمع التاء كما في السكت فتى لم يعرف حال المعنى في الواقع
يراعى اللفظ فعلم ان الاستدلال على أن غلة سليمان كانت آتت بقوله تعالى قالت غلة وهم لعدم
تميزها وكل ذلك في الحقيقي اما المجازى فذو التاء مؤنث جواز أو المجرد مذكر وجوبا الا ان يسمع
تأنيثه كشمس وأرض وسماء وقد نظمت ذلك فقلت

إذا سقط التمييزين مذكر * وأتى ففعل الكل أشبه مطلقا
لذى التاء وذكرك في الجرد يافتى * كقوله مع برعوث فاعلم وحققا
وان ميزا أنت لا تلي ولو خلا * من التاوذ كرك في سواء لتنتي
وذاني الحقيقي لا المجازى فانه * مع التاء الوجهين في الحكم قدرى
ومع حذفها ذكروا جواى سوى الذى * بنقل كشمس فهو بالنقل علقا

(تبينه) * حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل فيما ذكر وكل ذلك فيما إذا أريد
معنى الاسم فان قصد لفظه جازت كبره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل

حرح حذف لام الكلمة وفهم من كلامه (١٦٤) ان التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في المؤنث المجازي الظاهر فتقول طلع

الشمس وطلعت الشمس ولا في الجمع على ما سألني تفصيله

(ص) وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو أتى القاضي بنت الواقف

(ش) اذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير الاجازات ان التاء

وحذفها والاجود الانبات فتقول

أتى القاضي بنت الواقف والاجود

أنت وتقول قام اليوم هند والاجود

قامت (ص) والحذف مع فصل بالافضل

كأز كالأفقا ان العلاء

(ش) اذا فصل بين الفعل والفاعل

المؤنث بالاجازات ان التاء عند

الجمهور فتقول ما قام الا هند وما

طلع الا الشمس ولا يجوز ما قامت

الا هند ولا ما طلعت الا الشمس

وقد جاء في الشعر كقوله

فما بقيت الا الضلوع الجراشع

فتقول المصنف ان الحذف منفضل

على الانبات يشعر بأن الانبات

أيضا جائز وليس كذلك لانه ان أراد

به انه مفضل عليه باعتبار انه ثابت

في التثنية والنظام وان الانبات اغما جاء

في الشعر فصحيح وان أراد ان الحذف

أكثر من الانبات فغير صحيح لان

الانبات قليل جدا (ص)

والحذف قديما في بلا فصل ومع

ضمير ذي المجاز في شعرو وقع

(ش) قد تحذف التاء من الفعل المسند

الى مؤنث حقيقي من غير فصل وهو

قليل جدا حكى سيبويه قال فلانة

وقد تحذف التاء من الفعل المسند

الى ضمير المؤنث المجازي وهو

مخصوص بالشعر كقوله

فلا من نغودت ودقها

ولا أرض اقبل ابقاها

(ص) والتاء مع جمع سوى السالم من

والحرف وحروف الهجاء وقال القراء حروف الهجاء مؤنثة ولا تذ كر الا في الشعر (قوله حرح)

أي بدل تصغيره على حرج وجعه على أحراج حذفته لانه وهى الحاء اعتبارا فبقى كيدودم

وقد يعوض منها راء تدغم فيها الراء وهو بكسر الحاء فرج المرأة كافي المصباح لكن المراد هنا مطلق

فرج معدلاوط ولودبرا كالطير (قوله الفصل) أي بين الفعل وفاعله الظاهر فتضعف العناية به

ليعده عن الفعل ويصير الفصل كنعوض من التاء (قوله والاجود الانبات) أي كما يفهم من

تعبيره بقدر فرض الكلام في ظاهر حقيقي التأنيث اما المجازي فنقل الدماميني ان الاجود فيه

ترك التاء اظهرا الفضل الحقيقي على غيره ثم اختار عكسه لان انباتها كتر جدا في القرآن على

حذفها (قوله لم يجز الخ) أي لان الفاعل في الحقيقة مذكور محذوف اذا المعنى ما قام أحد الا هند

وانما جوز المصنف انباتها نظرا للظاهر المنفوط به ومثل الاسوي وغيره فقيهما الخلاف وان كانا

مذكرين لا كتسابهم ما التأنيث من المضاف اليه (قوله فما بقيت الخ) صدره لذى الرمة

* طوى الخبز والاجراز ما في غروضها * فما بقيت الخ يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر

والخبز بجاء مسملة فزاي هو النخس والركض وهو فاعل طوى أي أذهب والاجراز جمع حرز

بحجم فراء فزاي أرض لانبات بها والغروض مجتمعات بين يديها راء جمع غرض كفيلوس وفلس كافي

الصباح وهو حزام الناقة والجر اشع جمع جرش كفنا فندوقند أي الضلوع المتفتحة الغليظة

وأما الرقيقة فذهب من الهزال ووجه الشاهد منه انه اذا جاز انبات التاء في الفصل بالامع

الضلوع وهى جمع تكسيري يجوز فيها الانبات وعدمه عند عدم الفصل فليجوز فيما يجب فيه

الانبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به هنا (قوله وليس كذلك) أي ليس جائزا في

التثنية بل هو خاص بالشعر لكن قال المصنف في غير هذا الكتاب ان الصحيح جواز نثرا أيضا خلافا

للجمهور وقد قرئ فأصبحوا لا ترى الامسا كنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت الاصححة بالرفع

فلا اعتراض عليه والشق الثاني من التريده هو المراد (قوله الى مؤنث حقيقي) أي ظاهر أم ضميره

فالظاهر انه لم يسمع فيه الحذف (قوله مخصوص بالشعر) جوزة ابن كيسان في التثنية أيضا فقال

الشمس طلع كطلع الشمس (قوله فلا من نغودت) بالتثنية على اعمال لا كاس أو اهما لها واما الثانية

فعامله كان والمزنة السجاية البيضاء وودقت ودقها أي أمطرت كأمطارها وأقبل أي أتت البقل

كلياتها (قوله والتاء مع جمع الخ) أقاديهذا ان ما عر من لزوم التاء مع الظاهر الحقيقي التأنيث

خاص بغير الجمع والمراد به ما دل على متعددا سالما كان كريدون وفاطمت وطلحات أو مكسرا

كهنودوز بود أو اسم جمع كنساء وقوم أو اسم جنس كشجرو بقرف كل ذلك يجوز فيه ترك التاء

لتأوله بالجمع أو القربق مثلا وانباتها ولو لمذ كراسا لتأوله بالجماعة وهى من المؤنث المجازي

والفرج في نساء وفاطمت ليس بنفس الجمع حتى يكون حقيقيا بل لا حاد هذا مذهب

الكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث لا كطلحات

وقرات ووجوب تذ كير جمع المذكر السالم لان سلامة الواحد فيه ما صيرته كلنذ كور بخلاف

البقية ورد عليهم بقوله تعالى آمنت به بنوا اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقول الشاعر

فبكي بناتي شجوهن وزوجتي * والناظرون الى ثم تصدعوا

وأجيب بفرض كلامهم فيما اذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل اما ما تغير كبتين وبنات فيجوز

فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبي وأما التذ كير في جاءك فله فصل بالكاف وهذا تعلم أن

ما ذكره المصنف وجراه عليه الشارح من جواز الأمرين فيما عدا جمع المذكر السالم الشامل السالم

المؤنث ليس مذهبا بصريا ولا كوفيا لكنه مذهب الفارسي من البصريين كافي التصريح وعلى

أباه والثاني ما يجوز تقديمه وتأخيره نحو ضرب زيد عمرا فتقول عمرا ضرب زيد (ص) وآخر المفعول أن ليس حذر *
 أو أضمر الفاعل غير منحصر (ش) يجب (١٦٦) تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما إذا خفي الأعراب فيهما

ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا وهذا مذهب الجمهور وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه واحتج بأن العسرب لها غرض في الإلباس كما لها غرض في التبيين فإذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره فتقول أكل موسى الكمثرى وأكل الكمثرى موسى وهذا معنى قوله وآخر المفعول أن ليس حذر ومعنى قوله أو أضمر الفاعل غير منحصر أنه يجب أيضا تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميرا غير محصور نحو ضربت زيدا فإن كان ضميرا محصورا وجب تأخيره نحو ما ضرب زيد الآن (ص) وما بالآ أو بآنا فنحصر

آخر وقد يسبق أن قصد ظهر (ش) يقول إذا انحصر الفاعل أو المفعول بالآ أو بآنا وجب تأخيره وقد تقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور إذا ظهر المحصور من غيره وذلك كما إذا كان المحصور بالآ فاما إذا كان المحصور بآنا فإنه لا يجوز تقديم المحصور إذا لا يظهر كونه محصورا إلا بتأخيره بخلاف المحصور بالآ فإنه يعرف بكونه واقعا بعد الإقلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر فتشال الفاعل المحصور بآنا فتقول انما ضرب عمرا زيد ومثال المفعول المحصور بآنا انما ضرب زيد عمرا

لم تفصل بغيره ظاهرة كانت نحو فاما البيتيم فلا تقهرا ومقدرة نحو ويريك فكبرا بخلاف أما اليوم فاضرب زيد للفصل بالطرف ولا يردان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لأن محله في غير ما لا يكون الفاعل معهما من حلقة عن موضعها كما سيوضح في بابها (قوله ما يجوز تقديمه) أي على الفعل وتأخيره عنه وذلك إذا خلا من موجب التقديم المار ومن مانعه وهو غالب ما سأتى مما يوجب تأخيره عن الفاعل أو توسطه وكذا يتبع تقديمه على الفعل إذا كان المشددة أو المخففة منها ومعمولها فلا يقال أنك فاضل عرفت الأمع أما نحو أما أنك فاضل فعرفت أو كان معمولا فعل تعجبي أو معمولا صلة حرف مصدرى ناصب كأن وكى فلا يقال جئت أن زيد اضرب أو كى زيد اضرب بخلاف غير الناصب فيجوز كي مجبى ما زيد اضرب ووددت لو زيد اضرب وقيل يتبع مطلقا أو معمولا فعل مجزوم أو منصوب بلن إذا قدم على الجازم وإن أيضا فيجوز وكذا المنصوب إذا عند الكسائي أو معمولا لفاعلا مقرون بلام ابتداء لم تسبق بأن أو بلام قسم أو بقدا أو بسوف أو بقلما أو ربما أو نون تو كيد فكل ذلك يتبع تقديم معمولة عليه كافي الجمع وغيره وأما تقديم ذلك على الفاعل وتأخيره عنه فهو جار على ما في البيتيم (قوله غير منحصر) بكسر الصاد أي غير منحصر فيه غيره كإيدل عليه قوله المحصر وكذا قول الشارح الآتي غير محصور رأى فيه غيره ولا يجوز فتح الصاد لأن المحصر لازم لا يبنى منه اسم مفعول مع ما يلزمه من عيب السناد (قوله كما إذا خفي الأعراب فيهما) ضرور ذلك ستة عشر من ضرب أربعة المقصور واسم الإشارة والموصول والمضاف للباقي نفسها (قوله وأجاز بعضهم) هو ابن الحاج في تقديمه على ابن عصفور (قوله لها غرض في الإلباس) أي بدليل نص غير عمر وعمر على غير وتجوز ضرب أحدهما الآخر وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جازع لا وشرعا وأوجب بأن هذا مبني على أنه لا فرق بين اللبس والإجمال والحق الفرق بينهما ما فإن اللبس تبادر خلاف المراد كالذي هنا وهو ممنوع لا يقع فيه في الخطا والاحمال احتمال اللفظ لهما على السواء كقولك للآعور رايت عينيه سوا وهذا هو الذي من مقاصد البلغاء دون الأول (قوله قرينة) أي معنوية كما ذكرها ولفظية كظهور الأعراب في تابع أحدهما كضرب موسى الضريف عيسى أو اتصال ضمير الثاني بالاول كضرب قتاه موسى لوجوب تقديم مرجع الضمير ولو رتبة أو تأنيث الفعل كضرب موسى سلمي (قوله الكمثرى) بفتح الميم مشددة في الأكثر ومنع بعضهم التشديد وهو اسم جنس واحد كثره فيصرف كالماء الإجناس كذا نقل عن المصباح وأظهر ما وجه صرفه مع ألف التأنيث المقصورة إلا أن يكون مراده المفرد لا الجمع (قوله وتأخير المفعول) أي عن الفاعل والوجوب اضافي أي بالنسبة لا منناع توسطه بين الفعل والفاعل فيصدق بوجوب تأخيره عنهما بيان كانا ضميرين متصلين كضربته ويجوز تقديمه على الفعل كمثل الشارح فإن قدر في المتن حذف المعطوف أي أضمر الفاعل والمفعول كان الوجوب المفهوم من الأمر حقيقيا ولا يمكن مثله في الشرح لأن مثاله ياباه (قوله وما بالآ) مفعول مقدم لقوله أو نحو قوله انحصر أي غيره فيه (قوله وقد يسبق) أي ما انحصر بالآ أو بآنا بشرط ظهور القصده وهو لا يظهر في انما فتعين قصره على إذا قدمت معه لأن القصده لا يظهر إلا حينئذ فلا يهايم في المتن (قوله ما هيئت لنا) مفعول يدر وقد تقدم عليه الفاعل المحصور مع الأوعشية ظرف لهيئت والثناء كالأبعاد وزنا ومعنى ووشا مها بكسر الواو

فاعل

ومثال الفاعل المحصور بالآ ما ضرب عمرا الأزيد ومثال المفعول المحصور بالآ ما ضرب زيد العمرا ومثال تقدم

الفاعل المحصور بالآ قولك ما ضرب الأزيد عمرا ومنه قوله فلم يدر إلا الله ما هيئت لنا * عشية انشاء الديار ووشاها

ومثال تقديم المفعول المحصور بالآ قولك ما ضرب العمرا زيد ومنه قوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة

فما زاد الاضعف ماى كلامها هذا معنى كلام المصنف واعلم ان المحصور بانما الاختلاف في انه لا يجوز تقديمه واما المحصور بالا فقه ثلاثه مذهب أحدها وهو مذهب أكثر البصريين والقراء وابن الأنباري انه لا يجوز ما أن يكون المحصور بها فاعلا أو مفعولا فان كان فاعلا امتنع تقديمه فلا يجوز ما ضرب الازيد عمرا أو ما قوله * فليندر الا الله ما هيبت لنا * فأول على ان ما هيبت مفعول بفعل محذوف والتقدير ردى ما هيبت لنا فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول لان هذا ليس مفعولا للفعل المذكور وان كان المحصور مفعولا جاز تقديمه فتقول ما ضرب الاعمر ازيد الثاني وهو مذهب الكسائي انه يجوز تقديم المحصور بالافاعلا كان أو مفعولا الثالث وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجزولي والشاويين انه لا يجوز تقديم المحصور بالا (١٦٧) فاعلا كان أو مفعولا (ص) وشاع نحو خاف ربه عز وجل وشذ نحو زان نوره الشجر

(ش) أى شاع في لسان العرب
تقديم المفعول المشتمل على ضمير
يرجع الى الفاعل المتأخر وذلك نحو
خاف ربه عز وجل مفعول وقد اشتمل
على ضمير يرجع الى عمر وهو الفاعل
وانما جاز ذلك وان كان فيه عود
الضمير على متأخر لفظا لان الفاعل
منوى التقديم على المفعول لان
الاصل في الفاعل أن يتصل بالفعل
فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظا فلو
اشتمل المفعول على ضمير يرجع الى
ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم
المفعول على الفاعل في ذلك خلاف
وذلك نحو ضرب غلامها جاره هند
فن أجازها وهو الصحيح وجه الجواز
بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما
رتبه التقديم كان كعوده على
ما رتبته التقديم لان المتصل بالتقديم
متقدم وقوله وشذ الى آخره أى
وشذ عود الضمير من الفاعل المتقدم
على المفعول المتأخر وذلك نحو زان
نوره الشجر فالهاء المتصلة بنور
الذى هو الفاعل عائدة على الشجر
وهو المفعول وانما شذ ذلك لان فيه
عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة
لان الشجر مفعول وهو متأخر لفظا

فاعل هيبت جمع وشبهه وهى كلام الشر والعداوة وأنت فعله لانه جمع ويظهر ان ضميره لعداوته
(قوله الاضعف) مفعول زاد تقدم وهو محصور بالا على الفاعل وهو كلامها والبيت مجنون ليلي
(قوله مذهب الكسائي) هو الذى في المتن والثالث هو الاصح اجراء لا لا مجرى انما قد سدر
للمتأخر عاملا كاذ كفى الاول (قوله شاع في لسان العرب) أى والاصل في كثرة الاستعمال كونه
قياسيا وقوله شذ أى قياسا وان سمع كثيرا أيضا (قوله فن أجازها الخ) أى ومن منعها انظر الى تأخر
مفسر الضمير لفظا ورتبة مع عدم تعلق الفعل به بخلاف زان نوره الشجر فانه وان عاد على متأخر
لكن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان مشعورا به (قوله ممنوعة) أى شعرا وتثرا وقوله وأجازها أى
فيهما أبو عبد الله الطوال بضم الطاء وتحقيق الواو وابن جني بسكون الياء لان أصله كنى فعرب
بأبدال الكاف جيمًا وليس منسوبًا للجن كما قد يتوهم وبقي قول ثالث هو الحق وهو جوازها شعرا
لأنتم (قوله لما رأى الخ) الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المتقدم وهو طابوه الى المفعول
المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضى الله تعالى عنه وذعر وامبى للجهول أى خافوا جواب لما
وهى اما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب أو حرف وجود لوجود خلاف (قوله ورقى) بشد
القاف أى اعلو ورفع والتندى العطاء والذرا بالضم جمع ذرورة بالضم والكسر كما فى القاموس
وهى أعلى الشئ والشاهد فى شطريه ظاهر (قوله ولو أن مجد الخ) الحسن بن ثابت رضى الله
تعالى عنه يربى به المطم بن عدي أحد رؤساء المشركين بحكمة لانه كان يحوط النبي صلى الله عليه
وسلم ويصبر قبل الهجرة وابقى جواب لو فاعاد الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعمه وهو
مفعول مؤخر (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب بالجارحة وقيل دعاء عليه بالابسة
لانها انما تتعاضد على عند طلب السقاء وعدي بن حاتم الطائي صحابي فلا يليق به هذا الهجاء (قوله
أبا الغيلان) بكسر الميم وعن معنى بعدو عبر بالمضارع في يجرى استحضار الحال الماضية وسنار
بكسر المهملة والنون وشهد الميم رجل روى بنى القصر المسمى بالخورنق يظهر الكوفة للنعمان
ابن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ القاه من أعلاه لئلا يبنى لغيره مثله فضر به المثل فى سوء
المجازاة اللهم أحسن جزاءنا عندك بحاجه نبيك عليه الصلاة والسلام والله أعلم

* (الثائب عن الفاعل) *

هذه الترجمة مصطلح المصنف وهى أولى واخصر من قول الجهور المفعول الذى لم يسم فاعله لانه
لا يشمل غير المفعول مما يوجب كالتظرف اذ المفعول به هو المراد عند الاطلاق ولانه يشمل المفعول
الثانى فى نحو اعطى زيد دينارًا وليس مرادا وان اجيب بأن تلك العبارة غلبت على ما يوجب

والاصل فيه أن يفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة وهذه المسئلة متنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك نادر وأجازها أبو عبد الله الطوال
من الكوفيين وأبو الفتح بن جني وتابعهما المصنف وما ورد من ذلك قوله لما رأى طابوه مصعبا ذعروا * وكلا وساعدا المقدور يشتر وقوله
كساحله ذا الحلم أثواب سودد * ورقى نداهذا الندى فى ذرا المجد وقوله ولوان مجد أخلد الدهر واحدا * من الناس أبى مجده الدهر مطعما
وقوله جزى ربه عنى عدي بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر
* وحسن فعل كما يجزى سمنار فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائد اعلى ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنع المسئلة وذلك
نحو ضرب بعلمها صاحب هند وقد نقل بعضهم فى هذه المسئلة أيضا خلافا للحق فيه المنع (ص) * (الثائب عن الفاعل) *

فيماله كمنيل خير نائل
(ش) يحذف الفاعل ويقام المفعول
به مقامه فيعطى ما كان للفاعل
من لزوم الرفع وجوب التأخير
عن رفعه وعدم جواز حذفه وذلك
نحو نيل خير نائل خير نائل مفعول
قائم مقام الفاعل والاصل نال زيد
خير نائل حذف الفاعل وهو زيد
وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل
ولا يجوز تقديمه فلا تقول خير نائل
نيل على أن يكون مفعولا مقادما بل
على أن يكون مبتدأ وخبر الجملة
التي بعده وهي نيل والمفعول القائم
مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير
هو وكذلك لا يجوز حذف خير نائل
فتقول نيل (ص)

قأول الفعل اضمين والمتصل
بالآخر اكسر في مضى كوصل
واجعله من مضارع منفتحاً

كمنيتي المفعول فيه ينتهي

(ش) يضم أول الفعل الذي لم يسم
فاعله مطلقاً أي سواء كان ماضياً أو
مضارعاً أو يكسر ما قبل آخر الماضي
ويفتح ما قبل آخر المضارع ومثال
ذلك في الماضي قولك في وصل وصل
وفي المضارع قولك في ينتهي ينتهي

(ض) والثاني التالى المطاوعة

كالاول اجعله بلا منازعه

وثالث الذي به من الوصل

كالاول اجعله كاستحلى

(ش) اذا كان الفعل المبني للمفعول

مفتوحاً تاء المطاوعة ضم أوله وثانيه

وذلك كقولك في تدرج تدرج

وفي تكسر تكسر وفي تغافل تغافل

واذا كان مفتوحاً به مزة وصل ضم

أوله وثالثه وذلك كقولك في استحلى

استحلى وفي اقتدر اقتدر وفي انطلق

انطلق (ص)

عن الفاعل ايا كان دون غيره (قوله خير نائل) في الصحاح النوال انطاء والنائل مثله لكن المراد
هنا الشيء المعطى لانه تمثيل لانيابة المفعول به لا المصدر (قوله يحذف الفاعل) أي لغرض اما
لفظي كالايجاز في نحو بمثل ما عوقبتهم والسجع نحو من طابت سريرته جدت سيرته وتصحيح
النظم كقوله

عاقتم اعرضا وعاقتم رجلا * غيرى وعاق اخرى ذلك الرجل

أي علقنيها الله أي جعلني احبها عرضاً بلا قصد أو معنوى كالعلم به في وخلق الانسان ضعيفاً واجهله
كسرق المتاع وابهاه كتهدي على مسكين وتغني به بصون اسمه عن اسائه أو عن قرينه بالمفعول
كخلق الخنزير وتغني به كطعن عمرو كراهة سماعه والخوف علمه أو منه ونحو ذلك (قوله مقامه) يضم
الميم لانه من أقام الرباعي (قوله فيعطى ما كان للفاعل) منه كون الاصل اتصاله بعامله وصيرورته
كالحز منه واغناؤه عن الخبر في نحو أمضروب العبدان وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب وثالث
العامل لتأنيده وتجريد من علامة التثنية والجمع على ما سبق فيهما وصيرورته مبتدأ اذا تقدم ولا
يضر تخالف هذه الثلاثة في الظرف والمجرور لان الكلام الآن في النائب المفعول به لا مطلق نائب
(قوله فأول الفعل الخ) كاستدراك على قوله فيماله أي في كل شيء لا في صيغة العامل فان الفاعل
يرفع بالفعل الاصل واسمى الفعل والفاعل والظرف وأمثله المبالغة والجماد الموقول بمشقة ولا
يرتفع نائبه الا بالفعل المغير واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر الموقول بأن والفعل اقول ثالثاً

الاصح جوازه حيث لا يلبس كجئت من أكل الطعام يتنوين أكل ورفع الطعام أي من أن أكل
بجلاف بجئت من ضرب عمرو اذا كان عمر ومضرباً فبفتحين اضافته له على انه في محل نصب على
المنعولية لحصول اللبس على رفعه (قوله اضمين) أي ولو تقديره اكسب وكذا قوله اكسر كرتفان
وجسد الضم والكسر قبل ذلك كعلم ويكرم فاما أن يقدر مجي غير الاولين أو يراد بقوله اضمين

واكسر اذا لم يكن وكذا يقال في قوله منفتحاً (قوله اكسر في مضى) أي في لغة الاكثر ومنهم من
يسكنه مطلقاً كقوله * لو عصر من البان والمسك انعصر * ومنهم من يفتح في معتل اللام فتقلب
الساء الفاق يقول في رؤي زيد رؤي يفتح الهمزة في المعتل ثلاث لغات افاده في التصريح (قوله
كمنيتي) من الاتعاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال انتحيت جهة كذا أي اعتمدتها في السير
وملت اليها وانتحيت لقلا عن عرضته وانتحيت السكين على حلقه عرضته والمفعول بالخرصة

لينتهي الاول يفتح الياء والثاني يضمها نائب فاعل المفعول لقصد لفظها (قوله تالمطاوعة) هي قبول
التأثير وحصوله من الاول في الثاني كعلمته فتعلم وكسرتة فتكسر واغنا قسدتا اليها بكونه ثانياً
لبنيه على اختصاص هذا الحكم بالماضي فان تاليها في المضارع ثالث فيبقى على أصله (قوله
وثالث الخ) الرواية نصب ثالث مفعول أو لئلا يفسر ما جعلته وكالاول مفعوله الثاني

ويرد عليه ما مر من أن الفعل الموقول كذا لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه فان جعل مبتدأ خبره
اجعله بقى الاشكال في قوله كالاول لتقدمه عليه وقد مر ان المصنف ارتكب ذلك كثيراً للضرورة
(قوله وفي تغافل الخ) أشار بذلك الى ان مثل تاء المطاوعة مما أشبهها من كل تاء معتاد زيادتها وان لم
تكن للمطاوعة كتجتر ويا الى وتغافل بخلاف ترمس الشيء أي رمسه أي دفعه فلا يضم تاليها
لعدم اعتياد زيادتها اذا الاصل التوصل للساكن بالهمزة لا التاء (قوله وفي انطلق الخ) صريحه

بأنه اللازم للعجول وقد منعها أكثرهم مطلقاً ولا يرده عليهم قراءتها الذين ساعدوا يضم البين
لحكاية الكسائي ساعدته عني ومنعها أبو البقاء فمالي لا يتعدى بحرف كقام وجلس انلجى لبق
الفعل خبراً بلا خبر عنه بخلاف ما يتعدى به فيجوز كرهه وقيل يجوز مطلقاً ويتوب المصدر المعروف

واكسر أو أشم فإثلاثي أعلى * عينا وضم جاكوع فاحقل (ش) إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتل العين فقد سُمع في فائه ثلاثة أوجه اخلاص الكسر نحو قيل وبيع ومنه قوله حيكيت على نيرين اذ تحالك (١٦٩) * تحتبط الشوك ولا تشاك

واخلاص الضم نحو قول وبوع ومنه قوله

ليت وهي ينفع شيأ ليت
ليت شيأ يابوع فاشترت

وهي لغة بني دبر وبني فقعس وهما
من فقهاء بني اسد وازشمام وهو

الانسان بالقاء بحركة بين الضم
والكسر ولا يظهر ذلك الا في اللفظ

ولا يظهر في الخط وقد قرئ في السبعة
قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك

ويا سمأ اقلني وغض الماء بالاشمام
في قيل وغض (ص)

وان بشكل خيف ليس يجتنب
ومالباع قد يرى نحو ج

(ش) اذا أسند الفعل الثلاثي المعتل
العين بعد ثبائه للمفعول الى ضمير

متكلم او مخاطب او غائب فاما ان
يكون واويا أو يائيا فان كان واويا نحو

سام من السوم وجب عند المصنف
كسر القاء أو الاشمام فتقول سميت

ولا يجوز الضم فلا تقول سميت انا
يلتبس بفعل الفاعل فانه بالضم ليس

الانحوسم العبد وان كان يائيا نحو
باع من البيع وجب عند المصنف

ايضا انها أو الاشمام فتقول بعث
يا عبد ولا يجوز الكسر فلا تقول

بعث انا يلتبس بفعل الفاعل فانه
بالكسر فقط نحو بعث الثوب وهذا

معنى قوله وان بشكل خيف ليس
يجتنب أي وان خيف اللبس في شكل

من الاشكال السابقة اعني الضم
والكسر والاشمام عدل عنه الى

شكل غيره لابس معه هذا ما ذكره
المصنف والذي ذكره غيره أن

عن الناعل بكلمة الجليس والجلس والجلس الجلس فلا يبنى افتدا فاما ما بناء كان وكادوا واخواتهم ما
فأجازت سيبويه والجمهور ومنعه ابو حيان تبع الفارسي كما في السكت (قوله واكسر الخ) فقييد
لقوله المارفا قول الفعل انهم (قوله أو أشم) يتل فتح الهمة الى الواو وليست مكسورة لانه من
أشم الرباعي ومصدره الاشمام وقابا القصر تنازع كل من اكسر وأشم فأعمل فيه الثاني وحذف
من الاول ضميره لكونه فضله وعينا تميز نحو قول عن نائب الفاعل أي أعلت عينه وضم مبتدأ سرغ
التقسيم وجابا القصر خبره قال ابن هشام ولما كان ذكر الضم لا يكفي لبيان هذه اللغة قال كبوع
لينبذ على اسكان العين وقلها وارا (قوله معتل العين) الاولى هنا وفيما يأتي مع عمل بالثاني ليساوي
عبارة المصنف المقدمة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلان تغيير كور رصيد واعتور فاذا يبنى
للمفعول سلك به مسنك الصحيح (قوله ثلاثة أوجه) الكسر اعلاها والضم أرداها (قوله حيكيت)
بالياء وروي بالواو فأوردته الاشعوني شاهد الضم ضميرها الرداء يصفه بالقوة والمتانة وهو يؤثث
ويذكر أي نسجت ذلك الرداء على نيرين أي طاقسين وأذتحالك أي اذ حيكيت وتحتبط الشوك أي
تضم به من احتبط الشجرة ضميرها بعبء ونحوها ولا تشاك أي لا يخرقها الشوك اصفاقها (قوله
شبابا) اسم ليت الاول وبوع خبرها والثانية فاعل يقع اقصد مدلفظها فهي مرفوعة بالصفة
الظاهرة والثالثة مؤكدة للاولى وما بينهما اعتراض والاستفهام انكارى وشيأ مفعول مطلق
لا ينفع أي لا تنفع ليت نفعه اما لا مفعول به خلافا للعين وروي بمابدل هل (قوله بني دبر) بمهله
فوحدة صغرا (قوله بالقاء بحركة) بالميم فهو حال من القاء وفي نسخ الاتيان بحركة بين الخ ولا غبار
على هذين وفي نسخ الاتيان بالقاء بحركة الخ وفيها اتفاق حرفي جر يعني واحد له عامل واحد وهو
منوع الآن تجعل الباء الاولى لجرد التعدية والثانية للملابسة أو الثانية للتعدية والاولى بمعنى
على (قوله بين الضم والكسر) أي بأن يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير
لاحق ومن ثم تعضت الياء قاله العلوي فالينية على جهة الافراز لا الشبوع والقراء يسعون ذلك
روما والاشمام عندهم يطلق على الإشارة بالشفة في الرفع والضم عند الوقف على نحو نسبتعين
ومن قبل وعلى خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق (قوله في السبعة) أي للكسائي وهشام
(قوله الى ضمير متكلم) المراد به وباع بعد الجنس فيصدق بالواحد المذكور وغيره نحو بعنا وبعنا
وبعتن الآن الغائب لا يلتبس الاعند اسناده لنون النسوة فاقبل ان الصواب اسقاط قوله
أو غائب خلاف الصواب ثم الاولى بدله أو غائبات كما في نسخ (قوله ولا يجوز الضم) أي اذا لم يكن
مكسورا العين كحقت والامتنع فيه الكسر كما لم يأتى لا الضم لان المبني للفاعل ليس الا بالانكسر
(قوله من الاشكال السابقة الخ) صريح في أن الاشمام شكل وهو كذلك أن أريد بالشكل كيفية
اللفظ وصيغته المسبوقة لا يمكن لا يحصل به لبس المحذول بغيره فالمراد من مجموع الاشكال
السابقة أو يقال الجملة الشرطية لانه لزم الوقوع فان أريد بالشكل التحرك بحركة خاصة كان
اطلاقه على الاشمام بالغلب (قوله هذا ما ذكره المصنف) أي فان قوله يجتنب ظاهر في المنع
وان احتمل الكراهة (قوله بل يجوز الخ) أي ولا يضر الالباس كالميل الوابيه في نحو مختار وتضار
فانه ما يحتمل ان الجهول والمعاوم ورد بان هذا الجمل لابس كما هنا لكن في النكت عن أبي حيان
ان اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب ونص على جوازها سيبويه (قوله الذي ثبت لفاء باع الخ)

(٢٢ - خضري ل) الكسر في الواوي والضم في اليائي والاشمام هو المختار ولكن لا يجب ذلك بل يجوز الضم في الواوي
والكسر في اليائي وقوله ومالباع قد يرى نحو ج وباع من البيع وجب عند المصنف ايضا انها أو الاشمام
فتقول بعث يا عبد ولا يجوز الكسر فلا تقول بعث انا يلتبس بفعل الفاعل فانه بالكسر فقط نحو بعث الثوب وهذا
معنى قوله وان بشكل خيف ليس يجتنب أي وان خيف اللبس في شكل من الاشكال السابقة اعني الضم والكسر والاشمام عدل عنه الى شكل
غيره لابس معه هذا ما ذكره المصنف والذي ذكره غيره أن

لكن الافصح في المضاعف الضم قالوا شمل فالكسر وفي باع بالكس حتى قيل لا يجوز فيه غير الضم
والاصح الجواز قرأ علقمة مرة ردت المينا لولو ردت العادوا بالكسر وقرأ الجماعة بالضم الخصاص
والتياس الثاني بأمر الجماعة مدفوع بلولان الامر لا يقع بعد هاء على ان اللازم بدون لولاجال
لا التباس (قوله وهو معتل العين) أخذ هذا القيد من تشبيهه باختار وانقادوا ليس باللازم بل مثله
المضاعف كاشتدوا نزل ففيه اللغات الثلاثة كما قاله الشاطبي (قوله بمنزل حركة التاء) أى من
ضم أو كسر أو اشتمام (قوله وقابل) مبتدأ سوغه كونه وصفاً المحذوف أى وانظر قابل أو وصفه
بالطرف بعده ان جعل صفة له أو عمله فيه ان جعل حالاً من ضميره المستتر فيه وحراًى حقيق خسر
وبنيابة متعلق به (قوله وحرف جر) أى مع مجروره كما هو ظاهر الشارح تعالى ظاهر التسهيل
وشرح الكافية من أن النائب هو المجموع ونقل ترجمته عن ابن هشام لكن قال في الارتشاف
لم يذهب الى ذلك أحد بل مذهب البصريين ان النائب هو المجرور وحده فهو في محل رفع كأنه
بعد المبني للفاعل في محل نصب وعند الفراء الحرف وحده وهذا امر غوب عنه اذا الحرف لاحظ له
في الاعراب أصلاً نه وعلى الثاني في المتن مضاف مقدراً أى أو مجرور وحرف جر وذهب السهيلي
وابن درستويه الى عدم نيابة الجار والمجرور وأصل ما وهم ذلك بقدر فيه ضمير المصدر المفعول
من الفعل أو ضمير مهم يعود للمدل عليه الفعل من حدث أو زمان أو مكان اذ لا دليل على تعيين
أحدها والمختار مذهب البصريين (قوله مالزم النصب على الظرفية) هو ما لا يخرج عنها أصلاً
كقط وعوض واذا وسخر ومثله مالزم الظرفية أو شبهها وهو الجار عن كنهه ونم بالفتح فكل ذلك
لا تجوز انابته لعدم تصرفه اذ لا يستعمل مرفوعاً أصلاً ولا منصوباً أو مجروراً بغير ما ذكر فلا يقال
ما جى فقط ولا يجيء اذا جاز يذ على انابته ما واجزه الاخفش فيقال جالس عندك بنصبه على
الظرفية مع كونه في محل رفع بالنيابة وقد أجاز في قوله تعالى اقد تقطع بينكم ومنادون ذلك كون
الظرف في محل رفع فاعلاً ومبتدأ مع نصبه عن الظرفية لكن المشهور ان فتحه حينئذ بنى لاضافته
الى المبني لا عراب افاده في التصريح (قوله ونحو عندك) عطفت على قوله مالزم لا على سحران لا
يقضى أنه يلزم النصب أبداً وليس كذلك بل يخرج عنه الى شبهة وهو الجار عن (قوله من لزوم
النصب) أى أو شبهة (قوله معاذ الله) صدر ميمى نائب عن اللفظ بقوله أى أعوذ بالله معاذاً وانما
كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ومثله سبحانه (قوله وكذلك ما لا فائدة
فيه الخ) استفيد منه انه لا ينوب من الظروف والمصادر المتصرف المختص فالتصرف من
الظروف ما يفارق الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية كضرب
وقتل والمختص من الظروف ما يخص بشئ من أنواع المخصصات ومن المصداق ما ليس بمجرور
التأكيدي بأن يكون مبنياً للعدد كضرب ثلاثون ذرية أو لنوع مخصوص كضرب ضرب أليم
أو لنوع مقصود باسمه كقوله تعالى فن عني له من أخيه شئ أى نوع ماسن أنواع العنفسوا
صدر من كل الورثة أو بعضهم وانما جعل شئ مصدراً لا مفعولاً لانه لا يلزم وجعله عن ترك
ضعيف اذ لم يثبت عفا الشئ بمعنى تركه بل أعفاه كافي البضاوى وأما النائب من المجرور فشرطه
أيضاً الاختصاص كما يفيد قول الشارح ولا جالس في دار وان لا يلزم الجار له طريقة واحدة
كذو من هذا الملازمين للزمان الظاهر وكحروف القسم والاستثناء الملازمة له قسم به والمستثنى
ولا يدل على التعليل كلالهم والياء من اذا جاءت له وأما قوله

يفضى حياً ويفضى من مهابة * فلا يكلم الا حين يتنعم

فنائب فاعل يفضى ضمير المصدر أى ويفضى هو أى الاعضاء المعهود وهو أعضاء الحياء أو أعضاء

(ش) أى ثبت عند البناء للمفعول
لما تلمه العين من كل فعل يكون
على وزن افعل أو افعل وهو معتل
العين الذى ثبت لفظه باع من جواز
الكسر والضم والاشتمام وذلك نحو
اختار وانقادوا وشبههما فيجوز في
التاء والفاء ثلاثة أوجه الضم نحو
اختاروا ونحو الكسر نحو اختار
وانقادوا والاشتمام وتحرك الهزة
بمثل حركة التاء والفاء

(ص) وقابل من ظرف أو من مصدر
أو حرف جر بنيابة حرى
(ش) تقدم ان الفعل اذا بنى لمالم
يسم فاعله أقيم المفعول به مقام
الفاعل وأشار في هذا البيت الى انه
اذا لم يجز المفعول به أقيم الظرف
أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه
وشرط في كل واحد منها أن يكون
قابلاً للنيابة أى صالحاً لها واحتترز
بذلك مما لا يصلح للنيابة كالظرف
الذى لا يتصرف والمراد به مالزم
النصب على الظرفية نحو خراذا
أريد به خروم بعينه ونحو عندك
فلا تقول جالس عندك ولا ركب
سحران لا يخرجهما عما استقر لهما
في لسان العرب من لزوم النصب
وكالمصادر التى لا تصرف نحو معاذ
الله فلا يجوز رفع معاذ لم تقدم في
الظرف وكذلك ما لا فائدة فيه من
الظرف والمصدر والجار والمجرور

كائن من مهاجمة والتقدير ويغضى هو أى الطرف أى تطبق العين من مهاجمة كما استقر به
الرواى لان الاغضاء خاص بالطرف فيبدل عليه وليس الجبر ورتائب الفاعل لانه لكون جاره
للتعاضل مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جهة أخرى ولهذا المستنع انابة المفعول لاجل الحال
والتميز وأما منع المفعول معه والمستثنى فالفصل بينهما وبين الفعل والبيت المنة دم للفردى
يدح به زين العابدين بن الحسين بن علي رضي الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك في حياة أبيه
وجهد أن يستلم الحجر فنه الزحام فجلس بعيداً على كرى ينظر القصور في زين العابدين بطوف
وهو أحسن الناس وجهاً وأطيبهم أرجاء فالتهمى للحجر تنحى له الناس حتى استلم فقال رجل من
الشام من هذا الذي هابته الناس هذه الهيبة فقال هشام لأعرفه مخافة ان قيل اليه أهل الشام
فقال الفردى أنا أعرفه

قوله الفضة هو بضم الفاء والضاد
وشد الواو الاتساع كفى القاموس
اه مصححه

هذا ابن خير عباد الله كلهم * هذا التقي التقي الظاهر العلم
هذا الذي تعرف البطحاء وطأته * والبيت يعرفه والركن والحرم
يسكنه عرفة عرفان راحته * ركن الخطيم اذا ما جاء به سلم
هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله * بحجته أنبياء الله قد دخلوا

يغضى حياء الخ الى ان قال

من معشرهم دين وبغضهم * ككفر وقربهم ملجا ومعتصم
ان عدأهل التي كانوا أعتهم * أو قيل من خير أهل الارض قيل هم
لا يستطيع جواد بعد غايتهم * ولا يدانيهم قوم وان كرموا
من يعرف الله يعرف أولوية ذا * الدين من بيت هذا ناله الاثم

قلا تقول سبر وقت ولا ضرب ضرب
ولا جلس في دار لانه لا فائدة في ذلك
ومثال القابل من كل منها قولك
سبر يوم الجمعة وضرب ضرب شديد
ومر يزيد
(ص) ولا ينوب بعض هذى ان
وجد * في اللفظ

فغضب عليه هشام حتى سجنه فأرسل اليه زين العابدين اثني عشر ألف درهم فردها وقال مدحت
الله لا لعطاء فأرسل يقول له أنا أهل البيت اذا وهبنا شيئاً لا نستعيده والله يعلم نيتك ويثيبك عليها
فقبلها (قوله ولا ضرب ضرب) أى لانه لا فائدة في استناد الفعل الى المبهمة من المصدر والزمان
أو لما كان لا تفهم الاوّل منه وضعوا الثالث التزاماً فلا بد من تخصيصها بشئ من الخصصات
ولا عبرة بما صدرت كبد الفعل لان هذه غير فائدة الاستناد وأولى من ذلك بالمنع ضرب على
اخمض ضرب المبهمة لان الضمير أشد ايمان الظاهر نعم ان عاد على مصدر مختص بلام
العهد أو بصفة محذوفة لدليل جاز كما مر في بغضى حياء الخ ومثله قوله تعالى وحيل بينهم وقوله

وقالت متى يخل عليك ويعتال * يبولك وان يكشف غرامك تدرب

وقوله فما لك من ذى حاجة حيل دونها * وما كل ما يهوى امرؤ هو طائله
أى حيل هو أى الحول المعهود الحاصل بالموت أو بغزوة بدري أحد التفاسير ويعتال هو أى
الاعتلال المعهود الحاصل من المحبوبة أو حول كائن بينهم واعتلال كائن عليك كذا في التوضيح
وغيره أى ولا يصح جعل بين في الآية ودون في البيت نائب الفاعل لادم تصرفه ما عند وجهور
البصر بين كافي التصريح نعم يجوز ذلك عند الاخفش فيكونان منصوبين على الظرفية في محل
رفع بالانابة كما مر في عند وكذا عند من يجوز تصرفهما كافي قراءة لقد تقطع بينكم بالرفع ومودة
بينكم بالجر وقوله

ألم تر يا أئني حيت حقيقتي * وبشرت حد الموت والموت دونها

بالرفع وعلى هذا فيكون فتحهم اللبنة ولا يصح جعل النائب في البيت الاخير ضمير ذى حاجة لان
الفعل لازم لا يتعدى الى المفعول بنفسه فتدبر (قوله في اللفظ) خرج به ما لو كان الفعل يطاب

مفعول به وقدير (ش) مذهب البصريين الا الاخفش اذا وجد بعد الفعل المبني لم يسم فاعله مفعول به ومصدر ونظرف وجار ومجرور
 تعين اقامة المفعول به مقام الفاعل فتم قول ضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة امام الامير في داره ولا يجوز اقامة غيره مقامه مع وجوده وما ورد
 من ذلك شاذ ومؤول ومذهب الكوفيين انه يجوز اقامة غيره مع وجوده تقدم أو تأخر فتقول ضرب ضربا شديدا او ضرب زيد
 ضربا شديدا وكذلك الباقي واستدلوا بذلك بقراءة أي جعفر يجرى قوما بما كانوا يكسبون وقول الشاعر لم يعن بالعلياء الاسيدا
 * ولا شفي ذا النغي الا ذوهدي ومذهب الاخفش انه اذا تقدم غير المفعول به عليه جاز اقامة كل واحد منهما فتقول ضرب في الدار زيد
 وضرب في الدار زيد وان لم يتقدم تعين اقامة المفعول به نحو ضرب زيد في الدار ولا يجوز ضرب زيد في الدار
 (ص) وباتفاق قديريوب الثاني من * (١٧٢) باب كسافيا التباسه آمن (ش) اذا بني الفعل المتعدي الى مفعولين لم يسم فاعله فاما ان

مفعولاه لكان لم يذ كر فلا يتبع انابة غيره سم (قوله مفعول به) أي ولو منصوبا بنزع الخافض
 فتمتص انابة غيره مع وجوده كانه ثابت مع وجوده منصوب بنفس الفعل كاخترت زيد الرجل عند
 الجمهور خلافا للفر والتسميل (قوله وقدير) أي شذوذا أو ضرورة (قوله أي جعفر) هو
 من العشرة (قوله ليجري قوما الخ) أي يبناء يجرى للمجهول ونائب فاعله بما كانوا مع وجود
 المفعول به وهو قوما وكذلك لم يعن مجعول وبالعلياء نأيه مع وجود المفعول به وهو سيدا أي لم يعن
 الله أي لم يجعل أحدا يعنى بالعلياء الاسيدا وأوله البصريون بأنه ضرورة والنائب في الآية ضمير
 انغفر ان المفهوم من يغفروا غاية ما فيه انابة المفعول الثاني وهو جائز هدا وحقق في شرح الجامع
 ان الأحق بالنياية ما يكون أهم في الكلام مثلا لو كان التصديق قاع ضرب زيد امام الامير أنيب
 الظرف مع وجود المفعول به وهكذا (قوله من باب كسا) هو ما كان ثاني مفعوليه غير خبر في
 الاصل ولا أحد هما منصوبا بنزع الخافض كاخترت الرجل زيدا (قوله ان لا يحصل لبس الخ)
 أي ولا يدفعه تأخير النائب لان كون الاصل تأخير الثاني عارضة كون الاصل انابة الفاعل معنى
 فلا يدل على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دفع لبس
 لعدم المعارض فيه وكذلك لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه لان غاية ما يقيد كونه المؤنث هو النائب
 واما كونه آخذنا وما أخوذ اقشئ آخر (قوله فليس بجيد الخ) يجاب عنه بأنه لم يصح عنده حكاية
 الخلاف أو مراده اتفاق جمهور البصريين (قوله ولا يجوز عندهم الخ) أي وان لم يحصل لبس
 لان المعرفة أحق بالاستاد و قيل بالمانع مطلقا طرد الباب (قوله اذا قصد ظهر) أي بشرط ظهوره
 فاذا شرطية لا اذا تعليلية (قوله فقد نقل غيرهما الخلاف) أي اجازوه بعضهم حيث لا لبس كما
 مثل وهو مقتضى كلام التسميل بل هو داخل هنا لانه ثاني مفعولي ظن فنقل الاتفاق غلط قاله ابن
 هشام * (وتنبه) * شرط انابة الثاني مع عدم اللبس ان لا يكون جملة والامتنع اتفاقا كما تمتنع في
 غير الثاني الا اذا حكيت بالقول لانها حكمة كالمفرد لقصد لفظي نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فان
 كان الثاني ظرفا مع وجود الاول ففيه الخلاف المار في الظرف مع المفعول وعلى الجواز ان النائب
 متعلقه لانه المفعول الثاني في الحقيقة لا المجرور نفسه خلافا لسم لانه معمول للمفعول الاول لا لفعل
 بخلاف مريد كما مر (قوله فلا تقول ظن الخ) أي لان كلامهما يصلح أن يكون ظانا ومظنونا

يكون من باب أعطى أو من باب ظن
 فان كان من باب أعطى وهو المراد
 به ذا البيت فذكر المصنف انه يجوز
 اقامة الاول منهم ما وكذلك الثاني
 بالاتفاق فتقول كسي زيد حجة
 وأعطى عمرو درهما وان شئت أفت
 الثاني فتقول أعطى عمرا درهم وكسي
 زيدا حجة هذا ان لم يحصل لبس باقامة
 الثاني فان حصل لبس وجب اقامة
 الاول وذلك نحو أعطيت زيدا عمرا
 فيسمين اقامة الاول فتقول أعطى
 زيدا عمرا ولا يجوز اقامة الثاني
 حينئذ لا يحصل لبس لان كل
 واحد منهما يصلح أن يكون آخذنا
 بخلاف الاول ونقل المصنف الاتفاق
 على أن الثاني من هذا الباب يجوز
 اقامته عند أمن اللبس فان عني به
 انه اتفاق من جهة النحويين كلهم
 فليس بجيد لان مذهب الكوفيين
 انه اذا كان الاول معرفة والثاني
 نكرة تعين اقامة الاول فتقول
 أعطى زيد درهما ولا يجوز عندهم
 اقامة الثاني فلا تقول أعطى درهم
 زيدا

(ص) في باب ظن وأرى المنع اشهر * ولا أرى منعا اذا قصد ظهر (ش) يعني انه اذا كان الفعل متعديا الى مفعولين (قوله
 الثاني منهم ما خبر في الاصل كظن واخواتها أو كان متعديا الى ثلاثة مفاعيل كأرى واخواتها فالاشهر عند النحويين أنه يجب اقامة الاول
 ويمتنع اقامة الثاني في باب ظن والثاني والثالث في باب اعلم فتقول ظن زيد قائما ولا يجوز ظن زيد قائما وتقول اعلم زيد فرسا مسرجا ولا يجوز
 اقامة الثاني فلا تقول اعلم زيد فرسا مسرجا ولا اقامة الثالث فلا تقول اعلم زيد فرسا مسرجا ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع
 اقامة الثالث ونقل الاتفاق أيضا ابن المصنف وذهب قوم منهم المصنف الى انه لا يتعين اقامة الاول في باب ظن ولا في باب اعلم لكن يشترط
 أن لا يحصل لبس فتقول ظن زيدا قائما واعلم زيد فرسا مسرجا واما اقامة الثالث من باب اعلم فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على
 منعه وليس كما زعموا فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول اعلم زيد فرسا مسرجا فلو حصل لبس تعين اقامة الاول في باب ظن واعلم فلا
 تقول ظن زيدا فرسا وعلى ان عمر هو المفعول الثاني ولا أعلم زيد اخا لمناظقا (ص) وما سوى النائب مما علقا * بالرفع نصب له محققا

(ش) حكم المفعول القائم مقام الفاعل

حكم الفاعل فكأنه لا يرفع الفعل
الافاعلا واحدا فكذلك لا يرفع
الفعل الامفعولا واحدا فلو كان
للفعل معمولان فأكثر أقت واحدا
منه مقام الفاعل ولونصب الباني
فتقول أعطى زيد درهما وأعلم زيد
عراقا فاعطا وضرب زيد ضربا شديدا
يوم الجمعة امام الأمير في داره (ص)
* (اشتغال العامل عن المفعول) *

ان مضمرا اسم سابق فعلا شغل
عنه نصب لفظه أو المحل
فالسابق انصبه بفعل أخيرا
حتماء ووافق لما قد أظهرنا
(ش) الاشتغال أن يقدم اسم
ويؤخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك
الاسم السابق أو في سببيه وهو
المضاف الى ضمير الاسم السابق فقال
المشتغل بالضمير زيد اضربه ثم وزيدا
مررت به ومثال المشتغل بالسبي
زيد اضربه ثم غلامه وهذا هو المراد
بقوله ان مضمرا اسم الخ والتقدير
ان شغل مضمرا اسم سابق فعلا عن
ذلك الاسم بنصب المضمير لفظا نحو
زيد اضربه أو بنصبه محلا نحو زيدا
مررت به فكل واحد من ضربت
ومررت قد اشتغل بضمير زيد لكن
ضربت وصل الى الضمير بنفسه
ومررت وصل اليه بحرف جر فهو
محجور ولفظا منصوب محلا وكل من
ضربت وممررت لم يشتغل بالضمير
المتسلط على زيد كما تسلط على الضمير
فكنت تقول زيد اضربه فتصعب
زيد أو وصل اليه الفعل بنفسه كما
وصل الى ضميره وتقول زيد مررت
فصل الفعل الى زيد بالباء كما وصل
الى ضميره ويكون منصوبا محلا كما
كان الضمير وقوله فالسابق انصبه
الى آخر معناه أنه اذا وجد الاسم

(قوله ونصب الباقي) أي اللفظ في غير المجرور ومخلافه والله أعلم

* (اشتغال العامل عن المفعول) *

المقصود بالاشتغال عنه ووسطه بين المرفوعات والمنصوبات لرفعه تارة ونصبه أخرى
صان وفيه أن أول المنصوبات المفعول به في باب تعدى الفعل ولزومه وقد ذكر بعده المتنازع فيه
مع انه يرفع وينصب فكان ينبغي على هذا التوسط أيضا (قوله ان مضمرا اسم الخ) مضمرا فاعل
بمحذوف يفسره شغل وفعل المفعول بذلك المحذوف وضمير عنه ولفظه للاسم السابق والباء في
نصبه عن وعن وهو بدل اشتمال من عنه بإعادة العامل بعينه وأل في المحل بدل عن الضمير على
مذهب الكوفيين أي ان شغل ضمير اسم سابق فعلا عن كونه نصب لفظ ذلك الاسم كزيدا
ضربه أو محله كزيد اضربه فالسابق الخ فاللفظ والمحل للاسم السابق لانه مضمولان نصبه محلي
أبدا هذا ما اشار اليه الموضح والاشموني وهو التحقيق وأشار الشارح كغيره الى أن اللفظ والمحل
للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدى الفعل اليه بنفسه ويجعله تعديه بالحرف كزيدا مررت
به مجازا من اطلاق المزموم وهو نصب اللفظ والمحل على لازمه وهو التعدى بالنفس والواسطة وعلى
هذا الضمير في لفظه للضمير والباء سببية متعلقة بشغل ويكون قوله الآتي وفصل مشغول
بحرف جر تعميما به من تخصيص لان فصل المشغول امام ضمير الاسم السابق كذا كراوس
سببيه كزيدا مررت بغلامه فلا تكرار (قوله فالسابق) نصب بمحذوف يفسره انصبه وأقار
بذلك مثال الاشتغال مع حكمه (قوله أضمرنا) أي حذف حتما أي اضمارا حتما كما سيذكره
الشرح لانصبا حتما لان في النصب التفصيل الآتي (قوله ان يقدم اسم) أي واحدا لانه
مذكور في الاثبات فيفيد ان المشغول عنه لا يتعدد مع اتحاد العامل المقدر لانه لم يسم مع واما زيدا
وعمر اضربه ما فإكمال اسم الواحد بسبب العطف واجازه الاخفش ان عمل المقدر في متعدد
كزيدا درهما أعطيته أي فان تعدد العامل المقدر جاز كما في الرضى كزيدا أخاه غلامه ضربه أي
لا بست زيدا أهنت أخاه ضربه غلامه وأقار أيضا اشتراط تقدمه واما ضربه زيد فليس اشتغالا
بل ان نصب زيد قبل من الهاء ورفع مبتدأ مؤخر وشترط فيه أيضا قوله الاضمار فلا يصح
الاشتغال عن حال وتعيين مضمرا كذا ومجرور ما يتبعه عن الظاهر كذا في النصبان لكن
سواء في المفعول المطلق نيابة الضمير عن كل من المصدر المؤكد والمبين إلا أن يكون فيه خلاف
وكونه مفعولا مابعد فلا اشتغال في جاء زيدا كرهه وكونه مختصا بالذكر محضة ليصح رفعه
بالابتداء وان تعين نصبه لعارض فلا اشتغال في ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب عطف على
مفعول جعلنا بتدبير مضاف أي وحب رهبانية وابتدعوها صفة كافي المغنى (قوله ويتأخر عنه
فعل) هذا هو المشغول وهو العامل الذي ذكره بشرطه الاتصال بالاسم السابق كما سيأتي وصلو حه
للعمل فيما قبله سواء كان فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو مفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم
الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب لانه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يعمل فيما قبله نعم
يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل وليس عند مجوز تقديم معمول الاوّل وخبر الثالث كزيدا
لست مثله أي بابت زيدا لست مثله (قوله في ضمير ذلك الاسم) هـ ذاهوا واشغلا بشرطه كونه
ضمير الاسم السابق أو سببيه كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بفتح لما قبله من القطع بعد التثنية
أ صان ومرا اذا شارح بعمله فيه خصوص النصب بدله باقي كلامه ومقتضى ذلك مع قول
المصنف بنصب لفظه وقوله فالسابق انصبه الخ أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان

والفعل على الهيئة المذكورة

فيجب وزل نصب الاسم السابق واختلف النحويون في ناصبه فذهب الجمهور الى ان ناصبه فعل مضمحل وجوبا ويكون الفعل المضمحل موافقا في المعنى لذلك المظهر وهذا يشمل ما وافق انظما ومعنى نحو قولك في زيداً ضربته ان التقدير ضربت زيداً ضربته وما وافق معنى دون انظما كقولك في زيداً ضربت به ان التقدير جازت زيداً ضربت به وهذا هو الذي ذكره المصنف والمذهب الثاني انه منصوب بالفعل المذكور بعده وهو مذهب كوفي واختلف هؤلاء فقال قوم انه عامل في الضمير وفي الاسم معاً فاذا قلت زيداً ضربته كان ضربت ناصباً لزيد وللهاء ورثة هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره وقال قوم هو عامل في الظاهر والضمير ملغى ورد بان الاسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل

(ض) والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما (ش) ذكر النحويون ان مسائل هذا الباب على خمسة أقسام أحدها ما يجب فيه النصب والثاني ما يجب فيه الرفع والثالث ما يجوز فيه الامر والنصب أربع والرابع ما يجوز فيه الامر والرفع أربع والخامس ما يجوز فيه الامر على السواء فأشار المصنف الى القسم الاول بقوله والنصب حتم الخ ومعناه انه يجب نصب الاسم السابق اذا وقع بعد ادأ لا يلها الا الفعل كادوات الشرط نحو وان حيثما تقول ان زيداً كرمته اكرمت وحيثما زيداً تلقاه فأكرمه فيجب نصب زيداً في المثالين وفيما

أحد من المشركين استجارك لا يكون اشتغالا والمنقول عن شارح التسهيل وأنى حيان انه منه وكذا في التوضيح وهو المنجى في الضابط قصوراً عما حذف من تفسير استجارك لاشتغاله بضميره ولا يرد أنه لو نزع غله لم يعمل فيه لان ذلك لعارض تقدمه ولو تأخر عنه لعمل فيه والجمهور على اتحاد جهة نصب الشاغل والاسم السابق وصحح الدماميني خلافه لحكاية الاخفش عن العرب زيداً جلست عنده مع ان زيداً مفعول به وعنده ظرف والتقدير لا يستزيداً جلست عنده (قوله مضمحل وجوبا) أى لان المذكر كور كالعوض عنه فلا يجمع بينهما وأما قوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكباً الآية فليس اشتغالا بل رأيت الثانى تأ كيد وساجدين مفعول ثانى رأيت الاول أو مفعوله الثانى محذوف أى ساجدين لى وقوله والشمس والقمر مفعول محذوف يفسره رأيتهما والجمع حينئذ للتعظيم (قوله وما وافق معنى دون انظما) أى سواء كانت الموافقة بالوضع كالمرور المتعدي بالباء والنجاة بوزن مختلف المتعدي بعل فغناه المحاذاة أو بالزوم ولو عرفاً كزيداً ضربت أخاه أو قتلت عدوه أى أهنت زيداً أو سررته لان ذلك لازم عرفاً للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثله زيداً ضربت بعلامه أى لا بدت زيداً لا جازت لان المجاوزة ليست له واعلم أنه لا محل لجملة العامل المظهر على الصحيح لانها مفسرة بخلاف اللشويين في جمع له المفسرة بحسب ما تفسره أى فلا محل لها في زيداً ضربته ومحلهما الرفع في انا كل شىء خلقناه بقدر ونحو زيداً الخ بزياد كانه لانها مفسرة للخبير والنصب في وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة اذ لو صرح بالمعصية المفسرة بجملة لهم مغفرة كان منصوباً بهذا كون المفسر جملة انما هو في اشتغال النصب الذى كادنا فيه أما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لانه المحذوف لا الجملة وله اعراب ما يفسره انظماً ومخلاً ولذا جزم في قوله * فنحن نؤثنت به وهو آمن * (قوله بأنه لا يعمل الخ) وبأنه يلزم كون المتعدي لواحد لمتعدى الاثنين وهو خرم للقاعدة (قوله لا تلغى الخ) وبأن الضمير قد لا يتعدى اليه الفعل الا بالحرف فكيف يلغى مع وجود الحرف المتعدي وأيضاً لا يمكن الالغاء في السبب لانه مطلوب الفعل في الحقيقة كزيداً ضربت غلام رجل يحبه (قوله كادوات الشرط) أى والتخصيص والعرض لاختصاصها بالفعل مطلقاً وأدوات الاستفهام الا الهمزة لاختصاصها به اذ ارادته في حيزها بخلاف ما اذا لم تره كاي زيداً وهل زيداً قائم وانما ذكر ذلك في خصوص هل يعرض استفهامها بالتطفل كما مر وأما الهمزة فلا تختص به مطلقاً لانها أمم الباب وهم يتوسعون في الامهات لكن الغالب فيها الفعل (قوله وحيثما زيداً تلقاه الخ) أى وهل زيداً أكرمته ومتى زيداً اكرمته واين زيداً اقرته فيجب النصب في كل ذلك وقوله تلقاه ليس مجزوماً لانه مع فاعله مفسر للجملة المحذوفة بعد حيثما وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون مجزوماً كمتفسره وفي نسخ تلقاه بالجرم اجراء مجرى المحذوف * (تنبيه) * تسوية الناطق بين ان وحيثما انما هي في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهم أعم من كونه في شعرا ونثر لامن جميع الوجوه فلا يرد ان جميع الادوات المذكورة لا يلها في النثر الا صريح الفعل فالاشتغال بعدها خاص بالنثر غير الان مع الماضى لفظاً ومعنى واذا مطلقاً فلا يقع تلويغها لعل ظاهراً الهـ ما في النثر اضعف طلبه ماله لان ان يظهر علمها حينئذ مع انها أمم باهم اذا لا تعمل أصلاً قال الورداني ومنها ما كل شرط لا يجزم نحو لو ذات سوارطه تنى لو غيرك قالها يا أبا عبيد بن جراح ان مع المضارع لما ظهر أثرها فيه قوى طلبه ماله فتقع تلويغها في النثر كباقي الادوات ويستثنى من ادوات الشرط اما فان الاشتغال يقع بعدها انما ونثر النكر لا يجب النصب لان الاسم يلها ولو لمع وجود الفعل نحو وأما نحو فهدى بنهم قريء بالرفع على الابتداء وبالنصب على الاشتغال ويجب تقدير العامل بعد المنصوب

أشبههما ولا يجوز الرفع على أنه
مبتدأ إذ لا يتبع بعده هذه الأدوات
وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها
فلا يتبع عنده الرفع على الابتداء

كقول الشاعر

لا تجزى أن منفس أهلكته

وإذا هلكك فعند ذلك فاجزى

تقديره أن هلك منفس والله أعلم

(ص) وإن تلا السابق ما لا يتبادر

يختص بالرفع التزمه أبدا

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد

ما قبل معموله لا ما بعده

(ش) أشار بهذين البيتين إلى القسم

الثاني وهو ما يجب فيه الرفع فيجب رفع

الاسم المشتغل عنه إذا وقع بعد أداة

تختص بالابتداء كذا الذي للمعجزة

فتة - ولخرجت فإذا زيد يضربه

عمر ويرفع زيد ولا يجوز نصبه لأن

إذا هذ لا يقع بعدها الفعل لا ظاهرا

ولا مقدرا وكذلك يجب رفع الاسم

السابق إذا ولي الفعل المشتغل

بأنضمير أداة لا يعمل ما بعدها فيها

قبلها كدوات الشرط والاستفهام

وما النافية نحو زيدان أقيسه فأكرمه

وزيد هل ضربته وزيد ما أقيسه

فيجب رفع زيد في هذه الأمثلة ونحوها

ولا يجوز نصبه لأن ما لا يصلح أن

يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسر

عاملا فيما قبله وإلى هذا أشار بقوله

كذا إذا الفعل الخ أي كذلك يجب

رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل

شيئا لا يرد ما قبله معه ولا ما بعده

ومن أجاز عمل ما بعده هذه الأدوات

فما قبله أفعال زيدا ما أقيمت أجاز

النصب مع الضمير بعامل مقدر

فيقول زيد ما أقيته

لأن ما لا يليه إلا الاسم وبعد الفاعل لأنه لا يفصلها من أما الاسم واحد أي وأما مودفها دينا
هـ يناسم (قوله ولا يجوز الرفع) أي على الابتداء كذا كره أما على الفاعلية الفعل مطاوع
للمذكور فيجوز كقوله

لا تجزى أن منفس أهلكته * وإذا هلكك فعند ذلك فاجزى

أي أن هلك منفس أهلكته وافتحوا أن مثل المطاوع المبني للمجهول كان زيدا كرمته أكرمك

على أن زيد نائب فاعل مجزى من زوف أي أن أكرم زيدا كرمته فتدبر (قوله وأجاز بعضهم وقوع

الاسم) أي المبتدأ بعدها أي أدوات الشرط وكذا التخصيص والاستفهام وهذا القول ضعيف

(قوله السابق) بالرفع فاعل تلا وما لا يتبادر الخ. فعوله أي ما يختص بذي الابتداء (قوله كذا الخ)

منعول مطاوع لمخزوف وفاعل تلا ضمير الفعل وما لم يرد مفعوله وما قبل بالضم أي قبله فاعل يرد

ومعمولا حال منه أي إذا تلا الفعل شيئا لم يرد مفعوله معمولا لما وجد بعده بأن كان له صدر الكلام

فالتزم الرفع الترام مثل ذلك (قوله فيجب رفع الاسم المشتغل عنه الخ) مقتضى ذلك أن هذا

القسم من باب الاشتغال مع أن ابن الحاجب لم يذكروا صوبه ابن هشام قال لأنه ليس من باب

الاشتغال في شيء ولم يدخل تحت ضابطه لأن العامل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل في الاسم

السابق والمجته ما اقتضاهما ابن والشارح من عده منه لأن العامل صالح في ذاته للعمل فيه وإنما

امتنع لعارض وقوعه في هذه الأما يمكن فتقول المصنف في الضابط بنصب النقطه أو المحل على

الأعراب الأول يعني باعتبار حاله الذاتية وإن منعه مانع عارض ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله

لذاته كالفعل الجاء أدأه سم (قوله لا يقع بعدها الفعل) أي مطلقا لفرقه من إذا الشرطية

وقيل يقع أن اقترن بقوله لأنها لا تقع بعدها الشرطية فيحصل بها الفرق وقيل يقع مطلقا الأول أصح

ومثلهما التماثل لا يجوز النصب في ليمباشر أثره على الاشتغال لأن ما لم تزل اختصاصا لبيت

بالاسم خلافا لابن أبي الربيع نعم يجوز النصب على أعمالها وما يلزم الابتداء وما هو الحال مع

المضارع المثبت فلا نصب في نحو خرجت وزيد يضربه عمرو وما سمي أي في قوله وذات بناء مضارع

ثبت الخ وكذا الام ابتداء فلا نصب في أني لزيد يضربه (قوله إذا ولي الفعل الخ) وكذا إذا فصل

بين الاسم والفعل بأجنبي نحو زيد أنت تضربه وهند عمرو يضربها فلا نصب فيه للفصل بين

العامل والمعمول بأجنبي فلا يفسر عاملا فيه وهذا قد يدخل في قوله كذا إذا الفعل تلا الخ (قوله

كادوات الشرط) أي والتخصيص والعرض ولازم الابتداء وكما نظيره والخروف الناصخة

والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله فلا نصب في زيد هلا

ضربه أو لا تضربه أو لا تضاربه أو كم أو أني تضربه أو زيد الذي تضربه أو رجل تضربه أو ما

زيد لا يضربه عمرو بخلاف حرف التنفيس كزيد أسأضربه فيجوز نصبه على الراجح (قوله وما

النافية) مثلها لا في جواب القسم لأن لها الصدارة أيضا ولذا قال سيبويه في قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس

أن نصب حب ينزع الخافض هو على لا بعد زوف يفسره أطعمه على الاشتغال لأنه على تقدير

لا فلا يعمل فيما قبله أي حلفت على حب العراق لا أطعمه في الدهر بخلاف زيد لا أضربه أو لم

أضربه فالرفع فيه راجح فقط لا واجب لأنه من القسم الخامس الآتي (قوله ولا يجوز نصبه) أي

على الاشتغال وقوله لا يصلح أن يفسر عاملا أي على وجه كونه عوضا عن المقدر كما هو شأن

الاشتغال فلو نصب الاسم تقدير يدل عليه بالمفوض دون تعويض جزو لم تكن المسئلة من

الاشتغال ولا يلزم صلاحية المفوض حينئذ لا يعمل فيما قبله ولذا سرح المصنف في قول الشاعر

بأنهم المأمور دلولي دونك بأن دلولي مفعول المحذوف يدل عليه وذلك أي خذ دلولي مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وحيد فيجوز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال (قوله وبعد ما يلاؤه الخ) أي وبعد شيء يغلب في اسنان العرب جعل الفعل تال له فابلاؤه مصدر مضاف للمفعول الثاني والمفعول الأول لأنه الناعل بمعنى وفاعله محذوف أي ايلاء العرب الفعل له (قوله على معمول فعل) أي على جملة معمول فعل أي الجملة التي هو فيها لأن العطف على الجملة الفعلية تمامها (قوله كالامر) أي ولو باللام يجوز ان يضرب به لانها كلاً الناحية لا يلزمان انصـدر فلا يتسرع عمل ما بعدهما فيما قبلهما وانما امتنع تقديم الفعل عليهما للضعف مع تأخرهما عن العمل كافي لم يلباوان (قوله والدعاء) أي بخير أو شر بصيغة الطاب كزيد اللهم ارحمه وأخبر كما مثله (قوله واختار نصبه) أي لان الاخبار بالطلب عن المبتدأ قليل وخلاف القياس لعدم احتماله الصدق والكذب الا بتأويل كما مر في باب بل قيل بمنعه وانما اتفقت السبعة على الرفع في آية السرفة والزنا لاندلس مما نحن فيه بل قد يرد عنه سديسويو به مما يتلى عليكم حكم السارق الخ والزانية الخ خبره محذوف وانفعل بعده مستأنف ليسان الحكم فالكلام جملتان لان هذا ليس من مواضع دخول الفاء في الخبر عنده كما مر وعند المبرد الجملة الفعلية خبر ودرجته الفاعل في المبتدأ من معنى الشرط ولهذا امتنع النصب لان ما بعده فاء الجزاء وشبهها لا يعمل فيما قبلها على أنه لا يمنع اجماع السبعة على المبرجوح قياساً كقوله تعالى وجع الشمس والقمر حيث لم يوثق الفعل مع انه المختار في الموثق غير الحقيقي وان عطف عليه مذكر كما مر وقال ابن بابشاذ يختار الرفع في العموم كلاً آية والنصب في الخصوص كزيد اضربه (قوله كهمزة الاستفهام) مثلها انفي بما أولاً وان وكذا حيث المجردة من ما لا دخول الجميع على الفعل أ كثر في ترجيح النصب بعدها كما زيد اربأ بته ولا عمرأ كلفه وان بك رارأ بته واجلس حيث زيد اضربه بته بخلاف لم ولما فتختص بالفـعل ولا يقع الاسم بعدها الا ضرورة فيجب نصبه فان فصلت الهمزة بغير ظرف نحو أنت زيد تضربه ترجح الرفع اما الظرف فلا أثر له ثم وأكل يوم زيد اضربه والظاهر ان مثل الهمزة في ذلك ما ذكره معها (قوله بعد عاطف) أي أو شبهه كضربت القوم حتى زيد اضربه وما رأيت زيد لكن عمر اضربه فترجح النصب لان حتى ولكن وان كانا حرفي ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما أشبه بالعاطفين في كون ما بعده حتى بعضاً مما قبلها وفي كون لكن بعد النفي كما هو شأنهما عند العطف فان خلبا من ذلك كما كرم زيد حتى عمروأ كرمته وقام بكر لكن عمرو وضربه ترجح الرفع لعدم شبههما بالعاطف ولا وجه لتعيينه كما قيل ادعائيه انهما مثل زيد وضربه أفاده سم (قوله ان عطف جملة الخ) ان قلت كما يرجح النصب بذل ترجح الرفع بكون الاصل عدم التقدير أعجب بأن التقدير في العربية كثير جداً وتختلف المتعاطفين قليل جداً بل يقل في المعنى فجاء عن الرازي فلا يصلح للترجيح ومحمل قوله التخالف اذا عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم ادعوتهم أم أنتم صامتون فان مقتضى التخالف ان دعاء الاصنام متجدد منهم فتناسبه الفعلية وعبر في الثاني بالاسمية لتفيد ان هذا الدعاء مساو للصمت اذا تم في عدم الاقادة فكأنهم لم يدعوا أصلاً ولو عبر بالفعل لكان هذا المعنى قد تدبر (قوله قام زيد وما عمرو الخ) انما اختير رفعه لان ما بعده ما مستأنف ونقطع عما قبلها ومثلها اذا الفعائية كرايت عبد الله فاذا زيد يضربه عمرو ولكن الرفع في هذه واجب لما مر ولا أثر للتصل بغيرهما كقام زيد وفي الدار عمرو اضربه (قوله فيختار نصب عمرو الخ) أفاد ان محمل ترجح الرفع مع التصل ما لم يقتض النصب مقتض آخر غير العطف كالطلب والائر ترجح النصب لعدم مقتضيه واعلم ان ما بعده الفاعل لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة

(ص)

واختير نصب قبل فعل ذي طاب
وبعد ما يلاؤه الفعل غلب
وبعد عاطف بلا فصل على
معمول فعل مستقر أولاً
(ش) هذا هو القسم الثالث وهو
ما يختار فيه النصب وذلك اذا وقع
بعد الاسم فعل دال على طلب كالامر
والنهي والدعاء نحو زيد اضربه وزيد
لا تضربه وزيد ارحمه الله فيجوز رفع
زيد ونصبه واختار النصب وكذلك
في مستأنف اذا وقع الاسم بعد
أداة يغلب ان يليها الفعل كهمزة
الاستفهام فتقول أنت زيد اضربه
بالنصب والرفع والمختار النصب
وكذلك يختار النصب اذا وقع
الاسم المشتغل عنه بعد عاطف
تقدمته جملة فعلية ولم يفصل بين
العاطف والاسم نحو قام زيد وعمرأ
أ كرمته فيجوز رفع عمرو ونصبه
واختار النصب ان عطف جملة فعلية
على جملة فعلية فلا يفصل بين العاطف
والاسم كان الاسم كالو لم تقدمه شيء
نحو قام زيد وما عمروأ كرمته فيجوز
رفع عمرو ونصبه والمختار الرفع كما
سبق أي وتقول قام زيد وما عمروأ
فأ كرمته فيختار نصب عمرو

كلمات قد لم لانه وقع قبل فعل دال على طلب (ص) وان تلا المعطوف فعلا مخبرا * به عن اسم فاعطفن مخبرا
(ش) أشار بقوله فاعطفن مخبرا الى جواز الامرين على السواء وهذا هو الذي تقدم انه القسم الخامس وضبط النحويون ذلك بأنه اذا وقع
الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملته ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء وفسروا الجملة ذات الوجهين بانها جملة
صدرها انهم وعجزها فعل نحو زيد قام وعروا كرمته في داره فيجوز رفع عمرو مراعاة للصدر ونصبه مراعاة للعجز (ص)
والرفع في غير الذي مر ربح * فما أبيع افعول ودع ما لم يبيع (ش) هذا هو الذي تقدم انه القسم الرابع وهو ما يجوز فيه
الامر ان يختار الرفع وذلك كل اسم لم يوجب نصبه ولا ما يوجب (١٧٧) رفعه ولا ما يربح نصبه ولا ما يجوز فيه

زيد أنضاربه الآن أو غدا والمدرهم أنت معطاه فيجوز نصب زيد والمدرهم ورفعهم ما كما كان يجوز ذلك مع الفعل واحترز بقوله إن لم يكن مانع حصل عما إذا دخل على الوصف مانع عنه (١٧٨) من العمل فيما قبله كما إذا دخلت عليه الألف واللام نحو زيد أنضاربه فلا

يجوز نصب زيد لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبله ما فلا يفسر عاملا فيه والله أعلم (ص) وعلاقة حاصله بتابع

كعلاقة بنفس الاسم الواقع (ش) تقدم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل نحو زيد اضربه وبين ما فصل بحرف جر نحو زيد امررت به أو بإضافة نحو زيد اضربه غلامه وذ كرفي هذا البيت أن الملابسة بالتابع كالملازمة بالنسبي ومعناه أنه إذا عمل الفعل في أجنبي وأتبع عما اشقل على ضمير الاسم السابق من صفة نحو زيد اضربه رجل لا يحبه أو عطف بيان نحو زيد اضربه عمر أباؤه أو معطوف بالواو خاصة نحو زيد اضربه عمر وأخاه حصلت الملازمة بذلك كما تحصل بنفس السببي فينزل زيد اضربه رجل لا يحبه منزلة زيد اضربه غلامه وكذلك الباقي وحاصله أن الأجنبي إذا أتبع بما فيه ضمير الاسم السابق جرى مجرى السببي والله أعلم (ص)

فالمحل للجملة أما هو وحده فلا محل له على الراجح وكذا يجب الرفع في نحو زيد ضربه بالياء لأن المصدر لا يعمل فيما قبله فزيد مبتدأ خبره الفعل الذي ناب عنه المصدر نعم يجوز الاشتغال فيه ما عند الكسائي المجوز تقديم معمول اسم الفعل والسبب في المجوز تقديم معمول المصدر الذي لا يعمل بحرف مصدرى وهو النائب عن فعله أما ما ينحل فلا يعمل فيما قبله اتفاقا لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ومحل ما ذكره ما لم يمنع منه مانع كالقاضي والذين كثروا فاعلمهم فيعين فيه الابتداء اتفاقا وتعمد مصدر المحذوف هو الخبر أى تعمدهم تعسا ودخلته القامع أن فعل الصلة له ماضى لجوازها على قوله كآية أن الذين قتلوا المؤمنين الخ (قوله زيد أنضاربه الآن) أى نصب زيداً بفعل مضمر يفسر بجهل أنضاربه أو باسم فاعل مضمر خبر عن أنما تقدم عليه أو مبتدأ أو نافع له أن اعتد على نحو واستفهام نحو زيد أنضاربه الوصف المذكور على هذين خبريه متداخليف كما قاله الدماميني أو هو مفسر للمحذوف وقائم مقامه بلا تقدير مبهمة له كما قاله سم فان قيل قد مر في الابتداء أن الوصف لا يفصل من معموله بأجنبي وحينئذ فلا يصلح ضميره لأن يفسر عاملا في زيد لأنه لو تفرغ له لم يتسلط عليه لفصله بآنا فلما هو صالح في ذاته لا بالنظر للفصل أو أن محل امتناع الفصل عند تأخر الأجنبي والمعمول عن الوصف كما في آية أراغب أنت عن آلهى أخذنا من كلامهم أفاده الصبان ولا يرد أنهم صرحوا بامتناع زيد أنت تضربه للفصل كما مر مع تقدمهما لأنهم اغتفروا ذلك في الوصف لاحتياجه إلى ما يعقد عليه بخلاف الفعل (قوله وعلاقة الخ) يعنى أن الارتباط بين العامل الظاهر والاسم السابق الذى لا بد منه فى الاشتغال ليكون العامل موجهاً إليه فى المعنى كما يحصل بنفس الاسم الواقع شاعلا لكونه ضمير السابق أو سببيه يحصل بتابع الشاغل الأجنبي إذا اشقل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلاقة بمعنى الارتباط والملازمة والباقى بتابع وبالاسم سببية كإشير إليه صنيع الشارح فان كلامهم سبب فى الارتباط باعتبار عمل العامل فيه أو فى متبوعه والمراد بتابع الشاغل وصفه أو بيانه أو نعت عليه بخصوص الواو لافادتها الجمعية لا البدل والتوكيد ويحتمل أن المراد بالعلاقة الضمير والباقى بتابع وبالاسم بمعنى فى والمراد بالاسم الواقع على هذا خصوص السببي فأنمل والله أعلم

* (تعدي الفعل ولزومه) *

لزومه عطف على تعدي فهو تابع له فى اعراب التراجم من رفع أو غيره وهو من إضافة الصفة للموصوف أى الفعل المتعدي والفعل اللازم لأنهم المذكوران صراحة لا نفس التعدي وال لزوم وفى هذا الباب ذكر المفعول به وهو أول المنصوبات فكان الأولى تأخيرها عن التنازع كما مر فى الاشتغال (قوله علامة الفعل المتعدي) أى بنفسه وضعاله المراد عند الإطلاق لا المتعدي بالحرف ولا بنزع الخافض (قوله أن تصل) أى صحة أن تصل الخ وله علامة ثانية وهى صحة صوغ اسم مفعول منه تام أى غير مفتقر إلى جار ومجرور (قوله ها) بالقصر مفعول تصل وغير الجار مضاف إليه أى ها معى ضمير غير مصدرى أى غير ظرف أى بضافان ضميره يتصل باللازم كالمصدر نحو الليلة يتم أو النهار صمته وانما يتركز المصنف لأنه لا يتصل به الا توسعا بخذف الجار والاصل فى فيها وصحة فيه بخلاف ضمير المصدر (قوله واللازم ما ليس كذلك) هذا كقول المصنف ولازم

* (تعدي الفعل ولزومه) *

علامة الفعل المتعدي أن تصل ها غير مصدرية نحو عمل (ش) ينقسم الفعل إلى متعد ولزوم فالمتعدي هو الذى يصل إلى مفعوله بغير حرف جر نحو ضربه زيداً واللازم ما ليس كذلك وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو

مررت بزيداً ولا مفعول له نحو قام زيد ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه فعلا متعديا وافتعا ومجاوزا وما ليس كذلك يسمى لازما وقاصر أو غير متعدي بحرف جر وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به ها تعود على غير المصدر وهى ها المفعول به نحو الباب أغلقته واحترز بها غير المصدر من ها المصدر فلما تتصل بالمتعدي واللازم فلا تدل على تعدي الفعل

فقال المتصلة بالمتعدى الضرب ضربته زيد أي ضربت الضرب زيد أو مثال المتصلة باللازم القيام قمته أي قم القيام (ص)

فانصب به مفعوله ان لم ينب * عن فاعل نحو تدبرت الكتب (ش) شأن الفعل على المتعدى ان

(١٧٩)

ينصب مفعوله ان لم ينب عن فاعله نحو تدبرت الكتب فان ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت الكتب وقد يرفع المفعول به وينصب الفاعل عند من اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع والافعال المتعدية على ثلاثة أقسام أحدها ما يتعدى الى مفعولين وهي قسمان أحدهما ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخبر كظن واخواتها والثاني ما ليس أصلها ذلك كاعطى وكسا والقسم الثاني ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل كاعلم وأرى والقسم الثالث ما يتعدى الى مفعول واحد كضرب

ونحوه (ص)

ولا لازم غير المتعدى وحتم

لزم افعال السجيا كنهم

كذا افعال المضاهي اقعنس

وما اقتضى نظافة أو دنسا

أو عرضا أو طواع المعدي

لواحد كدته فامتدا

(ش) اللازم هو ما ليس بمتعدى وهو ما لا يتصل به ما ضمير غير المصدر ويتحتم للزوم لكل فعل دال على سجيته وهي الطبيعة نحو شرف وكرم وظرف ونهم وكذا كل فعل على وزن افعال نحو اقشعر واطمان أو على وزن افعال نحو اقعنس واجر نجم أو دل على نظافة كطهر الثوب وتطف أو على دنس كدنس الثوب ووسخ أو دل على عرض نحو

غير المتعدى صريح في انحصار الفعل في القسمين لكن الجمهور على ان كان واخواتها واسطة قيل ولعل المصنف أدخلها في المتعدى لشبهها به في عمل الرفع والنصب لانها اتصل بهاها غير المصدر والظاهر ان موضوع كلامه الافعال التسامة بدليل قوله فانصب به مفعوله والالقال أو خبره ولتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور في القسمين ان ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشكرته وشكرت له ونصحت له ونصحت له واسطة وهو الاصح قال أبو حيان فهو قسم برأسه مة صور على السماع لا لازم وحذف الحرف توسع ولا متعد الحرف زائد كاقيل بكل واما ما يتعدى ولزم مع اختلاف المعنى كغفر فاه بغافر فاعين معجمة أي فحبه وغفر فوه أي انقح وكذا ونقص فلا يخرج عن القسمين (قوله فانصب به مفعوله) أي المفعول به لانه المراد عند الاطلاق أما بقية المفاعيل فينبغيها اللازم أيضا (قوله كنهم) في القاموس النهم محركة وكسحابة افراط النهم وفي الطعام وان لا تتلى عين الآكل ولا يشبع منهم كفروح وعنى أي بضم فكسر فهو نهم ونهم ومنهم اه وفيه أيضا نهم كفروح وضرب تخم وعلى هذا الثاني فهو عرض لاسجية وتثبيلهم بنهم المكسور يفيضان افعال السجيا لا يلزم ضم عنها وفي التصريح خلاته (قوله والمضاهي) بكسر الهاء أي المشابهة واقعنس ما مفعوله أي والذي يشابه اقعنس في كونه بعد فوه الزائدة حرفان أعين من كونهما أصليين كاجر نجم أي اجتمع أو أحدهما زائد للضعف كاقعنس أو غيره كاسلنقى أي نام على ظهره واجرني الديك اذا تنفس للقتال واما فاعله ومفعوله محذوف بناء على مذهب المصنف من جواز حذف عائذ الموصولة أي والذي ضاهاه اقعنس لا لحاقه به وهو وزن افعال أصل اللامين كاجر نجم فان السين الثانية في اقعنس زائدة لاحاقه باجر نجم لأصلية بدليل تكرارها بالأفصل وعلى كل فالمراد اقعنس وما شابهه لاشتراك هذه العبارة في ذلك قيل ويضعف الاول انه لا ينبغي لاحاق المذكور بالتشبيه عليه مقابله لما علمت من الحاقه باجر نجم لكن على الثاني لا يشتمل نحو اسلنقى فان اقعنس لم يلحق به بل هو أيضا ملحق باجر نجم فالاولى حل المضاهاة فيهما على مطلق الموازنة والحاصل ان كلامنا افعال المضاهي كاقعنس ومن افعلي كاسلنقى ملحق بافعال أصل اللامين وكلاهما لازمة وأما قوله

قد جعل النعاس يسرني * أدفعه عني ويعرني

فشاؤم معنى اسرني واسرني علا وركب (قوله وهي الطبيعة) المراد بها المعنى الملازم للفاعل أي الذي لا يفارقه غالباً أو بشرط عدم المعارض فلا يران نحو انظر في زول لعارض كعارض ولك التزام عدم زواله بذلك وانما يستتر (قوله كطهر) بالضم والفتح ونظف بالضم لا غير (قوله كدنس ووسخ) كلاهما كفرح (قوله على عرض) المراد به معنى غير حركة لا يلزم الفاعل فخرجت الحركة فتم الاثر كشي ومتعد كدت أما ما لا يلزم من السجيا كما هو ودخل في العرض تطف ودنس فعطنه عام عام وشمل أيضا فهم وعلم مع انهم متعديان فان جعلنا ثابتين أو كالتبائت اشكلا على أفعال السجيا (قوله مطاوعا الخ) المطاوع عند قبول الاثر أي حصوله من فاعل فعل ذي علاج محسوس الى فاعل فعل آخر بلا قية اشتقاقا فان حصل الاثر بلا ملاقة فليس مطاوعا كضربه فتم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال علمت المسئلة فان علمت ولا ظننت كذا فانظن لعدم العلاج المحسوس وأما نحو قولهم انقطع الى الله وانكشفت حقيقة المسئلة مما كان معنويا

مرض زيد واجز أو كان مطاوعا لما يتعدى الى مفعول واحد نحو مديت الحديد فامتد ود حرجت زيداً فتمت حرجه واحترت زيدا بقوله لواحد مما مطاوع المتعدى الى اثنين فانه لا يكون لازماً بل يكون متعديا الى مفعول واحد نحو فهمت زيدا المسئلة ففهمها وعلمته النحو فتعلمه

فجاء لا حقيقة أو أنه ليس مطاوعاً لفعل بل مستقل كذهب وسقى ويجوز قلت هذا الكلام
فانقال اذا عنت الالفاظ المشعرة لاحساس علاجهما بترك اللسان والشفتين فان أردت
المعنى المفهوم من القول بلا نظر لفظ امتنع أفاده الدماميني ويستفاد من كلام المصنف ما عليه
الجمهور من ان الفعل ومطاوعه لا يتعديان معاً الى مفعول أو اثنين ولا يلزمان معاً بل المتعدي
لواحد يلزم ولاثنين يقصر عن واحد وأما استعطيه درهم فأعطاني درهما واستنجمته فنهضني
فن باب الطلب والاجابة لا المطاوعة وأما قوله

وكم سوطن لولاي طعت كاهوى * بأجرامه من قنة النيق منهوى

فضرورة أو أن منهوى مطاوع أهوى به المتعدي لاهوى اللازم لكن مطاوعة الفعل لا فعل شاذة
والنيق بكسر النون وسكون التحتية وبالقياف الجبل وقته أعلاه (قوله وعد لا زما الخ) مثله
المتعدي لواحد أو أكثر فانه يتعدى بغيره بالخار (قوله بحرف جر) وكذا بالهمزة كذهبت زيدا
وانما تنقاس في اللازم عند سيبويه قبل وفي المتعدي لواحد أيضاً قبل سماعة مطلقاً
وتضعيف العين مالم تكن هذرة كأي والامتنع ويقبل في غيرهما من حروف الخلق كذهن
ولم يسمع في غير اللازم والمتعدي لواحد وفي قياسه فيه ما خلاص وبغير ذلك (قوله نقلا) راجع في
المعنى المحذف فقط كما يقتضيه صنيع الشارح بقرينة قول المصنف وفي أن وإن يطرد فهو متعلق
بمحذوف من مادته أي ويحذف نقلا كما قدره الأشعري وليس راجعاً للنصب كما قد يتوهم لتبعيته
للمحذف في السماع فلا يوصف به استقلاً ولا ولتلا يقتضي ان عدم النصب مع المحذف ليس سماعياً
فيصدق بقياسه وليس كذلك وبهذا يظل رجوعه لهما معاً وان استوجهه شيخ الاسلام أفاده
الصبان (قوله فيصل الى مفعوله الخ) أي فينصب وجوباً ونصبه عند البصريين الفعل فقولهم
منصوب بنزع الخافض أي عنده وعند الكوفيين النزع هو النصب قاله اللالكاشي وشذبه
الحرفي قوله

اذا قيل أي الناس شرقية * أشارت كليب بالاكف الاصابع

أي أشارت الاصابع مع الاكف الى كليب (قوله ولم تعوجوا) أي تملوا وتدخلوا (قوله مع غير
أن وإن) مثلها كى المصدرية فيطرد تقدير اللام قبلها بحيث كى تكرمنى أي لى وفى التسهيل
ان ما ورد فيه المحذف كثير من غير ذلك قبل وقيل عليه كدخلت الدار والمسجد فيقاس عليهما
دخلت البلد والبيت وان لم يكن كوجهت مكة وذهبت الشام لا يقاس عليه توجهت المسجد
وذهبت الدار مثلاً لانه لم يسمع في غير مكة والشام مع قلته فيهما وكذا ما طرنا السهل والجبل
وضربته الظهر وانطن أي عليهما وهل المنصوب مع دخلت ونحوه مفعول به حقيقة أو على
التوسع بحذف الحرف أو طرف شذوذ الان طرف المسكن شرطه الابهام وهذا مختص بخلاف
ليكن القول الثالث لا يأتي في ذهبت وتوجهت لانه على معنى الى لافى فتنبه لذلك وسيأتى في
حروف الجرا طراد المحذف في غير ذلك ثم من السماع ما ورد في السعة كما مثل وكشكرته ونصته
بناء على حذف الجار منهما ومنه ما لم يرد الا ضرورة فلا يجوز لنا ان نرسل في التركيب الذي سمع
فيه كقوله

اذن يبر الكف يعسل متنه * فيه كاعسل الطريق الثعلب

وقوله * آلت حب العراق الدهر أطعمه * أي خلقت على حب العراق وكاعسل الثعلب
أي اضطر في الطريق ولدن بفتح فسكون أي ربح ومنه صدره قال حفيد الموضح والحكم
بقياسية المحذف مع أن وأن دون نصته وشكرته غير ظاهراً لان المراد بالقياس جوازه في أي

(س)

وعدا لازماً بحرف جر

وان حذف فالنصب للمحذف

نقلوا في أن وأن يطرد

مع أمن ابس كحجبت أن يدوا

(ش) تقدم ان الفعل المتعدي يصل

الى مفعوله بنفسه وذكره انان

الفعل اللازم يصل الى مفعوله بحرف

جر نحو مررت بزيد وقد يحذف

حرف الجر فيصل الى مفعوله بنفسه

نحو مررت زيدا قال الشاعر

تروى الديار ولم توجوا

كلام مكمل على اذا حرام

أي تروى بالديار ومذهب الجمهور انه

لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير

أن وإن بل يقتص فيه على السماع

ومذهب أبو الحسن على بن سليمان

أبغدادى وهو الاخفش الصغير الى انه يجوز الحذف مع غيرهه اقباسا بشرط تعين الحرف ومكان الحذف نحو يرت القلم بالسكين فيجوز
عنده حذف الباء فتقول يرت القلم السكين فان لم يتعين الحرف لم يجوز الحذف نحو ورغبت في زيد فلا يجوز حذف في اذلا يدري حينئذ دخل
التقدير ورغبت عن زيد اوفى زيد وكذلك ان لم يتعين مكان الحذف لم يجوز نحو اخترت (١٨١) القوم من بنى تميم فلا يجوز الحذف فلا تقول

اخترت القوم بنى تميم اذلا يدري هل
الاصل اخترت القوم من بنى تميم أو
اخترت من القوم بنى تميم واما أن وان
فيجوز حذف حرف الجر معهما ما قبلها
مطردا بشرط أمن اللبس كقولك
عجبت أن يدوا والاصل عجبت من
أن يدوا أى من ان يعطوا الدية
ومثال ذلك مع أن بالتشديد عجبت
من أنك قائم فيجوز حذف من
فتقول عجبت أنك قائم فان حصل
لبس لم يجوز الحذف نحو ورغبت في
أن تقوم اوفى أنك قائم فلا يجوز
حذف في لاحتمال أن يكون
الحذف عن فيحصل اللبس
واختلاف في محل أن وأن عند

حذف حرف الجر فذهب الاخفش
الى أنهم ما في محل جر وذهب الكسائي
الى أنهم ما في محل نصب وذهب
سيبويه الى تجويز الوجهين وحاصله
أن الفعل اللازم يصل الى مفعوله
بحرف الجر ثم ان كان الجرور غير
ان وان لم يجوز حذف حرف الجر
الاسماعا وان كان أن وان جاز ذلك
قياسا اعتمادا من اللبس وهذا هو
الصحيح (ص)

والاصل سبق فاعل معنى كن
من ألبس من زاركم نسج الين
(ش) اذا تعدى الفعل الى مفعولين
الثانى منهما ليس خبرا فى الاصل
فالاصل تقديم ما هو فاعل فى المعنى
فجاء أعطيت زيدا درهمها فالاصل
تقديم زيد على درهم لانه فاعل فى
المعنى لانه لا أخذلله درهم وكذا

تركيب وان لم يسمع وهذا بعينه فى نصيح وشكر اه (قوله الاخفش الصغير) الاولى الاصغر
لان الصغیر هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاصغر على بن سليمان تلميذ ثعلب
والمبرد والاكبر هو أبو الخطاب شيخ سيبويه وجملة من اتبعوا الاخفش أحد عشر نحو سيبويه
أربعة كما فى التصريح (قوله يرت القلم) من باب روى ويقال برونه بالواو ولا يسمى قلما الا بعد
البراية وقبلها بوجه وقصة فى قولهم يرت القلم مجازا لا قول كما عسر خيرا أى عن بابول النخمر
أفاده المصباح (قوله فلا يجوز حذف فى لاحتمال الخ) هذا مبنى على مذهب المصنف من عدم
الفرق بين الاجال واللبس وهو خلاف التحقيق كما مر واللازم فى المثال انما هو الاجال
لاستواء احتماليه فهو من مقاصد البلغاء الا اذا اقتضى المقام التعيين فمنع كاللبس فينبغى انه
يحمل المثال عليه بخلاف وترغبون ان تسكحوه فان الاجال فيه مقصود ليردع من يرغب
فى النساء الجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن إشارة الى طاب تعلق الرغبة
بالدين وعدمه وقيل الحذف فى الآية لقريظة كانت وقت النزول لانهم اترأت فى فرقة ترغب فيهن
لجمالهن وقيل فى فرقة ترغب عنهن لفقرهن وقيل فى الفرقتين فالقريظة فى كل فرقة حالها فلا
اجال فيه بالنسبة لذلك (قوله فى محل جر) أى تمسكا بقوله

وما زرت لى أن تكون حبيبة * الى ولاد بن جهم انما طالبه
يجزى عن عطاء على محمل ان تكون لا على توهم دخول اللام عليه كما قال الآخر لان الاول أظهر
ولا يرد فقد انطاب لذلك المحل لان المحل هنا بمعنى اللفظ المقدرا وهذا الجرافة أى مستحق للفظ
المصدر المقدرا لا محلى بمعنى استحقة ما قبله للموضع حتى يشترط بقاء طالبه (قوله وذهب الكسائي)
أى والخليل وهذا هو الاقنيس اضعف الجار عن العمل محذوف قوله اوجب النصب فى غيرهما
فتكذبا معهما غايته انهما ما طابا بالصلة انقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضى بقاء الجر
(قوله وذهب سيبويه الخ) أى فانه قال بعد أن ذكر أمثلة من ذلك ولو قيل ان الموضع جزم كان
قويا لذلك نظائر كقوله لا أبولك أى لله أبولك ثم نقل النصب عن الخليل فعمل انه يجوز الامرين
وأما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى سيبويه كما فى الاشعوى تبعا للتسهيل وكذا فى البضاوى
عند ان الله لا يستحي فسمو (قوله من البسن) اما بضم السين مسندا لجماعة الذكور بدليل زاركم
أو بفتحها مسندا للمفرد ولا ينافيه زاركم لخواز خطاب واحد من الجمع المزورين وأنه للتعظيم
ونسج الين أى منسوجه (قوله الثانى منهما ليس خبرا) قيد بذلك نقول المصنف فاعل معنى والا
فان خبر والمبتدأ فى الاصل كالمفعول والفاعل معنى فى الاحكام الآتية فيجوز التقديم فى ظننت
زيدا قائما لا فى ظننت زيدا عمر او يجب فى ظننت فى الدار صاحبها (قوله فالاصل تقديم الخ) أى
وقديم ما لا يجزى على ما قد يجزى كاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا (قوله عرا) أى نزل
ووجد ومضارعه يعر وكغز اغزو وأما عرى يعرى كعرب يتعرب فمعنى خلا ولا يصح هنا (قوله وهو
خوف اللبس) أى مثالا فله كون الثانى محصورا فيه كما أعطيت زيدا الدرهما وكونه ظاهرا
والاول ضميرا متصلا كأعطيتك درهما فلا يقدم على الاول وان قدم على الفعل (قوله وقد يجب)

كسوت زيدا جبة وألبس من زاركم نسج الين فن مفعول أول ونسج مفعول ثان والاصل تقديم من على نسج الين لانه اللابس ويجوز
تقديم ما ليس فاعلا معنى لكنه خلاف الاصل (ص) ويلزم الاصل لموجب عرا وترد ذلك الاصل حقا قد يرى (ش) أى يلزم الاصل
وهو تقديم الفاعل فى المعنى اذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس فجاء أعطيت زيدا درهمها فاعل التقديم لا يجوز تقديم غيره
لاجل اللبس اذ يحتمل أن يكون هو الفاعل وقد يجب تقديم ما ليس فاعلا فى المعنى وتأخير ما هو فاعل فى المعنى وذلك نحو أعطيت الدرهم

صاحبه فلا يجوز تقديم صاحبه وان كان (١٨٢) فاعلا في المعنى فلا تقول أعطيت صاحبه الدرهم لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا

ورثة وهو غنم والله أعلم (ص)
وحذف فضله أجزان لم يضر

كحذف ما سبق جوابا أو حصرا

(ش) الفضلة بخلاف العمدة

والعمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل

والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه

كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة

ان لم يضر كقولك في ضربت زيدا

ضربت بحذف المفعول به وكقولك

في أعطيت زيدا درهما أعطيت

ومنه قوله تعالى فاما من أعطى واتق

وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى

ولسوف يعطيك ربك فترضى

وأعطيت درهما قيل ومنه قوله

تعالى حتى يعطوا الجزية التقدير

والله أعلم حتى يعطوكم الجزية فان

حذف الفضلة لم يجز حذفها

كما اذا وقع المفعول به في جواب

سؤال نحو ان يقال من ضربت

فتقول ضربت زيدا أو وقع محصورا

نحو ما ضربت الزيدا فلا يجوز

حذف زيدا في الموضوعين اذا لا يحصل

في الاول الجواب ويبقى الكلام في

الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا

والمقصود نفسه عن غير زيد فلا يفهم

المقصود عند حذفه (ص)

ويحذف الناصب ان علما

وقد يكون حذفه ملتزما

(ش) يجوز حذف ناصب الفضلة

اذا دل عليه دليل نحو ان يقال من

ضربت فتقول زيد التقدير ضربت

زيدا حذف ضربت لدلالة ما قبله

عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون

واجبا كما تقدم في باب الاشتغال

نحو زيد اضربه التقدير ضربت

زيدا ضربته حذف ضربت

وجوبا كما تقدم والله أعلم (ص)

(التنازع في العمل)

ان عاملان اقتضيا في اسم عمل

قبل فلا واحده منهما العمل والثاني أولى عند أهل البصرة *

واختار عكس ما غيرهم ذاسيره (ش) التنازع عبارة عن توجه عاملين عن

عن

عن غيره والا جاز لعدم فصله سواء أعمل الأول أم الثاني كما يجبني ولست مشل زيدا وأجاز المبرد
في فعلي التعجب مطلقا واعتبر فصل الأول من معموله إذا كان هو العامل لا متراج الجملة بين
بالعاطف واتحاد مطلق ما وقع فيه في شرح التسهيل بأعمال الثاني حذرا من الفصل ولا بد من
ارتباط بين العاملين أما بغير مطلقا كما مشل أو بعمل أولهما في ثانيهما نحو وانهم ظنوا كما
ظنتم أن لن يبعث الله أحدا فظنوا وظننتم تنازعا أن لن يبعث الثاني معمول للأول لأنه صفة
لصدره المحذوف أي ظنوا ظنا كظنكم أو يكون الثاني جوابا للأول جواب السؤال نحو
يستمتعونك قل الله يفتيك في الكلالة أو الشرط كما توفي أفرغ عليه قطرا ومنه كافي الإسقاطي
هاؤم أقرأوا كآيه أو غير ذلك من أوجه الارتباط كافي المعنى فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله إلى
معمول) اطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن بشرط كونه منفصلا مطلقا أو متصلا بمجرور نحو
زيد انما قام وقعد هو وما ضربت وأكرمت الأياها وثقت وتقويت بك على خلاف في الأخير
واشترط قوم وجوب توجه العاملين إلى المعمول تخرج قوله تعالى وإنه كان يقول سفيها لا احتمال
أن اسم كان ضمير الشأن فلا توجه إلى سفيها ولا الظاهر عدم اشتراطه فيجوز التنازع في الآية
كما يجوز عدمه وخروج توجه العاملين أنالك أنالك الملاحقون فليس تنازعا والافسد اللفظ
لوجوب أن يقال أنالك أنولك أو أنالك بل الثاني مجرد التوكيد كالحرف الزائد فلا فاعل له
أصلا ومثله هيئات هيئات العقيق وخروج أيضا قول امرئ القيس

ولوان ما أسعى لادنى معيشة * كفاي ولم أطلب قليل من المال

فقليل فاعل كفاي ولم توجه إليه أطلب والافسد المعنى المراد بل منع قوله محذوف أي لو سعت
للادنى كفاي القليل ولم أطلب الملك بدليل قوله

ولكنما أسعى لخدم مؤنل * وقد يدرك الجحد المؤنل أمثالي

انظر الصبان (قوله واحد) ظاهره منع التنازع فيما يتعدى لثنتين أو ثلاثة وهو رأي وصحيح في
التسهيل والجامع الجواز وقد تعدد المعمول لغيره كما يزيد العامل عن اثنين وقد اجتمع في حديث
تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع الثلاثة في الظرف وهو دبر
والمصدر وهو ثلاثا والخ فاعل الأخير وحذف الضمير من الأولين لكونهما فضلتين أي
تسبحون فيه أيها وتكبرون فيه أيها ولولا عمل غير الأخير لكان الضميرين فيما بعد العامل لأن
الفضلة لا تحذف الأول على المختار ومن ذلك قوله

طلبت فلم أدرك لوجهي وليتني * قعدت ولم أبغ الندى عند سائب

فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافا لمن وهم فيه وهي طلبت وأدرك وأبغ في الندى وعد فاعل الأخير
كأمر ومن تنازعها مع أعمال الأول قوله

كسالك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ونقل الإجماع على جواز أعمال أي الثلاثة لكن قيل لا يحفظ أعمال الثاني (قوله لم تكن المسئلة
من باب التنازع) أي لأن السابق أن رفع كزيد قام وقعد فكل من العاملين مستوف لمعموله وهو
ضميره فلم يطلبه ليعمل عليه وإن نصب كزيد اضرب وأكرمت فهو معمول للأول بمجرد وقوعه
عقبه فلا يطلبه الثاني كما قاله بعضهم ولأنه لا يلزم تقدم ما في حيز العاطف عليه وهو متبوع الأفي
نحو فلم يسبروا عند الرخصى حيث قدر فيه تأخير أهمزة لأنها داخله على محذوف أي أقعدوا
فلم يسبروا كما عند الجمهور بل يطلب ضميره لكنه فضله يجوز ذكره وحده وكذا يمنع التنازع
في المتوسط كضربت زيدا وأكرمت فزيدا معمول الأول وحذف معمول الثاني كما قاله ابن هشام

إلى معمول واحد نحو ضربت
وأكرمت زيدا فكل واحد من
ضربت وأكرمت يطلب زيدا
بالمفعولية وهذا معنى قوله أن
عاملان إلى آخره وقوله قيل معناه
أن العاملين يكونان قبل المعمول
كما مثلنا ومقتضاه أنه لو تأخر
العاملان لم تكن المسئلة من باب
التنازع وقوله فلا واحد منهما
العمل معناه أن أحدهما عاملين
يعمل في ذلك الاسم الظاهر والآخر
يحمل عنه ويعمل في ضميره على

ماسند كره ولا خلاف بين البصريين والكوفيين انه يجوز افعال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ولكن اختلفوا في الاولى
منها فذهب البصريون الى ان الثاني أولى به لقربه منه وذهب الكوفيون الى ان الأول أولى به لتقديمه (ص)
وأعمل المهملة في ضمير ما * تنازعوا التزم ما التزم (١٨٤) كبحسنان ويسى ابنناكا * وقد بقي واعتد يا عبدا كا

وتعقبه بأن غاية ما فيه كون الاول أولى بالاعمال لان معمول العامل يجوز تقديمه برده منع تقديم
ما في حيز العاطف عليه وأجاز به جماعة منهم الرضى في المتقدم المنصوب والقارسي في المتوسط
اما المتقدم المرفوع فيبعد جوازها من (قوله ولا خلاف الخ) محل ذلك ما لم يتفق في عمل الرفع
كجاء وقام زيدا مسائى عن القراء (قوله الى ان الثاني أولى) أى وان كان أضعف عملا من الاول
بدليل استدلالهم على اعمال المصدر الخ لى بأل بقوله اقيمت فلم أنكل الخ وعلى اعمال المجموع بقوله
قد جرح يوم فزادت تجاربهم * أباقدامة الالمجد والتمنعا

ولم يحسحله على ان العامل لقيت وزادت (قوله لقربه) أى وسلامته من العطف قبل تمام
المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وان اعتقر هنا للضرورة على ان الرضى
نص على جواز الفصل بالأجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل اسقاطى (قوله لتقديمه)
أى وسلامته من الاضمار قبل الذكر كما عند البصريين ومن حذف ضمير الرفع كما عند الكسائى
ومحل الخلاف ما لم يكن لاحدهما مرجح والا فيجب اعمال الثاني في نحو ضربت بلأ كرمت زيدا
والاولى في ضربت بلأ كرمت زيدا كفى المنك عن صاحب البسيط واستحسنه (قوله والتزم
ما التزم) أى من وجوب اضممار العمدة ومطابقته للظاهر افرادا وغيره الا اذا صلح العامل للكل
فيضم مفردا مذكرا لا غير نحو أخرج وحققتىل هندأ والزيدون مشرلا لكن في التسهيل ان تلك
المطابقة أغلبية فقد جازى سيبويه الافراد في الاحوال كلها كضرب بنى وضربت قومك بالنصب
أى ضرب بنى هو أى من ذكر لكنه قبيح كما نقله الدمامينى فالمراد التزم ذلك في الفصيح (قوله لان تركه
الخ) هذا الدليل لا يعين الاضمار لا مكان وجوب اظهاره أو جوازه الا ان يقال اقتصر على جزء
العمله لكتبايته في الرد على الكسائى أى ولان اظهاره يؤدى الى التكرار فتعين الاضمار امل فى
الثانى وهو اتفاق أوفى الاول عند البصريين واعتراض الكوفيين بلزوم الاضمار قبل الذكر
مر دود بوقوعه في غير هذا الباب كره رجلا وبسماعه فيه نظمه ونثر احكى سيبويه ضرب بنى
وضربت قومك وكقوله

جفوفى ولم أجف الاخلاء انى * لغير جميل من خليل مهملى

وغير ذلك (قوله في جواز حذف الفاعل) أى في باب التنازع عند اعمال الثاني فرارامن
الاضمار قبل الذكر لكن حذف العمدة أشنع مما فر منه الا ان يقال انه عهد حذف الفاعل في
المواضع المتقدمة في باب فليقمس عليها هذا لكن قال في شرح الايضاح ما اشتد رغبته من حذف
الفاعل في ذلك باطل بل هو عنده مستتر في الفعل مفردا في الاحوال كلها كما مر عن سيبويه أفاده
يس (قوله على توجه العاملين معا) أى ان عطف بالواو واتفاق في طاب الرفع قال الصبان وكذا
في النصب كما يقتضيه قول الهمع في الاعراب المطلوب اه وينبغي تقييده بنصب العمدة اعدم
جواز حذفها دون غيره فان اختلفا ضمرا مؤخر كضرب بنى وضربت زيدا هو فرارامن الاضمار
قبل الذكر وحذف الفاعل ويرده لزوم اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو لا يعقل الآن يدعى
ان العامل مجموعهما (قوله أو هلا) ماض مجهول من أو هلا الله لكذا أى أهله بشدة الهاء أى

(ش) أى اذا عملت أحد العاملين
في الظاهر وأهملت الآخر عنه
فأعمل المهملة في ضمير الظاهر والتزم
الاضمار ان كان مطلوب العامل
مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه
كافعال وذلك كقولك يحسن
ويسى ابنناك فكل واحد من
يحسن ويسى يطلب ابنناك
بأنفاعة فان أعمال الثاني وجب
أن تسمى في الاول فاعله فتقول
يحسنان ويسى ابنناك وكذلك ان
أعملت الاول وجب الاضمار في
الثاني فتقول يحسن ويسى ابنناك
ابناك ومثله بقى واعتد يا عبداكا
وان عملت الثاني في هذا المثال
قلت بغيا واعتدى عبداكا ولا يجوز
ترك الاضمار فلا تقول يحسن
ويسى ابنناك ولا بقى واعتدى عبداكا
لان تركه يؤدى الى حذف الفاعل
والنساءل ما تزم الذكر وأجاز
الكسائى ذلك على الحذف بناء
على مذهبه في جواز حذف الفاعل
وأجازة القراء على توجه العاملين
معاً الى الاسم الظاهر وهذا بناء
منه ما على منع الاضمار في الاول
عند اعمال الثاني فلا تقول
يحسنان ويسى ابنناك وهذا الذى
ذكرناه عنهما هو المشهور من
مذهبهما في هذه المسئلة (ص)

ولا تجب مع أول قد أهمل

بضمير غير رفع أو هلا
بل حذفه الزم ان يكن غير خبر

(ش) تقدم أنه اذا عمل أحد العاملين في الظاهر وأهمل الآخر جعله

عنه أعمل في ضميره ويلزم الاضمار ان كان مطلوب الفعل مما يلزم ذكره كالفاعل أو نائبه ولا فرق في وجوب الاضمار حينئذ بين ان
يكون المهملة الاول أو الثاني فتقول يحسنان ويسى ابنناك ويحسن ويسى ابنناك وذ كرهنائه اذا كان مطلوب الفعل
المهملة غير مرفوع فلا يجوز ان يكون عمدة في الاصل وهو مفعول ظن واخواتها لانه مبتدأ في الاصل وأخبر وهو المراد بقوله ان يكن هو

الخبر أولًا فإن لم يكن كذلك فاما أن يكون الطالب له هو الأول أو الثاني فإن كان الأول لم يجز الاضمار فتقول ضربت وضربني زيد وممرت
ومرتي زيد ولا تضمر فلا تقول ضربته وضربني زيد ولا ممرت به ومرتي زيد وقد جاء في الشعر كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
جهازا فكن في الغيب أحفظ للعهد وألغ أحاديث الوشاة فقلا * يحاول واش غير هجران ذي ود وان كان الطالب له هو الثاني وجب
الاضمار فتقول ضربني وضربته زيد ومرتي وممرت به زيد ولا يجوز الحذف فلا تقول ضربني وضربته زيد ولا ممرت به وممرت زيد وقد جاء
في الشعر كقوله بعكاظ يعشى الناظر يستن اذا هم نحو اشعاعه (١٨٥) الاصل نحو حذف الضمير ضرورة وهو شاذ كما

واظهر ان يكن ضمير خبرا
لغير ما يطابق المفسرا
نحو اظن ويظن اني انا
زيدا وعمر اخوين في الرخا

واحذفه لكن مع ايس أو خير * أو مبتدأ آخره فهو والمعتبر

(٢٤ - خضري ل) (ش) أى يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهر إذا لزم من إضماره عدم مطابقتها لما يفسره، لا يكونه خبراً في الأصل، عملاً لما سبق المفسر كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفرد ومفسره مثني نحو أظن ويظناني زيدا وعمراً أخوين فزيداه مفعول أول لاظن وعمراً معطوف عليه وأخوين مفعول ثانٍ لاظن والياء مفعول أول لمظناني فيحتاج إلى مفعول ثانٍ فلو أنت به ضمير افقلت أظن ويظناني أيا زيدا وعمراً أخوين لكان أياماً مطابقة للياء في أنهم مفعولان ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو أخوين لأنه مفرد وأخوين مثني

وذلك لا يجوز أن قلت أظن وينظنان
أيها ما زيد أو عمرا أخوين حصلت
مطابقة المفسر للمفسر وذلك
لكون أيهما مثني وأخوين كذلك
ولكن تنوت مطابقة المفعول
الثاني الذي هو خبر في الأصل
للمفعول الأول الذي هو مبتدأ
في الأصل لكون المفعول الأول
مفعلا وهو الباء والمفعول الثاني
مثني وهو أيهما ولا بد من مطابقة
الخبر للمبتدأ فلا تعذر المطابقة
مع الاضمار وجب الاظهار فتقول
أظن وينظنان أي أخا زيد أو عمرا أخوين
زيد أو عمرا أخوين مفعولاً لأظن
والياء مفعول أول لينظن وأخا
مفعول الثاني فلا تكون المسئلة
حينئذ من باب التنازع لأن كلام
العاملين عمل في ظاهر وهذا مذهب
البصريين وأجاز الكوفيون
الاضمار مراعى فيه جانب الخبر
عنه فتقول أظن وينظنان أيها زيدا
وعمر أخوين وأجازوا أيضا الحذف
فتقول أظن وينظنان زيد أو عمرا
أخوين (ص)

* (المفعول المطلق) *

المصدر اسم ماسوي الزمان من
مدلولي الفعل كأن من آمن من آمن
(ش) الفعل يدل على شيئين الحدث
والزمان فقام بدل على قيام في زمن
ماض ويقوم بدل على قيام في الحال
أو الاستقبال وقم بدل على قيام
في الاستقبال فالقيام هو الحدث
وهو أحد مدلولي الفعل وهو
المصدر وهذا معنى قوله ماسوي
الزمان من مدلولي الفعل فكانه
قال المصدر اسم الحدث كأن من
فانه أحد مدلولي آمن والمفعول
المطلق هو المصدر المنتصب

(قوله فتنوت مطابقة المفسر) بكسر السين وهو أخوين للمفسر بفتحها وهو أيها (قوله وجب
الاظهار الخ) أي وحيد كان أخا سما ظاهرا فلا يحتاج لشيء يفسره كما تقدم فلا تنضم مخالفة
للاخوين لعدم افتقاره اليهما بل انما يطابق مبتدأه الأصلي (قوله فلا تكون المسئلة من باب
التنازع) أي بالنسبة للمفعول الثاني لأن أخوين معمول لأظن ولم توجه اليه ينظنان لعدم
مطابقته لمفعوله الأول وهو لا يطلب الا ما يطابقه فلم يتنازع فيه كذا قال الموضح وتبعه الشرح
وأجاب ثم بما يحصله ان كلامنا من العاملين متوجه له في المعنى بقطع النظر عن لفظ التثنية
فكلاهما يطلبه مفعولاً ثانياً لمطابقته لمفعوله الأول فلا أعلمنا فيه أظن وطابقنا به مفعوله الأول
تعدر علينا الاضمار في الثاني لما صرفنا قطع طلبه له فعدلنا الى الاظهار وقلنا أحاموا افقة للمخبر
عنه وان خالف المفسر وهو أخوين لعدم احتياجه اليه ألا ترى صحة التنازع في ضربتي وضربت
زيدا توجههما اليه بقطع النظر عن نوع العمل مع انه اذا رفع انقطع طلب الناصب له وبالعكس
فكذا ما هنا اه وتقول عندا عمل الثاني أظن وينظني الزيدان أي أيهما أخوين أو ينظنان
وأظن الزيدان أخوين أيها (قوله وأجاز الكوفيون الخ) أي كما يجوز أن الاظهار والحذف أيضا
لدلالة معمول الآخر عليه كما يجوز وعنده عدم التخالف في المسئلة السابقة لوجود دليله كذا في
التوضيح والاشموني وغيرهما لكن يعكر عليه ما نقله المصريح في المسئلة السابقة عن أبي حيان
في النكت الحسان أن شرط الحذف عندهم مطابقة المحذوف للمثبت أفرادا وغيره والا امتنع نحو
علمني وعلت الزيدان قائمين فلا بد ان تقول أيها ولا يجوز حذفه اه (قوله مراعى فيه جانب الخبر
عنه) أي وان خالف المفسر ويضمر مقدما عن معمول الأول كما مثله الشرح وليس اضمارا قبل
الذكر لتقدم مفسر رتبة لكونه معمول الأول فان اعمل الثاني أضمر مؤخر كما في التصريح
عن المرادى فيقال أظن وينظني الزيدان أيها أيهما أو ينظني وأظن الزيدان أخوين هما
أيهما فاعل ينظني وأيها مفعوله الثاني وتقول على الاظهار أظن وينظني الزيدان أيها أيهما
أخوين وينظني وأظن الزيدان أخوين هما أيها وتقول على الحذف أظن وينظني الزيدان أيها
أيهما فأيها ما عائد على الزيدان وحذفنا العائد على أخا وينظني وأظن الزيدان أخوين هما
وتحذف عائد الأخوين فتأمل والله أعلم

* (المفعول المطلق) *

(قوله يدل على شيئين) أي على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة
الى الفاعل المعين في مفهوم الفعل بل الدال عليه ساجلة الكلام اما عند من يقول بدخولها
كالسند فتضمن كدلالته على أحدهما فقط ويدل على كل من الفاعل والمكان التزاما (قوله وهو
المصدر) أي مدلوله لأن المصدر هو اللفظ والحدث مدلوله والمراد بالحدث المعنى التام بغيره (قوله
المصدر اسم الحدث) لا يقال يدخل فيه اسم المصدر كاعتسل غسلا وتوضأ وضوا وأعطى عطاء لأن
مدلوله لفظ المصدر لا الحدث كما نقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره فهو يدل على الحدث
بواسطة والمراد بالدلالة مباشرة فان قلنا يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد لاجره من قيد ملحوظ
أي الجارى على فعله واسم المصدر لا يجري عليه بل ينقص عن حروفه والمراد الدال على الحدث
بالإضافة واسم المصدر نائب عنه ويماد كرى يعلم الفرق بينهما (قوله هو المصدر) أي الصريح
فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا أو المنتصب يخرج المرفوع ولونائب فاعل فلا يسمى مفعولا
في الاصطلاح خلافا لظاهر الاشموني واعلم ان بين المصدر والمفعول المطلق عموم وجهي بحيث عان
في ضربته ضربا أو يتقرد المصدر في ضرب بك ضرب أليم والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما سمي يأتي

توكيدا لعماله أو بيان النوع أو

عدده نحو ضربت ضربا وسرت سيرا
زيد وضربت ضربا وتين وتين مفعولا
مطلقا الصديق المفعول عليه غير
مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف
غيره من المفعولات فإنه لا يقع عليه
اسم المفعول الا توكيدا كالمفعول به
والمفعول فيه والمفعول معه
والمفعول له (ص)

بمثله أو فعل أو وصف نصب

وكونه أصلا لهذين انتخب

(ش) ينتصب المصدر بمثله أي بالمصدر

نحو عجمت من ضرب بك زيد اضربا

شديدا أو بالفعل نحو ضربت زيدا

ضربا أو بالوصف نحو أنا ضارب

زيد اضربا ومذهب البصريين أن

المصدر أصل والفعل والوصف

مشتقان منه وهذا معنى قوله

وكونه أصلا لهذين انتخب أي

المختار أن المصدر أصل لهذين أي

الفعل والوصف ومذهب

الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر

مشتق منه وذهب قوم إلى أن المصدر

أصل والفعل مشتق منه والوصف

مشتق من الفعل وذهب ابن طلمجة

إلى أن كلاما من المصدر الفعل أصل

برأيه وليس أحدهما مشتقان من

الآخر والصحيح المذهب الأول لأن

كل فرع يتضمن الأصل وزادة

والفعل والوصف بالنسبة إلى

المصدر كذلك لأن كلامهما يدل

على المصدر وزادة فالفعل يدل على

المصدر والزمان والوصف يدل على

المصدر والفاعل (ص)

توكيدا أو نوعا بين أو عدد

كسرت سرتين سريدي رشدا

(ش) المفعول المطلق يقع على ثلاثة

أحوال كما تقدم أحدها أن يكون

مؤكدا نحو ضربت ضربا

فإن لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر المقدّر نظر الأصل فالمصدر أعظم مطلقا (قوله
توكيدا لعماله) أي لنفس عاملة أن كان مصدر أمثله والافقو كد مصدر عاملة ليتحد المؤكد مع
المؤكد كما هو شرط التأكيّد اللفظي الذي هذا منه فعني قولك ضربت ضربا حدثت ضربا ضربا
كما أفاده الدماميني والرضي فإن قلت كيف يكون اللفظ مع قول النحّاس أجمع النحاة أن توكيدا
المصدر يدفع الجواز كالمعنوي نحو وكأله موسى تكليما أي بدأته لا بترجّان أجيب بأن ذلك ليس
خاصا بالمعنوي بل يكون في اللفظي أيضا كما في المطول نحو وقطع اللص الأمير الأمير (قوله أو بياناً
الح) أي مع كونه مؤكداً أيضاً فالنوع والعدد مؤكداً وإن كان المقصد منهما بالذات البيان
وأما القسم الأول فالله توكيدا لا غير فهو لا يجمع غيره وأما الباقيان فيجوز معان في ضربت ضربا
الأمير (قوله غير مقيد بحرف) أي لأنه المفعول الحقيقي للفاعل الفعل إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك
الحدث بخلاف سائر المفعولات فإنه لم يوجد جدها أو عاصمتها بذلك باعتبار الصاق الفعل بها
أو وقوعه لأجلها أو معها فلذلك لا تسمى به إلا مقيدة بما ذكره فالأحق بالذكور وألا هو المفعول
المطلق وإنما تقدم المفعول به في باب تعدى الفعل استطراداً لا قصداً وعند اجتماعها ترتب
على ما في قوله

مما عملهم رتب قصدر بمطلق * وثبت به فيه له معه قد كمل

تقول ضربت ضربا بسوطه * نهزاهما تاديه وأمر أن كمل

(قوله بمثله) أي المصدر من حيث هو المذكور في قوله المصدر اسم الخ وكذا الضمير في قوله وكونه
وأما ضمير نصب فراجع له بقيد كونه مفعولاً مطلقاً فيه استنداً بالنسبة لهذا والمراد مثله معنى
ولفظاً وأما يعجبني إيمانك تصديقاً وقعدت جلوساً على ما صححه النحّاس من أنه منصوب بالمذكور
فن باب النسابة وستأتي في أفرح الجذل أفاده شيخ الإسلام (قوله أو فعل) أي متصرف تام غير
ملغى عن العمل فخرج فعل التعجب وكان وأخواتها وباب ظن عند الغائبة فلا يقال زيد قائم
ظننت ظناً (قوله أو وصف) أي متصرف اسم فاعل أو مفعول أو بناء مبالغة لا اسم تفضيل ولا صفة
مشبهة قاله الشاطبي وأما قوله

أما الملوذ فأتت اليوم الأهمهم * لوأما يضحهم سر بال طباخ

فناصب لوأما محذوف أي تأوّم لوأما وألحق ابن عسّام الصفة المشبهة باسم الفاعل كقول النابغة

وأراني طرباً في أثرهم * طرب الزواله أو كالمختل

(قوله مشتقان منه) الاشتقاق رد لفظ إلى آخره مناسبة بينهما في المعنى ولو جاز يجمع اتفاقهما في
الحروف الأصول فإن اتفاقاً في كلها على الترتيب فاشتقاق صغير كاطق ونطق بمعنى التكلم حقيقة
أو الدلالة مجازاً وإن اختلفا ترتيباً فقط فاشتقاق كبير كما في جذب وجذب وإن اختلف فيهما بعض
الأصول فاشتقاق أكبر ككتاب من التلم فعلم أن مناسبة المعنيين شرط في الجميع (قوله أن الفعل
أصل) أي لأنه يعمل في المصدر ويؤثر فيه فكان أصلاً لقوته وديان الحرف يؤثر في الاسم مع أنه
ليس أصلاً له والمراد الفعل المضارع على الأصح عندهم أسبق زمانه على التحقيق فترجّح أن
الماضي كان قبل وجوده مستقبلاً وحين وجوده حالاً وبعده ماضياً وقبل الماضي هو الأصل
لسبقه بعضي زمنه ويرجح الأول أنه فرض الأوصاف الثلاثة في زمن واحد وهذا في زمنين مختلفين
والظاهر أن غير الأصل من الفعل ما خزن منه كالمصدر وكذا الوصف وأما الأمر عندهم فقطعة من
المضارع لا قسم برأيه (قوله والوصف مشتق من الفعل) أي فهو فرع الفرع (قوله وذهب ابن
طلمجة) هو شيخ الرنخسري وانظر ما أصل الوصف على هذا (قوله بين) أي المصدر بقيد كونه

مفعول مطلقاً أو الضمير للمفعول المطلق في الترجمة (قوله ميبنا للنوع) أي لكونه مضافاً أو موصوفاً
 كما مثله أو محلي بالعهدي كسرت السيرة أي المعهود بينك وبين مخاطبك فهو ثلاثة أقسام
 ويسمى المختص أيضاً باختصاصه بما ذكر والتحقيق أن المعدود مختص أيضاً بالعدد
 الخاص ولذا جعل في التسمي للمفعول المطلق قسمين مبهم وهو المأمور كدوم مختص وهو قسمان
 معدود ونوعى واعلم أن النوعى أن كان مضافاً كان من باب النياية على التحقيق لاستحالة أن يفعل
 الإنسان فعل غيره وإنما يفعل مثله فالأصل سيرة مثل سيرة رشيدي رشيدي المصدر ثم صفة وأنيب
 المضاف إليه مناسبا كما حقيقة الدمايني ولا يرد ذلك على المصنف لأن مراده تيسيل النوعى بقطع
 النظر عن كونه أصلاً أو نائياً أو مادوياً فالظاهر أنه قد يكون كذلك كما إذا قصدت تشبيه سيرة
 الآن بسيرة سابق معها ولا لمخاطب سواء كان منك أو من غيرك وقد يكون أصلياً كان قصدت
 الأخبار عن ذلك السيرة المعهود والذي وقع منك بعينه استحضار الصورة فقدر (قوله وقد ينوب
 عنه) أي عن المصدر المتأصل في المفعولية وهو ما كان من لفظ عاملاً عن مطلق المصدر حتى يلزم
 كون النائب غير مصدر فلا يرد أن الجدل في مثاله بفتح الجيم والذال المججمة مصدر جدل كشرح وزنا
 ومعنى وظاهر كلامه أن المراد من منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والسيرة في والمبرد
 واختاره المصنف لاطرادها وأما مذهب سيديو به والجمهور من أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه أي
 فرحت و جدلت جدلاً فلا يطرد في نحو حافت عينا إذا فعل له مع أن الأصل عدم التقدير بلا
 ضرورة لمجئته قاله الرضى (قوله قد ينوب الخ) جملة ما ذكره الشرح من ذلك سبعة الكمية
 والبعضة والمرادف والاشارة والضمير والمعدود والآلة أما المرادف فينبوب عن المؤكد والمبين كما
 أشار له الشرح وكذا الاشارة والضمير كما في الروداني والباقي عن المبين فقط وبقى ميبنا عنهما
 اسم المصدر غير العلم كاعتسلت غسلاً وتوضأت وضوء العلماء والملاقي للمصدر في الاشتقاق بأن
 يشاركه في مادته أما مع كونه مصدر فعل آخر كتبتل اليه بتدليله مصدر ابتل كقدس وقد ناب
 عن مصدر تبتل وهو التبتل كالتجمل ومع كونه اسم عين كابتكم من الأرض نباتاً وابتها نباتاً
 حساناً فمبنا باسم النائب من زرع أو غيره وقد ناب عن ابتها وقال سيديو به أنه مصدر جار على غير
 فعله أي فيكون من الأول لأنه في الأصل مصدر لتبتل سمي به النائب كما نص عليه غير واحد فيصح
 فيه الاعتباران والظاهر صحة اعتباره أيضاً اسم مصدر لا تبت كغسل وضوء الاعتسل وتوضأ مع
 أنهم مصدران لغسل ووضوءاً وأما تبتل فلا يمكن جعله اسم مصدر لتبتل لعدم نقصه عن حروف
 فعله كما هو شأن اسم المصدر فتأمل وقد جعل الموضح الملاقي في الاشتقاق شاملاً للأقسام الثلاثة
 أي فيمكن في النياية ملاحظة الملاقة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر أو غيره وبقى ميبنا عن
 المبين فقط نوعه كرجع القهقري وصفته كسرت أحسن السير وهيئته كهيوت الكافر ميتة سوء
 ووقته كقوله * ألم تغض عينك ليلاً أرمد * أي اغضاض ليلاً أرمدوما الاستفهامية نحو
 ما ضربت زيدا أي أي ضربت ضربته وما الشرطية نحو ما شئت فاجلس أي أي تجلس
 شئت فاجلس وجملة ذلك ستة عشر منها ستة عشر عن المدين لكن لم أر نصاً في أنابه مصدر
 فعل آخر عن المدين والظاهر جواز كتبتل اليه بتبتل الخائفتين (قوله ذلك الضرب) أي المعهود
 للمخاطب كان علم الضرب وجعل فاعله فاحسب به بأنه أنت فيكون مثلاً للمبين وظننت ذلك مثال
 للمؤكد لعدود المصدر المبهمة والمفهوم من الفعل وقد ينوب عن النائب كناية قال ضرب الأمير زيدا
 فتم قول ضربت الأصل ذلك الضرب أي ضرباً مثلاً ذلك لأن فعل الأمير لا تفعله أنت فحذف
 الموصوف وأنيب عنه الصفة ثم الصفة وأنيب عنها الاشارة (قوله نحو ضربته زيدا) ان رجوع

الثاني أن يكون ميبنا للنوع نحو
 سرت سيرة رشيدي سيرة حسنة
 الثالث أن يكون ميبنا للمعدود نحو
 ضربت ضربته وضربتين وضرباً
 (ص) وقد ينوب عنه ما عليه دل
 بجد كل الجد وافرح الجدل
 (ش) قد ينوب عن المصدر ما يدل
 عليه كمثل وبعض مضافين إلى
 المصدر نحو جدد كل الجد وكقوله
 تعالى فلا تملوا كل الميل وضربته
 بعض الضرب وكالمصدر المرادف
 لمصدر الفعل المذكور نحو قعدت
 جلوساً وافرح الجدل فالجلوس
 نائب مناسب للفعول وأراد نفسه له
 والجدل نائب مناسب للفرح المرادفته
 له وكذلك ينوب مناسب المصدر اسم
 الاشارة نحو ضربته ذلك الضرب
 وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم
 الاشارة مناسب المصدر فلا بد من
 وصفه بالمصدر كما مثلاً وفيه نظرفن
 أمثلة سيديو به ظننت ذلك أي
 ظننت ذلك الظن فذلك اشارة إلى
 الظن ولم يوصف به وينوب عن
 المصدر أيضاً ضميره نحو ضربته
 زيدا أي ضربت الضرب ومنه قوله
 تعالى لا تعذب أحد من العالمين
 أي لا تعذب العذاب وعدده نحو
 ضربته عشرين ضربته ومنه قوله
 تعالى فاجلدوهم عشرين جلدة

والالة نحو ضربته سوطا والاصل

ضربته ضرب سوطا حذف المضاف

وأقيم المضاف اليه مقامه والله

تعالى أعلم (ص)

ومالتوكيد فوجدا

وثن واجع غيرة وأقردا

(س) لا يجوز تشبيه المصدر المؤكد

لعامله ولا جعسه بل يجب افراده

فتقول ضربت ضربا وذلك لانه

بمثابه تكرر بالفعل والفعل لا يثنى

ولا يجمع وأما غير المؤكد وهو المبين

لعدد والنوع فذكر المصنف أنه يجوز

تشبيهه وجمعه فاما المبين للعدد

فلا خلاف في جواز تشبيهه وجمعه

نحو ضربت ضربتين وضربات وأما

المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز

تشبيهه وجمعه اذا اختلفت أنواعه

نحو سرت سريزا يد الحسن والقبح

وظاهر كلام سيويه أنه لا يجوز

تشبيهه ولا جمعه قياسا بل يقتصر فيه

على السماع وهذا اختيار

الشاولين (ص)

وحذف عامل المؤكد امتنع

وفي سواه دليل متسع

(س) المصدر المؤكد لا يجوز حذف

عامله لانه مسوق لتقرير عامله

وتقويته والحذف مناف لذلك

وأما غير المؤكد في حذف عامله

للسدالة عليه جوازا أو وجوبا

فالحذف جوازا كقولك سيرزيد

لمن قال أي سيرسرت وضربت من

قال كم ضربت زيدا والتقدير سرت

سيرزيد وضربته ضربتين وقول

ابن المصنف ان قوله وحذف عامل

المؤكد امتنع سهوا منه لان قوله

ضرب زيدا مصدر مؤكد وعامله

محذوف وجوبا كما سيأتي ليس

بصحیح وما استدلل به على دعواه من

التأكيدي بتمثابه ضرب زيدا

الضمير الى مصدر الفعل المهم فؤ كد لانه لو صرح بالظاهر لم يقد الا التوكيد وان رجع الى مصدر
معهود دلالة المقام فتوحي قول الشرح أي الضرب يحتمل جعل ال فيه للجنس والعهد ومحل
ذلك ما لم يجعل زيدا بدلا لمفسر الضمير والا كان مفعولا به لا مطلقا وهكذا قوله

* من كل ما نال الفتى قد نلت * وقوله * هذا سراقلة لقرآن يدرسه * أي نلت النيل
ويدرس الدرس فيجتمل المؤكد والنوعي بالطريق المذكور وأما لا أعذبه أحد من العلمين فتوحي
لا غير لجوعه أعذبا بقبلة بمعنى تعذيبا عظيما لان تنوينه للتعظيم والاصل أعذبه أي من يكفر

تعذيبا عظيما لا أعذب تعذيبا مثله أي التعذيب المذكور أحد الان تعذيب من يكفر لا يقع
على غيره حتى يصح نفيه وحذف الموصوف وأتاب عنه صفته وهي مثله ثم حذفها وأتاب المضاف
اليه وهو التعذيب منابها ثم حذفها وأتاب عنه ضميره فأفاده في التصريح وغيره فتأمل (قوله والالة)

أي اذا كانت في العادة الة لذلك الفعل فلا يقال ضربته خشبة (قوله مقامه) أي في أعرابه
وافراده وتثنيته وجمعه كضربته سوطين وأسواط (قوله غيره) تنازعه القعلان قبله فاعمل فيه
الثاني وحذف ضميره من الاول لكونه فضله وحذف مفعول أقرد دلالة ما قبله ودفع به توهم

امتناع الافراد من الأمر بن قبلة ولا يعني عنه قوله فوجد أحد من حيث ان مفهومه أن غير
المؤكد لا يوجد أحد الان هذا المفهوم كما يحتمل في التأنيدي لا يتم توحيد غير المؤكد كد يحتمل تأنيدي
التنقي أي لا توجد في وقت أبدا فاندفع الاعتراض بان الافراد هو الاصل فلا حاجة لذكره (قوله

بمثابه تكرر بالفعل) فيه انه ليس مؤكدا بالفعل نفسه بل المصدر المفهوم منه كما مر فالاولى أن
يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو قليا أو كثيرا كما ان المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك
(قوله فالمشهور الخ) أي بدليل قوله وتظنون بالله الظنونا والاف زائدة تشبيها للفواصل بالقوا في

تصريح (قوله متسع) أي اتسع مبتدأ خبر في سواه أي وفي حذف عامل سواه اتسع أو المعنى
والحذف في سواه متسع فيه فيكون خبرا محذوف دل عليه ما قبله (قوله لا يجوز حذف عامله)
أي ولا تأخيره بخلاف النوعي والعديد فيهما (قوله ان تقرير عامله) أي دفع المجاز عنه لكون

المجاز لا يؤكده وقوله وتقويته أي تثبت معناه في النفس بواسطة تكرره ولا يرد قوله تعالى
ومكرنا مكر او قوله
بكي الخ من عوف وأنكر جملته * وبعت عبيدا من جذام المطارف

حيث أكد المكر والعبيد أي التصويت بالمصدر مع انه مجازان عن المجازاة والمباينة والمطارف
هي الثياب الرقيقة لان محل عدم تأكيده المجاز اذا كان يحتمل الحقيقة أيضا كقتلت قتلا لا فيما
هو مجاز قطعا كما في القسطلاني على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكده كالاتية والبيت وما يحتملها

لا يؤكده الا اذا استعمل في حقيقة لانه تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو وكلم الله موسى
تكليما (قوله في حذف عامله) أي لدلالتهم على معنى زائد على العامل فاشبهه المفعول به وهو محذوف
عامله (قوله وقول ابن المصنف) مبتدأ خبره قوله الاتي ليس بصحيح وقوله ان قوله وحذف الخ مفعول

ابن المصنف وسهوا خبر ان الضمير في منه للناظم (قوله لان قوله ضرب زيدا الخ) هذا أحد دليلين
لابن المصنف وحاصله ان عامل المؤكد قد سمع حذفه جوازا في نحو أنت سير او وجوبا في نحو أنت
سير اسير او ما أنت الاسير او ضرب زيدا او غير ذلك مما سيأتي فتعنه من حذفه هنا ما سهوا عن ورود

هذا وما للبناء على ان ذلك من المصدر المختص لا المؤكد كد هو دعوى بلا دليل الثاني ان تعليل
المصنف بان القصده التقرير والتقوية المتنافي للحذف ان أراد ان المقصود منه ذلك دائما
فمنوع ولا دليل عليه وان أراد انه قد يقصده ذلك وقد يقصده بمجرد التقرير فسلم ولكن لان سلم

وجوب حذف عامل المؤكد كما سيأتي ليس منه وذلك لان ضرب زيدا ليس من التأكيدي شي بل هو أمر خال من التأكيدي بتمثابه ضرب زيدا

ان الحذف منافي لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى عامل مذكور فليقرر الحذف لقريضة
بالاولى اهـ وأجاب الشاطبي عن الاول بما في الشرح وسيأتي ما فيه وعن الثاني بان الحذف
منافي للتأكيده مطلقا لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الاتيان باللفظ آخر يقرر معنى اللفظ
الاول فيكون معتنى به وحذفه يقتضي طرحه وعدم الاعتناء به فيتناقضان اهـ فالاولوية ممنوعة
لكن قد تقدم ان الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيده فلا ينقض ذلك جوابا عنهما
وقد اعترف الشاطبي بان نحو أنت سبيرا للتأكيده مع ما فيه من الحذف فنازعة ابن الناطم قوبة
فالاولى التزام ان هذه الامثلة من المؤكد كما قال ابن هشام انه الحق وهي مستثناة من امتناع
الحذف لثبوتات تأتي ويدل على الاستثناء قوله والحذف حتم الخ فلا ترد على الناطم لا يقال لا دليل
على استثناء أنت سبيرا لانه لم يذكره لانا نقول بغير اليه مفهوم قوله كذا مكرر (قوله لانه واقع موقعه)
أي ففائدته السابقة عن فعله واعطاه ومعناه لانا كيدوا لا كان مؤكدا لنفسه وهو باطل (قوله)
ليست من باب التأكيده أي بل هي قسم برأسه فالمصدر ما مؤكدا ونوعي أو عدي أو يدل من
فعله ولا ضرر في زيادة ذلك على قوله كيدوا ونوعا الخ وأن المراد ليست منه الآن بعد النياية
وان كانت منه أصالة (قوله عدم جواز الجمع) قد يقال ان ذلك لا عارض نيايته الا بالظن لثبوتها
وأيا لا يأتي في نحو أنت سبيرا لان الحذف فيه غير واجب فالاولى الجواب بما مر (قوله ومما يدل
الخ) فيه ان من قال بعمل النائب يحتمل انه يرام من المؤكد ولو كان كذلك اختص عزه بقصد عمله وهي
نيايته عن فعله فتأمل (قوله بدلا من فعله) أي عوضا عن اللفظ به أي عن التلفظ بفعله ولو المقدر
في المصدر الذي لا فعل له كبه بمعنى تركه كافي قوله يصف السبوف

تذرا لجامع ضاحيا ما ماتها * بله الأكف كأنها لم تخلق

أي ترك الأكف في رواية تخفض الأكف بالإضافة فبه الامتنعوب بفعله المهمل وان لم يصح
النطق به أو بفعله أمر مرادف لفعله المهمل وهو ترك عند الجمهور أي ترك ذكر الأكف به
أي تركها على رواية نصب الأكف فبها اسم فعل بمعنى ترك ومثل ما ذكر يقال في ويحه وويله
وويسه ووييه وهي بحسب الاصل كليات عن العذاب والهلاك فتقال عند التثنية والتوبيخ ثم
كثرت حتى صارت كالتهجيب بقولها الانسان لمن يحب ويغضب وقيل ان ويحه وويس كلمة تارحة
وويل وويل للعذاب فهي مفاعيل مطلقا لفعل مهمل أو لفعل من معناها أي أحزنه الله أو
أهلكه أو رجمه مثلا وقيل منصوبة على المنعول به والتقدير ألزمه الله وويله وفي الايضاح ان المصدر
في نحو ضرب بازيدا وقيا ما لا يعودا منعول به أيضا عند سيبويه أي الزم ضرب بالخ أي فكونه بدلا
من فعلا انما يظهر عند غير سيبويه القائل بأنه منعول مطلق (قوله في الامر والنهي) أي سواء
تكرر كقوله

فصبر في مجال الموت صبيرا * فغابيل الخلو بدعة طاع

أم لا كما مثله وخص ابن عصفور الوجوب بالتركرا ليقوم مقام العامل (قوله أي قسم قيا ما
لا تقع الخ) اعترض بأن حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالاولى في التخاص عن ذلك أن
يجعل قيا ما منعولا به لفعل محذوف ولا يعود اعطف عليه أي افعل قيا ما لا يعود أو أماجعل أبي
حيان لا نافية للجنس وعودا اسمها ونشذوذ افتكاف مع انه يحتاج كما قاله اللمامي حتى الى
جعل له خبرا بمعنى النهي أفاده الصبان وعلى هذا فليس المثال محملا فيه فلا يوجد مثال
للمصدر الواقع بدلا من فعله في النهي مع انهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يبعد أن يخص المنع من
حذف مجزوم لا الناهية بما اذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ما ذكره هنا فتأمل (قوله نحو سقيالك)

لانه واقع موقعه فكما أن اضرب
زيد الانا كيد فيه كذلك
ضرب بازيدا وكذلك جميع الامثلة التي
ذكرها ليست من باب التأكيده
في شيء لان المصدر في باب مناب
العامل دال على ما يدل عليه وهو
عوض عنه ويدل على ذلك عدم
جواز الجمع بينهما ولا شيء من
المؤكدا تمنتع الجمع بينهما وبين
المؤكد ومما يدل أيضا على أن ضربا
زيدا ونحوه ليس من المصدر المؤكد
لعماله أن المصدر المؤكد لا خلاف
في انه لا يعمل واختلافه في المصدر
الواقع موقع الفعل هل يعمل أولا
والصحيح أنه يعمل فزيدا في قولك
ضرب بازيدا منصوب بضربا على
الاصح وقيل انه منصوب بالفعل
المحذوف وهو اضرب فعلى القول
الاول ناب ضربا عن اضرب في
الدلالة على معناه وفي العمل وعلى
القول الثاني ناب عنه في الدلالة
على المعنى دون العمل (ص)

والحذف حتم مع آت بدلا

من فعله كندلا لاند كندلا
(ش) يحذف عامل المصدر وجوبا
في مواضع منها اذا وقع المصدر بدلا
من فعله وهو مقيس في الامر
والنهي نحو قيا ما لا يعودا أي قم
قيا ما لا تتبعه قعودا والدعاء نحو
سقيالك أي سقاك الله

الجار هنا لبيان مفعول المصدر وفي نسخة الزيد وبعد الـ لبيان فاعله فهو متعلق باعني محذوف
 أي لأعني أو خبر محذوف وجوباً أي ارادني أو دعاني لك وعلى كل فالكلام جملتان وتقدم
 لذلك مزيد في الابتداء ويجوز في نحو ذلك رفع المصدر بالابتداء خبره الطرف بعده ويكون
 المسوغ له معنى الفعل كسلام على آل ليس وأما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقك فلا يرفع
 لعدم خبره وأما ذوال فرعه أحسن كالويل له والخسبة لكن ادخال الـ سماعى عند سيبويه فلا
 يقال السقي له لعدم سماعه وقاسه الفراء والجرجي كافي الهمع ومقتضى التسهيل رفع المضاف
 أيضاً وهو الوجه إلا مانع من تقدير خبره ويجوز الرفع أيضاً في المكرر والمصور والمؤكدة نفسه
 وغيره لكن على الخبرية كافي التسهيل نحو له على أن اعتراف وزيد قائم حتى أي هذا اعتراف
 وحق وكذا في المفيد خبر أسوء كان انشائياً كعجب لتلك قضية وقول الاعرابي حمد الله وثنا عليه
 لما قيل له كيف أصبحت أي أمرى عجب وشأنى حمد الله أو غير انشائي كالفعل وكرامة أي ولك
 كرامة اه قال الصبان والظاهران ما للتفصيل كذلك والوجه اطراد الرفع فيما ذكر كما يفيد
 كلام ابن عصفور (قوله وكذلك يحذف الخ) مقتضى صنيعه أن الواقع بعد الاستفهام وفي الخبر
 ليس من الآتي بدلا عن فعله وقوله الآتي والمصدر نائب مشابه الخ نص في أنهم ما منه في عبارته
 قلاقة والثاني هو الصواب فالآتي بدلا عن طلب وخبري فالاول هو الواقع أمراً أو نهياً أو دعاء
 أو نهي بخلاف النوع مقيس على الصحيح بشرط أن يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفرداً
 منكراً والالكان سماعياً كويله والخبري أما مسموع ولم يتعرض له المصنف ومثله الشارح بقوله
 افعل وكرامة وأما مقيس وهو ما ذكره بقوله وما للتفصيل إلى آخر الباب فكل ذلك يدل عن فعله
 خلافاً لما يقتضيه الشرح (قوله في الفعل المقصود به الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل
 الانشاء غير الطلبي كقولهم عندئذ كرامة جداً وشكراً لا كفر أو عندئذ كرامة صبراً
 لا جراً وعندئذ ظهور محجب عجباً وعند الامتثال سماعاً وطاعة أي جددت جداً وشكرت شكراً
 وصبرت صبراً الخ فالمقصود في ذلك الانشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظراً لفظ العامل وعن ابن
 عصفور أنها أخبار لفظاً ومعنى والمراد بقوله الخذف في ذلك قصره على السماع فان المصدر الخبري
 خمسة أنواع أربعة منها قياسية وهي المذكورة بقوله وما للتفصيل الخ وواحد سماعي وهو هذا
 وضابطه أن يدل على عامل دليل ويكثر استعماله في كلامهم كهذه الامثلة ومثال الشرح فالعامل
 في جميعها محذوف وجوباً بالكثر دورانها في كلامهم كذلك فلا تغير عما وردت كالامثال ولا يتجاوز
 مورد السماع وإنما يجب الخذف في جداً وشكراً لا كفر أو عند اجتماع الثلاثة فلا اعتراض بأنه
 يقال جددت جداً وشكرت شكراً على ان الكلام بهذا الفعل يكون خبراً وكلاماً عند قصد
 الانشاء وحينئذ يكون المصدر والفعل متعاقبين فلا يجمع بينهما كذا قال اللمامي نقل عن
 الشلوين والظاهران صبراً لا جراً وسماعاً وطاعة كذلك فوجب الخذف خاص باجتماعهما
 أو عند قصد الانشاء هذا وللرضي تفصيل آخر حيث قال الذي أرى أن هذه المصادر ومثالها
 ان لم يأت بعدها ما يعزها وبين ما تعلقت به من مجرور بحرف أو بإضافة المصدر اليه فليست مما يجب
 حذف فعله بل يجوز ذكر كرامة جداً وشكرت شكراً وسقاً لله سقياً وأما ما بين فاعله بإضافة
 نحو كتاب الله وسنة الله ووعده الله وصبغة الله وحنانيك ودوايلك أو بحرف جر كسحقك أي بعداً
 وبؤسالك أي شدة أو بين مفعوله بإضافة كضرب الرقاب وسبحان الله وليست وسعديك ومعاداة الله
 أو بحرف كحمدك وشكراً وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذه الأقسام والمراد بالقياس
 أن يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث وجد وهو ما سمعته من ذكر الفاعل أو المفعول

وكذلك يحذف عامل المصدر وجوباً
 إذا وقع المصدر بعد الاستفهام
 المقصود به التوبيخ نحو أنانيا وقد
 علاك المشيب أي أقتواني وقد
 علاك ويقل حذف عامل المصدر
 وإقامة المصدر مقامه في الفعل
 المقصود به الخبر نحو افعل وكرامة
 أي وأكرمك فالصبر في هذه
 الامثلة ونحوها منصوب بفعل
 محذوف وجوباً والمصدر نائب
 مشابه في الدلالة على معناه وأشار
 بقوله كندلاً إلى ما انشده سيبويه
 وهو قول الشاعر *

على حين ألهى الناس جل أمورهم * فتد لازريق المال ندل الثعالب قنذلا نائب مناب فعل الامر وهو اندل والندل خطف الشيء بسرعة وزريق منسأى والتقدير ند لا يازريق المال وزريق اسم رجل وأجاز المصنف أن يكون مر فوعا ندلا وفيه نظر لأنه إن جعل نائباً لمناب فعل الامر للخطاب والتقدير اندل لم يصح أن يكون مر فوعا به لأن فعل الامر إذا كان للخطاب لا يرفع ظاهره فكذا ذلك ما نائب منابه وإن جعل نائباً لمناب فعل الامر للغائب (١٩٢)

الامر للغائب وانما ينوب مناب فعل الامر للخطاب نحو ضربا زيدا أي ضرب زيد والله أعلم (ص) ومالتفصيل كما مضى

عامله يحذف حيث عنا (ش) يحذف أيضا عامل المصدر وجوبا إذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى حتى إذا أنخستم وهم فشدوا الوثاق فاماننا بعدوا فاماء فناء فمصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا والتقدير والله أعلم فامانتمونا فاماء فناء فمصدران ومالتفصيل الخ أي يحذف عامل المصدر المسمى بالسوق للتفصيل حيث عني أي عرض (ص)

كذا مكرر وذو حصر ورد

نائب فعل الاسم عين استند (ش) أي كذا يحذف عامل المصدر وجوبا إذا نائب المصدر عن فعل أسند الاسم عين أي أخبر به عنه وكان المصدر مكررا أو محصورا فقال المكرر زيد سير اسيرا والتقدير زيد سير اسيرا خذف يسير وجوبا لقيام التكرير مقامه ومثال المحصور ما زيد الاسيرا وانما زيد سير اسيرا خذف يسير وجوبا لقيام التكرير فان لم يكرر ولم يحصر لم يجب الحذف نحو زيد سير اسيرا

للبیان النوع احترأ من نحو ومكر وامكرهم وسعى لها سعيها ثم علل ذلك فانظره (قوله على حين الخ) قبله

يمزون بالدهنا خفا فاعياهم * ويرجعن من دارين بجز الخقاب والدهنا بفتح الدال المهملة ودارين بكسر الراء وموضعان والضمير في عرون للصوص وكذا في يرجعن وأتته تحقير الهم وعياهم جمع عيبة بفتح المهملة وهي كالخقائب أو عيبة الثياب والزاد ونحوهما ويجز بضم الموحدة وسكون الجيم جمع بجزاء كمر وجرأ أي ممتلئة حقائبهم بعد خلوها وعلى حين يروى بالفتح على البناء لاضافته لجملة ألهى وبالجر على الاعراب والظاهر أنه متعلق بقول محذوف أي فيقولون ندلا حين ألهى الخ والمال مفعول به لندلا ولنعله المحذوف أي اختطف المال (قوله وزريق اسم رجل) لا ينافي قول العيني اسم قبيلة لاحتمال تسميته بالاسم أيها (قوله ومالتفصيل الخ) عطف على ندلا فهو مثال ثان للدارين بدلا من فعله وكذا ما بعده فقوله عامله يحذف تأكيد لفاد عطفه على المثال وليست ما مبتدأ خبرها ما بعده الخ لا يرفعهم أنه قسم للدارين بدلا من فعله مع أنه منه (قوله لعاقبة ما تقدمه) أي الفائدة المرتبة عليه والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طلب كالآية فان طلب شد الوثاق يترتب عليه ما فصله بالمصادر بعده أو خبر كقوله لا أجهدن فاماء رد واقعة * تخشى وأما بلوغ السؤل والاسل

فلا جهدن جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعده ما يترتب عليه واحترأ بالقلبية عن نحو ما اهلا كأوتأديا فاضرب زيدا فيجوز اظهار فعله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما فصل به مفرد قبله كز يدسفر فاماء حجة أو اعتنا ما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جملة وتقدمها (قوله إذا أنخستم وهم) أي أكثر فهم القتل فشدوا الوثاق أي فامسكوا عن القتل وأسروهم وشدوا وثاقهم أي ما يقيدون به (قوله كذا مكرر) أي مرتين فأكثر (قوله ورد) أي المذكور من المكرر والمصور لان الجملة نعت لهما ونائب حال من فاعله ولا سم عين متعلق باستند وهو صفة لفعل كما استظهره العرب وجعلها المكودي نعتا ثانية للمكرر وما عطف عليه (قوله اسند الخ) يستند منه ان شروط وجوب الحذف ثلاثة تكون عامله خبرا أي ولو منسوخا كان زيدا سير اسيرا أو كون المبتدأ اسم عين وتكرار المصدر أو وحصره ويقوم مقامهما دخول الهمزة على المبتدأ نحو أنت سير أو العطف عليه كافتأ كلا وشربا كافي التصريح ويشترط أيضا استمراره الى الحال كما انصوا عليه لا منقطعاً ولا مستقبلاً وانما اشترط اسم العين ليؤمن معه من توهم خبرية المصدر لا لا يجز به عن الإبتأويل فيحتاج للفعل بخلاف اسم المعنى فيرفع المصدر بعده على الخبرية لتجتمعا بالابتأويل كما مر كسير ومقتضى ذلك ان اسم المعنى إذا لم يصح المصدر خبراً عنه لا بالتأويل كأملاك نقصان وشغاك زيادة يصح فيه النسب ويجب حذف الفعل مع التكرار على تقدير أملاك ينقص نقصاناً ويزيد زيادة وحذف في مفهوم قوله لا سم عين تفصيل (س) (قوله صرفاً) نعت لحقا وهو صالح لتوكيد الجملة بانفراده فكأنه ما مثلاً لان في مثال

واحد

والتقدير زيد يسير اسيرا فان شئت حذف يسير وان شئت صرحت به والله أعلم (ص)

ومنه ما يدعونه مؤكدا * لنفسه أو غيره فالمبتدأ نحو له على ألف عرفا * والثاني كإني أنت حقا صيرفا

(ش) أي من المصدر المحذوف عامله وجوباً ما يسمى المؤكدا لنفسه والمؤكدا لغيره فالمؤكدا لنفسه هو الواقع بعد جملة

لا يعمل الا اذا كان بدلا من فعله أو مقدر بالحرف المصدرى وليس هذا كذلك اما الاول فظاهر
وأما الثاني فلانه مبتدأ أو الاصل فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر لاقضاءه منع عمل كل
مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع وعمل المرادى مثال الصوت بأن الاول فيه بمعنى ما يسمع فليس
مصدرا حتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال في المتن لان الصوت الاول لم يرد به الحدوث حتى
يقدر بالفعل بل المعنى في قولك مررت فأذله صوت صوت جارا أنك مررت به وهو في حال تصويته
فلذا قدروا الثاني ناصبا اه أى واشترطوا الاشعار بالحدوث انما هو في الثاني المنصوب فلا تنافي
فليست هذا وقال الناطم اشتراط ذلك في عمل المصدر غايب لا لازم فعليه يجوز ان نصب بالمصدر
الذى في الجملة بلا تقدير فعل وهو ظاهر كلام سيبويه في هذا المثال قاله الرضى (قوله وجب الرفع)
أى خبر الما قبله (قوله وكذا) أى يجب الرفع لكن ليس خبر الما قبله بل بدل منه أن وقعت بتقدير
مثل أو خبر المحذوف أى هو بكاء الخ والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافى جواز
النصب على الحال ان وجد مسوغه كالمثال الآتى لانه حال من المستكن في الظرف ومما لم يشتمل
على الفاعل قولهم عليه نوح نوح الخام لان ضمير عليه للمنوح عليه لا للتأنيخ وكذا يجب الرفع
اذا عدم المصدر كنه يديه أسدأ ولم يشعر بالحدوث كنه كنه كنه الخ كنه لان الذكاه من الملكات
الراسخة لا من الافعال المتجددة بالملاج كالضرب والتصويت أو لم يكن للتشبيه كنه صوت صوت
حسن أو لم يكن في الجملة قبله معناه كنه ضرب صوت جارا ما اذا كان في الجملة ما لا يصلح للعمل
فيه كزيد يضرب بضرب الملوك فيتعين نصبه به * (تنبيه) * المراد باسمائها على معناه ما هو أهم
من أن يكون فيها الفظة أيضا كما مرأ ومعناه فقط كقوله يمدح فرسا بالضمور

ما ان يمس الارض الامسكب * منه وحرف الساق طى المحمل
أى بلغ في الضمور الى حيث لو اضطلع لم تمس بطنه الارض بل منكب وحرف ساقه فالمعنى انه
مندمج الخلق مذكوك بعضه في بعض ومطوى كطى المحمل وهو علاقة السيف أى كدججه في بعضه
بالضمر والله أعلم

* (المفعول له) *

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه في المفعولية وأقرب الى
المفعول المطلق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق
وعكس ابن الحاجب لان احتياج الفعل الى الظرف أشد من العلة (قوله وذن) أمر من الدين
بفتح الدال أى أقرض غيرك أو من الدين بالكسر بمعنى المجازاة أو الخضوع وحذف علة دلالة
علة الاول أى دن شكر لانه يجوز حذف المفعول له لدليل أو ان شكرا المذكور علة له ما دعا
(قوله وقتا) تمييز محوّل عن الفاعل أى متحدث وقته أو منصوب بنزع الخافض (قوله كثر هذا الخ)
يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جرك مثاله أو نصب كقوله

* طربت وما شوقا الى البيض أطرب * وفيه تقديم معمول الخبر الفاعلى (قوله في الوقت) أى بان
يقع حدث العامل اثناء زمن المصدر كطربت جربنا أو يقع أول العامل آخر زمن المصدر كجربنا
خوفامن فرارك أو عكسه كجربنا أصلا حالالك تصریح (قوله والفاعل) أى بأن يكون فاعل
المصدر هو فاعل عامله ولم يشترطه ابن خروف تمسك بقوله تعالى يركبكم البرق خوفا وطمعا حيث
ان فاعل الازاءة هو الله والخوف من المخاطبين مع نصبه على المفعول له ويرد بأنه متحدث بتأويل
الخوف والطمع بالاختافة والاطماع أو هما حالان من المخاطبين كما قاله الزمخشري وأما تأويله بأنه
علة للرؤية من المخاطبين التى تضمنها يركبكم فاللراءة التى هي فعل الله تعالى فيرد ان العامل الذى

بجمله وجب الرفع بخصوصيته صوت
جارو بكاء بكاء الشكلى وكذلك
كان قبله بجمله وليست مشقة على
الفاعل في المعنى فهو هذا بكاء بكاء
الشكلى وهذا صوت صوت جارو ولم
يتعرض المصنف لهذا الشرط
ولكنه مفهوم من تنبيه (ص)

* (المفعول له) *

ينصب مفعول له المصدران
أبان تعليل الجحد شكر اودن
وهو ما يعمل فيه متحدث
وقتا وفاعلا وان شرط فقد
فاجره بالحرف وليس يمنع
مع الشروط كثر هذا فقع
(ش) المفعول له هو المصدر المفهم
علة المشارك لعماله في الوقت
والفاعل نحو جحد شكر افشكرا
مصدر وهو منهم للتعليل لان المعنى
جحد لاجل الشكر وهو مشارك
لعامله وهو جحد في الوقت لان زمن
الشكر هو زمن الجود والفاعل
لان فاعل الجود هو المخاطب وهو
فاعل الشكر

تعلق به الاحكام التصوية هو بركم لا الرؤية التي في ضمنه وأيضاً لا يظهر كون الخوف باعنا على
الرؤية لانهم لا يرون لاجل خوفهم بل الله يرهم لاجل ذلك فتدبر (قوله ضربت ابني تأديباً) قيل
فيه تعليل الشيء بنفسه لان التأديب هو الضرب كما صرح به الرضي ولا يصح تقدير ارادة تأديب
لصيرورة المعنى أدباً أو ضرباً لارادة ذلك وفيه ركاز لا يخفى اذا ارادة الشيء مسببة عن الباعث
عليه لانهم اهل الباعث واجب بان المراد بالتأديب أثره وهو التأديب أي ضربه لارادة أن يتأديب
بناء على شرط اتحاد الفاعل أو ضرباً لاجل أن يتأديب بناء على عدمه ولا شأن ان التأديب يحصل
أثناء زمن الضرب أو آخره فهما متحدان وقتاً على حد جئتكم اصلاً حالاً فلا حاجة لبسائه على
عدم اتحاد الوقت أيضاً لكن يرد عليه ان الضرب هو سبب التأديب وعلته فكيف يجعل التأديب
عله للضرب ويجيب بانفكاك الجهة فوجود الضرب علة في وجود التأديب وتصور التأديب
عله في إيجاد الضرب كقوله البئر لاجل الماء فتدبر (قوله جواز النصب) أي بالنفع قبله على تقدير
حرف العلة فهو من المنصوب برفع الخافض عند جهور البصرين لان المفعول مطلق الفعل مقدر
من لفظه أي جئتكم كرملاً كما قال الزجاج ولا للفعل المذكور لاقائه له في المعنى كقعدت
جلوساً كما قال الكوفيون (قوله ان وجدت الخ) ظاهرة كالنظم ان هذه شروط لنصبه لالتسميته
مفعولاً له فيسمى بذلك عند جره والجهور على ان الجهور ولو مستوفى للشروط مفعول به وعليه
فهذه شروط لتحقيق ماهيته (قوله الثلاثة) لم يذكر كونه للتعليل الذي في المتن أي مفهوم العلة الفعل
والباعث عليه لانه ترتب على فقدائها بحرف التجزئة والتعليل وذلك يمنع عند فقد العلمية وليس تركه
اشارة للاعتراض على المتن بان العلمية محلي الشروط لا شرط كما قيل لان محلي الشروط نصب
المفعول له أو تحقيقه على ما مر لا العلمية بل هي شرط يخرج به نحو أحسنت اليك انعاماً عليك
لان الشيء لا يعمل بنفسه وهي تغني عن اشتراط بعضهم كونه من غير انقضاء الفعل فقول المصنف وان
شرط فقد الخ خاص بغيرها وبقي من الشروط كونه قلبياً فلا يجوز جئتكم قراءة العلم أو قتلاً للكافر
أو ضرباً بزيده خلافاً للتساري لان الحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك
ورده الرضي بانه ان أراد أن الباعث يتقدم وجوداً فهو نحو الماء المتأخر عن الحفر أو تصوراً
فيسلم ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابني تأديباً وجئتكم اصلاً حالاً فانه مفعول له اجماعاً
وليس قلبياً ولا متقدماً الوجود فان قدر فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فليجرب جئتكم اكراماً لي
وجئتكم اليوم اكراماً لك غداً بل جئتكم سمناً وعسلاناً عن تقديم ارادة ذلك فظهر ان المفعول له
هو الاسم المذكور لا مضاف مقدر وأنه على ضربين لان المتقدم اما وجوده فيكون من أفعال
القلوب كقعدت جنباً أو تصوره فقط لكونه غرضاً يرتب على الفعل ولا يلزم كونه فعل قلب
كضربه تأديباً (قوله وهو اللام) هي الاصل في التعليل وما بعدها نائب عنها نحو فبظلم من الذين
هادوا حرمنا الاختلاف الفاعل دخلت امرأة النار في هرة لعدم المصدرية ولا تفتلوا ولادكم
من اصلاق أحلنا دار المقامة من فضله لعدم القلب ان قلنا باشتراطه والافماجر مع استثناء الشروط
وبقي مما يفهم التعليل نحو واذكروه كما هذا كم أي لهدايتكم وأسلم حتى تدخل الجنة وجئتكم كي
نكرم مني ولتسكروا الله على ما هذا كم وفي شرح اللوحة لابن هشام ان الكاف وحكي لا تجز
المفعول له لانهم لا تكون للتعليل الامع الفعل وسابكه اه وينبغي ان على كذلك ومقتضا ان
المصدر المؤول لا يقع مفعولاً له وان أفاد التعليل (قوله جئتكم للسمن) مثلاً والارض وضعها للانام
أي المخلوقات (قوله جئتني اليوم الخ) مثله قول امرئ القيس

جئت وقد نصت لزوم سبابها * لدى السر لا لبسة المتنخل

وكذلك ضربت ابني تأديباً تأديباً
مصدر وهو مفهوم للتعليل اذ يصح
أن يقع في جواب لم فعلت الضرب
وهو مشارك لضربت في الوقت
والفاعل وحكمه جواز النصب
ان وجدت فيه هذه الشروط
الثلاثة أعني المصدرية وابانة
التعليل واتحاده مع عامله في الوقت
والفاعل فان فقد شرط من هذه
الشروط تعين جرد بحرف التعليل
وهو اللام أو من أو في أو الباعث مثال
ما عدمت فيه المصدرية قولك
جئتكم للسمن ومثال ما لم يتحد
مع عامله في الوقت جئتني اليوم
للأكرام غداً ومثال ما لم يتحد مع عامله
في الفاعل جاء زيد

لا كرام عمرو له ولا يمنع الجرب الحرف مع استحكال الشروط نحو هذا فزع لزمه دوزعم قوم انه لا يشترط في نصبه الا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاد مع عامله في الوقت ولا في الناعل (١٩٦) فحوزوا نصب اكرام في المسالين السابقين والله أعلم (ص) وقل ان يعصبها الجرب

والعكس في مصحوب آل وانشدوا
لا أقعد الجنب عن الهجاء

ولونوا التزمه الاعداء

(ش) المنفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال أحدها أن يكون مجردا عن الالف واللام والاضافة والثاني أن يكون محلى بالالف واللام والثالث أن يكون مضافا وكلاهما يجوز أن تجر بحرف التعليل لكن الاكثر فيما تجر دون عن الالف واللام والاضافة النصب نحو ضربت ابني تاديبا ويجوز جره فقول ضربت ابني لتأديب وزعم الجزولي انه لا يجوز جره وهو خلاف ما صرح به النحويون وما صاحب الالف واللام بعكس الجرب فلا كثر جره ويجوز النصب فضربت ابني للتأديب أكثر من ضربت ابني لتأديب وما جاء فيه منصوبا بآما أنشده المصنف لا أقعد الجنب عن الهجاء البيت فالجنب مفعول له أي لا أقعد لاجل الجنب ومثله قوله

قلت ليهم قوما اذا ركبا

شنوا الاغارة فرسانا وركبا وأما المضاف فيجوز فيه الامر ان النصب والجرب على السواء فتقول ضربت ابني تاديبه ولتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لانه لما ذكر انه يقل جرب الجرب دون نصب المصاحب للالف واللام علم ان المضاف لا يقل فيه واحده من ما قبل يكثر فيه الامر ان مما جاء منصوبا قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر

ونصت بتخفيف الضاد المجهمة أي خلعت وزمنه قبل النوم (قوله لا كرام عمرو له) مثله
والى لتعرونى لذ كراثة حرة * كما انقضى العصفور بالله النظر

ففاعل العرو والزهرة وفاعل الذ كرى المتكلم (قوله ولا يشترط اتحاد الخ) هو مذهب سيويه والمتقدمين كما في الجمع ومر عن الرضى ترجيح كونه غير قلابي وأجاز يونس عدم المصدرية تمسكا بنحو اما العبيد فذو عبيد بالنصب أي مهمات ذ كراحد الاجل العبيد فالمد كور ذو عبيد فلم يبق له شرط الا العلية لكن قال سيويه رواية النصب رديمة جدا فلا يجوز جعلها وجعله بعضهم مفعولا به أي مهمات ذ كرا العبيد الخ قوله أن يعصبها أي الحرف المذ كور في قوله فاجر جره بالحرف وأثمه لتأديبه بالكامة وفي نسخ أن يعصبه بالتذكير وفي أخرى فاجر جره باللام قالت نيت ظاهر (قوله وأنشدوا) أي النخاعة شاهد الجواز قول بعض العرب لا أقعد الخ فهو ليس من نظم المصنف (قوله لكن الاكثر فيما تجر الخ) أي لانه أشبه الخان والتميز في التذكير والتبيين (قوله لا يجوز الجرب) رد بقوله

من أمكم لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا ناصر يه يقتصر

(قوله فقلت ليهم) الباء تاليفية أي بدلهم وشنوا من شن اذا فرق حذف مفعوله أي فرقوا أنفسهم لاجل الاغارة أو هو بمعنى شروا والاهم عند الاغارة على الاعداء يتفرقون لئلا توجههم من كل الجهات (قوله عوراء الكريم) بفتح العين المهملة تمدود أي كلفته القبيحة وكل ما يستحي منه فهو عورة ومنه عورة الانسان أي اذا قلت من الكريم كلمة قبيحة سترتها لاجل ادخاره ومثله قوله تعالى يتفقون أموهامها بغير رضا الله ومن جرم لما يهبط من خشية الله قيل وكذا لا يلاف قريش فانه عليه لم يعبدوا ودخلته النار لما في الكلام من معنى الشرط اذا المعنى فان لم يعبدوا رب هذا البيت لسائر نعمه الكثيرة عليهم فابعده لاجل لا يلافهم رحمة الشتاء الصيف أي السفر فيه حال الى الامن والشام مع أنهم من القطاع والمنتمين واحترامهم لكونهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم لكن الجرب هنا متعين عند من شرط اتحاد الزمن لان العباداة مستقبلية والايلاف حالي وقيل اللام متعلقة بما عجموا مقدرا وقيل بقوله تعالى جعلهم كعصف ما كور لان السورتين سورة واحدة تصرح * (تنبيه) لا يجوز تعدد المفعول له نصب أو جرح ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تعسكوهن ضرارا متعددا انعلق لتعددا بالفعل ان جعل ضرارا مفعولا له أي بل هو متعلق بضرارا وانما يتعلق به ان جعل حالا أي مصادرين همع والله سبحانه وتعالى أعلم

* (المفعول فيه وهو المسمى ظرفا) *

أي تسمية مجازية اصطلاحا عليها البصريون ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يرد أن الظرف هو الوعاء المتأهلي الاطراف وليس هذا كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي وأصحابه صنعة ولعله باعتبار الكينونية فيه اه صان وقدمه على المفعول معه لقربه من المصدر باستلزامه ولوصول العامل اليه بنفسه لا بحرف منسوط (قوله وقت) أي اسم وقت أو اسم مكان لان الظرف اصطلاحا من صفات الالفاظ وألف ضمة اما للاطلاق ان جعلت أو للاحد الدائر على التخيير ويرجح ان المراد بيان حقيقة الظرف المنحقة في أحدهما أو ضمير التثنية ان جعلت تنويعا بمعنى الواو وهو أظهر لان كلامه ما ظرف لا لا - دهما فقط (قوله ازمننا) بضم الميم جمع زمن كجبل واجبل وجعه مع ان الزمن المفرد يطلق على القليل والكثير فانه قد يراد به قطعة خاصة من الوقت وأقارب المثل جواز

تعدد

الموت ومنه قول الشاعر وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكريما
(ص) * (المفعول فيه وهو المسمى ظرفا) * الطرف وقت أو مكان ضمنا * في باطراد كهذا المكث أزمننا

(ش) عرّف المصنف الطرف بأنه زمان أو مكان ضمن معنى في باطراد نحو ما مكث هنا الزمان فهنا طرف مكان وأثر من طرف زمان وكل منهما تضمن معنى في لأن المعنى أمكث في هذا الموضع في زمن واحترز بقوله ضمن معنى في مما لم يضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى في كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبراً نحو يوم الجمعة يوم مبارك (١٩٧) ويوم عرفه يوم مبارك والدار لز بدفاته لا يسمى طرفاً والحالة هذه وكذلك ما وقع منه ما مجروراً نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في الدار على أن في هذا نحو خلافاً في تسميته طرفاً في الاصطلاح وكذلك ما نصب منه ما مفعولاً به نحو بنيت الدار وشهدت يوم الجمل واحترز بقوله باطراد مني نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام فإن كل واحد من البيت والدار والشام متضمن معنى في ولكن تضمنه معنى في ليس مطرداً لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف في معها فليس البيت والدار والشام في المثل منصوبة على ظرفية وانما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لأن الطرف هو ما تضمن معنى في باطراد وهذه متضمنة معنى في لا باطراداً هذا تقرير كلام المصنف وفيه نظر لأنه إذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى في لأن المفعول به غير متضمن معنى في فكذلك ما شبه به فلا يحتاج إلى قوله باطراد ليجرّها فانها خرجت بقوله ما ضمن معنى في والله تعالى أعلم (ص)

تعدد الطرف العامل واحد بغير تباع إذا اختلف جنسه أما المتفق فلا يتعدد الامع اتباع الثاني للأول بدلاً كسرت يوم الجمعة مع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم أحسن منه أمس وفي عطف الزمان على المكان وعكسه قولان وظاهر الكشف منعه حيث قدر في قوله تعالى ويوم حنين وموطن يوم حنين أو في أيام موطن كثيرة ويوم حنين ووجه عدم سماعه وبأن الفعل مقتضى لكل منهما فلا يجعل أحدهما تابعا كما لا يعطف الفاعل على أحد المفاعيل ولا بعضهم على الآخر ولا اختلافهما باشتراط الإيهام في المكان دون الزمان ومن جوزه نظر للاشتراك في الظرفية أفاده المعنى (قوله معنى في) هو ظرفية ومعنى تضمنه له إشارته إليه لكون الحرف مقدراً في نظم الكلام وإن لم يصح التصريح به في الظروف التي لا تصرف ولذلك أعرب لأن الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفاً لأن معناه انتقل للطرف وصار الحرف غير منظور إليه كمتضمن الاسم معنى الهمزة مثلاً حتى يقتضي بشاء فتدبر (قوله باطراد) أي بأن يتعدى إليه سائر الأفعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما يشبهه الشرخ فخرج وترغبون أن تسكعوه لأنه وإن تضمن معنى في على قول لكن لا يطرد في غير هذا الفعل على أن النكاح ليس زماناً ولا مكاناً فلا حاجة لآخر إجماع بذلك إلا أن يجعل مكاناً اعتباراً بالرغبة لا يقال يخرج بالاطراد ما يصح من الفعل إلا أن ينصب الإعادة لأنه مستثنى من شرط الاطراد ليل ما سبأني وكذا أسماء المقادير لا تنصب بالأفعال السببية (قوله من نحو دخلت البيت) أي مما سمع اتصافه بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه لا ينصب إلا مع دمه وهو دخلت وسكنت ونزات فلا يقال غت البيت مثلاً لكن في ذكره ذهبت الشام نظر لأنه على معنى في لا في فهو مما نصب بحذف النافض توسعاً لأن الذهاب لم يقع في الشام بل في طريقها إليها وكذا توجهت مكة فلا يأتي فيه قول الجمهور أنه طرف حقيقة لأنه ليس مما سخن فيه فتأمل (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي لأجراء القاصر مجرى المتعدى قاله الاسقاطي فيما سبأني وهذا غير القول بأنهم مفعول به على التوسع باسقاط النافض لأن الشارح حكاه معه فيما سبأني (قوله لم تكن متضمنة) أي فهي خارجة بالتضمن فلا يحتاج لقيد الاطراد لأن الفعل أجرى مجرى المتعدى بنفسه فنصبها بالاملاحة حرف اصلاً كما لا يحتاج إليه على أنها مفعول به حقيقة وأما على نصبها بحذف النافض فقال ابن المصنف لا يحتاج إليه لأنها لم تتضمن معنى في بل لفظها لأن المراد بالتضمن اللفظي ما يعم وجود اللفظ أو ملاحظة بعده حذفه توسعاً أو ما المعنوي فهو الإشارة إلى معناها من غير توسع بحذفها سواء أمكن النطق بها أم لا لكن المشهور أن المراد باللفظي وجود اللفظ في الكلام وبالمعنوي خلافه فقيد الاطراد محتاج إليه على هذا كما درج عليه الأشعري وأما على أنه طرف حقيقة فلا يصح ذلك القيد فتدبر (قوله وهو المصدر) فيه تسامح لأن الواقع في الطرف هو الحدث لا المصدر لأنه لفظ وأيضاً الحدث لم يقع في الطرف اصطلاحاً وهو اللفظ بل في مدلوله أي نفس الزمان والمكان في المتن حذف مضافين أي فانصبه بدل الواقع في مدلوله أي باللفظ الدال على الحدث بالمطابقة أو بالتضمن فيدخل المصدر وغيره ويندفع اعتراض الشارح الآتي وفيه استحجام يجعل ضمير انصبه للطرف الاصطلاحي وضمير فيه لمدلوله فيستغنى عن المضاف الثاني فقط والاول لا بد منه والمراد بالواقع ما شأنه أن يقع فدخل ما صحت اليوم (قوله

نحو عجت من ضربك زيد يوم الجمعة عند الأمير أو الله على نحو ضربت زيداً يوم الجمعة أمام الأمير والوصف نحو أنا ضارب زيداً اليوم عندك وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف والتأنيب له ما مذكور كما مثل أو محذوف جوازاً نحو أن يقال

فانصبه بالواقع فيه مظهراً كان والا فانوم مقدراً (ش) حكم ما تضمن معنى في من أسماء الزمان والمكان النصب والتأنيب له ما وقع فيه وهو المصدر

نحو عجت من ضربك زيداً يوم الجمعة عند الأمير أو الله على نحو ضربت زيداً يوم الجمعة أمام الأمير والوصف نحو أنا ضارب زيداً اليوم عندك وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف والتأنيب له ما مذكور كما مثل أو محذوف جوازاً نحو أن يقال

متى جئت فتقول يوم الجمعة وكهسرت
فتقول فرسخين والتقدير جئت يوم
الجمعة وسرت فرسخين أو وجوبا كما
اذ وقع الظرف صفة نحو مررت
برجل عندك أو صلة نحو جاء الذي
عندك أو حالا نحو مررت بزيد
عندك أو خبرا في الحال أو في
الاصل نحو زيد عندك وظننت زيدا
عندك فالعالم في هذا الظرف
محدوف وجوبا في هذه المواضع
كلها والتقدير في غير الصلة استقر
أو مستقر وفي الصلة استقر لان
الصلة لا تكون الاجلة والفعل مع
فاعله جملة واسم الفاعل مع فاعله
ليس جملة والله أعلم (ص)
وكل وقت قابل ذلك وما

يقبله المكان الالمهما

نحو الجهات والمقادير وما

صيح من الفعل كرمى من رمى
(ش) يعني ان اسم الزمان يقبل
النصب على الظرفية مهما كان
نحو سرت لحظة وساعة ومختصا ما
بإضافة نحو سرت يوم الجمعة أو
يوصف نحو سرت يوما طويلا أو
بعدد نحو سرت يومين وأما اسم
المكان فلا يقبل النصب منه الا
نوعان أحدهما المبهم والناسي
ما صيغ من المصدر بشرطه الذي
سمي ذكره والمبهم كجهات الست
نحو فوق وتحت ويمين وشمال وأمام
وخلف ونحو هذا والمقادير نحو غلوة
وميل وفرسخ وبريد فتقول جلست
فوق الدار وسرت غلوة فتنبه ما
على الظرفية وأما ما صيغ من
المصدر نحو مجلس زيد ومقعده
فتسرى نفيه قياسا أن يكون عاملا

متى جئت الخ) هي لطلب تعيين الزمان خاصة كأي في المكان وكم لطلب تعيين المعدود
زمانا أو مكانا أو غيرهما فهي أعم وقوعا (قوله صفة الخ) كذا يجب في المشتغل عنه كيوم الجمعة
صحت فيه ولا يقال صحتها لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بنى كفى التصريح
ليكن قال الشاطبي قد ينصب توسعا بحذفها وفي المسموع بالحذف كقوله لمن ذكر أمر انقاد
حينئذ الا أن أي وجد ما نقوله حين اذ كان كذا واسمع الآن قولي فهم ما من جملتين والمقصود
نفيه عن ذكر ما بقوله وأمره بسماع ما يقال له * واعلم أن الظرف المضموم لقطعه عن الاضافة
لا يقع صفة ولا نحوها كفى التصريح قال يس ومجمله اذ لم يعلم المضاف اليه اعدم الفائدة حينئذ
والا وقع (قوله وكل وقت) أي داله وقوله ذلك أي النصب على الظرفية والمراد الوقت الظاهر
لما هو في الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مراد به الزمان كقعدت مقعد زيدا أي زمن
قعوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون مكانا (قوله وما صيغ من الفعل) أي من مصدره أو مادته
ليوافق مذهب البصريين ويندفع اعتراض الشارح الآتي وهو معطوف على مهمما كما يفصح
به صنيع الشارح الآتي لاعلى الجهات ثلثا يفيد انه مهمم مع انه من المختص اتفاقا فانصب تشبيها
بالمهمم كفى النكت (قوله مهمما كان) المراد بالمهمم مادل على زمن غير مقدر كحين ووقت ومدة
والمختص مادل على مقدر معلوما كان وهو المعروف بالعلمية كرمضان أو بالاضافة كزمن الشتاء أو
بأل كسرت اليوم أو غير معلوم وهو النكرة المعدودة كسرت يوما أو يومين أو الموصوفة كسرت
زمن طويلا كذا في الاثموني فقول الشارح كل لحظة وساعة ينبغي تقييدهما بما اذا أريد بهما مطلق
زمن لا اللحظة المقدرة بطرفة العين والساعة المقدرة بخمس عشرة درجة والا كانا من المختص
واتصاب المبهم على جهة انتا كيد اللفظي لزمن الفعل اذ لا يزيد عليه كيلا من أسرى بعبد لهيلا
اذ أسرى لا يكون الا ليل فلا ظرف يكون مؤكدا كالمصدر الا أن تأ كيد لمزمن عاملا (قوله
بإضافة) لم تضاف العرب لفظ شهر الا لرمضان والريعين مع جواز تركه او الراجح جواز اضافته
الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله الانوعان) أي اضعف دلالة الفعل وهو أصل العوامل على المكان
لكونها بالاتزام فلم يتعد الى جميع أسمائه بل الى المهمم لدلالة عليه في الجملة والى ما هو من مادته
لقوة دلالة عليه حينئذ ولما قويت دلالة على الزمان بالتضمن تعدى الى جميع أسمائه (قوله
أحدهما المهمم) المراد بالمهمم هنا ما ليس له صورة أي هيئة وشكل محسوس ولا حدود محصورة
أي نهايات مضبوطة من جوانبه والمختص بخلافه كالدار وان شئت قلت المهمم ما لا تعرف حقيقة
بنفسه بل بما يضاف اليه وهو معنى قول الموضح تبعا لابن المصنف ما افترقا الى غيره في بيان صورة
مسماه أي صورة هي مسماه ككان لا تعرف حقيقة الا بالمضاف اليه كمكان زيد و الجهات
وما ألحق بهما من عند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء ونحو ذلك ونقل الاماميني عن المصنف ان
نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية بل يجب جرها بنى قال
لان فيها اختصاصا اذ لا تصلح لكل بقعة وكذا استثناءها الخفية تقلا عن الرضى وزاد عليها جانب
وما بهما من جهة ووجه وكف ثم قال فتقول بعضهم سكنت ظاهرياب الفتوح لحن اه لكن
ذكر الموضح مما يشبه الجهات في الشياخ جانب وناحية ومكان فتعقب شارح هذا كجانب فقط
بأنه يجب جره بنى فقتضاه صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيد الهامع فيهما وفي جانب أيضا
ونحوها كجهة ووجه ولعل هذا هو الاوجه فتدبر (قوله ويمين وشمال) مثلها ذات اليمين وذات
الشمال أي البقعة ذات اليمين الخ (قوله والمقادير) جعلها من المهمم أحد مذاهب سني (قوله غلوة)
بفتح المعجمة مائة باع والميل عشر غلات فهو أنف باع والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة فراسخ

من لفظه ثم وقعت مقعدت زبد وجلس مجلس عمر وقلو كان عامله من غير لفظه ثنتين جرت في نحو جلست في مرمى زيد فلا تقول جلست مرمى زيد الا شذوذاً وما ورد من ذلك قولهم هومنى مقعد القابلة ومن جرك الكلب ومناط الثريا أى كائن مقعد القابلة ومن جرك الكلب ومناط الثريا والقياس هومنى في مقعد القابلة وفي مرمى الكلب وفي مناط الثريا ولكن نصب شذوذاً ولا يقاس عليه خلافه الا كساقى والى هذا أشار بقوله (١٩٩) (ص) وشرط كون المقيس أن يقع * ظرفاً في أصله معه اجتماع

(ش) أى وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقيساً أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه في أصله أى أن ينصب بما يجتمع فيه الاشتقاق من أصل واحد كجماعة جلست يجلس في الاشتقاق من الجلوس فأصلهما واحد وهو الجلوس وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمان أما المقادير فذهب الجمهور إلى أنها من الظروف المهمة لأنها وإن كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة وذهب الاستاذ أبو علي الشلوين إلى أنها ليست من المهمة لأنها معلومة المقدار وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهماً نحو جلست مجلساً ومختصاً نحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضاً أن مرمى مشتق من رمى وليس هذا على مذهب البصريين فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لأن الفعل فاذا تقرر أن المكان المختص وهو الماهل أقطار نحويه لا ينصب ظرفاً فاعلم أنه سمع نصب كل مكان مختص مع دخول وسكن ونصب الشام مع ذهب نحو دخل البيت وسكنت الدار وذهبت الشام واختلف الناس في ذلك فقبيل هي منصوبة على الظرفية شذوذاً وقيل منصوبة على اسقاط الخافض والأصل دخلت

وفي المصباح الغلوثة الغاية وهي رمية سهم أبعد ما يقدر عليه ويقال ثمانية ذراع إلى أربع مائة واجمع غلوات كشموة وشهوات (قوله من لفظه) انما لم يكتبه والتوافق المعنوي كما كتبه فوابه في قعدت جلوساً لأن نصب ذلك مخالف للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف قعدت جلوساً (قوله أى كائن مقعد القابلة) أى في مقعد هارمى متعلق بذلك المحذوف أيضاً ومن معنى إلى أى هومنى مقعد أى بالنسبة إلى مكان قريب كقرب مقعد القابلة أى محل وقوعها عند ولادة المرأة ومثله هومنى مقعد الأزار أى هومنى مقعد مرمى في مكان قريب كقرب مكان عقد الأزار وهو وسط الشخص (قوله ومن جرك الكلب) أى هومنى مقعد مرمى أى بالنسبة إلى مكان بعيد كبعد مكان زجر الكلب من زجره فهو ذم ومناط الثريا مدح أى هو بالنسبة إلى مكان بعيد كبعد مكان فوط الثريا أى تعلقها من الشخص الرائي أى لا أدركه في الشرف كما لا يدرك محل الثريا (قوله ولكن نصب شذوذاً) أى على تقدير المتعلق كائن أو مستقر فلو قدر قعد مرمى أى بالنسبة إلى وزجر مرمى ومناط مرمى لم يكن شاذاً (قوله لما في أصله الخ) المراد بالأصل المادة لا المصدر فلا يرد أنه في أجمعى جلوساً مجلس زيد ظرف لأصله لما اجتمع معه فيه (قوله مبهمان) أى لأن المتبادر عطفهما على الجهات وقد أشار الشارح فيما مر إلى أن ما صيغ عطف على مبهما فيفيد أنه ليس منه وغرضه هنا التنبيه على أن فيه تفصيلاً (قوله مجهولة الصفة) أى لعدم تعيين محلها (قوله ليست من المهمة) أى فتكون مستثناة من المختص وبقي قول ثالث صححه أبو حيان وهو أنها مهمة حكماً أى تشبيه المهمة في عدم التعيين في الواقع لأن الميل منها لا يختلف بذاتها وجهته بالاعتبار ويحتمل جري المصنف على هذا بأن أراد المهمة حقيقة أو حكماً (قوله من رمى الخ) قد علمت دفعه (قوله مع دخل وسكن) مثلهما نزل كافي الرضى (قوله ونصب الشام) أى فقط وكذا مكة مع توجه (قوله على الظرفية شذوذاً) قيل هو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب ونسبه الشلوين للجمهور وتشبيهها بالمهم لكن لا يظهر في ذهبت الشام لها مرمى (قوله على اسقاط الخافض) هو مذهب الفارسي والناظم ونسب سيبويه (قوله على التشبيه بالمفعول به) أى لاجراء القاصر مجرى المتعدي وبقي قول رابع أنهم مفعول به حقيقة لأن شذوذ دخل يتعدى بنفسه وبالخرف وكثرة الامر فيه تدل على أنه ما أصلان اه اسقاطى (قوله أو شبهها) عطف على محذوف أى لزم ظرفية فقط أو ظرفية أو شبهها بانصب باب اللزوم على الاحداث الثريين الظرفية وشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكرة كورة في المتن لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت أو تنويعاً مع أنه ليس كذلك أو ان غير المتصرف هو ما يلزم أحدهما الدائر ان جعلت على بابها فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال في قول الشارح الا ظرفاً أو شبهه والحاصل أن غير المتصرف مبهمان ما يلزم الظرفية فقط وما يلزمها أو شبهها وكلام الشرح والمتن لا يفيد ذلك الا بالتقدير المذکور (قوله نحو سحر) مثال لما يلزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها أصلاً إذا كان

في الدار فحذف حرف الجر فأنصب الدار نحو حررت زيدا وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به (ص) وما يرى ظرفاً وغير ظرف فذلك ذو تصرف في العرف وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم (ش) ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى متصرف وغير متصرف فالمتصرف من ظروف الزمان أو المكان ما سعمل ظرفاً وغير ظرف كيوم ومكان فإن كل واحد منهما ما يستعمل ظرفاً نحو سرت يوماً وجلست مكاناً ويستعمل مبتدأ نحو يوم الجمعة يوم مبارك ومكانك حسن وفاعلاً نحو جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك وغير المتصرف هو ما لا يستعمل الا ظرفاً أو شبهه نحو سحر إذا أردته من يوم بعينه فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى الا آل نوط

نحيناهم بسحر وفوق نحو جاست
فوق الدار فكل واحد من سحر
وفوق لا يكون الا طرفا والذي لم
الطرفية أو شبهها عند ولدن والمراد
بشبهه الطرفية ان لا يخرج عن
الطرفية الا بالاعتماله بحجور اعم
من خرجت من عند زيد ولا يخرج
عند الايمن فلا يقال خرجت
الى عنده وقول العامة خرجت
الى عنده خطأ (ص)

وقد ينوب عن مكان مصدر

وذلك في ظرف الزمان يكثر
(ش) ينوب المصدر عن ظرف
المكان قليلا كقولك جاست قرب
زيد أي مكان قرب زيد فحذف
المضاف وهو مكان وأقيم المضاف
اليه مقامه فاعرب باعرابه وهو
انصب على الظرفية ولا ينقاس
ذلك فلا تقول آتيك جالوس زيد
تريد مكان جلوسه ويكثر اقامة
المصدر مقام ظرف الزمان نحو
آتيك طلوع الشمس وقدم الحاج
وخرج زيد والاصل وقت طلوع
الشمس ووقت قدم الحاج ووقت
خروج زيد فحذف المضاف واعرب
المضاف اليه باعرابه وهو مقيس في
كل مصدر (ص)

* (المفعول معه) *

معينا واعتراضه بأنه متصرف بدليل تحينههم بسحر فيه نظر ظاهر لان هذا غير معين كما هو صريح
الشرح والكلام في المعين وما لزم الظرفية أيضا فظن طرفين لما مضى والمستقبل
ولا يستعملان الا بعد نفي أو شبهة وبدل بمعنى مكان كخذه هذا بدل هذا لا بمعنى بدل فانه اسم
متصرف لا ظرف ومكان بمعنى بدل أما معناه الاصل في ظرف متصرف والظروف المركبة كصباح
مساء وبين وبين وبينما ومنه ومنه عند من جعلها ما خبرين فكل ذلك لا يخرج عن الظرفية
أصلا ومنه غير ذلك (قوله وفوق) فيه نظر لخرجه عن قوله تعالى من فوقهم ومن تحتهم فهما
من القسم الثاني كعند بل أجاز بعضهم تصرفهما في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلك بالرفع على
الاستدعاء والخبر بخلاف فوقك قلت وتحتك نعمك في انصب للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما
لكن المسموع نصبه ما في ذلك كما حكاه الاخفش ثم وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن
ويتوقد تحت نار بالرفع وانما يخرج على التصرف دما ميني واعلم أن الظروف أربعة أقسام
ما يتبع تصرفه أصلا كما هو ومنه عند ونحوها وما يتصرف كثيرا كيوم وشهر وعين وشمال وذات
اليمن وذات الشمال وما تصرفه متوسط كاسماء الجهات الافوق وتحت فيمتنع لاسمها واليمين
وشمال وذات اليمن وذات الشمال في الكسبر وكين المجردة من التركيب ومن ما والافق ومن
تصرفها مودة بينكم بالجر لانه تقطع بينكم بالرفع ومن قرأ هذا منصوبا على أنه مرفوع المحل على
الاعماله لعله على أغلب أحواله من كونه ظرفا كما قيل في مثله في ومنا دون ذلك اما بين المركبة
والمقرونة بما والافق فغير متصرفه وما تصرفه نادر كالأزواج حيث ودون لا بمعنى ردى ووسط
بسكون السين أما بقية تصرف كثير وهذا اذا صرح بنفي تحت السين انظر الصبان (قوله
عند) مثال العين والكسبر أكثر وهي اسم لمكان شيء حاضر أو قريب فالأول نحو فلما رآه مستقرا
عنده والثاني ولقد قدر أنزلة أخرى عند سدرة المنتهى عند حاجته المأوى وقد يكون الحضور
والقرب معنويين كقال الذي عنده علم من الكتاب رب ابن لي عندك بيتا بنادي تكون الزمان كعند
الليل كما في تحرير النور ومنه انما الصبر عند الصدمة الاولى قاله الدماميني (قوله بمن) أي فقط
لكثرة زيادته في الظرف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وقد شد قياسا قولهم حتى متى وإلى
متى وإلى أين (قوله ينوب المصدر الخ) ونما ينوب عن الظرف دالة صفة وعدده وكنيته وجرئته
يكنى طوليا من الدهر شرق الدار وسرت عشرين يوما ثلاثين بريدا وشيت كل اليوم كل
البريد أو بعض ذلك وينوب عن ظرف الزمان انما مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف
المجازي لتضمنها معنى في نحو أحقا انك ذاهب أي في حق ذهابك وقد نطقوا بنفي قوله

* أتى الحق إلى مغرم بك هائم * ولنا بتهن عن الزمان لا يخبر به الا عن المعنى لا الجثة ومثله غير شئ
أو ظنا مني انك قائم أي في غير شئ وفي ظن مني قيامك هذا من ذهب سيبويه والجمهور وذهب المبرد
وتبعه المصنف إلى أن قام مصدر يدل من اللفظ بفعله وان وعمولا هافا على أي أحق وثبت قيامك
ورثه أبو حيان تصریح (قوله ويكثر الخ) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر وشروطه افهام
تعيين وقت كما مثله أو بيان مقداره وان لم يعين كانت نظره في جزو وحلب ناقة أي مقدار ذلك
فحذف المضاف وأقيم المصدر مقامه وقد يضاف ذلك المصدر إلى اسم عين فتقوم مقامه كآتيه
الفرقدين أي مدة بقائهما ولا أكلهما القارطين أي مدة غيابهما وهما رجلا نخر جابحين
القرظ الذي يصبغ به فلم يعلم خبرهما فضرب بهما المثل والله أعلم

* (المفعول معه) *

قال الجلال آخره عن المفاعيل لا خلا في فهم في قياسيته ولو صول العامل اليه بالحرف دون باقيها

(قوله)

في هذا النص لا بالواو في القول الاحق
(ش) المفعول معه هو الاسم
المنصب بعده واو بمعنى مع
والناصب له ما تقدم منه من الفعل
او شبهه فمثال الفعل سيري
والطريق مسرعه اي سيري مع
الطريق فالطريق منصوب بسيري
ومثال شبه الفعل زيد سائر
والطريق وانجني سرك والطريق
فالطريق منصوب بسائر وسرك
وزعم قوم ان الناصب للمفعول
معه الواو وهو غير صحيح لان كل
حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزم
منه لم يعمل الا الجرك وكرو في الجرك
وانما قيل ولم يكن كالجزم منه احترازا
من الالف واللام فانما اختصت
بالاسم ولم تعمل فيه شيئا لكونها
كالجزم منه بدليل تخطي الاسماء لها
نحو مررت بالعلام و يستفاد من
قول المصنف في نحو سيري والطريق
مسرعه ان المفعول معه مقس فيما
كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد
واو بمعنى مع وتقدمه فعل او شبهه
وهذا هو الصحيح من قول النحويين
وكذلك يفهم من قوله بما من الفعل
وشبهه سبق ان عاملا لا بد ان يتقدم
عليه فلا تقول والنيل سرت وهذا
باتفاق وامامة قدمه على مصاحبه
نحو سار والنيل زيد فقيه خلاف
والصحيح منعه (ص)

وبعد ما استفهام او كيف نصب
يفعل كون مضمرب بعض العرب
(ش) حق المفعول معه ان يسبقه
فعل او شبهه كما تقدم تنبيه وسمع من
ان العرب نصبه بعدما وكيف
الاستفهاميتين من غير ان يلفظ
بفعل نحو ما انت وزيد او كيف انت

(قوله تالي الواو) فيه اشارة الى انه لا يفصل منها أي ولا بالطرف وان فصل بين الواو والمفعول
ومعطوفها التنزيل واو المعية من المفعول معه منزلة الجار والمجرور ريس (قوله في نحو سيري) فعل
أمر للمؤنثة والطريق مفعول معه ومسرعه حال من الياء (قوله بما الخ) خبر مقدم عن ذا النصيب
ومن الفعل بيان لما فيه وحال منها اودن ضميرها في سابق الذي هو وصلتها (قوله هو الاسم) أي
الفضلة وقوله بعد واو الخ أي وذلك الواو بعد جلة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كما يفهمه
قوله بما من الفعل الخ فخرج بالاسم الجلة كجاء زيد والشمس طالعة والفعل كالاتا كل السجل
وتشرب اللبن فلا يسمي ان مفعولا معه وان كانت واو هو ماله المعية قاله الموضح وقال حفيده ينبغي
أن يكون ذلك في غير نصب تشرب والاف هو اسم تأويل لا في ينبغي أن يكون مدفوعا معه وبه صرح
بعضهم وهو الحق وبالفضلة اشترك زيد وعمرو وبكونه بعد الواو بقية المفاعيل ونحو جئت مع
عمرو وبعت العبد بنينا به مما يفيد المعية بغير واو وهو وان خرج بقول الشارح المنصب لكنه
حكم من احكامه لا ينبغي جعله قيد في التعريف والمراد بكونها للمعية انها للتخصيص على
مصاحبة ما بعدها فالمفعول العامل السابق في زمان تعلقه به سواء صاحبه في حكم العامل أيضا
بكت وزيد فان العدول عن العطف الى النصيب يدل على قصد المعية أم لا كما استوى الماء
والخشبة على ما سبق عكس واو العطف فانها تنص على المصاحبة في الحكم سواء مع الزمن أم لا
لكونها المطابق للجمع فخرج بذلك المراد ما لم تنص على ما ذكر راجعة لتساو العامل نصبا على
ما بعدها كضربت زيدا وعمرا فله عطف اتفاقا وكذا اشترك زيد وعمرا وخالطت البر والشجر
لان المعية فيه من العامل وخرج بتلوه الجلة كل رجل وضيعته ان قدر الخبر مقتربان مثلا فيجب
رفع ضيعته فان قدره قدام قبل الواو جاز نصيبه لانه حينئذ من قبيل جئت وزيدا أي كل رجل
موجود هو وضيعته ويكون الجلة ذات فعل الخ نحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافا لابي على
بل يجب جرائك لعدم اشتغال الجلة على حروف الفعل (قوله أو شبهه) أي في العمل بشرط صحة
عمله في المفعول به كما في المعنى فخرج الصفة المشبهة وأفعال التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك
وزيد ادرهم فزيد مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفي والكاف مفعوله فان جعل حسب
صفة مشبهة بمعنى كافي مبتدأ ودرهم خبره فزيد مفعول به لمخذوف أي ويحسب زيد الامفعول
معه (قوله مقس فيما) كان مثل ذلك أي فيما يمنع فيه العطف من حيث المعنى خلافا لابن جني
في اشتراط صحته وانما يمنع فيما ذكر لان الطريق لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن أن يقال
سرت وسار الطريق بل المعنى أو جئت السير حال كوني مصاحبا للطريق ومثله استوى الماء
والخشبة أي ارتفع الماء حال كونه مصاحبا للخشبة فان جعل بمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو
صح العطف بل الظاهر حينئذ وجوب رفع الخشبة لان العامل لا يقوم الا بالثنين كاشترك زيد وعمرو
فأمل وأما سرت والنيل فانظروا انه مما يصح فيه العطف معنى لجملة اسناد السير للنيل لكنه
ضعيف لفظا لما يأتي والمعنى على النصيب سرت مصاحبا في سيري للنيل لا نظرا لكون النيل سائرا
أو لا وعلى العطف سرت وسار النيل ولا نظرا لكونه ما مضى من زمانا أم لا (قوله وهذا هو الصحيح)
قد علمت مقابلة لابن جني (قوله والصحيح منعه) أي خلافا لابن جني ولا حاجة في قوله

جمعت وخشاعية ونجدة * ثلاث خصال استعملها عمرو
لانه من تقدم الواو ومعطوفها للضرورة لا المفعول معه (قوله من لسان العرب) أي بعضهم
وأكثرهم على الرفع في مثل ذلك (قوله بفعل مضمرب) أي جواز لا وجوبا خلافا للاشعري ولذلك
اكتفوا بتقديره من دون هذا لك وأباك لتتزيل جواز اظهار منزلة ذكره بخلاف ما ذكره فان

مشتق من الكون والتقدير ما تكون
وزيدا وكيف تكون وقصعة ممن
ثريد فزيد وقصعة منصوبان بتكون
المضمر (ص)

والعطف ان يمكن بلا ضعف احق
والنصب مختار لادى ضعف النسق
والنصب ان لم يحز اعطف يجب
اراعتقاد ضمرا عامل نصب
(ش) الاسم الواقع بعده هذه الواو
اما ان يمكن عطفه على ما قبله اولا
فان أمكن عطفه فاما ان يكون
بضعف او بلا ضعف فان أمكن
عطفه بلا ضعف فهو احق من
النصب نحو كنت انا وزيدا كالاخوين
قرفع زيد عطفا على الضمير المتصل
اولى من نصبه مقبولا معه لان
العطف ممكن للتصل والتشريك
اولى من عدم التشريك ومثله
سار زيد وعمر ورفيع عمرو اولى من
نصبه وان أمكن العطف بضعف
فالنصب على المعية اولى من
التشريك لسلاسة من الضعف
نحو سمرت وزيدا فنصب زيد اولى
من رفعه لضعف العطف على الضمير
المرفوع المتصل بلا فاصل

اظهار الفعل فيه ممنوع ولا يرد جواز النصب في مالك وزيدا مع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا
آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام الذي هو اولى به فقوى طلبه للفعل بخلاف الاول فان فيه
مقتضيا واحدا وهو الطرف والحاصل ان المسوغ للنصب هو الاستفهام وجد ظرف أم لانه
يشته طلبه للفعل فقد روي به عاملا هذا ولقائل أن يقول قد جوز سبويه اختصار الفعل في
قوله «ازمان قومي والجماعة كالذي الخ أي زمان كان قومي مع الجماعة مع أنه ليس فيه استفهام
ولا ظرف يقتضي تقديره فكان النصب في هذا لاك وأبأن اولى لوجود مقتضى الفعل الا أن
يقال انه لا يمكن تخريج البيت على غير ذلك فيكون مقصورا على السماع بخلاف المثال وانما
يصح هذا الجواب بانبات ان أبا علي أجاز قياسا ولم يسمه فتأمل وتقدم الكلام على البيت في
كان (قوله مشتق من الكون) لكن يجوز تقديره غير كتنصع اذا صلح له الكلام كالناين لبيان
حاصل المعنى (قوله ما تكون الخ) هي في المثالين ناقصة والاستفهام خبرها وانهما ضمير المخاطب
مستتر فيهما فلما حذف برز وانفصل قال بس عن الدماميني ويجوز القام مع كيف لجواز كونها
حالا بخلاف ما اه وسوى بينهما ان هشام لجواز جعل ما مفعولا مطلقا أي وجوده توجد مع
زيد (قوله كالاخوين) مقتضاها جواز النصب في هذا المثال وهو مبني على قول الاخفش ان ما بعد
المفعول معه يضافا به ما معا قياسا على العطف وهو ضعيف والصحيح الموقوف بالقياس والسماع كما
قاله ابن هشام كونه مجسب ما قبل الواو فقط فالعطف في المثالين متين ولذا مثل النصب في القطر
بكنت انا وزيدا كالاخ (قوله للتصل) أي بين الضمير المتصل والمعطوف عليه كما سيأتي في قوله
وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المتصل

وقوله والتشريك أي في الحكم أختصة توجه العامل الى المعطوف اولى من عدمه لثلاث تصير العمدة
فضله ولان الأصل في الواو العطف ولم يختلف في قياسيته وأما ان نصب فقصره الاخفش على
السماع ومثل ذلك قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فعطفه على الضمير المستتر اولى لما ذكر
ولا يرد أن فعل الامر لا يتوجه للظاهر لانه يغتفر في التابع فجعل افعالا بعد ظرف أي وليسكن
وجك والمعطوف الجمله لا داعي اليه على أن حذف الفعل بلام الامر شاذ ويجوز النصب في ذلك
عربية أي اسكن الجنة صاحبا الزوجك لكنه ضعيف لما مر واعلم ان المعنى يختلف بالرفع
والنصب لان النصب نص في المعية والرفع مطلق الجمع كما هو شأن الواو والعاطفة فكيف يرجع
العطف مع اختلاف المعنى فالوجه أن يقال ان قصدت المعية ناصا فنصب أو بقاء الاحتمال
والا بهام فالرفع أو لم يقصد شي جازا الامر ان ولعل هذا الاخير محتمل كلامهم دماميني (قوله بضعف)
أي من جهة اللفظ كما مثل أو المعنى كقولهم لو تركت المناقة وفضيله الرضعا فان المعنى لا يصح مع
العطف الا بتكلف كأن يقدر لو تركت المناقة تراهم فصلا أي تعطف عليه وتركت فصلا
يرضعا أي يمكن منه لرضعها لان رضاعه لا يتسبب عن مجرد تركها لا احتمال ذنوبها منه وكذا
قوله اذا أعجبته لك الدهر حال من امرئ * فدعه وواكل أمره والليالي

فيحتاج العطف الى تقدير وواكل أمره الليالي والليالي لا مره وفي النصب سلامة من ذلك أي لو
ترك المناقة مع فصلا أي حسا ومعنى وواكل أمره مع الليالي قبل ومن الضعف المعنوي نحو
كن أنت وزيدا كالاخ وقوله

فكونوا أنتم وبنو أيكم * مكان الكيتين من الطحال
فان العطف يقتضي توجه الامر الى ما بعد الواو وأنت لا تريد الا أمر المخاطب بأن يكون معه كذلك
لكن هذا التعليل ينتج وجوب النصب كما استظهره أبو البقاء وتبعه المصريح لانه لوجه الفساد

المراد به ونه وايضا يمنع العطف في المثال عدم مطابقة الخبر للمعطوفين اذ لو كان المأمور كل منهما
 افعال كالاخوين ففيه مانع لفظي ومعنوي وليس في البيت الا الثاني فان قيل لالاخوين تعين
 العطف كما مر (قوله وان لم يمكن عطفه) اي لعدم صحة توجه العامل اليه اما الفساد المعنى ولو في
 القصد اول الزوم محذور لفظي كما مر في مثال الاخ ونحوه مالا يزيد الامتناع العطف على ضمير الجار
 بلا إعادة الجار عند الجهور (قوله أو على اضمار فعل) صريحه أن ما امتنع فيه العطف يخبر فيه بين
 المعية وضممار العامل ويرد عليه امتناع المعية كالعطف في علقته الخ ونحوه بجن الحواجب
 والعين اذ انما لا يشارك التين في معنى العلف ولا زمانه والعين لا تصاحب الحواجب في معنى
 الترجيح وهو تدقيقها وتطويعها ومصاحبتها ما في الزمان أمر معلوم لا فائدة في قصده فيجب فيه ما
 تقدير العامل اي وسقيته ماء وكلن العيون فينبغي جعل أو في المتن تنويعة كما في الاثني في اي أن
 ما امتنع فيه العطف نوعان ما يجب فيه تقدير العامل = ماذ كر وما يجب فيه المعية كسرت
 والطريق ومشت والحائط ومات زيد وطلع الشمس لكن فيه ان امتناع التقدير في ذلك غير
 مسلم اذ لا مانع من تقدير سرت ولا بست النبل فالخاص جعلها تنويعة مع ملا حظ ان ضمير
 يجب يعود للنصب لا يتبدل المعية فيصدق بجواز الاضمار وقوله أو اعطفه الخ اي أوجب ذلك
 فالنوع الاول يجوز فيه الامران والثاني يجب فيه الاضمار وتقدم نوعان ترجح النصب وترجح
 العطف وبقي خامس وهو تعين العطف ككل رجل وضعته واشترته زيد وعمر ووجاه زيد وعمر و
 قبله أو بعده لعدم شروط النصب السابقة ونحو كن أنت وزيد كالاخوين لما مر فتذكر (قوله
 فلا يصح أن يقال أجمع الخ) أي لان أجمع بالهمزة انما يتعلق بالمعاني لا بالذوات يقال اجمع أمره
 وأجمع عليه أي عزم وأما جمع فشرته بينهم ما يدل بجمع كيد به جمع مالا فتنصب شركاءكم اما لكونه
 مفعولا لا معه ولا يكون الواو لعطف مفعول على مفرد بتقدير مضاف اي وأمر شركاءكم اوجه على
 جملته بتقدير واجعه وشركاءكم بوصول الهمزة وفتح الميم امر من جمع وقيل ان أجمع يستعمل في
 الذوات أيضا وعليه فلا اشكال في العطف وكذا على قراءة فاجعوا بوصول الهمزة ويقرأ برفع
 شركاء عطفه على الواو في أجمعوا وما امتنع فيه العطف والذين تروا الدار والايان لان الايمان
 لا يتروا فهو ما مفعول معه أو لمخدوف اي وأخلصوا الايمان ولت تأويل العامل المذكور
 بفعل يتعدى لهما كقولهم اتينا الخ وحسن الحواجب الخ ولزمو الدار الخ فتدبر والله اعلم

(الاستثناء)

هو لغة استفعال من الشيء بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخر اوجه من الحكم أو بمعنى
 الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى منه وحقه مته اصطلاحا لا اخراجا بالاً أو احدي
 أخواتها لما كان داخلا أو كالدخل لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات
 وقد يقال يمكن ارادة المعنى المصدري وذكره فيها باعتبار متعلقه كما في تعدى الفعل ولزومه
 فالخراج جنس وبلا يخرج التخصيص بالوصف والاضافة والتقييد بالشروط ونحوه وما كان
 داخلا أي في مفهوم اللفظة وان كان خارجا في النية من أول الامر أو المراد باخر اوجه اظهاره
 لانه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام بحيث يكون المستثنى منه عامام مستعملا
 في خاص وهو ما عداه بقرينة الاستثناء لا يلزم التناقض بادخال الشيء ثم اخر اوجه والكفر ثم
 الايمان في لا اله الا الله كالدخل لا يدخل المنقطع على ما ستراه وأما المفرغ فدخل في المستثنى
 منه المقدر حقيقة فالداخل الحقيقي المانطقي أو تقديرى سم (قوله ما استثنى الخ) الافعال

وان لم يمكن عطفه تعين النصب على
 المعية أو على اضمار فعل يليق به
 كقوله

علقته اتينا وماء باردا

فمن منصوب على المعية أو على
 اضمار فعل يليق به التقدير وسقيته
 ماء باردا وكقوله تعالى فاجعوا أمركم
 وشركاءكم فقوله وشركاءكم لا يجوز
 عطفه على أمركم لان العطف على نية
 تكرار العامل فلا يصح أن يقال
 اجعت شركائي وانما يقال اجعت
 أخرى وجمعت شركائي فشركا
 منصوب على المعية والتقدير والله
 أعلم فاجعوا أمركم مع شركائكم أو
 منصوب بفعل يليق به والتقدير
 فاجعوا أمركم واجعوا شركاءكم
 (ص)

(الاستثناء)

ما استثنى

استثنى والجمله صله ما حذف عاندها أي استثنى ويتص به خبرها والمراد الاستثنائية وستعلم
الوصفية وانما بدأ بها لانها أصل الادوات وغيرها بقدرها والمقصود هنا عملها بالنصب وذكر
المرفوع استطرادى التميم القصة فلا يقال كان الاولى تقديم ما نصب أبدا كليس ولا يكون (قوله
مع تمام) أي للكلام السابق بأن يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر ومع ايجابه أيضا بقرينة
قوله وبعدني الخ فانه مقيد بما تمام أيضا كما بينه الشرح (قوله وعن تميم فيه) الاظهر أن الظرفين
متعلقان بوقع وهو خبر عن ابدال وسوغ الابتداء به التوسيع لان المنقطع يجوز فيه نوعان من
الاعراب عن تميم قد بر (قوله النص ان وقع الخ) قيل هو حينئذ واجب اتفاقا ورده جواز
الاتباع في لغة حكاهما أبو حيان وخرج عليهما قراءة قشربو امته الا قليل بالرفع بدل من الواو وانظر
هل هذه اللغة خاصة بالموصول كالآية أم لا وقيل ان الآية تنفي لا ايجاب لان شرطه ان يوافي تأويل
لم يكونوا معنى بدل من شرب منه فليس مني فالتخالف فيه الابدال وجعل القراءة قليل مبتدأ خبره
محذوف أي لم يشر بواو الجمله في محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى لان وجوب
النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم الاتباع في المفرد فلا ينافي جواز الرفع مبتدأ خبره محذوف
أو مذكور ويكون المستثنى حينئذ جله كما في قوله تعالى لست عليهم عسيطر الامن تولى وكفر
فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه خبر والجمله في محل نصب بالاستثناء المنقطع فهي من
الجل التي لها محل من الاعراب كما عدها صاحب المغني ومتى كان ما بعد الجمله فهي بمعنى لكن
ولو كان متصلا لكن ان نصب تالي الافعال كان المشددة كما سيأتي أو رفع فكما تحققت أفاده الصبان
عن الدماميني (قوله بواسطة الا) أي فتكون معدية له الى ما بعدها كحرف الجر لكن تعدية في
العمل فقط لا في المعنى وهذا رأي السيرافي وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والغارسي
وجاعة من البصريين وقال الشاويين هو مذهب المحققين وقيل ان الناصب ما قبلها مستقلا
لا بواسطته او قيل استثنى محذوف او قيل غير ذلك وعلى الاولين فلو لم يكن قبلها ما يصلح لعمل النص
من فعل أو شبهه كالقوم اخوتك الازيد أو أول به كما قيل اخوتك بالمبتسئين لك (قوله في غير هذا
الكتاب) أي وبشعره كلامه هنا حيث قال ما استثنى الخ ثم قال وأغ الافان ظاهرها ألغها
عن النص المذكور قبل وانما علمت انما ينه عن استثنى كحرف النداء عن أدعو وظاهر الشرح
جران الخلاف في المنقطع أيضا فيكون منصوبا على الاستثناء والعمل فيه الاعند المصنف وهو
الختمار عند المتأخرين لكونه في معنى لكن فعلمت علمها وخبرها محذوف غالبا نحو جاء القوم
الاجار أي لكن جارا لم يجي وقد يدرك نحو القوم يونس لما آمنوا كشفنا وعند سيبويه نصبه
بما قبل الا كالموصول فابعد اعنده مفرد في المتصل وغيره وهي كالكن العاطفة في وقوع المفرد
بعدها وان لم تكن للطف ولذا اوجب فتح أن بعدها كزيد غنى الا انه شق أفاده الرضى (قوله على
النقي) أي لفظا ومعنى كما سيئله أو لفظا فقط نحو لا يسه الا المظهر ونفاته نهي في المعنى وقد براد
بالنهي الا في ما يشمل المعنوي فيدخل فيه هذا أو معنى فقط كقراءة قشربو امته الا قليل كما مر
ونحو قل رجل يقول ذلك الازيد أي لارجل يقول الخ وقوله

وبالصبر عيقهم منزل خلق * عاف تغيرا لا النوى والوند

فتغير بمعنى لم يبق على حاله والصبر عية ردة منه صرمة أي منقطعة عن معظم الرمل والنوى بضم
النون وسكون الهمزة حفيظة تعمل حول الخباء لمنع المطر ومن النقي المعنوي ويأى الله الا ان يتم
بوراى لا يريد الا ذلك وانما الكبرية الاعلى الخاشعين أي لا تسهل الاعليم لكن هذين من
المفرغ وليس الكلام فيه وما نحو لو جاء القوم الازيد الا كرمهم فيعين فيه النص لان نقي لو

الامع تمام ينتص

أو كنى وبعدني انتخب

اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع

وعن تميم فيه ابدال وقع

(ش) حكم المستثنى بالا النص ان

وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء

كان متصلا أو منقطعا نحو قام القوم

الازيدا ومررت بالقوم الازيدا

وضربت القوم الازيدا وقام القوم

الاجارا وضربت القوم الاجارا

ومررت بالقوم الاجارا فزيدا في

هذه المثل منصوب على الاستثناء

وكذلك جارا او الصحيح من مذاهب

النحويين ان الناصب له ما قبله

بواسطة الا واختار المصنف في غير

هذا الكتاب أن الناصب له الاوزع

ان مذهب سيبويه وهذا معنى قوله

ما استثنى الامع تمام ينتص أي

انه ينتص الذي استثنى الامع

تمام الكلام اذا كان موجبا فان

وقع بعد تمام الكلام الذي ليس

بموجب وهو المشتل على النقي أو

شبهه والمراد بشبهه النقي النهي

ضمي لا قصدى واما الرفع في لو كان في ما آلهة الا الله فلما سأتى (قوله والاستفهام) اى الموزول
 بالنفى انكاريا كان وهو ما متعلقه غير واقع ومدعيه كاذب ويسمى اباطاليا ايضا نحو ومن
 أصندق من الله حديثا أو توخيها وهو ما متعلقه واقع ومدعيه صادق لكنه معلوم عليه نحو
 أنفك آلهة الخ فهو بمعنى نفي الانبعا واللياقة ومثال الشرح يصلح لهما (قوله بعضا مما قبله) عدل
 عن قول غيره من جنسه فلا يدخل في المتصل جاء القوم الاحجار وجاء بنوك الابن زيد لاتفاقهما
 في الجنس مع أنه منقطع وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع في الشان وان صح في الاول ولئلا يخرج
 منه نحو أحرقت زيدا الايده مما كان المستثنى فيه جزأ مما قبله لانه لا يصدق عليه انه من جنس كاه
 مع انه متصل فقوله بعضا المراد بهما يشمل الفرد والجزء لكنه يدخل فيه كالاول نحو لا يذوقون فيها
 الموت الاموتة الاولى ولانها كالأموالكم ينكم بالباطل الا أن تكون تجارة فان المستثنى
 بعض مما قبله ومن جنسه مع انه منقطع فينبغي أن يقال المتصل ما كان بعضا محكما عليه بنقيض
 ما قبله لا مطلق بعض والمنقطع بخلافه اما فقد القيد الاول كقام بنوك الاحجار أو الابن زيد
 أو الثاني كالآتين فانه لم يحكم على الموتة الاولى بذوقهم لها في الجنسية الذي هو نقيض عدم ذوق
 الموت فيها ولا على التجارة بجوازها كلها بالباطل بل الذي هو نقيض منع أكلها بالباطل قاله الترافى
 والاسهل أن يقال المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الامثلاها صمان واعلم أن كلاما من المتصل
 والمنقطع يسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نزاع كافي التلويح وأما ما اشترى من أنه حقيقة في
 المتصل مجاز في المنقطع فالمراد به أدواته لا تسميته (قوله وهو المختار) أى ان لم يتقدم المستثنى لما
 يأتى في المتن ولم يطل الفصل والاختيار انصب كما جاءنى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيد او منه
 الحديث القدسي ما لعبدى جزاء اذا قبضت صفة من الدنيا ثم احتسبها الا الجنة بالنصب لان
 الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا يظهر مع الضول وكذا يختار انصب في نحو ما قاموا الا زيد اردا
 لمن قال قاموا الا زيد ليحصل انتشا كل ودعوى تعين النصب في هذه مرودة بل نازع أبو حيان
 في اختياره فيها وفي التي قبلها وكل ذلك ما لم ينقض النفي بالاولا كان اثباتا في نصب ما بعد الا
 الثانية وجوبا كما نثر بأحد الا الماء الا زيد لانه بمنزلة شرب الماء الا زيد (قوله بدل من متبوعه)
 أى بدل بعض عند البصريين ولا يرد احتياجه للربط وهو مفقود لحصول الربط بالادلائم على
 اخراج الثانى من الاول فتعبد أنه كان بعضا منه ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فان قلت كيف
 يكون بدلا وهو مثبت ومتبوعه منفي مع انه يجب تطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه أجيب بجمع
 ذلك لان سبيل البديل جعل الاول كأنه لم يذكر وانما سأل في موضع بالنسبة الى عمل العامل بلا
 نظر للنفي والاثبات وهو هنا كذلك فقولهم البديل هو المقصود بالنسبة أى نسبة ممثل العامل بلا
 اعتبار نفيه واثباته كما قد يتخالف المعطوفان في زيد قائم لا قاعد او الصفة والموصوف في مرت
 برجل لا قصير ولا طويل وهذا الاشكال انما يرد على من يجعل البديل هو المستثنى وحده فيجيب
 بما ذكرنا ما على قول المحققين انه المستثنى مع الافلا يرد أصلا لجهة احلاله محل الاول بلا
 انعكاس المعنى ولو بالتأويل في نحو كلمة الشهادة اذهبى في تأويل ما فى الوجود الى الله ويصح فيها
 الاحلال حينئذ وعند الكوفيين ان الاحرف عطف في الاستثناء خاصة فيما بعد ما عطف على
 ما قبلها لا بديل وهى كذا العاطفة في مخالفة ما بعد ما قبلها ويرد عليه انها تباشر العامل باطراد
 في ما قام الا زيد والعاطف لا يباشره ويجاب بانهم مفسولة تقدير اذا الأصل ما قام أحد الا زيد
 ويرد ان حذف المعطوف عليه لا يطرده مع ان هذا مطرده (قوله وهذا هو المختار) مثله في المغنى قال
 الدمامي ومقتضى تعليل الاتباع بتشا كل المستثنى والمستثنى منه تساوى النصب على البديلية

والاستثناء فاما أن يكون
 الاستثناء متصلا أو منقطعا والمراد
 بالمتصل أن يكون المستثنى بعضا
 مما قبله وبالمنقطع ان لا يكون بعضا
 مما قبله فان كان متصلا جاز نصيبه
 على الاستثناء وجزا اتباعا مما قبله في
 الاعراب وهو المختار والمشهور أنه
 يدل من متبوعه وذلك نحو ما قام أحد
 الا زيد والا زيد او لا يقيم أحد الا زيد والا
 زيد او هل قام أحد الا زيد والا زيد
 وما ضربت أحد الا زيد او لا تضرب
 أحد الا زيد او هل ضربت أحد
 الا زيد فيجوز في زيد أن يكون
 منصوبا على الاستثناء وأن يكون
 منصوبا على البديلية من أحد وهذا
 هو المختار وتقول ما مرت بأحد الا
 زيد والا زيد ولا تقرر بأحد الا زيد
 والا زيد او هل مرت بأحد الا زيد
 والا زيد او هذا معنى قوله وبعدنى
 أو كفى انخب اتباع ما اتصل أى
 اختيار اتباع الاستثناء المتصل ان
 وقع بعدنى أو شبهة نفي وان كان
 الاستثناء منقطعا تعين النصب عند
 جهور العرب فتقول ما قام القوم
 الاحجار ولا يجوز الاتباع

وأجازه بنوعه فتقول ما قام القوم الاحار (٢٠٦) وما ضربت القوم الاحار وما ضربت بالقوم الاحار وهذا هو المراد بقوله وانصب

ما انقطع أي انصب الاستثناء المنقطع اذا وقع بعد ثني أو شبهه عند غير بنى تميم وأما بنو تميم فيجوزون اتباعه فعنى البينين ان الذى استثنى بالاي نصب ان كان الكلام موجبا ووقع بعده فقامه وقد نبه على هذا القيد كره حكم الذى بعد ذلك فاطلاق كلامه يدل على أنه ينصب سواء كان متصلا أو منفصلا وان كان غير موجب وهو الذى فيه ثني أو شبه ثني انتخب أى اختير اتباع ما اتصل ووجب نصب ما انقطع عند غير بنى تميم وأما بنو تميم فيجوزون تبع المنقطع (ص)

وعبر نصب سابق فى الثني قد يأتى ولكن نصبه اختارن ورد (ش) اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فاما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب فان كان موجبا وجب نصب المستثنى نحو قام الازيد القوم وان كان غير موجب فالجواز نصبه بدفعه ولما قام الازيد القوم ومنه قوله

فقال الآل أحد شيعة ومالى الا مذهب الحق مذهب وقد روى رفعه فتقول ما قام الازيد القوم قال سيبويه حدثني يونس أن قوما يوثقون بعربيتهم يقولون مالى الا أخول ناسروا عربوا الثانى بدلا من الاول على القلب ومنه قوله قائمه ويرجون منه شفاعه

اذ لم يكن الا لليون شافع فعنى البيت انه قد ورد فى المستثنى السابق غير النصب وهو الرفع وذلك اذا كان الكلام غير موجب نحو ما قام الازيد القوم ولكن المختار نصبه رغم من تخصيصه وورد غير النصب لئلا يأتى ان الموجب يتعين فيه النصب نحو قام الازيد القوم

والاستثناء فى هذه الصورة وفيه انه لا يحصل التشاكل فى نوع النصب وان حصل فى لفظه * واعلم انه اذا تعدل الابدال على الانظا بديل على الموضع كما جاءنى من أحد الازيد ولا أحد فيها الازيد وما زيد شيئا الا شئ لا يعاب به وليس زيد بشئ الا شيئا حقيرا فيجب نصب ما بعده الا فى الأخير ورفعته فى الباقي باعتبار المحل لان من والمبا لا يزدان فى الأثبات وما ولا لا يعملان بعده فالمستثنى فى الاول والاخير بدل من محل الجرور بمن والياء الزائدين وهو الرفع فى الاول والنصب فى الاخير وفى الثالث بدل من محل الخبر قبل دخول ما شاع على عدم اشتراط وجود الجرزا وخبر المحذوف ان قلنا به أى الا هو شئ وتكون الابعنى لكن وأما فى الثانى فبدل من محل لامع اسمه لان محله ما رفع بالابتداء عند سيبويه أو من محل الاسم قبل دخول لا أو من الضمير فى الخبر والاقوال الثلاثة تأتى فى الاسم الشريف من كلمة التوحيد ومضى باب لا مزيد لذلك (قوله وأجازه بنوعه) أى على ان جار بديل غلط كما مر ح به الرضى وقيل بدل كل ملاحظة معنى الا اذا لمعنى غير جار وهو وان صدق على الاحد وغيره لكن يراى به غير مخصوص وانما يبدلون فى المنقطع اذا أمكن تسلط العامل على المستثنى وحده ولو فى مادة أخرى كما هو شأن البديل والواجب النصب اتفاقا نحو ما زاده هذا المال الا المنقص وما تنقص زيد الا الضر اذا يقال زادا المنقص ونفع الضر ومثل ذلك لا عاصم اليوم من أمر الله الامن رحم من رحم فى محل نصب على الاستثناء المنقطع ويمتنع الابدال لعدم صحة تسلط العامل عليه وقيل الاستثناء متصل أى لا الراحم وهو الله أو الامكان من رحم وهو السفينة ومن الابدال فى المنقطع قوله

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

وقوله

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن * لنا خاطب الا السنان وعاله

وعلمه قراءة ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع وجعل منه الزمخشري قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله فاعرب الجلالة بدلا من الذى هو فاعل يعلم والاستثناء منقطع وفيه تخريج قراءة السبعة على لغة مرجوحه فان النصب هو المختار عندهم ولذا جعله المصنف متصلا بشذير متعلق الطرف من يذ كرى السموات الخ لا استقر وقيل من منعول يعلم والغيب بدل اشتمال منه والله فاعل هذا والمسموع من بنى تميم اغما هو محجور رفع ما بعده الا فى ذلك الشواهد ونحوها وكونه بدلا أو غير من تخريج النسخة فلم يختاروا البدلية على جعله مبتدأ حذف خبره مع انه سقيم عند الجميع كما مر تطهيره الا أن يكون قد سمع منهم جر ما بعده لاتباع الجرور قبلها (قوله وغير نصب سابق) أى مستثنى سابق على المستثنى منه والمراد غير نصبه على الاستثناء فدخل فيه نصبه على اتباع الآتى فى المرفوع وهذا البيت قصيد لقوله وبعد ثني الخ (قوله قد يأتى) أى قليلا وفى القياس عليه خلاف (قوله ان ورد) أى السابق والرواية كسر ان أى ان أردت ورود السابق أى التطق به فاختار نصبه أو ان ورد السابق عن العرب فاختار نصبه أى احكم باختياره والا فالوارد متبع نصبه أو غيره (قوله على المستثنى منه) أى بدون عام له كما مثله لا تمناع تقديمه عليه ما عدا عند المصنف خلافا للكتابى وأما قوله

خلا الله لأرجو سواك وانما * أعده على شعبة من عيالكا

فضرورة ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم الازيد اضربت (قوله بدلا) أى بدل كل من كل لان العامل فرغ ما بعده الا فهو معرب بما يقتضيه العامل والمؤخر عام أر بده الخصوص فصح ابداله من المستثنى وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل بعض فقلب المتبوع تابعا كما فى نحو ما ضربت

(ص) وان يفرغ سابق الالما * بعد يمكن كمالوا لاعدما (ش) اذا تفرغ سابق (٢٠٧) الالما بعد هذا أي لم يشغل عما يطلبه كان الالما

لواقع بعد الالما بآثار ما يقتضيه
ما قبل الا قبل دخولها وذلك نحو
ما قام الازيد وما ضربت الازيد او ما
ضربت الازيد فزيد فاعل مرفوع بقام
وزيد منصوب بالضربت ويزيد متعلق
بضربت كالمثل تذكرا لاوله هذا هو
الاستثناء المفرغ ولا يقع في كلام
موجب فلا تقول ضربت الازيدا

(ص) وألغ الذات تو كيد كلا
تكرر بهم الالف في الالما
(ش) اذا كررت الالف التوكيد لم
تؤثر في ما خذات عليه شيئا ولم تفد غير
توكيد الاول وهذا معنى الغائما
وذلك في البديل والعطف ونحو
ما ضربت بأحد الازيدا لا أخذك
فأخذك بدل من زيد ولم تؤثر فيه ال
شيء أي لم تفد فيه استثناء مستقلا
فكأنك قلت ما ضربت بأحد ال
زيد أخذك ومثله لا تكرر بهم الالف في
الالما والاصل لا تكرر بهم الالف في
العلا فلا بد من الفتي وكررت
الاتوكيد او مثال العطف قام القوم
الازيد والاعمال والاصل الازيدا

وعمرهم كررت الاتوكيد او منه قوله
هل الدهر الاله ونهارها
والاطلوع الشمس ثم غابها
والاصل وطلوع الشمس وكررت
الاتوكيد او قد اجتمع تكرارها في
البديل والعطف في قوله
مألك من شيخك الاعمال

الارسيمه والارمله
والاصل الاعمال رسميه ورمله رسميه
بدل من رسميه ورمله ورمله معطوف على
رسميه وكررت الالف ما تو كيدا (ص)

وان تكرر لاتو كيد دفع
تفريغ التأثير بالاعمال دفع
في واحد مما بالاستثنى

بثلاث أحد (قوله وان يفرغ سابق) بالتسوية والمفعوله واضافته لتخل الوزن (قوله يمكن) أي
السابق أو بعد وقوله كمالوا لوزائده وما صدر به أو عكسه والافعال محذوف يفسره عدم ان
بنى للجهول فان بنى للفعل كانت الامفعوله وفاعله ضمير السابق أو ما بعده أي يمكن السابق أي
حكمكم حكمكم انعدام الأوككم عدمه الا في تسلط العامل على ما بعدها وهذا عند غير الكسائي
أما هو فيجوز النصب في نحو ما قام الازيد لتجوز حذف الفاعل (قوله المفرغ) سمي به لتفرغ
العامل لما بعد الا في الظاهر وان كان معموله في الحقيقة وهو المستثنى منه مقدرا ويجوز
التفريغ لجميع المعمولات الالمفعول معه والمصدر والحال المؤكدين فلا يقال ما ضربت ال
والنيل وما ضربت الاضر باولا تعث الامفعد التناقضه بالنفي والاثبات وأما ان نطن الاطنا
فتقديره الاطنا اعظم فافهم ونوعى لا مؤكد (قوله فلا يقال ضربت الازيدا) أي لاستحالة ضربك
جميع الناس غيره ووجود قرينة على ارادة جماعة مخصوصة أو المبالغة نادر فاطلق المنع طردا
للسبب الا اذا أمكن تأويله بالنفي نحو ويأبى الله الآن يتم نوره كما هو هذا مذهب المصنف وجوز
ابن الحاجب التفريغ في الموجب بشرط كونه فضله وان تحصل به فائدة كقراءات الايوم كذا
لا يمكن ان تقرأ في غيره من الايام ورد بأنه نادر فخرج طرد الباب كما اتفق على الجواز في النفي وان لم
يستقم المعنى كما مات الازيد لذلك (قوله الالما) بنم العين مدودا بمعنى الشرف لكن قصره
للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر جمع عليا كذلك وعلى كل فقيه حذف مضاف او نحو كافي
زيد عدل (قوله اذا كررت الالف) أي في الايجاب والنفي كما يفهمه الاطلاق هنا والتقدير بعد (قوله
وهذا معنى الغائما) أي فالمراد ألغها عن افادة معنى الاستثناء أو عنه وعن العمل في بناء على
الخلاف المار (قوله في البديل) أي بدل السكل كما مثل وكذا البعض والاشتمال والاضراب كما
أعجبني أحد الازيد اوجهه أو علمه أو عمرو (قوله والطف) أي بخصوص الواو (قوله فالعلا بقل
من النفي) أي ان نصب الفتي على الاستثناء لان جعل بدلا من الضمير فيهم لان الجهة وريتمعون
الابدال من البديل ويرد على الاول ان العامل في البديل نظير العامل في المبدل منه فالثانية محتاج
اليها العمل في البديل لا مؤكدة ملغاة فاللائق جعله عطف بيان لا بدلا اه سم لكن هذا لا يظهر
الا في بدل السكل فيسبق الاشكال في بدل البعض والاشتمال والغلط وقد يقال العامل في البديل
منهوى لا مذكور فيسبغ عن الثانية بالمثلية فيمكن ان تحض التوكيد لا لعلة فتدبر (قوله ثم
غابها) بالغين المجهمة من غارت الشمس أي غابت وفي نسخ ثم غابها بالواحدة بدل الراء (قوله ما لك
من شيخك) أي جلاك والرسم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) أي بدل بعض لان المراد
بالعمل مطابق السير (قوله وان تكرر) بالبناء للجهول ونائب فاعله يعود على الا وقوله
لاتو كيد عطف على محذوف أي لتأسيس لاتو كيد وفي نسخ دون تو كيد وعلى كل فالظرف
المحذوف أو المذكور متعلق بتكرار أو حال من مرفوعه (قوله بالاعمال) المراد به ما قبل الا وقوله
دع في واحد الخ أي اترك تأثير العامل الذي قبل الا في باقي واحد وانصب سواء بالا كما قدره
الاشتمال وهو مقتضى صنيع الشرح فقوله اجعل الخ بيان لمحصل المعنى لانه تفسير لدع با جعل
لانه غير معهود في اللغة وليس المراد اترك التأثير بالاعمال في واحد أو بقة فيما سواه كما يوهمه ظاهر
المتن افساده ثم ان أريد بالاعمال الاصح أي اترك التأثير في واحد وانصب بها ما سواه فيكون
قوله مما بالا اظهرا في محمل الاضمار لاضرور وبؤيد هذا عدم التقدير في قوله دع وبؤيد الاول
خلو من الاظهار وتصر يحكم الواحد المتروك وأما على الثاني فسكون عنه وان كان يعلم من
قوله سابقا وان يفرغ الخ فتدبر (قوله وليس عن نصب الخ) معنى اسم ليس وعن نصب متعلق به

* وليس عن نصب سواء معنى (ش) اذا كررت الالف التوكيد وهي التي يقصدها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ولو استقطت لم يفهم ذلك

فلا يتخلو ما أن يكون الاستثناء مفرغاً وغير مفرغ فإن كان مفرغاً شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي فتقول ما قام الأزيد الأعمار الأبركا ولا يتعين واحد منها الشغل العامل بل أيها شغلت العامل به ونصبت الباقي وهذا معنى قوله فغنى تفريغ إلى آخره أي مع الاستثناء المفرغ اجعل تأثير العامل في واحد الاستثنائية بالأوانصب الباقي وإن كان الاستثناء غير مفرغ وهذا هو المراد بقوله

(ص) ودون تفريغ مع التقدم * نصب الجميع أحكم به والترم وانصب تأخير وجئ بواحد * منها كمالو كان دون زائد كما يفوا الأمر والأعلى * وحكمها في القصد حكم الأول (٢٠٨) (ش) فلا يتخلو ما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه أو تتأخر

والخبر محذوف أي وجود أو الاسم ضمير مستتر يعود إلى الواحد أو التأخير ومعنى خبرها وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله ونصبت الباقي) أي وجوب الامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ولا يجوز على تصديق البدل لأن الاحتمال قد يكون مؤكداً وليس الكلام فيها (قوله ودون تفريغ الخ) دون ومع متعلقان بأحكام وحذف نظيره من التزم لئلا يظن أنها أو الفعلان تنازعاها بناء على جوازها في المتقدم ونصب مفعول محذوف يفهمه أحكم أي أمضى نصب الجميع لأحكام لأنه لا يتعدى بنفسه ولا تحذف مفعوله لا بالتزم لأن ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم وجوبه قال والترم بفتح التاء في ذلك (قوله كمالو كان الخ) قال المسكودي في موضع الحال من واحد لخصيصه بالصفة وهي منها وما زاد ولو مصدرية أو عكسه وكان تامة فاعلمها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف أي وجئ بواحد كحال وجوده دون زائد عليه اه وفيه تسخ لان الواحد يكون شبيهاً بحال وجوده دون زائد عليه فالواو جعل كخبرها محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أي وجئ بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه في الحكم ويصح جعل ما أسما وأفعالا على الواحد وجله كان الخ مصنف أو وصلتم أو أفاده الصبان (قوله سواء كان الكلام موجبا الخ) لا يعارضه قول المصنف فيما مر وغير نصب سابق في النفي الخ لأنه في غير تكرار المستثنى (قوله وهو المختار) أي في المتصل ما في المنقطع فيجب نصب الجميع على الفصحى نحو ما قام أحد الأجارا الأجيلا الأفرسا ويجوز الإبدال في واحد على لغة عجم (قوله فامرؤيل من الواو) أي وعلى منصوب سكن وقفا على لغة ربيعة ولك عكسه ألا يتعين واحد للإبدال (قوله حكم المستثنى الأول) أي إذا لم يمكن استثناء بعضهم من بعض كمثلها فإن أمكن ذلك كله على عشرة الأربعة الثلاثة الاثنين فقبل الحكم كذلك وإن الكل خارج من أصل العدد فيكون في المثال مقر بواحد لكن الصحيح أن كل عدد مستثنى مما قبله فيكون مقرا بسبعة وطريق معرفته أن تجمع الأعداد الواقعة في المراتب الوترية وهي الأولى والثالثة والخامسة وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة في المراتب الشيعية وهي الثانية والرابعة والسادسة مثلاً وتسقط آخر الأعداد مما قبله ثم يبقيه مما قبله وهكذا الخ باقي فهم ما فهو المراد (قوله من الدخول) أي إن كان الكلام منقيا والخروج أن كان موجبا لأن الاستثناء من انفي إثبات وعكسه والمراد الدخول في النسبة الشيعية والخروج منها فلا ينافي أن الاستثناء أخرج دائماً لأن المراد به الخروج مما قبله إثباتاً أو نفياً (قوله بغير) بالتنوين تنازع كل من استثنى ومجروراً ومعر باح من غير قصد لفظه (قوله ويعرب غير الخ) أي لفظاً وقد يبنى على الفتح جوازاً في الأحوال كلها إذا أضيف باني كافي التسميل نحو ما قام غير هذا ومنه قوله

فإن تعددت المستثنيات وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجبا وغير موجب نحو ما قام الأزيد الأعمار الأبركا القوم وما قام الأزيد الأعمار الأبركا القوم وهذا معنى قوله ودون تفريغ البيت وإن تأخر فلا يتخلو ما أن يكون الكلام موجبا وغير موجب فإن كان موجبا وجب نصب الجميع فتقول قام القوم الأزيد الأعمار الأبركا وإن كان غير موجب أو مل واحد منها بما كان يعمل به لولم يتكرر الاستثناء فيبذل مما قبله وهو المختار أو نصب وهو قليل كما تقدم وأما ما قبله فيجب نصبه وذلك نحو ما قام أحد الأزيد الأعمار الأبركا فزيد بدل من أحد وإن شئت أبدت غيره من الباقيين ومثله قول المصنف يفوا الأمر والأعلى فامرؤيل بدل من الواو في يفوا وهذا معنى قوله وانصب لتأخير إلى آخره أي وانصب المستثنيات كلها إذا تأخرت عن المستثنى منه أن كان الكلام موجبا وإن كان غير موجب فجئ بواحد منها معرباً بما كان يعرب به لولم يتكرر المستثنيات وانصب الباقي فغنى قوله وحكمها في القصد حكم الأول أن ما تكررت المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الأول فينبئ له ما يثبت

للاول من الدخول والخروج في قولك قام القوم الأزيد الأعمار الأبركا الجميع مخرجون لم ينع

وفي قولك قام القوم الأزيد الأعمار الأبركا الجميع داخلون وكذا في قولك ما قام أحد الأزيد الأعمار الأبركا

(ص) واستثنى مجروراً بغير عربا * بما مستثنى بالانسيا (ش) استعمل بمعنى الإي الدلالة على الاستثناء ألفاظ منها ما هو اسم وهو غير وسوى وسواء ومنها ما هو فعل وهو ليس ولا يكون ومنها ما يكون فعلا وهو فاعله لا وعدا وحاشا وقد ذكرها المصنف كلها فاما غير وسوى وسواء فحكم المستثنى بها الجزأ لا ضافها اليه ويعرب غير بما كان يعرب به المستثنى مع إلا

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * جماعة في غصون ذات ارقال
 بفتح غير لاضافتهم الى أن وصلتها وأجاز الفراء بناء على الفتح مطلقا تضمنه معنى الاو اعلم ان أصل
 غير كونها صفة مفيدة لمغايرة مجرورها الموصوفها ذاتا أو صفة ولو غلها في الابهام لا تعرف
 بالاضافة فلا يوصف بها الا نكرة كصالحا غير الذي كأنه عمل أو مشبه لها كغير المغضوب عليهم فإن
 الذين جنس لا قوم بأعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضد من ضعف ابهامها فتعرف بها فلذا
 وصف بها المعرفة في الآية وأما الافاص لمغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا وإثباتا فلما انفقا في
 مطلق المغايرة حملت غير على الا في الاستثناء بها أي في المغايرة نفيا وإثباتا بلا نظر لمغايرة ذات
 أو صفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنه مشغول بجرا الاضافة فجعل حقه من اعراب
 على غير بطريق العارية ولذلك يجوز في تابعه مراعاة المعنى نحو ما قام غير زيد وعمرو بالرفع اذ
 المعنى ما قام الا زيد وعمرو وهذا عند سيبويه من العطف على المحل أي محل مجرور غير الذي كان
 حقه لولا لاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالا وفي الاصل وعند
 الشلوين على توهم وجود الاو يمتنع في تابع ما بعد الا لجر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم
 استحقاقه له أصلا ولا يحملوا غير على الاحوال الاعلى في الوصف بها فتفيد المغايرة ذاتا أو صفة بلا
 نظر للنفى والاثبات لكن حمل غير على الا كثر لان التصرف في الاسم كثر منه في الحرف فلذلك
 تقع في جميع مواقع الاو لا تقع الا في موقعها الا بشرط كون موصوفها جمعا نكرة وشبههما كما
 كان فيهما آلهة الا الله فسد ناو قوله

لو كان غيري سلمي الدهر غيره * وقع الحوادث الا الصارم المذكور
 فالاصفة لغيري لانه شبه جميع نكرة قال جماعة ولا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ويرده الآية
 لا متاعه فيها معنى ولفظا اما الاول فلا نه بصير التقدير لو كان فيهما آلهة اخرج منهم الله لفسدنا
 فيقتضى عدم الفساد مع التعدد اذ لا يخرج وهو باطل لقرينه على مجرد التعدد ولذا كان هذا
 الوصف مؤكدا صالحا للفساد اذ من المعلوم مغايرة الجمع للواحد واما الثاني فلان آلهة جمع
 منكرف في الاثبات فعمومه بدلي وشرط الاستثناء العموم الشمولي كذا في المعنى فان قلت قد يجوز
 الزمخشري في قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط كون آل لوط استثناء منقطع عن قوم
 وهو نكرة في الاثبات قلت أجاب الدماميني بأن العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة
 الآية الاخرى انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة أفاده الصبان ومن أمثلة سيبويه لولو كان
 معنار رجل الا زيد لعلنا مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله وأيضا فقد شرط ابن الحاجب عدم
 صحة الاستثناء عكس ما قاله أولئك وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ يفارق أخوه * لعمر أيبك الا الفرقدان
 لصحته فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المثني الا ان وقال الرضي مذهب سيبويه
 جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما أتاني أحد الا زيد بالرفع بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين
 تسكبهذا البيت اه وما مر عن المعنى من أن عموم آلهة بدلي الخ كلام اقنأني للنظر فيه مجال
 لان عموم الجمع انما يكون بدليا بالنظر لكل جملة يصدق عليها الجمع اما بالنظر لافراده الدخلة
 تحته فشمولي قطعافصح استثناء المفرد منه كلفظ الجلالة لشموله له بخلاف الجمع وليس المستثنى
 هنا جاعا حتى يتجه ما ذكره كذا قيل وهو مردود اذ كل جملة يصدق عليها أنها جمع لم يتحقق دخول
 المستثنى فيها فآلهة في الآية يصدق بكل جمع من الآلهة بدلا عن الاخر وان لم يكن منهم الذات
 الا قدس فكيف يصح استثناءه منهم فكلام المعنى هو الحق وما جوزه الزمخشري في آل لوط

فتمنقول قام القوم غير زيد بنصب غير كما تقول قام القوم الا زيدا بنصب زيد وتقول ما قام أحد غير زيد وغير زيد بالاتباع والنصب والاختيار الاتباع
كما تقول ما قام أحد الا زيدا وتقول ما قام غير زيد فترفع غير وجوبا كما تقول ما قام الا زيدا برفع وجوبا وتقول ما قام أحد غير جارا
بنصب غير عند غير بنى تميم وبالاتباع عند بنى تميم (٢١٠) كما تفعل في قولك ما قام القوم الاجارا والجارا وما سوى فالمشهور فيها كسر السين

والقصر ومن العرب من يفتح سينها
ويد ومنهم من يضم سينها ويقصر
ومنهم من يكسر سينها ويد وهذه
اللغة لم يذكرها المصنف وقيل من ذكرها
ومن ذكرها الفاسي في شرحه
للشاذبية ومذهب سيديوه والقراء
وغيرهما أنها لا تكون الا طرفا فاذا
قلت قام القوم سوى زيد فسوى
عندهم منصوبة على الظرفية وهي
مشعرة بالاستثناء ولا تخرج عندهم
عن الظرفية الا في ضرورة الشعر
واختار المصنف أنها كغير فتعامل
بما تعامل به غير من الرفع والنصب
والجر والى هذا أشار بقوله (ص)
ولسوى سوى سواء اجعلا

على الاصح ما غير جعل
(ش) فن استعمالها مجرورة قوله صلى
الله عليه وسلم دعوت بنى أن لا يسلط
على امتي عدوا من سوى أنفسها
وقوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم
في سواكم من الأمم الا كالشجرة
البيضاء في النور والاسوداء كالشجرة
الاسوداء في النور والابيض وقوله
ولا ينطق الفخشاء من كان منهم
اذا جلسوا منا ولا من سوانا
ومن استعمالها مرفوعة قوله
واذا تابع كريمة وتشتري
فسوالك بانهما وانت المشتري

وقوله
ولم يبق سوى العدوا
دنناهم كادانوا

لا يدلان العموم الشهوي انما يشترط للمتعصل لا المنقطع كما يفهم من كلام الصمان قبل ذلك وهو
مقتضى ما مر في تعريف المنقطع فتدبر وهل اذا وصف بهما تقي على حرفيهما فيكون الوصف
مجموعهما مع ما بعدهما وظهور اعراب هذا المجموع في آخره أو تكون اسما بمعنى غير مضافة الى ما بعدهما
وظهور اعرابها عليه بطريق العارية كما في زيد لا قائم ولا قاعد قولان وعلى الثاني فيا بعدهما مجرور
تقدير الحركة العارية بضافتها اليه (قوله بنصب غير) أي على الاستثناء كما اختاره ابن عصفور
قياسا على نصب ما بعده الا وان كان العامل فيه الاعلى الصحيح وفي غير ما قبلها من فعل أو شبهه
وقيل على التشبيه بنظر المكان لاجرام كل وجعلها الفارسي حال فتقول بمشتق أي قام القوم
مغايرين لزيد وكذا يقال في سوى (قوله فالمشهور فيها كسر السين الخ) ظاهره انه يستثنى بها
في جميع لغاتها ومحل ذلك ما لم تكن الاولى بمعنى مستوفى نحو مكان سوى أي مستوفى بقنا وطريق
اليه كما قاله المنسرون ولا انشائية بمعنى وسط نحو فأتوه في سواء الخيم أو تام نحو هوذا درهم سواء
أو مستوفى وفهم فيه سواء أي مستوفى فلا يستثنى بشئ من ذلك (قوله الفاسي) نسبة الى فاس
مدينة بالمغرب وحكاها أيضا ابن هشام في الجامع وأبو حيان وابن الخباز (قوله الا طرفا) أي مكانا
ملازم للنصب على الظرفية بدليل انه يوصل بها الموصول فعني جاء الذي سواك في الاصل جاء
الذي استقر في مكانك عوضا عنك ثم توسعوا فاستعملوا سواك ومكانك بمعنى عوضك وان لم يكن
ثم حلول فظرفية ثم مجازية ومن ثم أشعرت بالاستثناء وفيه انه لا مانع من جعلها في ذلك خبرا
المحذوف والجملة صلة الموصول حذف صدرها انطولا بالاضافة أو حالا من فاعل ثبت مقدرا مع
أن وقوعها صلة لا يدل على ملازمته الظرفية (قوله الا في ضرورة الشعر) أي فلا ترد الايات
الآتية لكن يرد عليه الحديثان الايمان أما الاول فلانهم اخرجت فيه عن الظرفية الى شبهها وأما
الثاني فخرجت فيه عنهم ما لا ضرورة فيه وما وجعل ذلك على الشذوذ كما جعل عليه قول بعض العرب
أتاني سواك لا يلقى وأما قول أبي حيان لا يفتح بالاحاديث على اثبات القواعد فقد دمر رده في
الابتداء (قوله بما تعامل به غير) أي من وقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع وجر ما بعدهما
بالاضافة وجواز مرعاة المعنى في تابع المستثنى بها ووقوعها صفة لذكرها وشبهها وقبولها تأثير
الاعمال (قوله ولا ينطق الفخشاء) نصب بنزع الخافض أي بالفخشاء أو مفعول مطلق على
حذف مضاف أي نطق الفخشاء أو مفعول به بتضمين نطق معنى يذكر ومن في قوله منا ولا من
سوانا بمعنى في متعاقبة بين نطق (قوله واذا تابع كريمة) أي خصلة كريمة وأو بمعنى الواو كما
في المعنى وقيل على بابهم افعوله فسوالك بانهما راجع للاول وما بعده للثاني أي اذا وجد بيع
فليس الامن غيرك أو شراء فليس الامنك (قوله دنناهم كادانوا) أي جزيناهم بجزائهم وبالجملة
جواب لما في قوله

فلما أصبح الشر * فأمسى وهو عريان ولم يبق الخ (قوله لديك كفيل) أي عندك جود كفيل
الخ أو هو تجريد المراد أنت كفيل (قوله محتمل للتأويل) أي بأنه ضرورة أو شاذو بعضه
لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجرح من مذهب الرماني والعسكري انهم اتفقوا على كون ظرفا غالبا

فسوالك مرفوع بالابتداء وسوى العدوان مرفوع بالفاعلية ومن استعمالها
منصوبة على غير الظرفية قوله
فسوالك اسمان هذا تقرير كلام المصنف ومذهب سيديوه والجمهور انهم لا تخرج عن الظرفية الا في ضرورة الشعر وما استشهد به على
خلاف ذلك محتمل للتأويل

وكغير

لذلك كفيل بالمعنى المؤمل * وان سواك من يؤمله يشق

(ص) واستثنى ناصبا بليس وخللا

وبعدا وسيكون بعدلا

(ش) أي واستثنى بليس وما بعدها

ناصر المستثنى فتقول قام القوم ليس

زيدا وخللا زيدا وعدا زيدا ولا يكون

زيدا قريدا في قوله ليس زيدا

ولا يكون زيدا منصوب على أنه خبر

ليس ولا يكون واسمه ضمير مستتر

والمشهور أنه عائد على البعض

المفهوم من القوم والتقدير وليس

بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا

وهو مستتر وجوبا في قوله خلا

زيدا وعدا زيدا منصوب على المفعولية

وخلا وعدا فعلان فاعلهما في

المشهور ضمير عائد على البعض

المفهوم من القوم كما تقدم وهو

مستتر وجوبا والتقدير خلا بعضهم

زيدا وعدا بعضهم زيدا ونحوه بقوله

وسيكون بعدلا وهو قيد في يكون

فقط على أنه لا يستعمل في الاستثناء

من لفظ الكون غير يكون

وأنه لا يستعمل فيه إلا بعدلا فلا

تستعمل فيه بعد غيرهما من أدوات

النفي نحو لم وان ولما وان وما (ص)

واجرب ساقى يكون ان ترد

وبعد ما انصب وانجرار قد رد

(ش) أي اذالم تقدم ما على خلا

وعدا فاجربهما ان شئت فتقول

قام القوم خلا زيدا وعدا زيدا

فخلا وعدا حرفا جر ولم يحتظ عن

سبويه الجر بهما وانما حكماء

الاختلاف في الجر بخلاف قوله

خلا الله لأرجو سواك وانما

أعدي على شعبة من عيال الكا

ومن الجر بعد اقوله

تركاني الخضيض بنات عوج

عوا كف قد خضعن الى النور

أبجنا حيم قنلا واسرا

عدا الشطاه والاطفل الصغير

وكغير قليل وهذا عدل المذاعب لعدم تكلفه في بعض المواضع (قوله بليس الخ) تنازعه
استثنى ناصبا نظير مامر وقوله بعدلا حال من يكون لقصد لفظه والاستثناء بهذه الأفعال الخمسة
لا يكون لامع التمام والاتصال (قوله ولا يكون زيدا) أي لا تعد ولا تحسب فيهم زيدا فلا منافاة
بين استثنائه ومضى قاموا سم (قوله عائد على البعض الخ) أي نظير قوله تعالى فان كن
نساء فان النون عائدة على البعض المضموم من كلمة السابق فان أولادكم يشبهل الذكور والانات
والنون للانات فقط وقيل الضمير للأولاد وأنه باعتبار الخبر وانما كان هذا هو المشهور ولا طراده
في جميع المواد بخلاف عوده الى الوصف أو المصدر المفهومين من الفعل السابق كما قيل بكل أي
ليس هو أي القائم زيدا وليس هو أي قيامهم قيام زيدا فلا يتردان في نحو القوم اخونك ليس زيدا
لعدم الفعل وشبهه كذا قيل وقيل يقال يصدم الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كان يقال ليس
هو أي المنتسب اليك بالاخوة زيدا أو ليس نسب اخوتهم نسب زيد نعم المصدر لا يؤدي مقصود
الاستثناء من اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وكذا يقال في
فاعل خلا وعدا (قوله مستتر وجوبا) أي لان هذه الأفعال محمولة على الاتي تلوا المستثنى لها
ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالواظهور الفاعل يتصل بينهما فيفوت الخلل (قوله وخلا وعدا
فعلان) أي جامدان لوقوعهما موقع الاو نصب الاسم بعدهما على أنه مفعول به لانهما متعديان
بمعنى جاوزا ما عدا فعد قبل الاستثناء أيضا كعدا فلان طوره أي جاوز وفي القاموس أنه
يتعدى بنفسه ويعن ومعناه جاوز وترك وأما خلا فاصلا لازم نحو خلا المنزل من أهله وقد يضمن
معنى جاوز فيعدي بنفسه والتم ذلك في الاستثناء لينصب ما بعدها كالذي بعد الا وحسن ذلك
ان كل من خلا عن شيء فقد جاوز (قوله عائد على البعض الخ) أي لا على الوصف أو المصدر
على ما مر لكن اعترض الرضي هنا بأنه لا يلزم من مجاوزة البعض لزيدا في القيام مثلا المجاوزة
الكل له الذي هو المقصود وأوجب بأن مرجع الضمير بعض مبهم فلا تتحقق مجاوزته إلا بمجاوزة
الكل وفيه نظر ظاهر وان المراد بالبعض من عدا المستثنى وان كان اطلاق البعض على الأكثر
قليل لا يوجب البحث الصمان عوده فيما عدا ليس ولا يكون للاسم السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد
ليكون كالاستثناء بالاولى بانه كالمثل مثل حبذا الزيدان فلا يرد تنظير الرضي كما لا يرد على عوده
للو وصف أو المصدر ثم الجمله من هذه الأفعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل أي قام القوم
حال كونهم مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب افتتان الحال الماضي بقدر أنه في غير الاستثناء كما قاله أبو
حيان وقيل مستأنفة أي لم تتعلق بما قبلها في الاعراب وان تعلقت بدمعني فلا تحل لها وصححه ابن
عصفور تصريح (قوله بساقى يكون) أي بالذين سبها في الذكروهما ما خلا وعدا (قوله
حرفا جر) أي يتعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه فوضع مجرورهما نصب به كسائر حروف
الجر وقيل لم يتعلق بشئ تشبيها بالزائد وانما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام أي الجمله قبله
ففي الناصبة له محلا على الاستثناء كان نصب تمييزا النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم
اطراد الاول في نحو القوم اخونك خلا زيدا ولا يلزم الا بعدد معاني الأفعال الى الاسم بل يزيلانه
عنها فاشبهها في عدم التعدية الحروف الزائدة لانها مع منزلة الاوهى لاتعلق بشئ ويرد الاول
بما مر من قصد الفعل من الكلام والثاني بأن التعدية اتصال معنى الفعل الى الاسم على الوجه
الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي لا الثبوت فقط ألا ترى ان انتهاء الفعل في نحو لم اضرب زيدا
لا يخرج عنه كونه مفعولا به والثالث بأنه لا يلزم مساواته للاتي جميع الوجوه ألا ترى انهما
يجزان وهي لا تجز (قوله ولم يحفظ الخ) ليس كذلك بل ذكر الجر بخلا (قوله تركا الخ) ذكر

فان تقدمت عليهم ماوجب النصب به ما فتقول قام القوم ما خلا زيد او ما عدا زيد انما مصدرية وخلا وعدا اصلتا او فاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره وزيد المفعول (٢١٢) وهذا معنى قوله وبعد ما انصب هذا هو المشهور وارجاز الكسائي الجرم ما بعد ما

على جعل ما زائدة وجعل خلا وعدا حرفي جر فتقول قام القوم ما خلا زيد وما عدا زيد وهذا معنى قوله وانجز ار قد يرد وقد حكى الجرمي في الشرح الجرمي بعد ما عن بعض العرب (ص) وحيث جرافهم ما حرفان

كاهما ان نصا فاعلان (ش) اي ان جررت بخلا وعدا فهما احرفا جر وان نصبت بهما فهما فاعلان وهذا مما لا خلاف فيه (ص) وكخلا حاشا ولا تحجب ما

وقيل حاش وحشى فاحفظهما (ش) المشهور ان حاشا لا تكون الاحرف جر فتقول قام القوم حاشا زيد بجر زيد وذهب الاخفش والجرمي والمنازني والمبرد وجماعة منهم المصنف الى انها مثل خلا تستعمل فعلا فتنبسب ما بعدها وحرفا فتجر ما بعدها فتقول قام القوم حاشى زيدا وحاشا زيد وحكى جماعة منهم النراة وابوزيد الانصاري والسيباني النصب بها ومنه اللهم اغثني ولن يسمع حاشى الشيطان واما الاصبيغ وقوله

حاشى قريبان الله فضاهم

على البرية بالاسلام والدين وقول المصنف ولا تحجب ما معناه

ان حاشا مثل خلا في انها تنصب ما بعدها او تجره ولكن لا تقدم عليها ما كما تقدم على خلا فلا تقول قام القوم ما حاشى زيدا وهذا الذي ذكره هو الكثير وقد صحبتهما قليلا في مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اسامة أحب الناس الى ما حاشى فاطمة وقوله

رأيت الناس ما حاشى قريشا * فانحن افضلهم فعلا

البيت الاول لم يدل على ان الالفية مجرورة فيتم الشاهد من الثاني والحضيض بمجموعتين موضع وبنات عوج أي بنات خيل عوج جمع عوج وهو فرس مشهور عند العرب وعوا كف أي مقعين خاضعين تأكل منها النسر لا بطلان لمتعتها وحيثهم مفعول انحنافقة لا تميز بحول عنه وهو المفعول وحيثهم نصب بنزع الخافض أي في حيثهم والشهطاهى المرأة التي يخاط سواد شعرها بياض الشيب لكبرها والرجل الشبط (قوله وجب النصب) اي اتعينها ما بها الفعلية لان ما المصدرية لا ياتي احرف لكن يشكل عليه انها لا توصل بفعل جامد كافي التسهيل وأجيب باستثناء هذين أو ان المنع في الجاهدا صالة وهذا بالعروض وموضع ما وصلت ما نصب انفا فاقبل على الظرفية وما وقية ثابتة هي وصلتها عن الوقت أي قاموا وقت مجاوزتهم زيد وهو المقتصد لانه كثيرا ما يحذف الزمان وينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما ينصب غير في قاموا غير زيد وقال السيرافي على الحال وفيه ما معنى الاستثناء أي قاموا مجاوزتهم زيد أي مجاوزين له وقية انهم صرحوا بجمع وقوع المصدر المؤول حال التعريف بالضمير المشتل عليه (قوله على جعل ما زائدة) ان قاله قياسا على زيادته ما مع بعض حروف الجر فقامسا لان ما لا ترا قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فيمارة أو سمعا فاهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به (قوله وحيث جرا) متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله فهما حرفان أي تثبت حرفيته ما حيث جرا أو أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط على حدوا ذلهم تدوا به فيقولون أو انه جرى على اجازة القراء ثر طرية حيث مجردة من ما (قوله كاهما) الظاهر ان ما مصدرية وصلت بجملة هذا فاعلان والكاف متعلقة بنسبة الجملة قبلها على انها صفة لمصدر متصلا منها أي تثبت حرفيته ما حيث جرا ثبوتا كثبتت فعليتهما ان نصب افتأمل (قوله تستعمل فعلا) ويأتي في قاعها وحمل جاتها ما على المشهور وقال القراء هي فعل لا فاعل له ولا مفعول ونصب ما بعده على الاستثناء المائل على الاول ينقل عنه ذلك في خلا وعدا مع امكانه فيهما (قوله وحرفا فتجر) وفي متعلقها ما (قوله حاشى الشيطان) ليس ينظم كما قد يتوهم واما الاصبيغ ففتح الهمزة فتهمله ثم موحدة وانما أي بحاشى تم كمالها انما تستعمل في تنزيه المستثنى عن نقص كضربت القوم حاشى زيد ولا يحسن صلى الناس حاشى زيد الا اذا أريد المبالغة في حسنة كهاذا فكأنهم اتنزه المغفرة عن الشيطان لحسنه وعما بعده لا لحاقه به (قوله ما حاشى فاطمة) تبع الشارح ابن المصنف في جعل ما في الحديث مصدرية وحاشى استثنائية جامدة بناء على انها من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على انه يقال قام القوم ما حاشى زيد او ليس كذلك بل ما نافية وحاشى فعل ماض متصرف متعد من قولك حاشيته احاشيه اذا استغنيته على حد قوله

ولا أرى فاعلاق الناس يشبهه * ولا أحاشى من الاقوام من أحد

فهو من كلام الراوى أي انه صلى الله عليه وسلم لم قال اسامة احب الناس الى ولم يستثن فاطمة بدليل ما في مجمع الطيراني ما حاشى فاطمة ولا غيرها واما البيت فاشاذ (قوله رأيت الناس الخ) الظاهر ان مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا كما قاله الدماميني فالقاء تعليمية لهذا المحذوف أو تفرع عليه أو ان جملة فانما الخ هي المفعول الثاني بزيادة القاء على رأى الاخفش في نحو زيد فقام وقد روى فاما الناس فالقاء في جوابها وان بالكسر على كل حال وما قيل انها تفتح اذا كانت هي المفعول الثاني اطلب العامل لها ولا معلق له فهو ظاهر لان كونها مفعولا ثانيا في باب ظننت مما

يوجب

ويقال في حاشا حاش وحشى (ص)

* (الحال) *

الحال وصف فضله منتصب

مفهوم في حال كفر أذهب

(ش) عرف الحال بأنه الوصف

الفضله المنتصب للدلالة على هيئته

نحو فرد أذهب ففردا حال لوجود

القيود المذكورة فيه ونخرج بقوله

فضله الوصف الواقع عمدة نحو زيد

قائم بقوله للدلالة على الهيئته التميز

المشتق نحو لله دره فارسا فانه تميز

لا حال على الصحيح اذ لم يقصد به

الدلالة على الهيئته بل التعجب من

فروسيته فهو ابيان التعجب منه

لا ابيان هيئته وكذلك رأيت رجلا

را كفا فانه كما لم يسق للدلالة على

الهيئته بل لتخصيص الرجل وقول

المصنف مفهم في حال هو معنى قولنا

للدلالة على الهيئته

(ص) وكونه منتقلا مشتقا

يغلب لكن ليس مستحقا

(ش) الاكثر في الحال أن يكون

منتقلا مشتقا ومعنى الانتقال أن

لا تكون ملازمة للمنتصف بها نحو

جاء زيدرا كافرا كذا وصف منتقل

لجواز انفسكا كذا عن زيد بأن يجي

يجب كسر هاءه وظننت زيد انه قائم لانها في الاصل خبر عن اسم ذات كما مر فكذا هذا وفعلا لا
يفتح الفاء أي كرمأما بكسر هاءه فجمع فعل (قوله حاش وحشى) ظاهره كالتنوين وشرح الكافية انما
لغتان في حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل انهما في التنزيهية وهو الاقرب لانها لا تكون حرفا
بانفاق فتكون أقبل للتصرف عما يكون حرفا واعلم ان حاشا ثلاثة أقسام الاستثنائية وكونها
فعلا متصرفا بمعنى استثنى وقدمها والثالث التنزيهية أي الدالة على تنزيه ما بعدها عن نقص
كحاش لله والصحيح انما الاسم لا فعل خلافا للكو فيين بدليل تنوينها في قراءة ابن السكيت حاشا لله
واضافتها في قراءة ابن مسعود حاش الله كما قال الله وسبحان الله وهل هي مصدر أو اسم فعل صرح
ابن الحارث بالثاني قال ومعهنى حاش لله برئ الله فاللام زائدة في الفاعل كهيئات هيئات لما
يؤدون وهو لا يظهر على قراءة الاضافة وفسرها الزنجشري براءة لله فتكون مصدرا مرادفا
للتنزيهية لا من اللفظ بفعلة أي تنزيه الله كما يقال رعى الزيدوا العادل فيه فعل من معناه كويح وويل
والوجه انما عند ترك تنوينها وادغامها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى وقد مر أن الشبه
اللفظي مما يجوز البناء لا يوجب به والله أعلم

* (الحال) *

الاوضح في ضميره ووصفه التانيث وفي لفظه التذكير بان مجرد من التاء فيقال حال حسنة ومنه
قوله * اذا تعجبك الدهر حال من امرئ * وألفها بدل عن واولجها على أحوال وتصف غيرها
على حواله مشتقة من التحول وهو التنقل (قوله في حال) بالثاني لان المضاف اليه منوى
الثبوت أي في حال كذا وهو في محل جر باضافة مفهم اليه من اضافة الوصف لمعموله على حذف
مضاف أي مفهم معنى في حال أي ان قولك جاء زيدرا كذا يفيد المعنى الذي في قولك جاء زيد
في حال الركوب وهو بيان هيئته صاحبه كما سيذكره الشارح (قوله بأنه الوصف) المراد به ما دل
على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال
التنزيل والمراد الوصف ولو تأويل لا تدخل الجمله وتسميها والحال الجامة لتأول كل بالوصف
المشتق (قوله الفضله) المراد به ما ليس ركنا في الاسناد وان توقف صحة المعنى عليه نحو وما خلقنا
السموات والارض وما بينهما الا عين واذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله المنتصب) أي
اصالة وقد يجزأ لفظه بالباء الزائدة بعد النفي كقوله

فما رجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منتهاها

ولا يرد ان النصب حكم من أحكام الحال فأخذ في تعريفه يؤدى للدور لتوقفه على التصور
والتصور على التعريف لانه يكفي في الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور
المستقادم من الحسد أو ان قوله المنتصب خبر لمخذوف والجمله معترضة لا قيد في التعريف وهذا
ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج به شيئا (قوله للدلالة على الهيئته) أي هيئته صاحبه
وصفته وقت وقوع الفعل (قوله لبيان التعجب منه) أي لبيان جنسه فهو بمعنى من البائية
لاني (قوله بل لتخصيص الرجل) أي المقصود منه ذلك وان كان فيه بيان الهيئته أيضا لكن
بطريق الزوم والتبع لا بالقصد فقوله مفهم في حال أي قصد الخرج هذا (قوله لكن ليس
مستحقا) فأنذته مع مقابلة دفع توهم كون الغالب واجبا في الفصح كما قاله سم وضعه ليس اما
لا يكون مستحقا بفتح الحاء أو للعالم فكسر هاءه وعلقه حينئذ مخذوف أي ليس مستحقا له (قوله
ان يكون منتقلا) أي لانه مأخوذ من التحول وهو التنقل ومشتقا لانه صفة لصاحبه في المعنى

وهي لا تكون الامشقة (قوله وقد تجب الحال غير منتقلة) أي في ثلاث مسائل احداها كون
عاملها مشعرا يتجدد صاحبها كما بعد مثاله الاول ونحو خلق الانسان ضعيفا الثانية ان تكون
مؤكددة ما لعاملها كما بعث حيا أو صاحبها نحو لا من من في الارض كلهم جميعا أو لمضمون جملة
قبلها كزيد أو كقول عطوف الثالثة أن يكون مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كمثل الشرح
الاول ونحو قائم بالقسط أنزل اليكم الكتاب مفصلا (قوله الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها
حيوان معزوف سمي بطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف في الكلام زاده كذا في القاموس
وقيل لانها في صورة جماعة من الحيوانات فرأى كالأبل وجددها كالنور وقرنها وقوائمها
واظلافها كالبر وذنبيها كالظبي والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم كما في المصباح
ويدها بديل بعض منها وأطول حال من الزرافة كما في شرح الشذور ورويل من يدها ويرى يداها
أطول مبتدأ وخبر والجملة حال من الزرافة أو صفة لها لكون آل فيها جنسية قال الغزالي لما
كانت الزرافة ترمي الشجر وتقتات به جعل يداها أطول ليسهل عليهما ذلك (قوله وجاءت به) أي
ولدت أمه سبط العظام بفتح فسكون أو فكسر لكن في غير لبيت أي تمتد انقامة حسنها واللواء
الراية الصغيرة أي ان عمامته كاللواء في الارتفاع والعلو على الرأس (قوله اذ المعنى مشعرا الخ) أي
بفتح العين ان جعل مدا حال من المفعول وهو الهاء الراجعة للبر مثلا وبكسر هاء ان جعل حالا من
الفاعل وبكذا صفة لمداي كائنا وبكذا المشتق المؤول به مأخوذ منه مع صفة ويصح كون مد
مبتدأ وسوغه الوصف المقدر أي مد منه وبكذا خبر والجملة حال وكذا يقال في يدا بيد أي يدا
كائنة مع يدا ويده مع يده من هذا العلم ان قول المصنف وفي مبدى تأول عام بعد خاص لان
السعر من المؤول (قوله أي مناجزة) بكسر الجيم اسم فاعل مضاف لضمير المشتري المعلوم من
السماع أي مقابضه ويصح قرأته بفتح الجيم مع تاء التانيث على أنه مصدر فيؤول باسم الفاعل
(قوله أي مشبه الاسد) الاسد على هذا استعماله في حقيقة والتجوز انما هو ويجوز ان الكافي اما
على قول التوضيح كزيد اسدا أي شجاعا فجازا غري بناء على مذهب السعد من تجوز الاستعارة
في مثله (قوله لظهور تأويلهم ما عشتق) مثلهم ما مدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا أو رجلا
رجلين أي مرتين وضابطه ان يذ كالمجموع أو لا يثمي فصل ببعضه مكررا والمختار ان كلامهما
نصب على الحال وان كانت الحال هي مجزوعهما لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع
النصب جعل في اجزائه كما مر في حلوله امض وجعل ابن جنى الثاني صفة بتقدير مضاف أي
رجلا ذار رجلا أو مفارق رجلا واستحسن بعضهم عطفه على الاول بتقدير الفاء اذ لا يعطف لفظا
بغيرها وقال الرضي وقد يعطف بضم اله ومن العطف لفظا ادخلوا الاول فالاول أي مرتين
الا ان هذا فاته الاشتقاق والتشكيك أيضا لتأويلهم ما فقهه مع ما في المتن اربع مسائل تقع
فيها الحال جامدة مع ظهور تأويلها بالمشقة بلا تكلف وبقي ست مسائل لا يظهر تأويلها
الا بتكلف وهي كونها موصوفة فحقوا ناعرا بما يقتل لها بشرا سويا بناء على ان تشكيك معنى
شخصا ما على انه معنى تصور فنصب بشرا باسقاط الباء لا الحال لان التصور في حال الملكية
لا البشرية فانه اللقائي وانفرد بين هذه وبين مبدى بكذا ويدا يسد مع ان السك موصوف ان
المقصود هنا الصفة وحدها وذكرا ما قبلها تعهدا ووطئة لها ولذلك تسمى حالا موطئة كالخبر
الموطئ في بل انتم قوم تجهلون والحال في مدا الخ مجموعهما كما مر أو كونها دالة على عدم دخولها
مقتات ربه اربعين ليلة أو على طور فيه تفضيل بالاضافة المجهمة كهدا بصر أطيب منه رطبا أو نوعا
لصاحبها كهدا مالت ذهابا وفرغاله كهدا حديثه خاتما وتختون الجبال بيوتا أو أصله كهدا

ما شيا وقد تجب الحال غير منتقلة
أي وصفنا لازما نحو ودعوت الله
سميعا وخلق الله الزرافة يدها أطول
من رجلها وقوله

وجاءت به سبط العظام كائنا

عمامة بين الرجال لواء

فدعا أو أطول وسبط احوال وهي
أوصاف لازمة وقد تأتي الحال جامدة
ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف
بضمها بقوله (ص)

ويكثر الجود في شعروفي

مبدى تأول بلا تكلف

كبه مديا بكذا يدايد

وكرز يدا أسدا أي كاسد

(ش) يكثر مجي الحال جامدة ان
دلت على مشعروها مديا بدهم
فدحال جامدة وهي في معنى المشتق
اذ المعنى بعه مشعرا كل مديا بدهم ويكثر

بجودها أيضا فيمدل على فاعل نحو
بعدها يدا أي مناجزة أو على تشبيه
نحو كزيد أسدا أي مشبه الاسد
فيدا أو أسدا جامدان وصح وقوعهما

حالا لظهور تأويلهم ما عشتق كانه مد
والى هذا أشار بقوله وفي مبدى
تأول أي يكثر مجي الحال جامدة
بشظهور تأويلهم ما عشتق وعبر هذا

وما قبله ان قول الخويين ان الحال
يجب أن تكون منتقلة مشقة معناه
ان ذلك هو الغالب لانه لازم وهذا
معنى قوله فيما تقدم لكن ليس

مستحقا (ص)

والحال ان عرف لفظا فاعتقد

تنكير معنى كوحدة اجتهد

حاشاك حديدًا أأصبح إن خلقت طينًا فهذه لا تؤول أصلاً ما فيها من التكلف والخفاء بخلاف
الأربعة الأولى ولهذا كثر وقوعها دون هذه وقال ابن الناظم تبع الشرح السكاكية يجب تأويل
الجميع أي مقرواً عربياً ومتصفاً بصفات البشر من استواء الخلقة ونحوها ومعدوداً ومطوراً
بطور البسر والرطب ومنوعاً ومصنوعاً ومتأصلاً وفيه تكلف وجعل الموضع السعير من القسم
الثاني ليكون المصنف متعرضاً للقسمين فقلوه وفي مبدى تأول عطف مغاير لا عام لكن فيه ان
تأويلها ظاهر بلا تكلف فالأولى عامر (قوله الأنكرة) أي لان الغالب تعريف صاحبها فلو
عرفت مع كونها مشتقة لتوهم انهم انعت عند نصب صاحبها وخفاء الأعراب وجل غير الغالب
عليه (قوله وان ماورد) أي عن العرب لان تعريفها عامي كما قاله الشاطبي (قوله الجاء) بفتح الجيم
وشد نون ممدوداً كحمر من الجور وهو الأكثر ومنه قوله تعالى حيا جأ أي كثيراً لأنه لانه صفة
المؤنث أي الجاءة الجاء أي الكثير والغفير من الغفر وهو السراى الساترين لكثيرهم ورجه
الأرض وحذف التاء منه وان كان فعيل بمعنى فاعل يجب فيه المطابقة لانه قد يحتمل على فعيل
بمعنى مفعول في استواء المذكر والمؤنث فيه أو باعتبار معنى الجمع ويقال أيضاً جأ جأ غفيرا
بالسكبر والمندرج الغفير وجم الغفير بالإضافة والجم الغفير كافي الصحاح والقاموس فلا نظر
لما قيل لا يذكر لغفيرا لامع الجاء بالمد لا الجم (قوله وأرسلها العرائ) أي في قول الشاعر

فأرسلها العرائ لم يذدها * ولم يشفق على نعص الدخال

والضمير في أرسلها اللابل أو الخيل أو الاتن أي أرسلها للشرب معتركة ولم يذدها أي لم يمنعها عن
ذلك ونعص الدخال أي تنعص من مدخلتم في بعضها وازدحامها على الماء في كدر ونعص
عليها فلا تتم الشرب (قوله واجتهد وحدا) هو مصدر وحيد وحدا كوعد بعد وعدا
إذا انفرد فلذلك أول منفرد من تأويل المصدر باسم الفاعل وهو في ذلك حال من الفاعل قطعاً
وكذا في نحو رأيت زيداً وحده عند سميويه لان المصادر انما تجي بأحوال من الفاعل غالباً
فألهام مفعوله بحذف الجاء أي حال كوني منفرداً به أي برؤيته والوجه اسم مصدر لا وحده
بالهمز أي أفردته مؤولاً باسم الفاعل فألهام مفعوله بلا حذف أي حال كوني موحده أي مفردة
بأروية وأجاز المبرد كونه حالاً من المفعول وأوجب ابن طحمة وضعف (قوله فاه إلى في) مذكوره
الشارح من ان فاه حال أحد أقوال والى للتبيين كهي في سميالك فلا تتعلق بشئ كما قاله الدماميني
واستظهر الصبان انهم اصفه لغاه كافي مداً بكذا أي الكائن إلى في أي الموجه إليه اه وهذا من
الجامد المؤول بالمشق والمؤول به مجوع فاه إلى في دلالة على التفاعل كافي يداً أي مشافهة
لكن اتقى فيه الاشتقاق والتسكير كادخلوا الأول فالاول وقيل ان فاه نصب بحذف هو الحال
أي جاعلاً فاه فتاب عنه في الحالبة وقيل غير ذلك ويروى فوه إلى في فالحال الجملة قال في التسهيل
ويقال قياساً على ذلك جاورته منزله إلى منزلي وناضته قوسه إلى قوسى خلا فاه شامخاً ووجه
عن القياس بالتعريف والجود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالاً وشبغى جوازه
عند بقية الكوفيين لانه عندهم مفعول المحذوف اعتماداً على فهم المعنى وذلك مقيس اه
دماميني (قوله معتركة) الأولى معاركة لانه اسم فاعل العرائ وقيل العرائ مفعول مطلق
والحال عاملة المحذوف أي تعاركة العرائ أو عاملة أرسلها على حذف مضاف ولا حال أي أرسلها
إرسال العرائ (قوله مشافهة) امام صدر واسم فاعل كما هي في مناجرة (قوله مطلقاً) أي تضمن
معنى الشرط ولا قياساً على الخبر وعلى ما سمع منه (قوله يقع بكثرة الخ) كلامه يشعر بأن وقوع
المصدر المعروف حالاً قليل وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كجاءت الخيل بداد بوزن حدام فبداد علم

(ش) مذهب جمهور النحويين ان
الحال لا تكون الأنكرة وان ماورد
منها معرفة لفظاً فهو منكر بمعنى
كقولهم جاؤا الجاء الغفير وأرسلها
العرائ واجتهد وحدا وكلمته فاه
إلى في فاجاء والعرائ ووحدا وناء
أحوال وهي معرفة لفظاً لكنها
مؤولة بشكرة والتقدير جاؤا جميعاً
وأرسلها معتركة واجتهد منفرداً
وكلمته مشافهة وزعم البغداديون
ويونس انه يجب وزعريف الحال
مطلقاً لا تأويل فأجازوا جاء زيد
الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان
تضمنت الحال معنى الشرط صح
تعريفها ولا فلا فتال ما تضمن معنى
الشرط زيد الراكب أحسن منه
الماشي قالوا كـب والماشي حالان
وصح تعريفهما التأويلهما بالشرط
اذ التقدير زيد اذا ركب أحسن
منه اذا ماشى فان لم يتقدر بالشرط لم
يصح تعريفها فلا تقول جاء زيد
الراكب اذا لا يصح جاء زيد ان ركب

(ص)

ومصدر منكر حالاً يقع

بكثرة كبغته زيد طلع

(ش) حق الحال أن يكون وصفه ما هو مادل على معنى وصاحبه كقائم وحسن ومضروب فوق وعهما مصدر على خلاف الأصل اذ دلالة فيه على صاحب المعنى وقد كثر محجى الحال مصدر انكره ولكنه ليس بمقتضى نفيه على خلاف الأصل ومنه زيد طلع بغتة فبغتة مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير زيد طلع باغتاهذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الاخفش والمبرد الى انه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد يغت بغتة فيغت عندهما هو الحال لا يغتة وذهب الكوفيون الى انه منصوب على المصدرية كما ذهب اليه لكن الناصب له عندهم الفعل المذكور (٢١٦) وهو طلع تأوله بفعل من لفظ المصدر والتقدير في قولك زيد طلع بغتة زيد بغت

بغتة فيقولون طلع يغت وينصبون به بغتة (ص)

ولم ينكر غالبا ذوالحال ان

لم يتأخر أو يخصص أو يبين من بعد نفي أو مضاهيه كالا

يبغ امرؤ على امرئ مستهلا

(ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفة ولا ينكر في الغالب الا عند

وجود مسوغ وهو أحد أمور منها

أن يتقدم الحال على النكرة نحو

فيها قائما رجل وكقول الشاعر

وأشده سيبويه

وبالجسم متى ينالو علمته

شعوب وان تستشهد العين تستهد

وقوله

وما لام نفسي مثله الى لائم

ولاسد فقري مثل ما ملك يدي

فقال حال من رجل وينال من

شعوب ومثاله حال من لائم ومنها

أن تخصص النكرة بوصف أو

بإضافة فقال ما تخصص بوصف قوله

تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم

أمر من عندنا وقول الشاعر

نجيت يارب فوجا واستجيت له

في فلاك ماخر في اليم مشحونا

وعاش يدعو بآيات مينة

في قومه ألف عام غير نجينا

ومثال ما تخصص بإضافة قوله

تعالى في أربعة أيام سواء السائلين

ومنها ان تقع النكرة بعد نفي أو شبهه

وشبه النفي هو الاستفهام والنهي وهو المراد بقوله أو بين من بعد نفي أو مضاهيه فقال ما وقع بعد النفي قوله

مرخم

ما حرم من موت حجي واقبا * ولا ترى من أحد باقيا ومنه قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فلها كتاب جله في موضع

الحال من قرية وصح محجى الحال من النكرة لتقدم النفي عليها ولا يصح كون الجملة صفة لقرية خلافا للزحشري لان الواو لا تفصل بين الصفة

والموصوف وأيضا وجود الامتناع من ذلك اذ لا يعترض بالابتن الصفة والموصوف ومن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الاخفش في المسائل وأبو

علي القاري في التذكرة ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر في ابتعادها الاملا

جنس على التفرق ومعرفة بالجنسية كارسائها العرب والصحيح انه مؤول بنكرة مشتقة كافي المنكر أي متبعدة ومعتزلة (قوله ليس بمقتضى) أي عند سيبويه والجمهور لان الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطرء كذا ما بعناه وقد يقال غاية ما في ذلك اطلاق المصدر على الوصف مجازا ويكفي في صحة المجاز ورود نونه على الصحيح وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه والمجاز لا يحرف فيه اللهم الا أن يكون مبنيا على اشتراط ورود شخص انجازا وان هذا اصطلاح للنكسة غير اصطلاح السائين لكن استظهر ابن هشام اطرافه مطلقا كما نقل عن المبرد أي سواء كان نوعا كجاء زيد سرعة أم لا كطراده خبرا فان الحال أشبه به من النعت بدليل انك لو حذفت عامل الحال نعين كونها خبرا عن صاحبها التسمية ما تعريفة ولا كذلك النعت ولكن ما ورد منه (قوله حق صاحب الحال) أي لانه مستند في المعنى وهو لا يكون في الغالب الا معرفة أو نكرة بمسوغ (قوله منها ان يتقدم الحال) أي فالتقديم هو المسوغ لكون صاحبها نكرة قياسا على المبتدأ اذا قدم خبره سواء على ان المسوغ هو التقديم (قوله شعوب) كقوله عجمه فجملة مصدر شعوب جسمه من باب قعد اذا تغير ويقال شعوب شعوب كسمل سنوله وهو مبتدأ خبره بالجسم ومعنى صفة للجسم وينال حال من شعوب على مذهب سيبويه من محجى الحال من المبتدأ وفيه حينئذ شاهد أما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال من المستكن في الخبر ولا شاهد فيه اذن وكذا المثال قبله وجله لو علمته بكسر التاء مخطا بالمؤنث معتزلة وجواب لو محذوف أي لرحمتي (قوله فيها يفرق الخ) أي فامر حال من أمر الاول لتخصيصه بالوصف بحكيم أي محكم والامر الاول واحد الامور والثاني واحد الاوامر ضد الثاني أي حال كونه مأمورا به من عندنا كذا أعربه الناظم وابتدأ مع قوله ما يمتنع الحال من المضاف اليه الا بشرطه وهو متفق وهذا قالوا كما قاله ابن هشام انه حال من كل أو من الضمير في حكيم أو من فاعل أو لئله أي حال كونه أمرا من أو من مفعوله أو هو مفعول به من نذر أو مصدر معنوي يفرق أي يؤمر أو مفعول لاجله اه وقد يجاب عن الناظم بأن المضاف هنا كالجزء في صحة الاستغناء عنه من حيث ان اللفظ كل بمعنى الامر لانها بحسب ما نضاف اليه فيسوغ محجى الحال منه أفاده الفارسي وزكريا (قوله في فلاك) بضمين وما خبر بكسر المجرمة صفة له وهو الذي يشق الجربس به ومنه وترى الفلاك فيه ما خروا اليم والجروا الشاهد في مشحونا أي ملأوا حيث وقع حال من فلاك مع انه نكرة لتخصيصه بالوصف (قوله ما حرم) بضم المهملة أي ما قدر وحجى بمعنى جاية نائب فاعله وواقبا حال منه ومن موت متعلق بواقبا (قوله لتقدم النفي) وفيه مسوغ آخر وهو اقترانها بالواو والحالية لانها من المسوعات كتوله تعالى أو كالذي مر على قرية وهي خاوية (قوله خلافا للزحشري) أي في جعله الجملة صفة لقرية في نحو ذلك والواو بينهما تائيدا كيدا التصاق الصفة بالموصوف في المعنى وان قصات بينهما لفظا (قوله بعد الاستفهام) أي انكاريا أو غيره على الاظهر (قوله يا صاح)

ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف لا يبيع امرؤ على امرئ مستهلا (٢١٧) وقول قطري بن العجاجة لا يركن أحد إلى الاجسام *

يوم الوغى متخوفا لحام

واحترز بقوله غالب بما قل مجي

الحال فيه من النكرة بلا مسوغ

من المسوغات المذكورة ومنه قولهم

مررت بمائة رجل وقولهم

عليه مائة أيضا وأجاز سيبويه فيها

رجل قائما وفي الحديث على رسول

الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصل

وراءه رجل قايما (ص)

وسبق حال ما يحرف بحر قد

أبو أو لا آمنه فقد ورد

(ش) مذهب جمهور النحويين

أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها

المجرور بحرف فلا تقول في مررت

بهند جالسة مررت جالسة بهند

وذهب النحويون وابن كيسان وابن

برهان إلى جواز ذلك وتابعهم المصنف

لورود السماع بذلك ومنه قوله

لئن كان يرد الماء هيمن صاديا

إلى حبيبا أنها الحبيب

فهيمان وصاديا حالان من الضمير

المجرور بالي وهو الياء وقوله

فان تان أودأصب ونسوة

فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال

فترغا حال من قتل وأما تقديم الحال

على صاحبها المرفوع والمنصوب

بخا ترنحو جاضا حكاك يدو ضربت

مجردة هذا (ص)

ولا تجز حالان المضاف

إلا إذا اقتضى المضاف له

أو كان جر ماله أضيفا

أو مثل جرئة فلا تخينا

(ش) لا يجوز مجيء الحال من

المضاف إليه إلا إذا كان المضاف مما

يصح عمله في الحال كسم الفاعل

والصدر ونحوهما مما تضمن معنى

مرحم صاحب على غير قياس لا يكونه غير علم وباقي حال من عيش وقوله قطري جواب الاستفهام
الانكار أي فلا ترى (قوله مستهلا) أي للبعي (قوله قطري) بفتح القاف والطاء المهملة
نسبة إلى موضع يدعى قطرا بين البحرين وعمان والعجاجة بضم الفاء عند دوقطري عند خارجي
مكث عشر من سنة بقا تل الخراج وغيره وسلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ثم قتل سنة ثمانية
وسبعين من الهجرة كما في العيني وشرح الشارح باسمه ردا على ابن المصنف حيث نسب البيت
للطرماح بكسر تين وشد الميم آخره مهملة (قوله إلى الاجسام) بتقديم الحاء المهملة على الجيم
وعكسه مصدر أجم كذلك إذا تأخر الوغى بالهجرة الحرب والجمام بكسر الميم المهملة وتخفيف الميم
الموت ومتخوفا حال من استدوي من المسوغات كون الحال جملته مع الزاوية لا من لأنها ترفع
توهم النعتية وكون الوصف بها على خلاف الأصل لجودها نحو هذا خاتم حديد أو كون النكرة
مشتركة مع معرفة أو نكرة مخصصة في الحال نحو هذان زيد ورجل أو رجل صالح وامرأة
منطلقين (قوله بلا مسوغ) هو مقيس عند سيبويه لأن الحال أغلخت تقييد العامل فلا
معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها وقصره الخليل ويونس على السماع (قوله قاعدة) بكسر
القاف أي مقدار قاعدته (قوله مائة أيضا) بكسر الباء حال من مائة لا يميز لأن تغيير المائة يجب
كونه مفردا مجرورا بإضافتها إليه تصريح (قوله وسبق حال) منعول مقدم لا يؤا وهو مصدر
مضاف لفاعله ومادة فعوله ورجله بجر صلتها أي منعوا أن يسبق الحال على صاحبها المجرور بالحرف
وكذا بالاضافة لكن هذا أجمع عليه فلا يجوز تقديم مسرعا في عرفت قيام زيد مسرعا بجمع
وكذا يمنع تقديمها إذا كانت محصورا فيها نحو وما ترسل المرسلين إلا مبشرين أو كان صاحبها
منصوبا بأكال أو لست أو لعل أو فعل تعجب أو كان ضميرا متصلا بصلته كالفاعل كذا
زيد أو بصلته حرف مصدرى كالعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا ويجب تقديمها على صاحبها المحصور
كما جاء بكالازيد والمضاف إلى ضميرها لاسمها كجاء زائرا هذا أخوها (قوله وذهب النحويون إلى الخ)
محل الخلاف إذا كان حرف الجر أصليا أما الزائد فقد قدم عليه اتفاقا كما جاء بكما من رجل
(قوله هيمن صاديا) كلاهما بمعنى عظماء وقوله حالان أي متراذفان لأن صاحبهما واحد
وهو الياء ويجوز جعل الثانية حالان من الضمير في هيمن فتكون متداخلة (قوله فان تان أودأصب)
بالذال المعجمة جمع ذود وهو من الأبل ما بين الثلاثة إلى العشرة وفرغا بكسر الفاء وقحها مع سكون
الراء آخره مهملة من قولهم يذهب دمه فرغا أي هدر الدم يطلب بثاره وحبال اسم ابن أخي الشاعر
(قوله عمله) أي عمل الحال أي العمل فيه وهو نصبه بأن كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وقيل
الضمير للمضاف إليه أي إذا اقتضى المضاف العمل في المضاف إليه من حيث أنه كالفعل لأن
حيث الاضافة وإنما اشترط أحد الأمور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند الجمهور
كالنعت والمنعوت وصاحبها إذا كان مضافا إليه مع معمول للمضاف وهو لا يعمل في الحال إلا إذا
أشبه الفعل بأن كان مصدرا أو صفة وحيدًا فالقاعدة موقوفة فان كان المضاف جزاء أو كالجزء
للمضاف إليه صار هو كانه صاحب الحال لشدة اتصال الجزء بكلمة فيصح توجه عامله للفاعل بخلاف
غير ذلك وذهب سيبويه إلى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العادل لأنه أشبه بالخبر من النعت
وعامل الخبر غير عامل صاحبها وهو المبتدأ على الصحيح ومقتضى ذلك صحة مجيئه من المضاف
إليه مطلقا فيجر ثم رأيت في الصبان التصريح به (قوله إليه مرجعكم) مصدر ميمي بمعنى
الرجوع والقياس فتحجبه لأن مضارعه مكسور والعين مع صيغة لاه فقياسه في المصدر الفتح وفي

(٢٨ - خضري ل) الفعل فتقول هذا ضارب هند مجردة وأجبتني قيام زيد مسرعا ومنه قوله تعالى إليه مرجعكم جميعا ومنه قول الشاعر

قوله ابني ان انطلاقت واحدا * الى الروح يوما تاركي لأبالي وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو مثل جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه فمثال ما هو جزء من المضاف اليه قوله تعالى وزعمنا في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من الضمير المضاف اليه صدورهم والجزء من المضاف اليه ومثال ما هو جزء من المضاف اليه في صحة الاستغناء بالمضاف اليه عنه قوله تعالى ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا حنيفا حال من ابراهيم والملة كجزء من المضاف اليه اذ يصح الاستغناء بالمضاف اليه عنها (٤١٨) فلو قبل في غير القرآن ان اتبع ابراهيم حنيفا لصدق فان لم يكن المضاف مما يصح ان

الزمان والمكان الكسر (قوله تقول ابني الخ) واحدا حال من الكاف المضاف اليه المصدر والروح تفتح الراء الخوف والمراد سببه وهو الحرب وتاركي خبر ان مضاف للمفعول الاول وجمله لأبالي مفعول الثاني لا ينبغي معنى مصري وخبر لا محذوف أي موجود (قوله اذ يصح الاستغناء الخ) وأيضا قاله لا تشارك الشخص كما لا يفرقه جزؤه (قوله وقول ابن المصنف الخ) هو تابع لايه في شرح التسهيل (قوله صرفا) بشد الراء صفة لفعل أي بان يتغير من الماضي مثلا الى غيره (قوله أشبهت المصنف) أي الفعل المتصرف (قوله يجوز تقديم الحال الخ) أي ولو مقترنة بالواو وعند الجمهور خلافا للمعاريبة (قوله أوصفة الخ) مثله المصنف در النائب عن فعله كجهد اضرب باريدا وقد يعرض للمتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه كاقترانه بلام ابتداء أو قسم كان زيد يقوم ضائعا ولا ضربن محتسبا أو كونه صلة الحرف مصدرى نحو ذلك ان تتفضل فاعدا أو صلة لال كانت المصنف الى فذا فلا يقدم الحال في شيء من ذلك لان اللام لها المصدر ومعمول الصلة لا يتقدم (قوله وقبل التأنيت الخ) أي قبول لا غير قيد ينبغي ليصح اخراج أفعال التفضيل فانه انما يتقبل ذلك مع آل أو الاضافة لا مطلقا وفيه ان فعلا بمعنى منعول انما يقبل ما ذكر اذ لم يجز على موصوف لا مطلقا مع جواز تقديم الحال عليه فلهذا مستثنى صيان (قوله مخله الخ) فيه تقديم معمول الخبر الذي على المبتدا (قوله كقفل التفضيل) مثله اسم الفعل كذا لمسرعا (قوله مستقرا) حل مؤكدة اعمامها وهو في هجر كما قاله ابن قاسم وهو صريح في ان المراد به الاستقرا ر العام اذ هو المفهوم من الطرف وقيل خاص أي غير متحرك فهو حال مؤسسة على حذف ما رآه مستقرا عنده لان العام يجب حذفه لكن حقق بعضهم ان محل وجوب حذف العام اذا كان له معمول يقوم مقامه والاجاز ظهوره وهذا هو المتعين اذ لا شك في صحة هذا ثابت هذا حاصل مثلا افاده الصبان أي وما هنا كذلك لان الطرف في المثال معمول للخبر المحذوف لا المستقرا وفي الآية رآه (قوله وهو ما تضمن الخ) أي لفظ تضمن فليس المراد بالمعنى هنا ما قابل اللفظي كالابتداء والتجريد فان ذلك لا يعمل في الحال اصلا اذ لا يعمل الا الرفع وما ذكره المتن والشارح من العوامل المتضمنة ما ذكره من جهة الطرف والمجرور والاشارة وحرفا التثنية والتثنية وبق حرف التبرج كعمل زيد أمير أقدم والتثنية ككها أنت زيدرا بكافرا بكحال من زيد أو من أنت على رأي سيبويه والعامل فيه التضمن معني آتية والاستفهام المتصو به التعظيم * ككجار تاما أنت جارة بناء على ان جارة حال لا تميز والبناء نحوها أيها الرجل قائما وعاشرها ما نحوها مفعلا لافعال بناء على تقدير مذهبها يذ كر احد في حل علم فالمدكور عالم فعلا حال من مرفوع فعل الشرط الذي ثابت عنه أما فلا تقدم الحال في شيء من ذلك على عاملها الضعفة قال الصبان ويظهر ان من ذلك ان وان

يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف اليه ولا مثل جزئه لم يجز مجيء الحال منه فلا تقول جاء غلام هند صاحك خلا فالتعدي وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى ان هذه الصورة متنوعة باختلاف ليس يجيد فان مذهب الفارسي جوازها كما تقدم ومن قبله عنه الشريف أبو السعدان ابن الشجري في أماليه (ص) والحال ان نصب بفعل صرفا أو صفة أشبهت المصرفا فجاءت تديعه كسرعا

ذا راحل ومخلص ازيد دعا (ش) يجوز تقديم الحال على ناصبها ان كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف والمراد بها ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل التأنيت والتثنية والجمع كاسم الشاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فقال تقدمه على الفعل المتصرف مخله ازيد دعا فاعدا فعمل متصرفي وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له مسرعا ذارا حل فان كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجوز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول ضاحكا

ما أحسن زيدا لان فعل التعجب غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله وكذلك ان كان الناصب لها صفة ولكن لا تشبه الفعل المتصرف كانه التفضيل لم يجوز تقديمها عليه وذلك لانه لا ينبغي ولا يجمع ولا يثبت فلم يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله فلا تقول زيد ضاحكا أحسن من عمرو بل يجب تأخير الحال فتقول زيد أحسن من عمرو ضاحكا (ص) وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخر الن يعمل كالكليات وكأن وندر * نحو سعيد مستقرا في هجر (ش) لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كاسماء الاشارة

وأخرف التقى والتشبيه والظرف
والجار والمجرور ونحو ذلك ههنا مجردة
وليت زيدا أميرا أخوك وكان زيدا
راكبا أسدوزيد في الدار وأعندك
قائما فلا يجوز تقديم الحال على
عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها
فلا تقول مجردة تلك ههنا ولا أميرا
ليت زيدا أخوك ولا راكبا كان زيدا
أسد وقد ندر تقديمها على عاملها
الظرف نحو زيد قائما عندك والجار
والمجرور ونحو سعيده مستقرا في هجر
ومنه قوله تعالى والسموات مطويات
بيمينه في قراءة من كسر التاء وأجازه
الاخفش قياسا (ص)
ونحو زيد مفردا أنفع من

عمر ومعانا مستجازا لأن من
(ش) تقدم ان أفعال التفضيل
لا يعمل في الحال متقدمة واستثنى
من ذلك هذه المسئلة وهي ما إذا
فضل شيء في حال على نفسه أو غيره
في حال أخرى فإنه يعمل في حالين
أحدهما متقدمة عليه والأخرى
متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما
أحسن منه قاعدا وزيد مفردا
أنفع من عمرو معانا فقا وأومفردا
منصوبان بأحسن وأنفع وهما
حالان وكذا قاعدا ومعانا وهما
مذهب الجمهور وزعم السيرافي
أنهما خبران منصوبان بكان
المحذوفة والتقدير زيد إذا كان
قائما أحسن منه إذا كان قاعدا
وزيد إذا كان مفردا أنفع من عمرو
إذا كان معانا ولا يجوز تقديم هذين
الحالين على أفعال التفضيل ولا
تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما
قاعدا أحسن منه ولا تقول زيد
أحسن منه قائما قاعدا

ولكن اه وفي الكرخي على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعا ما قد يؤيده هذا وفي
الغني المشهور لزوم اتحاد الحال وصاحبها في العامل وليس يلزم عند يبيويه ويشهد له أن يعجبني
وجه زيد متبسم ووصوته قارئان عامل الحال الفعل وعامل صاحب المضاف وفي قوله مليحة
موحشا طال * عمل فيها الظرف وفي صاحبها الابتداء وفي ان هذه امتكم أمة واحدة وان هذا
صراطى مستقيما عمل فيها حرف التنبية أو الإشارة وفي صاحبها ان وفي قوله * ها بينا ذا صريح
النصح فاصغ له * عمل فيها التنبية وفي صاحبها غيره وذلك ان تنوع ان موحشا حال من طلل بل من
ضمير في الظرف ليكون حالا من المعرفة وأما البواقي فالاتحاد وجود فيها تقدير اذا المعنى اشير
الى امتكم والى صراطى وتنبه لصريح النصيح أى فالعامل في الحقيقة الفعل الذى اشير اليه
بهذه الأدوات كالتنبي والتبرجى وفعل الشرط في اما فاسناد العمل اليها ظاهره فقط واما مثالا
الاضافة فصلاحة المضاف فيه مالم يسقط تجعل المضاف اليه كانه مع محمول الفعل وعلى هذا
فالشرط عند الجمهور والاتحاد تحقيقا أو تقديرا اه ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتدا
لان الابتداء لا يصلح عاملا في الحال اضعه فتحتمل الى عامل غيره والاختلاف ممنوع وأجازه
سبيويه بناء على مذهب من جواز ذلك قال الرضى وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد
ولا ضرورة التجبى اليه (قوله واحرف التقى والتشبيه) جمع الاحرف لان التشبيه كأن والكاف
فذكر الجار عام بعد خاص (قوله وقد ندر الخ) أى فما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند
المصريين وقاسه القراء والاخفش مطلقا ورجحه في الجامع والكوفيون ان كان صاحبها ضميرا
كانت قائما في الدار وقيل ان كانت الحال ظرفا قوى تقديمها والاضعف ورجحه في التسهيل
وضابطا المسئلة ان يكون الظرف خبرا مؤخرًا والحال بين وبين المبتدا كما رأيت اما تقدم الحال
على الجملة كما عاين في الدار فيمتنع اجماعا كما في شرح الكافية ومجمله اذا تأخر الخبر كالمثال
فان تقدم بعد الحال كندالك أبى وأمى جاز عند الاخفش وأجازه ابن برهان اذا كانت الحال
المتقدمة ظرفا نحو هذا لك الولاية لله الحق فالعامل في الحال ظرف وهو لله وقد قدمت على الجملة
لكونها ظرفا (قوله في قراءة من كسر التاء) هو الحسن البصرى وهى شاذة فطويات حال
موسطة بين عاملها الظرف في الواقع خبرا وهو يمينه وبين مبتدئه وهو السموات أى والسموات
كأمة يمينه حال كونها مطويات وصاحب الحال اما السموات أو ضميرها في الخبر ورد المانعون
ذلك بان السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة ومطويات حال
من السموات ويمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والتقدير والارض جميعا مقبوضة له هى
والسموات حال كونها مطويات يمينه والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا
بقوله يوم القيامة (قوله ونحو زيد الخ) مبتدأ خبره مستجاز ويمن بالكسر أى يضعف واصله
يوهن حذفت الواو لوقوعها بين عدو قىم الياء والكسرة ونحوه مضاف وجمله زيد مفردا الى قوله
معانا مضاف اليه المقصد لفظها ولا حاجة الى تقدير قول محذوف وهذا في قوة الاستثناء من قوله
أو صفة اشبهت المصرفا كما بينه الشرح (قوله وهما حالان) فتأما حال من الضمير في احسن وقاعدا
حال من الضمير المجرورين والعامل فيهما أحسن (قوله منصوبان بكان الخ) صريح في ان كان
ناقصة والذى في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي انها تامة والمنصوبان حالان من فاعلها
ونسب في شرح الجامع فتنصبا اليه بعض المغاربة ويرده أن فيه تكلف اضمار ستة أشياء اذا كان
واسمها أو فاعلها أو لا وثانيا ويلزم عليه ما عمل أفعال النصب في اذامع تقدمها عليه فيقع في مثل
ما قرئ منه الا ان يجاب بالتوسيع في الظرف دون الحال (قول زيد اذا كان الخ) أى يؤتى باذا

(ص) وال حال قد يجي ذائعده *
مفسر داو، تعدد ذئال الاول جاء
زيد را بكذا احكا فرا بكما وضاحكا
حلال من زيد والعامل فيه ما جاء
ومثال الثاني لقيم هنداء بعدا
بمحدرة فقص بعدا حال من التاء
ومحدرة حال من هنداء والعامل
فيهما التبت ومضه قوله
لحق اخي اخويه خائلا

منجديه فاصابوا معصيا
فكانت احوال من ابا ونجديه حل من
اخويه والعامل فيهما التي فمعد
ظهور المعنى تردد كل حال الى ما يليق
به وعند عدم ظهوره يجعّل أول
الحالين الثاني الاسمين وثانيهما الاول
الاسمين ففي قولنا القيت زيدا
مصعدا منحدرا يكون مصعدا حالا
من زيد او منحدرا حالا من البناء
(ص) وعادل الحال هم اقدأ كذا
في نحو لا تعث في الارض مفسدا
(ش) تنقسم الحال الى مؤكدة
وغير مؤكدة فمؤكدة على قسمين
وغير مؤكدة كذا ما سوى القسمين
فالقسم الاول من المؤكدة ما كدبت
عاملها وهي المرادة به هذا المبيت
وهي كل وصف دل على معنى عامله
وخالفه لفظا وهو الاكثر وأوقعه
اللفظاء هودون الاول في الكثرة فقال
الاول لا تعث في الارض مفسدا
ومنه قوله تعالى غوايتهم دب من
وقوله ولا تعشوا في الارض مفسدين
ومن الثاني قوله تعالى وأرسلناك
لناس رسولا وقوله تعالى وسخر
لكم الليل والنهار والشمس والقمر
والنجوم مسخرات بأمره (ص)
وان توف كدجه لمتضرر

عاملها وانقضها بآخر
(ش) هذا هو القسم الثاني من
الحال المؤكدة وهي ما كُتبت مضمو

للاستتعال وبذلك المادى (قوله فاعلم) جملة معترضة تعرب بضرير دخول ابن عصفور الا ترى (قوله)
يجوز تعدد الحال) أى الشبهة بالخبر فى كونه محكوما به فى المعنى على صاحبها بالنعبة فى افهام
الاتصاف بصفة وان لم يكن ذلك بالقصد بدليل بالتبع لما هو المقصود ومنه وهو تقييد العامل وبيان
كيفية وقوعه وموجب تعدده مع ما نحو ما شاكر او ما كفور او مع لا تجازيد لا خائف ولا أسفا واما
قوله قهرت العددا المستعينة بعصبة * ولكن بأنواع الخدائع والمكر
فضرورة (قوله حالان من زيد) أى فهمى حال مترادفة فان جعلت الثانية حالا من الضمير فى الاولى
كانت متداخلة ومنع جماعة منهم ابن عصفور ترادف حالين فاكتر على شئ واحد لا يحتمل ان
العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال قياسا على الظرف فالمنسوب الثانى امانعت للادول أو حال
متداخلة واستغنوا أن فعل التفضيل فانه يعمل فى حالين كما مر لانه باعتبار ما تضمنه من معنى
المفاضلة بين شيئين فى قوة عاملين اذا المعنى زيد بن يد حسنه فى حال قيامه على حسنه فاعدا ورتب أن
القياس على الظرف مع الشارح اذ يستحيل وقوع الفعل فى زمانين أو مكانين بخلاف تقييد الحدث
بتقديدين مختلفين جازم كالوصفين (قوله ومثال الثانى) أى تعدد الحال لتعدد صاحبها وهذا
القسم ان اختلف فيه انظر الحالىين أو معناه ما وجب تفريقهما امام مع تأخيرهما كما قلنا أو مع ايلاء
كل حال صاحبها كالقيت مصعدا زيدا مخدرا وان اتحد اللفظا ومعنى وجب جمعهما لانه أنخصر
سواء اتحد معنى العامل وعمله فى صاحب الحال فهو وسخر لكم الشمس والقمر والناس والناس
والقمر والنجوم مسخرات أو اختلف معنى العامل بجواز زيد ذهب عمر ومسر عين أو عمله كضربت
عراقاثنين وجاز زيد وضربت عمرا را كبتى ونقل عن الرضى انه لا مانع من التفریق حينئذ كالقيت
را بكاء زيدا را بكاء أو لقيت زيدا را بكاء يظهر ان العامل فى الحال عند تعدد العامل مجموع
العاملين لا كل مستقلا لا يجتمع عام لان على معمول واحد فاده الصبان فان قلت حيث ان
تعدد الحال بالحل على تعدد النعت فينبغى انه لا يجمع الاحيى يجوز جمع النعت وذلك بأن يتحد
العامل معنى وعملا ولا واجب التفریق فلا يقال جاز زيد وضربت عمرا العاقلين ولا جاز زيد وضربت
عمرو العاقلان بل يجعل كل نعت يجنب صاحبه لئلا يجتمع عليه مؤثران مختلفان ويكون
مرفوعا منصوبا فالجواب ان الحال لا يكون منصوبا أبدا لايضربه اختلاف عمل العاملين فى صاحبه
فيمكن ادعاء ان العامل فيه مجموعهما لانه ادعاء عملهما فيه بخلاف النعت فانه تابع لمفعوله فى العمل
فلازم كونه مرفوعا منصوبا مثلا وحمل عليه اختلاف المعنى فقط طردا للباب فتمدبر (قوله الى
ما يلىق بد) أى تقدم او تأخر (قوله يجعل أول الحالين لثانى الاسمين) ليتصل بصاحبه ولا يعكس
عند الجمهور للزوم فصل كل من صاحبه مع عدم القرينة فان جعل كل حال يجنب صاحبها فلا كلام
فى جوازه (قوله الى مؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدونها وادعى الميردود والنسبى ان
الحال لا تكون مؤكدة بل هى مبينة تأيد الان الكلام لا يتخلو عند ذكرها من فائدة (قوله وغيره
مؤكدة) ويقال لها مؤسدة ومبينة لانها تبين هيئة صاحبها ولا يتفاد معناها بدونها وهى الغالب
(قوله على قسمين) زاد الموضح نا الشاوهى المؤكدة لصاحبها نحو لا آمن من فى الارض كلهم جميعا
(قوله لاتعث) يقال عنايعو عثوا من باب قعد وعثى يعثى عنى من باب فرح وعلى الثانى جاءت
الاية وأما مثال الناظم فان كان بفتح المثلثة كلاتخش فكذلك أو بضمها كلاتدع فى الاول (قوله
مضمون الجملة) هو مصدر مسند هامضا فالله مسند اليه ان كان المسند متصفا كقيام زيد فى قائم
وقام زيدو الكون المضاف للمسند اليه مخبرا عنه بالمسند ان كان جامدا ككون زيداً حاله فى
زيد أخوك عطوفاً وهذا هو الممكن هنا لما سألنى من اشتراط وجود جزأى الجملة والتاكيد فى

الحقيقة للارزيم الكون آخا وهو العطف والحنو كما قاله الشنونا في كلامه حذف مضاف أي
 ما أكتدت لازم مضمون الجملة (قوله وشرط الجملة الخ) يكن أخذ هذه الشرط من المتن فتعرف
 جزأها من كونها مؤكدة بالخال اذ لا يؤكده الا ما عرف عند البصريين والاسمية والجوهر من
 اضماعا عامل الحال أو من كونها مؤكدة للجملة اذ لو كان في الجملة فعل أو مشتق لكان عاملا في
 الحال فلا يضمن عاملها وتكون هي مؤكدة لا تضمون الجملة والمراد الجودا مخض ليخرج نحو
 انا الاسد قد انا فانه مؤكدة لعاملها وهو الاسد لتأويله بالشجاع لا للجملة لانه ليس جامدا محضا
 وكذا زيد أبوك عطوف وهو الحق ينال في التسهيل لتأويل الاب بانعطف والحق بالواضح فمورد هما
 ليس محضا ولما كان عطف الاخ وحنوه قليلا بالنسبة للاب وغير لازم له لزمه للاب لم يؤول به بل
 جعل جامدا محضا بخلاف الاب (قوله انا ابن دارة) هي اسم أمه وبالله الاستعانة وانما كان معروفا
 مؤكدا للجملة لا لشهرار نسبه بذلك حتى لا يجهل (قوله محذوف وجوبا) أي لان الجملة كالعوض
 منه ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله في الاول) يعني به زيد أخوك الخ يعني بالثاني الاثنين
 بعده ومراعاة ان المبتدأ اذا كان غير تأنيدي قدر الفعل مبنيا للفاعل ومع تأنيدي قدر الفعل
 فعل أمر (قوله أحقه) بفتح فضم من حققت الامر بالتخفيف أي بحقيقته أو بضم فكسر من
 أحققته بمعنى أثبتته وأحق الثاني بضم فتح لا غير (قوله ولا يجوز تقديم الخ) أي اضعف عاملها
 بوجوب حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف المؤكدة لعاملها فانها كالمصدر المؤكد
 يجوز تقديمه (قوله وموضع الحال) ظرف مكان انجي عشا لدم اجتمع معه في المادة والمراد موضع
 الحال المقردة أو الأصلية فلا ينافي ان الجملة حال حقيقة لانا بفتح عن ابدال تقسيمه الحال الى مفرد
 وجملة كالتخبر والنعت (قوله ولا بد فيها من رابط) لا بد أيضا من كونها خبرية غير تجميعية ولا مصدرية
 بعلم استقبال كسوف وان وأداة الشرط فلا يقال جازم يذان يسأل يعط لاستقبالها كما قاله المطرزي
 فان أردت صحة ذلك فقل وهو ان يسأل الخ فتكون جملة اسمية مبنية وصحح بعضهم وقوعها
 حال في نحو لا ضربته ان ذهب أو مكث لا نسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذا لم ينعى لا ضربته على
 كل حال وجعل منه فذله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث الخ أي يلهث على كل حال لكن يبعد
 الانسلاخ في الآية وجود جواب الشرط فتأمل (قوله وواو الابتداء) أي لدخولها كثيرا على
 المبتدأ وان لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال (قوله صحة وقوع انهم وقعها) أي لانها شبه اذني
 كونها هي وما بعدهما قيد للعامل السابق كما ان كذلك وليس المراد انهما بعناهما اذا الحرف لا يرادف
 الاسم (قوله ان صدرت بمضارع) خرج المصدر بجمع موله فتم بطا بالواو وله اجوزا ليساوي جعل
 واو النسبة تعين حالا من فاعل تعبد وقوله مثبت أي غير مقترن بقدره لا لزمته الواو نحو وقد تعلمون
 اني رسول الله وكما تنسج في المنسج في المنسج بلا كما في الشارح نحو ومالنا لا نؤمن مني لا أرى
 الهدهد والمنسج كما كقوله عهدك ما تصبوفيك شيبية * فمالك بعد الشيب صبا متبعا
 بخلاف المنسج بل أو لما كان مضميه بقرينه من الماضي الخائرا لا قتران بها وكذا تنسج في الجملة
 المعطوفة على حال قبلها نحو فجاها بأسمانيا تأوهم قائلون والمؤكدة تضمون جملة كهو الحق
 لاشك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه والجملة التالية الاسمية كانت كما ضربت أحد الاريد خير
 منه أو ماضوية كما تكلم زيد الاتحال حقا وما يأتينهم من رسول الا كانوا الخ ونشد قوله
 نعم امرأهم لم تعز نأبة * الاو كان لمرئعهم اوزرا
 وقيل غير شاذ وجملة الماضي المتلويا ونحو لا ضربته ذهب أو مكث ومنه قوله
 كن للخليل نصير اجارا أو عدلا * ولا تشع عليه جادا وبخلاف

وشرط الجملة أن تكون اسمية جزأها
 معرقان جامدان نحو زيد أخوك
 عطوف أو أنا زيد معروفا ومنه قوله
 أنا ابن دارة معروفا باسمي

وهل بدارة بالناس من عاز
 فعطوف ومعروفا حالان وهما منصوبان
 بفعل محذوف وجوبا والتقدير
 في الاول أحقه عطوفا وفي الثاني
 أحق معروفا ولا يجوز تقديم هذه
 الحال على هذه الجملة فلا تقول
 عطوفا زيد أخوك ولا معروفا أنا زيد
 ولا توسطها بين المبتدأ والخبر فلا
 تقول زيد عطوفا أخوك (ص)
 وموضع الحال تجي جملة

كأزيد وهو ناو وحله
 (ش) الاصل في الحال والخبر
 والصفة الافراد وتقع الجملة موقع
 الحال كما تقع موقع الخبر والصفة
 ولا بد فيها من رابط وهو في الحالية
 اما خبر نحو جازم يذيد على رأسه أو
 واو وتسمى واو الحال وواو الابتداء
 وعلامتها صحة وقوع انهم وقعها
 نحو جازم يذيد وعمر وقائم التقدير اذ
 عمر وقائم أو الضمير والواو معاشو
 جاء زيد وهو ناو وحله (ص)
 وذات بد بمضارع ثبت
 حوت ضمير او من الواو خلت
 وذات واو بعدها الوو مبتدأ

له المضارع اجعلن مبتدأ
 (ش) الجملة الواقعة حالا ان صدرت
 بمضارع مثبت لم يجز أن تقترب بالواو
 بل لا تربط الا بالضمير نحو جازم يذيد
 يضحك وجاء عمرو

تقارداً الجنايب بين يديه فلا يجوز دخول الواو فلا تقول جاء زيد ويضحك فان جاء من لسان العرب ما ظاهر ذلك قول على انه ما ربتا بعد الواو ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ وذلك نحو قولهم قت وأصنعت عنه وقوله فلما خشيت أظافيرهم * فحوت وأرهنهم مالكا فأصنعت وأرهنهم خبران لمبتدأ محذوف التقدير وأنا أصنعت عنه وأنا أرهنهم مالكا (ص) وجملة الحال سوى ما قدما * بواو أو ويضمروا بهم ما (ش) الجملة الحالية اما ان تكون اسمية أو فعلية والفعل اما مضارع أو ماض وكل واحدة من الاسمية والفعلية اما مثبتة أو منفية وقد تقدم أنه اذا صدرت الجملة بمضارع مثبت (٢٢٢) لم تحذف الواو بل لا تربط الا بالاضمة فقط رد في هذا البيت ان ما عد ذلك

يجوز فيه ان يرط بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهم ما فيدخل في ذلك الجملة الاسمية مثبتة أو منفية والمضارع المنفي والماضى مثبت والمنفي فتقول جاء زيد وعرف قائم وجاء زيد على رأسه وجاء زيد على رأسه وكذلك المنفي فتقول جاء زيد لم يضحك أو لم يضحك أو لم يغمز وعرف وجاء زيد وقد قام عمر وجاء زيد قد قام أبوه وجاء زيد وقد قام أبوه وكذلك المنفي نحو جاء زيد وما قام عمر وجاء زيد ما قام أبوه أو وما قام أبوه ويدخل تحت هذا أيضاً المضارع المنفي بلا فعلى هذا تقول جاء زيد ولا يضرب عمر بالواو وقد ذكرنا المنصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كما مضارع مثبت وان ما ورد مما ظاهره ذلك مؤول على انه ما ربتا كقراءة ابن د كوان فاستقيما ولا تتبعان بخفيف النون التقدير وأنت لا تتبعان فلا تتبعان خبر لمبتدأ محذوف (ص) والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل (ش) يحذف عامل الحال جوارا ووجوباً فمثال ما حذف جوارا أن يقال كيف جئت فتقول راكبا تقدره

فهذه سبع مسائل تمتنع فيها الواو غير المضارع المثبت (قوله تقارداً الجنايب) جمع جنسية وهي الفرس تساق بين يدي الأمير بالركوب (قوله أظافيرهم) أي أسلحتهم (قوله اما ان تكون اسمية الخ) يؤخذ من كلامه ست صور تمتنع الواو في واحدة وتجاوز في الخمسة الباقية وليس على اطلاقه في بعضها كما مر وسننبه عليه (قوله الجملة الاسمية) أي غير المأو كدلتهمون جلة والمعطوفة على حال والواقعة بعد الا كما مر (قوله والمضارع المنفي) أي بغير لاوم (قوله والماضى مثبت) أي غير التالى لا والماثل بواو واشترط البصريون اقترانه بتقدمه على الظاهرة أو مقدرة والمختار لا تلتزمه الامنع الواو كما مر زيد وقد قام أبوه فان قيل وقام أبوه وجب تقدير قد ويجوز ان يثبت ما وعنده في غير ذلك الاما تمتنع قرينه بالواو فتمتنع فيه قد أيضاً (قوله حظل) بهمله ففجعة أي منع (قوله يحذف عامل الحال) أي غير المعنوى اما هو كالطرف واسم الاشارة فلا يحذف علم أو لا اما الحال نفسها فالاصل جواز حذفها لانها منصلة وقد تمتنع ككونه محصورا فيه نحو ما ضربت زيدا الا قائماً أو نائماً عن عامله كنهياً أمرى بأي كاهه نائماً أو توقف عليه المراد كقاموا كسالى أو جوا بواو نائماً عن خبر كان ومثاله ما في الشرح فلا تحذف الحال في شيء من ذلك (قوله اشترى به الخ) أي من كل حال تقههم ازدياداً أو نقصاً بتدريج ويجب اقترانهم بالفاء أو بهم كما يجب حذف عامله أو صاحبها كما قدره المشرح بقوله فذهب الثمن فانعطف بالفاء جملة خبرية محذوفة فان قد فذهب بالعدد صاعدا كانت انشائية وكذا يجب حذف العامل في الحال الواقعة نحو أفتأ وقد قعد الناس أي أثبت قائماً وحذف العامل في كل ذلك قياسي أما في نحو هنيئاً فسمعي والله سبحانه وتعالى أعلم

* (التمييز) *

هو لغة تخلص شيء من شيء ومنه وامتنار اليوم أي المجرمون أي انفراداً عن المؤمنين اطلق على الاسم الاتي مجازاً من اطلاق المصدر على اسم الفاعل ثم صار فيه حقيقة عرفية (قوله اسم) أي صريح لان التمييز لا يكون جملة ومبين صفة لاسم ولا يصح جزمه صفة لمن لانها معرفة لقصد لفظها فلا توصف بالكثرة ولا نصبه حالاً منها اذ لا يساعده الرسم الا عند ربيعة (قوله بما قد فسر) الضمير المستتر في فسر يعود للتمييز والبارزنا فهو صلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لا من اللبس كما مر واعترضه الموضح بأنه يقتضى نصب التمييز بالمفسر به مفرداً كان أو نكرة مع ان تقدير النسبة انما ينصب بغير مفسره وهو نفس الجملة أو ما فيها من فعل أو شبهه على خلاف الاتي لا بالنسبة المفسرة أو جاب الاشغوفى بأن كلام الجملة والفعل يوصف بالابهام من حيث نسبته فيصح كون

التمييز

سرت مسرعاً ومنه قوله تعالى أيجيب الانسان

ان ابن نجيم عظامه بنى قادين على ان نسوي بانه التقدير والله أعلم بنى نجيمها قادين ومثال ما حذف وجوباً بقولك زيداً خولك عطوفاً ونحوه من الحال المؤكدة لضمون الجملة وقد تقدم ذلك وكالحال النائية مناب الخبر فحوضر بي زيداً قائماً التقدير يرا إذا كان قائماً وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر وما حذف فيه عامل الحال وجوباً بقولهم اشترى به بدرهم فصاعداً وتصدق بدينار فسا فلما صاعداً وسافلاً حالان عامله ما محذوف وجوباً والتقدير فذهب الثمن صاعداً وذهب المتصدق به سافلاً وهذا معنى قوله وبعض ما يحذف ذكره حظل أي بعض ما يحذف من عامل الحال منعه ذكره (ص) * (التمييز) * اسم جمع من ميمين نكره * ينصب تمييزاً بما قد فسر

التمييز مفسر هذا أولهذا باعتبار أن ما قصدت أن نصب بغيره فالتميز على عمومته ويجرى على كل من القولين أو يقال هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله أن نصب بأفعلا فإنه يدل على أن الفعل ليس مفسرا به والا كان محض تكرار فبقا على ما أشبهه من تمييز النسبة وأنه مقيد بقوله كشيء أرضا بأن يجعل حالا من ما أتى بنصب بالذي فدمر حال كونه كشيء أرضا فيخرج تمييز النسبة وعلى هذين فانما خص المفرد بالذكر لانه جامد غالبا فربما يوهى أنه لا يعمل (قوله وقفيز برا) مقدار القفيز من الأرض مائة وأربعة وأربعون ذراعا ومن الكيل ثمانية مكاكيل والمكوك صاع كافى الصبان وفى السجعى صاعان ونصف وفى الصالح المكوك ثلاث كيليات والكيلة مئاة وسبعة أثمان من المنا والمنا كعصا أقصع من المن بالتشديد رطلان وثلاثيته منوان وجعه أسماء اه وهذا أقرب الى الثانى فالتفريق مقدار مساحى وكيل والمراد هنا الثانى لذكر المساحى فى شبر أرضا والوزن فى منوين كما يؤخذ من صنيع الشارح وجعه أقفوز وقفزان كركبان وهو للعراق كالأرب لمصر والمربد للحجاز والرساق لخراسان (قوله كل اسم الخ) لاحظ فى التعريف كونه ضابطا فادخل فيه كل الذى للأفراد وليس حدا حقيقيا وأردا على الماهية حتى تنافيه كل لكن اعترض بأنه يشمل نحو عندى عشرة دراهم بنون عشرة وثلاث عشرة أسبابا لانه على معنى من مع أنه ليس تميزا بل بدل لان تمييزا عشرة لا يرفع وتميز العدد المركب لا يجمع ويحجب بأنه ليس على معنى من بل المراد عشرة هى دراهم واثنتى عشرة هى أسبابا واما الجوزور فى نحو رطل زيت وقفيزر بالإضافة فلا ير دلالة يسمي تميزا كما هو مقتضى كلام المصنف والشارح فيما سياتى وغيرهما وعلى منع ابن هشام في حتمه بذلك يحتاج لآخر اجماع من الضابط على لحظة قيد النصب كما فعل فى التسهيل وان كان حكما قوله نكرة) خرج المعرفة فى نحو حسن وجهه بالنصب فانه شبه بالمفعول به لا تميز عند البصريين ولا يرد وطبت النفس لان فيه زائدة (قوله تضمن معنى من) ايس المراد انهم سادة قدرة فى الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها بل انهم مقيد لمعناها وهو بيان ما قبله أى بيان جنسه ولو بالتأويل كان من البيانية كذلك فشمع تميز العدد والمقادير ونحوهما فانه بين جنس المعدوم مثلا وتميز النسبة فانه بين جنس الشئ المقصود ونسبة العامل اليه فمثلا طاب زيدته فى تأويل طاب شئ زيد أى شئ يتعلق به وجنس هذا الشئ بهم ففسر بنفسا (قوله كل اسم لا) مقتضى صنيعه أنه أراد معنى من ما يعم البيان وغيره من معانيها حتى يدخل فيه اسم لا ويحتاج لآخر اجماع بقيد البيان لكن يرد عليه حيث قد أن الحال لا يخرج بقوله بمعنى من لانها تزدل للظرفية نحو اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة بل يمين مع ملاحظة قيد آخر اى بين الذات والاهيات وقد يحجب بان المراد معانى من المشهورات كالابتداء والتبعض والاستغراق فخرج به الحال لان الظرفية لم تنفع فيها فبمبنى على هذا فخرج الاسم لا فقط وأنه أراد معنى من خصوص البيان فيخرج به اسم لا كالحال فقوله مبين قرينة على المراد لا لاخراج والاول اكثر فائدة (قوله اجمال نسبة) الحقيقة كما قاله ابن الحاجب ان التمييز انما يفسر الذات مطلقا غاية الامر انهم مقدرة فى تمييز النسبة اذ لا يهاجم فى فعل الطيب بزيد مثلا الذى هو النسبة بل فى متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه دائرة أو علمه مثلا فالتمييز فى الحقيقة لا مره قد يرتبط بزيد كما مر بيانه وانما يسمى تمييزا نسبة نظرا لظاهر (قوله بعد المقادير) أى ونحوها مما أخرجته العرب مجراها لشبهه بها فى مطلق المقدار وان لم يكن معيننا كذئوب ماء ونحو سمنا لشبهه بالكيل وعلى التمرة مثلا زيدا لشبهه بالوزن أو المساحة والحاصل ان تميزا المفرد يكون فى أربعة أنواع كافى التوضيح المقادير وما يشبهها والعدد والوزن ما كان فرعاً للتمييز كخاتم حديد ليس هذا حاله عند المبرد والمصنف لجوده وتكثير صاحبها وزومه والغالب فى الحال خلاف ذلك

كشيء أرضا وقفيز برا

ومنوين عسلا وقرأ

(ش) تقدم من الفضلات المفعول

به والمفعول المطلق والمفعول له

والمتعول فيه والمفعول معه والمستثنى

والحال وبقي التمييز وهو المذكور فى

هذا الباب ويسمى مفسرا وتفسيرا

ومبينا وتبيينا ومييزا وتقييضا وهو كل

اسم نكرة تضمن معنى من ابيان

ما قبله من اجمال نحو طاب زيد بنفسا

وعندى شبرا أرضا فاحترز بقوله تضمن

معنى من من الحال فانها عامة تضمنه

معنى فى وقوله لبيان ما قبله احترازهما

تضمن معنى من وليس فيه بيان

لما قبله كاسم لا الذى لا فى الجنس

نحو لا رجل قائم فان التقدير لا من

رجل قائم وقوله لبيان ما قبله من

اجال يشمل نوعي التمييز وهما المبين

اجال ذات والمبين اجمال نسبة

فالمبين اجمال الذات هو الواقع

بعد المقادير وهى المسوجات نحو

له شبرا أرضا والمكيلات نحو له وقفيز

برا والموزونات نحو له منوان

عسلا وقرأ

أما نحو طامتك حديثاً فبمعنى حال التعريف صاحبها وأوجب سبباً فيه في حاله لانه ليس بمقدار
ولاشبهه دما ميني وأما تميز التعجب فبمعنى ما فيه (قوله والأعداد) ظاهره أن العدد من المقادير
وعليه ابن الحاجب وجعله المنصف قسمين أحدهما لا يقدّر به غيره كالرطل لا يزيت مثلاً
مقدار عشرة كما يقال مقدار شبر اسقاطي أي فالمراد بالمقدار ما يقدّر به غيره كالرطل لا يزيت مثلاً
وأما العدد فهو نفس المعدود إذا العشرة هي نفس الرجال وعلى هذا فيعطى قوله والأعداد على
المقادير لا على المسموحات (قوله بما فسرته) أي بالاختلاف وانما عمل المفسر بالفتح مع جوده لشبهه
اسم الفاعل في الالهيّة وطاب معدوله في المعنى ووجود ما به تمام الاسم وهو التويز والتويز
فعرشون درهم ما شبيهه بضاربين زيداً ورطل زيتاً بضارب زيداً وقيل لشبهه بفعل من وزجه
المصرح (قوله لبيان ما يتعلق به العامل الخ) صريح في أن المهم ليس هو النسبة بل ذات مقدرة
كأمر عن ابن الحاجب فالتقسيم المشار إليه هو بحسب الظاهر (قوله من فاعل أو مفعول) بيان لما
واقصاره عليهم ما يقتضي أن تميز النسبة لا يتقل عن غيرهما وسبب ما في أفعل التفضيل ثم أنه
قد يكون غير محمول أصلاً كتميز التعجب في لله درهم فارساً ونحوه بناء على أنه من تميز النسبة وبكسر
زيد رجلاً أو ضيفاً كان هو الضيف فأنه غير محمول عن شيء ولا يصح تحويله عن الفاعل يتقدر أن
الأصل كرمت رجولية زيداً أو ضيفاً فلهذا المصدرين القديران كن الضيف غير زيد كان
محولاً عن الفاعل ومنه امتهلاً الأنا مع بناء على أن المحمول عن الفاعل لا بد من صحة كونه فاعلاً
للفعل المذكور فاعلى الاكتفاء بصحة كونه فاعلاً ولو لا لزوم المذكور وهو التحقيق فمحول عن
الفاعل والأصل مثلاً الماء الأنا والمضابط أنه متى كان المنسوب إليه الحكم ظاهراً نفس التمييز في
المعنى كان غير محمول أصلاً كنعم رجلاً زيداً وما أحسن زيداً رجلاً وان كان في المعنى فاعلاً في الأول
ومفعولاً في الثاني بخلاف ما أحسن زيداً أدباً فأنه محمول عن المفعول أي ما أحسن أدب زيد لانه
غير المنسوب إليه الحسن في المعنى فتدبر (قوله نحو طاب زيد بنفسه) أي ونحو عجت من طيب
زيد بنفسه وزيد طيب بنفسه ومحمول عن فاعل المصدر أو الوصف والأصل عجت من طيب نفس
زيد وزيد طيبة بنفسه فالنسبة المعيرة لا يلزم كونها في جملة بل تكون في غيرها كما مثل (قوله ومثله
اشتعل الخ) أي في أنه محمول عن الفاعل إذا اتصل اشتعل شيب الرأس فحول الاستناد عن المضاف
إلى المضاف إليه وهو الرأس فارتفع بدله وحصل في الاستناد إليه إيهام فجي بذلك المضاف الذي
كان فاعلاً وجعل تمييز الان التفصيل بعد الاجال أو وقع في النفس وكذا يقال في الباقي وقد شبه به
سريان الشيب في جميع الرأس بأشغال النار في الخطب بجذوع العذوم أو البياض أو استعجاب
الفناء في كل فاشتمل استعارة تبعية لمعنى امتلاء أو شبهه الشيب بالنار استعارة بالكيفية واشتمل
تخييل والجامع ما مر (قوله هو العامل الذي قبله) أي من فعل أو شبهه كأمير مثله وقيل الناصب له
نفس الجملة ولذلك يسمى التمييز المنصب عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة لأن ما هي الناصبة له
واختاره ابن عصفور وقدره صحة جعل المتن على المذهبين (قوله وبعدى) أي المقدرات وشحوها
أي مما يشبهها كيلاً أو وزناً أو مساحة وقوله إذا أضفتها أي إلى التمييز بقراءة البيت بعده لانه تقيد
لهذا أي فتميز المقدرات إذا أضفيت له جرأول غيره نصب (قوله كتحطئة) مبتدأ وخبر كافى
المكودى والخبر محذوف أي عندى وغذا بدل أو حال والكر فجاره للجملة لقصد لفظها (قوله ان
كان مثل الخ) اسم كان تمييز يعود على ما الموصولة أو على المضاف المفهوم من أضيف ومثل خبرها
أي أن كان المقدار الذي أضيف مثل المضاف في ملء الأرض ذهباً في أنه مضاف لغير التمييز وجب
النصب بعده هذا ما يفيد به حل الشارح وقال الأشعوني والمرادى أن كان أي المضاف مثل ملء الخ

والاعداد نحو عندى عشر و
درهما وهو منصوب بما فسرته وهو
شبر وقفيز ومنوان وعشرون
والمئين اجمال التسمية هو المسوق
إيذان ما يتعلق به العامل من فاعل
أو مفعول نحو طاب زيد بنفسه مثله
اشتعل الرأس شيباً وغرست الأرض
شجراً ومثله وبغزنا الأرض عيوناً
فنفست عيون منقول من الفاعل
والأصل طابت نفس زيد وشجرا
منقول من المفعول والأصل غرست
شجر الأرض فبين نفس الفاعل الذي
تعلق به الفعل وبين شجر المفعول
الذي تعلق به الفعل والناصب له في
هذا النوع هو العامل الذي قبله (ص)

وبعدى وشبهها الجر إذا
أضفتها كتحطئة غذا
والنصب بعدما أضيف وجب
أن كان مثل ملء الأرض ذهباً

أى فى أنه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه ومثله قدر راحة سبحانه لا يقال مل عذبه ولا قدر سحاب
فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جازا لنصب والجر بالاضافة بعد حذف المضاف اليه الاول
كما شجع الناس رجلا وأشجع رجلا اه وفيه أن الذى يغنى عن المضاف اليه فى أشجع
الناس الخ ليس هو المضاف بل التمييز كما يستفاد من الهمع لانه الذى يحل فى محله فالاولى على هذا
أن يعود اسم كان الى التمييز المعلوم من المقام أى ان كان التمييز مثل مل الخ فى أنه لا يصح اغناؤه
عن المضاف اليه وجب نصبه وينبغى أن يراد بقوله بعد ما أضيف أى غير التمييز ما يعى المقدرات
وغيره لا يكون للتقديم بقوله ان كان الخ فائدة اذ مختاره وهو ما يغنى عن المضاف اليه لا يكون فى
المقدرات وشبهها فلا حاجة لآخره منها ولان مما يجب فيه نصب لاضافة لغير التمييز مع عدم
اغناؤه نحو لله دره فارسا ويحبه رجلا كفى الهمع لكن يرد على هذا أن التمييز ليس له مضاف
الذى هو درو ورجل بل للمضاف اليه وهو الضمير على ما سيأتى فالوجه ان وجوب نصب فيه
ليس لما ذكر بل لعدم تأتى اضافة المميز اليه فتأمل (قوله فيجوز جر التمييز الخ) ظاهره كالمثل انه
يسمى تمييزا عند جره وقال ابن هشام بخلافه وانما يجوز الجر اذا أريد بالشبر ونحوه نفس الشيء
المقدر من البر والارض مثلا فان أريد به الآلة التى يقدريها وجب الجر لكن هذا ليس تمييزا
أصلا لانه على معنى اللام لامن ولذا لم يتعرض له المصنف والشارح (قوله فان أضيف الدال على
المقدار) قيد به لان الكلام فى المقدرات وان كان غيرها كذلك ولذا أطلقه المرادى والاشموني
لكن الشارح جعل قوله ان كان الخ لبيان الواقع وبين المراد من أضيف لالاختراز كما مر فلا
يضره التقييد بها (قوله وجب نصب التمييز) أى بالنسبة الى عدم اضافة فلا ينافى جواز جره
من أخذنا مما سيأتى (قوله والفاعل المعنى) مفعول لان نصب قدمه مع تأكيده بالنون للضرورة
والمعنى نصب بنزع الخافض كفى السندوبى أو هو مفعول للفاعل اما منصوب أو مجرور
باضافته اليه من اضافة الوصف لمعوله أى الفاعل الذى فعل المعنى أى قام به لان فاعل العلو
مثلا فى الحقيقة أى القائم به العلوه المنزل (قوله اذ يصح جعلهما فاعلين الخ) ظاهره كالمثل أن هذا
التمييز محمول عن الفاعل الاصطلاحي كما ذهب اليه بعضهم ويؤيده حصره فيما مر تمييزا بالنسبة
فى الفاعل والمفعول وفيه أنه يفوت التفضيل المستفاد من أفعل اذ لم تبين العرب فعلا يؤدى معناه
حتى يوضع مكانه ولذا حقق ابن هشام أنه محمول عن مبتدأ مضاف والاصل منزلك أعلى بفعل
المبتدأ تميزا والضمير المضاف اليه مبتدأ فأنفصل وارتفع وعلى هذا فراه بقوله والفاعل المعنى
أن هذا التمييز هو المنسوب اليه المعنى أى المتصف به فى الحقيقة لانه محمول عنه اه وقد يجاب
بامكان أن يراد فعلا علوا زائدا أو كثيرا زائدا فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الناعل أو بان
فواته غير ضار اذا لا يجب بقاؤه فى الفعل الموضوع مكان أفعل فى غير هذا الباب فكذا فيه فتدبر
(قوله ومثال ما ليس بفاعل الخ) ضابطه أن يكون أفعل بعضا من جنس التمييز بأن يصح وضع لفظ
بعض مكانه فتقول فى مثاله زيد بعض الرجال وهند بعض النساء فيجب فيه الجر لوجوب اضافة
أفعل لما هو بعضه وانما نصب فى أكرم الناس رجلا مع انه بعضه لتعذر اضافة أفعل مرتين
فالاصل أن تميز أفعل ينصب فى صورتين ويجرى صورة (قوله و بعد كل الخ) قيل لافائدة فى هذا
البيت اذا لا تبيان بالتمييز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له وأجيب بأن المراد بقوله ميز
أى بالنصب وجوبا كما يشعر به المثال فيمتنع جرمه بالاضافة (قوله ما دل على تعجب) أى بالوضع
وهو ما أفعله وأفعل به أو بالعرض نحو لله دره فارسا ما بعده والتمييز فى كل ذلك من تمييز النسبة
كما قاله الموضع لكن نقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز فى نحو لله دره فارسا لا يكون من

(ش) أشار بنى الى ما تقدم ذكره
فى البيت من المقدرات وهو ما دل
على مساحة أو كيل أو وزن
فيجوز جر التمييز بعد هذه بالاضافة
ان لم يصف الى غيره نحو عندى شبر
أرض وقفيز برومنا وعسل وعرقان
أضيف الدال على المقدار الى غير
التمييز وجب نصب التمييز نحو ما فى
السما قدر راحة سبحانه ومنه قوله
تعالى فلن يقبل من أحدهم مل
الارض ذهباً وأما تمييز العدد
فسيأتى حكمه فى باب العدد (ص)

والفاعل المعنى انصب بفاعلا
منضلا كانت أعلى منزلا
(ش) التمييز الواقع بعد أفعل
التفضيل ان كان فاعلا فى المعنى
وجب نصبه وان لم يكن كذلك وجب
جره بالاضافة وعلامة ما هو فاعل
فى المعنى ان يصلح لجعله فاعلا بعد
جعل أفعل التفضيل فعلا نحو أنت
أعلى منزلا وأكثر ما لا فنزلا
وما لا يجب نصبه ما اذ يصح جعلهما
فاعلين بعد جعل أفعل التفضيل
فعلا فتقول أنت علامنزلك وكثر
مالك ومثال ما ليس بفاعل فى المعنى
زيد افضل رجلا وهند افضل امرأة
فيجب جرمه بالاضافة الا اذا أضيف
أفعل الى غيره فانه ينصب حينئذ
نحو أنت افضل الناس رجلا (ص)

وبعد كل ما اقتضى تعجبا
ميز كما كرم بأبى بكرأبا
(ش) يقع التمييز بعد كل ما دل على
تعجب نحو ما أحسن زيدا رجلا

وأكرم بأبي بكر أبا ولله درك عالما
وحسبك بزيد رجلا وكفى به عالما
ويا جارتا ما أنت جارة (ص)
واجز عين ان شئت غير ذى العدد
والفاعل المعنى كطب نفسه فقد
(ش) يجوز جر التمييز ان لم يكن
فاعلا في المعنى ولا تميز العدد فتقول
عندي شبر من أرض وقنيز من بر
ومنون من عسل وقنر وغرس
الأرض من شجر ولا تقول طاب
زيد من نفس ولا عندي عشرون
من درهم (ص)

وعامل التمييز قد مطلقا

والفعل ذو التصريفين زاسبقا
(ش) مذهب سيبويه رحمه الله
تعالى انه لا يجوز تقديم التمييز على
عامله سواء كان متصرفا أو غير
متصرف فلا تقول نفسا طاب زيد
ولا عندي درهم عشرون وأجاز
الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على
عامله المتصرف فتقول نفسا طاب
زيد وشيئا اشتعل رأسي ومنه قوله
أتم جرسلي بالفراق حبيبيها
وما كن نفسا بالفراق تطيب
وقوله

ضيعت حرمي في إبعادى الأمل

وما رعويت وشيئا رأسي اشتعلا
ووافقهم المصنف في غير هذا
الكتاب على ذلك وجعله في هذا
الكتاب قليلا فان كان العامل غير
متصرف منعوا التقديم سواء كان
فعلا نحو ما أحسن زيد رجلا
أو غيره نحو عندي عشرون درهما
وقد يكون العامل متصرفا وينتج
تقديم التمييز عليه عند الجميع وذلك
نحو وكفى بزيد رجلا فإنه لا يجوز
تقديم رجلا على كفى وإن كان فعلا
متصرفا لأنه بمعنى فعل غير متصرف

وهو فعل التعجب بمعنى قولك كفى بزيد رجلا ما أكفاه رجلا

تتميز النسبة إذا علم مرجع التمييز كزيدته درهم فارسا وباله رجلا وحسبك به ناصرا ولله درك عالما
أو كان بدل التمييز ظاهر كزيد رجلا فان جعل المرجع كن من تميز المفرد لان افتقار التمييز
المبهم الى بيان عينه أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه والضمير المعلوم بالعكس هـ وهو
في الرضى أيضا ثم قال ما ملخصه فميز النسبة قد يكون بنفس المنسوب اليه كهذه الامثلة إذا المعنى
لله دررجل هو زيد وكفى رجلا هو زيد الخ وهو في ذلك غير محمول كما هو وقد يكون متعلقه بكفى
طبت علما هـ والظاهر جريان هذا التفصيل في ضمير ما أفعله وأفعل به وأما الضمير في نعم وفس
فقال الرضى وغيره من تميز المفرد وان علم مرجعه لأنه لا يعود الا على التمييز ونقل عن المصنف أنه
من تميز الجملة ومثله ربه رجلا وأما تمييز كم فن تميز العدد لانها كناية عنه (قوله ولله درك عالما)
الدر بفتح الدال اللين فيجتمعل أنه كناية عن فعل الممدوح أو يراد به لين ارتضاعه أى ما أعجب هذا
اللين الذى نشأ به مثل هذا المولود الكامل في هذه الصفة وعلى كل فاضا فته لله للعظيم لأنه منشئ
العجائب (قوله بيا جارتا) مضاف ليه المتكلم المنقلبة أنا كإغلاما وما للاستفهام التعظيمي مبتدأ
وأنت خبره وجارة تميز للنسبة لأن الضمير معلوم المرجع بالخطاب أى لبيان جنس ما وقع عليه
التعجب وهو الجوار (قوله ان شئت) أشار به الى جواز الجر لأنه واجب وقوله غير ذى العدد أى
الصرح فلا ينافى ان تميز كم يجز عن وهو من ذى العدد لانها غير صريحة فيه (قوله والفاعل)
بالجر عطف على ذى أى وغير الفاعل والمعنى منصوب أو مجرور على ماهر (قوله ان لم يكن فاعلا)
أى محمول عنه فالشرط عدم تحويله عن الناعل الاصطلاحي ومنه أفعول التفضيل على ماهر
وكذا عن المنعول لان المحول عنهم مفسر للنسبة وأذا ذات مقدرة على ماهر فلا يصلح الحمل على
المذكور قبله وذلك شرط في مجرور من البيانية وكذا التمييز في عشرون رجلا لا يصلح الحمل لأنه
مفرد وما قبله متعدد فامتنعت من في هذه الثلاثة بخلاف غيرهما من تميز المفرد غير العدد و تميز
النسبة غير المحول أصلا وان كان فاعلا أو مفعولا في المعنى كته درك فارسا وأبرحت جارا
وما أحسن زيد رجلا فلا يجوز جرهم وان كان في الاولين فاعلا في المعنى لان مدلول الظاهر
والضمير شي واحد اذا المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا وفي الثالث مفعولا معنى لكنه غير محمول
لأنه عين ما قبله ومن الجر قوله

يا سيدا ما أنت من سيد * موطأ الا كف رجب الزراع

وكذا يجوز في نعم رجلا زيد لأنه غير محمول كما هو كقوله * فنع المرم من رجل تهاى * (قوله
غرس الأرض الخ) مثال غير صحيح لأنه محمول عن المنعول وقد سمعت ما فيه (قوله سبعا) ماض
مجهول ونائب فاعله يعود لا فعل ونزرا صفة مصدر مخذوف أى سبق سبعا نزر الاحال من ضمير
سبق كما قيل لان القصدا اسناد الفعل السابق للفعل المتصرف (قوله لا يجوز تقديم التمييز) أى لأنه
كالنعت في الايضاح فلا يتقدم مثله (قوله ووافقهم المصنف) أى قياسا على سائر الفضلات
المنصوبة بفعل متصرف وتساكبا مع منه كقوله

أنفسا تطيب بنيل المنى * وداعى المنون ينادى جهارا

وليس من التقديم قوله

اذا المرء عينا قر بالعيش مريا * ولم يعن بالاحسان كان مذمما

لان المرء فاعل مخذوف يفسره قر والمخذوف هو العامل في التمييز والله سبحانه وتعالى أعلم

* (حروف الجر) *

سميت

(ص) * (حروف الجر) *

هالك حروف الجر وهي من الى
حتى خلا حاشي عذافي عن على
مذ من ذرب اللام كي واووتا

والكاف والبواول ومتي
(ش) هذه الحروف العشرون كلها
مختصة بالاسماء وهي تعمل في الجز
وتقدم الكلام على خلا وحاشي
وعذافي الاستثناء وقيل من ذ كركي
ولعل ومتي في حروف الجر فاما كي
فتكون حرف في موضعين
أحدهما اذا دخلت على
ما الاستفهامية نحو كيه أي لمه فها
استفهامية تجرورة بكى وحذف
أنها الدخول حرف الجر عليها وحى
بالحاء للسكت الثاني قولك جئت
كي أكرم زيداً فكم فعل مضارع
منصوب بأن مضرة بعد كي وان
والفعل مقدران مصدر مجرور بكى
وانتقدير جئت كي اكرام زيداً أي
لا اكرام زيد واما لعل فالجر به الغة
عقيل ومنه قوله
* لعل أبي المغوار منك قريب *
وقوله

لعل الله فضلكم علينا

بشي إن أمكم شريم
فأبي المغوار والاسم الكريم
مبتدآن وقريب وفضلكم خبران
ولعل حرف جر زائد دخل على
المبتدأ فهو كالباء في جسيمك درهم
وقدر وى على لغة هو لا في لاهها
الاخيرة الكسر والفتح وروى أيضا
حذف اللام الاولى فتقول عل بفتح
اللام وكسرها وأمامتي فالجزها
لغة هذيل ومن كلامهم أخرجهما
متى كيه يريدون من كيه ومنه قوله
شرب بماء البحر ثم ترفع

متى ليج خضر لهن نبيج
وسأبى الكلام على بقية العشرين

عند كلام المصنف عليه ولم يعد المصنف في هذا الكتاب لولام حروف الجر وذكرها في غيره

سميت بذلك لانها تعمل الجركا قبل حروف النصب والجزم لذلك أولانها تجر معاني الافعال الى
الاسماء أي تضيفها وتوصلها اليها ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة ولا يدخلها وعدا
في الاستثناء من حيث انها لا تخرج الا للتوصيل لان المراد انها تربط معنى الدخيل بالاسم على
ما يقتضيه الحرف من ثبوت أو نفي والمراد بالجر على هذا معناه المصدرى وعلى الاول الاعراب
المخصوص وقد مرها على الاضافة لانها تقدر بالحرف دون العكس ولما قيل ان الجر في الاضافة
بالحرف المقدّر (قوله هالك) اسم فعل بمعنى خذ وحروف مفعوله والكاف حرف خطاب تنصرف
تنصرف الكاف الاسمية من تذكرو وغيره كالکاف في رويدك وذلك واياك وأرأيتك بمعنى أخبرني
وقد تبدل في هالك همزة متصرفه كذلك فيقال هاء هاؤم الخ (قوله في موضعين) زيد عليها
ثالث وهو ما المصدرية وصلتها كقوله

اذا أنت لم تنفع فضر فأنما * يربح الفتي كيما يضر ويمنع

أي للضر والنفع لمن يستحقهما قاله الاخفش وقيل ما كانه لكي عن العمل كما تكفرب (قوله
ما الاستفهامية) أي المستفهم بها عن العلة (قوله وحي بالهاء) أي وقفا التحفظ الفتححة الدالة
على الالف وكذا يفعل بهما مع سائر حروف الجر كما سيأتي في قوله

وما في الاستفهام ان جرت حذف * ألقها وأولها الهان تقف

(قوله بأن مضرة) اعلم ان كي ان ذكرت ان بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعاً أو ذكرت اللام
قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها قطعاً وان خلت عنهما كمثلها احتلت الجارة بتقدير ان
بعدها والمصدرية بتقدير اللام قبلها والثاني أولى لان ظهور ان مع اضرة وظهور اللام كثر
فالاولى الخلل عليه وان قرنت بهما فالارجح كونها جارة مؤكدة للام فياجرى عليه الشرح
احتمال مرجوح (قوله عقيل) بالتصغير وكذا هذيل الآتي (قوله أبي المغوار) بكسر الميم
وسكون الغين المعجمة كنية رجل وروى أبي على عمل كائن وأول البيت

* فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهره * لعل الخ (قوله شريم) بالسين المعجمة أي مشرومة أي
مفضاة (قوله مبتدآن) أي ورفعهما محلي أو مقدر للجار الشبيه بالزائد على ما مر (قوله حرف جر
زائد) صوابه شبيه بالزائد ومثله الزلازل لأن الزائد لا يشبه شيئاً غيراً لتوكيد هذه تفيد التبرج
والامتناع والتقليل وانما أشبهت الزائد في أنها لا تتعلق بشي كافي المعنى وكذا أحرف الاستثناء في
قول من ولا زائد على ذلك فقوله كالباء الخ أي في عدم التعلق فقط لامن كل وجه (قوله وروى أيضا
حذف اللام الخ) ولا يجوز الجز في غير هذه الاربعة من لغات اهل تصریح (قوله يريدون من كيه)
أي فهي عندهم بمعنى من الابتدائية (قوله شرب الخ) منه معنى روين فعداه بالباء أو هي بمعنى
من التبعيةضية والليج جمع بلعة بالضم وهي معظم الماء وينج بنون فهمزة فياء فيم كصهيل أي
صوت عال وجله لهن نبيج حال من نون شرين العائدة للسحاب لزعم العرب والحكمة انها تدنو من
البحر الملح في أما كن مخصوصة فتقدمنا خراطيم عظيمة كخراطيم الابل فتشرب من مائه بصوت
مزعج ثم تصعد في الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها في الهواء ثم
عطره حيث شاء الله تعالى (قوله ولم يعد المصنف لولا) كذا لم يعدها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا
عوضت عن بام القسم فانه يقال الله بالمدمع وصل الهمزة وها الله لافعلن يقطع الهمزة ووصلها امدا
وقصر أو أضاعفها لقطع مع القصر بل أنكرها ابن هشام ويقال الله بالقطع والقصر بلا
تعويض شيء عن الباء لما في التسهيل أن الجر بالياء المعوض عنها لا يجر ما خلا لا لا تخفش ومن
وافقه لكن يؤيد الاخفش أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض

ومذهب سيبويه أنهم من حروف الجر لكن لا تجزئ الا المضمر فتقول لولاى ولولاك ولولاه فالباء والكاف والهاء عند سيبويه مجزئات بلولا
وزعم الاخفش انها فى موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع فلم تعمل لولا فيها شيئا كما لا تعمل فى الظاهر فتقول لولا زيد
لا يتكلم وزعم المبرد أن هذا التركيب أعنى (٢٢٨) لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله

أأطعم فينا من اراق دماءنا
ولولاك لم يعرض لاحسانا حسن
وقول الآخر
وكم موطن لولاى طعت كما هو
باجرامه من قنة النيق منهوى
(ص)

بالظاهر اخصص منه مذمذوحتى
والكاف والواو ورب والتا
واخصص به مذمذوحتى ورب
منكر او التاء لله ورب
ومارو وامن فتجوز به فتى

نزكذا كذا ونحوه أى
(ش) من حروف الجر ما لا يجزئ
الا الظاهر وهو هذه السبعة
المذكورة فى البيت الاول فلا تقول
منذ ولا منذ وكذا الباقي ولا تجزئ
منذ ومنذ من الاسماء الظاهرة الا
أسماء الزمان فان كان الزمان
حاضرا كانت بمعنى فى نحو ما رأيت
منذ يومنا أى فى يومنا وان كان
الزمان ماضيا كانت بمعنى من نحو
ما رأيت منذ يوم الجمعة أى من يوم
الجمعة وسيد كرام المصنف هذا فى آخر
السباب وهذا معنى قوله واخصص
بمذمذوحتى واما حتى فبما تى
الكلام على مجزئتها عند ذكر
المصنف له وقد شذبهها الضمير
كقوله

فلا والله لا يلقى أناس

فتى حثالك يا ابن أبي زياد
ولا يقاس على ذلك خلافا لبعضهم

من الواو (قوله أنهم من حروف الجر) أى الشبهة بالزائدة فلا تعلق بشئ كرب ولعل الجارة كما مر
(قوله مجزئة بلولا) أى مع كونها فى محل رفع بالابتداء والخبر محذوف فلها محلان على رأى سيبويه
فان عطف عليها ظاهرا تعين رفعه على محل الابتداء اجزاء لانها لا تجزئ الظاهر فقوله وزعم
الاخفش أنها فى محل رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجر الخ) أى كما عكسوا فى قولهم ما أنا
كأنت ولأنت كما لا يرد أن النيابة انما عهدت فى الضمائر المنفصلة لوجودها فى المتصلة
أيضا فى عسالك وعساه على قول تقدم فى باب ان وهذا الوضع غير لازم عند سيبويه وان كان الضمير
مبتدأ لان معنى كون الهاء ونحوها ليست من ضمائر الرفع أنها لا تكون فى محل رفع فقط فلا
ينافى أنها تكون فى محل رفع وجر كجيت من ضربك زيدا (قوله أأطعم) بالضم من الاطعام
والاحساب جمع حسب وهو ما بعد من الماتر وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله
عليه وسلم والبيت تجر يض لمعاوية على قتاله (قوله وكم موطن الخ) كم خبرية بمعنى كثير ظرف
لطعت أو مبتدأ خبر جلة لولاى طعت أى طعت فيه بكسر الطاء وضهها من طاح يطوح ويطيح
أى هلك وتاؤه للخطاب وما صدر به وهو أى سقط وقاعله منهوى أى ساقط والجر اجماع جرم
أى جنة والقنة بضم القاف وشدة النون أعلى الجبل كالقنة وزنا ومعنى وكذا النيق بكسر النون
وسكون النية آخره قاف من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخله على
المقصود عليه عكس قوله الآتى واخصص هذا الخ وكذا يختص به كى ولعل ومتى فالجمله عشرة
لا تجزئ الضمير لضعف كل منها باختصاصه بقبيل كالوقت أو المنكر أو الآخر والمتصل به أو بكونه
عوضا من باء القسم لأصل فيه أو بغلبة الخبر به أو بتأديته الى اجتماع مثلين فى نحو كك فطرد
المنع وما عداها يجزئها (قوله والتاء لله رب) بفتح اللام يؤهم التسوية بينهم مع أنها قليلة مع
رب الا أن تؤخذ القلة من تأخيرها عن الجلالة (قوله الأسماء الزمان) أى لانها ما اذا كانا اسمين
يكون مدلولهما الزمان فخاص به حرفين طلبا للمناسبة بين معنيهما ولا يرد قولهم ما رأيت منذ
ان الله خلقه لان الزمان مقدرفيه أى منذ زمن ان الله الخ وأما الداخلة على الفعل والجمله الاسمية
فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كما سمي أى وشرط الزمان المجزئ وجرهما كونه متعينين لهما
كمنذ زمن وماضيا أو حالا لا مستقبلا كمنذ غد ومتصرا لا غيره كمنذ شهر تريد به معينا وشرط
عالمهما كونه ماضيا ماضيا ماضيا يصح تكرره كما رأيت منذ يوم الجمعة أو مشتبا متطاو لا كسرت
مذمذوحتى بخلاف قتلت أو ما قتلت منذ كذا فان قات ما قتلت منذ كذا بلا هاء صح لان القتل
المتعلق بمعنى لا يكرر بخلاف غيره ما لم تجزئ بالقتل عن الضرب فتدبر ومن أسماء الزمان الظروف
الاستفهامية كمنذ كم أو منذ متى أو منذ أى وقت سرت (قوله وقد شذبهها الضمير) قال ابن
هشام الخضر اوى وكذا لا تعطنه أيضا فهي مختصة بالظاهر عاطفة وجارة وقيل تعطف المضمر
كضربهم حتى اياك (قوله لا يلقى) بضم الياء وكسر الفاء أى لا يجدا أناس فتى حتى يجذوك فحينئذ
يجدون الفتى (قوله تحياتك) أى وحياتك فالتاء بدل عن واو القسم (قوله ولا تجزئ رب الانكسرة)
أى موصوفة غالبا ان لم تكن هى وصفنا لا لزوما لا فالله مبرد كفى القسم بل ولا تعلق بشئ

وانما
ولغة هذا بدل ما ثم اعيننا وقرأ ابن مسعود فتر بصوابه حتى حين واما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء
ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما فلا تقول اقسم والله ولا أقسم بالله ولا تجزئ التاء اللفظ الله فتقول تالله لا فعلن وقد سمع جر هاء الرب مضافا الى
الكعبة فقالوا رب الكعبة وهذا معنى قوله والتاء لله ورب وسمع أيضا تارحن وذ كرا خلفا فى شرح الكتاب انهم قالوا تحياتك وهذا
غير رب ولا تجزئ رب الانكسرة فتجوز رب رجل عالم لقيت وهذا معنى قوله ورب منكر أى واخصص رب المنكر

وانما تدخل لاقادة الكثير غالباً كحديث يارب كسبية في الدنيا عارية يوم القيامة أو التقليل قليلاً كقوله

ألارب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلد له أبوان

فجروها امامتداً كذا ذكر خبره في الحديث عارية وفي البيت اما جله ليس له أب وواو هازاندة كهى في آية وفقت أبوابها وهو محذوف أى ثابت والواو عارية وذلك المولود هو عيسى وذى ولد الخ هو آدم عليهم السلام أو مفعول به كمثل الشرح أو من باب الاشتغال ان قلت فيه لقيته بالهاء واعلم ان كونها حرف جر مذهب البصريين وذهب الكوفيون والاخذش الى اسميتها أو أيده الرضى بأنها مثل كم التكثيرية وهى اسم اتفاقاً فكأن معنى كم رجل عندي كثير من جنس الرجال عندي كذلك معنى رب رجل عندي كثيراً وقيل من هذا الجنس عندي وخرج اليه الدماميني قال وعلة بنائها حينئذ تضاعفها معنى الانشاء كما قيل في كم أو شبهها وضع الحرف في لغة تخفيفها وحل التشديد عليها وعلى هذا فابعد ما يجوز وباضافتها اليه وحل العامل لها نفساً مثل كم لا يجوز وهما فيها سبع عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع فتح الباء مجردة من التاء ومعها ساكنة أو مفتوحة ورب بضمين وكل من هذه السبعة اما مع تخفيف الباء أو تشديدها ورب بضم ففتح مشدود ورب بضم الراء أو فتحها مع اسكان الباء أفاده الصبان عن الهمع وفي السجاعي ثمانية عشر منها عشرة هاءوا الثمانية ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفتها وكل من الاربعة مع ما فقط أو مع ما أو التاء فالجمله خمسة وعشرون (قوله وقد شذجرها ضمير الغيبة) أى شذقيا لا استعمالاً لكثرة ويلزم هذا الضمير الافراد والتذكير عند البصريين ويلزم تفسيره باسم مؤخر عنه مطابق للمعنى المراد فهو من تمييز المفرد نحو ربه رجلاً أو امرأة أو رجلاً أو نساء (قوله واه) اسم فاعل من وهى أى ضعف حجرو رب رب محذوف أى ورب واه ورأيت برء فهمزة فوحدة أى أصحلت ووشكا أى سر يعاصفة مصدر محذوف أى رأيا وشكا وهن أعظمه مفعول رأيت وعطبا بكسر الظاء أى مشرفاً على العطب وهو الهلاك بدليل أنقذت أى أبعده منه (قوله وأم أو عال الخ) صدره

* خلى الذنابات شملاً لا كتباً * وضمير خلى لجار وحشى والذنابات بالذال المجهمة اسم موضع وشملاً لا ظرف أى ناحية شملاً وكتباً بفتح الكاف والمثلثة أى قريباته والمفعول الثانى خلى اما شملاً لا وكتباً حال أو بالعكس وأم أو عال اسم موضع مر تفع عطف على الذنابات أو مبتدأ أخبره كهأى كالدنابات وأقرب على الاول عطف على محل كهأى على الثانى عطف على الهاء (قوله ولا ترى بعلا) أى زواجاً ولا حملاً لا أى زواجاً كهأى كالجار والوحشى ولا كهن أى الاتن الاحاطلا أى الابلا مانعاً شاه من التزوج بغيره كالهاضل واعلم أن جر الكاف لضمير الغيبة المنصل خاص بالضرورة عند البصريين فيجوز استعماله فيها حتى انما والكوفيون لا يخصونه بها وجرها غيره من الضمائر شاذ ثرا ونظماً كقول الحسن انا كذا وأنت كى وقولهم ما أنا كانت وما أنت كنا وما أنا كذا وما أنت كباى (قوله في الامكنة) متعلق بابتدئ وعن تنازعه الثلاثة قبله فاعمل فيه الاخير وحذف من غيره ضميره لكونه فضله واعلم أن ما ذكر لهذه الحروف من المعانى المتعددة ان تبادرت كلها من الحرف كالاتداع والبيان والتبعيض في من والاستعانة والمصاحبة والسبيبية في الباء كان حقيقة في جميعها بطريق الاشتراك اللفظى فراراً من التحكم اذا تبادر علامة الحقيقة ولا يريد أن الجاز أولى من الاشتراك كافي جمع الجوامع وغيره لان محله عند تيقن حقيقة أحد المعانى وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وان لم تبادر منها كالاتداع والانتفاء في الباء نحو شر بن عمه البحر وأحسن بن فذهب البصريين منع استعمالها في ذلك قياساً فلا ينوب بعضهم عن بعض كما لا تنوب

وقد شذجرها ضمير الغيبة كقوله
واه رأيت وشيكاً صدى اعظمه
وربه عطبا انقذت من عطبه
كما شذجر الكاف له كقوله
وأم أو عال كهأى أو قرباً
وقوله

ولا ترى بعلا ولا حملاً
كه ولا كهن الاحاطلا
وهذا معنى قوله وما روى البيت
أى والذى روى من جر رب المضمير
نحو ربه فتى قليل و كذلك جر
الكاف المضمير نحو كهأى (ص)
بعض وبين وابتدئ في الامكنة
عن وقد تأتى ليد الزمعة
وزيد في نقي وشبهه فجر
نكرة كالباع من مفر

حروف النصب والحزم عن بعضها وما أوهم ذلك فهو امام أول بما يقبله اللفظ من تضمين الفعل
معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كتضمين شر من معنى روين وأحسن معنى لطف أو حمل على الجواز
كالطرفية المجازية في جذوع النخل لتشبيهها بالطرف الحقيقي بجمع التمكن وفي تخيل وام من باب
نيابة كلمة عن أخرى شذوذاً فالجوز عندهم في غير الحرف أو فيه مع الشذوذ وهذا الثاني محل الباب
كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين بلا شذوذ وقال في المغني وهو أقل تعسفاً (قوله للتبعيض)
علامتها صحة حلول بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود حتى تنفقه وبعض ما تحبون وعلامة البسيانية
صحة الاخبار بما عدها عما قبلها والابتداءية أن يحسن في مقابلاتها إلى أو ما يقيد فائدتها
كما عوذ بالله من الشيطان فان معنى أعوذ به التجب اليه منه فالإتمام أفادت الانتهاء والغالب فيها
الابتداء حتى قيل إن سائر معانيها ترجع اليه فكان ينبغي تقديمه والمراد بالانتهاء المسافة اطلاقاً
لاسم الجز على الكل إذا الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا يظهر معنى قولهم إلى لانتهاء
الغاية (قوله في غير الزمان) إشارة إلى أن المراد بالامكنة في المتن ما ليس زمناً فيشمل نحو من فلان
إلى فلان أنهم من سليمان ويمكن جعل الأشخاص أما كن بالتأويل ملازمة المكان لها (قوله ومن
الناس من يقول) المتبادر أن من الناس خبر عن من يقول ولا يظهر له فائدة ولذا قال بعضهم إن
من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن يقول خبر ومن صرح بأن التبعيضية اسم الامام الطيبي وقال
السعد بعد كلام قرره فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ هو وما قبل التبعيضية يكون
أقل مما بعدهما ثم قال يقول أقل من مطلق الناس وهو قبلها تقديرها والبسيانية بالعكس فالرجس
أكثر من الاوثان وقد يكون أقل كخاتم من حديد (قوله من أول يوم) إن أراد بالأساس البناء
فلا ابتداء ظاهر وأجود وضع الأساس فن بمعنى في كما قاله الرضي قال ومن في الظروف كثير ما تقع
بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن يئنا وينك حجاب اه صبان (قوله تخيرن)
ماض مجهول ونون النسوة للسبوف ويوم حليلة من أيام حروب العرب المشهورة وحليلة بنت
الحارث بن أبي ثمر ملك غسان وجه أبوها جيشا إلى المنذر بن ماء السماء فطبتهم بطيب من عندها
فلما قدموا على المنذر قالوا له صاحبنا يدركك ويعطيك حاجتك فتبأشر هو وأصحابه وغفلوا بعض
الغفلة فحمل عليهم الجديس وقتلوا المنذر ويقال أنه ارتفع في ذلك اليوم من العجاج أي الغبار
ما غطى عين الشمس والتجارب كساجد جمع تجربة كافي المصباح (قوله الا بشرطين) بفتح ثا وهو
كون مجرورهما فاعلاً كما يأتيهم من ذكر أو مفعولاً كهل تحس منهم من أحد أو مبتدأ ولومسوخا
كهل من خالق غير الله وما ظننت من رجل قائماً ومفعولاً مطلقاً على ما قاله ابن هشام نحو
ما قرطنا في الكتاب من شيء من غير بط فلا تراهم غير الاربعه عند الجهور وفائدتها التخصيص
على العموم إن لم تختص النكرة بالتقي كما مثل أو تأ كيد النص عليه إن اختصت به كما قام من أحد
ومعنى زيادتها أن مدخلها مطلوب للعامل بدونها فهي متعجمة بين الطالب ومطلوبه لأنها لا تنقيد
شيئاً أدسقوطها بخلاف المراد منها (قوله أن يسبقها نقي) فلا تراهم في الاثبات الا في غيركم الخبرية إذا
فصل منها بفعل متعد نحو كم تركوا من جنات كانه السعد عن القوم (قوله والاستفهام) أي بهل
وكذا الهمزة على الوجه ولم تسمع مع غيرها لأنه لا يطلب به الا تصور بخلاف هل فالتصديق
والهمزة وللتصور (قوله خلافاً للاخفش) أي في عدم الشرطين معاً (قوله يغفر لكم الخ) أجاب
عنه الجهور بأن من فيه تبعيضية لازمة فهي بمعنى بعض مفعول به وذو بكم مضاف اليه ولا
ينافي قوله تعالى إن الله يغفر الذنوب جميعاً لأن هذا التامعشر الامة المحمدي والاولى لامة نوح عليه
وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام على ان الموجبة الجزئية لا يساقضها الا السالبة الكلية

(ش) تقي من للتبعيض والبيان
الجنس ولا ابتداء الغاية في غير
الزمان كثيراً وفي الزمان قليلاً
وزائدة فمثالها للتبعيض قولك
أخذت من الدراهم ومنه قوله تعالى
ومن الناس من يقول آمناً بالله
ومثاله البيان الجنس قوله تعالى
فاجتنبوا الرجس من الاوثان
ومثاله الابتداء الغاية في المكان
قوله تعالى سبحانه الذي أسرى بعبده
ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد
الاقصى ومثاله الابتداء الغاية
في الزمان قوله تعالى لمسجد أسس
على التقوى من أول يوم أحق أن
تقوم فيه وقول الشاعر

تخيرن من أزمان يوم حليلة

إلى اليوم قد جرب كل التجارب
ومثال الزائدة ما جاءني من أحد
ولا تراهم عند جهور البصريين
الابشرطين أحدهما أن يكون
المجرور به منصوحاً الشكر الثاني أن
يسبقها نقي أو شبهه والمراد بشبهه
النفي النهي نحو لا تضرب من أحد
والاستفهام نحو هل جاءك من أحد
ولا تراهم في الايجاب ولا يؤتى بها جارة
اعرفه فلا تقول جاءني من زيد خلافاً
للاخفش وجعل منه قوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم وأجاز
الكوفيون زيادتها في الايجاب
بشرط تنكير مجرورها ومنه عندهم

قد كان من مطري أي قد كان مطر (ص) لأنتم احق ولام والى * ومن وباء بنهما بدل (ش) يدل على انتهاء الغاية بالي وحتى واللام والاصل من هذا الثلاثة إلى فلذلك تجر الآخر وغيره نحو سرت البارحة إلى آخر الليل أو إلى نصفه ولا تجر حتى إلا ما كان آخر أو متصلا بالآخر كقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ولا تجر غيرهما فلا تقول سرت البارحة حتى نصف الليل واستعمال اللام لانتهاء قليل ومنه قوله تعالى كل يجري لأجل مسمى وتستعمل من والباء بمعنى يدل فن استعمال (٢٣١) من بمعنى يدل قوله عز وجل أرضيت بالحياة الدنيا من

الآخرة أي يدل الآخرة وقوله تعالى ولونشأ لعلنا نسلمكم مسلا لا في الأرض يخلفون أي بدلكم وقول الشاعر

جارية لم تأكل المرققا ولم تذق من البقول الفستقا أي بدل البقول ومن استعمال الباء بمعنى بدل ما ورد في الحديث ما يسرني بهاجر النعم أي بدلها وقول الشاعر

فليت لي هم وقوما إذا ركبوا شنوا الأغار فربا ناوربانا أي بدلهم (ص)

واللام للملك وشبهه وفي تعديتها أيضا وتعمل في وزيد والظرفية استين بها

وفي وقد بينان السبيا

(ش) تقدم ان اللام تكون لانتهاء ذكرها أنها تكون للملك نحو قوله ما في السموات وما في الأرض والمال لزيد ولشبهه الملك نحووا لخن للفرس والباب للدار ولتعديتها نحو وهبت لزيد ما ومنه قوله تعالى فهب لي من لدنك وإياريثي ويرث من آل يعقوب ولتعديل نحو جئتكم لا كرامك وقوله

واني لتعروني لذكري الهزة

كما تنقص العصفور بله القطر وزائدة قياسا نحو لزيد صيرت ومنه قوله تعالى ان كنتم تلوون عيونكم وسماعنا نحو وضرت لزيد وأشار

لا الموجبة وفي الاتقان عن بعضهم ان يغفر لكم حيث كانت لكم مؤمنين تجرد عن من بخلافها تلك الفارقة بينهم (قوله قد كان من مطر) أجيب بأنها تعضية كما مر أو بيانية لمخدوف أي قد كان شيء من مطر أو ان زيادتها في ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه قيل هل كان من مطر فأجيب بذلك حكاية لسؤال والظاهر صحة البيان في الآية أيضا وجهه ما ذكره هنا من أربعة معان وسبأ في اندامية وبقي الظرفية كذا فودى للصلاة من يوم الجمعة والتعليل بما خطاهاهم أغرقوا والمجازة كمن قد كافي غفلة من هذا حتى يميز الخبيث من الطيب والاستعانة كالبايعين يظرون من طرف خفي والاستعلاء كعلي ونصرته من القوم الذين كذبوا فالجمله عشرة (قوله على انتهاء الغاية) أي المسافة في الزمان والمكان كما مر (قوله حتى مطلع) مثال للثاني وهي متعلقة بتنزل لا بسلام كأنه لم ينس عن ابن هشام أي تنزل الملائكة فيها إلى طلوع الفجر ويلزم عليه الفصل بين الناعمل والمعمول بجملة سلام هي ومثال الآخر أكلت السمكة حتى رأسها وسرت حتى آخر الليل واعلم أن حتى الجارة قسمان جارة للمفرد ولا تكون الاغائية وهي التي لا تجر الا الآخر والمتصل به والثانية جارة لان المضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية كما سبأ في ثم ان دلت قرينة على دخول الغاية في إلى وحتى أو عدم دخولها عمل بها أو لا فالصحيح دخولها في حتى لافي إلى جلا على الغائب فيها ما عند القرينة (قوله ولا تجر غيرهما) خالفه في التسهيل (قوله لم تأكل المرققا) أي الرقيق الرقيق والبقول خضر اوات الأرض (قوله شنوا الاغارة) أي فرقوا أنفسهم لأجل الاغارة والاعارة فمفعول له ومنعول شنوا نحو مخدوف (قوله للملك) هي الواقعة بين ذاتين نائب ما يملك كأمثله وشبهه الملك هو الاختصاص وهي الواقعة بين ذاتين نائب ما لا يملك بفتح اليا كأمثله أيضا وأولهما لا يملك بضمها كانت لي وأما لوليد اخ فان وقعت بين معنى وذات كالحمد لله وللإيمان السارأي عندها كانت للاستحقاق وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص (قوله الجبل) بضم الجيم وفتحها ما يابس للذات تحت السرج لمنع البرد ونحوه (قوله ولتعديتها) أي المجردة عن افادة معنى فلا ينافي انها في بقية المواضع تعديتها معنى العامل لجورورها (قوله فهب لي الخ) جعلها في شرح التسهيل اسمها التعليل فتكون في وهبت لزيد ما لا للتعليل قال في المغني والاولى ان تشمل التعديتها المجردة عما أحب زيد العمرو ما أضر به ليكرأي لان ما بعد هامة مفعول حقيق للفعل لكونه متعديا له أصالة فلما بان للتعجب صار لازما بالنسبة اليه عند البصر بين فعدي له باللام وأما الهمزة فتعديها لمفعول آخر وعند الكوفيين باق على تعديتها الأصلية فاللام حينئذ ليست للتعديتها بل مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب (قوله وزائدة) أي اما التقوية تعال ضعف بالتأخير عن معموله كثنائي الشارح أو بكونه فرعا في العمل نحو موصد قلما معهم فعال لما يريد وأما المجرد التأكيد وهي الواقعة بين الفعل ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد أو بين المتضامين كلاهما في قول وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعلق بشيء أصلا لكونها زائدة محضة وأما الأولى فتعلق بالعامل الذي قوة وان لم تكن تعديتها تعديتها بنفسه فهي واسطة بين التعديتها والزائدة كافي التوضيح وشرحه (قوله

بقوله والظرفية استين إلى آخره إلى معنى الباع في قد كرامهم اشتركا في افادة الظرفية والسببية فمثال الباء للظرفية قوله تعالى وانكم لتعرون عليهم مصحين ولليل ومثالها السببية قوله تعالى فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وصدقهم عن سبيل الله كثيرا ومثال في للظرفية قولك زيد في المسجد وهو الكثير فيها ومثالها السببية قوله صلى الله عليه وسلم دخلت امرأة النار في هرة حين سبها فإلهي أطلعتهن وألهي تركتهن

خشاش) مثل الخاء والفتح أشهر وهو هوام الارض وحشر آتيا وقيل غير ذلك (قوله للاستعانة)
 هي الداخلة على آلة الفعل فلذا تسمى باء الآلة وباء السببية هي الداخلة على سبب الفعل وعلمته فلا
 تندرج احدهما في الاخرى (قوله وللتعدي) أي الخاصة وهي تعدي الفعل على مفعول كان
 قاصرا عنه بان كان قبلها فاعلا فتصير مفعولا فهي كالمفعول في ذلك وأكثر ما تعدي الفعل القاصر
 كذهبت يزيد أي اذهبته ولذا قرئ اذهب الله نورهم أما تعديته معنى العامل الى الجرح ورفعامة في
 كل الحروف غير الزائدة (قوله وللتعويض) وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على الاعواض
 والائمان ففيها مقابلة تنبيء أي دفع شيء واخذ آخر في مقابلته اما باء البدل فليس فيها مقابلة من
 الجانبين بل اختيار أحد الشيئين على الآخر واستظهار في الجمع ان باء البدل تدل على اختيار
 الشيء أعم من كونه مقابل شيء آخر اعم مطلقا (قوله اشترى والحياة الخ) أي حيث
 بدلوا ما في التوراة بما يصدق نبينا صلى الله عليه وسلم خوف انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم
 فكانهم جعلوا الآخرة ثمنا دفعوه من عندهم بسبب الكتمان وأخذوا بدله الدنياس من أسافلهم
 فهو ممن معنوي لاحس كقوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون لان هذه باء التعويض أيضا
 لدخولها على الثمن المعنوي وهو العمل ومن المعلوم أن ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجانا وليس باء
 السببية خلافا للمعتزلة بناء على زعمهم وجوب اصلاح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بدليل
 حديث أن يدخل أحدكم الجنة بعمله فان المنفي فيه التسبب الذي لا يمكن تخلفه والمثبت في الآية
 التعويض والمجازاة (قوله وللإصاق) هذا المعنى لا يفارقها ولذا اقتصر عليه سيبويه فكان ينبغي
 تقديمه ثم هو ما حقيق كما مسكت يزيد اذا قبضت على جسمه أو ما يحبس من ثوب أو غيره أو مجازي
 كمثل الشارح فان فيه الصاق المرور يمكن يقر من زيد لا يزيد نفسه واستظهر الدماميني انه في
 قبض الثوب مجازي كالمرور فقال الشمني لا يليق باللغة هذا التدقيق فاسك ثوب زيد يقال له في
 اللغة ماسك زيد بخلاف المرور (قوله ويعني مع) أي المصاحبة فذكر لها بعد مكرور علامتها ان
 يصلح في موضعها مع ويعني عنها وعن مدخولها الحال كاهبط بسلام أي معه أو مسلما وقد دخلوا
 بالكفر كذلك قال في المغني وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة
 والحمد مضاف للمفعول أي سبحه حامدا له أي نزهه عما لا يليق به وأثبت له ما يليق به وقيل
 للاستعانة والحمد مضاف للفاعل أي سبحه بحمده نفسه اذ ليس كل تنزيه بحمد ولا ترى ان
 تسبيح المعتزلة عطل كثيرا من الصفات وهذا معنى ما قاله ابن الشجري في قوله فتسبحون بحمده
 واختلف في سبحانه اللهم وبحمدك فقيل جلة واحدة على زيادة الواو في أي في الباء ما ذكر وقيل
 جلتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف أي وبحمدك سبحانه في أي مامر وقال الخطابي
 المعنى وبعونك التي هي نعمة توجب على جلدك سبحانه لا يحول يريده من اقامة المسبب
 وهو الحمد مقام سببه وهو المعونة التي هي نعمة اه بتصرف (قوله ويعني عن) أي المجاوزة قيل
 وتختص حينئذ بالسؤال نحو فاسئل به خيرا بدليل يسألون عن أنباءكم وقيل لا بدليل يسهي
 نورهم بين أيديهم وبأيامهم أي وعن أيامهم (قوله بعني عن) متعلق بعني ومن قد فطن فاعله
 وتجاوز انضم الواو ومفعوله مقدم (قوله كما على الخ) ما مصدرية وعلى مبتدأ خبره جعلوا وألقه
 للإطلاق وموضع عن ظرف لجعل غير قياسي لانه من غير مادته والجملة الاسمية صالحة ما وان كان
 الغالب وصلها بالفعل أي يجعل على الخ (قوله للاستعلاء) أي العلو فالسبين والتاء زائدتان
 لا للطلب وهو حقيقي أن كان العلو على نفس الجرح وحسا كمثل أو بمعنى كفضلنا بعضهم على
 بعض ولهم على تذب ومجازي ان كان العلو على ما يقرب من الجرح ونحو أو أجسد على النار هدي

تأكل من خشاش الارض (ص)
 بالبا استعن وعد عوض الصق
 ومثل مع ومن وعن بها انطق
 (ش) تقدم ان الباء تكون للظرفية
 والسببية وذكرها انها تكون
 للاستعانة نحو كتبت بالقلم وقطعت
 بالسكين وللتعدي نحو ذهبت يزيد
 ومنه قوله تعالى ذهب الله بنورهم
 وللتعويض نحو اشترى الفرس
 بالف درهم ومنه قوله تعالى أولئك
 الذين اشترى الحياة الدنيا بالآخرة
 ولا اصاق نحو مررت بزيد ويعني
 مع نحو بعثك الثوب بطرازه أي مع
 طرازه ويعني من كقوله شربن بماء
 البحر أي من ماء البحر ويعني عن
 نحو سأل سائل بعذاب أي عن
 عذاب وتكون الباء أيضا للمصاحبة
 نحو فسبح بحمد ربك أي مصاحبا
 جذربك (ص)
 على للاستعلاء ومعني في وعن
 بعن تجاوزا عن من قد فطن
 وقد تجي موضع بعدد على
 كما على موضع عن قد جعل
 (ش) تستعمل على للاستعلاء كثيرا
 نحو زيد على السطح ويعني في نحو
 قوله تعالى ودخل المدينة على حين
 غفلة من أهلها أي في حين غفلة

أى هاديا دما بينى قال الفارضى واما نحو توكلت على الله فن باب الاضافة والاسناد أى أضفت
توكلت وأسندته الى الله اذ لا يعاونه تعالى شى للاحقيقة ولا مجازا (قوله المجاوزة) هى بعد شى
مذكورا وغيره عن مجرورها بسبب الحدث قبلها فالاول رमित السهم عن القوس أى جاوز
السهم القوس بسبب الرمي والثاني رضى الله عنك أى جاوزتك المؤاخنة بسبب الرضا ثم المجاوزة
اما حقيقة كذا كرا ومجازا كاخذت العلم عن زيد كانه لما عرفك المسئلة تجاوزته بسبب التعلم
المعبر عنه بالاخذ افاده سم وكذا سألته عن كذا كانه لما عرفك بالمسؤل عنه جاوزته بسبب
السؤال لكن هذا لا ينظر الا اذا اجيب عما سأل بخلاف ما اذا لم يجب فالاولى أن يقال كانه
لما سألته جاوزتك المسئلة بسبب السؤال ويلزم من مجاوزتها المجاوزة اياها فيصدق انه بعد
شى وهو السائل عن المجرور فتأمل (قوله طبقا عن طبق) أى حاله بعد حال ولم يذكرا البصريون
غير المجاوزة وتاولوا غيرها فى الآية متعلقة بمجذوف أى طبقا متبعا عدا فى الشدة عن طبق فكل
حال أعظم مما قبله (قوله لاه ابن عمك) أى الله در ابن عمك فحذف لام الجرو واللام الاولى من الجلالة
شذوذوا فيها وحذف المضاف وهو در وأب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف
وأفصلت أى زدت وديانى بشد التحية أى مالكي والقائم بأمرى فتخزوني أى تسوسنى وتقهزنى
وهو يكون الواو تخفيفا والفاء للاحقيقة وان كان منصوبا بعد فاء السبيبة وهو مر فوع عطف على
الجملة الاسمية قبله أى ما أنت ديانى فمأنت تخزوني (قوله اذا رضيت على) يحتمل انه ضمن رضى
معنى عطف فعلى على بابها وقشير بالتصغير (قوله قديعنى) التقليل بالنسبة الى التشبيه
والافتعالها كثير كفى كفى شرح الكفاية (قوله أى لهدايتيه) أى فدا صديقه (قوله ليس كمثل شى)
أى للزوم المحال على عدم زيادتها وهو اثبات المثل له تعالى لان النفي يعود الى الحكم فقط وهو
المشابهة المأخوذة من الكاف لا الى متعلقاته وهو لفظ مثل ولفظ شى فيكونان مثبتين لا ترى
ان قولك ليس كمثل زيد أحد بديل ظاهر على ان زيد باسما وان احتمل ان نفي المشابهة للابن لعدده
وانما زيدت الكاف فى الآية لتوكيد نفي المثل لان زيادتها كعادة الجملة كذا قال الاكثرون
ومنع آخرون زيادتها منهم من قال المثل بمعنى الصفة أو الذات أى ليس كصفته أو كذاته شى
والحققون منهم على انه باقية على حقيقة من نفي مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل
للمباغضة فى التنزيه كفى قولهم مثلك لا يجعل حيث نفوا الجدل عن مثله والمراد لازمه أى أنت
لا تجدل وعدلوا عن ذلك تنزيها عن تعلق الجدل به ولو على سبيل النفي فكذا فى الآية المراد لازمها
وهو نفي المثل اذ لو كان له مثل لكان هو مثله لان المماثلة انما تتحقق من الجانبين فلا يصح
نفي مثل مثله أما حقيقة مقتضية لاثبات المثل فليست مرادة أصلا وقد صرحوا بأنه لا يضر فى
الكناية استحالة المعنى الحقيقي فضلا عن استحالة لازمه هذا ما ذكره وطالما كنت أجد فى نفسى
منه شيئا لان محصل هذا الوجه أن نفي المثل لازم لحقيقة الآية وقد تقررت سابقا انها تقتضى اثباته
ولذا أولوها بـ هذه الواجهة فكيف يعقل أن اثبات الشى ونفيه يلزم من معال شى واحد مع
تصريحهم بأن تنافى الواو لم يقتضى تنافى المزمومات وبقرض صحة ان كلامهم ما لازم لها فقصرها
على هذا دون ذلك تحكم مع أن القصد ابطال دلالتها على المحال ولا يكتفى فيه قوائمه غير مراد كما
لا يخفى ثم ظهر أن اثبات المثل ليس لازما للحقيقة بل محتمل فقط كما تحتل نفيه وان كان الاول
أقرب نظير ما مر فى ليس كمثل زيد أحد لكن عارضه فى خصوص هذه المادة ما ذكر من أنه لو كان
له مثل لكان فضل ذلك الاحتمال من أصله فالتعويل فى نفي المثل على هذه المقدمة القطعية وهى
قرينة الكناية بخلاف المزال فتفهم ذلك فانه ما تحير فيه الافهام وقد أوضحناه والله الجسد (قوله

وتستعمل عن للمجاوزة كثيرا نحو
رमित السهم عن القوس وبمعنى
بعد نحو قوله تعالى اترك ابن طبقا
عن طبق أى بعد طبق وبمعنى على
نحو قوله

لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب
عنى ولا أنت ديانى فتخزونى
أى لا أفضلت فى حسب على كما
استعملت على عنى عن فى قوله
اذا رضيت على بنو قشير
لعدو الله أعجبى رضاها

أى اذا رضيت عنى (ص)
شبه بكاف وبها التعليل قد

بمعنى وزائد التوكيد ورد
(ش) تأتى الكاف للتشبيه كثيرا
كقوله زيد كذا لا سدوق تأتى للتعليل
كقوله تعالى واذا كرهه كما هذا كم
أى لهدايتيه اياكم وتأتى زائدة
للتوكيد وجعل منه قوله تعالى ليس
كمثل شى أى ليس مثله شى وبما
زيدت فيه قول روبة

لواحق الاقرباب) جمع لاحق بمعنى ضامر والاقرباب جمع قرب كعقوب وقفل هي الخاصرة أو من الشاكاة الى مراق البطن والمقق يفتح الميم والقاف الأولى الطول الفاحش مع رقة وهو مبتدأ خبره فيها أي الخيل كافي العيني يصفها بضمور البطن والطول وقيل الضمير لجر الوحش (قوله اسماء قليلا) خصه سيبويه والمحققون بالضرورة كقوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * أي عن س مثل البرد الذائب وقوله

بكالقوة الشعوا محبات فلم أكن * لا ولع الا بالكمي المنقع

وأجازه كثيرون منهم الفارسي اختيارا فهو في زيد كالاسد اما خبر بمضافة للاسد كافي المغنى أو متعلقة بمحذوف هو الخبر (قوله أنتنهن الخ) الهمزة للانكار والسطط الظلم والجور وجملة وان ينهي حال من واوتنهن وجه له يذهب حال من الطعن فان قلت يحتمل في هذه الشواهد انها حرف وهي ومجروروها صفة لمحذوف أي شيء كالطعن وبقرس كالقوة أجيب بان حذف الموصوف بالطرف كالجمل له مواضع ليس هذا منها (قوله عند دخول من) ظاهرة قصر اسميتها على ذلك وليس كذلك فان قولك زيد على السطح وسرت عن البلد يحتمل الحرفية والاسمية فاذا دخلت من تعينا للاسمية وكذا غير من فان عن جرت على نادرا ولذا جعل المتن دخولها شاهدا للاسمية لا ضابطا فكان الأولى للشارح موافقته ومما يراد اسماء الى بمعنى الممتنى وترد منونة بمعنى النعمة ومن بمعنى بعض كما مر عن الزنجشري والطبي وترد علا فعلا ماضيا من العلو ومن أمر من المين وهو الكذب فاستكملا أقسام الكامة (قوله غدت الخ) أي سارت القطاة من عليه أي الفرح والظم بكسر الظاء المثناة وسكون الميم مهموزا مذكرا صبر عانى الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب قال اللمام يني يستعمل في الابل لكن استعاره للقطاة ويرى خسران بكسر الخاء وهو الشرب في كل خمسة أيام وهذا أيضا للابل لا للطير لانها لا تصبر كذلك لكن ضرر به مثلا وتصل بفتح القومية وكسر المهملة أي تصوت أحشاؤها من العطش وعن قبض عطف على من عليه وهو ينخ القاف وسكون التحتية بعدها ضاد موحدة فشر البيض الاعلى وزير اعز من مجتمعين مكسورة أو لاهم او قد تفتح كما قاله السيوطي وبينهما تحسية أرض غليظة ومجهول كقعد القفر الذي لا يمدى فيه لعدم علاماته لا يثنى ولا يجمع كافي القاموس وهو مجرور بإضافة زيارته اليه لانعت لها لان اسم المكان لا ينعى به عند البصر من فزياء مجرور بالكسرة لان الاضافة تطل منع صرفة بالالف المدودة الا ان يجعل بدل الفجر بالفتحة (قوله دريثة) بهمزة بعد التحتية الساكنة مفعول ثان لا يرى وهي الحلقة التي يعلم عليها الرمي والطعن وفي شرح شواهد المغنى للسيوطي جوازها بوجهة بدل الهمزة (قوله حيث رفعا) بالبناء للفاعل وقوله أو وليا للفاعل ماض مجهول والالف نائب فاعله وهي مفعوله الثاني والفعل مفعوله الاول لانه الفاعل معنى أي جعل الفعل والياء هما والمراد الفعل الماضي فلا يقال مذي يقوم لان عاملها لا يكون الاماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولو قال أو وليا الجملة نحو مذي يقوم مذكرا لجملة الاسمية أيضا كقوله

فما زلت أبغي الخير مذي يا فاع * وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

لكن اقتصر على الفعل وتبعه الشارح لكونه الغالب فهو مثال لا قيد (قوله اسم) مبتدأ وسوغه كونه معرفة في المعنى لانها ان كان الزمان ماضيا كالمثال الاول فعنها أول مدة عدم الرؤية كذا وان كان حاضرا كالمثال الثاني أو معدودا كما رأيت مذيومان فعنها نفس المدة أي مدة عدم الرؤية شهرنا أو يومان (قوله وكذلك منذ) أي تكون مبتدأ ومعناها ما ذكر والخبر ما بعدها كذا وهو واجب التأخير فيهما الجراهما اسمين مجزاهما حرفين في التقديم على الزمان لان اسمية

لواحق الاقرباب فيها كالمق
أي فيها المقق أي الطول وما حكاها
الفرأ انه قليل لبعض العرب كيف
تصنعون الاقط فتال كهين أي
هينا (ص)

واستعمل اسماء وكذا عن وعلى
من أجل ذاعلج ما من دخلا
(ش) استعملت الكاف اسماء
قليل كقوله

أنتنهن وان ينهي ذوى شطط
كالطعن يذهب فيه الزيت والمقتل
قال الكاف اسم مرفوع على الفاعلية
والعامل فيه ينهي والتقدير وان
ينهي ذوى الشطط مثل الطعن
واستعملت على وعن اسمين عند
دخول من عليهما وتكون علا بمعنى
فوق وعن معنى جانب ومنه قوله
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
تصل وعن قبض بزراء مجهول
أي غدت من فوقه وقوله
ولقد أرا في للمراح دريثة

من عن عيني تارة وأما
أي من جانب عيني (ص)

ومذومند اسمان حيث رفعا
أو وليا الفعل كجئت مذمعا
وان يجزأ في مضى فكمن

هما وفي الحضور معنى في استين
(ش) تستعمل مذومند اسمين اذا
وقع بعدهما الاسم مرفوعا أو وقع
بعدهما مفعول فتال الاول ما رأيت
مذومند الجملة أو مذمنا شهرنا فذا اسم
مبتدأ خبره ما بعده وكذلك منذ

مذاً غلب من الحرفية ومنذ بالعكس (قوله خبرين) أي طرفين بمعنى بين وبين متعلقين بمحذوف
هو الخبر عما بعدهما فعلى ما لقيته مذيومان بيني وبين لقائه يومان واعتض بأن فيه ظرفية
الشيء وهو يومان في نفسه وهو مذل لأنها حينئذ زمانية بمعنى بين وأجيب بأن هذا يراد على قولهم
بين وبين لقائه يومان وهو جائز بلا تكبر فإكان جواباً عنه فهو الجواب عن هذا إذا ما بيني
وحاصل الجواب أن الزمان المتخيل يكون طرفاً للحقيقة كقافي قولهم أمس قبل اليوم أي في زمن
متخيل قبل اليوم وهذا منه بقاء أن هذا التفسير لا يطرد فيما إذا قلت في يوم الأحد ما رأيته مذيوم
الجمعة لأن يندو بين الرؤية الجمعة والسبب لا الجمعة فقط وأجيب بأنه على حذف العاطف أي
الجمعة وما بعده إلى الآن ووجه مدو ما بعدها على هذا القول وما قبله مستأنفة استئنافاً بيانياً
لامرئطة بالجملة الأولى وقبل أنهما نظران مضاناً للجملة فعلية لأن المرفوع بعدهما فاعل
بمحذوف أي مذ كان أو مضى يومان وهما متعلقان بضمون ما قبله بملاحظة استمراره إلى أن
التكلم فعلى ما رأيته مذيوم الجمعة انتفت الرؤية وقت وجود الجمعة أو ضربه واستمر إلى الآن
فلا يصدق بالرؤية بعده وقبل التكلم حتى ينافي المقصود وكذا يقال في سرت مذ كذا قد تبر
(قوله اسم منصوب الخ) أي فهو ظرفي لمضمون ما قبله ومضاف للجملة بعده فعلية كانت كما مثله
أو اسمية كالبيت المارو يأتي فيه ما من من ملاحظة الاستمرار إلى أن التكلم ليوافق المقصود
وقيل أنهم حينئذ مبتدآن والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن مضاف إليها التقدير في جئت مذ
دعا وقت المجيء هو زمن دعائه وفي البيت المارو أول وقت طلبي الخير هو وقت كوني يافعا أي
مقار بالبلوغ فجملة مذالجم مستأنفة كما مر (قوله بمعنى من) أي البيانية هذا أن كان مجرورهما
معرفة كمثل أنه فان كان نكرة فهم ما يعني من وإلى معاً ولا تكون النكرة إلا معبودة لفظاً كذا
يؤمن أو معنى كذا شهر لما مر من أنهم ما لا يجران المبهم أي ما رأيته من ابتداء يومين إلى انقائهما
(قوله أن كان حاضراً) ولا يجوز في الحاضر بعدهما إلا الجر عند أكثر العرب أما الماضي فبعد
مذ تبرج حرمه وبعد مذر فعه والراجح أن أصل مذ مذ حذف النون تخفيفاً بديل ضمها للملافة
ساكن كذا اليوم والاكسرت على أصل التخلص وبعضهم يضمها بلا ساكن أصلاً وقيل هما
أصلان مطلقا وقيل عند كونهما اسمين فقط (قوله وبعد من) متعلق بزبد بكسر الزاي ماض
مجهول وما نائب فاعله والضمير في يعق عائد على ما أي فلم تكف ما الزائدة هذه المذكورات عن
العمل لأنها لا تزال اختصاصها بالانفهام وإنما يحكم بزائدتها مع الاسم المفرد كما مثله فان وقع
بعدها جملة فهي موصول حرفي نحو بما نسوا يوم الحساب أي بنسبائهم (قوله مما خطاهاهم) الأولى
التمثيل بقراءة مما خطاهاهم كافي المعنى في ظهور جرحها لا يقال يحتمل في جميع ما ذكرنا ما لم
بمعنى شيء والذي بعدهما بدل منها فلا شاهد فيه لأنه خلاف الظاهر (قوله وقد يليهما) فاعله ضمير
يعود على ما كائب فاعل زيدود كرم باعتبار لفظها وضمير التثنية لرب والكاف (قوله فتكفهاهما)
أي غالباً وحينئذ يدل على الجمل كما مثله (قوله فان الجر) جمع جاروسكنت ميمه للضرورة
أو تخفيفاً من الضم والخطبات مبتدأ خبره شر وهم جماعة من تميم هو يا تميم أيمهم الخطب بفتح
المهملة وكسر الموحدة أو بفتحها وهو الحرث بن مالك بن عمرو سمى به لأنه أكل نباتاً بالبادية يسمى
الزرق وهو الخندقوق فأنفتح بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الخطب بفتحها والمنتفخ بطنه
يسمى الخطب بفتح فكسر وجعل أبو خنمان مامو موصولاً حرفياً بناء على جواز وصلها بالجملة الاسمية
لا كافة لأنها لا تكف الكاف عنده أي ككون الخطبات شر الخ (قوله ربحا الجامل) بالجرم
وهو قطيع الأبل مع رعايته والمؤبل بشد الموحدة المعدلة قنينة والعناجيج بعين مهملة وجمين

وجوز بعضهم أن يكونا خبرين لما
بعدهما ومثال الثاني جئت مذدعا
فذا اسم منصوب المحل على الظرفية
والعامل فيه جئت وان وقع
ما بعدهما مجروراً فهاجر
بمعنى من أن كان المجرور ماضياً نحو
ما رأيته مذيوم الجمعة أي من يوم
الجمعة وبمعنى في أن كان حاضراً نحو
ما رأيته مذيوماً أي في يومنا (ص)
وبعد من وعن وباء زيدا

فلم يعق عن عمل قد علما
(ش) أي تزاذا ما بعد من وعن والباء
فلا تكفها عن العمل كقوله تعالى
مما خطاياهم أغرقوا وقوله تعالى
عما قليل ليصبحن نادمين وقوله
تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم
(ص)

وزيد بعد رب والكاف فكف
وقد يليهما أو جر لم يكف
(ش) تزاذا ما بعد الكاف ورب
فتكفها عن العمل كقوله
فان الحر من ثمر المطايا
كما الخطبات شربني تميم
وقوله

ربح الجامل المؤبل فيهم
وعناجيج يذنبن المهار
وقد تزاذا بعدهما أفلا تكفها عن
العمل وهو قابل كقوله
ماوى يارب بتماعة

شعواء كاللدعة باليسم
وقوله
وتنصر مولانا ونعلم أنه

الخبيل الجياد والمهار بكسر الميم جمع مهر يضمها وهو ولد القرس والافني مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر العناجيج لعله منه ودخول رب المكشوفة على الجملة الاسمية كاليث نادى حتى قال القارسي يجب ان تجعل ما اسماء معني شئ والجامل خبر المحذوف والجملة صفة ما وفيهم حال أي رب شئ هو الجامل حال كونه فيهم ولم يجعل جملة الجامل فيهم صفة لما لعدم الرابطة فيهم والغالب دخولها على الماضي نحو

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات

أو المضارع المنزل منزلة لتحقيق وقوعه نحو ربما يولد الذين كفروا كما ان الغالب على غير المكشوفة كون العامل فيما بعدهما ماضيا نحو رب رجل كريم لقيته بل أو جبه بعضهم (قوله كما الناس) ما زائدة والناس مجرور بالكاف وقوله مجرور عليه الخ من الجرم وهو الظلم وروى مظلوم عليه وظالم (قوله ماوى الخ) منادى مرخم ماويه وباللتبسية والشاهد في رتبة ماغارة حيث زيد فيه ما ولم تكفه عن جر ماغارة والشعوا بما بعين المهمل أي الغاشية المتفرقة وكذلك خبر الغارة والميسم بكسر الميم آلة الوسم أي الكي بالحديد (قوله وحذفت رب بخرت الخ) دريجه كالشارح ان البحر بعد المذكورات رب المحذوفة لانه وهو الصحيح عند البصريين في الواو وحكى في التسهيل الانفاق عليه في بل والقاء ولعله لم يعتبر ما نقل عن بعضهم من ان البحر من انيا بته ما مناب رب كما قال الكوفيون في الواو (قوله قليلا) أخذ من تقييد المصنف الشيوخ بالواو ولكنه بعد بل أقل من الناء ومع التجرد أقل منهما (قوله فقل الخ) مجرور برب المحذوفة وهو مفعول طرقت أي أثبتتها ليلاً وحبل بل منه وموضع عطف عليه وألهمتها شغلته عن ذي غاتم أي عن ولد ذي غاتم أي تعاويز معلقة عليه خوفاً العين والحول بضم الميم أي عزمه حول وروى مغيل بضم الميم وسكون المجهمة وفتح الياء التحسية وهو الذي تؤتى أمه وهي ترضع وانما يخص الخبيل والمرضع لانهم ما أزهذ النساء في الرجال ومع ذلك تعلقت به ومالت اليه (قوله بل بلد) أي رب بلد والنجاج بكسر الفاء جمع فنج بنقها وهو الطريق والفتح القاف والمنشأة القوفية الغبار كالقمام والفتح بفتح فسكون وجهرمه بفتح الجيم أصله جهرمية بيا النسبة وهي بسط تنسب الى جهرمية قرية بفارس وحذف ياء النسبة للضرورة وقبل الجهرم بساط من الشعور وجواب رب قطعت في بيت بعده (قوله رسم دار) بالجر أي رب رسم دار وهو ما بقي من آثارها الاصلقة بالارض كالرماط والطلل ما شخص أي ارتفع من آثارها كالوتد والاثافي وقوله من جلالة بفتح الجيم واللام الاولى أي من أجله أو عظم شأنه لان الجلال يطلق بمعنى من أجل وبمعنى عظيم وحقيق أيضاً وأما جلال البناء على السكون خرف بمعنى نعم (قوله كقول روبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج وهو من فصحاء العرب قال النخشي وهو من أمضغ العرب للشيخ والقيصوم يريد بذلك تحقيق كونه بدوياً لا حقيقة المضغ لان هذين النبيين لا يعضغهما إلا آدميون تصریح (قوله على خير) أي أو بخير (قوله أشارت كليب) بالجر مضغراً اسم قبيلة والاصابع فاعل أشارت أي أشارت الاصابع بالكف الى كليب والباء ما جمعت مع أي مع الكف أو هو مقولب أي أشارت الكف بالاصابع (قوله وكرية) أي ورب رجل كرية والياء للغة على غير قياس لان أمثلهما فاعلة كنسابة وقوله كفروقة ومفعلة ككهاذرة وليس من أفعيلة ككافي العتي أو أن المعنى ورب نفس كرية وذ كرفي ألقته على تأويلها بالشخص وقيس منع الصرف للعلمية والتأنيث على معنئ القبيلة وألقته بفتح اللام من باب ضرب أي أعطيته ألفاً وأما ألقته بالكسر فمعنى أحبته وتبذخ بمشاة فوقية فوحدة فمعنئتين بمعنى تكبير وارتفع من التبذخ بفتحتين وهو الكبر والاعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث جره بالي محذوفة (قوله

كما الناس مجرور عليه وچارم (ص) وحذفت رب بخرت بعده بل والفاء وبعد الواو شاع ذا العمل (ش) لا يجوز حذف حرف الجز وابقاء عملة الافني رب بعد الواو فيما سندا كرمه وقد ورد حذفها بعد الفاء وبل قل لا غنة له بعد الواو وقوله وقاتم الاتفاق حاوي المختزن ومثاله بعد الفاء

فذلك حبل قد طرقت وموضع فالهيتا عن ذي غاتم محول ومثاله بعد بل قوله بل بلمل القجاج قته

لا يشترى كأنه وجهرمه والشائع من ذلك حذفها بعد الواو وقد شذ الجرب رب محذوفة من غير ان يتقدمها شئ كقوله رسم دار وقت في طله

كدت أقضى الحياة من جلالة (ص) وقد يجربسوى رب لذي حذف وبعضه يرى معاردا (ش) الجرب غير رب محذوف فاعلى قسمين مطرد وغير مطرد فغير المطرد كقول روبة لمن قال له كيف أصبحت خير والحمد لله التقدير على خير وقول الشاعر

إذا قيل أي الناس شرميلة أشارت كليب بالاكف الاصابع أي أشارت الى كليب وقوله وكرية من آل قيس ألقته حتى تبذق فارقتي الاعلام

والمطر (الخ) منه لفظ الجلالة في القسم بدون تعويض عن الباء نحو والله لأفعلن وكى المصدرية حيث يقدّر قبلها اللام جارية لام صلتها وأن وأن مع صلتهما لأنهما في محل جر بالحرف المقدر عند التحليل والكسائي أما عند سيبويه فجعلها نصب بنزع الخافض وكذا يطرده الحذف بعد ما تضمن مثل المحذوف سواء كان بعد استقهاهم نحو زيد بالجر جوابا لمن قال بن مررت ونحو أزيد ابن عمرو جوابا لمررت بزيداً وبعد تخصيص كهلا ديناراً قال جئت بدرهم أو شرط كما مرر بأبيهم شئت أن زيدوا ن عمرو بالجر أو عطف نحو وفي خلقكم وما يثبت من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف أي وفي اختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس مجروراً بالعطف على خلقكم لثلاث به عطف على معمولي عاملين محققين العاملان في والابتداء والمعمولان خلقكم وآيات ونحو قوله ما لنحب جلدان هجرا * ولا حبيب رافة فيجبرا أي ولا حبيب ونحو ذلك وكذا يطرده الحذف في المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء كقوله بدلى إلى أنى استمدرك ما مضى * ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً بجبر سابق على توهم الباء في مدرك * (خاتمة) * لا بد لكل من الطرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلق يتعلق به لأن الطرف لا بد له من شيء يقع فيه والجار موصل معنى الفعل إلى الاسم فالواقع في الطرف والموصل معناه إلى الاسم هو المتعلق العامل فيهما وهو ما فعل أو ما يشبهه من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولو تأويل لا نحو وهو الله في السموات وفي الأرض فالجار متعلق بلفظ الجلالة تأويله بالعبود أو المسمى بهذا الاسم وأما ما شير إلى معنى الفعل نحو ما أنت بنعمة ربك بمجنون فيسنة متعلق بما لا نه اتشير إلى معنى الفعل وهو النقي بناء على جواز التعلق بحروف المعاني ومذهب الجمهور منعه فالمتعلق هو الفعل الذي تشير إليه أي اتشير في جنونك بنعمة ربك والله أعلم

* (تم الجزء الأول وبليه الجزء الثاني وأوله الإضافة) *

أي فارتقى إلى الأعلام والمطر
كقولك بكم درهم اشتريت هذا
فدرهم مجرور بمن محذوفه عند
سبويه والتحليل وبالإضافة عند
الزجاج فعلى مذهب سيبويه
والتحليل يكون الجار قد حذف
وأبقى عمله وهذا مطرد عندهما
في مجزكم الاستقهامية إذا
دخل عليها حرف
الجر

* فهرسة الجزء الاول من حاشية العلامة الحضرى على شرح ابن عقيل *

صفحة	صفحة
١٥٧ اعلم وأرى	١٣ الكلام وما تألف منه
١٥٨ الفاعل	٢٧ العرب والمبنى
١٦٧ النائب عن الفاعل	٥٣ النكرة والمعرفة
١٧٣ اشتغال العامل عن المفعول	٦٣ العلم
١٧٨ تعدى الفعل ولزومه	٦٨ اسم الإشارة
١٨٢ التنازع في العمل	٧١ الموصول
١٨٦ المفعول المطلق	٨٥ المعروف بإداة التعريف
١٩٤ المفعول له	٨٩ الاستدعاء
١٩٦ المفعول فيه وهو المسمى طرفاً	١١١ كان وأخواتها
٢٠٠ المفعول معه	١١٩ فصل في ما ولاولان وان المشبهات
٢٠٣ الاستثناء	بليس
٢١٣ الحال	١٢٤ أفعال المقاربة
٢٢٢ التمييز	١٢٩ ان وأخواتها
٢٢٦ حروف الجزاء	١٤١ لا التي لنفي الجنس
	١٤٨ ظن وأخواتها

* تمت *

(الجزء الثاني)

ن حاشية العالم العلامة الخبير الفهامة من هو بكل وصف جميل
حري مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد الخضرى أفاض الله
عليه سبحانه و آتاه علما و على المسلمين من
صالح دعواته على شرح المحقق الجليل
العلامة الهمام ابن عقيل على ألفية
الامام ابن مالك رجهما
الرحيم المالك
آمين

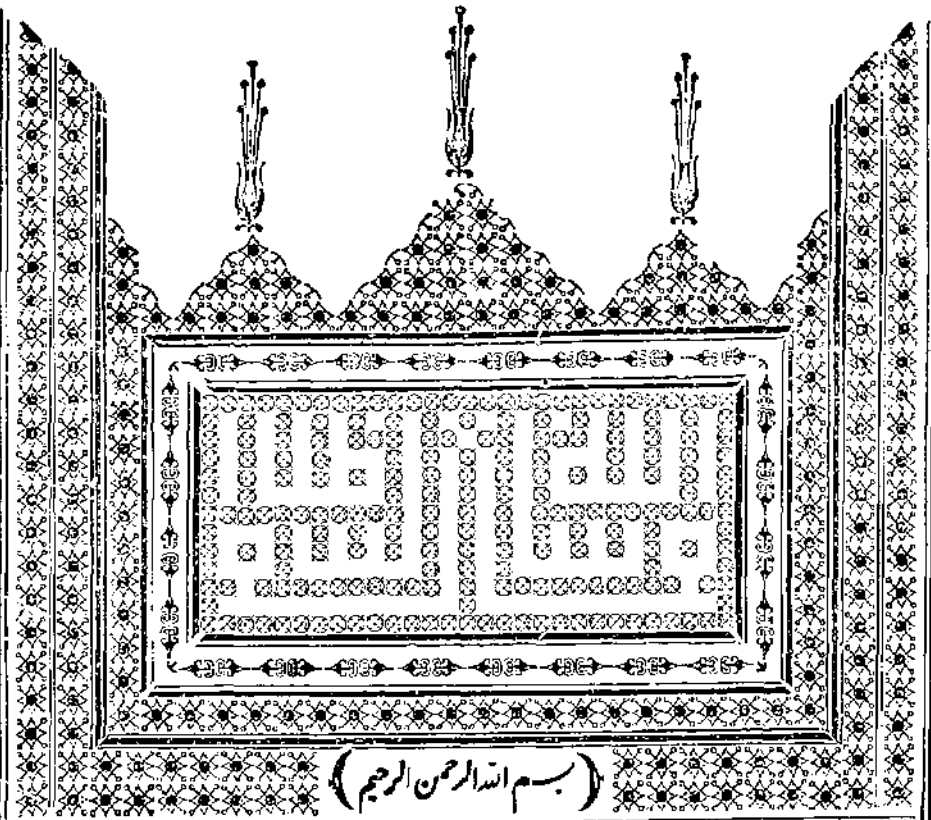


(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الميرية بيولاى مصر المحمية

سنة ١٣٠٢

هجريه



(بسم الله الرحمن الرحيم)

* (الاضافة) *

هي لغة مطلق اسناد شئ الى شئ اى امالته له أو نسبتته اليه واصطلاحاً نسبة تقييدية بين اثنين
توجب لسانهما الجر أبداً وان شئت قلت اسناد اسم لا آخر منزلاً الثاني من الاول منزلة التنوين
أو ما يقوم مقامه كمنون الجمع في لزومه لحالة واحدة وهي الجر أبداً ويسمى الاول مضافاً والثاني
مضافاً اليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما الكل منهما قال يسن وعينها لا اخذها من الضيف
لاستناده الى من ينزل عليه أى فاصلها اضيف كإكرام فعل بهما فاعل باقاة وأجازة وسياق في ابنية
المصادر (قوله نون اتلى الاعراب) أى حرف الاعراب وهي نون المثني والجمع وما ألحق بهما بخلاف
نون بسايتين وشبهائين فلا تحذف للاضافة لانها لا تلى الاعراب بل علامته هي التي تليها بمعنى انها
تابعة لها في الرتبة تبعية الحال للمحل وان كان الاصح ان الاعراب مقارن لا آخر الكلمة وجودا
لامتأخر عنه انه وظاهر ان المقارن انما هو الحركة بقطع النظر عن وصفيها بالاعراب لما هو
معلوم من أن الكلمة قبل التركيب لا معربة ولا مبنية فوصف الحركة بكونها اعراباً أو بناءً متأخر
عن وجود الكلمة وعن تركيبها (قوله مما تضيف) أى تريد اضافته وقوله احذف أى ان كان
ما ذكر موجوداً أو الا فلا تحذف في نحو ليك وذوى مال لعدم انطوائهم بالنون ولا في نحو أفضل القوم
ولان زيادوا الحسن الوجه لعدم ظهور التنوين اشابهة الفعل في الاول والحرف في الثاني ولوجود
أل في الثالث الان يراد الحذف لفظاً أو تقدير أو انما يجب حذفه مالم يأتها على تمام الكلمة
وانفصالها عما بعدها والاضافة تدل على الاتصال (قوله كطور سيناً) بالقصر للضرورة وأصله المد
وهو جعل بالشام ويقال طور سينين وهو مثال لحذف التنوين (قوله وانومن أوفى) أى معناهما
وهو بيان الجنس المشوب بقبه بعض والظرفية وليس المنزوى لفظهما اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره
(قوله اذالم يصلح) أى بحسب القصد بان أريد الظرفية في بيع البلد وحصر المسجد والتبعيض
في مصارع مصر وقوله لما سوى ذينك أى مما لم يرد فيه ذلك بان أريد فيما ذكر مجزئ الاختصاص

ص * (الاضافة) *

نون اتلى الاعراب أو تنوينا
مما تضيف احذف كطور سيناً
والثاني اجر وانومن أوفى اذا
لم يصلح الا ذلك واللام خذا
لما سوى ذينك واخصص أولاً
أو اعطه التعريف بالذي تلا
ش اذ أردت اضافة اسم الى آخر
حذفت ما في المضاف من نون تلى

الاعراب وهي نون التثنية أو الجمع
وكذا ما ألحق بهما أو تنوين وجر
المضاف اليه فتقول هذان غلاما
زيد وهؤلاء بنود وهذا صاحبه
واختلف في الجار للمضاف اليه
فقل هو مجرور بحرف مقدر وهو
اللام أو من أوفى وقيل هو مجرور

بالمضاف وهو الصحيح من هذه
 الأقوال * ثم الاضافة تكون على
 معنى اللام عند جميع النحويين
 وزعم بعضهم انها تكون أيضا بمعنى
 من أوفى وهو اختيار المصنف وإلى
 هذا أشار بقوله وانؤمن أوفى الخ
 وضابط ذلك انه اذا لم يصلح التقدير
 من أوفى فالاضافة بمعنى ما تعين
 تقديره والافلاضافة بمعنى اللام
 فمتعين تقدير من ان كان المضاف
 اليه جنس المضاف نحو هذا ثوب
 خروخاتم حديد التقدير هذا ثوب من
 خروخاتم من حديد ويتعين تقديره
 ان كان المضاف اليه ظرفا واقعا فيه
 المضاف نحو أعجبتني ضرب اليوم
 زيد أي ضرب زيد في اليوم ومنه
 قوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم
 تر بصر أربعة أشهر وقوله تعالى
 بل مكر الليل والنهار فان لم يتعين
 تقدير من أوفى فالاضافة بمعنى اللام
 نحو هذا غلام زيد وهذا يد عمر وأى
 غلام زيد ويد عمر وو أشار بقوله
 واخصص أولا الخ إلى أن الاضافة
 على قسمين محضة وغير محضة فغير
 المحضة هي اضافة الوصف المشابه
 للفعل المضارع إلى مفعوله كما سيذكره
 بعد وهذا لا تنفي الاسم الاول
 تخصيصا ولا تعريفا على ما سيمين
 والمحضة ما ليس كذلك وهذه تنفي
 الاسم الاول تخصيصا ان كان
 المضاف اليه نكرة نحو هذا غلام
 امرأة وتعريفا ان كان المضاف اليه
 معرفة نحو هذا غلام زيد ص

والنسبة فهي على معنى اللام لان المظروف والبعض له اختصاص بظرفه وكه أفاده يس وبهذا
 يعلم ان نحو مكر الليل يجوز كونه بمعنى في أو اللام بحسب الارادة وعلى الثاني لا يلزم كونه مجازا
 عقليا كما أطلقوه بل ان أريد اختصاص الظرفية فلا مجاز أصلا واختصاص الناعلية يجعل
 الليل ما كرا كان فيه مجاز عقلي في النسبة الاضافة كما يكون في الاسنادية كهزم الامير الجندوفي
 الايقاعية كنومت الليلة أي وقعت النوم على أهلها ومنه قوله تعالى ولا تطيعوا أمر المسرفين
 حيث وقع الاطاعة على الامر وهي لا امر فتأمل (قوله بالمضاف) هو مذهب سيدييه والجمهور
 بدليل اتصال الضمير به وهو انما يتصل بعامله ولا ينفك عن المضاف اليه ويطلبه كطلب العامل
 معموله مع تضمنه معنى الحرف الجازم فلا يرد ان الاسماء المحضة لا حظ لها في العمل وقبل انه نائب
 عن حرف الجر (قوله عن جميع النحويين) فيه نظر فقد قال أبو حيان تعالى ان درستويه ان
 الاضافة ليست على تقدير حرف أصلا واللام أن غلام زيد يساوي غلام زيد وليس كذلك فان
 معنى المعرفة غير النكرة وأجيب بان قولنا غلام زيد ليس تفسيره باقيا من كل وجه بل لبيان
 الملك أو الاختصاص فقط ويمكن ان الشارح لم يعتبر ذلك القول لضعفه (قوله وهو اختيار المصنف)
 اختار ولده والرضي وغيرهما مذهب سيدييه والجمهور انما يعني اللام أو من فقط وما أوهم معنى
 في محمول على اللام توسعا فمعنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بلا بسطة الوقوع فيه وكذا
 مكر الليل اه ولا حاجة للتوسع لان معنى لام الاختصاص ظاهر في الطرف وانما ترد التي بمعنى
 من الى اللام كما قال به بعضهم لظهور الاختصاص فيها أيضا لانها كثيرة فاستحقت ان تجعل قسما
 مستقلا بخلافها بمعنى في فقليله فردت الى اللام تقريبا للاقسام فتحصل ان الاقوال أربعة (قوله
 جنس المضاف) يلزم من ذلك صحة الاخبار بالثاني عن الاول فلا حاجة لجعله شرطاً ثانيا بخلاف
 التعبير بكون المضاف بعض المضاف اليه فلا بد عليه من زيادة صحة الاخبار لان البعض يشمل
 الجزء والجزئي وصحة الاخبار يخرج الاول فنحو يزدو بعض التوم على معنى اللام لان اعدام صحة
 الاخبار اما على ما نقله في الهمع عن ابن كيسان والسيرافي من الاكتفاء ببعضه فعلى معنى من
 ومنه عند ابن السراج واختاره المصنف اضافة الاعداد الى المعدادات كثلثة دراهم والناظر
 الى المقدرات كسبر أرض لوجود الشرطين فيهما وعند الفارسي على معنى اللام وأما اضافة عدد
 الى عدد كثلثة مائة فقد اتفقت على انها بمعنى من ولا يضر في صحة الاخبار الاحتياج الى تأويل مائة
 بمئات (قوله ظارفا) أي زمانيا ومكانيا حقيقيا ومجازيا كذكر الليل باصاحي السجين والاختصاص
 (قوله بمعنى اللام) أي وان لم يصح التصريح بها كيوم الاحد وعلم النكتة في كفي افادة مدلولها وهو
 الاختصاص وبهذا يرتفع الاشكال عن مواد الاضافة اللامية كافي الجاهي وقديح اظهاريها
 عند ابدال اللفظ بمادفه أو مقاربه كذى مال وعند زيد ومع بكر وكل رجل لانه بمعنى صاحب
 مال ويمكن زيد ومصاحب بكر وافراد الرجل ومن اللامية الاضافة النقطية كما صرح بها ابن جني
 والشاويين لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب انها ليست على معنى حرف ولا بدل للاول
 ظهورها في فعال ما يريد حافطات للغيب لان هذه لام التقوية لا لام الاختصاص (قوله تخصيصا)
 ليس المراد به ما يشمل التعريف بل قلة الاشتراك فقط فلا يرد ان التعريف داخل فيه فكيف
 يجعل قسمه (قوله وتعريفا) أي نوعا من أنواعه المقررة في آل فان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام
 من العهد وغيره وانما تؤثر التعريف اذا كان المضاف قابلا للتحالف نحو غيرك ومثلك وحسبك
 وناهيك فلا تعرف انوع غدا في الابهام وكذا نحو رب رجل وأخيه وكما ناقة وقصيا لها وجاء وحسده
 لان رب وكما لا يجزان المعارف فهم في تأويل أخ له وفضيل لها وقيل معرفتان للتسامح في اتباع

وأما وحده فقال وهو واجب التنكير وهل الاضافة الى الجمل تفيد التعريف لانها في تأويل مصدر
مضاف لفاعلها أو مبتدأ أو تخصيص لان الجمل انكرات استظهر الروداني الاول ولا ينافيه
وقوعها صفة للنكرة لانه باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن التأويل وظاهر ان يحمل ذلك اذا كان
الفاعل أو المبتدأ معرفة كما هو مفاد التعليل والاصكانت للخصيص (قوله وان يشابه الخ) هذا
كالاستثناء من قوله واخصص أو لا الخ وكفى بيقول عن المضارع مطلقا (قوله وصفا) حال من
المضاف لازمة لانه لا يشابه يفعل الا حينئذ (قوله كرب راجينا) استشكل بان رب تصرف ما بعدها
للمضى وضافة الوصف الماضي محضة وفيه نظر لان الذي يجب مضيه عند الاكثر هو العامل في
محمل الجرو ولا الجرو ورفعه وقال في التسهيل لا يلزم مضى عاملها ولا وصف مجرورها فتدبر
(قوله وذى الاضافة الخ) ذى اسم اشارة مبتدأ والاضافة نعتة أو بدل منه والمراد اضافة الوصف
اعمله ووجه اسمها الفظية خبره وكما تسمى بذلك رجوع فائدتها للفظ بتخفيف أو تحسين تسمى غير
محضة لانها في تقدير الاتصال بالضمير المستتر في الوصف ومجازية لانها الغير الغرض الاصل من
الاضافة وهو التخصيص أو التعريف (قوله محضة أو معنوية) أى وحقيقية لنظير ما قبله وظاهره
انحصارها في النوعين لكن زاد في التسهيل ثالثا وهي الشبيهة بالمحضة وحصره في سبعة أنواع منها
اضافة الموصوف اصفته والمسمى الى اسمه وعكسهما كما بينه الاشموني (قوله كل اسم فاعل) منه
أمثلة المبالغة كشراب العسل (قوله بمعنى الحال الخ) أى لانه حينئذ يكون بمعنى المضارع فيعمل
في محمل المفعول به والنعل لا يعرف فكذا ما هو بمعناه فاضافته لمعموله لا تقيد الا بالتخفيف
بخلاف الماضي أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل في محمل المفعول به لبعده عن المضارع فهو
مضاف لغیر معموله فيستعرف به فان كان بمعنى الاستقرار فقال الرضى هو كالحائى وقال السعدى
شرح الكشاف دافعا للتنافي بين كلاميه في مالک يوم الدين وجاعل الليل سكا الاستقرار يحتوى
على الزمنية الثلاثة فتارة يعتبر الماضي فلا يعمل ويتعرف بالاضافة كاللک يوم الدين بدل وصف
المعرفة به وتارة يعتبر جانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف بجاعل الليل سكا وذلك لئلا يلزم
مخالفة اظاهره بقطع مالک عن الوصفية الى البدلية ويجعل سكا منصوبا بجذوف أى يجعله سكا
والتعويل على القران والمقامات اه وفي الدمايى وغيره ما يوافقه واختار السيد في دفع التنافي
ان الاستقرار في مالک يوم الدين ثبوتى وفي جاعل الليل تجددى بتعاقب أفراده فكان النسي عاملا
واضافته لنظية لورود المضارع بمعناه دون الاول وفي حواشى السعدى اوصف بمالك المعرفة لان
اضافة الوصف الى الطرف معنوية عند الجمهور اه ولا يلزم مثله في جاعل الليل سكا مع قوله بانها
لفظية لان الليل مفعول جاعل لا طرفه بخلاف يوم فانه ظرف لمالك اذا المعنى مالک الامر والنهى
في يوم الدين بدل قرأتمالك فتدبر (قوله أو صفة مشبهة) هى ما دل على فاعل الحدث وأقاد الدوام
سواء وازنت المضارع أم لا واسم الفاعل هو ما وزن المضارع وأقاد الحدث فان أقاد الدوام كان
صفة مشبهة حقيقة على ما في التوضيح وغيره وقال الزمخشري وابن الحاسب ان الصفة
لا توازن المضارع أصلا وما أريد به الدوام مما أوزنه كضاهر البطن ومظمن القلب ومعدل القامة
فاسماء فاعلين الخلق بالصفة حكما وليست منها حقيقة ولم يقيدها الشارح بغير الماضي كسابقها
لانها للدوام أبدا ولا تكون للماضى وحده أصلا ومقتضاه ان اضافتها الفظية أبدا وهو ما في الرضى
والنصر يحتمل لانها تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك اذا أقاد الاستقرار وقال الرضى لانها
جائزة لعمل أبدا امارفعا ونصبا وأما اسم الفاعل والمفعول فعلمهما في مرفوع جائز مطلقا لان
أدنى رائحة الفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتهما الى مرفوعهما

وان يشابه المضاف يفعل
وصنفان تنكيره لا يعزل
كرب راجينا عظيم الادل
مرفوع القلب قليل الخليل
وذى الاضافة اسمها الفظية
وتلك محضة ومعنوية
ش هذا هو القسم الثاني من قسمي
الاضافة وهو غير المحضة وضبطها
المصنف بما كان المضاف فيه وصفا
يشبه يفعل أى الفعل المضارع
وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى
الحال أو الاستقبال أو صفة مشبهة
ولا تكون إلا بمعنى الحال فقال اسم
الفاعل هذا اضارب زيد الآن أو
غدا وهذا راجينا ومثال اسم
المفعول هذا مضروب الاب وهذا
مرفوع القلب ومثال الصفة المشبهة
هذا احسن الوجه وقليل الخليل وعظيم
الادل فان كان المضاف غير وصف
أو وصفا غير عامل فالاضافة محضة

كالمصدر نحو عجت من ضرب زيد واسم الفاعل بمعنى الماضي فهو هذا ضارب زيد آمن (٥) وأشار بقوله فعن تنكيره لا يعزل الى أن هذا

القسم من الاضافة أعنى غير المحضة لا يقيد تخصيصا ولا تعريفا ولذلك تدخل رب عليه وإن كان مضافا لمعرفة نحو رب راجينا وتوصف به التكررة نحو قوله تعالى هديا بالغ الكعبة وانما تفيد التخفيف فنادته ترجع الى اللفظ فلذلك سميت الاضافة فيه لفظية وأما القسم الاول فيفيد تخصيصا وتعريفا كما تقدم فلذلك سميت الاضافة فيه معنوية وسميت محضة أيضا لانها خالصة من نية الانفصال بخلاف غير المحضة فانها على تقدير الانفصال تقول هذا ضارب زيد الآن على تقدير هذا ضارب زيد ومعناهما متحد وانما أضيف طلبا للتخفيف ص

ووصل آل هذا المضاف معتبر ان وصلت بالثاني كالجعد الشعر أو بالذي له أضيف الثاني

كزيد الضارب رأس الجاني ش لا يجوز دخول الالف واللام على المضاف الذي اضافته محضة فلا تقول هذا الغلام رجل لان الاضافة معاقبة للالف واللام فلا يجمع بينهما واماما كانت اضافته غير محضة وهو المراد بقوله هذا المضاف أي هم هذا المضاف الذي تقدم الكلام فيه قبل هذا البيت فكان القياس أيضا يقتضي أن تدخل الالف واللام على المضاف فلهما تقدم من انهما متعاقبان لكن لما كانت الاضافة فيه على نية الانفصال اعتقر ذلك بشرط ان تدخل الالف واللام على المضاف اليه كالجعد الشعر

معنى افظية ابدا كضامر بطنه ومسود وجهه واماعلمهما النصب فيحتاج الى شرط الحال أو الاستقبال أو الاستمرار يشبه المضارع الصالح لهذه الثلاثة فيقوى على عمل النصب واصافتها حينئذ لفظية دون الماضي لبعده عنه فلا يقوى على العمل فاذا أضيف منصوب معنى كان مضافا غير معموله فبحرف به وهذا ظاهر ان قلنا ان الوصف الاستمراري اضافته لفظية بلا تفصيل كما هو ظاهر اطلاق الرضى اما على ما مر عن السيد من أن فيه اعتبارين فيشكل اعتبارهما فيه دون الصفة مع أنه منها حقيقة أو ملحق بها على القولين ودفعه في حواشي السيد بان اسم الفاعل قد يتمحض لما مضى في بعض أحواله فتكون اضافته معنوية فلذا اعتبر جانبها في الاستمراري والصفة لا تتمحض له أصلا فلا يحسن اعتباره وحده فيها ومقتضى ما مر عن السيد من ان الاستمراري النبوي لا يعمل واصافته معنوية ان الصفة كذلك دائما لان استمرارها ثبوتى أبدا والأشكيل الفرق بينهما فتأمل فان في المقام دقة (قوله كالمصدر) مثال غير الوصف وقيل اضافته لفظية لانه عامل في محل مجرور ورفعا ونصبا فاشبهه الصفة ورد بعبته بالمعرفة في قوله

ان وحدى بك الشديد أراني * عاذر افيك من عهدت عذولا

وبان تقدير الانفصال في الوصف بالضمير المستتر فيه ولا ضمير في المصدر (قوله واسم الفاعل الخ) مثال للوصف غير العامل ومنه أفعال التفضيل لانه لا يعمل في المفعول به فاضافته محضة كما هو مذهب سيبويه بدليل نعتة بالمعرفة (قوله لا يفيد تخصيصا) أي لحصوله بالمفعول قبل ان يضاف اليه (قوله التخفيف) أي بحذف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وأصله ضارب زيد أو المقدر نحو حواج بيت الله أو حذف نون المثنى والجمع وحصر فائدتها في التخفيف انما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص والافتقار لرفع القبح أيضا كما في الحسن الوجه فان في رفع الوجه قبح خلوا صفة عن ضمير الموصوف وفي نصبه تشبها بالمفعول به قبح اجراء وصف الفاعل مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجهه بالجر لعدم فائدته بل الاول فاعل لوجود ضمير الموصوف والثاني تميز لانه تكرة (قوله على تقدير الانفصال) أي بالضمير المستتر في الوصف كما مر (قوله هذا المضاف) أي المشابهة يفعل فالمضاف بدل من اسم الإشارة أو نعت له (قوله لا يجوز الخ) أي لان المقصود الاصل من الاضافة التعريف فيلزم من دخول ال تخصيص ال الحاصل أو اجتماع معرفتين على شيء واحد (قوله من انهما) أي الاضافة وآل (قوله بشرط الخ) اعترض بانه لا فائدة للاضافة حينئذ لا تخفف لعدم التنوين فيه ولا رفع قبح لان الوصف متعدد فلا قبح في نصبه المفعول به فكان القياس منع الاضافة كما منعت في الحسن وجهه والحسن وجهه لعدم فائدتها كما مر وأجيب بان هذا الشرط بحسب الاصل انما هو لجواز اضافة الصفة المشبهة للحلالة بال الحسن الوجه لان رفع القبح فيها لا يكون الا بذلك الشرط كما مر فعمل عليها الضارب الرجل في جواز الجر لاشتراكهما في تعريف الجزأين كما حلوا عليها في جواز النصب وان كان قبيحا فإياها أو أيضا ان يكون دخول آل على المضاف الذي هو خلاف الاصل كالمشاكاة (قوله وعلى ما أضيف اليه) أي لان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فلذلك لا يجوز ان يكون بين الوصف وما فيه آل أكثر من اسم واحد فيمنع الضارب رأس عبد الجاني وبقي من صور الجواز الاضافة الى مضاف اضمير ما فيه آل كقوله * الودانت المستحقة صنوه * وأوجب المبرد في هذه النصب وهو محجوج بالسمع والافصح في المسائل الثلاث النصب بالوصف (قوله امتنعت المسئلة) أي مسئلة الاضافة ويجب النصب وأجاز القراء الاضافة للمعارف مطلقا كالضارب زيد والضارب هذا والضارب فيجوز

والضارب الرجل أو على ما أضيف اليه المضاف اليه كزيد الضارب رأس الجاني فان لم تدخل الالف واللام على المضاف اليه ولا على ما أضيف اليه المضاف اليه امتنعت المسئلة

نصب الثلاثة أو جهايا لاضافة بخلاف الضارب رجل فبتعين فيه النصب لامتناع اضافة المعرفة
للمذكورة وافقده المبردو الرمانى فى الضمير دون غيره لكن أوجب فيه الجر ومذهب سيبويه ان
الضمير كالظاهر الخالى من آل يتعين فيه المنعولية أن كان الوصف محلى بها كالضاربك الذى قد شرط
الاضافة ويتعين فيه الجران كان مجردا كضاربه لفسق التثوين واما الضاربك والضاربوه
فالجر فيه جائز لوجود شرطه وهو كون الوصف مثنى أو جمعا وكذا النصب أيضا ولا يمنع منه حذف
النون لانها قد تحذف مع نصب الظاهر تخفيفا كما تحذف فى الاضافة كقولہ
الفارقة والحق لامل له * والمستقلوك كثير ماوهوا

شئى أو جمعاً سبيله أتبع
ش أى وجود الااف واللام فى
الوصف المضاف اذا كان شئى
أو جمع سلامة أتبع سبيل المثنى
أى على حد المثنى وهو جمع المذكر
السالم مغن عن وجوده فى المضاف
اليه فقط قول هـ ذان الضاربان زيد
وهو لاء الضاربون زيد وتحذف
للاضافة النون ص

معنى وأقول سوهما اذا ورد
ش المضاف يتخصص بالمضاف اليه
أو يعرف به فلا بد من كونه غيره
اذ لا يتخصص الشيء أو يعرف
بنفسه ولا يضاف اسم لما اتحد به
في المعنى كالمترادفين وكالموصوف
وصفته فلا يقال قبح ر ولا رجل
فأقم وما ورد سوهما للمترادف
كقوله سعيدهم كز فظاهر هذا انه
من إضافة الشيء الى نفسه لان
المراد بسعيدهم كز فيه واحد فهو
الاول بالاسمى والثاني بالاسم فكأنه
قال جاءني مسمى كز زى مسمى
هذا الاسم وعلى ذلك يؤول ما أشبه
هذا من إضافة المترادفين كيوم
الجديد وأما ما ظاهره إضافة
الموصوف الى صفته فهو ول على
حذف مضاف اليه موصوف

ينصب الحق وكثيرو رد ذلك جماعة بأن الأصل أن لا تنسقط النون إلا لاضافة فلا يعدل عنه إلا إذا
تعين غيره بظهور النصب وذلك في الظاهر دون الضمير هذا وظاهر مذهب سيبويه تعين النصب
في نحو الرجل أنت الضاربه وإن عاد الضمير لم ينافيه آل ولينظر الفرق بينهما وبين الودأنت المستحقة
صفوه فإن هذا أولى منها القربة من المضاف فتأمل (قوله فلا تقول هذا الضارب رجل) أي لا تنفاه
لثبوت الضافة وليس له ما يحمل عليه بخلاف ما مر فيجب نصب رجل مفعولا للوصف وكذا زيد
عند غير القراء (قوله وكونها في الوصف الخ) الجارية تعلق بالكون أن كان تاما وخبره من حيث
النقصان أن كان ناقصا وكاف خبره من حيث الابتداء وأن وقع بفتح الهمزة في تأويل مصدر فاعل
بكاف ومتعلقة محذوف أي وجود ال في المضاف يكفي في اغتقاره وقوعه مثنى الخ وقيل أن وقع
مبتدأ ثان خبره كاف والجمله خبر الكون حذف رابطها أي في اغتقاره ونقل عن المصنف كسر
الهمزة فتكون شرطية حذف جوابها دلالة ما قبلها عليه وعليه حل الشارح أي أن وقع الوصف
مثنى أو جمعا فوجود ال فيه مغن عن وجودها في المضاف اليه أي كن فيه أن الكافي عن وجودها
في المضاف اليه ليس هو وجودها في المضاف بل وقوعه مثنى الخ لأن وجودها في المضاف خلاف
الأصل فيحتاج لمسوغ وهو مشاكاة كونها في المضاف اليه كما مر أو وقوعه مثنى أو جمعا لأنه لما طال
بالانتماء والجمع ناسبها التحذيف فلم ينجح لاتصالها بالمضاف اليه أقاده الصبيان (قوله ولا يضاف اسم
الخ) في نسخ تأخير هذا البيت مع شرحه عما بعده وعليها شرح الأشموني (قوله لما به اتحد معنى)
أي فقط كقصر بر أو معنى ولفظا كزيد زيد مراد به ما ذات واحدة فيجب فيه ما الاتباع على
التوكيد اللفظي وخرج عنه المشترك المتحد للفظ دون المعنى لفضيا كان كعين العين وزيد زيد
مراد به ما ذاتان أو عتونا كالأب وابن الابن فإن ذلك صحيح سائغ (قوله وما ورد الخ) مقتضاه
كل من أنه يقتصر في ذلك على المسموع وأن التأويل المذكور إنما هو تخريج للمسموع على وجه
صحيح لا مسوغ لا رتبكنا منه ولا يتنافى ذلك ما تقدم في باب العلم من قوله وإن يكونا مفردين فاضف
لأن معناه أبقى الضافة الواردة مؤولا لها بما هنا كما أسلفناه هناك (قوله مؤول) أجازة الكوفيون
بلا تأويل بشرط اختلاف اللفظين (قوله في مؤول الأول بالمسمى الخ) أي إذا كان الحكم مناسبا
للمسمى فإن ناسب الاسم كتبت سعيدا كز عكس التأويل أي كتبت اسم هذا المسمى (قوله كيوم
الخ) فيه أنه ليس من المترادفين بل من إضافة الأعم للأخص وهي جائزة لأفادتها تخصيص
لأعم وما عكسها ممنوع (قوله حبة الحقا) بالدهى الرحلة وصفت بالحق لأنها تنبت في مجارى
الدها فتعبر السور فقطعها وتطوؤها الأقدام وفي القاموس بقوله الحقا بدل حبة وتأويله أن

تلك الصفة كقولهم حبة الحقا وملاة الاولى والاصل حبة البقلة الحقا وملاة الساعة الاولى فالحقا صفة

المجلس الأعلى للدراسات الإسلامية

يقال الاصل بقوله الخبة الحقاء ولا شك ان الخبة التي هي بزر الرحلة توصف بالحق كما توصف به نفس الرحلة لانها من جملة ما ينبت في الجحاري فكذلك من العبارتين موهم لاضافة الصفة للموصوف ولا مانع من جعلها من اضافة الاعم للاخص فلا تحتاج لتأويل باعتبار ان الحقاء صار كالعلم على تلك البقعة وان كان خلاف الظاهر واعلم ان التأويل في هذه المذكورات يصير الاضافة حقيقية على معنى لام الاختصاص (قوله موهلا) بفتح الهاء من أهله لكذا بمعنى أهله أي جعله أهلا والمراد لازم ذلك وهو كون المضاف أهلا في نفسه للحذف فهو من اطلاق المسبب وهو التأهيل وارادة سببه وهو كونه أهلا (قوله واقامة المضاف اليه الخ) هذا مع ما بعده تفسير لصلاحية الحذف وليس شرطاً مسبقاً أي معنى كونه صالحاً للحذف انه يستغنى عنه في افادة المعنى المراد بالمضاف اليه ويشترط أيضاً كونه بعضاً من المضاف اليه أو كبعضه فالاول نحو قطعت بعض أصابعه بقطعته بعض السيارة * كما شقت صدر القناة من الدم * والثاني كمر الرياح الآتي وقوله ألقى الفواحش عندهم معروفة * ولديهم ترك الجبل جميل زاد الدما مبنياً أو كونه كل المضاف اليه نحو يوم تجد كل نفس فلا يقال أعجبتني يوم العروبة لان المضاف ليس كالأول ولا بعضاً ولا كبعض وان كان صالحاً للحذف (قوله مشين) أي النسوة كما اهتزت أي مشياً كما اهتزت رماح تسفقت أي أمالت ومرت الرياح أي مرورها فاعله وفيه الشاهد (قوله فاكتسب التذكير) أي بالشروط المذكورة في كلام المتنا كسقاء ومما يكتسبه المضاف أيضاً ما هو من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية ككل الميل ووجوب التصدر كغلام من عندك والجمع كقوله

فما حب المديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا

أو البناء ما لاضافة الى مبنى كاسمي أي قبل والاعراب كهذه خمسة عشر زيد برفع عشر لاضافته للمعرب وفيه ان اعرابه انما هو لمعارضة الاضافة شبه الحرف لا لاكتسابه من المضاف اليه بدليل ان من يعربه لا يخصه باضافة المعرب بل مع المبنى أيضاً كهذه خمسة عشر كقوله الدما مبنى (قوله واكتسب التذكير الخ) أي بدليل قوله قريب والاقوال قريبة ويرد عليه لعل الساعة قريب حيث ذكره بلاضافة فالوجه ان التذكير في اليتين لا جراً فاعيل بمعنى فاعل مجزاه بمعنى مفعول في انه يستوي فيه المذكروا والمؤنث وقيل بل هو بمعنى مفعول أي مفعول بوقيل انهم التزموا تذكير قريب في غير النسب للفرق بينهما وقيل الرجعة بمعنى الغفران أو المطر بقى ان في كلام الشرح اطلاق التذكير عليه تعالى وهو سوء أدب والجواب ان التذكير هنا وصف للفظ الجلالة لا المعناه فلا ضير فيه صبان ولك ان تقول المراد اكتسب حكم التذكير الثابت له تعالى لانه اذا أخبر عن نفسه تعالى بحكم لا يكون الا كالمذكروا ان لم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب التذكير نفسه اذا لاضافة لان تصير المؤنث مذكراً حقيقة بل باعتبار ان يصير الحكم عليه كالحكم على المذكروا كقوله وبعض الاسماء الخ) يشعر بان الاصل والغالب في الاسماء صلاحيتها للاضافة وعدمها وقوله وبعض ذال الخ يشعر بان الاصل في ملازم الاضافة ان لا يقطع عنها واعلم ان اقسام الاسماء بالنسبة للاضافة وعدمها عشرة ما تجوز اضافة وهو الغالب وما تمتنع كالضمائر والاشارات وغير أي من الموصولات واسماء الشرط والاستفهام وما تجب اضافة له لجملة قائما لخصوص الفعلية وهو اذا اول الحينة عند من جعلها اسماً وأطلق الجمله ولا يقطع عنها لفظاً وهو حيث اوي قطع وهو اذ وما تجب اضافة للمفرد مطلقاً ما لفظاً أو نية وهو غير وجمع والجهات ونحوها ككل اذا لم تقع توكيداً ولا نعتاً أو لفظاً فقط ككلا وكما وعد وما عطف عليه في الشرح

وربما اكتسب ثان أولاً

تأنيثاً ان كان الحذف موهلاً

ش قد يكتسب المضاف المذكروا من

المؤنث المضاف اليه التأنيث بشرط

ان يكون المضاف صالحاً للحذف

واقامة المضاف اليه مقامه ويفهم

منه ذلك المعنى نحو قطعت بعض

أصابعه فصم تأنيث بعض لاضافته

الى أصابع وهو مؤنث الصيغة

الاستغناء بأصابع عنه فتقول

قطعت أصابعه ومنه قوله

مشين كما اهتزت رماح تسفقت

أعاليها امر الرياح النواصم

فانث المر لاضافته الى الرياح وجاز

ذلك لصحة الاستغناء عن المربار لاج

نحو تسفقت الرياح وربما كان

المضاف مؤنثاً فاكتسب التذكير

من المذكروا المضاف اليه بالشرط

الذي تقدم كقوله تعالى ان رجعت

الله قريب من المحسنين فالرجعة

مؤنثة واكتسب التذكير باضافتها

الى الله تعالى فان لم يصلح المضاف

لحذف والاستغناء بالمضاف اليه

عنه لم يجز التأنيث فلا تقول خرجت

غلام هندا اذ لا يقال خرجت هندا

ويشعر منه خروج الغلام ص

وبعض الاسماء يضاف أبداً

وبعض ذاقدياً لفظاً مفرداً

ش من الاسماء ما يلزم الاضافة وهو قسمان (٨) أحدهما ما يلزم الاضافة لفظا ومعنى فلا يستعمل مفردا أى بلا اضافة وهو المراد بنشطر

البيت وذلك نحو عند ولدى وسوى
وقصارى الشئ ووجداد بمعنى غاية
والثاني ما يلزم الاضافة بمعنى دون
لفظ فيجوز أن يستعمل مفردا أى
بلا اضافة وهو المراد بتوله وبعض
ذاقديأت أى وبعض ما يلزم الاضافة
قد يستعمل مفردا لفظا وسيأتى كل
من القسمين ص

وبعض ما يضاف حقا المنع
ايلاؤه اسم ظاهر احيث وقع
كوحديلى ودوا الى سعدى
وشذا يلا عدى لى

ش من اللازم للاضافة لفظا
ما لا يضاف الا الى المضمرة وهو المراد
هنا نحو وحديلى من فردا وابيك
أى اقامة على اجابتك بعد اقامة
ودوا لىك أى ادالة بعد ادالة
وسعدىك أى اسعاد بعد اسعاد وشذا
اضافة لى الى ضمير الغيبة ومنه قوله
انك لو دعوتنى ودونى
زورا ذات مترع يونى
اقلت لىبه لمن يدعونى
وشذا اضافة لى الى ظاهر انشد
سيديه
دعوت لىا بنى مسورا

فلى قلبى يدى مسور
كذا ذكره المصنف ويفهم من كلام
سيديوه ان ذلك غير شاذ فى لى
وسعدى ومنه سيمويه ان لىك
وما ذكر بعده مثنى وانه منصوب
على المصدرية بفعل محذوف وان
تثنيته المقصود بها التذكير فهو
على هذا الملق بالمثنى كقوله تعالى
ثم ارجع البصر كرتين أى كرات
فكرتين ليس المراد به مرتين فقط
لقوله تعالى يقلب لىك البصر

أولام مفردا نظاهر وهو أولو ولات وذو وذات وفروعها كذو وذو تا وكل المنعوت بها فيما يظهر
كزبد الرجل كل الرجل أول للضمير مطلقا كوحديك وكل فى التوكيد أو لخصوص ضمير المخاطب
كلىك واخوانه (قوله وقصارى) بنظم القاف مقصورا ووجداد بمعنى له توزه وقوله بمعنى غايته
راجع لهما ويقال فى الاول قصيرا كالمصغر (قوله حتما) أى اضافة حتما أى واجبة (قوله ايلأوه
مصدرا لى المتعدي بالهمزة بمعنى اتبعه لى أى امتنع ان يجعل الاسم الظاهر تابعه لى فاليها مقعوله
الثنائى واسمائه مقعوله الاول لانه هو الذى كان فاعلا قبل الهذرة وقوله لا تى وشذا يلا عدى
مصدر مضاف لمفعوله الاول وللى مقعوله الثانى ولامه للتقوية وهذا هو الصواب (قوله وحديك) هو
مصدر ملازم للافراد والتذكير والنصب فقيل على المصدرية لئلا لم يلفظه كفعل الابوة والخوانلة
وقيل لفظه حكى الاصمعي وحديك وحدا كوعديك وعدا اذا انفرد وقيل أصله ايجاد مصدر
أوحده بمعنى أفرده حذفت زوائده وقيل على الحال تأوله بموحدا أى مفردا على ما مر فى باب وقد
يجر على مجلس على وحده وأباضافة كسبح وحده بوزن كرىم أى لا نظيره فى الخير وكذا قريب
وحده بالقاف والراء والعين المهملة وهو السيد ويقال بجيش وحده وعيم وحده مصغر بجش وعيم
وهو الجارأى لا نظيره فى الشر (قوله لىك) أصله الب لىك البائين أى أقيم على طاعتك واجابتك
اقامتين من ألب بالمكان اذا أقام به فخذف الفعل وأقيم المصدر مقامه فصار البائين لك ثم حذفت
زوائده وحذف الجارأى وأضيف للضمير كل ذلك ليسر ع الجيب الى مناع خطاب مناديه ويقال فى
الباقى نظير ذلك ويجوز كونه من اب بمعنى ألب أى أقام فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضى
(قوله ادالة) الانسب تداولا بعد تداول أو مداولا بعد مداول لان الادالة هى الغلبة ولا تناسب
هنا بخلاف التداول فانه التناوب أى تداولا لطاعتك ومناوبة فيها (قوله وسعدىك) لا تستعمل إلا
بعد لىك لانهم اتوكيد لىها (قوله ودونى زورا) بالزاي ثم الراء هى الارض البعيدة والجملة حال من ياء
دعوتنى والمترع البحر من قولهم حوض ترع بنخ التاء القوقية والراء أى تمتلئ ويون بنخ الموحدة
وضم المثناة التحتية أى واسعة بعيدة الأطراف وفى قوله لىبه التفات من الخطاب الى الغيبة على
حدا اذا كنتم فى القلب وجر من بهم (قوله دعوت الخ) قائل زسته دية قد عامسور الجملها فلبها أى
أجابها بقوله لىك فقوله فلى فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف على دعوت والفاء الثانية سميية أى
فاجيبه اجابة بعد اجابة اذ سألتنى فى أمر نابه وخص بديه لانه أعطاه بها ففهم ما أشار الى انه أجاب
بالفعل كالقول (قوله مثنى) أى بحسب الاصل ثم قصده التكرار وانسلخ عن التثنية وألحق به فى
الاعراب نظرا لاصله (قوله على المصدرية) أى المفعولية المطلقة وقد علمت انها مصدر محذوفة
الزوائد لاسمها مصدر وقوله بفعل محذوف أى من ألقاظها الا لىك وهذا ذك بذا لىن مجتمعتين فمن
معناهما فيقدر فى سعدىك أسعدى أعاون وفى دوا لىك اداول وفى حنا لىك أحن وفى
هذا ذك أسرع لان معناه الاسراع وفى لىك أقيم لانه لافعل لهما من لفظهما كذا قيل وفيه أن
لىك مأخوذ من ألب بالمكان اذا أقام به أو من اب بمعناه كما مر فله فعل من لفظه ولا ضرر فى كونه
محذوف الزوائد على الاول لانه مثل سعدىك ودوا لىك فى ذلك نعم ذكر جماعة ان معنى لىك اجابة
بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه أى أجب لان اب وألب ليسا بمعنى أجب اه
صيان لا يقال قد وجد فعله من لفظه على هذا أيضا وهو لى كفى البيت المار فان معناه أجب
كما مر لا نقول مدلول لى انه قال لىك فلا يضح ان يشتق منه لىك لازوم الدور فتأمل (قوله ثم
ارجع البصر) أى رده فى نواحى السماء كرتين أى مرتين وقوله فى الآية هل ترى من فطورا لى من

خلل

خاصا وهو حسير أى من دجرا وهو كليل ولا ينقلب البصر من دجرا كليا من كرتين فقط فيستعين
أن يكون المراد بكرتين التكرير لا اثنين فقط وكذا لىك معناه اقامة بعد اقامة كما تقدم

فليس المراد الاثنان فقط وكذلك باقي اخواتها على ما تنقسم في نفسه هـ واو مدته يونس انه ليس بمثنى وان اصله ابي وانه مقصور قلبت
 ألفه با مع الضمير كما قلبت ألف لدى وعلى مع الضمير قليل لديه وعليه ورد عليه سيبويه بانه لو كان الامر كما ذكرتم تنقلب ألفه مع الظاهرياء
 كما تنقلب ألف لدى وعلى فكما تقول على زيد ولدى زيد فكذلك كان ينبغي ان يقال (٩) ابي زيد لكنهم لما اضافوه الى الظاهر قلبوا
 الالف بياء فقالوا فابي يدي مـ وورد

فدل ذلك على انه مثنى وليس بمقصود
 كما زعم يونس ص

واثرتموا اضافة الى الجمل

حيث واذا وان ينون يحتمل

افرادا ذوما كاذ معني كاذ

أضف جواز نحو حين جانبذ

ش من اللازم للاضافة ما لا يضاف

الا الى جملة وهو حيث واذا واذا

فاما حيث فتضاف الى الجملة الاسمية

نحو اجلس حيث زيد جالس والى

الجملة الفعلية نحو اجلس حيث

جلس زيد او حيث يجلس زيد

وشذ اضافتها الى مفرد كقوله

* اما ترى حيث سهيل طالعا *

واما اذ فتضاف ايضا الى الجملة

الاسمية نحو جئت اذ زيد قائم والى

الجملة الفعلية نحو جئت اذ قام

زيد ويجوز حذف الجملة المضاف

اليها ويؤتى بالتسوين عوضا عنها

كقوله تعالى وانتم حينئذ تنظرون

وهذا معنى قوله وان ينون يحتمل

افرادا ذى وان ينون اذ يحتمل

افرادها أى عدم اضافتها للفظا

لوقوع التسوين عوضا عن الجملة

المضاف اليها واما اذا فلا تنضاف

الا الى جملة فعلية فتقول آتيتك اذا

قام زيد ولا يجوز اضافتها الى جملة

اسمية فلا تقول آتيتك اذا زيد قائم

خلافا لقوم وسيد كرها المصنف

وأشار بقوله وما كاذ معني كاذالى

ان ما كان مثل اذنى كونه ظرفا

خليل بصدع وغيره (قوله انه ليس بمثنى) أى ليس بكفلاخلاف يونس في خصوصه وغلط ابن الناطم في
 اجرائه في اخواته أيضا (قوله وان ينون) نائب فاعله ضمير يعود على اذونائب فاعل يحتمل هو قوله
 افرادا ذى لم يقل افرادها ايضا حال لا يتوهم عود الضمير الى المذكور من حيث واذا (قوله وما كاذ)
 مبتدأ خبره كاذ السامى ومعنى منصوب على نزع الخافض أى والذى مثل اذنى المعنى من حيث كونه
 ظرفا ماماضيا مثله في الاضافة الى الجمل وقوله أضف جوازا كاستدراك على قوله كاذين به انه
 مثله في مطلق الاضافة لافى وجوبه او يحتمل ان الخبر قوله أضف والربط محذوف وكاذ صفة لمصدر
 محذوف على حذف مضاف أى والذى مثل اذ أضفه اضافة كاذافة اذنى كونه للجمع حال كونها
 جائرة (قوله وهو حيث واذا) الاول ظرف مكان لا يخرج عن الظرفية الا نادرا وقدير ادبها الزمان
 وثاؤها مثلثة وقد تبدل ياؤها واو اقبل وألفا وبوفعس يعربون ولا يضاف الى الجملة من اسماء
 المكان غير ها والناتى ظرف زمان ماض وقد ترد لا للاستقبال فى الاصح بدل من فسوف يعلمون اذ
 الاغلال فى أعناقهم وتلزم النصب محللا على الظرفية مالم يضاف اليها زمان كيومئذ والا كانت
 فى محل جر بالاضافة فلا تقع مفعولا به ولا بد لامنه عند الجهور واما نحو واذا كروا اذا كنتم قليل
 واذا كرفى الكتاب مريم اذا تنبذت قول بانها ظرف محذوف أى واذا كروا نعمة الله عليكم اذا كنتم
 واذا كركضة مريم اذا تنبذت وترد لتعليل نحو وان تنفعكم اليوم اذ ظلمت انكم الخ أى لاجل
 ظلمكم وهل هى حينئذ حرف كاللزم او ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان وترد
 للمعاجزة بعد يثا أو يثما كقوله * فينبأ العسر اذ دارت مياسير * وهل هى حينئذ ظرف زمان
 أو مكان أو حرف لمعنى المفاجأة أو زائدا أقوال (قوله الى الجملة الاسمية) قال فى التصريح شرط
 الاسمية بعد حيث أن لا يكون خبرها فعلا وبعد اذ أن لا يكون خبرها فعلا ماضيا نص على ذلك
 سيبويه اه ولعل ذلك شرط للعين لا للجواز لما فى المعنى ان نصب زيدى جالست حيث زيد
 أراه أرجح من رفعه على الابتداء لان اضافة حيث الى الفعلية أكثر اه وفى الهمع يقع اضافة
 اذ الى اسمية بمنزلة ما فعل ماض بكت اذ زيد قام دون اذ زيد يقوم لان اذ الماضى فيقع ان تفصل منه
 (قوله اما ترى الخ) تمامه * بنجما يضى * كاشهاب لامعا * وترى بصيرة مفعولها طالعا وحيث
 ظرف مكان متعلق بطالعا وقيل مفعولها حيث وطالعا حال منها أى ترى بصيرة مفعولها طالعا وحيث
 طالعا مـ ومن سهيل والشاهد اضافة حيث الى المفرد وهو سهيل وهل هى حينئذ مبنية على
 أصلها أو معربة لزوال سبب البناء وهو الاضافة للجملة قولان وقيل سهيل بالرفع مبتدأ حذف
 خبره أى حيث سهيل مستقر طالعا فلا شاهد فيه (قوله اذ قام زيد) يشعربا شترامضى الفعل
 لفظا كهذا المثال ومثله الماضى معنى نحو واذا رفع ابراهيم القواعد لا غيرهما (قوله ويجوز
 حذف الجملة الخ) مثل اذنى ذلك اذا كقوله تعالى ولئن اطعتم بشرامثلكم انكم اذا ناسرون وقد
 يحذف جزء الجملة بعد اذ كقوله * والعيش منقلب اذ ذلنا فانا * أى اذ ذلنا كذلك وليست
 مضافة لمفرد كما توهم (قوله غير محدود) أى ليس له اختصاص أصلا كما مثله ومنه يوم لانه لا يختص
 بالهارا البقرينة كأن يقال مارأيت يوم ما وليه والا كان بمعنى وقت وجن فلا يختص بليل ولا نهار

(٢ - خضرى ثانى) ماضيا غير محدود ويجوز اضافته الى ما يضاف اليه اذ من الجملة وهو الجملة الاسمية والفعلية وذلك نحو حين وقت
 وزمان ويوم فتقول جئت حين جاء زيد ووقت جاء عمرو وزمان قدم بكر ويوم خرج خالد وكذلك تقول جئت حين زيد قائم وكذلك الباقي
 وانما قال أضف جواز العلم ان هذا النوع أعنى ما كان مثل اذنى المعنى يضاف الى ما يضاف اليه فهو الجملة جواز الاوجوب بان كان
 الطرف غير ماض أو محدود المبحر مجرى اذ بل يعامل غير الماضى وهو المستقبل معاملة اذ فلا يضاف الى الجملة الاسمية

بل الى التعمية فتقول اجبتك حين
يجب مزيد ولا يضاف الحدود الى
جملة وذلك نحو شهر وحول بل
لا يضاف الا الى مفرد نحو شهر كذا
وحول كذا ص

أوله اختصاص من بعض الوجوه كغدا وعشية وليله ونهار وصباح ومساء فكل هذا يضاف
لجمله بخلاف المحدود وهو ما دل على عدد كيو دين واسبوع وستة وعام أو على تعيين وقت كامل
وعند (قوله بل الى الفعلية) هذا مذهب سيديو به من ان مشبه اذا ما تعامل معاملة ما فيضاف
الاول الى الجملتين والثاني الى الفعلية فقط مثلها ما وافقه الناظم في مشبه اذا ولد لك اقتصر عليه
دون مشبه اذا خور اضافة للاسمية بدليل يوم هم على النار يقتنون وقوله

(قوله ومذهب البصر بين الخ) عللوه بان سبب البناء مع الماضي طلب المشاكلة فلا وجه له مع الاسم والفعل المعرب واجابوا عن الآية بان اسم الإشارة عائد لما ذكره قبله ويوم ظرف متعلق بمحذوف خبره وفيه انه يلزم عليه مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها وأيضا فالمشاكلة انما تطلب بين المضاف والمضاف اليه وهو الجملة بتمامها وهي مبنية مطلقا لا الفعل وحده الآن يقال الفعل هو المقصود بالذات فاعتبرت مشاكلته وان كانت الاضافة الى مجموع الجملة وعلله المصنف بان سبب البناء شبه الطرف المضاف للجملة بحرف الشرط في جعل الجملة بعدده مفتقرة اليه والى غيره بعد ان كانت كلاما تاما وذلك عام في كل جملة (قوله جعل الأفعال) بنقل حركة الهاء الى اللام للوزن (قوله كهن) بضم الهاء من هان هو ان اذا سهل أى نواضع اذا اعتلى أى تكبر غيرك (وله الى الجمل الفعلية) أى الماضوية غالباً ويقل للمضارعية وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب

والنفس راغبة اذا رغبتا * واذا تردا الى قليل تقنع

وانما لم يتم التضمنهما معنى الشرط غالباً وان خالف الشرط في أنهما لا تجزم اختياراً وفي اختصاصهما بالمتيقن والمظنون بخلاف باقى الأدوات فانها للمشكوك والمستحيل كان للرجحان له وأما نحو أفان مت فلتمزله منزلة المشكوك لا بهام زمن الموت وقد تجرد عن الشرط نحو واذا ما غصبوا هم يغفرون بدليل خلق جملة هم يغفرون من الغاء ومن ذلك الواقعة في القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى وهى ظرف للمستقبل وقد تجبى للماضى كآية واذا رأوا تجارة وللحال كالواقعة في القسم عند جماعة بناء على ان عاملها فعل القسم وهو حال ولا يخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور وأما قوله عليه الصلاة والسلام انا انى لا علم اذا كنت عنى راضية فهى فيه ظرف للمفعول المحذوف لا منفعول كما توهم أى لا أعلم شأنك اذا كنت الخ وقوله تعالى حتى اذا جاؤوها حتى فيه استدائية لا غائية جارة لا ذاهية منصوبة بجوابها عند الاكثر لا بشرطها لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واقتران جوابها بالفاء واذا الفجائية لا يمنع عمله فيها التوسعة في الظروف وان لم تستحق التصدير فانظرك بما ليس بحقيقة أو يقال محل عمل جوابها فيها اذ لم يقترب به - ما والا كان عاملها محذوفاً يدل عليه الجواب ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط قال انها غير مضافة اليه مثلها كما يقول الجميع فيها اذا جرمت كفى المعنى وحينئذ فالفرق بينها وبين انذو حيث انها لا يحصل الربط فيها بين جملتى الجواب والشرط بكونها شرطاً كفى أين ومتى وأما انذو حيث فلولاً الاضافة ما حصل به - ما ربط وعند تجردها عن الشرط تكون مضافة للجملة بعدها بخلاف فيما يظهر يحصل به الربط فتدبر ومنه انما الحينية وتسمى الوجودية وهى الرابطة لوجود شئ بوجود غيره بناء على قول المصنف انها ظرف فيه معنى الشرط فتضاف لشرطها وتنصب بجوابها كفى القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط وتختص بالماضى فلا يكون شرطها وجوابها الماضيين عند كثيرين ولذا اختار فى المعنى كونها بمعنى اذا لا بمعنى حين كما قيل وأما نحو فلما نجحهم الى البر فنهزم مقتصدون فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا فالجواب فيه - ما محذوف أى انقسموا قسمين وأقبل يجادلنا ولا تضاف الا الى الجمل الفعلية كاذاً وأما قوله

أقول لعبد الله الماسقة أؤنا * ونحن بوادى عبد شمس وهاشم

فعلى حد وان أحسن من المشركين استجارك لان سقاؤنا فاعل بمحذوف يفسره وهى أى سقاؤنا وشتم فعل أمر بمعنى انظر مقول القول ومذهب سيبويه انها حرف وجود ولو جود فلا محل لها

ومذهب البصر بين أنه لا يجوز فيما أضيف الى جملة فعلية صدرت بمضارع أو الى جملة اسمية الا الاعراب ولا يجوز البناء الا فيما أضيف الى جملة فعلية صدرت بماض - هذا حكم ما يضاف الى الجملة جوازا واما ما يضاف اليها وجوبا فلا يلزم للبناء لشبهه بالحرف في الاقتصار الى الجملة بحيث واذا واذا ص وألزموا اذا اضافة الى

جمل الأفعال كهن اذا اعتلى ش أشار فى هذا البيت الى ما تقدم ذكره من ان اذا تلزم الاضافة الى الجمل الفعلية ولا تضاف الى الجملة الاسمية خلافاً للاحفش والكوفيين فلا تقول اجيئك اذا زيد قائم واما أجيئك اذا زيد قائم فزيد مر فوع

بفعل محذوف وليس مرفوعا على الاستدعاء هذا مذهب سيبويه وخالفه الاخفش فجوز كونه مبتدأ خبره الفعل الذي بعده وزعم السيرافي انه لا خلاف بين سيبويه والاخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد اذ وانما الخلاف بينهما في خبره فسيبويه يوجب أن يكون فعلا والاخفش يجوز أن يكون اسما فيجوز في أحبيك اذا زيد (١٢) قام جعل زيد مبتدأ عند سيبويه والاخفش ويجوز أحبيك اذا زيد قائم عند الاخفش فقط ص

الاخفش فقط ص

لمفهم اثنين معترف بلا

تفرق أضيف كذا وكلا
ش من الاسماء الملازمة للاضافة
لفظا ومعنى كذا وكلا ولا يضافان
الا الى معرفة مثنى لفظا ومعنى نحو
جاءني كلا الرجلين وكلا المرأتين
أو معنى دون لفظ نحو جاءني
كلاهما وكلاهما ومنه قوله

ان للغير وللشردى

وكلا ذلك وجه وقبل
وهذا هو المراد بقوله لمفهم اثنين
معرف واحترز بقوله بلا تفرق من
معرف أفهم اثنين بتثنية فانه
لا يضاف اليه كلا وكلا فلا تقول
كلا زيد وعمر وجاء وقد جاء شاذ
كقوله

كلا أخى وخيلى واجدى عضدا
في الثابتات والماسم الملمات
ص

ولا تصنف لمفرد معرف

أيا وان كررتها فاضف
أوتوا لاجزا وخصص بالمعرفة
موصولة أيا بالعكس الصفة
وان تسكن شرطاً واستفهاماً

فطلقا ككل بهما الكلاما

ش من الاسماء الملازمة للاضافة
معنى أى ولا تضاف الى مفرد معرفة
الا اذا تكررت ومنه قوله

ألا تألون الناس أبى وأيك
غداة التقينا كان خيرا واکرما

(قوله بفعل محذوف) أى يفسره المذكور ومنه اذا السماء انشقت وأما قوله

اذا باهلى تحته حظلية * له ولد منها فذلك المذرع

فعلى اضممار كان أى اذا كان باهلى نسبة الى باهله أرذل قبيلة من قيس وحظلية نسبة الى حظلة
أكرم قبيلة من عجم والمذرع بذال مجع من أمه أشرف من أبيه (قوله وخالفه الاخفش) أى تبع
للكوفيين كما أجازوا دخول اداة الشرط على الجمل الاسمية (قوله بلا تفرق) أى بان تكون الالة
على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لانهم ماموضوعان أما كيد المثنى فالشرط ثلاثة التعريف
وافهام اثنين وعدم التفرق (قوله ان للغير الخ) المدى الغاية والوجه والقبل يشتمل على الجبهة أى
وكلا ذلك المذكور من الخير والشر وجهه بصرف اليها فذلك مفرد لفظا مثنى معنى على حدعوان
بين ذلك أى المذكور من الفارض أى السنة والبكر أى الشابة والعوان النصف (قوله واجدى)
بكسر الدال خبر عن كلابا باعتبار لفظها ولوراعى المعنى اقبال واجدى بالالف لانه خبر مرفوع
والياء مفعوله الاول وعضد مفعوله الثانى (قوله أيا) أى شرطية كانت أو موصولة أو
استفهامية أو وصفية وضمر كرتهم الاى لا باع موم السابق لان الوصفية لا تكرر ولا تنوى بها
الاجزاء (قوله أوتوا لاجزا) مجزوم بحذف الياء لعطفه على كرتهم وفصل بينهما بحجاب الشرط
لأنه كونه ليس اجنبيا ولا يرد أن تقديم الجواب على الشرط وهو تنوع منع لانه يعتق في النوانى
أفاده بس (قوله واخصص بالمعرفة) أى غير ماسبق منعه وهو المفرد المعرف غير المنوى به الاجزاء
والباء داخل على المقصور عليه وأيام مفعول اخصص وموصولة حال منه مقدمة (قوله وبالعكس)
عطف على المعرفة فهو متعلق باخصص والصفة عطف على أيا فهى مفعولة أى واخصص أيا الصفة
بعكس المعرفة وهو النكرة والاولى بالاضد لان العكس اغة تبديل أول الشئ آخره وليس مرادا
هنا ويحتمل أن الصفة مبتدأ أو خبر خبر بالعكس أى والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم أى
خلافه فان العكس قد يطلق على مطلق التغيير (قوله فطلقا) اما صفة لمصدر محذوف أى
تكمل مطلقا وحال من الهاء فى أى سواء اضممت انكرة أو معرفة غير ماسبق منعه لكن يرد
على هذا أن الحال لم تطابق صاحبها فى التأنيت الا أن يجعل مصدرا ميميا أى ذات اطلاق لا اسم
مفعول (قوله الا اذا تكررت) ولا يجب اضافة الاولى منهما الضمير المتكلم خلافا لبعضهم (قوله
أو قصدت الاجزاء) مثله قصد المجلس كائى الذى ينادى ينادى أى الكسب أطيب وكذا العطف
بالواو كاي زيد وعمر وقام (قوله اذا قصدتها الاستفهام) انصرت ممنوع فان التكرار وقصد الاجزاء
بأتيان فى الموصولة والشرطية أيضا دون الحالمة والوصفية وهما وان شملهما مامعوم قول المصنف
وان كررت الخ لكن خرج منه بقرينة انها لا يضافان لمعرفة أصلا أفاده سم فالشرطية المنكرة
كأى واياك جاء يكرم وذات الاجزاء أى زيد أعجبك أعجبنى والموصولة اضر ب أى زيد وأى عمرو هو
قام واقطع أى زيد هو قبيح أى الجزء الذى هو قبيح منه (قوله الا الى المعرفة) أى غير ماسبق
منعه (قوله الا الى نكرة) أى مماثلة له وصوف لفظا ومعنى كالمثال الاول أو معنى فقط كالذى

أو قصدت الاجزاء كقولك أى زيد أحسن أى أى اجزاء زيد أحسن ولذلك يجب بالاجزاء فىقال عينه أو أنفه

وهذا انما يكون فيما اذا قصدتها الاستفهام أى تكون استفهامية وشرطية وموصولة وصفة فاما الموصولة فذكر المصنف انهما لا تضاف
الا الى المعرفة فتقول يعجبني أيهم قائم ذكر غيرهما تضاف أيضا الى نكرة لكنه قليل نحو يعجبني أى رجلين قاما أو أيا الصفة فالمراد بها
ما كان صفة لنكرة أو حالا من معرفة فلا تضاف الا الى نكرة نحو مررت برجل أى رجل ومررت برجل أى فتى ومنه قول الشاعر

فأومات إيماءة خفية بالحبر * فله عينا حبراً يفتى وأما الشرطية والاستهامية فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقاً أي سواء كانا مثنيين أو مجموعين أو مفردين إلا المفرد المعرفة فأنهم لا يضافان إليه الا (١٣) الاستهامية فأنهم تضاف إليه كما تقدم ذكره

واعلم أن أياً كانت صفة أو حالاً فهي ملازمة للاضافة لفظاً ومعنى نحو مررت برجل أي رجل ويريد أي فتى وإن كانت استهامية أو شرطية أو موصولة فهي ملازمة للاضافة معنى لالفاظ نحو أي رجل عندك وأي عندك وأي رجل تضرب اضرب وأيا تضرب اضرب ويجبني أيهم عندك وأي عندك ونحو أي الرجلين تضرب اضرب وأي رجلين تضرب اضرب وأي الرجل تضرب اضرب وأي رجل عندك وأي الرجل عندك وأي رجل وأي رجلين وأي رجال (ص) وألزموا اضافة لدن جفر

ونصب غدوة بها عنهم نذر

ومع مع فيها قليل وتقل

فتح وكسر اسكون يصل

(ش) من الاسماء الملازمة للاضافة لدن ومع فأما لدن فلا ابتداء غاية زمان أو مكان وهي مبنية عند أكثر العرب لشبهها بالحرف

في لزوم استعمال واحد وهو

الظرفية وابتداء الغاية وعدم

جواز الاخبار بها ولا تخرج عن

الظرفية لا يجزها عن وهو الكثير

فيما ولذلك لم ترد في القرآن الكريم

الابن كقوله تعالى وعائنه من لدنا

علا وقوله تعالى لينذر بأساً شديداً

من لدنه وقيس تعريبها ومنه قراءة

أبي بكر عن عاصم لينذر بأساً

شديداً من لدنه لكنه أسكن الدال

بعده وكررت برجل أي فتى وهي حينئذ دالة على الكمال أي رجل كامل (قوله حبر) هو اسم رجل وإيماءة بنصب أي حال منه وما زائدة وفي مضاف إليه (قوله فأنهم) لا يضافان إليه الخ قد علمت ما فيه (قوله لدن) كعضد على الأشهر ويقال لدن بخير ولدن كبيد ولدن كقلت بكسر التاء ولد كهل ولد كقل ولد بفتح فضم وغير ذلك وإذا أضيفت المنقوصة النون إلى مضمرة وجب رد النون فلا يقال لدن سم (قوله جفر) فأنه يبان أن عامل الجبر هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف المقدر لأنه لم يصرح بذلك في هذا الكتاب اكتفاء باستفادته من ذلك ومن قوله في أعمال المصدر * وبعده جره الذي أضيف له * وفي اسم الفاعل * وانصب هذا الأعمال تلوا واخفص * وفي الصفة المشبهة * فارفع بها وانصب وجر * وفي اسماء الأفعال * ويعملان الخفص مصدرين * (قوله ومع مع الخ) الأولى بفتح العين عطف على لدن فهو مفعول ألزموا كما أشار له الشارح والثانية بالسكون مبتدأ خبره قليل والجملة مسندة لبيان لغة السكون لا خبر عن مع الأولى لأنه لا يفيد لزومها الاضافة مع أنه المقصود (قوله الملازمة للاضافة) أي لفظاً فقط لظاهر أو ضمير (قوله ومع) أي الظرفية فهي الملازمة للاضافة بخلاف المفردة في نحو جاءوا معاً فلازمة للعباية على ما سيأتي (قوله فلا ابتداء الخ) عبارة غير ملبداً غاية زمان الخ قال الدماميني قسمها نفس المبدأ لا الابتداء ومن ثم كانت اسمها بخلاف من ومنذ (قوله وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم الخ) أي أن الثلاثة مجموعة فيهما في وقت واحد بخلاف عند فأنهم وانزلت الظرفية أو شبهها كلدن لا تلزم ابتداء الغاية بل قد تكون له مع من وقد لا تكون ولذا يجوز جئت من عنده ومن لدنه وجئت عنده لا لأنه عدم الابتداء فيه وأيضاً يجوز وقوع عند فضله كما مثل وعنده كزيد عندك والسفر من عند البصرة لأنها جرح خبر ولا يجوز في لدن إلا كونها فضله فبنيت اسمها بالحرف في الجود حيث لزم ما ذكر بخلاف عند وليس جودها يلزم الظرفية أو شبهها كما قيل لأن عند كذلك وقيل بنيت اسمها بوضع الحرف في بعض لغاتهم أو حمل الباقي عليه ومثلها في أسباب البناء على أخرى عن أبي حيان وكذا الجواب عن بنائها مع اضافتها فانظره واعلم أن لدن تخالف عند في بنائها عند أكثر ولزومها ابتداء الغاية وعدم الاخبار بها كما ذكر وكذا في أن الغالب جرها عن ويجوز أفرادها قبل غدوة كاسيأتي وتضاف إلى الجمل كقوله

وتذكر نعماء لدن أنت يافع * وقوله

صريح غوان راقهن ورقنه * لدن شب حتى شاب سودا الذوائب

وهي حينئذ تتمحض للزمان كما صرح به الرضي إذ لا يضاف إلى الجملة من ظروف المكان غير حيث كما قاله ابن برهان وهو الحق قتال ستة أمور وأما الذي فذل عند مطلقاً حتى في الأعراب كما صرح به في المعنى إلا أنها تمنع جرها بالحرف وقدم الكلام على عند في باب الظرف (قوله وهو الكثير) من غيره ما مر في قوله لدن شب ولدن أنت يافع (قوله وقيس تعريبها) أي تشبهاً بعند وأعرابها عندهم مخصوص بالغتها المشهورة وهي كعضد فترك النون بالأعراب كافي التسهيل والهمع (قوله لكنه أسكن الدال الخ) أي وكسر النون للأعراب ولا ينافيه أن أعرابهم عندهم مخصوص بضم الدال لأن هذا السكون عارض للتخفيف بدليل اسماءها الضم كما صرح به في الهمع ونقل عن الفارسي أن كسر النون للتخفيف من سكونها مع الدال لا للأعراب (قوله وبحق الخ) أي كما

وأشبهها الضم قال المصنف ويحتمل أن يكون منه قوله تنتمض الرعدة في ظهيري * من لدن الظهر إلى العصري

ويجزم ما روي لدن بالاضافة لا غدوة فأنهم نصبوها بعد لدن كقوله

وما زال مهري من جبال الكلب منهم * (١٤) لدن غدوة حتى ذنت لغروب وهي منصوبة على التمييز وهو اختيار المصنف ولهذا قال

* ونصب غدوة بها عنهم ندر *
وقيل هي خبر المكان المحذوفة
والتقدير لدن كانت الساعة غدوة
ويجوز في غدوة الجر وهو القياس
ونصبها نادري القياس فلو عطف
على غدوة المنصوبة بعد لدن جاز
النصب عطفًا على اللفظ والجر
مراعاة للأصل فتقول لدن غدوة
وعشية وعشية ذكر ذلك
الاختلاف وحكي الكوفيون رفع
غدوة بعد لدن وهو مرفوع بكان
المحذوفة والتقدير لدن كانت غدوة
وكان تامة وأما مع فاسم المكان
الاصطحاب أو وقته نحو جالس
زيد مع عمرو وجاز يدمع بكر
والمشهور فيها فتح العين وهي
معربة وفتحها فتح اعراب ومن
العرب من يسكنها ومنه قوله
فريش منكم وهو أي معكم
وان كانت زيارتكم لما
وزعم سيبويه ان تسكين العين
ضرورة وليس كذلك بل تفتح وهي
المشهور وتسكن وهي لغة ربيعة
وهي عندهم مبنية على السكون
وزعم بعضهم ان الساكنة العين
حرف واو أي النحاس الاجتماع على
ذلك وهو فاسد فان سيبويه زعم
ان الساكنة العين اسم هذا
حكمها ان اولها متحرك اعني انها
تفتح وهو المشهور وتسكن وهو
لغة ربيعة فان وليها ساكن فالذي
ينصبها على الظرفية يفتحها
فيقول مع ابنك والذي يفتحها على
السكون يكسر لالتقاء الساكنين
فيقول مع ابنك (ص)
واضم بناء غير ان عدمت
له أضيف ناو يا معدا

يحتل ان الكسر للساكنين (قوله من جبال الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر
من مادته كزجورا كان قياسا والافساحي كما مر (قوله على التمييز) أي لدن لانها اسم لاول زمن
مبهم ففسر بغدوة فهو تمييز لفرود لدن على هذا منقطعة عن الاضافة لفظا ومعنى (قوله ولهذا قال
الح) فان المتبادر منه ان الباء لا تلي في هذا فيفيد أنها هي الناصبة لغدوة وفيه انه يصدق بنصبها على
التشبيه بالمفعول به كقيل به اشبه لدن باسم الفاعل في ثبوت نونها نارة وحذفها أخرى ويضعفه
سماع النصب بها محذوفة النون واسم الفاعل لا ينصب بلاتونين الاعمع أل فان جعلت الباء
للمصاحبة صدق باضمها ركان (قوله لدن كانت الساعة) أي أو الوقت مثلا والدال على تقدير ذلك
كلمة لدن وغدوة واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائها على ما ثبت لها من الاضافة للجملة (قوله
الجر) أي باضافة لدن اليها (قوله للأصل) أي الغالب في نالي لدن من الجر فالمتضى للجر كون
المعطوف عليه واقعا في مكان مجرور غالبا كنصب المعطوف على مجرور صغير في الاستثناء
والافغدة ليس في محل جر أصلا فهو من العطف على التوهيم (قوله مرفوع بكان) أي التامة
(قوله للمكان الاصطحاب) أي فقط كزيد مع عمرو والله معكم ولذا صح الاخبار به عن الذات أو وقته
فقط بحيث مع العصر وقد تحتملها كل أو جالس زيد مع عمر فانه محتمل لزمان الاجتماع في
الكل أو الجالس والمكانه ولذا مثل به الشارح للمكان وقد تأتى لزمان يقرب من آخر نحو ان مع
العسر يسر ان مع اليوم أخاه غدا وهي حينئذ ملازمة للنصب على الظرفية ولاضافة وقد
ترادف عند فقير عن حكي من ذهبت من بعه ومنه قراءة هذا ذكر من معي يتنوين ذكر أي من
عندي وقد تفرد عن الاضافة فتدلا لها وتنصب على الحال داعيا لبقاء الزيدان أو الزيدون معا
وقيل كثير أو يولي كونها ظرفا مخبرا به كالزيدان أو الزيدون معا فأصله معي فعل به كقوله واعرابه
مقدر على الاف المحذوفة عند المصنف ومذهب الخليل ان فتحته اعراب وليس مقصورا واختاره
أبو حيان وعلى الاول فهي نافية في الاضافة تامة في الافراد عكس أب وأخ وأما يد فاقصة فيهما
وغالب الاسماء تام فيهما فالاقسام أربعة وما ذكر من ان معا معني جميعا هو ما قاله المصنف وما ل
السم في المعنى وقرئ بينهما ثعلب بان معا تدل على اتحاد الوقت بخلاف جميعا ويرد عليه قول امرئ
القيس * مكر من مقبل مدبر معا * ادوقت الكروا لاقبال غير وقت الفروا لادبار الا أن يخص ذلك
بعدم القرينة وهي في البيت استحالة الاجتماع (قوله فتح اعراب) أي لشبهها بعند في وقوعها اخبرا
وحالا وصفته وصله ود الله على حضور نحو نجي ومن معي أو على قرب كما مر قوله سم عن المصنف
اه صبان ولينظر ما هذا التعليل مع ان اعراب الاسماء لا يحتاج لعلة ولوسلم فالتعليل بالزوم
الاضافة المعارضة لشبه الحرف الآتي أو في قتال (قوله فريش الح) المراد به اللباس النساخر
أو المال ولما ما بكسر اللام أي وقتا بعد وقت والبيت بحرير يدح به هشام بن عبد الملك (قوله مبنية
على السكون) قيل لجودها بالزوم الظرفية وقيل اتصفتها معني المصاحبة وان لم يوضع له حرف (قوله
فالذي ينصبها الح) ظاهره ان كلام المصنف على التوزيع والاقرب فيه ان الوجهين للساكنة
فالفتح طلبا للتحفة والكسر على أصل التخلص وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل
الا في الساكنة ولان فتح اعراب مر ذكره في قوله ومع فذكره ثانيا لتكرار (قوله واضم بناء الح)
مفعول مطلق على حذف مضاف أي ضم بناء أو حال من المفعول وهو غير أو من فاعل اضم وعليه
فيتنازع هو واضم في غير لانه معني باني أو كذا يقال في قوله وأعرابوا نصبا الح فلو قال * وغير
واضمها اذا عدمت ما الح لا تقادروا وما الاضافة لعطفها على لدن الا أن يقال راعى جواز قطعها
لفظا ومعنى بقله (قوله قبل كغير) مبتدأ وخبر ويجوز البناء فيه ما وفي حسب حكاية لخالية

المضاف إليه والاعراب مع التنوين لقصد انقضاءها وإيسار فيما يلي وجب تركه وأما الباقي فيستعين فيه ترك التنوين للوزن مع اعرابها أو بناؤها وهي اما عطف على قبل بحذف العاطف في بعضها أو مبتدآت حذف خبرها لدلالة ما قبلها (قوله وأعرابها نصباً) أي أو جرائعاً واقصر على نصب لأنه أصل الظروف (قوله وما من بعده قد ذكرنا) دخل فيه غير أنه كرهنا بعد قبل في قوله قبل كغيره فيجوز اعرابها نصباً كما سيأتي لكنها ليست ظرفاً فينبغي أن يراد بقوله نصباً ما يعصب الظرف وغيره (قوله وهي غير) أي إذا وقعت بعد ليس وعلم المضاف إليه بخوارزالاحوال الأربعة مشروط بذلك كقبضت عشرة نيس غيرها ويجوز ليس غير البناء على الضم لنية معنى المضاف إليه لأنها كقبل في الإيهام كما قاله المبرد وجعله الاخفش ضم اعراب ولم تنون لنية لفظ المضاف إليه ويجوز رفعها منونة لقطعها عن الإضافة رأساً وعلى كل فهي اسم نيس والخبر محذوف أي ليس غيرها مقبوضاً أو هي الخبر على الأول في محل نصب والاسم محذوف أي نيس المقبوض غيرها ويجوز قليلاً نصبها على الخبرية منونة لقطعها عن الإضافة وبالتنوين لنية اللفظ كما في التوضيح لأنها حينئذ فتحة بناء لا ضافتها للمبنى لأن حذفه يضعفه عن تأثير البناء ويجوز الحذف أيضاً بعد لا كما حققه في القاموس ورد على من جعله كتاباً سماعه في قوله

جواباً به تنجوا عنه قد فور بنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

وحينئذ فتبني على الضم في محل نصب على أنها اسم لا والخبر محذوف ويجوز رفعها فإن قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لا رجل وإن نوى لفظ المضاف إليه فتحة اعراب لا ضافتها تقديره فإن قدرت لا عامله كأي نيس تعين ضمها اسمها فإن نوى معنى المضاف إليه كان ضم بناءً وانظروا اعراب كما إذا نويت لقطعها عن الإضافة رأساً فندبر (قوله وحسب) اعلم أن لها استعمالين كافي التوضيح وغيره أحدهما إضافته لفظاً فتكون معرفة بمعنى كافي اسم فاعل لا يعرف بالإضافة فتارة تعطى حكم المشتقات نظر المعناها فتكون وصفاً لذكره أو حالاً من معرفة كمررت برجل حسبك من رجل أو يزيد حسبك من رجل وتارة تعطى حكم الجوامد نظراً لفظها فتقع مبتدأ وخبراً في الحال أو في الأصل نحو حسبهم جهنم بحسب بك درهم فإن حسبك الله وبهمذين رد على من زعم أنها اسم فعل بمعنى يكفي لأن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال اتفاقاً الثاني قطعها عن الإضافة لفظاً فتشرب معنى النفي زيادة على معناها الأصلي فتكون بمعنى لا غير وتبني على الضم أبداً وتلزم الوصلية كرايت رجلاً حسباً أو الحالة كهدازيد حسب أي حسبني أو حسبك أي كافيك عن طلب غيري والابتداء كقبضت عشرة فحسب فالتاء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ حذف خبره أي تحسبي ذلك أو عكسه أي فذلك حسبني وهذا أولى لأنها أنكرة كما مر في خبرها عن المعرفة ولا يجوز فيها غير هذين الاستعمالاتين وحذف كلام المصنف والشارح منتهقد لأن قوله وأعرابها نصباً الخ يقتضي أن يقال فيها حسباً بالتنوين لقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى كما هو المراد بقوله إذا ما أنكرنا مع أنه لم يسمع ولا وجه له في القياس وأيضاً قوله نكران يقتضي محفوه أنه عند إضافته لفظاً أو معنى معرفة كغيرها مع أنها أنكرة دائماً لما علمت إلا أن يحمل قوله وما من بعده قد ذكرنا على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه حسب ولا على الآية أفاده المصريح (قوله وأول) الصحيح أن أصله أوأل أوأول بين همزتين بدليل جمعه على أوائل قلبت الهمزة الثانية واو أوأدغم وقيل أصله أوأل بهمزة بعد واو من قلبت الهمزة واو أوأول أوأول الهمزة وكان حقه حينئذ أن يجمع على أوائل لكنهم استعملوا واو من أول الكلمة وله استعمالان فتارة يراد ما يعني مبتدأ الشيء فهو ماله أول ولا آخر وتارة يراد وصفاً بمعنى سابق نحو واقفيتها عاماً

وأعرابها نصباً إذا ما أنكرنا

قلنا وما من بعده قد ذكرنا

(ش) هذه الأسماء المذكورة وهي

غير وقبل وبعد وحسب وأول

أولاً بالتكوين لانه قد يؤتى بالتاء ووزن أفعل لا يمنع من الصرف الا اذا لم تلحقه التاء كما سيأتى
وتارة بمعنى أسبق فتلحقه من وينعج الصرف للوصفة ووزن الفعل لتجريد من التاء كهذا أول من
هذين وهل هو حجة أن فعل تنضيل لأفعل له من لفظه أو جار مجراه في تجرده من التاء وتلحق له
خلاف وتارة يرد نظراً كآيت الهلال أول الناس أى قباهم قال ابن هشام وهذا هو الذى يبنى على
الضم لقطعه عن الاضافة كآله يس اه صبيان بزيادة (قوله ودون) هو اسم لما كان الأدنى أى
الاقرب من مكان المضاف اليه كآله يس اه صبيان بزيادة (قوله ودون) هو اسم لما كان الأدنى أى
المكان المقضول ثم فى الرتبة المنضولة تشبهاً بالمتعقولات المحسوس ~~ك~~ زيد دون عمرو فضلاً ثم
فى مطلق تجار زشئ شئ كنعلت بزيد الاكرام دون الاهانة وأكرم بزيد ادون عمرو (قوله
وعينك وشمالك) مثله فى التوضيح والجمع وغيره ما وخالف الرضى فقع قطعهما عن الاضافة
مبنيين على الضم أو معربين بالتكوين (قوله وعمل) اعلم انهما بمعنى فوق وتوافقهما فى البناء
على الضم لشيء معنى المضاف اليه كمثل الشارح وفى الاعراب متونة لقطعها عن الاضافة
أصلاً بان أريد بها علو مجهول كقوله * كجلاود صخر حطه السيل من عل * بكسر اللام أى من
شيء عال لحقها التكوين ~~ل~~ كنه ترل للروى لانه ثبتت لفظ المضاف اليه كقيل لأن المضاف
اليه لا يحذف وينوى لفظه أو معناه الا اذا علم كأمرو وهذا ليس كذلك اذا المراد من أى شيء عال
لا علو شيء بخصوصه وتوافقها فى انها لا تستعمل الا مجرورة عن ولومعربة ولا يجوز نصبها وفى انها
لا تضاف لفظاً أصلاً وأما قوله

يارب يومى لأظلاله * أرمض من تحت وأضحى من عله

فالهاء فيه تأسكت بدليل بئانه على الضم اذ لا وجه له لو كان مضافاً ولا يقال بنى لضافته الى الضمير
المبنى لانه كان يجب فتحه كما هو وهذا مضموم وحينئذ يفتضيه جعلها فى عداد هذه الاسماء من
انها تضاف لفظاً وانه يجوز نصبها قال الموضح ما اظن شيئاً منهم ما وقعاً وأما قول الصحاح يقال
أنته من عل الديار بالاضافة فهو كافى شرح الشذور ويحجب بما مر عن المصرح (قوله ومن قبل
نادى الخ) يجوز قبل بالتكوين أى ومن قبل ذلك وقربة مفعول نادى فولى بالتكوين أو مجرور بضافة
مولى اليه والمفعول محذوف أى نادى كل صاحب قرابة قرابته ومولى الثانى مفعول عطفت
والعواطف فاعله والمراد بها الامور المقتضية للعطف من المرواة والصدقة ونحوهما (قوله من قبل
ومن بعد) بالتكوين قرأ تشاذر (قوله أغص) بفتح الهمزة والغين المجعدة مضارع غص من باب فرح
اذا وقف فى حلقة الماء ونحوه وجاء فى لغة بضم الغين من باب قتل ويقال أغصته متعدياً بالهمزة
فعلى هذا يكون أغص بضم ففتح مبنياً للمفعول والقرات العذب ويروى ببله الحميم أى البارد
ويطلق أيضاً على الحار فهو من الاضداد (قوله ونوى معناه) اشترأن المراد بذلك أن ينوى معنى
الاضافة وهى النسبة الجزئية الخاصة فى بعد زيد مثلاً وذلك المعنى هو نسبة البعدي الى خصوص
زيد وأما لفظه فهى أن يكون لفظ المضاف اليه ملحوظاً ومقدراً فى نظم الكلام كالتأنيب
واعترض بان معنى الاضافة لا يتحقق الا بجموع المتضايقين لانه حال بينهم ما فلا وجه لتخصيصه
بالمضاف اليه قال الاميرى حواشى الشذور على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه كما هو
المراد ثم يقال ما الدليل على ان المنوى لنا فى هذه الحالة المعنى وفى تلك الالفاظ الذى يخطر بالبال انه
عند الحذف لا ينوى الالفاظ وفى تلك الحالة يجوز الاعراب والبناء على حذف يوم اذا أضيف
للجملة ويقوى به انه لم يوجد هنا سبب ينهض للبناء بل يقولون علمته تضمن معنى الحرف من النسبة
الجزئية مع ان بعد مثلاً لم تستعمل فى ذلك كاستعمال من فى الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير

ودون والجهات الست وهى خلقك
وامامك وتحتك وفوقك ويمينك
وشمالك وعملها أربعة أحوال
تبني فى حالتها وتعرب فى بقيتها
فتعرب اذا أضيفت لفظاً نحو قبضت
درهما لا غيره وجئت من قبل زيد
أو حذف ما تضاف اليه ونوى للفظ
كقوله

ومن قبل نادى كل مولى قرابة

فأعطفت مولى عامه العواطف
وتبقى فى هذه الحالة كالمضاف

اللفظ ولا تنون الا اذا حذف ما تضاف
اليه ولم ينو لفظه ولا معناه فتكون
حينئذ نكرة ومنه قراءة من قرأ الله
الامر من قبل ومن بعد يجزى قبل
وبعد وتنوينها ما كقولها

فساغ على الشراب وكنت قبلاً

أ كاد أغص بالماء القرات

وهذه الاحوال الثلاثة التى تعرب

فيها وأما الحالة الرابعة التى تبنى فيها

فهى اذا حذف ما تضاف اليه

ونوى معناه

ذلك مما سيأتى هنا ولا يخفى ما فيه اه وقال الصبان الذى يظهر لى ان المراد بنية المعنى ان يلاحظ
المضاف اليه معبر عنه بأى عبارة كانت خصوص اللفظ غير ملصقة اليه بخلاف بنية اللفظ فانه
يكون ملاحظا بعينه ومقدرا كالناتج وانما لم تقتض الاضافة مع بنية المعنى الاعراب لضعفها
بخلافها مع بنية اللفظ فهي قوية لبنية لفظ المضاف اليه اه وفيه ان ضعف الاضافة بنية المعنى
وان لم تقتض الاعراب فلا تقتضى البناء الذى هو المراد والاعراب أصل فى الاسماء فلا يحتاج
لمقتضى ولا يزال عنها الا بوجوب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر وجوب البناء وليس له
تطير يحمل عليه بخلاف الاوجه الآتية فتأمل والجواب عن الاول ان الاضافة وان كانت
نسبة بين المتضامتين لكن خصص بها الثانى لانه العدة فى افادتها الا انك اذا قلت وبعد وسكت كانت
البعدية ككيفية تشتمل بعدية يزيد وغيره فاجابات البعدية الخاصة وهى النسبة الجزئية للامن
المضاف اليه فقوله هو ينوى نعمناه أى المعنى المتحصل والمتعين به فاضافة المعنى له لا دنى ملابس
وانما خص بناؤه بهذه الحالة لانه معنى جزئى لا يستعمل بالفهومية فخفه ان يودى بالحرف وقد
أدى هنا بالمضاف وحده فصار مشبها للحرف فى المعنى وهذا معنى قولهم لضمه معنى الاضافة أى
لا فادته معناها ودلالته عليها فى الجملة وان كانت بعد مثلا لم تستعمل فيها كاستعمال من فى
الشرط لان البناء العارض يكفيه أدنى سبب أو لانه لما أدى بالمضاف وحده واستغنى به عن
المضاف اليه صار مشبها بالحرف الجواب فى الاستغناء به عما بعده من ثم يسمونها الغايات لانها
صار غاية أى آخر فى النطق بعد الحذف وأما فى بنية اللفظ فلم يؤد معنى الاضافة بالمضاف وحده
بل الثانى ملاحظ فى نظم الكلام وقد درفم بين ويقال الدليل على بنية المعنى فى تلك الحالة سماعه
مبنيا بلا موجب فاحتج الى التماس تلك العلة المترتب عليها شبه الحرف تصحيحا لاقواعد كما قالوا
فى نحو عر ان الدليل على عدله سماعه غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى ان فى ذلك مقنعا يكفى
فى التفرقة بين حالتى البناء والاعراب وأما الاقتصار على حالة واحدة فيجوز فيها الاعراب والبناء
فهو وان كان خاليا عن التكلف لكنه مخالف لاجماعهم فيما نعلم على تعدد الحالتين وان حالة
البناء لا يجوز فيها الاعراب وبالعكس فتدبر والله أعلم (قوله فانها تبنى) أى لما مر من ضمها معنى
الاضافة أو شبهها بالحرف الجواب أولشبهها الحرف فى الجود بل ومهما استعملت الا واحدة وهو
الظرفية غالبا وعدم التثنية والجمع أو لافتقارها للمضاف اليه وان كان مقدر الان هذا البناء
عارض يكفيه أدنى شئ بخلاف البناء الاصلى فلا بد فيه من الافتقار للجملة وانما أعربت عند ذكر
المضاف اليه أو بنية لفظه مع افتقارها اليه لمعارضته بالاضافة لفظا وتقدير او حركت للدلالة على
طرو البناء وكانت ضمة جبر القوافى اعرابها اقوى الحركات أو لتستوفى باقى الحركات اذ فى حالة
اعرابها لا انضم بل تنصب أو تجر عن فقط لكن نقل المصرى على الازهر به وغيره جواز الرفع على
الابتداء فى بعد اذا قطعت عن الاضافة أصلا فيقال أما بعد فكان كذا والمسوخ لا ابتداء
بالنكرة حيثما الوصف المعنوى والرابط محذوف أى اما من نال للزمن السابق فكان قيسه كذا
وهذا الوجه مع بعده يمكن جريه مع عدم القطع أيضا (قوله آقب) من القبيب وهو دقة انحصر
يصف فرسانه ضامر البطن عريض الظهر فقوله من على أى من علوه وهو ظهره (قوله من أول)
أى من أول غيره أى من قبله (قوله اعراب ما لا ينصرف) لا يتأنيده ان الكلام فى أول التى هى
ظرف بمعنى قبل لا فى التى هى وصف بمعنى أسبق لانه ذكر الفتح استطراد التثنية ما حكاه الفارسي
واعلم المعنى حينئذ ابدأ بذلك فى وقت أسبق من غيره (قوله بأى خلفا) أى غالبا بدليل قوله ويربنا
جرو الخ (قوله لقيام قرينة) أى تدفع اللبس فلا يجوز جاني زيد تريد غلام زيد لحصول اللبس

دون لفظه فانها تبنى حينئذ على
الضم نحو قوله الامر من قبل ومن
بعد وقوله آقب من تحت عريض
من على وحكى الفارسي ابدأ
بذا من أول بضم اللام وفتحها
وكسرها فالضم على البناء لبنة
المضاف اليه معنى والفتح على
الاعراب لعدم بنية المضاف اليه
اقطا ومعنى واعرابها اعراب
ما لا ينصرف للصقة ووزن الفعل
والكسر على بنية المضاف اليه لفظا
فقول المصنف واضم بناء البيت
اشارة الى الحالة التى تبنى فيها وهى
الرابعة وقوله ناوينا معدا مراده
أنك تبنىها على الضم اذا حذفت
ما تضاف اليه وبنيته معنى لا لفظا
وأشار بقوله واعربوا نصبها الى
الحالة الثالثة وهى ما اذا حذفت
المضاف اليه ولم ينول لفظه ولا معناه
فانها تكون حينئذ معربة وقوله
نصبا معناه انها تنصب اذا لم يدخل
عليها جار فان دخل عليها جرت
فجر من قبل ومن بعد ولم يتعرض
للباقيتين السابقتين أعنى الاولى
والثانية لان حكمهما ظاهر
معلوم من أول الباب وهو الاعراب
وسقوط التنوين كما تقدم (ص)
وما يلى المضاف بأى خلفا
عنه فى الاعراب اذا ما حذفا
(ش) يحذف المضاف لقيام قرينة
تدل عليه ويقام المضاف اليه
مقامه

فيعرب بأعرابه كقوله تعالى وأشر بواق قلوبهم العجل بكفرهم أي حب العجل وكقوله تعالى وجابر بك أي أمر بك حذف المضاف وهو حب وأمر وأعراب المضاف اليه وهو العجل وربك بأعرابه (ص) وربما جروا الذي أبقوا كما * قد كان قبل حذف ما تقدمه لكن بشرط أن يكون ما حذف * مماثل لما عليه قد عطف قد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكر المضاف لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلا لما عليه (١٨) قد عطف كقول الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ * ونازلت قبل الليل نارا

والتعدير وكل نازل حذف كل ويبقى المضاف اليه مجرورا كما كان عند ذكرها والشروط موجودة وهو العطف على مماثل المحذوف وهو كل في قوله أكل امرئ وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على جره والمحذوف ليس مماثلا للملفوظ بل مقابله كقوله تعالى تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة في قراءة من جر الآخرة والتقدير والله يريد باقي الآخرة ومنهم من يقدره والله يريد عرض الآخرة فيكون المحذوف على هذا مماثلا للملفوظ به والاول أولى ولذا قدره ابن أبي الربيع في شرحه للإيضاح (ص)

ويحذف الثاني فيبقى الاول

كحاله اذا به يتصل بشرط عطف وإضافة الى

مثل الذي له أضفت الاولا (ش) يحذف المضاف اليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافا فيحذف تنوينه وأكثر ما يكون ذلك اذا عطف على المضاف اسم مضاف الى مثل المحذوف من الاسم الاول كقوله قطع الله يد رجل من قالها التقدير قطع الله يد من قالها ورجل من قالها المحذوف ما أضيف اليه يد وهو من قالها

بخلاف أمثلة الشارح فان القرينة فيها استحالة قيام الحكم بالمدكور ولا بد من صلاحية الثاني لأعراب الاول فلا يحذف المضاف للعجالة لانها اتصلت بالأعرابه * (تنبيه) قد يحذف مضافان فاكثر فيقوم الأخير مقام الاول نحو وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أي وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم فكان قاب قوسين أي فكان مقدرا مسافة قرينة قاب قوسين كما قدره الزمخشري بناء على تفسير القاب بالتدريج فبما بين مقبض القوس وطرفها احتيج الى مضاف آخر في الخبر أي مثل قاب قوسين وعليه قيل في الآية قلب أي مثل قاب قوس والاصح ان الحذف تدريجي حذف الاول خلفه الثاني ثم الثاني خلفه الثالث وهكذا (قوله بأعرابه) مثله باقي أحكامه لانه يخلفه أيضا في التذكير والتأنيث والافراد والتذكير وغير ذلك كما بينه الاشموني (قوله وربما جروا) أي استدأمو أجرو (قوله كما قد كان) أي كالجرا الذي قد كان والمغايرة بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتي التركيب لا بالذات أو بناء على ان العرض لا يبق زمانين ووجه الشبه كون كل من الجزأين أثر للمضاف ودفع بذلك توهم انه جر جديد بغير المضاف (قوله لكن بشرط الخ) أي ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف (قوله توقد مضارع أصله تتوقد) (قوله حذف كل الخ) وانما لم يعطف نارا الاول على امرئ الاول العامل فيه كل والثاني على الثاني العامل فيه تحسبين لان العطف على معمولي عاملين محتلفين ممنوع عندس أما على حذف كل فالعطف على معمولي عامل واحد وهو تحسبين (قوله في قراءة من جر الآخرة) هي مخالفة للقياس من جهة ان المضاف بعض المعطوف وهو الجملة لا المعطوف وحده قيل ومن جهة فصل العاطف من المجرور بغير لامع ان شرط الحذف اتصاله به كالبیت أو فصله منه بلا كقوله

ولم أر مثل الخبير يتركه الفتى * ولا الشربأ بآتيه امرؤ وهو طائع

أي ولا مثل الشر ونحوهما كل سوداء مخمة ولا يضاف شخصه أي ولا كل يضاف لكن نقل سم عن الاكثرين عدم اشتراط ذلك (قوله والاول أولى) أي تقدير باقي فيكون مقابلا للمعطوف عليه والشيء كثير ما يعمل على مقابله (قوله كحاله) حال من الاول واذا ظرف لحاله أي فيبقى الاول كما بنا كحاله وصفته وقت اتصاله به (قوله اذا عطف الخ) أي ولو بغير الواو (قوله اسم مضاف الى مثل المحذوف) أي أو عامل في مثله بغير الاضافة كقوله

مه عاذلي فها عمال أبرحا * بمنل أو أحسن من شمس الضحى

وقد يترك تنوين المضاف لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبي برزة غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو غنائى بفتح اليا بلا تنوين أي غنائى غزوات (قوله سهل وحزنهما) بدلان من الارضين والحزن بفتح المهملة وسكون الزاى ضد السهل وينطت أي تعلقت وفي عرى الآمال استعار بالكتابة وتخيل وينطت ترشيح (قوله ومن قبل ذلك) وقيل

لدلالة ما أضيف اليه رجل وعطف عليه ومنه قوله سقى الارضين الغيث سهل وحزنهما فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع الاصل التقدير سهلها وحزنها فحذف ما أضيف اليه سهل لدلالة ما أضيف اليه حزن عليه هذا تقدير كلام المصنف وقد يفعل ذلك وان لم يعطف مضاف الى مثل المحذوف الى الاول كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة * فاعطفت مولى عليه العواطف حذف ما أضيف اليه قبل وأبقاه على حاله لو كان مضافا ولم يعطف عليه مضاف الى مثل المحذوف والتقدير ومن قبل ذلك ومثله قراءة من قرأ شذوذا

فلا خوف عليهم أي فلا خوف شيء عليهم وهذا الذي ذكره المصنف من أن الحذف من الأول وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور هو مذهب المبرم ومذهب سيويه أن الأصل قطع الله يده من قالها ورجل من قالها لحذف ما أضيف إليه رجل فصار قطع الله يده من قالها ورجل ثم أقيم قوله ورجل بين المضاف الذي هو يده والمضاف إليه الذي هو من قالها فصار (١٩) قطع الله يده ورجل من قالها فعلى هذا يكون المحذوف من الثاني لأن الأول

وعلى مذهب المبرم بالعكس قال بعض شراح الكتاب وعند القراء يكون الاسمان مضافين إلى من قالها ولا حذف في الكلام لأن الأول ولأن الثاني (ص)

فصل مضاف شبه فعل ما نصب
مفعولا أو ظرفا أو جزوا لم يجب
فصل بين واضطرار وجد

باجنبي أو نعت أو ندا

(ش) أجاز المصنف أن يفصل في

الاختيار بين المضاف الذي هو

شبه الفعل والمراد به المصدر واسم

الفاعل والمضاف إليه بما نصبه

المضاف من مفعول به أو ظرف

أو شبهه فمثال ما فصل فيه

بينهم ما مفعول للمضاف قوله تعالى

وكذلك زين لكثير من المشركين

قتل أولادهم شركائهم في قراءة ابن

عاصم ينصب أولاد وجر الشركاء

ومثال ما فصل فيه بين المضاف

والمضاف إليه بظرف نصبه

المضاف الذي هو مصدر ما حكى

عن بعض من يوثق بعريته ترك

يومنا نفسك وهو ما سعى لها في

ردائها ومثال ما فصل فيه بين

المضاف والمضاف إليه بمفعول

المضاف الذي هو اسم الفاعل قراءة

بعض السلف فلا تحسبن الله مخلفا

وعنده رساله بنصب وعنده وجر رساله

ومثال الفصل بشبه الظرف قوله

صلى الله عليه وسلم في حديث أبي

الدرداء هل أنتم تاركونى صاحبى

والله زيد ولهذا قال المصنف ولم يجب فصل بين

باجنبي من المضاف ونعت المضاف وبالنداء فقال الاجنبي قوله

الأصل ومن قبل حذف الياء وبقيت الكسرة دليلا على أنها فلا شاهد فيه لأن حذف الياء المتكلم جائز كثير بدون ذلك الشرط (قوله فلا خوف عليهم) أي بالضم بلا تنوين مع كسر الهمزة هي قراءة ابن محيصن ولا مهملة أو عاملة كائس وقرأ يعقوب بالفتح بلا تنوين على علمها كن مع ضم الهمزة فان قدرت الفتحة أعرابا كان فيه الشاهد أيضا أو بناء فلا (قوله وعند القراء الخ) خصه القراء بما يكثر اصطحابه ما في الذكركا ليدنو الرجل والنصف والرابع وقبل وبعد فكان العادل في المضاف إليه شيء واحد فلا يردون أو دعاهم على معمول واحد بخلاف نحو رأيت دار و غلام زيد فيتسع لعدم الاصطحاب (قوله فصل مضاف) مفعول بأجز وهو مصدر مضاف لمفعوله وشبه فعل بالجر نعت لمضاف وما نصب في موضع رفع فاعل بفصل وعائد ما محذوف أي نصبه ومفعولا الخ حال من ما ومن ضميرها المحذوف أي أجز أن يفصل المضاف المشابه للفاعل منصوبه حال كونه مفعولا للمضاف أو ظرفا له (قوله فصل عين) نائب فاعل يجب (قوله باجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أي وجدنا مضافا مفصولا باجنبي للضرورة قوله لا يصح تعلقه بضمير وجد على رجوعه للفصل لأن ضمير المصدر لا يعمل عند من قال به إلا بارزا وهو مذموم (قوله أجاز المصنف) أي تبعنا للكونيين وهو الاختيار وخصه البصريون بالضرورة مطلقا ولما تبعهم الرضوي في قراءة ابن عاصم الآية مع تواترها وشرط الفصل مطلقا أن لا يكون المضاف إليه ضميرا لأنه لا يفصل من عاملة (قوله من مفعول به) أي غير جملة فلا يجوز أن يجنبى قول زيد منطلق عمر وجر عمر ورفع زيد وتردد سم في جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر انصبابا منعه للطلوع مع ان المتضامين كالشيء الواحد (قوله قتل أولادهم) برفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف إلى شركاء من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أنهم هم به وأولادهم مفعوله فصل به بين المتضامين وحسن ذلك كونه فضلة غير اجنبي من المضاف ورتبة التأخير عن المضاف إليه الفاعل فلا يعتد به لكونه في غير مخرج ولذا استكره الفصل بالرفع واختيار التمكن في موضعه (قوله ترك يوما الخ) ليس ينظم ويوم ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف إليه ومفعوله محذوف أي ترك نفسك شأنهم مع هواها يوما ويحتمل أنه مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أي ترك نفسك وهو مبتدأ خبره سعى (قوله بنصب وعده) هو المفعول الثاني لخالف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الأول المضاف إليه وهو رساله (قوله تاركونى صاحبى) أي فارقكم مضافا لصاحبى بدليل حذف النون منه وقد فصل بينهم بالجار والجر وقرأ الدماميني ويحتمل أن حذف النون للتخفيف كقراءة الحسن وما هم بضارى به من أحد لا للاضافة (قوله بالقسم) زاد في الكافية مما يفصل به اختيارا اما كقوله

هما خطنا اما اسارومنة * وامادم والقتل بالجر أجدر

أي الخططان المعلومتان من السياق هما خطنا أسرا أو قتل والخطبة بالضم الخصلة لكن المضاف في هذا كالقسم ليس مشبها للفاعل فقتضاه عدم اشتراط ذلك فيه ما فقامل (قوله باجنبي) المراد به معمول غير المضاف سواء كان ظرفا لغيره كأمثله أو مفعولا كقول جرير
نسقي امتيا حادى المسوا لى بقتها * كما تضمن ماء المزنة الرصف

الدرداء هل أنتم تاركونى صاحبى وهذا معنى قوله فصل مضاف الخ ووجه الفصل أيضا في الاختيار بالقسم حكى الكسائى هذا غلام والله زيد ولهذا قال المصنف ولم يجب فصل بين وأشار بقوله واضطرار وجد إلى أنه قد وجد الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة باجنبي من المضاف ونعت المضاف وبالنداء فقال الاجنبي قوله

أى تسقى المسوال ندى ريقتهما والامتياسح الاستيالك فهو اما طرف أى وقت امتياسح أو حال أى
ممتاحة والرصف حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماؤها أرق وأصفى من غيره أو فاعلا لغيره
كقوله أنجب أيام والداه * أنجلاه ففهم ما نجلا

أى أنجب والداه أيام أنجلاه ومن المختص بالضرورة أيضا الفصل بفعل المضاف لما مر الا انه
أسهل من الفاعل الأجنى كقوله

نرى اسمها الموت تصمى ولا تسمى * ولا ترعوى عن نقض اهو أو أنا العزم

وقوله ما ن وجدنا للهوى من طب * ولا عدنا قهر وجد نصب

يرفع اهو أو أنا وجد وجر العزم وصوب ومنه غير ذلك (قوله كما خط الخ) ما مصدرية هى
وصلتها خبر عن محذوف أى رسم هذه الدار كخط الكتاب الخ وقية قرب أى بين حروف الكتابة
ويزيل يفتح الياء أى يباعدينها والجملة صفة يهودى فالضمير فى الفعلين له (قوله نجوت الخ) قاله

معاريفه حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتله وقتل على وعمر بن العاص رضى الله تعالى عنهم
فسموا سبعين ففهم وثو اعدوا السبع عشرة ليلة من رمضان فلما خرج على كثرتم الله وجهه
لصلاة الفجر فضر به عبد الرحمن بن ملجم المرادى نسبة الى مراد بفتح الميم قبيلة باليمن على ضاعه

ثم حمل على الناس بسببه فافرقوا له وتلقاه المغيرة بن نوفل بقطيفة رماها عليه وضرب به الارض
خمسود حتى مات الامام على بعد يومين قبله وأمام عمارية فضر به صاحبه فاصاب أوراكه
وكان ميمنا فقطع منه عرق النكاح فلم يولد له بعد ذلك وأما عمر وفاشكى تلك الليلة فلم يخرج

للاصلاة واناب رجلا من بني سهم يقال له خارجة فضر به الرجل فقتله فلما أخذوا معهم يحاطون
عمر بالامارة قال أو ما قتلت عمر قالوا بل خارجة قال أردت عمر أو أراد الله خارجة فقتله عمرو فوفى

ذلك يقول الشاعر

وليتها اذ قذت عمر ابخار جنة * فدت عليا بمن شاءت من البشر

(قوله الاصل الخ) أى فتصل فيه بين المضاف وهو أبى والمضاف اليه وهو طالب بنعت المضاف وهو
شيخ الاباطيع وفيه انه ليس نعتا لنفس المضاف بل لمجموع المتضايفين لان العلم من كتب منهما الكن
لما كانت تبعيته فى الاعراب انما هى للجزء الاول جعل نعتا له (قوله وفانى كعب الخ) قاله بجير
بالجيم مصغرا أخوك كعب بن زهير صاحب بيات سعد بن جبرض به كعبا على الاسلام لانه أسلم قبله (قوله
كان برزون الخ) قال ابن هشام يحتفل ان أباه مضاف اليه على لغة من يلزمه الاثاف وزيد بنيل عنه
فلا شاهد فيه والله أعلم

(المضاف الى ياء المتكلم)

أفرد بالذكر لان له أحكاما ليست فى الباب السابق (قوله معتلا) المراد به خصوص المنقوص
والمقصود بقرينة تشمله لا نحو ظي فانه كالصحيح هنا وان كان المعتل يشمله (قوله أو يك كاتبين) فى
حيز التثنية كذا فى قوله أى اذا لم يكن واحدا من هذه المذكورات (قوله فدى) مبتدأ أول وجميعها
ثان والياء ثالث وفتحها رابع وبعد بالضم حال من الياء أى بعد هذه المذكورات أو متعلق
باحتمدى بضم التاء ماض مجهول أى اتبع وهو خبر عن فتحها والجملة خبر عن الياء ربطت بالياء
من فتحها والجملة خبر عن جميعها وازا ربط محذوف وهو المضاف اليه بعد والجملة خبر عن ذى فان
جعل جميعها تاء كيدا فالمتبذات ثلاثة فقط وحق المقابلة ان يقول فدى جميعها سكن آخرها
احتذى لان كلامه أولا فى آخر المضاف لافى حال الياء لكنه اكتفى بقوله وتذغم الياء وقوله وألقا

كما خط الكتاب بكف يوما

يهودى يقارب أو يزىل

ففصل يهو ما بين كف ويهودى

وهو أجنى من كف لانه معمول

لخط ومثال التعت قوله

نجوت وقد بل المرادى سبعة

من ابن أبى شيخ الاباطيع طالب

الاصل من ابن أبى طالب شيخ

الاباطيع وقوله

وأن حلفت على يديك لاحلقن

بمين اصدق من يمينك مقسم

الاصل بمين مقسم اصدق من

يمينك ومثال التذات قوله

وفاق كعب بجير منة فذلك من

تجليل تملكة واختلافى سقرا

وقوله

كان برزون أباعصام

زيد جاردق بالبحام

الاصل وفاق بجير يا كعب وكان

برزون زيدا أباعصام (ص)

(المضاف الى ياء المتكلم)

آخر ما أضيف اليها كذا اذا

لم يك معتلا كرام وقد ا

اويك كاتبين وزيد بن فدى

جميعها اليه بعد فتحها احتذى

وتدغم الياء فيه والواو وان * ما قبل واو ضم فا كسرهم * وألفا سلم وفي المقصور عن * هذيل انقلبا ياءا حسن

(ش) يكسر آخر المضاف الى ياء المتكلم ان لم يكن مقصورا ولا منقوصا ولا منثى ولا مجموعا جمع سلامة لئلا كرم المقفول وجبى التكسير
الصحيح وجمع السلامة للمؤنث والمعتل الجارى مجرى الصحيح فهو غلامى وغلمانى وقتبانى وطببى ودلوى وان كان معتلا فاما ان يكون
مقصورا او منقوصا ان كان منقوصا ادغمت ياءه فى ياء المتكلم وفجعت ياء المتكلم فتقول قاضى رفعا ونصبا وجر او كذلك تفعل بالثنى
وجمع المذكر السالم فى حالتى الجر والنصب فتقول رأيت غلامى وزيدى ومررت (٢١) بغلامى وزيدى والاصل بغلامين لى وزيدين

لى فحذفت اللام والنون للاضافة

ثم ادغمت الياء وفجعت ياء المتكلم

واما جمع المذكر السالم فى حالة

الرفع فتقول فيه أيضا جازمى زيدى

كما تقول فى حالة الجر والنصب

والاصل زيدوى فاجتمعت الواو

والياء وسبقت احدهما بالساكن

فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة

كسرة لتصح الياء فصار

اللفظ زيدى واما المثنى فى حالة

الرفع فتسلم ألفه وفتح ياء المتكلم

بعده فتقول زيدى وغلامى

عند جميع العرب وأما المقصور

فالمشهور فى لغة العرب جعله

كالمثنى المرفوع فتقول عصاى

وقتبانى وهذيل تقلب ألفه ياء

وتدغمها فى ياء المتكلم وفتح ياء

المتكلم بعده فتقول عصاى ومنه

قوله

سبعة واهوى واعتقوا الهواهم

فتخروا واول كل جنب مصرع

فالماض ان ياء المتكلم تفتح مع

المنقوص كقاضى والمقصور

كعصاى والمثنى كغلامى رفعا

وغلامى جرا ونصبا وجمع المذكر

السالم كزيدى رفعا ونصبا وجر

وهذا معنى قوله فذى جميعها الياء

بعد فتحها احتذى وأشار بقوله

وتدغم الياء الى ان الواو فى جمع المذكر السالم والياء فى المنقوص وجمع المذكر السالم والمنثى تدغم فى ياء المتكلم وأشار بقوله وان ما قبل

واو ضم الى ما قبل واو الجمع ان انضم عند وجود الواو ويجب كسره عند انقلبا ياءا لتسلم الياء فان لم ينضم بل انفتح بقى على فتحه نحو

مصطفون فتقول مصطفى وأشار بقوله وألفا سلم الى ان ما كان اخره ألفا كالمثنى والمقصور لا تقلب ألفه ياء بل تسلم فتقول غلامى

وعصاى وأشار بقوله وفى المقصور الى أن هذيل لا تقلب ألف المقصور خاصة فتقول عصاى وأما ما عدا هذه الاربعة فيجوز فى الياء معه

الفتح والتسكين فتقول غلامى وغلامى

سلم لاستلزام ذلك الساكن (قوله وتدغم الياء) أى التى فى آخر الاسم المضاف وقوله فيه أى فى ياء

المتكلم المذكر كورة بقوله جميعها الياء و ذكره هنا لتأولها باللفظ (قوله والواو) أى بعد قلبها ياءا ولم

يذكره المصنف للعلم بأن الادغام انما يكون فى المثنيين ولا شعاريه من قوله

* وان ما قبل واو ضم فا كسرهم * (قوله يمين) بضم الهاء أى يسلم فى النطق وكسر الهاء

مفسد للمعنى لانه من الزمن وهو الضعف ولو قال بلن لسلم من عيب السناد (قوله يكسر آخر

المضاف الخ) أى مع ساكن الياء أو فتحها كما سجد كره فهذان وجهان ويجوز حذف الياء اكتفاء

بالكسرة قبلها وقبلها القابض فتح ما قبلها كغلاما وقد تحذف الالف اكتفاء بالفتحة فالجمله خمسة

أوجه ولا تختص الثلاثة الاخيرة بالسنداء خلافا لتسهيل لكنها تختص بالاضافة المحضة أما فى

غيرها ككبرى فلا حذف ولا قلب لانها فى نسبة الانفصال فلم تكن الياء بحزء الكلمة (قوله كالمفرد

الخ) ذكر أربع اشياء يكسر فيها آخر الاسم كما يسكن فى أربعة (قوله فتقول قاضى) اعرابه مقدر

على ما قبل ياء المتكلم لتعذر مع ساكن الادغام وان كان قبل ذلك ثقبلا فقط (قوله رأيت غلامى)

بفتح الميم وزيدى بكسر الدال وكذا ما بعده (قوله فحذفت اللام والنون للاضافة) قال الصبان

هذا هو التحقيق عندى وان اشتهر ان حذف اللام للثقة والنون للاضافة فليس فى الشارح تسمي

خلافا لمن توهمه اه ولعل وجه ما اشتهر ان اللام لا تنافى الاضافة للجمع بينهم فى نحو لا أبالك

عند سيبويه كما مر فى باب لا (قوله لتصح الياء) أى المتقلبة عن الواو (قوله زيدى) هو مرفوع بواو

مقدرة لتعذر هاء الياء وقيل بالواو المتقلبة ياء وهو المختار كما مر فى باب الاعراب (قوله تقلب ألفه

ياء) أى جواز عوضا عن الكسرة التى يستحقها ما قبل الياء فهو مما ناب فيه حرف عن حركة فى غير

باب الاعراب ومثله لارجلين اه يس قال الموضح وافترق الجميع على قلب الانبياء فى على

ولدى مع كل ضمير لا خصوص الياء كعليه ولدينا اه وبشاهما الى (قوله سبعة واهوى) قاله أبو

ثؤيب فى قصيدة يثرى بها بنيه الخمسة هلكوا جميعا فى طاعون وأعقوا أى أسر عوامن العنق

بفتحهم نوع من السيرة وتخروا وماض مجهول أى خرمتمهم المنية أى أخذتهم (قوله ان ياء المتكلم

تفتح الخ) أى فى الكثير الشائع وتكسر قليلا اذا كانت مشددة بان ادغم فيها كسلمى وقاضى

وبها أقرأ حمزة بمصرئى وكسر الحسن والاعشى ياء عصاى وهو أضعف من الكسر مع التشديد

لكنه مطرد فى لغة بنى بروج وأما تسكين محياى لورش فن اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله واما

ما عدا هذه الاربعة) هو المفرد وجمع التكسير الصحيحان والمعتل المشبهة للصحيح وجمع المؤنث

السالم فكل هذه يجوز فيها التسكين كما هو الاصل فى كل مبنى والفتح لانه الاصل فيما كان على

حرف واحد فهو أصل ثان وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كما مر * (تنبيه) اذا كان آخر

الفتح والتسكين فتقول غلامى وغلامى

الاسم بامشدة قبل الاضافة كبنى تصغير ابن وكرسى وحوارى فهور من المعتل المشبهة
للصحيح لكن اذا اضيف الياء وجب حذفها التوالي الامثال مع انه كان يختار حذفها بدون توال كما
مروايس بعد الاختيار الالوجوب واذا حذف فاما ان يبقى كسر ما قبلها أو يفتح على حذفها بعد
قلها أذا انما يدل ثقل أو تحذف احدى الياء من الاولين وتدغم الثانية في ياء المتكلم ففتح على
الاصل فيها والله أعلم

(اعمال المصدر)

(قوله بفعلة المصدر الخ) اعترض بأنه يقتضى ان عمل المصدر لا يشبه ما يفعل كالوصف وليس كذلك
بل لانه اصل للفعل ولذلك عمل ماضى بغيره لانه اصل الكل والوصف لا يعمل الا اذا كان بمعنى
ما أشبهه وهو المضارع وقد يجاب بأنه من الحساق القرع في العمل بالاصل فيه وهو الفعل لا من
الحساق المشبهة به بالمشبه ففعلة الالحاق مسكوت عنها (قوله في العمل) أى لا في غيره لانه يخاف
الفعل في انه لا يعمل الا بالشروط الآتية وفي جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميره اذا حذف
الا اذا كان نائباً عن فعله وفي رفعه نائب الفاعل خلاف واختار بعضهم الجواز بشرط أمن اللبس
كعجبت من قراءة في الحام القرآن ومن كل الخبز وشرب الماء بخلاف الفعل في الجميع (قوله ان
كان الخ) فعل اسم كان ومع ان او ما صفة وجهه يحل خبرها (قوله نائباً عن الفعل) قيل عمله
سماعى وقيل ينقاس في الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو وجد الله والوعده نحو
* قالت نعم ويلوغا بغية ومنى والتوبيخ كقوله * وفاقاني الالهواء والغى والهوى اه صبان
واما نفس المصدر فقد مر في المشعول المطلق الخلف في ناصبه (قوله أن يكون مقدر الخ) في
التسهيل ان ذلك غالب لا شرط ومن غير الغالب قول بعض العرب سمع اذنى أخاك يقول ذلك فسمع
مبتدأ مضاف انشاعله وأخاك مفعوله ويقول حال سدت مسد الخبر على حذف ضربه العبد مسيئاً
أى سمع اذنى أخاك حاصل اذ كان يقول ذلك ونحو ان ضربك زيد اقيح وكان اكرا ملك بكر
حسنا ولا اعراض عن أحد ففهم هذا المصدر عاملة مع انه يتنع تأويلها بالفعل لا التزام العرب
عدم وقوعه في هذه المواضع لانهم كفى الدمامنى لا يقولون ان اضرب العبد مسيئاً ولا يوقعون
أن وصلت ابعدان وكان الامتصولة بالخسب نحو ان لك الاتجوع فيها ولا الحرف المصدرى وصلته
بعد لا غير المكررة اه وعلم بعضهم الاول بأنه لا يصح تقديره بما ولا بان الختلفة لاشتراط ان
يسبقه ما طالب يعمل فيهما ولا بان المصدرية لانها تختص المضارع للاستقبال والقصد الاخبار
بان السمع حاصل لا يستحصل اه ونظرفيه بأنه يصح تقديره ان مع الماضى فالاول أولى لكن
أجاب عنه من جعل ذلك شرطاً بان التقدير سائغ بحسب الاصل وان امتنع لهذا المعارض
وهو الوقوع في تلك المواضع وبأنه لا يلزم من كون اللفظ مقدر بابا آخر صحة النطق به مكانه
فالخاص ان الشرط كون المصدر بمعنى الفعل وان لم يصح حله محله ويخرج به المصدر الذى
لم يرد به الحدوث كما مر عن الشاذورى مررت فاذا صوت صوت جار من ان العادل في صوت
الثانى محذوف لان الاول لم يرد به الحدوث حتى يؤول بالفعل ويعمل بل انك مررت به وهو في حال
تصويت وكذا المصدر المراد به اسم عين أو معنى كان يراد بصوت الاول في هذا المثال الشئ
المسموع فانه لا يؤول بالفعل وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لان تأويل الثانى يقوت العدد
وتأويل الاول يجعله نوعياً باستناد الفعل الى فاعله والقصد انه لجر د التوكيد أما النوعى فيعمل ولو
في حالة كونه مفعولاً مطلقاً كضربت زيداً وضرب عمرو وبكر أى مثل ضرب عمرو وبكر افتأمل
وفي الاسقاطى قال ابن هشام قد يدعى هذا الشرط ان المحلى بال لا يحل محله فعل مع انه يعمل

(اعمال المصدر)

(ص)

بفعلة المصدر الخ في العمل
مضافاً او مجرداً أو مع آل
ان كان فعل مع ان أو ما يحل
محله ولا اسم مصدر عمل
(ش) يعمل المصدر عمل فعله في
موضعين احدهما ان يكون نائباً
مناب الفعل نحو ضرب زيداً فزيداً
منصوب بضمير بالتياتيه مناب
اضرب وفيه ضمير مستتر مرفوع
به كفى اضرب وقد تقدم ذلك في
باب المصدر والموضع الثانى ان
يكون المصدر مقدرأ بأن والفعل
أو بما والفعل وهو المراد بهذا
الفصل فيقدر بأن اذا اريد المضى
أو الاستقبال نحو عجبت من ضربك
زيداً أمس أو غدا والتقدير من ان
ضربت زيداً أمس أو من ان تضرب
زيداً غدا

ويقدر بما إذا أريد به الحال نحو عجت من ضربك زيد الآن التقدير عما ضرب زيد الآن وهذا المصدر المقدر يعمل في ثلاثة أحوال مضافا نحو عجت من ضربك زيدا ومجردا عن الإضافة وأل وهو المنون (٢٣) نحو عجت من ضربك زيدا ومحلى بالانف

واللام نحو عجت من ضربك زيدا وأعمال المضاف أكثر من أعمال المنون وأعمال المنون أكثر من أعمال المحلى بأل ولهذا بدأ المصنف بذكر المضاف ثم مجرد ثم المحلى ومن أعمال المنون قوله تعالى أو اطعم في يوم ذي مسغبة يتيما منصوبا بطعام وقول الشاعر يضرب بالسيف رؤس قوم

أزلناهم عن المقيل
فروءس منصوب بضرب ومن أعماله وهو محلى بأل قوله
ضعيف النكاية أعداءه

يخال الفرار يرانخي الاجل
وقوله

فانك والتأبين عروة بعد ما
دعالك وأيدينا اليمشوارع
وقوله

لقد علمت أولى المغيرة أنني

كررت فلم أنكل عن الضرب معها
فأعداءه منصوب بالنكاية وعروة

منصوب بالتأبين ومسموعا منصوب

بالضرب وأشار بقوله ولا سم مصدر

عمل إلى أن اسم المصدر قد يعمل

عمل الفعل والمراد باسم المصدر

ماساوى المصدر في الدلالة على

معناه وخالفه بخلافه انظرا وتقديرا

من بعض ما في فعله دون تعويض

كعطاء فانه مساو ولا عطاء معنى

ومخالف له بخلافه من الهمزة

الموجودة في فعله وهو خال منها

لفظا وتقديرا ولم يعوض عنها شيء

واحتز بذلك مما خلا من بعض

ما في فعله لفظا ولم يحل منه تقديرا

والجواب أنه يحل وأل كالجزم منه اه * (تنبيه) * يشترط أيضا أن لا يكون مضمرا خلافا
للكوفيين ولا مضغرا ولا بناء الوحدة كضربة أما التي في أصل نيته كرجة فلا تضر ولا مفصولا من
معموله بنافع أو غيره فلا يجوز أن يحجبني ضربك المبرح زيد بخلاف ضربك زيد المبرح لأن معموله
كالمفعول من الموصول فلا يفصل بينهما وأما قوله تعالى الله على رجعته أقدر يوم تبلى الخ فيوم
معمول المحذوف أي يرجعه لار جعه للفصل بينهما بخبر أن ولا محذوف وهذا ضعف تقدير متعلق
بالسمة اسمها كابتدأ كما مر مع جوابه هناك ولا مؤخر أعن معموله أكن يجوز الرضى تقديم
معموله الظرفي واختاره السعد وغيره لتوسيعهم فيه ومنه فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة
لا يبيغون عنها حولا اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا وجعلنا نظرف متعلقة بمحذوف حال من
المصدر تكاف وان يكون مفردا وشذا أعمال غيره كقوله

قد جربوه فإزادت تجاربهم * أباقدامة الالمجد والفضاء
بانقضاء التون والعين المهمة أي الخير والكرم وترك المصنف هذه الشرط لا غناء ما ذكره عنها
إذا مضى لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدرا أصلا وتأويل المصغر وذو التأني والجوع يفوت المقصود
منها وأما الموصول والمؤخر فلان معمول الصلة لا يفصل بالجانب ولا يتقدم على الموصول وإنما أطلنا
في ذلك للاحتياج إليه فتدبره والله أعلم (قوله ويقدر بما إذا علم) مقتضاه أن لا تقدر مع الماضي
ولا المستقبل وليس كذلك بل هي صالحة للزمنة الثلاثة إلا أن يقال إنما خصوصها بذكر الحال
لتعذر مع أن ولان دلالة أن مع الماضي على الماضي ومع المضارع على المستقبل أشد من دلالة ما
عليهما (قوله أكثر من المنون) أي في الاستعمال والأف المنون أقيس لشيء الفعل في التنكير
ويليه المضاف لانه كثير ما ينوي فيه الانفصال (قوله يضرب) متعلق بإزانا وإلهام جمع هامة وهي
الرأس كماها وتطلق على جمجمة الدماغ وحدها فاضافة الضمير للرأس للتأكيده على الأول ومسهله
اختلاف اللفظين ومن إضافة الجزء للكل على الثاني وأراد بالقبيل العنق لانه محل إقالة الرأس أي
استقرارها (قوله يخال الفرار الخ) أي يظن الهرب من الحرب يمنع الموت (قوله فانك والتأبين) هو
مصدرا ثبت الرجل بشدة الوحدة واسكان التون إذا بكيت وأثبت عليه بعد الموت ومن معانيه أن
يعاب الإنسان في وجهه أو يذكر بقميص وكاهما مناسبة هنا وفي بعض نسخ العيني والتأنيبتون
فتحسبه فوحدة وفير باتة غيف وهو منصوب على أنه معمول معه أو عطا فعلى اسم ان وعروة
مفعوله وخبر ان في بيت بعده ودعالك أي طلبك لنصرتة ويروي رعاك أي حفظك وشوارع أي
ممتدقة لقلته (قوله أولى المغيرة) أي أوائل الخيل المغيرة على العدو وانكل أي أعجز من أن يكاف
وماضيه بالفتح والكسر ومصدره النكول كما في القاموس ومسمع كسبر اسم رجل مفعول الضرب
(قوله في الدلالة على معناه) أي معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة فان الصحيح الذي صوبه
بعضهم أن مدلول اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهذا فرق معنوي وما ذكره الشارح
لفظي وخرج بهذا القيد نحو الكحل والدهن بضم أولهما فانه وان اشتل على حروف الفعل لم يدل
على الحدث بل على ذات وهو الجوهر المعلوم (قوله من بعض ما في فعله) أي من الحروف الأصلية
أو الزائدة فان حق المصدر أن يتضمن حروف فعله ما عدا ما عداه كتكلم تكلم أو يزيد كازم
أكراما فان نقص دون تعويض كان اسم مصدر كوضا وضوا وتكلم كلاما (قوله دون تعويض)

فانه لا يكون اسم مصدر بل يكون مصدر أو ذلك نحو قتال فانه مصدر قاتل وقد خلا من الالف التي قبل التاء في الفعل لكن خلاصتها
لفظا ولم يحل منها تقديرا ولذلك نطق بها في بعض المواضع نحو قاتل قاتلا لا يضرب ضربا لكن انقلبت الالف باء اكسر ما قبلها أو احتز
بقوله دون تعويض مما خلا من بعض ما في فعله لفظا وتقديرا

ولكن عوض عنه شيء فإنه لا يكون اسم (٢٤) متصـ در بل هو مصدر وذلك نحو عدة فإنه متصـ در وعد وقد خلا من الواو التي في فعله

لفظا وتقديرا ولكن عوض عنها التاء وزعم ابن المصنف ان عطاء مصدر وان همزة حذف تخفيفا وهو خلاف ما صرح به غيره من النحويين ومن افعال اسم المصدر قوله

أ كفر ابعدر الموت عني

وبعد عطاء ذلك المائة الرتاعا فالمائة منصوب بعطاءك ومنه حديث الموطأ من قبله الرجل امرأته الوضوء فأمر أنه منصوب بقبله وقوله

إذا صبح عون الخالق المرء لم يجد

عسيرا من الآمال الا ميسرا

وقوله

بشرتك الكرام تعد منهم

فلاترين لغيرهم الوفاء

واعمال اسم المصدر قليل ومن ادعى الاجماع على جواز اعماله

فتدوهم فان الخلاف فيه مشهور

وقال الصيرى اعماله شاذ وأشد

أ كفرا البيت وقال ضياء الدين بن

العلي في البسيط ولا يبعد ان ما قام

مقام المصدر يعمل عمله ونقل عن

بعضهم انه أجاز ذلك قياسا (ص)

وبعد جره الذي أضيف له

كذل ينصب أو يرفع عمله

(ش) يضاف المصدر الى الفاعل

فيجره ثم ينصب المفعول نحو عجت

من شرب زيد العسل والى المفعول

ثم يرفع الفاعل نحو عجت من شرب

العسل زيد ومنه قوله

تنبى يداها الحصى في كل هاجرة

فنى الدراهم تنقاد الصياريف

وليس هذا الثاني مخصوصا

متعلق بخلافه (قوله ولكن عوض عنه) أى سواء كان الوض في آخره كاذ كره أولا كعلم تعلما وسـ لم تسلم فإنه نقص عن فعله إحدى اللامين المكررين ولكن عوض عنها التاء في أوله لا المدة قبل آخره لوجودها الغير تعويض في نحو كراما (قوله وزعم ابن المصنف الخ) لم ينقد به بل تسع والده وجرى عليه الدما مبنى في شرح التسهيل فقال ينبغي ان يقيده البعض الناقص بكونه أكثر من حرف كما قيده المصنف في شرحه كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والتكبر وبعد ما بينا وبين افعالها أى توضأ واعتسل وتكلم واعترف وأعان وتكبر وامنحو العطاء والنواب فصدر ان لقرهم ما من الفعل اذا لاصل اعطاء وأثوابا خذف زائد هما وهو الهمزة وحرف ما بعدها ليصح الابتداء به اهـ (قوله وبعد عطاءك) اسم مصدر مضاف لفاعله والمائة مفعوله أى المائة من الابل والرتاع بالفوقية جمع راتعة (قوله من قبله الرجل) اسم مصدر مضاف لفاعله وامرأته مفعوله والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء (قوله اذا صبح عون الخالق الخ) هو بمعنى قوله

إذا كان عون الله لا بعد مسعفا * تمهيلة في كل أمر مراده

وان لم يكن عون من الله للفتى * فأول ما يجنبى عليه اجتهاده

(قوله فلاترين) مضارع مجهول وألوا بفتح الهمزة وضم اللام أى حيا مفعوله الثاني (قوله فان الخلاف فيه مشهور) محله في اسم المصدر غير العلم وغير المبدوعين زائدة لغيره فتأمله أما العلم فلا يعمل اتفاقا كسار وفجار وبرة ان كانا من أجزأ وأبرأى صيره ذا جوار وبروا لا فهم ما صدران لتجرو وبروا لا يرد ذلك على قوله ولا سم مصدر عمل لانه مقيد بقيد المصدر وهو صحة تأويله بالفعل واما المبدوع بالميم المذكورة فيعمل اتفاقا كالمضربة والمجذبة ومنه قوله

اظلوم ان مصابكم رجلا * أهدي السلام تحية ظلم

فالهمزة للتداء ومصابكم اسم ان مضاف لفاعله وزجلا مفعوله وجهه أهدي السلام صفة رجل وتحية مفعول مطلق لا هدى كقعدت جالوسا أو حال من الفاعل وظلم خبران واحترز بغير المفاعلة من نحو ضارب مضاربة فإنه مصدر لا اسمه كذا في التوضيح وتبعه الاثني في هذا وقد كرر غيرهما ان ذا الميم مصدر مطلقا وجرى عليه في الشذور (قوله الصيرى) بفتح الميم نسبة الى صيرة ببلد بالعجم (قوله وبعد جره الخ) فيه افتادة ان جر المضاف اليه مضاف لا بالاضافة ولا بالحرف المقدر وقوله كذل أى ان أردته والافه وغير لازم فيزاد على صور الشارح الثلاثة صورتان اضافته للفاعل مع حذف المفعول نحو وما كان استغفرا إبراهيم أى ربه وعكسه نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير

أى من دعائه الخير (قوله تنبى يداها) أى الناقية المذكورة قبل والهاجرة وقت اشتداد الحر نصف النهار ونفى الدراهم مفعول مطلق أى نفيا كنفها وهى جمع درهم لغنى درهم فالياء منعقدة عن ألف المفرد لا لالاشباع بخلاف ياء صياريف لانه جمع صيرف وتنقاد بمعنى التقذاعل نفي وكل مصدر جاء على فعال فهو بفتح التاء الاتقاء وتبيان قبالة كسر (قوله وليس كذلك) أى لان حج المستطيع ليس الاعلى نفسه لا غيره والالزم تأنيب جميع الناس بترك مسـ استطاع واحذو هذا الرد مبنى على ان آل في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد الذي صرح الاستشهاد به بتقديم ذكر الناس رتبة لان رتبة ابتدا وهو حج مع متعلقاته التقديم فالعنى حج البيت من استطاع واجب على الناس المذكورين وهم المستطيعون وأصرح منه في الاستشهاد حديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا (قوله فن بدل من الناس) أى بدل بعض الرابط محذوف أى منهم كما أشار اليه

الشارح

بالضرورة خلافا لبعضهم وجعل منه قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فأعرب من فاعلا بحج ورد بأنه بصير المعنى والله على جميع الناس ان يحج البيت المستطيع وليس كذلك فن بدل من الناس والتقدير والله على الناس مستطيعهم حج البيت

وقيل من مبتدأ والخبر محذوف والتقدير من استطاع منهم عليه ذلك وبضاف المصدر (٢٥) أيضا إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول فتعجببت من ضرب اليوم

زيد عرا (ص)

وجر ما يتبع ما جر ومن

راعى في الاتباع المحل فحسن

(ش) إذا أضيف المصدر إلى

الفاعل ففاعل يكون مجرورا والنظا

مر فوعا محلا فيجوز في تابعه

من الصفة والعطف وغيرهما

مرعاة اللفظ فيجوز ومرعاة المحل

فيرفع فتقول عجببت من ضرب زيد

الظريف أو الظريف ومن اتبعه

المحل قوله

حتى تمجر في الرواج وهاجها

طلب المعقب حقه المظلم

فرفع المظلم ليكون نعتا للمعقب

على المحل وإذا أضيف إلى المفعول

فهو مجرور لفظا منصوب محلا

فيجوز أيضا في تابعه مرعاة اللفظ

والمحل ومن مرعاة المحل قوله

قد كنت دانت بها حسنا

مخافة الإفلاس والليانا

فالليانا معطوف على محل الإفلاس

(ص) * (اعمال اسم الفاعل) *

كفعلة اسم فاعل في العمل

ان كان عن مضيه معزول

(ش) لا يتناول اسم الفاعل من ان

يكون مقرونا بال أو مجردا فان كان

مجردا عمل عمل فعله من الرفع

والنصب ان كان مستقبلا أو حالا

نحو هذا ضارب زيد الآن أو غدا

وإنما عمل الجر يانه على الفعل الذي

هو بمعناه وهو المضارع ومعنى جريانه

عليه انه موافق له في الحركات

والسكات لموافقة ضارب ليضرب

فهو مشبه للفعل الذي هو بمعناه

فلا تقول هذا ضارب زيد أمس بل يجب اضافته فتقول هذا ضارب زيد أمس

المسارح يلزم على ذلك الفصل بين البدل والمبدل منه باجني وهو المبتدأ (قوله وقيل من مبتدأ) وهي اما شرطية أو موصولة (قوله وجر ما يتبع الخ) ما الأولى مفعول جر والثانية مفعول يتبع وقوله فحسن خبر محذوف أي فرأيه حسن وإنما يجزى التابع إذا عدم المانع لافي نحو أعجبني أكرامك وزيد لا تمناع العطف بلا إعادة الخافض عند غير المصنف (قوله حتى تمجر الخ) أي سار ذلك الحمار الوحشي في الهاجرة أي شدة الحر والرواح من الزوال إلى الليل وهاجها أي أثار أقدام المرافقة له في طاب الماء وطلب المعقب مصدرها ج على حد قعدت جالوسا مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف المشددة أي الغريم الضالبعر يمعن عقب في الأمر طلبة بجدة وحقه مفعول طلب والمطلوب صفة المعقب على محله أي هاجها هيجانا كطلب المظلم حقه (قوله قد كنت دانت) بتقديم التحية على النون أي أخذت ذلك الحمارية المعلومة في دين لي عليه والليانا بفتح اللام أكثر من كسرهما المماثلة والله أعلم

* (اعمال اسم الفاعل) *

عرفه في التسميل بأنه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسكات على المضارع من أفعالها في حالتها التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي فخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما بعناه كقتيل وبالجارية على المضارع الجارية على الماضي كخرج وغير الجارية على فعل ككريم والتأنيث نحو أهيف فانه لا يجزى على المضارع الا في التأنيث كيرلان مؤنثه هيفاء ولمعناه أو معنى الماضي لأخراج نحو ضامر السكشع محادل على الاستقرار ويخرج به أيضا فاعل التفضيل لانه للدوام كما خرج بماقبله فهذه المخرجات ما عدا الاول والاخير صفات مشبهة لا اسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور وأما ما سأتى في آنية أسماء الفاعلين من أنه يطلق عليها اسم الفاعل فباعثا اصطلاح آخر وهو مجاز كاسم أي وان شئت فقل اسم الفاعل مادل على فاعل الحدث وجرى مجرى الفعل في افادة الحدث فخرج بالاول اسم المفعول وبالثاني الصفة بجميع أوزانها وأفعال التفضيل (قوله في العمل) أي لافي غير فانه يضاف لمعموله ويطرد جرمعموله المتأخر بلام التقوية بخلاف الفعل والمزاد على التعدي ان تعدى فعله والنزوم ان لم والجار متعلق بما تعلقت به الكاف أو بها نفسها لما فيها من معنى التشبيه بناء على جوارز التعلق بالحرف الذي فيه بمعنى الفعل (قوله بعزل) بكسر الزاي كما هو الرواية فيكون اسم مكان والبناء ظرفية وعن مضيه متعلق به لا كقفا الطرف برأحة الفعل وان كان اسم المكان لا يعمل في غيره والمعنى ان كان في مكان عزل أي ابعاد عن مضى حده والمكان هنا مجازي وهو التركيب ولا يصح جعله بمعنى الحدث والبناء لا ملاحظة أي ان كان ملتبسا بانعزال لانه كان يجب فتح زايه كما هو قياس مفعل للحدث من مكسور عين المضارع كاسمياني (قوله ان كان مستقبلا أو حالا) مثله الدال على الاستمرار على ما مر في الاضافة وبشرط أيضا ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل عمله كما صدر لانهم من خواص الاسماء فيبعدها عن الفعل ولا تضر التثنية والجمع لانهم لا يغيران صيغة المفرد كالتصغير ولان علامته ما قلقي الفعل وإنما اطلاق عمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف دلالة على الزمان جدا لان لزومه غير بين بخلاف الوصف (قوله وان كان بمعنى الماضي لم يعمل) أي الا اذا صرح وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضارباً أمس لانه كان زيد يضرب الخ بخلاف هذا ضارب زيد أمس لعدم صحة يضرب بدله (قوله فهو مشبه له) أي للماضي معنى لكونه

(٤ - خضري ثاني) لفظا ومعنى وان كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه فهو مشبه له معنى لا لفظا فلا تقول هذا ضارب زيد أمس بل يجب اضافته فتقول هذا ضارب زيد أمس

وأجاز الكسائي أعماله وجعل منه قوله تعالى وكلمهم بإسقاط ذراعيه بالوصف فذراعيه منصوب بإسقاط وهو ماضٍ وخرجه غيره على أنه حكاية حال ماضية (ص) وولى استغناء ما أوحرف ندا * أو تقياً أو جافقة أو مستنداً (ش) أشار بهذا البيت إلى أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتد على شيء قبله كأن يقع (٢٦) بعد الاستغناء ثم أضاف ضرب زيد عمراً أو حرف نداء نحو يا طالعاً جليلاً أو التي نحو

ماضرب زيد عمراً أو يقع اعتناضاً
مررت برجل ضارب زيداً أو حالاً
نحو جاء زيداً بكافراً أو يشمل
هذين النوعين قوله أو جافقة
وقوله أو مستنداً معناه أنه يعمل
إذا وقع خبراً وهذا يشمل خبر
المتبداً نحو زيد ضارب عمراً وخبر
ناحية أو مفعوله نحو كان زيد ضارباً
عمراً وإن زيداً ضارب عمراً وظننت
زيداً ضارباً عمراً أو علمت زيداً عمراً
ضارباً بكرة (ص)

وقد يكون نعت محذوف عرف
فيستحق العمل الذي وصف
(ش) قد يعتد اسم الفاعل على
موصوف مقدر فيعمل عمل فعله
كالواعتد على مذكور ومنه قوله
وكم مالى عني من شيء غيره
إذا راح نحو الحجر البيض كالذي
فعينه منصوب بمالى ومالى صفة
الموصوف محذوف تقديره وك
شخص مالى ومنه قوله

كأطع صخرة يومالو هيها
فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
التقدير كوعلى أطع صخرة
(ص) وإن يكن صلة أل ففي المضى
وغيره أعماله قد ارتضى
(ش) إذا وقع اسم الفاعل صلة
للالف واللام عمل ماضياً ومستقبلاً
وحالاً لوقوعه حينئذ موقع الفعل
انحى الصلة أن تكون جملة
فتقول هذا الضارب زيد الآن

بمعناه لا لفظاً لأنه لم يوازنه (قوله وأجاز الكسائي الخ) محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال
أما الفعل فإن كان ضميراً رفعه اتفاقاً وظاهره فكذا على ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن
عصفور قال السبوطى وهو الأصح لكن بشرط الاعتقاد على شيء مما ذكره أو مقتضاه أنه رفع
الضمير وإن لم يعتد في نحو ضارب أنت أمس (قوله حكاية حال) أى بدليل ونقلمهم دون وقبلناهم
والمعنى ييسر ذراعيه والمشمور في حكاية الحال أن يقدرا الماضى واقعا من التكلم وقيل أن
يتقدر التكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل ويعبر على كل ما يدل على الحال وكون الآية
من ذلك انما هو باعتبار الخطابين لا الخالق جل وعلا فإن الدنيا عنده كاللغة الواحدة وقيل
لا حاجة إلى الحكاية لأن حال أهل الكهف مسهر إلى الآن فيجوز أن يلاحظ في باسط جانب
الحال فيعمل وفي كلامهم ما يؤيد به (قوله إذا اعتد على شيء) أى لتقر به من الفعل وأشار الشارح
إلى أن ما في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وهو الاعتقاد على أحد المذكورات فإن لم يعتد لم
يعمل خلافاً للاختصاص والكوفيين وهذا شرط لعمله في المفعول وفي الفاعل الظاهر كما مر وعدم
المضى شرط لعمله في المفعول فقط فقول المغنى أن اشتراط الجهور والاعتقاد وكونه بمعنى المضارع
انما هو لعمل النصب يعنى به مجموع الأمرين والافتقار إلى شرط لعمل الرفع في الظاهر أيضاً عند
الجهور قوله الدمامنى والشئى أفاده الصبان (قوله وحرف نداء) انصواب أن المسوغ الاعتماد
على الموصوف المقدر إذا التقدير يارجل طالعاً جليلاً أن حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقر به
من الفعل وقد يقال لم تدع أن حرف النداء مسوغ بل إذا وليه الوصف عمل وهذا لا ينافي كون
المسوغ الموصوف المقدر وانما صرح به هنا مع دخوله في قوله وقد يكون الخ لدفع توهم أن النداء
يعد من الفعل فلا يعمل (قوله أو التي) أى ولوناً أو يلاحظوا ضارب زيد عمراً وغير مضيع
نفسه عاقل (قوله أو مفعوله) أى مفعول ناحية (قوله محذوف عرف) أى بقرينة حاله
كاختصاص الصفة به نحو مررت بعاقل أو مقابلة كى الشارح بدليل بقرينة ما كان النداء
لأنه ظاهر في العاقل بخلاف مررت بقائم (قوله وكم مالى الخ) كم خبرية مبتدأ حذف خبرها أى
لا يفيد نظره شيئاً ومالى اسم فاعل من ملائماً تمييزاً لكم مجروراً بإضافتها إليه وعينه مفعوله ومن
شيء غيره أى ملك غيره متعلق به وراح تامة بمعنى ذهب والبيض أى النساء الحسنات فاعلمها كالذى
حال منه وهو يضم الدال جمع دمية كذلك وهى الصورة من العاج شبهها بالنساء الحسنات وبياضها
فإن جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها نحو الحجر أى صار البيض كأنه نحو الحجر كالذى حال
أيضاً والمعنى على تمامها أظهر قد بر (قوله ليوهيها) بالياء التحية بعد الهاء يقال أوهى الشئ
يوهيه أى أضعفه ويرى بالنون بدل الياء بمعناه والوعل ككتف وذهب التيس الجبلى (قوله)
قد ارتضى) أى بلا شرط اعتماد كفى انتصريح ولا عدم تصغير ولا وصف كفى ألفية ابن معطى
والسبوطى (قوله لا يعمل مطلقاً) أى وأل فيه معترفة لا موصولة (قوله وزعم ابنه الخ) هو ما في شرح
الكافية ولعله لم يعتبر الخلاف لضعفه (قوله بدليل) خبر عن المذكورات قبله على حد والملائكة

أوغداً أو أمس هذا هو المشهور من قول النحويين وزعم جماعة من النحويين منهم الرماني أنه إذا وقع صلة لال لا يعمل بعد
الماضيا ولا يعمل مستقبلاً ولا حالاً وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً وإن المنصوب بعده منصوب بإضمار فعل والعجب أن هذين المذهبين
ذكرهما المصنف في التسهيل وزعم ابنه بدر الدين في شرحه أن اسم الفاعل إذا وقع صلة لال واللام عمل ماضياً ومستقبلاً ولا اتفاق
وقال بعده أيضاً الرضى جميع النحويين أعماله يعنى إذا كان صلة لال (ص) فعال أو مفعال أو فاعل * في كثرة عن فاعل بدليل

فيستحق ما له من عمل * وفي فعل قل ذاو فعل (ش) يصاغ للكثرة فعال (٢٧) ومفعول وفعل وفعل وفعل فمفعول عمل

الدفع على حد اسم الفاعل وأعمال
الثلاثة الأولى أكثر من أعمال
فعل وفعل وأعمال فعل أكثر من
أعمال فعل فن أعمال فعال ما معه
سيويوه من قول بعضهم أما العسل
فأنا شراب وقول الشاعر
أخا الحرب لباسا إليها جلا لها
وليس يولاج الخوا ان أعقلا
فالعسل منصوب بشراب وجلا لها
منصوب بالباس ومن أعمال مفعول
قول بعض العرب انه انخار يوا انكها
قبوا انكها منصوب بخار ومن
أعمال فمفعول قول الشاعر
عشية سعدى لوترات لراهب
بدومة تجردونه وجحج
قلى دينه واهتاج للشوق انما
على الشوق اخوان العزاء هيوج
فأخوان منصوب بهيوج ومن
أعمال فعل قول بعض العرب
ان الله سميع دعاء من دعاه فدعاه
منصوب بسميع ومن أعمال فعل
ما أنشده سيويوه
حذرأورا لا تضروا من
ماليس يتجبه من الاقدار
وقوله أتاني انهم مرقون عرضي
بحاش الكرمين لها فديده
فأورا منصوب بحذر وعرضي
منصوب بمزق
(ص) وما سوى المفرد مثله جعل
في الحكم والشروط حيثما عمل
(ش) ما سوى المفرد وهو المثنى
والجوع نحو الضاربين والضاربين
والضاربين والضارب والضارب
والضاربات حكمهما احكم المفرد
في العمل وسائر ما تقدم ذكره من
الشروط فنقول هذان الضاربان
زيدا وهؤلاء القاتلون بكرًا وكذلك

بعد ذلك ظهرا أولان العطف باو التي للاحد الدائر أي كل واحد منها على حدته بديل وسوغ
الابتداء بها كونها أعلاما على أوزان خاصة وقوله في كثرة أي في التنصيص عليها كما وكيفا واما
فاعل فمفعول لها والقله (قوله يصاغ للكثرة) في نسخ من الثلاثي وأخذ من قول المصنف عن فاعل
لانه انما يجي من الثلاثي فلا يبنى هذه الامثلة من غيره الا ما شذ من قولهم ذرا وسوار من أدرك
وأسا رأى أبقي في الكأس بقية ومعه وان من أعطى وأهان وسميع ونذير من أسمع وأند
وزهو ق من أزهر (قوله فمفعول عمل الفعل) أي كلها على الصحيح جلا على أصلها وهو اسم الناعل
وأكثر الكوفيين أعمالها الز بادتم بالانابة على معاني أفعالها ولزوال انشبهه بالصوري والنصب
بعدها بفعل مضمر تفسره هي وأكبر أكثر البصريين الآخر ين والجرحي فعلا فقط (قوله على حد
اسم الفاعل) أي بشر وطه وفاقا وخلافا (قوله اما العسل فأن شراب) فيه رد على منع الكوفيين
تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها انما هو مع غير ما كما مر وسبيل (قوله
أخا الحرب) كناية عن ملازمته لها والى معنى اللام وأراد بالجلال بكسر الجيم جمع جبل بضمها
ما يلبس في الحرب من المدر ونحوه والولاج فعال من اللوج وهو الدخول والخوا الف بالحاء المعجمة
جمع خالقة وهي في الاصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقلا عهله فقاف من عقل الرجل
إذا اضطربت رجلاه من الفزع وهو حال أخبر ثاب ليس (قوله انخار يوا انكها) جمع بانكة وهي
الناقة السميكة (قوله عشية الخ) نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأة مبتدأ خبره الجملة
الشرطية أي لوترات الخ والجملة في محل جر باضافة عشية اليها على ما في الصبان فهي ظرف لشيء
غير مذكور في البيت أي كان كذا وكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لوترات الخ ويحتمل
انها ظرف لترات فلا تكون مضافة ولم تنون حينئذ للضرورة وأنتع صرفها بأن أراد بها عشية
معينة أي لوترات سعدى لراهب وقت العشية قلى الخ وبدومة صفة لراهب وهي بضم الدال قرية
بين الشام والعراق تسمى دومة الجندل وتجرجج مر فوعان بالابتداء ودونه خبر وبالجمله صفة ثانية
لراهب وهما اسمان لاجر وحاج لاجعان لأن الصحيح ان فعلا وفعل لا يسمان صبغ الجوع
قيل والمسوغ للابتداء بهما العطف وفيه انه لا يسوغ الا بشرط كون أحد المتعاطفين فقط
مسوغا ولا مسوغ هنا فان اعتبر في أحدهما كونه وصفا محذوف أي قوم تجرد من لا على حد مؤمن
خير من كافر أو الوصف المقدر أي تجرد كثير لان المقام للمبالغة فالشأن مثله في ذلك ولا حاجة
للعطف وقلى بالقاف أي أبغض جوابا لولو واهتاج أي ناروا وخوان العزاء أي الملازمين للتصبر
مفعول مقدم لهيوج لانه من هاج المتعدي لا اللازم يقال هاج الشيء بنفسه وهجته اياي أثرته
(قوله أتاني انهم الخ) أن ومعمولا فاعل أي ومزقون بفتح فكسر جمع مرق كذلك من مرقق
الثوب قطعه والعرض محمل المدح والذم من الانسان والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام ماء
في جبل طي تشرب منه الجحاش والقديد بقاء ودالين مهملة تن التصويت أي هم مثل جحاش الخ
(قوله فأورا منصوب بحذر) أي لاعتماده على المبتدأ المقدر أي هو حذر و كذا ما ليس يتجبه
منصوب بآ من (قوله وما سوى المفرد) مبتدأ خبره جعل ومثله مفعول ثان لجعل وحيث ظرف له
وما زاد في جملة عمل مضاف إليها حيث أو ان حيثما شرطية وعمل فعل الشرط وجوابه محذوف
أي جعل مثله (قوله وهو المثنى والجوع) أي من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد
(قوله أو الفاء) جمع آفة من الآفة وهي المحبة وهو حال من القاطنات في قوله
* القاطنات البيت غير الريم * بضم الراء وشدة التحية جمع رائمة بمعنى ذاهبة ومكة مفعول أو الفاء
والورق جمع ورقاء وهي الحاماة التي يضرب بياضها الى سواد والحي بفتح فكسر أصله الحام محذوف

الباق ومنه قوله * أو الفامكة من ورق الحى * أصله الجام وقوله

ثم زادوا في قومهم
غفرو ذنبهم غير نخر

(ص)

وانصب بذى الاعمال تلوا واخفوض
وهو نصب ماسوا مقتضى
(ش) يجوز في اسم الفاعل العامل
اضافته الى ما يليه من مفعول
ونصبه له فتقول هذا ضارب زيد
وضارب زيد افان كان له مفعولان
واضافته الى احدهما واجب نصب
الاخر فتقول هذا معطى زيد
درهما ومعطى درهم زيدا (ص)
واجرا وانصب تابع الذى انخفض
كبتغى جاه وما لا من خفض
(ش) يجوز في تابع مع مفعول اسم
الفاعل الجرو وبالاضافة الجرو
والنصب نحو هذا ضارب زيد وعمر
وعرفا الجرو مراعاة للفظ والنصب
على اضماع فعل وهو الصحيح
والتقدير ويضرب عمر او مراعاة
لمحل المنخفض وهو المنه وروقد
روى بالوجهين قوله

الواهب المائة الهجان وعندها

عوزا تزجى بينها اطفالها

ينصب عبدا وجره وقال الاخر

هل انت باع دينا راجحنا

او عبد رب اخاعون بن مخراق

ينصب عبدا عطف على محل دينار

او على اضماع فعل التقدير او تبعث

عبد رب

(ص) وكل ما قرر لاسم فاعل

يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

الميم الاخيرة وقلبت الالف ياء والفتحة كسرة للروى (قوله ثم زادوا وانهم الخ) بفتح الهمزة على تقدير
الباء أى زادوا على غيرهم بأنهم الخ أو بكسر هاء على الاستثناء لبيان سبب الزيادة وحذف
مفعول زادوا العدم ووكذا عند تقدير اللام مع الفتح وغفرو ونخر بضم نين جمع غفرو ونخرو
بالهاء المعجمة أى غيرهم فتخترين أو بالجيم من الغفور وهو الكذب وذنوبهم مفعول غفرو واضافته لادنى
ملا بسة أى ذنب الغير معهم (قوله وانصب الخ) أفاد بتقديم النصب أنه أولى لأنه الاصل وقيل
انخفض للنفقة وقيل سوا وأفاد أيضا ان العامل لا يضاف للفاعل لأنه لا ينصب وكذا الايضاف للحال
ولا التمييز بل للمفعول وحكى اضافته للجرى انا كائن أخيك الشبه به وما قامم الاب فأضيف الى
فاعله لعدم عمله النصب ومحل جواز الوجهين في الظاهر أما الضمير المتصل فيتمين جره بالاضافة
لعدم التسوية كهذا مكرم وجعله الاخفض وهشام في محل نصب كاله في الدرهم زيد معطى
كما مر في الاضافة (قوله وهو نصب ماسوا) أى ماسوى التلو وهو ما فصل عن الوصف بفواصل ولو
غيره يضاف اليه نحو انى جاعل في الارض خليفة وانما ينصب ماسواه اذا لم يكن فاعلا والاوجب
رفعه كهذا ضارب زيد أبوه ولم يكن التلوما بفصل به بين المتضامين والجاز جره كهذا معطى درهما
زيد ومثل وعنده لم يرفع ولم ينصب على ذلك لظهوره من مواضعه (قوله العامل) خرج غيره فتجب
اضافته أتت له ونصب ماسواه ولو أكثر من واحد لا تمناع الاضافة لشيئين كهذا معطى زيدا مس
درهما ومعطى بكرأ مس عمرا فاعلما ونصبه بفعل مقدرا عند قوم لعدم أهلية الوصف له وعند السراى
بالوصف وان كان ماضيا لشيء المحلى بال في عدم التسوية بسبب الاضافة ولطلبه له فعل فيه كغيره
من المقتضيات ولما تعدت الاضافة تعيين النصب للضرورة وعليه يخرج وجاعل الليل سكا بلا
احتياج الى اعتبار الاستقرار فتأمل (قوله فتقول الخ) وبالوجهين قرئ ان الله بالغ أمره هل من
كاشفات ضره (قوله وجب نصب الآخر) أى بالوصف لأنه عامل (قوله تابع الذى الخ) شمل جميع
التوابع لأنه مفرد مضاف فيعم والمثال لا يخصص وقوله انخفض مخرج لتابع المنصوب فلا يجوز
جره خلافا للبغداديين لأن شرط الاتباع على المحل كونه أصليا والاصل في الوصف المستوفى
للشروط النصب لا الجر وأشار بتقديم الجر الى أرجحيته ما لم يمنع منه مانع كمنعه في نحو الضارب
الرجل وزيدا مثلا يلزم اضافة الوصف المحلى بال الى الخالى منها وجوز سبويه لأنه يغتفر في التابع
(قوله على اضماع فعل) الأرجح اضماع وصف منون لطابق المذكر ولو كان حذف المفرد أسهل من
الحل فأن كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو وجاعل الليل سكا والشمس أى ويجعل
الشمس (قوله وهو الصحيح) أى عند سبويه لفقد الطالب للمحل فلا يعطف عليه اذ الوصف
لا ينصب الا اذا كان منونا وبال او مضافا الى أحد مفاعيله وضارب ليس كذلك (قوله الواهب
الخ) الهجان ككتاب الابل البيض الكرام يستوى فيه المذكر والمذكر وهو بالجر صفة للمائة
وعوزا بضم المهملة وآخره معجمة حال منها وهو جمع عائذ أى الناقة الحديشة الساج بعشرة أيام
أو خمسة ثم هي مطلق وتزجى بزى بضم زى مضارع مجهول أى تساق بينها اطفالها ويلزم على جر عبد
اضافة الوصف المحلى بال الخالى نه وهو جائز عند سبويه لا غتفارقهم في التابع كما مر أو يخرج على
مذهب المبرد من انه يضاف الى مضاف لضمير ما فيه أ (قوله دينار) اسم رجل ووكذا عبد رب
واخاعون بدل من عبد رب وابن مخراق صفة لا تخا (قوله وكل ما قرر الخ) جعله مفعولا ثانيا يعطى
واسم مفعول نائب فاعله أولى من رفعه بالابتداء خبره جلة يعطى اسما لته من حذف الرابطان
جعل اسم مفعول نائب الفاعل أى يعطاه ومن انابة المفعول الثانى مع وجود الاول ان جعل
النائب ضمير كل واسم مفعولا ثانيا (قوله بلا تفاضل) متعلق يعطى أى انه لا يشترط فيه زيادة

فهو كفعّل صيغ للمفعول في

معناه كالعطي كفايا يكتفي

(ش) جميع ما تقدم في اسم الفاعل

من أنه ان كان مجردا عمل ان كان

يعني الحال أو الاستقبال بشرط

الاعتماد وان كان بالالف واللام

عمل مطلقا يثبت لاسم المفعول

فتقول أمضروب الزيدان الآن

أو غدا أو جاء المضروب أبوهما

الآن أو غدا أو أمس وحكمه في

المعنى والعمل حكم الفعل المبني

للمفعول فيرفع المفعول كما يرفع

فعله فكما تقول ضرب الزيدان

تقول أمضروب الزيدان وان كان

له مفعولان رفع أحدهما ونصب

الآخر نحو المعطي كفايا يكتفي

فالمفعول الأول ضربه مستتر عائدا

على الف واللام وهو مرفوع

لقيامه مقام الفاعل وكفايا

المفعول الثاني (ص)

وقد يضاف ذال إلى اسم مرتفع

معنى كجهد والمقاصد الورع

(ش) يجوز في اسم المفعول ان

يضاف إلى ما كان مرفوعا به فتقول

في قولك زيد مضروب عبده زيد

مضروب العبد فتضيف اسم

المفعول إلى ما كان مرفوعا به

ومثله الورع محمود مقاصد والاصل

الورع محمود مقاصده ولا يجوز ذلك

في اسم الفاعل فلا تقول مررت

برجل ضارب الأب زيد اريد ضارب

أبوه زيدا

(ص) * (أبنية المصادر) *

فعل قياس مصدر المعتدى

من ذي ثلاثة كزردا

(ش) الفعل الثلاثي المعتدى يجرى

مصدره على فعل قياسا مطردا نص

على ذلك سيبويه في مواضع فتقول

رداردا وضرب بضربا وفهم فهما

على شروط اسم الفاعل وذلك لم يستفد من قوله وكل ما الخ حتى يكون تأكيذا كما قيل بل هو تأسيس (قوله فهو كفعّل) الاظهر كون الفاء فصحة أي اذا أردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعّل الخ ولا يظهر كونها تفرعية لان ما بعده لم يعلم من الكيفية السابقة (قوله في معناه) أي في جزئه وهو الحدث والمراد في عمله من اطلاق السبب وارادة السبب لان عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد أن الكلام في العمل لا المعنى (قوله كالعطي الخ) ال فيه موصولة مبتدأ نقل اعرابها إلى صلتها وهو معطى لكونه بصورة الحرف وفي معطى ضمير يعود إلى آل هونائب فاعله وكفايا كسحاب مفعوله الثاني وهو ما يكتفي الانسان من الرزق بلا اسراف ولا تقير ويكتفي خبرا مبتدأ (قوله وقد يضاف ذال) أي اسم المفعول اجراءه مجرى الصفة المشبهة في جواز الاضافة الى المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الاصل بأن يكون من الثلاثي كفعّل ومن غيره كضارعه المجهول فان حول إلى فعل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل كحل عينه وقتيل أي به الجرح خلا فالابن عصفور * (تنبيه) * قال الموضح في الحواشي اذا أريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعه فاعلا كما هو شأن الصفة لانابه لانسلاخه عما كان له قبل فاعطى حكم الصفة (قوله فتضيف اسم المفعول الخ) ظاهره انه يتقل من الرفع إلى الجر وليس كذلك لان الوصف عين مرفوعه معنى اذ مدلول المضروب هو العبد فيلزم اضافة الشيء إلى نفسه بل يحول الاسناد عن المرفوع كالعبد والمقاصد ويجعل نائب الفاعل ضميرا لموصوف مباغلة بجعله هو المضروب والمحمود مثلا لا غيره فيصير ذلك المرفوع فضلة والوصف منون فينصبه تمييزا وتنسبها بالمفعول ثم يجر بالاضافة رفعا ليقع اجراء وصف المتعدي لواحده مجرى المتعدي لاثنتين فالجرح رفع النصب وهو مرفوع الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينبه المصنف على جواز النصب فيه أيضا كالصفة للزوجه للاضافة لما علمت انها فرعها ولانها أكثر منه وتحويل الاسناد مجازا على الاسناد الشيء إلى غير من هوله (قوله ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل الخ) أي المتعدي لا أكثر من واحد اتفاقا فان تعدي لواحده جاز عند المصنف ان لم يتسبب فاعله بمفعوله كمثل الشارح وقيل ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والافلا واختاره ابن عصفور وغيره والجهور على المنع مطلقا ويشهد للجواز قوله

ما الراحم القلب ظلما وان ظلما • ولا الكرم يمنع وان حرما

أما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقا ان أريد به الدوام كضامر البطن لانه يصير صفة مشبهة حقيقة أو لحقا به اعلى ما مر في الاضافة والله أعلم

* (أبنية المصادر) *

قدم اعمال البابين على صيغهما لان العمل أهم لكونه من علم الاعراب والصيغ من الصرف قد كرهاها المستطردى فلا يرد ان معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل (قوله فعل) بفتح فسكون أي موازنه ومن ذي ثلاثة حال ومن للتبعية أي حال كونه ذلك المتعدي بعض الافعال الثلاثية (قوله على فعل قياسا) يستقنى منه ما دل على صناعة قياسه ففعالة كحاكة حياكة وخاطه خياطة وجعله حجارة قيل وعبر الرؤيا عبارة والمراد بالقياس هنا عند سيبويه والجهور انه اذا ورد فعل لم يعلم كيف تكلم واصدده فانك تقبسه على هذا لأنك تقيس مع السماع خلافا لافراء (قوله فتقول الخ) عدد المثال اشارة إلى أنه لا فرق في المتعدي بين كونه مضاعفاً ومقتوح العين أو مكسورا أم مضموما الخصاص باللازم ولا فرق أيضا بين كونه صحيحا

وزعم بعضهم أنه لا ينقاس وهو غير
سديد (ص)

وفعل اللازم به فعل

كفرح وكجوى وكشال

(ش) أى يجيى مصدر فعل اللازم

على فعل قياسا كدفع فرح وجوى

جوى وشلت يده مثالا (ص)

وفعل اللازم مثل قعدا

له فعول باطراد كغدا

مالم يكن مستوجبا فعلا

أو فعلا نافادرا وفعلا

فأول لذى امتناع كآبى

والثانى الذى اقتضى قلبا

لذا فعال أول صوت وشمل

سرا وصونا الفعيل كسهل

(ش) يأتى مصدر فعل اللازم على

فعول قياسا فتقول قعد قعودا

وغدا غدا وغدا وغدا وغدا

بشوله مالم يكن مستوجبا فعلا الخ

الى انه انما يأتى مصدره على فعول

اذ لم يستحق ان يكون مصدره على

فعال أو فعلا أو فعلا فالذى

استحق أن يكون مصدره على فعال

هو كل فعل دل على امتناع كآبى

آبى ونفرتفراوشر دشر ادا وهو

المراد بقوله فأول لذى امتناع والذى

استحق أن يكون مصدره على

فعال هو كل فعل دل على قلب

نحو طاف طوفانا وجال جولانا

ونزناونا وهذا معنى قوله

والثانى الذى اقتضى قلبا

والذى استحق أن يكون مصدره

على فعال هو كل فعل دل على داء

أو صوت فمثال الاول سعل سعالا

وزكم زكما وشى بشى

كضرب ضربا ومعتل الفاء كوعود وعدا ووطى وطأ وائعين كباع بيعا وخاف خوفا واللام كرمى
رمى ورقا بالكسر أى صعد السلم رقيقا وورد فيه أى صار قريبا يضم فكسر على فعول كفى الصاح
أومهموزا ككلأ كلأ كلأ وأمن أمنا (قوله لا ينقاس) أى لأن مصادر الأفعال الثلاثة لا تدرج
الابالسماع فاذا عدم لا ينقاس على شئ منها (قوله وفعل اللازم) أى المكسور العين امام مفتوحها
ففى البيت بعده والمكسور المتعدي سبق (قوله بابه فعل) أى قاعدة مصدره موازن فعل يفتح
الا اذا دل على لون فالغالب فيه فعله بالضم كسمر سمر وسهب سهب ودهم دهم (قوله كفرح الخ)
مثل لكفرح والمضاعف ومعتل اللازم ومنه عى وعى وبقي وبقي والجوى حرق العشق وشقوه وبقي
معتل الفاء كوجع وجعا والعين كعور عورا والمهموز كأسف أسفا (قوله وشلت يده) أى فسدت
عروقها وبطل عامها وأصله شلت بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير فى اللازم وقوله
كغدا عطف على مثل قعدا بلساط العاطف اذ لا وجه لعدم العطف مع انه مثال ثان لأن يجعل
قعدا مثلا لللازم من حيث فتح العين وغدا مثالا له من حيث المصدر وأشار به الى انه لا فرق فيه بين
الصحيح والمعتل وبقي المضاعف كترمرى ورا والمعتل اما باللام كغدا غدا ووعى وعى وعى وعى
أو الفاء كوصل وصولا أمام معتل العين فالغالب فيه فعل كصام صوما ونام نوما وفعال كصام
صياما وقام قياما وفعالة ككاح نيحة ويقل فيه فعول كغابت الشمس غوبا (قوله باطراد) حال
من المستكن فى له (قوله مستوجبا) أى مستحقا فعلا بالكسر الفاء أو فعلا نافذات أو فعلا بالضم
أو فعلا كآبى ونفرتفراوشر دشر ادا وهو (قوله كآبى) أى اللازم كما هو فرض الكلام معنى امتنع
وجاء أيضا الله تعالى بمعنى كره فى القاموس ابى الشئ آبياه وآبى به آباء وآباءه بكسرهما كرهه اه
(قوله للذا) بالقصر للضرورة (قوله أول صوت) هو مع قوله وشمل الخ فيفيد ان الصوت ينقاس فيه كل
من فعال وفعيل فاذا سمعنا فيه فذلك كنعى نعيقا ونعا قانا وأحدهما فقط اقتصر عليه عند سيبويه
والا خفش كبعث الطي بغما وسهل القرس سهيلا وان لم يرد أحدهما جاز فيه كل كما هو قياس
الباب لسماعهما فى غيره وكذا يقال فى قوله الا تى فعولة فعلة الخ فلا يرد اعتراضهم بأنه ان أراد
التخفيف فبعدوا اللازم الوقوف على السماع وقد لا يحصل (قوله وشمل) يتبع فتح ميمه للزوى وان جاز
كسرهما (قوله كسهل) من بابى ضرب ومنع كافى القاموس (قوله اذا لم يستحق الخ) الحاصل
ان فعل بالفتح القاصر يطرد فى مصدره فعول الا فى الخمسة التى ذكرها المصنف ويزاد عليها
مادل على حرفة أو ولاية فمصدره فعالة بالكسر كعجر تجارة وسقر سفارة وأمر امارة وكتب نقابة أى
صار نقيبا أى عريف القوم فتحصل من هذا مع ما مر ان فعالة ينقاس فى الحرفة والولاية من فعل
المنتوخ لازما كان كآبى ومنتعديا كآبى ومنه نحو نجر نجران ونون والجيم وكتب كآبى واما
اتيانم النعل بالكسر اللازم فى الحرفة والولاية فنادر كولى عليهم ولاية (قوله وشرد الخ) بمعنى نفر
ومن الامتناع أى ضاحج جاحا وابق آباقا (قوله نقلب) هو تحرك مخصوص مع اهتزاز واضطراب
لامطلى تحرك فلا يرد قام قما وقعد قعودا ومشى مشيا (قوله جال) بالجيم بمعنى طاف وزا بالنون
والزاي يقال نزل النعل على آتاه أى وثب وهو خاص بنى الخافر والظلف والسباع (قوله وزكم)
هو من الأفعال اللازمة للبناء للمجهول والتقدير به لنعلم المقترح بالنظر لاصله المقدرو وجعلوه من
المفتوح اشارة للاخف وحمل على النظائر وما فى القاموس من انه يقال زكم كعنى وأزكم فهو
من كرم لا يدل على انه لم ينطقوا باصله لان كلامنا فى زكم بلا همز ولا المهموز لكن فى نسخ منه
زكمه وأزكمه فهو من كرم لا يقال أصله متعدى بل بنائه للمفعول والكلام فى اللازم لانا
نقول اللازم يبنى للمجهول سمعا كجنى فيجعل هذا منه أو يقال لمسلم ينطق بهذا الاصل كان فى حكم

ومثال الثاني نعب الغراب نعبا ونعق الراعي نعا فوأزت القدر أزا وهذا هو (٣١) المقصود بقوله للذفعال أو صوت وأشار بقوله

وشمل سير أو صوتا للفعيل إلى أن
فعلا يأتي مصدرا لمادل على سير
ولمادل على صوت فتشال الأول ذمل
ذملا ورحل رحلا ومثال الثاني
نعب نعبا ونعق نعقا وأزت القدر
أزرا وضممت الخيل صهيلا (ص)
فعولة فعالة لفعلا

كسهل الأمر وزيد جزلا
(ش) إذا كان الفعل على فعل ولا
يكون إلا لازما يكون مصدره على
فعولة أو على فعالة فتشال الأول سهل
سهولة وصعب صعوبة وعذب
عذوبة ومثال الثاني جزل جزالة
وفصح فصاحة وضخم ضخامة

(ص) وما أتى مخالفا لما مضى
فبابه النقل كسخط ورضى
(ش) يعني أن ما سبق ذكره في هذا
الباب هو القياس الثابت في مصدر
الفعل الثلاثي وما ورد على خلاف
ذلك فليس بقياس بل يقتصر فيه
على السماع نحو سخط وسخطا
ورضى ورضى وذهب ذهباً وشكر
شكراً وأعظم عظمة (ص)
وغير ذى ثلاثة مقيس

مصدره كقدس التقديس
وزكته وكية وأجلا
أجال من تجملا تجملا
واستعذ استعذاة ثم أقم
اقامة وغالب إذا التالزم
وما يلي الآخر متوافقا

مع كسر التالفي عما افتحما
بهمز وصل كاصطفي وضمت ما
يربع في أمثال قد تلما
(ش) ذكر في هذه الآيات مصادر
غير الثلاثي وهي مقيسة كلها فما

اللازم على أن بناء ذلك صوري فقط وفي الحقيقة مبنى للفاعل فرقوه فاعل لا نائبه ومثله تجت
الشاة وتعني بجا جئت أي اعتنى وزهي علينا أي تكبر وسقط في يديه أي ندم فهذه الخمسة أفعال
مبنية للمفعول صورة (قوله نعب) بنون فهملة فوحدة أي صوت (قوله وأزت القدر) بشد الزاي
أي غلت من شدة النار (قوله ذمل) بالمهملة أي سار بليين ورفق (قوله نعب نعبا الخ) أفادهم ذامع
ما مر أنه قد يجمع في الصوت فاعيل وفعال ومنه صرخ صرخا وصرى صرخا وقد ينفرد فاعيل كسهل
صهيلا وصخذ الطائر صخذاه فمهملة فمهملة ولم يثل لأنفراد فعال كبعث الظبي بغاما بالموحدة فمهملة
وضج الضجاء ضجاءا فمهملة فمهملة كل ذلك بمعنى صوت اما الداء فيختص به فعال وبالسير
ففعيل (قوله فعولة فعالة الخ) فيه ما مر فلا تغفل وقد ذكر ابن الناطم ضابطا لكل منهما فقال في
شرح اللامية إذا كان الوصف من فعل المضوم على فعيل كملج وظريف وشجيع فقياسه فعالة
كلاحة وظرافة وشجاعة أو على فعل كسهل وصعب وعذب فقياسه فعولة كسهولة وصعوبة
وعذوبة اه وهو أغلبي فإن ضخم وصفه على فعل ومصدره ضخامة ولم يأت أي صار ما لحام مصدره
ملوحة وأيس وصفه على فعل ولا فعيل (قوله فبابه النقل) أي السماع (قوله كسخط ورضى)
قال الأشموني بضم السين وكسر الراء وقياسهما فعل بفتحين فاعترض بأنه يقال سخطه ورضيه
متعديين فقياسهما كضرب لا كقرح ورد بأن تعديهما توسع بخذف الجار والاصل سخط عليه
ورضى عنه وهذا الاعتراض لا يرد على المصنف أصلا لأنه لم يتعرض لمصدرهما القياسي وليس في
كلامه ما يدل على أنهم ما مثالا لللازم أو المتعدي كما لا يخفى خلافا لمن توهمه ومثلهما في أن قياسه
كقرح حزن وبجل بالضم مصدر حزن وبجل بالكسر (قوله ذهبا) قياسه ذهبا للدلالة على السير
لا ذهباً كما قيل (قوله وشكر شكرانا) قياسه كضرب اتعديه (قوله وأعظم عظمة) قياسه
عظامة وعظومة أو الأول فقط على الضابط المار ومثله قبح قبحا وحسن حسنا والله أعلم (قوله
وغير ذى ثلاثة الخ) الأحسن في أعرابه أن غير مبتدأ أول ومقيس بمعنى قياس ثان ومصدره
مضاق إليه وكقدس خبر الثاني والجمله خبر الأول والتقديس حينئذ نائب فاعل قدس
أو كقدس حال من هاء مصدره والتقديس هو الخبر أي غير الثلاثي قياس مصدره كائن كقدس الخ
أو قياسه حال كونه كقدس هو التقديس وأما جعل مقيس اسم مفعول خبر غير ومصدره بالرفع
نائب فاعله وكقدس الخ خبر محذوف أي وذلك كقدس الخ كافي المعرب فية تضي أن مصدر غير
الثلاثي مقيس دائما وليس كذلك بدليل قوله وغير ما مر السماع عادله الآن يقال مراده أن كل
فعل غير ثلاثي لا بد له من مصدر مقيس كما فسره الأشموني بذلك (قوله أجال من الخ) من موصولة
مضاف إليه وتجملا بضم الميم مصدر مقدم على عامله وهو تجمل الثاني بفتح الميم فعل ماض فاعله
ضمير من والجمله صلتهما أي أجال من تجمل تجملا وقوله الآتي وضم ما يربح الخ يعم ذلك فهو من
ذكر العام بعد الخاص (قوله وغالب الخ) ذامبتدأ خبره لزوم والتاء مفعولة مقدم أو هي مبتدأ ثان
خبره لزوم والجمله خبر ذامبتدأ خبرها أي هذا المذكور من استعذاة واقامة التالزمته غالبا أي
صحبه لا لانساق الغلبة ولم يرجع ذالى اقامة فقط ليكون له كراستعذاة هنا فائدة لزومها التام
والافهي داخله في البيت بعده (قوله وما يلي الخ) الآخر فاعل يلي ومفعوله محذوف أي ومثله
الحرف الذي يليه الآخر واقفه (قوله مع كسر) متعلق بمذوم افتحما حال من تلو (قوله ما يربح)
من ربعت القوم من باب منع صرت رابعهم (قوله في أمثال الخ) متعلق بضم والمراد المماثلة في

كان على وزن فعل فاما ان يكون صحيحا أو معطلا فان كان صحيحا فصدره على تفعليل نحو قدس تقديسا وبعبقوله تعالى وكام الله موسى
تكميلا أو يأتي أيضا على وزن فعال كقوله تعالى وكذبوا بآياتنا كذابا

ويأتي على فعال بتخفيف العين وقد قرئ وكذبوا بآياتنا كذابا بتخفيف الذال وان كان معتلا فصدره كذلك لكن تخذف ياء التفعيل ويعوض عنها التاء فيصدر مصدره على تفعلة نحووز كى تزكية وندرجته على تفعيل كقوله باتت ننزى دلوها ننزيا * كما تنزى شهلة صيما وان كان مهموزا لم يذ كره المصنف هنا (٣٢) فصدره على تفعيل وعلى تفعلة نحوخطا خطيا وتخطئة وجرأ تجزأ وتجزئة وتجنبا

والحركة والسكات وعدد الحروف والبدء بقاء المطاوعة وشبهها وان لم يكن من بابها وذلك عشرة ابنية تفعيل كجمل تجملا وتفعلا ككغافل تغافلا وتفعلا ككلم تلملا وتدرج تدرجا وتفعيل كنيطر تيطرا وتفعلا ككسكن تسكنا وتفعول كتجرب تجوربا وتفعول ككلس تقلسا وتفعول كتهول تهولا وتفعول كتغفرت تغفرتا والعاشرة تفعلي ككذلى تذليا وتذلى تذليا وتسلي ككسفا تسكفا فكل ذلك يضم رابعة لكن تقلب ضمة الاخيرة كسرة لمناسبة الياء (قوله ويأتي على فعال) ويأتي أيضا على تفعلة قليلا كجرب تجربة (قوله باتت تنزى) يضم التاء وفتح النون وشدة الزاى مكسورة أى تحرك والشهلة العجوز (قوله وتفعلة) هو أغلب من تفعيل (قوله وحذفت) أى العين بعد قلبها ألفا كالتحريك ما بعدهما كما سبى أى فى قول المصنف ان حركه التالى وان سكن كف * اعلال غير اللام الخ ولذا جعلت العين فى نحو بيان وطويل وخورنق اسكون ما بعدها قلت أجاب سم بأن هذا الشرط انما هو فيما يستحق الاعلال لذاته كالفعل لوجود سببه فيه بخلاف المصدر فبالجلى عليه وهو جواب سديد بخلاف الجواب بأن هذا الشرط انما هو فى معتل اللام ليخرج غزوا ورميا مسند الاثنين فلا يخفى خله على من فهم قوله ان حركه التالى الخ هذا وصريح الشارح ان المحذوف العين من اقامة ونحوها ككافادة واجازة واعادة فوزنهم اقاله وهو مذهب الفراء والاختفش والراجح مذهب الخليل وسيبويه ان المحذوف الالف الزائدة فوزنهم افعلة (قوله وقد جاء حذفها) هو مقصور على السماع (قوله وان كان فى اوله همزة وصل) أى ثابتة اصله تخرج ما اصله تفاعل أو تفعول فلا يكسر ثالث صدره ولا يراذ قبل آخره ألفا كطائر وطائر بشد الطاء فان اصلهما طائر وطائر ادغمت التاء فى الطاء وأتى بهم سمة الوصل فيقال طائر طائر طائر طائر او طائر طائر طائر (قوله فعلا) بكسر الفاء وجوبا لافى المضاعف وهو ما فاءوه ولأما الاولى من جنس وعينه ولأما الثانية من جنس فيجوز فيه الفتح كززال ووسواس وقلقال لكن الاكثر كون المفتوح اسم فاعل نحو من شر الوسواس أى الموسوس وليس فى العربية فعلا بالفتح غيره والاصل كسره كما انه ليس فيها تفعلا بالكسر الاتقاء وتبيان وما عداهما بالفتح ككند كاروتعداد وتقاد ورجح المصنف ان التفعلا مصدر لفعل المشددا لا المخفف كما قيل وهل ينقاس فيه كالتفعول كذ كرت كبر وتذ كرا أو سماعى قولان (قوله وسرهف) يقال سرهفت الصبي أحسن غذاه (قوله وهو المقيس فيه) أى الفعالة هو المقيس فى فعل ككامله وكذا فىما ألقى به ككلب جليلة اذا صوت ويطر ببطرة اذا عالج الخيل وقلنس قلنسة وأما الفعل فى سماعى كسر هاء قال فى التوضيح وشرحه الالفى المضاعف كززال فقياسى ولم يسمع فى درج دجرا كما قاله الصيرى وغيره ولا فى الملقى بفعل الالفى حوقل حوقله وحقة الا اذا كبر وضعف عن الجماع وبذلك يقيد قول الناطم فعلا أو فعلة لفعلا اه فقول الشارح دجرا مجر دمال وليس مسموعا وقيل انه قياسى مطلقا (قوله وبرهم) بالميم أى نظرم مع سكون طرفه وفى نسخهم راج

وتبعة وان كان على افعال فقياس مصدره على افعال نحوأ كرم اكراما وأجل اجالا وأعطى اعطاء هذا ان لم يكن معتل العين فان كان معتل العين نقلت حركة عينه الى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها انا التانيث غالبا نحو أقام اقامة الاصل اقواما فقلت حركة الواو الى القاف وحذفت وعوض عنها انا التانيث فصارا قامة وهذا هو المراد بقوله ثم اقم اقامة وأشار بقوله وغالبا اذا التزم الى ما ذكرناه من ان تعويض التاء غائب وقد جاء حذفها كقوله تعالى واقام الصلاة وان كان على وزن تفعول فقياس مصدره على تفعول يضم العين نحو تجمل تجملا وتعلم تعلميا وتكرم تكرموا وان كان فى اوله همزة وصل كسر ثالثه وزيد ألف قبل آخره سواء كان على وزن انفعال أو فاعل أو استفعل نحو انطلق انطلاقا واصطفي اصطفا واستخرج استخرجا وهذا معنى قوله وما يلى الآخر متوافقا فان كان استفعل معتل العين نقلت حركة عينه الى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها انا التانيث لزوما نحو استعاذا استعاذة والاصل استعوارا فنقلت حركة الواو الى العين وهى فاء الكلمة وحذفت وعوض عنها التاء فصارا استعاذة وهذا معنى قوله واستعاذ استعاذة ومعنى قوله

وضم مايرى فى أمثال قد تلمما ان ما كان على وزن تفعول فان مصدره يكون على تفعلا يضم رابعة نحو تلمم تلمما بالجيم وتدرج تدرجا (ص) فعلا او فعلة لفعلا * واجعل مقيسا ثانيا لا أولا (ش) يأتى مصدر فعال على فعلا كدجرا دجرا وبالجم

ص لفاعل الفعل والمفاعلة * وغير ماضر السماع عادله (ش) كل فعل على وزن (٣٣) فاعل مصدره الفاعل والمفاعلة نحو ضارب

ضربا ومضاربة وقاتل قتالا ومقاتلة وخاصم خصاما ومخاصمة وأشار بقوله وغير ماضر الى ان ما ورد من مضادر غير الثلاثي على خلاف ما صرح به ولا يقاس عليه ومعنى قوله عادله كان السماع له عادلا فلا يقدم عليه الا ثبت كقولهم في مصدر فعل المعتل تنعلا نحو بائت تنزي دلوها تنزيا والقياس تنزية وقولهم في مصدر حوقل حوقلا والقياس حوقلا حوقلا تنحدر حرج دحرجة ومن وروند حوقل قوله يا قوم قد حوقلت وأدبوت

وشرح حوقل الرجال الموت وقولهم في مصدر تفعل تنفعا لا تنو تنلى تنلاقا والقياس تفعل تنفعا نحو تنو تنلقا (ص) وفعله لمرة بجلسه

وفعله لهيئة بجلسه (ش) اذا أريد بيان مرتبة من مصدر الفعل الثلاثي قيل فعله بفتح الفاء نحو ضربته وضربته وقتلته وقتلته هذا اذا لم يكن المصدر على تاء التانيث فان بني عليها وصف بما يدل على الوحدة نحو عمه ورجة فاذا أريد المرة وصف بواحدة وان أريد بيان الهيئة منه قيل فعله بكسر الفاء نحو جلس جلسته حسنة وقعد قعدة ومات ميتة (ص)

في غير ذي الثلاث والتا المره وشذ فيه هيئة كالحجره (ش) اذا أريد بيان المرة من مصدر المزيد على ثلاثة أحرف زيد على المصدر تاء التانيث فحوا كرمته اكرامة ودحرجته دحرجة وشذ بناء فعله للهيئة من غير الثلاثي كقوله هي حسنة الحجرة فبنو فاعلة (ه خضري في) من اخترع وهو حسن الامة فبنو فاعلة من تعميم * (أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها) *

بالجيم أى أتى بالباطل والردى من الشئ (قوله لفاعل الفعل الخ) قال الامامى والمطر دأما عند سيمويه المفاعلة واما الفاعل فقد ترك بجائسه مجالسة ولم يقولوا جالسا وتعين المفاعلة فيما فاءه بيا ككسره مياسرة وياضه ميامنة لثعل الا ابتداء بالياء المكسورة وشذياومه بوا ما لا مياومة (قوله عادله) فعل ماض من المعادلة كما يشير اليه الشارح وفاعله ضمير السماع أو ان عاد فعل ماض بمعنى رجع وفاعله ضمير السماع أيضا وضميره يعود الى ضمير قلب وعكس الضميرين وان اغنى عن القلب لكن فيه جر يان الخبر على غير ما هو له فكان يجب الابرار (قوله بثبت) بفتح الباء أى بدليل ونقل عن العرب واما بكونها فهو الرجل الثابت القلب (قوله وشرح حوقل) الذى فى الشواهد وبعض حيقال وتقدم معناه (قوله تنلاقا) بكسر التاء والميم وشذ اللام يقال تنلقه وتلقى له تنلقا وتلا فأتودد اليه وتلطف له قال

ثلاثة احباب تحب علاقة * وحب تنلاق وحب هو القتل صحاح (قوله وفعله لمرة) أى من مصدر الثلاثي بقرينة ما بعده ولا فرق فيه بين ان يكون مصدره الاصل على فعل كضربة من الضرب أو لا بجلسته من الجلوس ثم فعله التى للمرة انما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة كمثل الشارح لا لما يدل على الفعل الباطنى كالعلم والجهل أو الصفة النابتة كالحسن والظرف (قوله لهيئة) أى لهيئة الحدث وكيفيته (قوله فان بنى عليها) أى مع الفتح لامع الضم ككسرة ولا الكسر كشدته فانها مفتحة للمرة (قوله بكسر الفاء) أى ما لم بين المصدر المطلق عليها كشدته وذربة وهى الحادثة فى الشئ والادل على الهيئة بالصفة أو غيرها كشدته عظيمة ودخل فى ذلك فعله بالضم أو الفتح فيكسر ان للهيئة (قوله بالتا المرة) أى فى غير ما بنى عليها كقائمة والادل عليها بالوصف (قوله كالحجرة) بكسر الخاء المجهدة من اخمرت المرأة غطت رأسها (خاتمة) يصاغ من الثلاثي مفعول بفتح العين للزمان والمكان والحدث اذا عملت لامة مطنقا أو صحت ولم تكسر عين مضارعه كقتل ومذهب فان صحت مع كسر العين كضرب فتحت فى المصدر وكسرت فى الزمان والمكان ولا فرق فى صحيح اللام بتفصيله المذ كوربين كونه واوى الفاء كوعدا ولا عند طي واما غيرهم فيكسرون واوى الثلاث مطلقا كسرت عين مضارعه أو لا عند أكثر العرب وأما من غير الثلاثي فالمصدر والزمان والمكان بزنة اسم المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يصاغ من الفعل الثلاثي مفعول * بفتح اذا ما اعتل باللام مطنقا
يعنى زمان أو مكان ومصدر * كغزى ومرماه ومرماه من رقى
كذلك صحيح اللام حيث مضارع * أتاك بغير الكسر فاعلم وحققا
والا ففتح للمراد لمصدر * وفى غيره كسرق ففعل فيه منطلقا
وواوى فاء صحيح الكسر مطلقا * لدى غير طي جاء فاجعله مؤنثا
وان رمت من غير الثلاثي هذه * فحى باسمه مفعول كجبرى ومرتقى
وما جاء من لفظ على غير هذه * فذلك أضحى بالسماع معلقا

والله أعلم

﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

اضافة أبنية لاسماء للبيان وضافة أسماء لما بعده لامة والصفات عطف على أسماء لاعلى الفاعلين لان اللامية لاتصح فيها أى أبنية هى أسماء للذوات الفاعلين الخ وغلب العاقل من تلك الذوات على غيره جمعه بالياء والنون فباقيل ان أسماء الفاعلين الفاظ وهى لا تجمع كذلك لانها

(ه خضري في) من اخترع وهو حسن الامة فبنو فاعلة من تعميم * (أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها) *

كفاعل صغ اسم فاعل اذا * من ذى ثلاثة يكون كغذا ش اذا اريد بناء اسم الفاعل من الفعل الثلاثي جى به على مثال فاعل وذلك
مقيس في كل فعل كان على وزن فعل بفتح العين متعديا كان لازما نحو ضرب فهو ضارب وزهوب فهو زاهب وغذا فهو غاذ فان كان الفعل
على وزن فعل بكسر العين فاما ان يكون متعديا ولازما فان كان متعديا فقياسه ايضا ان يأتى اسم فاعله على فاعل نحو ركب فهو راكب
وعلم فهو عالم وان كان لازما او كان الثلاثي (٢٤) على فعل بضم العين فلا يقال في اسم الفاعل منه ما فاعل الاسماء وهذا هو المراد

بقوله (ص)

وهو قليل في فعلت وفعل

غير معدى بل قياسه فعل

وأفعل فعلا ش وأشر

ونحو صديان ونحو الاجهر

(ش) أى اتيان اسم الفاعل على

فاعل قليل في فعل بضم العين

كقولهم حمض فهو حامض وفي

فعل بكسر العين غير معدى نحو

أمن فهو آمن وسلم فهو سالم وعقرت

المرأة فهي عاقرة بل قياس اسم

الفاعل من فعل المكسور العين

اذا كان لازما ان يكون على فعل

بكسر العين نحو نضر فهو ناضر

وبطر فهو بطور وأشر فهو أشر وأعلى

فعلان نحو عطش فهو عطشان

وصدى فهو صديان أو على

أفعل نحو سود فهو أسود وجهر

فهو أجهر (ص)

وفعل اولى وفعل بفعل

كالضخم والجبل والفعل جل

وأفعل فيه قليل وفعل

وبسوى الفاعل قد يغنى فعل

(ش) اذا كان الفعل على وزن فعل

بضم العين كترجي اسم الفاعل

منه على وزن فعل كضخم فهو ضخم

وشهم فهو شهم وعلى فعمل نحو

جبل فهو جبل وشرف فهو

شريف ويقل مجي اسم الفاعل

على أفعل نحو خضب فهو أخضب

من غير العاقل غفلة بحسبة لان الفاعل ليس وصفه اللا لفاظ بل للذوات وقوله به أى بأسماء
الفاعل كطاهر القلب أو المفعول كحمود المقاصد كما هو المتبادر من الترجمة ويؤيده ما مر من ان
اسم المفعول اذا اريد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقة وهو فاعل لانه نائبه لكن الموافق
لقوله الا فى الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير للاول فقط وهو المشهور وروايت كراصفة
هنا لانه باب الابنية وجميع ما فيه يصلح لكونه صفة مشبهة اذا اريد به الدوام واما الترجمة الآتية
فلا حكمها كما أفردها اسم الفاعل بترجمة (قوله كفاعل الخ) اما حال من اسم فاعل أى صغ اسم
فاعل حال كونه موازنا للفاعل اذا كان من الثلاثي أما من غيره فلا يوازن فاعل أو صفة لمصدر
محدوف أى صوغا كصوغ فاعل واذا ظرف مجرد عن الشرط متعلق بصغ أو شرطية حذف
جوابها العامل في الدلالة صغ عليه لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله (قوله كغذا) بمجمتين يستعمل
لازما كغذا الماء أى سال ومتعديا كغذوت الصبي بالبن أى ربيته وكلاهما صحيح في تشبيهه
اشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به أيضا التقيد بقيامه بقوله غير معدى لانه حال من فعل
المكسور (قوله بل قياسه فعل) أى ان دل على معنى عارض غير مستقر كفرح فهو فرح وأشر
وبطر فهو أشر وبطرا أى لا يحمد النعمة وشذمر يض وكهل اذ قياسهما كفرح لانهم اعرضان
وقوله وأفعل أى ان دل على لون كحمر فهو أحر وأخلة أى حال طاهر في البدن كعور ورجور وجهر
فهو أجور وأحور وأجهر أى لا يصرف في الشمس وقوله فعلان أى ان دل على الامتلاء كروى فهو
ريان أو حرارة الباطن كصدى فهو صديان أى عطشان (قوله نحو آمن) أى اللازم كامن البلد أى
اطمان أهل وقديعدى كانت العدو (قوله وفعل اولي الخ) لعلمه لم يصرح بالقياس لانهم ما لم يكثر
في المضموم كثرة تقطع بقياسه ما فيه عنده قال الشاطبي وغير المصنف يرى قياسه فاعل لا فعل
(قوله والفعل جبل) ليس حشاو بل يخرج به جبل من جلت الشخص بالفتح أى أدبته فعمل هو
بالبناء للمجهول فهو جبل أى مجبول قاله الشاطبي ويرد ان كون الفعل جبل بالضم معلوم من كون
الكلام في فعل المضموم فالاولى انه مستأنف لبيان الواقع لا الاحتراز (قوله قد يغنى) مضارع غنى
يغنى كفرح يفرح أى يستغنى (قوله ضخم) هو الغليظ والشهم الجلل ذكرى الفؤاد (قوله خضب)
بالخاء والضاد المجتمعتين أى اجترأى الكدرة (تنبيه) جميع هذه الصفات التي ليست على فاعل
صفات مشبهة ان قصد بها الثبوت وان لم تصف لمرفوعها واطلاق اسم الفاعل عليه احيثئذ مجاز في
الاصطلاح الشائع فان قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسقاطى انه اذا اريد بها
النص على الحدوث حوت الى فاعل فيقال حاسن لاجسن وأما موازن فاعل كضارب وقام فاسم
فاعل الا اذا دل على الثبوت وأضيف لمرفوعه فيكون صفة مشبهة أو ملحقا به على ما مر وبقيّة
الاصناف الآتية وهى اسم الفاعل من غير الثلاثي واسم المفعول من الثلاثي وغيره كفاعل في
هذا التفصيل (قوله بعد زيادة ميم) أى بدل حرف المضارعة لامعه كما يشه المثال (قوله ويكسر)

وعلى فعل نحو بطل فهو بطل وتقدم ان قياس اسم الفاعل من فعل المفتوح العين أن يكون على فاعل وقد يأتى اسم الفاعل ما

منه على غير فاعل قليل لا نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وهذا معنى قوله وبسوى الفاعل قد يغنى فعل (ص)

وزنة المضارع اسم فاعل * من غير ذى الثلاث كما واصل مع كسر متوالا خيرا مطلقا * وضم ميم زائد قد سبقا

وان فتح منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر (ش) يقول زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف

زنة المضارع منه بعد زيادة ميم في أوله مضعومة ويكسر

ما قبل آخره مطلقاً أي سواء كان مكسوراً من المضارع أو مفتوحاً فتقول قاتل يقاتل فهو مقاتل ودرج يدحرج فهو مدرج وواصل يواصل فهو مواصل وتدرج يدحرج فهو مدرج وتعلم يتعلم فهو متعلم فإن أردت بناء اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أقيمت به على زنة اسم الفاعل ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قبل الآخر نحو مضارب ومقاتل ومنظر (ص) وفي اسم مفعول الثلاثي اطرده * زنة مفعول كات من قصد (ش) إذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جى عليه على زنة مفعول قياساً مطرداً نحو قصدته فهو مقصود وضربه فهو مضروب ومرتبه فهو ممرور به (ص) (٢٥) وناب نقلا عنه ذو فعيل

نشو قناة أرفق كميل

(ش) ينوب فعيل عن مفعول في

الدلالة على معناه نحو مرتب رجل

جريح وأمرأة جريح وبقناة كميل

وفى كميل وبأمرأة قتيل ورجل

قتيل فشاب جريح وكبيل وقتيل

عن مجروح ومكحول ومقتول ولا

ينقاس ذلك في كل شيء بل يقتصر

فيه على السماع وهذا معنى قوله

وناب نقلا عنه ذو فعيل وزعم ابن

المصنف أن نيابة فعيل عن مفعول

كثيرة وليست مقيسة بإجماع وفي

دعواه الإجماع على ذلك نظر فقد

قال والده في التسهيل في باب اسم

الفاعل عند ذكر نيابة فعيل عن

مفعول وليس مقيساً بخلاف بعضهم

وقال في شرحه زعم بعضهم أنه

مقيس في كل فعل فيما ليس له فعيل

بمعنى فاعل كجريح فإن كان الفعل

فعيلاً بمعنى فاعل لم ينب قياساً

كعلم وقال في باب التذكير

والتأنيث وصوغ فعيل بمعنى

مفعول مع كثرة غير مقيس بقرن

بأصح القولين كما جزم به هنا وهذا

لا يقتضي نفي الخلاف وقد يعتذر

عن ابن المصنف بأنه ادعى الإجماع

على أن فعلاً لا ينوب عن مفعول

وبعنى نيابة مطلقة أى في كل فعل

وهو كذلك بناء على ما ذكره والده

ما قبل آخره) أى ولو تقدير الكتمل ومختار اسمى فاعل فيقدر فيه ما الكسر وشذمتين يضم التاء اتساعاً
للميم اسم فاعل من آتين كما شذ التفتح في ألفاظ كاحصن فهو محصن وأفتح بالفاء والخاء المهملة فهو
مفتح أى ففتح مفسس وأسهب فهو مسهب إذا تكلم بما لا يعقل أما في المفعول فيكسر على القياس
(قوله ولكن تفتح منه) أى ولو تقدير الكتمل ومختار اسمى مفعول فيقدر فيه ما التفتح (قوله كات
من قصد) أى وذلك كوزن آت من مصدر قصد وهو مقصود بوزن مفعول ومما هو بوزنه أيضاً مبيع
ومقول ومرمى إلا أنه اغيرت إذا أصلها مبيع ومقول ومرمى نقلت حركة الياء والواو في
الاولين إلى الساكن قبلهما فحذفت واو مفعول للساكنين وقلت ضمة الاول كسرة لتسليم الياء
وقلت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء فادغم وكسر ما قبلها (تنبيه) مراده بالثلاثي
فيما مر المتصرف أما الجامد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول (قوله وباب نقلا) أى سماعاً وهو
مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو فعيل أى ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه
منقولاً عن العرب (قوله وليست مقيسة) فلا يقال ضرب وب وعلم بمعنى مضروب ومعلوم (قوله
خلافاً لبعضهم) أى في نوع منه وهو ما بينه الشارح بعد (قوله فيما ليس له فعيل الخ) أى لأنه لا ينسب
فيه بخلاف ماله ذلك فيلبس بالفاعل (قوله كعلم) أى وقدير ورجيم فالخاصل أن كل فعل سمع له
فعيل بمعنى فاعل لا ينقاس فيه بمعنى مفعول وما لم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا فغاده
(قوله فترفع عبده بجريح) مفرع على المنى فهو منى لأن العمل المنى شامل للرفع لكنه عند
المصنف يرفع الضمير المستتر لا تطلقه القول بأن الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير فالمعنى أنه لا يعمل
في الظاهر (قوله وقد صرح غيره الخ) هو مذهب ابن عصفور حيث قال في المقرب اسم المفعول وما
بمعناه من الصفات حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المجحول والله تعالى أعلم

* (الصفة المشبهة باسم الفاعل) *

أى في دلالتها على حدث ومن قام به وقبولها للأفراد والتذكير وغيره ما غالباً فعملت النصب
كلية على لواحد لكن عليها أخط منه لأنهم لم تفقد الحدث مثله وأما اسم التفضيل فيخالفه
مطلقاً للزومه للأفراد والتذكير وإفادته الدوام فلم يعمل النصب أصلاً (قوله صفة استحسان الخ)
خبر مقدم عن المشبهة ومعنى تميز أو نصب بترع الحافض وفيه بدلان الصفة لا تضاق للفاعل
الابعد تحوّل اسنادها عنه إلى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلاً إلا في المعنى والمراد استحسان الجرح
بنوعها لا بشخصها الثلاثي رد صور امتناع الجرح وضعفه الآية قبل استحسان الجرح به وتوقف على
معرفة كونها صفة مشبهة وقد جعل ذلك الاستحسان علامة لها فتوقف معرفتها عليه وهو دور
ورد بمعنى توقف الاستحسان على العلم لم يكن صفة بل على النظر في معناها الثابت لفاعلهما بحيث

في شرح التسهيل من أن القائل بقياسه يخصه بالفعل الذي ليس له فعيل بمعنى فاعل ونبه المصنف بقوله نحو قناة أرفق كميل على أن فعلاً
بمعنى مفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث وسأقي هذه المسئلة بمبينة في باب التأنيث أن شاء الله تعالى وزعم المصنف في التسهيل أن فعلاً
ينوب عن مفعول في الدلالة على معناه لا في العمل فعلى هذا لا تقول مرتب رجل جريح عبده فترفع عبده بجريح وقد صرح غيره بجواز
هذه المسئلة (ص) * (الصفة المشبهة باسم الفاعل) * صفة استحسان جرح فاعل * معنى بها المشبهة باسم الفاعل (ش) قد سبق أن
المراد بالصفة مادل على معنى وذات وهذا يشعل اسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة تؤد كالمصنف أن علامة
الصفة المشبهة استحسان جرح فاعلهما نحو حسن الوجه ومنطق اللسان وظاهر القلب

والاصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وطاهر قلبه فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية ولأنه مرفوع عنطلق وقلبه مرفوع بطاهر وهذا لا يجوز في غيرهما من الصفات فلا تقول زيد ضارب الأب عمرا تريد ضارب أبوه عمرا ولا زيد قائم الأب عمدا تريد قائم أبوه عمدا وقد تقدم أن اسم المفعول يجوز إضافة إلى مرفوعه فتقول (٣٦) زيد مضروب الأب وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة (ص)

وصوغها من لازم لحاضر

كطاهر القلب جميل الظاهر (ش) يعني أن الصفة المشبهة لا تصاغ من متعدّد فلا تقول زيد قائم الأب بكرر تريد قائم أبوه بكرر بل لا تصاغ إلا من فعل لازم نحو طاهر القلب وجميل الظاهر ولا تكون إلا للجمال وهو المراد بقوله لحاضر فلا تقول زيد حسن الوجه غدا أو أمس وبه بقوله كطاهر القلب جميل الظاهر على أن الصفة المشبهة إذا كانت من فعل ثلاثي تكون على نوعين أحدهما ما وزن المضارع نحو طاهر القلب وهذا قليل فيهما والثاني ما لم يوازن وهو الكثير نحو جميل الظاهر وحسن الوجه وكريم الأب فإن كانت من غير ثلاثي وجب موازنتها المضارع نحو منطلق اللسان (ص)

وعمل اسم فاعل المعدي

لهما على الحد الذي قد حدا (ش) أي يثبت لهذه الصفة عمل اسم الفاعل المتعدي وهو الرفع والنصب نحو زيد حسن الوجه في حسن ضمير مرفوع هو الفاعل والوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به لأن حسنا شبيه بضارب فعمل عمله وأشار بقوله على الحد الذي قد حدا إلى أن الصفة المشبهة تعمل على الحد الذي سبق في اسم الفاعل وهو أنه لا بد من اعتمادها كما أنه لا بد من اعتمادها (ص)

لوحول الاستناد عنه لم يقيم ولم يلبس فيحسن حقيقة الجروان لم يعلم بأنهما تسمى بذلك فلا دور (قوله والاصل حسن وجهه) ظاهره أن الجرفوع عن الرفع وليس كذلك بل عن النصب كما علم مما مر (قوله فلا تقول زيد ضارب الأب الخ) أي لأن اسم الفاعل المتعدي لو اختلفت مع إضافة لفاعله عند الجهور وان قصد ثبوته لا باسمه بل بالإضافة للمفعول كما مر أما اللازم كقائم الأب فالتامتنع إضافته إذا قصد به الحدوث فإن قصد به الدوام كان صفة مشبهة وانطلق عليه اسمها (قوله أن اسم المفعول الخ) أي بشرط قصد الدوام (قوله وصوغها) عطف على جر أي واستحسن صوغها بما معنى الشامل للوجوب أو مبتدأ حذف خبره أي وصوغها من ذلك واجب أو قوله من لازم خبر فيفيد الحصر أي إنما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره (قوله لا تصاغ من متعدّد) أي ما لم ينزل منزلة اللازم أو يحول إلى فعل بالضم كما قيل في به العلم والرحن الرحيم (قوله إلا للجمال) أي الذي هو من لوازم دلالة على الدوام في الأزمنة الثلاثة لا خصوص الحال أما اسم الفاعل فيدل على أحد الثلاثة بدلا عن الآخر وفادتها الدوام عقلية كما نقله ليس لا وضعية لأنها لما اتقي عنها الحدوث والتحديد ثبت الدوام عقلا لأن الأصل في كل ثابت دوامه (قوله على نوعين) أي بخلاف اسم الفاعل فإنه يلزم موازنته المضارع واطلاقه على غير موازنه مجاز كما مر في تعريفه ومذهب الرخصي وابن الحاجب أنها لا توازن المضارع أصلا ونحو طاهر القلب ومنطلق اللسان اسم فاعل قصد به الدوام فأعطى حكم الصفة وليس منها حقيقة والمختار خلافه (قوله المعدي) أي لو اختلف والمراد العمل صورة والافصويه مفعول به حقيقة ومنصوب به أشبه به أو تميز (قوله على الحد) حال من المستكن في إياها الواقع خبرا عن عمل (قوله وهو أنه لا بد الخ) لم يذكر كونها للجمال أو للاستقبال للزومه للدوام المدلول لها فلا معنى لاشتراط فيها واعتمادها على اعتماد العملها النصيب على التشبيه بالمفعول به كما أشار إليه بقوله المعدي أو ما عمل الرفع أو نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل كذلك قال في النهاية وهي نصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له ومعها والمشبّه بالمفعول به وفي موضع آخر أنها لا تنصب المصدر اهـ (قوله وسبق الخ) هذان مما يختلف الصفة فيه اسم الفاعل وهما عدم تقدم معمولها وكونه ذاتية أي ذاتعلق وارتباط عوصوفها لا شقة الله على ضميره كما سيبين وتقدم منه تصريرا ونحوها أربع هي استحسن الجربها وصوغها من اللازم وكونها للدوام وعدم لزوم جربها على المضارع ويؤخذ واحد من قوله لا تأتي وما اتصل بها الخ وهو أنه لا يفصل معمولها عنها منصوبا كان أو مرفوعا بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الداء أبوه عمرا وبقي أشياء في التصريح وغيره (قوله فلم يجوز تقديم معمولها) أي التشبيه بالمفعول به لأنه الذي يفتقران فيه أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقا لأنه فاعل أو مضاف إليه وأما المنصوب على وجه آخر فيقدم مطلقا كزيدك وأنت وفرح (قوله كما جاز في اسم الفاعل) أي لأنه يجوز تقديم مفعوله إذا كان هو بال أو مجرورا بإضافة أو حرف أصلي كهذا غلام قائم زيد أو مرتب بضارب زيد أقيمت مع تقديم زيد لا في نحو است بضارب زيد الزيادة الجار (قوله فلا تقول زيد الخ) أي نصب الوجه على التشبيه بالمفعول أو مرفعه مبتدأ ثانيا على تقدير الوجه منه حسن فليس مما نحن فيه (قوله إلا في سبي) أي إذا علمت النصب على

وسبق ما تعمل فيه مجتبى * وكونه ذاتية وجب (ش) لما كانت الصفة المشبهة فرعاً في العمل عن اسم الفاعل التشبيه

قصرت عنه فلم يجوز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل فلا تقول زيد الوجه حسن كما تقول زيد عمر اضارب ولا تعمل إلا في سبي نحو زيد حسن وجهه ولا تعمل في أجنبي فلا تقول زيد حسن عمر أو اسم الفاعل يعمل في السبي والأجنبي نحو زيد اضارب غلامه وضارب عمرا (ص) فافهم ما نصب وجر مع ال * ودون ال معجوب ال وما اتصل بهامضا فافهم مجردا ولا

التشبيه بالمفعول وكذا الخبر لانه فرع فلا بد من كون معمولها سيبيا ما المنصوب على وجه آخر أو المرفوع فلا يشترط فيها ذلك لان عملها في ما بالحل على الفعل لا يشبه اسم الفاعل فيجوز كونها أجنيبين نحو أحسن الزيدان وما فيج العمران وزيد بك فرح نعم يجب ذلك في مرفوعها اذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجهه كما أن اسم الفاعل كذلك كزيد قائم أبوه فلا مخالفة بينهما الا في التشبيه بالمفعول كما هو المراد بالسببي ما ليس أجنيبا من الموصوف فيشمل ما هو مشتمل على ضمير الموصوف ولو تقدير احسن الوجه أي منه وقيل أل خلاف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه فيجوز كما في التسميل كون معمولها ضميرا بارزا متصلا بصوره ثلاثة لانه اما متصل بالصفة مع ال كالحسن الوجه الجميلة أو بدونها كقوله

حسن الوجه طلقة أنت في السلا*هم وفي الحرب كالح مكفهر

فاعمل طلق في الهاء المضاف اليها وأصلها النصب لانها ليست أجنيبة من الموصوف لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو ال. واما مفصول منها ضمير آخر مع خلوها من ال كقرش نجباء الناس ذرية وكرامهم وهوا وحمل الضمير جري الثانية لخلو الصفة من ال مع مباشرتها للنصب على التشبيه بالمفعول به في الباقيين وأما انفصال الضمير منها مع قرنها بال فلم يذكره أحد لعدم جوازها (قوله مع ال) حال من الضمير انحرور بالباء ودون ال عطف عليه ومعجوب ال بالنصب تنازعه الثلاثة فاعمل فيه الاخير وحذف ضمير عما قبله لكونه فضله (قوله من أحوال ستة) بقي ستة أخرى وهي كون معمول موصولا كحسن ما تحت نقابه أو موصوفا يشبهه في كون صفته جملة كحسن نوال اعطاء أو مضافا الى أحدهما كحسن كل ما تحت نقابه وكل نوال اعطاء أو مضافا الى ضمير يعود على مضاف مضاف للضمير الموصوف كررت بامرأة حسن وجهه جاريتها جميلة انقدها الله راجعة للوجه المضاف للجارية المضافة للضمير الموصوف أو مضافا الى ضمير معمول صفة أخرى كررت برجل حسن الوجهة جبل خالها والفرق بين هذه والتي قبلها انه لا يشترط في الاولى كون مرجع الضمير معمول لصفة أخرى كزيد عبداً به حسن وجهه بخلاف هذه فتكون صور السببي اثني عشر وكلها تدخل في كلام المصنف لان قوله معجوب ال واحد وقوله مضافا يشمل ثمانية ذكر الشارح منها أربعة فقط والمجرد يشمل ثلاثة ذكر الشارح منها واحد وترك الموصول والموصوف تضرب هذه الاثنا عشر في كون الصفة بال أو لا يحصل أربعة وعشرون في أحوال اعراب المعمول الثلاثة تبلغ اثنين وسبعين ضعف ما ذكره الشارح وهي التي جسدولها الاشعوني ويزاد عليها صور كون المعمول نفسه ضمير اثنا عشر وسبعين ثم ان الصفة اما مفردة أو مثناة أو مجموعة بسلامة أو كسيرة مذكورة أو مثناة فتلك ثمانية ومعمولها كذلك فتلك أربعة وستون في أحوال اعراب الصفة الثلاثة فتلك مائة واثنان وتسعون في الخمسة والسبعين المارة تبلغ أربعة عشر ألفا وأربع مائة يتعذر منها مائة وأربعة وأربعون لان الصور الثلاثة من كون المعمول نفسه ضميرا لا تتمد في جمع التصحيح والتكسير بل سطاق جمع فقط فيسقط منها ثلاثة جمع التصحيح مثل ما ذكرنا ومؤنثا بستة في أحوال الصفة الثمانية أي كونها مفردة الخ ثمانية وأربعين في أحوال اعراب الصفة ثمانية وأربعة وأربعين فهي المتعذرة والباقي منه الجائز والمتع وستمعلم ضابطه هذا ما ذكره المصريح وغيره وعند التأمل تزيد الصور على ذلك كثيرا لان أنواع السببي الاثني عشر منها ستة في كونه مضافا للضمير أو لما هو مشتمل عليه وعلى كل منها مرجع الضمير ما بال أو لا ويختلف الحكم في بعضها كما يعلم مما يأتي فتكون أنواع السببي ثمانية عشر في أحوال اعرابها بأربعة وخمسين في كون الصفة بال أو لا بمائة وخمسة ثم ثلاثة كون المعمول ضميرا اما مرجعه بال أو لا بستة فالجملة

تجدر بهما مع ال سمان ال خلا
ومن اضافة لتاليها وما

لم يخل فهو بالحواروسما

(ش) الصفة المشبهة اما ان تكون

بالالف واللام نحو الحسن أو مجردة

عنهما نحو حسن وعلى كل من

التقديرين لا يخلو المعمول من

أحوال ستة الاول ان يكون

المعمول بال نحو الحسن الوجه

وحسن الوجه الثاني ان يكون

مضافا لمافية ال نحو الحسن وجه

الاب وحسن وجه الاب الثالث

ان يكون مضافا الى ضمير الموصوف

نحو مررت بالرجل الحسن وجهه

وبرجل حسن وجهه الرابع ان

يكون مضافا الى مضاف الى ضمير

الموصوف نحو مررت بالرجل

الحسن وجهه غلامه وبرجل حسن

وجه غلامه الخامس ان يكون

المعمول مضافا الى مجرد من ال

دون الاضافة نحو الحسن وجه أب

وحسن وجه أب السادس ان

يكون المعمول مجردا من ال

والاضافة نحو الحسن وجهها

وحسن وجهها فهذه ثنتا عشرة

مسئلة والمعمول في كل واحدة من

هذه المسائل المذكورة

امان يرفع أو ينصب أو يجز فيحصل حينئذ (٣٨) ست وثلاثون صورة وإلى هذا أشار بقوله فارفع بها أي بالصفة المشبهة وانصب وجر

مائة وأربعة عشر تضرب في المائة والاثنتين والتسعين المارة تبلغ احدى وعشرين ألفاً وثمانمائة وثمانية وثمانين وثمانين يتعذر منها ضعف ما مر لأنه يضرب في كون المرفع بال أو لا فتأمل والله أعلم (قوله امان يرفع) أي على الناعلة للصفة وجوز الفارسي كونه بدل بعض من ضمير مستتر في الصفة حيث أمكن (قوله أو ينصب) أي تشبيهاً بالمفعول به إن كان معرفة وعليه أو على التمييز إن كان نكرة (قوله أو مجرداً) محته ثلاث صوراً للموصول والموصوف وغيرهما كما مر (قوله ويدخل تحت قوله مضافاً إلخ) كذا يدخل تحت المضاف للموصول أو للموصوف أو لضمير عائد على مضاف لمضاف لضمير الموصوف أو لضمير معمول صفة أخرى فتحت ثمان صوراً كما مر (قوله أربع مسائل) أي من العدد الذي ذكره وهو هي تسعة من الاثنتين والسبعين المارة عن الاشئوت وضابطها كل ما لزم عليه إضافة الصفة المحلولة إلى الخالي منها ومن الإضافة لتأليها ولضمير تأليها كما صرح بهذا في التسهيل وإنما يكون هذا من الأنواع المارة باعتبار صدقه على المضاف لضمير معمول صفة أخرى فهذه ثلاثة تسقط من أنواع السببي الاثنى عشر يبقى ما ذكرتم تزيد باعتبار الضروب المارة ووجه المنع لزوم إضافة المعرفة للذكورة في نحو الحسن وجهه وجهه أب لأن ال في الصفة المشبهة معرفة على الاصح ولأن هذه الإضافة لا تفيد تخفيفاً في نحو الحسن وجهه أو وجهه غلامه أو ماتحت نقابه أو نوال أعطاه كما مر في بابها وظاهر أن محل المنع حيث لم تكن الصفة مشتاة ولا مجموعة والاجاز لحصول التخفيف بـ ذف النون كما مر وما سوى ذلك جائز كما يفيد قوله وما لم يحل الخ مع قوله فارفع بها الخ أي وما لم يحل من آل ولأن الإضافة لتأليها ولو بواسطة ضميره فهو يجوز أن يجر مضافه هذه ثلاث صور تظم للرفع والنصب في صور السببي الاثنى عشر بسبعة وعشرين تظم لستة والثلاثين التي في خلوص الصفة من ال فالجمله ثلاث وستون كما جازت لكن فيها الضعيف وغيره ثم تزيد (قوله الحسن وجهه) ينبغي أن محل منعها إذا كان الموصوف بغير ال كزيد والاجاز لجر كررت بال رجل الحسن وجهه لأن معمول الصفة حينئذ مضاف لضمير مافية آل كما مر عن التسهيل ومنه قوله

سبتي الفتاة البضة المتجرد * اللطيفة كشحه وما خلت أن أسبي

يجز كشحه لإضافته لضمير مافية ال وهو المتجرد أي البدن إذا تجرد عن ثيابه والبضة بفتح الموحدة وشدة الصاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئة والكشح ما بين الخاصرة والضلع وهر في الإضافة إن المبرد يمنع هذه الصورة وفي الصبان عن سم أن مثل ذلك في هذا التفصيل فنحو الحسن وجهه أي به الحسن كل ماتحت نقابه الحسن وجهه جاريتها الجميلة انفعه فعل منع جر ها إذا كان الموصوف خالياً من آل كزيد وهند والاجاز اه وفيه نظر ظاهر لما مر في الإضافة من اشتراط أن لا يكون بين الوصف وذى آل أكثر من اسم واحد حتى صرحوا بامتناع الضارب رأس عبد الحاني فضمير المحلى بها في نحو الرجل الحسن وجهه أي به أو لى بذلك وكذا ما بعده فتأمل (قوله يجوز جرهما كيجوز إلخ) لكن منه القبيح وضابطه أن ترفع الصفة بال أو لا نكرة وذلك أربعة الحسن وجهه أو وجهه اب وحسن وجهه أو وجهه أب نخلوا الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف وإنما جازت التقدير الضمير فيها ودونها في القبح رفع معمول بال أو مضافاً لما هي فيه وهو أربعة أيضاً الحسن الوجهه أو وجهه الاب أو حسن الوجهه أو وجهه الاب لأن آل خلف عن الضمير فتقوم مقامه في رفع بعض القبح ومنه الضعيف وضابطه أن تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً وهي ثمانية من صور السببي الحسن الوجهه أو وجهه الاب أو وجهه أو وجهه أي به أو ماتحت نقابه أو تجرهما سوى المعرفة بال والمضاف لتأليها الحسن وجهه أو ما تحت نقابه ووجهه الضعيف في الأولى أنها لا تقوى قوة المصوغ من المتعدي وفي الثانية مافية من شبه إضافة الشيء لنفسه فتأمل والله أعلم

مع ال أي إذا كانت الصفة بال نحو الحسن ودون ال أي إذا كانت بغير ال فنحو حسن محبوب ال أي المعمول المصاحب لال فنحو حسن الوجهه وما اتصل بهام مضافاً أو مجرداً أي والمعمول المتصل بها أي بالصفة إذا كان المعمول مضافاً أو مجرداً من الالف واللام والإضافة ويدخل تحت قوله مضافاً المعمول المضاف إلى ما فيه ال نحو وجهه الاب والمضاف إلى ضمير الموصوف نحو وجهه والمضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف نحو وجهه غلامه والمضاف إلى المجرد من ال دون الإضافة فنحو وجهه أب وأشار بقوله ولا تجزى بها مع آل إلخ إلى أن هذه المسائل ليست كلها على الجواز بل يمتنع منها إذا كانت الصفة بال أربع مسائل الأولى جر المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه الثانية جر المعمول المضاف إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه غلامه الثالثة جر المعمول المضاف إلى المجرد من ال دون الإضافة فنحو الحسن وجهه أب الرابعة جر المعمول المجرد من ال والإضافة فنحو الحسن وجهه كلامه ولا تجزى بها أي بالصفة المشبهة إذا كانت الصفة مع آل اسماً خلا من ال أو خلا من الإضافة لمافية ال وذلك كالمسائل الأربع وما لم يحل من ذلك يجوز جرهما كيجوز رفعه ونصبه كالحسن الوجهه والحسن وجهه الاب وكما يجوز جر المعمول ونصبه ورفعها إذا كانت الصفة بغير ال على كل حال

ص * (التعجب) * بأفعل انطق بعدما تعجبا * أوجبى بأفعل قبل مجروريا (٣٩) وتلوا فاعل انصبته كما * أوفى خليلينا وأصدق بهم ما

(ش) للتعجب صيغتان احدهما ما أفعله والثانية أفعل به واليهما أشار المصنف بالبيت الاول أى انطق بأفعل بعدما للتعجب نحو ما أحسن زيد أو ما أوفى خليلينا أوجبى بأفعل قبل مجروريا نحو أحسن بالزبدتين وأصدق بهم ما فاعلا مبتدأ وهى نكرة تامة عند سيبويه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على ما وزيد مفعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شئ أحسن زيد أى جعله حسنا وكذلك ما أوفى خليلينا أو ما أفعل فاعل امر ومعناه التعجب لا الامر فاعله المجرور بالياء والياء زائدة واستند على فعلية أفعل بلزوم نون الوقاية إذا اتصلت به ياء المتكلم نحو ما أوفى إلى عقوباتى وعلى فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه فى قوله

ومستبدل من بعد غضى صريحة فأحر به من طول فقر وأحريا أرادوا أحري بنون التوكيد الحقيقية فأبدلها القافى الوقت وأشار بقوله وتلوا فاعل إلى ان تلى أفعل ينصب لكونه مفعولا لنحو ما أوفى خليلينا ثم مثل بقوله وأصدق بهم للصيغة الثانية وما قدمنا من أن ما نكرة تامة هو الصحيح والجملة التى بعدها خبر عنها والتقدير شئ أحسن زيد أى جعله حسنا وذهب الاخفش إلى انه موصولة والجملة التى بعدها صلته والخبر محذوف والتقدير الذى أحسن زيد شئ عظيم وذهب بعضهم إلى انها استفهامية والجملة التى بعدها خبر عنها والتقدير أى شئ أحسن زيدا

* (التعجب) *

هو انفعال فى النفس عند شعورها بما يخفى سببه ولذا يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يطلق على الله تعالى تعجب لانه لا يخفى عليه شئ وما ورد منه فى الشرع فاما مصروف الى مخاطبين نحو فسا أصبرهم على النار أى يجب ان يتعجب من ذلك واما امر اذ لازمه وهو الرضا والتعظيم كحديث عجب ربنا من قوم يقادون الى الجنة فى السلاسل أى وهم أسارى المشركين يقول أمرهم الى الاسلام فيدخلون الجنة (قوله تعجبا) مفعول لاجله كما يشير له قول الشارح بعدما للتعجب أو حال من فاعل انطق أى ذا تعجب أو متعجبا (قوله للتعجب صيغتان) أى لليوب لهما عند الحاجة والافله صيغ كثيرة لم يوجب ليا نحو كيف تكفرون بالله سبجان الله ان المؤمن لا ينجس لله دره فارسا وغير ذلك وسيأتى فى باب نعم وبئس صيغة وهى فعل بالضم كشرف وظرف (قوله فسا مبتدأ) ويجب تقديمه اجزاء الجمل بانه مجرى المثل فلا يغير (قوله نكرة تامة) أى غير موصوفة بالجملة بعدما لان التعجب انما يكون فيما يجهل سببه فيناسبه التنكير والمسوغ للابتداء بقصد الابهام كما فى التسميل (قوله ضمير مستتر) أى زجوا باعائكم على ما ولذا الجعوا على اسميتها ويجب اضماره مفردا مذكرا غائبا لا يتبع بتابع (قوله والتقدير الخ) هذا باعتبار الاصل ثم نقل لانشاء التعجب من حسنه وانجى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب مما يستحيل كونه مفعولا كصفاته تعالى وفاقا للسبكي وجاعة نحو ما أفذر الله وما أعظمه لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب سواء كان مفعولا وله سبب أو لا كما قاله الرضى فلا يرد أنه تعالى عظيم لا يجعل جاعلا لان هذا المعنى فلم ينضر اليه أصلا على انه لو كان منظورا اليه لقلنا معنى شئ أعظم الله شئ وصفه بالعظمة أى دل عليه وهو مصنوعا وذاته أى انه تعالى عظيم لذاته لا لشيء يجعله عظيما والتعجب على هذا حقيقة كما نقل عن ابن حجر وغيره وكذا على الوجه الاول وكونه منقولا الى انشاء التعجب كما مر عن الرضى لا يقتضى كونه مجازا لان ذلك التقدير بيان لماحق التركيب ان يكون مفيدا لله والافعال لم تقصد منه هذا المعنى كما قالوا فى أصل قال قول أى ماحق التركيب ان يكون عليه وان لم ينطق به فاستعمله فى التعجب حقيقة لغوية فى صفاته تعالى وغيره فاقبل اما اذا أريد به فى جانبه تعالى الاخبار بأنه فى غاية العظمة وان عظمت مما تختارهم العقول لقصد المثناء عليه بذلك فجاز (قوله ففعل أمر) أى صورة ماض حقيقة والمجرور بعده فاعله على المختار وأصله أحسن زيد بهمزة الصيرورة أى صارذا حسن فهو فى الاصل خبر ثم نقل الى انشاء التعجب بغير والفظه من الماضى الى الامر ليكون بصورة الانشاء ففجج اسناد صيغة الامر الى الظاهر فزيدت الباء فى الفاعل ليكون بصورة المفعول به كما مر بزيد رفعه للقيح فلزمت الا اذا كان الفاعل أن وصلتما كقوله * وأحببنا أن تكون المقدما * أى بان تكون لا طراد الحذف معها وصار فى حكم الفضلة فلم يثبت الفعل له وجاز حذفه للقرينة كما سيأتى وما الباء فى فاعل كفى فلا تلزم كقوله * كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا * فلذا لا نصيره كالفضلة الا فى عدم التأييد له دون الحذف (قوله بلزوم نون الوقاية) أى لانها لا تلزم الا الفعل كما مر أول الكتاب واما ورود مصغرا فى قوله * يا ما أبلغ غزلا ناشد لنا * فشاذا لا يدل للاسمية (قوله ومستبدل الخ) مجرور بواو رب والغضبي مجعوتين فوحدة بوزن سلمى المائت من الابل كما فى الصحاح ونعقبه فى القاموس بأنه تعجيف والصواب انه بالمتناة التحتية بدل الموحدة وصريحة تصغير صرمة وهى نحو الثلاثين من الابل وقوله وأحريا بالمتناة التحتية أى به حذف فاعله دلالة الاول عليه ومن طول فقر بيان للضمير أى ما أحرى ذلك المستبدل وما أحقه بطول الفقر (قوله لكونه مفعولا) لكنه خالف المفاعيل فى عدم حذفه الدليل ولا يتقدم على عامله ولا يفصل

وذهب بعضهم الى انهم انكروا موصوفة والجملة التي بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير شيء أحسن زيدا عظيم (ص)
وحذف ما منه فحسب استبح * ان كان عند الحذف معناه يضح (ش) يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد الفعل والمجرور بالباء بعد
أفعل اذا دل عليه دليل فقال الاول قوله أرى أم عمرو مدحها قد تحذرا * بكاء على عمرو وما كان أصبرا التقدير وما كان أصبرا محذوف
الضمير وهو مفعول أفعل للدلالة عليه بما تقدم (٤٠) ومثال الثاني قوله تعالى أجمع بهم وبأبصر التقدير والله أعلم وأبصر بهم محذوف بهم

للدلالة ما قبله عليه وقول الشاعر
فذلك ان يلق المنيعة يلقها

جيدا وان يستغن يوما فأجدر
أي فأجدر به حذف المتعجب منه
بعد أفعل وان لم يكن معطوفا على
أفعل مثله وهو شاذ (ص)
وفي كلا النعدين قدما لزمنا

منع تصرف يحكم حقا
(ش) لا يتصرف فعلا التعجب بل
يلزم كل منهما ما طرقة واحدة فلا
يستعمل من أفعل غير الماضي
ولان أفعل غير الامر قال المصنف
وهذا مما لا خلاف فيه (ص)

وصحهما من ذي ثلاث صرفا
قابل فضل ثم غير ذي انتقا
وغير ذي وصف بضاهي أشملا

وغير سالت سليل فعلا
(ش) يشترط في الفعل الذي يصاغ
منه فعلا التعجب سبعة شروط
أحدها أن يكون ثلاثيا فلا ينبيان
مما زاد عليه نحو دحرج وانطلق

واستخرج الثاني ان يكون متصرفا
فلا ينبيان من فعل غير متصرف
كنعم وبس وعسى وليس الثالث
ان يكون معناه قابلا للمفاضلة فلا
ينبيان من مات وفي ونحوهما اذ
لا مزية فيها لشيء على شيء الرابع
ان يكون تاما واحدا فزيد ذلك من
الافعال الناقصة نحو كان واخواتها
فلا تقول ما كونا زيدا قائما واجازه
الكوفيون الخامس ان لا يكون

بينهما الا بالطرف ويجب كونه معرفة ونكرة مختصة ليكون التعجب منه فائدة وكذا فاعل أفعل
(قوله نكرة موصوفة) هو قول للاخفش أيضا وله قول ثالث كقول سيبويه وهو الصحيح المار
(قوله يضح) بكسر الميم أي يضح والمراد به مطلق الظهور لانه لا يشترط الوضوح الحقيقي قيل
ولا يعد قراءته بالمهملة (قوله يجوز حذف المتعجب منه) أي من وصفه أو فعله لان التعجب انما هو
من ذلك لا من ذاته سم وانما يحذف اذا كان ضمير الا في نحو ما أحسن زيدا أو أحسن بزيد لعدم
الدليل عليه ولا في نحو زيدا أحسن زيد الثلاث توث نكتة الاظهار في مقام الاضمار وهي التخييم
(قوله محذوف بهم) أي لان لزوم جرمه كسواء صورة الفضلة وان كان فاعلا وقيل لم يحذف بل استتر
بعد حذف الباء (قوله فذلك ان يلقى الخ) التمثيل به لجواز الحذف في أفعل به يقتضي ان الشرط
وجوده مطلق دليل على المحذوف وهو الوجه وقيل يشترط عطفه على مثل المحذوف كالاية فهذا
البيت شاذ (قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر فعل ذي ثلاث وقابل صفة لفعل المقدرا وحال (قوله
سبعة شروط) لم يعد الفعل شرطا لانه جعله موضوعا لشرط فلا يصح انما لا يفعل له كالحار قيل
والخلف فلا يقال ما أجرحه وما أجرحه لكن في القاموس جلف جلفا كفرح فرحا وجب لافقة صار
جافيا غلما فثبت له الفعل فيجوز ما أجلفه (قوله ما زاد عليه) وشذ ما اتقاه وما ملا القرية من
اتق وامتلا واختلاف في أفعل ككرم وأظلم فأجاز سيبويه مطلقة واختاره في التسهيل وقيل ان
كانت همزة غير النقل نحو ما أظلم الليل وقيل بالرفع مطلقا (قوله متصرفا) أي تصرفا تاما يخرج
نحو يدع وينذر (قوله للمفاضلة) أي الزيادة والنقص ويظهر ذلك في أوصافه تعالى من حيث ان
مطلق العلم والقدرة مثلا قابل لذلك وان كانت في جانبه تعالى لا تقبله (قوله منقيا) أي لا تنبأه
بالمثبت (قوله ما عاج الخ) مضارعه يعجز أي ينتفع اما عاج يعوج عنى مال يعيل فيجبي في الاثبات
أيضا ويجبي الاول في الاثبات نادر كقوله

ولم ارشأ به دليلي ألد * ولا مشربا أروى به فاعج

أي فانتفع (قوله ان لا يكون الوصف منه على أفعل) أي لا تنبأه أس أفعل التقصيل بوصفه فنحو هو
والتعجب لا شرا كهما في امور كثيرة (قوله فلا تقول ما أسوده) وكذا ما أسمر عرجا وما أصفر هذا
الطائر وما يبصر هذما الحمامة وما أجرح هذا الفرس ان أردت اللون في كل ذلك فان أردت السبادة
والسمر أي الحديث ليلا وصفه الطائر ويبيض الحمامة وتنغم الفرس جازا سقطا أي لانه يقال
جرح البرذون بالكسر يحمر جرحا كفرح فرحا اذا أثن فوه من أكل الشعر واذ عيرا جرحا بالجر
يقال له يا فافرس جرحا فاده في الصحاح (قوله لا يلبس) فان أمن باللبس جاز في التسهيل بان كان
الفعل لازما للبناء للمجهول فتقول ما أعناه بجاحتك وما أزهاه علينا وكذا ان قامت قربة على
انه من فعل المفعول (قوله وأشد) بوزن أسمع بهم وأشد بفتح الهمزة والشين وفعلهما شد الثلاثي كما
ذكره الناطم في شرح العمدة لا أشد حتى يردنهما شاذان فكيف يتوصل بهما الى القياس واما
أشد الرباعي فلم يسمع الا ما قاله في الصحاح والقاموس أشد الرجل اذا كان معه دابة شديدة وبعدان

منضبا واحترز بذاك من المنفي لزوما نحو ما عاج فلان بالدواء أي ما انتفع به أو جوارا نحو ما ضربت زيدا السادس أن
لا يكون الوصف منه على أفعل واحترز بذاك من الافعال الدالة على اللون كسود فهو أسود وجرح فهو أجرح والعيوب كقول فهو أحول
وعور فهو أعور فلا تقول ما أسوده ولا ما أجرحه ولا ما أعوره ولا أعور به ولا أحول به السابع ان لا يكون مبنيا للمفعول نحو
ضرب زيد فلا تقول ما ضرب زيد تريد التعجب من ضرب أو وقع به لا يلبس بالتعجب من ضرب أو وقع (ص) وأشد وأشد وشبههما

يختلف ما بعض الشروط عدما * ومصدر العادم بعد تنصب وبعد أفعل حرة بالبايحب (ش) يعني أنه يتوصل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشد ونحوه وينصب مصدر ذلك الفعل العادم للشروط بعد أفعل مقعولا ويجوز بعد أفعل بالباء فتقول ما أشدد حرجته واستخر أجهه وأشد بد حرجته واستخر أجهه وما أفجع عوره وأفجع بعوره وما أشد حرجته وأشد حرجته (ش) يعني أنه إذا ورد بناء فعل وبالندور احكم غير ما ذكر * ولا تنقص على الذي منه أثر (٤١)

التعجب من شيء من الأفعال التي سبق أنه لا يبنى منها حكم بندوره ولا يقاس على ما سمع منه كقولهم ما أخصره من اختصر فبنوا أفعل من فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو مبني للمفعول وكقولهم ما أحقه فبنوا أفعل من فعل الوصف منه على أفعل نحو حق فهو أحق وقولهم ما أعساه وأعسى به فبنوا أفعل وأفعل من عسى وهو فعل غير متصرف (ص) وفعل هذا الباب أن يقدم معموله ووصله الزما

مفعوله ونظرف أو يحرف جر مستعمل والخلف في ذلك استقر (ش) لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه فلا تقول زيدا ما أحسن ولا ما زيدا أحسن ولا ما زيدا أحسن ويحب وصله بعامله فلا ينصل بينهما باجتنبي فلا تقول في ما أحسن معطيك الدراهم ما أحسن الدراهم معطيك ولا فرق في ذلك بين الجرور وغيره فلا تقول ما أحسن بزيد ما أريد ما أحسن ما أريد ولا ما أحسن عندك جالس أريد ما أحسن جالسا عندك فإن كان الطرف أو الجرور معمولاً لفعل التعجب ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف والمشهور

يبنى منه نحو ما أشد استخر أجه (قوله يختلف ما الخ) وكذا يختلف ما استكمل الشروط كما أشد ضرب به ولا يرد هذا عليه لأن مراده ما يختلف وجوبا (قوله ومصدر العادم) أي مصدر الفعل الفاعل بعض الشروط ينتصب الخ وذلك شامل للمنفى والجهول لأن مصدرهما يكون مؤقلا لا صريحا كما كثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب زيد وأشد ديبه ما وأما الجاهل والذى لا يتفاوت فلا يتعجب منهما البتة اهـ لكن الأولى في المنفى المصدر الصريح نحو ما أكثر عدم قيامه واعلم أن أشد ونحوه قد يكون للتعجب ابتداء نحو ما أكثر إيلاه وما أشد عبده فلا يثنى بالمصدر بعده (قوله أو يحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع قياسا على نظائره مما مر وان اقتضى كلام الدماميني خلافاه اهـ صبيان (قوله باجتنبي) المراد به غير المفعول في ما أحسن زيد أو غير الفاعل في أفعل به فيشمل الحال فلا يفصل به على الاختلاف فلا تقول ما أحسن جالس أريد ولا أحسن جالس أريد (قوله ولا فرق في ذلك بين الجرور) أي المعمول غير فعل التعجب كما مثله بقوله نحو ما أحسن بزيد ما أرافق الجارمة تعلق بمارا لا باحسن ومثله أحسن عندك يجالس أما المعمول له فقيمه الخلاف الآتي (قوله والمشهور الخ) محل الخلاف ما لم يكن في المعمول ضمير يعود على الجرور ولا تعين الفصل كما أحسن بالرجل أن يصدق وما أفجع به أن يكذب وقوله خليلي ما أحرى البيت نقله في التلخيص عن أبي حيان ففي تمثيل الشارح بذلك محل الخلاف نظر لأن يقال هو تمثيل لجرور الفصل بلا نظر للخلاف (قوله عمرو بن معد يكرب) صحابي من فرسان الجاهلية والاسلام قبل سنة إحدى وعشرين من الهجرة (قوله في الهيجا) بالند والقصر أي الحرب والزيات بفتح اللام وسكون الزاي جمع لزيه وهي الشدة والقطط والمكرمات جمع مكرمة بضم الميم أي الكرم (قوله أعز على) تمثيل للفصل بالجرور وهو على لأن الأصل أعز زيان أراك كذا على أي ما أعز ذلك وأشدّه على وفيه الفصل أيضا بالنداء وهو أبا اليقظان فهو شاهد لجواز (قوله خليلي ما أحرى الخ) الأصل ما أحرى أن يرى ذواللب صبورا أي ما أحق الرؤية صبورا بصاحب العقل فأن يرى مفعول أحرى فصل بينهما بذى اللب وهو فصل واجب لمكان الضمير في يرى كما مر ومثله قوله أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته * ومدن القرع للأبواب أن يلجا فان يحظى فاعل بأخلق حذف منه الباء وفصل بينهما بذى الصبر وجوبا والأصل أخلق بأن يحظى الصابر بحاجته أي ما أحق الفوز بالمطلوب بالصبر وما أحق الولوج أي الدخول بمدن قرع الأبواب أي الملازم له والله تعالى أعلم

(نعم وبئس وما جرى مجراهما) *

أي في إفادة المدح والذم كبد أو ساء أو مجرى بفتح الميم لأن فعله جرى التلاشي ولو قال وما أحرى بالهمز لوجب ضمها واعلم أنهما يستعملان تارة للإخبار بالنعمة والبؤس فيتصرفان كسائر الأفعال فتقول نعم زيد بكذا إنعم به فهو ناعم وبئس زيد ببئس فهو بئس وأخرى لإنشاء المدح

(٦ - خضري ثاني) المتصور جواره خلافا للاخفش والمبرد ومن وافقهما ونصب الصمري المنع إلى سيبويه ومما ورد فيه الفصل في التمر قول عمرو بن معد يكرب لله در بنى سليم ما أحسن في الهيجا القاءها وأكرم في اللزيات عطاءها وأثبت في المكرمات بقاءها وقول علي كرم الله وجهه وقد مر بعمر أرفع التراب عن وجهه أعز على أبا اليقظان أن أراك صريحا مجذولا ومما ورد منه في النظم قول بعض الصحابة رضي الله عنهم وقال بني المسلمين تقدموا * وأحب البنات تكون المقدما وقوله خليلي ما أحرى بذى اللب أن يرى * صبورا ولكن لا سبيل إلى الصبر (ص) (نعم وبئس وما جرى مجراهما)

ويرفعان مضمرا ينسره

ميز كنتم قوما عشرة

(ش) مذهب جهور الخويين ان

نعم وبئس فعلان بدليل دخول تاء

التأنيث الساكنة عليهم ما نحو

نعمت المرأة هند وبئست المرأة

دعد وذهب جماعة من الكوفيين

منهم القراء الى انهم ما اسمان

واستدلوا بدخول حرف الجر

عليهم ما في قولهم نعم السير

على بئس العير وقول الآخر والله

ماهي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها

سرقه وخرج على جعل نعم وبئس

معمولين لقول مخذوف واقع

صفة لموصوف مخذوف وهو الجور

بالحرف لانهم وبئس والتقدير نعم

السير على غير مقول فيه بئس

العير وماهي بولدة قول فيه نعم الولد

مخذوف الموصوف والصفة وأقيم

المعمول مقامهم ما مع بقا نعم

وبئس على فعلية كما وهذان

الذعلان لا يتصرفان فلا يستعمل

منهما غير الماضي ولا بدلهما

من مرفوع هو الفاعل وهو على

ثلاثة أقسام الاول أن يكون محلي

بالالف واللام نحو نعم الرجل زيد

ومنه قوله تعالى نعم المولى ونعم

النصير واختلاف في هذه اللام

فتقال قوم هي للجنس حقيقة

فدحت الجنس كله من أجل زيد

ثم خصصت زيدا بالذكر فتكون

قد مدحتهم مرتين وقيل هي للجنس

مجازا أو كما جعلت زيدا الجنس

كله مبالغة وقيل هي للعهد الثاني

ان يكون مضافا الى ما فيه ال

كقوله نعم عقبى الكرماء ومنه قوله

تعالى وانعم دار المتقين الثالث ان

يكون مضمرا

والذم فلا يتصرفان لماسيأتي وهو المراد هنا (قوله فعلان) خبر مقدم عن نعم وبئس وغير صفته

ورافعان خبر لمخذوف أي هم رافعان لانعت ثمان لفعلان لان المبتدأ فاصل بينهما وهو اجنبى

من المنعوت ومقارن ال صفة لاسمين أي ال المعروفة لانها المرادة عند الاطلاق فخرج اللفظ

الجلالة والذي (قوله ويرفعان) عطف على رافعان من عطف الفعل على الاسم المشبهة (قوله الى

انهم اسمان) أي بمعنى المدح والمذموم وبناء على الفتح لتضمنه ما معنى الانشاء وهو من

معاني الحروف ولا يردان المقيد له الجمله بتمامها لانها العمد في افادته فها مبتدآن وما كان

فاعلا على القول الاول بدل على هذا وعطف بيان والخبر هو المخصوص ويحقل العكس والمعنى

المدح الرجل زيد افاده في البسيط قال سم وبقى النظر في نحو نعم رجلا زيد فيحتمل ان رجلا

تتمير للنسبة التي في ضمن نعم لكونها بمعنى المدح أي المدح من جهة الرجولة أو هو حال ثم

قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلوا به لانه تابع للمجرور أي ما هي بالمدح والولد فان كان

مرويا يرفع فاعله مقطوع عاقبه (قوله على بئس العير) بفتح العين المهملة وسكون النحسبة هو

الخار وجمعه أعيار كبيت وإيات والانشى عيرة (قوله ما هي بنعم الولد الخ) قاله حين بشر يذت

(قوله نصرها بكاء) أي انها اذا أرادت ان تنصر أباهام مثلا على أعدائه لا تقدر على الدفع عنه

بنفسها بل تنصر خ لتستغيث بالاناس وبرها بكسر الباء وبالراء أي اذا أرادت ان تبرأ أحد اسرقته

من زوجها أو غير مو يتحمل انه بفتح الباء وبالزاي بمعنى السلب والاختذقها ومنه قولهم

من عزب أي من غلب أخذ السلب أي انها لا تقدر على الاختذقها اجهارا كالرجل بل سرقة

خفية (قوله لا يتصرفان) أي لخروجهم عن أصل الافعال من افادة الحدث والزمان ولزومهما

انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة والانشاء من معاني الحروف وهي لا تصرف فكذلك اشبهها

(قوله للجنس) أي في ضمن جميع الافراد في ال الاستغراقية كما عبر به بعضهم وقوله حقيقة أي

انه أريد بدخولها جميع افراد الجنس حقيقة (قوله من أجل زيد) أي فالجنس كله مدح أو ذم

لزيد المقصود بالمدح زيد فقط فكأنه قيل مدح جنسه لاجله وقيل مدح الجنس كله الشامل

لزيد بطريق القصد حتى لا يتوهم كون ذلك المدح طارئا على زيد وان جنسه ناقص بل استحقاقه

له لاستحقاق جنسه له وعلى كل يلزم المناقضة في قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو لان

الجنس الواحد صمد واحد ومما معا وأوجب باختلاف جهة المدح والذم ولاننا نقض مع

اختلاف الجهة (قوله مجازا) أي مراد من اطلاق العام على الخاص لان وضع الاستغراقية

العموم وقد أريد بهما فرديين وادعاء انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق في غيره من الكمالات

أو بالاستعارة بأن يشبه زيد بجميع الافراد بجماع الحاطة في كل فغير هذا الفرد ليس بمدح

لا قصد اولاهما (قوله للعهد) أي الذي لان مدخولها فرد منهم كادخل السوق واشترى اللحم ثم

فسر ذلك الفرد بعد اتمامه بزيد مثلا لتفخيم المدح والذم وقيل للعهد الخارجى والمعهد وهو

الخصوص فكأنك قلت زيد نعم هو موضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقدير والتفخيم وهذا

ظاهر ان قدم المخصوص كاذر وكذا ان آخر وأعرب مبتدأ خبره الجمله قبله لتقدمه رتبة لان

أعرب خبر المخذوف أو مبتدأ خبره مخذوف ولا تنافي بين العهد والانشاء لتعلق الانشاء بالمدح

وهو فعل الشخص المادح والعهد بالمدح (قوله مضافا الى ما فيه ال) أي أو مضاف لمضاف

لما فيه ال كقوله فنعن ابن أخت القوم غير مكذب * واما كونه مضافا للضمير ما هي فيه كقوله

* فنعن اخو الهيجا ونعم شباها * فالصحيح لا يقاس عليه واضافته للذكر ضرورة عند الجمهور كقوله

* فنعن صاحب قوم لا سلاح لهم * (قوله ان يكون مضمرا) أي مسرورا لالزام الافراد فلا يبرز

في تنبيه ولا جمع استغناء بجمع تنبيه وشذوق بعضهم نعمة واقوما كما شذبهه بالباء الزائدة في نعم بهم

مفسر ابتكره بعدة منصوبة على التمييز نحو نعم قوما عشرة في نعم ضمير مستتر (٤٣) بنفسه قوما وعشرة مبتدأ وزعم بعضهم ان

معشره مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيه وقال بعض هؤلاء ان قوما حال وبعضهم انه تمييز ومثل نعم قوما معشره قوله تعالى بنس للظالمين بدلا وقول الشاعر لنعم موثلا المولى اذا حذرت بأساء ذى البغي واستيلاء ذى الاجن وقول الآخر

تقول عرسى وهى لى فى عومره بنس امرأ وأنى بنس المره (ص) وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم وقد اشتمز (ش) اختلاف النحويون فى جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى نعم واخواتها فقال قوم لا يجوز ذلك وهو المنقول عن سيبويه فلا تقول نعم الرجل رجلا زيد يذهب قوم الى الجواز واستدلوا بقوله والتعليبون بنس الفعل فاعلهم و فلا وأما هموز لا منطبق وقول الآخر

تزدوم مثل زادا يلى فىنا فمزم الزاد زادا يلى زادا وقيل بعضهم فقال ان افاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو نعم الرجل فارسا زيد والافلا نحو نعم الرجل رجلا زيد فان كان الفاعل مضمرا جاز الجمع بينهما وبين التمييز اتفاقا نحو نعم رجلا زيد (ص) وما يميز وقيل فاعل

فى نحو نعم ما يقول الفاضل (ش) تقع ما بعد نعم وبنس فتقول نعم ما ونعما وبنس ما ومنه قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هى وقوله تعالى بسم الله اشترى به أنفسهم واختلف فى ما هذه فقال قوم هى تكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر

قوما كما حكاه الفارضى ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة كما مر ولا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه لا يتجهان الا بشئ منسظر بعد وشدنا كيدته فى نعم هم قوما أنتم ومثله فى كل ذلك ضمير اشارة وهل اذا فسر بمؤنث تلحقه التاء وجوباً بكونه متامراً هذد أو جوازاً أو تمنع أقوال (قوله مفسر ابتكره) أى عامة متكررة الافراد فلا يجوز نعم شمس هذد الشمس الا لثاني لها ما منع شمس هذا اليوم فيجوز لتعدد هاء بعدد الايام ومن أحكام هذد التمييز وجوب تأخير عن العامل وتقديمه على الخصوص وشدنم زيد رجلا ومطابقة نفسه للخصوص افراداً وتذكيراً وغيرهما وقوله آل المعرفة لانه خاف عما يجب قرنه بها وعوانفاعة فاعتبر صلاحية لها فخرج مثل وغيره وأفعول من وجوز المصنف حذفه اذا فهم المعنى كقوله صلى الله عليه وسلم فيها ونعمت أى قبالة سنة أخذ ونعمت خصله تلك الفعلة وهى الوضوء يوم الجمعة (قوله ومعشره مبتدأ) أى خبره الجملة قبله على ما سألنى والرابط إعادة المبتدأ بعنائه ان أريد بالمستتر معهود معين هو المخصوص وعمومه للمبتدأ وغيره ان أريد به الجنس (قوله وهو الفاعل) أى وأغنى ذلك الفاعل عن المخصوص (قوله تمييز) أى محمول عن الفاعل والاصل نعم القوم معشره فقول اسناد نعم عن القوم الى معشره فصب القوم تمييزاً بعد تنكيره وكذا نعم رجلا زيد (قوله بنس للظالمين بدلا الخ) تمييز للفاعل المستتر والمخصوص محذوف لعله مما قبله أى ابليس وذريته (قوله لنعم موثلا) أى ملجأ تمييز للضمير المستتر والمولى هو المخصوص والاحن بكسر الهمزة وفتح المهملة جمع احنة بكسر فسكون وهى الحقد (قوله تقول عرسى) أى زوجتى والعومرة بانعين المهملة الصياح والصخب ولى بمعنى معى والشاهد فى بنس امرأ وأما المره بفتح الميم والراء لغة فى المرأة ففاعل بنس الثانية لانها بال وحذف المخصوص من كل منهما للاشعار به أى بنس امرأ أنت وبنس المرأة أنا (قوله وفاعل) بالجر عطفاً على تمييزه ووجهه ظهر صفة فاعل (قوله لا يجوز) أى لعدم اتمام الظاهر حتى يميز وتألوا ما ورد يجعل المنسوب حالاً مؤكدة أو ضرورة وبأن رفع الاجرام غير لازم للتمييز فقد رددت الجرد التام كيد كقوله

وانقدعت بان دين محمد * من خير اديان البرية ديناً فكذلك ما ورد من هذا (قوله والتعليبون) نسبة لتغلب بالغين المجمع كمتضرب لكن تفتح لانه فى المنسوب انقل كسر تين مع ياء النسبة وقد تنكسر كما قاله الجوهري وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الاخطل وقد هجاه جرير بهذا البيت وأراد بال فعل الاب وهو فاعل بنس وخلا تمييزاً مؤكدة وخلاهم هو المخصوص وبؤخذ منه انه لا يجب تقديم تمييز الظاهر على المخصوص وهو كذلك بخلاف ضمير الضمير كما مر والراء بفتح الزاى وشد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الالية والمنطبق صيغة مباعدة من النطق يستوى فيه المذكر وغيره ومعناه البليغ لكن المراد هنا المرأة التى تعظم بحجرتها بازارها قاله العيني وفى القاموس المنطبق البليغ والمرأة المتأخرة بحشية تعظم بحجرتها اها وكان الثانى مأخوذاً من النطاق وهو شقة تحترم عليها المرأة وترسل أعلاها على أسفلها (قوله تزود الخ) الشاهد فى زادا آخر البيت فانه تمييز لفاعل نعم الظاهر وزادا يلى هو المخصوص وقيل زادا مفعول تزود ومثل حال منه وان كان تكرة لتأخره فلا شاهد فيه (قوله فتقول نعم ما) أى بلا ادغام ونعما أى بادغام الميم (قوله هى تكرة منصوبة الخ) وهى اما ناقصة والفعل بعد هاء صفتها والمخصوص محذوف أى نعم هو شيئاً بقوله الفاضل ذلك الشئ أو تامة لا تحتاج لصفة والجملة بعدها اما صفة المخصوص محذوف أى نعم هو شيئاً أى بقوله الخ أو صلة لما آخرى محذوفة هى المخصوص أى نعم شيئاً الذى بقوله الخ ولا يرد ان التامة قوم هى تكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر

وقيل هي الناعل وهي اسم معرفة وهذا ذهب ابن خروف ونسبه الى سيبويه (ص)
ويذكر الخصوص بعده مبتدأ (٤٤) أو خبر اسم ليس يبتدأ (ش) يذكر بعد نفع وفاعلها اسم من فروع هو المخصوص بالمدح

أوالذم وعلاقمته ان يصلح لجلاله
مبتدا وجعل الفعل والفاعل خبرا
عنه فنوعم الرجل زيدو بنس
الرجل عمرو ونعم غلام القوم زيد
وبنس غلام القوم عمرو ونعم رجلا
زيدو بنس رجلا عمرو وفي اعرابه
وجهان مشهوران أحدهما انه
مبتدأ والجملة قبله خبر عنه
والثاني أنه خبر مبتدا محذوف
وجوبا والتقدير هو زيد وهو
عمرو أي الممدوح زيد والمذموم
عمرو ومنع بعضهم الوجد الثاني
وأوجب الاول وقبل هو مبتدا
خبره محذوف والتقدير زيد
الممدوح (ص)

وان يقدّم شعريه كفي

(ش) اذا تقدم ما يدل على
المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن
ذكر آخر كقوله تعالى في أيوب
عليه السلام انا وجدناه صابرا
نعم العبد انه أبواب أي نعم العبد
أيوب فذف المخصوص بالمدح وهو
أيوب بالدلالة ما قبله عليه (ص)

اشترابه

كل فعل ثلاثي يجوز أن يبنى منه فعل على فعل لقصد المدح أو الذم ويعامل معاملة نعم وبش في جميع ما تقدم له ما من الأحكام فنقول

شرف الرجل زيد ولوم الرجل بكر وشرف غلام الرجل زيد وشرف رجل زيد ومقتضى هذا الاطلاق انه يجوز في علم ان يقال علم الرجل زيد بضم عين الكلمة وقد مثل هو وابنه به وصرح غيره انه لا يجوز تحويل علم وجهل وسماع الى فعل بضم العين لان العرب حين استعمالهم هذا الاستعمال اهتموا على كسرة عينها ولم تحولوها الى الضم فلا يجوز انما تحويلها بل تقيما على حالها كما أبقوه فانقول علم الرجل زيد وجهل الرجل عمر وسمع الرجل بكر (ص) ومثل نعم حمدا الفاعل ذا * وان نردنا فقل لاحبذا (ش) يقال في المدح حمدا ازيد وفي الذم لاحبذا ازيد كقوله الاحبذا أهل الملاغية (٤٥) اذا ذكرتى فلاحبذا هيما واختلف في اعرابها

وأول هذا الخصوص أيا كان لا
تعدل بذاته هو أيضاً هي المتلا
(ش) أي إذا وقع الخصوص
بالمذح أو الذم بعد دأ على أي حال
كان من الأفراد والتذكير والتأنيث
والثنية والجمع فلا يغير ذلك تغيير
الخصوص بل يلزم الأفراد والتذكير

وذلك لانها اشبهت المثل والمثل لا يغير فكما تقول الصيف ضيعت اللبن لئلا تذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع بهذا اللفظ ولا تغيره تقول
حبذا زيدو حبذا اهنسو حبذا الزيدان والهنندان والز يدون والهنندات فلا تخرج ذاعن الافراد والتذكير ولو خرجت لتقبل حبذا اهنسو
وحبذا الزيدان وحبستان الهندان وحب أولئك الزيدون والهنندات (ص) وما سوى ذارفع بحب أو فخر بما لا بدون ذانضمام الحاء اكثر
(ش) يعنى انه اذا وقع بعد حب غير ذامن الاسماء جاز فيه وجهان الرفع بحب نحو حب زيد والجرياء زائدة نحو حب زيد وأصل حب
حبب ثم ادغمت الباء في الباء فصارت حب ثم ان وقع بعد حب ذا وجب فتح الحاء فتقول حبذا وان وقع بعدها غير ذ

جاز ضم الحاء وفتحها فتقول حب زيد وحب زيد وزي بالوجهين قوله فقلت اقتلوها عنكم وجر اجها * وحب بهامة وفتحين تقتل
(ص) * (أفعل التفضيل) * صغ من مصوغ منه للتعجب * أفعل للتفضيل وأب اللذان (ش) يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب
منها للدلالة على التفضيل وصف على وزن (٤٦) أفعل فتقول زيد فضل من عمرو وأكرم من خالد كما تقول ما أفضل زيداً وما أكرم خالداً

وما امتنع بناء فعل التعجب منه
امتنع بناء أفعل التفضيل منه
فلا يبنى من فعل زائد على ثلاثة
أحرف كدحرج واستخرج ولا من
فعل غير متصرف كنم وبس ولا
من فعل لا يقبل المقاضلة كات
وفى ولا من فعل ناقص ككان
واخواتها ولا من فعل منفي نحو
ما عايج بالدواء وما ضرب ولا من
فعل يأتي الوصف منه على أفعل
نحو جزع وور ولا من فعل مبني
للمفعول نحو ضرب وحن وشذ
منه قوله هم هو أخصر من كذا
فبنوا أفعل التفضيل من اختصر
وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني
للمفعول وقالوا أسود من حلك
انغرب وابيض من اللبن فبنوا
أفعل التفضيل شذوذاً من فعل
الوصف منه على أفعل (ص)
ومابه إلى تعجب وصل

لما منع به إلى التفضيل صل
(ش) تقدم في باب التعجب أنه
يتوصل إلى تعجب من الأفعال
التي لم تستكمل الشرط بأشدد
ونحوها وأشار هنا إلى أنه يتوصل
إلى التفضيل من الأفعال التي لم
تستكمل الشرط بما يتوصل به
في التعجب فكما تقول ما أشدد
استخرجته تقول هو أشدد
استخرجاً من زيد وكما تقول
ما أشدد جرتي تقول هو أشدد جرتي من
زيد لكن المصدر ينتصب في باب

بالتركيب فإن يتساءل على أصلهما بالتركيب جاز الوجهان كما في التصريح (قوله جاز ضم الحاء)
أي ينقل ضمة العين إليها لأن أصله حبب بالضم أي صار حبيبا وجاز فتحها بحذف الضمة بالنقل
وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حوّل إلى فعل لقصد المدح أو الذم سواء كان حلق الفاء
كحب أو لا كضرب فتقول ضرب الرجل زيد بسكون الراء مع ضم الصاد وفتحها كما في التوضيح
(قوله فقلت اقتلوها الخ) أي اخلطوا الخمر بجر اجها وهو الماعن قتلت الشراب إذا من جتسه به
لأنه يكسر حذته والشاهد في حب بهامة قوله أي همز وجة فأنها في هم أفعال حب مجرور بالباء
الزائدة ومقتولة تميز والله أعلم

* (أفعل التفضيل) *

هذه الترجمة صارت في الاصطلاح اسم الكل ما دل على الزيادة تفضيلاً كانت كاحسن أو تقييماً
كأفصح وإن لم يكن على وزن أفعل كخير وشر فلا اعتراض (قوله وصف الخ) أي فهو واسم لقبوله
علامات الأسماء غير مصروفة للزومه الوصفية ووزن الفعل ويؤخذ منه تعريف أفعل
التفضيل بأنه الوصف الموازن لأفعل أي ولو تقدير الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف
جنس والموازن لأفعل مخرج لغيره من صيغ اسم الفاعل والتعجب والدال الخ مخرج لموازنه من
ذلك وقولنا ولو تقدير الإدخال خير وأشر فاصلهما الأخير وأشر وقد يستعملان كذلك كقراءة من
الكذاب الأشر وقوله * بلال خير الناس وابن الأخير * حذفتم همزتهما لكثرة
الاستعمال فهو شاذ فاسألا الاستعمال أوفيه ما شذوذ آخر وهو كونهما الأفعال لهما وقد يحمل
عليهما في الحذف أحب كقوله * وحب شيء إلى الإنسان ما منعنا * وهو قليل (قوله من فعل
زائد الخ) وفي بناءه من أفعل الخلاف المار في التعجب ومما سمع منه هو أعطاهم للدرهم وأولاهم
بالمعروف وهما شاذان عند من ينعه مطلقاً وإن كانت الهمزة للنقل لأن همزتهما كذلك وهذا
المكان أقنص من غيره وهو شاذ على الأول فقط لأن همزتهما استلقت للنقل (قوله مبني للمفعول) فيه
التفصيل المار بين خوف اللبس فيمنع وأمنه بأن كان مجهولاً وما فيجوز كانت أرهق من
ديك واعني بجاحتك وكذلك القريضة كهو اشغل من ذات الخمين أي أكثر مشغوليه وليس
هذان المجهولان لزموا خلافاً لابن الناطم بدليل شغلنا أموالنا (قوله حلك انغرب) بفتح المهملة
واللام هو السواد الشديد وكذا حلك انغرب بالنون بدلها وهو منقاره يقال أسود حالك وحالك
أي شديد السواد اه صحاح (قوله ومابه الخ) فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو
وصل للضرورة كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرفي اختياراً لأن عمله
المنع وهي التباس الجملتين بالاسمية لا تأتي فيه أفاده الصبان وقوله مانع متعلق بوصف والحرفان
بعده يصل آخر البيت الواقع خبراً عن ما (قوله يتوصل الخ) لكن أشد ونحوه في التعجب فعل
وهنا اسم ويستثنى المجهول والمنفي فلا يتوصل إليهما هنا بذلك لأن مصدرهما يجب كونه مؤنثاً ولا
كما فيكون معرفة بالمصدر فلا يصح نصبه تمييزاً لا شذوذاً لاف التعجب كذا قيل وفي ذكر
المنفي نظرت من جهة البيان فيه بالمصدر الصريح مع انقطاع عدم فكذا هنا نحو هو أكثر عدم

قيام
التعجب بعداً أشد ففعلاً وهما ينتصب تمييزاً (ص) وأفعل التفضيل صلها أبداً * تقدير اللفظ أن جرداً
(ش) لا يتوصل فعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحوال الأول أن يكون مجرداً الثاني أن يكون مضافاً الثالث أن يكون بالالف واللام
فإن كان مجرداً

فلا بد ان يتصل به من لفظاً أو تقديرًا جارة للمفضل عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومرت برجل أفضل من عمرو وقد تحذف من وعمرورها للدلالة عليه ما كقوله تعالى أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً أي وأعز نفراً منك وفهم من كلامه ان افعل التفضيل اذا كان بال أو مضافاً لا تصحبه من فلا تقول زيداً أفضل من عمرو ولا زيداً أفضل الناس من عمرو وأكثر ما يكون ذلك اذا كان افعل التفضيل خبراً كالآية الكريمة ونحوها وهو كثير في القرآن وقد تحذف منه وهو غير خير كقوله دنوت وقد خلناك كالبدراجلا * فقل فؤادي في هو المضلل فاجل أفعل تفضيل وهو منصوب على الحال من التاء في دنوت وحذفت منه من (٤٧) والتقدير دنوت أجل من البدر وقد خلناك كالبدراجلا * فقل فؤادي في هو المضلل

التفضيل المجرد للأفراد والتذكير وكذلك المضاف الى تذكير والى هذا أشار بقوله

(ص) وان لم تذكر يضاف أو مجرد الزم تذكراً أو يوحداً (ش) فتقول زيداً أفضل من عمرو وأفضل رجل وهذا أفضل من عمرو وأفضل امرأة والزيدان أفضل من عمرو وأفضل رجلين والهندان أفضل من عمرو وأفضل امرأتين والزيدون أفضل من عمرو وأفضل رجال والهندات أفضل من عمرو وأفضل نساء فيكون أفعل في هاتين الحالتين مذكرة مردداً ولا يؤتى ولا يثنى ولا يجمع (ص)

ولا يجمع (ص) وتلوا طبقاً وما عرفه أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة هذا اذا تويت معنى من وان لم تنو فطبق ما به قرن

(ش) اذا كان افعل التفضيل بال لزم مطابقتها لما قبله في الأفراد والتذكير وغيرهما فتقول زيداً أفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون وهذا الفضل والهندان الفضليان والهندات الفضل أو الفضليات ولا يجوز

قياماً ما مجهول بالقرينة قصده الصريح يلتزم بالمعلوم فتأمل (قوله فلا بد ان يتصل به من) ولا يفصل بينهما الا بعمول أفعل نحو النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم أو بلوما اتصل بها كقوله

ونقول أطيب لوبيذات لنا * من ماء موهبة على خير والموهبة مقرة يستتبع فيها الماء ليدر وكذا بالبدء كما صرح به الدماميني لا بغير ذلك قال المبرد ومن هذه لا بداء الغاية في الارتفاع في الخير والأخطاط في الشر وقال المصنف للمجازاة فغنى زيداً أفضل من عمرو وأجاز عمر في الفضل لا للابداء والابازان يقع بعدهما الى الانهاء اهـ واجيب بان الانتهاء لا يخبر به الجهل غايته أو عدم قصده وذلك أبلغ في التفضيل اذا المعنى ابتداءً زدي في الارتفاع من عمرو الى ما لانهاية له واذا بني أفعل مما يتبعه على من جاز تقديمها على من هذه وتأخيرها نحو هو أقرب من كل خير من عمرو وأقرب من عمرو ومن كل خير (قوله للدلالة عليها) أي فيمنع حذفها بلا دليل (قوله لا تصحبه من) أي اني الكلام فيها وهي الجارة للمفضل لانها انما تذكر توصلاً لمعرفته مع مجرد وهو مذكور في المضاف صريحاً وفي المحلى بال حكم لانها عهدية لا تقدم ذكر مدخولها لفظاً أو حكماً وذلك يشعر بالمفضل (قوله أو أكثر ما يكون ذلك) أي حذف من وعمرورها من المجرد للقرينة (قوله خبراً) أي ولو منسوخاً (قوله دنوت أجل الخ) إشارة الى ان كالدرد مفعول ثانٍ لخلناك أي ظفناك (قوله ألتزم تذكراً الخ) أي لان المجرد يشبه أفعل التعجب وزنا واشتقاقاً ودلالة على المزية فلم يزم لفظاً واحداً له ومن ثم لم نحذفها بانها في قوله

كان صغيرى وكبرى من فتا قعها * حصاء در على أرض من الذهب لان حقه أصغر وأكبر لتجدره وسأق الجواب عنه والمضاف التذكير في التذكير فاعطى حكمه من استناع مطابقة للموصوف لكن التعجب في المضاف اليه كمثل الشارح الآية واما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافرين فتقديره أول فريق كافر والفريق جمع معنى فطابق الواو من تكونوا واعلم ان افعل التفضيل لا يضاف الا لما هو من جنس موصوفه فلا يقال زيداً أفضل امرأة لا يذهب بعض ما يضاف اليه (قوله وتلوا طبقاً) أي وتلى آل مطابق لما قبله لان قرنه بها أضعف شبهه بأفعل التعجب (قوله عن ذي معرفة) تعريض برقوق ابن السراج الآتي (قوله معنى من) أي الخاضع عندها وهو التفضيل لانه ليس معنى اهل لا فاعل وظاهره ان قصد التفضيل وعدمه خاصان بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرد لكن فيه خلاف كما سيأتي (قوله والهندات الفضل) بضم ففتح جمع تكسير لفضلي بضم فسكون والفضليات جمع تصحيح لها (قوله ولا يجوز ان يقترب به من) هذا زائد على كلام المصنف هنا وهو محترز قوله ولا ان مجردا بضمه ان يذكرك هناك كافي نسخ (قوله واسك بال أكثر الخ) بناء الخطاب وحصى أي عددًا تميز

عدم مطابقتها لما قبله فلا تقول الزيدون الفضل ولا الزيدان الفضل ولا الهند الأفضل ولا الهندات الفضل ولا يجوز ان يقترب به من فلا تقول زيداً أفضل من عمرو فاما قوله

ولست بالأكثر منهم حصى * وانما العزة للكثير فيخرج على زيادة الالف واللام والاصل لست بأكثر منهم أو جعل منهم متعلقاً بحذوف مجرد عن الالف واللام لا بما دخلت عليه الالف واللام والتقدير ولست بالأكثر أكثر منهم وأشار بقوله وما المعرفة أضيف الى ان افعل التفضيل اذا أضيف الى معرفة

وقصده التفضيل جاز فيه وجهان أحدهما استعماله كالجرد فلا يباقي ما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم
وهذا أفضل النساء والهندان أفضل النساء (٤٨) والهندات أفضل النساء والثاني استعماله كالمقرون بالاف واللام فتجب مطابقة

لا أكثر والكثير بالمثلثة الغالب في الأكثر من كثره بالتخفيف عليه فيها (قوله وقصده التفضيل)
أي على المضاف إليه خاصة (قوله أحرص الناس) يفتح الصاد مفعول ثان لتجدوهم مفعول أول
ولو طابق بقية لكسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذف تونه للاضافة وبأوه لاسا كسين وبقية
الكسرة قبلها (قوله وكذلك جعلنا الخ) الأولى نفس الجعل بالتمكين كما في البضاري فأكثر
مجرمها مفعوله وفي كل قرية طرف أغوصت على به وأما كونها بمعنى صيرنا وأكثر مجرمها مفعوله
الأول وفي كل قرية الثانية فقه ركة وتوهين للمعنى والشاهد إضافة أكثر مجرمها مع مطابقة
لموصوفه المقدر أي قوماً أكثر الخ وهذا ما يرد قول ابن السراج رداً واضحا فإن أجاب بأن أكثر
ليس مضافاً بل منفعولاً ثانياً ومجرمها مفعول أول لزمه المطابقة في الجرد من أل والاضافة وهي
منوعة فإن قال إن أكثر منوي إضافة للمعرفة أي أكثر هنا وقع فيما فر منه (قوله وقد اجتمع
الاستعمالان) أي حيث أفر دأب وأقرب وجع أحسن وقال الزمخشري انما جمع أحسن لأنه
قصده الزيادة المطلقة وأفر دأب وأقرب المقصد التفضيل الخاص (قوله الموطون) بصيغة
المنعول من وطأه بشد الطاء المهمة إذا مهدده وسهله والا تكاف الجوانب أي الذين سهلت
أخلاقهم ولانت جوانبهم فلا يتأذى منه أحد (قوله فإن لم يقصد التفضيل) أي على المضاف
إليه وحده بأن قصد تفضيل مطلق أي عليه وعلى غيره أو لم يقصد تفضيل أصلاً بأن أول باسم فاعل
أوصفة مشبهة فتجب المطابقة فيهما المشبهة بالمعرف بال في التعريف وخلصه من لفظ من ومعناها
وفي هاتين الحالتين لا يلزم كونه بعض ما يضاف إليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد
يكون بعضه كجده صلى الله عليه وسلم أفضل قریش أي أفضل الناس من بينهم وقد لا يكون
كيسف أحسن أخوته أي أحسن الناس من بينهم أو حسنهم ولا يصح فيه التفضيل الخاص
بأن يراد أحسن منهم لأن إضافة الأخوة للغير تمنع أن يراد بهم ما يشمل يوسف لا يضاف إلى
ضمير نفسه فلا يكون أحسن بعض ما أضيف إليه فلو قيل أحسن الأخوة أو أحسن أتباعه يتوب
أي أحسن منهم بخارج فتأمل والمراد بكونه بعضه أن موصوفه داخل في المضاف إليه بحسب
مفهوم اللفظ قبل الإضافة وإن كان خارجاً عنه بعدد ما يحسب الإرادة لئلا يلزم تفضيل الشيء على
نفسه (قوله الناقص) هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به لنقصه أرزاق ابنه خلدوا الأشج بالجيم
وهو عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه سمي به لشجته كانت في وجهه أضيقاً إلى بني مروان
ليعرف أنهم ما منهم لالتفضيل عليهم إلا عادل فيهم سواهما (قوله قيل ومن استعمال الخ) فصله
بقيل لأن ما تقدم في المضاف إلى معرفة ولا خلاف في جواز عرويه عن التفضيل مع وجوب
مطابقته حينئذ وأما هذا ففي الجرد عن أل والاضافة ومن وفيه الخلاف الآتي وإذا عرى الجرد
عن التفضيل قال أكثر فيه عدم المطابقة جملاً على أغلب أحواله وقد يباقي نيلوه عن من لفظاً
ومعنى وعلى هذا يخرج بيت أبي نواس المار وقول العرويين فاصله صغرى وكبرى خلافاً لمن
جعله لحناً (قوله أي هين) أي لأن جميع الأشياء بالنسبة لقدرة تعالى كالشيء الواحد فلا يكون
بعضها أهون من بعض (قوله إذا جشع القوم) من الجشع وهو شدة الحرص على الأكلي (قوله
بجملهم) أي فالمنى أصل العجلة لزيادة تها فقط بقرينة مدح نفسه وأما عمل الثاني فلا مانع من
كونه على بابه كما يشير له اقتصاره على الأول لكن فيه أن الأول مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من
شغل الخلاف فتأمل (قوله إن الذي سمع) يستعمل متعدداً بمعنى رفع كنهاناً ومصدره سكا كضرباً

لما قبله فتقول الزيدان أفضل القوم
والزيدون أفضل القوم وأفضل
القوم وهذا فضلي النساء والهندان
فضلياً النساء والهندات فضلياً
النساء أو فضليات النساء ولا يتعين
الاستعمال الأول خلافاً لابن
السراج وقد ورد الاستعمالان في
القرآن فمن استعمله غير مطابق قوله
تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على
حياة ومن استعمله مطابقاً قوله
تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية
أكثر مجرميها وقد اجتمع
الاستعمالان في قوله صلى الله
عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم إلى
وأقربكم مني منازل يوم القيامة
أحاسنكم أخلاقاً الموطون أكتفا
الذين يأتون ويؤتون فالذين
أجازوا الوجهين قالوا الأنصح
المطابقة ولهذا عيب على صاحب
النصح في قوله فاختارنا أفصحهم
قالوا وكان ينبغي أن يأتي بالنصح
فيقول فصحهم فإن لم يقصد
التفضيل تعينت المطابقة كقولهم
الناقص والأشج عدلاً بنى مروان
أي عادلاً بنى مروان وإلى ما ذكرناه
من قصد التفضيل وعدم قصده
أشاراً إلى نصف بقوله هذا إذا توفيت
معنى من البيت أي جواز الوجهين
أعني المطابقة وعدمها مشروط
بما إذا توفى بالاضافة معنى من أي
إذا توفى التفضيل وأما إذا لم ينو
ذلك فيلزم أن يكون طبق ما اقترن
ببقيل ومن استعمال صيغة أفعل
التفضيل الغير التفضيل قوله

ولازما

تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله تعالى ربكم أعلم بكم أي وهو هين عليكم عالم
بكم وقول الشاعر وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أتمكن * بأعلمهم إذا جشع القوم أعلم أي لم أكن بجملهم وقوله
إن الذي سمع السماعة بنى لنا * ينادعنا عازراً وطول

أي عزيرة طويلة وهل يتقاس ذلك أولاً قال المبرد يتقاس وقال غيره لا يتقاس وهو الصحيح وقد كثر صاحب الواضح أن الحق بين لا يرون ذلك وإن أباعبده قال في قوله تعالى وهو أهون عليه أنه يعني هين وفي بيت أنشردق وهو الثاني أن المعنى عزيرة طويلة وإن التحوين ردوا على أبي عبدة ذلك وقالوا لا حاجة في ذلك له (ص) وإن تكن يتلو من مستفهما * فلهما كن أبدا مقدا كمثل من أنت خير ولدي * أخبار التقدیم نرزا وردا (ش) تقدم أن أفعل (٤٩) التفضيل إذا كان مجردا عن بعده عن جارة للمفضل

عليه نحو زيد أفضل من عمرو ومن وجروهما مع بمنزلة المضاف إليه من المضاف فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف إلا إذا كان مجردا عن جارة المضاف إليها اسم استفهام أو مضافا إلى اسم استفهام فإنه يجب حينئذ تقديم من وجروهما نحو من أنت خير ومن أيهم أنت أفضل ومن غلام أيهم أنت أفضل وقد ورد التقديم شذوذا في غير الاستفهام واليه أشار بقوله ولدي * أخبار التقدیم نرزا وردا ومن ذلك قوله

فقال لنا أهلا وسهلا وزودت جنى النخل بل ما زودت منه أطيب التقدير بل ما زودت أطيب منه وتقول ذى الرمة يصف نسوة بالسن والكسل ولا عيب فيهما غير أن سر يعها قطوف وإن لاشئ منهن أكسل التقدير وإن لاشئ أكسل منهن وقوله

إذا سارت أسماء يومنا طعينة فاسم من تلك الطعينة ألمع التقدير فاسم ألمع من تلك الطعينة (ص) ورفع الظاهر زرومتي عاقب فعلا فكثيرا ثباتا كان ترى في الناس من رفیق

أولى به الفضل من الصديق (ش) لا يجوز أن أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بعينه موقوعه أولا فإن لم يصلح لوقوع فعل

ولا زما معنى ارتفع ومصدره نحو كما كثر عدد أو أراد بالبيت الكعبة والدعاء جمع دعا مائة بالكسر وهي الاسطوانة أي العمود (قوله عزيرة طويلة) لم يجهل على معنى أعز من يتوكلون لأن قصده نفي المشاركة بالاصالة مع أن النزاع ليس في ذلك ليس (قوله وهل يتقاس ذلك) أي عروا مجرد عن التفضيل وحاصله ثلاثة أقوال أشار إلى ثالثها بقوله لا يرون ذلك أي يتبع قياسا وسماعا قال في شرح التسهيل والاصح قصره على السماع والاكثر قياسا مع عدم المطابقة (قوله لا حاجة في ذلك) أي لتأويله فاهون وارد على ما يعرفه المخاطبون من أن الإعادة أهون من البدع مع قياسهم الغائب على الشاهد وأما علمكم فتفضل على من يعلم بعض الوجود من الناس وإن كان لا مشارك له تعالى في علمه وأما عمل وأعز وطول فلا مانع من جعلها على التفضيل خصوصا إذا أريد بالبيت بيت الشرف والمجد كما قاله السعد (قوله يجب تقديم من وجروهما) أي على أفعل فقط لا على جلة الكلام كما فعل المصنف وجارمه عليه الشارح لأن صدارة الاستفهام انما هي بالنسبة للعامل فيه لا مطلقا ويلزم على ثبوت الفاصل بين العامل وهو خبر والمعمول وهو من باجنبي لأن المبتدأ ليس من معمولات الخبر فلو قال الشارح أنت من خير لكان حسنا وأما المصنف فقد يعتذر عنه بالضرورة (قوله أهلا وسهلا) منه ويان بعد ذوف أي أتيت أهلا ووجدتم مكانا سهلا وقوله جنى النخل أي شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبنى على أن منه متعلق بأطيب البرزودت (قوله غير أن الخ) من تأكيد المدح بما يشبه الذم وإفطوف بفتح القاف آخره فاء المتقارب الخطأ (قوله طعينة) هي في الأصل اليهودية فيه امرأة وأما سميت به المرأة مادامت فيه قبل وقد يطلق عليها مطلقا وأملح أي أحسن (قوله ورفع الظاهر) المراد به ما قابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل وعبرة الشذو وبعمل أفعل في تمييز حال وظرف وفاعل مستتر مطلقا لأن مصدره لا مفعول به مطلقا ولا في فاعل مفعول به إلا في مسئلة الكحل (قوله عاقب فعلا) فيه قلب أي عاقبه فعل أي صح أن يعقبه ويقع في مكانه فعل (قوله إلا في لغة ضعيفة) أي فتجعل أفضل نعمت الرجل مجردا بالفتح وأبوه فاعله وأكثر العرب رفعة خبره مقدم ما عن أبوه والجملة نعت لرجل (قوله بعدنني) أي ليتوجه إلى قيده وهو الزيادة في بلها ويبقى مع النقي بمعنى الفعل المثبت فعمل عليه فيصير المعنى اتفقت زيادة حسن الكحل في عين أي رجل على حسنه في عين زيد فيبقى أصل الحسن وذلك صادق بما سواه له حسن زيد ونقصه عنه ومقام المدح بعين الثاني فإذا وضع الفعل المثبت مكانه بان قيل حسن الكحل في عين رجل كحسنة في عين زيد فأد المسألة الصادق بها أفعل ثم توجه النفي إلى ذلك الفعل فتنتي المساواة كالزيادة وثبت النقص المزداد كالاول فيكون أفعل مع النفي كأن فعل المثبت انما هو في الجملة والافلا بد من توجه النفي إلى ذلك الفعل ليعقد المعنى المراد قداما (قوله أو شبهه) هو انتهى كذا يكن أحدا أحب إليه الخير منه اليك والاستفهام الانكاري كقول أحد أحق به الحمد منه بحسن لا يمن قال في شرح التسهيل ولم يرد بهذين سماعا لكن لا بأس باستعماله بعدهما (قوله أجنبا) أي لم يتصل بغيره الموصوف الخرج مارا برب رجلا أحسن منه أبوه وإن خرج أيضا بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لاختلاف

(٧ - خضري ثانی) بعينه موقوعه لم يرفع ظاهرا وانما يرفع ضميرا مستترا نحو زيد أفضل من عمرو في أفضل ضمير مستتر عند علي زيد فلا تقول حررت برجل أفضل منه أبوه فترفع أبوه بأفضل إلا في لغة ضعيفة حكاه سيبويه فان صلح لوقوع فعل بعينه موقوعه صح أن يرفع ظاهرا قياسا مطردا وذلك في كل موضع وقع فيه أفعل بعدنني أو شبهه وكان مرفوعه أجنبا مفضلا على نفسه

المفضلين فيه بالذات لكن لا يعترض بالمأخر على المتقدم (قوله باعتبارين) أي باعتبار محليين كعين
 زيد والعين الأخرى فالمفضل والمنضل عليه شيء واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان
 آخر وهذا القيد يعني عما قبله لأن غير الاجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وإنما اعتبر بذلك
 ليضعف أفعال بخروجه عن أصل التفضيل من اختلاف المتضامين بالذات فيقوى النفي على
 آخر اجتهاد أيضا إلى معنى الفعل حتى يعمل عمله بخلاف ما إذا جرى على أصله كما رأيت رجلا أحسن
 منه أبوه فلا يقوى النفي على ذلك لقوة الفعل حينئذ وبقي قيد اعتبره المصنف وابن الحاجب وهو
 كون الفعل صفة لا اسم جنس ليعتمد عليه ويقوى على رفع الظاهر ولم يكتب بالنفي كافي اسم الفاعل
 لضعفه عنه ولذا لا ينصب المفعول به (قوله ما رأيت الخ) إن جعلت بصريه فاحسن صفة رجلا أو
 علمية فهو مفعولها الثاني والكمل فاعل أحسن وفي عينه حال منه أو ظرف لغو متعلق بأحسن
 كقوله منه وفي عين زيد حال من الهاء في منه والأصل في هذا المرفوع الظاهر أن يقع بين ضميرين
 أو نهما اللهم وصف وثانيهما الجرور عن المرفوع نفسه كهذا المثال وقد يحذف الثاني فتدخل من
 على الاسم الظاهر المفضل عليه أو على محله أو على ذي المحل كما رأيت رجلا أحسن في عينه الكمل
 من كمل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فتحذف مضافا أو اثنين وقد تدخل من على ملابس ذلك
 الظاهر بغير المحلة فتسمى ما أحسن به الجليل من زيد فاصله من الجليل في زيد فاضيف الجليل لزيد
 للابسته له ثم حذف ودخلت من على ملابس وهو زيد ومنه مثال المتن إذا صله أن ترى رفيقا
 أو لي به الفضل من الفضل في الصديق فالصديق ملابس الفضل ويصح كونه محله فعل به ما ذكر
 وليس الأصل من ولاية الفضل بالصديق ومن حسن الجليل زيد كما قيل لأن المفاضلة انما هي بين
 الفضل ونفسه باعتبارين لا بينه وبين ولايته أو حسنه وقد لا يؤتي بشيء بعد المرفوع كما رأيت
 كعين زيد أحسن فيها الكمل فالخاصل أن الضميرين قد يدكران معا وقد يحذفان معا وقد يدكر
 أحدهما دون الآخر (قوله ما من أيام الخ) من زائدة وأيام اسم ما الخازية وأحب خبرها أو هما
 مبتدأ وخبر والى الله متعلق بأحب وفيه حال من الصوم وهو مرفوع نائب فاعل أحب لأنه بمعنى
 محبوب من حب الثلاثي ففيه شذوذا بسببه من الجهول الا عند من جوزه مع أمن اللبس وفي عشر
 حال من الهاء في منه وفي رواية أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر فهو كمثل الناظم (قوله
 مررت الخ) جلة ولا أرى حالية وواديا مفعول أول لا أرى وكوادي مفعوله الثاني إن جعلت علمية
 والاف هو حال من واديا مقدم عليه وأقل به بالنصب صفة واديا وركب فاعل أقل وفيه الشاهد
 وجلة أتوه صفة ركب وثنية بمثناة فوقية فهمزة مكسورة فتحية مشددة أي مكثا وهو غير أقل
 فيما يظهر لا صفة لمصدر محذوف ولا حال كما قيل لأن المعنى لا يظهر عليهم أي ولا أرى واديا أقل
 به ركب أتوه من جهة المكث منه أي من الركب في وادي السباع أي لم أر ركبًا يقل مكثه في واد
 كقلته في وادي السباع وأخوف عطف على أقل وفاعله ضمير الركب وما مصدرية والاستثناء
 منزع أي في كل وقت والوقت وقاية الله تعالى فتأمل والله أعلم

(النعته)

يرادفه الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما اللبصرين (قوله الاسماء)
 خصم بالذات لأنهم الأصل وبتصويرها جميع التوابع فلا يرد أن التوكيد اللفظي والبدل والنسق
 قد تتبع غير الاسم وفي قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه وهو المشهور ويصح به
 في النعت قوله الآتي منهم ماسبق وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة إذا كانت متعددة تقدم
 بعضها كقوله ولست مقر للرجال ظالمة * أي ذاك عني الأكرمان وخاليا

باعتبارين نحو ما رأيت رجلا
 أحسن في عينه الكمل منه في
 عين زيد فالكمل مرفوع بأحسن
 لجهة وقوع فعل بعينه موقعه
 نحو ما رأيت رجلا يحسن في عينه
 الكمل كزيد ومنه قوله صلى الله
 عليه وسلم ما من أيام أحب إلى الله
 فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة
 وقول الشاعر أنشد مسيبو به
 مررت على وادي السباع ولا أرى
 كوادى السباع حين يظلم واديا
 أقل به ركب أتوه ثمة

وأخوف الأماوي في الله ساريا
 فركب مرفوع بأقل فقول المصنف
 ورفعه الظاهر نراشارة إلى الحالة
 الأولى وقوله ومتى عاقب فعلا إشارة
 إلى الحالة الثانية (ص)

(النعته)

يتبع في الأعراب الاسماء الأول
 نعت وتوكيد وعطف وبدل
 (ش) التابع هو الاسم المشارك
 لما قبله في أعرابه مطلقا فدخل
 في قولك الاسم المشارك لما قبله في
 أعرابه سائر التوابع وخبر المبتدأ
 نحو زيد قائم وحال المنصوب نحو
 ضربت زيدا مجردا ويخرج بقولك
 مطلقا الخبر وحال المنصوب فانهما
 لا يشتركان ما قبلهما

في اعرابه مطلقا بل في بعض احواله بخلاف التابع فانه يشارك ما قبله في سائر احواله من الاعراب نحو مرت بزيد الكريم ورأيت زيدا
الكريم وجاء زيد الكريم والتابع على خمسة أنواع النعت والتوكيد (٥١) وعطف البيان وعطف النسق والبذل

(ص) فالنعت تابع متم ماسبق
* يوسمه أو يوسم ما به اعتلق

(ش) عطف النعت بانه التابع
المكمل متبوعه ببيان صفة

من صفاته نحو مرت بزيد كريم
أو من صفات ما اعتلق به وهو سمي

نحو مرت بزيد كريم أبوهم فقوله
التابع يشمل التوابع كلها وقوله

المكمل الى آخره يخرج لماعدا
النعت من التوابع والنعت يكون

للتخصيص نحو مرت بزيد الخياط
وللمدح نحو مرت بزيد الكريم

ومنه قوله تعالى بسم الله الرحمن
الرحيم وللمدح نحو مرت بزيد

الفاسق ومنه قوله تعالى فاستعز بالله
من الشيطان الرجيم وللمدح نحو

مرت بزيد المبكين وللتأكيـد
نحو أمس الدابر لا يهود وقوله تعالى

فاذا نفيخ في الصور نفخة واحدة
(ص) وليعط في التعريف والتسكير ما

لما لا كمر بزيد كرم
(ش) النعت يجب فيسه ان يتبع

ما قبله في اعرابه وتعريفه أو تسكيره
نحو مرت بزيد كرم أو مرت بزيد

الكريم فلا تنعت المعرفة بالتسكير
فلا تقول مرت بزيد كريم ولا تنعت

التسكير بالمعرفة فلا تقول مرت
بزيد الكريم

(ص) وهو لدى التوحيد والتذكير أو
سواء كما فعل فاقف ما قفوا

(ش) تقدم ان النعت لابد من
مطابقته للمنعوت في الاعراب

والتعريف أو التسكير ومطابقته
للمنعوت في التوحيد وغيره وهو

التثنية والجمع والتذكير وغيره وهو
الانثى

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشرط تأتي * واعلم انه يتبع فصل التابع من متبوعه باجبي
محض عن كل منهما ما كررت بزيد على فرس عاقل أيض بخلاف ما ليس كذلك كعمول التابع
نحو حشر عاليا يسيرا والمتبوع كيجبني ضربك زيد الشديـد وكعامل المتبوع نحو زيد اضربت
القائم ومنه أغبر الله اتخذوا فاطر السموات ومعمول عامله نحو سبحان الله عما يصفون عالم
الغيب ومنه ولا يحزن ويرضين عاتيتن كاهن ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والقسم
نحو زيد والله العاقل وجوابه نحو بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو والله القسم
لوتعلمون عظيم والاستثناء نحو قوم الليل الا قليلا نصفه وغير ذلك مما نقله الصان عن الهمع (قوله
في اعرابه) قيل أي وجودا وعدمه لم يدخل نحو قام قام ولا لأمه ليس معربا لكن هذا خارج بقوله
الاسم فلا يصح ادخله هنا وقد مر الاعتذار عن التقيـد به والمراد الاعراب وما يشبهه من حركة
عارضة لم يدخل نحو يازيد الفاضل بالضم مما تبع فيه المتأدى على لفظه فانه يشارك في شبه
الاعراب وكذا في نفس الاعراب لكنه محلى في زيد ومقدر في الفاضل لان ضمته لجردا تابع لفظ زيد
لبناء ولا اعراب لعدم مقتضيهما فتدبر (قوله مطلقا) أي الحاصل في ذلك التركيب والتجديد
في غيره وزاد ابن الناطم وغيره قيد غير خبير ليخرج نحو حامض من قولك الرمان حامض فانه
يشارك في الاعراب الحاصل والتجديد بالنسخ وليس تابعا (قوله على خمسة أنواع) والاعمال فيها
عند الجمهور وهو العامل في متبوعها الا البذل فعامله مقدر خلا فالله مقدر وقيل العامل في الجميع
مقدر وقيل العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية وفائدة الخلاف جواز الوقف على المتبوع
على القول بتقدير العامل دون غيره واذا اجتمعت التوابع فاعمل بترتيب قوله

تقدم النعت فالبيان فأكد * ثم أبـدل واختم بعطف الحروف

(قوله يوسمه) الهاء فيه وفي به عائدة للسابق وهو المتبوع والياء سميـة والوسم اما سمي بمعنى العلامة
ففيه حذف مضاف أي متم متبوعه بسبب بيان علامته أي صفتـه وعلى هذا حل الشارح ومصدر
بمعنى التعليم به امن وسمة بالسمـة وسما علمته بالعلامة أي متم متبوعه بسبب تعليمه أي دلالة على
معنى فيه ان كان نعما حقيقة أو فيما يتعلق به ان كان سمييا (قوله المكمل متبوعه الخ) أي أصل وضعه
التكميل ببيان الصفة للإيضاح بها أو للتخصيص وأما كونه للمدح ونحوه فجاز كل في الصبيان
أو المراد بالمكمل المقيد بما يطلبه المنعوت بحسب المقام من تخصيص أو مدح مثلا فيشمل جميع
أقسامه وهذا أقرب اصـنـيع الشارح فتدبر (قوله لماعدا النعت) أي لانه ليس شئ من التوابع
يدل على صفة المتبوع أو صفة ما يتعلق به سوى النعت ولذلك وجب فيه الاشتقاق لبذل على الذات
والمعنى القائم بها فيخرج البذل والنسق بالمكمل لانه لا يقصد منهم ما وضعوا التكميل بإيضاح
ولا تخصيص ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لانهم ما وان كان لا بإيضاح ورفع الاحتمال
لكن لا ببيان الصفة بل يكون لفظهما أصرح من الاول اذ هما عين متبوعهما وكذا البذل اذا
عرض له الايضاح والنسق اذا كان للتفسير (قوله للتخصيص) أراد به ما يرفع الاشتراك اللفظي
في المعارف وهو المسمى بالايضاح كمثلـه وتقليل الاشتراك المعنوي في التكرار وهو المشهور باسم
التخصيص كما خرج الرجل تاجر (قوله نفخة واحدة) لاشد ان واحدة للتأكيـد لان المرة تستند من
تحويل المصدر الى فعلية وليس هذا كرجوة بغمة مما بني على التاء حتى يكون
قوله واحدة تأميسا لا تأكيـدا كما قيل فقامل (قوله في التعريف والتسكير) في معنى من البيانية لما

انثى حيث فيها حكم الفعل فان رفع ضمير ما يستترا طابق المنعوت مطلقا نحو زيد رجل حسن والزيدان رجلان حسنان
والزيدون رجال حسنون وهذا امر آد حسنة والهندان امرأتان حسنتان والهندات نسائ حسنات فطابق في التذكير والتأنيث
والافراد والتثنية والجمع كما يطابق الفعل لو حثت سكان النعت بفعل فقلت رجل حسن ورجلان حسنا ورجالا حسنا وامرأة حسنة

وامرأان حسنتا ونساء حسن وان رفع ظاهرا كان بالنسبة الى التذكير والتأنيث على حسب ذلك الظاهر وأما في التثنية والجمع فيكون مفردا فيجري مجرى الفعل اذا رفع ظاهرا فمقول مررت برجل حسنة أمه كما تقول حسنت أمه وبامرأتين حسن أبواهما وبرجال حسن أبواهم كما تقول حسن أبواهما وحسن أبواهم فالخاص (٥٢) ان النعت اذا رفع ضميرا طابق المنعوت في أربعة من عشرة واحد من ألقاب

الاعراب وهي الرفع والنصب والجر واحد من التعريف والتسكير وواحد من التأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع واذا رفع ظاهرا طابقه في اثنين من خمسة واحد من ألقاب الاعراب وواحد من التعريف والتسكير وأما الخمسة الباقية وهي التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع فحكمه فيها حكم الفعل اذا رفع ظاهرا فان أسند الى مؤنث أثبت وان كان المنعوت مذكرا وان أسند الى مذكرا وان كان المنعوت مؤنثا وان أسند الى مفرد أو مثنى أو مجموع أفرد وان كان المنعوت بخلاف ذلك (ص) وانعت بمشتق كصعب وذرب وشبهه كذا وذى والمنسوب (ش) لا ينعت الابعث - متق انظرا أو تأويلا والمراد بالمشترق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وصاحبه وهو اسم الفاعل واسم المنعوت والصفة المشبهة بتأنيث الفاعل وأفعال التفضيل والمؤول بالمشترق كاسماء الاشارة نحو مررت بزيد هذا أى المشار اليه وكذا ذوبعتنى صاحب الموصولة نحو مررت برجل ذى مال أى صاحب مال وبزيد ذوقام أى القام والمنسوب نحو مررت برجل قرشى أى منسوب الى قرش (ص) ونعتوا بجملة منكر فاعطيت ما أعطيته خيرا

الاولى لا الثانية لان ما واقعة على المنعوت والواو بمعنى أولان النائب للمنعوت أحد هما وقوله ولا صله وصفة للثانية جرت على غير ما هي له ولم يبرز لاسم المنعوت على مذهب الكوفيين ونائب فاعل يعط ضمير النعت وما الاولى مع قوله الثانى أى وليعط النعت ما ثبت للمنعوت الذى لا موهوم من التعريف والتسكير (قوله مجرى الفعل اذا رفع ظاهرا) أى في وجوب تأنيثه بالنسبة لتأنيث مرفوعه وتجريده من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى سواء كان منعوته مفردا أم مؤنثا أم لا نبحر على هذه اللغة تكسير الوصف اذا كان مرفوعه جمعا كررت برجل كرام أبوه بل هو الأفصح لانه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يجز مجراه ومقتضى كونه كالفعل جواز تثنيته وجمعه فصحا على لغة كوفى البراءة كالفعل فيقال مررت برجل كريم أبوه وحسنين علمانه وهو كذلك ومقتضاها أيضا جواز برجل قائم اليوم أمه بلا تأنيث للفصل وبامرأة حسن نعمة المجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله طابق المنعوت في أربعة الخ) أى ما لم يمنع مانع ككون الوصف يستوى فيه المفرد وغيره كصبور وجرىح وكونه أفعول تفضيل مجردا أو مضافا لشكره فانه يلزم التأنيث والافراد (قوله وذرب) بالذال المجعولة هو الحاد اللسان مطلقا وفى الشر فقط وألحاذ من كل شئ وبالمهمله الخبير بالاشياء المعتاد لها (قوله الابعث الخ) أى عند الاكثرين وذوب جمع محققون كان الحاجب الى أنه لا يشترط في النعت كونه مشتقا بل الضابط دلالة على معنى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية دما مثنى وعلى هذا فيجوز في اسم الجنس الخلى بال بعسا اسم الاشارة كونه نعتا ككونه بلا أى يسانا نحو هذا الرجل قائم أما على الاول فلا يجوز كونه نعتا الا المشتق كهذا القائم برجل (قوله وهو اسم الفاعل الخ) أفاد بالحصر أن أسماء الزمان والمكان والأسماء لا تدخل في المشتق بهذا المعنى اذ لا تدل على صاحب الحدث بل على زمانه أو مكانه أو لونه وهو اصطلاح النحاة اما تفكير الصرفين له بما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات منسوب لهما فيشملها ودخل في اسم الفاعل ما جعنا من أمثلة المبالغة وفى اسم المنعوت ما جعنا من نحو وقيل وصور (قوله كاسماء الاشارة) أى غير المنكائية اما هي فطرفية على محذوف هو الوصف كررت برجل هنالك أى كائن (قوله ذو) أى وفروعها (قوله والموصولة) لا يشملها أقول المتن وذى بالماء الاعلى لغة اعرابهم لان المبنية تلزمها الواو ومثلها فى الوصف بها اسائر الموصولات المبنيّة وذو بال أول نفسها بخلاف من وما وأى (قوله مؤولة بالنكرة) أى لانكرة حقيقة وان جرى على الاسنفة قال الرضى لان التعريف والتسكير من خواص الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسمها وان أولات به فتح وجاء برجل قام أبوه أو أبوه قائم فى تأويل جاء برجل قائم أبوه ونحو جاء برجل أبوه زيد فى تأويل كائن أبوه زيدا (قوله الجنسية) هى لام الحقيقة فى ضمن فرد منهم وإذا كان مدخولها فى معنى النكرة وتسميها البيانيون لام العهد الذهبى اعهد الحقيقة فى الذهن (قوله وآية لهم الليل) أى حقيقة فى ضمن أى فرد من اللبالي لان السلب من الافراد لا الحقيقة (قوله حاليين) أى نظر الصورة التعريف لا يقال الحالية تقييد تقييد السبب بحال المرو مع أن المراد منه دأبه وعادته أبدا وان لم يتر عليه لانه لا مانع من ارادة التقييد بل قوله فضيت الخ يدل على انه مر عليه حال السبب وتغافل عنه

(ش) تقع الجملة نعتا كما تقع خبرا وحالا وهى مؤولة بالنكرة ولذلك لا ينعت بها الا النكرة نحو مررت برجل قام وأبوه أو أبوه قائم ولا تنعت بها المعرفة فلا تقول مررت بزيدا قائم أبوه أو أبوه قائم وزعم بعضهم انه يجوز نعت المعرفة بالالف واللام الجنسية بالجملة وجعل منه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلم منه النماز وقول الشاعر واتد امر على اللثم بسبني فضيت تحت قلت لا يعنيني فنسلم صفة الليل بسبني صفة لا يعين ذلك لجواز كون نسلم بسبني حاليين وأشار بقوله فاعطيت ما أعطيته خيرا الى أنه لا بد للجملة

الواقعة صفة من ضمير يربطها بالموصوف وقد تحذف للدلالة عليه كقوله وما أدري غيرهم تناء * وطول الدهر أم مال أصابوا التقدير
أم مال أصابوه تحذف الهاء وكقوله عز وجل واتقوا يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه تحذف فيه وفي كيفية حذفه قولان
أحدهما أنه حذف بجملة دفعه واحدة والثاني أنه حذف على التدرج فحذفت في أولها متصل الضمير بالفعل فصارت تجزيه ثم حذف هذا
الضمير المتصل فصارت تجزي (ص) وامنع هنا إيقاع ذات الطلب * وان أتت فالقول أضمر نصب (٥٣) (ش) لاتقع الجملة الطلبية صفة

فلا تقول مررت برجل اضربه
وتقع خبر أخلافا لابن الأثير
فتقول زيد اضربه ولما كان قوله
فأعطيت مأعطيته خبر أيهم ان
كل جملة وقعت خبرا يجوز أن تقع
صفة قال وامنع هنا إيقاع ذات
الطلب أي امنع وقوع الجملة
الطلبية في باب النعت وان كان
لا يمتنع في باب الخبر ثم قال فان
جاء ما ظاهرا منه نعت فيه بالجملة
الطلبية فيتمخرج على أضمار القول
ويكون المضمر صفة والجملة الطلبية
معمول القول المضمر وذلك كقوله
حتى اذا جن الظلام واختلف *

جاءوا بصدق هل رأيت الذئب قط
فظاهر هذا ان قوله هل رأيت الذئب
قط صفة لمذكور وهو جملة طلبية
ولكن ليس هو على ظاهره بل هل
رأيت الذئب قط معمول لقول مضمر
وهو صفة لمذكور والتقدير بصدق
مقول فيه هل رأيت الذئب قط
فان قلت هل يلزم هذا التقدير في
الجملة الطلبية اذا وقعت في باب الخبر
فيكون تقدير قول زيد اضربه زيد
مقول فيه اضربه فالجواب ان فيه
خلافا فذهب ابن السراج والفارسي
التزام ذلك ومذهب الاكثرين عدم
التزامه

(ص) ونعتوا بصدر كثير
فالترنموا الافراد والنذر كثيرا

ولئن سلم فجعل الحال لازمة متعديا لذلك (قوله من ضمير يربطها) أي فهي كالخبر في أصل الربط وان
لم يتعين فيه الضمير حيثئذ كما مر لان طلب المبتدأ أقوى من طلب المنعوت للنعت فاكتفى فيسه
بأدنى ربط بخلاف النعت ولم يقل مأعطيته حالا للاشارة الى أن جملة النعت أشبه بالخبر من الحال
ولذا لا تربط بالواو خلافا للزمخشري (قوله وما أدري الخ) قبله

كتبت اليهم كتبهم ارا * فلم يرجع الى الهاجواب

وما أدري الخ (قوله وامنع هنا الخ) في قوة الاستثناء من قوله فأعطيت الخ كما أشار له الشارح في
البيت الاول شرطان وهذا ثالث وبقي وجوب ذكر منعوتها كما سيأتي آخر الباب (قوله لاتقع الخ)
أي لان النعت يعين منعوته ويخصه فلا بد من كونه معلوما للسامع قبل ليحصل به ماذ كر
والانثاء ليست كذلك لانه لا خارج لمثلها اذا ليحصل بالاتلفظ بها ولما لم يكن الخبر معروفا
للمبتدأ ولا لمخصصه جاز كونه انشائيا (قوله جاءوا بصدق) أي بدين مخلوط بالماء كثيرا حتى قل
بماضه وأشبه لون الذئب في زرقته (قوله فان قلت الخ) حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشاء
خبر اهل يحتاج لانضمار القول أم لا المختار لا وقد مر تحقيقه في المبتدأ (قوله كثيرا) ومع كثرته
مقصود على السماع كوقوعه حال وان كان أكثر من النعت به وقد يشير اليه قوله ونعتوا وشرط
المصدر كونه مفردا كرا كما في المتن ومنكر او صريحا لا موقولا وثلاثيا أو بترتبه وان لا يبدأ بجمع
زائدة كترارومسوقيل والامنع النعت به رأسا وفائدة هذه الشروط ضبط ما سمع لا القياس عليها
(قوله فالترنموا الخ) أي لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع فأجروه على أصله تنبيها
على ان حقه ان لا ينعت به لجمودهم وانهم توسعوا بحذف المضاف أو قصد اللامبالغة (قوله مجازا)
أي مرسل من اطلاق المعنى على محله وهو الذات واما على الاول فن اطلاق اللازم وهو المصدر
على المألوم وهو المشتق وعلى الثاني مجاز بالحذف وقوله أو ادعاء أي بأن يدعى ان الذات هي نفس
المعنى لا غير مع الغة في انصافها به لا احتياج الى تأويل أصلا كما نقل عن ابن هشام (قوله ونعت
غير واحد) بالرفع مبتدأ خبره جملة اذا اختلف الخ لان نصب بمحذوف يقسمه فرقته لان ما بعدفاء
الجزء لا يعمل فيما قبلها فلا يقسم عاملا فيه والمراد بغير الواحد ما دل على تعدد مثنى كان أو جمعا
كامنه الشارح أو اسم جمع كقوله

قوافيهاهم مناجيهم * كاسد الغاب مردان وشيب

أو اسم جنس جمعي كعندي غنم بيض وسود قيل أو اسماء متعاطفة كجاء زيد وعرو والطويل
والقصير لكن هذا يجوز فيه وضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف (قوله اذا اختلف)
أي النعت لفظا ومعنى كالضارب والكريم أو معنى فقط كالضارب من الضرب بالعصا والضارب
من الضرب في الارض أي السير فيها أو لفظا فقط كالذهاب والمطلق فكل ذلك تقر به واجب
(قوله بالعطف) أي بخصوص الواو اجاعا ولذا اعترضوا على ابن الحاجب في قوله الادغام ان تأتي

(ش) يكثر استعمال المصدر نعتا فخور مررت برجل عدل ويزم حينئذ الافراد والتذكير فتقول مررت برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال
عدل وبامرأة عدل وبامرأتين عدل ونساء عدل والنعت به على خلاف الاصل لان المبتدأ على المعنى لا على صاحبه وهو مؤول ناعا على وضع
عدل موضع عادل أو على حذف مضاف والاصل مررت برجل ذي عدل ثم حذف ذي وأقيم عدل مقامه واما على المبالغة فيجعل العين نفس
المعنى مجازا أو ادعاء (ص) ونعت غير واحد اذا اختلف فاعطافه فرقته لا اذا اتفقت (ش) اذا نعت غير الواحد فاما أن يختص النعت أو يفتق
فان اختلف وجب التفريق بالعطف فتقول مررت بالزيدين الكريم والبصيل وبرجال فقيه وكاتب وشاعروا ان اتفق بحي به مثنى أو جموعا

بحرفين ساكن فحركه قبل الالف اسم الإشارة فلا يفرق ككررت بهذين الطويل والقصير لان
 زعمه لا يكون الا طبقه لفظا وفي الحقيقة لا استثناء لانه لا يجوز نعت به مختلف حتى يفرق نعم يجوز
 بعضهم ذلك المثال على البذل لا النعت ومما اختص به نعت اسم الإشارة ككونه محلى بال
 فلا نعت بغيره وامتناع قطعه وفصله منه ولو بغير أجنبي وأما كونه جنسا لاستثناؤه غالب
 دما ميني (قوله كرين) ولا يجوز كرين وكريم يجوز مررت بانسانين كرين وكريم لا يختلعا
 تأنيذا ويجوز كرين نظرا للتغليب ومحل وجوب الجمع في المنفرد اذا عدم مانعه والافترق أعطيت
 زيد اخذ الكريين لان التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد منعه ولا أولا وتأنيذا بل يفرد
 كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع كما اذا اختلف العامل في المنعوتين نص على ذلك الرضي
 (قوله ونعت معمولى الخ) نعت معمولى مقدم لا تتبع ووحيدى صفة لمحدوف أى ونعت معمولى
 عاملين ووحيدى الخ ومعنى وعمل بالجر لاضافة ووحيدى اليهما وقوله بغير استثناء أى أتبع مطلقا
 سواء كان المعمولان مرفوعى فعلين أو خبرى مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين خلافاً لمن خص
 الاتباع بالاولين وهذا البيت متعلق بقوله لا اذا استنفذت أفادان نعت غير الواحد اذا كانت
 متفقة لفظا ومعنى لا تفرق بل تجمع في لفظ واحد فكأن قائلاً قال وهن اذا جمعت تكون نعما
 تابعا أو مقطوعا فأفادانه لا يجوز الاتباع الا اذا اتحد عامل المنعوتين معنى وعمل كما مثله الشارح
 واقطع في ذلك منصوص على جواز بشرطه فقوله أتبع أى ان أردته وسكت عن نعت معمولى
 عامل واحد وحكمه انه اذا اتحد عمل له ونسبته اليه ما فى المعنى كقام زيد وعمرو والعاقلان جاز
 الاتباع والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب زيد عمر العاقلان وجب القطع وكذا ان اختلفت
 النسبة دون العمل كعطيت زيدا أباه العاقلان كما مر عن الرضى وان اختلف العمل دون
 النسبة كخاصم زيد وعمرا وجب القطع عند البصريين وهو الصحيح وجاز هو الاتباع عند غيرهم
 فقول يتبع بالرفع تغليباً وقيل بأنهم ما شئت لان كلاهما مخصوص ومخصص (قوله متحدى المعنى
 والعمل) زاد بعضهم شرطاً ثانياً وهو اتفاق المنعوتين بغير تفاوت كبير التعذر اتباع المعرفة بالثبوت
 وبالعكس وثالثاً وهو ان لا يكون أول المنعوتين اسم إشارة كقام زيد وعمرو فلا يجوز العاقلان
 بالاتباع لان نعت اسم الإشارة لا يفصل منه فان آخر جاز عدم الفصل لكن مر أن نعت لا يكون
 الا طبقه فى اللفظ فتأمل (قوله فان اختلف معنى العاملين) أى ولو بالخبرية والانشائية فلا اتباع
 فى قام زيد وهل قام عمرو والعاقلان لا تختلفهما ما خبرا وانشاء وان اتحد معناه ما نحو هذا أبو بكر
 ومن أخوك فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبرا وانشاء مع كون أحد المنعوتين مجهولا
 فيجب فيه تقرير النعتين كما قاله الرضى اذا المعلوم لا يخلط بالمجهول ويجعلان كشيء واحد (قوله
 وجب القطع) بالنسبة لامتناع الاتباع فلا ينافى جواز التفريق وإدلاء كل نعت صاحبه وانما
 امتنع الاتباع لئلا يعمل عاملان متنافيان فى شيء واحد اذا العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع
 ولا يمكن ان يجعل العامل مجموعهما لان الشيء الواحد لا يمكن جعله مرفوعا ومنصوبا فى آن واحد
 أما اتحداهما معنى وعمل فيجعلهما كالشيء الواحد وفى ذلك بحث قدمنا فى باب الحال والحاصل
 أن نعوت غير الواحد ان اختلف لفظها أو معناها وجب تقريرها اما بالعطف أو بإدلاء كل صاحبه
 سواء اتحد عامل المنعوتين أو لا وان اتحد لفظا ومعنى فان اتحد عامل المنعوتين معنى وعمل
 أو كان العادل واحدا واتحد عمل ونسبته اليهما واتحد المنعوتان بغير تفاوت كبير وجب جمعها مع
 كونها تابعية أو مقطوعة فان اتفق شرط من ذلك جاز تقريرها وجاز جمعها مقطوعة دون اتباعها
 فتأمل (قوله اذا تكررت النعوت) ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافاً للزجاج فشرط

نحو مررت برجلين كريمين وبرجال
 كرماء

(ص) ونعت معمولى ووحيدى معنى
 وعمل أتبع بغير استثناء

(ش) اذا نعت معمولان عاملين
 متحدى المعنى والعمل أتبع النعت

المنعوت رفعا ونصا وجران نحو ذهب
 زيد وانطلق عمرو والعاقلان وحدت

زيد او قلت عمر الكريين ومررت
 بزيد وجرت على عمرو والصالحين فان

اختلف معنى العاملين أو عملهما
 وجب القطع وامتنع الاتباع فتقول

جان زيد وذهب عمرو والعاقلين
 بالنصب على انهما مرفوع أى أعنى

العاقلين وبالرفع على انهما مبتدأ
 أى هما العاقلان وتقول انطلق زيد

وكلت عمر الظرفيين أى أعنى
 الظرفيين أو الظرفيان أى هما

الظرفيان ومررت بزيد وجاوزت
 خالد الكاتين أو الكاتبان

(ص) وان نعوت ككررت وقد نلت
 مقترا الذ كرهن أتبع

(ش) اذا تكررت النعوت وكان
 المنعوت لا يتضح الابهام جميعها

القطع تعين المنعوت بدون النعت واحداً أو أكثر واعلم ان النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتاً
 كما ذكره ابن هشام وتكون جملة من شأنه لا محل لها كما قاله الشاطبي (قوله وجب اتباعها)
 اعترض بأن القطع لا يزيد على تركها بالكيفية فكيف منعوه مع جواز الترك وأجيب بأنهم يحتاج
 اليها مقتضى الغرض والقطع يشعرا بالاستغناء فينبغي ما تناف (قوله أو اتبع) بنقل فتحة الهمزة
 الى الواو لانه من اتبع الرباعي فهمزته للقطع مفتوحة ما قوله في البيت الاتي أو انصب في كسر
 الواو على أصل التخصيص من الساكنين لانه من نصب الثلاثي فهمزته للوصل (قوله أو انصبها اقطع)
 مقتضى حل الشارح ان بعضها باجر عطفها على دونها أي وان يكن معينا ببعضها او يحتمل عطفه
 على الهاء في دونها على مذهب المصنف من جواز العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض
 أي وان يكن معينا بدون بعضها وعلم ما تقول اقطع محذوف أي اقطع ما سواه على الاول
 أو اقطعه وحده على الثاني ويكون المتن مضمرا جازما لما في الاستغناء عن جميع النعوت وعن
 بعضها فقط اما ان جعل بعضها بالنصب مفعول اقباع كما قاله المغرب والتقدير ان يكن معينا
 بدونها فاقطع جميعها أو اتبع جميعها أو اقطع بعضها دون بعض فالمسئلة الثانية مسكوت عنها
 في النظم معلومة بالمقايضة (قوله الاتباع والقطع) أي بشرط تقديم المتبع ولا يجوز عكسه على
 الصحيح ويستثنى من اطلاقه نعت اسم الاشارة والنعت المؤكد نحو الهين اثنين والماتزم الذكر
 نحو الشعرى العجور فلا يجوز قطعها * (تنبيه) محل التفصيل المتقدم اذا كان المنعوت معرفة
 أما النكرة فيتعين اتباع الاول من نعوتها ويجوز في الباقي انقطع سواء افتقر الى جميعها أم لا لان
 المقصد من نعتها تخصيصها وقد حصل بالاول فان كان نعتا واحدا فقط استغنى قطعه على المشهور
 الا في الشعر (قوله مضمرا) بكسر الميم حال من فاعل ارفع أو فاعل انصب وحذف حال الآخر
 لادالة عليه ولا تنزع لان الحال لا تضر ومبتدأ مفعول مضمرا وانصبا عطف عليه والالف
 في ان يظهر والتنبيه كما حل عليه الشارح لان أو التنوين عينا لا يفرق الضمير بعدها (قوله وهذا
 صحيح الخ) أي ليكون حذفه الماتزم أمانة على قصد الانشاء المدح ونحوه ولو سرح بذ كره لخلق ذلك
 القصد وقومهم كونه خبرا متأنفا (قوله وأما اذا كان للتخصيص) مراده ما يشمل التوضيح
 كما مر بدليل مثاله وفي ذلك بحث طامس في وقت فيه وهو ان شرط القطع تعين المنعوت بدون
 النعت كما مر فكيف يتأتى في نعت التخصيص مع ان المنعوت يقتدر اليه في تخصيصه وتعيينه به
 ثم ظهر لي جوابه من التنبيه المتقدم وهو ان نعت التخصيص ليس على اطلاقه بل المراد به
 خصوص غير الاول من النعوت المتعددة لشكركه والشرط موجود فيه لتعين النكرة تعيينا قاطعا
 بنعت الاول فيصير صدق انها متعينة بدون النعت المقطوع مع أنه للتخصيص لكونه نعت نكرة
 وأما التعين في نعت التوضيح في المعارف فظاهر واعلم ان النعت المقطوع الى النصب لا يقدر
 بأعني الا في نعت التخصيص أما في نعت المدح ونحوه فيقدر بالذكر أو بمدح مثلا كما نقله النماميني
 عن المحققين والله أعلم (قوله وما من المنعوت الخ) يشمل حذفه ما معناه نحو لا يموت فيها ولا يحيى أي
 حياة نافعة (قوله واقامة النعت مقادير) أي بشرط صلوحه لمباشرة العامل بأن لا يكون جملة
 ولا شبهة مع كون المنعوت فاعلا أو مفعولا أو مجرورا أو مبتدأ أو نداء الجمله لا تصلح لذلك بخلاف
 الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بها في غيرهما باطراد الا اذا كان بعض اسم مجرورين أو في نحو
 مناظعن ومناقام وميناسلم وفيها هلك أي فريق ظعن الخ ومنه قوله

لوقلت ما في قومها لم يتيم * يفضلها في حسب وميسم

أي لوقلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الالف ياء وحذفه في غير ذلك

وجب اتباعها كلها فتقول مررت
 بزيد النقيب الشاعر الكاتب
 (ص) واقطع أو اتبع ان يكن معينا
 بدونها أو بعضها اقطع معلنا
 (ش) اذا كان المنعوت متصفا بدونها
 كلها جاز فيها جميعها الاتباع والقطع
 وان كان معينا ببعضها دون بعض
 وجب فيما لا يتعين الابه الاتباع
 وجاز فيما يتعين بدون الابه الاتباع والقطع
 (ص) وارفع وانصب ان قطعت
 مضمرا *

مبتدأ أو ناصبا ان يظهر

(ش) أي اذا قطع النعت عن
 المنعوت رفع على اضماره مبتدأ أو
 نصب على اضماره فعل نحو مررت
 بزيد الكريم أو الكريم أي هو
 الكريم أو أعني الكريم وقول
 المصنف ان يظهر اسمناه انه يجب
 اضماره الرفع أو الناصب ولا يجوز
 اظهاره وهذا صحيح اذا كان النعت
 مدح نحو مررت بزيد الكريم أو ذم
 نحو مررت بعمر والحديث أو ترجم
 نحو مررت بخالد المسكين فاما اذا
 كان للتخصيص فلا يجب الاضمار
 نحو مررت بزيد الخياط والخياط
 وان شئت أظهرت فتقول هو الخياط
 أو أعني الخياط والمراد بالرفع
 والناصب لفظة هو وأعني
 (ص) وما من المنعوت والنعت
 عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل
 (ش) أي يجوز حذف المنعوت
 واقامة النعت مقامه

اذ ادل عليه دليل نحو قوله تعالى ان اعمل سابغات أي دروغا سابغات وكذلك يحذف النعت اذ ادل عليه دليل لكنه قليل ومنه قوله تعالى قالوا الاثن جئت بالحق أي البين وقوله تعالى (٥٦) انه ليس من أهلنا أي الناجين (ص) * (التوكيد)

بالنفس أو بالعين الاسم كذا
مع ضمير طابق المؤ كذا
واجبهما بأفعل ان تبعاً

* (التوكيد)

ضرورة كقوله * يرمى بكفي كان من أرمى البشر * أي بكفي رجل كان الخ (قوله دل عليه دليل) اما صاحب ما يمينه نحو أن اعمل سابغات بعد وأتاله الحديد واما باختصاص الصفحة به كررت بكتاب وصاهل أو غير ذلك والله أعلم

هو بالواو أكثر من الهمزة وهم جاء التثنية بل يقال أ كدو وكذا كيدا أو تو كيدا أطلق على التنازع الآتي من اطلاق المصدر على اسم الفاعل (قولا بالنفس أو بالعين) أي مرادهم ما جله الشيء وحقيقته وان لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فان أريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة كسفتك زيداً نفسه وفتحات زيدا عته لم يكونا تو كيدا فهما في المثال بدل بعض وأنتع الخ لو فتحو زالجع وإذا جعوا وجب تقديم النفس لانها انطلق على الذات حقيقة بخلاف العين وقد لم يحسن فقط ويجوز جرهما بـ يا زائدة كجاء زيد بنفسه وعمر وبعينه بخلاف باقي ألفاظ التوكيد وأما جأوا بأجمعهم فبضم الميم مفردة جمع كفلس وأقلس أي يجوعا عائمهم فالباء أصلية وليس هو أجمع التوكيد والواجب تجزئته من الضمير كما هو حكمها وحكم أخواتها كذا في المعنى لكن نقل الدماميني وغيره فتح الميم (قوله طابق المؤ كذا) أي افراد أو تذ كيرا أو غيرهما (قوله بأفعل) أي جمعاً ملتبساً بوزن أفعل أو على أفعل وهذه العبارة أحسن من قوله في التسهيل جمع قوله لأن عيناً تجمع في الفعلة على أعين ولا يؤكده على المختار (قوله ما ليس واحداً) هو المثنى والجمع وظاهره وجوب جمعهما فيهما لكن نقل الأشعري وغيره جواز غيره في المثنى كجاء الزيدان أنفسهم ما ونفساهما والمختار أنفسهم ما لان المثنى جمع في المعنى والكرهية اجتماع مثنين وكذا كل مثنى في المعنى أضيف إلى ما يتضمنه كقطعت رأس الكباشين ورأس الكباشين والمختار رؤسهما (قوله جاء زيد بنفسه) اضافتم للضمير من اضافة العام للخاص لا الشيء إلى نفسه لان النفس أعم من زيد (قوله توهم أن يكون الخ) أي فة ورافع لتوهم الجواز بالحذف أو هو ورافع لاحتمال الجواز العقلي باسناد المجيء أعني من هو له لتعلقه به كضرب الأمير أي جنده وأما تو كيد الشمول فيجوز رفع الجواز المرسل باطلاق الكل على بعضه كما يحتمل رفع التعلى باسناد ما لبعضه كجاء ورفع الحذف وبعي القسمين ما يرفع توهم غير انظار وأما رفع النسب والغلط فأنما يكون باللفظي كما نقله سم عن السعدى السيد ثم المراد بالرفع في ذلك الابعاد لا الرفع بالكلمة كما استظهره ابن هشام بدليل الاتيان بألفاظ متعددة ولو صار نصاً بالاول لم يؤكده ثانياً (قوله جاء خبر زيد) مثله جاء القوم أنفسهم فانه يرفع توهم جاء خبر القوم أو رسولهم لا توهم جاء بعضهم لانه ليس للشمول فتدبر (قوله ذأ أجزاء) أي ولو بالنسبة لعامله كاشتريت العبد كاه ورأيت جميعه لخدمة اشترت نصفه ورأيت بعضه بخلاف جاء زيد كاه لان المجيء لا يتعلق بالبعض (قوله ويؤكد بكلا وكما المثنى) أي الدال على اثنين ولو بالعطف بشرط اتحاد المسند اليهما لا نحو جاء زيد وذهب عمرو وكلاهما ولا يشترط حلول المفرد محلها ما عند الجمهور خلافاً للاختصاص والفرافيجوز اختصم الزيدان كلاهما وان لم يصح اسناد الاختصاص لواحد لان التوكيد قد يكون للتقوية لا لرفع الاحتمال (قوله ولا بد من اضافتهما الخ) أي لفظاً كما يفيد قول المصنف بالضمير موصلاً فلا يكتفى بنيتهم اخلافاً للزحشسرى ولا حجة له في قوله تعالى خلقناكم ما في الارض جميعاً ولا في قراءة انا كلاً فيهما على أن المعنى جميعه ووصفنا لان جميعاً حال من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان لا تأ كيد وفرض الكلام فيما اذا جرت على المؤ كد فلا يرد وكل

ما ليس واحداً تكن متبعاً
(ش) التوكيد قسمان أحدهما التوكيد اللفظي وسمايى والثاني التوكيد المعنوي وهو على ضربين أحدهما ما يرفع توهم مضاف الى المؤ كد وهو المراد بهذين البيتين وله لفظان النفس والعين وذلك نحو جاء زيد نفسه بنفسه تو كيداً لزيد وهو يرفع توهم أن يكون التقدير جاء خبر زيد أو رسوله وكذلك جاء زيد عينه ولا بد من اضافة النفس أو العين الى ضمير يطابق المؤ كد فنحو جاء زيد بنفسه أو عينه وهذا نفسها أو عينها ثم ان كان المؤ كد مامثلاً أو مجموعاً جمعتهما على مثال أفعل فتقول جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما أو الهندان أنفسهما أو أعينهن (ص) وكذا لا ذكر في الشمول وكلا كناية على الضمير موصلاً (ش) هذا هو الضرب الثاني من التوكيد المعنوي وهو ما يرفع توهم عدم ارادة الشمول والمستعمل لذلك كل وكلا وكذا وجمع فيؤكده بكل وجميع ما كان ذأ أجزاء يصح وقوع بعضهم موقعه فنحو جاء الركب كاه أجميعهم والقبيلة كاهاً أجميعها والرجل كاههم أجميعهم والهندات كاهن أو جميعهن ولا تقول جاء زيد

كاه ويؤكده بكلا المثنى المد كرنحو جاء الزيدان كلاهما وبكلا المثنى المؤثت فنحو جاء الهندان كلاهما ولا بد من اضافتهما في كاهاً الى ضمير يطابق المؤ كد كما مثل

(ص) واستعملوا أيضا ككل فاعلة من عم في التوكيد مثل النافلة (ش) أي استعمل العرب للدلالة على الشمول ككل غامة مضافا إلى ضمير المؤكد نحو جاء القوم عامتهم وقل من عدها من النحو بين في الألفاظ التوكيد وقد عدها سميويه وانما قال مثل النافلة لأن عدها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة أي الزيادة لأن أكثر النحو بين لم يذكرها (ص) وبعد كل أ كدوا بأجمعاء جمعاء أجمعين ثم جمعوا (ش) أي يجمعوا بعد كل بأجمع وما بعدهما التقوية قصد الشمول فيؤتى بأجمع (٥٧) بعد ذلك نحو جاء الركب كله أجمع ويجمعها بعد كلها نحو جاءت القبيلة كلها أجمعاء

و بأجمعين بعد كلهم نحو جاء الرجال كلهم أجمعون ويجمع بعد كلهم نحو جاءت الهندات كلهن جمع (ص) ودون كل فديجي أجمع *

جمعاء أجمعون ثم جمع

(ش) أي قد ورد استعمال العرب

أجمع في التوكيد غير مسبوقه بـ

نحو جاء الجيش أجمع واستعمال

جمعاء غير مسبوقه بـ

القبيلة جمعاء واستعمال أجمعين

غير مسبوقه بـ

أجمعون واستعمال جمع غير

مسبوقه بـ

جمع وزعم المصنف أن ذلك قليل

ومنه قوله

يا ليتني كنت صبياء مريضاً

تعملني الذنبا حولاً أكتعا

إذا بكيت قبلتني أربعا

إذا ظلت الدهر ابكي أجمعاً

(ص) وإن يفقد توكيد من كور قبل

وعن نخاعة البصرة المنع شمل

(ش) مذهب البصريين أنه لا يجوز

توكيد النكرة سواء كانت محدودة

كيوم وليله وشهر وحول أم غير

محدودة كوقت وزمن وحين

ومذهب الكوفيين واختار المصنف

جواز توكيد النكرة المحدودة

لحصول الفائدة بذلك نحو صمت شهر

كله ومنه قوله

تعملني الذنبا حولاً أكتعا

في فلان يجمعون (قوله فاعلة) أي موازنهم حال كونه مأخوذاً من عم ولم يقل عمه لما فيها من الجمع بين الساكنين الذي لا يتأتى في الشعر وقوله مثل النافلة حال من فاعلة (قوله مضافاً إلى الضمير) أي لفظاً ككل ولا يؤيد كذبه إلا ذو أجزاء كما يؤخذ من التشبيه (قوله لأن أكثر النحو بين لم يذكرها) فيه أن سميويه ذكرها وهو من أجلهم فليست زائدة وأيضاً فجمع لم يذكرها الجمهور ولم ينبه عليه فاعلة أراد مثل النافلة في لزوم التاء لها مع المذكر وغيره كما اشتربت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة أي زائدة على ما طلبه إبراهيم (قوله بأجمع) وقد يجاء بعد أجمع بـ كنع ثم بأصع زاد الكوفيون ثم بأصع وكذا بعد أجمعون وأخواته ولا يجوز تقديم بعضها على بعض وقد مدت كل نصها على الإحاطة ثم أجمع أصراً حتمه في الجمعية على الباقي ثم أجمع لانه من تكسح الجملة إذا انقبض واجتمع ثم بأصع لانه من تصع العرق إذا سال وهو لا يسيل حتى يجمع ثم أتبع لانه من التبع وهو الشدة أو طول العنق ولا يتخلو عن اجتماع فكل واحد أضعف مما قبله في الدلالة على الجمعية وهذه الألفاظ يتبع اضافتها للضمير لانها معارف لما ينبت أو بالعلة الجنسية المعنى الإحاطة والشمول وعلى هذا فاجمع ونحوه غير مصروف للعلة والوزن وجع لها وللعلة لانه جمع لجمعاء فقه جمع يسكون الميم كمرأه وجر على الأول تبدل العلية بالوصفية وقال الدماميني بتشبيه العلية في التعريف بدون معرف لفظي وأما جمعاء فلا ألف التانيث الممدودة مطاقاً (قوله الذنبا) بالذال المجعولة والفاء اسم امرأة وتطلق على المرأة الحسنة والشاغبة في أجمع حيث أ كذبه الدهر غير مسبوق بكل وفيه أيضاً الفصل بين المؤكد والمؤكد بجملة أبكى ومنه في التنزيل ويرضين بما آتين كلهن (قوله لا يجوز توكيد النكرة) أي لأن ألفاظ التوكيد ككاهدا معارف سواء المضاف لفظاً أو غيره فيلزم تخالفهما تعريفاً وتوكيداً وهو ممنوع عندهم (قوله المحدودة) أي الموضوعات المدة لها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حد النكرة مع شمولية التوكيد ككل وأجمع وعامة لا المطابقة تعريفاً وتوكيداً ولم يشترط الرضى والشاطبي سوى حصول الفائدة ومثلاً بهذا أسد نفسه وعندي درهم عينه (قوله حولاً أكتعا) أي نحو لا نكرة محدودة البدو والنهاية وأنا كيد من ألفاظ الشمول من قولهم حول كسيع أي نام وفيه شاهد أيضاً لافراد أ كنع عن أجمع (قوله قد صرت) من الصبر وهو التصويت والبكرة يسكون الكاف هنا للوزن وفتحها لغة والمراد بكرة البئر أي لم ينقطع الاستقامة من البئر طول اليوم (قوله واغن) أمر من غنى كنع عني استغنى (قوله في مثني) أي في تأ كيد ما دل على اثنين وإن لم يسم في الاصطلاح مثني كجاء زيد وعمر وكلاهما (قوله عن وزن فعلاء) أي عن تنبيه موازن فعلاء من الألفاظ المارة في قوله وبعد كل أ كدوا بأجمعاً الخ وكان الأولى ذكر هذا بعد لأنه من تعلقاتها وأشد مناسبة بها من توكيد النكرة (قوله وأجاز ذلك الكوفيون) أي مع اعترافهم بعدم السماع وقياس مذهبهم جوازها في تواسع أجمع كما كتعان وكنعوان (قوله فبعد المنفصل) أي فأ كدهم ما بعد المنفصل لئلا يقع اللبس في نحو هذ ذهب نفسه ما وسعدى خرجت عينها التبادر أنهما فاعل لا تو كيد فاذا قيل ذهب هي

(٨ - خضري ني) وقوله قد صرت البكرة ثم أجمعاً (ص) واغن بكتاني مثني وكلا عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

(ش) قد تقدم أن المثني يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكذا مذهب البصريين أنه لا يؤيد كد بغير ذلك فلا تقول جاء الجيشان

أجمعان ولا جاء القبيلتان جمعاً وان استغنا بكلا وكنعاهما وأجاز ذلك الكوفيون (ص) وإن تو كد الضمير المتصل

بالنفس والعين فبعد المنفصل * غنيت ذالرفع وأ كدوا بما سواهما والقيدار بالترما

(ش) لا يجوز أن كذب الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين إلا بعد أن كذب به ضمير منفصل فتقول قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم ولا تقول قوموا أنفسكم فإذا كذبته بغير النفس والعين لم يلزم ذلك فتقول قوموا كلكم أو قوموا أنتم كلكم وكذا إذا كان المؤكد غير ضمير رفع بأن كان ضمير نصب أو حرف فتقول من رتبك نفسك أو عينك ومن رتبكم كلكم ورأيتكم كلكم

(ص) وما من التوكيد لفظي يجي *

مكررا كقولك ادبرجى ادبرجى

(ش) وهذا هو القسم الثاني من قسمي

التوكيد وهو التوكيد اللفظي

وهو تكرار اللفظ الأول بعينه نحو

ادبرجى ادبرجى وقوله

فأين إلى ابن النجاة يعلني *

أناك أناك إلا لاحقون احبسي

احبسي *

وقوله تعالى كلا إذا دكت الأرض

دكادكا

(ص) ولا تعد انط ضمير متصل *

الامع اللفظ الذي به وصل

(ش) أي إذا أريد تكرير لفظ الضمير

المتصل للتوكيد لم يجز ذلك إلا بشرط

اتصال المؤكد بما اتصل بالمؤكد

نحو من رتبك بك ورغبت فيه فيه

ولا تقول من رتبك بك

(ص) كذا الحروف غير ما تحصلا

به جواب كنم وكبلى

(ش) أي كذلك إذا أريد توكيد

الحرف الذي ليس للجواب يجب

أن يعاد مع الحرف المؤكد ما اتصل

بالمؤكد نحو أن زيد أقام

وفي الدار في الدار زيد ولا يجوز أن

أن زيد أقام ولا في الدار زيد فإن

كان الحرف جوابا كنم وبلى وجبر

وأجل وأى ولا جاز أعادته وحده

فقال لك أقام زيد فتقول نعم نعم

أولا ولا ولم يقم زيد فتقول بلى بلى

(ص) ومضمير الرفع الذي قد انفصل

أكذبه كل ضمير اتصل

(ش) أي يجوز أن يؤكّد بضمير الرفع

المتفصل كل ضمير متصل مرفوعا

نفسها اندفع ذلك وطرد اللبس في غير ذلك وإنما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما في غير التوكيد كعلمات ما في نفسك بخلاف باقي الالفاظ (قوله المرفوع المتصل) أي بارزا كان كما مثله أو مستترا كزيد أقام هو نفسه (قوله بضمير متصل) الشرط مطلق فاصل ولو غير ضمير نحو قوموا في الدار أنفسكم كلكم كما يقتضيه كلام التسهيل (قوله وما من التوكيد الخ) ما موصول مبتدأ ولفظي خبر محذوف والجملة صلة ما ومن التوكيد حال من الضمير في لفظي لأنه في تأويل المشتق وجعله يجي خبر ما أي والذي هو لفظي حال كونه من التوكيد يجي مكررا وحذف صدر الصلة لظولها بالظرف (قوله وهو تكرار اللفظ الأول) أي ما بعينه كما مثله ولا يضر فيه بعض تغيير نحو فهل الكافرين أم هلهم كما قاله السيوطي أو عراده كقوله * أنت بالخير حقيق فن * ومنه تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل والمراد تكراره إلى ثلاث فقط لاتفاق الأدباء على انتفاء أكثر منها في كلام العرب وأما ما في سورة الرحمن والمرسلات فليس بتأكيد لأنهم لم تعدد على معنى واحد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد التأكيد بما ذكر فيها (قوله دكادكا) منع بعضهم كونه تأكيد الثاني غير الأول والمراد كإعادة اللفظ وانما هو حال لتأويله بمكررا دكها كما أول ادخلوا رجلا رجلا بمساويين وعلمته الحساب بابا بابا بجموعا ابوابه ومثله صفا صفا أي صفوفًا مختلفة والحال في ذلك مجموع الكامتين ولما لم يمكن إعراب الجموع من حيث هو مجموع ظهر إعرابه في كل من جزأه دفعا للتحكم كذا قيل ورده القارضي بأن ذلك في القيامة مرة واحدة بدل من فدا كذا مرة واحدة فيعين كون الثاني تأكيد كذا صفا صفا أن قلنا إن الملائكة تكون يوم القيامة صفا واحدا لا يعلم طوله إلا الله تعالى (قوله كذا الحروف) وكذا الموصولات لأن كذا الأفعالة الصلة (قوله نعم) حرف جواب يصدق الخبر ويعلم المستخبر ويوعده الطالب ومثله في ذلك جبر بفتح الجيم وسكون التثنية مبتدأ على كسر الراء أو أجل بفتح الجيم مبتدأ على سكون اللام وأى بكسر الهمزة وكافي المعنى فكل ذلك يقرر ما قبله من إيجاب أو نفي وأما فلا بطلان الإيجاب خاصة فلا يجاب بها نفي أصلا عكس بلى فانها لا يجاب بها إلا النفي لتبطل وهو ما مجرد كزعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى أومع استفهام حقيقى كبلى في جواب أليس زيد قائما أي لم ينتف قيامه أو تو بجي نحو أم يحسبون أنا لنسبع سرهم ونجوهم بلى أو تقررى كآية ألسنت بر بكم فالوابى وكان القياس أن لا يجاب بها هذا لأنه إثبات معنى لأن همزة التقرير للنفي ونفي النفي إيجاب ولهذا امتنع إدخال أحد بعده للضرورة للنفي لكنهم راعوا اللفظ النفي وحده فردوه بلى في ألا كثر لتقرر بطلان المستفاد من الهمزة وتو كده ويجوز إجابته بنعم نظر المعنى الإيجاب بشرط أمن اللبس بأن لا توهم بقاء النفي وعدم بطلان كدهوشان نعم ولهذا نازع جماعة كالسهميلي فيما نقل عن ابن عباس لوقالوا نعم لكفروا لعدم صراحتهم في الكفر إذ يحتمل أن نعم تصديق للإيجاب المستفاد من مجموع الهمزة والنفي أي أنار بكم كما يحتمل أن تصديق للنفي نفسه بقطع التنافر عن الهمزة ولا كفر على الأول نعم هو غير كاف في الإقرار لاحتماله غير المراد ولا يدخل في الإسلام بل الله إلا الله برفع الاله لاحتماله نفي الوحدة أفاده في المعنى والله أعلم

* (العطف) *

هولغة الرجوع أطاق على التابع المخصوص لأن المتكلم يرجع إلى الأول فأوضحه بالثاني أو شره

كان نحو قلت أنت أو منصوب بنحو أكرمته أنا أو مجرورا نحو من رتب به هو والله أعلم (ص) * (العطف) * ٤٤٤

العطف أما ذين أو نسق والغرض الآن بيان ما سبق * فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفه

(ش) العطف كما ذكر ضربان أحدهما عطف النسق وسماي والثاني عطف البيان وهو المقتضو بهذا الباب وعطف البيان هو التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله نحو أقسم بالله أو حنض عمر فعمر عطف بيان لأنه موضوع لأي خفض فخرج بقوله الجامد الصفة لأنها مشتقة أو مؤقولة به وخرج عما بعد ذلك التوكيد وعطف النسق لأنهم لا يؤفحان متبوعهما أو البدل الجامد لأنه مستقل (ص) فأوليه من وفاق الأول * ما من وفاق الأول النعت وتولى (ش) لما كان (٥٩) عطف البيان مشبها للصفة لزم فيه موافقة المتبوع كأنه نعت في موافقه في إعرابه وتعر يفسه أو تنكيره زيدا أو تانيته أو جمعه

(ص) فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين

(ش) ذهب أكثر النحويين إلى امتناع كون عطف البيان ومتبوعه منكرين وذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك فيكونان منكرين كما يكونان معرفين قيل ومن تنكيرهما قوله تعالى توعد من شجرة مباركة زيتونة وقوله تعالى ويسقي من ماء صديد فزيتونة عطف بيان لشجرة وصديد عطف بيان لماء

(ص) وصالح البدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمر أو نحو بشر تابع البكري

وليس أن يدل بالمرضى (ش) كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلا نحو ضربت أبا عبد الله زيدا واستثنى المصنف من ذلك مسئلتين يتعين فيهما أن يكون التابع عطف بيان الأول أن يكون التابع مفردا معرفة معمرا والمتبوع منادى نحو يا غلام يعمر فيستعين أن يكون يعمر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لأن البدل على نية تكرار العامل فكان يجب بناء يعمر على الضم لأنه لو لفظ بيا معه لكان كذلك * الثانية أن يكون

معه في الحكم (قوله الجامد) قال في التسميل أو غيراته بأن كان عطفه فصار علما بالاعادة كالصق والرجح الرحيم (قوله في إيضاح متبوعه) أي أن كان معرفة وتخصيصه أن كان نكرة وقد يكون للمدح في الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكمة على جهة المدح لا التوضيح وللتأكيد كما قاله بعضهم في قوله * يا نصر نصر نصر * لكن اختار المصنف جعل هذا تأكيداً كيد اللفظ (قوله) فخرج بقوله الجامد الصفة وتخرج أيضا بقوله شبه الصفة لأن شبه الشيء غيره وقوله حقيقة العصبه منكشفه يصلح كونه بياناً للوجه الشبه أن نظرننا إلى مطلق الكشف وكونه بياناً للوجه الفرق بينه وبين الصفة أن نظرننا لقوله به أي أن عطف البيان يفارق النعت في أنه يكشف المتبوع بنفسه والنعت يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه في أنه جامد لا يقول بالمشق وان أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله أو إدغامه (قوله لا يؤفحان) أي الأصل فيه ما ذاك وقد يعرض لهما الإيضاح (قوله لأنه مستقل) ظاهره أن البدل خرج بعدم الاستقلال دون ما قبله وليس كذلك لأنه يخرج بتدليل الإيضاح أيضا فلا حاجة لذلك الاستقلال ولا يراد على إخراجها أن كل عطف بيان يصبح بدلا لا ما استثنى كما سماي لأن جواز الأمرين منزل على مقصدي الإيضاح والاستقلال (قوله فأوليه) تفرع على قوله شبه الصفة لأن المتبادر منه الصفة الحقيقية التي توافق المنعوت في أربعة من عشرة فشا أشبهها كذلك وأول معنى أعط والهيا معفولة الأول وقوله أول من وفاق بيان لتحذوف مضاف إلى ما هو المفعول الثاني وما بعده بيان لما ولا تكرار فيه لأن التقدير أعط عطف البيان من موافقة أوله وهو المبين مثل ما تولا النعت من موافقة أوله وهو المنعوت وإنما قدرنا مثل لأن المعطى لعطف البيان ليس هو عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر (قوله وتعر ينه) أي فلا يجوز تخالفه ما تعريفا وتنكيراً وأما قول الزنجشري أن مقام إبراهيم عطف بيان على آيات فخالف لأجاءهم ولا يصح تخريجهم على مختار الرضى من جواز تخالفه ما في التعريف لتخالفهما أفرادا وتذكيرا أيضا وهو متنع وكذا لا يصح اعتذار المغني عنه بأن مراده أن البدل وعبر عنه بالبيان لناخيم ما في كثير من الأحكام لنصهم على أن المبدل منه إذا تعدل لم يف البدل بالعدة ٤ تعين قطعه فيخرج عن البدلية فالأولى جعله مبتدأ حذف خبره أي مقام إبراهيم منها (قوله فقد يكونان) تفرع على قوله فأوليه لا على شبه الصفة والأوجب عطفه بالو أو على فأوليه أي إذا ثبت أنه مع متبوعه ما للنعت مع منعونه فقد يكونان الخ وأتى به مع علمه مما قبله رد على المخالف (قوله ذهب أكثر النحويين الخ) أي محتجين بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجعولة فلا تبين غيرها وربان بعض النكرة أحسن من بعض فيبين غيره ولا يجوز ذلك في النعت (قوله صديد) هو الدم المختلط بالقيح والمخالف يجعل ذلك كما بدلا (قوله صالح البدلية) أي لبدل الكل دون غيره (قوله يا غلام) منادى مبتدئ ويعمر ابضم الميم وفتحها علم منقول من مضارع عمر يعمر وهو منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله مسئلتين الخ) ضبط ابن هشام ما يمنع فيه البدل دون البيان بما لا يستغنى عنه

التابع خاليا من آل والمتبوع بال وقد أضيف إليه صفة بال نحو أنا الضارب الرجل زيد فيستعين كون زيد عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا من الرجل لأن البدل على نية تكرار العامل فلم يزم أن يكون التقدير أنا الضارب زيد وهو لا يجوز لما عرفت في باب الإضافة من أن الصفة إذا كانت بال لا تضاف إلا إلى ما فيه آل أو ما أضيفت إلى ما فيه آل ومثل أنا الضارب الرجل زيد قوله تعين قطعه أي ولا يجوز كونه بدل بعض بتقدير الرابطة لأنه حينئذ يكون بدل متصل من مجمل وهو يجب فيه كون البدل رافيا بجميع أفراد المجمل اه منه

التركيب أو لا يصح حلوله محل الأول اهـ والشق الأول لم يتعرض له المصنف ولا الشارح ومن
أفاده أن تقتصر جملة تلحق بالرباط وهو في التابع كنهذا قام زيداً أخوها فلو أعرب أخوها بدلاً
خلت جملة الخبر عن الرباط لأنه من جملة أخرى تقدير أو كذا جملة الصلة والصفة كجاء الذي أو رجل
قام زيداً أخوه والحال كنهذا زيداً قام رجل أخوه وما الشق الثاني فيدخل فيه مسئلتا المتن لأن
المنع فيه العدم صحة أحلاله محل الأول كما بينه الشارح ومن أفاده أيضاً كون تابع المنادى اسم
إشارة ومحلى بال كيزيد هذا أو الخثر وإن يتبع وصف أي في النداء ووصف اسم الإشارة بالخالي
من آل كأيهم الرجل زيد ويا ذا الرجل غلام زيد وجاء هذا الرجل عمرو وإن يتبع ما أضيف إليه
كلا ولا ينفرد كجاء كلاً أخويك زيد وعمرو وذهبت كلاً أختين هند ودود عد فمتبع البدل في كل
ذلك لا يمنع أحلاله محل الأول ألا يدخل حرف النداء على المحلى بال ولا ينادى اسم الإشارة
بدون أن يوصف ولا يوصف أي في النداء ولا اسم الإشارة بالخالي من آل ولا تضاف كلاً وكلاً لمفرق
كما يعلم من أبوابها ومن أفاده أيضاً أن يضاف أفعال التفضيل إلى عام اتبع بقسميه كزيد أفضل
الناس الرجال والنساء لأن أفعال بعضه يضاف إليه فيلزم كون زيد ببعض النساء والمنع في هذه
الصور كصور في المتن مبنى على أن البدل لا يقدّم صحة حلوله محل الأول ومنع بعضه من أنه يغتفر
في النواني وقد جوزوا في أنك أنت زيد كون أنت بدلاً مع امتناع أن أنت وغير ذلك مما هو كثير
(قوله التارك المبكرى) وصف مضاف لمفعوله وجملة عليه انطير حال من المبكرى وجملة ترقبه حال
من ضمير الطير المستكن في عليه أي أنا ابن الذي ترك المبكرى بشر حال كون الطير كائنه عليه
ترقبه لأجل وقوعها عليه فتمعلق وقوعاً محذوف لأنه هو عليه المذكور وخبر الطير جملة ترقبه كلاً
يلزم تقديم معمول المعمول للخبر الفعلي على المبتدأ والمصرح بجواز تقديم المعمول نفسه أفاده
الصبيان والمعنى أنه ترك بشر المذكور مشحناً بالجراح يعالج طالع الروح فالطير واقفة عليه ترقب
موته لتنزل تأكل منه لأنها لا تقع عليه مادام حياً والله أعلم

(عطف النسق)

يفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام أن نسقه عطف بعضه على بعض والمصدر نسقا بالسكون
قبل وبالفتح أيضاً ويقال نسقت الدرر نظمته ونسقت الشيء بالشيء إذا تبعته آياه والمراد هنا المنسوق
إطلاقاً للمصدر على المفعول والمعنى هذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق ببعضه على بعض
(قوله نال بحرف الخ) أي معطوف للنسق تابع بسبب حرف أو مع حرف ولو تقدير لأن حذف
العاطف جائز عند المصنف ولو في غير سرد الأعداد وقوله متبوع أي مشترك للثاني بالأول في الحكم
مخرج لاى التفسير به في رأيت غصنقر أي أسداً فإن أسداً عطف بيان بالأجلى لأنسق وإن كان
تابعاً بحرف لأنه غير مشترك خلافاً للكوفيين وليس لنا عطف بيان يتبع بحرف سوى هذا
نصرح ودخل في التعريف النوع المعطوف فإن أعراباً بالعطف ولا تسمى نعو تافى الاصطلاح
(قوله مطلقاً) أي لفظاً ومعنى كما ينسره التقييد بعده وهو حال من المبتدأ على رأى سيبويه أو من
ضميره في الخبر على مذهب الأخفش والمصنف من جواز تقديم الحال على عاملها النفي (قوله أم
أو) ينقل فتح الهمزة للميم (قوله أحدهما ما يشرك الخ) قال الناطم هذا هو الصحيح في أم وأو وإن
قال إلا أكثر بعدم تشريكهما في المعنى لأن ما بعدهما مشترك لما قبلهما في المعنى المراد منهما من
مساواة أو شك مثلاً نعم إذا اقتضيا اضراً باشراً كالنظا فقط كبيل ولم يشبه عليه هنا قلته والخلاف
لفظي لأن نظراً لاكثر إلى عدم تشريكهما في معنى العامل إذا القيام مثلاً لم يثبت إلا أحده
المتعاطفين لالهامعاً وإثباتي نظراً إلى معناهما المتعاطفين من احتمال كل من المتعاطفين لثبوت

قوله أنا ابن التارك المبكرى بشر
عليه الطير ترقبه وقوعاً
فبشر عطف بيان ولا يجوز كونه
بدلاً إلا يصح أن يكون التقدير
أنا ابن التارك المبكرى وأشار بقوله
وليس أن يبدل بالمراضى إلى أن
يجوز كون بشر بدلاً غير مرضى
وقصد بذلك التنبيه على مذهب
الفرام والفارسي

(عطف النسق)

(ص) نال بحرف متبوع عطف النسق
كأخصص بؤدوثاء من صدق
(ش) عطف النسق هو التابع
المتوسط بينه وبين متبوعه أحد
الحروف التي ستة ذكر كأخصص
بؤدوثاء من صدق فخرج بقوله
المتوسط إلى آخره بقية التوابع
(ص) فالعطف مطلقاً أو ثمناً
حتى أم أو كقيل صدق ووقا
(ش) حروف العطف على قسمين
أحدهما ما يشرك المعطوف مع
المعطوف عليه مثل ما أي لفظاً
وحكما وهي الواو ونحو جاء زيد وعمرو
وتم فتوجباً زيد ثم عمرو والفاء نحو
جاء زيد فعمرو وحتى فتوقدماً الحاج
حتى المشاة وأم نحو أزيد عندك
أم عمرو وأو ونحو جاء زيد أو عمرو
والثاني ما يشرك لفظاً فقط وهو
المراد بقوله

(ص) وأثبت لفظ الخب بـ لا ولا * لكن كالم يبدأ من أول لكن طـ لا (٦١) (ش) هذه الثلاثة تشترك الثاني

مع الأولى في إعرابه لا في حكمه نحو ما قام زيد بل عمرو وجاء زيد لا عمرو ولا تضرب زيد لكن عمرا

(ص) فأعطف بواو لاحقا أو سابقا في الحكم أو مصاحبا موافقا

(ش) لما ذكر حروف العطف التسعة شرع في ذكر معانيها فالواو لمطلق

الجمع عند البصر بين فاذ قلت جاء زيد وعمرو دل ذلك على اجتماعهما

في نسبة الجيء إليهما واحتمل كون عمرو جاء بعدهم زيد أو جاء قبله أو جاء

مصاحبا وانما يتبين ذلك بالقرينة نحو جاء زيد وعمرو بعدهم أو جاء زيد

وعمر وقبله وجاء زيد وعمرو معه فيعطف بهما الا لاحق والسابق

والمصاحب ومذهب الكوفيين أنهم لا يترتب ورتبة قوله تعالى ان

هي الاحباتنا الدنيا موت ونحيي (ص) واخصص بهما عطف الذي

لا يبغي بمبتوعه كما عطف هذا واى لا يبغي بمبتوعه كما عطف هذا واى

(ش) اختصت الواو من بين حروف العطف بانها يعطف بها حيث

لا يكتفى بالمعطوف عليه نحو اختصم زيد وعمرو ولو قلت اختصم زيد لم

يجز ومثله اصطف هذا واى وتشارك زيد وعمرو ولا يجوز ان

يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف فلا

تقول اختصم زيد وعمرو ولا ثم عمرو (ص) والفاء للترتيب باتصال

وتم للترتيب بانفصال (ش) أى تدل الفاء على تأخير

المعطوف عن المعطوف عليه متصلا به وتم على تأخيره عنه منفصلا أى

متراخيا عنه نحو جاء زيد وعمرو ومنه قوله تعالى الذى خلق فسوى

وجاء زيد ثم عمرو ومنه قوله تعالى والله خلقكم من تراب ثم من نطفة (ص) واخصص بقاء عطف ما ليس صلة على الذى استقر آية الصلة

القيام ونفيه وصلاحيته ماله (قوله خب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدأ مبني على النظم لحذف المضاف اليه ونية معناه والخبر محذوف أو هي خبر محذوف أى خب بـ ذلك أو فذلك حسبك أى كافيك عن طلب غيره (قوله طـ لا) بفتح المهملة مقصورا هو ولد الطيبة أول ما ولد وقيل ولد البقرة الوحشية وقيل ولد ذوات النطف مطلقا والجمع اطلاقا كسبب وأسباب وأما الطلاء بالكسر ممدودا فالخبر وأما المضموم فمدوده الدم ومقصوده الاغناق أو اصولها جمع طلية أو طلاة كافي القاموس (قوله لمطلق الجمع) أى الاجتماع في الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق أى عن التقيد بعبارة أو غيرهما فلا فرق بين العبارتين وأما انفرق بين مطلقا معنويا مطلقا فاصطلاح للنفقها في خصوص ذلك (قوله ورد الخ) أى لأن مراد المشر كين بقولهم ونحيي الحياة الدنيا لا حياة البعث لانكارهم * وعلم ان استعماها عند عدم القرينة في المعية أخرج وأكثر في سبق ما قبلها اراج وكثير في تأخره مرجوح وقيل (قوله لا يبغي بمبتوعه) أى لا يكون الحكم لا يقوم إلا بتعدد كالاختصاص ونحوه وانما اختصت بذلك الواو لترجح المعية فيها قال في التصريح بذكر المصنف مما اختصت به ثلاثة أحكام هذا وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل محذوف وبقي معه قوله كما سيأتي آخر الباب ثم أوصلها إلى أحد وعشرين وفي بعضها التقاد كـ كما بينه الصبان فان حتى تشاركها في الثاني على الصحيح كانت كل أب إلى حتى آدم والفاء في الثالث كاشترت به بدرهم فصاعدا * (تنبيه) نزع الكوفيين ان الواو تقع زائدة فيكون دخولها كخروجها وجعلوا منه قوله تعالى حتى اذا جاءوها فصحن أو ابواه وقال لهم خزننها وقوله فلما أسلموا وتولوا للجبن ونادىناه فالاولى قيم ما أو الثانية زائدة وما بعدها جواب اذا ولما وقيل هما عاطفتان أو للعال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف أى كان كبت وكبت والزائدة ظاهرة في قوله

فقال من أسعى لأجبر عظمه * حفاظا ونوى من سداهته كسرى وقوله واقد رمتك في انجاس كلها * فاذا وأنت تعين من يبغي

فان ما بعده اذا العجائية لا يقترن بالواو ووجهه نوى حال من من وهو مضارع مثبت لا يقترن بالواو الا ان يدرله مبتدأ أى وهو نوى أفاده المعنى (قوله بالنسالة) المراد به التعقيب وهو في كل شيء بحسبه كترج زيدا قوله له اذا لم يكن بينهما الامدة الحل وان طالت ولا يرد على الترتيب قوله تعالى أهل كاهها فجاءها بأسمان حيث ان الاهلاك بعد البأس لا قبله لان المعنى أردنا اهلا كاهها فجاءها وكذا يقال في حديث قوضا فغسل وجهه الخ ولا يرد على الثاني قوله تعالى أخرج المرعى فجعله غناء ولا قوله فتصبح الارض مخضرة من حيث ان جعله غناء أى أسود من شدة اليبس لا يعقب أخرجه واخضرار الارض لا يعقب انزال الماء لان التقدير فضت مدة فجعله غناء أو فتصبح الارض لا يقال مضى المدة بتمامها لا يعقب الاخر ايج والانزال لا يكتفى بـ تعقيب أولها وقبل الفاء فيهما نافية عن ثم أو هو من باب تزوج فولد له (قوله أى تدل الفاء الخ) والغالب اذا اولها بجمله أو صفة ان تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو فوكره موسى ففضى عليه لا تكون منها فاللون ومن غير الغالب عدم السببية نحو ففراخ إلى أهله فجاء بمجل سمين فقر به اقد ركت في غفلة من هذا فكشفنا فاقبلت امرأته في صرة فصكت فالزجر ان زجر اقلنا اليات ذكرا ولا يرد على كون السببية تنيد التعقيب نحو وان يسلم فهو يدخل الجنة لان عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب اذا سبب ان اقام الجنة وحدها هو الاسلام واستقراره الى الموت بلا موجب لتطهيره بالنار أو لا قاله الله ما بيني (قوله وتم على تأخيره الخ) اعترض بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فان خلق بني آدم متأخر عن خلق زوجته حواء وأوجب بانها عاطفة على محذوف صفة

والله خلقكم من تراب ثم من نطفة (ص) واخصص بقاء عطف ما ليس صلة على الذى استقر آية الصلة

لنفس أى من نفس أنشأها ثم جعل الخ أو أن ثم يعنى الواو وزعم الاخفش واليكوفيون انه انزاد
كافى قوله تعالى ثم تاب عليهم ليتوبوا فان تاب جواب اذا قبله ورد بيان الجواب محذوف أى حتى اذا
ضاق عليهم الارض الخ كان كيت وكيت ثم تاب الخ (قوله اختصت القاء بأنها الخ) اقتصر على
ذلك مراعاة لامتن والافتحص بعكسه أيضا وهو عطف الصلة على ما ليس صلة كجاء الذى تقوم
هند في غضب هو وكذا تختص بعطف جملة لا تصلح للخبر أو الوصف أو الحال على ما تصلح له وعكسه
كزيد يقوم فيقعد عمر وروى ريت برجل أو يزيد يقوم فيقعد عمر وعكس ذلك فلو قال وثقرد القاء
بتسويغ الاختصاص بضمير واحد في تضمن جملتين من صلة أو وصفة أو خبراً أو حالاً لكان أولى وفى
التسهيل تختص أيضاً بعطف مقول على مجمل متحدين معنى فحو ونادى نوح ربه فقال الخ
والترتيب في مثله كرى لا معنى لاختصاصها ما يمكن أن يجعل من ذلك توصافاً فغسل وجهه الخ
(قوله الذى يطير الخ) جملة يطير صلة الذى وعائدها الضمير المستتر في يطير وجملة يغضب زيد عطف
عليها اختلفت من العائد لعطفها بالقاء السببية والذباب خبر الذى (قوله بعضاً) أى جزءاً كما كانت
السمكة حتى رأسها أو فرداً كما كرمت القوم حتى زيداً أو نوعاً كما مثله وكذا ما هو مثل البعض
في شدة الاتصال كما يجتمع الجارية حتى حديثها بخلاف حتى ولدها أو أماقوله

ألقى الصيغة كي يختلف رده * والزاد حتى نعه ألقاها

بنصب نعل فعلى تأويله بالقي ما يشقه والنعل بعضه فصح عطفه وألقاها على هـ ذاتاً كيداً وان
حتى ابتدائية ونعله نصب محذوف يفسره ألقاها كما اذا رفع على الابتداء والخبر ويرى بالجر على
جعلها جارة فيكون القاء النعل آخر (قوله في زيادة ونقص) أى معنويين كما مثله ويعبر عنهما
بالشرف والخسة أو حسين كوهبت الأعداد انكثيرة حتى الأولف المؤمن يجزى بالحسنة حتى
منقال الذرة ويشترط أيضاً كونه مفرداً لاجله صريحاً لا مؤولاً قبل وظاهر الأضمر كما هو شرط
مجرورها والخق عدم هذا فيجوز قام الناس حتى أنا فشرط معطوفها أربعة فقط سواء كان آخرها
أم لا وأما مجرورها فشرطه أن يكون مفرداً وظاهر آخرها أو متصل به سواء كان صريحاً
كحتى مطلع الفجر أو مؤولاً كحتى يرجع اليناموسى وسواء كان غاية في خسة أو شرف أم لا فكل
منهم ما عموم وخصوص في أكلت السمكة الخ تصلح للعطف والجر لان الرأس آخر وهى غاية في
الخسة لاستعدادها غالباً وفى حتى يرجع تتعين للجر لا اتصال الرجوع بآخر العكوف مع كونه ليس
صريحاً ولا بعبارة لا غاية في زيادة أو نقص وفى أمثلة الشارح تتعين للعطف لان ما بعدها ليس آخرها
أما ان وقع بعدها جملة اسمية كحتى ماء دجلة أشكل أو ماضوية كحتى عفوا أو مضارع مرفوع
اكونه حالاً أو ماضياً كحتى يقول الرسول فهى ابتدائية لانها هى الداخلة على جملة مضموهها غاية
لشي قبلها وسأى لذلك مزيد * (تنبيه) * حتى العاطفة لطلق الجمع كالواو للترتيب في الحكم
فيجوز مات كل أبلى حتى آدم بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شئ بقضاء وقدر حتى العجز
والكس اذا تآخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر نعم هى تفيد ترتيب أجزائها قبلها
ذهنا أى تدبر بها من الأضعف الى الأقوى وعكسه واذا كان معطوفها آخر المجرور واجب كما فى
التسهيل إعادة الجارية لئلا تلبس بالجارية كما عتكت في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر
كحجبت من القوم حتى بينهم (قوله اترهمز التسوية) أى بعدها وهى الهمزة الواقعة بعد لفظ
سواء وما أبالى كما اقتصر عليه الرضى وأما الواقعة بعدما أدري ونحوه كالأعلم وليت شعري
فلطاب التعيين كما قاله الدماميني لا التسوية أى ما أدري جواب هذا الاستفهام خلافاً لما فى
المغنى بل مال بعضهم الى انها بعدما أبالى كذلك بدليل تعليقها النعل عن لفظ جزأى الجملة بعده

(ش) اختصت القاء بأنها تعطف
ما لا يصلح أن يكون صلة
ضمير الموصول على ما يصلح ان يكون
صلة لا شقاه على الضمير نحو الذى
يطير في غضب زيد الذباب ولو قلت
ويغضب زيد أو ثم يغضب زيد لم يجز
لان القاء تدل على السببية فاستغنى
بها عن الرابط ولو قلت الذى يطير
ويغضب منه زيد الذباب جاز لانك
أتيت بالضمير الرابط (ص)
به ضابحى اعطف على كل ولا

يكون الاغاية الذى تلا
(ش) يشترط في المعطوف بحيثى ان
يكون بعضاً اقبله وغاية له في زيادة
أو نقص نحو مات الناس حتى
الانبياء وقدم الخراج حتى المشاة
ص وأمهم اعطف اترهمز التسوية
او همزة عن لفظ أى مغنية

مع انه معتد بنفسه ويقل بالباء فعني ما أبالي أزيد قائم أم عمرو لا أكثر جواب هذا الاستفهام
أى لا أعنيه ولا أفكر فيه أزدراء به ورعا يؤيد ذلك أن أيا الاستفهامية تخلفها كقوله
ولست أبالي حين أقتل مسلما * على أى حال كان في الله مصرى

فتأمل (قوله ومتصلة) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفى بأحدهما لأن التسوية في النوع
الاول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان الا بين متعددتين أى المعادلة أيضا لمعادلتها الهمزة
في التسوية أو الاستفهام وهى مختصرة في النوعين ويجب فيها كما في الهمع تأخر المنفى فيمنع
سواء على ألم يقيم زيد أم قام (قوله سواء علينا الخ) أعرب الجمهور وسواء خبر مقدم عن الجمله بعده
لتأولها بمصدر أى جرحنا وصبرنا سواء علينا أو عكسه لأن الجرح متعلق بسواء فيسوغ الابتداء به
وجعلوه من مواضع سبك الجمله بلا سابق كهذا يوم ينفع مما أضيق فيه الطرف الى الجمله وتسمع
بالمعنى خير من ان تراه مما أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير أنت ولا يرد أن سواء لا تقتضاهما التعدد
تنافى أم التى لاحد الشيئين لا تسليخ أم عن ذلك وتجريها للعطف والتشريك كما انسلخت الهمزة
عن الاستفهام واستعيرت للاخبار باستواء الامرين في الحكم بجماع استواء المستفهم عنهم
في عدم التعيين فالكلام معها خبر لا يطلب جوابا ولا يلزم تصدير ما بعدها فجاز كونه مبتدأ
مؤخر أو على هذا فيمنع بعدها العطف بأول عدم ان لاخها عن الاحد كما لم ولذا الخن في المغنى قول
الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وسواء أم لكن نقل الدماميني عن السيرافى أن لا تمنع في ذلك
الامع ذكر الهمزة لامع حذفها قال وهذا نص صريح يصح كلام الفقهاء وأما التنافى المذكور
ففيه خاص منه مما اختاره الرضى من ان سواء خبر مبتدأ محذوف أى الامر ان سواء والهمزة بمعنى
ان الشرطية قد دخلها على ما لم يبين حذف جوابها للدلالة عليه وأنى به البيان الامرين أى ان
قت أو قعدت فالامر ان سواء قام لاحد كما وأوالجمله غير مسبوكة ونقل عن السيرافى مثله اه
واذا تأملت ذلك علمت انه على اعراب الجمهور لا تصح أو وطأ لسانها التسوية الا أن يدعى
ان لاخها عن الاحد كما لم وعلى اعراب الرضى تصح مطلقا فلا وجه لقص جوازها على عدم
الهمزة فالمقدر كالنائب على ان التسوية كما قاله المصنف مستفادة من سواء الهمزة وانما سميت
همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها وحذفها لا شك في اجتماع أو مع سواء الهمزة فتأمل
بانصاف (قوله مغنية الخ) أى هى مع أم بغنيان عن أى في طاب التعيين لا الهمزة وحدها كما
حققه الدماميني وتختلف همزة التسوية بأمرين * الاول انها لم تنسلخ عن الاستفهام كذلك
فتطلب جوابا بتعيين أحد الشيئين لا بعم أو لا تلك اذا قلت أزيد قائم أم عمرو كنت عالما بثبوت
القيام لاحدهما دون من ثبت له فيجاب بتعيينه وقد يجاب بالاختطئة للسائل في اعتقاده ثبوت
أحدهما كما في قصة ذى الديدن وقياسه جواز نعم لاثباتها مع اختطئة للسائل في اعتقاده أحدهما
فقط اه صان وفيه ان تعميم النفي في حديث ذى الديدن ليس بمجرر دلائل بقوله كل ذلك لم يكن
فقياسه في الاثبات ان لا يقتصر على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كما ان يقال وقع كل ذلك فتأمل هذا
كلمه مع أم فان أنى بأولها ما كان السؤال عن الثبوت لاحد أو عن النفي أصلا كما أنك قلت أثبت
القيام لاحدهما ما ولا فيجاب بنعم أو لا ويجوز بالتعيين لانه جواب وزيادة * الثاني ان الغالب
دخولها على مفردين ويتوسط بينهما ما لا يسئل عنه نحو أنتم أشد خلقا أم السماء أو يتأخر
نحو وان أدري اقرب أم بعيد ما توعدون وقد تدخل على فعليتين كقوله

فصمت للطيف مرنا عافا رقتى * فقلت أهى مرت ام عادنى حلم

اذا الأرجح ان هى فاعل محذوف يفسره مرت واميتين نحو ما أدري أزيد قائم أم هو قاعد ومفرد

(ش) أم على قسمين منقطعة
وستأتى ومتصلة وهى التى تقع بعد
همزة التسوية نحو سواء على آقت
أم قعدت ومنه قوله تعالى سواء
علينا أجر عنا أم صبرنا
والتي تقع بعدهمزة مغنية عن أى
نحو أعندك زيد أم عمرو أى أيهما
عندك (ص)

ورعا أسقطت الهمزة ان
كان خفا المعنى يحذفها أمن
(ش) أى قد تحذف الهمزة يعنى
همزة التسوية والهمزة المغنية عن
أى عندك أمن اللبس وتكون أم
متصلة كما كانت والهمزة موجودة
ومنه قراءة ابن محيصن سواء عليهم
أنذرتهم أم لم تنذرهم بإسقاط الهمزة
من أنذرتهم وقول الشاعر
لعمرك ما أدري وان كنت داريا
بسبع رمين الجرام بمثمان
أى أبسبع

وجله نحو قل ان أدري أقرب ما يعمدون أم يجعل له ربي أمدا بخلاف همزة التسوية فلا تدخل
غالباً الاعلى جملتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور كما هو وتقل على مفرد وجله
كقوله سواء عليك انفرام بت ليلة * بأهل القباب بن عير بن عامر

(قوله ومعنى بل) عطف لازم على ما قبله وضيم وفت وقيدت وختل لازم في قوله رأم بها اعطف
فالمقصود انظها هذا وهنالك وسميت منقطعة لانقطاع الجملة بعدها عما قبلها فلا تعلق لاحدهما
بالاخرى (قوله ان تلك مما قيدت به خلت) أي بأن لا تسبق باستفهام ولا تسوية أصلاً بل بالخبر المحض
نحو لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراء أو تسبق باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى
الاعشى والبصير أم هل تستوى الظلمات الخ أو تسبق بغير الهمزة التسوية وطلب التعيين كالانكار
والنفي في أهم أرجل يشون بها أم لهم أي يدو كالتقرير أي جعل الشيء مقرراً ثابتاً نحو أفى قلوبهم
مرض أم ارتابوا فهي في جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كما في الدماميني لانه يكفي في صحة الكلام
أحد المذكورين معها لانقطاع كل عن الآخر وكذا تكون مع الهمزة اذا كان ما بعدها نقيض
ما قبلها كما زيد عندك أم لا لانه لو اقتصر على الاول لا يجب نعم أو لا فلم يقتصر السؤال الى الثاني

واغنايد كرليمان انه عرض له ظن الافتاء فاستفهم عنده ضارباً عن الثبوت ولو لا ذلك لضاع قوله
أم لا بلا فائدة كما نص عليه مسيبويه وأما ما ذكره المكي نقيضه كما زيد قام أم عرو فحتملها فان كان
السؤال عن تعيين القائم مع يقين قيام أحدهما فمصلحة وان كان السائل عرض له ظن ان القائم
عرو بعد ظنه زيد فاستفهم عن الثاني ضارباً عن الاول فمصلحة كما نص على ذلك مسيبويه (قوله
وتفيد الاضراب) أي لزوماً لا تفارقه وكثيراً ما تفيد مع استفهامها حقيقة كما نزل أم شاء أي

بل أي شاء فاضرب عن الاخبار بكونها ابلا الى الاستفهام عن كونها شاء أو لا تفيد مع أصلاً
نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أم من هذا الذي هو جند لكم ان لا يدخل استفهام على
استفهام وكذا أم يقولون افتراء كما يفيد تقدير الشارح لعدم احتياج المقام الى الاستفهام وجعل
الدماميني هذه للاستفهام التوبيخي (قوله بل أي شاء) اغنايد رهي لان أم المنقطعة ليست
عاطفة كما نص عليه الرضي وابن جني بل بمعنى بل الابتداءية وحرف الابتداء خاص بالجل وعلى
هذا فذكرها هنا استطراداً لتجسيم اقسام أم وقيل تعطف بالجل فقط وقال المصنف وكذا المفردة بل
مع ان ههنا لا بلا أم شاء وأول بأن شاء نصب باري محذوفاً (قوله للتخيير وللإباحة) قال الشافعي
أي بحسب العقل والعرف في أي وقت كان وعند أي قوم كانوا الشرعيين لان الكلام في المعنى
اللفظي قبل ظهور الشرع أي فالمراد ما يعي الشرعيين كزوج هذا أو أخته وغيرهم كمالى الشارح
فان امتناع الجمع وإباحته فيهما انما يؤخذان من قرائن الحال قال في المغنى ومن العجب انهم ذكروا

الإباحة والتخيير لصيغة افعال ومثلوهما بهذين المثالين ثم ذكرهما إلا ومثلوهما بذلك لكن في ابن
يعقوب على التلخيص أن المستند من الصيغة مطلق الاذن ومن أو الاذن في الاحداث وما وراءه
ذلك من جواز الجمع وعدمه فن القرائن فالفرق الذي في الشارح ليس راجعاً للفظ أو بل للقرائن

المتضمنة الى الكلام * واعلم ان التخيير والإباحة انما يكونان بعد الطلب وبقية المعاني بعد الخبر كما
في التوضيح لكن صرح الشافعي بأن المختص بالخبر هو الشك والابهام فقط وأما الباقي كالتقسيم

والاضراب ففي الموضعين وكلام المغنى يشعر به (قوله وللإضراب) أي بشرط تقدم نفي أو نهي
واعادة العامل عند مسيبويه كما قام زيد أو ما قام عرو ولا يقم زيد ولا يقم عرو ولم يشترط الكوفيون
وأبو علي ذلك ويشهد لهم بيت الشارح وقرأة أي السحال أو كلما عروا بكون الوالدين محتمل
انهم افيهما بمعنى الواو (قوله ما ذكرى الخ) قاله جرير لعبد الملك بن مروان وقوله قد بليت يروى قد

(ص) وبانقطاع ومعنى بل وقت
ان تلك مما قيدت به خلت

(ش) أي اذا لم تقدم على ام همزة
التسوية ولا همزة مغنية عن أي
فهى منقطعة وتفيد الاضراب
كبل كقوله تعالى لا ريب فيه من
رب العالمين أم يقولون افتراء أي
بل يقولون افتراء ومثله انما لا بل أم
شاء أي بل أي شاء

(ص) خير أجمع قسم بأو أيهم
واشكك واضراب بها أيضاً
(ش) أي تستعمل أول التخيير نحو
خذ من مالى درهم أو ديناراً

وللاباحة نحو جالس الحسن أو ابن
سيرين والفرق بين الإباحة والتخيير
ان الإباحة لا تمنع الجمع والتخيير يمنع
وللتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل
أو حرف وللإبهام على السامع نحو
جاء زيد أو عرو اذا كنت عالماً بالحياتي

منهما وقصدت الإبهام على السامع
ومنه قوله تعالى وإنا وإياكم على
هدى أو فى ضلال مبين وللشك نحو
جاء زيد أو عرو اذا كنت شاكفاً
ابنائى منهما وللإضراب كقوله

ماذا ترى فى عيال قد بليت بهم
لم أحص عدتهم إلا بعداد
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية

لولا رجاء لوقد قتلت أولادى
أي بل زادوا

(ص) وربما عاقبت الواو اذا * لم يلفظ ذوا النطق للبس منفذا (ش) قد استعمل (٦٥) أو بمعنى الواو عند أمن اللبس كقوله

جاء الخلافه أو كانت له قدرا
كما أتى ربه موسى على قدر
أي وكانت له قدرا (ص)
ومثل أو في القصد اما الثانية
في نحو وما ذى واما الثانية
(ش) يعني ان اما المسبوقه بمنزلهما
تفصيلا ما تفيد أو من التخيير نحو
خدم من مالي اما درهم واما دينار
والاباحة نحو جالس اما الحسن
واما ابن سيرين والتقسيم نحو
السكامة اما اسم واما فعل واما حرف
والابهام والشك نحو جاء اما زيد
واما عمرو وليست اما هذه عاطفة
خلافه بعضهم وذلك لدخول الواو
عليها وحرف العطف لا يدخل على
حرف العطف (ص)

وأيضا لكن نفيا أو نهيًا ولا
نداء أو أمر أو إثبات أو نفي
(ش) أي أي اعني يعطف بل لكن بعد
النفي نحو ما ضربت زيد لكن عمرا
وبعد النهي نحو لا تضرب زيدا
لكن عمرا ويعطف بالابعد النداء
نحو يا زيد لا عمرو وبعد الامر نحو
اضرب زيد لا عمرو وبعد الاثبات
نحو جاء زيد لا عمرو ولا يعطف بال
بعد النفي نحو ما جاء زيد لا عمرو ولا
يعطف بل لكن في الاثبات نحو جاء
زيد لكن عمرو (ص)
وبل لكن بعد معصويها
كلم أكن في مربع بل فيها
وانقل به الثاني حكم الاول

في الخبر المثبت والامر الجلي
(ش) يعطف بيل في النفي والنهي
فتكون كالكن في انها تقر حكم
ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعده
نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب

برمت بفتح الموحدة وكسر الراء أي ضجرت وسبمت (قوله عاقبت الواو) أي جاءت بمعنى ما هو
مطلق الجمع (قوله جاء الخلافه) قاله جريديح عمر بن عبد العزيز ويروى اذ كانت بدل أو ولا
شاهد فيه حينئذ (تنبه) أو بعد النفي أو النهي لنفي الجميع كقوله تعالى ولا تطع منهم أعماء
كثورا لا الاحدة قط (قوله في القصد) أي المعنى لافي العطف ففيه اشارة لدخول القول بانها عاطفة
(قوله اما الثانية) أي ان ذكرت كما هو الغالب وقد حذف لئلا يربطها بها كما أن تكلم بخير والا
فاسكت وقوله

فاما أن تكون أخي بصدق * فأعرف منك غنى من سمعني
والافاطر حني واتخذني * عدوا أتيك وتقبلي

(قوله ما تفيد أو) أي من المعاني المشهورة المتفق عليها فخرج الاضراب ومعنى الواو فلا تأتي لهما
أما لم ينفه عليهم فالقلم ما والخلاف فيهما (قوله وليست اما هذه) أي الثانية ولا خلاف في ان
الاولى غير عاطفة لانها تعترض بين العامل ومعموله كقام اما زيد واما عمرو (قوله أول لكن الخ)
أي اجعلها والية أي تابعة لذلك فلا تعطف في الاثبات خلافا للكوفيين في العطف بهم اذ فيه فتنة
الحكم الى ما بعدها وتصير الاول مسكونا عنه كبل في الاثبات وانما تكون فيه حرف ابتداء مجرد
الاستدراك فتختص بالجل كقام زيد لكن عمرو ولم يقم ويمنع لكن عمرو بالعطف على الاصح فان
قدر له خبر جازو يشترط أيضا ان لا تقترن بالواو والا كانت كذلك نحو ما كان محمد أبا أحمد من
رجالكم ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله وليس رسول معطوفا بالواو على أبا
لاختلافهما ما يجابا وسلبا وذلك بمنع في عطف المفرد بالواو بل المعطوف بها الجملة ولكن حرف
استدراك وان يكون معطوفا مفردا فلا تعطف بالجل سواء كانت بعد نفي أو نهي أو أمر أو اثبات
بل تمحض للاستدراك ولا تقع بعد الاستفهام فشر وطعطفها ثلاثا (قوله ولا الخ) لا مبتدأ خبره
جملة تلو نداء الخ مفعول تلو أي شرط العطف بالان تلو نداء أو أمر أو إثبات أو نداء وكذا النداء
والتخصيص ويشترط أيضا ان لا يصدق أحد من عطفها على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد
وعكسه كما في التسهيل بخلاف الامر أو وان يكون ما بعده ما مفرد ليس صفة لما قبلها ولا خبرا
ولا حالا ولا خرجت عن العطف ويجب تكرارها نحو انتم ابقرة لا فارض ولا بكر وزيدا كاتب
ولا شاعروا جازيلا صاحبك ولا باكيان لا تقترن بعاطف والا كان العطف به وتعمضت هي للنفي
تأسيسا كجاء زيد لا بل عمرو أو تأكيدا كجاء زيد ولا عمرو وكافي المعنى (قوله وبل لكن) أي في
المعنى وبعد حال من بل أي اذا قلت بل نفيا أو نهيًا كانت مثل لكن في المعنى فتكون حرف
عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله ويثبت نقيضه لما بعده كما ذكره الشارح فهي اقصر القلب لا غير
مثلا وهذا المعنى وان لم يذكر المصنف في لكن الا انه مشهور ولها فليس فيه حواله على مجهول فان
نلت ايجابا أو أمر انقلت الحكم الى ما بعدها كما ذكره المصنف فيصير ما قبلها كالسكوت عنه ثبوتا
ونفيا وهي حينئذ حرف عطف واضراب اتقالي كافي المعنى فلا تعطف الا بهذه الاربعه لكن
يختلف معناها كما رأيت ويشترط أيضا افراد معطوفها على الصحيح والا كانت حرف ابتداء
للاضراب الا بطالي نحو بل عباد مكرمون أي بل هم عباد أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق أو
الانتقال من غرض الى آخر نحو قد أفلم من تزك وذكرا سم ربه فصل بل تؤثرون (قوله في مربع)
كقعد منزل القوم في الربيع خاصة والتهاء بقوية فحقية كعجرا وزنا ومعنى لكن قصره لا وقف
سميت بذلك اتوها ان الماشي فيها (قوله الجلي) أي الظاهر وقيد به ليخرج العرض والتخصيص والنفي

(٩ خضري في) زيدا بل عمرو فقررت النفي والنهي السابقين واثبت القيام لعمرو ولا عمرو بضربه ويعطف به في الخبر المثبت
والامر فتفيد الاضراب عن الاول وتنقل الحكم الى الثاني حتى يصير الاول كانه مسكوت عنه نحو ما قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرو

(ص) وان على ضمير رفع متصل * عطفت فأفصل بالضمير المنفصل أو فاصل ما أو بلا فصل يرد * في النظم فاشيا وضعفه اعتقد (ش) أي إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل وجب ان تنصل بينهما وبين ما عطف عليه بشئ أو يقع الفصل كثيرا بالضمير المنفصل نحو قوله تعالى قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين فقوله وآباؤكم معطوف على الضمير في كنتم وقد فصل بأنتم وورد أيضا الفصل بغير الضمير والله أشار بقوله أو فاصل ما أو ذلك كالمفعول به نحو أكرمك وزيد ومنه قوله تعالى جنات عدن يدخلونها ومن صلح من معطوف على الواو في يدخلونها وصرح ذلك للفصل بالمنعول به وهو الهاء من يدخلونها ومثله الفصل بلا انافية كقوله تعالى ما أشركوا ولا آباؤنا فأبوا معطوف على فأبوا جاز ذلك للفصل بين المعطوف والمعطوف (٦٦) عليه بلا والضمير المرفوع المستتر في ذلك كالمفصل نحو ضرب أنت وزيد ومنه قوله

تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة
فزوجك معطوف على الضمير
المستتر في اسكن وصرح ذلك للفصل
بالضمير المنفصل وهو أنت وأشار
بقوله وبلا فصل يرد الى انه قد ورد
في النظم كثيرا العطف على الضمير
المذكور بلا فصل كقوله
قلت اذا قبلت زهر تهادي

كنعاج الفلاتعسفن وما
فقوله وزهر معطوف على الضمير
المستتر في أقبلت وقد ورد ذلك في
الثرقيلا حكى سيديويه رحمه الله
مررت برجل سواء والعدم برفع
العدم عطف على الضمير المستتر
في سواء وعلم من كلام المصنف
ان العطف على الضمير المرفوع
المنفصل لا يحتاج الى فصل نحو زيد
ما قام الا هو وعرو وكذلك الضمير
المنصوب المتصل والمنفصل نحو
زيد ضربه وعروا ما أكرمك
أياك وعروا وأما الضمير المجرور فلا
يعطف عليه الا باعادة الجارله نحو
مررت بك وزيد ولا يجوز مررت
بك وزيد هذا مذهب الجمهور وأجاز
ذلك الكوفيون واختاره المصنف
وأشار اليه بقوله (ص)

لان الامر قد يراد به ما فيه معنى الطلب فيشمله فليس حشا (قوله أو فاصل ما) بالجر عطفنا على
ما قبله وما نكرة صفة لافصل بقصد التعميم أي أي فاصل كان (قوله على ضمير الرفع المتصل) أي
سواء كان مستترا أو بارزا وانما اشترب الفصل لانه كالجزء من عام له لفظا ومعنى ولا يعطف على جزء
الحكمة فاذا فصل بالضمير المنفصل حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه وألحق به مطلق فصل
لحصول الطول به (قوله فزوجك معطوف الخ) لا يرد عليه تسلط فعل الامر على الاسم الظاهر وهو
ممنوع ولذا قيل انه فاعل يمحذوف والمعطوف الجمله أي وليسكن زوجك كما سيأتي لانه يغتفر في
النواني ورب شئ يصرح به الاستقلال لا (قوله قلت اذا قبلت) أي المحبوبة وزهر أي ونسوة زهر جمع
زهر الحكم وجره أي أصله تهادي أي تتجترحذفت احدى التاءين والمراد بالنعاج بقرة
الوحش وانما بالفاء اسم جنس جمعي للفلاة أي الصحراء وتعسفن جله حاله أي ملأ عن الطريق
المسالك ورملا نصب بنزع الخافض أي في رمل وقيد بتعسفن الخ لانه أقوى في التجترح لبعدها
حملة عن المارة (قوله المستتر في سواء) أي التاويل به مستوه وهو والعدم ومثال العطف على المتصل
البارز بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر (قوله لازمة) أي سواء كان الخافض
حرفا واسما لا يعطف على ما هو كالجزء من كيد به المنفصل غير ممكن لعدم الاتصال في الجزر
الا بالاستعارة لجعل اعادة الجار عوضا عن الفصل * واعلم ان المعطوف هو المجرور وحده وهل جزمه
بالعامل الاول لان الثاني كالعدم معنى وعملا بدليل قولهم يني وبينك مع ان بين لا تضاف الا لمتعدد
أو بالنسبة وهو المجرور التا كيد كالباء في كفي بالله وكالاسم الزائد في قوله ثم اسم السلام عليك قولان
أصحهما الثاني (قوله بجز الارحام) أي وتخفيف تسألون وجعل الجهور والواو القسم على عادة
العرب من تعظيم الارحام والاقسام بها وجله ان الله جوابه وأجابوا عن البيت بشذوذه (قوله
والفاء قد تحذف الخ) قال ابن هشام هذا البيتان بعده تتعلق بحروف العطف فكان ينبغي
تقديمها على قوله وان على ضمير الخ لانه من أحكام المعطوف وتكون بعده قوله واخصص بقا الخ
قال سم وقد يقال هذه أيضا تتعلق بالمعطوف من حيث انه يحذف مع عاطفه أو يحذف ويبنى
معموله (قوله والواو) عطف على الضمير في تحذف للفصل بالظرف أو مبتدأ حذف خبر ما أي كذلك
واذ ظرف متعلق بتحذف مضاف الى جله لا لبس أي تحذف الفاء والواو وقت عدم اللبس بأن يدل
عليه ما دلل (قوله وهي) أي الواو ومن ال بضم الميم نعت لما سأل أي محذوف وجله قد بقي معموله
نعت ثان له ولا فرق بين كون المعمول الباقي مرفوعا كما سكن أنت وزوجك أو منصوبا كما كتبوا

وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جمعا وليس عندي لازما قد أتى * في الثمرو النظم الصحيح مثبتا الدار
(ش) أي جعل جهورا لكافة اعادة الخافض على ضمير الخفض لازمة ولا أقول به لورود السماع ثرا ونظما بالعطف على الضمير
الخفض من غير اعادة الخافض فن الثمرو امة حجة واتقوا الله الذي تسألون به والارحام بجز الارحام عطف على الهاء المجرورة بالباء ومن
النظم ما أنشد سيديويه رحمه الله تعالى فالوم قدبت تهجونا وتشقنا * فاذهب غايك والايام من عجب بجز الايام عطف على الكاف
المجرورة بالباء (ص) والفاء قد تحذف مع ما عطفت * والواو اذا لبس وهي انفردت بعطف عامل من ال قد بقي * معموله دفع الوهم اتق
(ش) قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة ومنه قوله تعالى فن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر أي فأفطر فعليه عدة من
ايام أخر حذف فأفطر والفاء الداخلة عليه

وكذلك الواو ومنه قولهم راكب الناقة طليحان أي راكب الناقة والناقة طليحان (٦٧) وانقرضت الواو من بين حروف العطف بأنما

تعطف عاملاً محذوفاً بقي معموله ومنه قوله

إذا ما الغايات برزن يوماً

وزججن الخواجب والعيونا

فالعيون مفعول بفعل محذوف

والتقدير ويكأن العيون فالفعل

المحذوف معطوف على زججن (ص)

وحذف متبوعاً به هنا استيع

وعطف الفعل على الفعل يصح

(ش) فمحذوف المعطوف عليه

للدلالة عليه وجعل منه قوله

تعالى أفلم تكن آياتي تتلى عليكم

قال الزمخشري التقدير ألم تأتكم

آياتي فلم تكن تتلى عليكم فحذف

المعطوف عليه وهو ألم تأتكم

وأشار بقوله وعطفك الفعل إلى

آخيه إلى أن العطف ليس مختصاً

بالأسماء بل يكون فيما وفي الأفعال

فجاء زيد ويقعد وجاء زيد

وركب واضرب زيد أوقم (ص)

واعطف على اسم شبه فعل فعلاً

وعكساً استعمل تجده سماً

(ش) يجوز أن يعطف الفعل على

الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل

وتجوز أيضاً عكس هذا وهو

أن يعطف على الفعل الواقع موقع

الاسم سم فمن الأول قوله تعالى

فالمغيرات صبحاً فأثرن به نقعا

وجعل منه قوله تعالى أن المصدقين

والمصدقات وأقرضوا الله ومن

الثاني قوله

فألفيته يوماً بغير عوده

ومجر عطاء يستحق المعابر

وقوله

بأن يعشيه باعضب باتر

يقصد في أسوقها وجائر

(ش) البديل هو التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة هو المسمى بدلاً (ش)

البديل هو التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة فالتابع جنس والمقصود بالنسبة فصل أخرج النعت والتوكيد وعطف البيان

الدار والايان وكسبت الشارح أو مجروراً كما كل بيضاء شحمة ولا سوداء شحمة فالمعطوف في كل ذلك العامل المحذوف أي وليسكن زوجك وألفوا الايمان ولا كل سوداء وقوله دفعاً لتعليل المحذوف أي وانما لم يجعل المعطوف هو المعمول المذكور لاجل دفع الوهم أي المحذوف من تسلط فعل الامر على الظاهر في الاول وكون الايمان متبوعاً أي مسكوناً في الثاني وانما يتبوعاً المنزل والعطف على معمولي عاملين مختلفين في الثالث العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة (قوله وكذلك الواو) وتشاركهما أم كقوله * أفأدرى أرشد طلابها * أي أم نحي وسكت عنه لندوره (قوله طليحان) يفتح الطاء المهملة أي ضعيفان مهزولان وتنسبه هذا الخبر دليل على المحذوف (قوله فالعيون منصوب بمحذوف) أي لأن الترجيح هو ترفيق الخواجب بأخذ الشحمة من اطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى يناسب المتعاطفين فضمن زججن معنى زين وتبوعاً معنى استحسنوا أو آثروا (قوله وحذف متبوع) هو المعطوف عليه وقوله هنا أي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والقاء لأن الكلام فيه ما لكن الحذف مع القاء قليل كافي التسهيل (قوله أفلم تكن الخ) مثله أفنضرب عنكم الذ كرسفها ولم يسير واوتخوذ ذلك قاله مرة في ذلك كاه جعلها الاصل والفاء والواو عطفاً بالجملة بعدهما على جملة مقدرة بينهما ما وبين الهمزة أي أنهم ملكم فنضرب عنكم وأعجزوا ولم يسيروا ويضعفه أنه تكاف ولا يطردي نحواً فن هو قائم على كل نفس بما كسبت مع أن الزمخشري جزم في مواضع عذبه الجمهور من أن الهمزة قدمت من تأخير تنبيهاً على تصديرها والاصل قائم تكن فالمعطوف جملة الاستفهام بتمامها (قوله وفي الأفعال) أي بشرط اتحادها زماناً وسواء اتحد نوعها أم لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم النار وعكس نحو تبارك الذي أنشأ جعل تلك الآية على قراءة ويجعل بالجزم لعطفه على الجواب وهو جعل لأنه مستقبل بسبب الشرط والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لاجله الفاعل والقاعل ظهور النصب والجزم في نحو يعجبني أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج (قوله فالمغيرات) أي فالحيل اللاتي أغرن صباعاً على العدو فأثرن به أي بذلك الوقت أو مكان الاغارة نقعا أي غباراً بشدة حر كثر فظهر أن أثرن لاجل لعطفه على صله آل وهي كذلك وأما جرّها فبالعارية من آل (قوله فألفيته) أي وجدته ويبر بضم التحيمة وكسر الموحدة آخره راء أي ملك والشاهد في قوله ومجر اسم فاعل من الأجر حيث عطفه على جملة يبر لانها في تأويل الاسم اذهى مفعول ثانٍ لالفيته فجاء نصب بفتحه مقدرة على الباء المحذوفة للضرورة وعطاء مفعوله والمعار جمع معبر وهو المركب (قوله بات يعشيه الخ) يصف الشاعر رجلاً بات يعاقب امرأته بالعضب البات رأى السيف القاطع وتسمية العقاب عشاء استعارة ويقصد من القصد ضد الجور في محل جر صفة ثانية لعضب في تأويل قاصد لأن الاصل في الوصف الأفراد لا حال بدليل جر المعطوف عليه والاسوق كالفلس جمع ساق والله أعلم

* (البديل) *

هو لغة العوض قال تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيراً منه واصطلاحاً ما ذكره المصنف (قوله هو المسمى بدلاً) أي عند البصريين أما الكوفيون فقليل يسمونه ترجفة وتبييناً وقيل تكريراً (قوله المقصود بالنسبة) أي الحكم المنسوب إلى متبوعه اثباتاً ونفيّاً (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف خاصة والافا بديل من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة

فجر عطاء معطوف على يسير وجائر معطوف على يقصد (ص) * (البديل) * التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلاً (ش) البديل هو التابع المقصود بالنسبة بلا واسطة فالتابع جنس والمقصود بالنسبة فصل أخرج النعت والتوكيد وعطف البيان

حسنة لمن كان الخوف وتكون لنا عيدا الا ولنا وآخرنا (قوله مكمل المقصود) أي بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو بوضحه (قوله المعطوف بيل) أي بعد الاثبات كما مثله وكذا المعطوف بل لكن بعده بناء على قول الكوفيين به فان كلامهم ما هو المقصود بالحقكم السابق وهو الاثبات دون ما قبلهما لانه صار كالمسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن أما المعطوف به ما بعد النفي فليس مقصودا به أصلا كما أن المعطوف بلا ليس مقصودا بما قبلها بل يثبت له نقيض الاول والحاصل ان عطف النسق ثلاثة أنواع ما ليس مقصودا أصلا بالحقكم الاول وهو هذه الثلاثة فتخرج بقيد المقصود كسائر التواضع وما هو مقصود دون ما قبله وهو معطوف بل ولكن في الاثبات فيخرج بعدم الواسطة وما هو مقصود مع ما قبله وهو ما عدا ذلك وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظرا لكونه مقصودا والموضح بالقصد لان المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر ان المبدل منه ليس مقصودا أصلا وهو معنى قولهم في نسبة الطرح لكنه انما يظفر في بدل الغلط لا في غيره فانه لا يصح حذف زيد من قطعت زيدا به لعدم ما يعود اليه الضمير الا ان يقال معنى كونه في نسبة الطرح انهم يقصد بحكم العامل ومعناه فزيد في قصده في اللفظ شيء آخر كعود الضمير في المثال وكثايت الخبر في قوله

ان السيف غدتوها ورواحها * تركت هو ازن مثل قرن الا غضب

أو المراد ان عامله مطروح ايس عاملا في البديل وقال الزمخشري معنى طرحه ان البديل مستقل بنفسه لا مقيم له (قوله مطابقا) مفعول ثان ليأتي مقدم عليه ونائب فاعله يعود الى بدل في البيت قبله (قوله او ما يشتمل) ما واقعة على بدل ويشتمل مبنى للفعل وهو ضمير في يعود لما هو عليه للمبدل منه المشهور به من لفظ البديل أي أو بدل لا يشتمل على المبدل منه بناء على قوله في التسهيل ان المشتمل هو البديل أما على انه المبدل منه كما أشار اليه الشارح بقوله الدال على معنى في متبوعه فيعكس الضمير ان لكن يلزم عليه ما عيب السناد على الثاني جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فينبغي على الثاني بناء يشتمل للمجهول وعليه نائب فاعله ليس منهم ما ثم يرد على القولين ان الثاني لا يطرد في سرق زيد ثوبه لعدم اشتغال زيد على الثوب ولا الاول في نفعي زيد علمه لعدم اشتغال العلم على زيد بل انعكس فيهما الان يراد بالاشتمال مطلق الملازمة والتعلق بغير الكلية والخزنية لا الاحتواء الظرفي حقيقة أو مجازا واختار الموضح ان المشتمل هو العامل قبل وهو التحقيق فانه يشتمل على معنى البديل أي يدل عليه اجمالا لكونه لا يناسب المبدل منه في فهم انه مرتبط بشئ آخر كما يجنب زيد علمه أو حسنه اذا لا يحجب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها كالحسن وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه انما يقيد بتعلق السرقة بشئ منسوب لزيد لا بذاته وكذا يستلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان السؤال انما يكون عن معنى واقع في الشهر لا عن ذاته لانه معروف عندهم فقد دل العامل على معنى البديل اجمالا وهو معنى اشتغاله عليه وقيمة انه لا يطرد في نحو زيد ماله كثير مما علمه الابتداء فانه يتعلق بالاول حقيقة فلا يدل على البديل ولا يحسن تخريجه على ان الخبر هو العامل في المبتدأ الضعفه وأيضاً يرد عليه قتل أصحاب الاخوذ النار فان أصحاب ينسب للاخوذ حقيقة فلا يدل على البديل ولا يشتمل عليه ولذا قال ابن غازي معنى اشتغال العامل تعلق معناه بالبديل وان تعلق في اللفظ بغيره ولا يرد ان بدل البعض والكل كذلك لان وجه التسمية لا يوجبها والحاصل انه يراد بالاشتمال في كل من الاقوال الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير الكلية والخزنية والالم يطرد في شئ منها (قوله وذا) أي الذي كالمعطوف بيل اعز بضم الزاي أي انسبه للاضراب بأن تقول هو بدل اضراب ان قصد متبوعه معه وقوله ودون قصد

لان كل واحد منهما مكمل للمقصود بالنسبة لا مقصود به او بلا واسطة أخرج المعطوف بيل نحو جاء زيد بل عرو فان عمر هو المقصود بالنسبة ولكن بواسطة وهي بل وأخرج المعطوف بالواو ونحوها فان كل واحد منهما مقصود بالنسبة ولكن بواسطة (ص)

مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل عليه يأتي أو كالمعطوف بيل وذا للاضراب اعز ان قصد صاحب ودون قصد غلط به سلب كزره خالدا وقيله البدا واعر فله حقه وخذله لا مدى

(ش) البديل على أربعة أقسام الاول بدل الكل من الكل وهو البديل المطابق للمبديل منه (٦٩) المساوي له في المعنى نحو ممرت بأخيك

زيد وزر محالدا الثاني بدل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف ثلثه وقبله البديل الثالث بدل الاشتغال وهو الدال على معنى في متبوعه نحو أعجبت زيد علمه وأعرفه حقه الرابع البديل المباين للمبديل منه وهو المراد بقوله أو كعطفوف بديل وهو على قسمين أحدهما ما يقصد متبوعه كإيقصده وهو يسمى بديل الاضراب وبديل البداء نحو أكلت خبز الخما قصدت أولا الاخبار بأكلت أكلت خبزا ثم بدلتك تخبر أنك أكلت الخما أيضا وهو المراد بقوله وهذا الاضراب اعزان قصد اصحاب أي البديل الذي هو كعطفوف بديل انبه للاضراب ان قصد متبوعه كإيقصده هو الثاني ما لا يقصد متبوعه بل يكون المقصود البديل فقط وانما غلط المتكلم فذكر البديل منه ويسمى بديل الغلط والنسيان نحو رأيت رجلا جارا أردت أنك تخبر أولا أنك رأيت جارا فغلطت بذكر الرجل وهو المراد بقوله ودون قصد غلط به سلب أي اذا لم يكن البديل منه مقصودا فيسمى البديل بديل الغلط لانه من دل للغلط الذي سبق وهو ذكر غير المقصود وقوله وخذنبلا مدى يصلح ان يكون مثالا لكل من القسمين لانه ان قصد النبل والمدى فهو بديل الاضراب وان قصد المدى فقط وهو جمع مذية وهي الشفرة فهو بديل الغلط (ص)

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الاما احاطة جلا

أو اقتضى بعضا أو اشتقلا

كانك ابتهاجك استقلا

ظرف لمحدوف يدل عليه صعب أي وان وقع دون قصد له متبوع أي قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع أصلا بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد كما قاله سم وهو المسمى ببديل النسيان وغلط خبر مبتدا محذوف على حذف مضاف أي هو بديل غلط وجهه انه سلب صفة ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من السابق أي سلب ببديل الغلط الحكم عن الاول وأثبت الثاني فالصفة جرت على غير ما أحسنه هذا العرب المرادى ويصير رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطا بعد رجوع هاء به له بمعنى بديل الغلط على الاستخدام أي وان وقع دون قصد فهو بديل غلط موصوف بكونه سلب به الخطا أي نسبة الحكم الى الاول (قوله على أربعة أقسام) زيد خامس وهو بديل كل من بعض كقضية غدو قوم الجمعة بنصب يوم ان لا يصح جعله ظرفا ثانيا لان ظرف الزمان لا يتعدد بلا عطف قال السيوطي ووجدت له شاهدا في التنزيل قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنت عدن وفيه انه يصح كونه بديل كل من كل يجعل آل في الجنة للجنس (قوله بديل الكل) سماء المصنف بدلا مطابقة لوقوعه في اسمائه تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله بالجر وانما يطلق الكل على ذي أجزاء على الله عن ذلك (قوله المساوي له في المعنى) أي بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات واحدة فيقتضيان ماصدا قان واختلافهما فهو ما كزيد أخوك (قوله بديل البعض) أي قليلا كان أو مساويا أو أكثر كما كانت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولا بد فيه وفي بديل الاشتغال من ضمير يعود للمبديل منه عند الجمهور وخلافا لما في شرح الكافية وهو ما مذ كور كما مثله أو مقدر نحو من استطاع اليه سبيلا ان جعل بدلا من الناس أي منهم وكشال المصنف فان تقديره قبله اليد منه أو ال عوض عن الضمير ما بديل الكل فلا يحتاج لربط لانه عين البديل منه في المعنى بكلمة الخبر اذا كانت عين المبتدأ قبل وادخل آل على كل وبعض خطأ لارتمهما الاضافة لفظا أو نية كقبل وبعد أي لكن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة اضافة أصلا (قوله وهو الدال الخ) أي متبوعه مشتمل عليه كما مر (قوله الاضراب) أي الانتقال الى لا الابطالي (قوله وبديل البداء) بفتح الموحدة والدال المهم مع المداي الظهور لان المتكلم بعد ذكر الاول قصد ابداء أي ظهر له ذكر الثاني وبعضهم نقاه وجعل التابع معطوفا محذوف الواو لابل لانه لم يثبت حذفها (قوله بديل الغلط والنسيان) أي بديل شيء ذكر غلط بان سبق اللسان اليه أو نسيان بان قصد أو لا ثم يتبين فساد قصده لان البديل نفسه هو الغلط أو النسيان بل هو لفظه ما قتين ان الغلط متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضع لكن الشارح تبعا للمصنف وكثير لم يفرقه من الغلط (قوله لكل من القسمين) أي ولله ثالث أيضا ان كان اراد أو لا الامر باخذ النبل نسيانا وهو اسم جمع للسهم ثم بان له فساد تلك الارادة وان النصب أخذ المدى فذكره (قوله وهي الشفرة) بفتح الشين المجمة هي السكين العريضة والجمع شفرات ككلمة وكلاب وشفرات كسجدة وسجيدات والمدى يضم المهم في المفرد والجمع (قوله ومن ضمير الحاضر) أي متكاملا كان أو مخاطبا بخلاف ضمير الغائب وغير الضمير (قوله أو اقتضى) عطف على جلاي الاما أي بدلا جلا احاطة أي أظهرها بان كان بديل كل ذي الاعلى الشمول أو بدلا اقتضى بعضا الخ وسكوته عن بديل الاضراب يقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجاحي بجوازه (قوله كأنك الخ) بكسر الهمزة أي كهذه الجملة وابتهاجك أي فرحتك بدل اشتغال من الكاف وجهه استعلا بالانسين المهمة خبران والسين والتاء رائدان أول الصبرورة أي ان ابتهاجك أمال القلوب أو صبرها ماثلة اليك وليكون البديل منه في نية الطرح راعي في الخبر ضمير الابتهاج والاقوال استملت (قوله لا وانما الخ) أي لجمعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين واردة

(ش) أي لا يدل الظاهر من ضمير الحاضر الا ان كان البديل بديل كل من كل واقتضى الاحاطة والشمول أو كان بديل اشتغال أو بديل بعض من كل فالاول كقوله تعالى تكون لنا عبيدا ولنا وأحرنا فأولنا بديل من ضمير الجور وباللام وهو نا فان لم يبدل على الاحاطة

الجميع فسبحان الله بكرة وأصيلا أي كل وقت وفي إعادة اللام دليل على ان البديل على نية تكرار العامل كاهو قول الاكثر (قوله امتنع) أي عند جهور البصريين وأجازته الاخفش (قوله والاداهم) جمع أدهم وهو قيد الحديد وشنة بشين مجعثة فثلاثة فنون أي غليظة والمناسم جمع منسم يفتح الميم وكسر السين المهملة أصله خف البعير استعير لقدم الانسان بجمع الغلط (قوله فرجلى) أي الاولى بدل من الياء وقبل منادى استمرزاه بالموعود (قوله مطلقا) أي بدل كل أو غيره (قوله وان ضمير الغيبة الخ) قال الصبان أي البارزوان لم يحضر لي الآن التصريح به لا المستوفى فلا يجوز هند أعجبتني جانيها كما لا يجوز تعجبتني جمالها وهو غير مسلم لتصريحهم في كلمة الشمادة بأن لفظ الجلالة بدل من المستكن في الخ وبروحه كثير واما امتناع ما ذكره فليس للاستتار بل لأن أعجبتني ماض مؤنث فلا يستعمل المذكر بناء على وجوب صحة حلول البديل محل الاول وتعجبتني مضارع مبدوء ببناء ان خطاب فلا يستعمل للظاهر وأما في نحو زيد أعجبتني بجماله فلا مانع من جعل جماله بدلا من الفاعل المستتر على أنه مرفى عطف البيان عن الدماميني إن صحة الاحلال غير لازمة لانه يعترف في التابع ما لا يعترف في المتبوع فتأمل بانصاف * واعلم انه لا يبدل مضمير من مضمير ولا من ظاهر مطلقا الا اذا أفاد اضربا أو مأخوذة أنت ومرت بك أنت فتوكيد انفاقا وكذا رأيتك أنت عند الكوفيين والمصنف ونحو رأيت زيدا بالياء غير مسموع ولو سمع كان توكيذا (قوله وبدل المضمن الهمز) أي وبدل الاسم الذي ضمن معنى همزة الاستفهام على الخ وكذا بدل المضمن معنى الشرط على ان الشرطية كن يقيم ان زيد وان عمرو أقم معه وما تصنع ان خير وان شر اجزبه ومتى تسافر ان ليلا وان نهرا أتبعك وخرج بالمضمن ما صرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يبدل ذلك فنحو هل أحد جاءك زيدا وعمرو وان تضرب أحد زيدا وعمرا أضربه سم ويرد على الشرط قوله صلى الله عليه وسلم أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه برفع أمة بدلا من أي مع انه لم يل حرف الشرط والجواب ان ذلك ليس بواجب في الشرط بل غالب ففي الكشاف ان يومئذ يبدل من اذا نزلت وكذا قال أبو البقاء ولذا لم يذكر هنا ولا في التسهيل مع كثرة جمعه فيه وأجاب الصبيان في مجلس سئل فيه عن ذلك بان البديل انما يلي حرف الشرط اذا وقع بعد فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم واستحسنه حاضره مع انه قد ردد عليه آية الزلزلة وقد ظهر جواب آخر وهو ان المفهوم من أمثلتهم ان حرف الشرط انما يذكر في بدل التفصيل فلا ترد آية الزلزلة ولا الحديث لكونه فيه ما ليس بتفصيل فتأمل (قوله كن ذا الخ) من اسم استفهام مبتدأ خبره ذا وسعيد بدل من من والجملة في محل جر بالكاف لقصد افظها (قوله ويبدل الفعل الخ) أي بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كافي العطف فيجوز ان جئتني تمس الى أكرمك قاله ابن هشام ثم الحق كما قاله الشاطبي محبي الاقسام كلها فيه فبدل الكل كهذا المثال فان الجعي هون نفس المشي وبدل الاشتغال كالآية والبيت اللذين في الشارح فان لقي الآثم يستلزم مضاعفة العذاب وقيل هي هو فهو وبدل كل والمباينة تستلزم الأخذ كرها وطوعا ومنه مثال المتن فان وصول قاصدا الاستعانة يشق على الاستعانة وان كان مطلق الوصول لا يشتمل عليها أو يقال ان الاستعانة تقيهم تشق على وصول المستعين اليهم بنفسه أو رسوله بناء على ان البديل هو المشتمل وانما ترتب قوله يعن على الاستعانة مع انه قد يستعين ولا يعان لادعاء المتكلم أنهم الكرام فلا يوجب قاصده وبدل البعض فنحو ان تصل تسجد لله يركبك ومن جعل هذا بدل اشتمال لان الصلاة تشق على السجود فقد أبدع لما مر من ان المراد الاشتمال بغير الكيفية والجزئية والا كان كل بدل بعض كذلك أفاده الصبان وبدل الغلط جوزه سيويه وجماعة والقياس يقتضيه كان تطعم زيدا تكه جبة

امتنع نحو رأيتك زيدا والثاني كقوله ذريني ان أمرنا ان يطاعا وما القيتني حلمي مضاعفا فلهي بدل اشتمال من الياء في القيتني والثالث كقوله

أو عدني بالسجين والاداهم رجل في فرجلى شنة المناسم فرجلى بدل بعض من الياء في أو عدني وفهمهم من كلامه انه يبدل الظاهر من الظاهر مطلقا كما تقدم تنبيه وان ضمير الغيبة يبدل منه الظاهر مطلقا نحو زره خالدا (ص) وبدل المضمن الهمز يلى

همزا كن ذا أسعيد أم على (ش) اذا أبدل من اسم الاستفهام وجب دخول همزة الاستفهام على البديل فنحو من ذا أسعيد أم على وما تفعل أخيرا أم سرا ومتى تأتينا أغدا أم بعد غد (ص)

ويبدل الفعل من الفعل كن يصل اليان يستعين بنا يعن (ش) كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل فيستعين بنا بدل من يصل ومثله قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب فيضاعف بديل من يلق فأعرب بأعرابه وهو الجزم وكذا قوله

بشكرك اه (قوله ان على الخ) قاله الشاعر لرجل تقاعد عن مبايعة الملك أي الانقياد اليه وعلى
بشدة البلاء خبر ان مقدما والله نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وان تبايعا بكسر الباء اسم ان
وتؤخذ بدل اشمال من تبايعا وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف أي أخذ كرها وأحال أي كرها
وهو أنسب بقوله طائعا * (تنبيه) * الدليل على ان البدل في هذه الامثلة هو الفعل وحده لاجل
الفعل والفاعل ظهورا عراب الاول من نصب أو جزم على الثاني فهو بدل مفرد من مفرد ما بدل
الجملة من الجملة فكقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بما نعام وبين لان الاولى صلة الذي والثانية
بدل بعض منها والله سبحانه وتعالى أعلم

(النداء)

هو بكسر النون أكثر من ضمها والمدفوع ما أكثر من القصر فلغاته أربع لكن المكسور الممدود
مصدر قياسي لان قياس فاعل كنادى الفاعل وغيره سماعي لكن وجه الضم مع المد أنه لما انتفت
المشاركة في نادى كان بمنزلة الثلاثي الدال على صوت وقياسه فعلا بالضم كصرخ صراخا فاعلى
اللفظ كسر ومدوم من راعى المعنى ضم ومد ثم قصر كل منه ما تخفيفا وقيل المضموم اسم لامصدر
والهمزة منقلبة عن واو ككسواء كفى الغزى وهو لغة النداء بأى لفظ واصطلاحا طلب الاقبال
بأى أو إحدى اخواتها والمراد بالاقبال مطلق الاجابة فدخل يا لله ولا تنافض في يازيد لا تقبل لان
يا طلب اقباله ليسمع النهى فلم توجه له النهى الابد اقباله ولا ينادى حقيقة الا المميز لانه الذي
تناهى اجابته وأما غيره كاجبال ويا أرض فاستعاره كناية حيث شبه بالميز في النفس ويا تخيل
(قوله وللمنادى) الاظهر فتح داله وان صبح الكسر أيضا والهاء صفة من النأى وهو البعد والكاف
في كانه بمعنى مثل أى مماثل معطوفة على مدخول ال الموصولة ويا وهما محذوفة للضرورة أى
وللمنادى الذى هو نداء وما مثله يا الخ وانما قدمها لانها أعم الادوات اذ تدخل كل نداء ولا يقدر عند
الحذف غيرها وتعين في الخلالة والمستغاث وأياها وأيتها لعدم سماعها بغيرها لابعدها حقيقة أو
تنزيلا فانه غير لازم في يا (قوله وأى) بفتح الهمزة مقصورة وقد تم كفى التسهيل فتكمل الادوات
ثمانية (قوله وآ) هو همزة ممدودة (قوله والهمز) أى المقصور للنداء أى القريب * (قائدة) * ذهب
بعضهم الى ان حروف النداء أسماء أفعال تتحمل ضمير المنادى بالكسر فيكمل للهمزة اقسام
الكلمة فهي حرف للاستفهام وفعل أمر من الواى وهو الودع واسم فعل بمعنى أدعولكنها في
الثاني مكسورة ولها في ذلك نظائر مرت كعلى ومن (قوله فله الخ) أى لان البعيد يحتاج لمد الصوت
ليسمع وهذه الادوات مشتملة على حرف المد لكن هذا ظاهر في غير أى بالقصر ومذهب المبرد ان يا
وهيا للبعيد وأى والهمزة للقريب وبالعجميع وكذا ابن برهان الا انه جعل أى للمتوسط وأجمعوا
على جواز نداء القريب بما للبعيد دللته منزلة كما أشار له الشارح بقوله أو فى حكمه وكذا الجرد
التاكيد احتما معا يتلوا النداء على منع عكسه لئلا كيداعدم تأتية ولا مانع منه للتنزيل سم
(قوله وازيداه) واحرف نداء ونديه وازيدامنادى مضموم تقدير المناسبة ألف الندبة والهاء للسكت
(قوله قد يعرى) بضم الباء وشذ الزاء أى يجرد من حرف النداء لفظا (قوله وذلك) أى التعرى
المفهوم من يعرى (قوله والمشاركة) حقه ان يقول والمشاركة أى اسم الاشارة لانه الذى تدخل
عليه بالكنة عطوفة على الجنس أى في اسم الجنس واسم المشاركة أى الاسم الدال عليه من حيث
انه مشار له وهو اسم الاشارة وظاهر كلامه انه ينادى مطلقا وقيد الشاطبي بغير المتصل بكاف
الخطاب فلا يقال يا هذا (قوله لا يجوز حذف الخ) أى لان الحذف ينافى مد الصوت المطلوب في

ان على الله ان تبايعا
تؤخذ كرها وتجبى طائعا
فتؤخذ بدل من تبايع ولذا نصب
(ص) * (النداء) *

وللمنادى الناء أو كالنما
وأى وآ كذا أيا ثم هيا
والهمز للنداءى ووالمن ندب

أو يا وغيره الذى اللبس اجتنب
(ش) لا يخلو المنادى من أن يكون
مندوبا أو غيره فان كان غير
مندوب فاما أن يكون بعيدا أو فى
حكم البعيد كالنائم والمساوى أو
قريبا فان كان بعيدا أو فى حكمه
فله من حروف النداء يا وى وآ
وأيا وهيا وان كان قريبا فله الهمزة
فخو أو يذ أو قبل وان كان مندوبا
وهو المقتض عليه أو المتوجع منه
فله واخو وازيداه وواظهره ويا
أيضا عند عدم التباسه بغير المندوب
فان التباس تعينت واوامتنعت يا
(ص)

وغيره مندوب ومضمر وما
جام مستغاثا قد يعرى فاعلى
وذال في اسم الجنس والمشاركة
قل ومن يمنعه فانصر عاذله
(ش) لا يجوز حذف حرف النداء
مع المندوب فخو وازيداه ولا مع
الضمير فخو يا اياك قد كفيك ولا
مع المستغاث فخو يا زيدا وأما غير
هذه فيحذف معها الخرف جوازا
فتقول فى يازيد أو قبل زيدا أو قبل
وفى يا عبد الله أركب عبد الله أركب
لكن الحذف مع اسم الاشارة قليل

المنسوب والمستغاث ويقوت الدلالة على نداء المضمحل لكونه شاذاً فليلا يباس عليه على الصحيح بل
منعه بعضهم مطلقاً وأقول ما سمع منه كذا بال قد كفتك وقوله

يا أبحر بن أبحر يا أنت * أنت الذي طلقت عام جعت

بأن يافيه للتنبيه وإياك مفعول المحذوف بفسره كفتك وأنت مبتدأ مؤخر كدابات الثانية والذي
خبره ومحل الخلاف ضمير الخطاب أما غيره فلا ينأى اتفاقاً وأما حديث يافيه يافيه لا هو الا هو
فلفظ هو في مثله اسم للذات العلمية لا ضمير وقولك يا أبحر (قوله وكذا مع اسم الجنس) قيده في
التسهيل بالمبنى للدعاء وهو النكرة المقصودة أما غير المقصودة كيارجل لا خديدي فيلزمه الحذف كما
في شرح الكافية وظاهر الاشموني بالخلاف لكن صرح المرادي بأن بعضهم أجاز الحذف معه
أيضاً ولعله لم يعتبره لضعفه فهذا موضع رابع يمنع فيه التعري ويزاد لفظ الجلالة اثلاثاً تقوت
الدلالة على النداء لكونه بال والمنادى البعيد لا حتمياً جند الصوت المنافي للحذف والمتعجب
منه لانه كالمستغاث لفظاً وحكماً كاللواء والعشب فتجيبان كثيراً ما فالجمله سبعة وفي الإشارة واسم
الجنس المعين الخلاف الذي في الشارح (قوله حتى أن أكثر النحويين منعه) أي الحذف فيهما
وهو مذهب البصريين وحلوا المسموع على ضرورة أو شذوذ وخبرنا من استعمله من المولدين وهو
عند الكوفيين مقدس مطرد فيهما والانصاف القياس على اسم الجنس لتكرره نظماً ونثراً وقصر
اسم الإشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر وقد قال في شرح الكافية وقول الكوفيين في اسم
الجنس أصح (قوله ثم أنتم هؤلاء الخ) أوله البصريون بأن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنهم وقتلون صلته
أو هو واسم إشارة خبر أنهم أو عكسه وقتلون حال (قوله ذا الرعواء) مصدر نائب عن فعله أي يها هذا
انكشف عن دواعي الصبا انكشافاً (قوله أصبح ليل) مثل يضرب عند اظهار الكراهة من الشيء

أي أثبت بالصبح بالليل وأصله ان امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له أصبحت
أصبحت يافتي فلم يلتفت لقولها فرجعت الى خطاب الليل كأنها تستعطفه لخلصها مما هي فيه
بمعنى الصبح (قوله أطرق كرا) أي ياكروان فرخم بحذف النون على لغة من لا ينتظر فتبعته بالالف
لكونه المنازلة اسماً كرا رابعاً كما سيأتي ثم قامت الواو ألفاً البحر كها وانفتاح ما قبلها وأكاه حلال
اجماعاً كما في حياة الحيوان وهذا مثل تمامه ان التعام في القرى يضرب ان تكبر وقد نواضع أشرف
منه (قوله وابن المعروف) أي سوا سبق تعريضة النداء كالعلم أو حصل به وهو النكرة المقصودة فان
تعريفها التماهي بالقصد والاقبال عليها والصحيح بقاء العلم على تعريف العلمية ويزيد بالنداء وضوحاً
لانه ينكر قبل النداء اذ المنادى قد لا يقبل التنكير كالجلالة واسم الإشارة وانما تنكر عند اضافته
لان مقصودها الاصل التعريف أو التخصيص فلا بقيت العلمية لغت الاضافة وأما النداء فقصوده
الاصلي طلب الاصغاء لا التعريف فلا حاجة للتنكير سم وانما لم يجتمع النداء مع ال اثلاثاً ليجمع
بين اداتي تعريف ظاهرين بخلاف العلمية قائم بغیر اداة ظاهرة فتدبر (قوله حتى انخ) قيل علته
بنائه شبهه بكاف ذلك خطايا وافراده عن الاضافة ورد بأن النكرة غير المقصودة كذلك مع اعرابها
وانما هي شبهه بكاف الظاهر في نحو ادعوك خطايا وافراده وتعريناً وهي مشابهة لكاف ذلك
لفظاً ومعنى فهو شبهه للعرف بالواسطة فخرج بالافراد المضاف وشبهه وبالتعريف النكرة وبني
على حركة ايداً تابعروض البناء وكانت ضمة لرفع اللبس الحاصل بغيرها اذ التنكير يلبس بالمضاف
لياء المتكلم بعد حذفها وانفتح بلبس به عند قلبها ألفاً وحذفها وأما ضمه بعد حذف يائه فقليل
لا ينال باللبس به (قوله بالضمة) أي ظاهرة أو مقدرة فيجب تقديرها في الموصى وباقاضى ويحذف
تنوين قاض اتفاقاً لئلا يمتدح أو تثبت ياءه عند التحليل اذ لم يبق موجب لحذفها وتستمر محذوفة عند

وكذا مع اسم الجنس حتى ان أكثر
النحويين منعه ولكن أجازه
طائفة منهم وتبعهم المصنف ولهذا
قال ومن منعه فأنصر عاذله أي
انصر من يعدله على منعه لورود
السماع به في ورود منه مع اسم الإشارة
قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون
أنتم كم أي ياهؤلاء قول الشاعر
ذا رعوأ فليس بعد اشتعال الر
أس شيما الى الصبا من سبيل
أي ياذرعوأ ورد منه مع اسم الجنس
قولهم

أصبح ليل أي بالليل وأطرق كرا أي
يا كرا (ص)

وابن المعروف المناد المنفرد

على الذي في رفعه قد عهدا
(ش) لا يخلو المنادى من أن يكون
مفرداً ومضافاً أو مشبهاً به فان كان
مفرداً اما أن يكون معرفة أو نكرة
مقصودة أو نكرة غير مقصودة فان
كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة
بني على ما كان يرفع به فان كان يرفع
بالضمة بني عليه نحو يازيد ويارجل
وان كان يرفع بالالف أو بالواو وكذلك

المبرد لأنه تروى من مؤلفه حذف الباء فحذف تنوينه البناء وبقي حذف يائه فأفاده المصباح والظاهر
جريان ذلك الخلاف في يأتي (قوله يازيدان) الظاهر أنه من النكرة المقصودة إذ لا يثنى العلم ولا
يجمع إلا بعد تنكيره وإذا لم يرد في غير النداء عوضا عن العلمية فكذلك يعوض عنها تعريف النداء
وما يفيد منه صنيع الشارح من أنه مثال للعلم حيث ذكر يارجلان بعده للنكرة المقصودة قائما
ذلك باعتبار أنه قبل التثنية كان علما (قوله يارجلان) صغره ليسوخ جمعه بالواو والنون (قوله
فعل مضمر) أي عند سيبويه وقال المبرد نصب بحرف النداء السدس فعل المضمر مثله وأما المنادى ففضله
يازيد جلة الآن جرأهم مقدران عند سيبويه وهما الفعل والفاعل وعند المبرد سحرف النداء
سدس الفعل وحده واستمر انما فعل فيه لأنه لما عمل عمله تحمّل الضمير مثله وأما المنادى ففضله
منه بول به لأنه واجب الذكر لا يفتقر النداء (قوله حذف دعوى) أي لزوما لكثرة الاستعمال
ونسد الحرف سدس في طلب الاقبال ولا يرد أن يدعو خبر فلا يكون أصلا لإنشاء وهو النداء
لجواز أن يقصد بالفعل الإنشاء أيضا وإذا كان الأولى تقديره ما ضاياه الغالب في الإنشاء (قوله
في أنه يتبع بالرفع الخ) أي ولا يجوز اتباع حركته الأصلية في نحو ياسيوي ويهاو ولا يعلب عدها
بأصلها عن حركة الأعراب بخلاف الضم فإنه بعروضه أشبه الأعراب العارض بالعامل وبهذا
ينحل اللغز المشهور في هؤلاء وكذا المحكي فيبني على ضم مقدر للعكسية كعربه في غير النداء ويرفع
تابعه أو ينصب كيتأبط شر المقدم والمقدم ولا يجوز اتباع حركته الأصلية وفي قوله بالرفع
تسامح بعلم من الفصل الآتي (قوله والمضاف) أي لغیر ضمير الخطاب والافلا ينادى أصلا فلا
يلزم جمع خطابين اشخصين في جملة واحدة إذ النداء خطاب للمضاف والضمير لغيره وهو متنع (قوله
عادمًا خلافا) أي في الجملة والافتعل يجوز الضم فيما أضافته غير محضة أو كقيل

وليس كل خلاف جاء معتبرا * الخلاف له حظ من النظر

(قوله أو مشبه به) هو ما اتصل به شيء من تمام معناه فيطول به كالمضاف أما بكونه عاملا فيه رفعا أو
غيره كما حسنا وجهه وبأطالع العاجلا ويأرقبا عباد وكذا إذا غفل الموت يطلبه أن جعلت الجملة
حالا من الضمير في غافلا وبعطفه عليه في التسمية قبل النداء كالثلاثة وثلاثين وكذا النكرة
الموصوفة قبل النداء عند كثير سواء وصفت بمفرد أو غير مكسبة كقوله يارجلان كريمة أقبل
وكقوله صلى الله عليه وسلم في سجوده يا عظيم يا عظيم لكل عظيم وبأحلى الأبيجى وقول الشاعر
* أدارا يجوزى هبت للعين عبرة * لأن النداء لما ورد على الوصف صار كمن تمة المنادى كالعمول
من العامل ولا يلزم مثل ذلك في المعرفة الموصوفة لعدم احتياجها الوصف كالنكرة فإن وصفت
بعد النداء وجب البناء لأنها حينئذ مفردة صود وان احتمل الأمر أن جاز وجاز ولا يرد أن
النكرة تنعريف بالنداء فلا يصح وصفها بعدم نكرة ولا بجملة لأنه يعتقر في المعرفة الطارئة وأما
الموصوفة قبل النداء فيعرف التعريف علميا معاملة المنعوت وحده أفاده المصريح وفي التسهيل أن
الموصوف قبل النداء من المفرد لا شبه المضاف لكن نصبه أرجح كالحديث والبيت فقوله هذا
وإن المعترف المفرد أي وجوب في غير الموصوف وجواز فيه قال سم ويحصر الشبيه بالمضاف
فيما ذكر يعلم أن الموصول في نحو يامن فعل كذا من المفرد فيقدر ضمها كقوله في سيبويه (قوله
أيارا كالح) أن شرطية مدغمة في ما الرائد تعرضت أي أتيت العروض وهي مكة والمدينة وما
بينهما ونجران بلديا يمين (قوله ويأرض عرو) أشار به للردي على ثعلب في الإضافة غير المحضة (قوله
ويأثلاث وثلاثين) أي فمن سميت بذلك فيجب نصبها بلا خلاف الأول لشبه المضاف في الطول
والثاني لعطفه على المنصوب ويمتنع حينئذ ادخاله على الثاني لأنه جر علم كعبد شمس فان ناديت

نحو يازيدان ويأرجلان ويأزيدون
ويأرجلون ويكون في محمل نصب
على المقعولية لأن المادى مفعول
به في المعنى ونأصبه فعل مضمر نأبت
يأصبه فاصلا يازيد أدعو زيد
فحذف دعوى نأبت يأصبه (ص)
وأما انضمام ما نأقبل النداء

ويأرجل يجرى ذى بناء جردا
(ش) أي إذا كان الاسم المنادى
مبدأ قبل النداء قدر بعد النداء
بناء على الضم نحو يها هذا ويأرجل
يجرى ما تجدد بناء أو بالنداء كزيد في
أنه يتبع بالرفع من إعادة اللفظ المقدر
فيه وبالنصب من إعادة الفعل فقول
يها هذا العاقل والعاقل بالرفع
والنصب كما تقول يازيد المظريف
والظريف (ص)

والمفرد المنكور والمضاف

وشبهه أنصب عادما خلافا
(ش) تقدم أن المادى إذا كان
منردا معرفة أو نكرة مقصودة يبنى
على ما كان يرفع به وذ كرهنا أنه إذا
كان منردا نكرة أي غير مقصودة أو
مضافا أو مشبه به نصب فمثال الأول
قول الاعشى يارجلان خذ بيدى وقول
الشاعر

أيارا كالأعرجت قبلما

ندامى من فجر أن لا تلاقيا
ومثال الثاني قولك يا غلام زيد يا
ضارب عمرو ومثال الثالث قولك
يا طالعاجلا ويأحسننا وجهه ويأ
ثلاثة وثلاثين

جماعة هذه عدتهم فان لم تتعين نصبهم ما أيضا وان عينت فان أردت بهم اجماعتين معيتين ضمنت
 الاول لانه نكرة متصورة وعرفت الثاني بال على المختار لانه نكرة يريد بها معين ولم يكف بتعريف
 النداء لان يالم تباشره ونصبته أو رفعت لانه تابع المضموم اذا أعيى ليا فيجب ضمهم مجردا من
 آل وان أريد بهم اعدوا وخدمين فان ظاهر نصبهما كفاي التسمية سم (قوله ونحو زيد) منعول ضم
 ومنعول اقبح ضمير مخذوف يعود عليه ومن نحو الخ حال من زيد ولا تنفتح التام من وهن من
 اذا ضعف أو بضمها من أهان غيره اذله (قوله اذا كان المنادى مفردا الخ) ذكر ستة شروط
 أفاده المتن بالمثال وسأني محترزها وبقي ما بع كون المنادى ظاهرا لاعراب فهو يا عيسى بن مريم
 يتعين فيه تقدير الضم اذا نقل مع التقدير حتى يخفف بالفتح وثامن وهو كون ابن مفردا لا معنى
 وجعا ولا يخفى أخذهما من صنيع المصنف وموضوع المسئلة اعراب العلم الاول بالحركات حتى
 يصح فهمه وضمه فالمتى والجمع على حده خارجا عن ذلك وانظر جمع التكسير كما زيودا بن بكر
 وابن عمرو وابن خالد هل هو كلفرد أم لا ومقتضى تعليله سم جواز الفتح بكثرة الاستعمال امتناعه
 في ذلك اذ لا يكسر كلفرد وقد يكون خارجا بالمفرد كما خرج به المضاف فأملى وشرط النورى في شرح
 مسلم كون البنية حقيقة (قوله ووصف بـ) أى أو ابنة بخلاف بنت لانه استعمالها في
 نحو ذلك (قوله مضاف الى علم) أى مذكرة ومؤنث وكذا العلم الاول كما زيد بن فاطمة ويا هند ابنة
 زيد بالضم والنصب وغلطوا من اشتراط ذكر العلمين ولا فرق بين كون العلم الثاني مفردا أم لا
 صبيان وحقة ان يقول مضافا بالنصب على أنه حال من ابن لانه معرفة بقصد لفظه فلا يوصف
 بشكرة (قوله وجهان) أما الضم فعلى الاصل وأما الفتح فاتباع الفتحة ابن لكون الحاجر بينهما ما ساكا
 غير صين أو هو فتح بنية على تركيب الصفة مع الموصوف كخمس عشرة أفتح اعراب على اتمام
 ابن وإضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يضاف اليه لا يستعمله وأما فتحة ابن فعلى الاول
 اعراب وعلى الثاني بما مضم النداء مقدر عليه كما يقدر في خمسة عشر وعلى الثالث لا اعراب ولا
 بناء كفاي التصریح لانه رائد لم يطل به عامل فتقول في اعرابه على الاول زيد منادى قدر ضم له لفتحة
 اتباعه لابن وابن صفة منصوب بالفتحة الظاهرة لانه مضاف وعلى الثاني زيد ابن منادى وضمه
 مقدر على ابن لحركة البناء التركيبي وعلى الثالث زيد منادى منصوب لإضافته الى سعيد ولفظ
 ابن مقوم بينهما لا محل له ولا يصح بدلا ولا عطف بيان لعدم تمام الاول الا بالمضاف اليه وحل يجوز
 كونه نو كيدا لفظيا بالمرادف كما سيأتى في سعد سعد الاوس فتكون فتحة اعرابا تأمل (قوله
 ويجب حذف ألف ابن خطا) أى بالشروط السابقة كما يصح به قوله والحالة هذه ما لم يقع أول
 سطر أو تقطع هزته للشعر والائتبات وكذا ان عدم شرط كان لم يقع بعد علم بكاء ابن بكر أو ابن بكر
 على أو فصل منه أو لم يكن صفة له بل بدلا أو خبرا ولو منسوخا ونصب باعنى أو كان منادى بكاء
 زيد ابن بكر أى يا ابن بكر أو كان مستقهما عنه كهل زيد ابن بكر أو ثنى الابن أو جمع أو وقع بعد
 مشى أو جمع كما مر مثاله أو لم يصف لاسم أى به حقيقة بل ضميره أو بجدما أو معلمه أو لفظ ابن أو أخ
 مثلا قال الدينورى في كتاب الرسم أو لقلب غلب على أى به أو صنادعة اشتهر بها كجا زيد ابن الامير
 أو القاضى زاد الطبل لاوى في نظم له أو لامة كعيسى بن مريم فكل ذلك ثبت فيه الألف وهو
 مقتضى الشروط المسارة لكن مرأنهم غلطوا من شرط تذ كبر العلمين في مسئلة جواز الفتح وقد
 قال في التسهيل كل ما جوز فتح المنادى المضموم أو وجب حذف تنوينه في غير النداء الا لضرورة
 وحذف ألف ابن خطا اه وفي الصبيان ومثل ابن في ذلك ائنة تطيع ما مر ولا فرق في كل ذلك بين
 كون العلم اسما أو كنية أو اتباعا على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعى بوجوب التنوين وثبوت

(ص) ونحو زيد ضم واقبح من
 نحو أريد بن سعيد لا تن
 (ش) أى اذا كان المنادى مفردا
 علما ووصف بـ مضاف الى علم ولم
 ينصل بين المنادى وبين ابن جاز لك
 في المنادى وجهان البناء على الضم
 نحو يا زيد بن عمرو وفتح اذا عا نحو
 يا زيد بن عمرو ويجب حذف ألف
 ابن والحالة هذه خطا

قوله وضمه مقدر على ابن فسمه تأمل
 لإضافته الى سعيد فتحقه أن يكون
 في محل نصب لانه على هذا الوجه
 يكون زيد ابن مضافا وسعيد مضاف
 اليه كما اذا قلت يا خمسة عشر زيد
 فتأمل اه وسأني في نحو سعد سعد
 الاوس ما يصح بذلك اه منه

(ص) والضم ان لم يل ال ابن علما

ويل الابن علم قد حقا
(ش) أى اذا لم يقع ابن بعد علم ولم يقع
بعده علم وجب ضم المنادى وامتنع
فحقه مثال الاول نحو يا غلام ابن عمرو
ويا زيد الظريف ابن عمرو ومثال
الثاني يا زيد ابن أخينا فيجب بناء
زيد على الضم في هذه الأمثلة ويجب
اثبات ألف ابن والحالة هذه (ص)
واضهم وأنصب ما اضطرارا نقونا

مثاله استحقاق ضم بنا
(ش) تقدم انه اذا كان المنادى مفردا
معرفا أو نكرة مقصودة يجب بناؤه
على الضم وذلك هنا انه اذا اضطر
شاعر الى تنوين هذا المنادى كان له
تنوينه وهو مضموم وكان له نصبه
وقد ورد السماع به ما فن الاول قوله
سلام الله يا ماطر عليها

وليس عليت يا ماطر السلام
ومن الثاني قوله
ضربت صدرها الى وقالت
يا عبد القدوقك الا واقى (ص)
وباضطرار خص جمع يا وأل
الامع الله ومحكى الجمل
والاكثر اللهم بالنعويض

وشذيا اللهم في قريض
(ش) لا يجوز الجمع بين حرف النداء
وأل في غير اسم الله تعالى وما سمي به
من الجمل الا في ضرورة الشعر كقوله
فيما الغلامان اللذان فزا

ايا كما أن تعقبا ناشرا
وأما مع اسم الله تعالى ومحكى الجمل
فيجوز فتقول يا الله بقطع الهمزة
ووصلها وتقول فين اسمه الرجل
منطلق يا الرجل منطلق أقبل
والاكثر في نداء اسم الله تعالى اللهم
بهم مشددة موقوفة من حرف النداء
وشذيا الجمع بين الميم وحرف النداء في
قوله

الا ان اذا كان العلم الاول مضافا كجاء أبو محمد ابن زيد واختاره الصفدي بعد نقله الخلاف فيه
وكذا اختاره في اضافة الثاني كجاء زيد ابن عبد الله اه (قوله والضم الخ) مبتدأ خبره قد حقا وان
لم يل شرط ويل الثاني عطف عليه والواو فيه بمعنى أولان انتقاء أحدهما كاف في تحتم الضم
والجواب محذوف لوجود شرط حذفه اختيارا وهو مضى فعل الشرط في المعنى كما سيأتي في عوامل
الجزم أى فالضم متحتم أو ان قد حقا جوابه حذف فاعله للضرورة والشرط وجوابه خبر المبتدأ
ربط بالضم في حتم والوجه الاول أولى لعدم احتياجه الى ضرورة كما مر غير مرة (قوله أى اذا لم
يقع الخ) دخل في هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الاول والتوصل بينه وبين
ابن كما ذكره الشارح وكذا عدم ذكر ابن كما زيد الفاضل اذ يصدق عليه انه لم يقع الابن بعد علم لان
السالبة تصدق بنفي الموضوع وقوله أول لم يقع الخ هو مفاد يحجز البيت وهو محترز شرط رابع أى
عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الاول كما اذا كان الابن غير صفة له بان كان بدلا منه
أو عطف بيان وهو محترز شرط خامس وكذا يجب الضم ان ثنى الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى أو
جمع أو لم تكن النبوة حقيقية أما اذا كان العلم الاول غير مفرد وهو محترز الاول كما عبد الله بن زيد
فيجب نصبه (قوله يا غلام ابن عمرو) اعترض وجوب ضم بن النكرة الموصوفة فيجب نصبها أو
يجوز على ما مر اذا ن يقال له وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو التركيب فلا ينافي
جواز النصب كشيبة الماضي أفاذه الصبان (قوله واضهم الخ) في تعبيره بالضم والنصب اشارة الى
ان المنون اضطرارا يكون مبنيا اذا ضم كاله قبل الاضطرار ومعربا اذا نصب رجوعا لاصل
الاسماء وحينئذ يتعين في تابعه النصب وفي الضم يجوز معه النصب (قوله مثاله الخ) بيان لما الاولى
حال منها واستحقاق مبتدأ خبره بناؤه متعلق به بضمينه معنى اثبت وجهه المبتدأ والخبر صلة ما
الثانية (قوله ضربت صدرها الى) أى متعجبة من نجائى مع ما لا يقى من الحروب على عادة النساء
من ضرب صدورهن عند التعجب فالى بمعنى متعلق بحال محذوفة كما ذكرنا وضربت لضمينه
معنى تعجبت وأصل أو اوى وواقى جمع واقية أى حافظة فأبدلت الواو الاولى همزة تاسيى فى قوله
وهمز أول الواوين رد الخ (قوله في قريض) فاعيل بمعنى مفعول من قرضت الشئ قطعته سمى به
الشعر لا قطاعه من الكلام (قوله بين حرف النداء) اشارة الى ان ذكر المصنف بامثال لا قيد
فثله باقى الادوات (قوله وأما مع اسم الله تعالى الخ) زاد في التسهيل اسم الجنس اذا كان مشبها به
نحو يا الاسد شدة أقبل لان تقديره يا مثل الاسد حذف مثل وأقيم المضاف اليه مقامه فلم تدخل يافى
الحقيقة على أل ولا يلزمه جوازيا القرية على تقدير يا أهل القرية لان ذكر وجه الشبهة في الاول
يدل على معنى المضاف المحذوف وهو المنلية بخلاف هذا سم وزاد المبرد ما سمي به من الموصول
المحلى بأل مع صلته كما الذى قام وصوبه الناظم وان منعه سيبويه فان سمي به بلا صلته منع ندأوه
اتفاقا صبان (قوله بقطع الهمزة) أى لانها العدم مفارقة له صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف في
النداء وحينئذ تثبت ألف يا وجوبا وقوله ووصلها أى نظرا لاصلها وحينئذ تثبت ألف يا أو
تحذف ففيه ثلاثة أوجه بخلاف يا المنطلق زيد فيجب قطع همزته مع ثبوت ألف يا لان ما بدئ
بهمزة الوصل فعلا كان أو غير يجب قطعها في التسمية بلا صيرورتها جزءا من الاسم فتقطع في
النداء أيضا ولا يجوز وصلها نظرا لاصلها كما في الجملة لان له خواص ليست لغيره (قوله اللهم
بهم الخ) أى فهو منادى مبنى على ضم الهاء على المختار في محجل نصب والميم عوض عن يا فرار من
دخولها على أل وخصت الميم لما سبقتها اليافى انها التعريف عند جبر وشددت لتكون على حرفين كما
وأخرت تبركا بالبداء باسم الله تعالى اذ لا يجب كون العوض في محل المعوض منه كما عدة وألف

اني اذا ما حدث الله

أقول يا اللهم يا اللهم

(ص) * (فصل) *

تابع ذى الضم المضاف دون آل
الزمنه نصبا كآزيد هذا الخيل
(ش) أى اذا كان تابع المنادى
المضموم مضافا غير مصاحب للآل
واللام وجب نصبه نحو يا زيد صاحب
عمرو (ص)

وماسوا ما رفع أو انصب واجعلا
كسقل نسقا وبدا
(ش) أى وما سوى المضاف المذكور
يجوز رفعه ونصبه وهو المضاف
المصاحب لآل والمفرد فتقول يا زيد
الكريم الاب برفع الكريـم ونصبه
ويا زيد الظريف برفع الظريف
ونصبه وحكم عطف البيان
والتوكيد ككم الصفة فتقول يا رجل
زيدو زيد بالرفع والنصب ويأتي
اجمعون وأجمعين وأما عطف النسق
والبدل ففي حكم المنادى المستقل
فيجب ضمهم ان كان مفردا نحو يا رجل
زيدو يا رجل وزيد كما يجب الضم لو
قلت يا زيدو يجب نصبه ان كان
مضافا نحو يا زيد يا عبد الله ويا زيد
وآبا عبد الله كما يجب نصبه لو قلت
يا آبا عبد الله (ص)

وان يكن منصوب آل مانسقا
ففيه وجهان ورفع ينتقى

ابن أما البديل فيجب فيه ذلك كقافى ماء وماه وتعالى وتعالى فكل بدل عوض ولا عكس ولا يوصف
اللهـم عند سيبويه كالأوصاف غيره مما يختص بالنداء واجازة المبرد نحو قل اللهم فاطر السموات
وجهه سيبويه على النداء المستأنف وقد تحذف منه آل فمبصر لا هم وهو كثير في الشعر (قوله انى
اذا الخ) الحدث بفتح الحاء من امر الحادث من مكاره الدنيا والآلى نزل (تمة) تستعمل اللهم على
ثلاثة أوجه أحدها النداء المحض كما سمعته ثانيها أن يذكروا المحبب تمكينا للجواب في ذهن
السامع نحو اللهم نعم في جواب أزيد قائم الثالث ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة الوقوع أو
بعده نحو يا زورك اللهم اذالم تدعى اذا الزيارت مع عدم الطلب قليلا ومنه قول المولدين اللهم
الآن يقال كذا قيل وهى على هذين وقوفة لا معربة ولا مبنية لخروجها عن النداء فهى غير
مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكن أو الندرة فتكون معربة
كلا قول ولو سلم فيقال انه منادى صورة فله حكمه والله أعلم

* (فصل) *

(قوله تابع ذى الضم) نصب بتعذوف بفسره الزمه والمضاف صفته ودون آل حال من تابع أو من
ضمير في المضاف قيل ولو قال ذى البناء لشمى المنى والجمع وائت خبير بان البناء عند المصنف
لفظى هو نفس الحركات وما تاب عنهما فالضم الذى هو احد انواعه يصدق بالصفة وما تاب عنها
فتدبر والمراد الضم لفظا أو تقدير كاسيبويه ذا الفضل والمراد بالتابع هنا ما عدا النسق والبديل
وهو النعت والبيان والتوكيد بقرينة ما بعده واعلم أن تابع المنادى المشقل على ضميره يجوز فيه
النصب نظرا لكونه مخاطبا والغيبة نظرا لكونه اسماء ظاهرا كما زيد نفسك أو نفسه ويأتيكم كلكم
أو كلهم ويا ذا الذى أتى أو قام (قوله وجب نصبه) أى مراعاة لخل المنادى ولا يجوز اتباعه للفظه
لانه عذر ضم النداء في المضاف وهذا اذا كانت اضافته محضة والا جاز لكونه فى نية الاتصال كما
رجل ضارب زيد بالضم والنصب ومثل الشبهة بالمضاف كما قاله الرضى وان صرح السيبوطى
بوجوب نصبه ان قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع انه نكرة
قلت لا ينعت بذلك الا النكرة المقصودة كقافى الصبان وقد مر انه يتساعف في المعرفة الطارئة وحينئذ
فتقول الشارح يا زيد صاحب عمرو ومشكل من وجهين كالأخفى الآن ان يراد بصاحب الدوام أو انه
غلبت عليه الاسمية فتكون اضافته محضة ويتعرف بها (قوله وما سوى المضاف المذكور) أى
من تابع ذى الضم خاصة فخرج تابع المنصوب فيجب نصبه مضافا أو غير محلى بال أو لا النسق
والبدل فكسقل المستقل لما أتى (قوله والمفرد) أى عن الاضافة فقط كما زيد الظريف أو عنها وعن آل
كما زيدو كذا يا رجل ظريف بالرفع والنصب ولا يرد وصف المعرفة بالنكرة لما مر وكذا
المضاف اضافة غير محضة مع خلوه من آل والمشببه كما مر عن الرضى (قوله برفع الكريـم) فيه
تسجع فان ضمة التابع اتباع للفظ المنادى لا اعراب ولا بناء كما قاله الدمامى فهو منصوب بفتحة
مقدرة حركة الاتباع ولذلك ينون اذا خلا من آل والاضافة لعدم بناءه واعلم ان محل ذلك في النعت
اذا كان طارئا بعد النداء أم لا فينصب منعوته اسمها بالمضاف كما مر فيمنصب النعت تبعاله (قوله
ففي حكم المنادى المستقل) أى لأن البديل على نية تكرار العمل وهو ياو العاطف كالنائب عنه
(قوله وجب ضمهم) أى ضم بناء فلا ينون كما يفيد ما بعده (قوله وان يكن الخ) اسمها ما نسق
ومصوب آل خبرها مقدما وهذا تقييد لقوله كسقل الخ وخص التقييد بالنسق لان البديل
لا يكون الا خاليا من آل اذ حرف النداء مقدرا قبله فلا يجمع بينهما وقوله ورفع مبتدأ وسوغه التقسيم

(قوله)

(ش) أى انما يجب بناء المنسوق
على الضم اذا كان مفردا معرفة
بغير ال فان كان بال جاز فيه وجهان
الرفع والنصب واختار عند التحليل
وسبويه ومن تبعهما الرفع وهو
اختيار المصنف ولهذا قال ورفع
ينبغي أى يختار فتقول يا زيد والغلام
بالرفع والنصب ومنه قوله تعالى
يا جبال أوبي معه والطير برفع الطير
ونصبه (ص)
وأىها منصوب ال بعد صفة

يلزم بالرفع لى ذى المعرفة
وأىها ال الذى ورد

ورصف أى بسوى هذا
(ش) يقال يا أيها الرجل ويا أيها
ويا أيها الذى فعل كذا أى منادى
مفرد مبني على الضم وهارائدة
والرجل صفة لاى ويجب رفعه عند
الجمهور لانه المقصود بالنداء وأجاز
المجازى نصبه قياسا على جواز نصب
الظريف في قولك يا زيد الظريف
بالرفع والنصب ولا توصف أى الا
باسم جنس محلى بال كالرجل أو باسم
إشارة نحو يا أيها أقبل أو وصول
محلى بال نحو يا أيها الذى فعل كذا
(ص)
وذو إشارة كائى في الصفة

ان كان تركها يفتى المعرفة
(ش) يقال يا هذا الرجل فيجب رفع
الرجل ان جعل هذا وصلة لندائه كما
يجب رفع صفة أى والى هذا أشار
بقوله ان كان تركها يفتى المعرفة
فان لم يجعل اسم الإشارة وصلة لنداء
مابعده لم يجب رفع صفة بل يجوز
الرفع والنصب

(قوله وجهان) أى لامتناع تقدير حرف النداء قبله بسبب أل فاشبه النعت في أن العامل فيه هو
العامل في الاول جاز فيه مرعاة لنظ الاول ومجمله وظاهره جواز رفعه ولو كان مضافا كما زيد
والحسن الوجه قال الصبان ولا بعد فيه اه أى لان اضافته تكون غير محضة أبدا في نية
الانفصال اذا ما اضافته محضة لا تدخله ال (قوله واختار الرفع) أى تبع اللفظ لما فيه من مشاكاة
الحركة وليكونه أكثر واختار أبو عمرو وغيره النصب لان ما فيه ال لا يباشر حرف النداء فلا
يشاكل لفظ ما يباشره وتساكبا بظاهر الآية فقد أجمع فيها القراء سوى الاعرج على نصب الطير
عطفا على محل جبال وأجيب باحتمال أنه بالعطف على فضلا قبل أو بسخر نامة درا (قوله وأىها
الخ) مبتدأ خبره يلزم ومفعول ال مفعوله مقدم عليه وبعد وصلة وبالرفع أحواله منه أى وأىها
يلزم منصوب ال حال كونه صفة له مرفوعا كائنا بعده ومنصوب ال مبتدأ ثان خبره يلزم وبالجملة
خبرها ما حذف رابطها أى يلزمها (قوله ورد) أفرد ضمير الفاعل المألوف ليدل على كونه من أيها
وأىها الذى أوحى خبره أحداهم بالدلالة الاخر عليه أى وردا أيضا وقوله بسوى هذا أى
المذكور من منصوب ال وذو الذى (قوله فأى منادى مفرد) أى نكرة مقصودة وتكون بلفظ
واحد وان شئت صفتها أو جعلت كأيها الرجلان أو الرجل لكن يختار تأنيثها لتأنيث صفتها كما
أيتا النفس ولا يجب كما قاله الدماميني (قوله وهارائدة) أى حرف تنبيه زائد لا محل له لئلا
تلتزم عوضا عما فاتها من الاضافة كما عوضوا عنها ما الزائدة في نحو يا مائد عوا وخصت هارائدة
لانه محل تنبيه وما يانشط لانه يناسبه الابهام والاعلى فتح هذه الهاء وقد انضم اذا لم يكن بعدها
اسم إشارة (قوله ويجب رفعه) أى تبع اللفظ لما فيه التسامح المار وكذا يجب رفع نعتة اذا نعت
كأيها الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تبع للمعجل كأي الاشموني والظاهر ان المانع من
ذلك عدم السماع والافتتاح اى في محل نصب مثلها كما اختاره الصبان ولم يوجد مانع من مرعاته
في نعتة كما وجد في اى (قوله لانه المقصود بالنداء) أى واى وصلة لندائه لا متناع جمع حرف النداء
وال وهو مفرد فوجب ضمها كالو يباشره الحرف تنبيه على انه المنادى وخصت أى بالتوصل بها
لوضعها على الابهام واحتياجها للمخصص فتكون ألحق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم
الإشارة في ذلك قام مقامها (قوله محلى بال) أى الجنسية بحسب الاصل وان صارت الا للعضود
كما نصير كذلك بعد اسم الإشارة وخرج بها العهدية كالزبدان والزائدة سواء قارنت الوضع كاليسع
والسؤال أو كانت للمع الاصل كالحرث أو فى العلم بالغلبة كالنجم فكل ذلك لا يتوصل لندائه باى
ولا بذال ينادى هو مجرد من ال وأجاز في شرح السكاكية ادخاله على ال الزائدة المقارنة للوضع
كاليسع (قوله أو باسم الإشارة) أى بشرط خلوه من الكاف فلا يقال يا أيها ذلك الرجل خلافا لابن
كيسان ولا يشترط نعته حيث تدبى ال كما مثله الشارح وقال ابن عثور والناظم بدليل قوله

أيها اذان كذا زاد كذا * ودعاني واغلا فين وغل

بخلاف ما اذا نوى اسم الإشارة نفسه (قوله كائى في الصفة) اى في لزومها وزوم رفعها وكونها بال
من اسم جنس او موصول دون اسم الإشارة ولم يستثنه لظهور انه لا توصف بعذر ويراعى فيه حال
المشار اليه من جمع وغيره نحو يا هذا الرجلان بخلاف اى كما مر (قوله يفتى) بضم الياء مضارع
أفأت الرباعى ومفعوله الاول محذوف أى يفتى مخاطب معرفة المشار اليه (قوله ان جعل هذا
وصلة لندائه) بان قصد نداء مابعدها كقولك اقام بين قوم جلوس يا ذا القائم ويا ذا الذى قام فان
قصد نداء اسم الإشارة وحده وقدر الوقف عليه بان عرفه مخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه
فلا يلزم وصفه ولا رفع وصفه اذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه ال كحاله في غير النداء (قوله

(ص)

في نحو سعد الخ) أي من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا وكرما مضافا إلى غيره على ما كان كما مثل
أو اسم جنس كيارجل رجل القوم أو وصفا كصاحب صاحب زيد خلافا للكوفيين فإن لم يضاف
الثاني كزيد زيد لم يجب نصبه (قوله يا تيم نيم عدى) احترز بالاضافة عن تيم مرة من قريش وتيم
قيس وغيرهما (قوله اليعملات) جمع يعمل وهو الناقة القوية على العمل والذبل جمع ذابل بمعنى
ضامرة واضافة زيد اليه الاشتباه بالخداء أي الغناء لها في السير (قوله فان ضم الاول) أي لكونه
مفردا معرفة (قوله على التوكيد) أي للاول باعتبار محله قاله المصنف وتعب بأنه لا يصح توكيدا
معنويا لأنه ليس من ألفاظه ولا لفظيا لاتصاله بما لم يتصل به الاول ولا اختلاف جهتي التعريف
اذ تعريف الاول بالمعية أو النداء والثاني بالاضافة لأنه لا يضاف حتى يجرد من العلمية ولا مصنف
أن يكتفى في التوكيد اللفظي بظاهر التعريف وان اختلفت جهته أو اتصل به شيء (قوله والثاني
مقعم) أي رائد بناء على جواز زيادة الاسم والفصل به بين المتضامين كالفصل لا تحادها الاول
لفظا ومعنى وكان حقه ان ينون لعدم الاضافة لكنه تركه للمشاكاة وعليه فنتجته اتباع الاول
فيما يظهر لأنه غير مطلوب لعامل وصرح الاثنون في نصب الثاني توكيدا لفظيا وبوافقه تفسير
الحفيد الاتهام بانما كيدا لفظيا فقط حقه اعراب ويعتقر الفصل به وعدم تنوينه لما مر ولا يصح
جمعه بدلا أو بيانا كما كان في صورة الضم اذ لا يكونان الا بعد تمام الاول كما مر في زيد بن سعيد
(قوله انه مضاف الى محذوف الخ) أي ونصب الثاني حيث ذاع على أحد الوجوه الخمسة المذكورة عند
ضم الاول وبقي مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين كخمسة عشر وجعل مجموعهما منادى مضافا
الى ما بعد الثاني منصوبا بفتحة مقدرة لحركة البناء التركيبي على الاسم الثاني وأما حركة الاول
فتحة بنية كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

(المنادى المضاف الى ياء المتكلم)

(قوله وقد سبق حكمه) وهو ثبت ياء المتكلم مفتوحة على الافصح فيما آخره ألف أو واو أو ياء غير
مشددة كفتى ومسلمى وقاضى وحذفها فيما آخره ياء مشددة مع كسر ما قبلها أو فتحة كما مر بيانه
وبجوز العصام حذفها في المثني والجمع اكتفاء ببيان ما يرده التباس الجمع حيث ذاع بالفرد المضاف
الياء ساكنة (قوله وان كان صحيحا) أي أو معتلا يشبهه (قوله جاز فيه خمسة أوجه) أي بشرط ان
لا يكون المضاف وصفا مفردا عاملا كما مكرى والاتعين اثبات يائه مفتوحة أو ساكنة لشدة
طلبه لها أم في المثني والجمع فتفتح فقط لأنه من المعتل (قوله وهو دون الاول) ويلمح في الكثرة
اثبات الياء مفتوحة ثم قلبها ألنا ثم حذف الالف فهو أضعفها ولذا منعه الاكثرون لكن أجاز
الاخفش والقاسي كقوله

واستبراجع ما فات منى * بلهف ولا بليت ولا لوانى

أي بقولي يالهفا ولم يرتبها المصنف اضيق النظم وكان على الشارح بيانه وتقدم ان سكن الياء أصل
أول لأنه أصل كل مبنى والفتح أصل ثان لأنه أصل ما بنى على حرف واحد وبقي وجه سادس وهو ضم
الاسم بعد حذفها كالفردا كفاء بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما يكثر نداءه مضافا للياء كالرب
والابوين والقوم الفخو الغلام قرئ رب السجن أحب الى وحكى يارب اغفر لى ويأثم لا تفعل على
بالضم فهو منصوب لاضافته تقدير الكن منع ظهور نصبه مشاكلة المفرد فعلى هذا لا يجوز
في تابعه الا نصب لكن جوز أبو حيان رفعه اجراء له كالفرد في حكم التابع أيضا (قوله قلب
الياء ألها) أي لحقتها وتوصل اليها بفتح ما قبل الياء أو لا يجرى على قاعدة القلب والظاهر ان
هذه الالف اسم في محل جر بالاضافة كاصلها وان الفتحة قبلها المناسبة ونصب انداء مقدر سم

(قوله)

(المنادى المضاف الى ياء المتكلم)

واجعل منادى صرح ان يضاف اليها
كعبد عبدى عبد عبد عبد عبد
(ش) اذا أضيف المنادى الى ياء المتكلم
فاما ان يكون صحيحا أو معتلا فان
كان معتلا فخكمته كحكمه غير
منادى وقد سبق حكمه في المضاف
الى ياء المتكلم وان كان صحيحا جاز فيه
خمس أوجه أحدها حذف الياء
والاستغناء بالكسرة فتجوز يا عبد
وهذا هو الأكثر الثاني اثبات الياء
ساكنة فتجوز يا عبدى وهو دون الاول
في الكثرة الثالث قاب الياء الفاء
وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة
تجوز يا عبد

قوله منصوبا بفتحة مقدرة الخ فيه
تظن لان المبنى اعرابه محلى لاتقديري
بحقه أن يكون في محل نصب فتأمل
اه منه

(قوله وفتح) مبتدأ أسوغه التقسيم وكسر عطف عليه وحذف الياء عطف على كسر والواو فيه بمعنى مع أي أو كسر مع حذف الياء واستقرأى الطرد خبر وأقرده على ارادة المسد كورلان العطف بأولان أو التقسيم كالواو (قوله الألفي ابن أم) مثل ابن ابنة وكذا بنت كافي التصريح (قوله فتح حذف الياء منها) أي وجوباً أو ما أثباته في قوله * يا ابن أمي ويا شقيق نفسي * وقلها ألفاً في قوله * يا بنت عملاً لا تلومي واهجعي * فضرورة (قوله وتكسر الميم) أي لتدل على الياء المحذوفة وهو أوجود من الفتح (قوله أو تفتح) هو عند الكسائي لمنااسبة الألف المحذوفة المتعاقبة عن الياء فاعرابه مقدرة لا مناسبة وعند البصريين فتح بناء تركيب الاسمين كخمسة عشر وهو مضاف للياء تقديرًا كما قاله الرضي فاعرابه مقدرة لحركة البناء التركيبي ويحتمل قطعه عن الإضافة أصلاً فيقدر فيه الضم كخمسة عشر (قوله ومن الياء) متعلق بعرش الواقع خبراً عن التاء (قوله بأب) أي زيادة على اللغات الست في ياء عبيدي كما يفيد قول المصنف عرض فأبت منادى منصوب لأنه مضاف للياء المحذوفة المعوض عنها ثناءً تأنيث فهي حرف اذلم تنقلب الياء الياء كالألف ونصبه مقدرة لفتح مناسبة التاء اذ هي تفتضي فتح ما قبلها أي اذ وخصت التاء بالتعويض لمنااسبة الياء في انما إذا آخر الاسم للتخيم كعلامة وهو يناسب الاب والام وقد تبدل ها، وفتا وخطاويه - أقرئ في السبع ورسمت في الحذف بالتاء كافي التسهيل فالأولى موافقة (قوله بفتح التاء) هو الأقيس تبعاً لما هي عوض عنه والكسر أكثر وهو عوض عن كسر مناسبة الياء والياء بالتاء مع ضمها وقد قرئ بهن فالجاء تسع لغات في نداء الابوين (قوله ولا يجوز اثبات الياء) ولا الألف المتعاقبة عنها وأما قوله

أيا بتي لازت فينا فأنما * لنا أمل في العيش ما دمت عائناً

وقوله * يا ابتاعاً وأعسا * ضرورة لكن الثاني أهون لذهاب صورة الياء المعوض عنها بل قيل لا ضرورة فيه لأن هذا الألف لم تنقلب عن الياء بل هي التي تلحق المنادى البعيد والمنادوب والمستغاث فتكون لغة عاشرة والله أعلم

(أ- أسماء لازمت النداء) *

لازمت فعل ماض كضاربت رسم التاء مجزورة فالنداء مفعوله وبقطع النظر عن الرسم يحتمل أنه اسم فاعل كضاربة امامنون والنداء مفعوله أو هو مضاف له (قوله بعض ما يخص) أفادان هذا الألفاظ آخر تختص بالنداء كابت وامت واللهم (قوله وزن يا خبات) فاعل الطرد وفي سب متعلق به والامر عطف على وزن بحذف مضافين أي واطرد اسم فعل الامر حال كونه كخبات هذا في الوزن والبناء على الكسر وكذا في الشروط وقوله من الثلاث متعلق بطرده وراجع له - ما لانه شرط في كل منهما (قوله يا قل) بضم التاء واللام ولا تثنى فله بضم الفاء فقط واصلها معند الكوفيين فلان وفلان تحذف، نهما الألف والنون للتخيم وكلاهما كليات عن الاعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والشلبين والمصنف الا ان الحذف عندهم للتخفيف لا للتخيم والاقيل للذكور فلا ولا تثنى فلان كما يعلم مما يأتي قال المصنف ولا ينقصان في غير النداء الا للضرورة وهو المراد بقوله هنا وجر في الشعر فل والصحح عند البصريين ان فل وقلة كلياتان عن تكررين من جنس الانسان كما أشار اليه الشارح بقوله أي يارجل وهما المختصان بالنداء لا يخرجان عنه أصلاً ما لا تثنى في الشعر فأصله فلان حذف للضرورة ومادته - ما فلي بالياء أو ما فلان وفلان فكلياتان عن الاعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادته ما فلان بالنون فهما غيرهما معنى ومادة وحكما (قوله ويا لؤمان) بضم اللام وسكون الهمزة هو العظيم اللؤم أي الشيخ ودناءة النفس

الرابع قلبها ألفاً وابقاؤها قلب
الكسرة فتحة نحو يا عبد الخامس
اثبات الياء بحركة بالفتح نحو
يا عبيدي (ص)

وفتح أو كسر وحذف الياء استمر
في ياء ابن أم يا ابن عم لا مفر
(ش) اذا أضيف المنادى الى مضاف
الياء المتكلم وجب اثبات الياء الا
في ابن أم وابن عم فتحذف الياء منها
لكثرة الاستعمال وتكسر الميم أو
تفتح فتقول يا ابن أم أقبل ويا ابن عم
لا مفر بفتح الميم أو كسر ها (ص)
وفي النداء أبأبت أمت عرض

وا كسر أو أفتح ومن الياء التاء عوض
(ش) يقال في النداء يا أبت ويا أمت
بفتح التاء وكسر ها ولا يجوز اثبات
الياء فلا تقول يا أبتى ويا أمسى لأن
التاء عوض من الياء ولا يجتمع بين
العوض والمعووض عنه (ص)

(أ- أسماء لازمت النداء) *

وفل بعض ما يخص بالنداء
لؤمان لؤمان كذا واطردا
في سب الا تثنى وزن يا خبات
والامر هكذا من الثلاث
وشاع في سب الذكور فعل
ولا تنس وجر في الشعر فل

ويعتاد وحكمه بلام ويأملان ويأخذهان ونومان بفتح النون والاكثر في بناء مفعولان كونه للذم كاذكرو قد جاء في المدح كما مضى بان ويأمران ولا يخرج عن النداء وأما قولهم رجل مكرمان وأمرأة ملامانة فعلى اضممار القول أى يقول فيه بامكرمان (قوله وهو مسوع) أى مقصور على السماع باجتماع في جميع الاوصاف المذكورة كما يفيد تعبير المصنف باطراد فيما بعدهها الامفعولان ففي القياس عليه خلاف (قوله في النداء الخ) انما يختص فعال بالنداء اذا كان وصفا للذم كاذكرو بخلاف العلم كقطام وأما قوله

أطوف ما أطوف ثم أرى * الى بيت قعيدته لكاع

فعلى تقدير مفعول فيه بالكاع وهو ضرورة (قوله مبنيا على الكسر) اعلم ان فعال أمر اكنزال مبنى شبه الحرف في الجود كما رأينا أسماء الافعال أول تصغير معنى لام الامر وفعال وصف مبنى شبه الامر وزنا وعدلا لانه معدول عن فاعله كما أن الامر معدول عن افعله فهو مشبه بالحرف باواسطة وبنيا على حركة الانتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل (قوله وبالكاع) أى بأخيشة (قوله للدلالة على الامر) ذكره هنا استطرادى لمناسبة خبات في وزنه وبنائه على الكسر وشروطه لان كل منهما لا يبنى الا من ثلاثى تام كمال التصرف فلا يبنيان من مزيد ونحو درالمن أدرك سماعى ولا من ناقص ولا جامد ولا من نحو يذرو ويذرع اعدم تمام نصرفهما (قوله بافسق الخ) بوزن عمر منوع من الصرف للوصفة والعدل عن فاسق وغادر وأما الكع فعن الكع لانه من الكع الكاعة كطرف ظرافة فهو الكع أى لثيم فعديل عنه الى الكع للمبالغة ولم يسع من هذا النوع الا هذه الثلاثة وخبت معدولا عن خبيث (قوله قد تستعمل في الشعر) ضعيف كما مر (قوله في لجة) متعلق بقوله قبله * تدافع الشيب ولم تقبل * والشيب بالكسر حكاية صوت شرب الابل أطلق عليها نفسها واللجة بالفتح اختلاط الاصوات في الحرب وأمسك الخ نصفه لها بتقدير مفعول فيه أمسك الخ نصف الشاعر بلا أقبلت متراجمة مدافعة فشبها يقوم في لجة متدافعين يقال فيهم أمسك فلا ناعن فلان أى اجزيتهم والله أعلم

(الاستغاثه)

هى نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفعها ولا يستعمل فيها من حروف النداء الا يا ويشتع حذفها كما مر (قوله كالكاء مرضى) أقادانه يجوز اقتران المستغاث بال وهو اجماع لان يالم تباينه بخلاف غيره من المناديات (قوله فيجبر المستغاث بلام) أى فهو معرب وان كان منادى مفرد الان تركبه مع اللام أعطاه شبه بابا المضاف ونصب النداء مقدر فيه لمحركه حرف الجر وانما يعرب اذا وجدت اللام والافكغره من المناديات كما ساقى واذا كان معربا قبل النداء والابقى على بنائه كما لهذا فذا مبنى على السكون في محل نصب على النداء صبان وينبغي كونه في محل جر باللام ويجوز في تابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل أى الموضع المقدر وهو النصب لانه متعول به وليس له موضع رفع حتى يتبع به وعن الرضى تعين الجر (قوله بلام مفتوحة) أى مع غير ياء المتكلم أمامها فتكسر كقوله

فياشوق ما أبقى وبالى من النوى * ويادمع ما أجرى وباقرب ما أصبى

أجاز أبو الفتح ان يكون استغاث بنفسه وكسر اللام لمناسبة الياء ولكن الصحيح ان يالى لا يقع الا مستغاثا من أجله والمستغاث به محذوف وفاقا لابن عصفور * واعلم انه اختلف في هذه اللام فقيل هى بقية آل والاصل يا آل زيد حذف الهمزة تخفيفا فالتقت الالف بعدها بالفاء فحذفت احدهما للساكنين وبقيت اللام فهى اسم مضاف الى زيد ونصب النداء ظاهرا فيه المقدر

(ش) من الامام لا يستعمل الا في النداء نحو يا فل أى يا رجل يا قومان للعظيم القوم وبانومان للكثير النوم وهو مسوع وأشار بقوله واطراد في سب الاثنى الى انه يتناسق في النداء استعمال فعال مبنيا على الكسر في ذم الاثنى وسبها من كل فعل ثلاثى نحو يا خبيثا ويا فاسقا ويا لكاع وكذلك يتناسق استعمال فعال مبنيا على الكسر من كل فعل ثلاثى للدلالة على الامر نحو نزال وضربا وقاتل أى انزل واضرب واقتل وكرر استعمال فعال في النداء خاصة مقصودا به سب الذكور ونحو يا فاسق ويا غدر ويا لكع ولا يتناسق ذلك وأشار بقوله وجرى الشعر فل الى ان بعض الاسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله

في لجة أمسك فلا ناعن فل *

(ص) * (الاستغاثه) *

اذا استغاثت اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كالكاء مرضى (ش) يقال يا زيد لعمره وفيجر المستغاث بلام مفتوحة

في زيد ونقله المصنف عن الكوفيين ومذهب الجمهور انهم الام الجروفتحت لما في الشارح وللفرق بين المستغاث به وله فصيل زائدة لاتعني بشي والصحيح انها اصلية فعند سيبويه تتعلق بفعل النداء بتضمينه معنى ما يتعدى باللام كالنجي وقيل بحرف النداء لشيابة عن الفعل ولا بد من التضمن هنا أيضا (قوله ويجر المستغاث له) أي من أجده وهو اما متصرفه فتعرب بين اللام كقول عمر يا لله للمسلمين أو متصرف عليه فقد تحلها من لانها تأتي للتعليل مثلها كقوله

يا لرجال ذوي الالباب من نفر * لا يبرح السقه المردى لهم دينا

(قوله مكسورة) أي على أصل لام الجرم مع المظهر أمدع الضمير ففتح كالأصل الامع ياء المتكلم على ما مر وإذا قلت بالك احتل ان الخطاب مستغاث به وله وهي متعلقة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء أي أدعوك لزيد فالكلام بجلته وقيل بفعل النداء أو ياء التائبة عنه أو بحال محذوفة من المستغاث به أي مدعو الزيد فهو بخله واحدة (قوله وافتح) مفعوله ضمير اللام محذوفا وقوله مع المعطوف أي مع المستغاث به المعطوف ان كررت يا كما تفتح مع المعطوف عليه المذكور في البيت قبله (قوله أي في سوى المستغاث الخ) أقاد ان اسم الإشارة في المتن راجع لما في البيت الاول والثاني على تأويلهما بالمدكور فيفيد اختصاص الكسر بالمعطوف بل ياء بالمستغاث له كررت يا ثم لا يصح ارجاعه للتكرار المفهوم من كررت ولا للمعطوف مع التكرار أيضا يشمل المستغاث الاول فيناقض قوله باللام مقنن جامع ان أولهما يفيده عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك (قوله ألف) مفعول عاقبت وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة أو فاعله والمفعول محذوف أي عاقبت ألف أي ناو بتهامن العقبه وهي النوبة فكل يحى نوبة (قوله عوضا عنها) فلا يجمع بينهما وما وقد يخلو منهما ما فيجعل كالمنداد في الحكم كقوله الا يا قوم للجب العجاب فقوم بالكسر على حذف ياء المتكلم ونصبه مقدروا يصح ضمها بقطعه عن الاضافة أصلا (قوله يا زيدا) الظاهر انه حينئذ مبنى على ضم مقدر مناسبة الالف في محل نصب على النداء قياسا على ما صرح به الشاطبي من ان المقدر مع ألف التندبة ضم مقدر أقاده سم ويس فيجوز في تابعه الرفع اتباعا لهذا المضم المقدر والنصب على المحل ولا وجه لما نقل عن الرضي والجامي من بناءه على النسخ ومنع الرفع في تابعه صان فان لحقت الالف مضافا كما غلام زيد اظهر نصبه في الاول وقدر الجر في الثاني للمناسبة أو مثنى أو جمع فالظاهر ان تكون بعد نونهم ما بينهما على ما رفعان به من ألف أو واو فيقال يا زيدا ويا زيدا ونافعا مل (قوله نحو يا لداهية) أي تعجبان عظمتها وقولهم باللام والعشب تعجبان كثرتم ما وظاهر كلامه ان الاسم تغائة غير باقية بل هو مستعمل في محض التعجب ويحتمل انها باقية مع اشتراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغاثة حقيقية لانه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضي بل تنزيلا فاذا قلت يا لداهية فكأنك تناديه وتقول احضر حتى تعجب منك وباللجب احضر حتى يروك فهذا قول اللام مفتوحة مثلها في يا زيدا ويجوز كسرها باعتبار انه مستغاث له والمستغاث محذوف أي يا نوحى للجب والله ولدواهي فان أتى بالالف تعين الاعتبار الاول * (خاتمة) * اذا وقف على المستغاث والتعجب منه مع الالف جاز الحاقها بالسكت كما سيأتي في التندبة والله أعلم

(التندبة)

هي بضم النون لغة مصدر ندب الميت اذا نوح عليه وعدد دخاله وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب وعرفا نداه المتعجب عليه أو المتوجع منه (قوله ما للمنادي الخ) يشير الى ان المندوب ليس منادى وهو كذلك لانه لم يطاب اقباله ومن ثم أجاز واندب المضاف لضمير

ويجر المستغاث له باللام مكسورة وانما اقتضت مع المستغاث لان المنادى واقع موقع المضمير واللام تفتح مع المضمير نحو ذلك وله (ص) وافتح مع المعطوف ان كررت يا وفي سوى ذلك بالكسر اثنا (ش) اذا عطف على المستغاث مستغاث آخر فاما ان تكرر معه يا أولا فان تكررت لزم الفتح نحو يا زيدا يا عمرو يا بكر وان لم تكرر لزم الكسر نحو يا زيدا ولعمرو ولي بكر كما يلزم كسر اللام مع المستغاث له والى هذا أشار بقوله وفي سوى ذلك بالكسر اثنا أي في سوى المستغاث والمعطوف عليه الذي تكررت معه ياء كسر اللام وحو بافتكسر مع المعطوف الذي لم يكرر معه ياء ومع المستغاث له (ص)

ولام ما استغاث عاقبت ألف ومثله اسم ذو تعجب ألف (ش) تحذف لام المستغاث ويؤق بألف في آخره عوضا عنها نحو يا زيدا عمرو ومثل المستغاث المتعجب منه نحو يا لداهية ويللجب فيجوز بلام مفتوحة كما يجر المستغاث وتعاقب اللام في الاسم المتعجب منه ألف فتقول يا بجا زيدا (ص)

(التندبة)

ما للمنادي اجعل للمندوب وما

المخاطب كوا غلامك مع منع دائمه لما مر تصريح ونقل الفارسي عن ابن يعيش انه منادى
ويمكن الجمع بما صرح به الرضى من انه منادى مجازا لاحقيقة فاذا قلت يا محمداه فكذلك تقول
له أقبل فاني مشتاق اليك واحزنناه احضر حتى يعرف الناس فيعذرونني فبك (قوله ولا ما أبهما)
عطف على الضمير المستتر في يندب للفصل بلا على حدهما أشهر كذا ولا آباؤنا (قوله ويندب
الموصول) في قوة الاستثناء من المهم كما بينه الشارح (قوله بالذي) متعلق بالموصول لا يندب
وقوله أشهر أى به حذف العائد بحره بجار الموصول وان لم يتحد عامل الحرفين لانه غير شرط عند
المصنف كما نقله عنه الشاطبي افاده السجاعي (قوله كبر زمرم الخ) مثال للموصول بما اشتر به ويتر
بالنصب على حكاية منع واية ملحق وقوله بلى الخ حال منه وأصل زمرم زمرم بثلاث مهمات أبدلت
الثانية زاي (قوله المتفجع عليه) أى لفقده حقيقة أو تنزيلا كقول عمر حين أخبر بجذب أصاب
بعض العرب واعمره واعمره (قوله والمتوجع منه) هو ما سبب الألم كوا مصيبتاه واحزنناه وما محله
كواظهره وارأساه وقيل هـ ذى السفي المتوجع له (قوله الا المعرف) أى بالعلمية أو بالاضافة أو
بالصلة المستتره بشرط الخلو من أل كفى المنادى (قوله فلا تندب التكررة) أى لغوات غرض
التدبة وهو الاعلام بعظمة المندوب وهذا في المتفجع عليه لافى المتوجع منه فيجوز وما مصيبتاه
وان جهات المصيبة قيل ومثله المتوجع له كواظهره لكن يمكن انه مضاف لياء المتكلم محذوفة
(قوله ولا الموصول) الأولى والموصول ليكون منالا ثانيا للمهم لانه منه ومنه أيضا الضمائر وأى
فلا يقال وأأتاه ولا وأأبهم قائم لعدم تعيينها الا اذا جعل شئ من ذلك علما واشتر (قوله وامن حفر
الخ) واحرف نداء وتنبه ومن منادى مندوب وضمه مقدر لسكون البناء الاصل لان الموصول
من المفرد كما مر ولحق الالف لم يؤثر فيه شيئا لعدم اتصالها به وبجمله حفر صلاته وزمرم ان اعتبر
مذكرا كالقلب أو المسكان فنصرف تقدر فيه كسرة البحر لمناسبة الالف أو مؤثرا كالبئر فغير
منصرف وتقدر فيه الفتحة ثبابة عن الكسرة وأما الموصولة فللمناسبة الالف (قوله ومنتهى
المندوب) أى حقيقة أو حكما كاصلة قائم في حكم الآخر (قوله صلا بالالف) أى جوازا كما سأتى
(قوله متلوها) أى الذى قبلها وهو آخر المندوب ان كان ألفا مثلها حذف اذا لا يمكن اجتماعهما
فالحذف آخر المندوب لأن ألف التدبة لانه أى به الغرض (قوله كذا الخ) أى كحذف مثل
الالف لاجلها يحذف تنوين الاسم الذى تكمل به المندوب لاجلها أيضا فاصلة جرت على غير
صاحبها لان فاعل كمل ضمير المندوب في البيت الاول وهاء به الذى للتنوين وقوله من صلا
الخ بيان للذى وسكت عن تنوين المندوب نفسه لانه ان كان مفردا فلا تنوين فيه والا فالتنوين
فيما تكمل به من صلا أو الجزء الثانى من المضاف وشبهه والمركب المزجى والاسنادى وكل ذلك
داخل في كلامه وأما الجزء الاول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلاو الالف له فتقول
واثلاثة وثلاثين فمين - ميتة بذلك (قوله ان كان ألفا) أى لينية سواء كانت جزء كلمة كالمقصود أو كلمة
مستقلة كالالف المنقلبة عن ياء المتكلم أما الهمزة فلا تحذف بل تقع بعدها ألف التدبة
كواز كرايه وأجاز الكوفيون حذفها فتحذف الالف قبلها أيضا لاتقاء ما مع ألف التدبة (قوله
واموساه) مبنى على ضم مقدر للتعذر كما كان قبل التدبة على الالف المحذوفة لاتقاء الالفين
والالف الموجودة للتدبة والهاء الساكنة وأتى بها في هذا دون ما قبله ليعرف انها ألف التدبة
لا الاصلية وأجاز الكوفيون قلب ألفها فقلوا يا موساه (قوله تنويننا) أخرج نون المثني والجمع
فلا يحذف بل يقال وازيدناه وازيدناه وبينما على الالف والواو كالتداء المحض وألف التدبة لم
تؤثر فيه ما شيا لعدم اتصالها بحرف الاعراب فتأمل (قوله والشكل الخ) المراد به حركة الحرف

نكر لم يندب ولا ما أبهما

ويندب الموصول بالذى اشتر

كبر زمرم بلى وامن حفر

(ش) المندوب هو المتفجع عليه نحو

وازيداه والمتوجع منه نحو واظهره

ولا يندب الا المعروفة فلا تندب

التكررة فلا يقال وارجلاه ولا المهم

كلم الاشارة نحو واهـ ذاه ولا

الموصول الا ان كان خاليا من أل

واشتر بالصلة كقولهم وامن حفر

بتر زمزمه (ص)

ومنتهى المندوب صلا بالالف

متلوها ان كان مثلها حذف

كذلك تنوين الذى به كمل

من صلا أو غيرها نالت الاصل

(ش) تلحق آخر المنادى المندوب ألف

نحو وازيدا لا بعد ويحذف ما قبلها

ان كان ألفا كقولك واموساه

فحذفت ألف موسى وأتى بالالف

للدلالة على التدبة أو كان تنوينافى

آخر صلا أو غيرها نحو وامن حفر

بتر زمزمه ونحو يا غلام زيدا

(ص) والشكل حتما أو له مجانسا

ان يكن الفتح بهم لابساً (ش) اذا كان آخر ما لحقه ألف الندبة فتحة طقته ألف الندبة من غير تغيير لها فتقول واغلام أجداه وان كان غير ذلك وجب فتحه الان أو وقع في لبس فتال ما لا يقع في لبس قولك في غلام زيد واغلام زيد وفي زيد وازيداء ومثال ما يقع فتحه في لبس واغلامه وه واغلام مكيه وأصله واغلامك بكسر الكاف (٨٣) واغلامه بضم الهاء فيجب قلب ألف الندبة

بعد الكسرة قياماً بعد الضمة واوا لا تلو لم تفعل ذلك وحذفت الغنة والكسرة وفتحت وأثبت بالف الندبة فقات واغلامكاه واغلامهاه لا تلبس المندوب المضاف الى ضمير مخاطبة بالمندوب المضاف الى ضمير مخاطب والتبس المندوب المضاف الى ضمير الغائب بالمندوب المضاف الى غير الغائبة والى هذا أدرك قوله والشكل حتما الى آخره أى اذا شكل آخر المندوب بفتح أو بضم أو بكسر فأوله مجازاً له من واوا أو ياء ان كان الفتح موقعا في لبس نحو واغلامه وه واغلام مكيه فان لم يكن الفتح موقعا في لبس فافتح آخره وأوله ألف الندبة نحو وازيداء واغلام زيدا (ص)

وواقفا زدها سكنت ان ترد وان تشأ فالمد والها لا ترد (ش) أى اذا وقف على المندوب لحقه بعد الألف هاء السكت نحو وازيداء أو وقف على الألف نحو وازيدا ولا تبت الهاء في الوصل الا ضرورة كقوله ألا يا عمرو وعمره * وعمر بن الزبيره (ص)

وقائل واعبد يا واعبد من في الله الياء اسكون أبدى (ش) أى اذا تبت المضاف الى ياء المتكلم على لغة من سكن الياء قيل فيه واعبد يا بفتح الياء والحق ألف الندبة أو يا عباد بفتح الياء والحق ألف الندبة واذا تبت على لغة من يحذف

الذي تليه الألف أى ان كان قلب تلك الحركة فتحة لمناسبة الألف موقعا في لبس وجب بقاؤها وقلب الألف حرفاً مجازاً لها فقولها أوله أى تبعه والهاء مفعوله الثاني ومجانسا الأول أى اجعل المجانس تابعا للشكل ولا يصح عكسه لان الشكل متبوع لا تابع (قوله لابساً) من لبست الامر عليه خلطته (قوله هاء سكنت) وتسمى هاء الاستراحة (قوله وان تشأ الخ) تصرح بما علم من قوله ان ترد يا النسبة للهاء لا للمد لان قوله صلب بالألف يوهم وجوبه فيه هناعلى عدم وجوبها مطاقا وقيل يجب ان تبت بياء تلتا لتبس بالنداء المحض ثم ان تبت بالفتحة لا تألف فكالمندوب فيظهر ضمه في نحو وازيداء معدى كرب ويقدر الحركة البناء الأصلية في واسيويه والحكاية في واقام زيد وان تبت بالألف قدر ضمه في الجميع لكن في الأولين لمناسبة الألف وفي الأخير ينحتمل انه كذلك وانه مقدر للحركة البناء الأصلية والحكاية المحذوفين لاجل الألف كما كان قبلها قال الصبيان والاول أظهر لان اعتبار الملقوظ به أولى من المحذوف ويجوز في تابع ذلك الرفع تبعاً للضم المقدر مع الألف والنصب على المحل كما في المستغان وأما المضاف وشبهه كواغلام زيداء واطالع اجداه فجزؤه الاول منصوب مطلقا كالنداء المحض ويقدر اعراب الثاني مع الألف لمناسبتها وسبق المضاف الياء المتكلم (قوله الا يا عمرو وعمره) من الهزج وعمره الاول مندوب مبنى على الضم الظاهر والثاني تأكيد له وليس فيه حرف ندبة لئلا يسكنس الوزن بل الواو بينهما هي واو عمرو الاول والشاهد في عمره لان العريض محل الوصل لافي قوله وعمر بن الزبيره لان آخر البيت محل وقف وقد يقال لاشاع في الاول أيضا لان العروض المصرية في حكم الضرب (قوله وقائل) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلته والياء مفعول أبدى وذا سكون حال منها (قوله واعبد يا) بفتح الياء لاجل ألف الندبة وعبد منصوب بفتحة مقدره على الدال لمناسبة الياء والياء مبنية على سكون مقدره لمناسبة الألف (قوله أو يا عباد) يحذف الياء اي لا تنقلها ساكنة مع ألف الندبة فتقلب الكسرة فتحة لمناسبة الألف فهو مضاف تقديرا ونصبه مقدر اما لمناسبة الألف الموجودة او الياء اخذت في نظير ما مر (قوله واعبد يا ليس الا) ولا عمل فيه سوى قلب الكسرة فتحة على الاول وحذف الألف المنقابلة عن الياء على الثالث (قوله يقال واعبد يا) ولا عمل فيه سوى محيى الألف بعد الياء والله سبحانه وتعالى اعلم

(الترخيم)

اطلاقه على الحذف الا في تسمية قديعة روى لما قرأ ابن مسعود وناو يا مال قال ابن عباس ما كان أشغل أهل النارعن الترخيم فاستبعد هذه القراءة لان الترخيم انما يكون في مقام الانبساط ونحوه اذ هو تحسين للفظ وهم في شغل عن ذلك بعقابهم لكن قد توجه بان ليس تحسينا بل لشدة ضعفهم بهجوا عن اتمام الكلمة وبهذه القراءة رد على من أنكروا وروى وحذف بعض الكلمة المسمى بالاقطاع في القرآن وكذا بقواتح السور ان جعل كل حرف من اسم من أسماءه تعالى أفاده في الاتقان (قوله ترخيم الخ) نصب على انه مفعول مطلق لا حذف على حد قد وردت جالوسا لان الترخيم بمعنى حذف آخر المندوب أو مصدر نائب عن اللفظ بضمعه في الطلب أى رخم ترخيم

الياء ويستغنى بالكسرة أو بقلب الياء ألفا والكسرة فتحة ويحذف الألف ويستغنى بالفتحة أو بقلبها ألفا ويقع اقبل واعبد ليس الا واذا تبت على لغة من يفتح الياء يقال واعبد يا ليس الا فالخالف انه انما يجوز الوجهان أعنى واعبد يا واعبد اعلى لغة من سكن الياء فقط كما ذكره المصنف (ص) *(الترخيم)* ترخيم الحذف آخر المندوب كياسعافين دعاسعادا (ش) الترخيم في اللغة تريق الصوت ومنه قوله

له ابشر مثل الحرير ومنطق
 رخيم الحواشي لاهراء ولا نزر
 أي رقيق الحواشي وفي الاصطلاح
 حذف أو آخر الكلام في النداء نحو
 يا سعا والأصل يا سعاد (ص)
 وجوزته مطلقة في كل ما
 أنشأ بالهاء والذى قدرنا
 بحذفها وفرم بعدوا حظلا
 ترخيم ما من هذه الهاء قد خلا
 إلا الرباعي فافوق العلم
 دون إضافة واسناد متم
 (ش) لا يخلو المنادى من أن يكون
 مؤنثا بالهاء أو لافان كان مؤنثا بالهاء
 جاز ترخيمه مطلقا أي سواء كان علما
 كندامة أم غير علم كجارية زائدة
 على ثلاثة أحرف كما مثل أو على
 ثلاثة أحرف كشاة فتقول يا فاطم
 ويا جاري ويا ساء ومنه قولهم يا ساء
 ادجنى بحذف تاء التأنيث للترخيم
 ولا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر وإلى
 هذا أشار بقوله وجوزته إلى قوله بعد
 وأشار بقوله واحظلا إلى آخره إلى
 القسم الثاني وهو ما ليس مؤنثا بالهاء
 فذكر أنه لا يرخم إلا بشرط الأول أن
 يكون رباعيا فأكبر الثاني أن يكون
 علما الثالث أن لا يكون مركبا تركيب
 إضافة ولا اسناد وذلك كعثمان
 وجعفر فتقول يا عثم ويا جعفر
 ونخرج ما كان على ثلاثة أحرف
 كزيد وعمر وما كان على أربعة
 أحرف غير علم كقائم وقاعد وما
 ركب تركيب إضافة كعبد شمس
 وما ركب تركيب اسناد نحو شاب
 قرنا فلا يرخم شيء من هذه وأما
 ما ركب تركيب من جنس ترخيم بحذف
 عجزه وهو منه وم من كلام المصنف
 لأنه لم يخرج منه فتقول في من اسمه
 معتدي كرب يامعدي (ص)
 ومع الآخر احذف الذى تلا * إن زيد

واحذف الخ تأ كيد لفظي بالمساوى أو حال مؤدفة فاعل احذف لا من المنادى لأن حال المضاف
 إليه لا يتقدم على المضاف أو ظرف لا يحذف بحذف مضاف أي وقت ترخيم لكن يلزم على هذا
 وما قبله تحصيل الحاصل إذا المعنى رخيم حال كونك من رخا أو وقت الترخيم الآن يقدر مریدا
 للترخيم ووقت ارادته وأما جعله مفعولا فففيه تعليل الشيء بنفسه مع أنه ليس قلبيا فان قدر
 ارادة صار المعنى رخيم لا رادة الترخيم وفيه رككة بخلاف ما قبله (قوله لها بشر الخ) بعده
 وعينان قال الله كونا فكتا * ففعلان بالالاب ما تفعل المجر
 قالهما ذو الرمة في قصيدة أولها

الاياسلى يادارى على البلا * ولا زال منه لا يجير عائل القطر
 والحواشي جمع حاشية وهي ناحية الثوب وغيره كافي القساموس والمراد هنا فواحي الكلام أى
 أطرافه وخصها بالذكور لأن تشويق السامع لأول الكلام وآخره أكثر وأعلى عادة العرب من التعبير
 بأطراف الشيء عن كماله لأنه يلزم عادة من الاحاطة بالأطراف الاحاطة بالكل فهو كناية عن رفته كله
 وهراء بضم الهاء وتخفيف الراء أى كثير ونز رصده أى ان كلامها مع رفته وطافقه متوسط بين
 الكثيرة المملة والقليلة الخلة (قوله حذف أو آخر الخ) هذا أحد أنواعه وهو المقصود هنا والثاني
 ترخيم الضرورة وسأبقى هنا أيضا والثالث ترخيم التصغير الآتى في بابها والتعريف العام لها حذف
 أو آخر الكلام على وجه مخصوص (قوله مطلقا) سبأ فى تفسيره وهو حال من الهاء الراجعة للترخيم
 (قوله وفرم بعد) أى لا تحذف منه شيئا بعد حذفها ولو كان قبلها ما كان زائدا رابع كارتاة فى أرتاة
 وأجاز سيبويه ترخيمه ثانياً إن بقي بعد الهاء أربعة فأكثر وجعل منه * أحارب بدر قدوليت ولاية *
 أى يا حارثة (قوله فافوق) بالضم أى فوقه (قوله العلم) يدل من الرباعي ودون إضافة حال من
 الرباعي (قوله متم) اسم مفعول نعت لاسناد أى ودون اسناد تام قال ستم وكانه احتزبه عن
 النسبة الإضافة والتوصيفية اه وكيف ذلك مع ان قوله دون إضافة يفيد ان الإضافة تمنع
 الترخيم كالاسناد فان صح الاحتزبه فليكن عن التوصيفية ان ثبت أنه يجوز ترخيم العلم المركب
 من موصوف وصفته فيكون كالركب المزجى والافه وبيان للواقع (قوله أى سواء كان علما الخ)
 بيان لمراده بالاطلاق إشارة إلى أنه لم يرد الاطلاق الكلى بل عن بعض القصور المذكورة بقوله إلا
 الرباعي الخ فان شرط الترخيم فى ذى الهاء وغيره ان لا يكون مضافا كطخعة الخمر وعبد الله ولا شبهه
 كطالعة جبسلا وثلاثا وثلاثين ولا ذالاسناد كقامت فاطمة وبرق فخره ولا نكرة غير مقصودة
 كإمرأة وبارجلا خذا سبى ولا مختصا بالنداء كفل وفله ولا مبذبا قبله كعمسة عنمر وحذام ولا
 مستغائا ولا مندوبا فكل ذلك لا يرخم وان كان بالهاء وأما شرط كونه رباعيا وعلما فمختص بالمجرد
 فراد المصنف الاطلاق عن هذين فقط (قوله يا ساء ادجنى) أى أقبى فى البيت من قولهم دجن
 يدجن دجونا إذا قام وشاة داجن إذا ألفت البيوت ولم تدر مع الغنم وشاة القصير لأنه مفرد أصله
 شاة فبعد حذف التاء تحذف الفه ان لقيم اسأكن كهذا المنال أما شاء بالمد فجمع شاة وأصلها شوهة
 لجمعها على شياه وتصغيرها على شويهمة قلبت واوها الفاعل حذفت هاوها وقصدتعو بض التاء
 الموجودة عنما (قوله الثالث الخ) قد علمت أنه وما بعده لا يختصان بالمجرد (قوله وما كان غير علم) أى
 سواء النكرة المقصودة وغيرها وشذوذ عند الأكثر قولهم يا صاح ويا غصنف وأطرق كرافى صاحب
 وغصنف وكروان وقيل يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردة من التاء وعلية فلا شذوذ (قوله الذى
 تلا) فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الذى محذوف أى احذف الحرف الذى تلاه الآخر فالصلة
 جرت على غير صاحبها ولم يبرز لعل بأن الآخر تال لا متلا (قوله ان زيد الخ) يشمل المثنى وجمعى

ليناسا كذا مكمل

أربعة فصاعدا والخلف في

واو وباءهما فتح في

(ش) أي يجب أن يحذف مع

الآخر ما قبله أن كان زائدا لهما أي

حرف لين سا كذا أربعة فصاعدا

وذلك نحو عثمان ومنصور ومسكين

فتقول يا عمر ويا منصور ويا مسكين فان

كان غير زائدا اختار أو غير لين

كقوله أو غير سا كن كقوله أو

غير رابع كقوله لم يحذفه فتقول

يا مختار يا فتور ويا محي وأما قرون

وتحوه وهو ما كان قبل واوه فتحة

أو قبل يائه فتحة كقوله كغريق فقيه

خلاف فذهب القراء والجرى

انهم ما يعملان معاملة مسكين

ومنصور فتقول عندهما ما يفرع

ويا غرن ومن ذهب غيرهما من

النحويين عدم جواز ذلك فتقول

عندهما ما يفرع ويا غرن في ص

والعجز حذف من مركب وقل

ترخيم جله وذاعمر ونقل

تقدم ان المركب تركيب مزج

يرخم وذ كنهان ترخيمه يكون

يحذف بحزه فتقول في معدي كرب

يا معدي وقدم أيضا ان المركب

تركيب اسناد لا يرخم وذ كنهان

يرخم قليلا وان عمرا يعني سبويه

وهذا اسمه وكنيته أبو بشر وسبويه

لقبه نقل ذلك عنهم والذي نص عليه

سبويه في باب الترخيم ان ذلك

لا يجوز وفهم المصنف عنه من

كلامه في بعض أبواب النسب جواز

ذلك فتقول في تأبط شرا تأبط

(ص)

وان نويت بعد حذف ما حذف

فالباقي استعمل بما فيه ألف

التصحيح أعلاما فترخم كلها بحذف الآخر ومقتب له ويستع بقاء الألف في هذات لان تاء ليست
للتأنيث حتى يوفر بعدها اه فارضى (قوله لين) حال من الضمير في زيد وهو مخفف لين كالألف
المكودي فهو يفتح الهمزة ويجوز كسرهما صدرا أي ذالين واعلم ان حروف واى ان سكنت بعد
حركة تجانسها سميت حروف علة ولين ومدة كقال وبقول وينبع أو بعد حركة لا تجانسها سميت
حروف علة واين فقط كقرون وغريق أو تحركت فعلة فقط فكل مدلين وكل لين علة ولا عكس
فالألف حرف مد دائما لانها دائما ساكنة بعد فتحة اذا علمت ذلك فتقول المصنف سا كذا وصف
كاشف اللين والاولى مد ابدل ليناً ليعبدا شرط أن يكون قبله حركة تجانسها لفظا كمنصور
أو تقديرا كصطفون ويخرج به نحو قرون فان فيه الخلاف الذى ذكره (قوله بهما) متعلق بقى
بالبناء للمجهول أى أتبع وهو خبر عن فتح وسوغ الألف به التوسيع فيما يظهر لانه نوع غير
ما تقدم والجملة صفة لواو أى اذا أتبع بالواو والياء فتح أى جعلنا تابعين له مع سكونهما فى جواز
حذف ما مع الآخر خلف (قوله كخيار) أى لان الألف مقلبة عن أصل اذا أصله مخير يفتح الياء
أو كسرها (قوله أو غيرين) كقرون جعل اللين بمعنى المد فاخرج به ما ذكر وفيه نظر بعلم عامر
واما اللين معناه المتقدم فيخرج به شمال فان همزة زائدة وايست ليناً كما يخرج به نحو قرون
لتحرك واوه واللين لا يكون الا ساكنا (قوله كقرون) يفتح القاف والنون وشدا الواو آخره راء هو
الصعب اليابس من كل شئ ومثله هيج يفتح الهاء والموحدة وشدا التحيمة فضاء وهو الغلام السمين
الممتلئ لحا (قوله كغريق) بضم الغين المجهدة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف هو طير من طيور
الماء (قوله فقيه خلاف) محله في غير جمع المقصور بالواو والياء كصطفون ومصطفين عليان فانه
تحذف منه الواو والياء مع النون قولوا واحد الوجود والضم والكسر قبلهما تقديرا (قوله وقل) فعل
ماض من التثنية وترخم جملة فاعله (قوله وذاعمر ونال) ذا السارة لترخم الجملة وهو امامه فعول مقدم
لنقل أو مبتدأ خبره الجملة بعده حذف رابطها أى نقله (قوله ان المركب المزجى يرخم) مثل نحو
سيبويه وخمس عشر فتقول يا سيبويه يا خمسة بحذف العجز ومنع الاول الكوفيون والذاني القراء
ويشكل على الجواز فيه ما امر من ان شرط المرخم عدم البناء الا ان يكون فيه خلاف أو يستثنى
منه بناء المركب المزجى ولم يسمع ترخمه مطلقا ولو معربا وانما قاسه النحويون على ما فيه تاء
التأنيث لان عجزه يشبهها في فتح ما قبله غائبا وفي حذفه للنسب وغير ذلك * (تنبيه) * اذا رخت اثنا
عشر واثنا عشرة عليان حذف الألف مع العجز وكذا الياء في اثني عشر فتقول يا اثني ويا اثنتي كما
تحذفهما مع النون في اثنان واثنين لانهم ما لين زائدا في العجز هما بمنزلة النون من اثنين ولذلك
لا يضافان وكانا معربين لعدم الترتيب بخلاف ثلاثة عشر (قوله في أبواب النسب) أى حيث
قال فيها فتقول في النسب الى تأبط شرا تأبطى لان من العرب من يقول يا تأبط اه فأفاد ان ترخمه
لغة قليلة (قوله بعد حذف) بالتسوية وما مفعول نويت أى اذا نويت ثبوت الحذف فاستعمل
الباقي ما ينسب الى أى بحاله الذى ألف فيه قبل الحذف من حركة أو سكون وصحة أو اعتلال
والخاصصل ان المرخم اما أن يحذف منه حرف كسعاد أو حرفان كروان والمثنى والجمع أو كلمة
كعدي كرب وخمس عشر وتأبط شرا أو كلمة وحرف كاثنا عشر والباقي بعد الحذف امام مفتوح
كروان ومصطفون أو مضموم كمنصور وقاضون أو مكسور كجارت وقاضين أو ساكن صحيح
كقمر أو معتل كعمود فكل ذلك على هذه اللغة بنى على ضمير مقدم على آخر المحذوف الا اثنا
عشر والمثنى والجمع فعلى الألف والواو المحذوفين ويستعمل الباقي في جميعها بحاله قبل الحذف
الا اذا كان سكونه عارضا لا دائما بعد مدة كضارع ومحتاج فيحذف بحركة أصله من كسر في اسم

(ش) يجوز في المرحم لغتان احدهما ان ينوى المحذوف منه والثانية ان لا ينوى ويعبر عن الاولى بلغة من ينتظر الحرف وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف فاذا رخت على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون فتقول في جعفر يا جعفر وفي حارث يا حارث وفي قطر يا قطر واذا رخت على لغة من لا ينتظر عاملت الآخر بما يعمل به لو كان هو آخر الكلمة وضعا فبنيته على الضم وتعامله معاملة الاسم التام فتقول يا جعفر يا حارث يا قطر بضم الفاء والراء والطاء وقول في عود على لغة من ينتظر الحرف يا عود يا عود ساكنة وعلى لغة من لا ينتظر تقول يا عود فتقلب الواو ياء والضمه كسرة لانك تعامله معاملة الاسم التام ولا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة الاو يجب قلب الواو ياء والضمه كسرة (ص)

والترم الاول في كسمله

وجوز الوجهين في كسمله

(ش) اذا رخم ما فيه تاء التانيث للشرق بين المذكر والمؤنث وجب ترخيمه على لغة من ينتظر الحرف فتقول يا مسلم بفتح الميم ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر فلا تقول يا مسلم بضم الميم لئلا يلتبس بتاء المذكر وأما ما كانت فيه التاء لا للفرق فبرخم على اللغتين فتقول في مسلمة علميا مسلم بفتح الميم وضحا (ص) ولا يضطر رر رجو دون ندا ماللندايصل نحو أجدنا (ش) قد سبق ان الترخم حذف

الفاعل أو فتح في المفعول والاجمع المعتل كصطفون وقاضون فيرد اليه الحرف الذي كان حذف لانتقائه ساكناً مع واو الجمع أو يائه لزوال السبب الحذف فتقول يا مصطفي وباقاضي بردا لالف والياء واختار في التسهيل عدم الرد لوجود السبب تقديرا أما على لغة من لا ينتظر فبفتح الميم الرد قطعاً لانتقائه السبب لفظاً أو تقديرا لكن يلزم عليه ان يثبت الجمع بالمفرد فقياس ما سبب أي من مرعاتهم عدم التلبس امتناع ترخيمه لاعلى اللغة الاولى بل اردوعن الرضى ما يؤيده فتقول يا مصطف بفتح مطلقاً أو يا قاض بالضم في قاضون وبالكسرة في قاضين أفاده الصبان (قوله كالواخ) في موضع المفعول الثاني لأجله وما زائدة ولو بصدرية وهو أولى من عكسه لكثرة زيادته وجملة ما بالبناء للمجهول خبر كان ووضعاً نصب بنزع الخافض أي اجعله ككونه متمماً بالآخر في الوضع ان لم تنو الخ (قوله قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهمة هو الجمل القوي الضخم والرجل القصير كما في القاموس وفسره في الصحاح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤنث وبعأنت بالهاء فتقل قطر والجمع قاطر (قوله على الضم) أي الظاهر ان كان صحيحاً والا قدرته فيه كما يقدر في المضمر قبل الحذف لوجود الضم الاصلى ويجوز على هذه اللغة رفع تابعه مراعاة للفظه وكذا على الاولى كما استظهره بس لان الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالنائب وقد أجاز الجمهور وصف المرحم بدليل قوله أحراب بن عمرو الخ والمنايع يجعله بدلاً (قوله فتقلب الواو ياء) أي لتطرقها بعد ضمة كما تنقلب في أجر وأدل جمع جرو ودلول ذلك اذا صلح ما أجزوا ودلو كالفس فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء فصارت أجزى وأدلى ثم أعل كقاض وقول في كروان على الاولى يا كرو بفتح الواو وعلى الثانية يا كرا قبلها ألفا لفتح كها وانفتاح ما قبلها وفي نحو سقاية وعلاوة على الاولى يا سقاي وعلاوة بفتح الياء والواو وعلى الثانية يا سقاي وعلا بفتح ما همزة لتطرقها ما بعد ألف زائدة كإفعل برشاء وكسأ (قوله ولا يوجد اسم الخ) أي لمزيد الثقل بخلاف الياء خرج بالاسم الفعل كيدعو لوضعه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فان سمي به فامر عارض وبالمعرب المبني كهو وذو الطائفة وبضم ما قبلها نحو دولو والمراد ضمة لازمة ليخرج هذا أبوك وأما نحو سنبو واسم بالياء لصعبد فالظاهر انه غير عربي كمنه واسم طير (قوله في كسلة) بضم الميم في الاول اسم فاعل مؤنث وناثي بفتحها مصدر ميمي من السلامة وأما التلبس هذا لانه استعماله بلا تاء بخلاف الاول (قوله لئلا يلتبس) قياس ذلك امتناع الترخم أصلاً اذا لبس كل من الوجهين كإفاعة وأما تجوز المصنف ترخم المثني والجمع بحذف زيادتهما فاعلموا على لغة من ينتظر حركتي لا يلتبس بالمفرد فتقول في نحو زيدان وزيد بن عليان يازيد بالفتح في الاول والكسرة في الثاني وكذا في المنسوب ويمتنع الضم لئلا يلتبس بالمفرد وأما زيدون فيمتنع ترخيمه مطلقاً لذلك وقد مر ما في جمع المعتل (قوله صالحة للنداء) خرج المحلى بال ولذلك خطي من جعل قوله * قواظنا مكم من ورق الحصى * مرخم الحسام للضرورة واصواب ان ذلك الحذف لا يسمى ترخيماً لعدم الصلاحية للنداء بل حذف الشاعر الميم والالف وكسر الميم الباقية للروى في غاية الشذوذ ويشترط أيضاً كون الاسم امابالثناء أو أكثر من ثلاثة والافلا يرخم للضرورة ولا تشتط العلية بل ترخم الزكرة كقوله * ليس جى على المنون بحال * أي بخاله (قوله تعشو) بقاء الخطأ أي تسمى في العشاء أي الظلام والخصر بفتح المعجمة فالمهمة شدة البرد وضبطه بمهملتين سموز كريا * (قبيه) * ترخم الضرورة على لغة من لا ينتظر جائز باجتماع كهذا البيت فانه حذف الكاف ونون الباقي مع جره بالاضافة كالاسم التام ولو انتظر لم تنو وأما على اللغة الثانية فاجازه سيويه ومنعه المبرد ويشم دلل جواز

أواخر الكلام في النداء وقد يحذف للضرورة آخر الكلمة في غير النداء بشرط كونها صالحة للنداء كاجد ومنه قوله ليم الفتى تعشوا لي ضوء ناره * طريق بن مال ليلة الجوع والخصر أي طريق بن مالك

قوله الأضحت جبالكم رما * وأضحت منكم شاة ماما
 وقوله ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته * أو امتدحه فان الناس قد علموا
 فرخم امامة و حارثه بحذف التاء وأبقى ما قبلها على فتحه لانتظارها والاضم الاول وكسر الثاني
 منونا والله أعلم

(الاختصاص)

هو لغة مصدر اختصاصه بكذا قصرته عليه واصطلاحا قصر حكمه على اسم ظاهر
 معرفة يذكّر بعده معمول لاخص محذوف واجوبا والباعث عليه اما خبر كعلي أيها الكريم يعقد
 أو تواضع كعلي أيها العبد فقير الى عفوري أو بيان المقصود بالضمير كنحن العرب أقرى الناس
 للضيف ونحن معاشر الانبياء لا نورث (قوله يا نازحونيا) أي بعد ما يقال ارجوني أيها الفتى
 فارجوا أي للجماعة والواو فاعله والياء مفعوله وأيم مبنى على الضم لمسابهة لفظها في النداء في
 محل نصب باخص محذوف واجوبا وها للتبنيخ للضمير في النداء والفتى صفة أي مرفوع تبعا
 للفظها بضمه مقدرة على الالف والمراد بالفتى هو مدلول الياء وهو المتكلم نفسه (قوله يشبه النداء)
 أي فهذا خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصورة الامر في أحسن يزيد والامر
 بصورة الخبر في والوالدان يرضعن (قوله من ثلاثة أوجه) ستريدك عليها (قوله لا يستعمل معه
 حرف نداء) أي لا لفظا ولا تقدير بخلاف المنادي (قوله يسبقه شيء) أي يسبق الخصوص
 وهو الاسم الظاهر شيء فيقع في أثناء الجملة كنحن العرب الخ أو بعدها كارجوني أيها الفتى والاكثر
 سبقه بضمير المتكلم كالأمثلة المذكورة ويقل بعد الخطاب كسبحانك الله العظيم وبك الله نرجو
 الفضل بنصب الجلالة ولو كان منادى لضم ولا يقع بعد ضمير غيبة ولا اسم ظاهر فالتثنية انساب
 مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لخالفه النداء (قوله ان تصاحبه) أي الخصوص الالف واللام
 لعدم حرف النداء فيه بخلاف المنادي ويخالفه أيضا في انه يجب كون الخصوص معرفة غير
 اشارة ويقل كونه علما بنصب افظا ولو كان مفردا لا أي فتضم ولا يصح وصف أي هنا باسم اشارة
 بخلاف النداء في السك والخاص ان يشترط كون الخصوص اسما ظاهرا معرفة واقعا بعد ضمير
 يخصه كارجوني الخ أو يشارك فيه كنحن العرب الخ ثم هو أربعة أنواع الاول أيها أو أيها أو حكمهما
 كالنداء في زمان الضم لاسم والوصف بنى آل مرفوعا تبعا للفظهما لاسم اشارة الثاني والثالث
 المعروف بال أو الاضافة كنحن العرب أسخى الناس ونحن معاشر الانبياء لا نورث فأسخى ولا
 نورث خبر نحن والعرب ومعاشر نصب بأخص محذوف واجوبا الرابع العلم وهو قليل كقوله

*(ص) * (التحذير والاعراض)*

* بناء على ما كشف الضباب * ولا يكون الخصوص نكرة ولا اسم اشارة بخلاف النداء وبجمله
 الاختصاص المحذوف في محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل بعد المعارف
 فالتمديد ارجو نيا حل كوني مخصوصا من بين القتيان وفي نحو اللهم اغفر لنا أيها العصاة اغفر
 لنا مخصوصين من بين العصاة قاله الرضي اما في مثل نحن العرب ونحن معاشر الانبياء فمعتزة كما
 في المعنى (قوله ما تر كذا) مبتدأ خبره صدقة وقال الشيعة ما مفعول نورث وصدقة حال من مفعول
 تركا أي لا نورث ما تر كذا حال كونه صدقة أي بخلاف ما تر كذا من غير الصدقة فنورثه وجلهم على
 هذا التحريف الباطل المخالف للرواية كما بينه علماء الحديث اعتمدتهم القاسم لا يتوصلوا به الى
 الطعن في امامة أبي بكر حيث منع فاطمة أرضها مستدلا بهذا الحديث والله سبحانه وتعالى أعلم

(التحذير والاعراض)

جميعها لا استواء أحكامها وان اختلف معانيها لان التحذير هو التباعد عن الشيء والاعراض

التسليط عليه وقدم الاول لتقديم التخليعة بالمجعة على التخليعة (قوله اياك الخ) تقدير البيت نصب الشخص المحذّر لفظ اياك والشر بعامل وجب استتاره وقوله ونحوه أى الشر كالك والاسد وياك والمرأى ونحو اياك كليا كما وياكم ويايا كن (قوله ودون عطف الخ) حال من ايا أو متعلق بانسب أى وانسب هذا الحكم وهو النصب بالعامل المستتر وجوب اياك حال كونه دون عطف شئ عليه (قوله وما سواه) أى المذكور من اياك مع عطف ودونه بأن يحذّر بغير اياك (قوله كالضيم) أى الاسد والسارى أى الماشى ليلا (قوله سواه) وجد عطف أى للمحذّر منه كالشر على اياك أم لا بأن ذكر المحذّر منه مع اياك بلا عطف سواء كرر اياك حينئذ كقوله

فياك اياك المرأى فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب

أم لم يذكر كياك ان تفعل كذا فيجب حذف عامل اياك في كل ذلك لكثرة في التحذير فجعل بدلا من اللفظ بالعامل ولذلك تحذف ضمير الفاعل فياك ضمير منصوب محتمل لضمير مرفوع وهو فاعل الفعل المحذّر فان أكدت المرفوع بالنفس أو العين أو عطف عليه فلا بد من الفصل كياك أنت نفسك وياك أنت وزيد بالرفع ويقع تركه بخلاف اياك في ذلك (قوله والتقدير اياك احذر) اعلم انه اختلف في تقدير العامل في اياك والمعطوف عليه فقال السيرافى وكثير الاصل اتق نفسك ان تدن من الشر والشر ان يدنو منك أى امنع نفسك من دنوهم من الشر الخ حذف ان والفعل وجاره المقدر والجار المتعلق به من كل من المعطوف والمعطوف عليه فصارت اتق نفسك والشر ثم حذف الفعل والمضاف وأنب عنه الضمير فان فصل وقيل التقدير يا عد نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفا وقيل هو من عطف الجمل فكل من مع ما عامل أى اياك أو باعدوا حذر الشر أو دعه واختار في شرح التسهيل ان الاصل احذر اتق نفسك والشر يجوزهما حذف الفعل ثم المضاف الاول وأنب عنه الثانى فصارت نفسك والشر بنصبهما ثم حذف نفس وأنب عنه الضمير فالتصنيف وان فصل فصارت اياك والشر فنصبهما ما انفاهو بطريق النسيابة عن المضاف المحذوف الذى عمل فيه الفعل بالاصالة قال وهو أقل تكلفا اذا علمت ذلك فقوله الشارح اياك احذر يقرأ بصيغة الامر ويكون إشارة للقول الاخير لا بصيغة المضارع لاقتضائه ان الشر محذّر أيضا العطفه على الضمير لان يبنى على ان العامل في الشر مقدّر أى احذرك ودع الشر كما مشى عليه الشارح فيما سياتى حيث قدر قرأ سلك واحذرا السيف لكن يكون فيه عطف الانشاء على الخبر وفي نسخ اياك واحذر الشر بالواو وهو تحريف لانه يصح تقدير عامل اياك لا الشر فتأمل (قوله ومثاله بدون العطف) أى بأن ذكر المحذّر منه مع الضمير بلا عطف كمثاله وكقوله فياك اياك المرأى واختلف في تقدير العامل حينئذ فقال الجمهور العامل في اياك باعد محذوفاً ويجب جر المحذّر منه عن لان باعد لا يتعدى الى اثنين بنفسه كياك من الشر أى باعد نفسك منه ولا يجوز نصب الشر بنزع الخافض لانه سماعى وما فى البيت ضرورة وجوزة النظم بتقدير عامل آخر كدع وابنه بتقدير عامل يتعدى للاثنتين كاحذرك الشر أو جنب نفسك الاسد ويشمهاهما البيت ويجوز عندهما من الشر وأما نحو اياك أن تفعل كذا فجاءت عند الجميع لصلاحيته لتقدير من قال الحفيدة والوجه انه لا يتعين تقدير باعد ولا غيره بل كل فعل يليق بالحال كدع واتق وخل ونحو اذ المقدّر ليس متعديا به ٥١ (قوله وان كان بغير اياك) اعلم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الاول بياك واخوانه ويجب معه ذكر المحذّر منه معطوفاً وبدون عطف ويجب ستر عامله مطلقاً كرر أم لا عطف عليه أم لا كما هو بخلاف الباقي الثانى باسم ظاهر مضاف للضمير المحذّر كرأسك أو نفسك الثالث بذكر المحذّر منه فقط كالضيم وقد يكون بذكرهم معاً كرأسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما

اياك والشر ونحوه نصب

محذّر بما استتاره وجب

ودون عطف ذالاً بانسب وما

سواه ستر فلهذا يلزم

الامع العطف أو التكرار

كالضيم الضيم إذا السارى

(ش) التحذير تنبيه المخاطب على

أمر يجب الاحتراز منه فان كان

بياك واخوانه وهو اياك ويايا

وياكم ويايا كن وجب ان يشار

الناسب سواء وجد عطف أم لا

فمثاله مع العطف اياك والشر فياك

منصوب بفعل مضمر وجوبا

والتقدير اياك احذر ومثاله بدون

للعطف اياك ان تفعل كذا أى اياك

من ان تفعل كذا وان كان بغير اياك

واخوانه وهو المراد بقوله وما سواه

الامع ابالك (قوله الامع العطف) أي بالواو خاصة وتعطف محذرا على محذركا بالوزيد أن تفعل
أو محذرا منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها أي اتركوها وسقياها فلا تنعموها واعتماؤها ومحذرا منه
على محذرك رأسك والسيف وابالك وانشر وستر العامل في الجميع واجب كإشمله اطلاق المصنف
لأنهم جعلوا العطف والتكرار الآتي كالبديل من الفعل ويجوز في الأولين دون الثالث كون
الواو للمعية فينصب ما بعدها على أنه مفعول معه ويظهر العامل (قوله ماز) بالراي مرخم مازن
اسم رجل (قوله ق رأسك واحذرا السيف) جرى على أن عامل الثاني مقدروا الظاهر جريان باقي
الاقوال المارة هنا أيضا فقدر احذرا تلاقى رأسك والسيف أو باعذر رأسك من السيف والسيف
منها أو امنع رأسك أن تدن من السيف والسيف أن يدنوا منها لكنهما لا يتأتى في نحو ناقة الله
وسقياها وابالك وزيدا أن تفعل بل الظاهر أن العامل فيهما واحد قول واحد وانما أتى الخلاف
في عطف المحذرين على المحذرين (قوله أو التكرار) أي للمحذرين منه كإشمله أو لغيره كرأسك
رأسك (قوله وعن سبيل القصد الخ) أي من قاس على ذلك انتبذ أي ارتقى وبعد عن سبيل العدل
(قوله إياي وان يحذف الخ) هو أثر عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال ذلك أنكم الأسل والرمح
والسهم وإياي الخ يا عمر هم يذبحون بالأسل وهو مارق من الحديد كالسيف والسكين
أو الرماح أو السهام عند الرمي أو ينهاهم عن حذف الأرنب بنحو حجر لأنه لا يحل به والاصل إياي
باعدا عن حذف الأرنب وباعدا أنفسكم عن أن يحذف الخ فهم ما تحذرون حذف من كل
منهم ما ظهر ما أثبت في الآخر إذا حذف منه وهو حذف الأرنب ذكر في الثاني دون الأول والمحذر
وهو إياي بالعكس ففيه احتباك (قوله وإيا الشواب) بشين مهيضة ثم موحدة جمع شابة ويرى بسين
مهملة ثم همزة فتاء فوقية جمع سواء أو التقدير فيحذرون في نفسه وأنفس الشواب وفيه شذوذات
تحذير الغائب وإضافة الظاهر وحذف الفعل مع لام الأمر * (فائدة) ذكر الرضى أن المحذر
منه المذكر يكون ظاهرا كسيفك سيفك ومضمر كإياك وإياها وإياي إياي وفي الهمع أن
المحذرينه قد يكون ضمير غائب معطوفا على المحذرك قوله

فلا تصحب أبا الجهل * وإياك وإياه

فإياه هنا حكم الأسد في إياك والأسد فعل هذا لا يكون التحذير بضمير الغيبة والتكلم شاذ إلا إذا
جعل محذرا لا محذرا منه والله أعلم

* (أسماء الأفعال والاصوات) *

أي وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح والاضافة بيانية وقيل بالرفع عطف على أسماء
لأنها ليست أسماء بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى إذا دلالة تنوقف على علم المخاطب
بما وضعت له والمخاطب بها غير عاقل وأجيب بأن الدلالة كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه
العالم بوضعه معناه وهذه كذلك ولم يقل أحدان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل (قوله ما ناب
عن فعل) أي ولم يتأثر بالعوامل وليس فضله تخرج المصدر النائب عن فعله واسم الفاعل لتأثره
والحروف لأنها فضله فبان أن قوله كشتان تميم للعذ فيجعل حالا من ضمير ناب ليفيد تقييده بذلك
كافي الاستموتى وجعله ابن المصنف مثلا لا تيمما فيكون خبر المحذوف وأوقع ما على اسم بديل
الترجمة فتخرج الحروف والمراد ناب عن الفعل في إفادة معناه وفي استعماله من كونه عاملا
غير معمول فيخرج المصدر ونحوه اه وفيه أن الفعل يستعمل معمولا للجوارم والنواصب
فالتأية عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر والجواب بكون المراد أن الفعل لا يكون

فلا يجب اضممار الناصب الامع
العطف كقولك ماز رأسك
والسيف أي يا مازن ق رأسك
واحذرا السيف أو التكرار بنحو
الضعيف الضيف أي احذرا الضيف
فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز
اضممار الناصب واطهاره بنحو الأسد
أي احذرا الأسد فإن شئت اظهرت
وإن شئت اضممرت (ص)

وشذاي وإياه أشد

وعن سبيل القصد من قاس انتبذ
(ش) حق التحذير أن يكون
للمخاطب وشذبيته للتكلم في
قوله إياي وان يحذف احذركم
الأرنب واشذمنه مجيئة للغائب
في قوله إذا بلغ الرجل الستين فأياه
وإيا الشواب ولا يقاس على شيء
من ذلك (ص)
ويعذر بلا إياي اجعلا

مغري به في كل ما قد فصلا

(ش) الأغراء أمر المخاطب بالزوم ما
يحمده وهو مثل التحذير في أنه
أن وجد عطف أو تكرار وجب
اضممار ناصبه والافلا ولا تستعمل
فيه أيا فتال ما يجب معه اضممار
الناصب قولك أخاك أخاك وقولك
أخاك والاحسان إليه أي الزم
أخاك ومثال ما يلزم معه الاضممار
قولك أخاك أي الزم أخاك (ص)

* (أسماء الأفعال والاصوات) *

ما ناب عن فعل

كشتان و صه

هو اسم فعل وكذا أو موه
وما يعني افعل كأمين كثر
وغيره كوى وهيات نزر
(ش) أسماء الأفعال أسماء تقوم
مقام الأفعال في الدلالة على معناها
وفي عملها وتسكون بمعنى الامر وهو
الكثير فيها كانه بمعنى انكف
وأمين بمعنى استجب وتسكون بمعنى
الماضي كشتان بمعنى افرق تقول
شتان زيد وعمرو وهيات بمعنى
بعد تقول هيات العقيق ويعني
المضارع كاره بمعنى اتوجع ووي
بمعنى اعجب وكلاهما غير مقيس
وقد سبق في الاسماء الملائمة للبناء
انه يتقاس استعمال فعال اسم
فعل مبنيا على انكسر من كل
فعل ثلاثي فتقول ضرب زيد أي
اضرب ونزال أي انزل وكأب أي
اكتب ولم يذكروا المصنف هنا
استغناء بذكره هناك (ص)
والفعل من أسماءه عليك
وهكذا دونك مع اليك
كذار ويبدله ناصين
ويعملان الحفوض مصدرين
(ش) من أسماء الأفعال ماهوفي
أصله ظرف وما هو محرور بحرف

معمو لا افعل ولا لام بطريق الاصاله يخرج اسم الشرط تكلف فالحق ماهر (قوله كشتان)
بفتح النون وكان القراء يكسرها (قوله وكذا أوه) بفتح الهمزة وشداو و فيه لغات منها ما اشتهر
من قولهم آدوا بالضم والسكون فهما اسماء فعل بمعنى اتوجع كافي المرادى (قوله اسماء الأفعال
أسماء) أي حقيقة عند جمهور البصريين لا أفعال حقيقة كالكوفيين ولا أفعال استعمال
كلاسماء في التنوين وعدمه وفي انه لا يتصل ضمير الرفع البارز به ولا يؤكده طلبها بالنون كما
لبعض البصريين واستظهر الصبيان ان هذا عين ما قبله فان الكوفيين لا ينعنون استعمالها
كلاسماء والا كان مكابرة فالاخلاف بينهما في العبارة وعلى الاول فالارجح ان مدلولها لفظ الفعل
كما يفهمه قولهم اسم فعل لكن من حيث دلالة على معناه لا من حيث كونه لفظا ولذلك كان
كلاما تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كما مر أول الكتاب فلا محمل لها على هذا وكذا على انها
أفعال أماء على انها أسماء بمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهي في محمل رفع بالابتداء أغنى
مرفوعها عن الخبر وعلى ان مدلولها المصدر انما تب عن فعله فاعلم ان نصب افعالها الناقبة هي عنها
كذا في التصريح وانما بقيت حيث ذم اعراب تلك المصادر لانه دخلها معنى الامر والمضى
والاستقبال التي هي من معاني الحروف قاله المرادى وعلى هذا فقوله اسماء الأفعال أي اللغوية
وهي المصادر فتأمل (قوله في الدلالة على معناها) أي بواسطة دلالاتها على لفظها الموافق الاربع
المتقدم (قوله بمعنى انكف) فسر بذلك لان ما لازم معنى امتنع وفي نسخ بمعنى اكف فينبغي
جعله من اللازم لايوافق المفسر وان كان غير واجب لان كفى يستعمل لازما ومتعديا تقول
كففته عن الشيء فكف أي منعه فامتنع كما في الصحاح (قوله بمعنى افرق) كذا أطلق ابنه وور
وقيدته الرخصى بالافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا
يقال شتان للصبيان عن مجلس الحكم وتطلب فاعلاد الاعلى اثنين كشتان الزيدان وقد تراد
بعدهما كقوله

شتان ما نوحى على كورها * وتوم حسان أنحى جابر

فما زائدة وما بعدها فاعل والمراد بكورها رحل الناقة وقد تراد ما بين بعدها كقوله

* فشتان ما بين الزيدتين في الندى * فالزيدين فاعل مرفوع تقدير او ما بين زائدة وقيل
ما موصولة بين واقعة على المسافة وهي فاعل شتان بمعنى بعد لا افرق أي بعدت المسافة التي بينهما
اقادة الدماميتي وأما قوله

جاز يتوفى بالوصول قطيعة * شتان بين صنعكم وصنيعي

فقال في شرح السذور لم تستعمله العرب وقد يخرج على اضرار ما موصولة بين اه أي فتكون
شتان بمعنى بعد وما معنى المسافة (قوله هيات العقيق) اسم موضع بالخاز فاعل هيات وقد تراد فيه
اللام نحو هيات هيات لما توعدون وفيه نيف وأربعون لغة منها انشئت تأم (قوله ووي الخ) أي
كقوله تعالى وي كانه لا يفسخ الكافرون فوي بمعنى اعجب والكاف افعال التعليل أي أعجب لعدم
فلاح الكافرين أو حرف خطاب توصل بوي واللام مقدرة بعدها وقبل كان حرف تشبيه بمعنى
الحقيقة وكذا يقال في وي كان الله ييسر الرزق (قوله وكلاهما غير مقيس) أي الماضي والمضارع
يل لم يثبت ابن الحاجب الثاني وجعل أوه ووي بمعنى توجعت وتعبت وهكذا (قوله والفعل الخ)
أي فعل الامر مبتدأ أول وعليك مبتدأ ثان لقصد لفظه خبره الظرف قبله والجملة خبر الاول يعني
ان اسم فعل الامر قسمان من تجل كما مر ومنقول اما عن أحد الظرفين كدونك وعليك أو عن مصدر
كرويدوبله وهذه الظروف يقتصر فيها على السماع لخروجها عن الاصل وقاس الكسائي منها ما زاد

على حرف لا نحو بك ولك ومن المسموع امامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر واليك أي تنبح
ومكانك أي اثبت فيكون لازما وحكي الكوفيون مكانك زيدا أي انتظره فهو متعدولا تستعمل
الامع الكاف لأن أمر غير مخاطب قليل وشذبا واستعمالا عليه رجلا غيري أي لزمه وعلى
الشيء أي لزمه والي أي لا تنبح وأما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد
حسنه الخطاب قبله في يوم عشر السباب الخ فالهاء فاعل والصوم مفعول على ما سبأني وقال ابن
عصفور عليه خبر مقدم لا اسم فعل والصوم مبتدأ زيدت فيه الباء وقيل عليه أمر للعاطفين أي
الزوم للصوم أو دلوه عليه وكذا قيل في على الشيء أي الزوم فيه فالهاء مفعول أول والصوم ثان
والفاعل مستتر (قوله عليك زيدا) عليك اسم فعل بمعنى الزم وزيدا مفعوله وقد يتعدى اليه بالباء
عليك بذات الدين فيكون بمعنى استمسك مثلا وصرح الرضي بانها زائدة لانها تزد كثيرا في مفعول
اسم الفعل لضعف عمله وأما الكاف فهي ضمير عند الجهور لا حرف خطاب لان الجار لا يستعمل
بدونه اولا والياء والهاء في قولهم على وعليه ضميران اتفاقا وهما هي فاعل باسم الفعل أو مفعوله
والفاعل مستتر الزم انت نفسك زيدا واليك بمعنى ضم نفسك وكذا الباقي أو مجرورة بالجر في
نحو عليك وبالإضافة في نحو دونك نظر الاصل قبل النقل والفاعل مستتر اقوال أصحابنا لها
فاذا قلت عليكم كذا كهم زيد اجاز رفع كل توصيد اللمستكن وجره توصيد المجرور وبهذا
يعلم ان اسم الفعل هو الجار فقط وفاعله مستتر فيه والكاف كلمة مستقلة وقولهم من مفعول من جار
ومجرور فيه تسامح ولم يجعل الكاف مجرورة بإضافة بعد النقل لان اسم الفعل لا يعمل بالجر ولا
يضاف فتدبر (قوله رويد زيدا) أصلا رويد زيدا رواد أي أمهله أمهاله لا فصعروا الارواد بحذف
زيادته وهم الماهمة والالف تصغير الترخيم واستعملوه مصدر انابا عن فعله وهو رويد وما به
فصدر لا فعل له من لفظه بل من معناه وهو ترك فهو نائب عنه كما أشار اليه الشارح كما ان دع فعل
لا مصدر له من لفظه بل من معناه وهو الترك ثم تارة يتوأن في نصبان المفعول وهو الاصل كرويدا
زيدا وبها عمر او تارة يضافان اليه كذا في الشارح فهما فيه مصدران نائبان عن فعلهما ومضافان
لمفعولهما وقيل بل اضافتم اللفاعل والمفعول محذوف ولا يرد أن فاعل المصدر النائب عن فعله
يجب استتاره لان محله في المنون بدليل تمثيلهم ثم نقلوهما عن المصدرية إلى اسم فعل الامر فقالوا
رويد زيدا وبها عمر بالبناء على التفتح مع نصب زيد وعرو ولا موجب للبناء سوى ما ذكره فقول المتن
ناصبين أي مع ثبوتهم بالامع تنويعا لانها حجة صدران وقد يخرجان عن الطلب فيكون رويد
حالا ونعتا على التأويل بالمشق كسار ورويد أي مرودين أو سيار ورويد أي مرودا فيه ويكون
بها بمعنى كيف خبرا بعدد كبله زيد بالرفع وقد تقع بمعنى غير مجرورة بمن كالحديث القدسي
أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من بلا ما أطلعتم
عليه أي من غيره ويحتمل كافي الشقي انه على أصلها مصدر بمعنى الترك ومن تعليلية أي من اجل
تركهم ما علموه من المعاصي (قوله وما لنا الخ) ما مبتدأ خبره لها وما صلته وتنوب صلة ما الثانية
جرت على غير صاحبها ولم يبرز لامن اللبس وعنه متعلق بتنوب أي وما استقر للفعل الذي تنوب هي
عنه كائن لها ومن عمل بيان لما الأولى حال منها أو من ضمير هائي الصلاة في الخبر لئلا تقدم الحال على
عاملها الظرفي أو من بمعنى في متعلقة بتنوب والأول أوقع (قوله وأخر ما لذي الخ) ما مفعول آخر
ولذي أي أسماء الافعال خبر مقدم عن العمل وفيه متعلق بالعمل والجملة صلة ما أي وأخر المعمول
الذي العمل فيه كائن لهذه (قوله ما يثبت لما تنوب عنه) أي غالبا والافاقمين لم يحفظ له مفعول مع
نيابته عن متعد وهو استجب (قوله بمعنى اكفف) فيه ما مر فلا تغفل (قوله ولا يجوز تقديمه) أجازته

نحو عليك زيدا أي الزمته واليك
أي تنبح ودونك زيدا أي خذه ومنها
ما يستعمل مصدر أو اسم فعل
كرويد وبها فان الخبر ما بعدهما
فهما مصدران نحو رويد زيدا
ارواد زيدا أي امهاله وهو منصوب
بفعل مضمر ورويد أي تركه وان
انصب ما بعدهما فهما ما اسما
فعل فنحو رويد زيدا أي أمهل زيدا
وبها عمر أي اتركه (ص)

وما لما تنوب عنه من عمل

لها وأخر ما الذي فيه العمل

(ش) أي يثبت لأسماء الافعال من

العمل ما يثبت لما تنوب عنه من

الافعال فان كان ذلك الفعل يرفع

فقط كان اسم الفعل كذلك كنه

بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف

وهيات زيد بمعنى بعد زيد في صه

ومه ضمير ان مستتران كما في اسكت

واكفف وزيد مرفوع بهيات

كما ارتفع بعد وان كان ذلك الفعل

يرفع وينصب كان اسم الفعل

كذلك كدر الزيد أي ادركه

وضراب عمر أي اضربه في دراك

وضراب ضمير ان مستتران وزيدا

وعمر منصوبان بهما وأشار بقوله

وأخر ما الذي فيه العمل الى ان

معمول اسم الفعل يجب تأخير

عنه فمفعول در الزيد ولا يجوز

تقديمه عليه فلا تقول زيدا دراك

الكوفيون عسكاً بقوله كتاب الله عليكم وقول الشاعر

يا أيها الماسخ دلوى دونك * انى رأيت الناس يقصدونك

وأجيب بان كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤ كدلمضون حرمت عليكم الميمنة اى كتب ذلك الله عليكم كتاباً محذوف الفعل واضيف المصدر الى فاعله كصيغة الله ودل على ذلك المحذوف ان التحريم يستلزم الكتابة وعليكم متعلق بالمصدر او الفعل المحذوف لا اسم فعل وامادلوى فمتدا لامفعول خبره جملة اسم الفعل وفاعله حذف رابطها أى دونك وبالحجة خبرية مقصود بها الطلب والماسخ هو الذى ينزل البئر عند قلة مائها اليملا منها الاناء (قوله بخلاف الفعل) يخالفه أيضاً في أنه لا يعمل محذوف فاعلى الاصح وأجازته المصنف بشرط تأخر دال على المحذوف وخرج عليه الآية والست المقدمة من وفى انه لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء (قوله لحاق التنوين) يفتح اللام كما فى المختار لها أى لبعضها وتنوينها وعدده سماعى كما يشعر به كلام المصنف والحاصل ان ماسخ مع غير ممنون فقط كترال وآمين وهيات وأوه فهو لازم التعريف ولا يجوز تنوينه وما سمع منوناً فقط كواها وويها فهو لازم التنكير ولا يجوز ترك تنوينه وما سمع بهما كأمثلة الشارح فيعرف وينكر (قوله وفى حيل) أى بالبناء على الفتح حيل أى بالتنوين ويسدل فى الوقف الفاعل قد ثبت فى الوصول وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للعث والحجلة لا الاستفهامية فعملنا كلف واحدة مبنية على الفتح فى الكثير اه فارضى ويكون بمعنى احضرفيشعدى بنفسه كحيل التريدو بمعنى أقبل فيتعدى بعلى كحيل على الخبر ويعنى عمل فيتعدى بالياء نحو اذا ذكر الصالحون فحيل لا بعمر وقد تفرد حى عن هل فتكون بمعنى أقبل أو أوائت كفى الدمام يبنى (قوله فتان من الخ) قال الرضى ليس المراد بتنكير اسم الفعل وتعرينه تنكير الفعل الذى هو بعناه وتعرينه لان الفعل لا يعرف ولا ينكر بل ذلك راجع الى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فقصه منوناً بمعنى اسكت سكوناً ما أى افعل مطلق السكون عن كل كلام اذ لا تعين فيه وصه بلا تنوين بمعنى اسكت السكون المعهود عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره هكذا احقق المقام ودع الاوهام اه سندوبى وقد يؤخذ منها من هامن قبيل المعروف بالعهديّة وهو الظاهر ثم هذا الكلام يتشبه على ان مدلولها المصدر وهو ظاهر وكذا على ان مدلولها الفعل خلافاً للمصرح لان التعريف يرجع للاصل المشتق منه لا الى نفس المدلول كما هو صريح ما ذكر (قوله من مشبه الخ) بيان لما الاولى وقوله صوتاى اسم صوت (قوله فى الاكتفاء) اى عدم احتياجها فى افادة المراد الى شى آخر كما ان اسم فعل الامر والمضارع كذلك بحسب الظاهر وان كان فى الحقيقة مر بكامع فاعله المستتر واسم الصوت مفرد لا ضمير فيه واحترز بذلك من نحو يا ظبيات القاع يا دارمية مما خوطب به غير العاقل ولم يكتف به فى افادة المراد لان حرف النداء لا يفيد وحده بل لا بد ان يذكر بعده ما قصد بالنداء (قوله لزجر الحيل) أى عن البطء وقوله للبعث أى لزجره كذلك وهلا بوزن الا كما فى الهمع وقيل ينون وعديس به مولات مقتوح الاولين مبنى على السكون (قوله كقب) يفتح القاف وسكون الموحدة حكاية صوت السيف على الدقة (قوله الى ان أسماء الافعال الخ) يحتمل انه أراد نوعى الاصوات لتقدم الكلام على أسماء الافعال اول الكتاب (قوله فى التباينة عن الفعل الخ) اى فى كونها عاملة غير معمولة (قوله اشبهها بأسماء الافعال) اى فهى مشبهة للحرف بالواسطة ولا حاجة الى ذلك لا مكان الشبه مباشرة فالارجح ان بناءها الشبه بالحروف المهمة فى انها لا عاملة ولا معمولة كلام الابداء وحرف التنفيس فلا محل لها من الاعراب والله اعلم

* (نونا التوكيد) *

وهذا بخلاف الفعل اذ يجوز زياد أدرك (ص)

واحكم بتنكير الذى ينون

منها وتعرف سواه بين

(ش) الدليل على أن ماسمى بأسماء

الافعال اسماء لحاق التنوين لها

فتقول فى صه صه وفى حيل حيل

فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير

فتان منها كان نكرة ومالم ينون

كان معرفة (ص)

ومابه خوطب مالا يعقل

من مشبه اسم الفعل صوتاى جعل

كذا الذى أجدى حكاية كقب

والزم بنا النوعين فهو قد وجب

(ش) أسماء الاصوات الفاظ

استعملت كاسماء الافعال فى

الاكتفاء بما دال على خطاب

مالا يعقل او على حكاية صوت من

الاصوات فالاول كقولك هلا لزجر

الحيل وعديس للبعث والشانى

كقب لوقوع السيف وغاق للغراب

واشار بقوله والزم بنا النوعين الى

ان اسماء الافعال واسماء الاصوات

كلها مبنية وقد سبق فى باب المعرب

والمبنى ان اسماء الافعال مبنية

اشبهها بالحرف فى التباينة عن الفعل

وعدم التأثر حيث قال

وكتباية عن الفعل بلا * قأثر

وأما أسماء الاصوات فهى مبنية

اشبهها بأسماء الافعال (ص)

* (نونا التوكيد) *

(قوله للفعل الخ) قدم المعمول لافادة الحصر (قوله بنونين) أي بكل منهما على انفرادهما
أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كاختصاص الخفيفة بقلبها الفاء وحذفها
للساكنين والشديدة بوقوعها بعد الألف كما سيأتي ورد بان ذلك لا يدل على الأصل فلهذه ان
المفتوحة فرع المكسورة ولها أحكام تخصها وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصارها
منها وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهي أليق بالأصالة ثم التوكيد بالثقل أشد على قاعدة زيادة
المبنى لزيادة المعنى غالباً ولذلك قالت زليخا ليسجن وليكونا الخ لأنها كانت أحرص على سجنه في
بئس التره كل وقت من كونه صاعراً (قوله يؤ كدان) أي جوازاً أو وجوباً على ماسيين (قوله افعل)
أي فعل الامر ولودعاء أي صيغة لا خصوص هذه فهو من اطلاق الخاص على العام وكذا قوله
ويفعل وخرج بهما الماضي ولو لفظاً فقط فلا يؤ كدانه أصلاً لأنها مخلصان الفعل للاستقبال
الماضي للمضي وكذا الاسم وأما قوله

دامن سعدك ان رجعت متبياً * لولاك لم يكن للصبا جنانها

وقوله * أقالن احضروا الشهودا * فضرورة شاذة لا يجوز ارتكابها لكن سهل الأول استقباله معنى
لكنونه دعاء (قوله آتيا) حال من يفعل وذات طلب حال من الضمير في آتيا وأمراد الطلب الحقيقي
كالامر والعرض الخ أما الخبر المراد به الطلب مجازاً كقولك للعاطس رجلك الله فلا يؤ كد (قوله
أوشرطا) عطف على ذات طلب وتاليا صفة وأما بالكسر مفعول تاليا أي أو آتيا فعل شرط تاليا أما
أو أن شرطاً بمعنى أداة شرط مفعول تاليا وأما بديل منه (قوله أو مثبتاً) عطف على شرط فهو حال
أيضاً من ضمير آتيا ومستقبلاً أما حال من ضمير مثبت أو من ضمير آتيا ويكون معطوفاً على مثبتاً
بأنه محذوف وفي قسم متعلق بآتيا (قوله وبعدلاً) أي النافية ولم يقيدها بذلك لما علم من اطراد
بعد الطلب الذي من جملة لا النافية (قوله وغير) بالجر عطف على لا (قوله فعل الامر) أي بالصيغة
كقوله من الامر باللازم فداخل فيما بعده (قوله والفعل المضارع) أعلم أنه خمس حالات الأولى
وجوب يؤ كيدته وذ كرها بقوله أو مثبتاً الخ الثانية قرب من الواجب وذ كرها بقوله أو شرطاً أما
تاليا الثالثة كثرة وهي قوله آتيا إذا طلب الرابعة قلته وهي قوله وبعداً الخ وفي هذه مرتبتان
قليل وهو تؤ كيدته بعدما الزائدة أو لا النافية وأقل وذلك بعد لم وبعد شرط غيراً كما في التوضيح
وبقي سادسة وهي امتناع تؤ كيدته وذلك في جواب قسم بواو منسفي أو حال أو مفصول من لامة كما
سأني (قوله وهل تضر بن زيدا) أي الاستفهام بجميع ادواته اسمية كانت أو حرفية ومثله
التخصيص والعرض والتبني كهل تضر بن زيدا والآنزل عندنا وليست تقيم معناه كل ذلك داخل
في الطلب وبقي من أقسامه التي لم يمتثل لها الشارح الدعاء والترجي والاول داخل في الامر والنهي
والثاني لم يمتثل له (قوله شرطاً بعد ان الخ) مذهب سيبويه أن التوكيد حينئذ قريب من
الواجب ولم يتبع في التزويل غيره لأن المؤ كيدته بما تشبه القسم المؤ كيداً للام وأوجبه المبرد
والزجاج وجعلوا عدمه على الضرورة (قوله مثبتاً مستقبلاً) أي غير مفصول من لامة وحينئذ يجب
التوكيد باللام والنون معاً عند البصريين وخلوه من أحدهما شاذ أو ضرورة فإن خلا منهما معاً
نحو والله أقوم قدر قبله عرف النقي وكان المعنى على نقي القيام ولذا حكم الخفيفة على من قال والله
أصوم بحسنه بالصوم وعند غيرهم يحسن بعدمه لابتناء الأيمان على العرف وأجاز الكوفيون
الاكتفاء حينئذ أحدهما وقد ورد في الشعر وحكي سيبويه والله لا ضر به (قوله لم يؤ كد بالنون) أي
ولا باللام أيضاً لامتناعها في المنى وأما قوله

تالله لا يحمدن المرء مجتنباً * فعل الكرام ولو فاق الوري حسباً

للفعل يو كيد بنونين هما

كنوني اذهبن واقصدنهما

(ش) أي الحق الفعل للتوكيد

نونا احدهما ثقله كاذبن

والاخرى خفيفة كأصدنهما

وقد اجتمع في قوله تعالى ليسجن

وليكونا من الصاغرين (ص)

يؤ كدان افعل ويفعل آتيا

ذات طلب أو شرطاً أما تاليا

أو مثبتاً في قسم مستقبلاً

وقل بعد ما ولم وبعدلاً

وغيراً من طوالب الجزا

وآخر المؤ كد أفتح كبرزا

(ش) أي تحقق نونا التوكيد فعل

الامر نحو اضربن زيدا والفعل

المضارع المستقبلي الدال على طلب

نحو تضر بن زيدا ولا تضر بن زيدا

وهل تضر بن زيدا والواقع شرطاً

بعد ان المؤ كد بما نحو أو ما تضر بن

زيدا اضربه ومنه قوله تعالى فاما

تدققنهم في الحرب فشردهم من

خلفهم أو الواقع جواب قسم مثبتاً

مستقبلاً نحو والله تضر بن زيدا

فان لم يكن مثبتاً لم يؤ كد بالنون نحو

والله لا تفعل كذا

فشاذ و ضرورة ومن الجواب المنفي غير المؤكد تالله تفتؤنذكر يوسف اى لا تنقشوا (قوله وكذا ان كان حالا) اى لا يؤكدا بالنون فقط لاقتضائها الاستقبال فيتناهيان ومنه قراءة ابن كثير لا قسم بيوم القياس وقوله

يمينا لا بغض كل امرئ * يزخرف قولاً ولا يفعل

فلم يؤكدا بالنون لان البغض والاقسام اى الخاف موجودان حال التكلم لاستقبالان وكذا تمنع النون في الفعل المفصول من لام القسم نحو لالى الله تحشرون ولسوف يعطيك ربك فترضى (قوله وقل دخول النون الخ) تسع المصنف في التنسوية بين المذكورات في القلة وليس كذلك التصريح المصنف في غير هذا الكتاب بكثرة بعد ما بل ظاهر كلامه اطراده نعم هو قليل بالنسبة لما هو مر عن التوضيح ان مثله الاو اما بعد لم وبعد شرط غير ما فنادى رسوا كذا المشرط أو الجزء (قوله بعدما الزائدة) شمل الواقعة بعد رب حكى سيبويه وما يقولون ذلك ومنه قوله

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات

وظاهر التسهيل انه لا يختص بالضرورة لكن صرح في شرح الكافية بشذوذه (قوله بعين ما أربك) تقول لمن يخفى عنك امرأتك بصير به (قوله ما لم يعلم) الشاهد فيه تو كيد ما الخفية المنقلبة ألفا وانشاع رصف جبلا عنه الخصب والنبات وقيل لينافى القعب أى الكوز علت عليه رغوته بدليل ما قبله من الايات (قوله لا تصين الخ) الجملة صفة انتقنة فتكون الاصابة عامة للتظلمين وغيرهم قال في شرح الكافية وانما كده لان لا النافية كالنهاية في الصورة ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بما تلحينها * ولا الضيف فم ان أناخ محمول

الا ان تو كيد تصين أحسن لاتصاله بلا فهو أشبه بالنهى من تلحينها وظاهر ذلك اطراده مطلقا لكن نص غيره على انه بعد المفصلة ضرورة بل عند الجمهور ضرورة مطلقا وسجلوا الآية على النهى فخنم من جعل الجملة مستأنفة لنهى انظامين والاصل لا تعرضوا للظلم قصيبكم الفتنة خاصة حقول النهى عن تعرضهم الى اصابة الفتنة لانه سيبويه أو وقع الذين ظلموا موقع ضمير انظامين تنبيه على انه سم ان تعرضوا كانوا نظامين فالاصابة اصابة بالتعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة فتنة بتقدير القول مع تحويل النهى المذكور أى فتنة مقولة لا شأنها بالتصين الخ أى لا تجعل لونها تصيبكم خاصة ولا يصح على هذا تنزيل الفتنة منزلة العاقل فيتوجه النهى اليها بلا تحويل لانه كان يجب كسر الباء من تصين لكونه خطا بالمؤنث وهو الفتنة الا أن قول بالافتتان أو بالعذاب مثلا فالاصابة حينئذ عامة (قوله من يتقن) بالنسبة مبنيا للمفعول أو بالفوقية للفاعل يقال تقنقه من باب فهم أى وجدته والأيب الراجع (قوله يابى على الفتح) أى أمر اكن أو مضارعا صحيحا أو معتلا كاعزون وارمين واخشين وهل تغزون الخ ونرى تركبها معها كخمسة عشر وحر لخصاص من السكونين في الامر والمضارع المجزوم وسجل الباقي عليه ما وكانت فتحة للتحفة وحر من يدل ذلك أول الكتاب (قوله واشكاه الخ) اعلم ان المصنف ذكر أصلين واستثنى من كل مسألة الاول فتح آخر المؤكد واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فانه يحرك بما يجانسسه وهو المراد بقوله واشكاه الخ الشان ان ذلك الضمير يحذف ان كان ياء أو واو أو هو المراد بقوله والمضمر احذفه الخ واستثنى منه ان يكون آخر الفعل ألفا كتحشى فتحذف هي ويبقى واو الضمير أو ياءه مشكولين بما يجانسسه ما هو المراد بقوله واحذفه من رافع هاتين الخ انفاذه الموضح (قوله لين) بفتح اللام مخفف لين صفة لمضمر أو بكسر هاء مصدر نعت به (قوله ألف) ليس فيه مع الالف الاولى

وكذا ان كان حالا نحو والله ليقيم زيدا الآن وقل دخول النون في الفعل المضارع الواقع بعدما الزائدة التي لا تصعب ان نحو بعين متأريتك وهنا الواقع بعد لم كقوله

يحسبه الجاهل ما لم يعلم

شيخا على كرسية معمما

والواقع بعد لا النافية كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة والواقع بعد غير اما من ادوات الشرط كقوله

من يتقن منهم فليس بأيب

أبدا وقل بنى قتيبة شافى

وأشار المصنف بقوله وآخر المؤكد

افتح الى ان الفعل المؤكد بالنون

يبقى على الفتح ان لم تله ألف الضمير

أو ياءه أو واوه نحو اضرب بن زيد

واقنن عمرا (ص)

واشكاه قبل مضمر لين بما

جانس من تحرك قد علما

والمضمر احذفه الا الالف

وان يكن في آخر الفعل ألف

فاجعله منه رافعا غير اليا * والواو ياء كاسعين سعياء واخذته من رافع هاتين وفي * واو ياء شكل مجانس في نحو اخشين ياءه بالكسرويا * قوم اخشون واضمه وقس مسويا ش الفعل (٩٥) المؤكد بالنون ان اتصل به الف اثنين

او واو جمع او ياء مخاطبة حرك ما قبل الالف بالفتح وما قبل الواو بالضم وما قبل الياء بالكسر ويحذف الضمة من كان واو او ياء ويبقى ان كان ألفا فتقول يا زيد ان هل تضر بان ويا زيدون هل تضر بن ويا هند هل تضر بن والاصل هل تضر بان وهل تضر بنون وهل تضر بنين تحذف النون لتوالي الامثال ثم تحذف الواو والياء لانتقاء الساكنين فصار هل تضر بن وهل تضر بن ولم تحذف الالف لحقتها فصار هل تضر بان وبقيت الضمة دالة على الواو والكسرة دالة على الياء هذا كله اذا كان الفعل صحيحا فان كان معطلا فاما ان يكون آخره ألفا او واو او ياء فان كان آخره واو او ياء تحذف لاجل واو الضمة او ياءه وضمه ما بقي قبل واو الضمة وكسر ما بقي قبل ياء الضمة فتقول يا زيدون هل تغزون وهل ترمون ويا هند هل تغزين وهل ترمين فاذا ألحقته نون التوكيد فعلت به ما فعلت بالصحيح فتحذف نون الزرع وواو الضمة او ياءه فتقول يا زيدون هل تغزون وهل ترمين ويا هند هل تغزين وهل ترمين هذا اذا أسند الى الواو والياء فان أسند الى الالف لم يحذف آخره وبقيت الالف وشكل ما قبلها بحركة تجانس الالف وهي الفتحة فتقول هل تغزون وهل ترمين وان كان آخر الفعل ألفا فان رفع الفعل غير

ابطاء لاختلافه ما نعرى بقاوتكيرا (قوله فاجعله الخ) مفعوله الاول الهاء والثاني قوله ياء أى اجعل الالف الذى فى آخر الفعل ياء حال كون ذلك الالف من الفعل حال كونه رافعا غير اليا وغير الواو بان رفع ألف اثنين أو ضمير مستترا أو نون نسوة أو اسم ظاهر كاسيا أى (قوله واخذته) أى الالف الذى فى آخر الفعل من رافع هاتين أى الواو والياء (قوله تحذفت النون) أى نون الرفع لتوالى الامثال أى الزوائد فلا يرد النسوة جز وهذا التوالى فى الحقيقة وحلت عليها الحقيقة لمزد اللباب أو الحذف معها للتخفيف (قوله لانتقاء الساكنين) ولم يغتفر كافى دابة لانه هنا ليس على حده اذ شرطه كون الاول حرفين والثانى مدغما وهما من كلمة واحدة كالشال والنون هنا ككامة منفصلة لكن الصحيح عدم اشتراط الاخير بدليل اتحاجونى وعلة الحذف حينئذ استنقال الكامة واستنطالها لبقى الضمير وانما لم تحذف الالف مع تأتى العنتين فيها لخطتها ولما يلتبس بفعل المفرد ولا يزل اللبس بكسر النون فى فعل الاثنين دون المفرد لان علة الكسر وقوعها بعد الالف كاسيا فى قوله تحذفت لم تكسر النون ولم تحذف الالف مع نون النسوة فى الضمير بان انفصل بين الامثال افادته الصبان وقوله بدليل اتحاجونى مقتضاه ان الساكنين فيه وهما الواو ونون الرفع المدغمة فى نون الوقاية من كلمتين مع ان كلامهم جازم من الفعل المسند للواو اذ لا قوام له بدونهما فلهما من كلمة واحدة بخلاف نون التوكيد فانها منفصلة طارئة على ذلك الفعل كما لا يخفى ثم ان بنيانا على اشتراط كونهما من كلمة وان الحذف فى نحو تضر بن لكون الانتقاء على غير حده فعدم الحذف فى اتحاجونى ظاهر لانه على حده لما سار او على عدم الاشتراط والانتقاء فى الجميع على حده فالحذف فى تضر بن للثقل والطول كما ذكر فيقال عليه لم لم يحذف فى اتحاجونى لذلك وليس فيه داع اعدم الحذف كما فى تضر بان اللهم الا أن يقال الثقل مع نون التوكيد أشد منه مع نون الوقاية قليلا (قوله هل تغزون) أى بتخفيف النون لانه غير مؤكد وكذا ما بعده وأصله تغزون وترميون وتغزون وترمين بضم الزاى وكسر الميم تحذفت ضمة الواو والياء من الاوabin وكسرتهم من الاخيرين لثقلهما ثم تحذفت واو الفعل وياؤه لساكنين فصارت تغزون الخ (قوله فتحذف نون الرفع) أى اتوالى الامثال وواو الضمة وياؤه لانتقاء ساكنين فمع نون التوكيد او للتخفيف أى وتبقى لام الفعل على حذفها وتجعل الحركة الجانسة للضمير المحذوف على ما قبلها فان قلت كيف قول الشارح فعلت به ما فعلت بالصحيح مع ان الصحيح لا يحذف لانه قلت المراد به مثله فى التغيير لاجل التوكيد من حذف نون الرفع ثم الضمير وشكل ما قبله مما يجانسها أما حذف لانه سابق على التوكيد عند آتيان الضمير لاجله (قوله هل تغزون وهل ترمين) بضم الزاى والميم فى هذين وكسرها ما قبله (قوله فان أسند الى الالف لم يحذف آخره) وكذا لا يحذف مع المنزلة ولان نون النسوة كهل تغزون وترمين يا زيد بالفتح وتغزون وترمين يا نسوة بالسكون كالصحيح سواء من كل وجه (قوله كالالف والضمير المستتر) وكذا نون النسوة والاسم الظاهر كاسعينان يا نسوة وهل يسعين زينة قلب الالف ياء فى الجميع ليكونها لتقبل الحركة (قوله اخشون واخشين) فعلا أمر مؤكداً بالنون الخفيفة مبنيا على حذف النون والواو والياء فاعل وأصلها ما قبل التأكد اخشيو واخشي قلبت لام الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذفت

الواو والياء كالالف والضمير المستتر انقلب الالف التى فى آخر الفعل ياء وفتحت نحو اسعينان وهل تسعينان يا زيدون ورفع واو أو ياء تحذفت الالف وبقيت الفتحة التى كانت قبلها وضمت الواو وكسرت الياء فتقول يا زيدون اخشون ويا هند اخشين هذا ان لحقة نون التوكيد وان لم تلحقه لم تضم الواو ولم تكسر الياء بل تسكنهما

فَقَوْلُ يَازِيدُونَ هَلْ تَخْشَوْنَ وَيَا هُنْدُ هَلْ تَخْشَيْنِ وَيَا زَيْدُونَ اخْشَوْا وَيَا هُنْدُ اخْشَى (ص)
وَلَمْ تَقْعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْآلِفِ (٩٦) لَكِنْ شَدِيدَةً وَكَسْرَهَا آف (ش) لَا تَقْعُ نُونُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةَ بَعْدَ الْآلِفِ فَلَا تَقُولُ اضْرِبَانِ

نُونٌ خَفِيفَةٌ بَلْ يَجِبُ التَّشْدِيدُ
فَقَوْلُ اضْرِبَانِ نُونٌ مُشَدَّدَةٌ
مَكْسُورَةٌ خِلَافًا لِنُونِ فَانِهِ أَجَازُ
وَقَوَعُ النُّونِ الْخَفِيفَةِ بَعْدَ الْآلِفِ
وَيَجِبُ عِنْدَهُ كَسْرُهَا (ص)
وَالْفَارِدُ قَبْلَهَا مَوْ كَذَا

فَعَلَا إِلَى نُونِ الْآنَاثِ اسْتِدْأَى
(ش) إِذَا أَوْ كَذَا الْفِعْلُ الْمُسْتَدْأَى
نُونُ الْآنَاثِ نُونُ التَّوَكِيدِ وَجِبَ
أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ نُونِ الْآنَاثِ وَنُونِ
التَّوَكِيدِ بِنَاءٌ كَرَاهِيَةٍ نَوَالِي
الْأَمْثَالِ فَتَقُولُ اضْرِبَانِ نُونٌ
مُشَدَّدَةٌ مَكْسُورَةٌ قَبْلَهَا آف (ص)

وَاحْذَرِ خَفِيفَةَ لِسَا كَنْ رَدَفٍ
وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا نَقَعَتْ
وَارْدَدَ إِذَا حَذَفَتْ فِي الْوَقْفِ مَا
مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عَدَمًا
وَأَبْدَلَهَا بِأَعْدَفِهَا أَلْفَا
وَقَدْ كَانَتْ تَقُولُ فِي قَفْصِ قَفَا

(ش) إِذَا وَلَّى الْفِعْلُ الْمَوْ كَدْبَا نُونِ
الْخَفِيفَةِ سَا كَنْ وَجِبَ حَذْفُ
النُّونِ لِاتِّقَاءِ السَّا كَيْنِ فَتَقُولُ
اضْرِبِ الرَّجُلِ بَفَتْحِ الْبَاءِ وَالْأَصْلِ
اضْرِبِنْ حَذَفَتْ نُونُ التَّوَكِيدِ
لِلِاقَاءِ السَّا كَنْ وَهُوَ لَا مِ التَّعْرِيفِ
وَمِنْهُ قَوْلُهُ

لَا تَهِنِ الْفَقِيرُ عَلَاكَ أَنْ
تَرْكِعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
وَكَذَلِكَ تَحْذَرُ نُونُ التَّوَكِيدِ
الْخَفِيفَةَ فِي الْوَقْفِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ
غَيْرِ فَتْحَةٍ أَيْ بَعْدَ ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ
وَتَرْدِيحُ مَا كَانَ حَذْفُ لَاجِلِ

لِلْسَا كَيْنِ فَصَارَ اخْشَوْا وَاخْشَى بَفَتْحِ الشَّيْنِ فَلَمَّا دَخَلَتِ النُّونُ اتَّقَتْ سَا كَنْتُمْ مَعَ الضَّمِيرِ فَلَا جَائِزَ
أَنْ يَحْذَرِ هُوَ لَعَدَمِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَا النُّونَ لِقَوَاتِ الْمَقْصُودِ مِنْهَا اخْشَا الضَّمِيرَ عَيْنًا سَبَبَهُ (قَوْلُهُ هَلْ
تَخْشَوْنَ) بَفَتْحِ الشَّيْنِ فِيهِ وَفِيمَا بَعْدَهُ وَأَصْلُهُ تَخْشَوْنَ فَعِلٌ بِهِ مَا مَرَّ (قَوْلُهُ لَمْ تَقْعْ الْخ) شُرُوعُ فِيمَا
تَقَرَّبَ كُلُّ مَنْ النُّونِ فِي هَذَا الْثَقِيلَةِ وَذَكَرَ الْخَفِيفَةَ بِقَوْلِهِ وَاحْذَرِ الْخَفِيفَةَ أَمَّا حَالُ مَنْ فَاعِلٍ
تَقَعُ الْعَائِدُ لِلنُّونِ الْمَعْلُومَةِ مِنَ السِّيَاقِ أَوْ هِيَ الْفَاعِلُ وَشَدِيدَةٌ عَطْفٌ عَلَيْهِ بَلْ كُنْ أَيْ كَانَ (قَوْلُهُ بَعْدَ
الْآلِفِ) أَيْ اسْمًا كَانَتْ بَانَ اسْتِدْأَى الْفِعْلُ أَوْ حَرْفَانِ اسْتِدْأَى الظَّاهِرُ عَلَى لُغَةٍ أَوْ كَوْنِ الْبَرَاغِثِ
كَضَرْبَانِ الزَّيْدَانِ أَوْ كَانَتْ هِيَ التَّالِيَةُ لِلنُّونِ النَّسْوَةِ كَاضْرِبَانِ (قَوْلُهُ فَلَا تَقُولُ اضْرِبَانِ) أَيْ
وَلَوْ كَانَ بَعْدَهَا مَا تَدَغَمَ فِيهِ فَلَا يَجُوزُ اضْرِبَانِ نَعْمَانِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ سَيَمُورِي (قَوْلُهُ مَكْسُورَةٌ) أَيْ
أَشْبَهَا بِنُونِ الثَّمَنِيِّ فِي زِيَادَتِهَا آخِرَ ابْعَدَ آفَ وَمِثْلُهُ اضْرِبَانِ الْآتِي وَيَجْرِي فِيهِ خِلَافُ نُونِ
(قَوْلُهُ فِي الْوَقْفِ) تَنَازَعَهُ ارْدَدُ وَحَذَفَتْهُ أَوْ مَا مَعْمُولُ ارْدَدُ وَكَانَ عَدَمُ مَصْلُومٍ أَوْ مِنْ أَجْلِهَا مَتَعَلِّقٌ بِعَدَمِ
(قَوْلُهُ وَأَبْدَلَهَا الْخ) مُقَابِلُ قَوْلِهِ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ الْخَفِيفَةِ (قَوْلُهُ لَا تَهِنِ) أَصْلُهُ قَبْلُ التَّوَكِيدِ لَا تَهِنِ بِحَذْفِ
الْبَاءِ وَهِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ لِاتِّقَاءِ السَّا كَنْتُمْ مَعَ لَامِهِ عِنْدَ دَخُولِ الْجَازِمِ فَلَمَّا كَدَقَتْهُ اللَّامُ فَرَدَتْ
الْعَيْنُ لِرُزَالِ الْإِتِّقَاءِ فَالْجَازِمُ سَابِقُ النُّونِ لِيَكُونَ دَخُولُهَا قِيَاسًا لِكُونِ الْفِعْلِ حِينَئِذٍ مُطْلَبًا وَحِينَئِذٍ
فِي ظَهْرِهِ مَعْرَبٌ قَدْ بَدَأَ اسْتِدْأَى الْجَازِمُ مَقْضَاهُ قَبْلُ النُّونِ وَلَيْسَ هُوَ كَالْفِعْلِ الْمُجْزُومِ مَعَ نُونِ
الْآنَاثِ لِسَبَبِهَا عَلَى الْجَازِمِ فَهُوَ مَبْنِيٌّ مَعَهَا فِي مَحَلِّ جُزْمٍ لَا مَعْرَبَ قَالَهُ السَّيِّدُ الْبَلْبَلِيُّ لَكِنْ مَرَرْتُ
بَابِ الْأَعْرَابِ وَسَيَأْتِي فِي أَعْرَابِ الْفِعْلِ أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ يَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ أَوْ جُزْمٍ
مَعَ كُلِّ مِنَ التَّوَيْنِ فَقَدْ بَدَأَ وَقَوْلُهُ عَلَاكَ لُغَةٌ فِي لَعَلَّكَ وَالْمُرَادُ بِالْكَوَعِ الشُّحُوطُ الرَّتَبَةُ وَالْبَيْتُ مِنَ
الْمُنْسَرَحِ لَكِنْ دَخَلَ فِي مَسْتَقْعَانِ أَوَّلُ جُزْمٍ مِنْهُ الْخَبَرُ فَصَارَ مَقْعُهُنِ مَرْكَبٌ مِنْ وَتَدِينِ قَدْ دَخَلَ
الْجُزْمُ بِالرَّاءِ وَهُوَ حَذْفُ أَوَّلِ الْوَتِدِ فَصَارَ فَاعِلًا وَذَلِكَ شَاذٌ وَبَعْدَهُ

وَصَلَ حِبَالُ الْبَعِيدَانِ وَصَلَ السَّجَلُ وَأَقْصَى الْقَرِيبُ أَنْ قَطَعَهُ
وَارِضٌ مِنَ الدَّهْرِ مَا تَالَتْ بِهِ * مِنْ قَرَعَيْنَا بَعِيشَهُ نَقَعَهُ
قَدْ يَجْمَعُ الْمَالُ غَيْرَ آكَلِهِ * وَيَأْ كُلُّ الْمَالِ غَيْرَ مِنْ جَعِهِ
(قَوْلُهُ وَكَذَلِكَ تَحْذَرُ الْخ) أَيْ فَلَهَا سَبَبَانِ فَقَطِ السَّا كَنْ وَالْوَقْفُ وَتَرْدِيحُهَا بِدُونِهَا كَقَوْلِهِ
اضْرِبْ عَنْكَ الْهَمُومَ طَارِقَهَا * ضَرْبُكَ بِالسَّيْفِ قَوْسُ الْقَرَسِ
وَمَا قَبْلُ الْيَوْمِ خَالَفَ تَذَكُّرًا * بَفَتْحِ اضْرِبْ وَخَالَفَ وَجِئْتُ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةً أَلَمْ تُنْشَرْ بِالْفَتْحِ
(قَوْلُهُ فِي الْوَقْفِ) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ الظَّاهِرُ أَنْ دَخُولَ النُّونِ فِي الْوَقْفِ خَطَأٌ لِأَنَّهُمَا تَدْخُلَانِ لَتَا كَيْدَمِ
تَحْذَرُ بِلَا دَلِيلٍ عَلَيْهَا ۝ وَيُرَدُّ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهَا تَدْخُلُ وَقَفًا ثُمَّ تَحْذَرُ بَلْ أَنَّهُ إِذَا وَرَدَ فَعِلٌ
مَوْ كَدْبِهِ أَوْ صِلَ وَأَرِيدَ الْوَقْفُ عَلَيْهِ حَذَفَتْ وَرَدَ الْحَذْفُ لِأَجْلِهَا صَبَبَانِ (قَوْلُهُ وَتَرْدَا الْخ) أَيْ
وَجُوبًا لِرُزَالِ عِلَّةِ الْحَذْفِ وَهِيَ اتِّقَاءُ السَّا كَيْنِ وَإِنَّمَا كَانَ الْأَكْثَرُ فِي الْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ قَاضِ عَدَمِ
رَدِّ الْبَاءِ مَعَ زَوَالِ الْعِلَّةِ فِيهِ أَيْضًا لَأَنَّ الْحَذْفَ مِنْهُ جُزْمٌ كَلِمَةٌ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ كَلِمَةٌ تَامَةٌ وَالْإِعْتِنَاءُ
بِهَا أَشَدُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

* (مَا لَا يَنْصَرَفُ) *

نُونُ التَّوَكِيدِ فَتَقُولُ فِي اضْرِبِنْ يَازِيدُونَ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى الْفِعْلِ اضْرِبْ أَوْ فِي اضْرِبِنْ يَاهُنْدُ اضْرِبْ ذَكَرَهُ
فَتَحْذَرُ نُونُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةَ لِلْوَقْفِ وَتَرْدَا لَوَا اتَّى حَذَفَتْ لَاجِلِ نُونِ التَّوَكِيدِ وَكَذَلِكَ الْبَاءُ فَإِنْ وَقَعَتْ نُونُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةَ بَعْدَ فَتْحَةٍ
أَبْدَلَتْ النُّونَ فِي الْوَقْفِ أَلْفًا فَتَقُولُ فِي اضْرِبِنْ يَازِيدُ اضْرِبْ (ص) * (مَا لَا يَنْصَرَفُ) *

ذكره عقب النون لأن له تعلقاً بالفعل بشبهه به (قوله الصرف تنوين)
 أي فقط كما هو مذهب المحققين وأما الجبر بالكسرة فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجوداً
 وعدمه ما لا يخفى ما في الاختصاص بالاسم المنصرف والصرف من الصرف وهو الصوت لأن
 التنوين صوت وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكأن الاسم يرجع عن شبه الفعل (قوله
 معنى) متعول مبيّن وجله به يكون الخ صفة معني (قوله امكن) أي زائد التمكن في باب الاسمية
 فهو وافعل تفضيل من مكن بالضم مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن لان بناءه من غير
 الثلاثي المجرد شاذ (قوله وممكن غير امكن) وعكسه متذرو به تتم القسمه العقلية رباعية (قوله
 وبدونها) هذا محل الافتراق بينه وبين غير المصروف وما قبله مشتترك (قوله لغير مقابلة الخ)
 لو انصرف كالشعوى على قوله الدال على معنى الخ الخرج به المقابلة والتعويض كما يخرج
 به التذكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في المعربات اذ كل من الثلاثة لم يدل
 على ذلك المعنى بل انقصه بغير المجرد المقابلة والتعويض والدلالة على تذكير الاسم (قوله عدم
 شبهه الفعل) أي والحرف أيضاً فهو باق على اصله من التمكن في باب الاسمية ولا يخفى انه ليس
 في عبارة الشارح دور كائنه وهم وانما هو في عبارة من قال بان لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع
 من الصرف وبيانه انه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متكاملاً
 أي غير مبني ولا منوع من الصرف فاخذ المصروف وهو الصرف جزأ من تعريفه وهو دور التوقف
 المعروف على معرفة جميع اجزاء التعريف فيستوقف على نفسه وجوابه ان المعبر في التعريف
 عدم مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملاحظة الانصراف وعدمه وما قوله فيمنع من الصرف
 فليس جزأ من التعريف بل بيان لامر مرتب على الشبهة ولو حذف منه كما فعل الشارح
 ماضراً فاده سم (قوله وهو يصحب غير المنصرف) أي من جمع المؤنث وهو مسمى به أي كما يصحب
 المنصرف منه وهو ما كان باقياً على جمعيته كسلمات وهندات وما قبل ان كلام الشارح صريح
 في ان مسلمات غير منصرف سموظا لانه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة فافاد ان الباقي على
 جمعيته منصرف وهو ما صرح به ابن هشام وغيره وحينئذ فهو مستثنى من المتن لان مفهومه ان
 ما خلا عن التنوين الدال على الامكانية غير منصرف فيشمل هذا فان قلت كيف يكون منصرفاً
 مع ان لم يقم به الصرف وهو التنوين المذكور اجيب باحتمال أن الصرف حالة قائمة بالاسم هي
 أمكنته وبقاؤه على أصله والتنوين المذكور علامته والعلامة لا يجب انعكاسها فمسلمات باق
 على أصله من الامكانية لكن لم يدل تنوينه على ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلة عند
 التسمية به بل قصد به مجرد مقابلة النون في جمع المذكور السالم في الدلالة على تمام الاسم وعدم
 اضافته لا المقابلة مع الصرف كما قيل قندير (قوله كهذين المثالين) وقد يصحب المنصرف ككل
 وبعض فيكون للعوض مع الصرف (قوله ويجز بالفقحة) الاسمي به من جمع المؤنث فانه يجوز
 اعرابه كأصله ولا يرد على كلامه لتقدم ذكره ذلك (قوله بأجدكم) الاولى بافضلكم وبالأفضل لان
 العلم لا يضاف ولا تدخله أل حتى ينكر فيكون منصرفاً قبله هم الزوال احدي العلةين ومرفى باب
 الاعراب من زيد لهذا المحل (قوله علمتان) أي فرعيتان لفظية ومعنوية محتاتان جهة وذلك لان
 الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه وفي المعنى لاحتياجه في ايجاد معناه الى الفاعل
 وهو لا يكون الاسما فتوقف على وجود الاسم لفظاً ومعنى من جهتين محتاتين فاذا تفرع بعض
 الاسماء عن غيره كذلك فقد أشبه الفعل فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف بتحقيقاً للمثلية بشبهه
 الفعل الثقيل فخرج ما ليس فيه فرعية أصلاً كرجل وقرس لانه مفرد جامد منكرة مذكور وما فيه

الصرف تنوين أي مبيّن
 معنى به يكون الاسم أمكناً
 (ش) الاسم ان أشبه الحرف سمي
 مبيّنًا وغير ممتكّن وان لم يشبه
 الحرف سمي معرباً ومتمكّنًا
 المعرب على قسمين احدهما ما
 ما أشبه الفعل ويسمى غير
 منصرف ومتمكّنًا غير امكن
 والثاني ما لم يشبه الفعل ويسمى
 منصرفاً ومتمكّنًا امكن وعلازمة
 المنصرف ان يجز بالكسرة مع
 الالف واللام والاضافة وبدونها
 وان يدخله الصرف وهو التنوين
 الذي لغير مقابلة أو تعويض
 الدال على معنى يستحق به الاسم
 ان يسمى امكن وذلك المعنى هو
 عدم شبهه الفعل نحو مرت بغلام
 وغلام زيد والغلام واحترز بقوله
 لغير مقابلة من تنوين اذرعان
 ونحو قوله تنوين جمع المؤنث السالم
 وهو يصحب غير المنصرف كاذرعان
 وهندات علم امرأة وقد سبق
 الكلام في تسمية تنوين المقابلة
 واحترز بقوله أو تعويض من
 تنوين جوار وغواش ونحوهما فافاده
 عوض عن الياء والتقدير جوارى
 وغواشي وهو يصحب غير المنصرف
 كهذين المثالين وأما غير المنصرف
 فلا يدخل عليه هذا التنوين
 ويجز بالفقحة ان لم يضاف أولم
 تدخل عليه الخ نحو مرت بأجد
 فان أضيف أو دخلت عليه أل جز
 بالكسرة نحو مرت بأجدكم
 وبالاجد وانما يمنع الاسم من الصرف
 اذا وجد فيه علمتان

فرعية واحدة كزيد فيه العلمية علته معنوية فرع التكبير وامرأة فيها التأنيث فرع التذكير
ومرجعه اللفظ وكذا ما فيه فرع عتسان في اللفظ فقط كاجمال فيه الجمع فرع الافراد والتصغير
فرع التكبير أو في المعنى فقط كذا نض وطامث فيه ما الوصفية فرع الجود وزوم التأنيث فرع
عدمه ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من جهة واحدة كدريم فان فيه تغيير هيئة اللفظ
ومعنى التحدير وهما فرعان عن عدمهما وكل منهما ما نشأ عن التصغير فكل ذلك مصروف لعدم
شبه الفعل فيما هو بخلاف نحو أحد كاسيين (قوله علل تسع) ليس فيها معنوى سوى العلمية
والوصفية وباقي اللفظ حتى التأنيث المعنوى لظهوره في اللفظ بتأنيث الضمير والفعل مثلاً (قوله
عدل) أى تحقيق أو تقدير وتأييد أى انطى أو معنوى ومعروفة أى علمية ثم تركيب أى مزج
(قوله والنون) عطف على عدل وزائدة حال منها وجهه من قبلها ألف حال ثانية ولم يقل زائدة لعلمه
من الاول (قوله تريب) أى لم يبين فيه ما يمنع وحده أو مع العلمية أو الوصفية وقد جمعها به ضمهم
على هذا الوجه بقوله

لمنتهى الجوع منع والالف * عطف مع الهجة تركيب ألف

تأنيث الحاق وعطف أوصف * مع وزن عدل وزائدة تنفي

(قوله أحدهما ألف التأنيث) انما استقلت بالمنع لان في المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادة تاء و فرعية
المعنى بالزومها بخلاف التاء لا تلزم بل في تقدير الانفصال غالباً (قوله الجمع المتناهي) انما استقل
بالمعنى لان فيه فرعية المعنى بدلالة على الجمعية وفرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الاحاد العربية
لفظاً اذ ليس فيها ما يوزنه وحكماً لا يصرغ على لفظه كالفرد ولا يجمع مرة أخرى تكسيرا ولذا
سمى منتهى الجمع لان تاء الجوع اليه بخلاف غيره من الجوع فانه يجمع ويصغر كانهام وأكأب
يجمعان على انعام وأكأب ويصغران على اقطهما كانهام وأكأب ويوزانان المفرد كصلصال
وتنصب (أ) نعلم ان افعالا وافعالاً يجران عن صيغ الاحاد كهذا الجمع خلافاً لابن الحاجب (قوله
كيفما وقع) كيفما اسم شرط على مذهب الكوفيين ووقع فعل الشرط وجوابه محذوف لعلمه
من منع أى كيفما وقع الذى حوى الالف منع الالف صرفه أى علماً كان أو لا كما مثله الشارح
منرداً كما ذكرنا وجهها بجرى واصدقاء اسمها كهذه أو صفة كجلى وجرأ هذا ما يتضيه صنيع
الشارح كالاشموني واما جعل فاعل وقع ضمير الالف كفى المبرر فيرد عليه ان التعميم فيه اعلم
من قوله مطلقاً (قوله أى سواء كانت الخ) تفسير للاطلاق وقوله علماً تفسير لكيفما وقع (قوله
أو معدودة) اطلاق المدح عليها المجاوزة له والافهى الهمزة الاخيرة فقط وأصلها ألف لينة فاصل
جرأ جراً بالقصر فلما قصدوا المدح زادوا قبلها ألفاً فقلت الاخيرة همزة (قوله وزائد اعلان)
اما مبتدأ حذف خبره أى كذلك أو عطف على الضمير في منع للفصل بالمفعول أى الالف منع
الصرف هو وزائد الخ وفعلان مجرور بالفتحة للعلمية على الوزن والزيادة وهو بفتح الفاء لا غير لما
في العصام على الجاهى انه لا يوجد في الصفة فعلاً بالكسر مطلقاً ولا بالضم الا ومثثة فعلاً
بالهاء كخمسان وخمسة وليس الكلام فيه لانه مصروف اما الاسم فعلى الاوزان الثلاثة (قوله
في وصف) حال من زائد أو صفة له (قوله سلم الخ) هذا شرط وفي العمدة وشرحها شرط آخر وهو
اصالة الوصفية لخرج مررت برجل صفوان قلبه أى قاس فلا يمنع لعمري وصفية لان أصله
اسم للعبر الصلداى اليابس ويمكن ان قوله الآتى وألغين عارض الوصفية أى من فعلاً وأفعال
وتشبهه باربع لا يخص الثاني لان المثال لا يخص (قوله للصفة) هى العلة المعنوية فرع عن
الجود لا احتياجها الى موصوف تنسب اليه بخلاف الجاهل والناظية هى زيادة الالف والنون

من علل تسع أو واحدة منها تقوم
مقام علمتين والعلل التسع يجمعها
قوله

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة

وهجة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف

وزن فعل وهذا القول تقرير
وما يقوم مقام علمتين منها الثاني

احدهما ألف التأنيث مقصورة
كانت كجلى أو معدودة كهمراء والثاني

الجمع المتناهي كساجد ومصابيح
وساوى الكلام عليها مفصلاً (ص)

فألف التأنيث مطلقاً منع
صرف الذى حواه كيفما وقع

(ش) قد سبق ان ألف التأنيث
تقوم مقام علمتين وهو المراد هنا

فيمنع مائيه ألف التأنيث من
الصرف مطلقاً أى سواء كانت

الالف مقصورة كجلى أو معدودة
كهمراء علماً كان ما هى فيه كزكرياء أم

غير علم كأمثل (ص)
وزائد اعلان في وصف سلم

من أن يرى بناء تأنيث ختم
(ش) أى يمنع الاسم من الصرف

للصفة وزيادة الالف والنون
١ (قوله وتنصب) بقومية فتون

فضاد مجة مضمومة فو حدة شجر
تعدل منه السهام اه مؤلف

المضارعين لأن في جرأ في انهما في بناء يخص المذكر ولا تلحقهما التاء كان أن في جرأ في بناء يخص المؤنث ولا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال جرأة وانما يمكن بصفة واحدة مع ان في افرعية اللفظ أيضا اشتقاقها من المصدر لضعف هذه الفرعية فيها لانها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتذكير ولم يخرجها الاشتقاق الى أكثر من نسبة الحدث الى الموصوف والمصدر صالح لذلك اجمالا كرجل عدل فسكانت كالمفعولة ولذا صرف نحو عالم وشريف (قوله بشرط ان لا يكون الخ) أي بان يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كالمثل أو لا مؤنث له أصلا كلعيان لكبير اللعينة ورجن والاول غير مصروف اتفاقا والثاني على الصحيح لان الوضوئ له مؤنثا لكان فعلى لكثرة أولى به من فعلانة (قوله والمؤنث على فعلانة) لم يجزئ من ذلك الا أنفاظ معدود: تجعله المصنف في قوله أجز فعلى فعلانا * اذا استنيت حبلانا * ودخننا وسخننا * وسبقنا وصحنا * وصوجنا وعلانا * وقشوانا ومصنا * وموتانا ونمنا * وأتبعهن نصرانا وذيله المرادى بقوله وزد فين شخصانا * على لغة وألبانا فهذه أربعة عشر لفظا كلها بفتح الفاء ومؤنثها فعلانة وما عداها من أوزان فعلا ن بالفتح يجب في مؤنثه فعلى فقول المصنف اجز في مقابلة الامتناع فيصدق بالوجوب وقد نظمها الشاعر الاندلسي مع تفسيرها فقال

كل فعلا ن فهو تائه فعلى * غير وصف النديم بالندمان
ولذي البطن جاع حبلان أيضا * ثم دخننا للدخنة الدخان
ثم سيفان للطويل وصوجا * ن الذي قوة على الجملان
ثم صحبان ان حوى اليوم صحوا * ثم سخننا وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فوادا * ثم علان وهو ذو النسبانيات
ثم قشوان للذي قل لهما * ثم نصران جاء في النصراني
ولذي آلية ككبيرتاليا * ن ونخصان جاء في النخصان
ثم مصان للتيسيم وفي الحية * ان رجن يفقد النوعان

والبيت الذي قبل الاخير نظمه الصبان لما زاده المرادى والنخصان ضامر البطن وفيه لغتان الضم والفتح وكل منهما مأثور بالتاء والمصان بضم فصادمه له والقشوان بفتح وشين مجمة والعلان بعين ميم له والصوجان بالمهملة والجيم الجمل القوي وكل صلب من الدواب والناس وخرج بندان بمعنى النديم أي المنادم ندمان من النديم فلا يصرف لان مؤنثه فعلى (قوله صرف) أي اضعف يادته يشبهها الاصول في لزومها للمذكر والمؤنث وقبولها مع التائيت فكأنها لم توجد ويشهد لذلك ان بنى أسد يصرفون كل صفة على فعلا ن لانهم يؤثرون بالتاء مطلقا (قوله ووصف) عطف على الضمير في منع لاء على زائد لان الصحيح ان العطف بحرف غير مرتب على الاول أو مبتدأ حذف خبره كما هو واضح لي بنقل حركة همزته الى التنوين قبلها والواو في قوله ووزن بمعنى مع (قوله ممنوع الخ) حال من وزن افعل أو من افعل نفسه لانه علم على الوزن وشرط مجيئ الحال من المضاف اليه موجود لصفة الاستغناء عن المضاف (قوله كأنه لا) انشده اختلاط سواد العين برزقة (قوله ولم تقبل التاء) أي امانا لمؤنث افعلا بالفتح والمذكر كأنه لا وأجرأ وفعلى بالضم والقصر كافعل التفضيل أو لا مؤنث له أصلا ككبر لكبير كركة الذكر وأدر لكبير الادرة فهذه الثلاثة لا تصرف للوصف الاصل وهو فرعية المعنى ووزن الفعل وهو فرعية اللفظ لان هذا الوزن أصل في الفعل وهو به أولى لدلالة الهمزة على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت زيادته

بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك
مختوما بتاء التائيت وذلك نحو
سكران وعطشان وغضبان فتقول
هكذا سكران ورأيت سكران
ومررت بسكران فتمعه من الصرف
للصفة وزيادة الالف والتنوين
والشرط موجود فيه لانك لا تقول
للمؤنثة سكرانة وانما تقول سكرى
وكذلك عطشان وغضبان فتقول
امرأة عطشى وغضبي ولا تقول
عطشانة ولا غضبانة فان كان المذكر
على فعلا ن والمؤنث على فعلانة
صرف فتقول هذا رجل سيفان
أي طويل ورأيت رجلا سيفانا
ومررت برجل سيفان فتصرفه
لانك تقول للمؤنثة سيفانة أي
طويلة

(ض) ووصف أصلي ووزن أفعلا
ممنوع تائيت بتا كأنه لا
(ش) أي وتمنع الصفة أيضا بشرط
كونها أصلية أي غير عارضة اذا
انضم اليها كونها على وزن أفعلا ولم
تقبل التاء نحو أجز وأخضر فان
قبلت التاء

صرفت نحو ممرت رجل أرمل أي فقير فتصرفه (١٠٠) لأنك تقول للمؤنثة أرمله بخلاف أجرة وأخضر فانهم لا يبصر فان اذ يقال

للمؤنثة جراه وخضراء ولا يقال
أجرة وأخضرة فنعما لصفة ووزن
الفعل وان كانت الصفة عارضة
كأربع فانه ليس صفة في الاصل بل
اسم عدد ثم استعمل صفة في قواهم
مردت بنسوة أربع فلا يؤثر ذلك
في منعه من التصرف واليه أشار
بقوله (ص)

وأربع عارض الوصفية

كأربع وعارض الاسم
فالادهم القيد لكونه وضع
في الاصل وصفنا انصرفه منع
وأجدل وأخيل وأفعي

مصرفه وقد ينال المنع
(ش) أي اذا كان استعمال الاسم
على وزن أفعل صفة ليس بأصل
وانما هو عارض كأربع فأعده أي
لا تعده في منع الصرف كما لا يمتد
بعروض الاسم فيهما هو صفة في
الاصول كادهم للقيد فانه صفة في
الاصول لشيء فيه سواد ثم استعمل
استعمال الاسم فطابق على كل
قيد أدهم ومع هذا فيمنع نظر الى
الاصول وأشار بقوله وأجدل الى
آخيه الى ان هذه الالفاظ أعني
أجدل لا لا صرف وأخيل لا طاء وأفعي
للجعية ليست بصفات فكان حتمها
ان لا تمنع من الصرف لكن منعها
بعضهم التحيل الوصف فيهما فتحيل
في أجدل معنى القوة وفي أخيل
معنى التحيل وفي أفعي معنى الخيل
فنعما للوزن الفعل والصفة المتخيلة
والكثير فيها الصرف اذ لا وصفية
فيها محقة (ص)

ومنع عدل مع وصف معتبر
في لفظ مثني وثلاث وآخر
ووزن مثني وثلاث كهما

لمعنى أصل غيره فالوزن المانع مع الوصف هو ما كان الفعل أحق به ما ذكرنا في الأولى تعليق المنع عليه
لا على وزن أفعل فقط لئلا يخرج نحو أخير وأفضل من المصغر مع انه لا يصرف لانه على وزن
متأصل في الفعل كأبيطرمضارع يبطر اذا عالج الدواب ولا على وزن الفعل مطلقا لئلا يشعل
نحو بطل مع انه مصرف لانه وزن مشترك ليس الفعل أولى به فظهر ان الوزن الاعتبار هنا هو وزن
المضارع المبني وبناهم في بعض صيغته دون غيره من باقي الأفعال لعدم وجودها في الاوصاف أو
لانها مشتركة بخلافه مع العلمية كما سيأتي (قوله صرفت) أي عند غير الاختصاص الضعيف شبه بالنظر
المضارع لان التاء لا تحقه (قوله برجل أرمل) خرج قولهم عام أرمل أي قليل المطر فانه لا يصرف
لان يعقوب حكى فيه سنة رملي فلا يقبل التاء (قوله وأربع الخ) تصريح بفهوم قوله أصلي
وعارض الوصفية من اضافة الصفة للموصوف أو بمعنى من وكذا عارض الاسم (قوله كأربع)
بفتح الباء كمرت بنسوة أربع فانه في الاصل اسم للعدد والخصوص لكن العرب وصفت به فهو
منصرف نظر الاصل والتمثيل به لئلا لا ينافي ان فيه ملغيا آخر وهو قبوله التاء لكن الاولى التمثيل
بأربع أي جبان فانه منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفية (قوله القيد) عطف بيان
بالأجلى منصرف للادهم كما تقول البر القمح والعقار الخمر اسندوني وفيه ان المراد من الادهم لفظه
لانه هو الذي يوصف به وينع من الصرف لا معناه وهو قيد الحديد حتى يصح بيانه بالقيد ولا يصح
جعله بدلا لانه لا يستقل بالحكم اذ لا يصح التمثيل به وقد يقال كونه عطف بيان منطوق فيه للمعنى
وان كان التمثيل بلفظه فالمراد لفظ الادهم الذي معناه القيد (قوله وأجدل) هو العاقل في المثل
بيض القطار يحضنه الاجدل يضرب للوضيع بؤويه الشريفة (قوله وأخيل) طائر أخضر على
جناحه نقط كالخيل لان جمع خال وهو نقطة تخالف لون البدن والعرب تشابهه بقول اشام من
أخيل (قوله ومع هذا فيمنع) مثله أسود اسم اللحية العظيمة وارقم اسم الحية فيها نقط كالرقم (قوله
التحيل الوصف الخ) لكن المنع في أفعي ابعده في الاولين لان أجدل من الجدل بالسكون وهو
الشدة وأخيل من الخيل وهي كثرة الخيلان وأما أفعي فلما دله في الاشياء متفقا لكن عند
ذكرها يتصور ضررها وخبيثها فاشبهت بذلك المشتق وقيل مشتقة من فوعان السم أي حرارته
فأصلها أفوع قلبت العين موضع اللام وقيل من فعوة السم أي شدته فلا قاب (قوله ومنع عدل)
مصدره صاف لئلا يعلو وتفعوله محذوف أي منعه الصرف ومع وصف صفة عدل ومعتبر خبر منع
(قوله في انظمة مثني) مع قوله ووزن مثني يفيد اشتراط عدم تغيير هذه الالفاظ لا بصغير ولا غيره
والاصرف لا لخلال بالعدل أفاده سم (قوله ووزن مثني) أي موازنه والكاف من كهما بمعنى
مثل مضافه لصغير لاسمية لان جرهما الضمير شاذ كما مر وقوله من واحد حال من ضمير الخبر أي حال
كون موازن مثني مأخوذا من واحد لا ربع لكن فيه تكرار بالنسبة لثلاث فلو قال من
واحد وأربع اسلم منه (قوله العدل) هو تحويل الاسم من حالة الى أخرى مع بقاء المعنى الاصل
لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد يخرج من المعدول نحو ايس مقبول يس ونحو
بالسكون مخفف المدكور وكثير زيادة الواو في كثير للاحاقه بجمع ضروري جيل مصغر رجل لزيادة
معنى التحقير فليست معدولة عنها والعدل ضربان أحدهما في المعارف وله في المذكر رفعه في
معدولة عن فاعل غالبا كعمرو في المؤنث فاعل عن فاعلة كخدام بشرطه الآتي والثاني في
الصفات وهو اما في العدد وله صيغتان فعال ومفعول كاحد وموحد أو في غيره وهو آخر وفائدته
اما تخفيف اللفظ باختصاره كافي مثني وآخر أو تخفيفه مع تحضه العلمية كافي ووزن عن عامر
وزا فلاحا لهما قبله الوصفية ثم هو تحقيقي ان دل عليه غير منع الصرف بحيث لو سمع مصر وفا

لعل كونه معدولا كما سيأتي في مثني وأخر وتقديرى ان لم يدل عليه غيره وهذا خاص بالاعلام
كسبين في عمرو ونحوه (قوله على فعال) بصم الفاء ومفعول بفتح الميم والعين (قوله ثلاث معدول
الح) أى نقولك جاؤا ثلاث أصله جاؤا ثلاثة ثلاثة بالتكرار فعدل عن هذا المكرر الى ثلاث
اختصارا وتحققة والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال في اخواته ولا تستعمل هذه
الانماط الا لمحوط اقيم المعنى الوصف وان كان أصلها اسماء للعدد ولا يقال ان وصفيتم عارضة
كصالحها فلا تؤثر المنع لان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه افاده الرضى فتكون نحو تاكولى
أجنبية مثني وثلاث ورباع وأحوالا كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثني الح
وأخبارا كصلاة الليل مثني مثني وكررها ثلاثا كيد اذ لو اقتصر على واحد لوفى بالمقصود (قوله وزعم
بعضهم الح) هو الصحيح كقوله أبو حيان وتقلد عن جمع من أهل اللغة (قوله أخر التى في قولك الح)
أى فهو جمع أخرى بمعنى مغايرة في مقابل آخر بن بالفتح جمع آخر كذلك بمعنى مغاير ومعنى المتقابلة
ان أخر وصف لجمع المؤنث كما ان آخر بن لجمع المذكر وكلها في الأصل افعال تفضيل بمعنى أشد
تأخرا في صفة من الصفات ثم صارت بمعنى المغايرة وصوب الموضع في الحواشي انهم ليس منهم لعدم
الزيادة فيها وانما تعطى حكمه لشبهها به في الوصفية وزيادة الهمزة وقيام معناها بالنسبة لمغاير
ومغاير كما ان افعال لا بدله من مفضل ومفضل عليه وخرج بذلك آخر جمع أخرى بمعنى متأخرة مقابل
آخر بن جمع آخر بكسر الخاء فيهما ما فانه مصروف لعدم عدله اذ ليس افعال تفضيل ولا في حكمه
وأخرجه في الكافية بقوله

وسنع العدل ووصف آخر * مقابلا لا آخر بن فاحصرا

على فعال ومفعول كثلاث ومثني
ثلاث معدول عن ثلاثة وثلاثة
ومثني معدولة عن اثنين اثنين فتقول
جاء القوم ثلاث أى ثلاثة ثلاثة
ومثني أى اثنين اثنين وسمع استعمال
هذين الوزنين اعنى فعال ومفعول
من واحد واثنين وثلاثة وأربعة
نحو أحادى وحدثنا ومثني وثلاث
ومثلث ورباع ومربع وجمع أيضا
في خمسة وعشرة ونحو خمس وخمس
وعشار ومشرور زعم بعضهم انه سمع
أيضا في ستة وسبعة وعثمانية وتسعة
نحو سداس ومسدس وسباع
ومسبع وثمان ومثن وتساع
ومتسع وثمانع من الصرف للعدل
والصفة أخر التى في قولك مررت
نبسوة أخر وهو معدول عن الآخر
وتلخص من كلام المصنف ان الصفة
تنوع مع الالف والوزن الزائدين
ومع وزن الفعل ومع العدل (ص)
وكن لجمع مشبهه مفعلا
أو المفاعيل منع كافلا
(ش) هذه الالة الثانية التي تستعمل
بالمنع وهي الجمع المتساوى وضابطه
كل جمع بعد الف تكسره حرفان
أو ثلاثة أو وسطها ساكن نحو
مساجد ومصابيح ونحوه بقوله مشبهه
مفعلا أو المفاعيل على انه اذا
كان الجمع على هذا الوزن منع وان لم
يكن في أوله ميم فيدخل ضواريب
وقد ابدل في ذلك فان تحرك الثالث
صرف نحو صياقلة

(قوله وهو معدول عن الآخر) أى بضم فتح معرفا بالبدليل انه افعال تفضيل أو في حكمه حقه ان
لا يجمع ولا يؤنث الا مقرونا بال أو مضافا لمعرفة حيث وجد بدون ذلك حكمه ما بعد له عما يستحقه
من التعريف بال هذا قول أكثر النحويين وفيه انه في نحو نبسوة أخر وأيام أخر نكرة فكيف يعدل
عن المعرفة مع انه ليس بمعناه فالتحقيق ان عدله عن آخر بالفتح والمدمر اذ به جمع المؤنث لان حق
افعل التفضيل ان يكون في حال تجرده من أل والاضافة مفردا مذكرا في جميع أحواله نحو
ليوسف وأخوه أحب الى أي ناقلا ان كان آباؤكم الى قوله أحب اليكم ونحوه نداء والهندات أحب
اليك فكان قياس آخر كذلك لتجرده لكنه ورد بغير ذلك قال الله تعالى فتذكرا احداهما الاخرى
فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا فاآخران يقومان فعلنا ان كلام هذه معدول عما يستحقه
وهو آخر بالفتح والمدد وانما خصوا العدل بأخر لان أثره لا يظهر في غيره اذ الاخرى فيها أل التأنيث
أوضح من العدل وآخرون وآخران لا مدخل لهما ما هما الا عرابهما بالحروف وآخر المفرد لا عدل فيه
بل في فروعه وانما منع للوصف والوزن كذا في التوضيح والاولى حذف الية الاولى لان الاخرى
فيها ليست معدولة بل انما آتت لقرنها بال فتدبر (قوله وكن لجمع الح) خصه الغلبة وليس بقييد
بدليل قوله الاتي وليسراويل الح فكل لفظ أشبه هذين الوزنين بالشروط الالية منع وان كان
مفردا (قوله وضابطه الح) فيه قصور وحقه ان يقال كل جمع فتح أوله وكان ثالثة أل فاليست عوضا
وبعدا حرفان أو ثلاثة أو وسطها ساكن لم نحو بذلك الساكن وباعده الانفصال وبعدها أيضا
كسر أصلي ولو مقدر كدواب وعذارى اذا أصلهما دواب وعذارى بكسر ما بعد الالف فأدغم
الاول وقلت كسرة الراء في الثاني فتحه والاء الفاتحة استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استقل
بالمنع لخروجه عن صيغ الأحاد العربية اذ لا تجتمع مفردا غير ياء هذه الاوصاف وأما سراويل
فإنجى ومثني أى أحدها صرف لانه اما مفردا وبزنته خرج مضموم الاول كعدا فرجعه - لة

في حجة الجبل الشديد واسم اللاسدو كذا ان كانت ألغى غير ثالثة كصلصال أو كانت عوضا عن احدى
ياى النسب كيمان وشام أصلهما معنى وشامى بشد الباء حذفوا احدى الياءين تخفيفا وعوضوا
عنها الالف ففتحت همزة شامى بعد سكنها فصارت يمانى وشامى ثم أعل كقاض فصارت يمان وشام
ومثل ذلك ثمان فانه منسوب حقيقة الى الثمن بالضم وهو الجزء الذي صير السبعة ثمانية كما قاله
الجوهري فاصله غنى فتحوا أوله لكثرة التغير في النسب ثم حذفوا احدى الياءين الى آخر ما مر
فهذه الثلاثة مصروفة ولا توهم انها بجوار حتى يكون تنوينها للعوض بل هو تنوين صرف
لنوات صيغة الجمع وما جاء في الشعر غير مصروف فعلى التوهيم فتقول في النصب رأيت ثمانيا
وشاميا بالتنوين بخلاف جوار وفي الجر تقدير الكسرة على الباء المحذوفة للتنوين كما يقدر الرفع
وتعود الياء للاضافة كياء قاض فتقول ثمانية وتحذفها الحن وخرج أيضا ما ليس بعد ألفه كسر
كتدارك أو كان غير أصلي كتدان اذا صله الضم كسر لمناسبة الياء أو تحرك وسط الثلاثة بعد
الالف كطواعية وكرابية ومن ثم صرف ملائكة وصبارفة أو كان سا كامنوا فانصالة بأن يكون
يا مشددة عرضت للنسب حقيقة بأن تأخر وجودها عن الالف كرابى وظفارى نسبة الى رباح
وظفار بلدياين أو تقدير بأن شئت الكلمة عليهم ما معا كحوالى للمعتال وحوارى للناسر فكل
ذلك مصروف لنوات الصيغة وانما قدروا النسب في الاخيرين لسماعهما مصروفين بخلاف
ما اذا وجدت الياء المشددة في نية المقدر قبل وجود الالف كتمرى ويحشى وكسى فان جمعها وهو
قارى ويحشى وكراشى يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا يتخل بالصيغة فتأمل ذلك وقد ظهر ان
صيغة مناعل ومناعبل لا تكون في العربية الا لجمع أو منقول عنه لا المفرد بالاصالة والله أعلم
(قوله وذا اعتلال) مفعول محذوف يفسره بجره ومنه أى من الجمع المتقدم صفة لذات أو حال منه
وكذا قوله كالجوارى وخرج به المعتل الذي ليس مثله كالمذارى فلا يجرى كساريل يقرب كسره
الاصلى فتحا لتمام ما قبل الالف فنقلب ياؤه ألفا وقوله أجره كسارى أى في حذف الياء وثبوت
التنوين فقط لامن كل وجه فان جوار يجز بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض بخلاف سار فيه ما
(قوله وجره) أى فتدبر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وانما لم تظهر كفتحة انصب لانها بديل ثقيل
(قوله فحذفت الياء الخ) ظاهر الشرح ان أصله جوارى بالتنوين بناء على تقدم منع الصرف
على الاعلال فحذفت الضمة وفتحة الجر لثقلها على الياء ثم الياء تخفيفا وعوض عنها التنوين
والارجح تقديم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف لانه
حال من أحواها مع خفاء سببه وهو شبه الفعل فاصله جوارى بتنوين الصرف فحذفت الحركة
لثقلها على الياء ثم الياء للسا كدين ثم التنوين لوجود صيغة منه تنهى الجمع تقدير اذا محذوف لعله
كالنابت تخفيف رجوع الياء لزال سبب حذفها فعوض عنها التنوين قطع الطمع رجوعها هذا
مذهب سيبويه وذهب المبرد والزجاجي الى انه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم منع الصرف
فأصله جوارى بالتنوين فحذفت الحركة لثقلها وعوض عنها التنوين فحذفت الياء للسا كدين
ورده ان التعويض عن حركة المقصور كوسى وعيسى أولى من هذا لعدم ظهور أثر العامل فيه
بالكلية فاحتياجه الى التعويض أشد من المنقوص الذى يظهر فيه النصب (قوله ولسراويل
الخ) هو اسم جنس مفرد أعجمى نكرة مؤنث جاء على وزن مناعيل فنع الصرف لما عرفت ان
هذا الوزن لا يكون الا لجمع أو منقول منه فحق ما وارته بالشروط المارة المنع وان كان مفردا فيقال
فيه غير مصروف لما وارته منه تنهى الجمع ولسر ولسر ولسر سمى به المقدر كما زعم لان سر والة
لم يسمع وأما قوله عليه من اللوم سر والة * فليس يرق لمستعطف

(ص) وذا اعتلال منه كالجوارى
رفعوا جرا أجره كسارى
(ش) أى اذا كان هذا الجمع أعنى
صيغة منه تنهى الجوع معتل الآخر
أجر يتسه في الرفع والجور مجرى
المنقوص كسارى فتنونه وتقدر
رفعه وجره يكون التنوين عوضا
عن الياء المحذوفة وأما في النصب
فتثبت الياء وتحركها بالفتح بغير
تنوين فتقول هو لاجوار وغواش
ومررت بجوار وغواش ورأيت
جوارى وغواشى والاصل في الرفع
والجور جوارى وغواشى وجوارى
وغواشى فحذفت الياء وعوض
عنها التنوين (ص)
واسراويل بهذا الجمع
شبه اقتهنى عموم المنع
(ش) يعنى ان سراويل لما كانت
صيغته كصيغة منه تنهى الجوع
امتنع من الصرف لشبهه به

ذول ولوسلم فهى لغة فى سراويل لانها بعناها فليس جعلها كما فى شرح الكافية (قوله وزعم بعضهم) هو ابن الحاجب وأشار المتن الى رده بقوله عموم المنع أى فى جميع الاستعمالات (قوله وان يسمى) نائب فاعله انقط به وان تقدم عليه لما مر ان النائب الطرفى يصح تقدمه لعدم ايقاعه فى ليس بخلاف غير انظوف (قوله كشر احيى) بالشين المحجمة والحاء المهملة علم لعدة أشخاص من العمارة والمحدثين وغيرهم قاموس (قوله للعلمية وشبه العجمة) وعلى هذا التوكيد بعد التسمية به صرف لزوال العلمية كما هو مذهب المبرد ومذهب سيبويه منعه مطلقا لشبهه بأصله كما منعوا سراويل وهو تسمية لغة معاملة الله أعلم (قوله والعلم الخ) اعلم ان ما لا يصرف نوعا من أحدهما لا يصرف فى تعريف ولا تشكيرو وهو الحسنة الماضية والثانى لا يصرف فى التعريف ولا يصرف فى التشكيرو وهو ما كانت إحدى علمية العلمية وهو السبعة الباقية وقد شرع يذكرها الآن (قوله تركيب مزج) أى خلط خرج تركيب الاضافة فانه مصروف والاسناد فانه محكى كما مر فى باب العلم مع تعريف الثلاثة (قوله نحو معد يكرب) يحتمل انه لا احتراز عن نحو سيبويه فانه مبنى تغليباً لجزئه الثانى كما مر وهو مجرد التشبيل ليدخل ما ذكره من يعربه غير مصروف ولا ترد لغة بناءً لان الكلام فى المعربات وكذا تركيب المعد فانه محتم البناء كما سيأتى فى بابها وانسمى به فنيه ثلاثة مداهب اقاروه على حاله واطرافه صدره لجزئه واعرابه غير مصروف (قوله فتجعل اعرابه على الجزء الثانى) وأما الاول فلازم للفتح ان لم يكن معتلا ولا يكون ان كان هذه هي اللغة المشهورة ومنهم من يضيف صدر المركب الى عجزه فيعرب صدره بحسب العوامل ويستحب سكون يائه فى نحو معد يكرب فتقدر على الحركات حتى التثنية تحفينة النقل التركيب ويجفّض بجزءه أبدأوهى اضافة لفظية لان كلاما من الكلمتين كالزاي من زيد فلا فائدة لها الا التنبيه على شدة الامتزاج حتى صارا كالشيء الواحد ويعطى العجز من الصرف وعدمه ما يتحقق لو كان متروكاً فان كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالعجمة فى هر من من رام هر من اسم موضع منع الصرف فيجرب بالفتحة دائماً اعطاء الجزء العلم حكم العلم والصرف كقول من حضر موت فانه ليس فيه الا العلمية وكذا كرب من معد يكرب فانه مصروف فى اللغة المشهورة وبعضهم يمنع حينئذ أى حال الاضافة بناء على انه مؤنث تأنثا معنويا قال الخبيصى من قدر كربا اسم الذكر به منعه ومن قدره اسم العنزة صرفه ومن قدر بكاولا فى بعلبك وقلنا لا اسم البقعة منه أو لموضع أو مكان صرفه اه دما مسمى وهكذا حكم عجز العلم المضاف اضافة فيمنع فى نحو أبى هريرة وأبى زينب وأبى عمرو وأبى عثمان وأبى يعقوب اعلاما لا فى نحو عبد الله علم الماصدره فلا يمنع أبدا وان وجد فيه السنين لانه مضاف * (فائدة) * وقع السؤال عن أم كلثوم هل يمنع عجزه العلمية والتأنيث المعنوى كما منع فى أبى هريرة وأبى بكر للتأنيث اللفظى فاجبت قبل ان أرى هذا المخل بالفرق بينهما ما بأن العلة الثانية وهى التأنيث فى هريرة نامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فانضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد التركيب ومنعه بخلاف كلثوم فان فيه جزء كل من العلمية والتأنيث المعنوى لانه مدلول لمجموع الجزأين لا للجزء وحده فالظاهر ان لا يمنع وهو الجارى على السنة المحدثين كما فى الدما مسمى على المعنى التجزئى كل من العلتين فيه وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصى هنا ومن قدر بك الخ انه يمنع وذلك لان اسم البقعة مجموع بعلبك لا بك وحده فقيه جزء كل من العلتين فكذا كلثوم وهو فى الاصل كشر لحم الخدين والوجه من الكلمة وهى اجتماع لحم الوجه ويؤخذ من قوله ومن قدر كربا اسم الذكر به منعه ان عجز العلم المضاف يمنع ان كان معناه قبل التركيب مؤنثا نظرا لأصله مع ان ذلك يزول بالعلمية فتأمل (قوله كذا حاوى الخ) أى علم حاوى الخاى وان لم يكن على وزن

وزعم بعضهم انه يجوز فيه الصرف وتركه واختار المصنف انه لا يصرف ولهذا قال شبه اقتصنى عموم المنع (ص) وان به سمي أو بما لحق به فالانصراف منه يحق (ش) أى اذا سمي بالجمع المتناهي أو بما لحق به لكونه على زنة كشر احيى فانه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة لان هذا ليس فى الأحاد العربية ما هو على زنته فتقول فى اسمهم مساجد ومصابيح أو سراويل هذا مساجد ورأيت مساجد ومررت بمساجد وكذلك الباقي (ض) والعلم اضع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معد يكرب (ش) مما يمنع صرف الاسم العلمية والتركيب نحو معد يكرب وبعلبك فتقول هذا معد يكرب ورأيت معد يكرب ومررت بمعد يكرب فتجعل اعرابه على الجزء الثانى وتنعه من الصرف للعلمية والتركيب وقد سبق الكلام فى الاعلام المركبة فى باب العلم (ص) كذا حاوى زائد فعلا

فعلان كما أشار إليه بالتمثيل فشملي نحو عمران وعثمان بخلاف الوصف فإنه يعبر كونه على
فعلان بالفتح كما هو ونقل عن سمن قوله كذلك حاوي الخ مفيد للعموم بجوهره بلا نظر لامثال
اذ يصدق على نحو عمران انه حاوي زائدي فعلان بخلاف قوله فيجاء زائدا فعلان في وصف فانه
ينسب لـ زائدي غير المفتوح لا يؤثر ان اه وهو تحكم محض اذ زائدا نحو عمران ليس زائدي
فعلان بالفتح كما لفظ به بل زائدا المكسور وبسليم ذلك يلزم ان زائدي نحو خصان بالضم
من الاوصاف هما زائدا المفتوح فيكون ما مر عاما كهذا بالافرق وهو باطل فالاولى ما ذكرناه
من النظر لامثال فتأمل (قوله وكاصبهان) بفتح الهمزة وكسر هاء وفتح الموحدة عند المغاربة
وتبدلها المشاركة فاء اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها وهو اصبهان بن نوح عليه وعلى
بنينا أفضل الصلاة والسلام (قوله زائدتان) علامة زيادتهما ههنا وفيما مر سقوطهما في بعض
التصارييف كنسيان وكفران من نسي وكفر بخلاف طعان وتبان بفتح التاء فان النون أصلية
فيهما لانه نسبة للطنج ويصح التبين اما تبيان بالكسر فمعت اتباع الجبري وبالضم سر وال صغير يستمر
العورة فان كانا في غير تصرف فعلا متما ان يكون قبلهما ما أكثر من أصليين كعثمان هذا في غير
المضاعف اما هو فان قدرت اصالة تضعيفه فالزيادة والافان النون أصلية ككسان وعفان وحيان
فتمعه ان قدرتهما من العفة والحياة والحسن بالكسر أي الاحساس أو بالفتح وهو التمثل
كاذن ونهيم ياذن لزيادتهما ما وان قدرتهما من الحسن والعفن والحين بالفتح وهو الموت صرفتها
لاصالة النون فوزنهما حذفت لال لافعلان ومثل ذلك شيطان لانه من شاط اذا احترق أو من
شطن اذا بعدد ومثل ما ذكر في حسان غير النحائي اما هو فممنوع قول واحد الا انه المسموع
في شعره وعلى السبعة الرواة قاله أبو حيان فيستفاد منه ان محل الوجهين في غير ما سمع فيه أحدهما
فقط والافلا يتعدى (قوله بهاء) الأولى بناء كما عبر في باب التأنيت فان مذهب سيبويه ان الهاء بدل
من التاء في الوقف وكأنه انما عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت وأخت لانها لا تمنع مع العلمية بل ان
سبويه ما مذ كر صرف قطعا او مؤنث كان ذا وجهين كهذه لان تاءهما ليست للتأنيت عند
سبويه بل بنت الحكامة عليها وأسكن ما قبلها كما جبت وصحت أ ما على انهم للتأنيت مع بناء
الحكمة عليها فتدفع مع العلمية مطلقا فلا يصح الاحتراز عنها حينئذ ان قلت هو لا يصح على الأول
أيضا لانه لا يصدق على بنت انه مؤنث بالتاء لما مر فيه قلت الاحتراز بالنظر لما يتوهم ان قوله مؤنث
بناء أي معها فصدق على بنت قطعا فتدبر (قوله العار) أي الخالي من التاء مع كونه مؤنثا (قوله
فوق الثلاث) أي دي الثلاث لان الاسم لا يرتقي فوق الاحرف نفسها بل فوق اسم آخر ذي أحرف
شاطبي (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقر أو يزيد عطف على جوره وقوله اسم امرأة
حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ أسوغة التقسيم لانها في مقابلة فتح المنع وفي العادم خبر
وتد كيرامتعول العادم وسبق صفته وبجمة عطف عليه وكان ينبغي ان يزيد أو تحرك وسط لكن
اكتفى عنه بمشايه يند (قوله العلمية) هي قرعية المعنى والتأنيت قرعية اللفظ لان تاءها منوطة
في نحو قاطمة ومقدرة في زينب وسعدا فاقاموا تقديرها مقام ظهورها واثبت ان تقول انما يرجع
تأنيت زينب للفظ اظهره في الوصف والمخير وانما اختص بمنع التأنيت بالعلمية لان العلم المؤنث
تلزمه التاء لفظا وتقديرا كما ذكرنا فاشبهت تاءه ألف حبل في اللازم فتمتعه بخلاف تاء الصفة كفاة
وقاعدة في حكم الانفصال لذهابها في قائم وقاعد فلم تؤثر (قوله بالتعليق) أي بالوضع على مؤنث
مع خلوها من التاء لفظا (قوله كزيب الخ) أي لتزيريل الرابع مع منزلة التاء (قوله كسقر) أي لقيام
الحركة مقام الرابع القائم مقام التاء وليس ذا وجهين خلافا لابن الأنباري (قوله كجور) بضم

كغطفان وكأصبهان
(ش) أي كذلك يمنع الاسم من
الصرف اذا كان علميا وفيه ألف
ونون زائدتان كغطفان وأصبهان
بفتح الهمزة وكسر هاء فتقول هذا
غطفان ورأيت غطفان ومهرت
بغطفان فتمتعه من الصرف العلمية
وزيادة الالف والنون (ص)
كذا مؤنث بهاء مطلقا

وشروط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجور أو سقر
او زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان في العادم تذكر اسبق
وبجمة كهذه والمنع أحق
(ش) ويمنع صرفه أيضا العلمية
وانتأيت فان كان العلم وثبات الهاء
امتنع من الصرف مطلقا أي سواء
كان علميا لمذكر كقطمة او لمؤنث
كناطمة زائدا على ثلاثة أحرف
كتمثل ام لم يكن كذلك كنبه
وقوله عاين وان كان مؤنثا بالتعليق
أي بكونه علم أي فاما ان يكون
على ثلاثة أحرف أو على أربع
ذلك فان كان على أربع من ذلك
امتنع من الصرف كزيب وسعاد
عاين فتقول هذه زينب ورأيت
زينب ومهرت زينب وان كان
على ثلاثة أحرف فان كان محركا
الوسط منع أيضا كسقر وان كان
ساكن الوسط فان كان عجميا
كجور اسم بلد

الجيم أي لان ثقل العجمة يقاوم تحرك الوسط وان كانت العجمة وحدها لا تمنع الثلاث لانها ماقوية
للتأنيث لاستقله بالمنع ومثل جور حص وماه اسماء بلدين (قوله أو منقول لا الخ) أي لان ثقل نقله
للمؤنث يعادل خفة اللفظ ويصيرها كالعدم فيرجع الى تختم المنع وانما جاز الوجهان في هذمع انه
مثله هيثة وحروفوا يز يد باصالة تأنيثه لان خفة لفظه بالسكون لم يعارضه أثقل أصلا اذا الشئ
الباقى على أصله لا ثقل فيه بخلاف ذلك هذامذهب سيويه والجهور وجعله الجرحى والمبرد
ذا وجهين كهذد (قوله وجهان) فالمنع لوجود السببين والصرف لمقاومة السكون أحدهما
(قائلة) * يجوز في أسماء القبائل والارضين والكلام الصرف على تأويلها باللفظ والمكان والحى
أو الاب وعدمه على ارادة الكلمة والبقعة والقبيلة الا اذا سمع فيه أحدهما فقط فلا يتجاوز كما سمع
الصرف في كلب وثقف ومعد باعتبار الحى وبدر وجهين على المكان وكمنعه في هود وجوس علمين
باعتبار القبيلة ودمشق على البقعة والا اذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوى فبمنع بكل حال كتغلب
وباهله وخولان وبغداد أفاده في التسهيل وشرحه مع زيادة وقوله واسماء الكمال أى كاسماء
حروف الهجاء وكذا أدوات المعاني كان حرف نصب وضرب فعل فانها اذا أعربت جاز فيها الصرف
وعدمه باعتبار ما ذكر وان كان الاكثر حكاية حالها الاصلى وأما نحو قولك قرأت هود فان جعلته
اسما للسورة منعت لانه يجوز أن يبنى عليه الصلاة والسلام على حذف مضاف أى سورة هود
صرفته لاسم أى وكذا يقاس ما أشبهه وبشكل على ما مر قوله هم جاء تنى قر يش بالتونين وقوله
تعالى كذبت عمود المرسلين عند من فونه مع ان تأنيث الفعل يقتضى اعتبار القبيلة فكان حقه
المنع وأجيب بان التأنيث على حذف مضاف أى أولاد قر يش وعمود مثلا كما اعتبر المضاف فى قوله
تعالى وأرهم فآلون بعدوكم من قرية أهلكها والالقال أو هى قائلة أو انه أث باعتبار القبيلة
وصرف باعتبار الحى فهو مذ كرو مؤنث باعتبارين ولا يمنع فيه أفاده الرضى * (تنبيه) مصر
عند تأويله بالبقعة يتعين منعه وليس كهذد لانه منقول من مذ كرو هو مصر بن نوح عليه السلام
كما نقل عن عيسى بن عمرو وانما صرف فى اهبط وامصر التاويله بالمكان أولا لانه غير معين أى مصرا
من الامصار (قوله والعجمى الوضع والتعريف) من اضافة الوصف لمفعوله أى العجمى وضعه
وتعريفه وقوله مع زيد اما حال من الهاء فى صرفه وان لزم عليه عمل المصدر مؤخر للتسامح فى
الظرف أو من الضمير فى العجمى لتأويله بمشتق أى المنسوب للعجم فيحمل الضمير لان العجمى نفسه
لانه مبتدأ وزيد مصدر زاد بمعنى الزيادة (قوله العجمة) طريق معرفتها نقل الأتمة أو خروج الاسم
عن وزن الاسماء العربية كبراهيم وابريس أو خلوا الخ لاسى من حروف مر بنىل وهى المذاقة
وكذا الرباعى الامافيه السنين فقد يكون عربيا كعسجد أو ان يجتمع فيه ما لا يجتمع فى العربية
كالجيم مع القاف ولو بنىاصل كما أطلقه بعضهم كصنجر وحرق أو مع الصاد كصولحان وحص
أو مع الكاف كاسكرجة وكتبه بة الراء للثون أول الكلمة كترجس والزأى للدال آخرها
كهذد (قوله فى لسان الاجمى) المراد به ما عدا العربى لخصوص الفارسي (قوله بل فى لسان
العرب) أى سواء استعملته أو لا فى معناه الاصلى ثم نقلته للعلمية كالجام وفيروزسمى بهما وهذا
مصرف اتفاقا أو جعلته علما من أول الامر كبندار بضم الموحدة عند العجم اسم جنس للتاجر
الذى يخزن البضائع أو يبيع المعادن وقالون بالروى اسم جنس للعجمى ولم تستعملهما العرب
كذلك بل علمين ابتداء وهذا مصرف عند غير المشو بين وابن عصفور (قوله محرك الوسط) أى
لان العجمة سبب ضعف فلم تؤثر بدون الزيادة بخلاف التأنيث فان علامته مقدرة وتظهر فى
بعض التصارييف فله نوع قوة فى الثقل وتحرك الوسط يز يده فنع (قوله كسقر) فى نسخ كسقر

أو منقولاً من مذ كر الى مؤنث
كزيد اسم امرأه منفع ايضا
وان لم يكن كذلك بأن كان ساكن
الوسط وليس أجميها ولا منقولاً
عن مذ كر ففيه وجهان المنع
والصرف والمنع أولى فتقول هذه
هذد ورأيت هذد ومررت بهذد

(ص)

والعجمى الوضع والتعريف مع
زيد على الثلاث صرفه امتنع

(ش) وينفع صرف الاسم أيضا

العجمة والتعريف بشرطه ان يكون

علما فى لسان الاجمى زائد على

ثلاثة أحرف كبراهيم واسماعيل

فتقول هذا ابراهيم ورأيت ابراهيم

ومررت بابراهيم فتعنه من الصرف

للعلمية والعجمة فان لم يكن الاجمى

علما فى لسان العجمى بل فى لسان

العرب او كان نكرة فيهما كلام

علما أو غير علم صرفته فتقول هذا

لجام ورأيت بلجام ومررت بلجام

وكذلك تصرف ما كان علما أجميها

على ثلاثة أحرف سواء كان محرك

الوسط كسقر وساكنه كنوح ولوط

بفتح الشين المعجمة والناون الفوقية اسم قلعة بالعجم ومحل صرف ذلك ما لم يرد به البقعة والاختتم
منه للتأنيث المقتضى بحركة الوسط وبالجملة لا للجملة وحدها * (فائدة) * أسماء الانبياء والملائكة
عليهم الصلاة والسلام كلها غير مصروفة للعلمية والجملة حتى موسى عليه السلام لانه معرب
موشى وهو بالعبرانية معنى الماء والشجر لان فرعون التقطه من بينهما فربما اسماعيل عليه وآما
اختلافهم في اشتقاقه فانما هو في موسى الخديف فليل من أوسيت رأسه اذا حلقته فهو موسى
كأعطيته فهو معطى فيكون مصروفا وقيل هو فعلى من ماس يمس اذا اجتري في مشيه تحركه
كذلك عند الخلق به فقلت الياء واواضم ما قبلها كوقن من اليقين فيمنع للادب المقصورة كما
في السمين ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه عربية لكن رضوان
ممنوع الزيادة ومن الانبياء سبعة محمد صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث
عليهم الصلاة والسلام فكلها مصروفة تفقد الجملة في الاربعة الأولى وقد شرطها في الباقي
وقيل هو دل على عريابيل هو كنوح لانه قبل اسمعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد ان اسمعيل تعلم
أصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع أمه يدل على وجود العربية قبله وفي عزير وجهان
قريئهما فالصرف على انه عربي من التعزير وهو التعظيم وعدمه على انه أعجمي وانه حذف
تنوينه للسما كغير تشبيهه بالبحر والمدى أما بليس فقبل منعه للجملة وقيل عربي مشتق من
الابلاس وهو الابداع وعلى هذا فجمعه تشبيه الجملة لان العرب لم تسم به أصلا بل هو خاص بن
أطلقه الله عليه فكانه دخيل في اسانخ الا لا تظن لانه لا نظير له في الاتحاد العربية كما قيل لانه كاحليل
واكليل وغيرهما والله أعلم (قوله كذا ذو وزن) أى علم ذو وزن وقوله أوغالب بالجر عطف على
يخص من عطف الاسم على الفعل ليكون معناه والاحسن هنا تأويل الفعل بالاسم لانه وصف
لوزن والاصل فيه الافراد أى ذو وزن خاص أوغالب وان جرى الشارح في الحل على عكسه (قوله
كأجد) منقول من المضارع أو الماضي المسمى بالهمزة واسم التفضيل سم (قوله كفعل) أى
الماضي المجهور وفعل أى الماضي المعلوم المضعف العين ككلم بشد اللام وكذا المفتوح بناء
المطاوعة كتعلم أو بهمة وصل كاتفاق وتقطع حمزة عند التسمية به بعد عنه عن أصله ومضارع
وأمر غير الثلاثي كيدسرح وينطلق ويستخرج ودرج الخ الامر المفاعلة فكل هذه الاوزان
مختصة بالفعل لانها لا توجد في غيره الا نادرا كدائل يضم فكسر لدوية كبن عرس وينجب
كينطاق لخزرة وفى اسم أعجمي كيقم بوزن كلم الصبيخ المعروف واستبرق كاستخرج للدجاج
الغليظ فاذا سمى بشئ منها مجردا عن فاعله منع الصرف للوزن المختص أوسع فاعله ولو مستترا
حكي لانه جله اما مضارع الثلاثي وأمره من الغالب كاسيأتى وأما أمر المفاعلة كضارب بكسر
الراء فالاسم أولى به لانه أكثر منه فيه فلا يؤثر نصريح (قوله هذا ضرب وكلم) أى برفعهما لانه خبر
وايس محكا والثاني منصوب بالفتحة والثالث مجرور بها (قوله والمراد بما يغلب الخ) اشار بذلك الى
ان التعبير بغالب فيه قصور وأولى منه قول التسهيل وهو أولى بالفعل لانه يشمل ما كان كثير فيه
وما فيه الزيادة المذكورة وان لم يغلب كاسيأتى الا ان يراد الغالب حقيقة أو حكما بان يقتضى
القياس كثرته في الفعل لا فتاحه بالزيادة بقرينة تشبيهه باجدو يعلى فانه من الغالب حكما (قوله
يوجد في الفعل كثيرا) أورد عليه ان فاعل بالفتح كضارب يكثر في الافعال مع ان موازنه من
الاسماء كخاتم مصروف اتفاقا الا ان يقال كلامه مبنى على الغالب أى ان أكثرية الوزن في الفعل
تقتضى المنع غالباً وقد لا تقتضيه (قوله أو يكون فيه زيادة) أى مع كثرته في الفعل دون الاسم وهو
مضارع الثلاثي المبدوء بغير الهمزة كيرمع بجملة بوزن يضرب اسم لجماعة ييض وتنضب كتصير

(ص)

كذلك ذو وزن يخص الفعل

أوغالب كأجدو يعلى
(ش) أى كذا يمنع صرف الاسم
اذا كان علما وهو على وزن يخص
الفعل أو يغلب فيه والمراد بالوزن
الذي يخص الفعل ما لا يوجد في غيره
الا نادرا وذلك كفعل وفعل فلو
سميت رجلا بضرب أو كلم منعت
من الصرف فتقول هذا ضرب أو كلم
ورأيت ضرب أو كلم وممرت
بضرب أو كلم المراد بما يغلب فيه ان
يكون الوزن يوجد بالفعل كثيرا أو
يكون فيه زيادة تدل على معنى
في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم

فالأول كأحد وأصبح فان هاتين

الصيغتين يكثران في الفعل دون
الاسم كأضرب واسمع ونحوهما من
الامر مأخوذ من فعل ثلاثي فلو سمعت
بأحد وأصبح منعته من الصرف للعلمية
ووزن الفعل فتقول هذا أحد
ورأيت أحد ومررت بأحد والثاني
كأحد ويريدان كلا من الهمزة
والياء يدل على معنى في الفعل وهو
التكلم والغلبة ولا يدل على معنى
في الاسم فهذا الوزن وزن غالب في
الفعل بمعنى أنه أولى فتقول هذا
أحد ويريد ورأيت أحد ويريد
ومررت بأحد ويريد فيمنع للعلمية
ووزن الفعل فان كان الوزن غير
مختص بالفعل ولا غالب فيه لم يمنع
من الصرف فتقول في رجل اسمه
ضرب هذا ضرب ورأيت ضربا
ومررت بضرب لأنه يوجد في الاسم
كجبر وفي الفعل كضرب (ص)

وما بصرف ما من ذي الف

زيدت لالحاق فليس يصرف
(ش) أي ومنع صرف الاسم أيضا
للعلمية والالف الحاق المتصورة
كعلقي وأرطى فتقول فيه ما علمت
هذا علقي ورأيت علقي ومررت
بعلي فمنعه من الصرف
للعلمية وشبهه الف الحاق بالالف
التأنيث من جهة أن ما هي فيه
والحالة هذه أعني حالة كونه علما
لا يقبل تأنيثا فتقول فيمن
اسمه علقي علاقة كالأقوال في حبل
حبله فان كان ما فيه الف الحاق
غير علم كعلقي وأرطى قبل التسمية
بهما صرفتس لانهما والحالة هذه
لأنشبه الف التأنيث وكذا ان
كانت الف الحاق بمدودة كعلباء
فانك تصرف ما هي فيه علما كان أو
نكرة (ص)

والعلم اسع صرفا نعدلا

كفعل التوكيد أو كنعلا

لشجر أو يستوى فيهما وهو مضارع الثلاثي المبسوط بالهمزة كأيض وأسود بوزن أذهب وأعلم
وأوجه وأعين كأصرو وأقتل فهذا الوزن أولى بالفعل لافتتاحه بالهمزة فقط وما قبله للثلاثية فقط
وما قبله للثلاثية والزيادة معا وأعلم ان المراد بالاسم الذي يكثر فيه الوزن أولا يكثر اسم الجنس اما
العلم فلا عبرة به لانه يكون منتزعا من الفعل (تنبيه) بشرط الوزن المانع لزومه لكامة فصرف
امروا بنم علمين لانهم خارجا عن الأفعال يكون عينهما لا تلزم حركة واحدة بل هما في الجر كأضرب
وفي النصب كأعلم وفي الرفع كأخرج وان لا يخرج بالتغيبير الى مثال هو لاسم مع خلوه من زيادة
المضارع فيصرف نحو ردوقيل علمين لخروجهما بالاعلال الى وزن قفل ورسم بخلاف نحو يزيد
وان خرج الى وزن يزيد لان زيادته تنبئ على أصله (قوله كأفند) بكسر الهمزة والميم كأضرب امرا
واصبح بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة في قوله

وهما زاعله ثلث وثلاثة * والتسع في اصبع واختم باصبع

وقوله ونحوهما أي كالم بوزن انصر وهو وخصوص الدوم (قوله لالحاق) قال الشاطبي هو جعل
الثلاثي بزنة الرباعي والخماسي الاصول ليلحق به في تصاريفه فيزد فيه حرف كالألف من أرطى
وعلقى ليجعلها كأجفر وفي عزهى وذقري كدرهم وكأحدى الباءين في جليب جليبية وجلبابا
لجعله ما كدخرج درجة ودراجا وحرفان كالياء والتاء في حلتيت وحلاتيت وعفريت
وعناريت لالحاقها ما بقندبل وقندابل (قوله كعلقي) بعين مهملة ثم فاف بوزن سكري اسم انبت
فضبانة دقاق تتخذ منه المكائس ويشرب طيخة للاستقاء قاموس (قوله وأرطى) اسم لشجر
وقيل ليست ألفه لالحاق بل أصابية فوزنه أفعل فيمنع لوزن الفعل مع العلمية (قوله وشبه ألف الخ)
من اضافة الصفة للموصوف أي وألف الحاق الشبهة بالف التأنيث المتصورة (قوله من جهة
الخ) أي ومن جهة أن كلامهم ما زيادة غير مبدلة من شيء وانما لا تقع الا في وزن صالح لالف التأنيث
كارطى بوزن سكري وعزهى بوزن ذكري فأوجه الشبه ثلاثة وتفاوتها في ان الف الحاق في
غير العلم تلحقها التاء والتنوين ولا يلحقان الف التأنيث مطلقا ولذلك قال الفارسي انما لم يجعل
ألف أرطى وعلقي للتأنيث لقولهم أرطاة وعلقات ولا يمكن اجتماع تأنيثين اه وقد استعمل بعض
الاسماء منوينا يجعل ألفه لالحاق وغير ممنون يجعلها للتأنيث وبهما قرئ قتر في السبع (قوله
طالة كونه علما) ظاهره لما ذكر أو مؤنث ولكن في الثاني مانع آخر وهو التأنيث المعنوي (قوله
لأنشبه ألف التأنيث) أي شباها كالملا لالحاقها التاء والتنوين كأمروا وأنشبهتها فيما تقدم فلما
كمل شبهها مع العلمية اثر بخلاف هذه وهى مستقلة بالمانع كالف التأنيث والعلمية مهملة لها
لأمانة أو كل منهما مؤنث لان المشبه لغيره احط رتبة منه احتلالا (قوله كعلباء) بكسر المهملة ثم
موحدة اسم لتصبية العنق وانما كانت ألفه المدودة لالحاق بقراطس للتأنيث لانها تنون ولا
تكون الا في وزن لا يصلح لالف التأنيث لكونه ليس من أوزانها ولان همزة التأنيث منقلبة عن
الف فهي مانعة كاصلها وهذه عن ياء فلم تمنع فأوجه الفرق بينهما ثلاثة والله أعلم (قوله والعلم) أي
حقيقة أو حكما بقرينة تمثيله بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عنده قال في شرح الكافية لان
العلم اما شخصي او جنسي فيختص ببعض الاشخاص أو الاجناس ولا يصلح لغيره وجميع بخلاف
ذلك فالحكم بعلمية باطل اه أي بل هو مشبه للعلم كافي الشرح لكن قيل انه علم جنس معنوي
للأحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفي ذلك توفيق بقاعدة انه لا يعتبر في منع الصرف الا العلمية
الحقيقية تصرح (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو في وتعل أبو قبيلة واصله علم

جنس للتعاب (قوله لان مفردة جمعاء) كمرء والقياص في وازن فعلاء اذا كان اسما لا صفة ان
يجمع على فعلاء وان كصعراء وصعراوات وايضا فان مذ كره جمع بالواو والنون في مؤنثه الجمع
بالانثى والهاء فعلا عنه الى جمع هذا الاختيار الناطم وقيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه
قياس جمع أفعل فعلاء مذ كره مؤنثه كمرء جمع أجروجرء وقيل معدول عن فعلى كصعراء
وصعراوى والاولى اصح لان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان صفة مذ كرها أفعل ولا على فعلى
الا اذا كان اسما محضا لا مذ كرها وجمعاء ليس كذلك لانه ليس صفة وله مذ كره (قوله أى جمعهن)
فقد في الضمير للعلم به ونوى ولا يرد ان الاضافة تبطل منع الصرف فكيف يعتبر تعريفها ما نعالان
محل ابطالها له مع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لا يتبين معه ما منع حذوه فلا مانع من اعتباره
وكذا يقال في آل الاتية (قوله العلم المعدول) اى عدلا تقديره بان طريق العلم يعدل هذا النوع
سماعه غير معروف مع علمه العلمية فقط فمقدريه العدل لثلاث يترب المنع على علمه واحدة فلو سمع
مصرفا لم يحكم يعدله كادوكذا غير العلم من اسم الجنس كنغرو صرد والصفة كخطم ولبد والمصدر
كهدي وتقي والجمع كغرف وتخم فكل ذلك غير معدول وكذا الوجود له مع العلمية علة غير
العدل كطوى فان منعه لثلاث باعتبار البعثة لا العدل اذ لا حاجة لتكافؤ تقديره مع وجود
غيره بخلاف العدل في نحو جمع وصعراء وروثى فانه تحقيق يدل عليه ورود اللفظ على
خلاف ما يصدق مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل علما ولم يعلم اصرفه أم لا فذهب سيويه صرفه
ومذهب غيره المنع وهذا من تعارض الاصل والغالب في العربية أفاده السنو على القطر
(قوله وزفر) اسم عالم حنفى (قوله والاصل عامر) اى فعمرم منقول عن عامر العلم المنقول
عن الصفة وكذا الباقي معدول عن فاعل علما لاعتناء الصفة لانها ليست بعناء لتكثيرها وقيل
ان فعل معدول عن أفعلى لا ماعلى لانه غير مستعمل يقال رجل أفعلى اذا اختلفت منابت أسنانه
وكان فيها زوائد وامرأت على صحاح وفائدة العدل في هذا النوع تخففه مع تخفصه العلمية اذ لو قيل
عامر اتوهم انه صفة (قوله سحر اذا أريد الخ) مثله أمس عند بعض تميم كما هو أول الكتاب (قوله
يوم الجمعة سحر) المراد باليوم ما يشبه الليل كما هو أحد اطلاقه وسحر يدل بعض منه على تقدير
الضمير وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرد أن السحر آخر الليل فلا يصح ابداله منه على انه
يمكن جعل السحر من النهار مجازا لاجازته (قوله ممنوع من الصرف) اى عند الجمهور وقيل
منصرف لكن ترك تنوينه لزيادة الاضافة والوقيل مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف
ومر في امس الفرق بين العدل والتضمن وقيل لا معرب ولا مبني فالاقوال اربعة وهى في سحر المعين
اذا كان ظرفا فلو تكرأ وعرف بال مثلا صرف لقوات العدل نحو تخمينناهم بسحر وجئتكم يوم الجمعة
السحر أو سحره ولو لم يكن ظرفا مع تعيينه قرن بال أو أضيف وجوبا كطاب السحر أو سحرنا (قوله
والاصل في التعريف أن يكون بال) اى أو بالاضافة فحيث أريد به معين مع خلوده عنهم ما حكمنا
بعدمه عن احدهما الاشياء على معناه فهو عدل تحقيق لذلك وخص ذوال دون المضاف اقتصارا
على ما يدفع الحاجة مع اختصاره (قوله وصار مشبهها التعريف العلمية) اى وليس بعلم حقيقة كما
يشبه اليه قول المصنف والتعريف لكن صرح في التسميل بانه علم شخصى أو جنسى فاستشكاه
أبو حيان بان تعريفه حينئذ بالعبسية وهو لا يجمع تعريف الا بالزم فكيف يكون معدولا عنه مع
عدم اشياء له على معناه اه وصريح ذلك ان العلم الحقيقي لا يصح عدله عن ذى ال لما ذكرنا حفظه
يتعدى في مواطن كثيرة فاقبل عن السعد وغيره من ان رجب وصفه من الشهر واذ أريد بهما
معين يمنع صرفهما العلمية والعدل عن الربح والصفه بال ينبغي حمله على العلمية الحكيمة وهى

والعدل والتعريف مانعا سحر
اذ به التبعين قصد اعتبار
(ش) يمنع صرف الاسم العلمية أو
شبهها والعدل وذلك في ثلاثة مواضع
* الاول ما كان على فعل من الفاظ
التوكيد فانه يمنع من الصرف لشبه
العلمية والعدل وذلك نحو جاء النساء
جمع ورأيت النساء جمع ومررت
بالنساء جمع والاصل جمعوا لان
مفردة جمعاء فعلا عن جمعوا الى
جمع وهو معروف بالاضافة المقدرة
أى جمعهن فاشبه تعريفه تعريف
العلمية من جهة انه معرفة وليس في
اللفظ ما يعرفه * الثانى العلم المعدول
الى فعل كعمرو وزفر وتعل والاصل
عامر وزافر وتاعل فنعى من الصرف
للعلمية والعدل * الثالث سحر اذا أريد
به يوم بعينه نحو جئتكم يوم الجمعة
سحر فسحر ممنوع من الصرف
للعادل وشبه العلمية وذلك انه معدول
عن السحر لانه معرفة والاصل في
التعريف أن يكون بال فعلا به
عن ذلك وصار تعريفه مشبهها
لتعريف العلمية من جهة انه لم يلفظ
معه بمعرف (ض)

وابن على الكسر فعال علما
مؤثرا وهو نظير جسمها
هندسيه واصرفن ما تكررا
من كل ما التعريف فيه اثر
(ش) اى اذا كان علم المؤنث على
وزن فعال كخادم ورقاش فله عرب
فيه مذهب ان احدهما وهو مذهب
أهل الجواز

بناءؤه على الكسر فتقول حذام حذام ورب حذام والثاني وهو منه ذهب تميم اعرا به كاعراب ما لا ينصرف للعلمية والاصل حذامة وراقشة فعدل الى حذام ورقاش كما (١٠٩) عدل عمر وجشتم عن عامر وجاشتم الى هذا

أشار بقوله وهو نظير جشتماء تميم وأشار بقوله واصرفن ما نكرا الى ان ما كان منعه من الضرف للعلمية وعلة اخرى اذا زالت عنه العلمية بتذكيره صرف لزوال احدي العلتين وبقاءه بعلة واحدة لا يقتضي منع الضرف وذلك نحو معد يكرب وغطافان وفاطمة وابراهيم وأحد وعاق وعرا علاما فهذه ممنوعة من الضرف للعلمية وشي آخر فاذا فكرتهم اصرفتهم لزوال أحد سببها وهو العلمية فتقول رب معد يكرب رأيت وكذلك الباقي وتلخص من كلامه ان العلمية تمنع الضرف مع التركيب ومع زيادة الالف والنون ومع التانيث ومع المجسمة ومع وزن الفعل ومع الف الاخلاق المقصورة ومع العدل (ص) وما يكون منه متوصفا في

اعرا به تميم جوار يقتضي (ش) كل منه توص كان نظيره من الصحيح الآخر ممنوع من الضرف يعامل معاملة جوار في انه ممنون كان هو كذلك الا انه ينون في الرفع والجرح تنوين العوض وينصب بالفتحة من غير تنوين وذلك نحو قاض علم امرأة فان نظيره من الصحيح ضارب علم امرأة وهو ممنوع من الضرف للعلمية والتانيث كقاض كذلك ممنوع من الضرف للعلمية والتانيث وهو مشبه بجوار من جهة ان في آخره ياء قبلها كسرة فيعامل معاملة فتقول هذه قاض وممرت بتقاض

المعبر عنهم انما يشبه العلمية لما لم يمتنع ولان العلم الحقيقي لا يحتاج لاشتراط التعيين والمجبى لاشتراطه سماعها بالانصرف وعدمه هذا ويحتمل ان منعها للعلمية الجنسية على الايام المخصوصة والتانيث المعنوي باعتبار تأويلها ما بالمدة وصرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا فتأمل وفي المصباح ان رجب الشهر مصروف وان أريد به معين وأما باقي الشهر ورجمادى ممنوع لالف التانيث وشعبان ورمضان للعلمية والزيادة والباقي مصروف والله أعلم (قوله بناءؤه على الكسر) اي بطلان سواء كان آخره راء كوابار أم لا وانما يبنى لشبهه المبني وهو نزال وزنا وعدلا وتعرضا لانه معدول عن نزل وهو معرفة لعدم تنوينه ومن زاد في وجه الشبهة وتانيثا فله أول نزال بالكلمة او بناءه على مذهب المبرد من انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث فنزال بمعنى المنزلة ودر التبعي الدركة وقيل لبي حذام لتضمنه معنى هاء التانيث التي في المعدول عنه وخص بالكسر على اصل التلخيص من الساكنين فلو سمي به مذكرا لم يوجب البناء لانه لا نون ليس مؤنثا ولا معدولا فيعرب غير مصروف للعلمية والتانيث الاصل كغيره قال سيدي به ومن العرب من يصرفه حينئذ (قوله كاعراب ما لا ينصرف) اي عند كلهم اذ لم يكن آخره راء أما نحو وبار فأكثروا ينصبه على الكسر كاهل الجواز وصل الى امالته التي هي لغتهم وبعضهم ينصبه الضرف كالاول وقد لفق الاعشى بين اللغتين لان الاصح قدرة العربي على النطق بغير لغته اذا اراده فقال ومردهر على وبار * فهلكت جهرة وبار

فكسر الاول على لغة اكثرهم ورفع الثاني غير ممنون كاقلامهم وقيل لان التقبيح بل الثاني فعل ماض فاعله واو الجماعة بمعنى هل كوا فكتب بالواو والالف كساروا (قوله للعلمية والعدل) هذا رأي سيدي به وقال المبرد للعلمية والتانيث وهو اقوى لتحقيق التانيث والعدل انما يقدر اذا لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو مرنجبل وعلى الاول منقول عن فاعله علما المنقولة عن الصنعة كافي عر (قوله وجشتم) بضم الجيم وفتح الشين المجسمة اسم رجل معدول عن جاشتم أي عظيم سم (قوله لزوال احد سببها وهو العلمية) اما ما كان احد سببها الوصفية وهو العدل والوزن والزيادة او كان فيه سبب مستقل وهو الالف والجمع فغير مصروف سواء بقي على تشكيكه أو سمي به وسواء ذكر بعد التسمية به أم لا انظر الاشوني وحواشيه (قوله وتلخص من كلامه) الحاصل ان المانع مع العلمية سبعة ومع الوصفية ثلاثة والمستقل بالرفع الثمان وقد علمت احكامها (قوله وما يكون منه الخ) أي والذي يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتضي نزع جوارى في اعرابه سواء كان احدي علمية او الوصفية فخاله في العلمية قاض علم امرأة كافي الشرح ويعلى تصغير يعلى علم رجل فانه يمنع الضرف للعلمية ووزن يدحرج وينون رفعه وجر اعوضا عن الياء وينصب بالفتحة بلا تنوين وكذا الوصية يبرى ويقضى أمالوسيت يغزو ويدعوفت كسر ما قبل الواو وتقلها ياء لانه ليس في العربية اسم موب آخره واو قبلها ضم ثم تجر به كاذ كرو مثاله في الوصفية أعيم تصغير اعى فانه لا ينصرف الوصفية ووزن أخرج فيجرب فيه ماذ كرو يقال أصلها قاضى ويعلى ويرى ويفزى وأعيمي بتنوين الضرف في الجميع بناء على تقديم الاعلال على منع الضرف فتخذف حركة الياء للثقل ثم الياء الساكنين ويعوض عنها التنوين وقس على ذلك والله أعلم (قوله يجوز في الضرورة) هذا جوار في مقابلة الامتناع فيه صدق بالوجوب فان الضرف للضرورة واجب

ورأيت قاضى كما تقول هو لا جوار وممرت بجوار ورأيت جوارى (ص) ولاضطرا او تناسب صرف ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف (ش) يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف وذلك كقوله

وللتناسب جائز ويصدق به ما قول المصنف صرف (قوله من طعائن) بالصرف للضرورة جمع
 طعينة وهي المرأة في اليهودية مشتقة من الطعن وهو السخر وقد تطلق على المرأة وإن لم تكن في
 هودج ولا مسافرة وتقام البيت سواك نقبا بين حزني شعيب * والسؤال لجمع سالكة
 منه قول ثان ترى ومنه قوله الأول طعائن زيدت منه من وتعبا مفعول سواك أي طريفا في الجبل
 وحزني مني حزني بفتح فسكون وهو ما غلظ من الأرض وشعب اسم ماء (قوله وأجمع عليه الخ)
 أي في الجملة والافتقار قيل في ذي الألف المقصورة يمنع صرفه للضرورة لعدم فائدته إذ يزيد بقدر
 ما ينقص ورد بأنه قد ياتي بساكن فيحتاج الساكن إلى كسر الأول فينون ثم يكسر وايضا مع
 بدون ذلك كقوله الخ مقسم ما ملكك فجاء على * جزا لا تخرق وديا تنفع
 بتنوين دينا وكذا منع الكوفيون في الضر ورقة صرف أفعل من قالوا لا تنوينه انما حذف
 لاجل من فلا يجمع بينهما ورده البصريون بأن حذفه انما هو لاجل منع الصرف لاجل من
 بدليل صرف خيرته وشربه لزوال الوزن مع وجود من وقيلون أمثل في قوله

* وما الاصبح منك بأمثل * مع وجود من المقدمة عليه * (تنبيه) * أجاز قوم صرف الجمع
 المتناهي اختيارا وزعم آخرون ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش وكانها لغة
 الشعراء لا يضطر ادهم اليه في الشعر بخفى على النظم (قوله للتناسب) هو نوعان تناسب كالكلمات
 منصرفة انضم لها غير منصرفة كتنوين سلاسل مناسبة أغلا لا وسعيرا وتنوين يغوث ويعوق
 في قراءة الأعمش المناسبة نسرا والثاني رؤس الآي كتنوين قوارير الأول لأنه رأس آية ليسا
 بقية رؤس الآي في التنوين وصلوا في الألف بدله وقفوا وأما قوارير الثاني فنون ليسا كل الأول
 لا رؤس الآي هذا ما في التصريح فاحذر ما يخافه (قوله فاجازه قوم الخ) أجازوه الكوفيون
 مطاوعة بعض المتأخرين في العلم لوجود إحدى العاتين فيه دون غيره ويؤيده أنه لم يسمع في غير
 علم وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختيارا (قوله واستشهدوا المنع) أي لجواز منعه الصرف
 (قوله ومن ولدوا الخ) هو رؤس الآي في قوم من الهزج المكوف جميع أجزاء ما عدا الضرب
 والكف حذف نون مقاعلين وآخر الشطر الأول ميم عامر وهو مبتدأ مؤخر خبره من والله أعلم

* (اعراب الفعل) *

(قوله كسعد) أما بفتح التاء والعين مضارع سعد بسعد بفتح فيه ما أي أعانه أو مضارع سعد
 بالكسر اللازم من السعد وهو الين ضد الشقاء وأما بضم التاء مع فتح العين مضارع مجهول من
 الأول أو من اسعد المتعدي بالهمز بمعناه أو مع كسرهما مبتدأ للفاعل من اسعد (قوله إذا جرد
 الفعل) أي في اللفظ والتقدير معافلا يرد قوله * محمد فقد نفست كل نفس * يجوز تقديم
 تجرده لفظا لأن جازمه مقدر أي اتفد وقوله رفع أي لفظا كما منله أو نقديرا كما سكن للتخفيف
 نحو يا مكرم ويشعركم أو لا وقف أو غيره فإن رفعه مقدر قبل أو محلا لأن المضارع مع النونين رفع
 محلا كما قاله بس تعالى سم ولذا لم يقيد المصنف بالخول منها لكن صرح القليوبي وغيره بأنه معهما
 ليس له محل رفع وله محل النصب والجرم قبل وأعمال يقيد حينئذ كتفاء بقوله في باب الأعراب
 وأعربوا مضارعا ان عرب الخ فان مفهومه أنه مع النونين غير معرب وقد يقال المنفى عنه مع
 النونين الأعراب اللفظي والتقدير لا المحلى أيضا واللام يثبت له محل النصب والجرم أيضا وهو
 خلاف المنصوص ألا ترى ان الأعراب المحلى ثابت لجميع المبنيات ومع ذلك يصدق عليها أنها غير
 معربة قطعاً فتدبر (قوله موقع الاسم) أي إذا كان خبراً أو مفعلاً أو حالاً لا الأصل في هذه

* تبصر خليلي هل ترى من طعائن *
 وهو كثير واجمع عليه البصريون
 والكوفيون ورداً أيضاً صرفه
 للتناسب كقوله تعالى سلاسل
 وأغلا لا وسعيرا فصرف سلاسل
 لمناسبة ما بعده وأما منع المنصرف
 من الصرف للضرورة فاجازه قوم
 ومنعه آخرون وهم أكثر البصريين
 واستشهدوا المنع بقوله

ومن ولدوا عام * رذو الطول
 وذو العرض

فنع عامر من الصرف وليس فيه
 سوى العلمية وإلى هذا أشار بقوله
 * والمصرف قد لا ينصرف *
 (ص) * (اعراب الفعل) *

أرفع مضارعا إذا جرد
 من ناصب وجازم كسعد

(ش) إذا جرد الفعل المضارع من
 عامل النصب وعامل الجزم رفع
 واختلف في رافعه فذهب قوم إلى
 أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم
 فيضرب في قولك زيد يضرب واقع
 موقع ضارب فارتفع لذلك وقيل
 ارتفع

الثلاثة الاسم حيث وقع المضارع فيها استحق الرفع الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها
والماضى وإن كان يقع في ذلك لكنه بمعنى الأصل فلم يؤثر فيه العامل كذا قال البصريون
واعترض بوقوعه مرفوعا حيث لا يقع الاسم كهلا تفعل وسنفعول وجعلت أفعل ورأيت الذي
تفعل لاختصاص حرفي التحضيض والتنقيص بالفعل وانصالة وخبر أفعال الشرع بالجمل
وأجيب بأن المراد وقوعه موقعة في الجملة وإيضاح الرفع استقره قبل أن يعرض له ذلك فلم يغير إذ
أثر العامل لا يغير إلا بعمل آخر تصرح (قوله لتجرد) أي لدوران الرفع معه وجودا وعدمًا
والدوران من مسائل العلة ولا يردان التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع الوجودي لأن معنى
التجرد الاتيان بالمضارع على أول أحواله وهذا ليس بعدمي ولو سلم فهو عدم مقيد والممتنع علة
للاوجودي هو المطلق وأما الجواب بأن التجرد ليس علة مؤثرة بل علامة وهي يجوز كونها عدمية
فلا يصح لتصریح الرضى بأن عوامل التجرد علة المؤثرات الحقيقية على أنه أن أريد به أن علامة
الوجودي تكون عدمًا مطلقًا فهو باطل أو مقيد يرجع للأول فتدبر وقال الكسائي رفع بالحرف
المضارعة وريدان جزء الشيء لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولاثرة لهذا الخلاف (قوله
لا بعد علم) معطوف على محذوف حال من أن أي حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم أي مقيدة (قوله
والتي) اما مبتدأ خبره فانصب بها ودخلته الفاء نعووم المبتدأ ومفعول محذوف يفسره انصب
والفاء عاطفة عليه أي ولا بس التي الح فانصب بها (قوله واعتقد تخفيفها) أي حين رفع الفعل
بعدها وقوله فهو أي الرفع مع التخفيف مطرد أي لا ضعيف ولا شاذ (قوله وهو أن) هو حرف ينفي
المضارع وينصبه ويخلصه للاستقبال فهو ينفي المستقبل وحرف التنقيص ينصبه ولا يفيد تأييد
الذي خلافا للزمخشري في انخوذه واما قوله تعالى ان يخلقوا ذبابا فالتي يد فيه من خارج عن أن
لامنها ولأن تأكيد خلافه في كشافه لكن وافقه على التأكيد كثيرون ويجوز تقديم معمول
الفعل عليها عند الجمهور كريد أن اضرب خلافا للاخفش ولا يرد أن الذي له صدر الكلام لأن ذلك
خاص بما ومنه قوله مه عاذلي فهاتان أبرحا * بمنى أو أحسن من شمس الضحى

ولا يفصل الفعل منها الاضرورة كقوله

إن مارأيت أبازيد مقاتلا * أدع القتال واشهد الهجاء

أي إن ادع القتال مدته رؤيت أبازيد مقاتلا وعند ارادة الاعتزال كتب لما كلمة واحدة فية ال أين
جواب لما وبم نصب أدع واشهد ليس معطوف على ادع لثلاثا تناقض بل على القتال فهو منصوب
بأن مضمرة لعطفه على اسم خالص أي أن ادع القتال وشهد الهجاء قيسل والجزم به الغة كقوله
* فلن يحل للعنين بعدك منظر * وقوله

إن يحجب الآن من رجائ من * حرك من دون بابك الخلقه

ليكن الأول يحتمل أنه مما اجتزى فيه بالفحة عن الالف للضرورة (قوله وكى) أي المصدرية التي
تنصب بنفسها لأنها المرادة عند الإطلاق لا التعليمية فإن النصب بعدها بأن مضمرة واعلم أن كى
اماد صدىرة قطعاً أو تعليمية قطعاً ومحملة لهم أفا لاوى هي الواقعة بعد اللام وليس بعدها ان نحو
نكلا نأسوا ولا يصح كونها تعليمية لأن حرف الجر لا يدخل على مثله في الفصح بالضرورة اليه
والثانية أربعة أقسام الداخلة على ما الاستقهامية نحو كيمه يعنى له أو المصدرية كقوله

إذا أنت لم تنفع فضر فاعنا * يرجى الفتى كيم يضر وينفع

أي للضر والنفع فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفت عن العمل فتقيد بربطها
اللام والمذكورة قبل اللام كقوله

لتجرده من الناصب والجازم وهو
اختيار المصنف

(ص) وبلن انصبه وكى كذا بان

لا بعد علم والتي من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحيح واعتقد

تخفيفها من ان فهو مطرد

(ش) ينصب المضارع اذا صحبه

حرف ناصب وهولن وكى

كى انقضى رقية ما * وعده تبنى غير محتاس

أو قبل ان كقوله فقالت أكل الناس أصبحت ما نحا * لسانك كيمان تغر وتخدعا

فكى فى كل ذلك كاللام معنى وعملا واللام بعدها مؤ كدة والنصب بعدها بان مضرة واطهارها فى
الاخير ضرورة عند البصريين وأجازة الكوفيين اختيارا بكتبت كى ان تكرمى ويؤيده ان
اضماران بعد اللام جائز لا واجب ويمتنع كونها فى ذلك مصدرية أما الاول فظاهرا وأما مع اللام
فلانه لا يوصل بين الحرف المصدرى وصاته وأما مع ان أو ما المصدرية فلان الحرف المصدرى
لا يدخل على مثله فى التصحيح والخلة لهما اقسامان المتفرقة عن اللام وان نحو كى لا يكون دولة فان
قدرت قبلها اللام مصدرية أو بعدها ان بخارة والواقعة بينهما كقوله

* اريدت اسكيب ان تطير بقرى * فلاك جعلها جارة مؤ كدة للام ومصدرية مؤ كدة بان والاول
أرجح لان لسوق ان بالفعل يرجح نصبها وأيضا هى أم بابهم افلا توكدها واعتقرها دخول حرف
الجر أو المصدر على مثله للضرورة اذا لم يكن غير بخلاف ما مر واجمعوا على جواز فصلها من الفعل
بلا النافية أو ما الزائدة كما مر من الامثلة وبها معان نحو كى ما لا يكون كذا وفى غير ذلك خلاف
وقد تكون اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل بعدها كقوله

كى تجنحون الى سلم وما نثرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

أى كيف تجنحون (قوله وان) أى المصدرية وهى أم الباب ولذا لا يضمر غيرها وانما آخرها الطول
الكلام عليها وهى تنصب المضارع لفظا ومحلا مع النونين ولا تنصب محل الماضى انفا قال انها
توصل به ولا تؤثر فى معناها بخلاف ان الشرطية لما قلبته مستقبلا ناسب عملها فى محله ويمتنع
تقديم معمول الفعل عليها بخلاف الاقراء لان معمول الاصل لا يتقدم على الموصول وخرج
بالمصدرية ثلاثة أشياء المخففة وستعلم الفرق بينهما والزائدة وهى الواقعة بعد الماخذية نحو فلما
ان جاء البشير او بين الكاف ومجرورها كقوله * كان ظبية تعطوا الى وارق السلم * أو فى غير ذلك
والمفسرة وهى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه وتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار وهى
تفسر مفعول الفعل الذى قبلها تظاهرا كان نحو اذا وحين الى أمك ما يوسى ان اقد فيه قايوسى هو
عين اقد فيه أو مقدر نحو أو حيننا اليه ان اصنع الفلك أى أو حيننا اليه شيئا هو اصنع وتحتمل
الزيادة على معنى أو حيننا اليه لفظ اصنع فان قدر قبلها الجار كانت مصدرية لاختصاصه بالاسم
ولو تأويل أى أو حيننا اليه بوضع الفلك وان لم يتقدم بها جملة كانت مخففة نحو و آخر دعواهم ان
الحمد لله لان الكلام لا يتم الا بعد دخولها والمفسرة لتحض التفسير لا التقييم وان لم يتأخر عنها جملة
امتنعت ان فلا يقال أرسلت اليه ما يلقى ان مدحابل تخذف أو يؤتى بدلها بأى فتدبر (قوله مما
يدل على اليقين) أى كراى وتحقق وتبين وظن مستعملا فى العلم وانما واجب كونها فى ذلك مخففة
لان المصدرية لا رجاء والطمع فلا تدخل الاعلى ما ليس مستقرا ولا تابتا والعلم انما يتعلق بالحقق
فلا يناسبه الا التوكيد المقاد بالمخففة والاكثر حينئذ النوصل بين ان والفعل بما سبق فى ان
واخواتها وأجرى سببويه والاختصاص بالخوف مجرى العلم عند تيقن الخوف كخشيت ان تفعل
بالرفع ومنه قوله اذا مت فادفن الى جنب كرمه * تروى عظامى بعد موتى عروقها

ولا تدفننى فى القلاة فائنى * أخاف اذا ماتت ان لا اذوقها

برفع اذوق كالقافية قبله (قوله وجب رفع الفعل) وأما قراءة فلا يرون ان لا يرجع بالنصب فما شذ
نعم ان أول العلم بغيره كالظن أو الرأى والاشارة مثلا جازا بالنصب كما علمت الا ان تفعل صكدا أى
ما أرى ولا اشير الا بذلك قاله سيبويه وجوزوه القراءة بلا تأويل (قوله أحدهما النصب) أى لعدم

وان واذن نحو ان أضرب وجئت
لكى أتعلم وأريد أن تقوم واذن
أكرمك فى جواب من قال لك آتيك
وأشار بقوله لا بعد علم الى انه ان
وتعت أن بعد علم ونحوه مما يدل على
اليقين وجب رفع الفعل بعدها
وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة
نحو علمت ان يقوم التقدير انه يقوم
تخففت وحذف اسمها وبقى خبرها
وهذه هى غير الناصبة للمضارع
لان هذه ثابتة لفظا ثلاثية وضعها
وتلك ثنائية لفظا ووضعها وان وقعت
بعد ظن ونحوه مما يدل على الرجحان
جازى فى الفعل بعدها وجهان
احدهما النصب على جعل ان من
نواصب المضارع

تحقق المظنون فينا سببه التبرجى بأن المصدرية وهو الارجح عند عدم الفصل بلاولذا أجمع عليه في
أحسب الناس ان يتركوا أماع الفصل بلا فالارجح الرفع كظننت ان لا تقوم لان فصل الخفة بها
أكثر من المصدرية ويجب مع الفصل بغير لا كقدوالسين ولن كظننت ان ستقوم لان المصدرية
لا تفصل بذلك (قوله والثاني الرفع) أى اقرب الظن من العلم لكونه الطرف الراجح فكأنه معلوم
(قوله وبعضهم أهمل ان الخ) وبعضهم حرمها كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا * تعالوا الى ان يأتنا الصديق خطب

(قوله اختها) بالجر يدل من ما أعطف بيان وحيث ظرف زمان أو مكان اعتبارى لا همل وضمر
استحققت يرجع لان أى وبعضهم أهمل ان وقت استحقاقها العمل أو في مكان استحقاقها له بأن ثم
تقدمها علم ولا ظن جلا على ما يجامع ان كلا حرف مصدرى تثنى وكذلك بعضهم أهمل
ما المصدرية جلا على ان كذلك وخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يولى عليكم وقول
الشاعر وطرفك ان ما جئتنا فاجبته * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

والاصح ان حذف النون فيه ما للتخفيف لنبوة نظما ونثرا فلا حاجة الى النصب بما والكاف في
البيت تعليمية وما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مختصرة من كى فهى الناصبة وما زائدة
ففيه ثلاثة أوجه والمعنى احبس طرفك عن النظر اليها اذا جئتنا لاجل ظنهم ان هو الذى تنظر
ستراعيها (قوله فيرفع الفعل بعدها) جعل منه البصريون قراءة ابن محيصن ان يتم الرضاعة بالرفع
وقوله أن تقرأن على أسماء ويحكى * منى السلام وان لا تشعر احدنا

ولم يجعلوها مخففة كالكوفين لعدم وقوعها بعد علم أو ظن افادها الصبان (قوله ونصبوا) أى أكثر
العرب لزوما عند استيفاء الشرط المذكورة لا جوازها كما قيل فان عدم بعضهم الزم اهلها
وبعضهم يلزم اهلها مطلقا وهى الغنة نادرة لكن تلفظها البصريون بان قبول لانها حرف غير
محتص بقياسه الا همل فلا التفات لمن أنكرها دما بينى والصحيح انها حرف وبسيط وناصب
بنسبه لا بأن مضمرة بعده ومعناها عند سيبويه الجواب والجزاء على الادعاء كما قيل لانها قد
تمحض للجواب نحو اذن اظنك صادقا جوابا لمن قال انى أحبك لان ظن الصدق لا يصلح جزاء
للمحبة وأيضا هو طى والجزاء لا يكون الا مستقبلا والصحيح ابدال فونها الفانى الوقت كسوين
المصوب لان الجوه ورعى كتابتها بالالف وكذا رسمت فى المصاحف وعن المبرد والزجاج يوقف
بانثون كان ولن وتكتب بهم اوعن الفراء ان هملت كتبت بالنون لتفرق من اذا ظرفية وان
أعانت فبالا لاف لتمييزها بالعمل والخلاف فى غير القرآن أما فيه فالوقف والرسم بالالف اجماعا كما
فى الاتقان اتباعا لله صاحب (قوله والقفل بعد) جملة حالية من اذن أى والحال ان الفعل كائن
بعدها وموصلا بفتح الصاد حال من المستكن فى الطرف وجملة قبله اليين عطف على بعدا وعلى
موصلا فهى خبراً وحال (قوله وانصب وارفعها) أى الفعل والثانى مؤ كذا بانثون الخفيفة المنقلبة
الفا وهذا كالاستثناء من مفهوم قوله ان صدرت وقوله اذا شرطية واذن فاعل بعد ذوق يفسره
وقع (قوله مستقبلا) أى لان سائر النواصب لا تعمل فى غير التحقق فى الوجود كالا سماء فلا
تعمل فيه عوامل الأفعال دما بينى (قوله اذالم تنصدر) أى فى جملتها بأن تأخرت كأ كرمك اذن
أو وقعت حشوا ولا تقع كذلك مع المضارع الا فى ثلاثة مواضع بالاستقراء بين الخبر والخبر عنه كما
مثله الشارح أو بين الشرط وجوابه أو القسم وجوابه كان تأتى اذن اكرمك أو والله اذن
أكرمك ويجب اهلها فى الجميع وأما قوله

لا تتركنى فيهم شطيرا * انى اذن أهلك أو أطيرا

والثانى الرفع على جعل ان مخففة
من النقلة فتقول ظننت ان يقوم
وان يقوم واثمة تدير مع الرفع ظننت
انه يقوم تخففت ان وحذف اسمها
وبقى خبرها وهو النعل وفاعله (ص)

وبعضهم أهمل ان جلا على
ما اختم احيث استحققت عملا
(ش) يعنى ان من العرب من لم
يعمل ان الناصبة للفعل المضارع
وان وقعت بعد ما لا يدل على يقين
ولا رجحان فيرفع الفعل بعدها جملا
على اختم ما المصدرية لا شرا كهما
فى انهما يقدردان بالمصدر فتقول
أريد ان تقوم كما تقول عجبت مما
تفعل (ص)

ونصبوا بادن المستقبلا
ان صدرت والفعل بعد موصلا
أو قبله اليين وانصب وارفعها
اذا اذن من بعد عطف وقعا
(ش) تقدم ان من جملة نواصب
المضارع اذن ولا ينصب بها الا
بشرط أحدها ان يكون الفعل
مستقبلا الثانى أن تكون
مصدرة الثالث ان لا يفصل بينها
وبين منصوبها وذلك نحو ان يقال
أنا آتيك فتقول اذن أكرمك فلو كان
الفعل بعدها حال لم ينتصب نحو ان
يقال احبك فتقول اذن أظنك
صادقا فيجب رفع أظن وكذلك
يجب رفع الفعل بعدها اذالم تنصدر
نحو زيد اذن يكرمك فان كان
المتقدم عليها

بالنصب فضرورة وخبر ان مذوق أي لا أستطيع ذلك واذن الخ مستأنف (قوله حرف عطف)
هو الواو والتاء (قوله جازي الفعل الخ) التحقيق انهما ان عطفت على ماله محل ألغيت والاجاز
الامر ان فاذا قيل ان ترزني ازيل واذن احسن اليك ان قدر العطف على الجواب ألغيت وجوبا
لوقوعها حشا وجرم الفعل أو على الجملة الشرطية بتسامها اجاز النصب باعتبار تصددها في جملتها
والرفع على ان ما بعد الواو من تعلم ما قبلها الربط بينهما وهو الارجح كما اشار اليه المتن بما كسبه
لعدم تصددها ظاهرا وقيل بتعين النصب لان العطف على الاول أولى اولانه مستأنف ومثل ذلك
زيد يقوم واذن احسن اليك ان عطفت على الفعلية بتعين الرفع أو على الاسمية فالوجهان (قوله
نصبت) أي لان القسم مؤكدا للربط المستفاد من قوله لا النافية لانها لا تضمر مع ان فكذلك مع اذن
واغتفر ابن باب شاذ الفصل بالنداء والدعاء وابن عصفور بالطرفين والصحيح منع كل ذلك اذ لم يسمع
شي منه (قوله وبين لا) متعلق باظهار ناصبة حاله ان دفع بدوهم اهمالها الفصلها بالا
(قوله لا) نائب فاعل عدم وان منفعول مقدم لا عمل اما بفتح الميم امر من عمل يعمل كدسح يفرح
فهو زبه وصل وكسرت ان للسا كنين أو بكسر هاء امر من عمل المتعدي بالله مزة فهو زبه للقطع
فتنقل فتختتم النون للوزن وهذا هو المناسب للمعنى المراد أي اجعلها عاملة (قوله وبعدني كان)
أي بعد كان المنفية وهو متعلق بأضمر والجملة عطف على جواب الشرط وهو فان عمل الخ والشرط
مفروض مع وجود اللام لان قوله وان عدم لامعناه مع وجود اللام فكذلك قوله واضمر بعدني كان
أي مع لام الجر (قوله كذلك الخ) ان مبتدأ خبره خفي وبعدنا متعلق به وكذلك منفعول مطلق
لخفي او حال من فاعله أي ان خفي بعدنا وخفاء مثل ذلك الذي بعدني كان او حال كونه مماثلة في
الوجوب (قوله ولا النافية) أي والزائدة للتوكيد نحو ولا يعلم اهل الكتاب ولا يفصل بين الفعل
وان الابلالنها كلافصل اذ تدخل بين الجار والجر وركبت بلازاد (قوله بعد لام الجر) أي
للتعليل كانت كما مثل أو للعاقبة فحول يكون لهم عدوا وزائدة مؤكدة وهي الواقعة بعد فعل
متعد نحو و امر بالنفس لم الرب العالمين في كل ذلك ان مضرة جواز او قد تظهر نحو و امرت لان
اكون اول المسلمين (قوله كان المنفية) المراد مادتها الا خصوص الماضي ليدخل نحو لم يكن الله
ايغفر لهم وتسمى هذه اللام اصطلاحا لام الجحود والمراد به مطلق الانكار من اطلاق الخاص على
العام لان الجحود لغة انكار ما عرفت فهو انكار الخلق خاصة ولم يقيد كان بالناقصة لانها المرادة عند
الاطلاق فاللام بعد التامة لام كي لا الجحود وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان أي مادتها اخلافا
لمن آجازه في أخواته اوسن آجازه في ظننت واطلق النقي ومراد ما ينفي الماضي فقط وهو خصوص
ما ع الماضى ولم مع المضارع دون ان لا اختصاصها بالمستقبل ولا لغلبة افيها ولما لا اتصال منفها
بالحال واما ان فهي بمعنى ما واطلاقه بشهلهما وقد زعم كثير في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه
الجبال بالنصب لغير الكسائي انهم الام الجحود مع ان النافية ولكن يبعده ان الفعل بعد لام الجحود
لا يرفع الاضمر الاسم المستداليه الكون بل الظاهر انهم الام كي وان شرطية أي وعند الله مكرهم
أي جزاؤه عظم منه وان كان مكرهم لم يشده معد الزوال الجبال أي الامور العظام الشبيهة
بالجبال فعند الله أعظم منه كما يقال انا اجمع من فلان وان كان معدا للنازل اه اشموى (قوله
ما كان زيدا يفعل) زيدا اسم كان وخبرها محذوف عند البصر بين تعلقت به اللام البخارة للمصدر
المنسبك من ان والفعل أي ما كان زيدا مريدا الفعل كذا وجعل الكوفيون الخبر جملة الفعل
والفاعل واللام زائدة لتوكيد التي وهي الناصبة بنفسها أي ما كان زيدا يفعل كذا وتبعهم
المصنف الا انه جعل النصب بان مضرة بعد اللام فهو قول من كب لكن يؤيد الاول التصريح

حرف عطف جازي الفعل الرفع
والنصب نحو واذن أكرومك
وكذلك يجب رفع الفعل بعدها
ان فصل بينها وبين نحو واذن زيد
يكرومك فان فصلت بالقسم نصبت
نحو واذن والله أكرومك (ص)

وبين لا ولا مجر التزم
اظهار ان ناصبة وان عدم
لان ان عمل مظهر او مضمر
وبعدني كان حتما مضمر
كذلك بعدنا واذن صلح في

موضعها حتى أو الا ان خفي
(ش) اختصت أن من بين بقية
قواصب المضارع بانها تعمل مظهرة
ومضرة فتظهر وجوبا اذا وقعت
بين لام الجر ولا النافية فتحو جئتك
للا تضرب زيدا وتظهر جوار اذا
وقعت بعد لام الجر ولم تصبها
لا النافية فتحو جئتك لا قرأ ولان
أقرأ هذا ان لم تسبقها كان المنفية
فان سبقتها كان المنفية وجب
انضمار ان نحو ما كان زيدا يفعل
ولا تقول لان يفعل قال الله تعالى
وما كان الله ليهذبهم وأنهم فيهم
ويجب انضمار ان بعدا والمقدرة

بالخبر في قوله * سموت ولم تكن أهلاً لتسمو * (قوله بجنى أو لا) أجود من قول التسميل
الواقعة ودفع إلى أن أو لا أن مقدره بعد أو لا أنه واقعة موقعا حتى يستغنى عن
تقديرها أو لا حتى معين كلاهما يصلح لا والغائية كما مثله والتعليل إذا كان ما بعدها علما
قبلها نحو لا رضى الله أو يغفر لي فهـذا خارج عن عبارة التسميل ولا تصح فيه الغائية لآي أمه
انقطاع الأرضاء عند حصول الغفران وليس مراد أو تعين الغاية فيما يحصل شيئا فشيئا نحو
لا تظنه أو يجي أو الاستثناء فيما يحصل دفعة فحولا قلته أو يسلم ويحتمل النسالة لا لزمنك
أو تقضي حتى والمعنى على الاستثناء لا الزمن في جميع الأزمان الزمن القضاء أي وقت انتهائه
وخرجت أو التي لا تقدر بما ذكر بأن تكون مجرد العطف فلا ينصب الفعل بعدها إلا إذا عطفت
على اسم خالص كسيأتي (قوله لا تستسلم الخ) احتمال التعليل فيه أظهر من الغاية بل يحتمل
الاستثناء أيضا كما قاله أبو حيان (قوله فأدرك منصوب بأن) أي وهو مؤول بمصدر معترف
بأنه على مصدره تصيد من الكلام السابق أي ليكون متى استسلم أو أدركه وكذا يقاس الباقي
(قوله وكنت إذا غمزت) بالغين المجتزئة والراي أي عصرت رهزرت والفتنة بالقاف والتون الرمح
والكعوب هي النواشر في أطراف الأنايب وهذه استعارة تشيلية حيث شبه حاله إذا أخذ في
اصلاح قوم اتصفوا بالانقباض فلا يكف عن حسم المواد التي يتشأ عنها الفساد إلا أن يحصل
صلاحهم بحاله إذا غمزت فتاة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها مما يمنع اعتدالها ولا يفارق
ذلك إلا إذا استقامت ويظهر صحة التعليل فيه (قوله وبعد حتى) متعلق باضمار الذي هو مبتدأ
وحتم خبره وهكذا حال من الضمير في حتم أو متعلق به أي اضمرا أن بعد حتى حتم كهذا الاضمار
السابق في التحتم وعلى هـ إذا فقوله هكذا أحشوفان جعل متعلقا باضمارا وخبر عنه وحتم خبر ثان
جى مـ بيان وجه الشبه لاحتمال أن التشبيه في مطلق النصب بهم فليس حشوا (قوله حتى) أي
الجارحة للمصدر المنسب من أن والفعل وتكون غائية أن كان ما بعدها غايتها لما قبلها كماله
وتعليلية أن كان ما قبلها علما لما بعدها كآسـم حتى تدخل الجنة وكما لمال المتين ولا تصح فيه الغاية
لآي أمه ترك الجود عند حصول السرور وليس مراد أو يحتمل هـ ما حتى تقي إلى أمر الله زاد في
التسميل كونه بمعنى الأول وهو ظاهر في قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

اذ لا يصح التعليل وهو ظاهر ولا الغاية لآي أمه انقطاع تقي ما قبلها عند ثبوت ما بعدها وليس
كذلك لأن العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقا أي شأنه ذلك سواء جاد مع الفقراء أم لا فهي
للاستثناء المنقطع أي ليست السماحة في الجود مع الغنى لكن مع الفقر وكذا قوله تعالى إن
تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون لكنها للاستثناء المتصل من عموم الأحوال أما حتى الجارة
للمفرد الصريح فيلزم كونه غائية لأن مجرورها آخر أو متصل به كالكات السمكة حتى رأسها وحتى
مطاع العجور وخرج الجارة العاطفة والابتداءية وقدم في العطف (قوله نحو سرت الخ) أي
إذا قلته قبل الدخول ليكون مستقبلا (قوله بأن المقدرة بعد حتى) أي بدليل ظهورها
في المعطوف كقوله

حتى يكون عزيزا من نفوسهم * أولن تبين جيعا وهو مختار

وجعل الكوفيون نصب بجنى نفسها ورديعها الجرفي الاسم الصريح ولا يعمل عامل واحد
في الاسم والفعل (قوله مستقبلا) أي لأن النصب بأن المقدرة وهي تخلص الفعل للاستقبال فلا
تدخل على الحال ولا الماضي (قوله وقصدت به حكاية الحال الماضية) أي قدرت نفسك موجودا

بجنى أو لا فتقدر بجنى إذا كان
الفعل الذي قبلها مما ينقض شيئا
فشيئا وتقدر بالأن لم يكن كذلك
فالأول كقوله

لا تستسلمن الصعب أو أدرك المنى
نما انقادت الآمال الاصاب
أي لا تستسلمن الصعب حتى أدرك
المنى فأدر لك منصوب بأن المقدرة
بعد أو التي بمعنى حتى وهي واجبة
الاضمار والثاني كقوله

وكنت إذا غمزت فتاة قوم
كسرت كعوبها أو تستقيما
أي كسرت كعوبها إلا أن
تستقيم فتستقيم منصوب بأن
بعد أو واجبة الاضمار (ص)

وبعد حتى هكذا اضمرا أن
حتم بك حتى تسر إذا حزن
(ش) وما يجب اضمرا أن بعده حتى
نحو سرت حتى أدخل البلد حتى
حرف جر وأدخل منصوب بأن
المقدرة بعد حتى هذا أن كان الفعل
مستقبلا فإن كان حالا ومؤولا
بالحال وجب رفعه واليه أشار
بقوله (ص)

وتأخر حتى حالا ومؤولا
به أرفعن وانصب المستقبل
(ش) فتقول سرت حتى أدخل
البلد بالرفع إن قلته وأنت داخل
وكذا أن كان الدخول قد وقع
وقصدت به حكاية الحال الماضية
نحو كنت سرت حتى أدخلها

في وقت الدخول الماضي كما أشار له الشارح بقوله كنت أو قدرت الدخول الماضي واقعا حال
التكلم وعلى كل تعبير بالخارج لاستحضار صورته العجيبة فان قدرت ان تصافى وقت التكلم
بالعزم على الدخول وجب النصب لانه مستقبل حينئذ تأويلا ولذلك قرئ قوله تعالى وزلزلوا حتى
يقول الرسول بالنصب ان غير نافع مع ان قول الرسول وهو اليسع أو شعيبا ماض بالنسبة لزم
حكاية ذلك لنا واستنباطه بالنسبة للزوال غير معتبر ~~لكنه~~ على تقدير انصاف الرسول وقت
الحكاية لنا بالعزم على القول فصار مستقبلا تأويلا ورفعته نافع على فرض القول واقعا حال
الحكاية استحضارا لصورته وحاصل مسئلة حتى ان الفعل بعدها ان كان مستقبلا بالنسبة للتكلم
وجب نصبه حتى يرجع اليما سوسى أو حاضر اوقته وجب رفعه كسرت حتى أدخلها اذا قلته وقت
الدخول أو نصبا جاز الامر ان باعتبار جواز التأويل فان قدرته حاضر اوقت التكلم على حكاية
الحال وجب رفعه أو مستقبلا بتقدير العزم عليه وقت التكلم وجب النصب وانظر هل يقاس على
ذلك فرض المستقبل حاضر فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلا فيجب نصبه واعلم ان شروط
الرفع بعد حتى ثلاثة حالات الفاعل كاذ كونه تسببه عما قبلها فلا رفع في سرت حتى تطلع الشمس
لعدم تسببه عن السيرة كونه فضله أي ليس ركنا في الاسناد فلا رفع في كان سيري حتى ادخلها لانه
خبر كان ثم ان الرفع بشرطه يفيد الاخبار بحصول السيرة والدخول ويتسبب الثاني عن الاول
والنصب يفيد الاخبار بحصول شيء واحد وهو السيرة وبان شيئا آخر متروك الحصول وهو الدخول
ولا يفيد وقوعه وان كان معلوما من شيء آخر وكذا يقال في الزوال والقول (قوله وبعد فاء الخ) ان
مبدا خبره نصب وبعد فاعله وجله وسترها حتى حال من فاعل نصب كما اشار له الشارح في الحل
أو معتضة بين المبتدأ والخبر زكر ضمير ان الذي في نصب لتأوله بالحرف وأنشئه في سرتها تأويلا
بالكاهة ومحضين صفة لتفي وطلب (قوله الجواب بها الخ) سمي ما بعد الفاء جوابا لان ما قبلها من
النفي والطلب يشبه الشرط في ان كلا غير ثابت المضمون ويتسبب عنه ما بعده كتسبب الجواب
عن الشرط اذا عدول عن عطف الفعل بالفاء الى النصب يفيد التسبب ومع ذلك هي لعطف
المصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها والتقدير في المثال والايما يكون منك اتيان
فحديث ولا يكون قضاء عليهم فوهم وفي نحو استقم فتدخل الجنة ليكن منك استقامة فدخل
وفي لبس لا ما لا فاجليت حصول مال في فجاوه كذا وهذان العطف على المعنى والتوهم كما في
المعنى فان لم يكن قبلها ما تصيد منه مصدر بان كان جملة اسمية خبرها جامد كما أنت زيد
فتذكر منك فتقل الصبان عن السيرة وطى منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك بل يرفع
على الاستئناف او عطف جملة على جملة بلا قصد للتسبب اه وقد يقال يمكن تصيد مصدرين
لازم الجملة كما ثبت كونك زيدا فاكرا منك ولذلك نظائر قدمت ثم رأيت الاسقاطي فنقل ذلك عن
أبي حسان وسأني عبارته في الاستفهام (قوله نفي محض) اي سواء كان بالحرف كنهاله أو بالفعل
كايس زيد حاضر افيكلمك او بالاسم كأتت غيرأت فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقما
أو قد صدر ادائها كلها النفي نحو كأتت وال علمنا فتحدثنا وقما تأتينا فتحدثنا وقد كنت في خير
فتعرفه بالنصب أي ما كنت ولا تأتينا ولا أنت وال (قوله أو طلب محض) قال سم التقييد بالخض
لا يأتي في جميع أنواع الطلب بل في الامر والنهاي والنداء خاصة ومعنى كون هذه محضة أن تكون
بفعل صريح (قوله نحو ما تأتينا فتحدثنا) نصبه لما على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا من الدلالة
على نفي الثاني نفي الاول لتسببه عنه أو على معنى ما تأتينا محمدنا يجعل الثاني قيد في الاول
فينصب عليه النفي قصد الى نفي اجتماعهما أي ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث ثم قد ينتفي

(ص) وبه فاجواب نفي أو طلب
محضين أن وسترها حتى نصب
(ش) يعني أن أن تنصب وهي واجبة
الحذف الفعل المضارع بعد الداء
الجباب بها نفي محض أو طلب محض
فقال النفي نحو ما تأتينا فتحدثنا
وقال تعالى لا يتضي عليهم فهموا
ومعنى كون النفي محضا أن يكون
خالصا من معنى الاثبات

لايمان أيضا فيكون في الفاء معنى التسبب وقد ثبت وحده وحيداً فالفاء للمعية بالتسبب
أصل لا وانصب الفعل بعد هاتين شيئا تلك كما قاله الرضي قال في المغنى وعلى المعنى الاول يحمل
قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا دون الثاني لا يمنع أن يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل
مثال يصح فيه المعنيان ويتعين الثاني في نحو ما يحكم الله حكمه فيجوز لا تنفاه الجور وحده فان
قصد بالفاء الاستئناف أو مجرد العطف بالتسبب ولا معية تعين الرفع أما على معنى ما تأتينا فانت
تحدثنا بأمر مريد أقصد الى نفي الاول واثبات الثاني فهو متأنف أو من عطف الجمل وصورة
التحديث بلايمان أن يكون بجائز بينهما أو باختلاف زمنهما أي ما تأتينا في المستقبل فانت
تحدثنا الآن وأما على معنى ما تأتينا فتحدثنا قصد الى نفي الفعلين من مجرد العطف بالتسبب
ولامعية ومنه قراءة عيسى بن عمر ولا يقضى عليهم فيموتون والسبعة لا يؤذن لهم فيعتذرون ولو
نصب هذا على السببية كالذي قبله جاز لكنه لم يرد له تناسب القواصل (قوله فان لم يكن
خالصا الخ) أي بأن التقض بالاقول الفعل كما مثله أو كان نفيا بعد نفي كما تزل تأتينا فتحدثنا
بالرفع بخلاف نفسه بالابتداء الفعل كما تأتينا فتحدثنا لا يجبر فقيه الوجهان كما نص عليه سيبويه
وروى بما قوله

وما قام منها قائم في يدنا * فينطق الابناني هي أعرف

خلافا للصفة منف وانته حيث مثالا به لوجوب الرفع والنهي كالتنفي في النقص وعنده (قوله وهو
يشمل الامر الخ) أي والترجي أيضا عند الكوفيين كما سيأتي في المتن فالجمله مع النفي المتقدم تسمى
بالاجوبة السبعة وهي مجموعة في قوله

مروانه وادع وسل واعرض لحضهم * نحن وارج كذلك النفي قد كذا

(قوله ياتاق) مرخم ناقه والعنق بفتحين نوع من السير ونصبه على انه صفة مصدر محذوف أي
سير عتقا (قوله سنن الساعين) بفتح السين أي طريقهم وفي خبره يتعلق بالساعين (قوله
والاستفهام) شرطه في التسهيل أن لا يتضمن وقوع الفعل ولا يكون بحمله اسمية خبرها جامدا
فلا يجوز لم ضربت زيدا فبازيك بالنصب لمضى الضرب فلا يمكن تصديده مصدر مستقبلا منه
للعطف عليه ولا هل زيدا أخوك فسكرمه لعدم ما تصديده منه المصدر قال أبو جحان وهذا الم
يشترطه أحد من أصحابنا وقد حكى ابن كيسان أن زيدا قد تبعه بالنصب مع مضى الفعل بل
إذا عذر تصديده مصدر مستقبلا مما قبل الفاء بقدر مصدر من لازم المعنى فالتقدير لا يمكن من ذلك اعلام
بسبب ضرب زيدا فجازاه منه وهل ثبت كون زيدا أخا كرامنا اه استطاع وهو نص فيها
مر (قوله من شفعاء) اما فاعل بالطرف لاعتقاده على الاستفهام أو مبتدأ خبره الطرف ومن زائدة
والنقد يرهل يكون لنا حصول شفعاء فشفاعة منهم ولا فرق في الاستفهام بين الحقيقي كما مثل
والانكارى نحو من مثل زيد فذناومه واتوبني فيما يظهر نحو أو تخاصم زيدا فغضب عليك وأما
التقرير الذي بعد النفي فيجوز أن يراد في صورة النفي أو الاستفهام فينصب الفعل بعده نحو
أقول يسير واني الارض فتكون لهم قلوب وقوله

ألم الجار كم ويكون بيني * وينسكم المودة والاخاء

وأن يراد معنى من الاثبات فلا ينصب لعدم تحض النفي كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء
ماء فتصبع الارض مخضرة ورفع هذا وجه آخر وهو عدم السببية اذ رؤية انزال الماء ليست سببا
في الاخضرار بل سببه نفس الانزال فلا يجوز نصبه مرعاة للنظم كما في المغنى وقد يقال محط
التقرير هو الانزال لا الرؤية فالسببية موجودة ما لا فتأمل (قوله لباناني) جمع لبانة بضم اللام

فان لم يكن خائفا منه وحب رفع
ما بعد الفاء نحو ما أنت الا تأتينا
فتحدثنا ومثال الطلب وهو يشعل
الامر والنهي والدعاء والاستفهام
وانعريض والتخصيص والتثني
فالامر نحو اتيتي فاكرك ومنه

ياتاق سيري عتقا فسيما

الى سليمان فنتسبرجما
والنهي نحو لا تضرب زيدا فبضربك
ومنه قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل
عليكم غضبي والدعاء نحو رب
انصرني فلا أخذل ومنه

رب وفقني فلا أعدل عن

سنن الساعين في خير سنن
والاستفهام نحو هل تكرم زيدا
فيكرمك ومنه قوله تعالى فهل لنا
من شفعاء فيشفعوا لنا والعرض
نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا
ومنه قوله

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما

قد حدثوك فصارا كن معا
والتخصيص نحو لو لا تأتينا فتحدثنا
ومنه قوله تعالى لولا آخرتى الى
أجل قريب فاصدق وأكون من
الصالحين والتثني نحو لو لم تلى ما لا
فأتصدق منه ومنه قوله تعالى
يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا
عظيما ومعنى كون الطلب محض ان
لا يكون مدلولاً عليه

باسم فعل لا بالفظ الخبر فان كان مقدولاً عليه (١١٨) بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعده الفاء نحو صفة فاحسن اليك وحسبك

فيم ما وهي الحاجة وانما قال بعض الروح لانه ترتب الارتداد على الرجاء والراجي شيئاً قد لا يجزم
بجصوله فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب الرجاء وهذا البيت ساقط في نسخ (قوله باسم فعل)
أى سواء كان من افظ الفعل كترال فتحدث بالرفع أولاً كما مثله هذا مذهب الجمهور وأجاز ابن
عصفور والنصب بعد الاول قال في شرح الشذور وما أجدر به ان يكون صواباً وأما المصدر النائب
عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضمير يازيد اذ في أدب (قوله حسبك الحديث)
مثال للطلب بالجله الخبرية لان حسب اما اسم فعمل مضارع بمعنى يكفي فضمة بمناء تشبيهها بقبل
وبعد الحديث فاعله واسم فاعل بمعنى كافي مبتدأ والحديث خبره أو بالعكس فضمة اعراب
(قوله والواو كالفا) مثله ما ثم عند الكوفيين في نصب الفعل بعدها كحديث لا يولن أحدكم في الماء
الدائم ثم يغتسل فيه وجوز المصنف فيه الرفع والنصب ويجوز الجزم أيضاً افاده الشنواني (قوله
ان تقدم مفهوم مع) حذف جواب الشرط مع ان فعله ليس ماضياً للضرورة أى فهي كالفاء في نصب
المضارع بعدها في المواضع المذكورة بان مضمرة وفي أنها عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر
متصيد مما قبلها كما صرحوا به واستظهر الدماميني قول الرضى بأنها ليست للعطف بل هي بمعنى
مع أو للفعال فالمصدر بعدها مبتدأ حذف خبره لكثرة الاستعمال فعنى قم وأقوم قم وقمياى ثابت
أو مع قياى لان العطف يفوت النص على المعية أى يمكن قيام منك وقيام منى (قوله ينصب فيها
كلها) لم يسمع النصب مع الواو الا في خمسة النفي والامر والنهي والاستفهام والتثنية وقاسه
النحويون في الباقي وقد مثل الشارح للاربعة الاولى ومثال التثنية باليتنارد ولا تكذب يا تارتا
ونكون بنصبهم بالحزة وحفص (قوله ولما يعلم الله الخ) أى لم يكن لله علم يجهدكم مصاحب للعلم
بصبركم لعدم الصبر فلا يعلم الله تعالى ومعنى تعلق علمه بالمعدوم انه يعلم عدمه لا وقوعه لان علم
المعدوم واقع جاهل (قوله فقلت ادعى) أصله ادعوى بضم الهمزة والعين حذف كسرة الواو
لأنقل ثم الواو للساكنين فكسرت العين لمناسبة الياء وأما الهمزة فيجوز نهانظر الاصل وكسرهما
نظر لأن اه اسقاطى وقوله أئدى اسم ان من الندى بفتح النون مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت
وان ينادى خبرها أو عكسه (قوله عار عليك) خبر المحذوف أى ذلك عار وعظيم صفتة وجله اذا
فعلت معترضة بينهما (قوله على التشريك بين الفعلين) أى في النهى فكل منهما منتهى عنه استقلالاً
وقال الدماميني الجزم ليس نصافى النهى عن كل الاباعدة لا فان لم تعد احتمال النهى عن المصاحبة
ورده الشئى بأنه احتمال بعيد (قوله وأنت تشرب اللبن) يحتمل على هذا أنه نهى عن الاول واباحة
للثانى وهو المشهور فالواو استثنائية أى ولت تشرب اللبن ولا يتعين حينئذ تقدير أنت بل هو لتحقيق
معنى الاستئناف كما جرت به عادة النحويين ويحتمل النهى عن المصاحبة على ان الواو للفعال فيعين
تقدير المبتدأ الان المضارع المبدئ لا يقع حالاً مع الواو ومعنى (قوله ان تسقط الفاء) أى لم توجد الا أن
سواء وجدت قبل ثم سقطت أم لم توجد أصلاً ونخرج بها الواو فلا يجزم عند سقوطها (قوله وقصد
الجزء) أى بان قصد تسبب الفعل عن الطلب فان لم يقصد وجب الرفع اما على الوصف ان كان قبله
نكرة نحو فقه لى من لذك وإبائرثى بالرفع أو على الحال نحو ولا تثنى تستكثر أو على الاستئناف
كقوله * وقال رائد هم ارسوا نزلوها * ويحتمل الحال والاستئناف قوله تعالى
والق ما في يمينك تلافى بالرفع فاضرب لهم طريقا في البحر يس الاتخاف ويحتمل هذا الوصفية أيضاً
أى لا تخاف فيه ومما يحتمل الثلاثة قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ولكن الحال من
فاعل خذ لا من صدقة لانها انكرة (قوله بشرط مقدر) أى مع فعله بعد الطلب وهذا مذهب الجمهور
وهو المختار ويتعين تقدير ان لانها أم الباب وانصر بحكم بأنه لا يحذف غيرها ولا يرد ان قوله تعالى

الحديث فينام الناس (ص)
والواو كاللذان تقدم مفهوم مع
كلا تمكن جلد او تظهر الجزع
(ش) يعنى ان المواضع التى ينصب
فيها المضارع باضمار أن وجوباً بعد
الفاء ينصب فيها كلها بأن مضمرة
وجوباً بعد الواو اذا قصد بها
المصاحبة نحو ولما يعلم الله الذين
جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
وقول الشاعر
فقلت ادعى وأدعوان ائدى

لصوت ان ينادى داعيان
وقوله
لانه عن خلق وتأتى مثله
عار عليك اذا فعلت عظيم

وقوله
ألم أكرهكم ان يكون بيني
وبينكم المودة والاخاء
واحترز بقوله ان تقدم مفهوم
مع عما اذا لم تقدم ذلك بل أردت
التشريك بين الفعلين أو أردت
جعل ما بعد الواو خبراً لمبتدأ
محذوف فانه لا يجوز حينئذ النصب
ولهذا جاز في ما بعد الواو في قولك
لأنا كل السمك وتشرب اللبن
ثلاثة أو وجه الجزم على التشريك
بين الفعلين نحو لأنا كل السمك
وتشرب اللبن الشئى الرفع على
انهم لم يمتدوا نحو لأنا كل السمك
وتشرب اللبن أى وأنت تشرب
اللبن الثالث النصب على معنى النهى
عن الجمع بينهما نحو لأنا كل السمك
وتشرب اللبن أى لا يمكن منك ان تأكل
السمك وان تشرب اللبن فتنصب
هذا الفعل بان مضمرة (ص)

وبعد غير النفي جزماً اعتد
ان تسقط الفاء والجزء قد قصد
(ش) يجوز في جواب غير النفي من
الاشياء التى سبق ذكرها ان تجزم اذا سقطت الفاء وقصد الجزم الجزم الجزم الجزم الجزم

الاشياء التى سبق ذكرها ان تجزم اذا سقطت الفاء وقصد الجزم الجزم الجزم الجزم الجزم

أى زرنى فان تررنى ازرك أو بالجمله قبله قولان ولا يجوز الجزم فى النفي فلا تقول مانأيتا متحدثا (ص)

ونعرب جزم بعد نهى ان تضع * ان قبل لادون تخالف يقع (ش) اى لا يجوز (١١٩) الجزم عند سقوط النفا بعد النهى الا بشرط

أن يصح المعنى بتقدير دخول ان الشرطية على لا فتقول لادن من الاسد تسلم بجزم تسلم اذ يصح ان لادن من الاسد تسلم ولا يجوز الجزم فى قولك لادن من الاسد يا كلك اذ لا يصح ان لادن من الاسد يا كلك وأجاز ذلك الكسافى بناء على أنه لا يشترط عنده دخول ان على لا فجزمه على معنى ان تدن من الاسد يا كلك (ص)

والامر ان كان بغير افعال فلا

تنصب جوابه وجرمه اقبالا

(ش) قد سبق انه اذا كان الامر

مدلولاً عليه باسم فعمل أو بلفظ

الخبير لم يجز نصبه بعد الفاء وقد

صرح بذلك هنا فقال متى كان

الامر بغير صيغة افعال ونحوها فلا

تنصب جوابه لكن لو أسقطت الفاء

جرسته كقولك ما أحسن اليك

وحسبك الحديث بين الناس واليه

أشار بقوله وجرمه اقبالا (ص)

واقبل بعد الفاء فى الزجاء نصب

ك نصب ما الى التنى بت نصب

(ش) اجاز الكوفيون فاطبة ان

يعامل الزجاء معاملة التنى فينصب

جوابه المقرون بالفاء كما ينصب

جواب التنى وتابعهم المصنف

ومما ورد منه قوله تعالى اعلى ابلغ

الاسباب اسباب السموات فأطلع

فى قراءة من نصب أطلع وهو حقه

عن عاصم (ص)

وان على اسم خالص فعل عطف

تنصيه ان ثابتاً ومتحذف

قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة لكان تقديره ان نقل اهم ذلك يقيموا لم يتخلف عنها أحد لوجود الشرط وهو القول مع ان التخلف واقع لان القول ليس شرطاً تاماً لا مثال بل لابد معه من التوفيق فتدبر (قوله أو بالجمله قبله) أى فالجزم نفس الجمله اما لثابتها عن حرف الشرط كما ناب خبر باعن اضرب فى العمل أو لتضمنها معنى حرف الشرط كما قيل لى بكل وبقى قول رابع تركه الشارح لانه أضعفها وهو ان الجزم بلام الامر مقدرة (قوله قبل لا) جعل المشاطي والمكودي لاهذه نافية باعتبار ما بعد دخول ان وجعلها غير هامة باعتبار ما قبل دخولها (قوله الا بشرط الخ) لاهذا الشرط أجمع السبعة على رفع تستكثر حالاً من فاعل تئن لعدم صحة ان لا تئن تستكثر وأما جزمه فى قراءة الحسن فعلى أنه بدل كل من تئن لانه بمناء أى لا تستكثر ما أنعمت به وتعدده على الغير وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة يعنى النجم فلا يقرب من مسجدنا يؤذنا بجزم يؤذ بدل اشتمال من يقرب لافى جواب النهى اذ لا يصح ان لا يقرب به يؤذنا فان جعل معنى الآية تستكثر من الثواب أى تردد منه صح كونه جواب النهى لصحة أن لا تئن أى تعدد النعم على الغير تردد ثوابا (قوله وأجاز ذلك الكسافى) أى تمسك بالآية والحديث المذكورين وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء فى لادن من الاسد فكل ورد بتخريج الآية والحديث على ما مرويان النصب لا يقاس عليه لوجوده بعد النفي ولا جزم بعده اه وفى هذا نظر لتجوز الكوفيين الجزم بعد النفي أيضاً * (تنبيه) * شرط الجزم بعد الامر وغيره من أنواع الطلب غير النهى صحة وضع ان الشرطية وحدها موضعه كاحسن الى أحسن اليك بخلاف لأحسن اليك فلا يجزم اذ لا يناسب ان تحسن الى لأحسن اليك ونحو أن يترك أى ان تعرفه أزرك بخلاف أين يترك أضرب زيد فى السوق وقس الباقي (قوله أجاز الكوفيون) أى دون البصريين وجعلوا نصب اطلع فى جواب ابن أو لطفه على الاسباب على حد لولا توقع معترفاً ضيه أو يتضمن لعل معنى التنى ليندفع الاعتراض بان انترجى انما يكون فى الممكن القريب واطلاع فرعون وبلوغة الاسباب محال وقد يدفع بانه ادعى قربه بقصد التلبس على قومه فأتى بلعل قال فى الارشاف وسماع الجزم بعد الترجى يؤيد الكوفيين (قوله المقرون بالفاء) مثلهما أو والمعية كما مر (قوله فعل عطف) فيه مسامحة لان المعطوف فى الحقيقة المصدر المنسبك (قوله بعد عاطف) مراده به خصوص الواو والفاء ونحوها وولد التمثيل لغيره لعدم سماعه (قوله اسم خالص) أى من شائبة الفعلية وهو الجاء المحض مصدراً كما مثله أو غيره كولا زيد ويحسن الى لهادكت وكقوله

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوأك علقما

نصب اسوء عطف على رجال وعلقم منادى مخرج علقمة (قوله لبس عباءة) الصواب كافى نسخ ولبس بالواو عطف على قوله اقبله

ليت تحقق الارياح فيه * أحب الى من قصر منيف

والشفوف هو اللباس الرقيق الذى لا يحجب ما وراءه (قوله انى وقتلى سليمان) بالتصغير اسم رجل كان قد مر بأمرأة من خشم فوجدها وحنها فوقع عليها فاخبر به هذا الشاعر فقتله ثم عقله أى دفع دية فقال البيت تمثيلاً لحاله حيث ضرب نفسه لتفجع غير به حال النور الذى يضرب لتضرب البقرة لان

(ش) يجوز ان ينصب بان محذوفة أو مذكورة بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص أى غير مقصوده معنى الفعل وذلك كقوله

لللبس عباءة وتقرعنى * أحب الى من لبس الشفوف فنقر من صوب بان محذوفة وهى جائزة الحذف لان قبله اسم صريحاً وهو لبس

وكذلك قوله انى وقتلى سليمان علقه * كالنور يضرب لماعاف البقر فاعلقه منصوب بان محذوفة وهى جائزة الحذف

لان قبله اسماء صريحاً وهو قولي وكذلك قوله (١٢٠) لولا وقع معتبراً رخصه * ما كنت اؤثر ارباعاً على ترى

قارضه منصوب بان محذوفه جوازاً
بعد الفاء لان قبله اسماء صريحاً
وهو توقع وكذلك قوله تعالى وما
كان لبشر ان يكلمه الله الا وحياً
او من وراء حجاب او يرسل رسولا
فيرسل منصوب بان الجائز في الحذف
لان قبله وحياً وهو اسم صريح فان
كان الاسم غير صريح اي مقصود به
في الفعل لم يجز ان نصب نحو الطائر
فيغضب زيد الذباب فيغضب يجب
رفعه لانه معطوف على طائر وهو
اسم غير صريح لانه واقع وقع الفعل
من جهة انه صلة لال وحق الصلة
ان تكون جملة فوضع طائر موضع
يطير والاصل الذي يطير فلما جىء
بالعدل عن الفعل الى اسم الشاغل
لجل ال لانها لا تدخل الاعلى
الاسماء (ص)

وشذ حذف ان ونصب في سوى
ما مر فاقبل منه ما عدل روي
(ش) لما فرغ من ذكر الاماكن التي
ينصب فيها بان محذوفه اما وجوباً
واما جوازاً ذكر ان حذف ان والنصب
به في غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه
ومنه قولهم مره يحفرها ينصب
يحفر اي مره ان يحفرها وقولهم
خذ الاصل قبل ياخذك اي خذ
الاص قبل ان ياخذك ومنه قوله
الايم هذا الزاجري احضر الوغي
وان اشهد الذات هل انت محذوف
في رواية من نصب احضر اي ان
احضر (ص)

* (عوامل الجزم)

بل ولا م طال الباع جزماً

انما اذا عافت الماء أي استعت منه لان ضرب لانها ذات لبن وانما يضرب النور لغة نزع هي
وقد ضرب النور انفع غيره (قوله لان قبله اسماء صريحاً) اعترض بان قتلي مؤول بالفعل
بدليل نصبه على كماله على المفعولية واجب بان المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل مع ما يكتسبه
فهو اسم تأويل (قوله لولا وقع معتبراً) بالعين المفعول أي فقير متعرض للـ والالاتراب جمع ترب
بكسر الفوقية وهو المساري في العدم رأي لولا اني متوقع لارضاء كل من سألني ما كنت اؤثر على
أترابي بالعطاء أحد ابل اقتصر على سم (قوله فيرسل منصوب) أي لغرض نافع عطاء على وحياً
والاستثناء مفرغ من الاحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشراً في حال من الاحوال الا في حال
كونه موحى اليه أي الله ماله كأم موسى أو ماله من وراء حجاب كأم موسى أو ماله من وراء حجاب
كعادتي الانبياء فكيف انصب على الحذف وتحتل المفعولية المطابقة على معنى الاتكليم وحي أو
تكليمه من وراء حجاب أو تكليم ارسال وعلى هذين فكان تامة وان يكلمه فاعلمها أو ناقصة على الثاني
خبرها وحياً أي ما كان تكليم الله بشراً الاتكليم اي الحذف وليس متعلق بكان أو قيس فيه خبر
لحذف أي أرادني بشراً ومفعول محذوف أي لبشر أعني (قوله لم يجز ان نصب) أي مع الاسم
المقصود به معنى الفعل كما مثله أسمع غير الصريح بان كان مصدر استمعها كالمصدر ما قبل فاء
السببية فيجب انضمار ان كما مر ولم يجعل هذا كاسم الصريح لانه غير وجود (قوله الطائر) مبتدأ
خبره الذباب (قوله في سوى ما مر) وخبره يجوز الانضام في خمسة لأم كوالعطف على اسم خالص
بالواو والفاء أو ثم أو أو ويجب في خمسة لأم المحذوف حتى وأو بعينها أو فاء الجواب وواو المعذرة ويزاد
في التعديلية فان المصنف لم يذكرها والاضمار بعد الواو واجب عند البصريين دون الكوفيين
ويزاد أيضاً ما سياتي من جواز نصب الفعل المقررون بانفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء فانه بان
مفترق وجوباً وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف ان (قوله شاذ لا يقاس عليه) أي عند البصريين
وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصريح (قوله ألا هذا) الاستفتاحية واهم ان نادى وذات فته
في محذوف رفع والزاجري بدل من ذا وصفة له وأحضر في تأويل مصدر حذف جاره أي عن حضور
الوغي وحسن حذف ان في ذلك وجودها فيما بعده على حد تنسج بالمعدي خبر من ان تراه ينصب
تسمع بخلاف مره يحفرها فانه حذف بلا دليل وخرج بحذفه مع النصيب حذفه مع رفع الفعل
فأجازه الاخفش وجعل منه أفغير الله تأمرني أعبد وتسمع بالمعدي خبر برفع أعبد وتسمع وظاهر
شرح التسهيل موافقته حيث قال في ومن آياته يريكم البرق ان يريكم صله ان حذف وبقى
الفعل مر فوعا وهذا القياس لان الحرف عامل ضعيف حذفه يطل عمله اه وذهب قوم الى ان
الحذف في غير ما مر من معنى مطلقاً رفع او نصب قيل وهو الصحيح ويحتمل شرح التسهيل بان يرجع
قوله وهذا هو القياس الى الرفع بعد حذف ان فقط لا الى الحذف أيضاً والله سبحانه وتعالى أعلم

* (عوامل الجزم)

(قوله طالبا) أي أمر أو ناهياً أو داعياً أو ملتصاً (قوله وحرف) خبر مقدم عن اذا ما (قوله ما يجزم
فعلاً واحداً) أي اصالته والافتقار لجزم أكثر بعطف أو بدل (قوله الدالة على الامر) أي وضعها وان
استعملت في غيره كالاخبار في قوله دلله الرحمن مدا والتدبير ومن شافك ككفر وكذا يقال في
الانذامية واعلم ان الغالب في لام الامر جزمها فاعل الغائب كذا له وكذا الفعل الجوهول للامتكلم

والمخاطب

واجزم بان ومن ومماهما * أي متى أيان أين اذا ما

وحينما أني وحرف اذا ما * كان وباقي الادوات أسماء (ش) الادوات الجازمة للمضارع على قسمين احدهما ما يجزم فعلاً واحداً
وهو اللام الدالة على الامر نحو ليقض علينا ربك

والخاطب نحو لا كرم ولتكرم يا زيد لان الامر فيه ما للغائب وتقل في فعلهما المعلوم والثاني أقل لان له صيغة تخصه وهي فعل الامر فيستغنى بها عن اللام ومنه قراءة أبي وانس فبدل ذلك فلتفردوا وحديث أتأخذوا مصافكم من الاول ولتحمل خطاياكم قوموا فلاصل لكم والنافع فيه لعطف جملة طلبية على مثلها الزائدة على الاظهر ويروى فلاصلي بالنصب على انها لام كي والنافع زائدة ويروى بتسكون الباء مخففة وهذه اللام مكسورة جلا على لام الجز لانها تقابلها في الاختصاص بالافعال كتبت بالاسماء والشيء يحمل على مقابله وسلم تفقها كلام الابداء وتساكنها بعد الواو والفاء أكثر وتقرى بكها بعد ثم اجود والاصح ان حذفها خاص بالاشعر بعد القول وغيره كما قاله السيوطي (قوله الدالة على النهي) خرج الزائدة والنافعة وجوزوا الكوفيون جزم النافية اذا صلح قبلها كي الحكاية الفراء ربطت الفرس لا ينقلت بالرفع والجزم وأجيب بأن الجزم على نوههم الشرط قبله أي ان لم تربطه ينقلت وجزم النافية فعل الغائب والخاطب كثير وفعل المتكلم قليل جد الان امر الشخص ونهيه لنفسه خلاف الظاهر الا ان كان مجهولا فيكثر لان المنهى غير المتكلم كما في التوضيح كذا اخرج اي لا يخرج حتى احد (قوله وهما للنفي الخ) اي يشتركان في النفي والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجزمه وكذا في الحرفية ودخول الهمزة عليهم جامع بقاءهما على عملهما نحو ألم نشرح ألمنا أصبح والشيب وازع * وخرج بالماضي لما الحينية فتختص بالماضي لفظا ومعنى كما مر في الاضافة ولما الايجابية وهي التي بمعنى الافختص بالجل الامية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ أو بالماضي لفظا لا معنى كاشدك الله ما فعلت كذا أي ما سألك لافعله فلا يدخلان على المضارع أصلا (قوله ولا يكون الخ) اشارة لبعض ما يفتقران فيه فتختص لما بوجوب اتصال نفيها بحال النطق وأما في لم فقد تبصل نحو لم يلد ولم يولد وقد ينقطع نحو لم يكن شيئا مذكورا أي ثم كان وبقر نفيها من الحال فلا يجوز لما يقيم زبدي العام الماضي بخلاف لم ويكون منفيها متوقع الحصول غالباً نحو لما يذوقوا عذاب أي الى الآن ماذا قوه وسيدوقونه قال الزمخشري ولذا كان قوله تعالى ولما يدخل الايمان في قلوبكم مشعرا بايمانهم لم يعد لان توقعه تعالى محقق الحصول ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم ويجوز حذف مجزومها اختيار الدليل كقاربت المدينة ولما أي ولما أدخلها ولا يحذف في لم الا ضرورة وهو أحسن ما خرج عليه قراءة وان كلالا ليو فيهم لم يشدان ولما أي لما يهملوا كك ما قدره ابن الحاجب بدليل ذكر الاشياء والسعداء ومجازاتهم واختار ابن هشام لما يوفوا أعمالهم بدليل ليو فيهم لم لان التوفية متوقعة بخلاف الاهمال وأجاب الدماميني بأن توقع ما بعدهما أعابى كما مر على ان التوقع قد يكون من غير المتكلم ولا شك في توقع الكفار الاهمال بدليل استرسالهم في القبائح وتخصص لم بضد ما مر وبعبارة الشرط كالم وان لم وتفضل من مجزومها اضطرارا كقوله

فاضحت مغانيها قفاراً وسومها

وقد لا تجزم نحو لم يوفون بالجار قيل والنصب بها لغة كقراءة ألم نشرح وقوله

في أي يوحى من الموت أفر * أي يوم لم يقدر أم يوم قدر

بفتح نشرح ويقدر وورد بجملة على التوكيد بالنون خفيفة ثم حذفها وابقاء الفتحة دليل عليها قاله في شرح الكافية وفيه شذوذان تركيد المنق بل وحذف النون لغير وقف ولا ساكن (قوله والثاني ما يجزم فعلى) أي غالباً وقد يجزم فعلاً وجملة كما سمى له الشارح وقد يجزم فعلاً واحداً كما سبأ في قوله وبعد ماض رفعك الجز احسن وانما عملت هذه الادوات في شيئين دون حروف الجز لا فادتها ربط الثاني بالاول فكأنهم ما شئوا واحداً وقيل الادوات لم تعمل الا في الشرط والشرط

ولا الدالة على النهي نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا او على الدعاء نحو ربنا لا تؤاخذنا ولم ولما وعما للنفي وبختصان بالمضارع ويقبلان معناه الى الماضي نحو لم يقيم زيد ولما يقيم عمرو ولا يكون المنق بل لا متلا بحال والثاني ما يجزم فعلى

وحده عمل في الجواب أو هو مدح الاداة ايضا عفا وحدها وقيل ان شرط والجواب تجازيا ثم ان
الجواب ان كان مضارعا وماضيا خاليا من الداء فالفعل نفسه مجزوم لفظا أو محلا ولا محل للجملة
كجملة الشرط لاخذ الجازم مقتضاها فلا يتسلط على محل الجملة وان كان غير ذلك مما يقتضيه بانفاء
أو اذا الفجائية فجموع الجملة مع القاء أو اذا في محل جزم لانه لو وقع موقعه فعل يقبل الجزم بل جزم
فلا يتسلط الجازم على أجزاء الجملة هذا ما في المعنى والكشاف وقال الدماميني وأقره الشنقي الحق
ان جملة الجواب لا محل لها مطلقا اذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها ٥١ ولا يقال انها
واقعة موقع المفرد وهو العمل القابل للجزم لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذي يتم الكلام
به كما يتم بهذه الجملة فتأمل فعلى الاول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو من يقوم
فاني أكرمه في محل جزم ورفع باعتباري الشرط والخبرية بناء على ان الجواب هو الخبر وعلى الثاني
محل الخبرية فقط كهي في نحو من يقوم كرمه اتفاقا لظهور أثر الشرط في الفعل (قوله وهي ان)
هي أم الباب وقد تكون نافية كليس ومحققة من المشددة كما مر في باب ما وزائدة كقوله

ورج القتي للخير ما ان لقيته * على السن خير اليزال يزيد

ونحو يزيد وان كثر ما لا يخيل فهي فيه زائدة على التحقيق لجرد الوصل أي وصل الكلام ببعضه
والواو للحال أي زيد بخيل وال حال انه كثر ما له وقيل شرطية حذف جوابها للدلالة عليه بخيل
والواو للعطف على مقدرا أي ان لم يكثر ما له وان كثر فهو بخيل لكن ليس المراد بالشرطية حقيقة
التعلق اذ لا يتعلق على الشيء وتقيضه معايل التعميم أي انه بخيل على كل حال (قوله وما تنفع علوا
الخ) ما اسم شرط جازم مفعول مقدم لفعل الشرط وهو تنفع علوا أي شيء تنفع علوا ومن خير بيان
لما حال منها على قاعدة البيان وفيها كنفاء أي ومن شر ويعلم جواب الشرط أي يجاز كرمه من
اطلاق السبب وهو العلم على السبب وهو الجزء وحاصل اعراب أسماء الشرط وكذا الاستفهام
ان الاداة ان وقعت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط ان كان تاما
نحو متى تأت به وأيان تؤمنك وحيثما تستقيم الخ وظرفا لخبره ان كان ناقصا كما ينبغي ان يكونا يدرككم
الموت فانيما ظرف متعلق بمحذوف خبر تكونوا الذي هو فعل الشرط ويدرككم جوابه وان وقعت
على حدث فمفعول مطلق لفعل الشرط كأي ضرب تضرب أو على ذات فان كان فعل
الشرط لازما نحو من يقوم اضربه فهي مبتدأ وكذا ان كان متعديا واقعيا على أجنبي منها نحو من
يعمل سوأ يجزي به وخبره اما جملة الشرط أو الجواب أو هما معا أقوال فان كان متعديا وسلط على
الاداة فهي مفعول متعديا ومن خير ومن يضرب زيد اضربه وان سلط على ضميرها أو على
ملايسه فاشتغال نحو من يضربه أو من يضرب أخاه زيد اضربه فيجوز في كونها مفعولا
لمحذوف يفسره فعل الشرط أو مبتدأ وفي خبره ما مر وانما كان العامل في الاداة هو فعل الشرط
لا الجواب عكس اذا لان رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه
ولانه قد يقتضيه بانفاء أو اذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما واغتر ذلك في اذا لانها مضافة
لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما مر في الاضافة (قوله مهما تاتنا الخ) مهما اسم شرط امام مبتدأ
في خبره ما مرأ ومفعول محذوف يفسره فعل الشرط وهو تاتت على حد زيد امررت بهو الاول أرح
لما مر في الاشتغال ومن آية بيان لهما فاهو حال منها ومن هاهنا العائدة اليها والخبر في هاهنا
على آية كما اختاره في المعنى لا على آية مهما وقوله فاشحن الخ جواب الشرط والاربع كون ما مجازية
لامه هـ لان الخبر بعدهم يأتي في القرآن مجردا من الباء المنصوبة بالاولى الخ عليه فومنين
اما في محل نصب خبر ما أو رفع خبر شحن (قوله أياما تدعوا) أي اسم شرط مفعول ثان لفعل الشرط

وهي ان نحو وان تبدوا ما في
أنفسكم أو تخفون بحاسبكم به الله
ومن نحو من يعمل سوأ يجزيه وما
نحو وما تنفع علوا من خير يعلمه
الله ومهما نحو وقالوا مهما تأتنا به
من آية لتسحرنا بها فاشحن لك
بمؤمنين وأي نحو أياما تدعوا فـ له
الاسماء الحسنى ومتى كقوله

وهو تدعو الابه بمعنى تسوا كما في البضاوى وحذف مفعوله الاول وتبين أى عوض عن المضاف
الى أى أى اسم تسوه وما صلة لتأ كيد الابهام فى أى وكان أصل الكلام أياما تدعو افه وحسن
فاوقع فله الاسماء موقع الجواب للباغية (قوله تعشو) حال من فاعل تأت فهو مرفوع لا يجوز
من عشا يعشو اذا أتى ناراً ير جو عندها القرى (قوله أربعا الریح الخ) صدره * صعد ثابتة فى
حائر * أى تلك المرأة كالصعدة أى الریح فى اللين والاعتدال والخاربا الحاء والراء المهملتين مجتمع
الماء وخصه بالذکر لان الثابت فيه أنضر من غيره (قوله وانك اذا ماتت) من الايمان أى تفعل
وكذا آتيا يروى تأب وآيا من أبى أبى اذا امتنع (قوله نجاحا) أى ظفرا بالمراد وعاير الزمان
يطلق على المستقبل كما هنا وعلى الماضى أيضا (قوله الا ان واذما) فان حرف اتناقا واذما على
الاصح فهم ما مجرد التعليل لا محل لهم او البواقى أسماء اتناقا فالاهم ما فعلى الاصح وقد علمت
اعرابها وكلها ظروفا للامن وما ومهما فى التعميم فى ذوى العلم وما ومهما الغير هم فهم ما بمعنى
واحد وقيل مهم ما أعظم من ما والاى فيحسب ما تضاف اليه من ظرف وغيره والظرف اما زمانى
وهو متى وأيان فهم التعميم لازمة وقيل ايان خاصة بالمستقبل ولو غلبت شرطية فلا يقال ايان
خرجت أو مكاني وهو أين وأنى وحيثا فهى تعميم الامكنة فجملة الادوات الجازمة فعلى أحد
عشر وهى بالنظر لاتصالها بما وعدته ثلاثة أقسام نظمها بعضهم بقوله

تلززم ما فى حيثما واذما * وامتنعت فى ما ومن ومهما

كذلك فى أنى وباقيها أنى * وجهان اثبات وحذف ثبنا

ولم يذكر المصنف منها اذا وكيف ولو لان المشهور فى اذا لا تجزم الا فى الشعر كما فى شرح الكافية
لكن ظاهر التسهيل ان جزمها فى الشعر كثير وفى النثر نادر وأما كيف فقد تكون شرطيا غير
جازم نحو يتفق كيف يشاء يصوركم فى الارحام كيف يشاء وجوابها فى ذلك محذوف لدلالة قبله
وأجاز الكوفيون جزمها فقبل مطلقا وقيل بشرط اقترانها بما أو ما لوفى تأتى (قوله فعلى الخ)
مفعول مقدم متقضى والجملة مستأنفة لانعت بقوله اسمها لايها به أن أن واذما لا يقتضيان
فعلين وعلى هذا ففعل قوله سابقا واجزم بان محذوف للعلم به من هنا وأن فعلى مفعوله وجعله
تقضى صفة حذف رابطها أى تقضى منها وعلى هذا جملة وحرف اذما متقضى بين الفعل
ومفعوله (قوله شرط قدما) مبتدأ وخبر والمسوخ التفضيل وخبر المحذوف أى احدهما شرط
وقدم صفة وجعله يتلو الجزاء من الفعل والفاعل امام مستأنفة أو خبر ثان لشرط أو صفة ثانية له
والرابط محذوف أى يتلوه فى نسخ شرط بالنصب فهو مفعول متقضى على ان جملة مستأنفة
لانعت الفعلين الذى هو مفعول اجزم (قوله ومما) أى سمى ونائب فاعله يعود على الجزاء وجوابا
مفعوله الثانى أى ان الفعل الثانى كما يسمى جزاء المترتبة على الاول كالشواب المترتب على الفعل
سمى جوابا لشيء به جواب السؤال فى لزومه لكلام سبقه فالتسمية بما مجاز فى الامل ثم صار
حقيقة عرفية (قوله جملتين) الاولى فعلين كما عبر به المصنف لان الشرط لا يكون جملة أم لا
ويكون فيه تنبيه على ان حق الجزاء كونه فعلا كالشرط وان لم يكن لازما فيه (قوله وهى المتأخرة)
أخذ من قوله يتلو الجزاء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا أداته كما هو مذهب البصريين
وما يتقدم على الاداة من شبه الجواب فهو دليله والجواب محذوف لاهو الجواب نفسه خلافا
للكوفيين وكذا لا يتقدم مفعوله على الشرط ولا أداته ولا مفعول الشرط على الاداة مدارتها
فلا يتقدم عليها شئ من أجزاء جملتها خلافا للكسائى فيهما (قوله وماضيين) مفعول ثان لتلقيم ما
بمعنى تجدهما والمراد ماضيين انظرا فقط لان هذه الادوات تغلب الماضى للاستقبال شرطا

متى تأت تعشوا الى ضوء ناره

تجد خبر ناره عندها خبر موقد

وأيان كقوله

أيان تؤمنك نأمن غيرنا اذا

لم تدرك الامن من لم نزل حذرا

وأينما كقوله أينما الریح تميلها قل

واذما نحو قوله

وانك اذا ماتت ما أنت امر

به تلف من اياه تأمر آتيا

وحيثما كقوله

حيثما تستقيم بقدر لك الله *

منجى حافى غابر الزمان

وأنى كقوله

خيلنى انى تأتى انى تأتى

أخا غير ما رضى كما لا يحاول

وهذه الادوات التى تجزم فعلى

كلها أسماء الا ان واذما فانهما

حرفان وكذلك الادوات التى يجزم

فعلا واحدا ككاهما حرف

(ص) فعلى تقضى شرط قدما

يتلو الجزاء وجوابا وسما

(ش) يعنى ان هذه الادوات

المذكورة فى قوله واجزم بان الى

قوله انى تقضى جملتين احدهما

وهى المتقدمة تسمى شرطا والثانية

وهى المتأخرة تسمى جوابا وجزاء

ويجب فى الجملة الاولى ان تكون

فعلية وأما الثانية فالاصل فيها ان

تكون فعلية ويجوز أن تكون

اسمية فتحوان جاء زيدا كرمته وان

جاء زيد فله الفضل

(ص) وماضيين أو مضارعين

تلقيهما أو متخالفين

(ش) أى اذا كان الشرط والجزاء

جملتين فعليتين

وجوابا سواء في ذلك كان وغيره اعلى الاصح وسواء قرن الجواب بالقاء وقد أم لا وأما ما يكون فيه
معنى الشرط أو الجواب أو هما واقعاً في الماضي كان كنت قلته فقد علمته وان يسرق فقد سرق أخ
له من قبل وان كان قصده قد سبق فكل ذلك في قولنا بان المراد ان يتبين في المستقبل اني كنت قلته
في الماضي فانا أعلم انك قد علمته وان يسرق في المستقبل فكل ذلك في قولنا بان المراد ان يتبين قد
قصده من دبر فاعلموا انها كذبت وقيل الجواب في الاخيرين محذوف والمذكور تعليل له أي ان
يسرق فتأس لانه قد سرق الخ وان تبين قد قصده من دبر فهو يرى لانها كذبت ونظيره وان
يكذبوا فقد كذبت رسل أي فتسل عن قبلك (قوله على أربعة أنحاء) أي أقسام والأحسن
كونه مامعاً مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ما مضى لانه ما مضى كذا في عدم التأني سواء كانا
ماضيين لفظاً ومعنى وهو المضارع المنقضي لم أو مختلفين كان لم نقيم ثم كون الشرط ماضياً
والجواب مضارعاً لان فيه خروجا من الاضعف وهو عدم التأثير الى الاقوى وهو التأنيروا ما
عكسه قصده الجمهور بالضرورة واجازة القراء والمصنف اختياراً بدليل الحديث الذي في الشرح
فقوله وهو قليل أي عند المصنف والترا والاولى في المعطوف على الشرط أو الجواب موافقته له
مضياً وعدمه ويجوز اختلافهما (قوله من يكذبني الخ) كنت بفتح التاء خطا بالمدح والشجاء
بفتح الشين المعجمة والجسيم ما يشب في الخلق أي يتعلق به من عظم وغيره والوريد عرق غليظ في
العنق (قوله وبعد ماض) امامة متعلق برفع وان كان مؤخر الان الاعص توسعهم في الظرف
كأمر أو حال من الجزاء أي رفعك الجزاء حال كونه بعد ماض حسن والمراد الماضي ولو معنى كان
لم نقيم أقوم بالرفع ومنه ما في حديث جبريل في تفسير الاحسان فان لم تكن تراه على قول الصوفية
ان تراه جواب الشرط أي ان فليت عن نفسك وشهواتها رأيت به رؤية حضور ومشاهدة قلبية
(قوله حسن) فيه اشارة الى ان الجزم أحسن كما في شرح الكافية والرفع عند سيبويه على تقدير
تقديمه عن الاداة قد الاعلى الجواب المحذوف لانه هو الجواب فيجوز ان يفسر عاملاً قبل الاداة
كزيد ان أتاني أكرمته ويمتنع جزم المعطوف عليه لانه مستأنف وذهب الكوفيون والمبرد الى انه
هو الجواب بتقدير التاء وسألي ان المضارع مع النقاء يرفع وجوباً لكونه خبر مبتدأ محذوف على
التحقيق فالجمله الاسمية مع الناء في محل جزم فيجزم المعطوف على مجرعهما لا على الفعل وحده
ويمتنع التفسير لان ما بعد الناء لا يعمل فيما قبلها وبقيل المرفوع نفسه جواب بلا ف لان الاداة
لما لم يظهر أثرها في الشرط الماضي ضعفت عن العمل في الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معاً ولا
يرد على المبرد ان حذف الناء مع غير القول خاص بالضرورة لان ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة
لكن كون الناء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كذا قيل وفيه مجال للمناقشة (قوله وان أتاه
خليل) أي فقير من الخلقة بفتح المعجمة وهي الحاجة والمسخة المجاعة ويرى يوم مسئلة وحرم
يفتح الحاء وكسر الراء المهملة أي ممنوع (قوله وان كان الشرط مضارعاً) أي غير منقضي بل
والاف في الماضي كما مر (قوله رجب الجزم) أي ترجح بدليل ما بعده (قوله ضعيف) ظاهره
كالمصنف انه لا يحتج بالضرورة وهو مقتضى شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان أبنما
تكونوا يدرككم الموت بالرفع قال المبرد والرفع بعد المضارع على حذف الناء مطلقاً كما بعد
الماضي وقال سيبويه الأرجح ذلك اذا لم يكن قبله ما يطلبه كأنك في بيت الشارح والاف لا والى
كونه خبراً اعتمد الاعلى الجواب على التقديم والتأخير ويجوز فهم العكس وانظر لم فصل هنا
وأطلق حذف الجواب فيما مر ولا يأتى هذا القول الثالث فيما مر لفقده علمه اذا الاداة مؤثرة في
الشرط فلم تضعف عن الجزاء وظاهر المصنف ان المرفوع يسمى جزاء فيكون موافقاً للمبرد وأسماء

فيكونان على أربعة أنحاء الاول ان
يكون الفعلان ماضيين نحو ان قام
زيد قام عمرو ويكونان في محل جزم
ومنه قوله تعالى ان أحسنتم
أحسنتم لا أنفسكم الثاني ان يكونا
مضارعين نحو ان يقيم زيد يقيم عمرو
ومنه قوله تعالى وان تبدوا ما في
أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله
الثالث ان يكون الاول ماضياً
والثاني مضارعاً نحو ان قام زيد
يقيم عمرو ومنه قوله تعالى من كان
يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف
اليهم أعمالهم فيها الرابع ان
يكون الاول مضارعاً والثاني ماضياً
وهو قليل ومنه قول الشاعر
من يكذبني بسبي كنت منه

كالشجابين حلقه والوريد
وقوله صلى الله عليه وسلم من يقيم
ليلته القدر غفر له ما تقدم من ذنبه
(ص) وبعد ماض رفعك الجزاء حسن
ورفعه بعد مضارع وهن
(ش) أي اذا كان الشرط ماضياً
والجزاء مضارعاً جاز جزم الجزاء
ورفعه وكلاهما حسن فتقول ان
جاء زيد يقيم عمرو ويقوم عمرو ومنه
قوله وان أتاه خليل يوم مسغبة
يقول لانائب مالي ولا حرم
وان كان الشرط مضارعاً والجزاء
مضارعاً وجب الجزم فيهما ورفع
الجزاء ضعيف كقوله

جزا لالتسليم عليه فيوافق سيوبه (قوله يا أقرع الخ) بالضم والفتح كما حرفي نحو أزيد بن سعيد (قوله وجب اقترانه بالقاء) أي ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء اذ بدونهما لا يربط لعدم صلاح الجواب لمباشرة الاداة وخصت القاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء المسبب عن الشرط والعاقبة له ولا تحذف الا في ضرورة كقوله

ومن لا يرزل يتقاد الخ والصبأ * سيباني على طول السلامة نادما

وقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الناس مثلان

أوندور كحديث فان جاء صاحبها والاستمتاع بها (قوله كالجملة الاسمية) اورد عليه وان أطلعتهم انكم مشركون وأجيب بان الجملة جواب قسم مقدر قبل الشرط وجواب الشرط محذوف لدلالته عليه أي أشركتم ولم تذكروا الامام الموطئة للقسم لتدل عليه لان ذكرها عند حذف القسم أكيد لا واجب كما صرح به الشنقي وغيره ويكتفي بالاعلى القسم عدم القاء في الجواب وجملة ما يجب اقترانه بالقاء سبعة منظومة في قوله

طلبة واسمية وجماد * وما وقدوبلن وباتنفيس

مثال الجمادات ترى أنا أقل منك ما لا وولد افعسى ربي والمقررون بقدان يسرق قصده سرق أخ له وباتنفيس وان خفتم عليه فسوف يغنيكم الله وزاد في المعنى الجواب المقررون بحرف له المصدر كرب ومنه ما كان نحو انه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا وكذا المصدر بالقسم أو بآداة شرط نحو وان كان كبر عليك الآية (قوله وكفعل الامر) مثله بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام وغيره تصرح لكن ان كان الاستفهام بالهمزة وجب تقديمها على القاء لقوة مصدرها بعرافهم في الاستفهام نحو أفن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذون بغيرها آخر عنها كان فام زيد فهل تكرمه أو فن بكرمه أو فأكرم بكرمه (قوله لم يجب اقترانه بالقاء) بل ان كان مضارعا مجزأ أو منقيا بلا أو لم جازا اقترانه بها كما صرح به ابن الناطم قال الاسقاطي وفي الكافية والجاهي ما يخالفه في الاخير ويجب رفع المضارع مع القاء على أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة الاسمية جواب الشرط على التحقيق لان الفعل نفسه هو الجواب والا كان يجب جرته ويحكم بزيادة القاء مع ان العرب التزمت رفعه معها فدل على أصالته ادخله على مبتدأ مقدر كذا في شرح الكافية نحو فن يؤمن به فلا يخاف أي فهو لا يخاف فان لم يكن هنالك ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشأن والقصة كقراءة ان تزل احداهما فنذركم بكمسران ورفع تذكره مبدأ في أي القصة تذكر الخ ونحو ان قام زيد فيقوم عمر وان كان مضيا متصرفا مجزأ من قدوم ما فعلى ثلاثة أضرب فان كان مستقبلا المعنى ولم يقصد به وعد أو وعد امتنع قرينه بالقاء كان قام زيد قام عمرو وأما ضيا النظم ومعنى وجبت فيه القاء على تقدير قد كان كان قبضه الخ فان قصد بالمستقبل وعد أو وعد جاز قرينه بالقاء على تقدير قد اجراء له مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقق وقوعه نحو ومن جاء بالسنة فكبت وجوههم وجاز عدمه باعتبار استقباله (قوله وتختلف القاء) بالمدة فعول تختلف واذا فاعله وهي مضافة الى المفاجأة من اضافة الدال للمدلول وهل اذا عده حرف أو ظرف زمان أو مكان خلاف (قوله

جملة اسمية) أي غير طلبي ولا منسية ولا منسوخة فتعين القاء في نحو ان قام زيد فويل له أو فاعمر وقائم أو فان عمر أقام وأشعر قنيله أنه لا يربط بأذا الابدان دون غيرها من الادوات وهو ما في نسخ من التسهيل قال أبو حيان وقد تظافت النصوص على الاطلاق لكن مورد السماع ان فيحتاج في غيرها الى سماع وقد سمع بعد اذا الشرطية نحو فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذا هم

يا أقرع ابن جابس يا أقرع

انك ان يصرع أخوك نصرع

(ص) واقرن بفا حتما جوابا للوجع

شرطا لان أو غيرهما لم يجعل

(ش) أي اذا كان الجواب لا يصلح

ان يكون شرطا وجب اقترانه بالقاء

وذلك كالجملة الاسمية نحو ان جاء

زيد فهو محسن وكفعل الامر

نحو ان جاء زيد فاضربه وكالفعلية

المنفية بما نحو ان جاء زيد فاضربه

أو لن نحو ان جاء زيد فلن اضربه

فان كان الجواب يصلح ان يكون

شرطا كالمضارع الذي ليس منفيا

بما ولا بلن ولا مقرونا بحرف التنفيس

ولا بقا وكالمضارع المتصرف الذي

هو غير مقرون بقا لم يجب اقترانه

بالقاء نحو ان جاء زيد ينجي عمرو

أو قام عمرو

(ص) وتختلف القاء اذا المنة اجأة

كان تجدا اذا المنة كافاة

(ش) أي اذا كان الجواب جملة

اسمية وجب اقترانه بالقاء ويجوز

اقادة اذا القائية مقام القاء ومنه

قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما

قدمت أيديهم اذا هم يقنطون ولم

يقدم المصنف الجملة بكونها اسمية

استعنا بفهم ذلك من التسهيل وهو

ان تجدا اذا المنة كافاة

(ص) والفعل من بعد الجزاء ان يقترب
بالفأ أو الواو بتثنية فن
(ش) اذا وقع بعد جزاء الشرط فعل
مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه
ثلاثة أوجه الجزم والرفع والنصب
وقد قرئ بالثلاثة قوله تعالى وان
تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه
يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء
يجزم يغفر ورفعه ونصبه وكذلك
روى بالثلاثة قوله
فان يملأ أبو قابوس يملأ
ربيع الناس والبلد الحرام
وتأخذ بعده بذي ناب عيش
أجب الظهور ليس له سنام
روى يجزم تأخذ ورفعه ونصبه
(ص) وجزم أو نصب الفعل اثرافا
أو واوان بالجلتين اكتفا
(ش) أي اذا وقع بين فعل الشرط
والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء
أو الواو جاز جزمه ونصبه نحو ان
يقوم زيد ويخرج خالد أكرمك يجزم
يخرج ونصبه ومن النصب قوله
ومن يقترب منا ويخضع نؤوه
فلا يخش ذلما أقم ولا ههما
(ص) والشرط يعني عن جواب قد علم
والعكس قد يأتي ان المعنى فهم
(ش) يجوز حذف جواب الشرط
والاستغناء بالشرط عنه وذلك عند
ما يدل دليل على حذفه نحو أنت
ظالم ان فعلت حذف جواب الشرط
لدلالة أنت ظالم عليه والتقدير أنت
ظالم ان فعلت فانت ظالم وهذا كثير
في لسانهم وأما عكسه وهو حذف
الشرط والاستغناء عنه بالجزاء

بسته بشرون اه وأقويهم قوله تخلف منع جمعها مع الفاء لان خلف عنها أو ما قوله تعالى حتى اذا
فتحت بأجوج الى قوله فاذا هي شاحصة فاذا فيه مجرد التوكيد وحمل المنع اذا كانت الربط عوضا
عن الفاء اسقاطي (قوله والفاء من بعد الخ) تقدم اعراب مثله غير مرة (قوله الجزم) أي
عطينا على الجزاء ولو جعل له اسمية كما في التصريح أي لما مر عن المعنى أنهم مع الفاء في محل جزم
كقراءة من يضل الله فلا هادي له ويذرهم وان تخفوها وتؤفوها الفقراء فهو خير لكم ونكسر بجزم
يذرهم ونكسر وقرئ بالرفع والنصب والظاهر جواز الجزم بعد كل ما قرن بالفاء ما ذكرنا على قول
الدما ميني لا محمل للجملة الجواب مع الفاء فلا يجزم بالعطف عليهم او يجعل الجزم في الآيتين على توهم
شرطه قد رأى وان يقع ذلك يذرهم ونكسر (قوله والرفع) أي استغناء بقاء على ان الفاء يستأنف
بها كالأول وأعطافا على مجموع الشرط وجوابه (والنصب) أي باضمماران وجوبا كما ينصب
بعد الاستفهام لان الجزاء يشبهه في عدم التحقيق وهذا أضعفها فان اقترن الفعل بشرط جاز الرفع كآية
وان يقاتلوكم يولواكم الانذار ثم لا ينصرون والجزم كآية وان تتولوا يستبدل قومنا غيركم ثم لا يكونوا
وامتنع النصب اذا لم يدخل فيه اثم (قوله يجزم يغفر) أي لا غير عاصم من السبعة والرفع له والنصب
شاذ لابن عباس (قوله أبو قابوس) كنية النعمان بن المنذر لك العرب غير مصر ولف العلمية
والعجمة وشبهه بالربيع في الخصب وبالداء الحرام في آمن الملتجئ اليه وذئاب العيش بكسر المعجمة
عقبه وأجب الظاهر أي مقطوعه والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير والمعنى تسلك بعده
بطرف عيش قليل الخبير كالبعير المهزول الذي ذهب سنامه أي بقي بعد في شدة وسوء حال
(قوله وجزم أو نصب) مبتدأ سوغه التقسيم والفعل اما خبر أو متعلق بهم على التنازع والخسبر
محذوف أي جاز أو هو والجملة الشرطية واثرت طرف صفة الفعل واكتفا بضم التاء ماض مجهول أي
حوط بالجلتين ونائب فاعله اما عائد لفعل فأنه لا طلاق أو للفاء أو الواو فله تسمية وجواب الشرط
محذوف أي جاز ذلك (قوله جاز حزمه) أي بالعطف ونصبه أي أشبه الشرط بالاستفهام في عدم
التحقق ويمتنع الرفع لامتناع الاستغناء قبل الجزاء أشموني قال الاسقاطي وهو لا جاز على
الاعتراض لجواز اعتراض الجملة بين الشرط والجزاء وان صدرت بالفاء أو الواو كما مرح به في
المعنى اه وقد قرأ الجمهور وقوله تعالى ثم يدرك الموت بالجزم عطا على يخرج وجواب الشرط فقد
وقع أجره على الله وقرأ الحسن بالنصب وقرأ النخعي ويحيى بن مطرف بالرفع وخرجهما ابن جني على
اضمار مبتدأ أي ثم هو يدركه الموت فحذف جملة اسمية على فعلة وهي جملة الشرط المجزوم كذا في
اعراب السمين (قوله ان المعنى فهم) أي ذلك مع علمه مما قبله تفهنا لا يباح وحاصله اشتراط الدليل
على أي ما حذف (قوله حذف جواب الشرط الخ) أي بشرط الدليل عليه كما ذكره وان يكون
فعل الشرط ماضيا بالظن كما مثله أو معني وهو المضارع المتعقلم كما ثبت ظالم ان لم تفعل ومنه وان
سألهم من خلقهم ليقولن الله أنن لم تنته لارجنك فجعله آية قولن ولا رجعت جواب القسم المدلول
عليه باللام الاولى وجواب الشرط محذوف لوجود دلائله ومضى شرطه ولا يجوز حذف الجواب
والشرط غير ماض الا في الضرورة خلافا للكوفيين ولا يرد نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فإنه يعلم
السرو أخني وان يكذبوا فقد كذبت رسل حيث مر جوابان جوابه محذوف والمذكور تعذر له
أي وان تجهر فلا فائدة في الجهر لانه يعلم الامر وان يكذبوا فقد كذبوا لانه قد كذب مع ان شرطه غير
ماض لان محمل المنع اذا لم يسد شي في محمل الجواب مسده لكن يرد نحو بصركم في الارحام كيف
يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة بصركم مع ان فعله غير ماض الا ان يخص
ذلك بالشرط الجازم قد دبر (قوله وهذا كثير) عبارة المعنى حذف جواب الشرط واجب ان

فقال ومنه قوله فقلها فقلت لها بكف * والا يعمل مفرقك الحسام
(ص) واحذف لى اجتماع شرط وقسم * جواب ما اخرت فهو ملزم (١٢٧) (ش) كل واحد من الشرط والقسم

يستدعي جوابا وجواب الشرط
اما مجزوم أو مقرون بالقام وجواب
القسم ان كان جملة فعلية مثبتة
مصدرة بمضارع أو كد باللام
والنون نحو والله لا ضربن زيدا
وان صدرت بماض اقترن باللام
وقد نحو والله لقد قام زيد وان
كان جملة اسمية فبان
واللام أو اللام وحدها اوبان
وحدها نحو والله ان زيدا قائم
ووالله لزيد قائم والله ان زيدا قائم
وان كان جملة فعلية نفي عما أو لا أو
ان نحو والله ما يقوم زيد ولا يقوم
زيد وان يقوم زيد والاسمية كذلك
فاذا اجتمع شرط وقسم حذف
جواب المتأخر منهما دلالة لجواب
الاول عليه فتقول ان قام زيد والله
يقم عمرو فتعذف جواب القسم
لدلالة جواب الشرط عليه وتقول
والله ان قام زيد ليقوم عمرو
فتعذف جواب الشرط لدلالة
جواب القسم عليه

(ص) وان نوالا وقبل ذو خبر
فالشرط راجع مطلقا بالاحذر
(ش) أى اذا اجتمع الشرط والقسم
أجيب السابق منهما وحذف
جواب المتأخر هذا اذا لم يتقدم
عليهما ذو خبر فان تقدم عليهما
ذو خبر رجع الشرط مطلقا أى سواء
كان متقدما أو متأخرا ايجاب
الشرط ويحذف جواب القسم
فتقول زيدان قام والله أكرمهم
وزيد والله ان قام أكرمهم

(ص) ورجع بعد قسم * شرط بلاذى خبر مقدم
وقدم القسم وان لم يتقدم ذو خبر ومنه قوله

تقدم عليه أو اكتشف ما يدل على الجواب فالأول نحو هو ظالم ان فعل والثاني هو ان فعل ظالم وانما
ن شاء الله لم يتقدم اه وكذا يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه كما سيأتى وخرج بقوله ان
تقدم عليه الخ ما اذا أشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت أن تبغى نفقا الخ أى فافعل
أو وقع جوابا نحو وان جاء فى جواب أنك كرم زيد فان الحذف فيه مما جاز لا واجب (قوله فقليل)
أى اذا حذف جملة الشرط كلها كقوله متى تؤخذ ذواقسر ابنة عامر * أى متى تثقفوا
تؤخذوا أما اذا بنى منها بقية كالا نافية فى بيت الشارح ونحو ان خير فخير فكم خير جعل الشرح
البيت من القليل ليس على ما ينبغي ومن الكثير أيضا بل الواجب حذف فعل الشرط وابقا مفسره
فى نحو وان أحسن المشركين استجار لك لكن بشرط مضى الفعل مع ان خاصة فالحذف والتفسير
مع غيرهما خاص بالضرورة كقوله * أينما الرمح علمها غل * وقوله * ولديك ان هو يستزدل عزيد
(قوله مفرق) كقعد ومجلس وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر (قوله وجواب الشرط الخ)
أى يستدل على كون المذكور جوابا للشرط أو للقسم بهذه العلامات (قوله باللام
والنون) أى بمـ مامعا وجوابا عند البصريين فان خلاصتها ما قدر فيه النفي كما مر فى نون التوكيد
(قوله باللام وقد) أى غالبا وقد يجرد النظام من مامعا وأحدهما ما فى قدر ان فيه قتل أصحاب
الاخذود فانه جواب القسم فى أول السورة حذفت منه اللام وقد لا طول كفى المعنى وهذا فى
الماضى المثبت المتصرف أما المنفى فسيأتى وأما الجملة مفعلة بقرينة باللام فقط نحو والله لعسى زيد
أن يقوم أو أنهم رجلان زيدان ليس فلا تقترن بشئ كوالله ليس زيد قائما فتأمل (قوله فبان واللام
الخ) الاكثر اجتماعهما واندر تجردهما منهما كقول أبى بكر فى تشاجر بينه وبين عمر والله أنا كنت
أظلم منه الا ان استطال القسم فيحسن التجرد كما نقله الدماميني عن المصنف فتقول ابن مسعود
والذى لا اله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة (قوله نقي بما الخ) أى وجر من اللام
وجوب سواء كان الفعل مضارعا كما مثله أو ماضيا كما مثله ولئن زلتان أمسكهم من أحداً أى
ما أمسكهم ونحو والله ما قام زيد أو لا قام وشذ النقي بلم وان كما شذ اقتران المنفى باللام (قوله
والاسمية كذلك) أى تنفى عما أو لا وان تجرد من اللام وما مر كما فى القسم غير الاسمية عطافى أمأهو
جوابه جملة انشائية كقوله

بربك هل ضمنت اليك ليلي * قبيل الصبح أو قبلت فاهما

وقوله * بعينيك يا سلمى ارجى ذاصبابة * ولا يجاب بالانشاء قسم غيره (قوله فاذا اجتمع
شرط وقسم) أى ولو كان القسم مقدرا كما مر فى وان أطعمتموهم انكم لمشركون (قوله
حذف جواب المتأخر منهما) يستثنى الشرط الامتناعى كولو لا فيتعين الاستغناء بجوابه عن
جواب القسم وان تأخر خلافا لابن عصفور كقوله * والله لو لا الله ما اهتدينا * قال الدماميني
والحق ان لولا وجواب الجواب القسم ولم يغن شئ عن شئ وهو مقتضى كلام التسهيل فى باب
القسم * (تنبيه) اذا تأخر القسم مقرونا بالفاء وجب جعل الجواب له وجملة القسم جواب
الشرط كان قام زيد فوالله لا ضربن به وأجاز ابن السراج جعل القسم المتأخر جواب الشرط ولو لا
فاء على تقديرها وهو ضعيف لان حذفها خاص بالضرورة اشترط (قوله وقيل) بالضم خبر مقدم
عن ذو خبر أى ما يطلب خبرا من مبتدأ أو ناسخ (قوله وقد جاء قبله الخ) هذا مذهب الفراء كفى
حواشى البيضاوى ومنه الجمهور وجعلوا البيت على الضرورة وأن اللام زائدة لا موطئة وانظر

(ص) ورجع بعد قسم * شرط بلاذى خبر مقدم
وقدم القسم وان لم يتقدم ذو خبر ومنه قوله

لم يجعل الشرط وجوبه جواب القسم كما مر في قول الله الخ (قوله لمن منيت) أي ابتليت وغب
الشيء بكسر الغين المعجمة عاقبته وخص غب المعركة لأنه مظنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا
فيه من القتال تنبيهاً على شدة شجاعتهم وعدم اهمالهم العدو في أي حالة ونهتفل بالقاء بالانفاق
أي تنبراً ونهتفل (قوله فلام لمن موطئة الخ) هو من قولهم موضع وطى أي يسهل المشي فيه
فكانها وطات طريق القسم أي سهلت على السامع تفهم الجواب وعرفوها بانها الالام الداخلة
على اداة الشرط مطلقاً بعد قسم لفظي أو مقدر لتؤذن بان الجواب له لا لا الشرط والغالب دخولها
على ان وهي غير لام الجواب ومن أطلق على هذه موطئة فقد تسمع وقال الزحشري وغيره
لا يجب دخول الموطئة على الشرط وعلى هذا فهل يشترط دخولها على ما يشبهه كما الموصولة
في آية لما آتيتكم من كتاب وحكمة أو لا كما الزائدة في آية وان كالما يوفيه من ظاهر المغني الاول
كذا في حواشي البيضاوي (قوله بإثبات الياء) واحتمال انه جواب القسم حذف ياءه لاضرووة
بعمد والله أعلم

* (فصل لو) *

(قوله استعمالين) زاد غيره أربعة العرض فحولوا تنزل عندنا نصيب خير أو التحضيض لو تأمر
فتطاع والتقليل تصدقوا ولو بظان محسوف ذكره ابن هشام اللغوي فهي حذفت حرف تقابل
لجواب له كالاولين لكن نظريه الدماميني بان كل ما أورد شاهد على التقليل تصلح فيه شرطية
بمعنى ان حذف جوابها او التقليل مسبة فاد من المقام أي وان كان التصديق بظان فلا تتركوه
الرابع التقى فحولوا تنبنا فتحدث بالانصب قليل ومنه لو ان لنا كرة أي رجعة الى الدنيا ولذا انصب
فنكون في جوابه لكن يحتتمل انه انصب لعطفه على الاسم الخالص وهو كرة ومذهب المصنف
ان لو هذه هي المصدرية أعنت عن فعل التقى والاصل وددت لو تأتي الخ حذف وددت لاشعار
لو به الكثرة صاحبة الفاشته ايت في الاشعار بالتقى فنصب جوابها كليت وانما دخلت على
ان المصدرية مع ان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله لان التقدير لو ثبت أن لنا كرة فصلة لو
محدوفة وأن وصلته فاعل به فان قلت لو كانت هي المصدرية لوجب أن يظلم اعامل مثلها ولا اعامل
هنا قلت الظاهر انها مفعول لثعل التقى الذي نابت عنه والتقدير وددت اتيانك فتحديثك ووددنا
ثبوت كرة لنا فنكون وقال غير المصنف هي لو الشرطية أنشئت معنى التقى أي فلا بد لها من
جزاء كالشرط ولو مفعولاً وقيل هي قسم برأسها فلا جراً لها كما هي على قول المصنف ولا تسبك
بمصدر بخلافها على قوله وعلى كل الاقوال قد يحسب لها جواب منصوب كليت وقد لا يحسب
(قوله مصدرية) أي فتدافع أن معنى وسبكا في ابقاء الماضي بعد ما على مضيه وتخليص
المضارع للاستقبال الان انما الانصب ولا بد أن يظلم اعامل كأن تكون فاعلاً لقولها ما كان
ضرراً لو مننت أي منك أو مفعولاً نحو بوداً حدهم لو يعمر أو خيراً كقول الاعشى

وربما قالت قوم ما حل أمرهم * من التاني وكان الخزم لو يحلوا

والظاهر انها لا تقع مبتدأ بخلاف أن وأ كثر وقوعها بعد نحو ووداً حب وأ كثرهم لم يثبت ورودها
مصدرية بل هي في ذلك شرطية حذف جوابها مع مفعول بوداً أي بوداً حدهم انهم لم يعمر
لسره وفيه تكلف لا يحق ويشهد لما ثبتها وودو الوتد هن فيسدهن وانصب يدهنوا عطف على تدهن
لان معناه ان تدهن فهو من العطف على المعنى وقيل نصب في جواب وودو الاشعار بالتقى وفيه
ان الجواب لا يكون الا للانشاء بالاستقراء وودو اخبر عن تمن حصل منهم قتال (قوله في مضى)
متعلق بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول اذا المراد به التعليق أي حرف لتعليق حصول مضمون

لئن منيت بناعن غب معركة
لا تلتفنا عن دماء القوم نتنفل
فلام لئن موطئة لقسم محذوف
والتقدير والله لئن وان شرط
وجوابه لا تلتفنا وهو مجزوم بحذف
الياء ولم يجب القسم بل حذف
جوابه لدلالة جواب الشرط عليه
ولو جاء على الكثرة وهو اجابة القسم
لتقدمه لقليل لا تلتفنا بإثبات الياء
لانه مرفوع

(ص) * (فصل لو) *

لو حرف شرط في مضى ويقبل
ايلاؤها مستقبلاً لا يمكن قبل
(ش) لو تستعمل استعمالين أحدهما
ان تكون مصدرية وعلا متهاجة
وقوع ان موقعها نحو وددت لو قام
زيد أي قيامه وفدس بمقد كرها
في باب الموصول الثاني أن تكون
شرطية ولا يليها تاء الباء الا ماضى
المعنى ولهذا قال لو حرف شرط
في مضى وذلك نحو قولك لو قام زيد
لتمت

الجزء اعلى حصول مضمون الشرط في الماضي فهو ظرف للعصولين وكذلك التعليق النفساني
لوجود سبقه عليهم ما وأما التعليق بمعنى الاخبار بأن الجواب كان مربوطا بالشرط ومعلقا عليه
في النفس فهو حالي أي حال النطق بالولا في الماضي أفاده سم (قوله حرف لما كان سبقه) وهو
الجواب لو وقع أي عند وقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقعا للوقوع عند وقوع
غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالبيان بكان للاحتراز عن ان فاعله انما يقع في المستقبل
ومثلها اذا الكتم اليست حرفا والايان بالفعل المستقبل للاحتراز عن لما الوجودية فاعله الما وقع
في الماضي لوقوع غيره وبالسبب الدلالة على التوقع للدلالة على انه لم يقع الا لضرورية توقعه كما لم يقع
في الماضي فهي مصرحة بان الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الا في معنى عبارته أن لو تدل مطابقة
على ان الثاني كان يحصل في الماضي عند حصول الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثاني
لاجل امتناع وقوع الاول لان عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا في الدماميني ومنه يعلم ان عبارة
سببويه مساوية لعبارة من قال حرف امتناع لا متناع كما نقله الشمني عن البدر بن مائك وان أوهم
صنيع الشرح خلافة وفي الهمع عن أبي حيان ان سببويه ينظر الى منطوق لو وغيره الى المفهوم
اه صيان وقول الدماميني لان عدم اللازم الخ فيه نظر لان الاول ليس لازما للثاني بل ملزوم له
وسبب كما هو مقتضى أول عبارته حيث جعل الثاني كأن يحصل عند حصول الاول فالاول ملزوم
للاول وامتناع الملزوم لا يوجب امتناع اللازم كما سيأتي وبعبارة سببويه انما يفيد ان لو تدل التزاما
على امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول الممتنع بقتضاها لان حيث ان الاول لازم لان اللازم
هو الثاني لا الاول فتأمل (قوله حرف امتناع لا متناع) أي يفيد امتناع الجزء لا امتناع الشرط
وهذه عبارة الجمهور وظاهرها فاسد لاقتضاءها كون الجواب ممتنعا في كل موضع وليس كذلك
لان الشرط سبب وملزوم والجواب مسبب ولازم واتناء السبب والملزوم لا يوجب اتقاء السبب
واللازم لجواز تعدد الاسباب فيوجد سبب آخر وكذا يرد على مفهوم عبارة سببويه المارة ولهذا
قال في شرح الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل على امتناع نال يلزم ثبوته ثبوت
تاليه أي في الماضي فبحي زيد محكوم بآتقائه بقتضيه لو ويكونه يستلزم ثبوته ثبوت اكرامه في
الماضي وهل هناك حينئذ اكرام آخر غير اللازم عن المحي أو لا يتعرض لذلك بل الاكثر امتناع
الاول والثاني معا اه الا أن تؤول عبارة القوم وسببويه بان المراد فيهما انها تدل على امتناع
الجواب الناشئ عن فقد السبب وهو الشرط لا على امتناعه مطلقا أي ان جوابها ممتنع من حيث
امتناع المعلق عليه وقد يكون ثابته السبب غيره لانه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى
يرد عليه ما ذكر والحاصل ان لو تدل مطابقة على انه كان يلزم من حصول شرطها حصول الجواب
ويلزمه اتقاء شرطها أبدا اذ لو كان حاصلها كان الجواب كذلك ولم تكن للتعليق في الماضي بل
للايجاب فيه مثل لما لان الثابت الحاصل لا يعلق واما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقا بل اذا لم يكن
له سبب غير الشرط وهو الاكثر نحو ولو شئنا لرفعناهم ولو شاء لهداكم أجمعين فآتقاهم الرفع وهذا
الجميع لامن ذات لو بل لانه لا سبب لها غير المشيئة المنقمة بقتضيه لو وكذلك لو كانت الشمس
طالعة كان النهار موجودا أما اذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه بل قد لا تدل على نفيه ولا
ثبوته لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا الاحتمال وجوده من غير الشمس كالسراج
ونفيه أم لا وقد تدل على ثبوته قطعاً في جميع الأزمنة وذلك كافي المطول اذا كان الشرط مما
يستبعد استلزامه ذلك الجزء ونفيه أليق به فيلزم استقرار الجزء مع وجود الشرط وعدمه
لربطه بآباعد النقيضين سواء اختلفا نفيهما وإثباتا كآية ولو ان ما في الارض من شجرة أقلام الخ

وفسرها سببويه بانها حرف لما
كان سبقه لوقوع غيره وفسرها
غيره بانها حرف امتناع لا امتناع
وهذه العبارة الاخيرة هي المشهورة

وتحول لم تذكر منى لاثبت عليك أو كما ما شئتني لاثبت عليك أو منفيين كقول عمر نعم
العباد صيرب لولم يحق الله لم يعصه فقد دلت فيه على أنه كان يلزم من حصول عدم الخوف
في الماضي عدم المعصية لأن المتكلم فرض عدم الخوف وجه له سبب ذلك التحقق مع ما يقتضى
عدم العصيان كالحجة أو الاجلال وإذا امتنع الشرط وهو عدم الخوف بمقتضى لو ثبت نقيضه وهو
الخوف وهو أنسب وأليق باقتضاء عدم المعصية من الشرط نفسه فإذا ثبت عدم العصيان مطلقا
لأنه مع الخوف أولى وأحق منه مع عدمه فتخلص أن لو قدر تردد الاستمرار وهو ما ذكر وقد تردد
لترتيب الخارجى أى الدلالة على امتناع الثانى لامتناع الاول كإشهادكم وقد تردد للاستدلال
العقلى أى الدلالة على امتناع الاول لامتناع الثانى عكس ما قبله كإشهادكم وقد تردد للاستدلال
ذلك ولقد أعلم (قوله والاولى أصح) قد علمت ما فيه (قوله ما عومستقبل المعنى) أى فترادف أن
الشرطية في التعليق إلا أنهم لا يجزئ على الاختلاف بعد هذا أن كان ماضى اللفظ صرفته للاستقبال
كأمثله أو مضارعا خاصته للاستقبال كقوله

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا * ومن دون رمسينا من الأرض سبب

لظل صدى صوتى وإن كنت رمة * لصوت صدى ليلى يمش ويطرب

أى وإن تلتقى والمرس القبر والسبب كحفر المغارة الواسعة والرمسة العظام البالية ويهش أى
يرتاح وقيل لا يجىء للمسة قبل أصلا وما ورد من ذلك مؤول بالماضى والحق أن ذلك وإن أمكن
في الآية يجعّل المعنى لو علموا فيما مضى أنهم يتركون ذرية ضعافا خافوا لا يمكن في جميع ما ورد
كهذين البيتين ونحوه ولو ذكره المشركون ولو أعجبك كثرة الخبيث إلى غير ذلك مما هو كثير (قوله
لو تركوا) أى قاربوا أن يتركوا لأن الخطاب للأوصياء على الأطفال بحثهم على نصحتهم والخوف
الذى هو مضمون الجزاء إنما يقع قبل الترك لأنهم بعده أموات (قوله ولو أن ليلى الخ) سلمت خبر
أن والواو في ودونى حالية والجندل الجارة والصفائح الجارة العراض التى تكون على القبور
وزقالب الزاى والاقافى أى صاحب الظاهر أن أو عاطفة ما على أصلها أو بمعنى الواو وجعلها بمعنى
إلى أن تكلف والصدى كاللقى مائمه مثل صوتك في الخلاء والجبال ومن اللطائف ما حكى عن
مجنون ليلى أنه لما مات وتزوجت برجل من أقربائهم امر به على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب
فقات حاش لله أنه لم يكذب فقال أليس هو القائل ولو أن ليلى الخ فاستأذنته في السلام عليه فاذن
لها فتالت السلام عليك يا قتيل الغرام وحليف الرجد والهمام ففر الصدى من القبر فقطعت
ميتة ودفنت عنده فطلع من قبرهما شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حازت الأفكار
في عظيم قدرته اه سندوبى (قوله وهى) أى لو المذ كورة في كلامه وهى الشرطية بقسمها ومثلها
المصدرية كما في التوضيح وشرحه ويظهر أن بقية أفسامها كذلك بل يعين (قوله في الاختصاص)
متعلق بمتعلق الكاف أو بالكاف نفسها المافيه من معنى التشبيه (قوله ليلى الخ) لو اسم لكن
وإن مبتدأ خبره قد تفرن والجملة خبر لكن وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة ذلك فيها كما في التوضيح
(قوله فلا تدخل على الاسم) محله إذا لم يكن معمولا لمحذوف يفسره ما بعده والادخلت عليه قليلا
كقوله أخلاى لغير الحسام أصابكم * عتبت ولكن ما على الدهر معتب

أى لو أصابكم غير الحسام وكما يحكى عن سيدنا عمر حين أراد الرجوع عن الشام لما بلغه أن بها
طاعونا فقال له أبو عبيدة أفرأمن قدر الله فقال لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله إلى
قدر الله أى لو قالها غيرك والجواب محذوف أى لا تنقم منه وكقول حاتم لما ظمته الجارية وهو
أسير لودات سوارطه تنى أى لولطمته تنى حرة لها ن على لأن الاماء عندهم لا يلبسون السوارولا

والاولى أصح وقد يقع بعدها
ما هو مستقبل المعنى واليه أشار
بقوله ويقل ايلاوها مستقبلا
ومنه قوله تعالى وليخش الذين لو
تركوا سن خلفهم ذرية ضعافا خافوا
عليهم وقول الشاعر

ولو أن ليلى الاخيلية سلمت

على ودونى جندل وصفائح

سلمت تسليم البشاشة أو زقا

اليها صدى من جانب القبر صائح

(ص)

وهى في الاختصاص بالفعل كان

لكن لو أن بها قد تفرن

(ش) يعنى أن لو الشرطية تختص

بالفعل فلا تدخل على الاسم كما أن

أن الشرطية كذلك لكن تدخل

لوعلى أن وأسماها وخبرها تحول

أن زيدا قائم لقمت واختلف فيها

والحالة هذه فقبل هى باقية على

اختصاصها وأن وما دخلت عليه

في موضع رفع

يختص ذلك بالضرورة والنسور خلافا لابن عصفور لقوله تعالى قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى
أى لو تملكون تملكون فحذف الفعل الأول اكتفاء بنفسه فانتقل الضمير ومنه القس ولو خاتما
من حذف أى ولو كان الملتص حائما أو ما قوله

لوبيغير الما حلقى شرق * كنت كالغصان بالما اعنصارى

أى نجاني فقبل على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتمها شذوذ أو جمع له ابن خروف على اضمار كان
الثانية وقال السبى فى هوم من الاول خلقى فاعل بمحذوف بنفسه شرق أى لوشرق خلقى هو شرق
حذف الفعل الأول لأن الضمير المتبداً فهى مختصة بالفعل لفظاً أو تقدير (قوله فاعل بفعل محذوف)
أى كاهى كذلك بعد ما المصدرية اتفاقاً نحو لا كلمة ما ان فى السماء نجما أى ما ثبت ان الخويرة
ان فيه ابقاء لوعلى اختصاصها بالفعل وأوجب الزمخشري كون خبر ان حينئذ فعلا لكون عوضا
عن المحذوف مع أن وقوعه اسماء شائع جامداً كان كآية ولو أن ما فى الارض من شجرة أعلام أو
مشتقا كقول لبيد

لو أن حيا مذكر الفلاح * أدركه ملاعب الرماح

ومثله كثير (قوله وهذا مذهب سيديوه) ظاهره رجوع الإشارة الى كل من الابتداء وتقدير الخبر
وهو خلاف ما فى التوضيح وغيره من ان مذهبه كون ان وصلتها مبتدأ لا يحتاج لخبر لاشتغال صلتها
على المسند والمسنود اليه ولعله قول ثان له (قوله ان لو هذه) أى الشرطية بقسمها الامتناعية والى
بمعنى ان واحترز بالغالب عن الثانية لان التى تصرف المضارع الى المضى هى الامتناعية فقط كما مر
(قوله رهبان مدين) بلادة بساحل بحر الطور وجهه سيكون حال من هاء عهدتهم وعزة اسم محبوبته
وصرح باسمها تلذذ او تصحبا للوزن والاخفها الاضمار كسابقه (قوله ولا بد لو هذه) أى الشرطية
بقسمها انفرج الزائدة لجراد الوصل فلا يحتاج لجواب كزيد ولو كثر ماله بخيل كما مر فى ان الوصلية
والجواب امام ذكر أو محذوف للدليل فهو ولو ان قرأ ناسيرت به الجبال الخ تقديره والله أعلم
ما نفعهم وكقول عمرو حاتم الماربن (قوله متنى بلم) أى لا يغيرها لانه يشترط فى جوابها المضى انظروا
أو معنى وهو هذا الماضى امام مثبت أو متنى بخصوص ما ولا يجوز ان تجاب بغير الثلاثة وأما قوله
عليه السلام لو كان لى مثل أحد ذهب ما يسرنى أن لا يمر على ثلاث وعندي منه شئ فهو
على حذف كان أى ما كان يسرنى فلا يرد أن المضارع المتنى عامسة قبل لفظا ومعنى والظاهر أن
لا فى ان لا يمر زائدة لتوكيد على حد لن لا يعلم أهل الكتاب أى لان يعلم قبل وقد تجاب بجملة
اسمية للدلالة على استقرار الجزاء نحو ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة الخ لان بين الاسم والمضى
تشابه من حيث قبول اللام والاصح ان جملة لمثوبة الخ مستأنفة فاللام لا ابتداء وفى جواب
قسم مقدرا لا فى جواب لوبل هى فى الوجهين للتمنى لا تحتاج لجواب كفى التوضيح والتقى على سبيل
الحكاية أى انهم يحال يتنى العارف بها ايمانهم تلهف عليهم ويحتمل انها شرطية حذف جوابها
أى لا يبيوا (قوله مثبتا) أى ماضيا مثبتا (قوله منقيا بلم) أى مضارعاً منقيا بلم (قوله لم تعجبهم اللام)
أى لانهم لا تعجب منقيا بغير ما كفى التصريح لما يلزم فيه من ثقل اجتماع اللامين لا ابتداء غالب
أدوات التنى باللام والله أعلم

* (أما ولولا ولوما) *

فاعل بفعل محذوف والتقدير
لو ثبت أن زيدا قائم لاقمت أى
لو ثبت قيام زيد وقيل زال عن
الاختصاص وأن وما دخلت عليه
فى موضع رفع مبتدأ والخبر محذوف
والتقدير لو أن زيدا قائم ثابت
لأقمت أى لوقيام زيد ثابت وهذا
مذهب سيديويه (ص)
وان مضارع تلاءم صرفا

الى المضى نحو لو لوبى كفى

(ش) قد سبق أن لو هذه لا يليها
فى الغالب الا ما كان ماضيا فى المعنى
وذكر هنا أنه ان وقع بعدها مضارع
فانما انقلب معناه الى المضى كقوله
رهبان مدين والذين عهدتهم
يكون من حذر العذاب قعودا
لويستمعون كما سمعت كلامها

خروا لعزركم ما وسجودا
أى لو سمعوا ولا بد لو هذه من
جواب وجوابها اما فعل ماض
أو مضارع متنى بلم واذا كان
جوابها مثبتا فالأكثر اقترانه باللام
نحو لو قام زيد لاقام عمرو ويجوز
حذفها فتقول لو قام زيد قام عمرو
وان كان منقيا بلم لم تعجبهم اللام
فتقول لو قام زيد لم يقيم عمرو وان
نقى بما فالأكثر تجرده من اللام نحو
لو قام زيد ما قام عمرو ويجوز اقترانه
بما نحو لو قام زيد ما قام عمرو (ص)

* (أما ولولا ولوما) *

أما كهما ين من شئ وفا

لتولواها وجوبا ألفا

(قوله أما كهما الخ) المراد انهما انانية عنهما وفائة مقامهما كفى الشارح لانها بعناهما باجتماع
حرف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل (قوله وفا الخ) كالاستدراك على ما قبله لماسعره وقام مبتدأ
خبره جملة ألف وألفه للاطلاق ووجوب حال من ضمير ألف الراجع للفاء وتلومفعوله ان بنى

لنفسه على زيادة اللام للثبوتية والاتعلق بمحذوف حال من نائب فاعله أى ألف الفاء حال كونه
مما حبا لتالي نالها وعلى هذا الاعراب فلا مسوغ للابتداء بقا الآن تجعل الجملة حالا لازمة من
أما فيسوغ على حد * سرينا ونجهم قد أضاء ويمكن جعل قوله لتلوصفة لتأفيس وغيا أى وفا
مصاحبة لتلوتلوها ألف وجوباً فتأمل (قوله أما حرف تفصيل) أى غالب الادعاء على المختار ومن غير
الغالب أما زيد فمطلق ومن التزم فيه التفصيل يدل فقد تكلف بتقدير القديم الاخر ومجمل يشملهما
لكن قال الموضح في الحواشي الحق ان ذلك لا يقال الا عند التردد في شخصين نسباً أو أحدهما الى
الانطلاق فتقول أما زيد فمطلق أى وأما غيره فلا فهمى على هذا التفصيل انه تصريح والحق ان
ذلك لا يتأتى في كل المواضع اذ التزامه في نحو ما بعد فاقول كذا لا يتحقق ثبوتاً بتقدير المجمل
والمقابل كأن يقال الا زمان مختلفاً ما بعد كذا فاقول وأما قبله فلا ونقل حفيد العاصم عن
الزنجشري ان التفصيل اما مجمل سابق أو متعد في الذهن يختار المالك من مابهم ويترك ما عداه
ومنه ما بعد فلا تقدير على هذا الا انه مخالف لاكثر النحاة اه واذا كانت التفصيل فاما أن تكرر
مع كل الاقسام كما ما السفينة وأما الغلام الخ أو يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو فاما الذين
آمنوا بانته واعتصموا به الخ أى وأما غيره فبضم فبضم وذلك أو بكلام يذكرفه وضعه نحو فاما الذين
في قلوبهم زيغ الخ أى وأما الذين آمنوا فمما يكون علمه الى ربههم بدليل والراهم خوض في العلم الخ (قوله
متام اداة الشرط) أى دائماً فلا تغارقه كالتركيد ولذا قال الموضح هي حرف شرط وتو كيد دائماً
وتفصيل غالباً وصرح السارح انها غير موضوعة للشرط بل نائبية عنه ومتضمنة معناه وهو
ما صرح به غيره وادخلوا دليل على شرطية الزوم الفاء بعدها ولا تصلح للعطف اذ لا يعطف المبتدأ
على خبره في نحو وما مر ولا الفعل على مفعوله في نحو فاما اليتيم فلا تقهر وهكذا ولا للزيادة لعدم
الاستغناء عنها فتعينت للجزاء وكونهما زائدة لازمة كالباء في أقبل به باطل لان اللزوم غير مقتض
ينافي الزيادة بخلاف اللزوم في أقبل به ففرق قبح اسناد صورة الامر الى الظاهر فان قيل لو كانت
للشرط اتوقف جوابها على شرطها مع انك تقول أما علم افعالم ولا شك انه عالم ذكرت ان العلم لا
أجيب بانه من إقامة السبب مقام المسبب أى مهم ما تذكر العلم فانت محق لانه عالم ومثله كثير وأما
كونها للتركيد فقل من ذكره وقد أحكم الزنجشري شرحه بما وصله ان جوابها لما كان معلقاً على
الحقق وهو وجود شئ في الدنيا بدليل تقديرها به ما يمكن من شئ فأقادت تحققة ووقوعه لاحالة
اذ مادامت الدنيا لا تتحول عن وجود شئ فلا تذكر الا عند قصد التحقيق (قوله ولهذا فسر هاسيدوبه
الخ) قد يقال هذا التفسير لا يدل الا على نيابة عن الاداة فقط والفعل محذوف بعدها وانما ذكره
في التفسير لبيان ذلك المحذوف ويؤيد ذلك قول ابن الحاجب انهم التزموا حذف الفعل بعد ما وأن
يتبع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح انه جزم من الجملة الواجبة بعد
الفاء قدم عليها القصد والعوضيه وكرهه تلوا الفاء أما اه صبان قوله فلذلك لزمها الفاء أى لكون
المدكور بعدها جواب الشرط الذي نابت عنه لزمها الفاء التي تدخل الجواب بقاء بحق ما حذف
وابقاء لآثره في الجملة فلزوم الفاء انما هو انيابة عن الاداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع في بعض
العبارات لانهم لم تنب عنه كما مر ولو سلم فالفاء ليست له بل لنفس الاداة لانها هي العاملة في الجواب
على المختار فان قلت الفاء لا تلزم في جواب الشرط الا اذا لم يصلح مباشرة الاداة كما مر فلم تستأما
مطلقاً أجيب بانه لما كانت شرطية خفية لكونها بطريق النيابة تجعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها
وقال الرضى لانها ما حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح عملها في الجزاء فلزمها الفاء وامتنع جزمه ولو
مضارعا (قوله والاصل مهم الخ) فهما اسم شرط مبدأ وفي خبره الخلاف السابق ويمكن امانامة

(ش) أما حرف تفصيل وهي قائمة
مقام اداة الشرط وفعل الشرط
ولهذا فسر هاسيدوبه به ما يمكن
من شئ والمذكور بعدها جواب
الشرط فلذلك لزمها الفاء نحو أما
زيد فمطلق والاصل مهم ما يمكن من
شئ فتزيد منطلقاً فانبتت أما من باب
مهما يمكن من شئ فصارت أما فزيد
منطلق

ثم أخرت الفاء الى الخبر فصارت ما زيد في شرطه وان هذا قال وفان قلت لو لم يأتها وجوباً لكان (ص) (١٣٣)

فان علمنا ضميرهم ما أو ناطقة فهو واسمها وخبرها محذوف أي موجودا ومن شيء بيان لمهملات التعميم
ودفع ارادة نوع بعينه وقبل من زائدة وشئ فاعل يكن وحيداً محذوفاً بطل جله الخبر بالابتداء اعادته
بعينه لان مهمل ما معناه شيء واقعا خاص بالجمهور مهمل ما بالتقدير لعدم مناسبة غيرها لان ان الشك
والشرط هنا محقق وأما استدعي زيادة المقدر للزومها الاضائة وغيرها خاص بقيل كالزمان
في متى والعاقلة في من وغيرها في ما والمراد هنا التعميم ووجود شيء مما لكن هذا انما يتم على القول
بأن مهمل ما أعم من ما لا على انما بعينها وحكي المصريح عن بعضهم تقديرها بان لانها أم الباب أي
ان أردت معرفة حال زيد فهو ذاهب فحذفت ان وشرطها وأثبت أم ما فيها ما (قوله ثم أخرت
الفاء) أي اصلا حالنا لفظ لكرامة تلوا الفاء ما ولو لوجود صور عطف بلا معطوف عليه فزحوا
الفاء عن موضعها وقصاوا بينهم ما يجوز من الجواب وذلك واحد من ستة امما بالابتداء كذا قال الشارح
أو بالخبر كما في الدار فزيد أو باسم منصوب بما بعد الفاء لفظا فاما اليتيم فلا تقهر أو محذولا أو ما
بضمه ربك فحذفت أو بمنصوب محذوف يفسر ما بعد الفاء أو ما معطوف فهديتا هم على نصب محمود
ويجب تقدير عامله بعد الفاء لثلاثا بكثر الفاصل بينهما وبين أو ما أو نظرف كما ما اليوم فاضرب زيدا
والختار عند المصنف أنه معمول للجواب لالفعل الشرط المحذوف ولا لاما الثانية عنه ليكون
المعلق عليه مطلقا فيكون أبلغ في تحقق الجواب ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فقبلها الامع أما
لكونها من حقاقة عن مكانها كما مر السادس بحمل الشرط دون جوابه فاما ان كان من المقربين
فروح أي جزاءه روح فحذفت جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس لثلاثا بكثرها
ولان قاعدة اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد انه لا سبقة لهما فالتوصل اما باسم واحد ومنه
الموصول مع صلته أو بما هو في حكمه بحمله الشرط لا بالكثر الا بالجملة الداعية ان تقدمها فاصل
كما ما اليوم رجحت الله فالامر كذا اهـ أشهوني والظاهر ان مثلها الجملة الاعتراضية كما سأتى عن
الهمع في آية فاما الذين اسودت وجوههم (قوله فاما القتال الخ) مبتدأ خبره جملة لا قتال لديكم
والرابط اعادة المبتدأ بالفظم والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم قول محذوف للضرورة وقد يقال
يصح تقدير القول أي فأقول لا قتال لديكم والرابط حينئذ ما مر أو محذوف أي فيه أي في شأنه
ولاشك في صحة الاخبار والمعنى حينئذ خلا فالمنع وقوله سير اسم لكن وخبرها محذوف أي
ولكن سير لديكم أو هو مصدر محذوف واسم لكن محذوف أي ولكنكم تسبون سيرا وعراض
المواكب بكسر العين المهمل وبالفصل المجبة شقها وانما فيها (قوله قال كثره عند حذف القول
معها) ظاهرة بعمالمفهوم المتن ان حذفها حينئذ كثير في قيد جواز ابقائها مع حذف القول
على قلة وهو ظاهر الهمع وصرح الاشعري بالتوضيح بجواب حذفها مع القول استغناء عنها
بالقول وحكي في الهمع قولنا يمنع حذفها ولو منع القول للضرورة وان الجواب في الآية قد وقوا
والاصل في قتال لهم ذوقوا حذف القول واتقلت الفاء للمعقول وما بين الموصول والفاء اعتراض
فتملخص في حذف الفاء مع القول ثلاثة أقوال (قوله ما بال رجال) الاولى في هذا عدم تخريج
على القليل لجواز تقدير فاقول ما بال الخ وأظهر منه قول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة
طافوا طوافا واحدا فانه اخبار بشئ مضى لا يصح فيه تقدير القول (قوله اذا امتناعا) مفعول
لعمد أي ربطا امتناعا لشيء بوجود غيره (قوله الاعلى المبتدأ) أي ولو ضمير امتناعا كولا مولودا
فانما وان كانت في ذلك حرف لا يتعلق بشئ عند سيبويه لكن مجرورها في محل رفع بالابتداء
وخبره محذوف وجوبا (قوله من جواب) أي بجواب لو في شروطة المارة وقد يحذف الدال على نحو
ولو لا فضل الله عليكم ورحمته وان الله نواب حكيم أي اهلككم (قوله غالبا) من غيره في المبتدأ

وحذف ذي العاقل في تنزيها

لم يك قول معها قد نبذا

(ش) قد سبق أن هذه الفاء ملتزمة

الذكر وقد جاء حذفها في الشعر

كقول الشاعر

فأما القتال لا قتال لديكمو

ولكن سيرا في عراض المواكب

أي فلا قتال وحذفت في التنزيها أيضا

بكثره وبقله قال كثره عند حذف

القول معها كقوله عز وجل فاما

الذين اسودت وجوههم أ كثرتم

بعد ايمانكم أي في قتالهم أ كثرتم

بعد ايمانكم والقيل ما كان

بجلافة كقوله صلى الله تعالى عليه

وسلم أما بعد ما بال رجال يشترطون

شروطا ليست في كتاب الله هكذا

وقع في صحيح البخاري ما بال يحذف

الفاء والاصل أما بعد ما بال رجال

حذفت الفاء (ص)

لولا ولوما يلزمان الابتداء

اذا امتناعا بوجود عقدا

(ش) لولا ولوما استعمالا أحدهما

أن يكونا دالين على امتناع الشيء

لوجود غيره وهو المراد بقوله اذا

امتناعا بوجود عقدا ويلزمان

حينئذ الابتداء فلا يخلان الا

على المبتدأ ويكون الخبر بعدهما

محذوف وجوبا ولا بد لهما من جواب

فان كان مبتدأ تقرر باللام غالبا وان

كان منقبا عما تجرد عنها غالبا وان

كان منقبا لم يقرن بها نحو لولا

زيدا كرمك ولو ما زيد لا كرمك

ولو ما زيد ما جاء عمرو ولو ما زيد لم يحيى

عمرو فزيد في هذه المثل ونحوها

مبتدأ وخبره محذوف وجوبا

والتقدير لولا زيد موجود وقد سبق

ذكر هذه المسئلة في باب الابتداء

(ص) وبما التخصيص من وهلا * ألا وأوليهما الفعلا (ش) أشار في هذا البيت الى الاستعمال الثاني للولا ولوما وهو الدلالة على التخصيص ويختصان حينئذ بالفعل نحو (١٣٤) لولا ضربت زيدا ولوما قتلت بكرا فان قصدت بهما التوبيخ كان الفعل ماضيا وان

قصدت بهما الحدث على الفعل كان مستقبلا بمنزلة فعل الامر كقوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين أي لينفروا بقيمة أدوات التخصيص حكمها كذلك فتقول هلا ضربت زيدا والا فعلت كذا والا مخففة كالا مشددا (ص)

وقد يابها اسم بفعل مضمر علق أو بظاهر مؤخر (ش) قد سبق أن أدوات التخصيص تختص بالفعل فلا تدخل على الاسم وذلك في هذا البيت أنه قد يقع الاسم بعدها ويكون معمولا بالفعل مضمر أو تفعل مؤخر عن الاسم فالاول كقوله

الان بعد الحاجة تلوني هلا التقدّم والقول صحاح قال تقدم مرفوع بفعل محذوف تقديره هلا وجد التقدم ومثله قوله

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بنى ضو طرى لولا الكمي المقنعا فالكمي مفعول بفعل محذوف والتقدير لولا تعدون الكمي المقنع والناثي كقولك لولا زيدا ضربت فزيدا مفعول ضربت

(ص) (الاعراب بالذي والالف واللام)

ما قيل أخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدأ قبل استقر وما سواهما فوسطه صلة عائدها خلف معطى التكملة نحو الذي ضربته زيد فذا ضربت زيدا كان فادرا لما أخذنا

* لولا زهير جفاني كنت معذرا * وفي المنقبي ما قوله لولا رجاء اناء الظاعين لما * أبقت نواهم لنا وروحا لا جسدا (قوله وبهما الخ) متعلق عزاء ميزوا التخصيص مفعوله وهلا عطف على الهام من بهما أو مبتدأ محذوف خبره أي كذلك وألا لا عطف على هلا محذوف العاطف (قوله فان قصدت بهما التوبيخ) أي بالولا ولوما وكذا هلا وألا فانها كلها ترد لتوبيخ أي اللوم على ترك الفعل والتنديم أي الايقاع في الندم وحينئذ تختص بالماضى لفظا ونحو لولا جاء عليه بأربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا ومنت هلا التقدم في البيت الاتي أو تأويلا كقوله لولا الكمي الخ أي لولا عددتم وانما قال تعدون لحكاية الحال اه أشموني (قوله كان مستقبلا) أي لفظا كهللا ضربت زيدا أو معنى كما مثله (قوله والا مخففة الخ) أي فيكون للتخصيص نحو ألا تقتاتون قوما نكثوا ولم يذكروا في التسهيل لان أكثر مجيئ العرض وهو كالتخصيص الا انه طلب لمن لا زعاج فيجتمعا انذ كرها هنا لما شاركها هلا في الاختصاص بالفعل لافي التخصيص فتكون أدواته أربعة فقط وهو المشهور وللإشارة الى أنها قد تأتي له كالاتية فتكون خمسة (قوله بفعل مضمر) متعلق بعلى الواقع صفة لاسم وقوله أو بظاهري أي أو بفعل ظاهر وقديع بعد هاهما مبتدأ وخبر فيكون الفعل المضمر كان الشاينة نحو * فها نفس لي شفيها * (قوله الان بعد الخ) قيل محذوف الهمزة ونقل حركتها اللام واعله الرواية والا فالوزن صحيح مع الهمزة واللباحة من لم يعلم بعد لم تلونني من حيث الرجل اذا لفته وقوله والقاب صحاح أي خالية من الغضب عاهرة بالود (قوله تعدون عقر النيب) بكسر النون جمع ناب وهي المسنة من النوق وبني منادى وضو طرى بفتح الضاد المعجمة وسكون الواو وفتح الطاء والراء المهملتين المرأة الخنقاء والكمي الشجاع المتكلم في سلاحه أي المتغنى به والمقنع الذي على رأسه يضة الحديد والله أعلم

(الاعراب بالذي والالف واللام)

(قوله ما قيل الخ) مام وصول مبتدأ خبره لفظ خبري جله قيل أخبر صلاته والعائد الهاء في عنه والذي مقصود لفظه أو لارتاناسا فاصلا له ومبتدأ حال من الذي الثاني وقبل بالضم متعلق باستقر وهو حال ثانية امامترادفة أو متداخلة (قوله وما سواهما) أي سوى الاسم الذي قيل أخبر عنه وسوى لفظ الذي من بقية الجملة (قوله خلف معطى التكملة) هو الضمير الذي بخلاف الاسم المظلوب الاخبار عنه وهذا الاسم هو معطى التكملة أي يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فانه يصير خبرا بعد ان كان مفعولا ماثلا (قوله لامتحان الطالب) أي فيسمى باب الامتحان وبعضهم يسميه باب السبيل أي سبيل كلام من آخر وكثيرا ما يصاغ هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوى لحكم لان فيه اسنادين الى الضمير وإلى الظاهر أو القصر في نحو الذي قام زيد رداعلى من اعتد خلافة أو شر كته أو تشويق السامع كقول واصف نافقة صالح

والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جناد (قوله كما وضعوا باب التمرين) هو المسمى بسباب الابنية وضعوه لامتحان الطالب في ان تصريف كان يقال كيف تبنى من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه الا من برع فيه كما لا يحسن الجواب هنا الا بالبراع في العربية لا ينشأه على جميع أبوابها وجواب ذلك قرأى كسكرى وأصله قرأ أي همزة زينة كجعفر

(ش) هذا الباب وضعه النحويون لامتحان الطالب وتدرسه كما وضعوا باب التمرين في التصريف لذلك فاذا قيل لك قلبت أخبر عن اسم من الاسماء بالذي فظاهر هذا اللفظ أنك تجعل الذي خبرا عن ذلك الاسم لكن الامر ليس كذلك بل المفعول خبرا هو ذلك الاسم والخبر عنه انما هو الذي كما ستعرفه فقل ان الباء في بالذي

بمعنى عن فكأنه قيل أخبر عن الذى والمقصود أنه اذا قيل لك ذلك ففى بالذى واجعله (١٣٥) مبتدأ واجعل ذلك الاسم خبرا عن الذى

وخذا الجملة التى كان فيها اذلك الاسم فوسطها بين الذى وبين خبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة للذى واجعل العائد على الذى الموصول ضميرا يجعله عوضا عن ذلك الاسم الذى صيرته خبرا فاذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك ضربت زيدا فتقول الذى الذى ضربته زيد فالذى مبتدأ وزيد خبره وضربه صلة الذى والهاء فى ضربته خاف عن زيد الذى جعلته خبرا وهى عائدة على الذى (ص)

وبالذين والذين والذى

أخبر صرا عا وفاق المنبث

(ش) أى اذا كان الاسم الذى قيل لك أخبر عنه مثنى ففى بالموصول مثنى كالذين وان كان مجموعا ففى به كذلك كالذين وان كان مؤنثا ففى به كذلك كالتى والحاصل أنه لا بد من مطابقة الموصول للاسم المخبر عنه به لانه خبر عنه ولا بد من مطابقة الخبر للمخبر عنه ان مفردا ففرد وان مثنى فمثنى وان مجموعا فمجموع وان مذكر فمذكر وان مؤنثا فمؤنث فاذا قيل لك أخبر عن الزيد من ضربت الزيد قلت الذى الذى ضربته الزيد وان اذ قيل لك أخبر عن الزيد من ضربت الزيد قلت الذى الذى ضربته الزيد وان اذ قيل لك أخبر عن هندا من ضربت هندا قلت التى التى ضربتها هندا (ص)

قبول تأخير ونوعه

أخبر عنه ههنا قد حتم

كذا الفى عنه بأجنى أو

بعض شرط فراع ما رعا

(ش) بشرط فى الاسم المخبر عنه

بالذى شروط أحدها أن يكون

قابلا لتأخير فلا يخبر بالذى عماله صدر الكلام

قلت الثانية يا ثم ألفا ماسيا فى الابدال قال أبو علي النابسى سألت ابن خالويه بالسام عن مسئلة فاعرف السؤال وقد أعدته ثلاثا وهى كيف تبني من وأى مثل كوكب على لغة من قرأ قد افلح بالنقل ثم تجتمع بالواو والنون ثم تضيفه لنفسك وجوابها ان أصله ووأى ككوكب قلبت اليه ألفا التحركها وفتح ما قبلها فصار ووأى كسكرى ثم حذف الهزة لنقل حركتها الى الواو الساكنة فصار ووأى كفتى فاجتمع واوان أول الكلمة قلبت الاولى همزة فصار ووأى فاذا جمعت قلت أو ون بحذف الالف آخره لاسكونه ماع واو الجمع كافى مصطفىون فاذا أضفته لنفسك قلت أوى بذف النون للاضافة وقلب واو الجمع ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء صبان (قوله بمعنى عن) أى وعنه بمعنى به أى أخبر عن الذى بذلك الاسم وقيل الباء سببية أى أخبر عن ذلك الاسم بسبب التعبير عنه بالذى أو للاستعانة أى أخبرته وصلا الى هذا الاخبار بالذى (قوله ففى بالذى الخ) حاصله خمسة اعمال الابتداء بالذى وتأخير ذلك الاسم ورفع على الخبر به وجعل ما بينهما أصالة الذى وان تجوهر فى المكان الذى كان فيه الاسم ضمير مطابقة له فى معناه واعرابه وكذا مطابقة الموصول لانه عائد به ويلزم كونه غائبا وان كان خفيا عن ضمير متكلم أو مخاطب لان الموصول فى حكم الغائب فاذا قيل أخبر عن التاء من ضربت زيدا قلت الذى الذى ضربت زيدا انما فعلت ما ذكر من الاعمال لان التاء اذا أخرت لا يمكن النطق بها مع كونها ضميرا متصلا فلذا جئنا بآباء بدلها والضمير الخلف عنها مستتر فى ضرب أو عن بكر من ضرب زيدا بكرا قلت الذى الذى ضربته زيدا بكرا ففى خبره خاف عن بكر قدمت على الفاعل مع ان بكر اسكان مؤخر الامتناع فصل الضمير مع امكان اتصاله ويجوز حذفها لانه عائد مستصوب بفعل أو عن زيد من زيد أبوك قلت الذى هو أبوك زيد أو عن أبوك قلت الذى زيد هو أبوك فتجوز ان يكون ذلك الاسم تقديم أو تأخر أو عن زيد من جاء زيدو بكر قلت الذى جاء هو بكر زيدو بكر الخلف المستتر فى جاء ليصبح العطف عليه أو عن زيد من مررت بزيدو بكر قلت الذى مررت به وبكر زيد باعادة الجار فى المعطوف على الضمير الخلف عند غير المصنف أو عن رغبة من جئت رغبة فيك قلت التى جئت لها رغبة فيك فتجوز حذف المفعول له باللام لان الضمير يرد الاشياء الى أصولها أو عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة قلت الذى صمت فيه يوم الجمعة بجزء الخلف بى لما ذكر وقس على ذلك (قوله وبالذين الخ) أى وكذا الاثنين واللاتى واللاتى واللاتى لا يغير ذلك من الموصولات ولو قال وبفروع الذى نحو التى لوفى بذلك (قوله اذا كان الاسم الموصول) كذا فى نسخ والصواب حذف لفظ الموصول (قوله المخبر عنه به) أى بالموصول أى بسببه على ما تقدم وقوله لانه أى الاسم خبر عنه أى عن الموصول (قوله قبول الخ) شروع فى شروط الاسم المخبر عنه بعد أن بين كيفية الاخبار وهذا الباب منحصر فى هذين الطرفين (قوله قد حتم) خبر عن قبول فالفه للاطلاق لا للتنبيه لان الضمير لا يضاف الى المضاف اليه (قوله كذا الفنى) بالقصر أى الاستغناء أما الممدود فهو التفتى بالالحن وهو مبتدأ خبره شرط لا العكس لانه نكرة فلا يخبر عنه بالمعرفة وكذا حال من الضمير فى شرط لتأويله بشرط أى حال كونه مثل ذلك القبول فى التخصم (قوله بشرط فى الاسم الخ) أقاد انه لا يدخل فى هذا الباب للفعل ولا للتعرف الا اذا قصد لفظهما كضرب من ضرب فعلا ماض فتقول الذى هو فعل ماض ضرب (قوله قابلا للتأخير) أى بنفسه أو ببدله كما مر فى التاء من ضربت زيدا (قوله عماله صدر الكلام) أى لان الخبر هنا واجب التأخير عند الجهل برفقوته الصدرة ومثله ضمير الفصل على انه اسم لثلاث بقوته لزوم التوسط وأجازا لمبردوا بن عصفور تقديم الخبر هذا فله يخبر عماله الصدرة مع تقدمه فلو قيل أخبر عن أيهم من أيهم قائم قلت أيهم الذى هو قائم على ان أيهم خبر مقدم عن الذى أو عن من فى من

قابلا لتأخير فلا يخبر بالذى عماله صدر الكلام

(ص) وأخبروا هنا بأل عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدم ما ان صح صوغ صله منه لال * كصوغ واق من وقى الله البطل (ش) يخبر بالذي عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية فتقول في الاخبار عن زيد من قولك زيد قائم الذي هو قائم زيد وتقول في الاخبار عن زيد من قولك ضرب زيد الذي ضربه زيد ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم الا اذا كان واقعا في جملة فعلية وكان ذلك الفعل مما يصح ان يصاغ منه صله الالف واللام كاسم المفعول ولا يخبر بالالف واللام عن الاسم (١٣٧) الواقع في جملة اسمية ولا عن الاسم الواقع في جملة فعلية فعلها غير متصرف

كالرجل من قولك نعم الرجل اذ لا يصح أن يستعمل من نعم صله للالف واللام وتخبر عن الاسم الكريم من قولك وقى الله البطل فتقول الواقى البطل الله وتخبر أيضا عن البطل فتقول الواقيه الله

البطل (ص)

وان يكن مارفعت صله آل

ضمير غيرها أبين وانفصل

(ش) الوصف الواقع صله لال ان

رفع ضميرا فاما أن يكون عائدا على

الالف واللام أو على غيرها فان كان

عائدا عليها استبروان كان عائدا على

غيرها انفصل فاذا قلت بلغت من

الزيدين الى العمرين رسالة فان

أخبرت عن التاء في بلغت قلت المبلغ

من الزيدين الى العمرين رسالة انا

ففي المبلغ ضمير عائدا على الالف واللام

فيجب استتاره وان اخبرت عن

الزيدين من المثال المذكور قلت

المبلغ أنا ثم هما الى العمرين رسالة

الزيدان قائما فروع بالمبلغ وليس

عائدا على الالف واللام لان المراد

بالالف واللام ههنا شئ وهو الخبر

عنه فيجب ابراز الضمير وان أخبرت

عن العمرين من المثال المذكور

قلت المبلغ أنا ثم الزيدين اليهم

رسالة العمرين فيجب ابراز الضمير

كما تقدم وكذا يجب ابراز الضمير اذا

أخبرت عن رسالة من المثال المذكور

لان المراد بالالف واللام ههنا الرسالة

المجرورون جاره (قوله عن بعض ما) أي بعض تركيب يكون فعله مقدما أي على سائر أجزائه لا مطلقا بأن تكون الجملة فعلية ولم تقدم على الفعل شئ من أجزائها فلا يخبر بأل في زيد اضربت لانه يجب الترتيب في وضع اجزاء الجملة فيلزم حينئذ الفصل بين آل وصلتها أعني الوصف المصوغ من الفعل (قوله كصوغ واق) الظاهر انه خبر لمخدوف أي وذلك كصوغ واق لانه مثال لما مر وليس فيه اشارة لشرط زائد حتى يجعل صفة المصدر مخدوف أي صوغنا كصوغ واق (قوله الا اذا كان الخ) أي يشترط زيادة على ما مر أربعة شروط فعلية الجملة وتقدم فعلها وتصرفه واثباته وأشار المصنف لهذين بقوله ان صح الخ لان صله آل لا تصاغ من جامد ولا منقضي (قوله الواقيه الله) وذكر الهاء واجب لان عائدا آل لا يحذف الا ضرورة (قوله فيجب ابراز الضمير) أي لبيان الصلة على غيرها هي له والله أعلم

* (العدد) *

هو ما وضع لكمية الاحاد ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلتين ومعنى المتقابل ان تزيد العلياء عليه بقدر نقص السدلى عنه كالاربعة فان حاشيتها الماخسة وثلاثة أو ستة واثنان أو سبعة وواحد ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك اربعة ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه ليس له حاشية سفلى وقبل عدد ولو قوعه في جواب كم واذا أريد بالحاشية ما يعم الصحيح والكسر دخل الواحد لان له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ما تزيد العلياء عليه من الكسر ولا تحتص بالنصف خلافا لمن توهمه كعشر مع واحد ونسبة اعشار فان العشر تنقص عنه بقدر الزيادة العلياء عليه فهم ما متقابلتان ونصف مجموعهما واحد والمراد بهذا اللفظ الله تعالى المعدود (قوله ثلاثة) مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذ كرا ومبتدأ خبره قل يحذف الرابط أي قلها وبالتاء حال منه لقصد لفظه أو نعمته وللشربة متعلق بقل (قوله ما آحاده الخ) أي معدود آحاده مذكرة فالعبرة بتذكير الواحد وتانيته وان كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة جماعات بالتاء على المختار وثلاث هزود بالتاء تبعاً لتذكير المفرد وتانيته هذافي الجمع اما اسم الجمع واسم الجنس فالعبرتين - ما انفسهما الا بواحد هما تقول ثلاث من القوم والغنم بالتاء لتذكيرهما وثلاث من الابل والحملى بالتاء لتأنيتهما - ما وثلاث من البقر بالتاء وعدمها لان البقر يذكرو ويؤنث (قوله في الضمير) أي مع تسكين عشرة قال تعالى وليال عشر (قوله في ثلاث الخ) الاولى قول الموضح في ثلاثة وعشرة وما بينهما النصه على دخول العشرة وانما لحقت التاء ههنا هذه الاعداد لانها أسماء جوع كزمر وفرة وأمة فخفها ان تؤنث كظواهرها فاستصحب ذلك مع المذكور لتسكين رتبته ثم حذف مع المؤنث فرأيت بينهما قصر مع وخروجها واحد واثنان فلا يجري فيها ذلك ولا يضافان الى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلين كما يقال ثلاثة رجال لان اللفظ الثاني فيه ما يغني عن الاول في افادة الوحدة والزوجية وينيد عليه بافادة جنس المعدود فجمعه معه لغو بلا فائدة (قوله ان كان مؤنثا) أي ولو مجازا وكذا المذكور كسبع ليل وثمانية أيام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر المعدود بعد اسم العدد كما مثله فلو قدم وجعل اسم العدد صفة له جازا جر أوها

(١٨ - خضري ثاني)

رسالة (ص) * (العدد) * ثلاثة بالتاء قل للعشرة * في عدما آحاده مذكرة في الضمير دوام المزا جر * جعلا بلفظ قلة في الاكثر (ش) تثبت التاء في ثلاثة وأربعة وما بعدهما الى عشرة ان كان المعدود بهما مذكرة او تسقط ان كان مؤنثا

وتركها كالمحذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كأنقله الامام النووي عن النخاعة
فاحفظها فانهم اعزيرة النقل كذا نقل عن شرح الكافية للسيد الصفوي وقوله كالمحذف أى
المعدود مع قصده فى المعنى فيجوز حذف التاء من المذكر كحديث وأتبعه ستا من شوال وأثبتها
فى المؤنث كعندى ثلاثة وتريد نسوة لكن نقل الاسقاطى عن بعضهم منع التالى أما اذا حذف
المعدود ولم يقصد أصلاً بل قصد اسم العدد فقط كانت كاهابا لتاء كذا ثلاثة خير من ستة وتنعى الصرف
للعمية الجنسية والتأنيث (قوله وبضاف) أى ما ذكر من الثلاثة واخواتها الى جمع ليطابقها
فى الجمعية وكذا فى القلة الأسمية وهذا الجمع هو مجزهاً ثروا جره على نصبه تحفة فاجذف التسوين
ويجوز جعله عطف بيان عليها كعمسة الثواب يتنوبنهما ولا نضاف لثلاثة لأن المائة
جمع فى المعنى اذ هى عشر عشرات فقط يبقها فى الجمعية والقلة وقد وقع الشعر ثلاث مئين شذوذاً أو
ضرورة وخرج بالجمع اسم الجنس كطير وبفرواسم الجمع كقوم ورخط فالأكثر جره عن نحو فخذ أربعة
من الطير وقد يضاف اليه ما على الصحيح نحو كان فى المدينة تسعة مائة ليس فيملا دون خمس ذود
صدقة فقول الشارح وأربع نساء لعل من المسموع (قوله الا الى جمع القلة) والغالب كونه من
اجوع التكسير وهى أفعلة تفعّل تفعّل تفعّل لان الثلاثة واخواتها أقرب اليه من جمعي
التصحيح فيقبل استعمالهما وان كانا للقلة أيضاً عند سيبويه كثلاثة أجددين وثلاث زينات
والكثير أحامد وزياب الان أهمل المكسر فلا يقلان كسبع بقرات وسهوات أو ندر كثلاث
سعادات وآيات لنذور سعاد وآى أو جاور ما أهمل كسبع سنبلات لجاورته بقرات (قوله فان لم
يكن الخ) مثل ذلك ما اذا شذج القلة أو ندر استعماله فيجعل كالمعدوم وبضاف للكثرة فالأول
كثلاثة قروء فان مقرده قروء يفتح فسكون وجمعه على أفعال شاذ والثانى كثلاثة شسوع فان اشباع
قليل الاستعمال فى جمع شسوع وهو أحد سبور النمل كذا فى الاثمنونى تبعاً للتوضيح ومقتضاه ان
ثلاثة قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلته والصواب ما فى الشارح كأن الناظم من جعله من
القليل لانه ان كان جمعا لقروء بالفتح فله جمع قلة قياسى وهو أقر كقلس وأقلس أولقرب بالضم فله
اقراء كأفعال وعلى هذا يحمل الشارح فقبه استعمال جمع الكثرة مع وجود جمع القلة القياسى
فيكون قليلاً (قوله نحو ثلاثة رجال) أى وجوار ودرهم وانظر اذا كان له جمع كثرة وتصحيح مع
أهمل قلته أو شذوذ كجوار وجاريات هل الأرجح الأول أم الثانى (قوله ومائة بالجمع) مبتدأ وسوغه
التقسيم ورد فى ماض مجهول أى تبسج خبره وبالجمع متعلق به ونزرا حال (قوله مائة وألفاً) أى
جنسهما ولو غير مفرد كما تثنى ثوب وثلاثة آلاف فرس (قوله الا الى مفرد) أى لاشتمال المائة على
العشرة والعشرين فاجتمع فيها ما تفرق فيهما فاخذت من العشرة الاضافة ومن العشرين الافراد
ولم يعكس نخفة هذا الجذف التسوين للاضافة وأما الالف فعوض عن عشرة مائة فعمول معاملتها
(قوله ومنه قراءة حرة الخ) أى فسنين تميز للمائة لشبهها بالعشرة اذ هى عشر عشرات كما ان تلك
عشرة آحاد ومن يتون مائة يجعل سنين بدلاً من ثمانية أو يبايناه لا تميز الثلاثين من وجهين جمع
تميز المائة ونصبه قال الزجاج ولا تقتضاه ان كل واحد من الثلاثمائة جمع من السنين اذ تميز المائة
واحد منها وأقله ثلاثة فأقل مالبشوا تسعمائة وهو باطل وهذا وارد على الجرايض اذ هو تغيير لا غير
الكن أجاب ابن الحاجب بأنه لا يلزم كون تميز المائة واحداً منها الا اذا كان مفرداً أما الجمع فلا يلزم
فيه ذلك كهموع العشرة فى قولك عشرة أثواب بل القصد به مجرد بيان الجنس والمساواة فى الجمعية
كأمر (قوله وأحد) أى المستعمل فى الاثبات واصل همزته الواو وقد يؤتى بها تنبيه على الاصل
فيقال واحد عشر ومعناه أول العدد وجمعه آحاداً أما الملازم للنفي فهو مزه أصلية ومعناه انسان

ويضاف الى جمع نحو عندى ثلاثة
رجال وأربع نساء وهكذا الى عشرة
وأشار بقوله جمعاً بلنظ قلة فى الأكثر
الى ان المعدود بهما ان كان له جمع
قلة وكثرة لم يضاف له عدد فى الغالب
الا الى جمع القلة فتقول عندى ثلاثة
أقلس وثلاث أنفوس ويقال عندى
ثلاثة قلوب وثلاث ندوس ومما جاء
على غير الاكثر قوله تعالى والمطلقات
يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
فاضاف ثلاثة الى جمع الكثرة مع
وجود جمع القلة وهو أقر فأن لم
يكن للاسم الا جمع كثرة لم يضاف
الا اليه نحو ثلاث رجال (ص)
ومائة وألف لفرد أضف

ومائة بالجمع نزارا قدرى
(ش) قد سبق ان ثلاثة وما بعدها الى
عشرة لا نضاف الا الى جمع وذ كر
هنا ان مائة وألفاً من الاعداد
المضافة وانهم لا يضافان الا الى
مفرد نحو عندى مائة رجل وألف
درهم وورد اضافة مائة الى جمع قليلاً
ومنه قراءة حرة والكسائى وليتوا
فى كهفهم ثلثمائة سنين بضافة مائة
الى سنين والحاصل ان العدد
المضاف على قسمين أحدهما
ما لا يضاف الا الى جمع وهو من
ثلاثة الى عشرة والثانى ما لا يضاف
الا الى مفرد وهو مائة وألف
وتنبيه ما نحو ما تنادى بهم والقادرهم
وأما اضافة مائة الى جمع فقليل
(ص) وأحد اذ كروصلته بعشر

مر بكا فاصدمعدود ذكر وقيل لدى التانيث احدى عشرة * والشين فيها عن تميم كسره ومع غير واحد احدى * مانهما فاعلت
فافعل قصدا * ولثلاثة وتسعة وما بينهما ان ربك ما قدما (ش) لما فرغ من (١٣٩) العدد المضاف ذكر العدد المركب فتر كب عشرة

مع مادونهما الى واحد نحو واحد
عشر واثنى عشر وثلاثة عشر
وأربعة عشر الى تسعة عشر هذا
للمذكور وتقول في المؤنث احدى
عشرة واثنى عشرة وثلاث عشرة
وأربع عشرة الى تسع عشرة
فلامذكرا حسدا واثنى وثلاث عشرة
احدى واثنى وثلاثمائة وما بعدها
الى تسعة فحكمها بعد التركيب
حكمها قبل فثبتت التاء فيها ان
كان المعدود مذكرا وتسقط ان كان
مؤنثا واما عشرة وهو الجزء الاخير
فتسقط التاء منه ان كان المعدود
مذكرا وتثبت ان كان مؤنثا على
العكس من ثلاثة فما بعدها فتمت قول
عندى ثلاثة عشر رجلا وثلاث
عشرة امرأة وكذلك حكم عشرة
مع احسد واحدى واثنين واثنين
فتقول احسد عشر رجلا واثنى
عشر رجلا باسقاط التاء وتقول
احدى عشرة امرأة واثنى عشرة
امرأة باثبات التاء ويجب وزمع
المؤنث تسكين الشين ويجوز ايضا
كسرها وهي لغة تميم (ص)
واول عشرة اثنى وعشرا
اثنى اذا نثى تشاؤن ذكر
واليالغفرالرفع وارتفاع بالالف
والفتح في جزأى سواهما ألف
(ش) قد سبق انه يقال في العدد
المركب عشر في التذكير وعشرة
في التأنيث وسبق ايضا انه يقال
احدى المذكر واحدى في المؤنث
وانه يقال ثلاثة واربعة الى تسعة
بالتاء للمذكور وسقطها للمؤنث
وذكرها انه يقال اثنا عشر للمذكر

ولا يستعمل في العدد ولا في الاثبات (قوله مر بكا) الاولى كسر كافه ليناسب فاصدى كونه حالا
من فاعل اذكر (قوله احدى عشرة) يجب سكون الشين للقافية اذهو في مقابلة كسرة آخر البيت
وان كان فتحها لغة وهو الاصل الا ان السكون افسح وهو لغة الجاز ولا تستعمل احدى
الامر كبة او معطوف عليها او مضافة كاحدى الكبر لا مفردة (قوله ومع غير واحد الخ) تقدير
البيت افعل في العشرة مع غير واحد واحد واحد ما فعلته فيها معهما اي من تانيثها للمؤنث وتذكيرها
للمذكور فالفاء زائدة وما فعلت مقصد لا فعل ومع ظرف لغو متعلق بالفعل أو حال من العشرة
المعروفة مما قبله ومتعلق بفعلت وافعل محذوف أى في العشرة وقصد اما بعنى فاصد الفعل
ومتوحيها اليه أو مقة قصد أى عاد لاقية وأقصد هذا البيت حكم العشرة اذ اركبت مع التسعة
فمادونها وبما بعده حكم التسعة فمادونها مع العشرة (قوله واما ثلاثة وما بعدها الخ) منه غناية
فاذا اركبت تكون كالحا قبل أى بالتاء في المذكر كعشبة عشر يوما ومخففها في المؤنث كعشاني
عشرة ليلة لكن فيها بعد الحذف حينئذ أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون
وفتحها واما اذا لم تر كب فان أضمنت الى مؤنث كانت بالياء لا غير كما مر في منع الصرف كعشاني
نسوة فيقدر عليها الضم والكسر ويظهر الفتح كالمقوض أو الى مذ كرفا التاء لا غير كعشبة رجال
وكذا ان لم تضاف والمعدود مذ كرفان كان مؤنثا فالكثيرا جرها كالمقوض كحافى من النساء
ثمان ومررت بثمان ورأيت غنابا بالسو بين لانه مصروف كالمتر ويقال رأيت غنابا بلاثونين
اسمها بجوار لفظا ومعنى ويقال حذف الباء مع اعراب اعلى النون كقوله
لها ثانيا أربع حسان * وأربع فغرها ثمان

(قوله واما عشرة الخ) انما خالف حكمها قبل التركيب دون الثلاثة واخواتها الكراعة اجتماع
تأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة كثلاثة عشر رجلا ولا كراهة اخلا لفظين معناه مؤنث من
العلامة في ثلاث عشرة امرأة ولم يعكس سبق الثلاثة واخواتها على العشرة فاستحققت الاصل
في العدد دونها ولان تأنيث الكلمة وتذكيرها انما يكون قياسا في آخرها وانما لم يبالوا باجتماع
تأنيثين في احدى عشرة وثنتى عشرة معانه ككلمة واحدة لا خلافتهم في الاول مع ان الالف
تجزأ الكلمة ولذا لم تسقط في تصحيح ولا تكسيرا اذ قالوا في جملة حيليات وحبالى يجب خلاف التاء
فتسقط كجفان وجنات في جنسة وبناء الكلمة على التاء في الثانى اذ لا واحد له من لفظه فكانت
كالاصل والتأنيث مستفاد من الصيغة (قوله ويجوز مع المؤنث تسكين الشين) ظاهره مع احدى
وغيرها الى تسع ويصرح به قول التوضيح واذا كانت العشرة بالتاء وهي مركبة سكنت شينها
في لغة الجاز كراهة توالي أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة وكسرها أكثر تميم تشبيها بتاء
كتف وبعض تميم يقيها على فتحها الاصلى وبه قرأ يزيد بن القعقاع وهو الاصح فأنفجرت منه
ثنا عشرة عينا اه وبذلك يعلم ان الجواز في كلام السارح باعتبار تعدد اللغات
والاقا السكون واجب عند الجاز بين فان حذف التاء فالشين بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين
حينئذ كقراءة أى جعفر احدى عشر كوكبا وقد قرئ اثنى عشر شهر بالسكون وفيه اجتماع
ساكنين (قوله وأول) أى اتبع أى اجعل لفظ عشرة تابعا لاثنتى الخ فعشرة مفعول أول واثنى
ثان وقوله اذا نثى نشر على ترتيب اللف وتشابها بقصر لغة أو ضرورة أو حذف همزة لاجتماعها
مع همزة أو وأقصد بذلك حكم اثنين واثنين اذ اركب التاء لا يتوهم انها في التذكير والتأنيث كالثلاثة

بلاثاء في المصدر والعجز نحو عندى اثنا عشر رجلا ويقال اثنا عشرة امرأة لأنه مؤنث بناء في المصدر والعجز ونبه بقوله والياء غير الرفع
على ان الاعداد المركبة

كلها مبنية صدرها وعجزها وتبنى على النسخ نحو واحد عشر بفتح الجزأين وثلاث عشرة بفتح الجزأين ويستثنى من ذلك اثنا عشر واثنا عشر فان صدرهما يعرب بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا كما يعرب المثنى وأما عجزهما فيبنى على الفتح فقول جاء اثنا عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا وممرت باثني عشر رجلا وحانت اثنا (١٤٠) عشرة امرأة ورأيت اثني عشرة امرأة وممرت باثني عشرة امرأة (ص)

ومع العشرين للتسعينا

بواحد كاربعين حينا
(ش) قد سبق أن العدد مضاف
ومركب وذكر هذا العدد المنفرد
وهو من عشرين إلى تسعين ويكون
بالنظ واحد للمذكر والمؤنث
ولا يكون مبنيا لا مفردا منصوبا
نحو عشرون رجلا وعشرون
امرأة ونذ كقول النيفر يعطف
هو عليه فيقال أحد وعشرون
واثنان وعشرون وثلاثة وعشرون
بالتاء في ثلاثة وكذا ما بعد الثلاثة
إلى التسعة للمذكر ويقال للمؤنث
أحدى وعشرون واثنان وعشرون
وثلاث وعشرون بلاثاء في ثلاث
وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع
وتلخص مما سبق ومن هذا أن أسماء
العدد على أربعة أقسام مضافة
ومركبة ومفردة ومعطوفة
(ص) وميزوا من كجمل ما

ميز عشرون فسويتهما
(ش) أي عجز العدد المركب كعجز
عشرين واخواته فيكون مفردا
منصوبا نحو أحد عشر رجلا
واحدى عشرة امرأة (ص)

وان أضيف عدد مركب
يبقى البناء عجزا قد يعرب
(ش) يجوز في الأعداد المركبة
إضافتها إلى غير عجزها ما عدا اثني
عشر فانه لا يضاف فلا يقال اثنا
عشر كواذا أضيف العدد المركب
فذهب البصريين أنه يبقى الجزآن

في حال تركيبها أما حكم العشرة فعلم من قوله ومع غير أحد الخ كما أن قوله وبالياء غير الرفع الخ معلوم من باب الأعراب لكن ذكره لدفع توهم بناءه معاً عند التركيب (قوله كلها مبنية الخ) أما العجز فله ضمته مع حرف العطف إذا اتصل بخمس وعشر مثلاً ولذلك يظل البناء والتركيب إذا ظهر العطف كقوله * كأنهم البدر ابن عشر وأربع * وهذا عام في عجزاً ثني عشر وغيره وأما الصدر فلانه يكثر كلة أو لوقوعه موقع ما قبل تاء التانيث في لزوم الفتح واعتراض بان جزء الكلمة وما قبل التاء لا يستحق البناء حتى يستحقه موقعه لانه وسط كلمة والبناء انما يكون في الآخر كالاعراب ولولم يلزم لوجب بناء صدر المركب المزجي مطلقاً ولو غير عددي إلا أن يقال تسويح في تسمية قحمة الصدر بناءً لما كلة العجز ولشبهها البناء في اللزوم وان كانت في الحقيقة قحمة بنية (قوله وتبنى على النسخ) انما بنيت على حركة اشعاراً بعروض البناء وكانت قحمة تخفيفاً لنقل التركيب (قوله يعرب بالالف) أي لعدم تركيبه بل عشر واقعة موقع نون المثنى وما قبل النون محل اعراب لانياء في جاء اثنا عشر رجلاً انما رفوع بالالف لانه ملحق بالمثنى وعشر مبنية على النسخ لتضمنه معنى العطف كما مر لا محل له من الاعراب لوقوعه موقع نون المثنى ولا يصح ان يقال انضمام اليه (قوله بواحد) أي منكره منصوب كما يعطيه المثال والحين بالكسر الزن (قوله النيفر) بفتح النون وشدة التفتية مكسورة وقد تخفف وأصله نيف كسبيود من نافي ينفو اذا زاد وهو كافى الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد الى العقد الثاني والعقد ما كان من العشرات أو المئات أو الألوف فطلق النيفر على الواحد فافوقه بخلاف بضعة ويضع فن ثلاثة إلى تسعة على المختار ولهم ما حكم الثلاثة في الافراد والاضافة والتركيب والعطف (قوله فيكون مفرداً منصوباً) أي عند الجمهور وأجاز النحاة جمعه مع كذا بظاير قوله تعالى اثني عشرة أسباطاً أمماً واجب بان أسباطاً بديل كل من اثني عشرة والتمييز محذوف أي فرقة لا تميز والواجب تذ كبر العديدين لان السبط مذ كرو وقال المصنف انه تميزاً أنت عدده لوصفه بالمؤنث وهو أم لأنه جمع أمة وبقتضاه موافقة القراء على جواز جمع تمييز المركب والافهم مشكل لكن قال بعضهم اذا كان كل واحد من المعدود جمعاً جاز جمع التمييز فان المعدود هو اقبائل وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد فوقع أسباط موقع قبيلة فتدبر (قوله وعجز) مبتدأ سوغه التفسير وقد يعرب خبره (قوله يجوز في الأعداد المركبة الخ) أي كما يجوز في غيرها فان العدد طاقاً يجوز اضافته إلى غير تميزه نحو عشرين وثلاثة زيد وحينئذ يستغنى عن التمييز فلا يذكر اسماً لا لانه لا يقول ثلاثة زيد إلا أن عرف جنسها وانما خص المركب لأجل قوله يبقى البناء الخ (قوله ما عدا اثني عشر) أي واثني عشرة لان عشر فيهما بمنزلة نون المثنى فلا يجامع الاضافة كالنون وحذفها يلبس بالاضافة إلى اثنين (قوله وقد يعرب العجز) أي لان الاضافة تزد الاسماء إلى أصولها من الاعراب ولذا استحسنه الاخفش وقال ابن عصفور انه الافصح لكن في التسهيل لا يقاس عليه ولم يعرب الصدر لان المضاف مجموع الجزأين فهما كاسم واحد اعرابه في آخره (قوله مع بقاء الصدر على بناءه) فيه المسامحة المارة بوجوه الكوفيين اعراب الصدر مضافاً إلى العجز مطلقاً واستحسنوا ذلك اذا أضيف خمسة عشر ك (قوله كفاً على) اما صفة

على بناءهم فقول هذه خمسة عشر ك ورأيت خمسة عشر ك وممرت بخمسة عشر ك بفتح آخر الجزأين وقد يعرب
العجز مع بقاء الصدر على بناءه فقول هذه خمسة عشر ك ورأيت خمسة عشر ك وممرت بخمسة عشر ك (ص) وصغ من اثنين فافوق إلى
عشرة كفاً على من فعلاً واختمه في التانيث بالتاء ومضى * ذكرت فاذا كرفاء لا يعبرنا (ش) بصاغ من اثنين إلى عشرة اسم موازن لفاعل
كما بصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثمان وثالث ورابع إلى عاشر بلاثاء في التذ كبرو بقاء في التانيث

(ص) وان ترد بعض الذي منه بنى وتضاف اليه مثل بعض بين وان ترد جعل الاقل مثل ما (١٤١) فوق فحكم جعل له احكاما (ش) انما فعل

المصوغ من اسم العدد استعمالا
أحدهما ان يفرد فيقال ثمان وثمانية
وثالث وثالثة كالسبع والثاني ان
لا يفرد وحيداً ما ان يستعمل مع
ما اشتق منه واما ان يستعمل
مع ما قبل ما اشتق منه ففي الصورة
الاولى يجب اضافة فاعل الى ما بعده
فتقول في التذكير ثاني اثنين
وثالث ثلاث ورابع أربعة الى عاشر
عشرة وتقول في التأنيث ثمانية اثنتين
وثالثة ثلاث ورابعة أربع الى
عاشر عشرة والمعنى احداً اثنين
واحدى اثنتين واحد عشر واحد
عشر وهذا هو المراد بقوله وان ترد
بعض الذي البيت أى وان ترد
بفاعل المصوغ من اثنين فافوقه
الى عشرة بعض الذي بنى فاعل منه
أى واحداً اشتق منه فاضف اليه
مثل بعض والذي يضاف اليه هو
الذي اشتق منه وفي الصورة الثانية
يجوز وجهان أحدهما اضافة فاعل
الى ما يليه والثاني تنوينه ونصب
ما يليه كما يفعل باسم الفاعل نحو
ضارب زيد وضارب زيد فتقول في
التذكير ثالث اثنين وثالث اثنين
ورابع ثلاثة ورابع ثلاثة وهكذا الى
عاشر تسعة وعاشر تسعة وتقول
في التأنيث ثالثة اثنتين وثالثة
اثنتين ورابعة ثلاث ورابعة ثلاثا
وهكذا الى عشرة تسعة وعاشرة تسعا
والمعنى جعل الاثنين ثلاثاً والثلاثة
أربعة وهذا هو المراد بقوله وان ترد
جعل الاقل مثل ما فوق أى وان ترد
بفاعل المصوغ من اثنين فافوقه
جعل ما هو أقل عدداً مثل ما فوقه
فاحكم له بحكم جعل من جواز
الاضافة الى مفعوله وتنوينه
ونصبه (ص)

للمفعول صغ المذوف أى صغ وزنا كفاعل من اثنين الخ أو الكافي بمعنى مشمل مفعوله وظاهر ذلك
مع قوله الاثنى فحكم جعل له احكاما فاعل المذكور مصوغ من لفظ اثنين وثلاثة الخ سواء كان
بمعنى بعض أو جعل وهو مسلم في الاول والاشتقاق من ألفاظ العدد سماعي لانها أسماء أجناس
غير مصادر كاستخبر الطين من الحجر وترتبت بديان من التراب ولا فعل لها جمعها وأما الثاني فاشتق
من الثنى والثالث والرابع وهكذا مصادر ثبتت الرجل وثالث الرجلين وربعت الثلاثة الخ وكما
من باب ضرب يضرب ضرباً بالاربعة والسبع والتسع فن باب شفع يشفع شفعاً لا ان يرجع الضمير
في قوله احكاما الى فاعل لا بقيد صوغه من اثنين أو بقدرهنا مضاف أى من مادة اثنين (قوله منه
بنى الخ) الهاء في منه واليه عائدة على الموصول الواقع على العدد ونائب فاعل بنى يعود الى فاعل
فأصله جرت على غير صاحبها كما يشير له الشارح في الحل ومفعول تضاف ضمير مفعول يعود الى
فاعل أيضاً ومثل بعض حال منه أى حال كون فاعل مثل بعض في معناه أو في اضافته الى كلمة قوله
أحدهما ان يفرد أى عن الاضافة بعدد وعن لفظ عشرة ومعناه حينئذ واحد مصوف بكونه
ثالثاً ورابعاً أى في المرتبة الثالثة والرابعة كالباب الرابع والمقامة الثانية لا مطلقاً واحداً كفى
التوضيح وهذا هو المراد بقوله وضع من اثنين الى آخر البيتين (قوله والثاني ان لا يفرد الخ) تحته
استعملان ذكرهما المتن بقوله وان ترد بعض الخ وبقوله وان ترد جعل الخ فاستعملانه مع غير
العشرة ثلاثة وسبأني لا معها ثلاثة أخرى ومع العشر بن واحد فجعله استعمالاً فاعل العدد
سبعة كفى التوضيح (قوله والمعنى احداً اثنين) عبارة التوضيح وشرحه مع زيادة الوجه الثاني في
فاعل ان يستعمل مع أصله الذي صيغ هو منه ليعيد ان الموصوف بعض تلك العدة المعينة لا غير
كخامس خمسة أى بعض جماعة من خمسة أى واحد منها لا زائد عليها ويجب حينئذ اضافة
لأصله كما يجب اضافة البعض لكلمة كيد زيد فلا ينصب ما بعده على الاختيار لانه اسم جامد بمعنى بعض
فلا يعمل النصب قال الله تعالى اذا خرج الذين كفروا الى اثنين لقتل الذين قالوا ان الله ثالث
ثلاثة اه وصريح ذلك انه لا يعتبر في الموصوف اضافة بمعنى ذلك الاسم أى بكونه ثالثاً ورابعاً
مثلاً كما يعتبر في الحالة الاولى فيصيح في نحو عاشر عشرة ان يكون في الرتبة الاولى ولا يجب كونه في
العاشر اذ يعنى الآية ان المراد بثاني اثنين وثالث ثلاثة كونه في الرتبة الثانية أو الثالثة بل
المراد انه بعض تلك العدة لا زائد عليها بلا نظر لكونه ثانياً أو غيره فبقي الصبان عن الجاحي
يخالف ذلك غير سديد فأماله (قوله ونصب ما يليه به) اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال والاعتين
اضافته لانه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فعله كما مر (قوله ثالث اثنين الخ) ظاهره انه لا يقال
ثاني واحد وأجاز بعضهم ونقله عن العرب ورجحه الدماميني بان معناه مصير الواحد اثنين بنفسه
ولا مانع منه (قوله مثل ما فوقه) أى بدرجة فقط فلا يقال رابع اثنين (قوله وان أردت الخ) مثل
مفعول أردت ومر بك حال منه أو بالعكس وهذا شروع في بيان استعمال فاعل مع العشرة وهو اما
ان يستعمل كثنائي اثنين أى انه بعض تلك العدة بلا نظر للاقتصاص بعينه وهو الذي ذكره المصنف
وذكر له ثلاثة أوجه ستعرفها واما ان يستعمل كفاعل ويشير اليه الشارح زاد الموضع ان يستعمل
كالمفرد ليقيد الاضافه بعينه مقيداً بصاحبة العشرة أى ان المعدود واحد مضاف بكونه
ثاني عشر أو ثالث عشر مثلاً وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تذكيرهما للتذكير وبالضد
والاقتصار على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة بفتحهما معافيه
(قوله يني) اما مجزئ في جواب اضافه أشبعت كسرتة للروى أو مرفوع على ان جلته صفة لمركب
أى مركب وافي بما تنويه (قوله وشاع الاستغناء) أى عن التركيبين وعن فاعل المضاف لمركب

وان أردت مثل ثاني اثنين مركباً فني بتركيبين أو فاعلاً بحالته مضافاً الى مركب مما تنويه يني وشاع الاستغناء بحادي عشر

ونحوه وقبل عشر من اذ كرا وبابه الفاعل من انظ العدد بحالته قبل واو يعتمد (ش) قد سبق انه يبنى فاعل من اسم العدد على وجهين أحدهما ان يكون مراد به بعض ما اشتق منه كثنائي اثنين والثاني ان يراد به جعل الاقل مساويا لما فوقه كثالث اثنين وذ كر هنا انه اذا أريد بناء فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى (١٤٢) الاول وهو انه بعض ما اشتق منه يجوز فيه ثلاثة أوجه أحدها انه يبنى

بتر كسين صدرا وله ما فاعل في التذ كبر وقاعله في التانيث وعجزهما عشر في التذ كبر وعشرة في التانيث وصدرا الثاني منهما في التذ كبر واحد واثان وثلاثة بالتاء الى تسعة وفي التانيث احدى واثتان وثلاث بالتاء الى تسع نحو ثالث عشر ثلاثة عشر وهكذا الى ناسع عشر تسعة عشر وثلاثة عشر ثلاث عشرة الى تاسعة عشر تسع عشرة وتكون الكلمات الاربع مبنية على الفتح الثاني ان يقتصر على صدر المركب الاول فيعرب ويضاف الى المركب الثاني باقيا الثاني على بناء جرأه نحو هذا ثالث ثلاثة عشر وهذه ثلاثة ثلاث عشرة الثالث ان يقتصر على المركب الاول باقيا بناء صدره وعجزه نحو ثالث عشر وثلاثة عشر واليه أشار بقوله وشاع الاستغناء بحادي عشر ونحوه ولا يستعمل فاعل من العدد المركب للدلالة على المعنى الثاني وهو ان يراد به جعل الاقل مساويا لما فوقه فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر وكذلك الجميع ولهذا لم يذكره المصنف واقتصر على ذكر الاول وحادي مقلوب واحد وحادية مقلوب واحدة جعلوا فاعلهما بعد لامهما ولا يستعمل حادي الامع عشر ولا تستعمل حادية الامع عشرة ويستعملان أيضا مع عشرين واخواتها فاقول حادي وتسعون وحادية وتسعون وأشار بقوله

وقبل عشر من البيت الى ان فاعلا المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل العقود ويعطف عليه العقود نحو حادي لعشر وعشرون وتسعون وعشرون الى التسعين وقوله بحالته معناه انه يستعمل قبل العقود بالحاالتين اللتين سبقتا وهو انه يقال فاعل في التذ كبر وفاعله في التانيث (ص) * (كم وكأين وكذا) * ميز في الاستفهام كم عمل ما * ميزت عشرين ككم شخصاهما واجزان تجزوه من مضمرا

* (كم وكأين وكذا) *

ذكرها بعد العدد لانها كليات عنه (قوله ككم شخصاهما) كم في محل رفع مبتدأ وشخصاهما خبره منصوب به ووجهه تماخيه والجملة في محل جر بالكاف (قوله واجزان) ينقل فتحة الهمزة الى الزاى

وقبل عشر من البيت الى ان فاعلا المصوغ من اسم العدد يستعمل قبل العقود ويعطف عليه العقود نحو حادي لعشر وعشرون وتسعون وعشرون الى التسعين وقوله بحالته معناه انه يستعمل قبل العقود بالحاالتين اللتين سبقتا وهو انه يقال فاعل في التذ كبر وفاعله في التانيث (ص) * (كم وكأين وكذا) * ميز في الاستفهام كم عمل ما * ميزت عشرين ككم شخصاهما واجزان تجزوه من مضمرا

لوزن (قوله استنهامية) أي بمعنى أي عدد فالاستفهام بها عن كمية الشيء (قوله وخبرية) أي بمعنى قولك عدد كثير سميت بذلك لأن ما هي فيه أخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب (قوله مقردا منصوبا) أي لأنه لم يسمع إلا كذلك فالعلة في ذلك السماع كما قاله اللاماني وأجاز الكوفيون جمعه مطلقا وبعضهم أن كان السؤال عن جماعات لا عن عدد من الاتحاد ككم غلمانا أي كم صنفا من أصناف الغلمان استقر ذلك بخلاف كم فردا منها وهو تفصيل حسن صبان (قوله كم درهمما قبضت) كم استفهامية مع قول مقدم لقبضت ودرهما تمييزا منصوبا بها (قوله ويجوز جره الخ) أي يترجح على النصب بالشرط المذكور وقوله بمن مضرة أي عند الخليل وسيبويه وهي من البيانية لأنها هي التي تميز مطلقا البيان جنس المميز وقال الزجاج بأضافة كم إليه وعلى الأول فالشهور منع ظهور من كما هو ظاهر المتن لأن الجار لكم عوض عنها وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت (قوله فان لم يدخل عليها حرف جر الخ) هذا التفصيل هو المختار ولذا اقتصر عليه المتن ولم يذكر سيبويه غيره وقوله وجوب نصبه ظاهرة وان جرت كم بالأضافة كعبدكم رجلا ضربت فانظروا وراء هذا التفصيل مذهبان وجوب نصبه مطلقا وان جرت كم وجواز مطلقا جلا على الخبرية وعليه حمل بعضهم كم عمة لك يا جري بالجر بناء على أنها فيه استفهامية للتميز وانظر هل هذا الجري من مقدرة كما إذا دخل عليها حرف جر أو بأضافتها إليه واعلم أن ابن الحاجب ذكر أن من تدخل على ميم الخبرية بكثرة نحووكم من مثلك والاستفهامية بقوله أي وان لم تخر قال الرضي ولم أعر على شاهده فرده في المطول بقوله تعالى سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وفيه إطفاء أفاده الصبان (قوله ككم رجال) كم خبرية مبتدأ خبره محذوف أي عندي أو مفعول محذوف أي ملكك ورجال تمييز مجرور بأضافتها إليه كتميز العشرة ومرة كتميز المائة فهو ونشر على ترتيب الالف وأصلها امرأة حذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الراء (قوله ككم كمين الخ) مبتدأ وخبر أي لفظ كمين وكذا مثل كم الخبرية في معناها المعروفة لها وهو الدلالة على عددهم وانتم كثير وقوله وينصب الخ كالاستثناء من التشبيه (قوله أو بفرد مجرور) هو لا كثر ولا أفصح ومنه كم عمة لك يا جري بالجر بناء على أنها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجمع بشاذقيل واعدة تميم نصب تمييزا المفرد جلا على الاستفهامية وحمل عليها كم عمة بالنصب وهو في المبتدأ شرح هذا البيت والصحيح أن الجر هنا بأضافة كم إليه لا عن مقدرة كما نقل عن الكوفيون لم يكن ربعا يؤيدهم ما من كثرة جره بها نحووكم من ملك وشرط وجوب الجر اتصاله بها فان فصل منها بأحد الطرفين اختبر نصبه ويجوز بالجر كقوله كم بجود مقرف نال العلا * وكريم بخلة قد وضعه

مجرور مقرف والمراد به من ليس أصيلا من جهة الأب أذهو من أبو يعقوب وأمه عربية أو به مامعا ككم عندي من الناس رجلا أو بجمله كقوله * كم نالني منهم وفضلا على عدم

وجوب نصبه اتعذر الأضافة حينئذ فحملت على الاستفهامية والفصل مطلقا خاص بالضرورة * (تنبيه) تتفق كم الخبرية والاستفهامية في الاسمية والبناء على السكون والافتقار إلى المميز لأبها ما وجواز حذفه لدليل ولزوم الصدر كاسمائي وفي وجوه الأعراب فان تقدمهم ما جاز فحملها جروا لان كان كنيها من الحذف أو الظرف فنصب على المصدرية أو الظرفية ككم ضربة أو يوم ما ضربت وان كنيها من الذوات فان لم يلها مفعول ككم رجل عندي أو كان لازما ككم رجلا قام أو تعدد أفعاله ضميرها ككم رجل ضرب زيدا أو سبيهم ككم رجل ضرب أبوه زيدا أو أخذ مفعوله ككم رجل ضرب زيدا عنده فهم في ذلك كله مبتدأ أو ما بعدهما خبر وان كان متعددا لم يشغل بشئ ككم عبد ملكك فهم ما فعلوا أو اشتغل بضميرها أو سبيهم ما

ان وليت كم حرف جر مظهرا
(ش) كم اسم والدليل على ذلك
دخول حرف الجر عليها ومنه قولهم
على كم جندع سقطت يتيك وهي
اسم لعدد مبهم ولا بد لها من تمييز
نحو كم رجلا عندك وقد يحذف
للدلالة نحو كم صمت أي كم يوم صمت
وتكون استفهامية وخبرية
فان خبرية سينكرها والاستفهامية
يكون تمييزا كميز عشر من وإخوانه
فيكون مفردا منصوبا نحو كم درهمما
قبضت ويجوز جره عن مضمرات
وليت كم حرف جر نحو بكم درهمما
اشتريت هذا أي بكم من درهم
فان لم يدخل عليها حرف جر وجب
نصبه (ص)
واستعملها خبرا كعشره
أومائة ككم رجال أو مره
ككم كمين وكذا وينصب
تمييزا أو به صل من نصب
(ش) تستعمل ككم للتكثير فتعز
بجمع مجرور كعشرة أو بقره مجرور
ككائة نحو كم غلمان ملكك وككم درهم
أنفقت والمعنى كثير من الغلمان
ملكك وكثير من الدراهم أنفقت
ومثل كم

كم رجل ضربته أو ضربت عبده فاشتغال وافتقران في أن تميز الاستفهامية مفردة على
الاصح وأصله نصب وبفصل منها في السعة وفي الخبرية يجوز مفردا وجعلا وأصله الجر ولا يفصل
الضرورة كما مر كل ذلك وفي أن الخبرية تدل على التكمين وتختص بالماضي فلا يجوز كم علما
سأملكم والكلام معها يحتمل الصدق والكذب ولا تستدعي جوابا ولا يقتضي البدل منها بالهمزة
بخلاف الاستفهامية في الجميع (قوله في الدلالة على التكمين) ظاهر في كائين دون كذا لأنها كتابة
عن عدد منهم قل أو كثروا ولو واحد ما معنى (قوله وكائين) أي بفتح الهمزة وشدة الياء منونة لزوما
ويكتب نونها لانها مركبة من الكاف وأي المنونة فلما دخل التنوين في التركيب أشبهه النون
الاصلية ولذا رسم في المعجم نونا وواو جازا الوقف بها ومن وقف بحذفها اعتد برأصله ويقال قيم كائين
كانت فاض وكان بحذف المدة بعد الكاف وكائين يسكون الهمزة فز كسر الياء وكين بتقديم
الياء على الهمزة فقيم الخمس لغات والنون في السك في أصلها التنوين وأفضعها الاولى وهي الأصل
وبها قرأ السبعة الابن كثير ويأبها كائين كفاض وبها قرأ ابن كثير وهي أكثر في الشعر كقوله

اطرد الياس بالرجاء كائين * ألماحم يسره بعد عسر

(قوله أو مجرورين) خاص بكائين بدليل مثاله وما كذا فيجب نصب تمييزها ولا يجوز عن اتفاقا
ولان الاضافة خلاف الكوفاين لان عجزها اسم اشارة لا يقبلها باعتبار أصله وان أمكن تغير حكمه
بالتركيب فقول المصنف أو به صل من أي تمييزين بالنظر للعجموع (قوله وهو الاكثر) أي جرت تمييز
كائين عن أكثر من نصبه بل أوجه ابن عصفور ويتنوع جزمه بالاضافة لان تنوينها مستحق الثبوت
لحكاية أصله (قوله ومركبة) أي مكررة وليس المراد جعلهما كلمة واحدة لان الاولى بحسب
العوامل فهي في المثال مفعول ملكت ودرهم تمييزها والثانية تأكيدها (قوله ومعطوف عليها)
هو الغالب وقل ورود الاولين كما في التسهيل بل منع ابن خروف سماعهما (قوله لها صدر الكلام)
أي فلا يتقدم عليها عامل الاضاف وحرف الجر وحكي القراء أن تقديم عامل الخبر ينافي لغة وبني
عليها اعرابا فعلا في قوله تعالى ألم يهدكم الله وألم يهديكم أم أهلكم أم أهلكم أم أهلكم أم أهلكم
الهدى أو الله ولا يخرج الآية على اللغة الحديثة وأما قوله تعالى ألم يروا أم أهلكم أم أهلكم أم أهلكم
مفعول أهلكم والجملة في محل نصب بمراد التعلية عنها بكم وأنهم لهم لا يرجعون مفعول لاجله
أبروا وقيل غير ذلك (قوله بخلاف كذا) أي فيعمل قيم ما قبلها كمثل الله وأعلم ان كائين وكذا
يتفقان مع كم في الاسمية والبناء والابهام والافتقار الى المميز وتنفرد كائين بموافقتها في التصدير وفي
التكمين تارة وهو الاغلب والاستفهام أخرى وهو نادر ولم يشته الجهور ومنه قول أبي تيسر كعب
لا بن مسعود كائين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتنفرد كذا بموافقتها في أنها تميز
بجمع ومفرد ويخالفان في ان كم بسيطة على الصحيح وهما مركان كما مر وفي منع اضافتهما الى
التمييز كما مر وتنفرد كائين بمخالفتها في غلبة جرت تمييزها عن حتى قبل بوجوبه ولا يدخل عليها جار
خلاف لمن أجاز بكائين تبين هذا الثوب ولا تميز الا بمفرد وتنفرد كذا بمخالفتها في عدم التصدير
ووجوب نصب تمييزها ولا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كما مر والله أعلم

* (الحكاية) *

هي لغة المماثلة واصطلاحا يراد اللفظ المسموع به بتمته أو ايراد صفته أو معناها وهي اما حكاية جملة
وتكون بالقول وما تصرف منه فيحكي به لفظها أو معناها واما حكاية مفردة وهي ضربان حكاية
اللفظ المفرد مع استفهام ويسمى الاستنبات بأي أو من وهي التي ذكرها المصنف والمحكي فيها
صفة اللفظ وحكاية بدون استفهام فان كان الحكم على معنى اللفظ المحكي كانت شاذة كقول

في الدلالة على التكمين كذا وكائين
وميزهما منصوب أو مجرورين وهو
الاكثر نحو قوله تعالى وكائين من
تبي قتل معه وملكك كذا ادرهما
وتستعمل كذا مكررة كهذا المثال
ومركبة نحو ملكك كذا كذا ادرهما
ومعطوفا عليها مثلها نحو وملكك
كذا وكذا ادرهما وما وكم لها صدر
الكلام استفهامية كانت أو خبرية
فلا تقول ضربتكم رجلا
ولا ملكك كذا علما وكذلك كائين
بخلاف كذا نحو وملكك كذا
درهما (ص)

* (الحكاية) *

بعض العرب دعنا من قرأتنا لمن قال له هاتان قرأتان أو على نفس اللفظ فلا وهـ ذاهو المراد بقول الكافية وان نسبت لاداة حكاية * فان أو أعراب واجعلناهما

وحاصل ذلك انه اذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظا جازا عرابه بحسب العوامل وجازت حكاية على أصله مع تقدير اعرابه فتقول ضرب وقام فعل ومن وعن حرف بالرفع لفظا أو بفتح الاو اين وسكون الثانيتين حكاية لأصلهما مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين ان حكى لم يغير سواء كان ثانيا ليا أم لا تكفيرة وان أعراب وثانيه لين وجب تضعيفه نحو أو وفي حرف بشد الواو والياء كقوله ألام على لو ولو كنت عالما * بأذنا ب أو لم تفتنى أوائله

ومنه الحديث اياكم واللو فان الاو تفتح عمل الشـ طان فضا عطفه أو قرم ابال لصيرورتها اسما للفظ ويقاب الحرف المضاعف همزة في ما ولا لسا كسين تقول ماء ولا حرف بهمزة بعد الانف فان صح ثانياه مكن جازا لتضعيف وعدمه أفاده الفارضى وفي الرضى وشرح الباب للسيناءه يجب تضعيف الثانى المراد لفظه اذا اعراب صحيحا كان أو معتلا فان جعل على غير لفظه امتنع التضعيف فى الصحيح لئلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى ووجب فى المعتل لئلا يسقط حرف العلة لتسوية بين فيبقى المعرب على حرف اهـ فلهخص ان أقسام الحكاية أربعة اقتصر المصنف على الثانى وثالثه اشاد وقد علمت الباقيين (قوله احك بأى) الباء لالة أو ظرفية سم (قوله مالمذكور) أى ما ثبت له من صفة الاعراب وغيره وخارج به المعرفة فلا يحكى صفتها وحدها بل هى وصفتهما بعد من خاصة (قوله فى الوقف) متعلق باحك (قوله والنون حرك الخ) الجملة تفسير لاحك لان حكاية النكرة عين هى نفس تحريكها واشـ باعها الاغنيهما كما يوهمه العطف (قوله مطلقا) أى فى أحوال الاعراب الثلاثة (قوله وأشبعن) بنون التوكيد الثقيلة خففت للوقف لان الحقيقة والالابدلت فيه ألفا كما قاله ابن نمازى (قوله منان ومنين) بصيغة المشئى فيهما (قوله الفان) بكسر الهمزة مشئى الف كذلك بمعنى مؤالف وبابنين أى معهما ما هو لاف ونشر مر تب قسنان الحكاية الفان ومنين لابنين (قوله وسكن) أى النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك وكذا ما سياتى (قوله أنت بنت) الجملة مفعول قال ومنه مفعول قل وهى بناء التانيث قلبت هاء للوقف فالتون قبلها مفتوحة لاجلها وقد نسكن مع سلامة التاء تنبيه على انه تانيث محكى لامن فيقال منت لا تغتار السا كسين فى الوقف وانما يحكى فيها التانيث بدون الاعراب اسكون التاء فى الوقف أبدا فلا يلحقها حرف المد المتولد من حكاية الاعراب (قوله مسكنه) أى للتنبيه على ان التاء ليست لتانيث من بل لحكاية تانيث كلمة أخرى ولم تسكن نون المفرد على الاشهر لرفع السا كسين (قوله مسكا) حال من فاعل قل أى مسكا آخرهما (قوله وان تصل) محترز قوله ووقف احك الخ (قوله مذكور الخ) خرج المسئول بها ابتداء فلا يحكى فيها شئ بل تكون بحسب العوامل ومفردة مذكرة لا غير مثل من وشذ قوله

بأى تكتب أم بأية سنة * ترى حبه عارا على وتحسب

(قوله فتقول لمن قال الخ) فأى فى جميع الامثلة المذكورة استغفها مية معربة لكن اختلف هل اعرابها ظاهر وهو ما فيها من الحركات والحروف أو هى لحكاية ما فى اللفظ المسهوع والاعراب مقدر قولان فعلى الاول تكون بحسب مثل عوامل المحكى لكن فى نحو المثال الاول تكون مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها الصـ دارتها اى جاء وقال السكوفيون فاعل محذوف ليطابق المحكى واستغفها الاستنبات لا يلزم الصـ در عندهم أما الثانية فمفعول محذوف مؤخر لما ذكر اى ايارأيت والثالثة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه أى باى مررت وكذا القياس وفيه ان حذف الجار وابقاء عمله شاذ وعلى القول الثانى تكون مبتدأ دائما محذوف الخبر أى هو أو هم مثلا ورفع

احك بأى مالمذكور مثل
عنه بما فى الوقف أو حين فصل
ووقفنا احك مالمذكور عن
والنون حرك مطلقا وأشبعن
وقل منان ومنين بعدلى

الفان بابنين وسكن تعدل
وقل لمن قال أنت بنت منه
والنون قبل تا المشئى مسكنه
والفتح نزروصل التا والالف

عن يارذا بنسوة كاف
وقل منون ومنين مسكا
ان قيل جاء قوم لقوم فطنا
وان تصل فلفظ من لا يختلف

ونادر منون فى نظم عرف
(ش) ان سئل باى عن منذكور
مذكور فى كلام سابق حكى فى أى
مالذلك المنذكور من اعراب
وتذكير وتأنيث وافراد وتنثية
وجمع ويفعل به اذلك وصلا ووقفنا
فتقول لمن قال جاءنى رجل أى
ومن قال رأيت رجلا أى ولمن قال
مررت برجل أى وكذلك تفعل فى
الوصل نحو أى يافى وأيا يافى وأى
يافى وتقول فى التانيث أية وفى
التثنية ايان وايتان رفعا وأيين
وأيتين جرا ونصبا وفى الجمع أيون
وأيات رفعا وأيين وأيات جرا ونصبا

وان سئل عن المنكور المذكور بن سكي في اماله من اعراب وشيخ الحركة التي على النون فيستولد منها حرف مجانس لها ويحكي فيها ماله من تأنيث وتذكير وثنية وجع ولا تفعل به ما ذلك كله (١٤٦) الاوقفا فتقول لمن قال جاءني رجل ممنون قال رأيت رجلا منا ولن قال

مررت برجل مني وتقول في ثنية المذكور منان رفعا ومنين نصبا وجرأ وتسكن النون فيما فتقول لمن قال جاءني رجلان منان ولن قال مررت برجلين منين ولن قال رأيت رجلين منين وتقول للمؤنثة منه رفعا ونصبا وجرأ فاذا قيل أنت بات فقل منه رفعا وكذا في الجر والنصب وتقول في ثنية المؤنث منان رفعا ومنين جرأ ونصبا يسكون النون التي قبل التاء وسكون نون التثنية وقد ورد قليلا فتح النون التي قبل التاء نحو مننات ومنين واليه أشار بقوله والفتح نزروا تقول في جمع المؤنث منات بالالف والتاء الزائدتين كهندات فاذا قيل جاء نسوة فقل منات وكذا تفعل في الجر والنصب وتقول في جمع المذكور منون رفعا ومنين نصبا وجرأ يسكون النون فيما فاذا قيل جاء قوم فقل منون واذا قيل مررت بقوم أو رأيت قوما فقل منين هذا حكم من اذا حكى بهاء الوقف فاذا وصلت لم يحك فيها شيء من ذلك لكن تسكون بالنظ واحذف الجيم فتقول من يافق لقائل جميع ما تقدم وقد ورد في الشعر قليلا منون وصلا قال الشاعر

أؤاناري فقلت منون انتم
فقالوا الجن قلت عواظا لاما
فقال منون انتم والقياس من انتم
(ص) والعلم احكيه من بعد من
ان عربت بن عاطف بها اقترن
(ش) يجوز أن يحكى العلم بن ان لم
يتقدم عليها عاطف فتقول لمن

قال جاءني زيد من زيدا ولن قال مررت بزيدا من زيدا فحكى في العلم المذكور بعد من ماله العلم المذكور الرضى في الكلام السابق من الاعراب ومن مبتدأ والعلم الذي بعدها خبر عنها وخبر عن الاسم المذكور بعد فان سبق من عاطف يجوز أن يحكى في العلم الذي بعدها ماله ما قبلها من الاعراب بل يجب رفعه على انه خبر عن من أو مبتدأ خبره من فتقول نقائل جاء زيدا ورأيت زيدا أو مررت بزيدا من زيدا

ولا يحكى من المعارف الا العلم فلا
تقول لقائل رأيت غلام زيد من
غلام زيد بنصب غلام بل يجب
رفع فتقول من غلام زيد وكذلك
في الرفع والجرح (ص)

(التأنيث)

علامة التأنيث تاء أو ألف

وفي اسام قدر والتما كالكتف

ويعرف التقدير بالضمير

ونحوه كالرد في التصغير

(ش) اصل الاسم ان يكون مذكرا

والتأنيث فرع عن التأنيث كبر ولكن

التذكير هو الاصل استغنى الاسم

المذكور عن علامة تدل على التأنيث كبر

ولكن التأنيث فرع عن التأنيث كبر

افتقر الى علامة تدل عليه وهي

التاء والالف المنصورة أو الممدودة

والتاء أكثر في الاسماء معمال من

الالف ولذلك قدرت في بعض

الاسماء كعين وكنف ويستدل على

تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من

الاسماء المؤنثة بعود الضمير اليه

مؤنثا نحو الكنف نهشتها والعين

كلماتها أشبه ذلك كوصفه بالمؤنث

نحو أكلت كنفامشوبة وكردتا

اليه في التصغير نحو كنفه ويديه

(ص) ولا تلي فارقة فعولا

أصلا ولا المفعول والمفعلا

كذلك مفعول وماتله

تالفرق من ذي فشد وذفيه

ومن ففعل كقتيل ان تبع

موصوفه غالب الناقص

(ش) قد سبق أن هذه التاء انما

زيدت في الاسماء لتمييز المؤنث من

المذكور وأكثر ما يكون ذلك في

الصفات كقاسم وقائمة وقاعد

وقاعدة

الرضى انه لا عطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الانشاء على الخبر في جواب رأيت زيدا
مثلا * (تبيينه) * ظهر مما مر أن من تخالف أيا في خمسة أشياء لا اختصاصا بالعقل وبالوقف ويجب
فيها الاشباع ولا تختص بالنكرة ولا يجب فيها فتح ما قبل تاء التأنيث في نحو خمسة ومشتان بخلاف أي
في الجميع (قوله الا العلم) أي اسما كان أو لقبا أو كنية لكثرة استعماله لخالفه ما لا يجوز في
غيره والله أعلم

(التأنيث)

لم يقل والتذكير كما قال العرب والمبني والنكرة والمعروفة لانه لم يبينه هنا قصدا وان لم يبين
التأنيث بيانه بخلاف ما ذكر (قوله علامة التأنيث الخ) أي التأنيث الكائن في مدلول الاسم
المتكبر ولو بسبب الاصل كطلة نخرج التأنيث في مدلول غيره فيدل عليه بغير التاء والالف
كالسكر في أنت والنون في هن (قوله تاء أو ألف) لم يعبر بالهاء لان التاء أصل عند البصريين
وتشمل تاء الفعل الساكنة وأشار إلى عدم اجتماعهما فلا يقال ذكراة واما علاقة لتبنت وارتطة
لشجر فأنتهم - مامع التاء للحاق بجعفر ومع عدم التأنيث سم وفيه أنه في حالة عدم التاء سما
يحتل ان ألفهما للحاق أيضا كما مر وسيأتي فتدبر (قوله وفي اسام) جمع أسماء جمع اسم فهو جمع
الجمع غير مصر وفلتهن في الجوع كجوار (قوله والالف المقصورة) هي الف البنية زائدة على بنية
الكامة للدلالة على التأنيث والممدودة كذلك لانها زاد قبلها ألف فتقلب هي همزة كاسم ياتي
عن البصريين (قوله أكثر الخ) أي وأظهر دلالة على التأنيث لان التأنيث أما الالف فتلتبس
بألف الحاق والتذكير فيحتاج إلى تمييزها بما سياتي (قوله ولذلك قدرت) أي ولان وضعها على
الروض والانشكال فيجوز ان تحذف بخلاف الالف (قوله ما لا علامة فيه) أي مما هو مجازي
التأنيث والتذكير وباب هذا الاستدلال السماع والواجب تذكيره وقد مر ذلك في باب الفاعل
مع التمسك بين الحقيقي والمجازي موضحا منطوما مع حكم اللفاظ المقصودة فانظرو (قوله
كوصفه الخ) أي وكأنيث خبره أو حاله أو وعده أو اشارته أو فعله (قوله في التصغير) هذه العلامة
تختص بالتأنيث وبالرأى اذا صغر للترخيم كعنيقة وذريعة تصغير عناق وذراع (قوله نحو كنفه
ويديه) أي من الاعضاء المزدوجة فانها مؤنثة كعين وأذن ورجل وغير المزدوج مذكرا كذاني
التصريح وهو غير مطرد فن المزدوج الحجاب وانصدغ والخد واللحي والمرفق والزند والكوع
والكرسوع وهي مذكرة وكذا الذراع عند بعض عكل والعضد والابط والفرس مما يذكر
ويؤنث وكذا العاتق كما قاله ابن السكيت وتبعه الجوهري وغيره ومن المنفرد بالكبد والكرش
وهما مؤنثان والعنق واللسان والقفا والتمن والمحي تذكرة وتؤنث أفاده الفارسي بزيادة من فتح
الباري وبعضه في المصباح (قوله ولا تلي) أي التاء فارقة أي بين المذكر والمؤنث أما غير الفارقة
فتلي فعولا كغيره كلوله من الملل وفروقة من الفرق بفتحين وهو الخوف فان التاء فيها لامبالغة
لا الفرق ولذلك تلحق المذكر والمؤنث (قوله ولا المفعول) بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعول (قوله
تالفرق) بقصر تاء واضافته للفرق (قوله ومن ففعل) متعلق بفتح الواقع خبرا عن التاء وكقتيل
حال من ففعل لقصد لفظه وجواب الشرط محذوف للدلالة على تمتع عليه (قوله لتمييز المؤنث) أي
الاصل فيها ذلك وتكثر زيادته في الاسماء لتمييز الواحد من الجنس في الخلق كنبج وشجرة
والمصنوعات كالبني ولبنة وقد تاذ في الجنس لتمييزه من الواحد ككمأة وكم وقد تأتي للبالغة كراوية
لكن كثير الرواية أرتأ كيدها كعلامة ونسابة وتأتي في الجمع عوضا عن ياء النسب التي في المفرد
كاشعنى واشاعنة وقد تعوض عن فام نحو عدة وعين اقامة ولا م سنة أو عن مدة ففعل كتر كية

ويقل ذلك في الاسماء التي ليست بصفات كرجل ورجله وانسان وانسانته وامرئ وامرأته وأشار بقوله ولا تلي فارقة فعولا الايات الى ان من الصفات ما لا تلحقه هذه التاء وهو ما كان من الصفات على فاعول وكان بمعنى فاعل واليه أشار بقوله أصلا واحترز بذلك من الذي بمعنى منعول وانما جعل في الاول أصلا لانه أكثر من الثاني (١٤٨) وذلك نحو شكور وصبور بمعنى شاكرو صابري فيقال للمذكرو لانه وث صبور

وشكور بلا تاء نحو هذا راجل
شكور وامرأة صبور فاذا كان
فعل بمعنى مفعول فقد تلحقه التاء
في التأنيث نحو كوبة بمعنى
مركوبة وكذلك لا تلحق التاء وصفا
على مفعول كامرأة مهذار وهي
الكثيرة الهذو وهو الهذيان أو على
منعيل كامرأة مطير من عطرت
المرأة اذا استعملت الطيب أو على
مفعول كغشم وهو الذي لا يشبه شيء
عما يريد ويهواه من شجاعته
ومالحقه التاء من هذه الصفات
للفرق بين المذكر والمؤنث
فان لا يقاس عليه نحو عدو وعدوة
وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة
وأما فاعل فاما ان يكون بمعنى
فاعل أو بمعنى مفعول فان كان
بمعنى فاعل لحقه التاء في التأنيث
نحو رجل كريم وامرأة كريمة وقد
حذفت منه قليلا قال الله تعالى ان
رحمة الله قريب من المحسنين وقال
تعالى من يحيى العظام وهي رميم
وان كان بمعنى مفعول واليه أشار
بقوله كقتيل فاما ان يستعمل
استعمال الاسماء ولا فان استعمل
استعمال الاسماء أي لم يتبع
موصوفه لحقه التاء نحو
هذه ذبيحة وقطيعة وأكيلة
أي مذبوحة ومنطوحة وما كولة
السبع وان لم يستعمل استعمال
الاسماء بأن تبع موصوفه
حذفت منه التاء غالبا نحو مرت
بامرأة جريح وبعين كحيل أي
مجزوحة ومكعولة وقد تلحقه التاء قليلا نحو خصله ذمية أي مذمومة وفعله حميدة أي محمود (ص)

وقد تأتي مجرد بكثير حروف الكلمة كقربة وبلمة وعرفة ولغز ذلك وهي مع ذلك تدل على
التأنيث انما هي فيه بدليل تأنيث ضميرها ما عدا التي للمبالغة أو لتأكيدها فان تلحق عن
التأنيث فتأمل (قوله ويقل ذلك في الاسماء) أي أسماء الاجناس الجمدة بدليل مثاله لانها تنكثر
في الاعلام كفاطمة وعائشة فندبر (قوله وانسانة) في القاموس امرأة انسان وبالهاء لغة عامية
وسمع في شعر كانه موله

لقد كنت في الهوى * ملابس الصب الغزل
* انسانة فتاة * بدر الدجى منها نخل
اذا زنت عيني بها * فبالدموع تغتسل

(قوله لانه أكثر) أي ولان بنية الفاعل أصل المفعول (قوله فقد تلحقه) بفتح الفاء عدم وجوبها بل
انها قليلة (قوله مهذار) بالذال المججمة (قوله عدو) أي بمعنى من قام به العداوة لامن وقعت عليه
لانه بمعنى مفعول فليس بشاذ (قوله وميقان) من اليقين أي لا يسمع شيئا الا يقنه وتحققه (قوله
لحقه التاء في التأنيث) أي فرقائنه وبين فاعل بمعنى مفعول ولم يعكس لان الذي بمعنى فاعل
يطرد من اللازم نحو ظرف ورحم فصارت كفاعل بخلاف الثاني فانه سماعي لا ينقاس في فعل من
الافعال فكان بعيدا عن فاعل فلم يعط حكمه من التأنيث (قوله وقد حذفت منه) أي
حذاله على فاعل بمعنى مفعول كاجل هذا عليه في لحاقه التاء كاسياني (قوله وهي رميم) مبني على
انه بمعنى فاعل أي رامة بمعنى بالية وقيل هو بمعنى مفعول أي مرموم فليس من القليل وكذا
قريب أي مقربة وقيل انما حذفت التاء لتأويل الرحمة بالغنران أو على حذف مضاف أي أثر
رحمة الله قريب وقيل غير ذلك (قوله اي لم يتبع موصوفه) اي لم يتبعه انظروا لا معنى بان لم يجر
على موصوف ظاهر ولا موصوف لدليل نخرج ما علم موصوفه بقرينة كاشارة اليه أو ذكر ما يدل
عليه كقتيل من النساء فلا تلحقه التاء فالمدار على العلم به وان لم يتبعه لفظا فلو قال المتن

ومن فاعل كقتيل ان عرف * موصوفه غالبا التاء تحذف
كان أوضح (قوله لحقه التاء) أي للفرق بين المذكر والمؤنث ومعرفة الموصوف نغني عنها في ذلك
وهذا التعليل وجود في باقي الصفات المذكورة كرايت صبور او مهذار او مطير او مغشم او لم
يتركوا في حذف تائها بين علم الموصوف وعدمه فان كان ذلك قياسا فاسهل سواء أو بالسماع وهو
الظاهر فلا اشكال ايسر ويطي (قوله بأن تبع موصوفه) أي ولو تقدير اكما والمراد الموصوف
المعنوي فيشمل ما اذا كان الوصف خبرا أو حالا أو بيانا لا خصوص النعت النحوي (قوله وقد
تلحقه التاء) أي تشبيها بفعل بمعنى فاعل كامر (قوله وذات مذ) اعترض بأنه يقتضي ان علامة
التأنيث في نحو جراء هي الالف اللينة التي قبل الهمزة لانها هي التي تمنع ان هذا لم يقله أحد بل
هي عند الاخفش الالف والهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها والالف قبلها
زائدة وعند البصريين الهمزة بدل منها لاجتماعها مع الالف قبلها كامر ويجاب بان الاضافة
في ذات مثلا في ملابس والمراد انهما صاحبة وابنة للمذموم على أحد المذهبين الاخيرين
ويجمل على مذهب البصريين لانه المختار والمراد انهما مشتهرتان على المد من استعمال الكل على
جزئه فيجوز على مذهب الاخفش غاية الامر انه أطلق الالف على مجموعهما (قوله نحو أي الغر)

أى نحو الالف التى فى اسم الانثى من الغر وهو غراء كحمر وحجرا (قوله والاشتمار) مبتدأ وفى مبانى
صنفته أى الكاشن فى مبانى ويديه خبره والمراد بالمبانى الالفاظ التى تحمل فيها الالف والحكم
بالاشتمار على ما ذكره من أوزان المقصورة بالنظر نحو عها الماس مبانى (قوله أرى) بضم الهمزة وفتح
راء والباء الموحدة (قوله والاطولى) بالضم أقبل تفضيل مؤنث اطولى كفضلى وأفضل (قوله
كشعبي) مؤنث سبعان مثال للصفة (قوله وكبارى) الكاف اسم بمعنى مثل عطف على أرى أو
على وزن وكبارى بضم الخاء المهملة فوحدة اسم طائر يستوى فيه الواحد المذكر وغيره طويل
العنق والمنقار رمادى اللون شديد الطير ان كثر السلاح أى الروث وهو مما قيل فيه سلاحه
سلاحه وهو ما كثر ولدها يسمى النهار وفوخ الكروان يسمى الليل (قوله سمى) بضم السين
المهملة وفتح الميم مشددة اسم للباطل (قوله سبطرى) بكسر السين المهملة وفتح الموحدة وسكون
الطاء المهملة بعدها راء (قوله وحديث) بهملة مكسورة فتانين أو لهما مكسورة مشددة وبينهما
يا فتحيبة (قوله مع الكفرى) بضم الكاف والفاء وشذ الراء والتأنيث الكاف مع فتح الفاء
اشموني (قوله خليطى) بضم الخاء الموحدة وفتح اللام المشددة والشقارى بضم الشين الموحدة
وشذ الفاق (قوله استندارا) أى ندورا مفعول أعز بمعنى انصب (قوله واسكل منهما) بضم
اوزان) ذكر المصنف للمقصورة اثني عشر وللممدودة سبعة عشر (قوله فن المشهورة فعلى) أى
بضم ففتح تبع فى ذلك نظائر المثنى وقد استشكله الموضع بدورته فى المقصورة بل قيل شاذ ولم يأت منه
الاربي للاداهية وارى بالنون لحب يعقده البين وجعبي بجمع فهملة فوحدة لكبار النخل وشعبي
بجملة فهملة فوحدة وادى بدال مهملة تميم وجعبي بجمع ففوق ففاهمواضع وهو فى الممدودة كثير
وسمى آخر الباب فهو من الاوزان المشتركة كفعلى بفتح فسكون وفى شرح العلامة ان سمى
وخليطى وشقارى من الأبنية الشاذة لأن يراد بالجمع ككاهن (قوله ومنها فعلى) أى بضم
فسكون كهمى انبأ أى فالله للتأنيث فلا تلحقها التاء وقولهم هم ما شاذ وقيل للاخلاق وأما الذى
بمعنى الشجاع فمهمة بالناس (قوله ومنها فعلى اسمها) أى بفتحها وعدة فى التسهيل من المشتركة ومنه
مع الممدودة قرما وجنقا لموضعين ويقتصران أيضا وابن دأنا بهملة فهملة فمزة فتانين وهى الامة
ولا يحفظ غيرها (قوله كبرى) بوحدة فراء مهملة نهر بدمشق (قوله كبرى) بجمع فراء مهملة
مفتوحات وقوله العبد وفتح فسكون أى سرعة المشى يقال مرطت الناقة مرطى وبشكت
بشكى بوحدة فجملة وجرت جزى بجمع فم فز أى أى سرعت والافعال الثلاثة بوزن ضرب
ومصادرهما على فعلى (قوله كبرى) بهملة تانين بينهما فتحيبة (قوله فعلى جمعا) أى بفتح
فسكون وهو من الاوزان المشتركة فى الصفة ومنه فى الممدودة حراء واحترز بقوله جمعا الخ عن
اسم جنس غير ما ذكر فلا يتعين كون ألفه للتأنيث بل تكون له تارة فتقصر كضوى وسلى وقد
تد كالعواء أحد منازل القمر ويقصر أيضا واللاحاق اخرى كعلاقة التاء ومما فيه الوجهان أرى
لشجر يدبغ به وعلقى لتب وتترى بمعنى متواترين فنونها جمعا لالاف واللاحاق ومن لم ينون
جعلها للتأنيث (قوله فعلى) بضم الفاء ويحى اسم ككبارى وسمانى وجمعا ككبارى قبل وصفة
لمفرد كجمل علادى بعين ودال مهملة أى شديد (قوله ومنها فعلى كسمى) أى بضم الاول وفتح
الثانى مشددا (قوله فعلى كسبطرى) أى بكسر ففتح فسكون مشبهة فيما اتبعته ودفق مهملة ففاء
فقاء بوزن اسمية شدق واسراع (قوله فعلى مصدرا) أى بكسر فسكون ولم يطلقها كالمصنف
بل قيد بها بالمصدر والجمع لانها فى غيرهما لا يتعين كونها للتأنيث بل تكون للاخلاق ان نوت
كعزى للرجل الذى لا يلهو بالنظر الاشمونى (قوله ظرى) بظاء مثالة فراء فوحدة (قوله ظربان بفتح

والاشتمار فى مبانى الاولى
بيده وزن اربى والظولى
ومرطى ووزن فعلى جمعا
أو مصدرا أو صفة كشعبي
وكبارى سمى سبطرا
ذكرى وحديثى مع الكفرى
كذلك خليطى مع الشقارى
واعز غير هذه استندارا
(ش) قد سبق ان ألف التأنيث على
ضربين أحدهما المقصورة ككبرى
وسكرى والثانى الممدودة كحمر
وغراء ولكل منهما اوزان تعرف بها
فأما المقصورة فلها اوزان مشهورة
وأوزان نادرة فن المشهورة فعلى
نحو اربى للاداهية وشعبي لموضع
ومنها فعلى اسمها كهمى لتب
أو صفة ككبرى والظولى أو مصدرا
كربى ومنها فعلى اسمها كبرى
لنهر أو مصدرا كمرطى اضرب من
العدو أو صفة ككبرى يقال حمار
حيدى أى يحيد عن ظله لتأنيثه
قال الجوهري ولم يجئ فى نعوت
المذكر شئ على فعلى غير ومنها
فعلى جمعا كصرى ججع صرب
أو مصدرا كعدوى أو صفة
كشعبي وكسلى ومنها فعلى ككبارى
لظائر ويقع على الذكر والاثني
ومنها فعلى كسمى للبطل ومنها
فعلى كسبطرى اضرب من المشى
ومنها فعلى مصدرا كذكرى أو
جمعا كظربى جمع ظربان وهى
دوية كالهرة متعة الرياح

تزعّم العرب انهم انفس وفي ثوب أحدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يلى النوب وكجلى جمع تجل وليس في الجوع ما هو على وزن فعلى
غيرهما ومنها فعلى كخنيثي عني الخبث ومنها فعلى (١٥٠) نحو كغري لوعاء الطلع ومنها فعلى نحو خيطي للاختلاط ويقال وتعوفا
خيطي أي اختلط عليهم أمرهم
ومنها فعلى نحو شقاري لثب (ص)
لمدها فعلا فعلا

مثلث العين وفعلا
ثم فعلا فعلا فاعولا
وفاعلا فعلا فاعولا
ومطابق العين فاعلا وكذا

مطلق فاعلا فعلا أخذنا
(ش) لاف التانيث الممدودة
اوزان كثيرة تبه المنصنف على
بعضها ففها فعلا اسماء ككسر أو
صفة مذ كرها على افعال ككسر
وعلى غير افعال كدعية هطلا
ولا يقال مصاب أهطل بل مصاب
هطل وكقولهم فرس أو ناقة روعا
أي حديدة الشداد ولا يوصف به
المذكور منهم ما يقال جمل
أروغ وكأمر أدهسنه ولا يقال
رجل أحسن والهطل يتابع المطر
والدمع وسيلانه يقال هطلت السماء
تهطل هطلا وهطلانا وتهطل الاومنها
أفعلا مثلث العين نحو قولهم
للأيوم الرابع من أيام الأسبوع
اربعاء بضم الباء وفتحها وكسرها
ومنها فعلا نحو عقربا لا تثنى
العقارب ومنها فعلا نحو قصاصه
للقصاص ومنها فعلا كقرفصاء
ومنها فاعولا كعاشورا ومنها
فاعلا كقصاصه بخر من جرة
الربيع ومنها فعلا نحو كبرياء
وهي العظمة ومنها مفعولا نحو
مشيوخا جمع شيخ ومنها فعلا
مطلق العين أي مضومها

فكسرا وبكسر فسكون (قوله نفسوا الخ) أي فيجعل فسودا لا حيا يتحرز به فلا يقربه أحد الا
أرسل عليه ما لا يطيقه ويسمونه مفرق الابل انما هامن فبوه ويدخل بحرا الضب فيفسد عليه
ثلاثا فيعشى عليه فيأكله وأولاده (قوله وكجلى) مهملة تجيم جمع جملة بفتحات اسم طائر (قوله
فعلى) أي بكسر الفاء والعين المشددة والصحيح قصره على السماع ولم يجزى الامصدر كخنيثي
مصدر حث أي طلب بشدة على غريق ساس وجعله في التسهيل من الممدودة أيضا كخصماء
للاختصاص ونفراء لانغرية قصران (قوله فعلى) بضم الاوain وشدا التانيث (قوله فعلى) أي
بضم الاول وفتح الثاني مشددا ومنه قبيطى لنوع من الخولوى يسمى الناطف ولغيره للغزول يسمع
منه مع الممدودة الاقوالهم هو عالم بدخيلة أي باهره الباطن (قوله فعلى) أي بضم الاول وشدا
الثاني ومنه الخبازي المعروفة وتختف باؤها ويقال خبيرة (قوله مثلث العين) حال من افعلا
واضافته لفظية فلا يعرف بها (قوله ومطلق العين) حال من فعلى ومطابق فاعلا حال من ضمير أخذ
الراجع الى فعلا أي غير مقيده بحركة (قوله كدعية هطلا) الدعية مطر لا رعد ولا برق (قوله مصاب
هطل) أي بكسر الطاء ويقال هطل بشدها (قوله روعا) قيل بالراء والغين المججمة من راع
الغلب ذهب عنه ويسرة لكن في الصحاح في باب العين المهملة والروعاء من النوق الحديدة الفؤاد
وكذلك الفرس ولا يوصف به الذكر اه وهو الموافق لتفسير الشارح فليحمل عليه قندير (قوله
تهطل هطلا) ككسر نصرأ وهطلا بفتحات وتهطلا بفتح المنة فوق (قوله مثلث العين) أي
مع فتح الهزمة (قوله ومنها فعلا) أي بفتح فسكون فتفتح (قوله لاثى العقارب) أي ولم كان
أيضا (قوله ومنها فعلا) أي بكسر الفاء (قوله كقرفصاء) بضم الاول ويجوز في ثالثة انفتح
والضم يقال قعد القرفصاء اذا قعد على قدميه وأليه وألصق بطنه بفخذه (قوله بخر) بضم
الجيم وسكون الحاء المهملة من جرة بوزن عنة جمع بخر كافي المصباح (قوله فعلا) بكسر
الفاء واللام وسكون العين (قوله فعلا مطلق العين) أي مع فتح الفاء (قوله بدوقام) بدل مهملة
فوحدة ثم قاف (قوله للعذرة) فتح المهملة وكسر المججمة هي الفضلة الغليظة (قوله براساء) بفتح
الموحدة والراء والسين المهملة (قوله في البرنساء) أي ممدودا (قوله وكثيرا) بالمثلثة اسم ليزر
في الفارسي (قوله مطلق الفاء) أي مع فتح الفاء (قوله بدخيلة) بضم المججمة وفتح التثنية (قوله
جنشاء) بفتح الجيم والنون والفاء (قوله وسراء) بكسر السين المهملة وفتح التثنية والراء ويطلق
على الذهب وعلى ثب أيضا والله سبحانه وتعالى أعلم

* (المقصود والممدود) *

قال الجار بردي هانوعان من الاسم المتكسر فلا يطلاق اصطلاحا على المبني ولا الفعل والخرف
أي كما يفيد تعريف الشارح وقولهم في هؤلاء ممدود تسمي أو على مقتضى اللغة كقول القرافي
جاء وشاء ممدودان اه ويرد عليه اطلاقهم ما على أني التانيث اطلاقا شائعا كالانف المقصورة
والمدودة كما يطلقان على الاسم المشتمل عليهما كجلى وصغراء ويعدان ليس حقيقة عرفية الا أن
يستثنى من غير المتكسر فتأمل ثم ما قيل ان تعريف الشارح يشهدان نحو جلى وصغراء مع انهما
قد تقدما قبل فذكرهما ثانيا لئلا يرد بان ذكرهما السابق من حيث التانيث ودخولهما هانوعان
حيث الممدودان فلا تنكر ارعلى ان ذكر العام بعد الخاص لا يعد تنكرا قندير (قوله اذا اسم

ومفتوحا ومكسورا نحو بدوقام للعذرة وبراساء لغة في البرنساء وهم الناس قال ابن السكيت يقال ما أدري
أي البرنساء هو أي الناس هو وكثيرا ومنها فعلا مطابق الفاء أي مضومها ومفتوحها ومكسورها نحو بدخيلة للتكبر وجنشاء اسم مكان
وسراء لبرديه خطوط صفر (ص) * (المقصود والممدود) * اذا اسم استوجب من قبل الطرف

فكما وكان ذات نظير كالاسف * فلنظيره المفعول الآخر ثبوت قصر بقياس ظاهر * كفعول وفعل في جمع ما كفعلة وفعله ونحو الذي
(ش) المقصور هو الاسم الذي حرف اعرابه ألف لازمة مخرج بالاسم المفعول (١٥١) نحو يرضى ويحرف اعرابه الف المبنى نحو اذا

وبلازمة المثنى نحو الزيدان فان
ألفه تنقلب ياء في الجر والنصب
والمقصور على قسمين قياسي
وسماعي فالقياسي كل اسم معتل له
نظير من الصحيح ملتمزم فتح ما قبل
آخره وذلك كصدر الفعل الممدود
الذي على وزن فعل فانه يكون فعلا
بفتح الفاء والعين نحو أسف أسفا
فاذا كان معتلا وجب قصره نحو

جوى جوى فان نظيره من الصحيح
الآخر ملتمزم فتح ما قبل آخره ونحو
فعل في جمع فعلة بكسر الفاء وفعل
في جمع فعلة بضم الفاء ونحو مرى جمع
مرية ومدى جمع مدية فان
نظيره ما من الصحيح قرب وقرب
بجمع قرينة وقربة لان جمع فعلة
بكسر الفاء يكون على فعل بكسر
الاول وفتح الثاني وجمع فعلة بضم
الفاء يكون على فعل بضم الاول
وفتح الثاني والذي جمع مدية وهي
الصورة من العاج ونحوه (ص)
وما استحق قبل آخر ألف

فالمدى في نظيره حتما عرف
كصدر الفعل الذي قد بدنا
بهمز وصل كاردوى وكان رأى
(ش) لما فرغ من المقصور شرع
في الممدود وهو الاسم الذي آخره
همزة تلي ألفا زائدة نحو حراء
وكساء ورداء فخرج بالاسم الفعل
نحو بشاء وبقوله تلي ألفا زائدة
ما كان في آخره همزة تلي ألفا غير
زائدة كآه وآه بجمع آمة وهو شجر
والممدود أيضا كلمة مقصور قياسي
وسماعي فالقياسي كل معتل له نظير

أى صحيح (قوله وكان ذات نظير) أى من المفعول وقوله كالاسف مثال للصحيح المستوجب الفتح ولم
يمثل للنظير من المفعول (قوله كفعول) بكسر ففتح وفعل بضم ففتح وفعله بكسر فسكون والثاني
بضم فسكون وهذا عطف على قوله كالاسف بتقدير العاطف كما قاله ابن هشام لانه نوع ثان مما
يستوجب الفتح أهم من كونه صحيحا أو معتلا وقوله نحو الذي مثال لانه مثل من هذا النوع ولم يمثل
لصحيحه عكس النوع الاول وانما قدرنا العاطف ولم نجعل له مثالا لقوله فلنظيره المفعول الخ كان
الاسف مثال للصحيح كما قاله سم وأقرره لانه لا يؤهم انه نظير الاسف وليس كذلك فتدبر والاصل ان
الذي يستوجب فتح ما قبل آخره فيكون معتلا مقصورا أنواع كثيرة ذكر المصنف منها نوعين عامين
في الصحيح والمعتل الاول مصدر فعل بالكسر اللازم فان قياسه فعل بفتح ففتحتين وقد أشار الى هذا
مقتصر أعلى تمثيل صحيحه بالاسف الثاني جمع فعلة وفعله على فعل وفعل وقد صرح به واقصر
على تمثيل معتله بالمدى ففيه شبه احتساب ومنها اسم مفعول غير الثلاثي ككرم ومحترم فان معتله
مقصور بفتح ما قبل آخره كمعطى ومصطفى ومنها افعال سواء كان للتفضيل كاقصى نظير افضل أم لا
كاعى وكأجر ومنها جمع فعلى بالضم أى افعلى على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصى ودنى بجمع
قصوى ودنى وغير ذلك (قوله حرف اعرابه) من اضافة المحل للعالم فيه لان الألف محل الاعراب
لانفسه وهذا التعريف سماعي والسماعي وكذا تعريف الممدود الا فى بخلاف تعريف
المتن فقاصر ان على القياسي منهما (قوله نحو يرضى) هو خارج أيضا بقوله لازمة لان ألفه
تذهب للجزم (قوله المبنى) أى سواء كان اسما كذا ومضى أو فعلا كرمى ودعا أو حرفا كعلى والى
فكل ذلك لا يسمى مقصورا اصطلاحا (قوله المثنى) مثله الاسماء الخمسة اذهب ألفها رفعا وجرا
لا يقال ألف المقصور تذهب اذ انون فلا تكون لازمة لان المحذوف لعلة تصير يسمية كالنات
(قوله قياسي) هو وظيفة الحوى والسماعي وظيفة اللغوى الذى يسرد ألفاظ العرب ويفسرها
(قوله كل اسم معتل) الاولى معل لان المعتل ما قبله حرف علة غير أم لا والمعل هو المغير وهو المراد
هذا لان الاسم لا يوصف بالقصر الا بعد تغييرائه مثلا وما قول المثنى المفعول الآخر فالاولى فيه
المعتل لانه هو الذى يصح فيه تعليق ثبوت القصر اما المفعول وهو المغير فالقصر ثابت فيه فلا معنى
لتعليقه باذا فتأمل (قوله جوى) بالجيم كفتح فرحا وهو الحرقعة من حزن أو عشق (قوله فان
نظيره الخ) المراد المناظرة في الوزن ونوع الاسم كالصمدية والجمعية لا خصوص الوزن (قوله
مرية) بالراء هو الحدال ومدية بالذال السكين (قوله قرب) بالكسر والثاني بالضم على ترتيب
ما قبله (قوله وما استحق) أى من الصحيح وألف منه قوله وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله
في نظيره أى من المعتل الآخر لان حرف العلة اذا نظرف بعد ألف زائدة قلب همزة (قوله نحو
حراء الخ) هو داخل في تعريف الشرح لا المتن لماسيأتى (قوله كآه) أى فلا يسمى ممدودا كما نص
عليه القارسي لعروض مدته لان الفه بدل من الواو في موه لا زائدة (قوله وآه) بهمزتين بينهما
ألف وكذا آمة كجام وجامعة وانظر ما أصل ألفهما (قوله كل معتل الخ) أى معتل الآخر وهذا مع
تعريف المقصور القياسي بقتضيان ان نحو حبل وصحراء من السماعي لا القياسي لانهم ليسا
معتلين لهما نظير من الصحيح لزيادة ألفهما على بنية الكلمة بخلاف ألف المقصور وهمزة الممدود
القياسي من فمقلبان عن أصل كالا يخفى وقد يتوقف في ذلك وسيأتى عن القراء ما يصرح بأن نحو
حراء من الممدود قياسا الا أن يقال المراد هنا القياسي غيرهما للتقدم الكلام على ما يتقاسان فيه
من الاوزان فتدبر (قوله وار تأى) بوزن افعل من رأى أى التدبر يقال ارتأى فى أمره ارتأى

من الصحيح الآخر ملتمزم زيادة الف قبل آخره وذلك كصدر ما أوله همزة وصل نحو ارعوى وار تأى ارتأى

واستقصى استقصاء فان نظيره من الصحيح انطلق انطلاقا واقتدرا اقتدارا واستخرج استخراجا وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن أفعل نحو أعطى اعطاء فان نظيره من الصحيح كرم اكراما (ص) والعام النظم ذات قصر وذا منتهى كالنحى وكالحد (ش) هذا هو القسم الثاني وهو المقصور السماعي والممدود (١٥٢) السماعي وضابطهما ان ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره قصره

موقوف على السماع وما ليس له نظير اطرد زيادة الالف قبل آخره فقدم مقصور على السماع فن المقصور السماعي الفتى واحد القسيان والنحى أى العقل والثرى التراب والسنا الضوء ومن الممدود السماعي الفتى حدائة السن والسنا الشرف والثراء كثرة المال والحداء النعل (ص)

وقصر ذى المد اضطرارا لجمع عليه والعكس بخلاف يقع (ش) لاختلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر الممدود للضرورة واختلف في جواز مد المقصور فذهب البصريون الى المنع وذهب الكوفيون الى الجواز واستدلوا بقوله يالك من عمرو من شيا ينشب في المسعل والاهاء فذا اله الاضرورة وهو مقصور (ص)

* كيفية تنسية المقصور والممدود وجمعهما تصحيفا *

آخر مقصور تنى اجعلها ان كان عن ثلاثة مرتبا كذا الذى الباء أصله نحو الفتى والجاهد الذى أميل كنى في غير ذاقاب والالف وأولها ما كان قبل قد ألف (ش) الاسم المتكسر ان كان صحيح الآخر أو كان منقوصا لحقه علامة التننية من غير تغيير فتقول في رجل وجارية وقاض رجلان وجاريان وقاضيان وان كان مقصورا فلا بد من تغييره على ما بد كره الآن وان كان ممدودا

فسمى الى حكمه فان كانت ألف المقصور رابعة فصاعد اقلبت ياء فتقول قسيان ويحيان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل وأميت فتقول

اذ اتدبره واصله ارتأى ارتأيا كقتل اقتنا الاقلبت ياء الفاعل ألفا لانتاج ما قبلها وياء المصدر همزة تنظر فيها اثر الف زائدة (قوله وكذا مصدر الخ) مثله مصدر فعل بالفتح بفعل بالضم دالا على صوت أو مرض فان قياسه فمال بالضم كغناء لصوت ذوات الخف ونغناء بمثلثة فمجهة فصوت الشاة ومشاء لاطلاق البطن ونظيره ما من الصحيح بغام لصوت الطي ودوار لدوران الرأس وكذا مصدر فاعل كوالى ولا وعادى عدا كضارب ضربا وقائل قتالا وغنيد ذلك (قوله والعام النظم) مبتدأ خبره بقول وذا قصر وذا ممدو لان من المستمكن في الخبر أى العادم النظم مأخوذ بقول حال كونه ذات قصر الخ وقوله تقدم الحال على عامها الظرفي ومرفاهيه (قوله كالنحى الخ) الف ونشر مرتب فالنحى مهملة فميم مقصور لا غير والحداء مهملة فميم ممدود لا غير لكن قصره للوزن (قوله فن المقصور السماعي الخ) أى لاسها ليس له نظير من الصحيح ياء لها في جميع الاوصاف من الوزن والمصدرية أو الجمعية أو الوصفية مثلا وان وجد وزنها كبطل وعذب (قوله يجمع عليه) أى في الجملة والافقدها منه التواء فيماله قياسا يوجب مده كفعلاء أفعل ويرده السماع (قوله قصر الممدود) أى لانه رجوع الى الاصل وهو القصر كقوله لا بد من صنع وان طال السفر (قوله يالك الخ) بالتنبية ولك خبر مبتدأ محذوف أى لك شئ ومن البيان كذا في الصبان وفيه نظر لعدم ملائحته لانه معنى فانظروا انه كقولهم يال لاهم والعشب تعجبان كثرهما فيا واللام للاستغانة استعمالا في التعجب مجازا ومن ترميزان للكاف كقوله فيالك من ليل كانه قيل احضر يا ترمي لتعجب منك فانادى في الحقيقة هو انكاف فتسدير والشيء تعجبين وأولها ما كسورة بينم محتسبة هو الشيش أى القمر الذى لم يشتهد حبه وينشب بفتح الشين أى يتعلق والمسعل بفتح الميم والعين المهمة موضع السعال من الحلق والاهاء جمع لهاء كحصى وحصى وهى الحمة مطبقة فى أقصى سقف الحنك والله أعلم

* كيفية تنسية المقصور والممدود وجمعهما تصحيفا *

اقصر عليه مالم يوضح تنسية غيره ما وجعه وان كان هذا الباب يعقد للتننية والجمع مطلقا وتصحيفا اما تعبير محمول عن المضاف اليه أى كيفية تصحيف جمعهم ما أو حال من جمع أى صححو لم يذكروا كسيرة هم الان له بابا يخصه (قوله رابعة الخ) أى سواء كان اصلها ياء كسعى من سعت أو واولا كذا كره (قوله قلبت ياء) أى لسكونها مع علامة التننية ولا يمكن تحريكها لان الالف لا تقبل الحركة وحذفها يلبس المثني عند اضافته لياء المتكلم بالمازى المضاف لها كفتاى وانما قلبت ياء في غير الثلاثي رجوعا الى أصلها في نحو مسمى كارجعت اليه في نحو فتى وجلا على الفعل غير الثلاثي في نحو ملهى لرد الواو في ياء كالهيت واصطفيت من اللهو والصفوة كما سأتى في قوله * والواو لا ما بعد فتح ياء القلب وأما في الجاهد الذى أميل فلان الامالة في المفرد تنحو بالالف نحو الياء فردت اليها في التننية أماما لم يعمل فلم يلاحظ الياء أصلا فرجع الى الواو (قوله مجهولة الاصل) هى التى في حرف أو شبهه كابوخذ من مثاله تعالى ابن الحاجب وظاهر ابن المصنف وجعل المرادى ألقهما اصلية ومثل مجهولة الاصل بنحو اللدبدلن مهملتين كالفتى وهو اللهو قال لانه لا يدرى أى عن وأولياء اه اى لانه ليس له أصل

فسمى الى حكمه فان كانت ألف المقصور رابعة فصاعد اقلبت ياء فتقول قسيان ويحيان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل وأميت فتقول

في متى علمت ان كان ثالث بدلا من واو كعسا وفتا قلبت واو افتقول عصوان وفتوان وكذا ان كانت ثالثة مجهولة الاصل ولم تمل
كلى علم افتقول الوان فالخاصل ان ألف المقصور قلبت ياء في ثلاثة مواضع الاول اذا كانت رابعة فصاعدا الثاني اذا كانت ثالثة بدلا
من ياء الثالث اذا كانت ثالثة مجهولة الاصل وأمليت وقلب واو في موضعين الاول اذا كانت ثالثة بدلا من الواو والثاني اذا كانت
ثالثة مجهولة الاصل ولم تمل وأشار بقوله وأولها ما كان قبل قد ألف الى انه اذا عمل هذا العمل المذكور في المقصور أعني قلب الالف ياء أو
واو لحقتها علامة التننية التي سبق ذكرها أول الكتاب وهي الالف والنون المكسورة رفعا والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة
جرا ونصبا (ص) وما كعسراء بواو نديا * ونحو علباء كساء وحيا بواو أو همز (١٥٣) وغير ما ذكر * صحيح وما شذ على نقل قصر

(ش) لما فرغ من الكلام على كيفية تنمة المقصور شرع في الكلام على ذكر كيفية تنمة الممدود والممدود اما ان تكون همزة بدلا من ألف التانيث أو الالحاق أو بدلا من أصل أو أصلا فان كانت بدلا من ألف التانيث فالشهور قلبها واو افتقول في صحراء وجرأ صحرا وان وجرأ وان كانت الالحاق كعلباء أو بدلا من أصل فنحو كساء وحيا جازفها وجهان أحدهما قلبها واو افتقول علبا وان وكسا وان وحيا وان والثاني ابقاء الهمزة من غير تغيير فتقول علبا آن وكسا آن وحيا آن والقلب في الحقيقة أولى من ابقاء الهمزة فبقاء الهمزة البدلية من أصل أولى من قلبها واو وان كانت الهمزة الممدودة أصلا وجب ابقاؤها فتقول في قراء ووضاء قرا آن ووضا آن وأشار بقوله وما شذ على نقل قصر الى ان ما جاء من تنمة المقصور أو الممدود على خلاف ما ذكر اقتصر فيه على السماع كقولهم في الخوزلي الخوزلان والقياس الخوزليان

يرجع اليه في الاشتقاق وليست أصلية لان ألف الثلاثي العربي لا تكون الامتقابة عن أحدهما والظاهر في ألف موسى ونحوه من الاسماء الاجمعية انهم من المجهولة بمعنى انه لا يدري أيها زائدة كجلى أم أصلية أم منقلبة وموسى الخديد قبل وزن حبل قالفه زائدة للتانيث وقبل مذ كربوزن مفعول من أوسيت رأسه حلقة قالفه عن ياء أفاده في الصحاح (قوله في متى علما) قيد به هنا وفيها يأتي لا ند قبل العلمية لا ينبغي ولا يوصف بالقصر لبنائه (قوله ونحو علباء) مبتدأ وكساء وحيا عطف عليه وبواو خبره وقوله صحيح أي لهمزة وجوبها فلا يجوز ابدالها (قوله كعلباء) بكسر اعرين المهملة هي عصابة العنق وأصلها علبا يزيادة الياء لالحاقها بقواطس فقلبته همزة لتطرقها اثر ألف زائدة (قوله في الملحقة) بكسر الحاء لانها ألحقت مدخولها بغيره وانما ترجح قلبها بالشبه باب الف جراء في أن يبدل عن حرف زائد (قوله وبقاء الهمزة الخ) أي لقربهم من الاصل لا بابتدائها من أصل (قوله قراء) هو التماسك المتعبد ووضاء هو الوضى محسن الوجه وكلاهما بوزن رمان من قرأ كسأل ووضو كطرف (قوله الخوزلي) يفتح المججمة وسكون الواو وفتح الزاي مشبهة فيها تناقل وتختبر وهو مثال للمقصور (قوله في جمع) أي حال ارادته (قوله على حسد المنى) أي طريقته في الاعراب بجر فتن وسلامة بناء واحد وحذف نونه للاضافة وهو جمع المذكر السالم (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبقى (قوله وان جمعه) أي المقصور (قوله فالالف) مفعول اقلب وقلب مفعول مطلق نوعي أي اقلبها قلبا كقلبها في التننية (قوله وتاء) بالمد مفعول أول لا لزمن به همزة القطع مفتوحة لانه من الزم الرباعي وذى التانيث المقصور مضاف اليه ونجعية أي ازالة مفعوله الثاني (قوله اذا جمع الصحيح الخ) هذا والاثنان بعده زيادة على المتن وتركيها لاختصاص هذا الباب بالمقصور والممدود وما كان جمع الممدود بالواو والنون وكذا بالالف والتاء كتننية سواء استغنى عن ذكره وذكر جمع المقصور للحققة تننية (قوله وضم ما قبل الواو) أي في الرفع وانما يليق بالكسر مشعرا بالياء المحذوفة كفتح المقصور ثاققه ولئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله وكسر ما قبل الياء) أي في النصب والجر وانما ابقاء كسره لانه مكسور قبل الياء وقبل بكسر كسرا جديد التناسب الياء الواو في اجتناب حركة ما قبلها ما هو تنكاف (قوله قاضون) أصله قاضيون يضم الياء وأصل قاضين قاضيين ياءين أو لاهما مكسورة حذف حركتهما مائة لها ثم الياء لساكنين ثم ضمة ضاد الاول لمناسبة الواو وبقي كسر الثاني لمناسبة الياء أو يقال في الاول نقلت

(٢٠ - خضري ثاني) وقولهم في جراء جرايان والقياس جراوان (ص) واحذف من المقصور في جمع على * حدثا ثني ما به تكسلا والفتح أبوق مشعرا بحذف * وان جمعه بناء وألف فالالف اقلب قلبها في التننية * وتاء ذى التألزم تنكيه (ش) اذا جمع صحيح الآخر على حدثا ثني وهو الجمع بالواو والنون لحققة العلامة من غير تغيير فتقول في زيد زيدون وان جمع المنقوص هذا الجمع حذف باؤه وضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء فتقول في قاض قاضون رفعا وقاضين جرا ونصبا وان جمع الممدود هذا الجمع عومل فيه معاملة في التننية فان كانت الهمزة بدلا من أصل أو الالحاق جاز وجهان ابقاء الهمزة وابدائها واو افتقول في كساء علما كساوون وكساوون وكذلك علباء وان كانت الهمزة أصلية وجب ابقاؤها فتقول في قراءوون واما المقصور وهو الذي ذكره المصنف فتحذف الياء اذا جمع بالواو والنون وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول في مصطفي

مصطفون رفعوا مصطفين جوا ونصبوا بفتح (١٥٤) الفاء مع الواو والياء وان جمع بألف وتاء قلبت الفه كما قلبت في التننية فتقول في

حبل حبلات وفي فتى وعصا على مؤنث قيات وعصوات وان كان بعد ألف المقصورات وجب حينئذ حذفها فتقول في فتاة قيات وفي قناة قنات (ص)

والسالم العين الثلاثي اسماء نل اتباع عين فاء بما شاكل ان ساكن العين مؤنثا بد تحتها بالتاء أو مجردا وسكن التالي غير الفتح أو

خفقه بالفتح فكلا قدر ووا (ش) اذا جمع الاسم الثلاثي الصحيح العين الساكنة المؤنث المختوم بالتاء أو مجرد عنها بألف وتاء اتبع عينه فاءه في الحركة مطلقا فتقول في دعد دعدات وفي جفنة جففات وفي جبل وبسرة جلالات وبسرات بضم الفاء والعين وفي هندوكسرة هنددات وكسرات بكسر الفاء والعين ويجوز في العين بعد الضمة والكسرة التثنية والتثنية فتقول جلالات وبسرات وبسرات وهنددات وهنددات وكسرات وكسرات ولا يجوز ذلك بعد الفتح بل يجب الاتباع واحترز بالثلاثي من غير كسرة علم مؤنث وبالاسم عن الصفة كضخمة وبالصحيح العين من معتلها بكسرة وبالسساكن العين من متركها كشجرة فإنه لا اتباع في هذه كلها بل يجب بقاء العين على ما كانت عليه قبل الجمع فتقول جعفرات وضخمات وجوزات وشجرات واحترز بالمؤنث عن المذكر كبدر فإنه لا يجمع بالألف والتاء (ص)

ضمه الياء إلى الضاد بعد سلب حركتها ثم حذف الياء للساكنين (قوله مصطفون) أصله مصطفون بواو يمين وأولاه ما مضى لأم الكسرة لأنه من الصفوة والثانية واو الجمع وأصل مصطفين مصطفون بواو مكسورة فباء قلبت واوه ما ألف التحريكها وانفتح ما قبلها ثم حذفت الألف للساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها وما قبل ان الواو الأولى قلبت أو لا ياء انظر فها بعد أربعة فيصير مصطفون ومصطفين ثم قلب الياء الفاء ودوبانه تطويل بلا طائل اذ لا حاجة إلى الياء هنا بل قلبت الفاء من أول الامر بخلافها في التننية وجمع المؤنث فتقلب ياء الاحتياج إلى بقائها فيه ما المأمرا آنفا (قوله قلبت الفه الخ) أي حكمه كتننيتها سواء وكذا جمع الممدود والمنقوص بالتاء والألف فلهما حكم تننيتها ما وانما لم يستغن عن ذكر جمع المقصود كتننيتها كالممدود ولاختلاف حكمه في جمعي التصحيح كما علمت بخلاف الممدود وما المنقوص فليس الباب له (قوله على مؤنث) قيد به لان الجمع بالألف والتاء لا ينقاس في الخالي من العلامة الا اذا كان علم مؤنث أو مصغر غير المعقل أو وصفه كما مر (قوله في قنات) بالفاء والتاء المثناة فوق أقول الشارح في جمعها فتسبب بالياء أمال جمع قنات بالياء والنون أي الرمح أو حذرة الماء فتقنات بالواو كما في التصريح (قوله والسالم العين) أي من الاعلال والتضعيف كما سيأتي وهو مفعول أول بانل أي أعطى والثلاثي نعتة واسما حال منه واتباع مفعوله الثاني وهو مصدر مضاف لمفعوله الأول وفاءه مفعوله الثاني وبما شاكل متعلق باتباع والياء بمعنى في ونائب فاعل شكل ضمير الفاعل وكذا لئولها باللائظ ومتعلقه محذوف أي شكل به فصلة ما جرت على غيرها وحذف العائد الجورور بما جاز الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنى ومتعلقا وهو نادر كما مر في الموصول أي أعطى الاسم الثلاثي السالم العين اتباع عينه لقائه في الحركة التي شككت بها الفاء (قوله ان ساكن العين مؤنثا) حالان من فاعل بدل العائد للسالم العين وبدل فاعل الشرط وجوابه محذوف أي قلناه ما ذكر وشحنتا حال ثالثة ومجردا عطف عليه (قوله وسكن التالي) أي العين التالي وغير مفعول التالى أو مجردا وبإضافته اليه (قوله أتبع عينه) أي وجوبه في مفتوح الفاء وجواز في مضمومها ومكسورها فالأمر في المتن مستعمل في الوجوب والجواز معا بدليل البيت الثالث (قوله جفنة) كقصعة وزنا ومعنى (قوله جل) بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة (قوله التثنية والفتح) أي مع الاتباع ففي مضموم انفاء ومكسور هاء ثلاث لغات الا اذا كانت لام الأولى ياء والثاني واو افتتح الاتباع كما ذكره بقوله ومنعوا الخ اما مفتوح انفاء فليس فيه الا الاتباع صحيحا كان بكسرة أو معتل كظبية وظبيات وجوز في التثنية تسكين المعتل (قوله عن معتلها) هو ضربان ضرب قبل عينه حركة مجانسة لها كارة ودولة ودنية فهذه ياتي على حاله وضرب قبل عينه فتحة بكسرة وفيه لغتان الاتباع لهذيل والاسكان لغتهم وسيد كرهذا في المتن لقوم وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفا كخنة بالفتح وهي البستان أو بالكسرة وهي الجنون والجن أو بالضم وهي الوقاية فلا تغير عينه في الجمع (قوله ومنعوا الخ) إشارة إلى ان لا اتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الخمسة المتقدمة وهوان لا تكون اللام واو في اتباع الكسرة ولا ياء في الضمة وفهم منه جواز الفتح والاسكان حينئذ اذ لم يمنع غير الاتباع وكذا جواز اتباع الضمة اذا كانت اللام واو كخطوة واتباع الكسرة مع الياء كخنة وهو الصحيح في هذا ولا ضرر في توالي كسرتين قبل الياء في لحيات كالماء الواو بضمين قبل الواو في خطوات (قوله ذرورة) بكسر الميم المجهمة على الشيء وزية بضم الزاي وسكون الواو وحدة

ومنعوا اتباع نحو ذروره * وزية وشذ كسره وه (ش) يعني انه اذا كان المؤنث المذكر مكسورا فاء وكانت لامه حقة واو افاله يمنع فيه اتباع العين الفاء فلا يقال في ذرورة ذروا بكسر الفاء العين استعقلا لا لكسرة قبل الواو بل يجب فتح العين أو تسكينها

فَقَوْلُ ذُرَوَاتٍ أَوْ ذُرَوَاتٍ وَشَذَوَاتٍ لَهُمْ

بحروا بكسر الفاء والعين وكذلك لا يجوز الانشاع اذا كانت الفاء مضمومة واللام بالفتح فبسيطة فلا تقول زبيات بضم الفاء والعين استئقنا للضمة قبل الياء بل يجب الفتح أو التمسكين فقول زبيات أو زبيات (ص)

ونادراً وذواضطرار غير ما

قدمته أولاً ناس انتهى (ش) يعني ان ما جاء من جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر عند نادرا وأضرورة وأولغى لقوم فالاول كقولهم في حروية بحروا بكسر

الفاء والعين والثاني كقولهم

وحملت زفرات الضحى فأطقتها

ومالي بزفرات العشى يدان

فمكن عين زفرات ضرورة والقياس

فتحها انما عا والاثالث كقول

هذيل في جوزة ويضمة ونحوهما

جوزات ويضات بفتح الفاء والعين

والشهور في لسان العرب تسكين

العين اذا كانت غير صحيحة (ص)

* (جمع التكسير) *

أفعله أفعل ثم فعله

نمت أفعال جوع قلبه

(ش) جمع التكسير هو ما دل على

أكثر من اثنين بتغيير ظاهر كرجل

ورجال أو يد كقولهم للمفرد والجمع

فأضمة التي في المفرد كضمة قفل

والضمة التي في الجمع كضمة اسد وهو

على ضرب بين جمع قلبه وجمع كثرة

لجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة

فما فوقها إلى العشرة وجمع الكثرة

يدل على ما فوق العشرة إلى غير

نهاية وقد يستعمل كل منهما في موضع

الآخر مجازاً فأمثلة جمع القلة

أفعله كسلمته وأفعله كافلس وفعله

كنسية وأفعاله كفراس وما عدا هذه الأربعة من أمثلة التكسير في جمع كثرة

حذرة الاسد والجر وثلث الجيم مع سكون الراء الاثنى من ولد الكلب أو السبع (قوله ونادر) خبر مقدم عن غير (قوله وحملت زفرات) جمع زفرته وهي خروج النفس بأنز وشذو وخض الضحى والعشى لزيادة وجود الملتئم فيهما عن غيرهما ويدان تشية يد بمعنى القوة لئلا كيد والله سبحانه وتعالى أعلم

* (جمع التكسير) *

لم يتعرض له طائفة من النحاة قال الحريري الفساد السنة العامة الا في الجوع فلم يحجج بالتنبيه عليها لان النحواً وضع لاصلاح ما فسد وقيل لان كل الجوع مرجعها السماع فالاولى بها كتب اللغة التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض المتأخرين أكثر الجوع سماعي لكن منها ما يغلب فيحتاج الى ذكره ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه افاده في التثنية (قوله أفعله) مبتدأ وأفعله وفعله وأفعاله عطف عليه وجموع خبرها والثلثة الاول غير مصر وفعله لعلية على الوزن المخصوص ووزن الفعل في أفعله ولها ولان أثبت المنطقي في الباقيين لكن ثوبون أفعله للضرورة ونعت هي ثم العاطفة أثبت بالتاء المنة توحدة في لغة واصطلاحها السكون فان قلت جوع جمع كثرة وأفعله أحد عشر فكيف أخبر به عن أربعة قلت لكثرة ما يوزن من الالفاظ على ان جوع مما يستعمل في القلة حقيقة لانه ليس لمفرده جمع قلبه كرجل وقلوب كإسائي أو يجري على مذهب السعد الاثنى (قوله بتغيير) أي الصيغة مفردة سواء كان بتغيير الشكل أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة وهو تغيير صوري لا حقيقي لان لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره بل هو لفظ آخر غيره والباء لا لآلة أو السببية فتفيد ان التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية وحينئذ فلا يشمل جمعي التصحيح لان دلالاتهم على الجمعية ليست بتغيير مفردة ما بالزيادة بل بنفس الزيادة وان لم يمتها التغيير بدليل ان زيادة جمع المذكور تفيد الجمعية في الفعل وحمل عليه المؤنث واما خصوصه فنوان فزيادة لا تفيد الجمعية في غيره فكأن جمعيته ليست به بل بالتغيير ونخرج أيضاً نحو قاضون وجفئات بالفتح اذ لا دخل لتغييرهم في الجمعية بل هو لا لعلل والاتباع فلا يخرجان عن التصحيح وان اقتضى كلامهم على جمع المؤنث ان نحو جفئات تكسير قد يدر (قوله كفلك للمفرد والجمع) هذا مذهب سيبويه واختاره في التسهيل انه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فلا يقدرفيه تغيير وانما لم يجعل كجنس يستوي فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعاً أو اسمه لانهم منوه مراد به المفرد فقالوا فإلكان ولم يملق بلقطه على الاثنى بخلاف جنس فالفرق بينهما ما بتثنية المفرد وعدهما ولم يأت مثل ذلك الاسبعة ألقاظ في الاشعوف وحواشيه (قوله الى العشرة) الغاية داخله بتثنية ما بعده (قوله على ما فوق العشرة) فهما محتملان بدأ وانتهاء واختار السعد وغيره ان بدء كل منهما ثلاثة وانتهاء القلة عشرة ولانهاية للكثرة فيتحذفان بدأ لانتهاء وعلى هذا فالذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة لا بالانابة وبذلك يدفع ما أورده القرافي على قول الفقهاء فيمن أقرب دراهم انه يقبل بثلاثة من انه جمع كثرة وأفعله أحد عشر فكيف يقبل الجواز مع امكان الحقيقة ويدفع أيضاً بأن دراهم ليس مجازاً في الثلاثة لانه ليس لمفرده جمع قلبه أما نحو ثياب عماله جمع قلبه فيسعين فيه الجواب الاول (قوله مجازاً) أي ان وجد الجمع للمفرد كإسائي (قوله من أمثلة التكسير) خرج جمعا الصحيح فهما المطلق الجمع المتحقق في الكثرة والقلة بلا نظر الى خصوص أحدهما كما استظهره الرضي بعمال ابن خروف في صلتان هما حقيقة بالاشتراك المعنوي كحيوان ثلاثان والفرس لا اللفظي كما توهم وقيل هما القلة

كنسية وأفعاله كفراس وما عدا هذه الأربعة من أمثلة التكسير في جمع كثرة

حقيقة والكثرة مجازا واعلم ان جوع التكسير ثمانية وعشرون منها اللفظة الاربعة المذكورة فقط على المختار والباقي للكثرة وكلها في اثنين الافعال بالضم كسكاري كذا في الفارضي والفتحة والكثرة انما يعتبران في تكررات الجوع اماماء فها بال او الاضافة فصالحه لها ما باعتبار الجنس أو الاستعراق (قوله وبعض ذي) أي وبعض موازات ذي في بكثرة ووضعا غير محمول عن الفاعل على الظاهر اي في وضعه وقوله والعكس جاء أي وضعه أيضا بان تضع العرب أحد البنائين صالحا للقلبة والكثرة ويستغوا به عن وضع الآخر فاستعماله حينئذ مكان الآخر ليس مجازا بل حقيقة بالاشتراك المعنوي ويسمى ذلك بالنيابة وضعه كاجمع رجل في جمع رجل بكسر فسكون وكرجال في جمع رجل بضم الجيم فانهم لم يضعوا بناء كثره لاول ولا قلته للثاني فان وجد البناء ان اللفظ واحد كالفلس وفلس في فلس واثنان وثلاث في ثوب فاستعمال أحد ههما مكان الآخر مجاز كاطلاق أقاس على أحد عشر وفلس على ثلاثة ونسب النيابة في الاستعمال اذا علمت ذلك فتمثله لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعها بالضم الصاد وكسر الفاء جمع صفاء وهي الصخرة المساء وأصله صفوى كفلس قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسرت الياء لما سبقتهم فيه نظرا لم يحمل جمع قلته بل قالوا أصنافا على أفعال أيضا كما في الصحاح فكان الاولى حذفه الا ان يحمل قوله والعكس جاء على مطلق النيابة بلا تقييد بالوضع فتشمل النيابة في الاستعمال وبعد ذلك فنيابة بناء الكثرة عن القلة وضعها واستعمالا انما تأتي على مذهب غير السعد كما مر (قوله قد سبق انه) صوابه قد ذكر أي المصنف اذ لم تسبق النيابة وضعها بل ذكر الشارح المجاز فقط وفي نسخ قد يستغنى وهو الصواب (قوله لافعل) أي يفتح فسكون (قوله صح عينا) أي وفاء ولم يضاعف وكان عليه أن يزيد ذلك فان أفعل لا يطر في معتل الفاء كوعد ووعد ووقف ووقف ووصف ووقت ووهم لثقل الضم بعد الواو ولا في المضاعف كجد وجد وروى وروى وقد ووقوعم ووق وشذ من الاول وجهه وأوجه ومن الثاني كف وكف بل قياسهما أفعال كواعدا ووقات وكاجداد وأرباب وأقداد وكثيرا ما يجيئ الثاني بجمع الكثرة كجدود وجدود ووقود ووقود في الكفاية وشرحه على استثناء هذين نعم ان أريد بجمع العين ما ليس معتلا ولا مضاعفا كما هو اصطلاح لبعضهم لم يرد الثاني نكت بزيادة (قوله يجعل) نائب فاعله يعود على افعول ومفعوله الثاني قوله للرباعي وقوله ان كان أي الرباعي والعناق يفتح الهمزة أنشئ المعز (قوله بجمع العين) أي سواء صحت لامه أيضا أم لا كما مثله (قوله وأظب) يفتح الهمزة وكسر الواو واحدة آخره منقونا ومثله أدل وأجر وآم جمع دنو وجر ووامة بفتحين وأصلها دنو وأجر وآم وبضم ما قبل الواو قلبت الضمة كسرة توصلا لقلب الواو ياء لانه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ثم أعل كفاض وأصل أمة أموة بفتح فسكون فهو على وزن فعل لان الهاء في تقدير الانفصال فجمع على افعول صبان وفي الصحاح أصل الامة أموة بالتحريك لجمع على آم وهو افعول كينق ولا يجمع فعلة بالنسكون على ذلك اه ولعل الاول هو الصواب فتقول هذه أظب وادل وآم ومرت باظب وادل وآم ورأيت اظبيا وادل وآميا كما تقول في قاض (قوله لاستعمال هذه الصفة الخ) أفاد ان كل صفة على فعل غلبت عليها الاسمية ينقاس فيها أفعول (قوله وشذ عن وأعين) أي قياسا للكثرة استعمالا وأعنيهم تقيض من الجمع وتلذ الأعين (قوله لكل اسم مؤنث) أي بغير علامة لا نحو حجابة وخرج بالاسم الصفة كشجاع وبالمد نحو خنصر (قوله وغير ما فعل الخ) غير مبتدأ خبره يردو بافعال متعلقة به وبجمله أفعول فيه مطرد ضلته ما ومن الثلاثي بيان لغريم مشوب بتيب بعض فهو حال منها أو من ضمير هاء في يرد لا بيان لما لانه يصير المعنى وغير الثلاثي المطرد فيه أفعول يردو بافعال فيصدق بالرائد على الثلاثة مع ان أفعال فيه

(ص) وبعض ذي بكثرة وضعها في كارجل والعكس جاء كالصفي (ش) قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة كرجل وأرجل وعنق وعناق وفؤاد وفؤدة وقد يستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة كرجل ورجال وقلب وقلوب (ص) لفعل اسم اصح عينا افعول وللرباعي اسما أيضا يجعل ان كان كالعناق والذراع في مدون تأييد وعدا للاحرف

(ش) أفعول جمع لكل اسم ثلاثي على فعل صحيح العين نحو كلب وأظب وظبي وأظب وأصله أظبي فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار أظبي فعمول معاملة قاض وخرج بالاسم الصفة فلا يجوز نحو وضخم وأنضم وجاء عبد وأعبد لاستعمال هذه الصفة استعمال الاسماء وخرج بصحيح العين المعتل العين نحو ثوب وعين وشذ عن وأعين وثوب واثنان وأفعول أيضا جمع لكل اسم مؤنث رباعي قبل آخره مدة كعناق وأعناق وعين وأعين وشذ من المذكور شهاب وأشهب وغراب وأعرب (ص)

وغير ما فعل فيه مطرد

من الثلاثي اسما بأفعال يرد

سماعى كشهدواشهادوشريفواشرافوجاهلواجهالوعدتواعداءواعلماناوزانالثلاثى
 اثنا عشر من ضرب ثلث فائه فى ثلث عينه وسكونها منها وزن مهمل وهو كسر الفاء مع
 ضم العين وعكسه نادر كما سبأنى فى التصريف يفتح عشرة منها بصورة يطرد فيها أفعـل وهى فعل
 بفتح فسكون الصحيح العين والتسعة الباقية تجتمع على أفعال وكذا فعل المعتل العين كثوب وأثواب
 فالجمله عشر صور بشملها أقوله وغير الخ وقد مثل الشرح جميعها الأفعال بضم عين كعنى وعانى وفتح
 فكسر ككتف وكأف ويزاد علم أفعـل المعتل انقاء كوهـم فيطرد فيه أهـام ويدخل فى اطلاق
 المصنف ان ما عدا فعل يفتح فسكون يجمع على أفعال صحيحا كان أو معتلا حيث فصل فيه دون
 غيره فانظره وخرج بالاسم الصفة كضخم وشبهم فلا تجتمع على أفعال بل نحو هذين يجمع على فعال
 كما يعلم ما بقى وشذ من الصفة جلف واجلاف وسر وحرار (قوله وغالب الخ) إشارة الى استثناء
 صورة عماد دخل تحت قوله وغير الخ وهى فعل بضم ففتح بضمه على أفعال قليل كما مثله الشرح أى
 شاذ والغالب فيه فعـل ان يكسر فسكون وهو من جوع الكثرة وانما ذكره هنا لاجل الاستدراك
 على قوله وغير الخ (قوله كثوب) مثال للمعتل من فعل وكمل أمثله ففتح الفاء بقوله وجعل بالجيم
 وعضد لكن تركه منه كسر العين ككتف وغر ومثل بكسر الفاء بحمل وعنب وابل وضم العين
 فيه مهمل كما هو ولم يذكر لمضموم الفاء الاقل وبقي عنى وسبأنى صرد وكسر العين منه قليل كما هو
 فهذه أمثله الثلاثى (قوله وآبال) أصله آبال به مزتين ابتدأت الثانية الفاء (قوله الصحيح العين) أى
 والفاء وغير المضاعف كما مر (قوله كفرخ وأفراخ) مثله زند وازناد (قوله كصرد) طائر فوق
 العصفور ونصفه أبيض ونصفه أسوداً كاله حرام على المعتد اهـ سيموطى (قوله ونغر) بالنون
 والعين المعجمة طير كالعصفور وأجر المنقار الا تسمى نغرة كهـمة وأهل المدينة يسمونه البليل (قوله
 فى اسم مذكر) متعلق بطرد وكذا عتهمهم وبعـضة لاسم وثالث صفة لمد أو مضاف اليه وافعله
 مبتدأ غير مصروف للعلية والتأنيث وتنوينه يفسد الوزن وكذا تصحیح همزته بل ينقل فتحها التنوين
 ثالث وأطر دخبه (قوله والزمه) بفتح الزاى أى الزم أفعـله فى فعال بالفتح وأفعال بالكسر حال
 كونهم ما مضى الخ وأشار بذلك الى ان ما مده ياء أو واو من الرابعى المذكر كزغيف وعمود وما
 مده ألف وهو غير مضاعف أو معتل كقذال يتقاس فيه غير أفعـله أيضاً وهو فعل بضم عين كما
 سبذ كرهه ما ذوالألف المضاعف أو المعتل قبله فبأنه فيه أفعـله (قوله جع لىكل اسم الخ) القيود أربعة
 تثنى اتنى أحدها فى كلمة فلا تجتمع على أفعـله وشذ من الصفة صحيح وشبهة وقياسه أشعاه وشحاح
 ومن المؤنث عقاب وأعقبه وقياسه أعقب وعقب بضم عين وعقبان ومن غير الرابعى قدح وأقدحة
 وباب وابوبة والقياس أقداح وبواب ومماليس مده ثالثاً نحو جائر واجوزة وهى الخشبة الممتدة
 فى أعلى السقف والقياس جوائر (قوله نحو قذال) بالقاف والذال المعجمة كسحاب يجمع مؤنر
 الرأس ومعقد العذار من الغرس خلف الناصية (قوله المضاعف) هو من الثلاثى ما كانت عينه
 ولامه من جنس واحد مجردا كان أو مزبداً (قوله كبتات) بوحدة مفتوحة وتاءين فوقيتين الزاد
 ومتاع البيت وأصل ابتة ابتة فلما اجتمع مثلاً نقلت كسرة أولهما الى الباء قبله ثم ادغم ومثله
 أزمة والزمام فى الأصل الخيط الذى يشد فى البرة أو فى الخشاش ثم يشد فى طرف المقود ثم سعى به
 المقود نفسه ذكره فى المصباح والبرة حلقة تجعل فى انف البعير تكون من صفر ونحوه والخشاش
 بالكسر الخشب الذى يجعل فى عظم انف البعير واما الخزامة فهى من شعرو يهداظهر للآمعنى
 البرة والخشاش والخزامة اهـ سماعى (قوله قباء) بفتح القاف نوع من الثياب وأصله قبا وبالواو
 قال فى المصباح كاته من قبوت الحرف أقبوه اذا ضمه أى عند النطق به سعى بذلك لانه يضم على

وغالباً أغناهم وفعـل ان

فى فعل كقولهم صردان

(ش) قد سبق ان أفعـل جمع لكل

اسم ثلاثى على فعل صحيح العين

وذكر هنا ان ما لم يطرد فيه

من الثلاثى أفعـل يجمع على أفعال

وذلك كثوب وأثواب وجعل

واجال وعضد وأعضاء وجعل

واجال وعنب واعناب وابل وآبال

وقل وأفعال وأما جمع فعل الصحيح

العين على أفعال فشاذ كفرخ

وأفراخ وأما فعل بفاء بعضه على

أفعال كزطب وأرطاب والغالب

يحييه على فعـل ان كصرد وصردان

ونغرونغران

(ص) فى اسم مذ كر رباعى بعد

ثالث أفعـله عنهم اطرود

والزمه فى فعال أو فعال

مصابحي تضعيف أو اعلال

(ش) أفعـله جمع لكل اسم مذ كر

رباعى ثالثه مده نحو قذال وأفـذلة

ورغيف وأرغفة وعمود وأعمـدة

والترزم أفعـله فى جمع المضاعف

أو المعتل اللام من فعال أو فعال

كبتات وابـة وزمام وأزمة وقياسه

وأقبية

وفناء وأفنية

(ص) فعل نحو أخرجوا حرا

وفعله جمع ما ينقل يدري

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل

وهو مطرد في وصف يكون المذكر

منه على أفعـل والمؤنث منه على

فعلاء نحو أخرجوا حرا وحرا وحرا

ومن أمثلة القلة فعلة ولم يطرد

في شيء من الانية وانما هو محفوظ

ومن الذي حفظ منه فتي وقتية

وشح وشحنة وغل غلام وغلتم وصبي

وصبية (ص)

وفعل لاسم رباعي بعد

قد زيد قبل لام اعلال افتقد

ما لم يضاعف في الاعم ذوالالف

وفعل جمع الانية عرف

ونحو كبرى وانه فعل

وقد يجي جمع على فعل

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل

وهو مطرد في كل اسم رباعي زيد

قبل آخره مدة بشرط كونه صحيح

الآخر وغير مضاعف ان كانت

المدة ألفا ولا فرق في ذلك بين المذكر

والمؤنث نحو قذال وقذال وحار

وحرو كراع وكراع وذراع وذراع

ونضيف ونضيف وعمود وعمود وأما

المضاعف فان كانت مدته ألفا

فجمع على فعل غير مطرد نحو

عنان وعنن وججاج وججج وان كانت

مدته غير ألف فجمع على فعل

مطرد نحو سمر وسمر ورولول وذال

ولم يجمع من المضاعف الذي مدته

ألف سوى عنان وعنن وججاج

وججج ومن أمثلة جمع الكثرة فعل

وهو جمع

البدن فكانت المسمى الآن بالانفطان (قوله وفناء) بكسر الفاء وبالنون ما حول الدار وأصله فناء

بالياء (قوله فعل نحو الخ) أي يضم فسكون لكن يجب كسرها في جمع ما عينها كبيض

في أبيض وبيضاء كاسم يأتي في قوله وبكسر المضموم الخ ويكثر في الشعر ضم عينه ان صحت هي

ولامه ولم يضاعف كقوله * وانكرني ذوات الاعين النجل * يضم الجيم فان اعتلت عينه كبيض

أولامه كعمى أو ضوعف كغير بالغين المعجمة لم يحذف الضم (قوله وفعله) بكسر فسكون مبتدأ خبره

يدري وينقل متعلق به وجمعا مفعوله الثاني وانما صرح به مع ان الكلام في المجموع لرد قول ابن

السراج بانه اسم جمع لا جمع لاجل عدم اطرافه والاولى تقديم عز البيت على صدره لتوالي جموع القلة

(قوله في وصف يكون الخ) أي فاعل وفعله حيث شذو صفات ذواته اعلان ومثله ما اذا كانا وصفتين

منفردتين لما نفع في الخلقة لاختصاص المعنى باحدهما كأكبر وأدركا كروقتا ووعلاء للمؤنث

وهي جملة فناء التي يجمع في فرجهما شيء يشبه الادرة للرجل فيتعين فيهما كروا ودرورتا وعقل

بضم فككون أما اذا انفردا فعل عن فعلاء لما نفع في الاستعمال لاني الخلقة كرجل إلى الكبيرة

الالية واحدا فجزأ الكبيرة العجزا لم يقولوا العجز ولا الياء في أشهر العات مع صحتها ما معنى فقه تضي

اطلاقه هنا قياسه فيه أيضا كعجز وأى وهو مانص عليه في شرح الكافية وفي التسهيل انه محفوظ

فيه (قوله وفعل) بضمين مبتدأ خبره لاسم وعده صفة اسم والياء للمصاحبة وجملة قد زيد صفة مد

وأعلا لا مفعول مقدم افتقد فاعله ضمير اللام والجملة صفة لها (قوله في الاعم) أي في الاستعمال

الاعم أي الغالب المطرد وذوالالف نائب فاعل بضاعف وهو استثناء من قوله بمد والجار متعلق

بمذكور متصيد من المقام أي يشترط في ذى الالف عدم المضاعفة في الاستعمال الاعم فان

ضوعف لم يجمع على فعل في الاعم بل في النادر أماغير فلا فرق فيه بين المضاعف وغيره (قوله وفعل

جمعا) أي بضم ففتح وفعله بضم فسكون ونحو بالجر عطف على فعلة (قوله وفعله) أي بكسر

فسكون وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل أي بضم ففتح (قوله وهو مطرد في كل اسم الخ) خرج

الصفة فلا يجمع منها على فعل الالفول بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفور ونفور ونفور وشذ

نذر في نذر وضعت في صناع بفتح المهملة وتخفيف النون وهي المرأة المتقنة في مفهوم الاسم

تفصيل وخرج بالرباعي غيره ككرو قنطارو بالمد الخالي منه وشذ غرة وغرو ويكون قبل اللام نحو

دائق وجملة اللام معانها كسقاء وكساء فلا يجمع على فعل واعلم انه يجب تسكين عين هذا الجمع

ان كانت واو النقل ضمها كسوار وسور وسوال وسولك أماغير الو او فيجوز ضمها وتسكينها

سواء صحت كقذال وقذال أو كانت ياء كسيال بكسر المهملة لشجر شاذ وسيل لكن ان سكنت

الياء وجب كسر ما قبلها الما في بيض ويتنوع تسكين المضاعف كسمر وسمر (قوله بين المذكر

والمؤنث) يؤخذ من شناع ما حران نحو قضيب وعمود وقذال من المذكر ينقاس فيه كل من

أفعلة وفعل ونحو عناق وذراع من المؤنث ينقاس فيه كل من أفعول وفعل (قوله وكراع) بضم أوله

وهو مستدق الساق من الغنم والبقر يد كرو بؤث وبؤث في الفرس والابل يسمى وظيقا بواو فظاء

مثالة ثم فاء كافي الصحاح وفي المثل أعطى العبد كراعاً فظ ب ذراعاً يضرب لمن أعطى شيأ لم يكن

يرجوه فطمع في أكثر من كراع أيضا اسم لجماعة الخيل وتثنيه بذات تبع الشرح الكافية

صرح في قياس فعل في مضموم الفاء كفتوحها ومكسورها كما هو ظاهر اطلاق المصنف هنا

لكنه ذكر في التسهيل انه نادر في المضموم وهو الصحيح فلا يقال غراب وغرب وعقاب وعقب

وينقاس في كراع كراع باعتبار أنثيته وأ كراع باعتبار ذكوره فتأمل (قوله نحو عنان) بكسر

العين المهملة ما تناديه الدابة وبقعتها السحاب وقياسه أعنة وكذا ججاج بفتح الجاء المهملة

لاسم على فعله أو على فعله الثاني (١٥٩) كالكبرى والكبرى والصغرى والصغرى ومن

أمثلة جمع الكثرة فعل وهو جمع
لاسم على فعله نحو كسرة وكسر
وجهة وجمع ومرية ومرى وقد
يجي جمع فعله على فعل شولية
ولحى وحامة وحلى (ص)
في خورام ذو طراد فعله

وشاع نحو كامل وكاله
(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعله
وهو مطرد في كل وصف على فاعل
معنى اللام لمذ كراقل كرام ورماء
وقاض وقضاة ومنها فعله وهو
مطرد في وصف على فاعل صحيح
اللام لمذ كراقل نحو كامل وكاله
وساحر وسحرة واستغنى المصنف
عن ذكر القيود المدكورة
بالتشكيل بما اشبهت عليها وهو رام
وكال (ص)

فعل لوصف كقتيل وزمن

وهالك وميت بهن
(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعله
وهو جمع وصف على فاعل بمعنى
مفعول دال على هلاك أو توجع
كقتيل وقتلى وجرح وجرحى
وأسير وأسرى ويحمل عليه
ما أشبهه في المعنى من فاعل بمعنى
فاعل كريض ومرضى ومن فعل
كزمن وزمنى ومن فاعل كهالك
وهلكى ومن فاعل كيت وموتى
(ص) ان فعل اسم أصبح لافعله
والوضع في فعل وفعل قلله

(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعله
وهو جمع لفعول اسم صحيح اللام
نحو قرط وقرطة ودرج ودرجة
وكوز وكوزة ويحفظ في اسم على
فعل نحو قرد وقردة أو على فعل نحو

وكسرها ويجمين العظم الذي يثبت عليه الحجاب (قوله لاسم على فعله) أى بضم فسكون خرج
الصفة اندورججتها على فعله كضحية وشذرجل بهمة أى شجاع باسل وبهم (قوله نحو كسرة)
أى بشرط كون الاسم تاماً لم يحذف من أصوله شئ يخرج بالاسم الصفة كصغرة وكبرة وبالتام نحو
رقعة للفضة فإن أصلها ورق بكسر الواو حذفت فأوؤها وعوض عنها التاء فلا يجمعان على فعل ورشد
من الأول رجل صمة أى شجاع وبهم وامرأة ذربة أى حسيمة اللسان وذرب ولا يرد عليه أهمل
هذين الشرطين لأن فعله لم يجي صفة إلا نادراً في الفاظ ذكرها ابن السكيت في المخصص بل سنها
بعضهم وأما رقة فليس إلا على فعله (قوله في خورام) متعلق بمحذوف يدل عليه اطراد لانه لأن
المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وفعله بضم ففتح مبتدأ خبره ذو طراد أى فعله ذو طراد
يطرد في خورام (قوله على فاعل صحيح اللام الخ) خرج نحو سيدو برو خبيث وناعق بجمعهما على
سادة وبررة وخبثة ونعثة شاذاً شموئى (قوله فعل لوصف) أى بفتح فسكون (قوله وزمن وهالك)
بالجر عطفاً على قتيل وميت مبتدأ خبره قن بكسر الميم أى حقيق أوزمن وما بعده مبتدأ خبره قن
أنك يتعين حينئذ فتح مبه لانه خبر عن جمع والمفتوح يستوى فيه الواحد وغيره قاله المكوذى وفى
قول الشاعر ويحمل عليه الخ ميل الى هذا الكن يلزم عليه عيب السناد في القافية فالأولى كسر
مبه خبراً عن الثلاثة تأولها بالمدكور أو خبراً عن زمن وحذف خبر ما بعده دلالة عليه أو عكسه
(قوله على هالك الخ) أى أو تشئت ليدخل أسير وأسرى (قوله ما أشبهه) أى فى الدلالة على الهالك
أو التوجع وذلك ستة أوزان الأربعة في الشارح وافعل كالحق وحقى وفعلان كسكران وسكرى
وبهم اقرا حزة وترى الناس سكرى وما هم بسكرى وما سوى ذلك محفوظ كقولهم رجل كيس أى
عاقل ورجال كيسى وسنان ذرب أى حاد وأسنة ذربى قيل والتوجع أمانى نفس الموصوف أو غيره
للدخل أحق وسكران لانه ما يؤجره ما وفه انه حينئذ يدخل ذرب لانه يوجع غيره مع ان
فعل لا ينقاس فيه وان سمع فالأولى قصر التوجع على نفس الموصوف فان شأن السكران والاحق
ان يوجع نفسه وأدخلهما الموضع بقوله ما دل على آفة قال شارحه وهذا ان الوصفان متبادل على
نقص ما (قوله كيت) أصله ميت فعل به كسبه فوزنه في فعل بتقديم الياء على العين المدكورة
وقيل غير ذلك (قوله لفعول اسم) أى بضم فسكون وفعله بكسر ففتح وخرج بالاسم الصفة ككلو
ومرو أصبح لانه نحو عضوفلا يجمعان على فعله (قوله والوضع) مبتدأ خبره قلله أى ان وضع
العرب قالى وزن فعله في جمع فعل بالكسر وفعل بالفتح مع سكون العين فهما كما يقتضيه صنيع
الشارح وقدم الانموذج المفتوح وهو أولى وهما مقيدان بما مر في فعل بالضم أى يكونهما اسمين
صح لا ما فاعل كطى ونهى لا يجمع على فعله أصلاً لوجع الصفة نادراً وقائدة التقيد مع انه يقل
في الاسم أيضاً بغير القليل من الممتنع والنادر (قوله قرط) بضم القاف وسكون الراء فطامهم لانه
ما يعلق في شحمة الأذن (قوله قرد) بكسر القاف وضبطه بضمه سابق قلم قال في الصحاح القرد
واحد القرد وقد يجمع على قردة كقتيل وفيلة (قوله غرد) بفتح المعجمة وسكون الراء فدل مهملة
نوع من الكفاة وحكى كسر العين صحاح (قوله وفعل) بضم القاف وفتح العين مشددة (قوله فيما
ذكر) بشد الكاف أى في خصوص المذكر (قوله وذان) بالنون لا الكاف إشارة لفعل وفعل
وألف ندر اللتنية (قوله في وصف) خرج الاسم كحاجب العين وجائرة البيت وهى اللتنية المعتزلة
في وسطه فلا يجمعان على ما ذكرنا ما حاجب بمعنى مانع وجائرة بمعنى مارة فيجمعان لانهم ما وصفان
(قوله على فاعل) نحو صائم وصوام أفاد قيد التدكير الذى في المتن بسكونه عن فاعله فيه دون

غرد وغردة (ص) وفعل لفاعل وفاعله * وصفين نحو عاذل وعاذله ومثله الأفعال فيما ذكرنا * وذان في المثل لا ماندا
(ش) من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مقس في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعله نحو ضارب وضرب وصائم وصوم وضاربة

وضرب وصائمه وصوم ومنها افعال وهو مقبس في وصف صحيح اللام على فاعل المذكر نحو صائم وصوام وقائم وقوام ونذر فعل وقعمال في المعتل اللام المذكر نحو غاز وغزى وساروسرى وعاف وعفى وقالوا غزاه في جمع غاز وسرا في جمع سار ونذرا في فاعله كقول الشاعر ابصارهن الى الشبان مائلا * وقد اراهن عنى غير صداد يعني جمع صاد (ص) فعل وفعله فعال لهما * وقل فيما عينه الماء منها ما (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعال وهو (١٦٠) مطرد في فعل وفعله اسمين نحو كعب وكعاب وثوب وثياب وقصعة وقصاع أو وصفين

نحو صعب وصعاب وصعبة وصعاب
وقل فيما عينه ماء نحو ضيف
وصاف (ص)
وفعل أيضا فعال

مالم يكن في لامة اعتلال
أو يك مضاعف أو مثل فعل

ذوالا وفعل مع فعل فاقبل
(ش) أي اطرد أيضا فعال في فعل
وفعله مالم يكن لاهما معتلا
أو مضاعفا نحو جبل وجبال وجبل
وجبال ورقبة ورقاب وغرة وغار
واطرد أيضا فعال في فعل وفعل
نحو ذئب وذئاب ورمح ورمح
واحتزمن المعتل اللام كفتى ومن
المضاعف كطلال (ص)
وفي فعل وصف فاعل ورد

كذلك في انما أيضا اطرد

(ش) اطرد أيضا فعال في كل
صفة على فعل بمعنى فاعل مقترنة
بالتاء أو مجردة عنها ككريم
وكرام ومرضى ومراض ومرضة
ومراض (ص)

وشاع في وصف على فعلانا

أو أنشبهه أو على فعلانا
ومثله فعله والزمن في

نحو طويل وطويلة تني

(ش) أي واطرد أيضا مجي فعال
بمعنى الوصف على فعلان أو على
نعلانة أو على فعل نحو عطشان

فعل وفي نسخ على فاعل المذكر نحو صائم الخ وهو أول (قوله وغزى) بضم المعجمة وشذ الزاى منونة
أصله غزى كعدل قلبت الباء أنفا وحذفت للتوسين وسرا بشذ الزاى ومدودا أصله سراى قلبت الباء
همزة لظرفها اثر ألف زائدة ويجوز في كل منهما المد والقصر (قوله وفعله) بفتح فسكون
فهما أو فعال بكسر الفاء وجهه ما ذكره أربعة عشر وزنا يطرد في ثمانية منها ويشيع في خمسة
ويلازم في واحد (قوله نحو ضيف وضيف) أي وضيعه وضياغ وقل أيضا فيما فاء ماء كافي التسهيل
كيعار في جمع يعر ويعر بالهمزة وهي الشاة تربط للاسد في زيبته وفي المثل آذل من اليعر (قوله
وفعله أيضا) أي بفتحين له فعال أي المذكور (قوله ذوالا) أي من فعل المذكور بقيد وهو
كونه بفتحين غير معتل ولا مضاعف لا مطلقا ولم يصرح بذلك لوضوحه (قوله وفعله) بالكسر
مع فعل بالضم والعين ساكنة فيهما (قوله مالم يعتل لاهما) يشترط أيضا كونهما اسمين فخرجت
الصفة كبطل (قوله واطرد أيضا في فعل وفعل) أي بشرط الاسمية فيهما فخرج نحو جلف وحلو
وكون ثانيهما غير واوى العين كحوت ولا يابى اللام كدى بضم الميم وسكون الدال المهملة مكيال شامى
فسلك ذلك لا يجمع على فعال (قوله وفي فعل) متعلق بورد وفاعله ضمير فعال ووصف فاعل حال من
فعل والمراد ورد بباطراد اخذ من التشبيه بعده وخرج بالوصف الاسم كقضب وجر يدة وبفاعل
وصف المفعول كجريح وجريحة فلا ينقاس فيهما فعال وكذا معتل اللام كقوى وقوية (قوله
وشاع) أي كثر فعال في هذه الخمسة أو زان المذكور قبل طويل أي وليس مطردا فيها كما صرح به
في شرح الكافية أما في الثمانية المتقدمة فطرد لكن يجوز فيها غيره ككرما في كريم ومرضى
في مريض وأكعب وأجبل في كعب وجبل وفي نحو طويل لا زم أي لا يجمع على غيره وذلك
لقلته في الحكم ان فعل لم يأت صفة واوى العين صحيح الفاء واللام الا في ثلاث كانت طويلة وقويح
وسهم صوب أي صائب تصريح (قوله على فعلانا) أي بفتح فسكون وانبيه أي فعلى وفعلانة
بالتنوين وقوله أو على فعلانا أي بضم فسكون وكذا فعلانة لانها انما (قوله خصان) بضم الخاء
المعجمة أي ضامر البطن (قوله وبفعول) بضم الفاء متعلق بخص فعل بفتح فسكون مبتدأ خبره
يخص ونعالباطل من نائب فاعله والباء داخله على المقصور عاينه والمراد بالتحصيص عدم انفارقة
فلا ينافى الغلبة أي لا يتجاوزها الى غيره من جوع التكسير في الغالب وقد يتجاوز كثر ونعرا أو غير
بضمتين (قوله كذلك يطرد) أي فاعول (قوله وفعله) بفتحين مبتدأ خبره له أي فعل كائن انه فعول
أي من مفرداته أو له خبر محذوف أي له فعول والجملة خبر فعل (قوله لافعال) بضم الفاء متعلق
بمحصول الواقع خبرا عن فعلا بكسر فسكون (قوله وشاع) أي فعلا وبمقتضاه عدم اطراده
في ذلك لكن صرح في شرح الكافية بالاطراد (قوله في اسم ثلاثي الخ) أخذ القيود الثلاثة من
مثال المصنف بكبد (قوله ووعلى) بفتح الواو وكسر المهملة الشاة الجبلية والاثني وعله (قوله

وعطاش وعطشى وعطاش وندمانة وندام وكذلك اطرد فعال في وصف على فعلا أو على فعلانة نحو خصان

وخاص وخصانة وخصا والتزم فعال في كل وصف على فعيل أو ففعلة معتل العين نحو طويل وطوال وطويلة وطوال (ص)

وبفعول فعل نحو كبد * يخص غالبا كذلك يطرد في فعل اسماء مطلقا فاعول * له وللفعال فعلا حصل

وشاع في حوت وقاع مع ما * ضاهاهما وقل في غيرهما (ش) من أمثلة جمع الكثرة فاعول وهو مطرد في اسم ثلاثي على فعل نحو كبد
وكبود ووعلى ووعول وهو ملتزم فيه

غالباً) تقدم مجتزئة (قوله على فعل) بفتح الفاء أي بشرط أن لا تكون عينه واواً وسدوقاً وفوقاً (قوله أو على فعل) بضم الفاء أي غير واوى العين نحووت ولا يائي اللام كدى ولا ضاعفا كخف وخرج بالاسم في الثلاثة الصفة كصعب وجلف وحلو فلا تجمع على فعول (قوله قيل ويقيم الخ) فأنه ابن المصنف قال ابن هشام فان قلت لو كان الاطلاق هنا يقتضي عدم الاطراد للزم مثله في قوله لفعل اسما صحيحاً فعلاً لاطلاقة أيضاً قلت الاطلاق هنا قد صاحب مانص على اطراده فبقي هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اه وقال المرادى المفهوم من المتن انه مطرد لانه لم يذكر الا المطرد غالباً فان ذكر غيره منه بنحو قول أونس اه ومنشأ الاختلاف في فهمهم العبارة تناقض وقع للمصنف فنص على اطراده في العمدة وشرحه او التسهيل وعلى عدمه في شرح الكافية (قوله من فعل) أي بضم فسكون والثاني بفتحين وقوله نحو وعد وحوت تمثيل للاول وكذا تون وكوز وقاع الثاني وكذا تاج ودار وجار فاصلها اقوع وقوج ودور وجور (قوله في غير ما ذكر) أي في غير حوت وقاع كما هو مفاد المتن لكنه غير مخصوص بما عدا نحو غراب وصرد بليل قوله ولافعال فعلان وغالباً أعانهم فعلان الخ كما أشار له الشرح وقد ذكر ابن جنى مما قبل فيه فعلان تسعة ألفاظ جمعها المصنف بقوله

للجمل والخرص في التكسير فعلان * وهكذا قل خششان وخيطان
رئود وشقذوشج صككنا جعت * ومثل ذلك صنوان وقتوان

فالجمل بكسر الجاء المهملة ولد انصب ويجمع أيضاً على حصول والخرص بتثنية الخاء
المججمة وسكون الراء فصاد مهملة سنان الرح كفي الصجاج والخشف الغزال والخطيط بالطاء المججمة
والحقبة قطيع النعام والرئد المثل وأيضاً فرخ الشجرة وقيل مالان من أغصانها والشدق ولد
الجر باء والشج نبات والصنوق القنوقيلان تصريح (قوله نحو أخ) تبع شرح الكافية في عدم
اطراده في فعل بفتحين صحيح العين وان ورد منه نحو أخ واخوان وفتي وفتيان وخر بفتح الخ المججمة
والراء وهو ذكر الجباري وخر بان لكن في شرح العمدة والتسهيل قياسه فيه واصل أخ اخو
حذفت لامه اعتباراً بالجمع على اخوان الا أخ الصداقة أما أخ النسب فجمعه اخوة كما نقل عن
بعضهم ولا يرد ان المؤمنون اخوة لان معناه كل اخوة النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمال
اخوة واخوان في كل منهما (قوله ففعلاً اسماً) بفتح فسكون وفعل الثاني بفتحين وفعلان بضم
فسكون وحذف قيد الاسم من الثانيين اكتفاء بالاول فخرج نحو ضخم وجبل وبطل فلا تجمع على
ذلك والمراد الاسمية ولو بالغلبة كعبد وعبدان وفي التسهيل قياسه أيضاً في فعل بكسر فسكون
كذئب وذوئان لكن صرح في شرح الكافية بعدم اطراده (قوله في اسم صحيح العين الخ) صريحه
ان قول المتن غير معمل العين راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو سيف وسوط ونحو قوى وعويل
ونحو قود وقاع وخصه الاسمي بالآخر فقط وقال مقتضاه قياسه في نحو سيف وقوى فتأمل
(قوله وضعف) عطف على المعمل أي وفي وضعف (قوله في فعل الخ) بجله الشرط غناية تعلم منه
صريحاً وتلويحاً كون المقرد بوزن فاعل وشبهه مما سيأتي وكونه صفة لمذكر عاقل بمعنى اسم
الفاعل غير مضاعف ولا معتدل الا على صحيحه قدحاً وذم فخرج بالوصف الاسم كقضيبي ونصيب
وبان ذكر الثبوت كشر بفتحاً وخالفة وخلفاء وسفينة وسفهاء فبالجل على المذكر وبالعاقل نحو
مكان فسبح وبمعنى فاعل نحو قيل وجرح وشذا سير واسراء ونحوه وسبأ في المعتل والمضاعف
(قوله في كونه دال الخ) أشار بذلك الى ان المراد المشابهة في المعنى وهي دلالة على ما ذكر أعظم من
كونها في اللفظ أيضاً كتحديث وتسميم أو لا سواء كان على فاعل كما مثله أو فاعل بالضم كشجاع

يجمع على فعلاء نحو عاقل وعاقل وصالح (١٦٢) وصلحاء وشعراء وشعراء وشعراء عن فعلاء في المضاعف والمعتل أفعلاء نحو شديداً وأشداء

ورلى وأولياء وقل مجي أفعلاء
 جمع الغير ما ذكره ونصيب وأنصبا
 وهين وأخونا والقياس نصباء وهوناء
 (ص) فواعل للفعل وفاعل
 وفاعلا مع نحو كاهل
 وحائض ومأهل وفاعله
 وشذ في الفارس مع ما مثله
 (ش) من أمثلة جمع الكثرة فواعل
 وهو لاسم على فواعل نحو جوهر
 وجواهر أو على فاعل نحو طابع
 وطوابع أو على فاعلا نحو قاصعاء
 وقواصع أو على فاعل نحو كاهل
 وكواهل وفواعل أيضاً جمع لوصف
 على فاعل ان كان مؤنث عاقل
 نحو حائض وحواض أو لمذكر ما لا
 يعتل نحو صاهل وصواهل فان كان
 الوصف الذي على فاعل لمذكر عاقل
 لم يجمع على فواعل وشذ في فارس
 وفوارس وسابق وسوابق وفواعل
 أيضاً جمع لفاعلة نحو صاحبة
 وصواحب وفاطمة وفواطم (ص)
 وينعائل أجمع فعلاء
 وشبهه ذاتاً أو من الله
 (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعائل
 وهو لكل اسم رباعي بمدة قبل آخره
 مؤنثا بالتاء نحو صحابة وصحائب
 ورسالة ورسائل وكأسة وكأاس
 وصحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب
 أو مجرد اسمها نحو شمال وشمال
 وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز
 (ص) وبالفعل العالي والفعال جمعاً
 صحراء والعذراء والقدس أسعاً
 (ش) من أمثلة جمع الكثرة فعالي
 وفعالي ويشتد كما كان على فعلاء
 اسماً كصحراء وصحار وصحارى
 أو صفة كعذراء وعذار وعذارى
 (ص) واجعل فعالي الغير ذي نسب
 جند كالكبرى تتبع العرب

وشجاعة وسواء على المدح كاذ كراً والذم كفاستق وفاء وخفاف أى خفيف وخففاء كفى
 التسهيل وان اقتصر في شرح الكافية على فاعل وعلى المدح وتبعه الشارح في التسهيل فخرج
 المشابه في اللفظ فقط كقتيل (قوله في المضاعف الخ) أى من فعيل المتقدم ذكره كفى الأشموني
 والتصريح (قوله لغير ما ذكر) أى لغير المضاعف والمعتل من فعيل بمعنى فاعل فدخل في المنادر
 نحو ظنين وأظناء بمعنى متهم وصديق وأصدقائه لأنه ليس مضاعفاً ولا معتلاً (قوله والقياس
 نصباء وهوناء) كذا في نسخ وهو لا يصح لأن نصيب اسم فلا يجمع على فعلاء كما مر فربما بل قياسه
 نصب بضمين أو أنصبة كما مر سابقاً أما عين فقد استكمل الشرط الثمانية المارة إلا أن أصله
 هون فعلة به كسـ يمدح ان فعلاء لا ينقاس الا في فعيل وشبهه من فاعل أو فاعل كما مر فتأمل
 (قوله للفعل وفاعل) أى بفتح العين (قوله مع نحو كاهل) أى من كل اسم على فاعل بالكسر غير
 صفة علما كان بحار وجوار أو لا ككاهل وهو أعلى الظهور بما إلى العنق (قوله قاصعاء) هو حجر
 البريوع الذي يقصع فيه أى يدخل زكريا (قوله وشذ في فارس وفوارس) مثله اللث وهو اللث وشاهد
 وشواهد لكن تأولها بعضهم بأن قولك فارس من الفوارس تقديره من الطوائف الفوارس فهو
 قياسى لأنه جمع فاعله لا فاعل (قوله لفاعله) أى صفة كانت أو علماً كأمثلة أو اسم غير علم ككافية
 ونواصي (قوله وبفعائل) بفتح الفاء أجمع فعالة مثلث الفاء (قوله أو من الله) الهاء اما ضمير التاء على
 تأويلها بالحرف فزال عطف على ذافه وحال من فعالة أو هي هاء التانيث فهو عطف على محذوف
 صفة لتأني ذاتاً ثابتة أو من الله (قوله لكل اسم) الحاصل ان فعائل ينقاس في عشرة أو زان
 يشعلها المتن لأن فعالة مثلث الفاء بقاء كصحابة ورسالة وكأسة وبدونها كشمال بالفتح الريح وبالكسر
 للبدو عقاب بالضم قبل كسسته والمراد بشبهها فاعول وفعيل بقاء كحلوبة وحلائب وظيفة وظرائف
 وبدونها كعجوز وعجائز وسعيد علم امرأته وسعائد وشرط الخمسة المجردة من التاء كونها مؤنثة تانعي
 وشذ دليل ودلائل وجوزر لله عز وجل المذبح وجرائر وصيد للباب ووصائد وسماء بمعنى المطر
 وسماء بكسر الهمزة ممنونة لأن أصله سماء على الجوار وقتييد الشرع بالاسم يقتضى انه شرط في
 الجميع وليس كذلك بل انما هو شرط في ذوات التاء سوى فعيلة فانها ينقاس في فاعل ولو كان
 صفة كظيفة وظرائف كفى التسهيل ولم يقيد الموضح بذلك في ذى التاء ولا غيره وصرح شارحه
 بالتعميم ومثل بحلوبة وحلائب (قوله وبالفعل العالي) بفتح الفاء وكسر اللام والفعالى بفتح هـ ما ولا
 تنبت ياء الا اذا كان بال أو مضافاً ما المجرى كجوار (قوله كصحراء وصحار الخ) وجاء أيضاً
 صحارى وعذارى بشد الياء وهو الاصل لان الالف الاولى من صحراء تقلب ياء لا تكسر ما قبلها
 في الجمع وتقلب الهمزة أيضاً ثم يدغم لكنهم خففوه بحذف احدى الياءين فان حذف الثانية
 المتحركة قيل صحارى بالكسر أو الاولى الساكنة ففتح الراء لتقلب الياء المتحركة ألفاً وتسلم من
 الحذف فيقال صحارى (قوله أو صفة كعذراء) هو صفة للكبرى سميت بذلك لتعذر زوال بكارتها
 وصرح الشرح كالمصنف اطرادهما في الصفة كالاسم أيضاً وهو ما في شرح الكافية وخالفه في
 التسهيل وقيد الموضح فعلاء بكونه لا مذكر له وهو مستفاد من مثال المتن (قوله واجعل فعالي)
 بفتح الفاء وكسر اللام وشذ التحسية (قوله لغير ذي نسب جدد) بان لا يكون فيه نسب أصلاً
 ككبرى أو فيه نسب غير مجدديان صار منسباً فالتحقيق بما لا نسب فيه ككبرى فان أصله البعير
 المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثرت فصار اسم اللحيب من الابل فيجمع على بهارى وبهذا التقرير
 يندفع الاعتراض بان مقتضى كلامه ان كرسى فيه نسب غير مجدديان فلا نسب فيه أصلاً وذلك
 لان توجه النفي الى مقيد بقيد يصدق به فيهم ما عار بنى القيد وحده والكبرى مثال للاول

(ش) من أمثله تجع الكثرة فعال
وهو جمع لكل اسم ثلاثي آخر ميم
مشددة غير متجددة للنسب نحو
كرسى وكراسى وبردى وبردى
ولا يقال بصرى وبصارى (ص)
وبعقال وشبهه انطقا

في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى
من غير ماضى ومن خماسى

جرد الآخر انقب القياس
والرابع الشبيه بالزيد قد

يحذف دون ما به تم العدد
وزائد العادى الرباعى احذفه ما

لم يكن لينا اثره اللذ ختما
(ش) من أمثله تجع الكثرة فعال

وشبهه وهو كل جمع ثالث ألف بعدها
حرفان فيجمع بفعال كل اسم رباعى

غير مزيد فيه نحو جعفر وجعفر
وزبرج وزبارج وبرثن وبرثن

ويجمع بشبهه كل رباعى مزيد فيه
بكوه ووجواهر وصيرف وصيارف

ومسجد ومساجد واحترز بقوله
من غير ماضى من الرباعى الذى سبق

ذكر جمعه كاجر وجرأ وشوهم ما
مناسبق ذكره وأشار بقوله ومن

خماسى جرد لا آخر انقب القياس
الى ان الخماسى الجرد عن الزيادة

يجمع على فعال قياسا ويحذف
خامسه نحو سفارج في سفر رجل

وفراز في فرزدق وخدارن في
خدرنق وأشار بقوله والرابع

الشبيه بالزيد البيت الى انه يجوز
حذف رابع الخماسى الجرد عن

الزيادة وابقا خامسه اذا كان رابعة
مشبهها للعرف الزائد بأن كان من

حروف الزيادة كنون خدرنق

وترك مثال الثانى فلا حاجة الى جعل جدد صفة كاشفة ولا يرد ان غير ذى النسب يصدق بما ليس
آخر ما مستددة لان قوله كالكروى حال من غير فيقيس به بذلك وعلامة بقاء النسب الجدد ان يدل
اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور به قبل وهو المنسوب اليه وأما غيرها فيقتل اللفظ بسقوطها
وبصير لا معنى له (قوله وبفعال الخ) اعلم ان الجوع المتقدمة كلها الثلاثى المجرد والمزيد وهى
خسة وعشرون بناء منها أربعة للقلة والباقي للكثرة ومنه في كونه للثلاثى شبه فعال وبقي منها
فعال بضم انفا وفتح اللام وقد اخل به المصنف وهو يتخرج في نحو سكران وسكرى على فعالى بفتح
القاف ويستغنى به عنه في نحو أسير وقديم ما لم يكن أوله ياء كينيم فيقال اسارى وقد اى بالضم لا غير
وفي غير ذلك مستغنى عنه بالفتوح وأما فعال فللرباعى الاصول فاقوه فبالجاء ثمانية وعشرون
هى ابنية التكسير المشهورة وبقي ابنية أخرى مختلف فيها وبهذا يعلم ان قوله من غير ماضى
خاص بشبه فعال أى فى المرتقى على الثلاثة غير ماضى جمعه على غير ذلك ولم يعض ذكر الالة الثلاثى
المزيد كآب أحر وجرأ وكبرى وسكرى ورام وكامل وذراع وقصيب أما فعال فلم يعض لمفرده وهو
ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلا كذا قيل ولا حاجة لذلك فان قوله من غير ماضى يصدق
بالثلاثى المزيد المتغير للوزن المتقدمة منه وبما زادت أصوله على ثلاثة لانه من غير ماضى فيصح
رجوعه لفعال وشبهه لكن على التوزيع فتدبر (قوله ومن خماسى) متعلق بألف ووجهه جرد
صفة لخماسى والآخر مفعول انفاى احذف الآخر من كل خماسى مجرد (قوله والرابع الخ) أى
والحرف الرابع من الخماسى المجرد قد يحذف الخ (قوله وزائد العادى) اسم فاعل من عدا كذا
اذا جاوزه والرباعى منفى وله وسكنت بأوله للضرورة كقوله * دع القتال وأعط القوس ياربها *
أو على لغة من يقدر النصب على الياء أو مضاف اليه أى احذف زائد الاسم الجاوز الرباعى (قوله
ما لم يكن) أى الزائد لينا بفتح اللام كاهو الرواية مخفف لينا بالتشديد فان كسرت قدر مضاف أى
ذالين وقوله اثره خبر مقدم عن الموصول وختمه بالبناء للفاعل صلتته والجملة صفة لينا أى احذف
زائد الجاوز الرباعى ما لم يكن حرفا لينا وقع بعده الحرف لتساخا لاسم أى ما لم يكن لينا قبل
الآخر (قوله وهو كل جمع الخ) أى فالمراد شبهه فى العدد والهيئة وان خالفه فى الوزن التصريفى
كساجد وصيارف وسلام فان وزنها التصريفى مفاعل وفاعل وفاعل ومنه ما مر من نحو
كواهل وكراسى وصحارى (قوله جعفر) هو فى الاصل النهر الصغير (قوله وزبرج) بكسر
الزاي والراء بينهما ما موحد ساء كنه وبالجم هو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حرة والخل من
ذهب وغيره (قوله وبرثن) بضم الموحدة والمثلثة لا المثلثة كما قيل وسكون الراء آخره فنون يطلق على
الكف مع الاصابع كفى القاموس وعلى مخالب الاسد والطير وهو الذى كالأصبع للانسان (قوله
كل رباعى مزيد فيه) فى التوضيح ان فعال يتقاس فى أربعة أنواع الرباعى المجرد كجعفر والمزيد
كسدرج ومسدحرج والخماسى المجرد كسفر رجل والمزيد كخدرنق وشبه فعال يتقاس فى مزيد
الثلاثى غير ما مر سواء كان بحرف كسجربأ وحرفين كمنطلق أو ثلاثة كخسرج وسواء كانت زيادته
للاحق ككوه وصيرف أم لا كما مر اذا علمت ذلك تعنى ما فى كلام الشارح لانه يوهى ان المراد
رباعى الاصول المزيد فيه وليس كذلك الا أن يقال مثله يدل على ان المراد ما صار رباعيا بالزيادة
لكنه لا يشمل منطلق ومسدحرج فتأسس (قوله فى فرزدق) اسم جنس جمعى لفرزدق وهى النطعة
من العجين وقوله هم جمع فرزدق تسامحاً زعم ادهم الجمع المنقوى وبه سمي الشاعر المشهور (قوله
فى خدرنق) بخاء معجمة قدال مهمله فراء فنون هو العنكبوت كفى الصحاح أما خورنق بالواو
بدل الدال فقصر للنعمان بن المنذر ولا يصح ذكره هنا لان الكلام فى الخماسى المجرد والواو فى

هذا زائدة لاحاقه بسفرجل فيجمع على خرائق بحذفها فتأمل (قوله من حروف الزيادة) أي
المجموعة في أمان وتسهيل والمراد أنه منها صورة لانه من يد حقيقة واللام يمكن الاسم خماسيا
مجردا وسياق أن لكل واحد من هذه الحروف مواضع مخصوصة يحكم بزادته فيها دون غيرها
النون لا تزداد الا في آخر نحو سكران ووسط غصنقر بشرط سكنها فنون خدرنق ليست
زائدة بل تشبه الزائدة لفظا (قوله كدال فرزدق) أي فانهم امن مخرج التاء النوقية وهو طرف
اللسان مع أصول الثنايا العليا (قوله في سفرجل) هو غير معروف مقومدر مشه مسكن للعطش
واذا كل بعد الطعام أطلق وأتبعه ما قور وأخرج حبه وجعل مكانه غسل وطيب وشوى (قوله
وأشار بقوله وزائد الخ) اعلم ان كلام المصنف يشمل ما كان رباعي الاصول زيد فيه حرف
كدهرج أو حرفان كدهرج فيقال دحارج أو ثلاثة كحرفج فيقال حراجيم بقلب الالف
الاخيرة ياء حذف غيرها ويشمل أيضا الخماسي المزد فيه حرف كقريطوس للماهية وخندريس
للعمر لان العادي الرباعي يشمل ما جاوز مزائدة فقط أو بزائد أصلي فيحذف منه حرفان الزائد
لما ذكره هنا وخامس الاصول لقوله فيما مر ومن خماسي الخ فتقول قراطيب وخندلكن الشارح
اقتصر على الاول فقط وقوله اذا كان الخماسي مزيدا فيه حرف المراد به ما صار خماسيا بالزيادة
لانه خماسي الاصول فتأمل (قوله سبطري) بكسر السين مشبهة بتجتر (قوله وفد وكس) ينتج
القاع والدال المهملة وسكون الواو فتفتح الكاف آخره سين مهملة هو الاسد والرجل الشديد كافي
القاموس والعدد والكنية كافي زكريا (قوله حرف مد) المراد به حرف العلة الساكن أعم من
ان يكون قبله حركة مجتنبته وهو حرف المذاصل الاحا ولا وهو المسمى باللين كغرينق وفردوس
فيقال فيهما غرينق وفردوس فخرج بالساكن المتحرك فيجب حذفه نحو كاه في كنهور كسفرجل
للسحاب المتراكم والرجل الضخم وخرج حرف اللين الاصلي كحمار ومنقاد فانه لا يقلب بل يحذف
ويقال مختار ومنقاد كذا في الاشعوف وفيه نظر ظاهرا والقياس ان يقال مختار ومقاييد يحذف
النون والتاء يادهم ما دون الالف بل ترد لاصلا وهو الباء وقد اعترض عليه سم بأن الصواب
حذفهما لانهم ليسا من افراد الرباعي المزد الذي الكلام فيه بل من الثلاثي المزد الا في قوله
والسين والتا الخ ونقل القارض عن المصنف في العمدة منهما لا يكسر ان بل يقال مختارون
ومنقادون وكذا لا يكسر نحو مضر وب ومكرم وشذملا عين في ملعون ويستغنى مقول للمؤنث
كمرضع ومرضع ذكره ابن هشام في شرح بابات سعاد (قوله فنديل) قال الشمني في حواشي الشفاء
بكسر القاف وأما بفتحها فالعظيم الرأس ففتح القاف في التنديل المعروف لحن كائن عليه (قوله
والسين والتا الخ) اعلم ان قول المصنف وبفتح الل الخ يشمل الرباعي فاكثر مزيدا وغيره ولكن
الرباعي لا يحتاج في جمعه على ذلك الى حذف شيء منه فلم يخصه المصنف بزيادة بيان ولما احتاج
الخماسي الجرد الى الحذف ينسبه بقوله ومن خماسي الى آخر الميتين ثم ذكر حكم الرباعي الاصول
وخماسي المزد فيه ما بقوله وزائد العادي الخ ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي المزد بقوله
والسين والتا الخ لكنه نبه على قاعدة عامة فيه وفي غيره بقوله اذ بينا الجمع الخ فأفاد انه يحذف كل
ما أخل بصيغة الجمع من الثلاثي المزد وغيره ثمين ما هو الاولي بالحذف بقوله والميم اولى الخ افاده
سم (قوله والميم اولى من سواء) أي من باقي حروف الزيادة لترجيحها علميا على باقي حروف الزيادة
منها قيد السابق لعلمه بعد أن لا زادت في غير الصدر متمنعة أو نادرة والمراد بقوله اولى وجوب
ابقائها (قوله والهمز) أي همز القطع أما مدونة التوصل فتحذف أبدا لا تستغنى عنها بلزوم فتح أول
الجمع المتناهي (قوله مزينة) أي من جهة المعنى واللفظ معا كالمثله أو اللفظ فقط كأن يغني حذفه

او كان من مخرج حروف الزيادة كدال
فرزدق فيجوز ان يقال خد ارق
وفرارق والكثير الاول وهو حذف
الخامس وابقاء الرابع نحو خدارن
وفرارذفان كان الرابع غير مشبه
للزائد لم يجر حذفه بل يتعين حذف
الخامس فتقول في سفرجل سفارج
ولا يجوز ستارل وأشار بقوله وزائد
العادي الرباعي البيت الى انه اذا
كان الخماسي مزيدا فيه حرف
حذفت ذلك الحرف ان لم يكن
حرف مد قبل الاخر فتقول في
سبطري سباطر وفدوكس فدا كس
وفي مدحرج دحارج فان كان الحرف
الزائد حرف مد قبل الاخر لم
يحذف بل يجمع الاسم على فعاليل
نحو قراطيس وقراطيس وقتنديل
وقتنديل وعصنور وعصافير (ص)
والسين والتا من كستدع أزل

اذ بينا الجمع بقاها لمخل

والميم اولى من سواء بالبقا

والهمز والياء مثله ان سبقا

(ش) اذا اشتمل الاسم على زيادة

لوا بقت لاختل بناء الجمع الذي هو

نهاية ما ترقى اليه المجموع وهو فعال

وفعاليل حذفت الزيادة فان أمكن

جمعه على احدي الصيغتين بحذف

بعض الزائد وابقاء البعض فله

حالتان احدهما أن يكون للجمع

نمزية على الآخر والثانية أن لا يكون

كذلك والاولى هي المرادة هنا

والثانية ستأتى في البيت الذي في

آخر الباب

ومثال الاولى مستمد من فتقول في جمعه مداع فتحذف السين والتاء وتبقى الميم لانهم مصدره ومجردة للدلالة على معنى وتقول في التندو يندد
 الادو يلد فتحذف النون وتبقى الهمزة من التندو الياء من يندد لتصدرهما لانهم في موضع يقعان فيه دالين على معنى نحو اقوم ويقوم
 بخلاف النون فانها في موضع لاتدل فيه على معنى أصلا والاندو يندد (160) الخصم يقال رجل اندو يندد أي

خصم مثل الالد (ص)
 والياء لا الواو ا حذف ان جعت ما
 كحيزون فهو وحكم حتما
 (ش) أي اذا اشتقل الاسم على
 زيادتين وكان حذف احدهما
 يتأني معه صيغة الجمع وحذف
 الاخرى لا يتأني معه ذلك حذف
 ما يتأني معه صيغة الجمع وأبني
 الاخر فتقول في حيزون حرايين
 فتحذف الياء وتبقى الواو فتقلب ياء
 لسكونها وانكسار ما قبلها
 وأورث الواو بالبقاء لانهم لو حذف
 لم يبق حذفها عن حذف الياء لان
 بقاء الياء مفتوت لصيغة منتهى
 الجوع والحيزون المعجوز (ص)
 وخبر وافي زائد سرندي

وكل ما ضاهاه كلعندي
 (ش) يعني انه اذا لم يكن لاحد
 الزائدين منزلة على الاخر كمت
 بالخيار فتقول في سرندي سراند
 يحذف الالف وبقاء النون
 وسرادي يحذف النون وبقاء
 الالف وكذلك لعندي فتقول
 علاند وعلادي ومثلها حنبطي
 فتقول حنباط وحباطي لانهم ما
 زائدان زيدتا مع اللاحاق بسفر رجل
 ولا منزلة لاحدهما على الاخرى
 وهذا شأن كل زائدين زيدتا
 لللاحاق والسرندي الشديد
 واللاتي سرندا والعلندي بالفتح
 الغلط من كل شيء وربما قيل جل
 علندي بالضم والحنبطي القصير

عن حذف غيره كما يأتي في حيزون وكان لا يخرج الاسم بابقائه الى عدم النظير كانه يخرج
 جمعه بخارج يجمع ببقاء التاء لا بخارج لان وزن سفاعيل ليس موجودا في الكلام بخلاف تفاعيل
 كما قيل وانظر نحو انطلق واحفظ هل يقال فيهما ناطا ليق وحفاظا ببقاء النون والتاء لعدم
 اخلاهما بالجمع أو لا يكسران أصلا أصيروا ونهنا تفاعيل بالنون وتفاعيل بالتاء ولا نظير لهما
 فيما يظهر فتأمل (قوله مداع) بفتح الميم وجوب لانها أول الجمع المتناهي (قوله وتبقى الميم) مثله نحو
 منطلق فيقال مطا القمح حذف النون لا الميم قال سم وهل يقال في نحو محفظ ومصطفى محافظ
 ومصاف أي يحذف تاء الافعال دون الميم واعلم ان المعتل من هذه الجوع كمداع ومصاف حكمه
 يجوز في لفظه واعلاله الان عوض من المحذوف ياء قبل الظرف كما سأتاني في التصغير فيجوز
 مصاف ومداع وأصله مصاف ومداع ببقاء الياء لانها ماضية العوض في لام الكلمة ثم تحذف
 احدهما تخفيفا فان حذف الثانية المتحركة أجريت كجوار أو الاولى الساكنة قلبت المتحركة
 ألفا بعد فتح ما قبلها هذا هو مقتضى القياس وقد مر نظيره فتأمل (قوله على معنى) أي مختص
 بالاسماء لانها تدل على اسم فاعل أو مفعول (قوله ألا تدويلاد) بشد الدال المهملة وأصله الادد
 فأدغم (قوله مفتوت الخ) أي لانه لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف الا أو وسطها ساكن
 معتل كصايح (قوله وابقاء الالف) أي فتقلب ياء وتعل الكلمة بجوار فتقول سرادو علاد
 بالكسر مع التنوين والله أعلم

(التصغير)

ذكر عقب التكسير لاشتراكهما في مسائل كثيرة ولان كلامهما غير اللفظ والمعنى ولم يعكس
 لان التكسير أكثر وقوميا ولانه تكسير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو أشرف من التحقير وفرائد
 التصغير أربع تصغير ما يتوهم كبيره كجبل وتحقير ما يتوهم عظيمه كسبيح وتقليل ما يتوهم كثرته
 كدرهمات وتقریب ما يتوهم بعيد منه كقبيل العصر أو محله كقوى هذا أو رتبته كاصغير
 من زاد الكوفون خامسة وهي التعظيم كقول لبيد

وكل أناس سوف يدخل بينهم * دويمة تصغر منها الانامل

فصغر الداهية لتعظيمها لان المقام للثوبيل بدليل وصفها بما بعدها ورده البصريون الى التحقير
 بتأويله بأنه إشارة الى ان حثف النفوس الذي يترب عليه أعظم المشقات قد يكون بصغار
 الدواهي (قوله اذا صغر الاسم المتكسر) أي فلا يصغر غير الاسم وشدة تصغير فعل التعجب ولا غير
 المتكسر أي المعرب وشدة تصغير بعض أسماء الاشارة الى الموصولات لكن يرد عليه جواز تصغير
 خمسة عشر وسيبويه كما سأتاني مع انه مبني فالاولى ابدال المتكسر بغير المتوغل في شبه الحرف ليشمل
 ما ذكر فانه لغرض شبه بآثار كيب لم يتوغل فيه ويشترط ايضا قبول الاسم للتصغير وخاتمة من
 صيغته فلا يصغر نحو كيت ومبسط ولا الاسماء المعظمة شرعا ما دام اسمها الأصلية ولا يرد
 مهيمن لوضعه هكذا فالشروط أربعة (قوله ضم أوله وفتح ثانيه) أي ولتقدير في نحو غراب
 وغزال وكذا كسر ما بعد الياء في نحو زبرج فيقدر زوال الحركة الأصلية واتيان غيرهما كجوز به

البطين يقال رجل حنبطي بالتسوين وامرأة حنبطة (ص) * (التصغير) * فعلا اجعل الثلاثي اذا * صغرنه نحو قذى في قذى
 فعيعل مع فعيعل لما * فاق بجعل درهم درهم ما (ش) اذا صغر الاسم المتكسر ضم أوله وفتح ثانيه وزيده بعد ثانيه ياء ساكنة
 ويقتصر على ذلك ان كان الاسم ثلاثيا فتقول في فلس فليس

وفي قذى قذى فان كان ربا عيافا كثر فعل (١٦٦) به ذلك وكسر ما بعد الياء فتقول في درهم درهم وفي عصفور عصفير فأمثلة

التصغير ثلاث فاعيل وفعيل وفعيل (ص)

ومابه لمتى الجمع وصل

به الى أمثلة التصغير صل

(ش) أي اذا كان الاسم مما يصغر

على فاعيل أو على فاعيل توصل الى

تصغيره مما سبق انه توصل به الى

تكسيره على فعال أو فعالين من

حذف حرف أصلي أو زائد فتقول

في سفر رجل سفيرج كما تقول سفارج

وفي مستدع مديع كما تقول مداع

فتحذف في التصغير ما حذف في

الجمع وتقول في عائد عائد وان

شئت قلت عائد كما تقول في الجمع

علائد وعلادي (ص)

وجاءت عوضا يقبل الطرف

ان كان بعض الاسم فيهما المحذوف

(ش) أي يجوز ان يعوض عما

حذف في التصغير أو التكسير

قبل الآخر فتقول في سفر رجل

سفيرج وسفارج وفي حنبطي

حبيبط وحباط (ص)

وحائد عن القياس كل ما

خالف في البناءين حكاهما

(ش) أي قد يجيء كل من التصغير

والتكسير على غير لفظ واحد

فيحذف ولا يقاس عليه كقولهم في

تصغير مغرب مغيران وفي عشية

عشيتية وقولهم في جمع رط

أراط وفي باطل أباطيل (ص)

تلويها التصغير من قبل علم

تأنيث أو مدته الفتح المحتم

كذلك مأمدة أفعال سبق

أو مدسكران ومابه التحق

(ش) أي يجب فتح ما وليا التصغير

ان وليته تاء التأنيث أو ألفه

المقصورة أو الممدودة أو ألف أفعال جمعا أو ألف فعلا

وفي حرام حرام وفي أجمال أجمال وفي سكران سكران فان كان فعلا

ابن اياز (قوله وفي قذى قذى) أي بقلب ألفه ياء لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وادغام ياء

التصغير فيها (قوله وفي عصفور الخ) كان عليه ان يبدله بدينار ودينير ليستوفي الأمثلة الثلاثة التي

بنى عليها التحليل باب التصغير وهي فليس ودرهم ودينير قبل له لم يثبت على ذلك فقال ما معناه لاني

وجدت معنى الدنيا الخفيفة عليها وانما تركه الشارح لاحتمال وجه الى زيادة عمل ياء الياء الى أصلها

وهو النون اذ أصل دينار نار بشذ النون بدليل جمعه على دنانير كما يأتي (قوله فأمثلة التصغير)

أي أوزانه ثلاثة وتخصيصه اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريرا بتفصيل

الأوزان وليس جارية على مصطلح الصرفيين ألا ترى ان وزن احمير ومكبر وسفيرج في التصغير

فاعيل وفي التصريف أفعيل وفعيل وفعيل (قوله من حذف حرف الخ) أي الالف في

في قوله وألف التأنيث حيث مد الخ (قوله وان شئت قلت عليه) بحذف النون وقلب الالف ياء

لوقوعها بعد كسرة ثم يعمل كقاض ولم تصح الالف ويفتح ما قبلها لانها لا تلاحق بسفـرجـل وألف

في اللاحق لا تبقى في التصغير اه صبان (قوله عما حذف في التصغير) أي سواء كان المحذوف

أصليا كسـفـرجـل أو زائدا كحنبطي ومثله منطلق فتقول فيه مطيلق ومطاليق ومحل تعويض

الياء ان لم يستحقها الاسم بدونه بان وجدت في المفرد والمكبر كافي لغيزي و آخر نجام فان جمعه

خارجـيم واغـغـير وتصغيره حريجـيم ولغيزي بذلك الادغام وحذف النون وألف التأنيث

لا خلاهما بالصفة ولا يعوض عنهما الاشتغال بمجـلـهـما بالياء الموجودة في لغيزي والمنقلة عن ألف

آخر نجام (قوله المغيران الخ) والقياس مغيران وعشيتية بحذف احدى الياءين المتين في المكبر

لتوالي الامثال وادغام ياء التصغير في الأخرى كما يأتي في تصغير نحو على (قوله اراط الخ) القياس

رهوط كفاوس أو أراط ككـاب أو رهاط ككـلاب أو رهطان بالضم كظهران كاعلم محاسن وقياس

باطل بواطل ككاهل وكواهل (قوله لتلويها التصغير الخ) هذه أربع مسائل مستتعاة من وجوب

كسر ما بعد ياء التصغير في غير الثلاثي الذي اقتضاه قوله فاعيل مع فاعيل الخ (قوله أو مدته) أي

مدة علم التأنيث أي المدة التي قبله وليس المراد مدة التأنيث لان العلامة هي الهمزة لا المدة على

الاصح عند البصريين كما مر وأراد بقوله علم تأنيث التاء والالف المقصورة وبعده المدة التي قبل

الهمزة في الممدودة (قوله مدة افعال) منه قول سبق مقدم ومدسكران عطف عليه والجملة صلة ما

(قوله ومابه التحق) أي مما فيه ألف ونون زائدتان وليس مؤنثة فعلا لانه لم يجمعوه على فعالين

نخرج بالاول ما نونه أصلية كحسان من الحسن فيقال فيه حسين بشد الياء مكسورة وحذف

احدى السينين كما قاله الامام عيسى والقياس حسين بفتح الادغام كافي لغيزي سم وبالنائي نحو

سيفان وسيفانة فيقال فيه سيفين وبالنائي ما جمعه على فعالين كسرحان وسلطان فيصغر على

سرحين وسلمطين لقولهم سرحين وسلاطين فلا يغرب في كل ذلك كسر ما بعد الياء بل قلب ألفه

ياء ككسر ما قبلها سوى زعفران ككسائي (قوله ان وليته تاء التأنيث) أي مع اتصالها بها ومثلها

الالف الممدودة والالف والنون كما مثله فان فصل ما بعد الياء من ذلك كسر على الأصل ككسائي في

حنيظة ونخيد ياء وزعيفران وعجز المركب بمنزلة التاء فيفتح ما قبله في بعبابك لعدم فصله من الياء

ويبقى على سكونه وما بعد الياء على كسره في معيد يكرب (قوله أو ألفه) خرج به ألف اللاحق

مقصورة كعزهي أو ممدودة كعلباء فيقال بان ياء الاجل الكسرة وتعمل الكسرة كقاض وتُحذف

الهمزة من الممدودة فيقال عزيه وعليب بالكسر مع التنوين والأصل عزهـيـي وعليـيـي والعزهي

بكسر الهمزة الرجل الذي لا يلهو (قوله أو ألف افعال) أي يفتح الهمزة وقوله بجمع الباء الواقعة

لانه

لانه

وفي حرام حرام وفي أجمال أجمال وفي سكران سكران فان كان فعلا

وفي حرام حرام وفي أجمال أجمال وفي سكران سكران فان كان فعلا

لأنه لم يثبت في المفردات عند الأكرمين وأما قولهم بمرمة عشر إذا تكسرت قطعاً وثوب اخلاق
 وإجمال أي بال فن وصف المفرد بالجمع نعم يكون مفرد إذا سمي به وتصغيره حينئذ كما قبل التسمية
 فيفتح ما قبل ألفه كما قاله سيديوه فرقا بينه وبين أفعال بالكسر لأنه لا يكون إلا مفرداً لأنه مصدر
 (قوله من غير باب سكران) تقدم محترزه (قوله وألف التأنيث الخ) هذه غناية أو أواع مستثناة من
 قوله وما به المنتهى الجمع الخ وكان حقه أن تذكر بعده لتصل بالمستثنى منه والمعنى أنه يتوصل
 بالحذف في هذه الأشياء إلى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه ان عجز المضاف لا يحذف في
 الجمع أيضاً بل يثنى ويجمع صدره الأول مضافاً للعجز فلا يليق عده من المستثنيات أفاده في التوضيح
 وأجاب سم بأنه ليس المراد الاستثناء بل بيان أنه كتنى في هذه الأشياء بحصول صورة التصغير
 تقدير أجمع وجودها التقدير انفصالها فلا تخل بالصيغة أعجم من أن يفعل مثل ذلك في الجمع أولاً
 ومعلوم أن السبعة التي هي ماعد المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناءها اه صبان والحكم على
 جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظر لأن عجز المركب المزجي وزيادة المثنى
 والتجوع لا تحذف في الجمع أيضاً كالتصغير وان تخالف في أن التصغير يرد على ما قبل العجز كما مثله
 الشارح والجمع لا يغيرها أصلاً بل يضاف إليها ذو وفيقال جاءني ذو وبعلبك وذو وزيد بن ومسلم بن
 فليبق محلياً يصح استثناءه من الحذف سوى أربعة تاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب
 والالف والنون بعد أربعة فتحذف في الجمع دون التصغير فيقال حناظل وبخادب وعباقر وزعافر في
 حنظلة وبخدياء وعبقري وزعفران فتأمل (قوله حيث مدا) خرج به المقصورة فلا تعد منفصلة
 لعدم استقلال النطق بها ولذلك تحذف خامسة فأكثر كما سيأتي لا خلاها بالصيغة وتبقى رابعة
 كجلى لعدم اخلاها حينئذ ويفتح ما بعد الياء لاجلها ولا تكرر في هذا مع قوله السابق لتتوياً
 التصغير الخ لأن ذكر الألف والتاء فيما مر من حيث أنه يفتح ما بعد الياء وهما من حيث عددهما
 منفصلين فيصغر الاسم بتقدير خلوه عنهما (قوله آخر النسب) لهذا احتراز به عن الألف المتوسطة
 عوضاً عن إحدى ياء النسب في نحو عيان وشام مما صار كحجاري وتصغيره على عيين وشويم
 بحذف الألف (قوله والمركب) أي المزجي ولو عدياً ومختوماً وفيه فصر صدره فقط فيقال
 سيديوه وخمسة عشر سواء سمي به أو أريد العدد فيكون مستثنى من المعنى أما المركب الاسنادي
 فلا يصغر (قوله جلا) اما بمعنى أظهر عطف على دل وجع مفعوله مقدم أو بمعنى ظهر اللازم صفة
 لجمع المعطوف على تنبيه أي جمع ظاهر واحتراز به عن نحو سنين فإن زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى
 في التصغير بل يصغر على سنين لأن اعرابها بالياء والنون انما كان عوضاً عن اللام المحذوفة
 والتصغير يرد لها فيلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه ومن أعرب سنين كحين صغره على سنين
 كدرهم بادغام ياء التصغير في يائه ويجوز حذفها فيقال سنين كفليس (قوله بعد أربعة) لم يقيد
 بذلك في الألف الممدودة والتامع أنه قد فهم ما كافي التوضيح لكنه يؤخذ من قوله الآتي بحرفين
 أصليين نخرج به نحو سكران وحراة فلا تعد منفصلة لأن الفاصل بينهما وبين الياء حرف
 واحد فلا بد أن يفتح لهما ما بعدهما محافظاً على بقائها (قوله لا يضر بقاؤها) أي لكونها في نسبة
 الانفصال فتزول منزلة كلمة مستقلة ويصغر ما قبلها كما تارة غير متهم بها فلم تخرج معها أبنية التصغير
 عن صيغها الأصلية بل هي موجودة تقديرها وهذه الزيادة كالعدم (قوله بخدياء) بضم الجيم
 وسكون الخاء المعجمة كما يؤخذ من صنيع الصحاح أو المهملة كافي الصحاح وضم الدال المهملة
 فوحدة وهو ضرب من الجنادب أي الجراد وهو الأخضر الطويل الرجلين (قوله عبقري) نسبة
 إلى عبقر كعبر ترعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب أو من حسن صنعه وفي

من غير باب سكران لم يفتح ما قبل
 ألفه بل يكسر فتقلب الألف ياء
 فتقول في سكران سكران سكران
 تقول في الجمع سكران سكران
 ما بعد ياء التصغير في غير ما ذكر ان لم
 يكن حرف اعراب فتقول في درهم
 درهم وفي عصفور عصفور غير فان
 كان حرف اعراب حركته بحركة
 الاعراب نحو هذا فليس ورأيت
 فليس وهررت بفليس (ص)

وألف التأنيث حيث مدا
 وتاؤه منفصلين عدا

كذا المزيد آخر النسب
 وعجز المضاف والمركب
 وهكذا زيادتا فعلا

من بعد أربعة كزعفران
 وقد رانقصال ما دل على

تنبيه أو جمع تصحيح جلا

(ش) لا يعد في التصغير بألف

التأنيث الممدودة ولا بناء التأنيث

ولا بناء ياء النسب ولا بعجز المضاف

ولا بعجز المركب ولا بالألف والنون

المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعداً

ولا بعلامة التنبيه ولا بعلامة جمع

التصحيح ومعنى كون هذه لا يعتد

بها أنه لا يضر بقاؤها منفصلة عن

ياء التصغير بحرفين أصليين فيقال

في بخدياء بخدياء وفي حنظلة

حنظلة وفي عبقري عبقري وفي

عبد الله عبيد الله وفي بعلبك

بعلبك وفي زعفران زعفران وفي

مسلمين مسلمين وفي مسلمين مسلمين

وفي مسلمات مسلمات

(ص) وألف التأنيث ذو القصر متى * (١٦٨) زاد على أربعين ثبوتا * وعند تصغير حبارى خير * بين الحبيرى فادر والحبير

(ش) أى إذا كانت ألف التأنيث المقصورة خامسة قصاصة واجب حذفها في التصغير لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فاعيل أو فاعيل فتقول في قرقرى قرقرى في الغزى لغزى فإن كانت خامسة وقبلها مدّة زائدة جاز حذف المدّة الزائدة وبقاء ألف التأنيث فتقول في حبارى حبيرى وجاز أيضا حذف ألف التأنيث وبقاء المدّة فتقول حبير (ص)

واردد لاصل ثانيا إلى قلب فقمة صير قومة تصب وشذ في عيم عيمد وحتم للجمع من ذاما التصغير علم والألف الثاني المزيد يجعل

واو كذا ما الأصل فيه يجعل (ش) أى إذا كان ثانيا الاسم المصغر من حروف اللين وجب رده إلى أصله فإن كان أصله الواو قلب واو فتقول في قيمة قومة وفي باب يوب وان كان أصله الياء قلب ياء فتقول في موقن ميقن وفي ناب نيب وشذ قولهم في عيم عيمد والقياس عويد بقلب الياء واو لأنها أصله لأنه من عاد يعود فإن كان ثانيا الاسم المصغر أنفا مزيدة أو مجهولة الأصل وجب قلبها واو أو فتقول في ضارب ضويرب وفي عاج عويج والتكسيرة فيما ذكرناه كالتصغير فتقول في باب أبواب وفي ناب أياب وفي ضاربة ضوارب (ص)

وكل المنقوص في التصغير ما لم يحو غير التاء ثالثا كما (ش) المراد بالمنقوص هنا ما نقص منه حرف فإذا صغر هذا النوع

الحديث كان صلى الله عليه وسلم يسجد على عبقري أى بساط فيه صبيغ ونقوش (قوله وعند تصغير حبارى الخ) استثناء من قوله لن يثبتا كما بينه الشارح (قوله وجب حذفها) ولا تعد منصفة كلامه ودة لأنها لا تستقل في النطق (قوله لأن بقاءها يخرج الخ) قال في التصريح فإن قلت فبيلي فاعيل وليست من الابنية الثلاثة قلت نعم ولكنها توافق فاعيل فاعيا عدا الكسرة التي منع منها مانع الألف اهـ (قوله قرقرى) بقاءين وراءين مهملتين موضع (قوله لغزى) بضم اللام وفتح الغين المجهمة شديدة وسكون التحتية وفتح الزاى اسم للغزى كلامه ذاعى وأصله حجر البربوع لأنه يحفره أو لا مستقيما ثم يعدل عن عينه وشماله ليخفى مكانه فقلنا لا غاز وقوله لغزى أى بقل الادغام وبقاء قبل الزاى لوجودها في المكبر وحذفها في نسخ نعلها تحريف (قوله حبير) أى بادغام ياء التصغير في المنقلبة عن الألف قبل الزاء (قوله ثانيا) مفعول أول لاردد ولا يصل في محل المفعول الثاني وليناغت لثانيا كما أشار له الشارح في الحذف وكذا قلب ويصح كون أينما مفعولا ثانيا لقلب لأنه يتعدى لثنتين أى اردد ثانيا حول أينما أى صار لأن أينما الأصل الذى حول عنه (قوله وحتم الخ) لا يقال كيف أحال الجمع على التصغير مع أن الحوالة إنما تكون على المتقدم لأن الواجب تقدم حكم الحال عليه وهو حاصل هنا سم ولا يرد تأخر بعض المحال عليه وهو قوله والألف الثاني الخ كما أشار له الشارح لأن هذا البيت مرتبط بالأول ومكمل لأقسام الحرف الثاني فهو في قوة المتقدم فكأنه قال وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قلب الحرف الثاني بأقسامه فتدبر (قوله وجب رده إلى أصله) شمل ذلك ستة أسماء كونه ياء منقلبة عن واو كقيمة أو عن همزة كذبيب بالياء يقال ذوبب بالهمزة أو واو أعين ياء كوقن أو ألقا عن واو كباب عوحدتين أو عن ياء كآب بالنون أو معتلا عن صحيح كذيب شار وقراط إذا أصلها ماد ناز وقراط بشدة النون والراء فابدل من أول المثليين ياء ساكنة فتقول فيها ماد نينير وقرير يبط فإن كان الثاني غير لين فلا يرد لأصله كتمعدأ أصله وتعدأ قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الاقتعال فتقول فيه متيعل بحذف تاء الاقتعال لأنها زائدة مخلة بالصيغة (قوله أو مجهولة الخ) مثلها المنقلبة عن همزة نلى همزة كلف آدم فيقال أويدم بالواو وفيه هذا موضع رابع قلب فيه الألف الثانية واو وقلب ياء في واحد وهو مأصلها الياء (قوله والتكسير فيما ذكرناه) أى من قلب الحرف الثاني بأقسامه ومحل ذلك أن تغير فيه شكل الأول والابقى الثاني على ما هو عليه كقيمة وقيم ودعية وديم (قوله لم يحو الخ) غير حال من ثالثا لأنه نعت نكرة قدم عليها أى مادام لم يحو حرفا ثالثا غير التاء فإن لم يحو ثالثا أصلا كيد أو يحو ثالثا هو تاء كسنة أو ما ما فيه ثالث غير التاء فلا يرد إليه المحذوف كشالك الآتى الآن يكون غير التاء همزة وصل كاسم وابن فانه يرد معه المحذوف ولم يذكره هنا لأنها تحذف في التصغير للاستغناء عنها بضم الأول فيسبق على حرفين فيصدق عليه أنه لم يحو ثالثا أصلا وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فيقال بنية وأخمة يرد المحذوف والأصل بنية وأخوة قلبت الواو ياء وأدغمت (قوله كما) مثال للمنفقوص المكمل في التصغير أن جعل بمعنى المشروب ويكون قصره للضرورة فيقال فيه مويه يرد الهاء المنقلبة همزة فالمراد بالمنقوص حينئذ ما حذف منه حرف أصلى ولو مع ابداله بأخر فإن جعل ما الموصولة مثالا كما هو ظاهر صنيع الشارح خرج عن موضوع المسئلة أقرضها في المحذوف منه حرف وهذا ثانيا في الوضع فذكره للتظهير في وجوب مطلق التسكين توصلا إلى بناء فاعيل نعم أن أريد بالمنة ووص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثاني وضعها (قوله وعيدة) أى برد الواو التي هي فاولها ويجوز ابدالها همزة

من الأسماء فلا يحلو ما ان يكون ثانيا محجورا عن التاء أو ثانيا لم يساجأ أو ثلثا محجورا عنهما فان كان ثانيا محجورا عن التاء أو لم يساجأ يرد إليه في التصغير ما نقص منه فيقال في دم دى وفي شقة شقيبه وفي عدة وعيدة فيقال

فيقال أعيدة وتأوها الآن هي التي تزداد في تصغير المؤنث الثلاثي كسنن التي كانت عوضا عن
الفاء لظاهرها برد الفاء لثلاثي الجمع عوض والمعووض عنه وكذا يقال في أخيه وبنة تصغيراً تحت
وبنت (قوله وفي ماء مسمى به) أي لأنه لا يصغر إلا أسماء العربية بخلاف الأفعال والحروف
والمبنيات وقوله موى أي بقلب أنفها واوا لأنها تليها في الهمزة وتكون زيادة تدغم فيها ياء التصغير
وعلم أن الثاني وضعه عالم لم يعلم له ثالث يرد إليه اختلافاً في تكميله فقبل بضعف ثانية ثم يصغر
فيقال في من وهل وكى إعلاماً منين وهليل وكى وفي لو ومالوى وموى والأصل لو يواو فقلب
ياء وجوبا وموى بالهمزة لأن تضعيف ما يكون بزيادة ألف تقلب همزة فيقال ماء ثم تقلب الهمزة
ياء لاجل ياء التصغير جوازا كافي الفارضى ويجوز موى بالهمزة وقيل يكمل بحرف علة أجنبي
والياء أولى لعدم احتياجها إلى زيادة عمل بل تدغم في ياء التصغير من أول الأمر فيقال منى وهلى
وكى ولوى وموى بشد الياء من أول الأمر وحزمهم ذاب عنهم وأجاز في الكافية والتسهيل
الوجهين لكن الثاني لا يتأتى في نحو ما ولو لأن المعتل يجب تضعيفه عند التسمية به قبل أن يصغر
قولا واحدا فيقال لو وكى بالتشديد وما بالهمزة ثم يصغر بعد تضعيفه فلا يتأتى أن يزد فيه حرف
علة لغير التضعيف فتدبر (قوله شوبك) اعلم أن أصل شاك شاول لأنه من الشوك فعباسه شاك
بقلب الواو همزة كقائم وقد ورد كذلك فيصغر على شوبك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء التصغير
كقويم بشد الياء وأما شاك فقبل حذف واوه على غير قياس فوزنه قال ويعرب على الكاف
قبل التصغير وبعد ويصغر على شوبك بسكون الياء واو منه تنقلبه عن الألف الزائدة وأما الواو
التي هي عين الكلمة فبقايسة على حذفها وهذا محمل كلام الشارح وقيل قلبت العين وهي الواو
موضع اللام ثم قلبت ياء لتطرفها وكسرت الكاف المناسبة وأعل كقاض فوزنه على هذا فإلحاح
وسحكه في الأعراب والتصغير كقاض فيقال في الجزر والرفع شوبك بكسر الكاف منونة والياء
محدوفة للساكنين فهي كالتائبة وفي النصب شوبكا (قوله من الزوائد) أي وإن كانت لا إلحاق
كفيس في مقعنس (قوله الحق ناء التائبة) أي لأنه من الثلاثي ما لا كسائتي ومحمل ذلك ما لم
يختص بالمؤنث وضعها كحائض وطالق واللم لمحة التاء فيقال حبيض وطليق بحذف الفهما وبلا
ناه لأنه في الأصل صفة لذكر أي شخص طالق وإذا صغر ثم ما لغير ترخيم قلت حويض بشد الياء
وطويق بقلب أنفها واوا لأنها تليها في الهمزة (قوله فيقال في المعطف عطف) يشير إلى أن
التصغير لا يختص بالأعلام خلافاً للأفراء وتقلب المعطف بكسر الميم الرءاء وكذا المعطف وقد
تعطفت بالمعطف أي ارتدبت بالرداء كذا في الصحاح وقال الشاطبي المعطف العطف وهو الحجاب
من كل شيء وعطفاً الرجل جانباه من رأسه إلى وركبيه * (تنبيه) * حكى سيبويه في تصغير إبراهيم
واسماعيل للترخيم برهما وسميعا وهو شأن لأن فيه حذف أصلين وزائدتين وقياسه عند سيبويه برهم
وسمعيل بحذف الزوائد فقط وهي الهمزة والألف والياء وعند المبرد أبيه وأسماعيل لأن الهمزة
عنده أصلية لأن بعدها أربعة أصول ولا تزد الهمزة أو لا في بنات الأربعة فيحذف الألف والياء
الزائدتين وخامس الأصول لاختلاله بالصيغة وينسب على ذلك تصغيره لغير الترخيم وتكسبه
فقياسه ما عند سيبويه برهم وسميعيل وبراهيم وسماعيل بحذف زوائده المخلة بالصيغة وهي
الهمزة والألف دون الياء لأنها التي قبل الآخر وعند المبرد أبيه وأسماعيل وأبويه وأسماعيل بحذف
خامس الأصول لاختلاله بالصيغة والياء قبله لزيادة ياء قلب الألف ياء لصيرورتها الياء قبل الآخر
والصحيح مذهب سيبويه لأنه المسموع وحكى الكوفيون برهم وسماعيل بلإياء وبراهمة
وسماعله يتعويض الهاء عن الياء والوجه جمعهما تصحيحا فيقال إبراهيم واسماعيلون (قوله

وفي ماء مسمى به موى وإن كان
على ثلاثة أحرف وثالثه غير ناء
التائبة صغر على لفظه ولم يرد إليه
شيء فتقول في شاك السلاح
شوبك (ص)

ومن ترخيم يصغرا كتي
بالأصل كالعطف يعنى المعطفا
(ش) من التصغير نوع يسمى تصغير
الترخيم وهو عبارة عن تصغير الاسم
بعد تجر يده من الزوائد التي هي فيه
فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على
فعل ثم إن كان المسمى به مذ كراجر
عن التاء وإن كان مؤنثا الحق ناء
التائبة فيقال في المعطف عطف
وفي حامد حميد وفي حبل جيلة وفي
سوداء سويدة وإن كانت أصوله
أربعة صغر على فعيعل فتقول في
قرطاس قريطس وفي عصفور
عصيفر (ص)

واختتم بتا التائبة ما صغرت من
مؤنث عارثلاثي كسن
ما لم يكن بالتا يرى ذا اس
كشجر وبقر وخس

وشذرت (أى للتاء) بقوله كثر) بفتح المثلثة أى زاد على الثلاث من قولهم كثرته فكثرت أى
 غلبته وزدت عليه (قوله اذا صغر الثلاثى) أى الثلاثى حالا كما مثلها وما لا يان صار بالتصغير
 ثلاثيا وهو نوعان أحدهما ما صغر ترخيما من نحو حبل وسودا كما مر الثاني ما كان رباعيا بمدة
 قبل لأمه المعتلة كسماء فتصغيره سمية لأن أصله سمى بثلاث ياءات الأولى للتصغير والثانية بدل
 المدة والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لأن أصل سماء سماء ومن سماء سماء فاذ حذف
 النانثة لتوالى الامثال بقي ثلاثيا فتحقه التاء وخرج بذلك نحو سماء وزينب فيقال سعيد بشد الباء
 وزينب بلاتاء واختص الثلاثى بذلك لختمه (قوله فى ذود الخ) هذه ألقاظ مخفوفة صغرت بلاتاء
 مع انها مؤنثة شذوذ اجمعها بعضهم بقوله

ذودوقوس وحرب درعها فرس * ناب كذا نصف عرس ضحي عرب

وكذا فعل وشول بفتح المعجمة وسكون الواو جمع شائل وهى الناقة التى أتى عليها من جهلها أو
 وضعها سبعة أشهر تخف لبنها وأما شائل بلاتاء فالناقة التى تشول بذنبها أى ترفعه للقاح وجعلها
 شول كرا كع ور كع والذود بفتح المعجمة وسكون الواو من ثلاثة أبغرة إلى عشرة والمراد بالدرع
 درع الحديد اما بمعنى القميص فذ كروا ناب الناقة المسنة والنصف بفتحين المرأة المتوسطة فى
 العمر والعرس بالكسر امرأة الرجل وهو المراد هنا ما بالضم فيطلق على طعام الوليمة وعلى
 النكاح كما فى القاموس (قوله وحرب) قديقال هو من النوع الاول لأن تصغيره بالتاء ليس بحربة
 الحديد سم (قوله قديمية) أى بفتح ادغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وأقلب الألف ياء لانها
 مدة قبل الآخر والقياس حذف التاء (قوله منها تاوونى) مخالف لتصغيرهم على انه لا يصغر من ألقاظ
 المؤنث الا تا وهو المفهوم من التسمييل الآن يريد بقوله منها أى من الفروع لا بفتح التصغير
 (قوله وشذ تصغير الذى الخ) لكن سوغه ان فى الذى وذافرو وعما شها بالاسماء المتكينة بكونها
 توصف ويوصف بها وتذ كرو توث وتثنى وتجمع فاستيج تصغيرها لكن على وجه خولاف به
 تصغير المتكينة فتزك أولها على حاله من فتح كالذى وذافرو وعما شها بالاسماء المتكينة بكونها
 تصغير المتكينة فى آخر غير المنى ووافقت المتكينة فى زيادتها نالدة ساكنة بعد فتحة قبل

اللدنيا واللتيا بفتح اللام وادغام ياء التصغير فى ياء التثنية ثم ألق التعويض وضم لامه الغة كما فى
 التسمييل خلافا لمن أنكرها كالحريرى فى درة الغواص وفى تنبيه اللذان واللتيان بلا
 تعويض عن الضم أطولهما بالزيادة وفى الجمع على لغة من بناء اللذين فى الرفع وغيره بفتح الدال
 وكسر اليا المدغم فيها عند سيمويه وكذا على لغة الأعراب فى غير الرفع ويقال فى الرفع اللذين بفتح
 الدال وضم اليا وقالوا فى جمع التيات بالفتح وهو جمع التيات بعد حذف ألفه لالتقاء الساكنة
 مع التاء الجمع وفى تصغير اللاتى اللوى بقلب الألف واوا وحذف الباء الأخيرة لانهل قبل اللوى بيا
 لزم كونه سداسيا بلف التعويض مع ان ياء التصغير لا تصعب خمسة سواها أفاده سم وفى اللاتى
 اللوى بادغام ياء التصغير فى الباء الأخيرة بعد حذف الهمزة كما فى القارصى (قوله ذياوتيا) أى بفتح
 الدال وشذ الباء وأصله ذياوتيا بثلاث ياءات الأولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء
 التصغير تخفف بحذف الأولى لالثالثة لثلاث ياءات ففتح ياء التصغير مناسبة الألف وهى لا تحرك لشبهها
 بالفتحة والتكسيرة واعتقر وقوع ياء التصغير ثالثة لكونه معصدا المقصود ومن مخالفتها للممكن
 وقالوا فى تثنية ذيان وتبان وفى أولى بالقصر الساكن الهمزة على أصلها وفتح اللام وادغام ياء
 التصغير فى الباء المنقلبة عن الألف والألف الأخيرة عوض عن ضم التصغير وفى أولها بالمدائيا
 بهمزة بعد الباء ثم ألق التعويض والظاهر ان الباء ساكنة لا مشددة وأن الألف التى كانت قبل

وشذرت دون ايس ونذر

لحاق نافيما ثلاثيا كثر

(ش) اذا صغر الثلاثى المؤنث
 الخالى من علامة التأنيث لحقه
 التاء عند أمن اللبس وشذ حذفها
 حينئذ ذقته قول فى سن سنية وفى
 دار ديرة فى يديديه فان خيف اللبس
 لم تلحقه التاء فتقول فى شجرو بقر
 وخمس شجيرة وبقر وخمس بلاتاء
 اذ لو قلت شجيرة وبقرة وخمسة
 لالتبس بتصغير شجيرة وبقرة وخمسة
 المعدودة عند كرومنا شذ فيه الحذف
 عند أمن اللبس قولهم فى ذود وحرب
 وقوس ونعل ذويد وحرب وقوس
 ونعل وشذ أيضا للاحاق التاء فيما زاد
 على ثلاثة أحرف كقولهم فى قدام
 قديمية (ص)

وصغروا شذوذ الذى الذى

وذامع الفروع منها تاوونى

(ش) التصغير من خواص الاسماء

المتكينة فلا تصغر المبنيات وشذ

تصغير الذى وفروعه وذافروعه

قالوا فى الذى اللذان فى التيا وفى

ذاتا ذياوتيا (ص)

الهجرة حذف ما قبل في اللو يتا ولم يصغر من الاشارات غير ذلك والله اعلم

(النسب)

سماه سيبويه باب الاضافة أيضا وابن الحجاج باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الاضافة
ويحدث بالنسب ثلاث تغيرات الاول لفظي وهو ثلاثة زيادات مشددة آخر المنسوب وكسر
ما قبلها ونقل اعرابه اليها واقاد المصنف بقوله ياء كالكري الى آخر البيت والثاني معنوي وهو
صيرورته اسم المالك بكرة وهو المذوب بعد ان كان اسما للمنسوب اليه والثالث حكمي وهو
دعائه معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد (قوله ياء الكري) أفاد ان ياء
ليست للنسب لان المشبهة به غير المشبهة والفرق بينهما ان سقوط ياء النسب لا يحل بالاسم بقاء
دلالة على المعنى المشعورية قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء الكري يصير اللفظي لا معنى له ولما
كان النسب معنى حادثا فقرر الى علامة تدل عليه كالتصغير وغيره وكانت من حروف اللين لحقتها
ولم يلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقدير يا ولا الواو وانقلها وشدت الياء لئلا يلتبس بياء المتكلم
ولتجري عليها وجوه الاعراب (قوله أو مدته) بالنصب عطف على تالاه مفعول مقدم لتثبت بضم
أوله مضارع أثبت وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة ولا ناهية والمراد به أي التأنيت الالف
المقصورة فقط وسيدرك حكم الممدودة بقوله وهم زدي مدالح (قوله وان تكن) أي مدته التأنيت
فقط وتربع مضارع ربت القوم من باب نفع صيرتهم أربعة وهذا المشتمل من قوله أو مدته المفيد
وجوب حذفها مطلقا سواء كانت خامسة أو لا حرك ثاني ما هي فيه أو لا فأفاد ان الوجوب في غير
الرابعة بقيدها (قوله حسن) الاربع كونه خبرا عن حذفها وخبر قبلها محذوف للاشعار به أي
جائز لكون منها على رجحان الحذف قال سم ويشعر به ايضا فهو قوله وللأصلي قلب يعنى
لانه بيان للخالفه الأصلية لهما فهو فيه ان الخالفه تصدق بالساواة (قوله بعد ثلاثة) خرج الواقعة بعد
حرف كى أو حرفين كعدى فيأتى حكمهما (قوله وجب حذفها) أي كراهة تولى أربع يأتى
ويظهر أن ذلك فيما إذا سمى بنحو بخاني وكراسي بشد الياء جمع بختي وكرسى ثم نسب اليه فاد قبل
النسب غير مصروف لمنتهى الجمع تبعاً لما قبل التسمية ليكون الياء من بنية الكلمة وممد
النسب مصروف لزوال صيغة الجمع بعروض ياء النسب قال ابن هشام فان قلت من قال في معنى
يمان بتعويض الالف عن إحدى ياء النسب إذا نسب اليه هل يحذف الالف كما يحذف الياء
الاخيرة لانها بمنزلة الياءين قلت لا كما نص عليه ابو علي لانصا لهما والنقل انما هو في اجتماع
الياءات لافي وجودها منفصلة تكنت (قوله مكى) يحذف التاء لثلاثة تقع حشاو لثلاثي جمع علامتا
تأنيث لو قيل في المؤنث مكتبة ومن اللحن قول العامة درهم خليفتي وقياسه خلق كما سأتى وقول
المتكلمين في النسبة الى الذات ذاتى اصطلاح لهم غير جار على اللغة كاستعمالهم الذات بمعنى
الحقيقة مع ان المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا مشاحة في الاصطلاح تصريح وقياسه ذوى
يحذف التاء وقلب ألفه ووارور دلامه المحذوفة (قوله محر كائى ما هي فيه) أي لان الحركة كحرف
خامس في الثقل فيحذف بحذف الالف (قوله كجزى) يفتح الجيم والميم والزى وصف بمعنى سربع
يقال حمار جزى (قوله والثاني قلبها) ويجوز حينئذ زيادة التاء قبل الواو تثميرها بالممدودة كحلاوى
(قوله لشبهها) أي في كونها رابعة ذى ثمان سكن لانه لا تقع رابعة ذى ثمان محر ك الالف التأنيت
كما في التوضيح (قوله الملحق) بكسر الحاء أي الملحق كلمة بأخرى (قوله مالها) أي حيث كانت
رابعة ذى ثمان سكن أمّا مالها خامسة في البيت بعد هذا فتقول الشارح بمعنى الخ ليس مراعيها

(النسب)

ياء كالكري زادوا للنسب
وكل ما قبله كسره وجب
(ش) اذا أريد اضافة شيء الى بلد
أو قبيلة أو نحو ذلك جعل آخر ما
مشددة مكسورا ما قبلها فيقال في
النسب الى دمشق دمشقي والى تميم
تميمي والى أحد أجدى (ص)
ومثله مما حواه ا حذف وتا
تأنيث أو مدته لا تثبتا
وان تكن تربيع ذا ثمان سكن
فقلبها واوا وحذفها حسن
(ش) يعنى انه اذا كان فى آخر الاسم
ياء كياء الكري فى كونها مشددة
واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا
وجب حذفها وجعل ياء النسب
موضعها فيقال فى النسب الى
الشافعي شافعي وفى النسب الى مري
مري وكذلك اذا كان آخر الاسم تاء
التأنيث وجب حذفها للنسب
فيقال فى النسب الى مكة مكى ومثله
تاء التأنيث فى وجوب الحذف
لننسب ألف التأنيث الممدودة اذا
كانت خامسة فصاعدا ككبارى
وحبارى أو رابعة محر كائى ما هي
فيه كجزى وجزى وان كانت رابعة
ساكنا ثانيا ما هي فيه كجلى جاز فيه
وجهان أحدهما الحذف وهو المختار
فتقول جبرى والثاني قلبها واوا
فتقول جلولى (ص)
لشبهها الملحق والأصلى ما
لهما للأصلى قلب يعنى

كذلك بالمتنقوص خمسة ازل

والحذف في الاربعة احق من

قلب وحتم قلب ثالث يعن

(ش) يعنى أن الف الحاق

المقصورة كالف التانيث في وجوب

الحذف ان كانت خامسة كحبرى

وحبرى وجواز الحذف والقلب ان

كانت رابعة كعاقى وعلقى وعلوى

لكن المختار هنا القلب عكس ألف

التانيث وأما الف الاصلية فان

كانت ثلاثة قلبت واوا كعصا

وعصوى وفى وفى وفى وان كانت

رابعة قلبت اوا واوا كلهوى

وربما حذف كلهوى والاول هو

المختار واليه أشار بقوله والاصل

قلب يعنى أى يختار يقال اعتميت

الشيء أى اختبرته وان كانت خامسة

فصاعداً وجب الحذف كصطفى في

مصطفى والى ذلك أشار بقوله والالف

الجائز اربعاً ازل وأشار بقوله

كذلك بالمتنقوص الى آخره الى

انه اذا نسب الى المتنقوص فان

كانت ياءه ثلاثة قلبت واوارفتح

ما قبلها نحو شجوى في شج وان كانت

رابعة حذف نحو قاضى في قاض

وقد تعذب واوا نحو قاضى وان

كانت خامسة فصاعداً وجب حذفها

كعتمدى في عتمدى ومستعلى في مستعل

والحبرى كالحبرى والالف كالف

والعلقى ثبت واحدة علقاة (ص)

والاول ذال القلب انفتاحاً وفعل

وفعل عينه ما افتح وفعل

(ش) يعنى انه اذا قلبت ياء المتنقوص

واوا وجب فتح ما قبلها نحو شجوى

وقاضى وأشار بقوله وفعل الى آخره

الى انه اذا نسب الى ما قبل آخره كسرة

وكانت الكسرة مسبوبة بحرف

واحد وجب التخفيف يجعل الكسرة

فتحة فيقال في غمر غرى وفي دئل

فيه ترتيب الايات (قوله والالف الجائز الخ) بالجيم أى الذى جاوز اربعة فصار خامساً وسادساً سواء كانت للالحاق أو بدل أصل أما ألف التانيث فتقدمت في عموم قوله أو مدته لا تنبتا (قوله وحتم) خبر مقدم عن قلب ويعن بكسر العين صفة ثالث أى يعترض ويوجد أى يجب قلب كل ثالث معتل ألفه مقدور كان او ياء متنقوص أما الف التانيث والالحاق فلا يقعان ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح (قوله حبرى) بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء هو القراء وألفه للالحاق بسفرجل (قوله علقى) بفتح فسكون اسم نبت ملحق بجعفر (قوله الاصلية) أى المنقوبة عن أصل واو أو ياء لان الف لا تكون غير منقلبة الا في حرف أو شبهة (قوله فان كانت ثالثة الخ) هذا الحكم من قوله وحتم قلب ثالث (قوله قلبت واوا) أى وان كان أصلها الياء لوجوب كسر ما قبل ياء النسب واجتماع الكسر والياء ثقبيل والالف لا تقبل الحركة (قوله يقال اعتميت الشيء) أى كاصطفيته وزناو يعنى ويقال أيضاً اعتماه بعامته كاختاره يختاره كذلك قال طرفه

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفى * عقيلة مال الفاحش المتشدد

(قوله كصطفى) أى فتقول اعمامة مصطفوى ومصطفى لحن (قوله وأشار بقوله كذلك) أى الى آخر البيت بعدم فتحكم الياء الثالثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة من قوله والحذف فى الياء الخ والخامسة من كذلك الخ فلم يرتب فى شرح الايات مراعاة لسهولة العبارة (قوله وفتح ما قبلها) هذا مأخوذ من البيت الآتى (قوله فى شج) أى بحذف الياء أصله شجى كفتح أعل كقاض فان جعلته بوزن فاعيل من شجاء الحزن فهو مشجوق فتشجى بشد الياء كعلى وسأبى فى قوله وألحقوا عمل لام الخ (قوة قاضوى) ظاهره كالمصنف اطراده وذكر غيرهما انه من شواذ النسب عند سيبويه قبل ولم يسمع الا فى قوله

فكيف لنا بالنسب ان لم يكن لنا * دراهم عند الخافى ولا نقد

فجعل اسم مكان الجر حانية ونسب اليه بقلب الياء واوا من قولهم هم حنوت عليه أى عطفت فسكانهم تنحوى على ذوبها كالام والمعروف ان اسمها حانة بلا ياء (قوله وان كانت خامسة وجب حذفها) شمل نحو محبى بثلاث ياءات كزكى اسم فاعل من حى كزكى فتحذف ياءه الاخيرة لاجل ياء النسب ولا يراد على ذلك عند المبرد فى الهمجى ياء من مشددتين كما يقال فى النسبة الى أمية امي وفيه وجه آخر وهو ان تحذف ياءه الاولى لتوالى الياءات اذهى تشبه الزائد فى السكون فتقلب الثانية ألفاً لتعزكها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الاخيرة للنسب فتقلب الف واوا فصير محوى ياء واحدة مشددة كاموى ويرجح هذا عدم توالى الياءات والاول انه ليس فيه الا حذف الياء الاخيرة كما تحذف من قاض (قوله وأول ذال القلب الخ) أى اجعل هذا القلب تالياً لانفتاح بان تفتح ما قبل الحرف ثم قلبه فذا اسم اشارة مفعول أول لا أول والقلب بدل منه وانفتاحاً مفعوله الثانى أو ذا يعنى صاحب أى أول الحرف صاحب القلب أى المقلوب انفتاحاً والاول أظهر لانه على تأخر القلب عن الفتح (قوله وفعل) بفتح فكسر والثانى بضم فكسر متوناً والثالث بكسر تين (قوله وجب فتح ما قبلها) ظاهره ان الفتح بعد القلب والتحقيق انه قبله كما يفهم من المتن لانه اذا أريد النسب الى نحو شج وعلم فتح عينه كما تفتح فى غير الآتى فتقلب اللام الفافيه بصير شجى وعلم كفتى فتقلب الف والالف والنسب وكذا يقال فى قاض (قوله وجب التخفيف الخ) أى لان الآخر يجب كسره لاجل الياء فلا يبقى كسر من قبله لاستولى الكسر على أكثر الكلمة فينقل فان سبقت الكسرة قبل أكثر من حرف فلا تغير سواء كانت فى خماسى كجعمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء فجمة للجوز أم رباعى تحرك ثانية كجندل بضم الجيم وفتحها وفتح النون

دولى وفي ابل ابل (ص) وقيل في المرمى مرمى * واختير في استعمالهم مرمى (ش) قد سبق انه اذا كان آخر الاسم بام مشددة مسبوقه بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب فيقال في الشافعي شافعي وفي مرمى مرمى وأشار هنا الى انه اذا كانت احدى الياءين أصلا والاخرى زائدة فن العرب من يكتب في بحذف الزائدة منهما ويقي (١٧٣) الاصلية ويقلمها ووافيقول في المرمى مرمى وهي لغة قليلة واختار اللغة الاولى

وهي الحذف سواء كانتا زائدتين أم لا فتقول في الشافعي شافعي وفي مرمى مرمى (ص)

وتحذف فتح ثانياه يجب

واردده وان يكن عنه قلب

(ش) قد سبق حكم الياء المشددة

المسبوقه بأكثر من حرفين وأشار

هنا الى انها اذا كانت مسبوقه بحرف

واحد لم يحذف من الاسم في النسب

شي بل يفتح ثانياه ويقلب ثالثة واوا

ثم ان كان ثانياه ليس بدلا من واو لم

يغير وان كان بدلا من واو قلب واوا

فتقول في حي حيوى لانه من حيث

وفي طى طوى لانه من طويت

(ص) وعلم التثنية احذف للنسب

ومثل ذاني جمع تصحح وجب

(ش) يحذف من المنسوب اليه

ما فيه من علامة تثنية أو جمع تصحح

فاذا سميت رجلا زيدان واعربته

بالالف رفعها وبالياء جرا ونصبها قلت

زيدى وتقول فبن اسمه زيدون اذا

أعربته بالحروف زيدى وفبن اسمه

هذات هذدى

(ص) وثالث من نحو طيب حذف

وشذ طائى مقولا بالالف

(ش) قد سبق انه يجب كسر ما قبل

ياء النسب فاذا وقع قبل الحرف

الذى يجب كسره في النسب ياء

مكسورة دغم فيها ياء وجب حذف

الياء المكسورة فتقول في طيب

طيبى وقياس النسب الى طيبى

وكسر الدال لمجتمع الجارة وكذا ان سكن ثانياه على الاوجه كتغلب وقد سمع الكسرو والفتح في تغلبى ويحيى ويثرى والفتح عند الخليل وسيبو به سماعى وقاسه غيرهما فيقال مغربى ومشرقى بالفتح (قوله دولى) بضم المهمله وفتح الهمزه بعد ان كانت مكسورة في دؤل (قوله ابل) بكسر الهمزه وفتح الموحدة بعد كسر هاء ابل (قوله وقيل في المرمى الخ) هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه حذف ولعله آخره لارتباط الايات المارة بعضها (قوله قليلة) في الارتشاف انه شاذ (قوله بحرف واحد) وسأبقى المسبوقه بحرفين في قوله والحقوا مع لام (قوله حيوى) أى لانه لما فتحت الياء الاولى في حي قلبت الثانية ألفا التحز كها وانفتاح ما قبلها فصار كفتى فقلبت الالف واو والنسب وكذا يقال في طى الان ياء الاولى بعد تحريكها تزدالى أصلها وهو الواو والواو مقتضى قلبها ياء وعوا جتماعها ساكنة مع الياء في أصله وهو طوى في غير طوى بلا انعام لوجوب فتح ثانياه كما في المين ولان اجتماع المثلين فيه عارض بخلاف ما ثانياه واو مشددة قبل النسب كدول القلات الواسعة فلا يغرب بل يقال دوى بالانعام ولم تقلب عين حيوى ونحوه انما مع تحريكها وانفتاح ما قبلها لان حركتها عارضة ولما فيه من اللبس واللامها كذلك تكون ما بعدها كما سأتى في قوله من واو أو ياء بتحرير أصل الخ كيف وباء النسب تقتضى قلب الالف واو والوجوب كسر ما قبلها (قوله تثنية) أى المثنى وما الخ بقا كائين فيرد الى واحد المقدر ويقال اثنى بابقاء همزة الوصل لانها عروس عن لاهم الحذوفة ويجوز ثنوى بلا همزة لاداء مزلد اللام اذا أصله ثنوك كما سأتى عند قوله واجبر برد اللام (قوله أوجع تصحح) أى وما الخ بقا كعشرين فيقال عشرين (قوله واعربته بالالف) فان اعربته بحركات النون فلا حذف وكذا في الجمع وما الخ بقا (قوله وثالث) مبتدأ سوغه الوصف بالطرف وحذف خبره أو الجار متعلق بحذف والسوغ للابتداء كونه صفة لمحذوف أى وحرف ثالث (قوله وجب حذف الياء المكسورة) أى أصلية كانت كطيب أو منقلبة عن واو وكبت أو زائدة كغزبل نص غير زال كما نص عليه فتقول ميتى وغزبل بسكون الياء وكسر ما بعدها الكراهة اجتماع الياءات والكسرتين فتقول المصنف وثالث بيان للواقع في طيب لا قيد الا لرابعة فأكثر كذلك ولو قال وشو ثالث اطيب حذف لوفى بالمراد (قوله الى طيبى) ياء مشددة فهمزة وقوله طيبى بسكون الياء وكسر الهمزه (قوله بابل الياء) أى الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لانها لا تبدل الا المتحركة فالقوليل يحذف الساكنة وقلب المتحركة انما كان قياسا اسقاطى (قوله فلو كانت الياء الخ) مثله ما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغما فيها نحو مغبل بضم الميم وسكون الغين الممجمة وهو الولد اذا أرضعته امه وهي نوطا حاملا فلا تحذف لتقص ثقلها بل يقال مغبلى (قوله هيجى) بفتح الهاء والموحدة وشذ التحنية المفتوحة آخره ممجمة (قوله وفعل في فعلية) بفتح فائهم او الثانيين بالضم وفعلية قيم ما غير مصروف للعلمية على الوزن والتأنيث لكنه نون الدائمة للضرورة وقوله وحذف يائه أى فرقا بين المذكر والمؤنث كخنىفى وشربى في حنىفى وشربى ولم يعكس لان الهاء تحذف للنسب فتبعها الياء والحذف يأنس بمثله ثم فتحت عينه ثلاثى الى كسرتان كما مر في غم وشذ بقاء الياء في الفاظ نهو ايجاع الى الاصل

طيبى لكن تركوا القياس وقالوا طابى بابل الياء ألفا فلو كانت الياء المدغمة فيها مفتوحة لم تحذف نحو هيجى فى هيجى والهجى الغلام الممتلى والائى هيجية (ص) وفعل في فعلية التزم وفعل في فعلية حتم (ش) يقال في النسب الى فعلية فعلى بفتح عينه وحذف يائه ان لم يكن معتل العين ولا مضاعفا كما سأتى فتقول في حنىفة حنىفى ويقال في النسب الى فعلية فعلى يحذف الياء ان لم يكن ضاعفا فتقول في جهينة جهنى (ص) والحقوا مع لام

(ش) يعني ان ما كان على فعل أو
فعل بلا تاء وكان معتل اللام فكلمه
حكم ما فيه التاء في وجوب حذف
تاءه وفتح عينه ففتح في عدوى
عدوى وفي قصي قصوى كما تقول في
أمية أموى فان كان فعيل وفعل
صحيحي اللام لم يحذف منهما شيء
فتقول في عقيل عقيلي وفي عقيل
عقلي (ص)

وتعومما كان كانطوله

وهكذا ما كان كالجمله
(ش) يعني ان ما كان على فعلة
وكان معتل العين أو مضاعفة لا تحذف
بأوه في النسب فتقول في طويلة
طويلي وفي جليله جليلي وكذلك
أيضا ما كان على فعلة وكان مضاعفا
فتقول في قليلة قلبي (ص)
وهمز زى مدثال في النسب

ما كان في تنبيهه انتسب

(ش) حكمهم همز فاعل مدو في النسب
حكمهم في التنبيه فان كانت زائدة
للتأنيث قلبت واوا نحو حسراوى
في جواهر أو زائدة للالحاق كعلماء أو
بدلان أصل نحو كساء فوجهان
التصحيح نحو علمائى وكسائى والقلب
نحو علمائى وكسائى أو أصلا
فالتصحيح لا غير نحو قرائى في قراء
(ص) وانسب لصددرجته وصدرا
ركب من جاولثان تماما

اضافة مبدؤا قبل أو أب

أو ماله التعريف بالثاني وجب

فمما سوى هذا انسن للاول

ما لم يحذف قبل كعبدا الاشهل

(ش) اذا نسب الى الاسم المركب

فان كان مركبا تركب جملة أو تركب

مخرج حذف عجزه والحق صدره

النسب فتقول في تباطى شراتا بطى

وفي بعلبك بعللى وان كان مركبا

تركب اضافة فان كان صدره انا

أو تأيا أو كان معرفا بعجزه حذف صدره

المرفوض كقوله واست يحوى يلو لسانه * ولكن سلبى أقول فاعرب

نسبة الى السليمة وهى الطبيعية وحقه سلبى (قوله عربا) أى خلا من التاء ومن المثالين حال من

ضمير عربى (قوله فى وجوب حذف يائه) أى الزائدة وهى الساكنة كراهة توالى الياءات فتقلب

الثانية واوا اما رجوعا لاصلها كقصى وعدى وعلى أو لاجل ياء النسب كولى فيقال ولوى وتفتح

عينه كما مر (قوله لم يحذف منهما شيء) أى قياسا عند سيبويه بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبرد

اكثره ككثفى وقرشى وهذلى في ثقيف وقريش وهذيل (قوله عقيل) بالفتح اسم رجل وبالضم

قبيلة (قوله قليلة) بالضم تصغير قلة يطلق على انا كالجذوة وعلى أعلى الشئ كقوله الجبل وقلة الانسان

رأسه (قوله نحو كساء) قال ابن هشام مثله ماء فتقول مائى وماوى لان الهمزة تبدل غاية الامران

المبدل منه فى كساء واو وفى ماء ماء اه ومقتضاه جواز الوجهين فيه ولو قبل التسمية لكن

المجموع قبلها القلب كما فى الاشئنى ومثل ماء ماء (قوله فوجهان) أى والا حسن فى ألف

الالحاق القلب وفى المنقابلة عن أصل التصحيح كما مر (قوله لصددرجته) أى مسمى به او لصددر

ماركب من جأ أى ولوعديا فتقول خسى فى خمسة عشر مسمى به أو لا كما يقتضيه كلام النصارى

ومثل ذلك ما مسمى بمن نحو حيمشأ وأينه لاولا ولوما من المركبات فتقول حيمشأ ولوى بالتخفيف لانه

ليس من الثنائى الا فى قوله وضاعف الثانى الخ بل رباعى حذف عجزه (قوله ولثان) عطف على

لصدروهما بالبناء للفاعل صفته وضافة معقول تمما (قوله أو أب) بتقل فتح الهمزة للواو (قوله أو

ماله) عطف على ابن اى او مبدؤا بماله الخ وعطفه على ثان مفسد قليل هو عطف عام لشجوه الابن

وغيره من كل ما يعرف بالاضافة كغلام زيد كما مثله الشارح تعالى ابن الناطم ويرده أن عطف

العام لا يكون الا بالواو وأيضا فرادهم بالضاف الذى ينسب لصدروهم فقط او بعجزه فقط ما كان علما

بالوضع أو بالغلبة أما غير العلم كغلام زيد فليس مما هنا لانه ليس لمجموعة معنى مفرد ينسب اليه بل

ينسب فيه الى غلام وحده والى زيد وحده بحسب المراد فهو من النسبة الى المفرد لا المضاف

وجعله عطف مرادف بأن يراد به التعريف وبالمصدر بابن أو أب شئ واحد وهو العلم بالغلبة

كأب الزبير تكرار بلا فائدة فالاولى أن يراد بالمصدر بابن أو أب ما كان كنية من الاعلام الوضعية

كأب بكر وابن وردان ومثله أم كاثوم وبالمعرف بالثانى العلم الغلبى كإبن عمر فانه قبل غلبته على

ذلك الشخص استعمل فيه مضافا غير علم فتعرف أوله بثنائه ثم غلب عليه دون سائر اخوته فصار

تعريفه بالعلمية وأما غير الكنية من الاعلام الوضعية كأمير القيس وعبد شمس فهو المراد

بقوله فيما سوى هذا الخ والفرق بين الكنية والعلم بالغلبة المصدرين بان علم الكنية بالوضع

والثانى بالغلبة أفاده الصبان لكن هذا الخ لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الاول بابن الزبير لانه

علم غلبى كإبن عمر لا كنية فالاصل أن المركب الاضافى ان كان علما بالوضع غير كنية نسب لصدده

ان آمن اللبس فان لم يؤمن أو كان كنية او علما بالغلبة نسب الى عجزه أو ليس علما أصلا فليس مما

فحق فيه خلافا لتمثيل الشارح بغلام زيد ولا يصح حمله على المجموع علما لانه حينئذ من الاول قال

الاسقاطى الان يحمل على ما اذا غلب على واحد من علمان زيد كإبن عمر اه ومقتضاه ان

العلم الغلبى لا يشترط تصديره بابن وعلى هذا فالخلص مما مر أن يراد به قوله بابن أو أب مايم الكنية

والعلم الغلبى المصدرى ما وبالمعرف بالثانى العلم الغلبى غير المصدرى ما كغلام زيد اذا غلب فيلثم

كلام الشارح بالمتن ويندفع الاعتراض عنهم ما وعن ابن المصنف ويكون العطف مغاير اعتدبر

(قوله وفى بعلبك الخ) أى وفى معدى كركب معدى ومعدوى لانه بعد حذف الجزء الثانى يصير

منقوصا كقاض فيجرب فيه ما مر (قوله فان كان صدره ابنا الخ) أى بان كان كنية أو علما غلبيا

والحق عجز ما به النسب فتقول في ابن
الزبير زبيرى وفى أبى بكر بكرى وفى
غلام زبيرى فان لم يكن كذلك
فان لم يحذف ليس عند حذف عجزه
حذف عجزه ونسب الى صدره فتقول
في امرئ القيس امرئى وان خيف
ليس حذف صدره ونسب الى عجزه
فتقول في عبد الاشهل وعبد القيس
أشهل وقيسى (ص)

واجبر برد اللام ماسنه حذف

جواز ان لم يكن رد ما انت

في جمعي التصحيح أو في التنبيه

وحق محجوب يدوى توفيه

(ش) اذا كان المنسوب اليه محذوف

اللام فلا يحذف ما ان تكون لامه

مستحقة للرد في جمعي التصحيح أو في

التنبيه أو لا فان لم تكن مستحقة

للرد فيما ذكر جاز ذلك في النسب الرد

وتركه فتقول في يدوان يدوى وبشوى

أويدى وأبى كقولهم في التنبيه

يدان وابنان وفي بدعها المذكري دون

وان كانت مستحقة للرد في جمعي

التصحيح أو في التنبيه وجب رد عا في

النسب فتقول في أب وأخ وأخت

أبوى وأخوى كقولهم أبوان

وأخوان وأخوات (ص)

وبأخ وأختا وابنان

أالحق ويونس أبى حذف التا

(ش) مذهب الخليل وسنيدويه رجما

الله تعالى الحاق أخت وبنت في

النسب بأخ وابن فيحذف منهما ناء

التأنيث ويرد اليهما المحذوف فيقال

أخوى وبشوى كما تفعل ذلك بأخ

وابن ومذهب يونس انه ينسب

اليهما على النظم ما فتقول أختى

وبنتى (ص)

وضاعف الثاني من ثنائى

ثانيه ذولين كلا ولائى

(ش) اذا نسب الى ثنائى لا ثنائيه

فلا يحذف الثاني من ان يكون حرفا

وقوله أو كان معر فالخ أى بان كان عليا غلبا غير مصدر كغلام زيد (قوله فان لم يكن كذلك) أى
بان كان عليا بانوضع غير كنية أو ما غير العلم أصلا فخارج كما مر (قوله امرئ) أى بكسر الراء بعدها
همزة ويقال امرئى بفتح الميم والراء وحذف همزة الوصل وهذا هو المطرد عند سيبويه لانه المسموع
تصريح (قوله ماسنه حذف) ما بمعنى اسم مفعول اجبر ونائب فاعل حذف ضمير اللام فهو صلة
بحرت على غير صاحبها وهما منه تعود لما أى اجبرا الاسم الذى حذف لامه بردها اليه وقوله جواز
أى جبرا اذا جواز أو جازا (قوله في جمعي التصحيح) متعلق بالفاء ولا فائدة لذكر جمع المذكري مع التنبيه
لان ما يرد فيه يرد فيه بلا عكس كلام أب وأخ فانما ترد في التنبيه دون الجمع الا أن يدعى ردها
فيه ثم حذفها للاعلال واقتصر في التسهيل على التنبيه وجمع المؤنث (قوله بهذى) أى في هذه
الثلاثة وهى جمعا التصحيح والتنبيه توفيه أى جبر في النسب وجوبا (قوله جاز ذلك الخ) أى بشرط
صحة العين والواجب الجبر وان لم يجبر في التنبيه كشاة فان اصلها شوهة فجاء على شياء حذف
لامها وهى الهاء تخفيفا وقصد تعويض التاء عنهم افتحت الواو بعد سكونها لاجلها ثم قلت ألفا
لتحر كها وانفتاح ما قبلها فترد لامها في النسب ويقال شوهى بسكون الواو وعند الاختفش لانه
يسكن فيه ما أصله السكون وعند سيبويه والجمهور شاهى لان الجبور عندهم تفتح عينه وان
سكنت في الاصل فتقلب ألفا لتحر كها وانفتاح ما قبلها وتقول في ذى وذات بمعنى صاحب وذوى
بفتح الذال والواو انفا لان أصله فعل بفتحين عندهما كما مر في باب الاعراب فترد لامه وتقلب
ألفا ثم الالف والواو لاجل الياء كقوله الدمامبى اه صبان ورد اللام في هذا واجب لشيئين
اعتملال عينه ورد عا في تنبيه ذات نحو ذواتنا فان كان كذلك لم تقلب العين ألفا لتحر كها
وانفتاح ما قبلها ويقال ذاوى كشاهى وليس فيه نوال اعلاين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا
ممثل طوى المتقدم اعروض حركة العين فيه واصالتهم انا بابل هذا أولى بالقلب من شاهى
العارض الحركة كما مر فتأمل (قوله يدوى) أى بسكون الدال عند الاختفش تبعلا لاصلها
وبفتحها عند سيبويه لاسمى وهو الصحيح وبه ورد السماع ومثله نحو دم وغدما أصل عينه
السكون اذا ردت لامه في النسب وجواز الرد وعدمه في ذلك انه هو عند من يقول في تنبيه يدان
ودمان امامن يقول يديان بالرد فلا يجوز غيره (قوله بنوى) أى بحذف همزة الوصل لانها عوض
اللام فلا يجمع بينهما ما وبى بابات الهمزة وحذف اللام وكذلك ما حذف لامه وعوض عنها
الهمزة كاسم راست (قوله علم المذكر) قيد لصحة جمعه بالواو والنون (قوله الحق) أى في ثبوت
الجبر برد اللام بلا نظير لوجوبه وجواز فلا ينافى وجوبه في بنت كاخت دون ما الحق به وهو ابن
وانما أعاد ذلك مع شمول قوله واجبر برد اللام له تنبيه على خلاف يونس (قوله ويونس) يقرأ غير
مصرف على أصله ادلا حاجة بالوزن الى صرفه (قوله أخت) انما ضمت همزة التثنية على ان
الذاهب منها واو وخصت بذلك دون أخ لاجل التاء اللازمة لها وصلا ووقفا كالاسم الثلاثى صحاح
(قوله أخوى وبشوى) أى بفتح أولهما وثانئيهما لانه أصلهما ولا يضر التباس ما بالنسب الى أخ
وابن لانهم لا يالون به في النسب صبان (قوله ومذهب يونس الخ) أى لان التاء وان أشعرت
بالتأنيث تشبه تاء جيت وسحت في سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء وكاتبها محرورة فكأنها
من بنية الكلمة فورد حذفها في الجمع كالتأنيث فيقال بنات وأخوات دون بنات واختاف
(قوله كلا ولائى) أى كما يقال لاني بنية فهمزة قياسا مشددة في النسب الى لا (قوله الى ثنائى) أى

صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه
فتقول في كم كى وكى وان كان
متلا بالواو وجب تضعيفه فتقول
في لولوى وان كان الحرف الثانى
الفاصولى وأبدت الثانية همزة
فتقول في رجل اسمه لالوى ويجوز
تأب الهمزة وتوافقة قول لاوى (ص)
وان يكن كشية ما الفاعل

جبره وفتح عينه التزم
(ش) اذا نسب الى اسم محذوف
الهاء فلا يخلو ما أن يكون صحيح الالام
أو معتلا فان كان صحيحا لم يرد اليه
المحذوف فتقول في عدة وصفة عدى
وصنى وان كان معتلا وجب الرد
ويجب أيضا عند سبويه فتح عينه
فتقول في شية وشوى (ص)
والواحد اذ كرنا سببا للجمع

ان لم يشابه واحدا بالوضع
(ش) اذا نسب الى جمع باق على
جمعيته حتى يواحد ونسب اليه
كقولك في النسب الى القرائض
فرضى هذا ان لم يكن جاريا مجرى
العلم فان جرى مجراه كانا نسب
اليه على لفظه فتقول في أنصار
أنصارى وكذا ان كان علما فتقول
في أنمار أنمارى (ص)

ومع فاعل وفعال فعل
في نسب أغنى عن اليافعل
(ش) يستغنى غالبا في النسب عن
بأنه يناء الاسم على فاعل بمعنى
صاحب كذا نحو تاجر ولا ين أى
صاحب تاجر وصاحب لبن وبنائه على
فعال في الحرف غالبا كقول وزار
وقد يكون فعال بمعنى صاحب كذا
وجعل منه قوله تعالى وما ربك
بظلام للعبيد أى بذى ظلم وقد
يستغنى عن ياء النسب أيضا بفعل
بمعنى صاحب كذا نحو رجل طم

وضعا وقدم الثنائى لابلالوضع في قوله واجبر الخ (قوله فتقول في لوالخ) أى سواء كانت اسم رجل
أردت النسبة اليه أو قصدت نسبة شخص الى لفظها لا كشاره منها فتقول لوى بالادغام لاجتماع
المثلين فيه قبل النسب عند تضعيفه فصارت نحو ودو أو ما نحو كى وفي فتقول فيه كى وى وفي لوى
ادغام كى وى في حى لعدم اجتماع المثلين اذ الاء المزايدة تقاب واول النسب وانما لم يدغم طوى
لما مر (قوله ويجوز قلب الهمزة واوا) أى كالمبدلة عن أصل في نحو كساء كذا في التصريح وفيه
ان الهمزة بدل عن الالف الزائدة للتضعيف لآعن أصل فالاولى ان تشبهه بالمتقلبة عن ألف
الالحاق في نحو علماء الآن يقال لما كان التضعيف هنا التصدير ان كلمة ثلاثية كان بمنزلة الاصل
فتدبر (قوله وان يكن كشية الخ) شروع في بيان محذوف الفاء بعد ان بين محذوف اللام وترك
محذوف العين لقلته جدا انظر الاشعوى (قوله عند سبويه) أى لانه يفتح عين المحبور وان
كان أصلها السكون وأما الاخفش فيسكن ما أصله السكون (قوله في شية) هى لوى لونها الفلون
سائر البسطن من الفرس وغيره وأصلها وشى بكسر فسكون كوعدي عدة نقلت كسرة الواو لما
بعدها وحذفت وعوض عنها التاء (قوله وشوى) أى يفتح الشين عند سبويه والواو الاولى فاء
الكلمة مكسورة على أصلها والثانية متقلبة عن اللام لانه لما ردت فاءه ففتح عينه فقلت لاه
وهى الاء ألغا ثم واولياء النسب كافى فتى وأما الاخفش فيقول وشى بسكون الشين وكسرية
الكلمة لاجل ياء النسب وانما صححت الاء السكون ما قبلها ومثل ذلك ديه قسيبويه يقول ودوى
والاخفش ودوى (قوله ناسبا للجمع) قال الشاطبى أراد الجمع اللغوى ايشمل التنبيه كالمكسر
والسالمين اه وفيه ان حكم التنبيه والسالمين علم من قوله وعلم التنبيه احذف للنسب الخ مع انه
يدخل في الجمع اللغوى اسم الجمع كقوم والنسب اليه على لفظه كفى التسميل ونسب الجنس
الجمعي كقول الدمامينى ولا يعلم أى نسب اليه ام الى مفردة الالف تعالى لسقوط التاء في النسب
المتصه ان (قوله جى عواحدة) أى ان لم يتغير المعنى والنسب الى الجمع نفسه كاعرابى اذ لو قيل
عربى ردا الى مفردة لتبادرا لاعم والقصد الاخص لاحتمال الاعراب بسكان البواوى وعموم
العرب لهم وغيرهم قاله أبو حيان (قوله فرضى) أى يفتح الفاء والراء لان واحد القرائض فريضة
وفعل فى فعله التزم * وقولهم فرائضى خطأ كقولهم كنى وآفاقى وقلانسى في النسب الى
كتب وآفاقى وقلانسى والقياس كنى وآفاقى وقلانسى بالرد الى الواحد فتحذف الواو من قلنسوة
على قاعدة النسب الى ما فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة لكن قيل ان فرائض مما جرى كالعلم
كانصار فلا يكون النسب اليه خطأ (قوله فان أجرى الخ) شمل العلم بالوضع كأنصار وكراب أو
بالغلبة كأنصار وفرائض العلم الخصوص واسم الجمع كصحب واسم الجنس كشجر والجمع الذى
لا واحد له من لفظه كعباديد فكلها ينسب الى لفظها (قوله ومع فاعل الخ) فعل يفتح فكسر
مبتدأ خبره أغنى ومع حال من فاعله والمعية في الحكم فقط وهذه الصيغة غير مقدسة عند سبويه
وان كثر بعضها فلا يقال دقاق وفكاه وبرار لبساع الدقيق والفاكهة والبرقياسا على ما سمع من
نحو عطار وبقال والمبرد يقيسه (قوله على فاعل الخ) والفرق بين فاعل هذا واسم الفاعل ان الثانى
يفيد العلاج ويقبل التاء دون الاول (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) أى لان جعله صيغة مبالغة
يوهم ثبوت أصل الظلم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وأجيب أيضا بان النفي منصب على المقيد وهو
الظلم مع قيد وهو كثره معا كفى قوله تعالى ولا تشفع بطاع اذا المقصود نفي الشفيع أصلا فهو
حينئذ بمعنى اسم الفاعل وعدل عنه تعريضا بان ثم ظلاما للعبيد من ولاية الجور وبان العبيد جمع

وليس أى صاحب طعام ولياس
 وأنشد سيبويه رحمه الله تعالى
 لست بليلي وأنتى نهر
 لأدبج الليل ولكن أبتكر
 أى ولكنى نهارى أى عامل بالنهار
 (ص) وغير ما أسلفته مقررًا
 على الذى ينقل منه اقتصرنا
 (ش) أى ما جاء من المنسوب مخالفا
 لما سبق تقريره فهو من شواذ
 النسب التى تحفظ ولا يقاس عليها
 كقولهم فى النسب الى البصرة
 بصري وإلى الدهر دهري وإلى
 مرو مروزي (ص)

* (وقف)

تنويناً لرفع فتح اجعل الفا
 وقفاً ولو غير فتح احذفها
 (ش) أى إذا وقف على الاسم
 المذون فإن كان التنوين واقعاً بعد
 فتحة ابدل ألفاً وشمل ذلك ما فتحته
 للأعراب نحو رأيت زيداً وما فتحته
 غير الأعراب كقولك فى إيهـاووهم
 إيهـاووهم أو أن كان التنوين واقعاً
 بعد ضمة أو كسرة حذفت وسكن
 ما قبله كقولك فى جاء زيد وممرت
 بزيد جاء زيد وممرت بزيد (ص)
 واحذف لوقف فى سوى اضطرار
 صلة غير الفتح فى الأضمار
 وأشبهت اذن منوناً نصب
 فألفا فى الوقف فونها قلب
 (ش) إذا وقف على هاء الضمير فإن
 صككت مضمومة نحو رأيت
 أو كسورة نحو ممرت به حذفت
 صلها ووقف على الهاء ساكنة
 الألفى الضرورة وإن كانت مفتوحة
 نحو هند رأيت وأوقف على الألف ولم
 تحذف وشبهها واذن بالمنسوب
 المذون فأبدلوا فونها ألفاً فى الوقف

كثرة فى مقابلة بالكثرة (قوله الى البصرة) بفتح الباء بصري بكسر هاء والقياس الفتح وهو
 مسموع أيضاً لكن قيل ان بصرة العراق مثلثة الباء فيجوز فى المنسوب اليها الفتح والكسر بلا
 شذوذ ويمنع انضم لئلا يلتبس بالنسب الى بصري كجلى بلد بالشام إذا نسب اليها بحذف الألف
 كذا قيل وقيل أنهم لا يبالون بالنسب فى هذا الباب كما مر (قوله دهري) بضم الدال الشيخ الكبير
 والقياس فتحها والله أعلم

* (الوقف)

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو ما اختارى بالمشاة التحسية بأن قصده لثباته أو اضطرابه
 بأن قطع النفس عنده أو اختباره بالموحدة بأن يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحوهم
 واقتضاهم بالوجه الآتى وعلى نحو الأيسجدوا وما أشبهت مما توههم أنه لفظ واحد وهو فى
 التقدير أكثر من أن فى الأخير ليست هى الشرطية بل أم العاطفة وما الموصولة فيوقف على
 أم مفصولة من ما أو أم لا يسجدوا فعلى قراءة الكسب أن يخفف ألفه فى حرف استفتاح وبالله التمسبه
 أولم نادى محذوفاً ويسجدوا فعلى أمر فيوقف على يام مفصولة من اسجدوا وكان حقه أن يفصل فى
 الخط أيضاً لكن وصلوا فى المحصف العثمانى فصار بصورة المضارع لفظاً وخطاً وفى التقدير غيره
 وعلى قراءة الباقيين بالتشديد فهى أن الناصبة تمد غنة فى لا الزائدة ولذا سقطت نون المضارع والمصد
 المنسبة منه ولم يمدون بحذف الخافض أى لا يمدون الى السجود فيوقف على ان عند قطع
 النفس أو على لادون بالانهاجر كلمة وقيل غير ذلك والمقصود هنا الأول وهو يرجع الى غائية أنواع
 من التغيير غالباً بمجموعة فى قوله

زيادة حذف اسكان ونقل كذا * تضعيف الروم والاشمام والبدل

وقد لا يغير أصلاً كالفتى والقانى وحبل (قوله تنويناً اثر) بنقل كسرة الهمزة الى النون
 الساكنة قبلها (قوله وقفاً) أى فى الوقف أو لاجله أو وافقاً (قوله ابدل ألفاً) أى وجوباً فى غير لغة
 ربيعة وجوازاً فيها كما نقله الصبان (قوله وشمل ذلك الخ) شمل أيضاً المنصور كرايت فى فأنه فى
 النصب بدل من التنوين وفى غيره لأم الكلمة عادت لحذف التنوين عند سيبويه والجمهور وقيل
 بدل من التنوين مطابقة قدر أعرابه على الألف المحذوفة وقيل لأم الكلمة مطابقة قدر علمها
 بدليل ما انتهى وكتبها بالياء ووقعها فافيه والالف بدل التنوين لاتصلح لذلك (قوله محذوف) أى فى
 الأشهر ولغة الأزدي قلبه وأربعد الضمة ويا بعد الكسرة (قوله اذن) فاعل أشبهت أى أشبهت
 المذون صورة لانها ثلاثية بخلاف ان (قوله على هاء الضمير) أى المتصل بخلاف هو وهى فلا
 يحذف منها ما شئاً لتعاصيها بالحركة (قوله حذفت صلها) أى حرف الهاء المتصل بها من جنس
 حركتها (قوله الألفى الضرورة) أى فتشبت صلة الفتح وغيره وانما يكون ذلك فى آخر العروض
 أو الضرب كقوله

ومهمه مغبرة أربأوه * كأن لون أرضه سمأوه

بأثبات الواو بعد الهاء (قوله فأبدلوا) أى الجمهور رنونها الفاء وغيرهم يوقف بالنون كان وإن وأما
 رسمها فاقبل بالالف كالحصف وقيل بالنون وقيل ان الغيت فبالنون لتمييز عن اذا الشرطية وإن
 أنزلت فبالالف كما فى المعنى وينبغى تفريع القوانين الأولى على الوقف فنوقف بالاون أو الألف
 رسمها إما ولا وجه لرسمها بالنون عند من يوقف بالالف ولا عكسه إذا الوقف على رسوم الخط وأما
 الثالث فقول مسـتـقل غير مقرر على غيره ومحل الخلاف فى غير القرآن أما فيه فبالالف وقفاً وخطاً

(ص) وحذف بالمتنوص ذي التنوين ما * لم ينصب اولى من ثبوت فاعلمنا وغير ذي التنوين بالعكس وفي نحو ممر لزوم رد اليه الاقنفي (ش) اذا وقف على المتنوص المنون فان كان منصوبا بآبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان لم يكن منصوبا فاختار الوقف عليه بالحذف الا ان يكون محذوف العين أو الفاء (١٧٨) كما سيأتي فتقول هذا قاض وممرت بقاض ويجوز الوقف عليه باثبات الياء

كقراءة ما بين كثير وليكل قوم هادي فان كان المتنوص محذوف العين كمراسم فاعلى من أرى أو الفاء كيف علمنا الوقف عليه بالاثبات الياء فتقول هذا امرى وهذا بقى واليه أشار بقوله وفي نحو ممر لزوم زدا ما اقنفي فان كان المتنوص غير منون فان كان منصوبا ثبت ياءه ساكنة نحو رأيت القاضي وان كان مرفوعا أو مجرورا جاز اثبات الياء وحذفها والاثبات أجود نحو هذا القاضي وممرت بالقاضي (ص) وغيرها التأنيت من محرك سكتنه أو وقف راء التحرك أو اشم الضمة أو وقف بضعفا

ماليش همز أو عديلا ان قفا محر كاو حر كالتقل

لسا كن تحرك بكن ان يحظلا

(ش) اذا أريد الوقف على الاسم المتحرك الآخر فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيت أو غيرها فان كان هاء التأنيت وجب الوقف عليها بالسكون كقولك في هذه فاطمة أثبتت هذه فاطمة وان كان آخره غير هاء التأنيت ففي الوقف عليه خمسة أوجه التسكين والروم والاشمام والتضعيف والنقل فالروم عبارة عن الإشارة للحركة بصوت خفي والاشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الاخير ولا يكون الا في ما حر كنه ضمة وشرط الوقف بالتضعيف أن

اجاءا كما في الاتقان وغيره صبيان (قوله وغير ذي التنوين بالعكس) اي فائبات يائه ما لم ينصب اولى وانما قلنا ما لم ينصب لان الاصل مقيد به فعكسه كذلك فلا يرد أنه يدخل في كلامه المتنوص غير المنون مع ان اثبات يائه واجب لا اولى (قوله فاختار الوقف عليه بالحذف) اي حذف الياء كما تحذف في الوصل لان الوقف محل راحة فلا يرد فيه عن الوصل فيحذف التنوين ويسكن ما قبله كالصحيح واختار يونس إعادة الياء لزال موجب حذفها وهو التنوين (قوله كيف) أي مضارع وفي أصله يوفى حذفت الواو لوقوعها بين عدوتها الياء والكسرة وانما قال علمنا لان المتنوص لا يكون الا اسما وتنوينه حينئذ للعوض بحوار لانه غير مصروف للعلية ووزن الفعل (قوله هذا امرى) اي باسكان الياء وأصل امرى في مزة بعد الراء ككرم نقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت ثم أعل كقاض (قوله غير منون) يشمل ما حذف تنوينه لائل كما مثله أو لمنع الصرف كرايت جوارى أو لنداء كقاض أو للاضافة كقاض مكة اما الاول فحكمه ما ذكره ومثله الثاني فتثبت ياء المتنوص منه رجوبا وباء غير رجحانا كما في الهمع واما الثالث فاختار فيه يونس الحذف ورجحه سيديويه لان النداء محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الاثبات فليحمله عليه كلام المصنف واما الرابع فكالمنون يترجح فيه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة بالوقف عاد اليه ما ذهب لاجلها وهو التنوين فألحق بالمنون الا في النصب فلا يقبل تنوينه العائد ألتا الضعفة عن الاصل بل يوقف بالياء كما استظهره سم وهذا القسم وحده وارد على المتن لاقتضائه أرجحية الاثبات فيه وليس كذلك لان يقال ما عاد اليه التنوين كان داخل في قوله وحذف ياء المتنوص الخ لا في قوله وغير ذي التنوين الخ أفاده سم (قوله من محرك) أي حركة أصلية قبل الوقف اما عارض الحركه كقاض اقترنت وزال يوسف فيجب تسكينه كالسا كن الاصل (قوله التسكين) هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهي بالسكون أبلغ (قوله عن الإشارة للحركة) اي ولو فحتمه خلا فالمن سعه فيها كما كثر القراء لكتنها تحتاج الى رياضة وتأن لحقمت او سرعة اللسان اليه انهم لا يمكن الروم في المتنوص المنون لظهور حر كته بتمامها لاجل الاتف بدل التنوين (قوله الا في ما حر كنه ضمة) أي سواء كانت اعراية نحو وياك نسبتين أو بناءية نحو من قبل والغرض به الفرق بين السا كن اصالته والممكن للوقف وكذا الروم الا ان الفرق به أنه لا يدركه الاعى والبصير بنا فيه من الصوت الخفي والاشمام لا يدركه الا بالبصير (قوله ان لا يكون الآخر همزة) اي انقلها كما اعتل فلا تزداد بالتضعيف ثقلا (قوله كفتي) الاولى حذفه لان الكلام في متحرك الاخر ويمثل برأيت القاضي وقضى الامر وقضو الرجل بضم الصاد اي صار قاضيا (قوله وان يلى حركة) اي لا يجتمع ثلاث سوا كن المدغم وهو المزيدي للتضعيف وما قبله وما بعده والغرض من التضعيف بيان ان الآخر محرك في الاصل ولذا يمنع تضعيف المنون المتنوص لظهور حر كته بتمامها فهو بشرط آخر (قوله ونقل حر كته) أي الاعريسة فقط فلا تنقل حركة البناء كن قبل وأمس والغرض به بيان الحركة أو التخلص من السكونين وانما لم يجب لان التقاء الساكنين جائز في الوقف (قوله لم يوقف عليه بالنقل) لان المحرك لا يقبل حركة غيره ولغة نظم النقل

لا يكون الا آخر همزة كخط ولا معتلا كفتى وأن يلى حركة كالجمل فتقول في الوقف عليه الجمل بتشديد اللام فان كان ما قبل اليه الاخر سا كنما منع التضعيف كالجمل والوقف بالنقل عبارة عن تسكين الحرف الاخير ونقل حر كته الى الحرف الذي قبله وشرطه ان يكون ما قبل الآخر سا كنما فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيت أو غيرها فان كان هاء التأنيت وجب الوقف عليها بالسكون كقولك في هذه فاطمة أثبتت هذه فاطمة وان كان آخره غير هاء التأنيت ففي الوقف عليه خمسة أوجه التسكين والروم والاشمام والتضعيف والنقل فالروم عبارة عن الإشارة للحركة بصوت خفي والاشمام عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الاخير ولا يكون الا في ما حر كنه ضمة وشرط الوقف بالتضعيف أن

كحضر وكذا ان كان ساكنا لا يقبل الحركة كالالف نحو باب وانسان (ص) ونقل فتح من سوى المهموز لا * يراه بصري وكوف نقل (ش) مذهب الكوفيين انه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة وسواء كان الآخر مهموزا أو غير مهموز فتقول عندهم هذا الضرب ورأيت الضرب وممرت بالضرب في الوقف على الضرب وهذا الرد ورأيت الرد وممرت بالرد في الوقف على الرد ومذهب البصريين انه لا يجوز النقل اذا كانت الحركة فتحة الا اذا كان الآخر مهموزا (١٨٩) فيجوز عندهم رأيت الرد ويتبع الضرب ومذهب الكوفيين أولى لانهم

نقلوه عن العرب (ص)

والنقل ان بعدم نظير يمنع

ونال في المهموز ليس يمنع

(ش) يعني انه متى أدى النقل الى

أن تصير الكلمة على بناء غير

موجود في كلامهم امتنع ذلك الا

ان كان الآخر همزة فيجوز فعلى

هذا يمنع هذا العلم في الوقف على

العلم لان فعلا مفعود في كلامهم

ويجوز هذا الرد لان الآخر

همزة (ص)

في الوقف تأنث الاسم ها جعل

ان لم يكن بساكن صح وصل

وقل ذا في جمع تصح وما

ضاهي وغير ذين بالعكس انتهى

(ش) اذا وقف على ما فيه تاء

التأنث فان كان فعلا وقف عليه

بالتاء نحو عند قامت وان كان اسما

فان كان مفردا فلا يخلو اما

ان يكون ما قبلها اسما كالحجج او لا

فان كان ما قبلها اسما كالحجج اوقف

عليه بالتاء نحو بنت وأخت وان

كان غير ذلك وقف عليه بالتاء نحو

فاطمة وحزمتاه وان كان جمعا

أو شبهه وقف عليه بالتاء نحو

هندات وهيئات وقل الوقف على

المفرد بالتاء فاطمة وعلى جمع

اليه أيضا كقوله

من يأتمر بالخير فيما قصده * تحمد مساعيه ويعلم رشده

فقل ضمة الهاء الى دال قصده بعد سبب فتحها (قوله كالاتف) أى وأختها كقنديل وعصفور وزيد وثوب وكذا المدغم كدوم فلا نقل في ذلك كله لتعذر الحركة في الالف والمدغم وتعرضا في الباقي ويشترط أيضا صحة المفعول منه فلا نقل في دلويطي وأن لا يؤدي الى عدم النظر كاسيأتى (قوله على الرد) أى بكسر الراء وسكون الدال آخر همزة أى المعين في المهمات ومنه قوله تعالى فارسه معي ردأ يصدقنى اما الرداء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا نقل فيه انما قالان ما قبل الالف لا يقبل الحركة (قوله اذا كانت الحركة فتحة) أى لما يلزم على النقل من حذف ألف التثنية في المنون وحل غيره عليه وانما اغتفر ذلك في الهمزة لنقلها او اذا سكنت مع سكون ما قبلها زادت ثقلا فتخلص منه بالنقل وان لم عليه ما ذكرته بل بالنطق بها فيجوز رأيت رد بالنقل وان لم يثقل الشارح الا تغير المنون والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق عليه وكذا فتحة المهموز وما فتح غيره فعند الكوفيين فقط (قوله لان فعلا) أى بكسر فضم مفعود أى اتناقا وأما عكسه فتأخر في الاسماء وقيل مفعود فلا نقل في آتيت بقفل لخروجه لذلك (قوله ويجوز هذا الرد) أى بنقل ضمة الهمزة الى الدال وان أدى الى عدم النظر لنقل الهمزة (قوله في الوقف) متعلق بجعل الواقع خبرا عن تاء هامة فعوله الثاني والاول ضمير التاء (قوله وان كان غير ذلك) أى بان كان متحركا كذا طمة أو ساكنا مع تلا وهو خصوص الالف كفتاة كما ينقسم من غثيل الشارح (قوله وقف بها السكت) أى توصلا الى بناء الحركة وقفا كما توصل بهمزة الوصل الى بناء السكون ابتداء وسكت هاء السكت لانه يسكت عليها ومواضع اطرافها ثلاثة الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبتى على حركة لازمة وكها في المن (قوله بحذف آخر) أى فقط كأعط أو مع حذف الفاء كما يبع أو العين كما يره (قوله مجزوما) حال من يبع وأصله يوعى حذف لامة للجازم وقاؤه وهى الواو لوقوعها بين عدوتها البناء والكسرة وأصل ع او حى حذف البناء للبناء والواو حلا على المضارع فحذف همزة الوصل للاستغناء عنها ومثلها مافه ولم يفهم من الوفاء والمعنى عدو لم يته ونحوه مما من كل فعل حذف قافوه ولامه وبقية عينه وأما هه فالباقي منه الفاء فقط وأصله اراى ولم يراى كبرى حذف انهمزة بعد نقل حركتها للراء فحذف همزة الوصل للاستغناء عنها والالف الاخيرة للجازم أو البناء وبقية الفاء وهى الراء وفي الدمامية على المعنى ان نحو هذه الافعال مما بقى على حرف واحد يكتب بها السكت مطلقا لكن لا ينطبق بها الا في الوقف فحذفها وصلا انما هو في اللفظ لا الخط (قوله للجزم أو الوقف) المراد بالوقف هنا البناء في فعل الامر ولو عبر به لكان أولى (قوله أو حرفين أحدهما زائد) أى فيجب فيه الهاء لبقائه على أصل واحد كذا قال

التصحح وشبهه بالهاء نحو هتاء وهيها (ص) وقف بها السكت على الفعل المعمل * بحذف آخر كاعظم من سأل

وليس حقا في سوى ما كع أو * كبع مجزوما فاع ما عوا (ش) يجوز الوقف بها السكت على فعل حذف آخره للجزم أو الوقف

كقولك في لم يعط لم يعطه وفى أعط اعطه ولا يلزم ذلك الا اذا كان الفعل الذى حذف آخره قد بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد

فالاول كقولك فى ع وق عه وقه والثانى كقولك فى لم يبع ولم يبق لم يبعه ولم يبقه (ص)

وما فى الاستفهام ان جرت حذف * ألتها وأولها الهاء ان تنقف

وليس حقا في سوى ما انخفضا
باسم كقولنا اقتضاء مقتضى
(ش) زاد على ما الاستغناء
جار وجب حذف ألفها نحو عم
تسأل وهم جئت واقتضاء مقتضى
زيدوا وقتعها بما بعد دخول
الجار فاما ان يكون الجار لها حرفا
أو اسمافان كان حرفا جازا لحاق
هاء السكت بنحو عم وفيه وان كان
اسما وجب الحاقها بنحو اقتضاء
مه ومجي منه (ص)
ووصل ذى الهاء بأجز بكل ما
حرك تحريكه بنا لزمنا
ووصلها بغير تحريك بنا
أدب شذوذا المدام استحسننا
(ش) يجوز الوقف بهاء السكت
على كل متحرك بجزءه لازمة
لأنه شبه حركة اعراب كقولنا في
كيف كيفه ولا يوقف بهاء على
ما حركته اعرابا بنحو جاز يذ
ولا على ما حركته مشبهة للحركة
الاعرابية كحركة الفعل الماضي
ولا على ما حركته البناية غير
لازمة نحو قبل وبعد والمنادي
المفرد نحو يارب يارب رجل واسم
لا التي تأتي الجففس نحو لا رجل
وشذوصلها بما حركته البناية
غير لازمة كقولهم في من عل من
عله واستحسن الحاقها بما حركته
دائما لازمة (ص)
وربما أعطى لفظ الوصل ما
لوقوف ثرا وفتا منتظما
(ش) قد يعطى الوصل حكم
الوقف وذلك كثير في النظم قليل
في النثر ومنه في النثر قوله تعالى

المصنف ورده الموضع بالجماع المسلمين على ترك الهاء في الوقف على لم الك ومن يتقو القراءة الصحيحة
وان كانت مستعجبة لا تخالف العربية ولا تأتي على ما تنهيه لا يقال كلام المصنف في المعتل والك
صحيح لانه علل الوجوب بالبقاء على أصل واحد وأن كذلك نعم برده على الموضع انه وافق المصنف
في باب كان من شرح القطار فيرد عليه ما ذكره على المصنف أيضا ان الهاء لا تجب في ما لا يجوز
بحرف لصيرورته بجزءها كاسياني وكون حرف المضارعة كالجزء أقوى فهلا قيل فيه أيضا بالحوار
(قوله وليس حقا الخ) أي ونيس ايلأوهاء الهاء حقا الخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من أولها
لا المأخوذ من حذف لأن الحذف واجب مطلقا كما أنه الشارح أولاً وجوزنا الشاطبي
اثبات الالف مع جر هاء بالاسم ونقله عن سيديويه وحكاها الاخفش لغة في الحرف أيضا وعليه قراءة
عما ينسأ لون وقول حسان

على ما قام بشئني نعيم * كخزير غمر في رماذ

(قوله اقتضاء) بالمدمع كسر الاء مفعول مطلق قدم على عامله وجوب الاضافة الواجب التصدير
واقتضى الثاني فعل ماض أي اقتضى أي اقتضاء (قوله وجب حذف ألفها) أي فرقا بين ما هو بين
الشرطية والموصولة ولم يعكس لأن كلام من هذين مع ما بعده كاسم واحد فصارت الفهما واسطا
والحذف بالآخر اليق وشرط الحذف أن لا تتركب مع ذا أو الا امتنع نحو لماذا ان لم يني كافي
الاشموني أي لصيرورته ما كلمة واحدة للاستفهام فاجزء كلمة لا كلمة تامه فان جعلت ذازائدة
على القول بزيادة الاسماء والاستفهام بما وحدها حذف الالف لأن ألفها حينئذ آخر كلام
في الموصول وينبغي أن يكون مثل ذلك جعل ذازاشارية مبتدأ مؤخر أول خبر مقدم حذف ألفها
لما ذكرته ب (قوله جازا لحاق الهاء) أي ليكون الحرف منها كالجزء فكانها على حرفين فجاز
الوقف عليها بنون الهاء وان كان اثباتها أجود قياسا لتسكون الهاء عوضا عن ألفها المحذوفة وكثر
استعمالها وانما وقف أكثر القراء بحذفها اتباعا للرسم فيسكن الميم أما المضاف فستعمل بعناها فهي
معه في تقدير الاتصال منه فوجب فيها الهاء المكونة على حرف واحد وهو لا يوقف عليه (قوله
ووصلها بغير الخ) في نسخ الاقتصار على هذا البيت وعليه الشرح الاشموني وفي أخرى زيادة بيت
قبله وهو

ووصل ذى الهاء بأجز بكل ما * حرك تحريكه بنا لزمنا

فقوله ووصلها الخ تفصيل لاجال هذا (قوله بغير تحريك بنا أدب) يصدق تحريك بنا غير
الدائم كما مثله الشارح و تحريك غير البناء أصلا بان تكون الحركة اعرابية كما في يذ أو اعرابا
ولا بناء كنون المثنى والجمع فتتضاء ان وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم في الاول فقط
أما الثاني فلا تلحقه أصلا والثالث تلحقه بلا شذوذ كالزيدانه والزيدونه كافي الهمع وبجواب بان
سيديويه حكى اعطى أيضا لمعوق الهاء للمعرب شذوذا ولا نسلم ان حركة نون المثنى والجمع ليست
اعرابا ولا بناء بل هي بناء لازم فتدبر وان سلط النفي المستفاد من غير على التمدد فقط وهو أدب لم
يصدق الا بالاول وكأنه قال ووصلها بغير يك بناء غير مدام شذ (قوله في المدام استحسننا) فيه
قيد ملحوظ أشار اليه الشارح أي المدام غير الشبيه بالاعراب فخرج الماضي فلا تلحقه الهاء عند
سيديويه والجوهروا اختاره المصنف لأن حركته وان كانت بناء لازمة شبهه بالاعراب من حيث انه
يشبه المضارع المعرب في وقوعه صفة وصله وخبر او طالا كما هو والهاء تمتنع في المعرب لأن عامله
يغنى عن ما في الدلالة على الحركة فكذا في شبهه ولثلاثتهم كونها ضميرافهما (قوله نحو قبل الخ)
أي من كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها كخمسة عشر (قوله من عله) أي في قوله

يارب يوم لم لا أظاله * أرمض من تحت وأصحبى من عله

أى لا تأمل فيه وأرض وأضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجلا لا حترقت بحر الرضا
وهى الأرض الحارة من الشمس ومن ضحيت للشمس بالكسر والفتح اذا برزت لها مكشوفة اه
زكريا وفيه ان رمض وضحي بهذا المعنى لازمان فكيف يبينان للمفعول مع كون النائب ليس ظرفا
ولا مصدرا فالظاهر بناؤه مع الفعل صبان ولو بنى الاول للجھول على معنى يحرقنى حر الشمس
لكان له وجه فضمة على بناء عارضة ككقبل وبعد كما مر في الاضافة ولحقته الهاء شذوذا (قوله
لم يتسنه) أى بناء على انه من السنة واحدة السنين وان لامها ووافا لاصل يتسنو قلبت الواو ألفا
وحذفت للجازم فلحقته الهاء وقفا وأجرى الوصل مجراه وكذا على انه من الجا المسنون وأصله
يتسنين ثلاث نوبات أبدت الثالثة الفادفع التوالى الامثال كتظنى وتقتضى فى تظن وتقتضض
أى سقط أ على قول الجازمين ان لام السنة هاء فيتسنه مجزوم يسكون الهاء ولا شاهد فيه
والناعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وأفرده لانها بكس وواحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير
عمر والزمان قليل كان طعامه تينا أو غنبا وشرابه عصيرا أولينا ولما انقضى بعد المائة سنة وجدده
على حاله لم يتغير وأتى الشارح بقوله وانظر اشارة الى أن القلة انما هى فى الوصل أما فى الوقف
فكثيرة اتفاقا (قوله مثل الحريق الخ) فى نسخ قبله لقد خشيت ان أرى جذبا به بشد الباء للوقف
وهو ضرورة فى هذا فقط لما مر ان شرط التضعيف أن لا يكون الاسم منصوبا بمنونا فلا يصلح
شاهدا ولذا حذف فى نسخ والجذب ضد الخصب ووجهه وافق القصة باحل من الحريق والمراد
بالقضب ما تشعل فيه انثار بسرعة والله أعلم

* (الامالة) *

تسمى الكسرة والبطيح والاضجاع لانهم اصطلاحا قيل الفتحة نحو الكسرة والالف نحو الباء كما
فى الشرح فكانت بطعنها أى رديتها وانضجعتها اليها والغرض الاصل من ان تناسب الاصوات
وتقاربهم الان النطق بالياء والكسرة مستعمل منحدرو بالفتحة والالف متصعدون - عمل وبالامالة
تصير من نط واحد فى التنسّل والانحدار وقد تدرج التنسب على أصل أو غيره وحكمها الجواز فى كل
ممال يجوز ترك امالته والاسباب الالية انما هى الجواز ومحولها الاسماء المتكثرة والافعال غالبها
كاس يأتى وأصحابها تميم ومن جاورهم وأما الجازيون فلا يعلون الا فى مواضع قليلة وسبب الغلظي
ودعوى فالاول الباء والكسرة الظاهرتان والثانى الدلالة على بقاء كسرة كغاف
وسبب بقاء موانعها وموانع موانعها ووجه ما ذكره المتن من اسباب امالة الالف سنة انقلابها عن
الياء ورجوعها اليها او كونها بديل عين ما يؤل الى قات ووقوع ياء قبلها او مثله بعدها وكسر ما قبلها
أو بعدها والتناسب وكما ترجع الى الباء والكسرة الظاهرتين او المقدرين (قوله فى طرف) أى
طرف اسم كرمى او فعل كرمى اما الالف المبدلة من اتياء فى غير الطرفين ففيها تفصيل فان كانت عين
فعل كدان أميت أو عين اسم كتاب وعاب لم تمل عند سيبويه كما سيأتى وأما المبدلة من الواو فى
الطرف فلا تمل مطلقا وفى غيرهما تفصيل يأتى (قوله خلف) نصب على الحالية من الياء أو على
انه خبر الواقع على تأنيده بالاضمار ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق بخلف (قوله دون
مزبد) مصدر ميمي بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع أو بخلف (قوله ما الهاء عدم) ما مبدأ مؤخر
على حذف مضاف خبره لما تليه والهاء مفعول لعدم أى حكم ما عدم الياء فى الامالة ثابت لما تليه
(قوله عبارة عن ان ينحى الخ) اعترض بانه لا يشمل ما اذا لم يكن بعد الفتحة ألف كنعمه وشجرة
فالاولى قول الاشمونى تبعه ابن هشام هى ان تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتبيل الالف نحو الياء ان

لم يتسنه وانظروا من النظم قوله

* مثل الحريق وافق القصبا *

فضعف الباء وهى موصولة بحرف

الاطلاق وهو الالف (ص)

* (الامالة) *

الالف المبدل من ياقى طرف

أمل كذا الوقع منه بالخلف

دون مزيدا وشذوذا ولما

تليه ها التانيث ما الهاء عدم

(ش) الامالة عبارة عن ان ينحى

بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو

الياء وتبيل الالف اذا كانت طرفا

كان بعدها ألف وقد يقال قول الشارح وبالألف نحو الباء ليس من تخمة ما قبله بل هو نوع آخر وهو المشار إليه بقول الأشجوني أن كان بعدها ألف فلم يخرج من كلامه شيء غاية الأمر أنه اكتفى في النوع الثاني بذكر الألف لأن امالة الألف لازمة لامالة الفتحة (قوله بدلا من باء) سبب أول وصيرورتها للباء فان ودون زيادة الخ قيد في الثاني فقط (قوله كالف ملهى) أى من كل ألف متطرفة زائدة على الثلاثة أو ألف ثابتة مقصورة كجلى وسكرى (قوله فانما تصير باء الخ) أى فتشبه المتقلبة عن الباء (قوله نحو قفى) بضم ففتح وأصله فقيس واجتمعت الواو والياء الخ ويقال في تكسيره قفى بكسرتين وأصله قفوقو كدولس قلبت الواو الأخيرة كراهة نوالى واو ين فان قلبت الأولى باء لاجتماعها ساكنة مع الباء وادغمت ثم كسرت الفاء للمناسبة والقاف للاتباع نصريح (قوله قفى بفتحين مع شد الباء) وأصله قفقاى تخفيف الباء وهى اللغة الشهيرة فقلبت الألف باء وادغمت كما مر في قوله * وعن هذيل انقلاب باء حسن * وعلم بذلك أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثى الواوى لا يعال لأن الفه لا تعود للياء إلا فى شذوذ أو زيادة شئ ليس فى تقدير الانفصال بخلاف ألف ملهى فانما وان عادت للياء بسبب زيادة التنسية والجمع لكنهما زيادة فى تقدير الانفصال وشذوذ امالة الكيا بالكسر وهى الكاسية من كبوت البيت أى كنسبه ولا يقال هى لاجل الكسر لانه لا يؤثر فى المتقلبة عن واو ولا يرد أن امالة الراء مع انه واوى من ريار بواوى زاد قياسية لاجل الكسر كما صرح به شيخ الاسلام فى شرح الشافية لأن كسر الراء له قوة فى الامالة بخلاف كسر غيرها (قوله وهكذا يدل على الخ) هذا هو السبب الثالث وهو من المعنوى كالثانى (قوله ان يؤل) مضارع آل يؤل بمعنى يرجع مجزوم بان (قوله من عين فعل) خرج بدل عن الاسم فلا عمل مطلقا عند سبويه سواء كانت بدلا عن واو كالج وقاع وباب ودار وان رجعت للياء فى قيعان وتيجان لأن العود للياء الساكنة لا يؤثر بلى الى المفتوحة أو عن باء كعاب من العيب وناب بالنون ووجهه أتياب لكن الثانية لميلت شذوذ أو قيل قداسا (قوله كقولك خفت) الاصل خوفت نقلت كسرة الواو الى الخاء وحذفت لالتقاءها ساكنة مع الفاء المسكنة لاجل تاء الضمير وأصل دنت ديت بالفتح فأما ان يتقدر نحو يله الى باب فعل بالكسر ويفعل ما هو مذهب كثير من التكوين وأما ان تقلب الباء ألفا كالتحر كها وانفاد ما قبلها ثم تحذف للساكنين ويجتلب كسر الدال ليدل على ان العين المحذوفة باء (قوله قلت) أصله قوا بالفتح نقل الى باب فعل بالضم ثم نقلت ضمة العين للفاء وحذفت للساكنين أو يقال قلبت الواو ألفا وحذفت للساكنين واجتلب ضم الفاء ليدل على ان العين واو نظير ما مر والحاصل ان الألف التى هى عين الفعل ان كانت عن ياء مفتوحة كدان أو مكسورة كهأب أو عن واو مكسورة كغاف أميلت بخلافها عن واو مفتوحة كقال أو مضمومة كطال فلا عمل ولا تكون عن ياء مضمومة كما نقله الصبان عن شيخه السيد وسألت فى التصريف ان باب فعل بالضم لم يأت يأتى العين إلا فى هيوأى حدثت هيئته (قوله كذا التالى الباء) هو السبب الرابع (قوله أومع ها) عطف على مقدرأى بحرف واحد أومع ها (قوله الواقعة بعد الباء) مثله الواقعة قبلها متصل بها كابتعة أو مفصولة بحرف فقط كشاهين يفتح الهاء أما بكسرها ففقيه سيبان الكسر والياء (قوله بيان) أى بتخفيف الباء وأقوى منه امالة كالأل وياع بشدها لذكر السبب وامالة نحو شيبان أقوى من حيوان لأن تسفل الباء الساكنة أظهر من المتحركة (قوله أحدهما هاء) أى سواء تأخرت الهاء كما تله أو تقدمت كجاء شويتاك وهو الظاهر لما سأتى ان فصل الهاء كلا فصل فشيوتاك مساو لشيبان لعدم اعتبار الهاء وضم ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الامالة كهذا جيها قال سيم والظاهر أن مثله ضم الهاء نفسها المقدمة كهذا شويها تصغير شاه بمعنى

بدلا من باء أو صائرة الى الباء دون زيادة أو شذوذ فالاول كالقوى ومرى والثانى كالف ملهى فانما تصير باء فى الثانية نحو ملهيان واستمرز بقوله دون مزيد أو شذوذ مما تصير باء بسبب زيادة باء التصغير نحو قفى أو قى لغة شاذة كقول هذيل فى قفا اذا أضيف الى باء المتكلم قفى وأشار بقوله ولما تله هاء التأنيث ما الهاء بعد ما الى ان الألف التى وحدها سبب الامالة تمال وان وليتها هاء التأنيث كفتاة (ص)

وهكذا يدل على الفعل ان

يؤل الى قلت كماضى خف ودون (ش) أى كالتعال الا لف المتطرفة كما سبق تمال الا لف الواقعة بدلا من عين فعل يصير عند اسناده الى تاء الضمير على وزن قلت بكسر انشاء سواء كانت العين واو تخاف أو ياء كباع ودان فيحوزا ملتها كقولك خفت ودنت وبعث فان كان الفعل يصير عند اسناده الى التاء على وزن قلت بضم الفاء امتنع الامالة نحو قال وجال فلا غلبها كقولك قلت وجات (ص)

كذلك التالى الباء الفصل اعترف بحرف اومع ها كجيم ادر (ش) أى كذا التالى الا لف الواقعة بعد الباء متصل بها نحو بيان أو مفصولة بحرف نحو يسار أو بحر فبن أحدهما هاء نحو ادر جيها فان لم يكن أحدهما هاء امتنع الامالة لبعدها الألف من الباء نحو بينا والله أعلم

(ص) كذا ما يليه كسر أو يلي * تالي كسر أو يكون قدولى كسر أو فصل الهمزة كذا فصل بعد * فدرهم الممنون لم يزل بضد
(ش) أى كذا التعلال الالف إذا أوليتها كسرة نحو عالم أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو كلاب أو بعد حرفين ولها كسرة أو كسرة ما سا كن نحو
شلال أو كلاهما متحرلا ولو لكان أحدهما هاء نحو يريدان يضربهما أو كذا جمل (١٨٣) ما فصل فيه الهاء بين الحرفين اللذين وقع بعده
الكسرة أو لهما ما سا كن نحو

هذان درهمان والله أعلم (ص)
وحرف الاستعلاء يكف مظهرا

من كسر أو ياء وكذا تكف را
ان كان ما يكف بعد متصل

أو بعد حرف أو بعد حرفين فصل
كذا إذا قدم ما لم يتكسر

أو يسكن اثر الكسر كالطواع من
(ش) حروف الاستعلاء سبعة

وهي الخاء والضاد والصاد والطاء
والظاء والغين والفاء وكل واحد

منها يمنع الامة اذا كان سببها
كسرة ظاهرة أو ياء موجودة ووقع

بعد الالف متصلا بها كساخط
وحاصل أو مفصلا بحرف ككافخ

وناق أو حرفين ككناشط وموانيق
وحكم حرف الاستعلاء في منع

الامة يعطى للراء التي ليست
مكسورة وهي المضمومة نحو هذا

عذارو المفتوحة نحو هذا عذاران
بخلاف المكسورة على ما سبق

ان شاء الله تعالى وأشار بقوله
كذا إذا قدم البيت الى ان حرف

الاستعلاء المتقدم يكف سبب
الامة ما لم يكن مكسورا أو ساكنا

اثر كسرة فلا يعمل نحو صالح
وظالم وقاتل ويعال نحو سلاب

وغلاب وإصلاح (ص)
وكف مستعل ورايتكف

بكسر را كغار ما لا اجفوا
(ش) يعنى انه اذا اجتمع حرف

الاستعلاء أو الراء التي ليست
مكسورة مع الراء المكسورة غلبت الراء المكسورة واما يلى الالف لا يعمل فيها نحو على ايصارهم ودار القرار وفهم منه جواز الامة نحو

جارك لانه اذا كانت الالف تعال لاجل الراء المكسورة مع وجود المفتحة لترك الامة وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة
فاما لهما مع عدم المفتحة لتركها الاولى واخرى (ص) ولا تل اسبب لم يتصل * والكف قد يوجب ما يتصل

سلطان في لغة الجهم فالخاص ان يشترط لتأثير الاء ان لا يتصل من الالف باكثر من حرفين
ولا يجزئ ان يس أحدهما هاء ولا بضمة فتأمل (قوله كذا ما الخ) أى كالسابق في جواز الامة
ما أى الالف التي يليها كسر أو تلى هي حرفان كسر أو الف الضمير في يليه ويلي راجع لما أو ما ضمير ولى
فلا يكون وهذا سبب خامس (قوله كذا فصل) أى خلفا لم أقلم تعد حاجزا (قوله فدرهم الممنون الخ)
ذ كر ابن الحاسب ان امالة منه شاذة لان أقل درجات الحرف الساكن مع الهاء ان ينزلا
منزلة حرف متحرلا ليس هاء ولا امالة مع الفصل بمتحركين اه تصريح (قوله بعد حرف يلى
كسرة) ولا يمكن أن الالف نفسها تلى كسرة لانها تطلب فتح ما قبلها أبدا (قوله شلال) بكسر
المججمة الناقصة الخفيفة (قوله ولكن أحدهما هاء) أى غير مضموم ما قبلها فلا يعمل نحو هو يضربها
كأمر مثله في الاء ويظهر هنا أيضا ان ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير ما بحثه سم هناك كهو
ينبها (قوله وحرف الاستعلاء الخ) لما فرغ من ذكر الغالب من اسباب امالة الالف شرع يذكر
موانعها وانما أخر ذكر التاسب المذكور ولعل هذه الموانع لا تجرى فيه كما يفهمه ضيعه (قوله
يكف مظهرا) فيه حذف مضاف وموصوف أى يمنع تأثير سبب مظهر من اسباب الامة ومن
كسر أو ياء بيان لمظهر فخرج به السبب الخفي من الكسر والياء غير الظاهر من فاته لا يمنع ما ذكر
لتلا يتنى ما يدل عليه فتجاوز الامة في نحو قاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو قاض بشد المهمة
مما سبب الامة فيه كسرة بعد الالف سقطت للوقف أو الادغام وفي نحو خاف وطاب وبغى مما
سبب امالته الدلالة على كسر أو ياء منويين (قوله وكذا تكف را) تكف مضارع كف ورا بالقصر
فاعله أى وكذا تمنع الراء المكسورة تأثير سبب الامة انما ظهر عند الجهور وبعضهم يعمل ولا
يلتفت اليها كما في الهم مع الراء المكسورة فسيأتى ان تمنع المانع (قوله ان كان ما يكف) بفتح
الاء ممينا للفاعل وقوله بعد بالضم أى بعد الالف المامة وهو حال من ما متصل خبر كان (قوله
كذا إذا قدم) أى ما يكف وهو المانع على الالف وقوله كالطواع بكسر الميم بمعنى المطيع أى
الطائع متعول من بكسر الميم أمر من ماره غيره أى أتاد بالطعام ومنه قوله تعالى وغير اهنا أو بمعنى
اعطاه مطلقا قال الشاطبي وهو أشهر (قوله أو ياء موجودة) هذا ما ذكره في التسهيل والكافية
ونوزع بأنه غير معروف في الاء بن اعين مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان فالظاهر جواز امالة
نحو طعمان وصيادوربان ونحو ياض وهذه ايسار لما تقدم فيه المانع أو تأخر (قوله يعطى للراء)
أى لانها حرف تكرير فاشتبهت المستعملة في استعلاء النطق بها الى الخلة فتبعت امالة الالف
للمناسبة (قوله الى ان حرف الاستعلاء المتقدم) أى وكذا الراء المتقدمة تمنع الامة في نحو راشد
لا في نحو رجال لكسرها ولا في ارشاد لسكونها بعد الكسر (قوله وكف مستعل) مبتدأ خبره
ينكف ورا بالقصر والتنوين عطف على مستعل وترك تنوينه خطأ عنه الشاطبي كما مر
وسيبأ تيك من يد في الابدال (قوله غلبت الراء المكسورة) لانها حرف تكرير فكانت بمنزلة
حرفين مكسورين فقوت جانب الامة وانما تغلب ما اذا تأخرت عن الالف والالف عن المانع
كشاله لاق نحو طارق لتأخر القاف عنها ولا في رباط لتقدمها على الالف ولذا لم يعمل أحد من رباط

مكسورة مع الراء المكسورة غلبت الراء المكسورة واما يلى الالف لا يعمل فيها نحو على ايصارهم ودار القرار وفهم منه جواز الامة نحو
جارك لانه اذا كانت الالف تعال لاجل الراء المكسورة مع وجود المفتحة لترك الامة وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة
فاما لهما مع عدم المفتحة لتركها الاولى واخرى (ص) ولا تل اسبب لم يتصل * والكف قد يوجب ما يتصل

الخليل لصعوبة التصديق على بعد تسفل الامالة بخلاف عكسه (قوله اذا انفصل الخ) المراد
 بانفصال السبب والممانع كونهما من كلمة أخرى وباتصالهما ماضية فلا تتصل الالف الياء في رأيت
 يدي ساوور لا انفصالهما كذلك ولا يرد امالة ألفها ونافي نحو وادر جيم او مر بتاولم يضر بها ونظر
 الياء مع انها في غير كلمة السبب لانها مستثناة كما أشار اليه المصنف لتشبيهه فيهما بأدر جيم او قال
 ابن غاري لا استثناء لان مثل ذلك يعد متصلا في كلمة واحدة (قوله بخلاف سبب المنع) أي لان
 عدم الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب (قوله أي قاسم) بالامانة فوق وتسبع الشارح في هذا
 التشميل المصنف وولده وقد نظره ابن هشام بأن سبب الامالة فيه خفي وهو انقلاب ألف أي عن
 الياء فلا يؤثر فيه الممانع ولومع اتصاله والمثل الجيد كتاب قاسم (قوله بخلاف أي أجد) أي فيمال
 لاتصال سببه وهو الالف المبدل من ياء في طرف ولا فائدة لذلك كرا جند الا يسان فاعل الفعل فلا
 توقف الامالة عليه لكن فيه ان السبب لا يقال له متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف
 الامالة كالاول الكسرة قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف (قوله لمناسبة ألف قبلها)
 أي اما في كلمتها كعماد أو في كلمة أخرى كتلا والاولى أن يقول لجاورة ألف مماثلة لتشمل المتقدمة
 كعمادا والمتأخرة كيتا أي فان ألفها الاولى أميلت لمناسبة الثانية ارجعة الى الياء في التنشئة
 ولان ألف تلام على المناسبة ما بعدها وهو جلاها ويغشاها لانقلابها من الياء الى ما قبلها وهو
 ضحاها لانه واوى وقد يقتضى ذلك ان تلامي في سبب غير المناسب وهو لا يأتي على قول سيبويه
 بامالة لام الفعل الثلاثي وان كان أصلها الواو كدعا وغزا وتلا رجوعها الى الياء في البناء المعجول ففيها
 سبب آخر بل على مذهب المبرد وجماعة من ان امالة نحو ودعا غير تناسب قبيحة (قوله المتكينة)
 أي ولوفي الاصل كاسم لا والمنادى وكان عليه ان يزيدوا الافعال لانه لا اشكال في امالة الماضي
 وان كان مبني الكنة اكتفى عن ذكره هناك كره فيهما (قوله لا سماعا) منه ذا الاشارية ومضى
 وأنى ومن الحروف الي ويافى النداء ولا في قولهم امالوا وكذا الجوازية عن قطرب ولا يمال غير ذلك
 من الحروف الا اذا سمى به ووجد فيه سبب حتى لانهم الكون انهم اربعة تعود الى يافى التنشئة
 بخلاف الى اصير ورتبها بعد التسمية من الواوى لكونه أ كثر فتتى على الون بالواو واما امالة ترا
 ونحوها في فواتح السور بناء على انها اسم للحروف وكذا باو تامن حروف التهجى فلسبب آخر غير
 مناسب زاد به ضمهم وهو الفرق بين الاسم والحرف لسمكتها شاذة عن القياس ومثله الامالة لكثرة
 الاستعمال كماله الناس رفعوا ونصافي جميع القرآن في رواية عن أبي عمرو واليكسائي فان جر
 كانت قياسية للكسر (قوله الاها) أي ضمير الغائبة لا التي للتنبيه (قوله في طرف) صفة لراوليس
 قيد بل غالب فقط ولذا تركه الشارح فان سيبويه ذكر امالة فتح الطاع في رأيت خيط رياح وذكر
 غيره امالة فتح العين في العرد والراء فيمالة ليست طرفا والعرد بفتح فكسر من قولهم عرد النبات اذا
 طلع (قوله كالايسر مل) أي مل للامر الايسر (قوله كذا الذي تليه ها الخ) هذا سبب ثان لامالة
 المتقدمة لكنه خاص بالوقف وما قبله عام فالمعنى كذا أمل انفتح الذي تليه ها التانيث اخو حية ثم فلا
 وجه لاستثناء الالف لان الذي واقع على الفتح لانه هو الذي يمال لا الحرف الذي قبل الهاء حتى
 تدخل فيه الالف لكنه أرجع ضمير كان الى ما قبله الهاء لا بقيد كونه فتحا لرفع توهم ان من اسباب
 امالة الالف وقوعها قبل الهاء كالفحة ولو قال عطفا على ما قبله

وقبلها التانيث أيضا ان تقف * ولا تمل لهذه انهاء الالف

نكان أحسن (قوله تمل الفحة الخ) أي سواء كانت في مستعمل كمن البقراء كثرى بشرى
 أو غيرهما كاحدى الكبير ولا يسر لكن بشرط ان لا تكون على ياء كمن الغير ولا بعد الراء

(ش) اذا انفصل سبب الامالة
 لم يؤثر بخلاف سبب المنع فانه قد
 يؤثره تفصلا فلا يقال انى قاسم
 بخلاف انى احد (ص)

وقد املوا المناسب بلا

داع سواء كعماد او تلا
 (ش) قد عمل الالف الخالبة من
 سبب الامالة لمناسبة ألف قبلها
 مشتقة على سبب الامالة كامالة
 الالف الثانية من نحو عماد المناسبة
 الالف المساللة قبلها وامالة الالف
 تلا كذلك (ص)
 ولا تمل ما لم يمل عمكا

دون سماع غيرها وغيرنا
 (ش) الامالة من خواص الاسماء
 المتكينة فلا يعمل غير المتكينة
 الاسماعا الاهاونا فانهم ايمالان
 قياسا طرد نحو يريد ان يضر بها
 ومربها (ص)

والفتح قبل كسر راء في طرف
 امل كالايسر مل تكف التكف
 كذا الذي تليه ها التانيث في
 وقف اذا ما كان غير ألف

(ش) أي عمل الفحة

قبل الراء المكسورة وصلها ووقفها
شوبشر ولا يسرمل وكذلك
يمال ما وليه هاء التانيث من قيمة
ونعمة (ص)

* (التصريف) *

حرف وشبهه من الصرف يرى
وما سواهما بتصريف حرى
(ش) التصريف عبارة عن علم
يبحث فيه عن احكام بنية الكلمة
العربية وما لحرف وفهام من اصالة
وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك
ولا يتعلق الا بالاسماء المتكسمة
والافعال فاما الحروف وشبهها
فلا تعلق لعلم التصريف بها (ص)
وليس أدنى من ثلاثى ترى
قابل تصريف سوى ما عبرا
(ش) يعنى انه لا يقبل التصريف
من الاسماء والافعال ما كان على
حرف واحد أو على حرفين الا ان
كان محذوفاً منه فاقبل ما تبني عليه
الاسماء المتكسمة والافعال ثلاثة
احرف ثم تدير ضرباً بعضها ناقص
كيدوقل وم الله وقزدا (ص)
ومنتهى اسم خمس ان تجردا
وان يزد فيه فاسبعا عدا
(ش) الاسم قسمان مزيد فيه
ومجرد عن الزيادة فالزيد فيه هو ما
بعض حروفه ساقط في اصل الوضع
وأكثر ما يبلغ الاسم بالزيادة سبعة
احرف نحو اسر نجاب واشهيباب
والجـرد عن الزيادة هو ما بعض
حروفه ليس ساقطاً في اصل الوضع
وهو اما ثلاثى كنفلس واما رباعى
كبحقز واما خماسى

المكسورة حرف استعلاء كمن الشرف فان قد دم المـسـتـعلى غلبته الراء اولاً أميل أولى الضرر
(قوله قبل الراء المكسورة) أى فلا تعلق بالفتحة بعدها نحو دم وظاهره انه لا بد من انصائه ما
لان التانيثية تشعر به وليس على اطلاقه بل يغتفر الفصل بينهم المحرف مكسوراً وسأكن غير ياء
فتعال فتحة الهـ مزنة والعين فى مررت بأشرو عمرو وبخلاف فتحة الجيم فى بجير كما نص عليه سيدويه
والله أعلم

* (التصريف) *

أصله تصريف برأين لان فعله صرف بشد الراء ويجب اشتغال المصدر على جميع حروف فعله
ابدلت التانيثية من جنس حركة ما قبلها وخصت بذلك لان نقل التكرار انما حصل بها وهكذا كل
ما وازنه كتمقديس وتكريم وتفضيل والتصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أى تغييرها
واصطلاحاً يطلق على شيئين الاول تحويل الكلمة الى ابناء مختلفة لاختلاف المعانى كالتصغير
والتكسير واسمى الفاعل والمفعول والتنسية والجمع وجرى عاداتهم بهذا كهذا القسم مع علم الاعراب
كما فعل الناطم وهو فى الحقيقة من التصريف والاخر تغيير الكلمة عن أصل وضعها الغرض غير
اختلاف المعانى كالإساق والتخلص من السكون ومن اجتماع الواو والياء وسبق احدهما
بالسكون ويسمى هذا التغيير بالاعلال وهو المراد هنا ويختص فى ستة أشياء الحذف والزيادة
والابدال والقلب والنقل والادغام فهذه كلها انواع تحت الاعلال كافى الصبيان وفى الشافية
وشرح الغزى ان الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو اسكان للتخفيف وما عدا
ذلك ليس اعلالاً وقد يطلق التصريف على ما يعنى الامر من معا (قوله بنية الكلمة) أى صمغتها
التي حقها ان توضع عليها حالة الافراد وخرج به البحث عن احوال أو آخرها حال التركيب فأنه علم
النحو وخرج بالعربية العجبة فلا يدخلها التصريف (قوله وما لحرف وفهام) عطفت نفسه على قوله
أحكام بنية الكلمة (قوله وشبه ذلك) قيل كالأختاء والادغام والظهار اه وفيه ان الادغام
من الاعلال كما مر عن الصبيان ومثله الاختاء والظهار من الصحة الآن تخص الصحة والاعلال
بغير ذلك أو يجرى على ما مر عن الشافية (قوله والافعال) أى المتصرف فقط وهو فيها بطريق
الاصالة لكثرة تغييرها وظهور اشتقاقها بخلاف الاسماء (قوله وشبهها) هو الاسماء المبنية
والافعال الجامة كعمى وليس فانها تشبه الحرف فى الجود (قوله فلا تعلق لعلم التصريف بها)
أى يعنى به السابقين واما تصغير ذوا الذى وتثنية ما والحذف من سوف وان وابدال لعل فشاذا (قوله)
وليس أدنى الخ) أى بذلك توضيحاً لمن لا يعرف ان الاقل من الثلاثة وضعاً خاص بالحرف وشبهه
والاولى فليس بالتفريق وادنى اسم ليس وجهه يرى بالبناء للمجهول خبرها وثائب فاعله يعود على
أدنى وهو متعوله الاول وقابل متعوله الثانى (قوله فأقل الخ) الفاء للتعليل (قوله ثالثة احرف)
أى ليستدأ بحرف ووقف على آخر ويفصل بينهم ما باخر لكرهتهم توالى المبدأ والنهاية مع
تدافهم احركة وسكوناً ولا يكتفى الفصل برأى لان شأنه أن يرول فوجوده كاعدم (قوله لم الله) أى
عند من يجعله مختصراً من أين الله فى القسم (قوله مزيد فيه) هو اسم مفعول لذكر حرف الجر معه
وهو ثائب فاعله فان لم يذكرا احتمال ذلك بتقدير في وكونه اسم مكان بمعنى موضع الزيادة ذكره
السعدى فى شرح الغزى (قوله اسر نجاب) مصدر اسر نجمت الابل اذا اجتمعت وهذا رباعى الاصول
يزيد فيه اللذان والنون (قوله واشهيباب) بحجة فيها فقبحته فمحدثين بينهم ألف مصدر اشهاب
الفرس بشد الواحد اذا صار أشهب والشبهة يياض غلب على السواد وهذا ثلاثى الاصول من

وهو غايته كسفر رجل (ص) وغير آخر الثلاثي افتح وضم * واكسر وزد تسكن ثانيه تم (ش) العبرة في وزن الكلمة بماء عدا الحرف الاخير منها وحينئذ فالاسم الثلاثي اما ان يكون مضموم الاول أو مكسوره أو مفتوحة وعلى كل من هذه التقادير اما ان يكون مضموم الثاني أو مكسوره أو مفتوحة أو سا كنه فيخرج من هذه اشياء عشر بناء حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة وذلك نحو قفل وعنق ودئل وصرد ونحو عجم وحبك وابل وعنب ونحو (١٨٦) فليس وقرس وعضد وكتب (ص) وفعل أهمل والعكس يقل *

شبه شبهة زيد فيه الانسان والياء المتحدة واحدى الموحدين (قوله وهو غايته) ولوزاد على خمسة اتوهم أنه كلمتان كل كلمة ثلاثة احرف (قوله العبرة في وزن الكلمة) أي في هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان وقوله بماء عدا الحرف الاخير أي لانه على ما يقتضيه العامل فلا يختص بحركة (قوله نحو قفل الخ) رتب الامة على البدء بسكون الثاني فضمه فكسره ففتحه وكل منهما مع ضم الاول ثم مع كسره أو مع فتحه فبدأ بسكون الثاني ثم فتحه ثم ضمه ثم كسره ولو أخر فرس عن كيد الجري على نسق واحد (قوله ودئل) بضم المهملة وكسر الهمزة دويبة كابن عرس سميت به قبيلة من كاتبة منها أبو الاسود الدؤلي قال أحمد بن يحيى لانهم اسماء بوزنه غيره واستدرك عليه رثم بضم الراء وكسر الهمزة اسم للاست ووعلى لغة في الوعل بفتح فكسر وهو ليس الجبل فهذا البناء ليس بهمل خلافا لمن زعمه بل قليل (قوله وحبك) أي بكسر الخاء المهملة وضم الموحدة لغة في الحبك بضمين جمع حبك وهو الطريق في الرمل وتطلق على طرائق النجوم كقوله تعالى والسموات الحبك وعلى درع الحديد (قوله على عدم اثبات حبك) هو الصحيح واما قراءة أي السعال به فساد جدا وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الخاء تابعا لكسره ذات لان ألبينهما حاجز حصين وان كانت ساكنة اذهى كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الاتباع في نحو ان الحنك وقيل الروح بخلاف قل انظروا وان احكم والقول بانهم من تداخل اللغتين بان نطق القاري بكسر الخاء من لغة حبك بكسرية ثم مال الى لغة الضمة من فطم الباء يلزمه عدم الضبط ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ما سمع منه كما في شرح الكافية (قوله الى ستة) أي لان انتصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من الزيادة مثله (قوله أربعة أوزان) جرى على مذهب الكوفيين والمبرد من ان صيغة المجهول اصل ونقل عن سيدي به واما عند البصريين ففرع عن صيغة المعلوم وهو الاظهر فليس للثلاثي الجرد ثلاثة أوزان أصول (قوله ففتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب أو الضم كنصر ينصر فيخبر بينهما ما اذا لم يشتر أحدهما وشذ الفتح في أبي يابى وسلا يسلا اذا كان حلق العين واللام بقياسه الفتح كسأل يسأل ومنع منع ويتعين الكسر في باي أحدهما بكاء يبيع وري يرمي والضم في واويه كقال يقول ودعا يدعو (قوله وفعل بكسرها) وحقق مضارعه الفتح كضرب يشرب وخاف يخاف وبقى يبقى وجاء الكسر في أفاظ قليلة كورث يرث وومق يقى (قوله وفعل بضمها) ولا يكون مضارعه الا بالضم ولا يتعدى الا بالضمين ولم يأت ياتي العين الا في هيؤ أي حسنت هيئته اه انه في أي لثقل الضم على الباء وانظر لم تقلب الباء الفا كما قلبت الواو في طال مع أن أصله طول بالضم (قوله الامفتوحة) أي لوجوب تحريكه للبدء بها والفتح اخف من غيره واللام مفتوحة ابد البناء على الفتح واما العين فتحها لثلاث حركات ولا تسكن بالاصالة لثلاثي سا كان في نحو ضربت واما نحو نعم وشهد بالسكون وقال وباع فغير عن اصله للغة (قوله ثلاثة أوزان) ليست كلها

اقصدهم بخصيص فعل بفعل (ش) يعني ان من الابدية الاثنى عشر بناء من أحدهما مهمل والاخر قليل فالاول ما كان على وزن فعل بكسر الاول وضم الثاني وهذا بناء من المصنف على عدم اثبات حبك والثاني ما كان على وزن فعل بضم الاول وكسر الثاني كدئل وانما قل ذلك في الاسماء لانهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بفعل ما لم يسم فاعله كضرب وقتل (ص)

وافتح وضم واكسر الثاني من فعل ثلاثي وزد نحو ضمن

ومنتهاه أربع ان جردا

وان يزد فيه فاستاءدا (ش) الفعل ينقسم الى مجرد والى مزيد فيه كما انقسم الاسم الى ذلك وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة احرف وأكثر ما ينتهي في الزيادة الى ستة وللثلاثي المجرد أربعة أوزان ثلاثة لفعل الفاعل وواحد لفعل المفعول فالتالي لفعل الفاعل فعل بفتح العين كضرب وفعل بكسرها كضرب وفعل بضمها كضرب والذي لفعل المفعول فعل بضم الناء وكسر العين كضمن ولا تكون الناء في المبني للفاعل الا مفتوحة ولهاذا قال المصنف وافتح وضم واكسر الثاني بفعل

الثاني مثلثا وسكت عن الاول فعلم انه يكون على حالة واحدة وتلك الحالة هي الفتح ولا يراعى الجرد ثلاثة أوزان واحد اصولا لفعل الفاعل كدحرج وواحد لفعل المفعول كدحرج واما المازيد فيه فان كان ثلاثيا صار بالزيادة على أربعة احرف كضارب أو على خمسة كاتلوق أو على ستة كاستخرج وان كان رباعيا صار بالزيادة على خمسة كدحرج أو على ستة كاحرنجم (ص) لاسم مجرد رباع فعال وفعل وفعل ومع فعل فعال وان علا ففع فعال حوى فعلا كذا فعال وفعل وما غير لان زيدا وانقص انتهى

أصولا بل المبني للفاعل فقط كما هو وانما لم يذكر الامر في الثلاثي المجرد لانه لا يكون الامر زيد فيه
كضرب وانصروا علم أو انقاصا عنها كقم وبع وخف فلم يبق ثلاثيا في اللفظ (قوله ستة أوزان)
أي تبعا للكوفيين والاختفش في زيادة الاخير منها (قوله زبرج) يرى في وحدة هو السحاب الرقيق
أو الاجر وهو من اسماء الذهب (قوله برثن) بوحدة فراء فثلاثة لاثنتا عشرة كما صرح به بس فنون وهو اسم
لخباب الاسد (قوله هزبر) بها فزاي في وحدة فراء من اسماء الاسد (قوله بخدب) بجيم فخمعة فهملة
الجراد الاخضر الطويل الرحلين وقيل ذكر الجراد ومذهب البصريين ان هذا البناء السادس
فرع عن فعل بالضم فتح تخفيفا لا اصلي كما عند الكوفيين (قوله جحمرش) بجيم فخمعة فهملة فراء
فخمعة هي الجحور المسنة والعظيمة من الافاعي (قوله قد غل) بقاف فذال متحبة فعين مهملة هو
الضخم من الابل والقذعة من النساء القصيرة (قوله قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملة تن
في وحدة هو الشيء الحقيق (قوله والحرف الخ) شروع فيما يعرف به الاصل من الزائد وما يتبع ذلك
لكن يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريح وهو اصل كواو وعد في بعد وما لا يسقط اصلا للوجود
كلمته وهو زائد كنون قرنفل لتوسطها بين اربعة اصول وواو كوكب لمصاحبتهما أكثر من اصلين
فيصير كل من التعريفين ليس جامعاً ولا مانعاً وأجيب بان الاصل الساقط لعله تصريفة كالنائب
والزائد اذ الزم لعله كالوجود كان مقدراً السقوط ولذلك يقال الزائد ما سقط في اصل الوضع تحقيقاً
أو تقديرًا (قوله احتذى) ماض مجهول من احتذى به أي اقتدى به وهذا حذوه تبعه ويقال
احتذى بس الحذاء وهو النعل (قوله والذي يسقط الخ) أي كان يسقط من المصدر كالف ضارب
في ضرباً ومن فرعه كالف كذب في كذب أو من نظير الكلمة كيا ابطل في اطل يكسرتين اسم
للخاصرة وتاء احتذى في حذاء (قوله هو الزائد) هو نوعان لانه اما تكرير اصل للحاق كسين
اقعنس للاحاقه باحر نجيم وألغيره كدال قدس ولا يجب في هذا كونه من احرف الزيادة المجموعة
في امان وتسهيل واما زائد غير تكرير اصل وهذا لا يكون الا منها كاء احتذى وقد تكون هي
اصولا كاء مات وهمزة كل وفيه مكان (قوله بضم ن) أي بما تضمنه من الحروف الثلاثة ولم
يقبل بفعل لان المقصود مادته دون هيئته لان الميزان لا يلزم هيئته بخصوصها من الحركة والسكون
وترتيب الحروف بل يتبع ما يستحقه الموزون قبل تغييره فيقال في رد وقال وزنه ما فعل بفتح تن
وفي مردود يقال مفعول واذا وقع في الموزون قلب أو حذف فعل مثله في الميزان فتقول في ادروا صاع
بعد الهمزة وضم ما بعده اجمع دارو صاع وزنه اعقل لان اصله ادور أو صوع قلبت الواو همزة
لتقلضهما ثم قدمت الهمزة على الفاء وقلبت الفاء وتقول في نأ بالمد وزنه فلغ لانه من التأ أي البعد
فأصله نأى قدمت لامه وهي الباء على الهمزة ثم قلبت الفاء تحريراً وانفتاح ما قبلها وفي قاض
وزنه فاع وفي عدة لانه اذا اريد بيان الاصل قيل اصله كذا ثم أعل بالقلب أو غيره وانما اختاروا
الوزن مادة ف ع ل لانها تتمع أفعال الجوارح والقلوب بخلاف غيرها (قوله اغدون) بغير

والحرف ان يلزم فأصل والذي
لا يلزم الزائد مثل تا احتذى
(ش) الحرف الذي يلزم تصارييف
الكلمة هو الحرف الاصلى والذي
يسقط في بعض تصارييف الكلمة
هو الزائد نحو ضارب ومضروب
(ص)

(ش) اذا أريد وزن الكامة
 قوبلت أصولها بالقاء والعين واللام
 فمقابل اولها بالقاء وثانيها بالعين
 وثالثها باللام فان بقي بعده هذه
 الثلاثة اصل عبر عنه باللام فاذا قيل
 ما وزن ضرب فقل فعل وما وزن
 زيد فقل فعل وما وزن جعفر فقل
 ففعل وما وزن فسق فقل ففعل

وتكرر اللام على حسب الاصول فان كان في الكلمة زائد عبر عنه بلفظه فاذا قيل ما وزن ضارب فقل فاعل وما وزن جوهر فقل فوعل وما وزن مستخرج فقل مستعمل هذا ان لم يكن الزائد ضعف حرف اصلي فان كان ضعفه عبر عنه بما يعبر به عن ذلك الاصلي وهو المراد بقوله (ص) وان يك الزائد ضعف اصلي * فاجعل له في الوزن ما لا يصل (ش) فتقول في وزن اغدودن افوعول فته عبر عن الدال الثانية بالعين كما عبرت بها عن الدال الاولى لان الثانية ضعفها وتقول في وزن قتل فعل ووزن كرم فعل فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الاول

ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد
بلفظه فلا تقول في وزن اغدودن
افغودل ولا في وزن تتل فعتل ولا
في وزن كرم فعزل (ص)

واحكمية تأصيل حروفهم
ونحوه والخلاف في كلهم
(ش) المراد بحسم الزايح الذي
تكررت فاقوه وعينه ولم يكن احد
المكررين صالحا للسقوط فهذا
النوع يحكم على حروفه كلها بانها
اهول فان صلح احد المكررين
للسقوط ففي الحكم عليه بالزيادة
خلاف وذلك نحو لم امر من لم
وكف مكف امر من كف مكف فاللام
الثانية والكاف الثانية صالحان
للسقوط بدليل صحة لم وكف
واختلاف الناس في ذلك فقل
هما مادان وليس كف مكف من
كف ولا لم من لم فلا تكون الكاف
واللام زائدين وقيل اللام زائدة
وكذا الكاف وقيل هما بدلان من
حرف مضاعف والاصل لم وكف
ثم ابدل من احدهما مضاعفين لام
في لم وكاف في كف مكف (ص)
فألف اكثر من أصلين

صاحب زائد بغير من

(ش) اذا صحبت الالف ثلاثة
احرف اصول حكم بزيادتها نحو
ضارب وغضبان فان صحبت أصلين
فقط فليست زائدة بل هي اما اصل
كأى او بدل من اصل كقال وباع
(ص)

والبا كذا والواو ان لم يقع

كأما في يؤو ووعوا
(ش) أى كذلك اذا صحبت الالف أو
الواو ثلاثة احرف فانه يحكم
بزيادتها ما الا في الثاني المكرر
فالاو

مجهدة قد ابدت هملتين بينهما واو يقال اغدودن الشعر اذا طال والبت اذا اخضر حتى يضرب
للسواد (قوله ولا يجوز ان تعبر اخ) أى خلا فإلى قال بذلك والحاصل ان الزائد مطلقا يعبر عنه
بلفظه الا شئين المكرر وقد علمته والمبدل من تا الالتي حال فيعبر عنه بأصله وهو التاء فوزن اضطر
افعل ولا ينطق بالطاء الزوال مقتضيا (قوله بحسم) بكسر المهملة للعب المعروف وبقتعهما
للمعرب واسم موضع والحكم فيهما واحد كما في الفارض (قوله كلف) بكسر اللام الثانية لانه امر
من لم الشئ ضم بعضه الى بعض وحركه بالكسر للروى ولا يصح كونه ماضيا لانه واجب البناء
على التثنية (قوله يحكم على حروفه) كلفها الخ أى لان اصله احد المكررين واجبة تكميا لا
للاصول الثلاثة وليس احدهما أولى من الآخر وظاهر الشرح كالتن عدم الخلاف في هذا النوع
وليس كذلك بل أشار بعضهم اليه بسيوطي (قوله فان صلح الخ) بان فهم المعنى بعد سقوطه (قوله فلا
تكون الكاف واللام زائدين) أى فوزنه فعال بلامين وهذا مذهب البصريين الا الزجاج (قوله
وقيل اللام زائدة) أى الثانية اصلوها للسقوط وهو مذهب الزجاج فوزنه فعفل بتكرير الفاء
بناء على الصحيح من ان الزائد المكرر يقابل بعلى الاصل اى ما على أنه يلفظ بالزائد في الميزان مطلقا
فوزن كف مكف فعك بكاف فلام ووزن لم فعلم بلامين (قوله وقيل هما بدلان الخ) هذا مذهب
الكوفيين واختاره ابن المصنف وحاصله ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فالاصل لم
وكف بدلت الميم والفاء الاولين فاستنقل ثلاثة أمثال فأبدل من وسطها حرف عاقل الفاء فوزنه
على هذا فعل بشد العين (قوله قال الخ) شروع في بيان ما تكرر زيادته من الحروف العشرة
بعد ان بين ما يعرف به الزائد من الاصل وما يتبعه من بيان كيفية الوزن وألف مبتدأ وجملة
صاحب صفته واصل كثر دعول صاحب وزائد خبر والمين الكذب ومراده هنا الالف المنة
وسمى كراهمزة (قوله حكم بزيادتها) أى وان لم تقط اصلايان كانت في اسم جامدا لان أكثر
ما وقعت فيه الالف كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فقل عليه ما سوا وما ذكرناه في
الافعال والاسماء العربية المتكينة جامدة كانت أو مشتقة أما في المبنيات والحروف فلا يحكم
بزيادتها مع أكثر من أصلين كفى وبها ولا يابدا الهام غيرهما مع الأقل كالى ومتى بل تكون أصلية
غير متقلبة وكذلك في الاسماء الاجمية كإبراهيم لان ذلك انما يعرف بالاشتقاق وهو متقدود فيما
ذكر (قوله وغضبان) في نسخ بنون بعد الالف من الغضب وفي أخرى بلاون فيجتمعا على انه
بالعين المجهدة مع القصير مؤنث غضبان أو بالهمزة مع المدو هي المشقوقة الاذن من ناقة أو شاة
والضاد مبهمة في الكل وناقرة رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمى الغضبان وليست مشقوقة الاذن
والكل صحيح (قوله اما اصل) أى في الحرف وشبهه (قوله او بدل عن اصل) أى ياء أو واو في فعل كما
مثله أو اسم متكرر وحصى وعصا واعلم ان الالف لا تزاد الا في غير الاول لتعذر الابتداء بها ساكنة
(قوله والبا كذا والواو الخ) أى يحكم بزيادتها مع أكثر من أصلين لكن الواو لا تزاد الا عند
الجهور مطلقا لثقلها والياء تزاد بشرط ان يكون بعدها ثلاثة أصول كيلمع أو أربعة في خصوص
المضارع كيد حرج اما في غيره كيتعور بفتح الياء وسكون السين المهملة وفتح النونية
وضم المهملة آخره راء اسم مكان بالخيار وشجر يستألفه فهى أصلية فوزنه فعلاول لان الاشتقاق لم
يدل على الزيادة في مثله كما اذا صحبتا أصلين فقط كيت وسوط (قوله كاهما الخ) الجملة حال من فاعل
يقعوا ما كفة للكاف عن العمل أو نعت لمحدوف وما صدرية أى وقوعا ووقوعهما في يؤو يضم
اليامين وسكون الهمزة الاولى وهو طائر من الجوارح كالباشق وجمعه يأتى كساجد ووعوع أى
صوت عطف عليه من عطف الفعل فالذا المختص أو هو فعل قصدا لفظه فتح الصرف للعلية

كصيرف ويعمل وجوه وعجوز
والثاني كيؤبؤا نرى مخلب
ووعوة مصدر ووعو اذا صوت
فالباء والواو في الاول زائدتان
وفي الثاني أصليتان (ص)

وهكذا همز وميم سبقا

ثلاثة أصيلة متحققة

(ش) أي كذلك يحكم على الهمزة
والميم بالزيادة اذا تقدمتا على ثلاثة
أحرف أصول كاجد وككرم فان
سبقتا أصليين حكم بأصليتهما
كابل ومهد (ص)

كذلك همز آخر بعد ألف

أكثر من حرفين انظرها ردف
(ش) أي كذلك يحكم على الهمزة
بالزيادة اذا وقعت آخرها بعد ألف
تقدمها أكثر من حرفين نحو حراء
وعاشوراء وقاصعاء فان تقدم
الألف حرفان فالهمزة غير زائدة
نحو كساء ورداء فالهمزة في الاول
بدل من واو وفي الثاني بدل من ياء
وكذلك اذا تقدم على الألف حرف
واحد كاء وداء (ص)

والنون في الآخر كالهمز وفي

نحو غضة مرصالة كفي

(ش) النون اذا وقعت آخرها بعد
ألف تقدمها أكثر من حرفين
حكم عليها بالزيادة كما حكم على
الهمزة حين وقعت كذلك وذلك
نحو زعفران وسكران فان لم يسبقها
ثلاثة فهي أصلية نحو مكان
وزمان ويحكم أيضا على النون
بالزيادة اذا وقعت بعد حرفين
وبعد هاء حرفان كغضفر (ص)

والتاء في التأنيت والمضارع

ونحو الاستفعال والمطاوعة

(ش) تزداد التاء اذا كانت للتأنيت
كقائمة والمضارعة نحو انت تفعل

أو مع السين في الاستفعال وفروعه نحو استخرج واستخرج أو لمطاوعة ففعل نحو علمته فتعلم أو ففعل كيد حرج

على لفظ ووزن الفعل والوعو ع اسم لابن آوى فان اردتها كان مفعولا معه لا عطفًا على يؤيؤ
والا كان يجب جره بالكسرة لانه غير علم وانما انص على استثناء هذا مع انه علم مما مر في سبعم ان
كل شائى ذكر لا يحكم بزيادته دفعا لتوهم تخصيص ذلك بغير الماء والواو عسلا باطلا لهما هنا
(قوله كصيرف) هو المحتمل المتصرف في الامور (قوله ويعمل) هو البعير الذى على العمل
(قوله اذا تقدمتا على ثلاثة) خرج ما اذا توسطتا أو تأخر تأفلا يحكم بزيادتهما ما لا بدليل
كسعة وقوطه ما فى بعض اللغات أو التصاريق **ك**هزة شمال واجنبط أنى شمل بفتح الميم
وسكونها وفي جبط بطنه جبطا كفتح فـ رجا اذا تنفخ من أكل الزرق وهو الخنـ دقرق وكـم
دلامص فى قوله هم درع دلامص ودلاص أى براق وميم زرقم لـ سيدلون الزرقه وكذا كل
ثلاثى زيدى آخره ميم لـ لكثير كـ تتم لكبير الستة أى العجز ودلهم العجزور والذقة المسنة من
الاندلاق وهو الخروج (قوله اصول) خرج بنحو امان وعزى (قوله فان سبقتا أصليين
حكم بأصليتهما) وكذا ان سبقتا أكثر من ثلاثة كاصطبل ومرزنجوش انبت طيب الرائحة
ويقال فيه مرزنجوش لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثل ذلك وقياس ابراهيم واسماعيل
أصالة همزتهما وان كانا مجمين اه مرادى (قوله ومهد) بفتح فسكون يطلق على مهد الصبي
وجعه مهاده كسهم وسهام وعلى الفرش وجعه مهدود كفلس وفلس اه مصباح (قوله آخر)
نعت الهمز وبعد نعت ثان له واكثر مفعول ردف الواقع خبرا عن لفظها وجعله المبتدأ والخبر
نعت لالف ولو قال أكثر من أصليين لكان اجود لان الشرح ان يكون قبلها ثلاثة أصول فلو كان
أحدها زائدا حكم بأصالة الهمزة كوا لـ الذى يعانى الحيات لانا من الخواية فتضعف الواو زائد
والهمزة أصلية بدليل صرفه اما حواء من الحوة وهى السواد فهمزته زائدة لمنع صرفه والتضعيف
أصلى وهى مؤنث أحوى وخرج بذلك الهمزة الواقعة حشوا كشمال والواقعة آخرها لا بعد ألف
كاجنبط فلا يحكم بزيادتها الا بدليل مما مر (قوله أكثر من حرفين) الاولى أصليين كما مر فى الهمزة
ليخرج نحو هـ وان فان نونه أصلية لانه من الهـ وان مع ان قبلها أكثر من حرفين لان بعضها زائد
وهو الميم (قوله حكم عليها بالزيادة) أى الا اذا كان قبلها حرف مشددا أو لين كسان وعقبان
فتحتمل الزيادة والاصالة على حد سواء كالهزة فى حواء فلا يلغى أحدهما الا بدليل كفى التسهيل
والكافية كدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون التضعيف أصليا (قوله بعد
حرفين الخ) أى بشرط توسطها وكونها بين أربعة بالسوية وكذا سكونها وعدم ادغامها كما هى
فى غضة نـ ورا حنبطاً نـ رجت الواقعة أولا كنهش للذئب وثانيا كقنطار والمتحركة كغريق
وخرنوب فان فى ذلك أصلية الا بدليل وأما المدغمه فى نحو عجنس بشدة النون للجمل الضخم فالزائد
فيه هو التضعيف لالنون الاولى وقال أبو حيان كل منهما زائد فوزه فعنسل وبقي من مواضع
زيادة النون أول المضارع والمطاوع كانه كسر وباب الافعلال كالأخر نجام وتر لـ ذلك لوضوحه
من الاشتقاق فهو الدليل الاعظم (قوله والتاء فى التأنيت) أى فى مفرد كما مثله أو جمع كسمات
(قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة التاء مع انه لا فرق بينها وبين
غيرها (قوله ونحو الاستفعال) خصه بالذكر دون الانفعال مثلا للإشارة الى ما تزداد فيه السين فلا يرد
عليه اهـ لانه لا تطرد زيادتها فى غير هذا بل تحفظ فقط كسين قدموس لاحاقه بعضه وولان من
التقدم وهو ما تقدم من ألف الجبل والسين المتقدم فى قومه نصر يـ وادخل نحو باب التفعّل
والتفاعل والافتعال كالتجمل والتقاتل والافتدار وفروعه **ك**ذا باب التفعّل والتفعّل
كالتمديس والترداد دون فروعهما كقدس وردد فانما ابتداء (قوله كقائمة) أى لا كقائمة لان تاء

الفعل كلمة مستقلة فلا تعد هذه الألف القصديان اجزاء الكلمة كفاء قائمة واهذا يحلها الاعراب بخلاف قامت (قوله والهاء وقتنا الخ) ليس من ذلك نحو طلحة ومسلمة بل الهاء فيه بدل التاء لزيادة استقلالا (قوله كلمة) ألغز فيه بعضهم بقوله

يا قارئاً ألفية ابن مالك * وسالكاً أحسن المسالك
في أي بيت جاء في كلامه * انقط يدبغ الشكل في نظامه
حروفه أربعة تضم * وان تشأ فقل ثلاث واسم
وهو اذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلمة * وقد ذكرت لفظه لتفهيمه

(قوله واللام) اما فاعل محذوف على حذف مضاف كما أشار له الشارح بقوله واطرد زيادة اللام أو نائب فاعل محذوف أي وتراد اللام في الإشارة كما قدره الشارح في التانيث والهاء وقتنا أو هي مبتدأ وفي الإشارة صفته والخبر محذوف أي واللام الكائنة في الإشارة من أحرف الزيادة وعلى هذه الأوجه فالمشبهة ماصفة اللام احترازاً من الشاذة في نحو عبيد بن زيد كما نقله السيوطي عن ابن هشام أو صفة لازمة للإشارة وهو أولى لأن تلك اللام خرجت بالإشارة فإن جعل في الإشارة خبراً عن اللام امتنع جعل المشبهة صفة للام لامتناع الاخبار قبل النعت وجعل الاسقاطي المشبهة مبتدأ حذف موصوفه وفي الإشارة خبره والجمله خبر اللام أي واللام زيادتها المشبهة كائنة في الإشارة فيبقى بدانها تراد في غير الإشارة لكن غير مشبهة (قوله فحوله) فيه ان هاء السكت كلمة برأسها جى بها المعنى وهو بيان حركة في فحوله وبأزيداه وللا مكان في فحوله وعنه فهي كياء الجر مما ليس جزأً وكذا يقال في اللام والوجه ان ما كان من حروف المعاني لا يعد في حروف الزيادة الا اذا نزل منزلة الجزء بان حله الاعراب كفاء التانيث أو تخطاه العامل كحروف المضارعة (قوله للوقف) المراد به البناء في فعل الامر (قوله ان لم تبين) اما بفتح التاء أصله تبين حذف احدى التاءين فجاء فاعل أو بضمه مضارع مجهول وجهه نائب (قوله كحظلت) بالنظاء المسألة من باب فرح (قوله سألتونها) وكذا هم يتساءلون وقد جمعها المصنف في بيت أربع مرات فقال

هذه وتسليم ثلاثس يومه * نهاية مسئول أمان وتسهيل

(قوله في قولهم شملت الرمح) أي تحوات شملها وبأزيداه دخل كما في المختار واعتراض بأنه يحتمل ان أصله شملت نقلت حركة الهمزة الى الميم الساكنة قبلها ثم حذف فالاو لى الاستدلال بسقوطها في بعض لغاتها الاحدى عشرة وهي شمل ككوكب بتخفيف اللام وبشدها وشامل بتقديم الهمزة على الميم وكذا ذال وكباب وجبل وفلس وصيقل وطويل ورسول وجوهـر والله أعلم

* (فصل في زيادة همزة الوصل) *

هو من تمة الكلام على زيادة الهمزة وانما افردناها باختصاصها بالاحكام الاتية (قوله الا اذا ابتدئ) أصله همزة مفتوحة بدلت ياء لكسر ما قبلها واذللت ياء شى كية في مائة ثم سكنت تخفيفاً للحركة البائية كقراءة باقى من الر بابسكون الياء (قوله كاستنبهتوا) بفتح التاء وكسر الواو وحدة أمر للجماعة أو بفتحها ماضى مـهـلـم أو بضم التاء وكسر الواو وحدة ماضى مجهول (قوله ونسعى همزة وصل) أي مجاز العلاقة المضدية لانها تسقط وصلا فكان حقه أن تسمى همزة ابتدأ وقيل لا يجاز بل سميت بذلك لوصول ما بعدها عما قبلها عند سقوطها وقال البصريون لوصول المتكلم بها

(ص) والهاء وقتنا كلمة ولم تره

واللام في الإشارة المشبهة

(ش) تراد الهاء في الوقف فحوله

ولم تره وقد سبق في باب الوقف بيان

ما تراد فيه وهو ما الاستهامة

المجرورة والفاء عمل المحذوف اللام

لوقف فحوره أو المجزوم فحوله لم تره

وكل مبنى على حركة نحو كنه

الاما قطع عن الاضافة كتميل

وبعد واسم لا التي انبنى الجنس نحو

لا رجل والمنادى نحو يا زيد والفعل

الماضى نحو ضرب واطرد أيضاً

زيادة اللام في اسماء الإشارة نحو

ذلك وتلك وهنالك (ص)

وامنع زيادة بلا قيد ثبت

ان لم تبين حجة كحظلت

(ش) اذا وقع شئ من حروف

الزائدة العشرة التي يجتمعها قولك

سألتونها حالدا عما قبلت به زيادته

فاحكمها باصالة الا ان قام على زيادته

حجة ينة كسقوط همزة شمأل في

قولهم شملت الرمح شمل ولا ذاهبت

شمألا وكسقوط فون حنظل في

قواهم حظلت الابل اذا آذاها

أكل الحنظل وكسقوط تاء ملكوت

في الملك (ص)

* (فصل في زيادة همزة الوصل) *

لوصل همز سابق لا يثبت

الا اذا ابتدئ به كاستنبهتوا

(ش) لا يثبت أبداً كن كالا بوقف

على متحرك فان كان أول الكلمة

ساكناً وجب الاتيان بهمزة

متحركة توصلا للنطق بالسكان

وتسمى همزة وصل وشأنها انها

تثبت في الابتداء

الى النطق بالسا كن وفيه ان الثلاثي حيثئذ ان تسمى همزة الوصول أو التوصل لا الوصل وسمها
الخليل سلم اللسان (قوله وتسقط في الدرج) وقد ثبت للضرورة كقوله

اذا جاوزا الاثنين سرفاله * بيت وتكثر الوشاة قين

(قوله على أكثر من أربعة) أي ما لم يأت كنجلي أو سواها كاستخرج وخرج الماضي الثلاثي
والرابعي (قوله والامر والمصدر) بالجر عطفاً على فعل (قوله فكل فعل ماضٍ المخ) في هذه
الحكمة تطرفان من انجاسي ما لا تدخله ولا مصدره كعلم وتقاتل وتدحرج ولا يرد ذلك على عبارة
المصنف كما لا يخفى (قوله في امر الثلاثي) أي الذي يسكن ثاني مضارعه لفظاً سواء كان مفتوح
العين أو مكسوراً أو مضموماً كما مثله فان تحرك ثاني مضارعه لفظاً لم يخرج الى الهمزة لان
الامر هو المضارع بعد ان يحذف منه حرف المضارعة فيثبت تحرك ما هو موجود بعده أمكن
الابتداء به بلا همز وان سكن تقديره كقوله يقوم فاصله أقوم كالمضارع فقلت ضمة الواو الى القاف
وحذفت اللام كنين وكعدو ورد من وعدي وعدو ورد فاصله ما او عدو ورد حذفت واوهما جلا
على حذفهما من المضارع المبدوء بالواو وقوعها بين عدوتها الماء والكسرة فاستغنى عن همزة
الوصل في الجميع بتحريك أولها وهذا الشرط عام في امر غير الرابعي مطلقاً يخرج نحو تعلم
وتدحرج فلا تدخله الهمزة لتحرك ثاني مضارعه واما الرابعي فسكت عنه لان ثاني مضارعه
لا يكون الا متحركاً فيستغنى عن الهمزة كدحرج وقاتل وأما يكرم فاصله يؤكرم كيدحرج
فيقال في أمره أكرمهم همزة قطع مفتوحة لانها هي التي بعد حرف المضارعة وانما حذفت
من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في أو كرم وحل الباقي عليه كما يأتي ولم تحذف
من الامر لزال مقتضيه مع تعاضلها بالحركة بخلاف واو وعدي تقديره ويستغنى من امر
الثلاثي خذ وكل ومر فانما يسكن ثاني مضارعه لفظاً كما خذوياً كل ويأمر مع ان الأكثر
فيها الاستغناء عن الهمزة بحذف فائها الساكنة والاصل تؤخذهم همزتين حذفت الثانية
لكثرة الاستعمال فحذفت الاولى للاستغناء عنها وفي شرح العزبة ان الحذف من كل وخذ
واجب ومن مر جائز لانهما أكثر منه * (قاعدة) * اذا كان أول المضارع مفتوحاً كما يكتب
ويضيق ويستخرج فهو همزة أمره وصل أو مضموماً كيكرم ويعطى فنقطع ولا يضم الا الرابعي
لا غير مجردا كان أو مزجداً كيدحرج ويكرم ولا تحذف همزة القطع الا ضرورة (قوله وفي اسم)
متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل (قوله وتأنيث) بالجر عطفاً على اسم وجله تبع
بالبناء للفاعل صفته أي وسمع الهمزة في تأنيث أي مؤنث تابع مذكرة وهو مبتدأ خبره تبع أي
تبع مذكرة في ذلك (قوله وإيمن) عطف على اسم فهو مخفوض لكن رفعه على الحكاية للزومه
الابتداء فلا يجوز ولا ينصب وهو بوصل الهمزة على القياس وقطعها الحن ومحل بالوزن (قوله
همز آل) مبتدأ خبره كذا أي للوصل سماعاً لا قياساً ومثلاً أم في لغة حير * (تنبيه) * علم من كلامه
ان همزة الوصل لا تدخل المضارع أصلاً ولا الحرف سوى أل ولا ماضى الثلاثي والرابعي ولا اسمها
غير مصدر الحاسي والاسماء العشرة المذكورة وأل الموصولة كما سيأتي فحمله
الاسماء اثنا عشر لا غير وأما إيمن والاسماء فلغتان في إيمن ولذا تر كهما المصنف وانما ذكر
إيمن مع انه لغة في ابن لانه بن زيادة الميم تغير معناه بافادته المبالغة وحكمه باتباع ما قبل الميم لها في
حركات الاعراب ولا كذلك إيم (قوله ويبدل) أي همز آل ومثله همزة إين لم يسمي في (قوله لم تحفظ
المخ) يعني ان افتتاح هذه الاسماء بالهمزة طريقة السماع بخلاف المصادر المذكورة لانه لما
كان الفعل أصلياً في التصريف استأثر بامور من اسكون أوائل بعضه فيحتاج للهمزة فعمل

وتسقط في الدرج نحو استنبتوا
أمر الجماعة بالاستنبات (ص)
وهو لفعل ماضٍ احتوى على
أكثر من أربعة نحو انجلى
والامر والمصدر منه وكذا

أمر الثلاثي كالخش وامض وانفذ
(ش) لما كان الفعل أصلياً في
التصريف اختص بكثرة مجيء
أولها سا كفاحتاج الى همزة الوصل
فكل فعل ماضٍ احتوى على أكثر
من أربعة أحرف يجب الاتيان
في أوله بهمزة الوصل نحو استخرج
وانطلق وكذلك الامر منه نحو
استخرج وانطلق والمصدر نحو
استخراج وانطلاق وكذلك يجب
الهمزة في أمر الثلاثي نحو اخش
وامض وانفذ من خشي ومضى
ونفذ (ص)

وفي اسم است ابن ابي سمع
واثنين وامري وتأنيث تبع
وإيمن همز آل كذا ويبدل
مد في الاستفهام أو يسم
(ش) لم تحفظ همزة الوصل في
الاسماء التي ليست بمصادر لفعل
زائد على أربعة الا في عشرة اسماء

مصدره علمه بخلاف غير المصدر من الاسماء فحقه حركة أوله لكن شذت هذه الاسماء العشرة عن القياس لتكون الهمزة عوضا عما حذف منها من حرف أو حركة (قوله اسم) أصله عند البصريين هو بكسر السين أو ضمها من السمو وهو العلو وحذف لامه تخفيفا وسكن أوله وعوض عنها الهمزة الوصل وقيل أصله وهم بفتح الواو من السمة وهي العلامة حذف الواو وعوض عنها الهمزة (قوله واست) أصله ستة كثرس يقال ستة ستها كتب تعب ثعبا اذا كبرت بحجته ثم سموا العجيزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية فحذفوا العين تارة وقالوا سه واللام أخرى وقالوا ست بفتح سين ما والاعراب على الهاء والتاء ثم سكنوا السين الثاني واجتنبوا الهمزة الوصل كأنهم عوضوا عن اللام فقالوا است كما في اسم والدليل على ان أصله ستة بفتح السين فتحها في سه وست لغتان فيه وعلى تحريك عينه بعد ثبوت فتح فائه جمعه على أستاذ لان افعالا لا يتقام في فعل بفتح فسكون وعلى انها افتحة خفتها وعلى ان لامه هاء جوعها في الجمع والتصغير كاستاه وستية (قوله وابن) أصله بنو بفتح التاء لجمعه سلامة على بين وبفتح العين لجمعه على ابناء كما ذكر في است قيل ولاه ما ووقولهم بنوة ويرده ان لام التثنية بالجمعة على قتيان مع قولهم بنوة فقامت فيها الباء أو المناسبة الضم والواو قبلها اذا اصلها فتموت بفتح كذا يقال في بنوة وقيل لانه عوض عنها التاء في بنت وابدال التاء من الواو أكثر من الياء وقيل لامه ياء لانه من قولهم بنى بأمراة بنى بها اذا دخل عليها (قوله ابنم) هو ابن بزادة الميم للمباينة كزرقم (قوله واثنين) أصله اثنين بفتح تين لقولهم في النسب اليه تنوي كذلك ولاه ياء لانه من ثبوت فسكن أوله بعد حذف لامه وعوضت الهمزة (قوله وامري) هو اسم تام لم يحذف منه شيء لان أصله امرء كذا في بفتح الجوز تخفيف لامه بنقل حركتها الراء ثم حذفها مع أل فيقال المر بفتح الهمزة الوصل عوضا عن الهمزة التي تحذف في بعض الاحيان وأما امرأة وابنة واثنين فكذلك كراتها (قوله واين في القسم) خرج به نحو بر القوم في أيهم فانه جمع عين وهمزة قطع اتفاقا وأما الاول فهو عند البصريين اسم مفرد من العين وهو البركة وهمزة وصل خلافا للكوفين فيهما والهمزة عوض عن نونه المحذوفة في بعض لغاته كيم ثم ثبتت مع النون لانها بصدد الحذف كما في امرئ وفيه لغات اين بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وفتحها وايم وام بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فيهما ومن بثبت الميم فيهما ويجب اضافة الكل للفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف الخبر أي أين الله قسمي قيل أو خبر المحذوف أي قسمي أين الله كما في المعنى (قوله الأفى أل) أي معترفة كانت أوزائدة ومثلها أم في لغة حير وكذا الموصولة لكنها اسم على الرابع فتعذر مع الاسماء العشرة والمصدر تبلغ اثني عشر (قوله مفتوحة) اعلم انه يجب فتحها في أل ويترج على الكسر في أين وايم ويترج كسرها على غير ذلك في لفظ اسم ويجب كسرها في باقي الاسماء الاثني عشر وأما في الفعل فتضم وجوبا ان ضم ثالثة ضمها أصليا ظاهرا كاسكن وكانطلق مجهولا أو مقدر كاعزى ياهند اذا غزى بضم الزاي وقال ابن المصنف الضم في هذا راجح لا واجب وتكسر فيما عدا ذلك سواء فتح ثالثة الفعل كاعلم أو كسر كاضرب ولو بحسب الاصل كمشوا فان أصله امشوا بالكسر قال ابن الجزري

وابدأهم من الوصل من فعل بضم * ان كان ثالث من الفعل يضم

واكسره حال الفتح والكسرو في * الاسماء غير اللام كسرها في

(قوله لم يحذف همزة الاستفهام) أي ولا همزة الوصل لما ذكره أيضا ولا يجوز فتحها مالا نها

لا تثبت درجافوجب الابدال ومثل ذلك يجري في أين لان العلة واحدة (قوله وضنه) أي من

الاسم بل ولا يجوز في البيت المدلل لا يسكن (قوله الحق الخ) بالرفع مبتدأ خيرة ان قلبك طائر

اسم واست وابن وابنم واثنين وامري وامرأة وابنة واثنين واين في القسم ولم تحذف في الحروف الا في أل ولما كانت الهمزة مع أل مفتوحة وكانت همزة الاستفهام مفتوحة لم يحذف حذف همزة الاستفهام لئلا يتبس الاستفهام بالخبر بل وجب ابدال همزة الوصل أننا نحو لا مبر قائم أو تسهيلها ومنه قوله

أالحق ان دار الباب تساءلدت أو انت جبل ان قلبك طائر

أو عكسه على أن الحق ظرف مجازي أي أي الحق طيران قلبك وإن شريطة ودافع لعل يحذف هو
فعل الشرط يقسمه تساعدت والجواب محذوف لدلالة التبر عليه والرباب كسحاب اسم امرأة
وانت بسكون النون وفتح الموحدة وثلاثمائة فوق أنه قطع والله أعلم

(ص)

* (الابدال)

أحرف الأبدال هـ دأت موطيا
فابدل الهمزة من واو ويا
آخر أ ت أ ن ف زيد وفي
فاعل ما أعل عيناً ذا اقتنى
(ش) هذا الباب عقده المصنف
ليسان الحروف التي تبدل من
غيرها بـ الأبدال وهي تسعة
أحرف جمعها المصنف رحمه الله
تعالى في قوله هـ دأت موطيا ومعنى
هـ دأت سكنت وموطيا اسم فاعل
من أوطأت الرحل إذا جعلته
وطيئاً لئلا يفتاحها وكسر ما قبلها
بـ أي ما غير هذه الحروف فابدل الهامز
غيرها شأناً وقليلاً فلم يتعرض
المصنف له وذلك كقولهم في
الطبع الضجع وفي أصيلان
أصيلال فتبدل الهمزة

* (الابدال)

هو اصطلاح جعل حرف مكان آخر مطلقاً فيشمل القلب لأن كلا منهما تغيير في الموضع إلا أن
القلب خاص بحروف العلة والهمزة والأبدال عام ويخالفهما التعميم فإنه كما في الـشـمـونـي يكون
في غير الموضع كـاء عدة وهمزة ابن ويكون عن حرف كاذ كرو عن حركة كسين اسطاع بسطيع
بقطع الهمزة وضم أول المضارع فإن أصله عند سيبويه أ طاع يطيع زيد فيه السنين عوضاً عن
حركة عينه لأن أصل أ طاع أطوع وعبر المصريح بأن العوض قد يكون في غير الموضع فأفهم أنه
قد يكون في الموضع أيضاً فيكون أهم منه ما لا مباديئاً يؤيده ما مر في التصغير في قوله

* وجازت تعويضاً يقبل الطرف * من أن ياء فريز بن وفراز بن عوض عن دال فززدق مع أنها في
محلها فقدرت وأما الأبدال فقد تقدم (قوله آخر أثر الخ) قيل آخر أثر في متعلق محذوف صفة
لواو ويا أي كائنين في آخر وفيه ظرفية الشيء في نفسه أذهما نفس الآخر إلا أن يراد بهما ما قبل
الأول فيكون من ظرفية الجزء في الكل والأولى كونه اسماً غير ظرفي حالاً منـمـا وان كانا ذكرين
أي حال كون كل منهما آخر أو أما أثر ظرفي بمعنى عقب حال ثابتة أو صفة لا تبدل من آخر ولو جعل
ظرفاً لأن كلاً منهما شرط مستقل (قوله عقده المصنف الخ) أي وضمته أربعة أحكام من
التصريف الأبدال والقلب والنقل والحذف ثم ذكر الادغام بعدهم وقد قدمت الزيادة (قوله أبداً
لأشائنا) أي قياسياً يضطر إليه في التصريف بأن يوقع عدمه في الخطأ كقولك في مال سول وأعلم
أن حروف الأبدال أربعة أقسام ما تبدل للادغام شيوعاً وهو جميع الحروف إلا الألف اللينة وما
يبدل لغيره فاماندورا وهو كما في الـشـمـونـي على ما يفهم من التسهيل سبعة مجموعة في أوائل قولك
قد خاب ذو ظلم ضاع حلمه غياؤ ذلك كقولهم لحم خراذل بالذال المنجبة في خراذل بالمهملة أي مقطع
وقرأ الأعمش فشرذهم بالمجبة بدل المهملة كما قاله ابن جني وأما شيوعاً يضطر إليه وهو ما في المتن
أولاً يضطر بأن يشيع عند قوم قاصراً على السماع وهو ما عند القسمين قبله وذلك كالطبع الآتي في
الشرح ومنه عجيبة قضاة وهي ابدال الجيم من أياها المشددة وفقاً كقولك

* خالي عوف وأبو علي * (أي على) المطعمان اللحم في العشي * أي العشي وكذا من الخففة كقوله
* لا هم أن كنت قبلت حجج * (أي حجتي) فلا يزال شاحجاً بآتيك حج * (أي بي) والشاحج البغل وكذا
عن عنة تميم كطنت عنك قائم أي أنك وكنت كسنتهم بالمجبة في خطاب المؤنث نحو ما الذي جاء بش
وقرئ قد جعل ربش تحتش سرياً والسكسة بالمهملة في لغة بكر كقولهم للموثة أبوس وأمس
أي أبوك وأمن وغير ذلك (قوله جمعها المصنف الخ) وجمعها في التسهيل في طويت دائماً فاسقط
الهاء لأن ابدالها إنما يطرأ من التاء وفقاً كرجمة وهو مذكور في بابها وعددها هنا للعصر وسكت
عنها استغناء بما قدمه هناك وقد تبدل من غير التاء سماعاً كقولهم لهنك قائم وهدت الشيء وهيالة
في لآنك وأردت وأياك (قوله أوطأت الرحل) أي بسكون الحاء المهملة إذا جعلته وطيئاً يوزن
فعل أي مهادناً مستويا (قوله الطبع الخ) أي ببدال اللام من الصاد لقربهما كراهة اجتماع
حرفي الطباق عند بعضهم ومن نون أصيلان اقرب مخزجيم ما في قوله

وقفت فيها أصيلاً لا شائلاً * اعيت جواباً وبالأربع من أحد

واصلان اما تغيروا اصلان جمع أصيل كيعبر ويعبران وهو ما بعد العصر الى الغروب فصغرا الجمع
شدوذا كما قاله الجوهري أو تغيروا أصيل على غير قياس لزيادته على المكبر كما قاله ابن هشام وهو
أولى لكثرة مثل هذا الكثرة بان في مغرب (قوله من كل وأو أوباء) وكذا الألف فان جزم أصلها
كسكري زيدت قبل ألفها ألف لئلا يدرك كتاب فأبدلت النائية ألفا فاحسن مما هنا قول الكافية

من حرفين آخر بعد ألف * هنريد ابدل همزة كما أصف

(قوله تطرفت) أي حقيقة كما مثله أو حكما بأن كان بعد حاتا تأنيت أو علامة تنبيه عارضان كبناء
وبناء تشدد النون من البناء وكرهين وكسعين وخرج بان عارضين ما بنيت عليه الكلمة منهم ما
فيمنع الابدال لعدم التطرف كهداية وعداوة وكقولهم عقلة بنتاين وهما طرفا العقل فانه
وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد (قوله والاصل دعاوا الخ) انما لم يسم حرف العلة لسكون ما قبله
كدلو وظي لان الساكن هنا غير حصين لسكونه حرف علة زائد فوجوده كالعديم فكان الواو
والياء تليما فتحة فقلبا ألفا كباب وعصا ورخي قلما اجتمعت ساكنة مع الألف الزائدة قلبت الثانية
همزة هذا ما قاله حذاق الصرفيين وقيل قلبا همزة من أول الامر (قوله نحو آية وراية) أصلهما
عند الخليل آية وريية كسمكة قلبت الياء الأولى الفاعل غير قياس اذا القياس قلب الثانية كما
سيأتي وقيل أصل راية راية بالهمزة ترك تحقيقنا (قوله وكذلك ان لم تطرف) مثله ما لو تطرفت
لا بعد ألف كدلو وظي (قوله عين اسم فاعل) أي ولو مؤنثا أو مؤنثى أو مجموعا ومثله كما هو صريح
التسجيل كل اسم بوزن فاعل أو فاعله وان لم يكن وصفا كجاءت للستمان وجائزة للخشبة المعترضة
وسط البيت وكلاهما بحجيم وزاوي ويجوز تحقيق الهمزة بتسجيلها بينهما وبين الياء ولذا كتبت ياء
لكن بلا نقط لان ابد الهمزة محضة لحن وكذا همزة نحو قلايد وأوائل مما سيأتي حتى ان أبا علي
الفارسي دخل على بعض المتسمين بالعلم فاذا عند مجرهم مكتوب فيه فاعل بنقط الياء فقال له أبوعلى
هذا خط من قال خطي فالتفت الى صاحبه وقال قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج من
ساعته ومن اطائف العلامة الاميرانية كتب له سؤال تعنت ومن جملة ما نطق صغير بنقط الياء فقال

في ضمن جوابه بمكنا وما نطقكم الياء من الصغار وخرج باسم الفاعل فعمل الامر من المفاعلة
فيجب فيه التصحيح كقوله تعالى فبايعهن (قوله وأصلهما قاول وبابيع) ظاهره كالمصنف ابد الهمزة
همزة من أول الامر كما قيل به وقال حذاق الصرفيين أبدا لألفا ثم الألف همزة لما مر في دعاء
وكسرت الهمزة على أصل التخلص من انساكتين وقال المبرد دخلت ألف فاعل قبل ألف قال
وباع فخر كالثانية للساكنين ولان أصلها الحركة والألف المتحركة همزة (قوله والمد) أي حرفه
واوا كان أو أنسا أو ياء وجملة زيد حال من ضمير يرى الواقع خبر عن المدونالة حال من ضمير زيد
فهو حال ما دخله أو من ضمير يرى فهي مترادفة وقوله في الواحد لبيان الواقع لالا حترار وكاف
كالقلايد زائدة (قوله ان كان مدة) أي لاجتماع تلك المدة ساكنة مع الف الجمع ولا يمكن حذفها
لفوات الجمع ولا المدة لتغير بناء مفاعل لان شرطه ان يكون بعد الفه حرفان أو له ما مكسور
ليكون كفاعل فوجب تحريك المدة فهـ همزة لانها لا اصل لها في الحركة كذا قال الخليل وإنما
اشترط كون المد ثانيا لانه لا يلي الف الجمع الا حينئذ يخرج نحو حائض ومفتاح وقنديل ومكوك
فلا يبدل مدده همزة بل واوا في حوائض وياء فيما بعده وهمزة حوائض هي همزة حائض المنقلبة
عن الياء في الحوض لانه فاعل ما عمل عينه (قوله غير مددة) أي بأن تحرك كقصوره للاسد وبنال
قصور بلاتاء فلا يهمل تعاضيه بالحركة (قوله غير زائدة) أي لان حرف المد الاصل متحرك في
الاصل فيتعاضى بحركته الاصلية عن القلب فأصل مقاراة مقوزة كفعله من الفوز قلبت فتحة

من كل واو أو ياء تطرفت ووقعت
بعد الف زائدة نحو دعاء وبناء
والاصل دعاو وبناي فلو كانت
الالف التي قبل الياء والواو غير
زائدة لم تبدل نحو آية وراية وكذلك
ان لم تطرف الياء والواو كتباين
وتعاون وأشار بقوله وفي * فاعل
ما عمل عينه اذا اقتضى الى ان الهمزة
تبدل من الياء والواو قياسا متبعا
اذا وقعت كل منهما عين اسم فاعل
وأعلنت في فعله نحو قائل وبائع
وأصلهما قاول وبائع لكن اعلوا
جلا على الفعل فكما قالوا قال وبائع
فقلبو العين ألفا قالوا قائل وبائع
فقلبو عين اسم الفاعل همزة فان
لم فعل العين في الفعل صحب في اسم
الفاعل نحو عور فهور عاور وعين
فهو عاين (ص)

والمدريد ثالثا في الواحد

همزاري في مثل كالتلايد
(ش) يبدل الهمزة أيضا ما ولى
الف الجمع الذي على مثال مفاعل
ان كان مددة من زائدة في الواحد نحو
قلايد وقلايد وصحيفة وصحائف
وعجوز وعجائر فلو كان غير مددة لم
تبدل نحو قسورة وقساور وهكذا
ان كانت مددة غير زائدة نحو مقارة
ومناوز ومعيشة ومعايش الا فيما
جمع فيحفظ ولا يقاس عليه نحو
مصيبة ومصائب

الواو الى الفاء ثم قلبت ألفا جلا على فعلها ومثلها متارة من النور وأصل معيشة كسر الباء نقل الى العين وأصل مصيبة مصوبة بكسر الواو ونقل الى الصاد فقلبت هي ياء السكون بها اثر كسرة وهي اسم فاعل من أصاب يصيب وعينها واو بدليل الصواب والصوب فحق المد في ذلك تصحبه في الجمع فيقال مصاوب ومناور ومعايش كما صح في مناووز وقد نطق به ككذلك لكن قلب همزة في مصائب ومناثرشذوذ وكذا في معاش في رواية عن نافع (قوله كنهنا) أي احاطوا بالالف ضمير اليمين فاعله ومد معوله والجملة صفة لليمين (قوله كنهنا) جمع مصدر منون وفيها بشد الباء معوله وفاعله محذوف أي كنهنا أي كلفظ الحاصل من جمع كنهنا وهو نياف فصيح القليل به لمفاعله هذا التفسير والنياف ما زاد على العقد الى العقد الثاني من نافع نياف اذا زاد فياؤه أصلية وقيل من نافع نياف فاصلا نيوف فعل به كسب (قوله كالوسميت رجلا الخ) لا حاجة للتسمية (قوله ومثله أول وأوائل) فأصله أو أول يجعل ألف الجمع بين واو أول أبدلت الثانية همزة لما ذكر وأصله الاصيل وواو اول بثلاث واوات كما أن أصل أول وول أبدلت الاولى همزة لمساكني قريبا ووزنهم نحو أوائل ونياف فاعله انما هو وزن عروضي أما الصري في فوزن نياف فيقال بزيادة الياء أوائل فاعله ووزن زوايا فاعله وهراو فاعله لمساكني (قوله وافتح ورد) تنازع في الهمزة أي افتح الهمزة ورد بها الخ وهذا كالأستدراك على قوله همز اري في مثل كالفلا نـ وقوله كذلك ثاني الخ أي ان المد الزائد وثاني اليمين انما يدلان همزة في الجمع وتبقى بحالها في صحيح اللام والاقبلت تلك الهمزة المبدلة ياء أو واو اعلى لمساكني قال في الهمز للعهد الذي كرى أي الهمزة المبدل كما علمت فخرج به الهمز الاصل في المفرد فانه يسلم في الجمع كراهة ومما يكسر الهمزة منونة يكون لفظا واعلا لا وأصل امرأة مرة بفتح الياء من الروبة فقامت أنفها وشذمرا يا كهذا يا سألوا بالاصل مسالك العارض كما شذعكس في قول بعضهم اللهم اغفر لي خطيئتي يومئذ (قوله جعل) أي همز الجمع المبدل من مد المفرد وثاني لينية (قوله وهمز) من معول ثان لرذو أول الواو من مفعوله الاول والاشد نائب فاعل ووفي وعوا القوة ما بين غناني عشرة سنة الى ثلاثين وعن ابن عباس في قوله تعالى حتى اذا بلغ أشده انه ثلاث وثلاثون سنة وهذا تفسيره باعتباره غايته وأما قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده فغناه حتى يحتمل وهو تفسيره باعتباره مبتداه لانه عبارة عن شدة الانسان وقوته واشتغال حارته وهذا يكون من البلوغ الى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة وقد نضم اسم مفرد ككأنك بعد الهمزة وضم النون وهو الرصاص المذاب وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه وقيل جمع شدة كنعمة وأنعم أو شديا لكسر كسر وأصر أو شد ككأب وكأب اهـ من البياض وغيره (قوله اذا اعتلت لام الخ) بأن كانت ياء أو واو أو همزة لأن المصنف أدرجها هنا في حروف العلة اما الشبه هاهنا أو لكونها منها عند الفارسي فالامه همزة من النوع الاول كخطيئة وخطايا وكذا برية وبرايا لانه من بر أي عني خلق الا ان همزة برية أبدلت ياء وأدغمت في الياء تخفيفا ولا ملامية كضية وقضيا وهدية وهذا ما لا ملامية واولم تسلم في المفرد ككمطية ومطايانا لانه من المطا وهو الظاهر فأصلها مطيوة فعلى ما كسبته والسالمه كهراوة وهراوى وأما النوع الثاني فلم يعلوه الاعمال لامية كزواية وزوايا فاصل خطايا خطايا ياء مكسورة هي ياء خطيئة ثم همزة هي لامها فأبدلت الياء همزة كصنائف فصار خطايا ياء ياء أبدلت الثانية ياء نظيرها الهمزة مكسورة علة بقوله الا تى ما لم يكن لفظا اتم الخ ثم فحقت الاولى تخفيفا فقلبتم الياء انما التحرك ككاه او انفتاح ما قبلها فصار خطايا الهمزة بين الفين وهي تشبه الالف لقرب فخرجهما وهو أقصى الخلق من الجوف فخرج الالف فابدلت الهمزة

(ص)

كذلك ثاني اليمين كنهنا

مد مفاعله كنهنا

(ش) أي كذلك تبدل الهمزة

من ثاني حرفين لينين توسط بينهما

مدة مفاعله كالوسميت رجلا بتيق

ثم كسر ته فانك تقول نياف ببدال

الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة

ومثله أول وأوائل فلو توسط بينهما

مدة مفاعله لامتنع قلب الثاني

منهما همزة كطواويس ولهذا قيد

المصنف رحمه الله تعالى ذلك بعد

مفاعله (ص)

وافتح ورد الهمز يافيا على

لاما وفي مثل هراوة جعل

واو او همز أول الواو من رد

في بدء غير شبه ووفي الأشد

(ش) قد سبق انه يجب ابدال

المدة الزائدة في الواحدة همزة اذا

وقعت بعد ألف الجمع نحو صحينة

وصحائف وانه اذا توسط ألف مفاعله

بين حرفين لينين قلب الثاني منهما

همزة نحو نياف ونياف وكرهنا

انه اذا اعتلت لام أحد هذين

النوعين فانه يخفف ببدال كسر

الهمزة فتحة ثم ابدالها ياء فمثل

الاول قضية وقضيا وأصله قضائي

ببدال مدة الواحدة همزة كما فعل

في صحينة وصحائف

بأن كراهة توالي ثلاث ألفات وتنفصل بين ألفين قصار خطايا بعد خمسة أعمال ومثلها سواء برأيا
وأصل مطايا طاي ياء هي ياء فعيلة وواو وهي لامها قلبت الواو ياء لتطرفها اثر كسرة كافى الغازى
والداعى قصار مطاي ياء من ابتدأت الاولى همزة كصنائف الى آخر ما مر ففيه خمسة أعمال أيضا
وأما فى قضايا وهدايا فاربعة فقط بينهما الشرح لان لامها لا تحتاج الالقاء بها انفا فقط (قوله
فابدلوا كسرة الهمزة فتحة) أى تخفيفا لتقل الكلمة بكونها جعلا ومتناهيها واللام معتلة بعد
كسرة على همزة عارضة (قوله فصارت قضاء) أى همزة بين ألفين (قوله وأصله زواى) أى أصله
الناسى كما يفيد قوله بابدال الخ وأصله الاول زواوى يواوين الاولى بدل ألف زواوية لما مر فى قوله
والالف الثانى المزدي يجعل واوا والباءية هي واو زواوية وبينهما ألف التفسير فقلب الثانية همزة
على حذيانف فصارت كافى الشرح (قوله فصارت زواا) أى همزة بين ألفين (قوله اذالم تكن اللام
الخ) أى بأن كانت ياء أو همزة أو واو الم تسلم فى المنرد وقد علمت امثلتها (قوله نحو هراوة) بكسر
الهاء هي العصا انضمت والجمع بفتح الهاء (قوله وأصلها هراوا الخ) أى بعد قلب ألف هراوة همزة
فى الجمع كقلادة وقلايد وظاهر كلامه ان الواو قلبت ألفا من أول الامر لكن مقتضى القياس قلبها
اولا ياء لتطرفها اثر كسرة ثم فتحة الهمزة فقلب الياء الف الخ ففيه خمسة أعمال كطايا كافى
التصريح وغيره (قوله يجب رد أول الواو من الخ) اعلم ان الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبا فى
أربع مسائل ذكرها المصنف وهي تطرفها بعد ألف زائدة وفى فاعل ما أعلن عينا وفى جمع ما نالته
مدزائد وجمع ما نالته لبيان وقد علمتها وهذمه مسألة خامسة تختص بها الواو عن الياء
وانما لم يقدمها على قوله واقترح رد الخ الذى هو فى ابدال الواو والياء من الهمزة لتعلق هذا
بالمائة والرابعة وبقيت تبدل منه الهمزة وجوبا بالالف فى نحو جراء وفى جمع نحو قلادة وتبدل
جوازا من الواو المضموه ضملا لازما مصدره كانت كالجوه وفى وجوه أولا كدورهمزة بعد الدال
فى أدور جمع دار ومن المكسورة بشرط تصدرا كاشاح وافادة واسادة فى وشاح وفادة وسادة
وقرى من اعاء أخيه ولا تبدل من المنفوحة الا شذوذا كاعاء علماء أصله وسما من الوسادة
وكاحدى العدد اصله وحده من الوحدة وتبدل من الياء جوارا فى نحو رابى وغافى نسبة الى راية
ونجاية أصله رابى وغايبى ثلاث ياء آتت تخفف بابدال الاولى همزة واما ابدال الهام من غير ذلك فشاذا
أو قليل (قوله المتصدرين) خرج هو وى ونوى ونوى نسبة الى هو وى ونوى (قوله ما لم تكن الثانية بدلا
الخ) اعلم ان الشرط كون الواو الثانية ليست مدة عارضة بأن تكون مدة أصلية أى غير مبدلة من
شئ كاولى اتى الاول أصلها وولى بضم فسكون أو لم تكن مدة أصلا بأن لم تكن بعد ضم سواء
تحركت كواو اصل المذكور وكول بضم ففتح جمع أولى أصله وول يواوين أو سكنت بعد ضم
كول بفتح فسكون أصله وول بثلاث واوات فكل ذلك يجب فيه الابدال أما مع المدة العارضة
فلا يجب بل يجوز سواء كانت بدلا من ألف فاعل كوفى وووفى فيجوز أو وفى وأورى بالهمزة ومن
همزة كوفى مخفف اللوى بضم الواو وسكون الهمزة وهي اتى الاول من وال اذ ارجع فيجوز
أولى أو من غيرهما كما فصله الاشعرون اذ علمت ذلك ففى قصر الشارح عدم الوجوب على المبدلة
من ألف فاعل تبعان ظاهرا المتن قصور مع انه يمكن تصحيح المتن بأنه أراد بشبهه وفى ما نالته مدة
عارضة (قوله من ألف فاعل) بفتح العين فعل ماض من المتاعلة كوفى وووفى (قوله والاصل
وواصل) أى يواوين الاولى فاء الكلمة والثانية مبدلة من ألف واصله كالف حائض فى حوائض
فهى وان كانت عارضة لكن ليست مدة فلذلك وجب قلب الاولى همزة ومثله فى ذلك اواق جمع
واقية فأصله وواق (قوله لم يحز الابدال) فى نسخ لم يجب وهو الصواب الذى فى التوضيح وغيره

فابدلوا كسرة الهمزة فتحة خمينة
تحركت الياء وانفتح ما قبلها
فانقلب الفاقصارت قضاء فابدلت
الهمزة ياء فصارت قضايا ومثال
الثانى زاوية وزوايا وأصله زواى
يابدال الواو الواقعة بعد ألف الجمع
همزة كنيف ونياثف فقلبوا
كسرة الهمزة فتحة خمينة فقلب
الياء الف التحركها وانفتح ما قبلها
فصار زواا ثم قلبوا الهمزة ياء
فصار زوايا وأشار بقوله وفى مثل
هراوة جعل واوا الى انه انما تبدل
الهمزة ياء اذالم تكن اللام واوا
سملت فى المنرد كما سملت فان كانت
اللام واوا سملت فى المنرد لم تقلب
الهمزة ياء بل تقلب واو الياء كل
الجمع واحده وذلك حيث وقعت
الواو رابعة بعد ألف وذلك نحو
قولهم هراوة وهراوى وأصلها
هراوا كصنائف فقلب كسرة
الهمزة فتحة وقلب الواو ألفا
لتحركها وانفتح ما قبلها فصارت هراوا
ثم قلبوا الهمزة واو فصارت هراوى
وأشار بقوله وهمز اول الواو من
رد الى انه يجب رد أول الواو من
المتصدرين همزة ما لم تكن الثانية
بدلا من ألف فاعل نحو واصل فى
جمع واصله والاصل وواصل
يواوين الاولى فاء الكلمة والثانية
بدلا من ألف فاعله فان كانت
الثانية بدلا من الف فاعل لم يجب
الابدال نحو ووفى وووفى أصله
وافى وووفى فلما نالته لئلا يعول احتج
الى ضم ما قبل الف فابدلت
الف واوا

ومفهومة الجواز وبه صرح الأشعري في كل ما مدته عارضة ولا يردان المتن يوهم عدم الجواز في شبه ووفي لأنه لا يوهم ذلك إلا أن جعل رد في كلامه مجعولا فإن جعل أمرا أو الأصل فيه الوجوب كان مفهومة أنه لا يجب في شبه ووفي كما قاله الشرح في صدق الجواز نسيم (قوله واتن) أي عند الابتداء به لأن همزة الوصل فتسقط درجاءه وفتح الفوقية وكسر الميم فعمل أمر كما يشهد به رسمه بالياء ككسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضيا مجعولا كما قيل لرسم بالواو اضم همزة وأشار بذلك إلى أن همزة الوصل كالقطع (قوله ان يفتح) نائب فاعله يعود على ثاني الهمزة من مطلقا وكذا الضمير في قلب وينقلب لكن بعد تقييده بالفتح وقوله ذوالكسر مبتدأ أخبره كذا ومطلقا حال أي سواء كان اثر فتح أو ضم أو كسر (قوله وما يضم) مفعول أول لا صرعي أي اجعل واوا مفعوله الثاني (قوله ما لم يكن) اسمها ضمير يعود لثاني الهمزة من في البيت الأول وجعله أم خبرها ولفظا مفعول أتم (قوله فذلك) أي ثاني الهمزة من الذي أتم لفظا جايئا مطلقا أي سواء كان مضموما أو مفتوحا أو مكسورا وسواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر أو سكون وجا بالقصر على لغة (قوله وأوم) مبتدأ أخبره جلة أم بمعنى أقصد وجهين مفعوله وهذا تقييد لبعض ما تقدم أي أنما يجب ابدال ثاني الهمزة من المتحركين المستفاد من قوله ان يفتح اثر ضم الخ في غير نحو أوم مما أول همزة للمضارعة أما هو فقيه الوجهان (قوله اذا اجتمع في كلمة) خرج به نحو أثبت لأن همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلا يجب فيه ابدال بل يجوز تحققة هما (قوله ان لم يكونا في موضع العين الخ) اعلم ان للهمزة في كلمة ثلاثة أحوال ان تتحرك الأولى وتسكن الثانية وعكسه وان يتحركا معا أما سكونهما معا فتعذر فان سكنت الثانية فقط أبدلت من جنس ما قبلها كذا كر بقوله ومدا ابدال الخ وان سكنت الأولى فقط فان كانتا في موضع العين أدغم كسأل صيغة مع الغة من السؤال ورأس نسبة ليسع الرأس ولم يذكر المصنف هذا لأنه لا ابدال فيه وفي موضع اللام أبدلت الثانية بياء وكذا ان تحركا معا فبه كذا كر بقوله ما لم يكن نفاذا أتم الخ فالطريقة تبدل بياء مطلقا وصورها اثنا عشر من ضرب أربعة الأولى في ثلاثة الثانية وان تحركا معا في غير موضع اللام فصورها تسع من ضرب ثلاث الأولى في ثلاث الثانية ذكرها بقوله ان يفتح الخ فتبدل واوا في خمسة وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضموه مطلقا وتبدل بياء في الأربعة الباقية وهي المفتوحة بعد كسر والمكسورة مطلقا وكل ذلك في المتن (قوله أبدلت الثانية ألقا) أي وجوبا ولو كانت الأولى للمضارعة نحو أكل وآمن ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرني اذا حضرت ان أترنم ياشري وعوام المحدثين يحرفونه فيشدن التاء بلامد وبعضهم يحقق الهمزة في كلاهما الخ لأنه مضارع من الأزار ووزنه افتعل كاستلم فالهمزة الأولى للمضارعة والثانية فاء السكامة ولا يجوز ابدال الثانية تاء ولا تحققة هما في مثل ذلك لكن حكى الزمخشري عن العرب اترز بالادغام فيكون معا عياص كما سيأتي في قوله وشد في ذي الهمزة نحو واتكلا وقد مثل به الشرح هناك (قوله والأصل آدم) أي أصل الجمع آدم به من تين فاللف التمسك بربأبدلت الثانية واوا لفتحها اثر فتح وليست الواو بدلا من ألف المشرق خلا لما زنى لان ألفه لم توجد في الجمع اذا انقضت قلب همزة المفرد ألفا وهو سكونها اثر فتح يزول في الجمع وكذا في التصغير ولو بنيت أفعل التفضيل من أن قلت زيدا أو من عمرو وأصله أن أن كرم نقلت فتحة التون للهمزة وأدغم ثم قلبت الهمزة واوا عند الجهور والممازني يقلبها بياء (قوله نحو أومير) في نسخة أو يدغم تصغير آدم في رادبه الوصف من الأدمة بضم الهمزة وهي لون السمرة لا اسم النبي أي البشر لان الاسماء المعظمة لا تصغر ولا اسم شخص غيره لأنه أعجمي كافي الكشف فلا يعرف له اشتقاق يرد

(ص)

ومدا ابدال ثاني الهمزة من
كلمة ان يسكن كما ثروا تين
ان يفتح اثر ضم أو فتح قلب
واوا بياء اثر كسر ينقلب
ذوالكسر مطلقا كذا وما يضم
واوا صر ما لم يكن لفظا اتم
فذلك بياء مطلقا جايئا وم
ونحوه وجهين في ثانيه اتم
(ش) اذا اجتمع في كلمة همزتان
وجب التخفيف ان لم يكونا في موضع
العين نحو ساءل وراءس ثم ان
تحركتا أو لا هما وسكنت الثانية
وجب ابدال الثانية مدة تجانس
حركة الأولى فان كانت حركتها
فتحة أبدلت الثانية الفتحوا أثرت
وان كانت ضمة أبدلت واوا نحو
أو ثرت وان كانت كسرة أبدلت بياء
نحو اثار وهذا هو المراد بقوله
ومدا ابدال البيت وان تحركت
ثانيتها فان كانت حركتها فتحة
وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة قلبت
واوا فالأول نحو واوادم جمع آدم
والأصل آدم والثاني نحو أو وير
تصغير أمر وهذا هو المراد بقوله
ان يفتح اثر ضم * أو فتح قلب واوا
وان كانت حركة ما قبلها كسرة
قلب بياء

نحو ايم وهو مثال اصبع من ام واصله ائم فتقلت حركة الميم الاولى الى الهمزة الى قبلها وادغمت الميم في الميم فصارت ام فتقلت الهمزة الثانية باء فصارت ايم وهذا هو المراد بقوله (١٩٨) وباء اثر كسر ينقلب وأشار بقوله ذوالكسر مطلقا كذا الى ان الهمزة الثانية اذا كانت مكسورة تنقلب بياء مطلقا

اليه في التصغير لكن قال في المفصل انه عربي على وزن أفعل من الادمة (قوله نحو ايم) بكسر الهمزة وفتح اليا وشد الميم (قوله مثال اصبع) بكسر الهمزة وفتح ايماء احدى لغات العشرة من ضرب ثلث همزة في ثلث بائه والعاشرة كعصفور (قوله من ام) أي صار اماما أو بمعنى قصد (قوله واصله ائم) بهمزتين مكسورة فساكة وفتح الميم الاولى (قوله فتقلت حركة الميم الخ) أي لم تكن من ادغامها في الثانية (قوله فصارت ام) أي بكسر ففتح فشد الميم (قوله واصله ائم) أي بفتح فكسر فشد النون واصله الاول ائن كما ضرب نقلت كسرة النون الاولى الى الهمزة وادغمت وقوله وقد تحققت بقا في أي لانه من نحو اوم والاتي (قوله الافي ائمة) أي جمع امام واصله ائمة كسلاح وأسلحة نقلت كسرة الميم الى الهمزة لولا ادغام فصارت ائمة بفتح فكسر فشد الميم فتبدل الثانية بياء وانما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل ألفها من جنس حركة ما قبلها كما فعل بانية جمع انا لوجود الميمين المتقربين للادغام بعد هاءنا فتقل حركة أو لا هاء الهمزة لولا اتصاله لان اعتناءهم به أشد من الاعلال وكذا يقل فيما مر من ائن وأأم (قوله فانه جاءت بالابدال والتصحیح) عبارة التوضيح وذلك واجب يعني ابدال المكسورة بفتح بياء وأما قراءة ابن عامر والكوفي في ائمة بالتحقيق فمما لو وقف عند ولا يتجاوز اه فتدبر (قوله والثاني) أي ما كسرة همزته الثانية مع كسر الاولى نحو ايم بكسر الهمزة والياء وشد الميم وقوله مثال اصبع أي بكسرتين (قوله والثالث) أي ما كسرت همزته الثانية مع ضم الاولى (قوله والاصل اونن) أي بهمزة مضمومة فسا كنة فنونين أو لا هاء مكسورة واصله الاول ائن ثلاث همزات الاولى للمضاربة مضمومة لان ماضيه رباعي متعدي الهمزة ككرم والثانية مفتوحة لانهم همزة النقل التي دخلت على الماضي كهمزة كرم والثالثة فاء الكلمة ساكنة فحذفت الثانية لاجتماعها مع همزة المضاربة كما سيأتي في قوله وحذف همز أفعل استقر الخ فصارت ائن بالضم ككرم (قوله مضارع ائنته) أي بوزن أكرمه بهمزة مفتوحة فألف متقلبة عن همزة ساكنة فنونين بلا ادغام لاجل تاء الضمير ولذا لم تنقل فتحة النون الى الهمزة الساكنة بل قبلت الفاقولم تتصل به لتاء لوجب ان يقال اون والاصل ائن كما كرم فنقل فتحة النون الاولى الى الهمزة اسسا كنة لاجل الادغام فتقلب الهمزة ووافقتها بعدمه فتوحة (قوله فدخله) أي المضارع (قوله نحو اوب) بفتح الهمزة وضم الواو وشد الموحدة جمع أب بفتح الهمزة وشد الموحدة وهو المرعى وقيل الفاكهة اليابسة (قوله لانه أفعل) أي بوزن أفعل كأفلس من جوع القلة (قوله والثاني اوم) أي بكسر الهمزة وضم الواو وشد الميم مثال اصبع بكسر ثم ضم فاصله ايم فعمل به مام (قوله مثال ابل) أي بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة وهو خصوص النقل أي شجر الدوم (قوله الى ان الهمزة الخ) الاولى حذف قوله المضمومة لانه اذا كانت المضمومة تبدل بياء متطرفة ولو كانت بعد ضم قبل الال بالمكسورة أو المفتوحة فاسم يكن في المتن راجع لثاني الهمزين كما مر لا ياضم والامثلة التي ذكرها الشارح للمضمومة تصلح للمكسورة والمفتوحة بحسب الاعراب (قوله زبرج) بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء هو الذهب والزيئة كما مر (قوله كالمفوض) أي فيعمل كفاض (قوله برثن) بضم فكسرت فضم (قوله ثم تقلب الضمة الخ) أي لما سببه الياء فيصير مفتوحا كالفاضي فتسكن الياء تحقيقا ثم تحذف للساكنين

اذا كانت مكسورة تنقلب بياء مطلقا اي سواء كانت التي قبلها مفتوحة او مكسورة أو مضمومة فالاول نحو اين مضارع ان واصله ائن تخففت بابدال الثانية من جنس حركتها فصارت اين وقد تحققت نحو ائن بهمزتين ولم تعامل بهذه المعاملة في غير الفعل الا في ائمة فانه جاءت بالابدال والتصحیح والثاني نحو ايم مثال اصبع من ام واصله ائم فتقلت حركة الميم الاولى الى الهمزة الثانية وادغمت الميم في الميم فصارت ايم تخففت الهمزة الثانية بابدالها من جنس حركتها فصارت ايم والثالث نحو اين والاصل اونن لانه مضارع آنته اي جعلته يئن فدخله النقل والادغام ثم خفف بابدال ثاني همزته من جنس حركتها فصارت اين وأشار بقوله وما يضيهم وارا أسير الى انه اذا كانت الهمزة الثانية مضمومة قلبت واوا سواء انتهت الاولى أو انكسرت أو انضمت فالاول نحو اوب جمع أب وهو المرعى أصله أأب لانه أفعل فتقلت حركة عينه الى فائه ثم ادغم فصارت أب ثم خففت ثانية الهمزتين بابدالها من جنس حركتها فصارت اوب والثاني نحو اوم مثال اصبع من ام والثالث نحو اوم مثال ابل من ام وأشار بقوله مالم يكن لنظا ائم فذا لياء مطلقا جاء الى ان الهمزة الثانية المضمومة انما تصير واوا اذا لم تسكن

طرفا فان كانت طرفا صيرت بياء مطلقا سواء انضمت الاولى أو انكسرت أو انضمت أو سكنت فتقول في مثال جعفر من (قوله) قرأ قرأ ائم تقلب الهمزة بياء فيصير قرأ أي فحركات الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفاء فيصير قرأ أو تقول في مثال زبرج من قرأ قرأ ائم تقلب الهمزة بياء فيصير قرأ كالمفوض وتقول في مثال برثن من قرأ قرأ ائم تقلب الضمة التي على الهمزة الاولى كسرة فيصير قرأ

(قوله مثل المولى) أى يضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى بمعنى حلف قاله القرني الذي على مثاله منقوص أيضا كالاول وترك الشارح مثال ما اذا كانت الاولى ساكنة وهوان تبني من قرأ مثال قطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب كما مر فقول قرأى بكسر ففتح فهمزة ساكنة قيامه متحرك ككسب الاعراب والاصل قرأهم - مزنيين ساكنة فحركة ابدلت الثانية ياء وسلت لسكون ما قبلها فكملة أمثلة الهـ همزة المتطرفة وهى اثنا عشر كما مر باعتبار حرركات الاعراب عليها لا خصوص الضم كما اقتصر عليه الشارح (قوله وجهان) أى تشبيه الهـ همزة المتكلم بهمـ همزة الاستفهام في نحو أنت وأأذرتهم بحاجم الدلالة على معنى زائد على أصل الكلمة وأيضا فباقي أحرف المضارعة يجوز في الهـ همزة بعدها وجهان كما في يؤمن من الايمان ويؤمن من التامين فيجوز التحقيق والابدال واواسا كمنة في الاول مفتوحة في الثاني فكذلك بعد الهـ همزة (قوله والتحقيق) بقافين وكذا قوله حققت (قوله وكسرت ثانياً) سكنت الشارح عما اذا فتحت نحو أول مضارع أللت اسنانه اذا فسدت ونحو أو من مضارع من التامين ولم أر من ذكرها بالخصوص لكن يشملها قول التوضيح والاشموني وأوم ونحوه مما أول هـ همزة للمضارعة يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التعديل المتقدم فيتمضي ذلك جواز تحقيقها وابدالها واو القولة ان يفتح ان يرضم او فتح قلب واو ايقال اول واو تن وقول الشارح وانفتح ما قبلها لم يذكروا موضع ولا الـ اشموني فتدبر (قوله وباء) مفعول ثان لا قلب وأنفـ مفعول أول وكسر امفعول تلا الواقع صفة لالفـ وهذا شروع في ابدال الباء من اختيها الالفـ واو او فتبدل من الالفـ في مسئلةين ذكرهما المتن ومن الواو في عشر مسائل كما في التوضيح منها في قوله بواو افعال الى قوله كلفطيان الخ أربعة وفي قوله بالعكس جالام فعلى وصفا واحدة وفي قوله ان يسكن السابق الخ واحدة وفي قوله وصح المفعول من نحو وعدا الى آخر الفصل ثلاث فبالجمله تسع وترتد واحدة وهى ان تلى كسرة وهى ساكنة غير مدغمه كيزان ومقات أصلها ما موزان وموقات لانهم من الوزن والوقت وانما قلبت في ذلك لثقل الخروج من الكسر الى الواو وما قبلها بيا في اجر وادل جعي جرود وفليس زائد على ما ذكر بل يشمله قوله في آخر لان أصلها ما اجر ووادلو كافلس قلبت الضمة قبلها كسرة لانه ليس في العربية اسم معرب بالحركة آخره واو قبلها ضمة فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلب بيا فان قلت لم تلب الضمة فتحة توصلا في قلب الواو ألفا قلت والله اعلم لثلاث يخرج من باب المنقوص الى المقصور فتدبر (قوله بواوذا) أى القلب الى الباء الكسر ما قبلها وفي آخر صفة الواو فصل بينهم ما لم يبدأ في الضرورة أو ظرف اغوصت على بيا فاعلا وقوله او قبل الخ عطف على محل في آخر وزيداني فعلا ن عطف على نا وهذا كله هو المسئلة الاولى لان العلة في الجميع تطرف الواو حقيقة أو تقدير اثر كسرة وقوله في مصدر المعتل مسئلة ثانية وقوله وجمع ذى عين الخ ثالثة وقوله الواو والاما الخ رابعة (قوله ذا ايضا) أى قلب الواو بيا لكسر ما قبلها وأوه في مصدر المعتل أى الفعل المعتل والاولى المعلى ليقيد اشتراط تغيير عين الفعل لان المعتل ما فيه حرف علة وان لم يغير والمعل هو المغير (قوله والفعل) بكسر ففتح منه أى من مصدر المعتل يعنى اذا كان ذلك المصدر على فعل صحيح غالبا (قوله أو بعد بيا تصغير) هذا الثانى دخل في المتن استطرادا والمقصود التنبيه على الاول فقط لان اجتماع الواو والياء سيأتى بيانه ولا يختص بالآخر فلو قال

بأثر يا تصغيراً وكسر الف * ثقل بيا والواو ان كسر اردف

في آخر او قبل الخ لوافق مقصوده أشموني (قوله او وقعت قبل ثاء التأنيث الخ) أى لان كلامنا التاء وزيداني فعلا ن كلمة تامدة فالواقع قبلها آخر تقدير لانهم ما في ثمة الانفصال وليس المراد بفعالان

مثل المولى وأشار بقوله وأوم ونحوه وجهين في ثابته أم الى انه اذا انضمت الهـ همزة الثانية وانفتح ما قبلها وكانت الهـ همزة الاولى للمتكلم جازلت في الثانية وجهان الابدال والتحقيق وذلك نحو أو من مضارع ام فان شئت ابدلت فقلت اوم وان شئت حققت فقلت اوم وكذا ما كن نحو اوم في كونه اولى همزته للمتكلم وكسرت ثانياً كما يجوز في الثانية منه ما الابدال والتحقيق نحو أنت مضارع ان فان شئت ابدلت فقلت ابن وان شئت حققت فقلت أنت (ص)

وباء اقلب الفـ كسر اتلا

أوباء تصغير بواو اذا فعلا

في آخر او قبل ثاء التأنيث او

زيادتي فعلا ن ذا بيا راء او

في مصدر المعتل عين او الفعل

منه صحيح غالباً نحو الخول

(س) اذا وقعت الالف بعد كسرة

وجب قلبها بيا كقولك في جمع مصباح

ودينار مصابيح ودنانير وكذلك

اذا وقعت قبلها بيا التصغير كقولك

في غزال غزير وفي قذال قذيل

وأشار بقوله بواو اذا فعلا في آخر

الى آخر البيت الى ان الواو تقلب

أيضاً اذا تطرفت بعد كسرة أو

بعد بيا تصغيراً ووقعت قبل ثاء

التأنيث او قبل زيادتي فعلا ن

مكسوراً ما قبلها فالاول نحو زنى وقوى وأضلها مارضو وقوى لانهما من الرضوان والقوة فقلبت الواو ياء والثاني نحو حرى تصغير حر وأصله جر يوفاجحة عت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والثالث نحو شجيرة وهي اسم فاعل لامؤنث وكذا شجيرة مصغرة وأصله شجيرة من الشجور والرابع نحو غزيان وهو مثال ضربان من الغزو وأشار بقولهذا أبصاراً وفي مصدر المعتل عينا الى ان الواو تقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كل فعل اعتلت عينه نحو صام صياماً وقام قياماً والاصل صوام وقوام فاعلت الواو في المصدر جلاله على فعله فلا جعلت الواو في الفعل لم تعتل في المصدر نحو لاو لاو اذا جاور جواراً وكذلك تصح اذا لم يكن بعدها ألف وان اعتلت في الفعل بعدها نحو حال حولاً (ص)

وجع ندى عين اعل أو سكن فاحكم هذا الاعلال فيه حيث عن (ش) أى متى وقعت الواو عين جمع وأعلت في واحدة أو سكنت وجب قلم ياء ان انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف نحو ديار وثياب اصلهما دوار وثواب فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها وحجى الألف بعدها مع كونها في الواحد امامة كذا أو شبهة بالمعتل في كونه حرفاين ساكناً كسوب (ص)

وصحوا فعمله وفي فعل وجهان والاعلال أولى كالخيل (ش) اذا وقعت الواو عين جمع مكسوراً ما قبلها واعتلت في واحدة أو سكنت ولم يقع بعدها ألف

خصوص هذه الهيئة فان الواو لا تقلب ياء في إعلان ساكن العين بل في مكسورها تقع اثر كسرة كما مثله الشارح وانما هو تمثيل لموضع الزيادةين ولذا قال الموضح او قبل الالف والنون الزائدتين (قوله مكسوراً ما قبلها) أى أو بعد ياء التصغير لان قلب الواو ياء مع التاء والالف والنون لا يختص بتلوها كسرة بل يشمل تاليها التصغير كما يشمله كلام المصنف وسيمثله الشارح بقوله وكذا شجيرة مصغرة ومثال الثاني مالو صغر غزيان فيكون حكمه كذلك (قوله فقلبت الواو ياء) أى لان حق الواو الساكن بعد كسرة قلبها ياء كما في ميزان الحار وهي بالتأخير متعوضة بالسكون الوقف فقلبت ياء ولو في حال تحررها واصل الالف وقع السكون ومن ثم لم يتأثر بكسر ما قبلها متحركة في غير الآخر كعوض وعوج الا اذا كان مع الكسرة ما يعضدها كاعلالها في فعل اصدرا ومفرد الجمع كما سأتى في صيام وديار ولا فرق بين كونها في آخر اسم كالغازي والداغى أو فعل معلوم كامله أو مجهول كعفا ودعا ولا بين كون الكسرة أصلية كما ذكر أو محولة عن النضة كما مر في ادل (قوله تصغير جرو) بتثنية الجيم) والكسرة أقصر ولد الكسب والسبع ويطلق على الصغير مطلقاً (قوله والثالث شجيرة) أى يفتح فكسر فياء مخففة وأصله شجيرة من الشجور وهو الهسم والحزن (قوله غزيان) أى يفتح فكسر والالف والنون زائدان كما في قطران لالتئمة اه صبان (قوله مثال ضربان) أى يفتح المجمة وكسر الراء فتحية مثني ضرى وهو العرق الذى لا ينقطع دمه يقال ضرا العرق يضرب وضروا من ياب قعدا اذ نزل دمه كذا قيل وفيه انه حينئذ يكون بشد الياء كمفردة وأصله ضرب يوان بدليل ضروا قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء كنه لالكسر ما قبلها فالأظهر انه بالموحدة مع الظاء المشالة وهو الحيوان الذى مر ذكره ومع الضاد من الضرب (قوله في مصدر الخ) أى جلاله على فعله وجهه الشروط أربعة المصدرية وكسر ما قبلها كما هو موضوع المسئلة واعلال الفعل وان يكون بعدها الف كما يؤخذ من قوله والفعل منه صحيح فخرج غير المصدر كسوف والوساور ونحو راح رواحاً فلا تقلب في ذلك وان أعل الفعل اعدم حمله عليه في الاول وعدم كسر ما قبلها في الثاني ومختاراً الباقيين في الشارح (قوله اعتلت) الاولى أعلت لمأمر (قوله نحو صام صياماً) أى وانقاد انقياداً واعتماداً اعتماداً والاصل انقوداً واعتواداً فلا يختص بالمصدر الذى على فعال خلا فلما يؤهمه الشارح كشرح السكافية (قوله لو اذا) بكسر اللام مصدر لاو والقوم ملاوذة ولو اذا أى لاذ بعضهم ببعض (قوله وكذلك تصح اذا لم تكن الخ) أى غالباً كما في المتن ومن غير الغالب قراءة نافع وابن عامر في النساء لكم قما وارزقوهم وابن عامر بالمائدة قما للناس والاصل قوم ما قبلت الواو ياء لكسر ما قبلها مع اعلاها في الفعل (قوله فاحكم) الفاء في جواب أما مقدرة أى وأما جمع الخ كما في وربك فكبراً وهي زائدة وجع امامة بدأخبره بجله احكم الخ أو مفعول محذوف يفسره احكم على الاشتغال وخرج بالجمع المفرد فلا يعمل منه الا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار وخوان وهو سفرة الاكل (قوله واعتلت في واحدة) فيه ما مر وخرج به نحو طويل وطوال وشذ قوله

تبتلى ان انقما فذله * وان أعزاء الرجال طباها

والقما بالمد القصير قبل ومن الشاذ الصافات الجياد لسلامته في مفردة وهو جواد وقيل بل هو جمع جيد فهو قما يسي لاعلال المفرد اذا أصله جيوذ فعل به كسيد (قوله ان انكسر ما قبلها) خرج أصوات وأحواض وأتواب (قوله ووقع بعدها ألف) جعله الشارح شرطاً في كل من المعتلة في المفرد والساكنة أخذت من قوله وفي فعل وجهان الخ وقوله هذا الاعلال أى الذى في المصدر بشرطه السابق وهو وجود الالف كما مر لكن الصحيح ان المعتلة في المفرد تقلب في الجمع ياء وان لم يكن بعدها ألف بخلاف المصدر لانها في الجمع ضعفت باعلاها في المفرد وقرى من الظرف فسلطت الكسرة

وكان على فعله وجب تصحيحه نحو عود وعودة وكوز وكوزة وشذور وشذرة ومن ههنا يعلم انه انما عمل في الجمع اذا وقع بعدها ألف كما سبق
تقريره لانه حكم على فعله بوجوب التصحيح وعلى فعل بجواز التصحيح (٢٠١) والاعلال فالتصحيح نحو حاجة وحوج والاعلال نحو

قائمة وقيم ودية وديم والتصحيح فيها
قليل والاعلال غالب (ص)

والواو لا ما بعد فتح يا انقلب

كالمعطيان يرضيان ووجب

ابدال واو بعد ضم من ألف

ويا كوقن بذالها اعترف

(ش) اذا وقعت الواو طر فاربعة

فساعد ابعده ففتح قلبه ياء نحو

أعطيت أصله أعطوت لانه من عطا

يعطوا اذا تناول فقلبت الواو في

الماضي ياء جلا على المضارع نحو

يعطى كما جعل اسم المفعول نحو

معطيان على اسم الفاعل نحو

معطيان وكذلك يرضيان أصله

يرضوان لانه من الرضوان فقلبت

واوه بعد الفتحة ياء جلا لينة

المفعول على بناء الفاعل نحو

يرضيان وقوله ووجب ابدال واو

بعد ضم من ألف معناه انه يجب

أن يبدل من الالف واوا اذا وقعت

بعد ضمة كقولك في بايع بويح

وفي ضارب ضورب وقوله ويا كوقن

بذالها اعترف معناه ان الباء اذا

سكنت في مفرد بعد ضمة وجب ابدالها

واوا نحو موقن وموسر أصلهما

ميقن وميسر لانهم ما من أيقن وأيسر

فلو تحركت الياء لم تعمل نحو هيام

(ص) ويكسر المضموم في جمع كما

يقال هيهم عند جمع اهيما

(ش) يجمع فعلا وافعل على فعل

بضم الفاء وسكون العين كما سبق في

التكسير كهمز وجر وأجر وجر

فاذا اعتلت عين هذا النوع من

الجمع بالياء قلبت الضمة كسرة تصح

الياء نحو هيما وهيهم وبياض وبيض

ولم تقلب الياء واوا كما فعلوا في المفرد

كقوفن استثقالا لذلك في الجمع

عليها كحمله وحمل ودية وديم وشذ حاجة وحوج خلافا لما ساقى أما الساكنة في المفرد فلا يقوى
تسلط الكسرة عليها الا بالالف القرينة من الياء لانها ليست في الضعف كالمعتلة كسوط وسيط
وحوض وحياض فلو لم توجد الالف صحت نحو كوز وكوزة وبشمة أيضا كما في التسهيل صحة
اللام لتسليتها الى اعلاها مع اعلال العين ونذا صحت الواو في رواه وجواه بوزن عطا شجوى ريان
وجو والاصل رواى وجوا وقلبت اللام همزة لتطرفها اثر الفزائدة فسلمت العين واصل ريان
رويان فتخلص ان الشرط أربعة كون الواو في جمع صحيح اللام وقبلها كسرة واعلالها في المفرد
مطلقا أو سكوتها فيه مع وقوعها في الجمع قبل ألف (قوله وكان على فعله) لم يمثل لها الا بالساكنة
في المفرد (قوله وجب تصحيحها) أى لانه لما عدت الالف قل عمل اللسان خفت الواو بعد
الكسرة وانضم الى ذلك تصحيحها ببعدها من الطرف بسبب الياء وقوتها ببعدها مع اعلالها في المفرد
فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان واوه قرينة من الطرف ولم يمثلوه الا بالمعلة في المفرد فكان أولى
بالاعلال كما قاله المصنف وظاهره ان تصحيحه مطرد وليس كذلك بل هو شأن كاهم فلو قال

وفي فعل قد شد تصحيح فخم أن يعمل لوفى بالمراد أشبهوا (قوله وثيرة) بكسر المثلثة وفتح التثنية
وقياسه ثورة لكن سهله قصد الفرق بين جمع النور بمعنى القطعة من الأقط وبمعنى الحيوان حيث
جمعوا الاول على ثورة وقيس أصله ثياره كجارية فقلب الواو قيا على لاجل الالف ثم بقيت الياء بعد
حذفها تنبيه على الأصل (قوله نحو حاجة وحوج) قد علمت أنه شأن لا قليل والقياس صحيح لاعلالها
في المفرد (قوله والواو) مبتدأ أخبره انقلب وبعد فتح متعلق به ياء مفعوله ولا ما حال من الضمير فيه
العائد للواو وكذا كالمعطيان ليفيد اشتراط كونها اربعة فصاعدا أما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح
كعطوت وزكوت (قوله ووجب الخ) شروع في ابدال الواو من اختيم الالف والياء فقلب بدل من
الالف في موضع واحد ومن الياء في ست مسائل ستأتي كلها (قوله ويا) مبتدأ وكوقن صفتهم على
حذف مضاف وجهه اعترف خبره أى ويا كئنه كاهم موقن التي كانت فيه في أنهم في مفرد ساكنة
بعد ضمة في غير جمع اعترف الياء ابدال الحكم أى قلبه ياء فخرجت الياء المدغمة كحوض والمجركة كهيام
فلا يقلبان لتحصنهما بالادغام والحركة وكذا التي بعد غير ضمة كبسيع فلقنهما والتي في الجمع كما ساقى في
البيت بعده (قوله جلا على المضارع) أى فان الواو قلبت في مضارع الرباعي ياء لتطرفها اثر كسرة
وكذا في اسم فاعله فعمل عليها غيرهما جلا لفرع على أصله وقال سيبويه يوما للغيل لم اعل تغارينا
وتداعينا وأصله تغارونا وتداعونا مع أن مضارعه وهو تغارنى وتداعى لا كسر قبل آخر حتى يعمل
ويحمل عليه الماضي فأجابه بأن اعلال المضارع ثبت في تغارنى وتداعى المكسور ما قبل آخرهما
قبل مجيئ تاء التذاعل ثم استخفب معها كاستخفب مع الياء في نحو المعطاة فاعل تغارينا جلا عليه
(قوله اذا سكنت) أى وكانت غير مدغمة كما مر وقوله في مفرد أخذ من البيت بعده (قوله نحو هيما)
بالمكسر أى أهيهم (قوله استثقالا لذلك في الجمع) كلامه مع المتن كالفريح في اختصاص ذلك
التخفيف بالجمع وانما تبدل في المفرد واواسوا وقعت فاء كقوفن وهو اتفاق أو عيناً كان تبدل من
البياض اسم المفرد اعلى مثال بردقة قول بوض والاصل بيض بضم فسكون وهو مذهب الاخفش
وقال سيبويه يفي هذا بوجوب قلب الضمة كسرة لتصح الياء كالجمع فقول بيض بالكسر كما فعل
مثله في مبيع فان أصله مبيعوع نقلت ضمة الياء الياء وحذفت واو مفعول فصار مبيع فبكسرت
الضمة لتصح الياء كما ساقى ولذلك كان ذلك عندهم مجتمعا ان أصله فعل وان أصل معيشة مفعلة
بالضم أو الكسر فيها وعند الاخفش يتعين فيها الكسر اذ لو كانا بالضم لقليل دوك ومعوشة

(قوله وواو اثر الضم الخ) هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واو الضم ما قبلها وتقدم واحدة في قوله وواو كوقن وسيأتي واحدة في قوله وان تكن عين الخ وواحدة في قوله من لام فعلى الخ والسبب في جميعها ضم ما قبلها الا في الاخير كما سيأتي (قوله أو من قبل تا) أي أو التي لام اسم من قبل تا التأنيث أو زيادة في إعلان وانما اشترط ذلك في الاسم ولم يشترط في الفعل شي لأنه لو أبدلت في الاسم بدون ما ذكر لزمت كون آخر الاسم المعرب واو بعد ضمة لازمة وهو ممنوع في العربية فاذا بنيت من روى اسما كعضد لا تقل فيه رموز ذلك بل تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول رم كشج لأنه منقوص أمامع التاء فالواو غير آخر ولذا يشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة كما يفيد قوله كما بان الخ بخلاف العارضة على بنية المذكر فلا تبدل معها الياء واو الا في نية الانفصال فاقبلها آخر بل تكسر الضمة لتصبح الياء كتواني توائية فان أصله تواني بضم النون كتكاسلا كسرت النون لما حروا واستحب ذلك مع انها لعروضة أفادته في التوضيح ويؤخذ منه تقييد الالف والنون بما بنيت الكلمة عليهم كما يفيد قوله المتن كذا اذا كسبعا ن صيره (قوله كما بان) أي كك شخص بان من روى كلمة كدة كدة بفتح الميم وضم الدال وأضاف التاء للباقي للملازمة لانه المتكلم بها (قوله كذا اذا الخ) أي كذا ترد الياء اثر الضم واو اذا صير الشخص الباقي البناء الذي من روى كسبعا ن بفتح السين المهملة وضم الواو وحدة اسم موضع ونونه امام مفتوحة على لغة من يجري المثني المسمى به كسبان في منعه الصرف للعلمية والزيادة أو مذكورة على لغة من يلزمه الالف ولو سمي به صبان (قوله كذا الرجل) أي عند التعجب من قضائه فاعني ما أقضاه وأصله قضى لانه من قضيت (قوله اسما كسبعا ن) أي اسما مفردا مواز بالذات فتقول رموان وأصله رميان فقلت الياء واو الضم ما قبلها لان الالف والنون اللازمتان ليسا بأضعف من التاء اللازمة في تخصيص الواو من الطرف حتى لا يلحقها الاعلال لكن استشكله الموضع بان ما قبلها أعطى حكم الآخر المحض في نحو غزيان من الغرو حتى قلت الواو ياء كما هو فكان مقتضاها قلب الضمة هنا كسرة لتسلم الياء فتدبر (قوله اذا وقعت الياء) أي المضموم ما قبلها عين الصفة الخ اعلم ان فعلى بالضم ان كان اسما محضاً وصفة جارية تجرى الاسماء وجب قلب الياء فيها واو الضمة قبلها فالاول كطوبى مضدرا لطاب أو اسم الشجرة في الجنة وأصلها طيبى لانها من طاب بطيب والثاني كطوبى وكوسى وخورى بالمججمة والراء اسماء تفضيل مؤنثات أطيب وأكيس وأخير فأصلها طيبى وخبرى وكيسى من الكيس بفتحين وهو القطن والدليل على جريان هذه الصفات مجرى الاسماء الاؤها العوامل وعدم جريانها على موصوف وأن أفعال التفضيل يجمع على أفعال كالاسم المحض فيقال أفضل وافاضل كما يقال في أفصل اسم الرعدة أفا كل فدل على انه جار مجرى الاسماء فان كانت فعلى صفة محضة أي جارية على موصوف ولو مقدار وجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء فراقين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا صفة ضيزى أي جائرة ومشية حيكي بالحاء المهملة ثم كاف أي يتجول فيها المستبكان كالحائك فاصلها ضيزى وحيكي بالضم اذا علمت ذلك فكلام الساطم مخالف للنحوين لان مراده بفعل وصف ما جرى مجرى الاسماء كاطوبى والكوسى وجوز فيه القلب وعدمه ونص على انه مامسوعان مع ان النحويين جزموا في هذا النوع بوجوب القلب كالاسماء المحضة وظاهر كلام سيديويه امتناع غيره وبداخل في قوله وصفا الصفة المحضة فتضا جواز الوجهين فيها مع انه يتعين فيها تصحيح الياء فكان الاوفق بمزاده أن يقول

وان تكن عين الفعلى افعل * فذا بالوجهين عنهم مجتلى والله أعلم

(فصل)

(ص) وواو اثر الضم رد الياء
ألفي لام فعل أو من قبل تا
كسبان من روى كقدرة

كذا اذا كسبعا ن صيره
(ش) اذا وقعت الياء لام فعل او
من قبل تاء التأنيث أو زيادة في
إعلان وانضم ما قبلها في الاصول
الثلاثة وجب قلبها واو افلاول
كقصور الرجل والثاني كما اذا بنيت
من روى اسما على وزن مقدرة فأنك
تقول مرمومة والثالث كما اذا بنيت
من روى اسما كسبعا ن فأنك تقول
رموان فتقلب الياء واو في هذه
المواضع الثلاثة لانضمام ما قبلها
(ص) وان تكن عين الفعلى وصفا
فذا بالوجهين عنهم يلقى
(ش) اذا وقعت الياء عين الصفة
على وزن فعلى جاز فيها وجهان
أحدهما قلب الضمة كسرة لتصح
الياء والثاني ابقاء الضمة فتقلب
الياء واو نحو الاضيقي والكيسى
والضوق والكوسى وهما تأنيث
الاضيق والاكيس (ص)

(فصل)

(قوله من لام فعلى) متعلق بأقرب واسم حال من فعلى بالفتح وبدل حال من الواو بيا مضاف اليه
 وهذا اسم اشارة فاعل جباله صر والبديل بدل منه أو بيان له وغالبا متعلق بجبالا بآتى ليكون لذكره
 هذه قاعدة التقييد بالغلبة والا كان فكرا راوا اشارة بذلك الى أن عدم الابدال شاذ كما صرح به في
 شرح الكافية وهو ما عليه سيمويه والجمهور وعكس في التسهيل بحكم بشذوذ الابدال في تقوى
 ونحوها وبأن ربا الا فى قياسى (قوله تبدل الواو الخ) هذا سادس موضع تبدل فيه الياء واوا وانما
 أبدلت هنا مع زيادة ثقلها وعدم ضم ما قبلها فرقابين الاسم والصفة وخصوصا بالاسم لانه خففت
 أحمل للثقل وهذا الفرق خاص بذوات الياء فلو كانت لام فعلى بالفتح واوا سلبت في الاسم كدعوى
 والصفة كنشوى مؤنث نشوان أى سكران كما هو مفهوم المتن (قوله وأصله تقيما) أصله الاصيل
 وقيل لانه من وقيت قلبت واوه تاء كما في تراث ثم ياو واوا كما في الشرح ولا يضر اجتماع الاعلالين
 فيه لعدم توليها ما هو غير منصرف لانه التائب ومن قرأ على تقوى بالتسوين جعلها الا لحاق
 بجعفر كالف تبرى (قوله نحو صديا وخرنا) مؤنثا صديان كعطشان وزنا ومعنى وخرنا بوزنه من
 خرى يحزى بالمحبة والزى كفرح أى ذل (قوله تقوى) بفتح الفاء اسم لما يجيبك به الملقى
 واصليها بالياء لانهم من أفيت وقوله بمعنى القتيلى أى بالضم وكذا اليقيا بعده (قوله بقوى) اسم من
 بقى بمعنى دام (قوله كقولهم للرائحة ريا) ومثلها سعيها المكان وطغيابهم له فعين محبة لولد البقرة
 الوحشية فهذه الثلاثة من غير الغالب أى شاذة كما صرح به الناظم وزلده وخرج بذلك ربا من الرى
 فعدم قلبه لكونه صفة لكن تعقب بأن الخوين قالوا فى ربا انها صفة غابت عليها الاسمية والاصل
 رائحة ربا أى ملوأة طيبا وفى الصحاح يقال امرأة ربا لم تبدل ياؤه لانه صفة اه ولو سلمنا اسميته فعدم
 القلب لما منع وهو انه لو قيل ربا واعلام هذه القاعدة للزم قلب الواو بيا عملا بما فى الفصل الا فى أو
 ندعى فيها الجراء القاعدة ثين وأما سعيها فيجتمل انه نقل من الصفة الى العلية فاستحبب أصله وأما
 طغيابا فالأكثر فيه ضم الطاء فعلى من فتح استحبب تصحيحه حال الضم ولا شذوذ افاده الموضع
 وغيره (قوله بالعكس) حال من لام ووصفا حال من فعلى بالضم أى ان لام فعلى هذه ان كانت واوا
 قلبت ياء فى الصفة تخفيفا لثقلها مع ثقل الواو دون الاسم لانه أخف منها على عكس فعلى بالفتح
 ومفهومه ان لامها ان كانت ياء سلبت فى الاسم كالتقييد بالضم والصفة كالقضية مؤنث الا قضى
 بالضاد المعجمة وهو كذلك لانهم لم يفرقوا فى الباقى من هذابين الاسم والصفة كما لم يفرقوا بينهما فى
 الواوى من الاول اه اشعوى (قوله أى تبدل الواو الخ) هذا خامس موضع لا بد الياء كما مر (قوله
 نحو الدنيا والعلماء) أصلهما الدنيا والعلماء من الدنيا والعلماء قلبت الواو بيا والمراد الدنيا الواقعة فى
 قوله تعالى السماء الدنيا الحياة الدنيا لا مقابل الآخرة فان قياسها عدم القلب لعروض اسميتها
 لذلك لكن استحبب أصل وصفيتها (قوله وشذ) أى قياسا لاسمها لانه كثير فى كلامهم وورد فى
 قوله تعالى وهم بالعدوة القصوى نبيه على الاصل (قوله أهل الخجاز) أى دون تميم فانهم يقولون
 القصص على القياس (قوله فان كانت فعلى اسماء سلبت الواو الخ) قال المصنف هذا هو المؤيد بالادلة
 الموافق لنص آئمة اللغة وهو عكس ما عليه آئمة التصريف لانهم يقلبون فى الاسم دون الصفة
 ويجهلون حزوى شاذ وهذا الدليل عليه (قوله كزوى) بضم الميم لانه فزى موضع بالخجاز عنه
 ذوالرمة بقوله أدارا يحزوى هجت للعين عبرة * فناء الهوى يرفض أو يترقق

وانما نصب دار الوصفه يحزوى قبل النداء فاشبهه المضاف على حد * يا عظيم ارجى لكل عظيم *
 ويرفض بفتح الفاء وشذالضاد المعجمة أى يسيل بعضه فى اربعين ويترقق براءين وقافين أى يبق
 فى العين متحيرا بى وبذهب والله اعلم

من لام فعلى اسم الى الواو تبدل
 ياء كتنقوى غالبا جازا البديل
 (ش) تبدل الواو من الياء الواقعة
 لام اسم على وزن فعلى نحو تنقوى
 وأصله تقيما لانه من تقيت فان كان
 فعلى صفة لم تبدل الياء واوا ونحو
 صديا وخرنا ومثل تقوى فتوى بمعنى
 الفتيان وقوى بمعنى البقية واحترز
 بقوله غالبا مما لم تبدل الياء فيه واوا
 وهى لام اسم على فعلى كقولهم
 للرائحة ريا
 (ص) بالعكس جاء لام فعلى وصفا
 وكون قصوى نادرا لا يحذف
 (ش) أى تبدل الواو الواقعة لاما
 الفعل وصفا ياء نحو الدنيا والعلماء وشذ
 قول أهل الخجاز القصوى فان كانت
 فعلى اسماء سلبت الواو كزوى

(ص)

* (فصل) *

ان يسكن السابق من واو ويا
وانصلا ومن عروض عربيا
فيا الواو اقل من مدغما
وشد معطى غير ما قدرسا

(ش) اذا اجتمعت الواو والياء في
كلمة وسبقت احدهما بالسكون
وكان سكوتها أصليا أبدلت الواو
ياء وأدغمت الياء في الياء وذلك نحو
سيد وميت والأصل سيد وميت
فاجتمعت الواو والياء وسبقت
احدهما بالسكون فقلبت الواو
ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت
وميت فان كانت الياء والواو في
كلمتين لم يؤثر ذلك نحو بعض وافد
وكذا ان عرضت الياء والواو
للسكون كقولك في رؤية وفي
قوى قوى وهذا الصحيح في قولهم
يوم أيوم وشذ أيضا ابدال الياء واوا
في قولهم عوى الكلب عوة

(ص) من ياء واو وياو بفتح ياء اصل
النا ابدال بعد فتح متصل
ان حرك اثنائي وان سكن كف

اعلال غير اللام وهي لا يكف
اعلالها يساكن غير ألف

أويا الشديدي فاقدا ألف

(ش) اذا وقعت الواو والياء محركة
بعد فتحة قلبت الف نحو قال وباع
أصلهما قول وبيع فقلب ألفنا
لنحركها وانفتح ما قبلها هذا ان
كانت حركتهما أصليتين فان كانت
عارضتين لم يعتد بها كجبل وتوم وأصلهما
جيتل وتوأم فنقلت حركة الهمزة
إلى الياء والواو فصار جيلاً وتوماً

* (فصل) *

(قوله واتصلا) أي بان لم يفصل بينهما فاصل وكانا من كلمة واحدة وفي حكم الواحدة كسلي
فأفاد شرطين (قوله ومن عروض عربيا) المتبادر من الشرح أو لا ارجاع ضمير عربى لسكون
السابق ففيه شرط واحد والاولى ارجاعه للسابق نفسه أي وعربى السابق من العروض ذاتا
وسكونا ففيه شرطان كافي التوضيح ويدل عليه كلام الشرح في انحترقات وعلى كل فالف عربيا
للاطلاق وقضية ما ذكر ان الثاني منها ما لا يشترط أصالته وهو كذلك حقيق وخامس الشروط في
هذا البيت قوله * ان يسكن الخ (قوله أبدلت الواو ياء) أي تخفيفا وهو ذام موضع سادس سواء
تقدمت فيه الياء كما مثل أو الواو كطوى ولي مصدرا طويت ولويت وكسلى والاصل طوى ولوى
وسلموى فلي به ما ذكره قلبت ضمة الميم في مسلي كسرة لمناسبة الياء (قوله والاصل سيد وميت)
أي من سادس ودومات يعوت فوزنهما فعمل بكسر العين عند البصريين وبالفتح عند البغداديين
كضيم وصيرف نقل إلى فعل بكسر هاء ثم أعل وأدغم لان فيعمل بالكسر لم يوجد في الصحيح حتى
يحمل عليه المعتل ورد بان المعتل نوع مستقل قديما في ماله في الصحيح كفعلة بالضم جمع فاعل
المعتل كفضاة ورماة دون الصحيح فسماع سيد وميت بالكسر دليل على انه أصلها ما ولا حاجة
للتحويل على انه يقال ليس المبكور موجودا في الصحيح حتى ينقل اليه المعتل ولم يحمله وزنه ما
فعمل بتقديم العين لانه غير موجود في كلامهم ووجود من الاول ضيم وصيرف وان كانا بالفتح (قوله
لم يؤثر) وكذا في كلمة مع فاصل كزيتون (قوله وكذا ان عرضت الياء والواو) أي عرض السابق
منه ما لا يسكون بان عرضت ذاته كروية أصلها بالهمزة أبدلت واو الضم ما قبلها وكذا نحو يوع واوه
بدل من الف بابيع ويا ديوان بدل من الواو والاولى في دوان بالثسديد أو عرض سكونه فقط كقوى
فعل ماض يسكون الواو ومختلفا من كسر هاء كما يخفف نحو عسلم يسكون ثانيا فلا ابدال في ذلك كله
وكذا ان تحرك السابق كطويل وغيره (قوله يوم أيوم) أي كثير الشدة ومثله ضيمون للسنور الذي
وعوى الكلب كرمي عويقة فهذه صحت مع استيفائها الشروط شذوذ أو قياسا اليهم وضين وعية بشد
الياء المقتوحة كما شذذ الابدال مع فقلبت بعض الشروط في قراءة بعضهم ان كنتم لا تريا تعبرون بشد الياء
وأصلها بالهمزة كما مر فابدلت واو اثم ياء وكذا شذذ ابدال الياء واو في قولهم عوى عوة (قوله أصل)
ضبطه المعرب بالياء للمجهول واختار اصباغ ضبطه ككسر مبنيا للفاعل بمعنى ناصل قال ورأيت
منقولا عن خط ابن النحاس تليذا المصنف وهو وان كان يلزم عليه عيب السناد أولى لاننا لم نجد في
القماموس ولا غيره فعلا متعديا من هذا المعنى حتى يبنى للمتعول اهولك ان تقر من بشاعة القافية
حينئذ يجعل اسم فاعل بوزن حذرا وأصله فاعل حذفت ياوه للضرورة أو تجريره على مذهب من
يجوز بناء اللازم للمجهول (قوله ألغا ابدال) بنقل حركة همزة ابدال إلى تنوين ألغا لانهم ساهموا في قطع
وهذا شروع في ابدال الالف من اختيها الواو والياء وهذا الابدال عشر شروط كلها في المتن منها
في هذه الايات خمسة كما سنعلمه (قوله ان حرك اثنائي) أي الحرف الذي يتلو الواو والياء (قوله
كف) أي منع اعلال غير اللام أي ابدال الواو والياء الواقعين غير لام للكلمة أي لام تاذية بأن يقع
عينا أو لا أولى (قوله متحركة بعد فتحة) هذا شرطان خرج بالاول نحو القول والبيع مما لم
يتحرك وبالتالي نحو جيل وعوص وسور جمع سورة مما لم يفتح فيه ما قبلها وتاصل الحركة ثالث كما
بينه الشرح واتصالهما رابع كافي المتن ولم يبينه الشرح وذلك بان يكونا في كلمة واحدة بلا فاصل
بينهما ما خرج نحو ان أجد رجلا يريذ ونحو تباين وتم اوان لعدم اتصالهما بالفتح وعدم سكون
ما بعدهما على التفصيل المذکور خامس (قوله كجبل) بفتح الحيم والياء من اسماء الضبيع وتوم بفتح
المثناة فوق والواو أحدا التوأمين وهما الولدان في بطن وأصلها ما جيتل وتوأم كلاهما بوزن جمع

فلو سكن ما بعد الياء والواو ولم تكن لا ما وجب التصحيح نحو بيان وطويل (٢٠٥) فان كانت لا ما وجب الاعلال ما لم يكن الساكن

بعدهما ألفا أو ياء مشددة كرميا
وعلوى وذلك نحو يخشون أصله
يخشون فقلت الياء اذا التحركها
وانفتاح ما قبلها ثم حذف لتلقاها
ساكنة مع الواو الساكنة (ص)

وصح عين فعل وفعل

ذا أفعل كاعيدوا حول
(ش) كل فعل ل كان اسم الفاعل
منه على وزن افعل فانه يلزم عينه
التصحيح نحو عور فهو عور و هي
فهو أهيف وغيد فهو أهيف وحول
فهو أهول وحول المصدر على فعله
نحو هيغ وعور وحول وغيد

(ص) وان بين فاعل من افعل
والعين واوسلت ولم تزل
(ش) اذا كان افعل معتل العين
خفته ان تبدل عينه ألفا نحو اعتاد
وارنادا لحر كها وانفتاح ما قبلها
فان أبان افعل معنى تفاعل وهو
الاشتراك في الفاعلية والمفعولية
حل عليه في التصحيح ان كان واو
نحو اشتور وافان كانت العين
ياء وجب اعلالها نحو ابتاعوا
واستافوا أي تضاربوا بالسيف (ص)

وان الحرفين ذا الاعلال استحق

صحيح أول وعكس قد يحق
(ش) اذا كان في كلمة حرفا على كل
واحد تحرك مفتوح ما قبله لم يحز
اعلالهما مع الالتي في كلمة
واحدة اعلال لان فيجب اعلال
احدهما وتصحيح الآخر والحق
منه ما بالاعلال الثاني نحو الحيا
والهوى والاصل حي وهوى فوجد
في كل من العين واللام سبب الاعلال
فعمل به في اللام وحدهما لكونهما
طرفا والاطراف محل التغيير وشذ
اعلال العين وتصحيح اللام نحو عاية

بهمزة بعد الياء والواو ومثلهما في عدم الابدال لعروض الحركة نحو تلبون ولا تنسوا النضل (قوله)
فلو سكن ما بعد هـ ما مفرع على محذوف أي ومحل ذلك ما لم يسكن ما بعدهما فلو سكن الخ (قوله)
وجب التصحيح أي لئلا يلتقي ساكنان سواء كان ذلك الساكن ألفا كبيان أو غيرها كطويل وغيره
وخورنق (قوله كرميا الخ) مثال للمنتفى الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام ألفا أو ياء
مشددة وانما تصح ذلك لئلا يجمع الغان في رما ويحذف أحدهما يلبس بالمفرد وحل ما لبس فيه
كفتمان عليه ولأن ياء النسب في علوى تقتضي ابدال الالف واوا كما مر فكيف تبدل الواو معها
ألفا (قوله وذلك) أي سكون ما بعد اللام الذي لا يتم اعلالها لكونه ليس ألفا ولا ياء مشددة
نحو يخشون الخ (قوله وصح عين فعل) يفهمين وفعل بفتح فكسر وذا أفعل حال من الثاني وأشار
بذلك الى شرطين آخرين ان لا تكون الواو والياء عينتا فعل وصفه على افعل ولا عينتا المصدر (قوله)
كاعيد من العيد كالفرح وهو نعومة البدن وأهيف من الهيف بوزنه وهو ضور البطن
والخاصرة (قوله كل فعل كان اسم فاعله على أفعل) هو فعل بكسر العين اللام الالزم الدال على لون
أو خلقة أو وصف ظاهر في البدن كسود وعور وحول وغيد فهو أسود وأور وأحول وأغيد واغيا
صحت عين هذا الفعل جملا على ما هو عيناه وهو افعل بشد اللام كعور وأحول لأن عينه صحت
لسكون ما قبلها وما بعدهما فحل هذا عليه وحل على هذا صدره فخرج بذلك فعل الذي وصفه
على فاعل كخاف فهو خائف فانه يعمل كفعل بالفتح والضم (قوله وان بين) بكسر الموحدة
مضارع بان أي ظهوره وهذا شرط ثان خاص بالواو أي يشترط لاعلال عين افعل ان كانت واو
أن لا يكون بمعنى التفاعل والاسم فان كانت ياء اعلت مطلقا (قوله ارناد) بالراء والمثناة فوق أي
طاب (قوله فان أبان الخ) ما قبل محذوف أي محل وجوب الابدال ان لم يكن بمعنى التفاعل فان أبان
الخ (قوله حل عليه) أي لان تفاعل تصح عينه لتصلها من الفتح كشاور وتبايع ولما كان هذا
بعينه حل عليه واختص التصحيح بالواو لبعدها عن الالف بخلاف الياء فانها شبيهة بها فاعلات
(قوله ذا الاعلال) بنقل حركة الهجزة الى اللام قبلها واستحق بكسر الحاء ماض مجهول وهذا شرط
تاسع (قوله حرفا على) أي واوان أو يا آن أو مختلفان (قوله لئلا يتوالى اعلالان) أي بلا فصل
بينهما وهو ممنوع لاجتماع ما مع انقاص الحائز نحو يفون اذا أصـ له يوفيون ولا يردنوا اليه ما في
ما وشاور ترى من الرؤية لانها شاذة عن القياس على انقيده في شرح الكفاية منع نوالى الاعلالين
بكونهما من جنس واحد اما اذا اختلفا كهذا فلا يمنع وعليه فلا شذوذ (قوله واللاحق منهما
بالاعلال الثاني) أي لان الطرفين محل التغيير (قوله نحو الحيا) أي بالقصر وهو المطر وكذا
الهوى بالقصر وهو ديل النفس الى الشيء وشاع في المذموم أمال المذموم ما فليس مما نحن فيه
لان عينه لا تتحقق الاعلال لمنعها بالالف الساكنة بعدهما والحيا مثال لاجتماع ياءين لانه من
حييت والهوى للواو والياء لانه من هويت ومثال الواو من الهوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوى
بالكسر كقوى اذا اسود فلامه واو عينه لقوله في تنبته حوران وفي جمع أحوى حوى وبالضم
والتشديد كذلك قوى أصله واو من من القوة (قوله نحو عاية) مثلها راية وكذا آية عند الخليل
فاصلها غيبة ورية وأية قلت الياء الاولى الفاشذ وذا اذا القياس قلب الثانية لكن سله كون
الثانية غير طرف قال في التسهيل وهذا أهـ هل الوجوه في آية وقيل اعلت الثانية فصارت آية كقوة ثم
قدمت اللام على العين فوزنه فلعنة بفتحات وقيل أصلها آية بضم الاولى كسمر وقيل آية كسفة
فاعلاها على القياس لان الثانية لا تتحقق الاعلال لعدم فتح ما قبلها وقيل آية كفاعله أو آية

بشد الباء وكلها مردودة كما في التصريح (قوله ما آخره) بالنصب طرف لزيد وما يخص نائب فاعله
والجمله صلة ما الاولى وان يسلم فاعل بواجب الواقع خبرا عن عين أي وعين اللفظ الذي زيد في
آخره ما يخص الاعم واجب سلامتها وهذا ما شرط وحاصله أن لا تكون الباء والواو عينا لما
في آخره زيادة تختص بالاسم (قوله نحو جولا ن) مصدر جال يحول وهيمان مصدر هام بهم وانما
سالت عينهما لان زيادة الالف والتون في آخرهما أبعدتهما عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال
لانهما لا يلحقانه أصلا ومنهلهما الاتفا المقصورة عند سيبويه لاختصاصها بالاسم ولذلك صحت عين
مصدرى بفتحات اسم ماء وجار حيدى بوزنه أي يحيد عن ظله لنشاطه وحكمه الاخفش بشدوذ
هذين لان الالف وان اختصت بالاسم لا تتخرج عن صورة فعل أسند الالف الاثنى كضر باقلا تمنع
الاعلال كما لا تمنعه التاء اتفاقا لانها وان اختصت بالاسم لكن جنسها يلحق الماضي فلا يثبت
بلحاقها بالاسم مباينة الفعل وذلك نحو قالة وباعة جعي قائل وبائع والاصل قوله وبيعة ككمسلة
وشد تصحيح حوكة وخونة جعي حائل وخائن (قوله وشد ما هان وداران) وقياسه ما هان وداران
ودوران لان أصلهما انثنية ما هان ودارو في نسخ هان بقديم الهاء وقياسه هيمان لكن قيل ان هان
وداران أعجميان فلا يحسن عندهما فيما شد (قوله وقيل بالخ) هذا البيت دخيل في هذا الفصل
لعدم مناسبه لما فيه من ابدال حرف العلة فالاولى ذكره مع التاء والطاء والدال لا اتفاق الكل في
أنها غير علة أو افرادة بفصل كما فعله الموضح والحاصل ان المصنف بين فيما امر ابدال الهمزة وحروف
العلة الذي لا يتوقف على نقل حركة وذكر في الفصل الآتي ابدالها المتوقف على النقل ثم بين باقي
حروف الابدال في فصل ذوالسين الخ فكان الاولى تأخير الميم مع ذلك (قوله ميم) مفعول ثان
لا قلب والنون مفعوله الاول واسم كان يعود للنون والاولى التعبير بالابدال لما مر أول الباب الا ان
يقال لاحظ اصلا ح القراء في تسميتهم هذا العمل اقلايا (قوله المنفصلة) أي عن الباء بأن
كانتا من كلمتين ودخل في النون الساكنة المنفصلة التثنية فتوهم من بالله وتبدل الميم أيضا من
الواو في فهم ومن النون المتحركة شدوذنا كقولهم في البنان أي الاصابع البنان والله أعلم
(فصل في النقل) وفيه أربع مسائل ذكر الاولى في قوله لسا كن صح الخ والثانية قوله ومثل
فعل الخ والثالثة وألف الافعال الخ والرابعة وما لا فعال الخ وبعد النقل في المسائل الاربع يجب
ابقاء الحرف المعتل سا كان جانس الحركة المنقولة كما مثله الشارح من نحو بين ويقوم والواجب
قلبه من جنسها كخفاف ويخيف أصلهما ما يخوف كذهب ويخوف كيكرم ونقل فتحة الاول
وكسرة الثاني الى الخاء ثم قلبت الواو والثاني الاول لتجانس الفتحة قبلها وباء في الثاني اسكونها اثر
كسرة (قوله من ذى لين) جرى على قول من يطلق اللين على المتحركة من حروف العلة والمشهور
اختصاصه بالسا كن منها مطلقا وأما المدفوع والسا كن بعد حركة تجانسه وأما العلة فعامه ومثل
ذى اللين فيما ذكر الهمزة (قوله وجب نقل حركة العين الخ) أي لنقل الحركة هنا ولو فتحة على
الواو والياء وان سكن ما قبلها فاللزمها بخلافها في دلو وظي لانها حركة اعراب لا تلزم مع ان
الاسم أخف من الفعل كما استثقلت الفتحة في معدي كرب دون قاض للزومها مع كون المركب
ثقيلا لا يحتاج للتخفيف (قوله نحو بين) اما بفتح الباء مضارع بان أي ظهر فاصله كضرب أو
بضمها مضارع أبان فاصله كيكرم وكل صحيح (قوله وكذلك فعل في ابن) فاصله أي كن كرم نقلت
كسرة الباء الى انباء ثم حذفت للسا كنين (قوله غير صحيح) دخل فيه الهمزة لان المصنف
أدرجها في حروف العلة فلا نقل نحو وأيس كي علم مضارع أيس لان الهمزة معرضة للاعلال بقلها
ألفا تخفيفا والالف لا ينقل اليها لعدم قبولها الحركة ولذا لم ينقل في نحو بايع وقاول وما عدم

(ص) وعين ما آخره قد زيدا
يخص الاسم واجب ان يسلم
(ش) اذا كان عين الكلمة أو
متحركة مفتوحة ما قبلها أو ياء متحركة
مفتوحة ما قبلها أو كان في آخرها
زيادة يخص الاسم لم يجز قلبها ألفا بل
يجب تصحيحها وذلك نحو جولا ن
وهيمان وشد ما هان وداران
(ص) وقبل با قلب ميم النون اذا
كان مسكنا كن بت انبذا
(ش) لما كان النطق بالنون
الساكنة قبل الباء عسرا وجب قلب
النون ميمًا ولا فرق في ذلك بين المتصلة
أو المنفصلة ويجمعهما قوله من بت
انبذا أي من قطعك فالتاء عن ذلك
واطرحه والفاء انبدا ابدل من نون
التوكيد الخفيفة (ص)

(فصل)

لما كن صح انقل المتحرك من
ذى لين آت عين فعل كاتين
(ش) اذا كان عين الفعل ياء أو واو
متحركة أو كان ما قبلها سا كاصحيا
وجب نقل حركة العين الى السا كن
قبلها نحو بين ويقوم والاصل بين
ويقوم بكسر الميم وضم الواو
فتحات حركتهما الى السا كن قبلهما
وهو الباء والقاف وكذلك فعل
في ابن فان كان السا كن غير صحيح لم
تنقل الحركة نحو بايع وبين وعوق

(ص) مالم يكن فعل تعجب ولا

كايض أو أهوى بلام علا

(ش) أي انما تنقل حركة العين

الى الساكن الصحيح قبلها اذا لم يكن

الفعل للتعجب أو مضاعفا أو معتل

اللام فان كان كذلك فلا نقل نحو

ما أبين الشيء وأبين به وما أقوم به

واقوم به ونحو ابيض واسود ونحو

أهوى (ص)

ومثل فعل في ذا الاعلال اسم

ضاحا مضارعا وفيه وسم

(ش) يعني انه يثبت للاسم الذي

يشبه الفعل المضارع في زيادته فقط

أو في وزنه فقط من الاعلال بالنقل

ما يثبت للفعل فالذي أشبه المضارع

في زيادته فقط تيسع وهو مثال تحلى

بالحمز من بيع والاصل تيسع

بكسر التاء وسكون الباء فنقلت

حركة التاء الى الباء فصارت بيع

والذي أشبه المضارع في وزنه فقط

مقام والاصل مقوم فنقلت حركة

الواو الى القاف ثم قلبت الواو والفاء

لجائسة الفتحة فان أشبه في الزيادة

والزنة فاما ان يكون منقولا من

فعل أولا فان كان منقولا منه اعل

كيزيد والاصح كايض واسود

(ص) ومفعول صحيح كالتمتع

واقف الافعال واستفعال

أزل لذا الاعلال والتا الزم عوض

وحذفه بالنقل ربما عرض

(ش) لما كان مفعلا غير مشبه للفعل

استحق التصحيح كسوا أو نخل مفعول

عليه لمشابهته في المعنى فصحيح كما

صحيح مفعول كقول ومقوال وأشار

بقوله واقف الافعال واستفعال

أزل الى آخره الى ان المصدر اذا كان

على وزن افعال أو استفعال وكان

معتل العين

النقل في بين وعوق بشد الماء والواو مع تحرك عينهما بناء على ان اول المضاعفين هو الزائد فلا نه
يلزم عليه قلب المنقول اليه الفاعل تحركه وانفتاح ما قبله فيلحق سا كان فان حذف الاول قلت بين
وعوق بالسكون أو الثاني قلت بان وعوق في ذلك الباس صيغة باخرى فتترك اما على ان الثاني من
المضاعفين هو الزائد فالعين سا كنسة وليس الكلام فيها أفاده المصريح وتبعه الحواشي وفيه ان
المنقول اليه لعروض حركته لا يصلح لقلبه ألفا كما علم من قوله تحريك أصل فالقياس حينئذ قلب
الثاني تحركه في الاصل وانفتاح ما قبله الآن فيصير بيان وعوق وهو أيضا ملبس بصيغة الاسم
فتترك (قوله بلام علا) أي حكم بأن لانه حرف علة قال ابن غازي وانما زاد ذلك مع علمه من قوله
أهوى ليشمل غير فعل كاستهوى (قوله للتعجب) أي لان ما أفعله يشبهه أفعال التفضيل في
الوزن والدلالة على المزنة وهو لا يعمل لمساكن فيمكناشبهه وحل فعل به عليه (قوله ونحو ابيض
واسود) بشد آخرهما لانه لو نقلت حركة عينه لفاتحه لوجب قلبها ألفا التحريكها في الاصل وانفتاح
ما قبلها الآن فتحذف همزة الوصل للاغتناء عنها فيجرباض وسادبا التشديد فيلبس باسم الفاعل
من البضاضة وهي نعومة البشرة ومن السد تصريح (قوله ونحو أهوى) أي لئلا يتوالى فيه
اعلالا في اللام والعين (قوله وفيه وسم) أي علامة يميزا بين المضارع عن المضارع بان يشبهه في الوزن فقط
أو الزيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كاقوم واسود بوزن أعل فلا يعمل لئلا يتوهم انه فعل وكذا لو
يأينه فيهما البعد عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال فعلى هذا لو بنيت من البيع أو القول
اسما على مثال تضرب قلت تبيع وتقول بكسر الماء والواو ائلا يلبس بالفعل لونه قلت له وأما يزيد
علما فنقول بعد اعلاله كما سيأتي (قوله في زيادته فقط) أي الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة
(قوله تبيع) بكسر الفوقية والموحدة وسكون التجمية (قوله وهو مثال تحلى) أي اسم مبنى من
البيع على مثاله وليس المراد به تبيع البقر وهو ابن سنة منهم لأن هذا فعيل من التبع أي يتبع
أمه في المرى فتأوله أصلية ومفتوحة لا مكسورة وتحلى بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة
وكسر اللام فهمزة يطلق على قشر الاديم والجلد مما يلي منبت الشعر وعلى وجهه وشعره (قوله
من بيع) أي حال كون تبيع مأخوذا من بيع وهو مصدر رباع ولو بنيت على مثال تحلى من
القول قلت قصيل بكسر تين والاصل تقول نقلت كسرة الواو الى الساكن قبلها ثم قلبت ياء
لسكونها اتركسرة فهذا النوع أشبه المضارع في زيادته الخاصة به في أوله وفيه وسم اما تار به عن
الفعل وهو كونه على وزن خاص بالاسم لان تفعل بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل وكذا
تفعل بضمهم افعيل ما رازهم من الاسماء (قوله مقام) أي بفتح الميم فاصله مقوم كيعلم المبني
للفاعل أو يضمها فاصله كالمبني للمفعول وكذا مقيم ومبني أصلهما كيكرم بالكسر فاعل كل ذلك
لا متبازره عن الفعل بزيادة الميم الخاصة بالاسماء وانما صححوا نحو مدين ومريم لان ميمه أصلية
فوزنه فعل لا مفعول (قوله اعل كيزيد) أي استصحب اعلاله لانه انما يعمل قبل النقل لا بعده
(قوله ومفعول) بكسر الميم وفتح العين وكذا المفعول وهذا مختار قوله ضاهي مضارعا على ما سيأتي
(قوله عوض) حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله بالنقل) أي السماع متعلق
بعرض والباء لام الابد (قوله وحل مفعول الخ) أشار بذلك الى ما قاله المصنف وابنه ان مفعلا
يستحق الاعلال لشبهه المضارع في الوزن فقط انه هو كنعلم عندهن يكسر حرف المضارعة لكن
حل على مفعول في التصحيح لشبهه بلفظنا اذ لا فرق بينهما الا بالالف ومعنى لان كلا اسم آلة كخيط
وخياط أو صيغة مبالغه كقول ومقوال ولم يعكس لاصالة التصحيح ونعقبه الموضوع بأنه لو صح
ذلك للزم تصحيح مثال تحلى من البيع لشبهه بتعجب أو تضرب في تلك اللغة وزنا وزيادته وهو ممنوع

والظاهر ان تصحيح نحو محط اعدم شبه الفعل أصلا إذ كسر حرف المضارعة قليل لا يلتزم اليه أو
لأنه مقصور من مفعول كما قاله الخليل فاستحب تصحيحه بعد حذف الالف فهو ولا أنه محمول
عليه ثم هو على تسليم ما قاله لا يستحق الاعلال لذلك عند الجميع بل في تلك اللغة فقط (قوله فان ألفه
تحذف الخ) أفاد كلمتين ان المحذوف هو الالف الثانية وهو الصحيح لزيادتهما وقربهما من الطرف
وحصول النقل بينهما وهو مذهب الخليل وسيبويه والصنف ولذا قال وألف الأفعال الخ وقيل هي
بدل العين لأن بدلها يحذف كثيرا في غير هذا لأن تعويض النام بعهد في غير الأصول (قوله
وقلبت الواو ألفا الخ) لا يردان شرط قلب العين أنهما لا يسكن ما بعدها كما مر في قوله وان سكن
كف الخ لأن محل ذلك فيما أعلاه بالاصالة أما الأفعال والاستفعال في محل العمل (تنبيه) *
قد ورد تصحيح أفعال واستفعال وقروعهما في الفاظ منها اغول اغوال وأغيت السماء أغيا ما
واستحوذا استحوذا واستغيل الصبي استغيا لا أي شرب الغيل بفتح المعجمة وهو اللبن الذي ترضعه
المرأة وهي ثوي أو وهي حامل وهذا شأن عند النحاة وقيل لغة فصحية يقاس عليها (قوله نجاسة
النكتة قبلها) أو تحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها إلا أن (قوله من النقل ومن حذف) أي
دون التعويض بالناء (قوله ففعول) أي فاعلم مفعول الفعل الثلاثي وقوله به متعلق بقوله أي
حقيق (قوله فحذفت واو مفعول) أي عند سيبويه وقال الاخفش عين الكلمة لأن واو مفعول
جاءت المعنى وهو كونه علامة اسم المفعول فلا تحذف ولأن المعهود حذف أول الساكنين كقول
وبيع وقاض لا الثاني وأجيب عن الاول بأن لو كانت علامة اسم المفعول لو جئت في الزائد على
الذلالة كانه نظروا غا العلامة الميم يسي عاواو لرفضهم فمفعلا بالضم في الكلام الا في مكرم ومعون
ومهلك ومالك يسكون الهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة وعن الثاني بان محل ما ذكر فيه اذا كان
ثاني الساكنين صحيحا كما مر وهما هاتان معتلان تصريح وقد يقال في الجواب الاول تسليم انه جى
بالمعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يلحق حذفه الفوات ما جى بهما لاجله تقدير
لأن وزن نحو مصون يكون عند سيبويه بمفعول بآثبات أصوله كلها وهو مرفوض وعند الاخفش
مفعول يحذف العين فتدبر وتظهر ثمرته الخلاف في نحو مسو بالهمزة اذا حذف فعند الاخفش
يقال مسو بسد الواو لأن الهمزة اذا وقعت اثر واو زائدة لغير اخاف خففت بقلبها واو او ادغامها
فيها وعند سيبويه بمسوء بقل حركة الهمزة الى الواو لكونها أصلية ثم حذفت الهمزة كما يقال في
تخفيف خب عجب (قوله فصار مبيع ومقول) أي بفتح الاول وضم الثاني وسكون الثالث (قوله
وكان حق مبيع الخ) أي لما مر في قوله وجب ابدال واو بعد ضم من الفاء بالخ من انه يجب
قلب الياء او انضم ما قبلها كوقن في ميقن الا اذا وقعت عين جمع فان الضمة قلبت كسرة لتصح
الياء كبعض وهم في جمع أبيض وأهيم ومر أيضا ان سيبويه يجعل الياء الواقعة عين المفرد كعين الجمع
فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء وان الاخفش يقلبها في المفرد مطا سوا كانت فاء أو عين
ويبقى الضمة قبلها فقد جرى سيبويه هنا على مذهبه فبعد ان حذفت واو مفعول قلبت الضمة
كسرة لتصح الياء لانهم باعين مفردا ما على رأى الاخفش من ان المحذوف العين فيصير بعد النقل
والحذف مبوع فكسرت الفاء وقلب الواو ياء لئلا يتوهم انه من ذوات الواو كقول وليس كسر
الفاء لاجل الياء المحذوفة كما توهم حتى يرد عليه ان مذهبه ابقاء الضم مع الياء الموجودة ثم قلبها واو
فاولى ابقاؤه مع المدونة وانما هو الفرق للذ كوزة لم يخالف مذهبه المار والحاصل ان ذوات
الواو لا عمل فيها سوى الحذف والنقل وأما ذوات الياء كمبيع فقيم مع النقل على مذهب سيبويه
حذف الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصح الياء التي هي العين وعلى رأى الاخفش حذف

فان ألفه تحذف لانه قائم اساكنة
مع الالف المبسطة من عين المصدر
وذلك نحو اقامة واستقامة واصلة
اقوام واستقام فقلت حركة
العين الى الفاء وقلب الواو والذ
بأسنة التفتحة قبلها فالتقى الفان
حذفت الثانية منهما ثم عوض
عنهما ناء التأنيث فصارت اقامة
واستقامة وقد تحذف هذه التاء
كقوله لهم اجاب اجابا ومعه قوله تعالى
واقام الصلاة

(ص) وما لأفعال من النقل ومن
حذف ففعول به أيضا فن

نحو مبيع ومصون ونذر
تصح ذى الواو في ذى الياء اشتر
(ش) انما مفعول من الفعل
المعتل العين بالياء والواو ووجب فيه
ما وجب في أفعال واستفعال من
النقل والحذف فففعول في مفعول
من باع وقال مبيع ومقول والأصل
مبيوع ومقول فقلت حركة العين
الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان
انين وواو مفعول فحذفت واو
من ذول فصار مبيع ومقول وكان
مبيع أن يقال فيه مبوع تسكن
قاروا الضمة كسرة لتصح الياء
ونذر التصحيح فيما عساه وواو الواو
معدون والقياس مضمون ولغة تميم
تصح ما عساه ياء فففعولون مبيع
ومحطوط ولهذا قال المنفسر حجه
الله تعالى ونذر تصحيح ذى الواو في
ذى الياء اشتر

(ص) وضح المفعول من نحو عدا * وأعمال ان لم تنهرا الاحودا (ش) اذا بنى (٢٠٩) المنعول من فعل معتل اللام فلا يتخلوا ما

ان يكون معتلا بالياء أو بالواو فان كان معتلا بالياء وجب اعلاله بقلب واو منعول ياء واذا غامها في لام الكلمة نحو مرمى والاصل مرموى فاجتعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكرن فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وانما لم يذكروا المصنف رحمه الله تعالى هذا لانه قد تقدم ذكره وان كان معتلا بالواو فالاجود التصحيح ان لم يكن الفعل على فعل نحو معدوم من عدا اوله هذا قال المصنف من نحو عدا ومنهم من يعمل نحو معدوى وان كان الواوى على فعل فالتصحيح الاعلال نحو مرضى من رضى قال الله تعالى ارجى الى ربك راضية مرضية والتصحيح قابل نحو مرضو (ص) كذلك ذا وجهين جا المفعول من

ذى الواو لام جمع أو فرد بعن (ش) اذا بنى اسم على فعول فان كان جها وكانت لامه واوا جاز فيه وجهان التصحيح والاعلال نحو عصى ودلى في جمع عصا ودلو ونحو أبو ونحو جمع أب ونحو والاعلال أجود من التصحيح في الجمع فان كان مفردا جاز فيه وجهان الاعلال والتصحيح والتصحيح أجود نحو علا علوا وعما واولى الاعلال نحو فسا قسيا أى قسوة

(ص) وشاع فكونهم في نوم وشكونهم شذوذ غنى (ش) اذا كان فعل جمعا لماعنه واوجاز تصحيحه واعلاله ان لم يكن قبل لامه ألف كقوله في جمع صائم صوم وصيم وفي جمع نائم نوم ونيم فان كان قبل اللام الف وجب التصحيح والاعلال شاذ نحو صوام

العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة فيرفع يرفعونهم أصلها ترفعونهم (قوله من نحو عدا) هو كل فعل واوى اللام مفتوح العين تخرج ياتى اللام مطلقا واوايها مع كسر العين كرضى وقوى فلا يترجح فيه التصحيح على التفصيل الآتى وما مضى منها فلا يبنى منه اسم منعول لكونه لازما وذكروا هذه المسئلة هنا لانهما هو باعتبار حذف واو مفعول وان لم يكن فيه نقل كالاول (قوله فالاجود التصحيح) أى جملا على فعل الفاعل لكونه الاصل كعدا ودا عافان واو لا تقلب ياء وان قلبت ألفا اذا الاصل عدور وداو (قوله على فعل) أى يفتح فكسر (قوله نحو معدوى) أصله معدور وواو بين الاولى واو منعول والثانية لام الكلمة فقلبت الثانية ياء جملا على فعل المنعول لان واو تعاقب ياء لتطرفوا اثر كسرة كدعائم الاولى لاجتماعها مع الياء كما كنتم ادغم وكسرت الضمة لمناسبة الياء (قوله نحو مرضى) أصله مرضو وواو بين قلبت الثانية ياء جملا على الفعل لانها تقلب فيه فكسر ما قبلها سواء بنى للفعل أو للمفعول ثم الاولى لاجتماعها مع الياء الخ وانما كان الاعلال في ذلك هو التصحيح الوارد في القرآن لان موافقة المنعول لفعله أولى من مخالفته ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور وواوى العين والاتعين الاعلال كقوى فهو مقوى والاصل مقو ووقلت الواو الاخيرة ياء لتقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء الخ والاصل ان واوى اللام ان كان مفتوح العين اختير في فعله التصحيح أو مكسور العين غير واوى واختير فيه الاعلال أو واوى واجب الاعلال (قوله كذلك ذا وجهين الخ) كذا ما حال من المفعول بضمين أو ضمة مصدر محذوف أى جاء المنعول مجزئ مثل ذلك وذا وجهين حال أيضا منه مؤ كدة لما يستفاد من التشبيه ومن دى الواو حال ثالثة أو متعلق بجوابه ضمة معنى اخذوا لجمع حال من الواو وظاهر المتن التسوية بين فاعل الجمع والمفرد في الوجهين وليس كذلك كما بينه الشارح وقد دفع هذا في الكافية بقوله

ورجح الاعلال في الجمع وفى * مفرد التصحيح أولى ما قفى

واطاق جواز الوجهين في فاعل وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى والواجب الاعلال كفاى المنعول (قوله نحو عصى ودلى) بكسرتين ثم ياء مشددة معشالان للاعلال والاصل عصو ودلو بضمين ثم واو بين قلبت الثانية ياء لتقل الواو بين مع الضمة في الجمع ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ثم ادغم وكسرت العين لمناسبة الياء والناء اتباعا لها وقد لا تكسر الناء كقراءة الحسن قالوا حبناهم وعصيم بضم العين وقيل لما كانت واو فاعل زائدة ما كنتم بعدتم فساكن الواو الاخيرة وليت ضمة فقلبت ياء لما قبل في ادل جمع دلو فلما اجتمعت مع الواو قلبت ياء وادغم الخ وقد قيل بذلك في المفعول المثار (قوله ونحو ابو ونحو) مثالان للتصحيح وهو شاذ في الجمع كفى التسهيل والتوضيح وكذا الاعلال المنفرد خلافا لظاهر الشارح والاصل أبو ونحو ونحو كذا ليس فادغم والتعوياما بالجمع وهو السحاب الذى حرق ماءه وألحاه الله حله وهو الجله فحكي سيمويه انكم لتطرون في نحو كثيرة (قوله والتصحيح أجود) الذى في التوضيح وغيره أنه واجب ثلثة المفرد والاعلال شاذ (قوله وشاع الخ) نص غير من التعوين على اطارده وان كان التصحيح أكثر على الاصل وهذا ناسع مرضع لقلب الواو ياء وهى وقوعها عينا لجمع على فعل بالضم والتشديد وتقدمت العاشرة (قوله غنى) أى نسب للعلماء (قوله صائم) أصله صاوم لانه من الصوم ابدلت الواو همزا لاسم وكذا قائم وجاءت (قوله وصيم) أصله صوم فاستعمل اجتماع واو بين وضمة مع نقل الجمع خفف بقلب ما بين لانها ما أخف تصریح (قوله وجب التصحيح) أى ثلثة واجبة الواو عن الطرف الذى هو محل التغيير بسبب الالف وكذا يجب التصحيح ان اعتلت اللام كشوى وغوى بشد الواو جى شاو وغاواثلا

يتوالى ابدالان ويجوز في نحو نيم بعد اء لاه ضم الفاء وكسر ها والضم أولى والله أعلم

(فصل في ابدال فاء الافتعال وتاءه)

(قوله ذو اللين) مبتدأ خبر بجملة ابدلا وفاحال من نائب فاعله العائد لذى اللين وهو مفعوله الاول وتام مفعوله الثاني وكل من فاوتابا القصر وتقدم للشاطبي ان ما قدر من أسماء هذه الحروف ممنون على حد شربتها وصوب ابن عازي عن بعضهم عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها ووضع الحروف واختار الصبان جواز التنوين على انه مختص من الممدود وعدمه على وضعه كذلك ابتداء (قوله فاوتها حرف لين) مرادهم به الياء والواو فقط اذا لاف لا تقع فاء مطلقا ولا عين او لا لام بطريق الاصل (قوله وجب ابدال تاء) أي لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب مخرجهما ومناقاة صفتيهما لان حرف اللين مجهور والتاء همزة وأيضاً لوقود التلاعب به حر كات ما قبله فيكون ياء بعد الكسرة والتاء بعد الفتحة وواو بعد الضمة فابدلوا منه حرفا يلزم وجهها واحدا وخصوا التاء لتدغم في ما بعدها هذه هي اللغة النحوية وبعض الحجازيين يجعلون الفاء بحسب الحركات قبلها فيقولون اتصل باتصل فهو متصل وحكي الجرمي ابدالها همزة كاتصل باتصل فهو متصل وهو غريب (قوله فتحو اتصال الخ) مثال للواو ومثال للياء اتسار واتسرو ومتسار والاصل اتساروا يتسرو ومتسرو قال في المصباح الميسر كسجد قمار العرب يقال يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو يأسر اه وهو مأخوذ من اليسر لظنهم انه يورث اليسار (قوله والاصل او اتصال الخ) ظاهرة بانه ان الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار وقيل تبدل أولياء لكسر ما قبلها في الماضي لا المصدر لان الواو لا تثبت ما كتبه بعد الكسرة وحل الباقي عليهم مما ثم تقاب الياء تاء وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم بقائها دائماً فتقلب تاء من أول الامر لتقلل العمل اذا فائدة فيما ذكر وان كان قياساً وأيضاً لوقبيل ياء لا تمتنع قلب هذه الياء تاء كافي الياء المتقلبة عن الهمزة في نحو اتسكل بجامع عدم الاصل الا أن يجاب عن هذا بان التاء لم تبدل من الهمزة أصلاً امتنع ابدالها من بدلها وهو الياء النحوية بخلاف الواو فاتها تبدل تاء في غير هذا الباب كتراث ونحوه فجاز هنا ابدالها من بدلها وأيضاً كل من البديل والمبدل هنا حرف لين بخلاف الهمزة فتأمل (قوله ثم تبدل الهمزة) أي الثانية الساكنة وهي فاء الكلمة ياء السكوني بعد همزة الوصل المكسورة (قوله وشذ قولهم اتزر) اما فعل ماض معلوم أي ائس الا زرفيكون بفتح التاء والزاى أو امر فبكسر الزاى ولا يصح ماضياً مجهولاً الا كان أصله او تزر بالواو لا بالياء كما في الشارح وأصله الاصل اتزر بهمزة مكسورة للوصل فساكنة هي فاء الكلمة لانه من الا زرفيكون الثانية ثانياً من جنس حركة ما قبلها ثم الياء تاء قصار اتزر بالادغام فهذا الابدال الثاني شاذية صر على السماع والقياس ابقاء الياء كما قال به المصنف وقيل خطأ لكن أجازته البغداديون كما حكاه الزمخشري وعلى قولهم يخرج ادغام عوام المحدثين اتزر في حديث عائشة المة تقدم وقول الشارح كالا شمو في وشذ قولهم اتزر صريح في انه من المسموع وسكت الشارح عن ذكر اتسكل الذي في المتن تبعاً لابن المصنف في انه لم يسمع فراحه بالتشكيل به انه مما سمع الابدال في جنسه لا في شخصه ونقل المرادى عن بعضهم سماعه وهو صريح قول التوضيح وشذ قولهم اتسكل ومن المسموع أيضاً أن من الامانة وقدمه أو ممن بالواو ان كان ماضياً مجهولاً أو أيتم بالياء ان كان معلوماً أما اتخذ فالحجج انه من اتخذ يتخذ فتخذا كتب يتعب تعاباً معني اتخذ كما ان اتبع من تبع فتأود الاولى أصالية لا بدل عن همزة أخذ كما هو فيه الجوهرى فجعله من الشاذ والثانية تاء الافتعال وقال بعضهم انه وخذ بالواو اعة في أخذ فأصله او تخذ ابدات الواو تاء على القياس وتخريج على هذه اللغة وان كانت قديمة الاولى من قول

(ص) * (فصل)

ذو اللين فأتاني افتعال ابدلا
وشذ في ذي الهمز نحو اتسكل
(ش) اذ اتني افتعال وفروعه من
كلمة فاوتها حرف لين وجب ابدال
حرف اللين تاء نحو اتصال واتصل
ومتصل والاصل فيه او اتصال
وارتصل ومو وصل فان كان حرف
اللين بدلا من همزة لم يجز ابدال تاء
فتقول في افتعل من الاكل اتسكل
ثم تبدل الهمزة ياء فيقول اتسكل
ولا يجوز ابدال الياء تاء وشذ قولهم
اتزر بابدال الياء تاء

الجوهري (قوله طاء الخ) تامة بدأخبره ردماضيا مجهولا كابدل السابق عليه ونائب فاعله يعود على تاو طاء مفعوله الثاني فان جعل ردا حرا كان تامة مفعوله الاول لا مبدءا لاحتياجه الى تقدير الرابط (قوله وجب ابداله طاء الخ) أي لثقل التسميع الحرف المطبق لقرب مخارجهم ما وتباين صفتهم ما اذا التاء مهموسة مستقلة والمطبق مجهول مستعمل كإعسر النطق بها بعد الدال والدال والرائ لان هذه جهرية كالمطبق فاحتيج في تسهيل النطق الى ابدال التاء حرفا يوافقه في المخرج ايشعر بها يوافق ما قبلها في الصنعة وهو الطاء والدال واذا ابدلت طاء بعد الطاء أو دال بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المشلين كالمظهر واطعن وادان أو طاء بعد الصاد والصادور والابعد الزاي جاز التثنية كاصطبر واضطجع وازجر والادغام بقلبها من جنس ما قبلها كاصبر واضطجع وازجر ويمتنع العكس كاطبر واطجع واذجر لا يفوت صغیر الصاد والزاي واستطالة الصاد اما الطاء بعد الطاء المشالة والدال بعد الدال المعجمة فيجوز فيهما الوجه الثلاثة وقد روى قوله

هو الجواد الذي يعطيك نائله * عقوا وويلظم احيا نافيظظلم

هكذا بالغت ويطلم بشد المعجمة وبشد المهملة وقرئ قوله تعالى فهل من مدكر بالغت وشد كرى بشد المهملة وشد كرى بشد المعجمة وهو شاذ فتدبر والله أعلم

* (فصل في الاعلال بالحذف) *

هو نوعان مقيس وشاذ فالمقيس هو الذي تعرض لذكره هنا وهو ثلاثة أنواع ما يتعلق ببناء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتي وقد ذكرها على هذا الترتيب كل واحد في بيت (قوله وبقى متصف) أي صيغتي شخص متصف أي الصيغتين الدالتين على الذات المنصفة بذلك المعنى على جهة القيام به أو الوقوع عليه وهما اسم الفاعل والمفعول (قوله اذا كان الفعل الماضي) أي المنتوح العين تخرج مضمومها فلا تذف فاء مضارعه كوضو يوضو ووشم يوشم وفي مكسورها تنصیل يعلم محاسباتي (قوله معتل التاء) أي بخصوص الواو كما يفيدته تخصيصها بالحذف في المثال أما الياء فلا تذف الا ما شذ من قول بعضهم يسر يسر كوعدي بعد وبأس يس والاصل يسر ويسر (قوله بعد) اصله يوضو عذفت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة وهما ضدان لها فحذفت وحل على المبدوء بالياء اخواته كأعد ونعد وتعد وكذا الامر نحو عذفاصله اوعذ حذفت الواو على المضارع المبدوء بالياء فاعتنى عن الهزمة بتحرك ما بعدها وكذا حل عليه المصدر الذي على فعل بكسر فكون وأفهم قوله كوعذ أن الحذف مشروط بفتح حرف المضارعة فلا تذف الواو ومن يوعذ بالضم سواء ففتح العين أو كسرت وشذ من ذلك يدع ويذر مجهولان في لغة بكسر عين الفعل فلا تذف في مفتوحهما كوجل يوجل ووجع يوجع ولا في مضمومهما كوضو يوضو وشذ قول بعضهم وجدي بجد بالضم وهي لغة عامرية واما حذف الواو من يقع ويضع ويحب مع انها ينتج العين فلا تكسر المقدر لانها السكون ماضيه فاعل بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالفتح ككسر لكتنه فتح تخنيذا لكون عنه اولامه حرفا حلقيا فكان الكسر مقدر فيه وأما يسع ففتح قياسي لكون ماضيه وسع بالكسر فكان حقه اثبات الواو فعمل على حذف شذوذها وقيل لانه قد ورد الكسر في مضارع فعل المكسور كومي يومي ووثق يثق وورث يرث حيث حذفت الواو بسع دل على ان أصله الكسر لكتنه فتح تخفية بالحرف الحلق (قوله وعدة) أفاد التمثيل به ان الحذف التاء شرطين كونه في مصدر على فعله بكسر فكون وكونه لغير الهيئة فلا تذف من اسم غير مصدر وشذرة للفضة وحشة للأرض الموحشة ولدة صغرة بمعنى ترب وهو المساوي في العمر ولا يما قصده الهيئة كوعدة الامير ووقعة زيد للاباس وبوجود الشرطين يجب

(ص) طانا افتعال ردا ثم مطبق
في اذان وازددوا ذكر الدال يقي
(ش) اذا وقعت تاء الافتعال بعد
حرف من حروف الاطباق وهي
الصاد والصادر والطاء والظاء وجب
ابداله طاء كة ولواك اصطبر واضطجع
واظعنوا واطظوا والاصل اصبر
واضجع واطعنوا واطظوا فابدل
من تاء الافتعال بعد الدال وان وقعت
تاء الافتعال بعد الدال والرائ
والدال قلبت دالا نحو اذان وازدد
واذكر والاصل اذان وازداد
واذكر فاستثقلت التاء بعد هذه
الحرف فأبدلت دالا وأدغمت
الدال في الدال

(ص) * (فصل) *

فأمر أو مضارع من كوعد
احذف وفي كعدة ذلك اطرده
وحذف همزا فعل استقر في
مضارع وبقى متصف
(ش) اذا كان الفعل الماضي
معتل الفاء كوعد وجب حذف
التاء في الامر والمضارع والمصدر
اذا كان بالتاء وذلك نحو وعدي بعد
وعدة فان لم يكن المصدر بالتاء
لم يحذف الفاء نحو وعد

الحذف كعدو وصله وثقة ومقة فاصاها او عدو وصل وواقي وومق بكسر فسكون حذف فاولها
جلا على مضارعها ككرم ونقلت كسرتها للعين لتسدل عليها وورعنا فتحت العين لفتحها في المضارع
كسعة وضعت بالفتح وبكسر ان في لغة ووبها اقري شاذ ولم يثبت سعة من المبال بالهكسر وشذ الضم في
صله ثم آتى بالتاء عوضا عن التاء حذفها شاذ خلا للفرء واما قوله

* وأخلفوا عدو الامر الذي وعدوا * فخرج على ان عدا جمع عدوة بضم فسكون بمعنى ناحية
وكذا الجمع بينهم شاذ كقول بعضهم وعدة وثبة ووجهة لكن قال الفارسي لاشذوذ في وجهه
لان اسم المكان المتوجه اليه لا مصدر حتى تحذف فاذا وظاهر كلام سيبويه انه مصدر وسوغ عدم
الحذف فيه كونه لا فعل له اذ لا موجب للحذف الا الخلل على المضارع ولا يحفظ وجهه بوجه بل توجه
واتجه وصدره التوجه والاتجاه حذفت زوائده وقبل وجهه (قوله يجب حذف الهمزة) أي
الزائدة على اصول الثلاثي تصير رباعيا كهمزنا كرم وآمن بالمد اذ أصله ما كرم كظرف وامن
كفرح أما الهمزة الأصلية في نحووا كل واخذوا من بشد الميم فلا تحذف بل تقلب ألفا في نحو
آكل وروا في نحو آمن او تحقق كما علم عامر واما همزة فاعل فلزائدتها تحذف في المضارع المبذوء
بهمزة التكميل لا يجتمع مع همزتان في كلمة وحل على المبدع بالهمزة اخواته وصيغتها الناعل
والمفعول (قوله والاصل يؤكرم) أي يؤزن يدحرج لان حرف المضارعة يدخل على حروف الماضي
بأسرها وكذا مؤكرم يؤزن مدحرج تحذف الهمزة لما مروى ويمتنع اثباتها الا في ضرورة كقوله

* فانه أهل لان يؤكرما * أو نورد كقوله هم أرض مؤزنة بكسر النون أي كثيرة الارانب وكساء
مؤزنب اذا خلط صوفه بوبر الارانب والقياس مرتبة كذكرمة بناء على ان همزة أرب زائدة
وهو الاظهر اما على انهم أصلية فلا يكون ذلك نادرا * (تنبيه) * لو أبدلت همزة فعل هاء كهرق
في اراق أو عينا كعنهل الابل في أنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق هراق فهو
مهرق ومهرق يفتح الهاء في السك وعنهل يعنهل الخ (قوله ظلت) بالكسر مبتدأ والثاني بالفتح
عطف عليه واستعمله الاخيرة لأنه لا تنبيه وقرن بالكسر مبتدأ خبره في اقررن أي مستعمل فيه
الحذف المتعلق الخاص للدليل عليه باستعماله قبله وهو فاعل بمحذوف يدل عليه استعماله وقرن
الثاني بالفتح مبتدأ خبره نقلا فانه لا إطلاق هذا ما يفيد به صنيع الشارح كالا شعوني (قوله اذا
أسند الفعل الماضي) أي الثلاثي أما الزائدة عليها فيتعين اعنائه نحو اقررت وشذأحت في
أحسنت وخرج بالماضي المضارع والامر ففهم الوجهان الاولان فقط كما سيأتي في الشارح
(قوله المضاعف) هو من الثلاثي ما عني ولامه من جنس واحد (قوله المكسور العين) خرج
مفتوحا فيتعين اعنائه لعدم ثقله نحو وحلات وشذهمت في هممت (قوله والثاني حذف لامة)
هذا ما في شرح الكافية وذهب في التسهيل الى ان المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه
وسيجري عليه الشارح في اقررن الآتي جري في كل محل على قول من قول المصنف (قوله على
وزن يفعل) أي بالكسر (قوله في يقررن) أي بكسر الراء الاولى وقرن بكسر القاف منقول
لها من الراء وكذا قرن لانه من قر بالمكان يقرر كضرب يضرب فلما اجتمع مثلان أولاهما مكسور
حسن الحذف تخفيفا كما فعل بالماضي وقيل هو من الوقار يقال وقروا فريكون يقرن وقرن
محذوف الفاء مثل يعدن وأصله يقرن ويرج الاول توافقا لقراءتين (قوله وأصله اقررن) أي
بفتح الراء فينبقى للقاء ثم تحذف وكذا المضارع (قوله من قر بالمكان) أي استقر كعلم
يعلم فأصله قر بالكسر يقر بالفتح وهذه لغة ثانية في قر بالمكان حكاه ابن القطاع من أئمة اللغة
والسنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ومات سنة خمس عشرة وخمسمائة (قوله وهذا نادرا) أي لا يطرأ

وكذلك يجب حذف الهمزة
الثابتة في الماضي مع المضارع واسم
الفاعل واسم المفعول نحو قولك
في اكرم بكرم والاصل ل يؤكرم
ونحو مكرم ويكرم والاصل مؤكرم
ومؤكرم تحذف الهمزة في اسم
الفاعل واسم المفعول (س)
ظلت وظلت في ظلمات استعمالا

وقرن في اقررن وقرن نقلا
(ش) اذا أسند الفعل الماضي
المضاعف المكسور والعين الى تاء
الضمة أو فونه جز فيه ثلاثة أوجه
أحدها انما نحو ظلت أفعول
كذا اذا علمته بالتهار والثاني حذف
لامه وتقلبت حركة العين الى الفاء
نحو ظلت والثالث حذف لامة
وابقاء قائمه على حركتها نحو ظلت
وأشار بقوله وقرن في اقررن الى
ان الفعل المضارع المضاعف الذي
على وزن يفعل اذا اتصل بنون
الاناث جاز تحذف منه بحذف عني
بعد نقل حركتها الى الفاء وكذا
الامر منه وذلك نحو قولك في يقررن
يقرن وفي اقررن قرن وأما بقوله
وقرن نقلا الى قراءة نافع وعاصم
وقرن في بيوتك يفتح القاف وأصل
اقررن من قوله هم قر بالمكان يقر
بمعنى يقر حكاه ابن القطاع ثم
خفف بالحذف بعد نقل الحركة
وهذا نادرا لان هذا التخفيف انما
هو للمكسور العين

كما أشار إليه بقوله نقلنا وصرح به في الكافية وأما قرن بالكسر فطرد كما هو مقدار المن وصرح
الكافية وظاهر التسهيل عدم اطراحه بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف في ظالت كذلك
وصرح سيويه بشذوذه وأنه لم يرد إلا في النظمين من الثلاثي ظالت ومست وفي لفظ ثالث من الزائد
عليه وهو أحت والى الاطراد ذهب الشلوطين وحكي في التسهيل أن الحذف لغة سليم وبه يرد
على ابن عصفور والله أعلم

(الادغام)

هو يسكون الدال لفظ الكوفيين وبشدها افتعال منه لفظ البصريين وهو لغة الادخال يقال
أدغمت اللبام في فم الفرس ودغمته بالتشديد أي أدخنته واصطلاح الاتبان بحرفين ساكن
ومتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما بأن ينطق بهما دفعة واحدة وسمى ذلك ادغاما لخفاء
الساكن عند المتحرك فكانه داخل فيه وخرج بالمخرج الواحد الاخفاء فان الحرف الحقي ليس
من مخرج ما بعده والادغام يكون في المتماثلين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع
ومر أنه يدخل جميع الحروف ما عدا الالف اللينة واقتصر الناطم على ادغام المتماثلين في كلمة لأنه
اللائق بالتصريف وأما اللائق بالقراءة فهو أعم (قوله أول مثلين) مفعول مقدم لا دغم يسكون
الدال فعل أمر فمزمته للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحها التنوين كلمة يسكون اللام للوزن (قوله
لا كمثل عطى على محذوف أي في كلمة يوزن مخصوص لا كمثل الخ (صفه) جمع صفة كعريف
وعرفة يطلق على بناء في الدار وعلى الظلة كالستيفة (قوله وذلل) بضمين جمع ذلول بالمعجمة ضد
الصعبة (قوله وكال) بكسر فتح جمع كة بكسر فتشديد سترقيق بخاط كالبيت ويسمى في عرفنا
بالناموسية نصريح (قوله ولاب) بفتحين وموحدين موضع انقلاذ من الصدر ويطلق على
السير الذي يشد في صدر نحو الجار يمنع الرجل بالهمزة من التأخر وعلى ما استدل من الرمل (قوله
كجسس) بضم الجيم وشد السين الأولى جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء إذا مسه بيده أو من
جس الخبر إذا خص عنه وهو الجاسوس (قوله كاخصص) فعل أمر أصله يسكون الصاد الثانية
وأي مفعوله مضاف إليها المتكلم لكن نقلت فتحه الهمزة إلى الصاد وحذفت تخفيفا كما هو شأنها
بعد الساكن نحو قد أفلح فن ألقى (قوله كهبال) فعل ماض زينت فيه الياء لاختاقه بدحرج ومصدره
هيلة كدحرجة ويقال فيه هال تهاليل وهو أحد اللفاظ المخوطة من المركبات كما مر في البسملة
(قوله إذا تحرك المثلان) أي كل منهما مخرج ما إذا ساكن ثانيهما فتمنع الادغام كظالت أقول الحق
لأن شرط الادغام تحرك المدغم فيه وكذلك أن عرض تحريكه كإسائي في اخصص أي أما إذا ساكن
أول المتماثلين فيجب ادغامه إلا إذا كان داء سكت لأن الوقف عليه آمنوى ولذا ضعف قياسا ادغام
ورش ماله هالك أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة كما يقرأ أحد فان ادغامه ردى وبخلاف
المثله تم افيجب ادغامها كسأل ورأس يوزن فعال مباغمة من السؤال ونسبة لبيع الرأس أو
كان مدغم في الآخر فلا يدغم لئلا يذهب المدغم على ما سريده وعوا قد يخالف اللين غير المدغم
كاخشا واقد وكذا المدغم في الآخر كغزوا أصله مغزروا وغفروا والمدغم في الآخر (قوله
في كلمة) خرج ما إذا كانا في كلمتين يجعل لك فلا يجب الادغام بل يجوز بشرط أن لا يكونا همزتين
كقرأ آية فان ادغامه ردى كما مروا أن لا يكون قبلها ما ساكن صحيح كشم رمضان خذا العفو وأمر
الشمس سراجا فان ادغام ذلك ممنوع عند جمهور البصريين لما فيه من جمع الساكنين على غير
حدود وصلوا قرأه أبو عمرو وقل أنه اخناه للجر كجمعي اختلاسا وهو المسمى بالروم فسمى ادغاما
لقرنه منه والصحيح أنه يقرأ بالادغام المحض ولا عبرة بجمع النحاة له مع ثبوته قراءة ولو سلم عدم تواتره

(ص) *(الادغام)*

أول مثلين متحركين في
كلمة أدغم لا كمثل صفه
وذلل وكال ولاب
ولا كجسس ولا كاخصص أي
ولا كهبال وشد في ألى
ونحو ذك ينقل فقبل
(ش) إذا تحرك المثلان في كلمة
ادغم أولهما في ثانيهما

فمن قبل القراء اثبت فهو شاذ قياسا ثابت نقلا (قوله ان لم يتصدرا) اعلم ان شروط وجوب الادغام
احد عشر ذكر المصنف منها عشرة أولها من قوله في كلمة الى قوله وفك حيث مدغم الخ وترك عدم
التصدرف ذكره الشارح (قوله على وزن فعل) يضم ففتح والثاني بضمين والثالث بكسر ففتح
والرابع بفتحين على ترتيب قوله صفه الخ رعله تمنع الادغام في هذه الاربعة ان الثلاثة الاول منها
مختلفة لوزن الفعل والادغام لكونه فرع الاظهار خاص بالفعل على المتفرع عن الاسم وعيا وازنه من
الاسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فوازن للفعل لكن لم يدغم لخصته وللتنبيه على فرعية الادغام
في الاسماء وقوته في الافعال حيث ادغم موازن لب من الافعال كردون الاسماء * (تنبيه) * مر
أن اوزان الاسم الثلاثي اشعار منها ثلاثة ساكنة العين مع ثلث الفاء فلا يمكن اجتماع مثلين
متحركين فيها حتى تكون من هذا الباب وأما ادغام نحو دودوب ودر فليس كذلك أول المثليين بالاصالة
والثلاثة الباقية منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه واربعة المثليين يتنوع فيها
الادغام ومثلها فعل كابل لما ذكر فيها وانما ترك المصنف لقلته مع انه لم يسمع مضاعفا يبقى ثلاثة
وهي مثال كفف وعضد ودئل يضم فكسر فهذه بوزن الفعل وليست في الخفة كلب فلذا ادغم
الجمهور أولها وادغم الثالث من يرى ان صيغة الجهور اصل في الفعل فلوجب من الرد على مثلها
قلت ردبا لادغام في الكل لكن يفتح الراء في الاولين وضمهما في الثالث وأوجب ابن كيسان في الثالث
فحصل ان ادغام المثليين المتحركين في كلمة لا يدخل في شيء من اوزان الاسم الثلاثي الا في ثلاثة منها
بجانب قدبر (قوله كددن) بدلين مهملة وهو اللعب ويقال ددا كدتى ودد كدم وانما لم يدغم
لاستدعائه تسكين أول المثليين فيتعذر الابتداء به وهزمة الوصل لا يجلب الا في أشياء مخصوصة
ليس هذا منها الا اذا كان المثليان نائمين ففيه تفصيل سيأتي (قوله ودرر) جمع درة وهي اللؤلؤة
العظيمة (قوله وجدد) بضمين جمع جديد اما جدد كصفف فج مع جدة كصفة وهي الطريق
في الجبل (قوله ولم) جمع لم بالكسر والتشديد وهي الشعر النجواز وشحمة الاذن تصريخ وعبرة
المصباح الشعر يل بالمثل أي يقرب (قوله كطال) هو ما يخص من آثار الديار (قوله بكسر) انما
وجب فكذلك لا يلتقي فيه ساكن (قوله والسادس) أي ما حر كة ثاني مثليه عارضة فبذلك لعدم
الاعتداد بالعارض فساكن ولا ادغام عند ساكن ثاني المثليين كما مر (قوله والسابع) أي المالحق
بغيره وهو نوعان ما حصل فيه الحلقى نأذ قبل المثليين كاهيل لا لحاقه بدرج أو باحد المثليين
كاحد مثلي جلب لا لحاقه بدرج وقررد للمكان الغليظ ومهدد علم امر آتة للحقان بجمعفر وانما
وجب فكذلك لا يلتقي ما قصد من الحلقى (قوله وضمن) بالمجعة والزون من يلى تعب وضرب
(قوله والاصل ردد) أي كضرب وضمن كتعب وابب كطرف (قوله وأشار بقوله وشذ الخ) هذا تاسع
الشروط وحاصله ان لا يكون اللفظ مما فكتة العرب شذوذ فلا يدغم كما لا يفك غيرة قياسا عليه
(قوله ال السقاء الخ) بوزن فرح وكذا ألآت اسمانه اذا فسدت منبتها والاذن اذا رقت والسقاء
بالكسر والمدما يوضع فيه الماء واللبن والنبي لخصوص الماء قرية ولخصوص اللبن وطب وللمن
نحى كافي الصحاح (قوله ولخت) مهملتين كفرح اما بالخاء المعجمة فقد غم كافي الصحاح والمصباح (١)
يقال لخت عينه كتردمعها وذكرا الشمو في مفكوكا بمعنى ما قبله (قوله اذا التصقت بالمرص) قال
الجوهري الوسخ المجتمع في الموق ان سال فهو غصص بغين معجمة أو وجد قمرص بفتحين فيهما وبقى مما
سمع فكذلك قولهم دب الانسان كضرب وقيل كفرح اذا نبت الشعر في جبهته وصكت الفرس من
باب دخل اذا اصطك عرقوباه وضربت الارض كفرحت اذا كثرت ضبابها بالكسر جمع ضرب حيوان
معروف وقطط الشعر كفرح اذا اشتدت جعودته ويدغم أيضا ومشتت الذابة كفرحت اذا برز

ان لم يتصدرا ولم يكن ما هم فيه اسما
على وزن فعل أو على وزن فعل أو
فعل أو فعل ولم يتصل أول المثليين
بمدغم ولم تكن حركة الثاني منهما
عارضة ولا ما هم فيه ملحقا بغيره فان
تصدرا فلا ادغام كددن وكذا ان
وجدوا احدا محاسن قد ذكره فالاول
كصفف ودرر الثاني كذلك وجدد
والثالث ككال ولم والرابع كطال
وابب والخامس بكسر جمع جاس
والسادس كاحصص أي فنقلت
حركة الهزمة الى الصاد وحذفت
الهزمة والسابع كهيال أي أكثر
من قول لا اله الا الله ونحو قررد
ومهدد فان لم يكن شيء من ذلك
وجب الادغام نحو درر وضمن أي بخل
واب والاصل ردد وضمن وابب
وأشار بقوله وشذ في آل ونحوه
فك ينقل فقبل الى أنه قد جاء الفك
في ألفاظ قياسا هار جوب الادغام
لفعل شاذ لا يحفظ ولا يقاس عليه
نحو آل السقاء اذا تغيرت رائحته
ولخت عينه اذا التصقت بالمرص

(١) قوله والمصباح سبق قلم فانه
لا وجود له فيه

(ص) وحى افكك واذهب دون حذر * كذا في نحو وتقبل واستتر (٢١٥) (ش) أشار في هذا البيت الى ما يجوز فيه الادغام

والفك وفهم منه أن ما ذكره قبل ذلك واجب الادغام والمراد بحى ما كان المثلان فيه ياءين لازما تحر يكهما نحو حى وعى فيجوز الادغام نحو حى وعى فلو كانت حركة احد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الادغام اتفاقا نحو ان يحى وأشار بقوله كذا في نحو وتقبل واستتر الى أن الفعل المبتدأ بياءين مثل تحبلى يجوز فيه الفك والادغام فن فك وهو القياس نظر الى أن المثلين مصدران ومن أدغم أراد التخفيف فيقول تحبلى فيدغم أحد المثلين في الآخر فتسكن احدى التاءين فيبقى همزة الوصل توصلا للنطق بالساكن وكذلك قياس تاءى استتر يجوز فيه الفك لسكون ما قبل المثلين ويجوز الادغام فيه بعد نقل حركة أول المثلين الى الساكن نحو ستر يستر سترارا (ص)

وما بتمامين ابتدى فديقتصر

فيه على تاكسين العبر (ش) يقال في تعلم وتعلم وتبين ونحوها تعلم وتعلم وتبين بحذف احدى التامين وإبقاء الأخرى وهو كثير جدا ومنه قوله تعالى تنزل الملائكة والروح فيها (ص) وفك حيث مدغم فيه سكن

لكونه بضم الرفع اقترن نحو حالات ما حالته وفي

جزم وشبه الجزم تخمير قفى (ش) اذا اتصل بالفعل المدغم عينه في لامه ضمير رفع سكن آخره فيجيب حينئذ الفك نحو حالات وحالاتنا والهندات حلان فاذا دخل عليه

جازم جاز الفك نحو لم يحل ومنه قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي ومن يرتدد منكم عن دينه الفك لغة أهل الحجاز ويجاز الادغام نحو لم يحل ومنه قوله تعالى ومن يشاق الله ويؤلفه في سورة الحشر وهي لغة تميم والمراد بشبه الجزم سكن في الآخر في الأمر نحو واحمل

في ساقها وذراعها ثني دون صلابة العظم وعززت الناقة ككربت كفى القاموس اذا ضاق احليله او هو مجرى لبنها فهذه الانفاظ شذوفا الفك فلا يقاس عليها وما ورد في الشعر مفكوكا من غير هاء من الضرورات كقول أبي التيجم * الحمد لله العلى الاجل * (قوله وادغم) بشد الدال فعمل امر من ادغم شدد او مفعوله محذوف وهو ضمير حى وادس تنازعا لان المصنف لا يراه في المعمول المتقدم (قوله دون حذر) متعلق بكل من افكك وادغم أى لا تنحش بأى فى واحد منهما ما لو رويهما (قوله فيجوز الادغام) اى نظر الى انهم ما مثلان فى كلمة وحركة فانيهما أصلية لازمة فهو داخل فى الضابط المتقدم ويجوز ذلك نظر الى ان حركة التاني كالعارضة لوجودها فى الماضى دون المضارع والامر فلا يعتد بهما ومن ثم امتنع الادغام فى ان يحى ورأيت محبة العروض الحركة بالعامل وكل منهما ماقصه مقروء به فى المتواتر ولكن الفك ايجوز ولعل المصنف أشار بذلك بتقديره (قوله فيقول التحلى الخ) تبع الشارح فى هذا شرح الكافية وقد تعقب بأن تحبلى مضارع لا تدخله همزة الوصل أصلا والذي ذكره النحاة ان الفعل المتعجب بياءين ان كان ماضيا كتبوع وتتابع جاز ادغامه واجتلاب همزة الوصل فيه وفى مصدره دون مضارعه فبقا السبع يتبع اتباعا بشد التاء والتاء فى الكل واتابع يتابع اتباعا بشد التاء فقط وان كان مضارعا كتبت كرم يجوز ادغامه الا فى الوصل بعداين أو حركة نحو ولا تيموا تكاد تغير لعدم الاحتياج حينئذ لهما همزة بخلافه فى الابتداء به ولا يصح حمل كلامه شرح الكافية على ذلك لتصرحه باحتلاب الهمزة فيه وقد يقال لا يظن بالمصنف اقدامه على ذلك بمجرد التشبهى بلا سند كسماع أو استنباط من اللغة أو قياس لا ينافيها ونأهيك بن قال طائعت صحاح الجوهرى كانه فلم استقدمه الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صرح بحالته ثمة لكن قال يس نص ابنه على انه ذكر المسئلة فى بعض كتبه على ما توافق الجمهور (قوله نحو ستر) اى يفتح السين وشد التاء واسقاط همزة الوصل للاختفاء عنها بحركة النقل ومضارعه يستر يفتح الياء والسين وشد التاء مكسورة واصلة يستتر كيف فعل نقلت ففتحت التاء الاولى للسين وادغم فى النائية المكسورة والمصدر سترارا بكسر السين وشد التاء وأصله استترارا كافتحة لا نقلت كسرة التاء الاولى للسين وادغمت فسقطت الهمزة واما استتر الذى يوزن فعل مضارع العين فمضارعه يستر بالضم ومصدره تستير ككريم (قوله قدية تنصير) التقليل بالنسبة لعدم الحذف والا فهو كثير جدا فى القرآن وغيره كفى الشرح (قوله العبر) جمع عبرة بكسر المهملة فيهما كسيرة وسيرة بمعنى الانعاط والتذكر تنصير (قوله بحذف احدى التامين) أى التقليل اجتماع المثلين ولا سبيل الى الادغام لاحتمال الهمزة وهو لا تدخل المضارع تخفيف بحذف احدهما وهى التائية عند سيمويه والبصر بين حصول انقل بها والارلى عند الكوفيين وهشام لان التائية بمعنى كالمطوعة وحذفها يحل به وبه ارضه ان الاولى بمعنى المضارع وحذفها يحل به (قوله وفك الخ) هو فعل امر حذف مفعوله أى أول المثلين أو ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك المحذوف وقوله لكونه على ذلك وقوله بضم الرفع أى البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الادغام وحاصله أن لا يعرض سكون التاني المثلين اما لاتصاله بضمير رفع أو بجزم وشبهه (قوله نحو حالات) بضم التاء والتاني بفتحها واللام الاولى مفتوحة فيهما واما المضارع فان كان بمعنى متبادل الحزمة فبالكسر أو بمعنى نزل البلية مثلا بضم الضم وكذا بمعنى فككت النعنة أما بمعنى نزول الغضب ووجوبه فبالوجهين وجه ما قرئ فيعمل عليكم غضبي ومن يحال (قوله فيجيب حينئذ الفك) أى ان تعذر الادغام بسكون تاني المثلين ومنهم من يدغم قبل الضمير وهى لغة ضعيفة (قوله والفك لغة أهل الحجاز) أى فهو أو فصيح وبها جاء القرآن غالباً نحو وانفسكم اغضض من صوتك ولا تقنقرا دلمات

بالتحير استواء اللغتين في الجواز لا في الله واحدة وانما جاز الادغام مع سكون ثاني المثلين نظر الى عروض السكون بعامل الجزم وعدم لزوم دخول عليه شبهه (قوله وان شئت قلت حل) أي بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكي الكسائي اثباته عن عبد القيس فيقول اردوا غرض ومحل التحير ان لم يوصل بالفعل واوجب كردوا أو يا محاطبة كردى او تون نو كيد كردن والاوجب الادغام عند الكل لا ابتداء الفعل على هذه العلامات فثاني مثله متحرك لم يعرض له سكون حتى يفتك * (تنبيه) اذا اتصل بآخر الفعل المدغم من الجزوم وشبهه هاء الغائبة وجب فتحه كرد حاولم يرد هاء أو هاء الغائب وجب ضمه كرده ولم يرد هاء لأن الهاء مخفية فلم يعتد بها فكان الدال قدولها الاالف والواو وحكي ثعلب التثنية قبل هاء الغائب وغلط في جواز الفتح وأما الكسر فالصحيح انه غيبة سمع الاخفش مدحه وغطه وحكي الكوفيون التثنية قبل كل منهما فان اتصل بآخر الفعل سا كن فأكبرهم يكسره كردا يقوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين وبنو أسد فتحه تخفيفا وحكي ابن جني ضمها اتباعا وقد روى عن قول جرير

فغض الطرف انك من غير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا

نعم الضم قليل ولذا أنكره في التسمي فان لم يوصل الفعل بشئ من ذلك ففيه ثلاث لغات الفتح للتخفيف مطلقا أي في مضموم الداء كرد ومكسورها كقر ومفتوحها كعض وهو لغة اسد وغيرهم والكسر مطلقا على أصل التخلص وهو لغة كعب والاتباع بجر كذا الداء كرد بالضم وفز بالكسر وعض بالفتح وهذا أكثر كلامهم (قوله وفك افعول) أي بكسر العين في قولك افعول بدخلاف ما افعول فيجب ادغامه لدخوله في الضابط المتقدم نحو ما أحب زيد انعم مرو (قوله لما ذكر ان فعل الامر الخ) أي فهذا البيت استدراك على قوله وفي شبه الجزم تخيير لكن استثناء افعول انما هو بالنظر لصورته فانه ليس أمر حقيقة بل ماض على صورة الامر كما مر واستثناء هلم بالنظر للغة تميم لانهم اعندهم فعل أمر لا يتصرف فتحلقها ضما ثم الرفع البارزة كهلماء وهلموا الخ أما على لغة الخزاز فلا استثناء لانها ليست فعلا أصلا عندهم بل اسم فعل بمعنى أقبل أو احضر فليزم لفظا واحدا للمرد المذكر وغيره وبلغتهم جاء القرآن قال تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا (قوله يجب فك) قال في شرح الكافية باجماع وكأنه أراد اجماع العرب فانه لم يسمع غيره والافقد حكي الكسائي اجازة ادغامه (قوله التزموا ادغامه) أي باجماع أيضا كما في شرح الكافية فلم يقل فيه هلم يانه تخفيفا لقله بالتركيب فانه مركب لا بسيط كما قيل وتر كيبه عند البصريين من هاء التنبيه ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعبه أي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك الينا فخذت الاثر من هاء تخفيفا وقال الخليل ركبت هاء مع الم اصل لم قبل ادغامه فخذت همزة الوصل وألف هاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى للام وادغم وقال الفراء والكوفيون مر كبت من هل التي للزجر وأم معنى اقصد فقلت حركة الهمزة للام الساكنة قبلها فصار هلم ومذهب البصريين اقرب للصواب وخففوه أيضا بالترام فتحه حتى مع هاء الغائب نحو هلم ولا يضم تبعها هاء وكذا ان اتصل به ساكن كهلم الرجل وحكي الجرهمي في الفتح والكسر عن بعض تميم نعم اذا اتصلت بهم ضما ثم الرفع كما عند تميم حركت بما يناسبها كهلماء وهلموا وهلم بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقياسها مع تون النسوة هلمن بالفتح وزعم الفراء ان الصواب هلمن بزيادة تون ساكنة تدغم في تون النسوة حفظا لفتح ميم وحكي عن أبي عمرو انه سمع هلمين بالنسوة بزيادة ياء ساكنة قبل النون محافظا على سكون ما قبلها فتكسر الميم لنسبتها والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله وما يجمعه) الواو للاستثناء أو عطف قصيدة على قصة وما واصله واقعة على الالفاظ بدليل قوله

وان شئت قلت حل لأن حكم الامر
حكم المضارع الجزوم (ص)
وفك افعول في التعجب التزم
والترم الادغام أيضا في هلم
(ش) لما ذكر ان فعل الامر يجوز
فيه وجهان نحو اخلل وحل
استثنى من ذلك مستثنين احدا هما
افعل في التعجب فانه يجب فك
نحو أحب بزيد واشدد ببياض
وجهه والثانية هلم قائم التزموا
ادغامه والله سبحانه وتعالى أعلم
(ص) وما يجمعه عنيت قد كمل

نظما ولأن ترقيعها على الالفية المذكورة سابقا بقوله وأستعين الله في ألفية وتذكر الضمير باعتبار لفظ ما أو ثأ أو يلها بآيات أو المؤلف مثلا قيل وقوله بجمعه يقتضي أن ما في هذا المتن كله من كلام النحاة لم يخترع شيئا منه مع أنه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا أمنعه وليس عندي لازما وأجيب بأن ذلك ليس من مخترعاته بل أقوال للنحاة قبله اختارها هو ولكن قد مر أن التسمية بالنائب عن الفاعل وبالبديل المطابق من مخترعاته فالاحسن على تسليم الاقتضاء المذكور أن يكون تغييره بذلك توضع أو باعتبار الأغلب ولأن منع الاقتضاء أصلا بأنه يصدق بجمعه من كلامه وكلام غيره فتدبر (قوله عتيت) هو من الأفعال اللازمة بناؤها للمفعول صورة وهي بمعنى المبنى للفاعل فرفعها فاعل لا نائبه على الرابع كما مر في أسبغة المصادر وإنما يلزم ذلك في عني إذا كان بمعنى أهم كما هنا وبناؤه حينئذ للفاعل لغة قليلة فيقال عني كرمي عني عناية ما عناية عنو عني من باب فعد بمعنى خضع وذلل وعناية عنو عني أخذ الشيء قهرا أو صلحا وعني كرمي كرمي بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمي بمعنى شغل وعني من باب تعب أصابه مشقة فبالباء للفاعل مصباح (قوله قد كدل) بتثنية الميم والكسر أضعف والفتح أفصح وأولى هنا سلامة البيت عليه من عيب السناد اللازم على غيره والكمال والقام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتيم وفي اصطلاح البدع التكميل ويسمى بالاحتراس أيضا هو أن يوثق في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كقوله

فسق ديارك غير منسدها * صوب الربيع ودعته تهمي

والتتيم أن يوثق في كلام لا يوهم خلاف المقصود بقضائه من مفعول أو حال أو نحو هو ما لا يكتفى كالمبالغة في نحو ويطعمون الطعام على حبه أي مع حبه أي الطعام أمان أن كان المعنى لأجل حب الله فليس من هذا القبيل وكقول زهير

من يلق يوما على علاته هرما * يلق السماحة منه والندى خلقا

وقوله على علاته أي مع احتياجه فأدناه لغة في وصفه بالجوذا وهو مع الاحتياج أبلغ منه مع عدمه (قوله نظما) حال من الهاء في بجمعه كما في الاشموني أي منظوما وفيه الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي وهو قد كدل فالأولى كونه حالا من الضمير في كدل وهي حال موطئة لما بعدهما لأنهما كونه تضاف من قوله وما بجمعه عتيت مع قوله فيما سبق وأستعين الله في ألفية إذا الالفية لا تكون الانظما أو يصح كونه تمييزا محمولا عن فاعل كدل فيبقى على مصدرية وهو موطئ أيضا ويرجع هذا بأن مجيئ المصدر حال مع كثرته مما يحى ويرجع الأول بأن النظم عليه بمعنى المنظوم وهو أوفق بأشتماله على جل المهمات وبإحصاء الخلاصة من كونه بالمعنى المصدرية فتدبر (قوله على جل الخ) متعلق بأشتمل من اشتمال الدال على المدلول والجملة صفة للنظما على الأقرب أو حال أخرى أو خبر آخر لما ركذا بجملة أحصى وفي ذلك إشارة إلى أن قوله في الخطبة مقاصد الخو على حذف مضاف أي جل مقاصده ولم تصرف ما هنا إلى ما هنا مع أنه المناسب لكونه في محل الحاجة بأن يراد بالجل الكل مجازا لأن هذا هو الموافق للواقع لتركه كثيرا من المقاصد والمهمات جمع مهم أي الأحكام المهمة أو مهمة أي المسائل لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لغو غير العاقل بالمطابق مع أن الأفصح فيه الأفراد كما أن الأفصح في غيره المطابقة الآن يقال لما حذف الموصوف ضعف عن المراعاة (قوله أحصى) فعل مضارع بمعنى جمع وفاء له ضمير النظم والخلاصة مفعوله وهم الشتر هذا المتن ومن الكافية طرف لغو متعلق به أي من معانيها ومن ابتدائية أو حال من الخلاصة ومن تبعيضية ويمتنع كون أحصى أفعل تفضيل خبرا مقدما عن الخلاصة مانع لفظي وهو أن أفعل التفضيل لا يصاغ من الرابع على الصحيح ومعنوى وهو تكذيب الحس

نظما على جل المهمات اشتمل
أحصى من الكافية الخلاصة

له انفي كافية المصنف أبواب كاملة ليست في الخلاصة بكتاب ضمير الشأن وضمير الفصل والقسم
والتاريخ والتقاء الساكنين وتصححه بارادة كافية ابن الحاجب تكاف باراد وحينهذ قال في
الخلاصة للجنس لا للاستغراق لتركه كثيرا من زبدها الا أن يراد المبالغة في المدح كما يقتضيه المقام
وجعل السبوطى ضميرا حصي واقتضى للمصنف على طريق الالتفات من التكلم في عنيت الى
الغيبية والكاف للتعليل فكانه قال جمعت خلاصة الكافية في هذا النظم لاني اقتضيت أي طلبت
وأردت غنى كل طالب اذهبهم يقبلون عليه لصغره وسهولته فيستفيدون العربية والكافية
لكبرها وتصغر عنهم كثر من الناس فلا يحصل بها ذلك (قوله كما اقتضى) ما مصدرية واقتضى
اما معنى أخذ فالمراد بالغنى القدر المغنى أو بمعنى استلزم فالمراد به المصدر والجار والمجرور صفة
لمصدر محذوف أي أحصى هذا النظم الخلاصة احصاء كافة ضامته الغنى أي أخذه القدر المغنى من
المسائل أو كاستلزامه الاستغناء عن غيره بجماع حصول السرور والنفع في كل وانما شبه الاحصاء
بالاقتضاء لانه أقوى منه اذ يلزم من اغنائهم الطالبيين احصاؤها الخلاصة دون العكس لاحتمال
احتياجهم الى زيادة على الخلاصة على أن الكاف تأتي لمجرد التثنية بين شيئين في أمر بلا
اعتبار كون المنسب به أقوى كقولك كل من زيد وعمر وكصاحبه أفاده الصبان ولك جعل الكاف
للتعليل على أن اقتضى بمعنى استلزم وعبر بالماضى لقوة رجائه في تحققة أي أحصى الخلاصة
لاجل استلزامه الغنى أي لاجل أن يشأ عنه ويترتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر
والقصر الاستغناء كما هنا وبالكسر والمد التغنى بالاحسان وبالفتح والمد النفع ويصح هذا أيضا
كافي القارضى أي كما اقتضى تنبها (قوله بلا خصاصة) بفتح الخاء المعجمة أي فقر واحتياج دفع به
نوبهم تحال الفقيرين أزمنة الغنى وفي كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بهم بالفقر
ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق (قوله فأحمد الله) التامسية عاطفة على جملة
وما يجتمع الخ أي بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة
الانعام وأردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك في ابتداء الكلام
لا حراز أجز ذلك ونجته في البدء والختام (قوله مصليا) في كون هذه الحال مقدرة أو مقارنة ما سلف
في الخطبة (قوله خيرني) بدل من محمد لانه لا عطف بيان لاختلافهما تعريفا وتذكيرا (قوله
وآله) عطف على محمد لا على خير كما هو ظاهر والاولى أن يراد بهم أتباعه كما مر بسطه (قوله الغر)
جمع أغر وهو في الاصل الأبيض الجبهة من الخيل فشبه به الآل واستعار اسمهم لهم استعارة
تصريحية والجامع امام مطلق الشرف والرفعة أو مطلق البياض في كل فيكون تلجعا لقوله صلى الله
عليه وسلم أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء والكرام جمع كريم والبرقة جمع بار والمتخين
بفتح الخاء المعجمة أي المختارين (قوله الخيره) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وتسكن مصدر أو
اسم مصدر بمعنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم افراد أي المختارين فذكره بعد المتخين
تأكيدا لان المقام للمدح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والباء على أنه جمع خير بالتشديد حكى القراء
قوم خيرة برة والله سبحانه وتعالى أعلم * وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك
والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إذ أعادنا الى يوم
الدين (قال المؤلف) وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر

من ربيع الثاني سنة ألف ومائتين وخمسين من هجرة سيد المرسلين

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام

على المرسلين والحمد لله رب

العالمين آمين

كما اقتضى غنى بلا خصاصة

فأحمد الله مصليا على

محمد خيرني أرسلنا

والله الغر الكرام البررة

وصحبه المنتخمين الخيره

* (يقول خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة العامرة بيولا ق مصر القاهرة الفقير الى الله تعالى محمد الحسيني أعانه الله على أداء واجبه الكفائي والعيني) *

اما بعد جد ذي الجلال والاكرام والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الانام وعلى آله وصحبه
البررة الكرام فقد تم طبع هذه الحاشية البدعة الرقيقة الرخية عالية المقدار غالية القيمة
نسيج ننان الاستاذ الامام الصنع الماهر وبت فكرا العلامة الهمام البارغ الباهر مربى السادة
الجهابذة واستاذ القادة الاساتذة شيخنا وسيدنا ومولانا الشيخ محمد الخضرى الكبير الشافعى
الدمياطى سقى الله ثراه صيب الرحمة وبؤاه بجوحة دار الاحسان والنعمة التى علقها على
شرح الامام العلامة قاضى قضاة مصر سيدنا ومولانا الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل
ماتن الخلاصة الافية فى علم النحو لسيدنا ومولانا الامام محمد بن مالى رضى الله عنهم وأرضاهم
وجعل الجنة مقبلهم ومثواهم على ذمة كل من حضرة الجنب الامجد والملاذ الاسعد السيد
عمر حسين الخشاب وحضرة الاجل النقيب الفطن النبيه اللبيب السيد محمد عبد الواحد
الطوبى وحضرة الفاضل الجليل الذكى النبيل السيد محمد عز الصباغ التاجر كل منهم
فى الكتب بجوار الجامع الازهر بالمطبعة العامرة البهية بيولا ق مصر المعزية فى ظل الحضرة
الخدوية وعهد الطلمعة الداورية حضرة من جعله الله رجسة لامة وأجرى عليهم من قبض
احسانه سوانع نعمته المحفوظ من مولاه بعين عنايته المؤيد بياهر هيبته وسطوته عزيز المحروسة
دصر المزيل عن رقبة رعيته ربة الاصر ولّى نعمته على التحقيق أفندينا محمد باشا توفيق
أدام الله علينا أيامه ووالى علينا انعامه وسكن من هام أعدائه حسامه وأقر عينه بحضرات
أنجباله وهنأه بحفظ أشباله خصوصاً عباسه الشهم الهمام الفطن النقيب والغيث العام
وكان هذا الطبع الجميل والوضع الجليل بالمطبعة العامرة بيولا ق مصر القاهرة ملحوظاً بنظر
حضرة ناظرها الهمام الاكمل والملاذ الامجد الافضل ذى الهمة والفطنة والرفعة والمكانة
من عليه جميع الاسن ثنى سعادة حسين باشا حسنى ونظر حضرة وكيله الجنب المهيّب
الذكى الارب من أجابته المعالى بلييك حضرة محمد حسنى بك وقد
بدر من هذا الطبع بدره وانبلج صبحه وفجره فى أوخر اولى
الجماديين سنة ألف وثلاثمائة واثنين من هجرته
عليه وعلى آله وأصحابه أفضل الصلاة
وأتم السلام ملاح بدر تمام
وفاح مسك
ختام

* (فهرسة الجزء الثاني من حاشية العلامة الخضرى على شرح ابن عقيل) *

صفحة	صفحة
٩٦	٢
١١٠	٢٠
١٢٠	٢٢
١٢٨	٢٥
١٣١	٢٩
١٣٤	٣٣
١٣٧	٣٥
١٤٢	٣٩
١٤٤	٤١
١٤٧	٤٦
١٥٠	٥٠
١٥٢	٥٦
١٥٥	٥٨
١٦٥	٦٠
١٧١	٦٧
١٧٧	٧١
١٨١	٧٦
١٨٥	٧٨
١٩٠	٧٩
١٩٣	٨٠
٢٠٢	٨١
٢٠٤	٨٣
٢٠٦	٧٧
٢١٠	٨٧
٢١١	٨٩
٢١٣	٩٢

* (تمت) *